

# نَهْيَاتُ الْمُحْتَاجِ

## إلى شَرْحِ الْمَهْجَاجِ

في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه

تأليف

محمّد بن عبد الله بن أبي القاسم أحمد بن محمد

ابن شهاب بن عبد الله بن أبي القاسم أحمد بن محمد

المشهور بالشافعي المشهور في القرن ١٠ هـ

ومعه

١- حاشية أبي القاسم أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي القاسم أحمد بن محمد

المشهور في سنة ١٠٨٧ هـ

٢- حاشية أحمد بن عبد الله بن أبي القاسم أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي القاسم أحمد بن محمد

المشهور في سنة ١٠٩٦ هـ

### الجزء الثالث

### دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



# نَهْائِلُ الْمَحْتَأَجِّ

## إِلَى شَرْحِ الْمَنْهَاجِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ إِمَامِ السَّافِعِيِّ ضِيَّيَ اللَّهِ عَنْهُ

تَأَلَّفَ

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْرَةَ  
ابْنِ شَرَاهُ بِالرَّيْنِ الرَّمِي الْمَوْتُ فِي الصُّرَى الْأَنْصَارِي  
السُّوَيْدِي السَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمَوْتُ فِي سَنَةِ ١٠٩٤ هـ

وَمَعَهُ

١- حَاشِيَةُ أَبِي الضِّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشُّبَرَانِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمَوْتُ فِي سَنَةِ ١٠٨٧ هـ

٢- حَاشِيَةُ أَحْمَدِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ الْمَعْرُوفُ بِالْمَقَرِّي الرَّشِيدِي

الْمَوْتُ فِي سَنَةِ ١٠٩٦ هـ

لِلْحِزِّ الثَّالِثِ

دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ

« مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ »  
(حديث شريف)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### فصل في دفن الميت وما يتعلق به

(أقل القبر) المحصل الواجب (حفرة تمنع) بعد ردمها (الرائحة) أن تظهر منه فتؤذي الحي (و) تمنع (السبع) عن نبشها لأكل الميت، إذ حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار ريحه المستلزم للتأذي بها واستفاد جيفته فلا بد من حفرة تمنع ذينك. قال الرافعي: والغرض من ذكرهما إن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن، وإلا فيبيان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما. وظاهر أنهما غير متلازمين كالفساق التي لا تكتم الرائحة مع منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها، وقد قال السبكي في الاكتفاء بالفساق نظر لأنها ليست معدلة لكم الرائحة ولأنها ليست على هيئة الدفن المهود شرعا. قال: وقد أطلقوا تحريم إدخال ميت على ميت لما فيه من هتك الأول وظهور رائحته فيجب إنكار ذلك. ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي مأمور، فإن منع ذلك كفي، وإلا فلا سواء أكان فسقية

### (فصل) في دفن الميت وما يتعلق به

(قوله وما يتعلق به) أي الميت كالتعزية (قوله والغرض من ذكرهما) أي الرائحة والسبع (قوله ولأنها ليست على هيئة الدفن) يؤخذ منه أنها لا تكفي وإن فرض منعها الرائحة وكان صورة وضعها أنها محفورة في الأرض قبل بنائها، وأولى منها بعدم الاكتفاء ما لو كانت مبنية على وجه الأرض (قوله المهود شرعا) بل هي على صورة البيوت المبنية تحت الأرض فهي لا تتقاعد عن المغارات التي في الجبال وهي لا تكفي في الدفن. وقوله وقد قال السبكي الخ، عبارة حج: وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمه الدفن فيها (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي) يفيد أنه لا بد من منع الرائحة والسبع وإن كان الميت في محل لاتصل إليه السباع أصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة، بل وإن لم تكن له رائحة أصلا كان جف، وقد تقدم ذلك عن سم على منهج (قوله وسواء كان فسقية)

### (فصل) في الدفن

(قوله وما يتعلق به) أي بالدفن خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيح الضمير إلى الميت، ويرد عليه أن المتعلق بالميت أعم من الدفن كالصلاة والكفن وغيرها، وليس شيء من ذلك مذكورا في الفصل (قوله المحصل) بالرفع أو بالجر (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي ما من) من جملة ما مر كونه حفرة، فلا تكفي الفساق التي على وجه الأرض كما يصرح به قوله بعد وعلم من قوله حفرة الخ، ولعل هذا محمل كلام السبكي.

أم غيرها ، وعلم من قوله حفرة عدم الاكتفاء بوضعه على وجه الأرض والبناء عليه بما يمنع ذنك . نعم لو تعلم الحفر لم يشترط كما لو مات بسفينة والساحل بعيد أو به مانع فيجب غسله وتكفينه والضلاة عليه ، ثم يجعل بين لوحين لئلا ينفض ، ثم يلقي لينبذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كفارا لاحتمال أن يجده مسلم فيدفنه ، ويجوز أن ينقل لينزل إلى القار وإن كان أهل البر مسلمين . أما إذا أمكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنه فيه ( ويندب أن يوسع ) بأن يزا في عرضه وطوله ( ويعمق ) بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وهو الزيادة في النزول لخبر « أنه صلى الله عليه وسلم قال في قتل أحد : احفروا وأوسعوا وأعماقوا » وفي المجموع : يستحب أن يوسع القبر من قبل رجله ورأسه : أى فقط ، وكذا رواه أبو داود ، والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب ( قامه وبسطة ) أى قدرهما من رجل معتد لهما بأن يقوم باسطة يديه مرفوعتين ، لأن عمر رضى الله عنه أوصى بذلك ، ولأنه أبلغ في المقصود وهما أربعة أذرع ونصف كما صوّبه المصنف ، وحله الأذرع على ذراع اليد ، وقول الرافى إنها ثلاثة ونصف على الذراع المعروف ( واللحد ) بفتح اللام وضمها وسكون الحاء فيهما . والمراد أن يخفر أسفل بجانب القبر القبلى مائلا عن الاستواء قدر ما يسع الميت ويستره ( أفضل من الشق ) بفتح المعجمة بخط المصنف ، وهو أن يخفر قعر القبر كالنهر ، ويبنى جانبا به بلين أو غيره مما لم تسمه النار ، ويجعل بينهما شق يوضع فيه الميت ويسقف عليه بلين أو خشب أو حجارة وهو أولى ، ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت

أى حيث قبل يجوز الدفن فيها ( قوله بما يمنع ذنك ) وفى حكمة حفرة لا تمنع مأمرا إذا وضع فيها ثم يبنى عليه ما يمنع ذلك فلا يبنى ( قوله كما لو مات بسفينة ) أى أوكانت الأرض خوار أو ينج منها ما يفسد الميت وأكفانه كالنفساق المعروفة ببولاقي ولا يكلفون الدفن غيرها ( قوله ثم يجعل بين لوحين ) أى ندبا ( قوله ثم يلقي لينبذه ) من باب ضرب اه مختصر صحاح ( قوله وإن كان أهله ) أى الساحل ( قوله فيلزمهم التأخير ليدفنه ) قد يؤخذ منه أنه لا يجوز إرساله في البحر بلا جعل بين لوحين وبلا تقميل ، وأظهر في الدلالة على عدم جواز إرساله بلا تقميل ولا شد بين ألواح قول شيخنا الزيادى : فإن أتى فيه بدون جعله بين لوحين وثقل لم يأثموا انتهى ، فإن مفهومه أنهم يأثمون لو ألقوه بلا تقميل ، وفى شرح البهجة ما يوافق كلام شيخنا الزيادى ( قوله ويندب أن يوسع الخ ) وينبغى أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ينزل القبر ومن يدفنه لا أزيد من ذلك لأن فيه تحجيروا على الناس ( قوله ويعمق ) قال سم على منهج : فإن قلت : ما حكمة التوسيع والتعميق ؟ قلت : يجوز أن يقال التوسيع مع أن فيه إكراما للميت ، فإن في إنزال الشخص في المكان الواسع إكراما له ، وفى إنزاله في المكان الضيق نوع إهانة له أرقق بالميت ومن ينزله القبر ، لأنه إذا اتسع أمكن أن يقف فيه المنزل إذا تعدد للحاجة وأمن من انصدام الميت بجدران حال إنزاله ونحو ذلك ، والغرض كم الراحة والسبع والتعميق أبلغ في حصول ذلك . فإن قلت : هلا طلب زيادة على قامه وبسطة ؟ قلت : القامة والبسطة أرقق بالميت والمزل لأنه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة ممن على شفير القبر ، بخلافه مع الزيادة فليتأمل اه ( قوله احفروا ) بكسر الهمزة من باب ضرب ( قوله والمعنى يساعده ليصونه ) أى ولا يوسع خلفه ليصونه مما يلي الخ ، وما ذكره في المجموع محمول على الشق واللحد ليلاق قول المصنف : ويندب أن يوسع ويعمق وفرضه حج فيهما : أو يقال ما فى المجموع ضعيف ( قوله بأن يقوم باسطة يديه ) أى غير قابض لأصابعهما ( قوله وقول الرافى إنها ثلاثة ونصف ) أى الأذرع ( قوله على الذراع المعروف ) أى الذى اعتيد الدرع به وهو المسمى عندهم بلراع التجار : أى وهى تقرب من الأربعة ونصف بلراع الآدى فلا تخالف بينهما ( قوله التقيل ) أى فإن حفروا في الجهة المقابلة لها كره ( قوله مما لم تسمه النار ) أى الأولى ذلك ( قوله أو حجارة ) أى من حجارة الجبل المعروفة ( قوله ويرفع السقف قليلا ) هل ذلك وجوبا لئلا يبرى به اه سم على حج ،



(إن صلبت الأرض) لأنه الذي فعل به صلى الله عليه وسلم . أما الرخوة وهي التي تهاور ولا تماسك فالشق أفضل خشية الاتيهار (ويوضع) ندبا (رأسه) أى الميت (عند رجل القبر) أى مؤخره الذى سيصير عند سفله رجل الميت (ويسل) الميت (من قبل رأسه) سلا (برفق) من غير عنف لأنه السنة في إدخاله . أما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة أنه من السنة . وأما السل فلما صح أنه فعل به صلى الله عليه وسلم ، وما قيل من أنه أدخل من قبل القبلة ضعفه البيهقي وغيره وإن حسنه الترمذى ، مع أن ذلك لا يمكن لأن شق قبره لاصق بالجدار وحلده تحت الجدار فلا محل هناك يوضع فيه ، قاله فى المجموع عز الشافعي وأصحابه (ويدخله القبر الرجال) متى وجدوا وإن كان الميت أنثى ، بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبا ، ولما صح من أمره صلى الله عليه وسلم أبا طلحة أن ينزل فى قبر ابنته أم كلثوم مع أن لها محارم من النساء كفطامة وغيرها رضى الله عنهم . نعم يندب لمن كما فى المجموع أن يلين حل المرأة من مقتسلها إلى التعش وتسلیمها لمن فى القبر وحل ثيابها فيه ، وما وقع فى المجموع تبعا لراوى الحديث أنها رقية رده البخارى فى تاريخه الأوسط لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشهد موت رقية ولا دفنها : أى لأنه كان يدير (وأولاهم) أى الرجال بذلك (الأحق بالصلاة) عليه درجة ، وقد مر بيانه ، وخرج بدرجة الأولى بها صفة إذ الأقفه أولى من الأسن الأقرب ، والبعيد الفقيه أولى من الأقرب بغير الفقيه هنا عكس ما فى الصلاة عليه

والظاهر أنه كذلك لليلة المذكورة (قوله ويدخله القبر) أى ندبا حج (قوله الرجال) ينبغى أن المراد بهم مايشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة (قوله بخلاف النساء لضعفهن) أى فيكون مكروها خروجا من خلاف من حرمه ، وبعبارة الخطيب : وظاهره فى المختصر وكلام الشامل والنهاية أن هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتمكنهم ، واستظهره الأذرى وهو ظاهر (قوله أن يلين حل المرأة من مقتسلها) وكذا من الموضع الذى هى فيه بعد الموت إلى المقتسل لم يكن فيه مشقة عليهن (قوله وحل ثيابها فيه) مثله فى المنهج وبعبارة حج : شداده فيه : فيحمل كلاهما عليه (قوله إذ الأقفه أولى من الأسن) أى فالفاضل صفة يقدم على غيره وإن كانت درجته أقرب فليس التقديم بالصفة مخصوصا بالمستويين فى الدرجة ، وبعبارة سم على منهج قوله درجة قال فى شرح البهجة : أى من حيث الدرجات لالصفات فإنه يقدم هنا الأقفه : أى بالدفن على الأقرب والأسن والبعيد الفقيه على الأقرب غير الفقيه ، وثم بالعكس ، ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه وهو مساو لما مر ثم اه . وقوله ويؤخذ الخ : أى عند الاستواء فى الدرجة وإن لم يساو مامرتم فتأمل . لا يقال : قوله فإنه يقدم هنا الأقفه الخ فيه التقديم بالصفات فيخالف ما رتب عليه من أن التقديم بالدرجات لا بالصفات . لأننا نقول : معنى الكلام أنه إذا تجردت الدرجات راعينا ما فى الصلاة ، وإذا وجدت الصفات لم يراع ما فى الصلاة ، وليس معناه أن لا تقدم إلا بالدرجات ولا تقدم بالصفات كما يتوهم ، والأصوب أن يجب بأن معنى قوله لا بالصفات : أى المعتبرة فى الصلاة ولم تقدم هنا بالصفات المقدم بها فى الصلاة بل بعكسها ، فلا إشكال بوجهه فتأمل (قوله عكس ما فى الصلاة عليه) ولا خلاف أن الوالى لاحق له هنا فى الصلاة ، قاله ابن الرفعة ونازعه الأذرى بأن القياس أنه أحق فله

(قوله الأحق بالصلاة عليه درجة) أى والصورة أنهم متفقون فى صفة الفقه أو علمها بقرينة ما يأتى (قوله الأولى بها صفة) المراد بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه ، وحينئذ فقد يقال لئى معنى : لم يبق المتن على إطلاقه ليكون أفيد ثم يستثنى منه الأقفه . واستثناء صورة واحدة من المتن مع إبقائه على إطلاقه أسهل من إخراجها عن إطلاقه لأجل هذه الصورة (قوله عكس ما فى الصلاة) هو عكس ما فى الصلاة من جهتين :

والمراد بالآفة أعلم بذلك الباب . قلت : كما قال الرافعي في الشرح ( إلا أن تكون امرأة مزوجة فأولاهم ) أى الرجال بإدخالها القبر ( الزوج ) وإن لم يكن له في الصلاة عليها حق ( والله أعلم ) نظره في الحياة مالا ينظر إليه غيره ويليه الآفة والأشبه كما قاله الشيخ بتقديم محارم الرضاع ومحارم المصاهرة على عبدها . قال الأذرعى : وقد يقال إن العنن والحرم من الفحول أضعف شهوة من شباب الخصبان فيقدمان عليهم ، ثم الأقرب فالأقرب من المحارم ، ثم عبدها لأنه كالحرم في النظر ونحوه ، ثم المسحوق ثم المحبوب ثم المحصى لضعف شهوتهم ورتبوا كذلك لتفاوتهم فيها ، ثم العصبية الذى لا محرمية له كبنى عم ومعتق وعصبته كترتيبهم في الصلاة ، ثم من لا محرمية له كذلك كبنى خال وبنى عم ثم الأجنبي الصالح لخبر أبى طلحة ، ثم الأفضل فالأفضل ، ثم النساء كترتيبهم في الغسل والخنثاى كالنساء . ولو استوى اثنتان درجة وفضيلة وتنازعا أقرع بينهما كما قاله الأسنوى والسيد في الأمة التى تحل له كالزوج كما بحثه بعض شراح الكتاب . وأما غيرها فهل هو معها كالأجنبي أولا الوجه لا وإن لم يكن بينهما محرمية لأنه في النظر ونحوه كالحرم وهو أولى من عبد المرأة إذ المالكية أقوى من المملوكية . وأما العبد فهو أحق بدفنه من الأجانب حتماً والوالى هنا لا يقدم على القريب جزماً . وقضية كلامهم أن الترتيب مستحب لا واجب ولا ينافيه قولهما عن الإمام لا أرى تقديم ذوى الأرحام محتوماً بخلاف المحارم لأنهم كالأجانب في وجوب الاحتجاب لأن

التقديم أو التقديم أه حج . ثم رأيت قوله الآتى : والوالى هنا لا يقدم على القريب جزماً ( قوله فأولاهم الزوج الخ ) وقد يشكل عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أباً طلحة وهو أجنبي مفضول على عثمان مع أنه الزوج الأفضل ، والعذر الذى أشير إليه في الخبر على رأى وهو أنه كان وطىء سرية له تلك الليلة دون أبى طلحة ظاهر كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك أنها واقعة حال ، ويحتمل أن عثمان لفرط الحزن والأسف لم يثق من نفسه بأحكام الدفن فأذن ، أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أباً طلحة من غير إذن وخصه لكونه لم يقارف تلك الليلة . نعم يؤخذ من الخبر أن الأجانب المستوين في الصفات يقدم منهم من بعد عهده بالجماع لأنه أبعد عن مذكر يحصل له ولو ماس المرأة أه حج ولا يرد أنهم قالوا في الجمعة إنه يسن أن يجامع ليلتها ليكون أبعد عن الميل إلى من يراه من النساء . لأننا نقول : الغرض ثم كسر الشهوة وهى حاصلة بالجماع تلك الليلة والغرض هنا أنه يكون أبعد من تذكر النساء وبعد العهد بهن أقوى في عدم التذكر ( قوله ويليه ) أى الزوج ( قوله ومحارم المصاهرة ) وقياس ما تقدم في الغسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضاع على محارم المصاهرة أنه هنا كذلك ثم رأيت في سـ على منتهى ( قوله وقد يقال إن العنن الخ ) أى من الأجانب ( قوله ثم الأقرب فالأقرب ) أى بعد الآفة من المحارم الأقرب الخ ، ويقدم من المحارم محرم النسب على محرم الرضاع ومحرم الرضاع على العبيد كما علم مما مر ، ولو ذكر حكمه بعد قوله ثم عبدها لكان أولى ، وكذا لو أخر قوله قال الأذرعى الخ عن قوله ثم المحصى الخ لكان أولى ( قوله ثم المسحوق ) أى الأجنبي : وينبغي أيضاً تقديمه على ما بعده بالنسبة لعبدها ( قوله والخنثاى كالنساء ) وينبغي تقديمهم على النساء لاحتمال ذكورهم ( قوله أقرع ) أى ندبا ( قوله والسيد في الأمة ) أى فيقدم ( قوله وهو أولى ) راجع لقوله وإن لم يكن بينهما محرمية ( قوله فهو أحق بدفنه من الأجانب ) قضيت أن أقارب العبد تقدم على سيده وهو قياس ما في الصلاة ، وتقدم لنا عند قول المصنف ثم ذوى الأرحام أنه قد يقال إن السيد

الأولى تقديم مراعاة الصفة على الدرجة إذ الذى مر في الصلاة النظر للدرجة أولاً فإن استوت نظر إلى الصفة :  
الثانى تقديم القربة على الأسن

مراده لا أراه حياً في تأدية السنة ، بخلاف الجمهور فإنهم يرونه حياً فيها ( ويكفون ) أى المدخلون للميت القبر ( وترى ) استحباباً واحداً أو ثلاثة فأكثر بحسب الحاجة للاتباع في الواحد ، رواه أبو داود ، ولما صح أنه صلى الله عليه وسلم دفنه على العباس والفضل . وفى رواية بدل العباس وأسامة وعبد الرحمن بن عوف ونزل معهم خامس . وفى رواية على والفضل وقم وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل معهم خامس . أما الواجب في المدخل له فهو ما تحصل به الكفاية ( ويوضح في اللحد ) أو غيره ( على يمينه ) ندبا كما في المجموع والروضة وإن صوب الأسنوى قول الإمام وجوبه اتباعاً للسلف والخلف وكالاتعاطف عند النوم فإن وضع على اليسار كره وهو مراد المجموع بقوله خلاف الأفضل بدليل قوله عقبه كما سبق في المصل مضطجعا والذي قلناه إنما هو الكراهة ، ويوجه ( للقبلة ) حتماً لتزايلاً له منزلة المصل ، فإن دفن مستديراً أو مستقيماً نيش حياً لم يتغير وألا فلا ولثلاث يتوهم أنه غير مسلم كما يعلم مما يأتي . ويؤخذ من قوله أنه كالمصل عدم وجوب الاستقبال بالكافر القبلة علينا وهو كذلك فيجوز استقباله واستدباره . نعم لو ماتت ذمية وفى جوفها جنتين مسلم جعل ظهورها للقبلة وجوباً ليتوجه الجنتين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلاً إذ وجه الجنتين لظهر أمه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار ( ويسند وجهه ) استحباباً في هذا والأفعال المعطوفة عليه وكذا رجلاه ( إلى جداره ) أى القبر ويقوس لثلاث ينكب ( و ) يسند ( ظهوره بلبنة ) طاهرة ( ونحوها ) كطين لينمه عن الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت

أولى لأن دفنه من مؤن تجهيزه وهى على السيد ( قوله حياً ) أى من غير تردد للأصحاب في ذلك ( قوله والوالى هنا لا يقدم على القريب جزماً ) عبارة حج : ولا خلاف أن الوالى لا حق له هنا ، قاله ابن الرفعة ، وتازعه الأذرى بأن القياس أنه أحق فله التقديم أو التقديم ( قوله بحسب الحاجة ) أى فلو انتهت باثنين مثلاً زيد عليهما ثالث مراعاة للوترية ( قوله ونزل معهم خامس ) وهو العباس كما قاله ابن شعبة ( قوله ويوجه للقبلة حياً ) وقع السؤال في الدرس عما لو مات ملتصقان ماذا يفعل بهما ، ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما ليوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ، ونقل عن بعض المواقف الصحيحة ما يوافق ( قوله أو مستقيماً نيش ) ظاهره ولو للقبلة ، وعبارة الشيخ عميرة نصها : لو جعل القبر ممتداً من قبلى إلى بحرى وأضحج على ظهره وأخصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلاً كما يفعل في المختصر هل يجوز ذلك أم يحرم ؟ لم أر من تعرض له ، والظاهر التحريم ، ثم رأيت في حج التصريح بالحرمه أيضاً ، وسألت ذلك في كلام الشارح أيضاً بعد قول المصنف في الزيادة أو دفن لغير القبلة الخ ( قوله عدم وجوب الاستقبال بالكافر الخ ) أى وعليهم لأنهم وإن كانوا خاطئين بفروع الشريعة لكن الميت لكفره لا احترام له حتى يستقبل به ، وإنما قال علينا لأن المسلمين هم الذين يعتقدون احترام القبلة ( قوله نعم لو مات ذمية ) أى أما المسلمة فتراهى لا ما فى بطنها ( قوله وفى جوفها جنتين مسلم ) قال حج : نفخت فيه الروح اه . وهو قد يؤخذ من قوله حيث وجب دفنه لأن الظاهر أن المراد من بلغ في بطنها أربعة أشهر لأنه لو كان منفصلاً لوجب دفنه ( قوله وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار ) أى وجوباً ، قال في الروضة : ولا يدفن مسلم في مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين . قال في الخادم : ثم لا يمتنع أنه حرام ولهذا قال في الخائز لا يجوز بالاتفاق اه . وانظر إذا لم يوجد موضع صالح لدفن الذى غير مقبرة المسلمين ولا أمكن نقله لصالح لذلك هل يجوز دفنه حيثئذ في مقبرة المسلمين ولو لم يكن دفنه إلا في لحد واحد مع مسلم هل يجوز للضرورة ؟ فيه نظر ، ويحتمل الجواز للضرورة لأنه لا سبيل إلى تركه من غير دفن فليتحذر اه سم على منهج :

( قوله أو مستقيماً ) أى غير مستقبل كما هو ظاهر ( قوله والأفعال المعطوفة عليه ) انظره مع ما سأتى في فتح اللحد

رأسه لبنة أو حجر ويفضى بخنده الأيمن إليه أو إلى التراب . قال في المجموع بأن ينحى الكفن عن خده ويوضع على التراب ( ويسد فتح اللحد ) بفتح الفاء وسكون التاء المثناة القوية وكذا غيره ( بلبن ) وهو طوب لم يحرق ونحوه كطين لقول سعد فيما مرّ وانصبوا على اللبن نصبا ، ولأن ذلك أبلغ في صيانة الميت عن نبشه ، ونقل المصنف في شرح مسلم أن اللبنة التي وضعت في قبره صلى الله عليه وسلم تسع ( ويحشو ) يبيده جميعا ( من دنا ) من القبر ( ثلاث حثايات تراب ) من تراب القبر ويكون الحثي من قبل رأس الميت « لأنه صلى الله عليه وسلم حثي من قبل رأس الميت ثلاثا » رواه البيهقي وغيره بإسناد جيد ، ولما فيه من إسرار الدفن والمشاركة في هذا الغرض وإظهار الرضا بما صار إليه الميت ، وظاهر صنيع المصنف أن أصل سدّ اللحد مندوب كسابقه ولاحقه فيجوز إهالة التراب عليه من غير سد ، وبه صرح جمع لكن بحث آخرون وجوب السد كما عليه الإجماع الفعلي من زمنه صلى الله عليه وسلم إلى الآن ، فتحرم تلك الإهالة لما فيها من الإضرار وهتك الحرمه ، وإذا حرمنا مادون ذلك فكعبه على وجهه وحمله على هيئة مزرية فهذا أولى اه . ويجزئ ما ذكر في تسقيف الشق ، وفي الجواهر : لو انهدم القبر تخير الولي

ويقال مثله في المسلم الذي لم يتيسر دفنه إلا مع الذميين ( قوله ويفضى ) أى ندبا بخنده الأيمن إليه أو إلى التراب . قال حجج : وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان عند النوم يضع خده الأيمن على يده اليمنى فيحتمل دخولها في نحو اللبنة ويحتمل عدمه لأن اللدّ فيها هومن جنس اللبنة أظهر ( قوله ويسد فتح اللحد ) أى وجوبا ( قوله بلبن ) أى ندبا . [ فرع ] لو لم يوجد لبان إلا لغائب هل يجوز أخذه كما في الاضطرار ؟ لا يبعد الجواز إذا توقف الواجب عليه ، ثم رأيت فيه كلاما لحج في فتاويه اه . على منهج ( قوله ويحشو يبيده جميعا ) أى بعد سدّ اللحد وإن كانت المقبرة منبوشة وهناك رطوبة لأنه مطلوب ( قوله ثلاث حثايات ) ينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وإن تعدد المدفون . [ فرع ] لو وضع الميت في القبر في غير لحد ولا شق وأهيل التراب على جثته فالوجه تحريم ذلك لأن فيه إضرار به وإنها كالحرمه . ثم رأيت من أفق بحرمه ذلك ، وبلغني من ثقة أن شيخنا الشهاب بركان يقول بحرمه ذلك اه سم على منهج :

[ فائدة ] وجد بخط شيخنا الإمام تقي الدين العلوي وذكر أنه وجد بخط والده قال : وجدت ما مثله حدثني الفقيه أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية يزاولته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده - أى حال إرادته - وقرأ عليه إنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعذب ذلك الميت في القبر » اه علقمى ، وينبغي أولوية كونه في القبر : أى التراب إذا كانت المقبرة منبوشة لافي الكفن ( قوله من تراب القبر ) ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضا أخذنا من التعليل بأن ذلك للرضا بما صار إليه الميت فليأتمل اه سم على منهج ، وبني مالم فقد التراب فهل يشير إليه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني . ( قوله فهذا أولى ) ظاهره وإن لم يصل التراب إلى جسد الميت للعلة المذكورة ولو قيل بأن محل ذلك حيث كان يصل التراب إلى جسده وأما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن بعيدا ، ثم رأيت عبارة شيخنا الزبائدي قوله وأن يسد اللحد التراب ، أما أصل السد فواجب إن أدى علمه إلى إهالة التراب عليه وإلا فندوب ، وعلى هذا يحمل قول الشارح في غير

( قوله لقول سعد فيما مرّ ) تبع فيه شرح الروض مع أنه لم يمرّ في كلامه ، بخلاف شرح الروض فإنه أحال على ما قدمه ( قوله وظاهر صنيع المصنف أن أصل سدّ اللحد مندوب ) الظاهر أن هذا مختار الشارح لتقديمه إياه على مقابله وبقرينة جزئه فيما قدمه عقب قول المصنف ويسا . وجهه ثم رأيت الشهاب سم نقل عن إفتاء الشارح حرمة الإهالة الآية .

بين تركه وإصلاحه ونقله منه إلى غيره اه . ووجهه أنه يغتفر في الدوام ما لا يتغفر في الابتداء ، وألحق باتهامه انهيار ترابه عقب دفنه ، ومعلوم أن الكلام حيث لم ينش عليه نحو سبع أو يظهر منه ربح وإلا وجب إصلاحه قطعاً والتعبير بالخنايا هو الأوضح من حتى ينشئ حثيا وحثيات ويجوز حثا ينشئ حثوا وحثوات ، ويسن أن يقول مع الأولى - منها خلقناكم - ومع الثانية - وفيها نعيدكم - ومع الثالثة - ومنها نخرجكم تارة أخرى - زاد الحب الطبرى : اللهم لفته عند المسئلة حجته ، وفي الثانية : اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وفي الثالثة : اللهم جاف الأرض عني جنبه ، وضابط الدنو ما لا تحصل معه مشقة لما وقع فيها يظهر فن لم يذن لايسن له ذلك دفعا للمشقة في الذهاب إليه ، لكن قال في الكفاية : إنه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضا ، واستظهره الولي العراق وهو المعتمد ، على أنه يمكن الجمع بينهما بجعل الأول على التأكيد « ثم يهال » أى يصب التراب على الميت ( بالماحى ) بفتح الميم جمع مسحاة بكسرها وهى آلة تمسح الأرض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف الحجر ، قاله الجوهري ، وللميم زائدة لأنها مأخوذة من السحو : أى الكشف ، وظاهر أن المراد هنا هى أو ما فى معناها وحكمة ذلك لإسراع تكميل الدفن وإما كان ذلك بعد الحثي لأنه أبعد عن وقوع اللبثات وعن تأذى الحاضرين بالغبار ( ويرفع القبر ) بدارنا معشر المسلمين ( شيئا ) تقريبا أى قلره ( فقط ) ليعرف فيزار ويحترم ، وتقديره صلى الله عليه وسلم كما صححه ابن حبان ، فإن لم يرتفع ترابه شيئا زيد كما ينحى الشيخ وهو ظاهر ، بل قد يحتاج للزيادة كأن سفته الريح قبل إتمام حفره أو قل تراب الأرض لكثرة الحجارة أما لو مات مسلم بدار الكفر فلا يرفع قبره بل ينحى لتلا تعرض له الكفار إذا رجع المسلمون ، قاله التولى ، وكذا لو كان موضع يخاف نبشه لسرقته أو عداوة أو أنحوها كما قاله الأسنوى ، وألحق الأذرى به أيضا ما لو مات ببدة وحشى عليه من نبشه وهتكه والعنيل به كما فعلوه ببعض الصلحاء وأحرقوه ( والصحيح أنه تسطيعه أولى من تسليمه ) لأن قبره صلى الله عليه وسلم

هذا الكتاب أن السد مندوب رمى ( قوله يمشو حثوا ) عبارة الخلى : وقوله حثيات من ينشئ لغة فى يمشو اه . وفيه إشعار بأن يمشو أفصح من يمشي وعبارة الشارح تخالفه ، وفي كلام المختار ما يوافق كلام الخلى رحمه الله تعالى ( قوله زاد الحب الطبرى ) أى فى الأولى اللهم لفته الخ لعل الحكمة فى جعل هذا مع الأول ، وما بعده مع الثانية الخ أن أهم أحوال الميت بعد وضعه فى القبر سؤال الملكين فناسب أن يدعى له بتلقين الحجة ، وبعد السؤال تصعد الروح إلى ما أعد لها فناسب أن يدعى له بفتح أبواب السماء لروحه ، وبعده يستقر الميت فى قبره فناسب أن يدعى له بمجااة الأرض عن جنبه ( قوله عند المسئلة ) أى السؤال ، وقوله حجته : أى ما يحتاج به على صحة إيمانه وإطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت ممن يسئل كالطفل ، وإطلاقه يشمل أيضا ما لو قدم الآية على الدعاء أو أخرها ، وينبغى تقديم الآية على الدعاء أخذنا من قوله زاد الحب الخ ( قوله اللهم افتح أبواب السماء لروحه ) ولا ينأى هذا أن روحه يصعد بها عقب الموت ، لأننا نقول : ذاك الصعود للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت إلى أن ينزل قبره فتلبسه للسؤال ثم تغرقه وتذهب حيث شاء الله ( قوله وهو شامل للبعيد أيضا ) أى وللنساء أيضا ، ومعلوم أن محلة حيث لم يؤد قبرها من القبر إلى الاختلاط بالرجال ( قوله بخلاف الحجر ) أى فلها تكون من الحديد أو من غيره ( قوله أى قلره فقط ) أى فلو زاد عليه كان مكروها ( قوله فإن لم يرتفع ترابه شيئا زيد ) أى ولو من المقبرة المنبوشة ( قوله فلا يرفع قبره ) هل ذلك واجب أو مندوب ، وينبغى أن يكون ذلك واجبا إذا غلب على الظن فعملهم

الآية ( قوله والميم زائدة ) لعله سقط ألث قبل الواو من نسخ الشارح ، لأنها إذا أخذناها من المسح كما تقدم كانت

وقبرى صاحبيه كانت كذلك كما صبح عن القاسم بن محمد، وورد أنه صلى الله عليه وسلم سطع قبر ابنته إبراهيم، فلا يؤثر ذلك كون التسطيع صار شعارا للروافض إذ السنة لا تترك بموافقة أهل البدع فيها، وقول على رضى الله عنه «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته» لم يرد به تسويته بالأرض بل تسطيحه جمعاً بين الأخير، ومقابل الصحيح أن تسليمه أولى لما مر (ولا يدفن اثنان في قبر) أى لحد وشق واحد ابتداء بل بفرد كل ميت بقبر حالة الاختيار للاتباع، ذكره في المجموع وقاله إنه صحيح، فلو دفنهما ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما أفى به والد رحمه الله تعالى وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما عزيمة ولو دفنهما مع ولدها وإن كان صغيراً أو بينهما زوجية أو مملوكية كما جرى عليه المصنف في مجموعه تبعاً للشيخ لأني بدعة وخلاف ما درج عليه السلف، ولأنه يؤدي إلى الجمع بين البرّ التيّ والفاجر الشقي وفيه إضرار بالصالح بالجار السوء. وفي الأم: ويفرد كل ميت بقبر، إلى أن قال: فإن كانت الحال ضرورة مثل أن تكثر الموتى وينقل من يتولى ذلك فإنه يجوز أن يجعل الاثنين والثلاثة في القبر. وعبرة الأنوار: ولا يجوز الجمع بين الرجال والنساء

به ذلك (قوله وقبرى صاحبيه كانت كذلك) أى في ابتداء الأمر، أما بعد إحداث البناء فلا تدرى صفتها، لكن في حج مانص: ورواية البخاري أنه سمع جلهما البيهقي على أن تسليمه حادث لما أسقط جداده وأصلح زمن الوليد وقيل عمر بن عبد العزيز اه. وهي صريحة في أن التسليم حصل بعد، وفيه أيضاً لما صبح عن القاسم بن محمد أن عمته عائشة كشفت له عن قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه فإذا هي مسطحة مبطوحة بطحاء العرصة الحمراء (قوله أن تسليمه أولى لما مر) هو كون التسطيع صار شعاراً للروافض (قوله ولا يدفن اثنان في قبر) وينبغي أن يلحق بهما واحد وبعض بدن آخر، وظاهر إطلاقه ولو كانا بنيين أو صغيرين.

[فروع] لو وضعت الأموات بعضهم فوق بعض في لحد أو فسقية كما توضع الأمثلة بعضها على بعض فهل يسوغ النباش حينئذ ليوضعوا على وجه جائز وإن وسع المكان ولا نقلوا محل آخر؟ الوجه الجواز بل الوجوب وفاقاً لم راه سم على منهج (قوله وإن اتحد النوع الخ) قال سم على مبيع بعد مثل ما ذكر: نعم يستثنى من هذا ما لو أوصى الميت بذلك فينبغي الجواز لأن الحق له كما لو أوصى بترك التوبين في الكفن اه. وينبغي أن محل ذلك إذا أوصى كل من الميتين بذلك كأن أوصى الميت الأولى بأن يدفن عنده من مات من أهله، وأوصى الثاني بأن يدفن على أبيه مثلاً، أما لو أوصى الثاني بأن يدفن على أبيه مثلاً ولم تسبق وصية من الأول فلا يجوز دفنه على الأول لأن فيه هتك حرمة الأول ولم يرض بها، وكذا لو أوصى الأول دون الثاني لأن دفنه وحده حقه ولم يسقطه، ثم ما ذكره مشكل حيث قلنا بجمرة جمع اثنين في قبر لأنه أوصى بمحرم، ولا يجوز تنفيذ الوصية به كما مر فيها لو أوصى بسائر العورة من أنه لا تنفذ وصيته به إلا أن يقال حين الوصية لا تحريم، كما لو أوصى بأن يكفن من ماله في ثوب

الميم أصلية، وإنما تظهر زيادتها إن أخذناها من السحر فهو قول مقابل للأول (قوله ذكره في المجموع) أى ذكر الاتباع في أفراد كل ميت بقبر (قوله وإن اتحد النوع إلى آخر السوادة) عبارة فتاوى ولده بالحرف لإقبيلا (قوله إلى أن قال الخ) لاحاجة إليه هنا لأن عمله بعد قول المصنف إلا للضرورة، وعلمه أنه نقل عبارة فتاوى والده برمتها وهي لا تتعلق بخصوص ما في الكتاب (قوله وعبرة الأنوار الخ) غرضه من نقلها الدلالة على الجواز في حالة الضرورة مع تقيدها بالتأكيد، وإلا فصدها بفهم خلاف المدعى من التعميم السابق في الحرمة، وكان محلها أيضاً بعد قول المصنف إلا للضرورة وعنده مامر

إلا للضرورة متأكدة اهـ . ودليله ظاهر كما في الحياة (إلا للضرورة) ككثرة الموت وعسر أفراد كل واحد بغير فيجمع بين الاثنين فأكثر يحسب الضرورة ، وكذا في ثوب للاتباع في قتل أحد رواه البخاري (فيقدم) حينئذ (أفضلهما) وهو الأحق بالإمامة إلى جدار القبر من جهة القبلة لما صح « أنه صلى الله عليه وسلم كان يسأل في قتل أحد عن أكثرهم قرأنا فيقدمه إلى اللحد » لكن لا يقدم فرع على أصله من جنسه وإن علا حتى يقدم الجسد ولو من قبل الأم وكذا الجدة ، قاله الأسنوي ، فيقدم أب على ابنه وإن سفل وكان أفضل منه لحمة الأبوة وأم على بنت كذلك ، أما الابن فيقدم على أمه لفصيلة الذكورة ، ويقدم البالغ على الصبي وهو على الخنثى وهو على المرأة ، ويجعل بين الميتين حاجز من تراب ندبا حيث جمع بينهما كاجزء به ابن المقرئ في تمثيته ولو كان المجلس متحدا ، أما نبش القبر

واحد فإنه جائز مع كون الثلاثة واجبة لأن وجوبها حتى له وقد أسقطه فكذا يقال هنا (قوله إلا للضرورة) وليس من الضرورة ما جرت به العادة في مصرنا من الاحتياج لدرهم تصرف للمتكم على التربة في مقابلة التمكن من الدفن لأنه صار من مؤن التجهيز ، على أنه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع (قوله وعسر أفراد كل واحد بغير) أي قتي سهل أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو في غيره ولو كان بعيدا وجب حيث كان يعد مقبرة للبلد وتسهيل زيارته وغايته تعدد التراب وأي مانع منه (قوله وكذا في ثوب) أي ويجعل بينهما حاجز ندبا أخذما مما يأتي (قوله وهو الأحق بالإمامة) قال في شرح البهجة كشرح الروض ، والظاهر أن مأمرا في الصلاة على الميت من أنهم إذا تساوا في القضية فيقرع بينهم ، وأنهم إذا تربعوا لا ينجى الأسبق وإن كان مفضولا إلا ما استثنى ما يأتي هنا ، وأن ماذكر هنا من استثناء الأب والأم يأتي هناك أيضا ، وقد يفرق بأن المدة هنا مؤبدة بخلافها ثمة وبأن القصد من الصلاة الدعاء والأفضل أولى به وفيهما نظر اهـ . وقد نسل جر عن هذا الكلام وأنه يدل على أنه إذا سبق وضع أحدهما في اللحد لا ينجى إلا فيما استثنى فينجى ويؤخر فأي أن المراد ذلك وقال : لا يجوز تأخير من وضع أولا في اللحد لغيره وإن كان أنثى وذلك الغير ذكرا ، أو كان! ولذا وذلك الغير أباه لأنه يسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه ، قال : وإنما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم أخذه ووضع في اللحد أولا لإفيا استثنى فليتأمل وليحور ، وانظر لو دفن ذميان في لحد هل يقدم إلى جدار القبر أحفهما كفرا وعصيانا اهـ سم على منتهج . أقول : القياس نعم (قوله وأم على بنت) ببي الخنثى هل يقدم على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الأم لأن الأصل عدم الذكورة فيه فنظر اهـ سم بالنهي . والأثر الثاني لأن الأصالة محققة وإحتمال الذكورة مشكوك فيه (قوله حيث جمع بينهما) أي وإن كان الجميع محرما بأن لم تدع ضرورة إليه (قوله كما جزم به) أي بقوله ندبا (قوله أما نبش القبر الخ) قال سم على منتهج بعد ماذكر : وكما يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح القسية للدفن فيها إن كان هناك هتك لحرمه من بها كأن تظهر رائحته كأن كان قريب عهد بالدفن ، وكذا إن لم يكن هناك إلا لحاجة كأن لم يتيسر له مكان بشرط أن لا يكون هناك هتك بنحو ظهور رائحته كما هو القرض اهـ ماقروه مر ، وانظر هل حرمة الدفن لاثنتين بلا ضرورة على مامر حتى في حق الكفار حتى يحرم علينا دفن ذميين في لحد بلا ضرورة فليراجع . لا يقال : العلة في حرمة الجمع أنه قد يتأذى أحدهما بعذاب الآخر والكفار كلهم معذون : لأننا نقول : لو سلمنا أن العلة ذلك فعذاب الكفار يتفاوت فليتأمل اهـ . وقوة كلامه تعطى أن الأقرب عنده الحرمة وقوله كأن

(قوله أما نبش القبر الخ) محترز قوله فيما مر ابتداء

بعد دفن الميت لدفن آخر فيه : أى فى لحده فممتنع ما لم يبيل الأول ويصر ترابا ، وعلم من قولهم نبش القبر لدفن ثان وتعليهلم ذلك بهتك حرمة عدم حرمة نبش قبر له لحدان مثلا لدفن شخص فى اللحد الثانى إن لم تظهر له رائحة إذ لا هناك للأول فيه ، وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فيما أعلم (ولا يجلس على القبر) المحترم ولا يتكأ عليه ولا يستند إليه (ولا يوطأ) عليه فيكون مكروها إلا لحاجة بأن حال القبر دون من يزوره ولو أجنبيا بأن لا يصل إليه إلا بوطئه فلا يكره ، وفهم بالأولى عدم الكراهة لضرورة الدفن والحكمة فى عدم الجلوس ونحوه توفير الميت واحترامه ، وأما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال «لأن يجلس أحدكم على جرة فتخلص إلى خلفه خير له من أن يجلس على قبر» فمفسر الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط . ورواه ابن وهب أيضا فى مسنده بلفظ : من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط . وهو حرام بالإجماع ، أما غير المحترم كقبر مرتد وحرثى فلا كراهة فيه ، والظاهر أنه لاحرمة لقبر الذى فى نفسه لكن ينبغى اجتنابه لأجل كفى الأذى عن أحيائهم وإذا وجدوا ، ولا شك فى كراهة المكث فى مقابرهم ومحل مامر عند عدم مضى مدة يتيقن فيها أنه لم يبق من الميت شئ فى القبر ، فإن مضت فلا بأس بالانفصاف به ولا كراهة فى مشيه بين المقابر بنعل على المشهور لخبر «إنه ليسمع قرع تعالكم» وما ورد من من الأمر بالقاء السبطين فيحتمل أن يكون لكونهما من لباس المترفين أو لأنه كان بهما نجاسة ، والتعال السبئية بكسر السين المدبوجة بالقرظ (ويقرب زائره) منه (كقربه منه) فى زيارته له (حيا) أى ينبغى ذلك كما فى الروضة كأصلها احتراماً له . نعم لو كان عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قرب منه لأنه حقه كما لو أذن له

تظهر رائحته لو شك فى ظهور الرائحة وعدمها هل يحرم أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب أن يقال : إن قرب زمن الدفن حرم وإلا فلا (قوله فممتنع) أى ولو احتجنا لذلك على ما هو ظاهر لإطلاقة ، وفى الزيادة : ومحلة عند عدم الضرورة أما عندها فيجوز كما فى الابتداء رملى اه . قال حجج : ولو وجد عظمه قبل كمال الحفر طمه وجوبا ما لم يجتنب إليه أو بعده نحاه ودفن الآخر ، فإن ضاق بأن لم يمكن دفنه إلا عليه فظاهر قولهم نحاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة وليس بعيد لأن الإيذاء هنا أشد اه ، وظاهره الحرمة وإن وضع بينهما حائل كما لو فرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع (قوله فيكون مكروها إلا لحاجة الخ) قال حجج : وظاهر أن المراد به محاذى الميت لا ما اعتيد التحويط عليه فإنه قد يكون غير محاذ له لا سيما فى اللحد ، ويحتمل إلحاق ما قرب منه جدا به لأنه يطاق عليه عرفاً أنه محاذ له اه رحمه الله (قوله فلا كراهة فيه) أى فى الجلوس والوطء ، وينبغى عدم حرمة البول والتغوط على قبورها لعدم حرمتها ولا عبرة بتأذى الأحياء (قوله لكن ينبغى اجتنابه) أى وجوبا فى البول والغائط وتندبا فى نحو الجلوس عليه (قوله أنه لم يبق من الميت شئ الخ) أى سوى عجب الذنب لأنه لا يلبس (قوله ولا كراهة فى مشيه بين المقابر بنعل) أى ما لم يكن متنجسا بنجاسة رطبة فيحرم إن مشى به على القبر أما غير الرطبة فلا (قوله نعم لو كان عادته الخ) منه يؤخذ كراهة ماعليه عامة زوار الأولياء من دهم التوابيت وتعلقهم بها ونحو ذلك . والسنة فى حقهم التأدب فى زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبعد عنهم قدر ماجرت به العادة فى زيارتهم فى الحياة تعظيماً لهم وإكراماً . قال حجج : والتزام القبر أو ما عليه من نحو تابوت ولو قبره صلى الله عليه وسلم بنحو يده وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة اه رحمه الله ، وسيأتى فى الشارح كلام فى ذلك بعد قول المصنف والكتابة

(قوله فيحتمل أن يكون لكونها من لباس المترفين الخ) يفيد كراهة المشى فى النعال السبئية والمتنجسة بين القبور وظاهره وإن كانت سبابة فليراجع



في الحياة ، قاله الزركشي . أما من كان يهاب حال حياته لكونه جبارا كالولاية الظلمة فلا اعتبار به ( والتعزية ) لأهل الميت صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم ( سنة ) في الجملة مؤكدة لما صح من « أنه صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تبكي على صبيها ، فقال لها اتقي الله واصبري ، ثم قال : إنما الصبر أي الكمال » عند الصلوة الأولى » ومن قوله « مامن مؤمن يعزى أخاه بمصيبته إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة » ويكره لأهل الميت الاجتماع بمكان لتأنيبهم الناس للتعزية ، وجلسه صلى الله عليه وسلم لما قتل زيد بن حارثة وجعفر وابن ربيعة رضي الله عنهم يعرف في وجهه الحزن لأنسلم أنه كان لأجل أن يأتيه الناس ليعزوه . ويسن أن يعزى بكل من يحصل له هليه وجد كما ذكره الحسن البصري ، فشم ذلك الزوج يزوجه والصديق بصديقه كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى والسيد برقيقه كما صرح به ابن خيران ، وتعبيرهم بالأهل جرى على الغالب ، بل عموم كلامهم أنه بسن التعزية بالمصيبة يشمل التعزية بفقد المال وإن لم يكن رقيقا وإن كان كلام الفقهاء في التعزية بالميت ، ولا يعزى المشابة إلا محارمها أو زوجها كما قاله الشيخ ، وكذا من ألحق بهم في جواز النظر فيها يظهر . أما تعزيتها للأجنبي فحرام قياسا على سلامها عليه ، واحترزنا بقولنا في الجملة عن تعزية الذي يمثله فإنها جائزة لا مندوبة على ما يأتي فيه ، وهي لغة التسلية عن يعزى عليه ، واصطلاحا الأمر بالصبر والحمل عليه بوعده الأجر والتحذير من الوزر بالجزع والدعاء للميت بالمغفرة وللمصاب بغير المصيبة ، وتسن ( قبل دفنه ) لأنه وقت شدة الجزع والحزن ( و ) لكن

عليه ( قوله والتعزية ) أي من الأجانب . وينبغي أن يسن ذلك لأهل الميت بعضهم مع بعض ( قوله صغيرهم ) أي الذي له نوع تمييز ( قوله سنة في الجملة ) ببعض المواضع الصحيحة وتسن المصافحة هنا أيضا اه . وهو قريب لأن فيها جبرا لأهل الميت وكسرا لسورة الحزن ، بل هذا أولى من المصافحة في العيد ونحوه ، وتحصل سنة التعزية بمرة واحدة ، فلو كررها هل يكون مكروها لما فيه من تجديد الحزن أم لا ؟ فيه نظر ، وقد يقال مقتضى الاختصار في الكرامة على ما بعد الثلاثة أيام عدم كراهة التكرير في الثلاثة سببا إذا وجد عند أهل الميت جزعا عليه ( قوله تبكي على صبي ) أي مع جرع منها ( قوله ثم قال إنما الصبر الخ ) قال العلقمي على الجامع عند شرحه الحديث المذكور الصبر هو حبس النفس على كربه لتحمله أو لذيد تفارقه وهو مملوح ومطلوب ( قوله عند الصلوة الأولى ) معناه : أن كل ذى رزية قصاره الصبر ولكنه إنما يحمد عند حدثها اه مختار الصحاح ( قوله ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته ) أي ولو بغير الموت ( قوله بمكان لتأنيبهم الناس ) وينبغي أن عمل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجلوس ضرر كمنسبهم المعزى إلى كرامته لم حيث لم يجلس لتلقيهم وإلا فتنتي الكرامة ، بل قد يكون الجلوس واجبا وإن غلب على ظنه لو لم يجلس ذلك ( قوله وابن ربيعة ) اسمه عبد الله ( قوله التعزية بفقد المال ) أي وإن قل بالنسبة لن يتأثر له ( قوله ولا يعزى المشابة الخ ) أي لا يسن بل تكروه التعزية لغير المحارم ( قوله وكذا من ألحق بهم ) أي كعبداء ( قوله أما تعزيتها للأجنبي فحرام ) وقياس حرمة ردها السلام على الأجنبي حرمة ردها على الأجنبي المعزى ( قوله قياسا على سلامها ) قضية القياس على السلام أنها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة أن مثله خلوة عدم الحرمة وهو ظاهر سببا إذا قطع بانتفاء الريبة ( قوله عن يعزى عليه ) أي عمل يعزى به ، وعبارات الخطيب عن يعزى

( قوله واحترزنا بقولنا في الجملة عن تعزية اللبي الخ ) إنما لم يجعل ما قبل هذا من المحترز أيضا لأن عدم السن فيه لأمر عارض ( قوله واصطلاحا الأمر بالصبر الخ ) ظاهره أن التعزية إنما تتحقق بمجموع ما يأتي والظاهر أنه غير مراد فليراجع ( قوله بوعده الأجر ) أي إن كان مسلما ( قوله والدعاء للميت بالمغفرة ) أي إن كان مسلما كما هو

(بعده) أولى لاشتماع قبله بتجهيزه ولشدة حزنهم حينئذ بالمفارقة. ثم إن اشتد حزنهم اختير تقديمها ليصبرهم وتمتد (ثلاثة أيام) تقريبا فتفكر بعدها لأن الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكنوه فيها فلا يجد حزنه، وقد جعلها النبي نهاية الحزن بقوله له (لا يجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تموت على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا) رواه البخاري، ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت كما هو ظاهر كلام الروضة، وبه صرح جمع منهم القاضي أبو الطيب والبندنجي وابن الصباغ والماوردي وابن أبي الدم والغزالي في خلاصته والصيمري في شرح الكفاية وصاحب الكافي والإقناع وهو المعتمد، والقول بأنه من الدفن مفرع على أن ابتداء التعزية منه أيضا لا من الموت، فقول المصنف في مجموعه وغيره: قال أصحابنا وقتها من الموت إلى الدفن وبعده بثلاثة أيام مراده بما قلنا بقرينة قوله بعد قد ذكرنا أن ملهنا استحبابها قبل الدفن وبعده ثلاثة أيام، وبه قال أحمد اهـ. والذي قلناه هو قول أحمد كما اقتضاه كلام المستوعب وغيره للحنابلة، هذا كله بالنسبة لحاضر، أما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو حيسه أو عدم علمه كما بحثه الأذري وتبعه عليه ابن المقرئ في تمحيته، وينبغي أن يلحق بها كل ما يشبهها من أعداء الجماعة فتتبع إلى القدم والعلم وزوال المانع، وبحث الطبري وغيره امتدادها بعد ذلك ثلاثة أيام، وارتضاء الأسنوي وغيره، وتحصل بالمكاتبة من الغائب ويلتحق به الحاضر المعلوم مرض ونحوه، وفي غير المعلوم وفاة (يعزى) بفتح الزاي (المسلم) أى يقال في تعزيتك (بالمسلم أعظم الله أجره) أى جفله عظيما وليس في ذلك عناء بكثرة مصائبه فقد قال تعالى - ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرا - (وأحسن عزاءك) بالمد أى يجعله حسنا وزاد على المحرر (وغفر لميتك) لكونه لائقا بالخال، وقدم الدعاء للمعزى لأنه مخاطب، ويستحب أن يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته: إن في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل فائت، فبالله فثقوا وإياه فارجوا فإن المصاب من حرم الثواب، وورد «أنه صلى الله عليه وسلم عزى معاذنا بآل له بقوله: أعظم الله لك الأجر وأعلمك الصبر ورزقنا وإياك الشكر» ومن أحسنه كما في المجموع «إن الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى» وقد أرسل ذلك صلى الله عليه وسلم لآلته لما أرسلت أخبرت أن ابنها في الموت (و) يعزى المسلم أى يقال في تعزيتك (بالكافر) الذى (أعظم الله أجره وصبرك) وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحوه ذلك كما في الروضة كأصلها لكونه لائقا بالخال. قال أهل اللغة: إذا احتمل حدوث مثل الميت أو غيره من الأموال يقال أخلف الله عليك بالهمز لأن معناه رد عليك مثل ماذهب منك، وإلا خلف عليك: أى كان الله خيفة عليك من فقدته، ولا يقول وغفر لميتك لأن الاستغفار للكافر حرام (و) يعزى (الكافر) أى المحترم جواز ما يرج إسلامه وإلا فندبا بأن

عليه وهى ظاهرة (قوله كما هو ظاهر كلام الروضة) أى فإن وقع في أثناء يوم تم من الرابع (قوله مراده به ما قلنا الخ) أى من قوله ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت الخ (قوله هذا كله بالنسبة لحاضر) أى ولو بعدت المسافة بينهما في البلد وينبغي أن مثل البلد ما جاورها (قوله وارتضاء الأسنوي) معتمد (قوله ويعزى المسلم بالمسلم) ومنه الرقيق (قوله إن في الله عزاء) أى تسلية وقوله من كل مصيبة ومن بمعنى عند (قوله إن الله ما أخذ) قلناه على ما بعده لأنه في مقام التسلية (قوله لأن الاستغفار للكافر حرام) ظاهره وإن كان صغيرا، لكن في حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل الكافر مانصه: ويظهر سئل الدعاء لهم: أى أطفال الكفار بالمغفرة لأنه من

ظاهر (قوله ويعزى الكافر بالكافر جوازا) أى فالمراد بالكافر المعزى هنا المحترم، وإنما عمله على التثنيده بالجواز

يُقال في تعزيتِهِ: (بِالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) وقدم الدعاء هنا للميت لأنه المسلم فكان أولى بتقديره تعظيماً للإسلام والحقى كافر: ولا يقال أعظم الله أجرَكَ لأنه لا أجر له. أما الكافر غير المحترم من مرتد وحربي فلا يعزى كما يجته الأذرعى، والأوجه كراهته كما هو مقتضى كلام الشيخ أبى حامد خلافاً للأستوى في المهمات. نعم لو كان فيها توقيفه لم يبعد حرمته ولو لدى، هذا إن لم يرجح إسلامه، فإن رَجى استجبت كما يؤخذ من كلام السبكي ولا يعزى به أيضاً، ويعزى الكافر بالكافر جوازاً كما مرَّت الإشارة إليه ما لم يرجح إسلامه، وإلا فتدبا بأن يقال: أخلف الله عليك ولا نقص عددك بنصبه ورفعَه لأن ذلك ينفعنا في الدنيا بتكثير الجزية وفي الآخرة بالقضاء من النار، واستشكلك في المجموع بأنه دعاء بدوام الكفر. قال في المختار: تركه ومنعه ابن التقيب بأنه ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر، قال: ولا يحتاج إلى تأويله بتكثير الجزية اه. وظاهر أن قول المجموع إنه دعاء بدوام الكفر أنه دعاء بتكثير أهل الحرب ومن لازم كثرتهم امتداد بقائهم فامتداد مع الكفر فيه دوام له، ومعنى قول ابن التقيب ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر أنه لا يلزم من كثرة عددهم مع قطع النظر عن كونهم أهل ذمة بقاؤهم على الكفر، فهو نظر إلى مدلول هذا اللفظ من غير قيد، والمصنف نظر إليه بقيد يدل عليه السياق ويدل على ذلك التعليل السابق، وكأنهم لم ينظروا لذلك في مثل هذا المقام لأن أحداً لا يتوهم فضلاً عن كونه يريد به وإن دل عليه ما ذكر وظاهر أنه لا يسن تعزية مسلم بمرتد أو حربي، بخلاف نحو محارب وزان حصن وتارك الصلاة وإن قتل حداً، وينبغي للمعزى إجابة التعزية بنحو جزاء الله خيراً ولعلمهم حذوه لوضوحه (ويجوز البكاء عليه) أى على الميت (قبل الموت) لما صحح أنه صلى الله عليه وسلم بكى على ولده إبراهيم قبل موته والأولى تركه بحضرة المختصر، قال في الروضة كأصلها والبكاء قبل الموت أولى منه بعده، وليس معناه كما قال الزركشي إنه مطلوب وإن صرح به القاضي وابن الصباغ، بل إنه أولى بالجواز لأنه بعده يكون أسفاً على ما فات (و) يجوز (بعده) أيضاً «لأنه صلى الله عليه وسلم بكى على قبر بنت له، وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله» روى الأول البخارى والثاني مسلم، والبكاء عليه بعد الموت مكروه كما نقله في الأذكار عن الشافعى والأصحاب لمجرب. فإذا وجبت فلا تبكين بأكية، قالوا: وما الوجوب يارسول الله: قال: الموت «رواه الشافعى وغيره بأسانيد صحيحة لكن نقل في المجموع عن

أحكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (قوله غفر الله لميتك الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً من الناس في التعزية من قولهم لا مشى لكم أحد في مكروه، وقولهم هو قاطع السوء عنكم هل ذلك جائز أو حرام لأن فيه الدعاء لهم بالبلاء وهو محال، والجواب عنه بأن الظاهر فيه الجواز لأنهم إنما يريدون بذلك الدعاء لأهل الميت بعدم توالى الهجوم وترادفها عليهم بموت غير الميت الأول بعده قريباً منه «قوله ولا نقص عددك بنصبه ورفعَه) أى مع تخفيف القاف ويشديدهما مع النصب (قوله ويدل على ذلك التعليل) هو قوله لأن ذلك ينفعنا في الدنيا بتكثير الجزية وفي الآخرة الخ (قوله لا يسن تعزية مسلم بمرتد) هذا علم من قوله أولاً ولا يعزى به (قوله بكى على قبر بنت له) لعلها أم كلثوم، ثم رأيت في المواهب: وأما أم كلثوم، ولا يعرف لها اسم وإنما تعرف بكيتها، فماتت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها عليه الصلاة والسلام ونزل في حفرتها على والفضل وأسامة بن زيد، وفي البخارى «جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تدرغان فقال: هل فيكم من لم يقارف الليلة» وقوله على القبر: أى قبر أم كلثوم لأن الكلام فيه (قوله والبكاء عليه بعد الموت) ومعلوم أن الكلام في البكاء الاختياري أما القهري فلا يدخل

قوله في التعزية ولا نقص عددك (قوله إنه دعاء بتكثير أهل الحرب) أى وجهه ذلك

الجمهور أنه خلاف الأولى ، ويحت السبكي أنه إن كان البكا لركة على الميت وما يمشى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة لم يكروه ولا يكون خلاف الأولى ، وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكروه أو يحرم . قال المرحوم هذا كله في البكاء بصوت ، أما مجرد دمع العين فلا منع منه ، واستثنى الروائي ما إذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهي لأنه مما لا يملكه البشري وهو ظاهر ، وفصل بعضهم في ذلك فقال : إن كان لحبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر أجمل ، وإن كان لما فقد من عمله وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه ، أو لما فاته من برّه وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى ( ويحرم التذب بتعديد ) الباء زائدة إذ حقيقة التذب تعداد (شأنه) وهو كما حكاه المصنف في أذكاره وجزم به في مجموعته عداً مع البكاء كوا كهفاه واجبلاه لما سيأتي وللإجماع ، وجاء في الإباحة ما يشبه التذب ، وفي الحقيقة المحرم التذب لا البكاء لأن اقتران المحرم بجائز لا يصير حراماً خلافاً للجمع ، ومن ثم رد أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند تذب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فإن البكاء جائز مطلقاً وهذه الأمور محرمة مطلقاً وليس منه وهو خبر البخاري عن أنس « لما نزل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشا الكرب ، فقالت فاطمة : وإياه ، فقال : ليس على أبيك كرب بعد اليوم ، فلما مات قالت : يا أباها أجاب ربا دعاه ، يا أباها جنة الفردوس مأواه ، يا أباها إلى جبريل نعاها » (و) يحرم (النوح) وهو كما في المجمع رفع الصوت بالتذب ولو من غير بكا ، وقيد بعضهم بالكلام المسجع ، والأوجه عدم التقيد لخبر « النائحة إذا لم تذب تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب » رواه مسلم ، والسربال القميص ، وخص القطران بكسر الطاء وسكونها بالذكر لأنه أبلغ في اشتعال النار وفعل ذلك خلف الجنائزة أشد تحريماً (و) يحرم (الجزع بضرب الصدر ونحوه) كشق جيب ونشر شعر وتسويد وجه

تحت التكليف ، ثم رأيت قوله واستثنى الروائي الخ (قوله وفصل بعضهم في ذلك) معتمد (قوله ويحرم التذب) هو كالنوح الآتي صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب الشهادات اه خطيب ، وفي حجج هنا أن النوح والجزع كبيرة (قوله وجاء في الإباحة ما يشبه التذب) أي جاء في الألفاظ المباحة ألفاظ تشبه التذب وليست منه (قوله فإن البكاء جائز) اللقاء بمعنى اللام (قوله إلى جبريل نعاها) أي تخبر بموته ، وإنما خصتلى جبريل لعلمه بمقامه عليه الصلاة والسلام وتكرر نزوله عليه وملازمته له . وفي مختار الصحاح : النعي خبر الموت يقال نعاها له نعاها نعيًا بوزن سعى اه . وهو صريح ما قلناه هذا ، ولكن الظاهر أنها لم ترد ذلك بخصوصه وإنما أرادت تذكر ما ثره إلى جبريل تحسرا على عادة من يفقد صديقه فإنه يتذكر ما ثره له تأسفا وتحسرا (قوله كشق جيب ونشر شعر)

(قوله وهو كما حكاه المصنف في أذكاره الخ) فيه تناقض مع قوله إذ حقيقة التذب تعداد شأنه لأن هذا يفيد أنه مركب من التعدد المذكور مع البكاء ، فالبكاء جزم من حقيقته بخلاف ذلك ، ثم إن الذي حكاه الشهاب حجج عن المجموع أنه جعل البكاء مشروطاً بتحريم التذب لا جزءاً من حقيقته ، بخلاف ما نقله عنه الشارح ، وعلى كل من الثقلين إيتاى قول الشارح الآتى ، وفي الحقيقة المحرم التذب لا البكاء الخ ، إذ هو صريح في أن التذب في حد ذاته محرم سواء اقترن بالبكاء أم لا فقامل (قوله وفي الحقيقة المحرم التذب لا البكاء) فيه ما قلتمناه (قوله وليس منه الخ) هذا تمام قوله السابق وجاء في الإباحة ما يشبه التذب ، فالووا فيه للحال والضمير في قوله وهو خبر البخاري راجع إلى ما من قوله ما يشبه التذب والعبارة عبارة تشرح الروض بالحرف ، وما أدري ما الحامل للشارح على فصل أجزائها فصلا بفصلها ، وكأنه توهم أن لفظا خبر اسم ليس ومنه خبرها وحينئذ فكان عليه أن يحذف لفظ وهو فقامل

واللقاء الرماد على الرأس ورفع الصوت بإفراط في البكاء، وكذا تغيير الرى ولبس غير ماجرت العادة به كما نقله ابن دقيق العيد في غاية البيان . قال الإمام والضابط في ذلك أن كل فعل يتضمن إظهار جزع بنيان الاعتقاد والاستسلام لله تعالى فهو محرم ، ولهذا صرح هو بحزمة الإفراط في رفع الصوت بالبكاء ، ونقله في الأذكار عن الأصحاب . والأصل في ذلك خبر الشيخين « ليس منا من ضرب الخلود وشقّ الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » وخص الخلد بذلك لكونه الغالب فيه ، وإلا فضرر بقية الوجه داخل في ذلك ، ولا يعذب الميت بشيء من ذلك إن لم يوص به لقوله تعالى - ولا تزر وازرة وزر أخرى - بخلاف ما إذا أوصى به كقول طرفة بن العبد :

إذا مت فاني بما أنا أهله وشق على الجيب يابنت معبد

وعليه حمل الجمهور خبر الصحيحين « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » وفي رواية « بما نوح عليه » وفي أخرى ( مانح عليه ) وهو يبين أن مدة التعذيب مدة البكاء ، فتكون الباء في الروايتين قبلها بمعنى مع أو للسببية . واستشكل الرافعي ذلك بأن ذنبه الأمر بذلك فلا يختلف عذابه بامتثال وعلمه . وأجيب بأن الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب ، وشاهده خبر « من سن سنة سيئة » وحاصله التزام ما قاله ، ويقال كلامه إنما هو على عذابه المتكرر بتكرر الفعل وهو لا يوجد إلا مع الامتثال ، بخلاف ما إذا فقد الامتثال فليس عليه سوى إثم الأمر فقط ، ومنهم من حمل الخبر على تعذيبه بما يكون به عليه من جرائم كالقتل وشن الغارات فإتهم كانوا ينوحون على الميت بها ويعذّبونها فخرأ . وقال القاضي : يجوز أن يكون الله قذر العفو عنه إن لم يبكووا عليه ، فإذا بكوا وندبوا عذب بذنبه لفوات الشرط . وقال الشيخ أبو حامد : الأصح أنه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب . ويكره رثاء الميت بذكر أمره وفضائله للهي عن المراثي . والأولى الاستغفار له ، ويظهر حمل التهي عن ذلك على ما يظهر فيه ترم ، أو على فعله مع الاجتماع له أو على الإكثار منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عايد ذلك فما زال كثير من الصلبة وغيرهم من العلماء يفعلونه . قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه :

ماذا على من شم تربة أحمد أن لا يشم ملئ الزمان غوايا

صبت على مصائب لو أنها صبت على الأيام عدن لياينا

( قلت : هذه مسائل متنوعة أي متفرقة متعلقة بالباب زدتها على المحرر وهي أكبر زيادة وقعت في الكتاب والقطن يرد كل مسألة منها لما يناسبها مما تقدم ، وإنما جمعها في موضع واحد لأنه لو فرقتها لاحتاج أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم . فيؤدى إلى التطويل المنافي لغرضه من الاختصار ( يبادر ) بفتح الدال ندبا

أي وكضرب يد على أخرى على وجه يدل على إظهار الجزع ( قوله واللقاء الرماد على الرأس ) ومثله الطين بالأوى سواء منه ما يجعل على الرأس واليدين وغيرهما ( قوله وليس غير ماجرت العادة به ) أي للمصعب ( قوله ودعا بدعوى الجاهلية ) أي ذكر في تأسفه ما نذكره الجاهلية في تأسفها على ما فات ( قوله ولا تزر وازرة وزر أخرى ) أي لا تحمل مذنبه ذنب غيره ( قوله كقول طرفة ) بفتح الزاء واسمه عمرو كما في إماموس ، وقوله ابن العبد : أي وكان من شعراء الجاهلية ( قوله والأولى الاستغفار له ) أي الدعاء له بالمغفرة فإن يقول أستغفر الله له ، أو الله اغفر له ( قوله زدتها على المحرر ) كأنه جعل ذلك حكاية عن كلام المصنف مناسبة . قلت : أي وزيايتها عايا

( قوله بمعنى مع أول السببية ) كونها للسببية لا بلاقي ما قرره كما لا يخفى ( قوله ويقال كلامه ) كذا في نسخ الشارح ولعله

(بقضاء دين الميت) . قالوا : ويستحب أن يكون ذلك قبل الاشتغال بغسله وغيره من أموره مسارعة إلى فك نفسه لخبر « نفس المؤمن » أي روحه « معلقة » أي محبوسة عن مقامها الكريم « بدينه حتى يقضى عنه » رواه الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم ، فإن لم يتيسر حالاً سأل وليه غراماً أن يحلوه ويختالوا به نص عليه الشافعى والأصحاب . واستشكل في المجموع البراءة بذلك ثم قال : ويحتمل أنهم رأوا ذلك مبرياً للبيت للحاجة والمصلحة ، وظاهر أن المبادرة تجب عند طلب المستحق حقه مع التمكن من التركة ، أو كان قد عصى بتأخيرها لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما ( و ) تنفيذ ( وصيته ) مسارعة لوصول الثواب إليه والبر للموصى له وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين ، وكذا عند المكنته في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتعجيلها ( ويكره تمنى الموت لضرّ نزل به ) في بدنه أو ضيق في دنياه أو نحوهما لخبر « لا يتمنين أحدكم الموت لضرّ أصابه » ، فإن كان لا بد فاعلاً فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني ما كانت

لانتاني أنها مصرح بها في كلام الرافعى في غير المحرر أو مأخوذة منه ( قوله محبوسة عن مقامها الكريم ) قال حج : وإن قال جمع محله فيمن لم يخلف وفاء أو فيمن عصى بالاستدانة اه . فأفاد أنه لا فرق في حبس روحه بين من لم يخلف وفاء وغيره وبين من عصى باستدانة وغيره ( قوله حتى يقضى عنه ) ومن ذلك ما أخذ بالعقود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المتبوض كأن اشترى شراء فاسداً وقبض المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله . أما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقلين ما وقع العقد عليه في الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه إن كان باقياً وبدله إن كان تالفاً ، ولا مطالبة لأحد منهما في الآخرة لحصول القبض بالتراضي . نعم على كل منهما إثم الإقدام على العقد الفاسد ( قوله واستشكل في المجموع البراءة بذلك ) راجع لقوله سأل وليه ( قوله للحاجة والمصلحة الخ ) أى ينتقل الحق إلى ذمة الملتزم ولو أجنبياً وتبرأ ذمة الميت بذلك ويجب على الملتزم وفاءه من ماله وإن تلفت التركة . قال بعضهم : ومع ذلك لا ينقطع تعلق الدين بالتركة فتصير مرهونة به مع تعلق الدين بذمة الغير حتى لو تعدر الوفاء من جهته أخذ من التركة اه حج بالمعنى ( قوله من التركة ) ينبغى تعلقه بكل من قوله تجب عند طلب وقوله مع التمكن ( قوله وكذا عند المكنته ) أى التمكن ( قوله في الوصية ) ينبغى تعلقه بكل من قوله يجب عند طلب وقوله مع التمكن ( قوله أو نحوهما ) أى كتهديد ظالم ( قوله فليقل اللهم أحيني الخ ) أى مع الكراهة ( قوله ما كانت الحياة ) أى مدة كون الخ ( قوله وتوفى الخ ) عبارة الخلى إذا كانت الخ ، ولعله إنما عبر في الأول بما وفى الثانى بإذا لأن الحياة لامتدادها وطول زمنها تقدر بمدة ، بخلاف الوفاة فإنها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن يقدر . قال حج : تنبيه : تنافى مفهوم ما كلامه في مجرد تمنيه : أى الخلى عن كل منهما ، والذي يتجه أنه لا كراهة لأن عليها أنه مع الضرر يشعر بالتبرم بالقضاء ، بخلافه مع عدمه بل هو حينئذ دليل على الرضا لأن من شأن النفوس الشرقة عن الموت فتمنیه لا لضرّ دليل على محبة الآخرة ، بل حديث « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه »

عرف عن لفظ كلامهم ( قوله قبل الاشتغال بغسله وغيره ) أشار بلفظ الاشتغال إلى أنه لا منافاة بين ما ذكره هنا وما ذكره في الفرائض من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين ، إذ ما هنا في مجرد تقديم فعل ما ذكر على الاشتغال بالغسل ونحوه ، والصورة أن المال يسع جميع ذلك ، فالحاصل أنه يفرض ما بقى بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل بالغسل ونحوه فليتأمل ( قوله عند طلب المستحق ) أى مع التمكن ( قوله أو كان قد أوصى بتعجيلها ) معطوف على قوله عند طلب المستحق : أى وكذا إن لم يطلب وكان قد أوصى بتعجيلها

الوفاة خيرا لي» (لا لفتنة دين) فلا كراهة فيه لمهجوم الخبر المار بل قال الأذري : إن المصنف أفنى باستحبابه له في فتاويه غير المشهورة ، ونقله بعضهم عن الشافعي وهو المعتمد ، ويمكن حل كلام المصنف هنا وفي الأذكار والمجموع عليه ، أما تمنيه لغرض أخروي فحجوب كتمني الشهادة في سبيل الله . قال ابن عباس : لم يتمن نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم ، وقال غيره : إنما تمنى الوفاة على الإسلام لا الموت (ويسن) للمريض (التداوي) الحديث «إن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الهرم» . وروى ابن حبان والحاكم عن ابن مسعود «ما أنزل الله داء إلا وأنزل له دواء ، جهله من جهله وعلمه من علمه» . قال في المجموع : فإن ترك التداوي توكلنا ففضيلة وفعله صلى الله عليه وسلم مع أنه رأس المتوكلين بيانا للجواز . وأقوى ابن البرزى بأن من قوى توكله فالترك له أولى ، ومن ضعف نفسه وقل صبره فالمداداة له أفضل ، وهو كما قال الأذري حسن ، ويمكن حل كلام المجموع عليه . ونقل القاضي عياض الإجماع على عدم وجوبه ، وإنما لم يجب كأكل الميت المضطر وإساعة القملة بالخرم لعدم القطع بإفادته بخلافهما . ويجوز الإعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه (ويكره إكراهه) أي المريض (عليه) أي التداوي باستعمال الدواء وكذا غيره من الطعام كما في المجموع لما فيه من التشويش عليه . وأما خبر «لا تتركوا مرضاكم على الطعام فإن الله يطعمهم ويسقيهم» فقد ضعفه البيهقي وغيره ، وادعى الترمذي أنه حسن (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) كأصدقائه (تقبيل وجهه) لخبر «أنه صلى الله عليه وسلم قبّل وجه عثمان بن مظعون بعد موته» ولما في البخاري «أن أبا بكر رضى الله عنه قبّل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته» . وينبغي ندبه لأهله ونحوهم كما قاله السبكي ، وجوازه لغیرهم ، ولا يقتصر جوازه عليهم ، وفي زوائد الروضة في أوائل النكاح : ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقيده

يدل على ندب تمنيه محبة لقاء الله كهبو ببلد شريف بل أولى اه (قوله لا لفتنة دين) أي خوفها حج : أي أو خوف زيادتها (قوله وهو المعتمد) أي الاستحباب (قوله ويمكن حل كلام المصنف هنا) أي بأن يقال أراد بعدم الكراهة الاستحباب (قوله كتمني الشهادة) أي أو ببلد شريف مكة والمدينة أو بيت المقدس ، وينبغي أن يلحق بها محال الصالحين اه حج . أقول : ولا يتأتى أن ذلك من تمنى الموت إلا إذا تمناه حالا أو في وقت معين ، أما بدون ذلك فيمكن حمله على أن المعنى إذا توفيتي فتوفني شهيدا الخ كما قيل به في الجواب عن قول يوسف - توفني مسلما - الآتي (قوله غير الهرم) وهو كبر السن (قوله لعدم القطع بإفادته) أفهم أنه لو قطع بإفادته كصعب محل القصد وجب وهو قريب ، ثم رأيت حج صرح به حيث قال يدل قول الشارح المضطر وربط محل القصد (قوله أو نحوها مما لا يعتمد فيه) ومنه الأمر بالمداداة بالنجس (قوله ويكره إكراهه) أي الإلحاح عليه وإن علم نفعه له لم بمعرفة طبيب وليس المراد به الإكراه الشرعي الذي هو التهديد بعقوبة عاجلة ظلما إلى آخر شروطه (قوله وأما خبر لا تتركوا مرضاكم) جواب عما يقال لم استدلل بقوله لما فيه من التشويش ولم يستدل بالحديث ، وقوله فقد ضعفه : أي فيقدم على ما قال إنه حسن لأن مع من ضعفه زيادة علم بالخرم للراوى (قوله كأصدقائه) ومنهم الزوجة والزوج فيها يظهر (قوله قبل وجه عثمان) في المحل إسقاط وجه في المحل فلترجع الرواية اه . ثم مثل الوجه في ذلك بتقبيل يده أو غيرها من بقية البدن وإنما اقتصر على الوجه لأنه الوارد (قوله وينبغي ندبه لأهله) أي ولو كان غير صالح (قوله وجوازه لغیرهم) أي حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه (قوله ولا بأس بتقبيل وجه الميت) أي في أي محل كان كما يفيد إطلاقه لما هو معلوم أن الكلام حيث

بالصالح ، وأما غيره فينبغي أن يكره ( ولا بأس بالإعلام ) وهو النداء ( بموته للصلاة ) عليه ( وغيرها ) من دعاء وترحمه ومحالة بل يستحب ذلك كما في المجموع إذا قصد به الإعلام لكثرة المصلين « لأنه صلى الله عليه وسلم نعى التجاشي في اليوم الذي مات فيه لأصحابه وخرج إلى المصلى وصلى » ( بخلاف نعى الجاهلية ) وهو يسكون العين وكسرها مع تشديد الياء مصدر فيه ومعناه كما في المجموع : النداء بذكر مفاخر الميت وما ثره فإنه يكره للنهي عنه ( ولا ينظر الغاسل من بدنه إلا قدر الحاجة من غير العورة ) كأن يريد بنظره معرفة المغسول من غيره وهل استوعبه بالغسل أم لا لأنه قد يكون فيه شيء كأن يكره اطلاع الناس عليه ، وربما رأى سوادا ونحوه فيظنه عذابا فيسيء به ظنا فإن فإن نظر كان مكروها كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضة وإن صحح في المجموع أنه خلاف الأولى أما المعين للغاسل فيكره له النظر إلى غير العورة إلا لضرورة كما جزم به الرافعي ، وحكم المس كحكم النظر ، قاله في المجموع ، وأما نظر العورة فحرم وهي ما بين سرته وركبته ( ومن تعذر غسله ) لفقد الماء أو لغيره كأن احترق أو لغيره ولو غسل لتهرى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ ( يم ) وجوبا قياسا على غسل الجنابة ولا يغسل محافظة على جنته لتدفن بجملها ، بخلاف ما لو كان به قروح وخيف من غسله تسارع البلى إليه بعد الدفن فإنه يغسل لأن مصير جميعه إليه ، ولو يحمه لفقد الماء ثم وجده قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم ( ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة ) لأنهما طاهران فكانا كغيرهما ( وإذا ماتا غسلا غسلا فقط ) لانتفاع الغسل الذي كان عليهما بالموت ( وليكن الغاسل أمينا ) ندبا لأن غيره قد لا يوثق بآتيانه بالمشروع ، وقد يظهر ما يظهر له من شر ويستر عليه ، ويسن في معيته أن يكون كذلك فلو غسله فاسق أو كافر وقع الموقع . قال الأذرى : ويجب أن لا يجوز تفويضه إليه وإن كان قريبا لأنه أمانة وولاية وليس الفاسق من أهلها وإن صح غسله كما يصح أذان فاسق وإمامته ، ولا يجوز نصبه لهما وهذا متعين فيمن نصب الغسل موثق المسلمين ، ويجب

لاشبهة وأنه للتبرك أو الرقة أو الشفقة عليه ( قوله وأما غيره فينبغي الخ ) هو ظاهر إن كان الغير معروفا بالمعاصي . أما إذا لم يوصف بصلاح بحيث يتبرك به ولا بفساد فينبغي أن يكون مباحا ( قوله بل يستحب ) أى لو ليه ذلك ( قوله نعى التجاشي ) أى أوصل خبره لأصحابه ( قوله فإنه يكره للنهي عنه ) لامتنافة بين هذا وما مر من حرمة تعديد شمائله لما تقدم من أن ذلك فيما لو اقترن بيبكاء أو نحوه ( قوله وأما نظر العورة فحرم ) قال حجج : إلا نظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة وإلا الصغيرة لما يأتى في النكاح ، وقضيته حرمة المس وقدمنا ما فيه ، وكتب أيضا قوله فحرم ظاهره ولو لحاجة بل ولو لضرورة ، ولكن ينبغي جوازه إذا كان به نجاسة واحتاج لإزالها ، وظاهره أيضا أنه لا فرق بين الكبير والصغير ، وعبارة القوت هذا في غير الطفل ، وصرح الشيخ هنا بجواز النظر إلى جميع بدن الصغيرة والصغير أولى . وقال البغوى : لا بأس بالنظر إلى عورة صبي أو صبية لم يبلغ محل الشهوة وإن كان الناظر أجنبيا ولا ينظر الفرج اد سم على منهج . وقوله لا بأس : أى لا حرج ( قوله ولو يحمه لفقد الماء الخ ) وليس من القصد ما لو وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط أو لظهر الحي فيجب تقديم غسل الميت لأن الحي تمكنه الصلاة عليه بالتيمم إن وجد ترابا أو فافدا للطهورين ، بخلاف ما لو يظهر به الحي من ذلك قد يؤدي إلى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سببا إذا كان في بدنه نجاسة ( قوله ثم وجده قبل دفنه ) مفهومه أنه بعد الدفن لا ينشئ للغسل ، سؤله كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا ، وهو ظاهر لفعلنا ما كلفنا به وهو التيمم ( قوله ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة ) أى ولو مع وجود غيرهما ( قوله ويستر عليه ) أى ما يراه من خير ، وفي نسخة عكسه وهي أوضح ( قوله وليس الفاسق من أهلها ) ومنه الكافر ( قوله ولا يجوز نصبه لهما ) أى بقياس ما مر عنه



أن يكون عالماً بما لا بد منه في الغسل ( فإن رأى ) الغاسل من بدن الميت ( خيراً ) كاستنارته وجهه وطيب رائحته ( ذكره ) ندبا ليكون أدعى إلى كثرة المصلين عليه والدعاء له ( أو غيره ) كسواد وتغير رائحة وانقلاب صورة ( حرم ذكره ) لأنه غيبة لمن لا يتأقن الاستحلال منه ، وفي صحيح مسلم « من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة » وفي سنن أبي داود والترمذي « اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم » وفي المستدرک « من غسل ميتاً وكتم عليه غفر الله له أربعين مرة » ( إلا لمصلحة ) كأن كان الميت مبتدعاً مظهراً لبدعته فلا يجب ستره بل يجوز التحدث به ليزجر الناس عنها ، والخبر يخرج مخرج الغالب ، ويذهب كما قاله الأذرعى أن يتحدث بذلك عن المستر ببدعته عند المطلعين عليها المسائلين إليها لعلهم يزجرون . قال : والوجه أن يقال إذا رأى من المبتدع أمارة خير يكتتمها ولا يندب له ذكرها لئلا يغري ببدعته وضلالتة ، بل لا يبعد إيجاب الكتمان عند ظن الإغراء بها والوقوع فيها بذلك فقول المصنف إلا لمصلحة عائد للأمرين ( ولو تنازع أخوان ) مثلاً ( أو زوجتان ) أى في الغسل ولا مرجح ( أفرع ) بينهما حياً ، فن خرجت له القرعة غسله لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح ( والكافر أحق بقربيه الكافر ) أى في تجهيزه من قربيه المسلم لقوله تعالى - والذين كفروا بعضهم أولياء بعض - فإن لم يكن تولاها المسلم ( ويكره ) للمرأة ( الكفن ) المزعفر والكفن ( المعصفر ) لما في ذلك من الزينة أما الرجل فلا يحرم عليه المعصفر ويحرم المزعفر ، وحينئذ فإطلاق المصنف كراهة المعصفر للرجال والنساء صحيح ، وأما المزعفر فيكره في حق المرأة بطريق الأولى ( و ) تكره ( المغالاة فيه ) أى الكفن بارتفاع ثمنه لخبر « لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سلباً سريعاً » واحترز بالمغالاة عن محبسته في بياضه ونظافته وسبوغته فإنها مستحبة لخبر مسلم « إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنهُ » أى يتخذهُ أبيض نظيفاً سابغاً ، وخبر « حستوا أكفان موتاكم فإنهم يزاورون في قبورهم » والمغسول أولى من الجديده ( لأنه ليلي والصدید ، والحي أحق لما روى أن الصديق رضى الله عنه أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق

في الأذان من أن التولية صحيحة وإن كان نصبه حراماً أن يقال بمثله هنا ( قوله وكتم عليه ) أى ما رآه عليه من علامات السوء ( قوله غفر الله له أربعين مرة ) أى غفر له مرة بعد أخرى ما يقع له من الذنوب إلى أربعين ( قوله أفرع بينهما حياً ) ظاهره ولو فيها بينهم ، ويذهب تخصيصه بما لو كان ذلك عند حاكم كما تقدم أيضاً ثم رأيت حجج صرح هنا بذلك فالله الحمد ( قوله ويحرم المزعفر ) أى حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفر في العرف على ما قدمه ويذهب مثل ذلك في كراهة المعصفر .

[ فرع ] وقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيراً في مصرنا وقراها من جعل الخفاء في يدى الميت ورجليه ، وأجبتنا عنه بأن الذى يذهب أن يحرم ذلك في الرجال لحرمته عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان ( قوله وسبوغته ) أى كونه سابلاً ( قوله فإنهم يزاورون في قبورهم ) فإن قيل : ظاهر الحديث استمرار الأكفان حال تزاورهم وهو لا نهاية له وقد يتأقن ذلك مامراً في الحديث قبله أن يسلب سلباً سريعاً . قلت : يمكن أن يجاب بأنه يسلب باعتبار الحالة التى نشاهدها كثرة الميت وأنهم إذا زاوروا يكون على صورته التى دفنوا بها وأمور الآخرة

( قوله أما الرجل فلا يحرم عليه المعصفر ) يقال عليه فلا محل للتقييد بالمرأة ، وإلا يلزم اتحاد المنطوق ومفهوم لمخالفة في الحكم ( قوله فإطلاق المصنف كراهة المعصفر للرجال والنساء صحيح ) يقال عليه كالذى قيل في الذى قبله ، فالحاصل أنه لا وجه للتقييد بالمرأة حيث كان اختياره عدم الفرق ، وكأنه قيد بالمرأة تبعاً لمن يختار الحرمة على الرجال سبق نظر

وزيادة ثوبين وقال: الحى أولى بالجديد إنما هو للصديد (والصبي) أو الصبية (كبالغ في تكفينه بأثواب) ثلاثة تشبهاً به بالبالغ، وأشار بأثواب إلى أن هذا بالنسبة إلى العدد لا في جنس ما يكفن فيه إذ ذلك تقدم في قوله يكفن بماله لبسه حياً (والخنوط) بفتح الحاء: أى ذره كما مر (مستحب) لا واجب كما لا يجب الطيب للمفلس وإن وجبت كسوته (وقيل واجب) كاللكن فيكون من رأس المال ثم من عليه مؤنته، ويتقدم بما يليق به عرفاً للإجماع الفعلي عليه، ويرد بأن هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس وأجرى جمع الخلاف في الكافر أيضاً (ولا يحمل الجنابة إلا الرجال) ندبا (وإن كانت) الميتة (أنثى) لضعف النساء عن حملها فيكره من ذلك فإن لم يوجد غيرهن تعين عليهن (ويحرم حملها على هيئة مزرية) كحملها في غرارة أو قفة، وكحمل الكبير على اليد أو الكتف لما فيه من الإضرار به من غير نعل بخلاف الصغير (وهيئة يخاف منها سقوطها) بل يحمل كما في المجموع على سرير أو لوح أو حمل وأى شيء حمل عليه أجزأ، فإن خيف تغيره وانفجاره قبل أن ييأه ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب حتى يدخل إلى القبر (ويندب للمرأة ما سترها كتابوت وهو سرير فوقه قبة أو خيمة أو نحو ذلك لأنه أستر لها والخنثى مثلها، وأول من غطى نعشها في الإسلام كما قاله ابن عبد البر) فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم بعدها زينب بنت جحش وكانت رأتها بالخبشة لما هاجرت وأوصت به فقال عمر: نعم خيابة الطعنة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) لأنه عليه الصلاة والسلام ركب حين انصرف من جنازة أبي الدحداح. أما الذهاب فتقدم أنه يكره فيه من غير علر كضعف أو بعد مكان (ولا بأس باتباع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريبه الكافر لما رواه أبو داود عن علي أنه قال: «لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له: إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال: انطلق فواره» ولا يبعد

لا يقاس عليها، وفي كلام بعضهم ما يصرح به (قوله كما لا يجب الطيب للمفلس) أى حال حياته بأن يترك له (قوله فيكون من رأس المال) تفريع على هذا القول، أما على التنب فلا يجوز إلا برضا الغرماء. وفي حجج بعد قوله مستحب مانصه: فلا يتقدم بقدره ولا يفعل إلا برضا الغرماء، لكن في المجموع عن الأم أنه من رأس التركة ثم من مال من عليه مؤنته وأنه ليس أغرم ولا وارث متعه، وجزم به في الأنوار وظاهر ذلك أنه مفرع حتى على التنب، ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتسامح به غالباً مع مزيد المصلحة فيه للميت اه. وتقدم في الشارح في فصل التكفين أن ما يستحب فعله للميت إنما يكون في حق من جهز من ماله إلى آخر ما تقدم فليراجع (قوله وأجرى جمع الخلاف في الكافور) ولم يجزه أحد في العنبر والمسك اه حج (قوله بخلاف الصغير) أى فإنه لا بأس بحمله على الأيدي مطلقاً اه حج: أى دعت حاجة لذلك أم لا (قوله وأى شيء حمل عليه أجزأ) أى كفى في سقوط الطيب، وشرط جوازه أن لا يكون الحمل على هيئة مزرية، ومنه حمله على لما لا يليق به (قوله فلا بأس أن يحمل على الأيدي) أى بل يجب ذلك أن غلب على الظن تغيره أو انفجاره (قوله نعم خيابة الطعنة) اسم للمرأة في الهودج مختار (قوله أى الدحداح) عبارة المحلى ابن الدحداح والدحداح بمهملات وفتح الدال اه. وعبارة النووي في التهذيب نصها: أبو الدحداح ويقال أبو الدحداحة الأنصاري الصحابي بفتح الدال وبخامين مهملتين، قال ابن عبد البر: لم أقف على اسمه ولا نسب أكثر من أنه من الأنصار حليف لهم، وقال غيره: اسمه ثابت، وعبارة جامع الأصول: أبو الدحداح ثابت بن الدحداح صحابي وهو بفتح الدالين المهملتين وسكون الحاء المهملة الأولى اه رحمه الله (قوله بتشديد المثناة) اقتصر عليه وفي كون الاتباع يسكون التاء المثناة بمعنى المشي خلاف في اللغة، ففي المختار مانصه: تبعه من باب طرب وسلم إذا مشى خلفه أو مر به فضى معه وكذا اتبعه وهو افتعل، وأتبعه على أفعل إذا كان قد سبقه فلاحقه وأتبع غيره يقال أتبعه الشيء فتبعه (قوله إن عمك الشيخ) لم يذكره المحلى، وقوله قال: فانطلق

كما قاله الأذرعى إلحاق الزوجة والمملوك بالقرب ، ويلحق به أيضا المولى والجار كما في العيادة فيا يظهر ، وأهملهم كلامه تحريم تشيع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب ، وبه صرح الشاشي كابتداء السلام ، لكن قضية إلحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط ، وما نازع به الأستوى في الاستدلال بخبر على في مطلق القرابة لوجوب ذلك على ولده على كما كان يجب عليه مؤنة حال حياته يمكن رده بأن الإذن له على الإطلاق دليل الجواز إذ كان متمسكا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته ، وأما زيارة المسلم قبر نحو قريته الكافر فجائز كما في المجموع لكن مع الكراهة والأصل في جواز ذلك خبر « استأذنت ربي لأستغفر لأخي قلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي » وفي رواية « فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت » (ويكره اللفظ) يفتح الغين وسكونها وهو ارتفاع الأصوات (في) سير (الجنازة) لما رواه البيهقي أن الصحابة رضى الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكر ، وكره جماعة قول المنادي مع الجنازة استغفروا الله له ، فقد سمع ابن عمر رجلا يقول ذلك فقال : لا غفر الله لك واختار والصواب كما في المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير ، فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما ، بل يشتغل بالتفكير في الموت وما بعده وفناء الدنيا وأن هذا آخرها ويسن الاشتغال بالقراءة والذكر سرا ، وما يفعله جهلة القراء من القراءة بالتقطيع وإخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب إنكاره (و) يكره (اتباعها بنار) في حجرة أو غيرها لخبر « لاتبعوا الجنازة بصوت ولا نار » ولأنه يفاعل بذلك قال السوء . روى مسلم أن عمرو بن العاصي قال : إذا أنا مت فلا تصحبني نار ولا ناعمة . وروى البيهقي عن أبي موسى أنه أوصى : لاتبعوني بصارخة ولا حجرة ، ولا تجعلوا بيني وبين الأرض شيئا . نعم لو احتجج إلى الدفن ليلا في الليالي

عبارة المحلى فقال اذهب فواره (قوله كابتداء السلام) وفي نسخة : لكن قضية إلحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط اه يتأمل وجه كون الإلحاق المذكور يقتضي الكراهة (قوله وأما زيارة المسلم قبر نحو قريته الكافر فجائز) مفهومه أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما تقدم عن الشاشي في اتباع جنازته ، ولو قيل بكرهه هنا كما تقدم من أن المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا هذا ، وسيأتى للشارح أن زيارة قبور الكفار مباحة خلافا لماوردى ، وفي تحريره وهو بعمومه شامل للقريب وغيره ، وقضية التعبير بالإباحة عدم الكراهة إلا أن يحمل على أن المراد بها عدم الحرمة ، وبذلك لذلك مقابلته بكلام الماوردى ، أو يقال هو محمول على ما إذا قصد قبره بعينه أخلا بما يأتي عن المناوى في ليلة النصف (قوله لأستغفر لأخي فلم يأذن لي) أولمونها على الكفر . ولا يقال : هي ماتت زمن الجاهلية ولا شرعة ثم تخاطب بها . لأننا نقول : شرعية عيسى كانت باقية إذ لم تنسخ إلا بيعته عليه الصلاة والسلام ، وهذا قد صرح أن أبويه أحيا وأبنا به معجزة له صلى الله عليه وسلم ، وعليه ففعل عدم الإذن كان قبل ذلك (قوله في سير الجنازة) عبارة سم على حجج : فرضوا كراهة رفع الصوت بها في حال السير وسكنوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ، ولا يبعد أن الحكم كذلك فيليراجع (قوله ما كان عليه السلف من السكوت) ولو قيل يندب مايقبل الآن أمام الجنازة من الحيانية وغيرهم لم يبعد لأن في تركه إزارا بالميت وتعرضا للتكلم فيه وفي ورثته فيليراجع (قوله فحرام يجب إنكاره) أي وليس ذلك خاصا بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقا ، ومنه مايجزى به العادة الآن من قراءة الرؤساء ونحوهم (قوله ويكره اتباعها بنار) ظاهره ولو كافرا ، ولا مانع منه لأن العلة موجودة فيه

(قوله لكن قضية إلحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط) لم يظهر وجه هذه القضية فليتأمل

المظلمة فالظاهر أنه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لأجل إحسان الدفن وإحكامه (ولو اختلط) من يصلي عليه بغيره ولم يتميز كأن اختلط (مسلمون) أو أحد منهم (بكفار) أو غير شهيد بشهيد أو سقط يصلي عليه بسقط لا يصلي عليه وتعلم التمييز (وجب) خروجا من عهدلة الواجب (غسل الجميع) وتكفينهم (والصلاة) عليهم ودقنهم إذ الواجب لا يتم بدون ذلك، ولا يعارض ماقرر حرمة الصلاة على الفريق الآخر، ولا ترك المحرم إلا بترك الواجب لأن الحقيقة ليست على الفريق الآخر كما يعلم من قوله (فإن شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم في الأولى وغير الشهيد في الثانية وبقصد السقط الذي يصلي عليه في الثالثة (وهو الأفضل والمنصوص) وليس فيه صلاة على غير من يصلي عليه والثنية جائزة (أو على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه إن كان مسلما) في الأولى وفي الثانية إن كان غير شهيد، وفي الثالثة إن كان هو الذي يصلي عليه (ويقول) في الأولى (اللهم اغفر له إن كان مسلما) ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لانتفاء الملهور وهو دعاؤه بالمظلمة للكافر، ويعتبر تردده في الثنية للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس وهذا التخيير متفق عليه، وما اعترض به من أنه لا ضرورة لإمكان الكيفية الأولى يرد بأنها قد تشق بتأخير من غسل إلى فراغ غسل الباقي بل قد تتعين الأولى، كأن أدى أفراد كل واحد منها إلى تغير أو انفجار لشدة حر وكثرة الموتى، ويدفنون في المسئلة الأولى بين مقابر المسلمين والكفار، ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان

(قوله وتكفينهم) أي من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركة، وإلا أخرج من تركة كل تجهيز واحد بالقرعة فيها، يظهر ويعتبر كما أشار إليه بعضهم تفاوت مؤن تجهيزهم للضرورة اه. حج. وقد يقال يخرج من تركة كل أقل كفاية واحد وما زاد من بيت المال لأن القرعة لا تؤثر في الأموال، فحيث لم يوجد محل يؤخذ منه مازاد أخذ من بيت المال كما لو مات شخص لا ماله له. وبقي ما لو كان المشبه مرتدا أو حربيا فكيف يكون الحال فيه لأنهما لا يجعزان من بيت المال بل يجوز إغراء الكلاب على جيفتهما، اللهم إلا أن يقال يجعزان هنا منه، ويعتبر ذلك الضرورة لأنه وسيلة لتجهيز المسلم (قوله ودقنهم) أي في مقابر المسلمين فيما يظهر حلنا من دفن المسلم في غير مقابر المسلمين، ويحتمل أن يقال يدفنان بين مقابر المسلمين والكفار كما قاله فيما لو ماتت كافرة في بطنها مسلم، ثم رأيت قول الشارح ويدفنون في الخ (قوله لأن الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق) هذا الجواب لا يأتي في غسل الشهيد إذا اختلط بغيره، وفي حج أن مثل ذلك إنما يكون حراما مع العلم بعينه أما مع الجهل فلا اه. وبه يندفع الاعتراض على غسل الشهيد أيضا، وكتب العلامة الشوبري على قول التحرير ولا يغطي رأس الرجل الخ مانصه: انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي الجميع احتياطا للسر أو لا احتياطا للإحرام، وقد يتجه الثاني لأن التغطية محرمة جزما بخلاف سر مازاد على العورة اه. والأقرب الأول لأن التغطية حق للميت فلا تترك للفريق الآخر، ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك، ثم رأيت في كلام سم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير الخيط (قوله بل قد تتعين الأولى) هي انتقالية فتكون بمنزلة قوله وقد تتعين الخ، وعبارة حج: بل تتعين: أي الثانية إن أدى التأخير إلى تغير وكذا تتعين الأولى الخ، وهي أولى من عبارة الشارح (قوله ويدفنون في المسئلة الأولى) أي سواء كان الميت الكافر

(قوله ويقول في الأولى) أي الصورة الأولى من الكيفية الثانية (قوله من أنه لعة لا ضرورة) أي للتردد في النية (قوله بل قد تتعين الأولى) المناسب لتسابق بل قد تتعين الثانية كما صنع الشهاب حج: أي بأن أدى التأخير إلى التغير، ثم قال: وقد تتعين الأولى إلى آخر ما في الشارح

مسلمًا . وفي المجموع عن المتولي : لو مات ذى فشهد عدل بإسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريبه المسلم منه ولا حرمان قريبه الكافر بلا خلاف ، وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابها فيه وجهان بناء على القولين في ثبوت هلال رمضان بقول عدل واحد ، وقضيته ترجيح قبولها في الصلاة عليه وتوابها وهو كذلك كما قال الأذرى وغيره إنه الأصح وإن اقتضى كلام الجمهور خلافه ( ويشترط لصحة الصلاة ) زيادة على مأمراً ( تقدم غسله ) أى أو يتممه بشرطه إذ هو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ولأن الصلاة عليه بمنزلة صلاته لنفسه حيا ( وتكره ) الصلاة عليه ( قبل تكفينه ) ولا ينافيه مأمراً من كونه بمنزلة المصل لأن باب التكفين أوسع من الغسل بدليل أن من دفن بلا غسل نبش قبره ليغسل بخلاف من دفن بلا تكفين ، وأن من صلى عليه بلا طهر لعجزه عما يظهر به تازمه الإعادة ، بخلاف من صلى مكشوف العورة لعجزه عما يسترها به ( فإن مات بهدم ونحوه ) كوقوعه في بئر أو بحر عميق ( وتعلل إخراجها وغسله أو يتممه لم يصل عليه ) لانتفاء شرطها ، وهذا هو المعتمد بخلاف الجمع من المتأخرين حيث زعموا أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبها ، إذ يمكن رده بأن ذاك إنما هو حرمة الوقت الذى حد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا ( ويشترط أن لا يتقدم على الجنائزة الحاضرة ) إذا صلى عليها ( و ) أن لا يتقدم على ( القبر ) إذا صلى عليه ، ( على المذهب فيها ) اقتداء بما جرى عليه السلف الصالح ، ولأن الميت كإمام ، والثاني يجوز التقدم عليهما لأن الميت ليس بإمام متبوع حتى يتعين تقديمه ، بل هو كعبد جاء معه جماعة يستغفرون له عنده سيده ، واحترز بالحاضرة عن الغائبة عن النبذ فإنه يصل عليها كما مر ولو كانت خلف ظهره ، ويشترط أيضا أن يجمعهما مكان واحد كما قاله الأذرى ، وأن لا يزيد ما بينهما في غير المسجد على ثلثائة ذراع تقريبا تنزيلا للميت منزلة الإمام ، ويؤخذ منه كراهة مساواته وقد مر بعض ذلك ( ويجوز الصلاة عليه ) أى الميت ( في المسجد ) من غير كراهة بل تستحب فيه كما في المجموع لأنه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء

بالغا أو صبيا لأن الدفن من أحكام الدنيا وأطفال المشركين فيها كفار ( قوله وقضية ترجيح قبولها في الصلاة عليه ) أى وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها ( قوله وتكره قبل تكفينه ) أى فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والأول المبادرة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه ( قوله ولا كذلك هنا ) أى فإن الشارع لم يحدد لصلاته وقتا ، ووجوب تقديم الصلاة عليه على الدفن لا يستدعى إلحاق ذلك بالوقت المحدود الطرفين ( قوله وأن لا يتقدم على القبر ) أى المحل الذى يتقن كون الميت فيه إن علم ذلك وإلا فلا يتقدم على شيء من القبر لأن الميت كالإمام ( قوله على المذهب فيها ) أى فإن تقدم بطلت صلاته ، وانظر بماذا يعتبر. التقدم به هنا وببغية أن يقال إن العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فليراجع ( قوله على ابني بيضاء ) وصفت أهمهما واسمها دعد ، وفي تكملة الصغاني : إذا قالت العرب فلان أبيض وفلاته بيضاء فالمنى نقاء العرض من الدنس والعيوب اه على . وما ذكر يخالفه ما قاله صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود في وفد بنى سعد هذيم حيث قال قوله : ثم خرجنا نؤم المسجد حتى انتهينا إلى بابه فنجد رسول الله صلى على جنازة في المسجد النخ ، صاحب هذه الجنائزة لا أعرفه ويحتمل أنه سهيل ابن البيضاء ، فإن قدوم هذا الوفد سنة تسع كما تقدم أو لوسهيل توفي سنة تسع مقدمه عليه الصلاة والسلام من تبوك ولا أعلمه عليه الصلاة والسلام صلى على جنازة في المسجد وفي كون الأخ سهلا فيه نظر أو صفوان فيه نظر ، وتلخيصه أن سهلا مكبرا توفى بعده عليه الصلاة والسلام ، قاله الواقدي ، وكونه صفوان فيه نظر لأن صفوان توفى قتيلا بيدر . والصواب حديث عبد ابن مسلم الذى فيه إفراد سهيل لا الحديث الذى بعده والله أعلم هذا في مسجده عليه الصلاة والسلام ، ولكنه صلى

سهيل وأخيه ، رواه مسلم ، ولأن المسجد أشرف من غيره ، ورغم أنها كانتا خارجاه غير معول عليه إذ هو خلاف الظاهر ، وأما خبر « من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له » فضعيف ، والذي في الأصول المعتمدة فلا شيء عليه ، ولو صح وجب حمله على هذا جمعا بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله - وإن أسأتم فلها - أو على نقصان الأجر لأن المصل على المسجد ينصرف غالبا عنها ، ومن صلى عليها في الصحراء يحضر دفنها غالبا فيكون التقدير فلا أجر له كامل كقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة بحضرة طعام » أما إذا خيف من إدخاله تلويث المسجد فلا يجوز إدخاله ( ويسن جعل صفوفهم ) أي المصلين على الميت ( ثلاثة فأكثر ) لخبر « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب : أي حصلت له المغفرة » ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية كما قاله الزركشي عن بعضهم . نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد للحصول الغرض بها ؛ وإنما لم يجعل الأول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة ، ويتأكد كما في البحر استحباب الصلاة على من مات في الأوقات الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعاشوراء ويوم الجمعة وليلتها ( وإذا صلى عليه ) أي الميت ( فحضر من ) أي شخص ( لم يصل ) عليه ( صلى ) عليه استحبابا سواء كانت قبل دفنه أم بعده وينوي بها كما في المجموع القرض

في مسجد بني معاوية على أي الربيع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن هشبة وكان قد شهد أحدا أه بحر وفه رحمه الله تعالى . لكن في الإصابة من رواية ابن منده أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل وأخيه سهيل في المسجد ، قال : وزعم الواقدي أن سهلا مكبرا مات بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال أبو يعيم : اسم أخي سهيل صفوان ومن سواه سهلا فقد وهم كذا قال ، لكن ذكر فيه أيضا في ترجمة صفوان أنهم اتفقوا على أنه شهد بديرا وروى ابن إسحاق أنه استشهد ببدر ، وجزم ابن حبان بأنه مات سنة ثلاثين وقيل سنة ثمان وثلاثين ، وبه جزم الحاكم أبو أحمد تبعوا الواقدي ، وقيل مات في طاعون عمواس اه باختصار ( قوله سهيل وأخيه ) قال المحلى واسمه سهل ( قوله إذ هو خلاف الظاهر ) قال حجج : ولما تقرر في الأصول : أن الظرف بعد فاعله ومفعوله الحسين يكون لهما بخلافه بعد غير الحسين يكون للفاعل فقط إلى آخر ما أطال به فراجع ( قوله ويسن جعل صفوفهم ) حيث كانوا ستة فأكثر اه حجج . ومفهومه أن مادون الستة لا يطلب منه ذلك ، فلو حضر مع الإمام اثنان أو ثلاثة وقفوا خلفه . وفي كلام سم عليه ما نصه بعد كلام : فإن كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الإمام وهو الأربعة صفيين لأنه أقرب إلى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة الصفوف ولأنهم يصيرون ثلاثة صفوف بالإمام أو صفا واحدا لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة ؟ فيه نظر ، والأول غير بعيد بل هو وجيه ، وقضيته أنهم لو كانوا ثلاثة وقفوا خلف الإمام ، ولو قيل يقف واحد مع الإمام واثنان صفا لم يبعد لقربه من الصفوف الثلاثة التي طلبها الشارع . أما لو كانوا أربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفا خلف الإمام لأن فيه مراعاة لما طلبه الشارع من الثلاثة صفوف أيضا . وبني ما لو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالإمام ، وينبغي أن يقف واحد خلف الإمام والآخر وراء من هو خلف الإمام ، ويحتمل أن يقف اثنان خلف الإمام فيكون الإمام صفا والاثنان صفا لأن أقل الصفات اثنان فسقط طلب الثالث لعلته ( قوله كانت الثلاثة بمنزلة الصف الخ ) وهو ظاهر إلا في حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فأفضل له كما هو ظاهر أي يتحرى الأول . لئلا إنما سويتا بين الثلاثة لئلا يتركها بتقديمهم كلهم للأول وهذا منتف ههنا ، ولو لم يحضر إلا ستة بالإمام وقف واحد معه واثنان صفا واثنان صفا اه حجج . وقضيته أن أقل الصف اثنان وإلا جعلت خمسة صفيين والإمام صفا ( قوله في الأوقات الفاضلة الخ ) ولعل وجهه أن موته

( قوله نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد ) أي بما بعده ( قوله أي شخص ) أي أو أكثر

والأصل في ذلك خبر «أنه عليه الصلاة والسلام صلى على قبور جماعة» ومعلوم أنهم إنما دفنوا بعد الصلاة عليهم ، ومن هذا أخذ جمع استحباب تأخيرها عليه إلى بعد الدفن (ومن صلى) على ميت جماعة أو منفردا (لا يعيد) أي لا يستحب له إعادتها (على الصحيح) في جماعة ولا أفراد لأن المعاد نفل وهذه لا ينفل بها ، بمعنى أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا ، بخلاف الفرائض فإنها تعاد وإن وقعت الأولى فلا كصلاة الصبي . نعم فاقد الطهورين إذا صلى ثم وجد ما يتطهر به يعيدها ، قاله الفقهاء في فتاويه . وقياسه أن كل من لزمته إعادة المكتوبة لخلل يصلي ههنا ويعيد أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها أولا؟ فيه احتمال ، والأقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره والثاني تستحب له الإعادة كغيرها ، وعلى الأول لو أعادها وقعت نفلا كما في المجموع وهذه خارجة عن القياس إذ الصلاة لا تعتقد حيث لم تكن مطلوبة ، بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية ، ويوجه انتقادها بأن المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء ، وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض يقينا . وأما من لم يصل فتقع صلاته فرضا . لا يقال : سقط الفرض بالأولى فامتنع وقوع الثانية برضا . لأننا نقول : الساقط بالأولى حرج الفرض لا هو وقد يكون ابتداء الشيء غير فرض وبالدخول فيه يصير فرضا كحج التطوع وأحد لخصال الواجب الخير ، ويدل لذلك قول السبكي فرض الكفاية إذا لم يتم المقصود منه بل تتجدد مصلحته بتكرار الفاعلين كتعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنازة إذ مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وإن سقط الحرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطلقا (ولا تؤخر) الصلاة عليه أي لا يتدب التأخير (لزيادة المصلين) لخبر «أسرعوا بالجنازة» ولا بأس بانتظار الولي إذا رجع حضوره عن قرب

في تلك الأوقات علامة على زيادة الرحمة له فستحب الصلاة عليه تبركا به حيث اختير له المرات في تلك الأوقات وظاهره . وإن عرف بغير الصلاة (قوله إلى بعد الدفن) أي لمن حضر بعد الصلاة مسارعة إلى دفنه (قوله ومن صلى لا يعيدها) وهل يجوز الخروج منها : أي المعادة الظاهر أنه يجوز الخروج منها لأنها نفل . لا يقال : تقاس على المعادة لأن المعادة مطلوبة لإعادتها ، وأيضا اختلف فيها هل الفرض الأول أو الثانية على ما تقدم من الخلاف . وأما هنا فالإعادة غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ، ولا فرق في ذلك بين أن يصلي منفردا أو جماعة ويقطعها ، ولا يقال القطع في الثانية فيه إضرار لأنها نفل تخض وليست مطلوبة بالكلية ، وبجمل حرمه قطعها كالمادة أخذنا من قول الشارح لأنّ بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضا الخ ، وعبرة ابن حجب . وإذا أعاد وقعت له نفلا فيجوز له الخروج منها (قوله لا يستحب له إعادتها) أي فتكون مباحا لا يعيدها ، (قوله ثم وجد ما يتطهر به يعيدها) أي ندبا حيث سقط الفرض بفعل غيره كما هو واضح (قوله بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك الخ) يراجع هذا من باب التيمم ، وعبارته ثم بعد قول المصنف الأصح أن قطعها ليتوضأ أفضل نصها : وقول ابن خيران ليس لحاضر أن يتيمم ويصلي على الميت مردود قيل حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجيهه ، ثم قال : أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم فاعلمها لأنه لا ضرورة إليه اهـ . هذا والأوجه جواز صلاته عليه مطلقا وإن كان ثم من يحصل الفرض به ، ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه ثمة (قوله وعلى الأول لو أعادها وقعت نفلا) أي ولو كان منفردا

(قوله لا يأخذ جمع استحباب تأخيرها عليه) أي من لم يحضر (قوله وهذه لا ينفل بها بمعنى أنه لا يعيدها) أي لا يطلب ولا يستحب ذلك منه ولا يفقد مر ويأتى أنه إذا أعادها وقعت نفلا (قوله لكن هل يتوقف ذلك) يعني فعلها مع الخلل كما هو ظاهر (قوله والأقرب نعم الخ) ما قبله يغني عنه

وأمن من التغير ، وشمل كلامه ما لورجى حضور ثمة أربعين أو مائة ولو عن قرب لتمكّنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم خلافا للزركشى ومن تبعه ( وقائل نفسه ) حكمه ( كغيره في ) وجوب ( الغسل ) له ( والصلاة ) عليه تخير « الصلاة واجبة على كل مسلم برأكان أو فاجرا وإن عمل الكبائر » وهو وإن كان منقطعا لكنه مرسل وهو حجة إذا اعتضد بأمر منها قول أكثر أهل العلم وقد وجد هنا وما في مسلم من « أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على رجل قتل نفسه » محمول على الرجى عن فعل مثله ، بل قال ابن حبان في صحيحه إنه منسوخ ( ولو نوى الإمام صلاة الغائب « والمأموم صلاة حاضر أو عكس ) كل منهما ( جاز ) كما لو اقتدى في الظهر بالعصر أو بالعكس ، وعلم من كلامه جواز اختلافهما في المصلى عليه مع اتفاقهما في الحضور أو الغيبة بطريق الأولى ، ويشمل جميع ذلك قولنا لو نوى المأموم الصلاة على غير من نواه الإمام جاز ( والدفن بالمقبرة أفضل ) منه في غيرها للاتباع ونيل دعاء المارين وفي أفضل مقبرة بالبلد أولى . ويكره الدفن بالبيت كما قاله الفقهاء إلى أن تدعو إليه حاجة أو مصلحة كما سيأتى ، على أن المشهور أنه خلاف الأولى لا مكروه ، وإنما دفن عليه الصلاة والسلام في بيته لاختلاف الصحابة في مدنته لخوفهم من دفنه بالمقابر من التنازع ، ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم . واستثنى الأذرى وغيره الشهيد فيسن أيضا دفنه في محل قتله : أى ولو بقرب مكة أو نحوها مما بأتى . قال : ولو كانت الأرض مفضوعة ، أو سبها ظالم اشتراها بمال خبيث أو نحوها ، أو كان أهلها أهل بدعة أو فسق ، أو كانت تربتها فاسدة للملوحه أو نحوها ، أو كان نقل الميت إليها يؤدى لانتفجاره فالأفضل اجتنابها . قال الشيخ : بل يجب في بعض ذلك ، فلو قال بعض الورثة يدفن في ملكه والباقيون في المسيلة أجيب طلبها لانتقال الملك لهم ولم يرض بعضهم بدفنه فيه ، فلو تنازعا في مقبرتين ولم يوص الميت بشيء أجيب المقدم في الغسل والصلاة إن

وفعلها مرارا ( قوله لتمكّنهم من الصلاة الخ ) يؤخذ منه أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر أخر لزيادة المصلين حيث أمن تغيره ، وعلى هذا يحمل ما تقدم بإمامش عن سم على منج عن حر ( قوله خلافا للزركشى ومن تبعه ) حيث قالوا ينتظرون الخ في مسلم « ما من مسلم يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه » وفيه أيضا مثل ذلك في الأربعين اه ابن حج . هذا وجرت العادة الآن بأنهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يبعد أن يقال : يسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للميت حيث غلب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ، ويمكن حمل كلام الزركشى عليه ( قوله ويشمل جميع ذلك قولنا ) أى إذا عبرنا به ( قوله كما سيأتى ) أى في قوله ولو كانت الأرض منضوبة ( قوله ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم ) أى حيث أمكن الدفن فيه ، فإن كان بهاو كان مات على سقف لا يتأذى الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذى ماتوا فيه بحيث يجازيه ( قوله فالأفضل اجتنابها ) هذا واضح في غير المغضوبة . أما هي فيجب اجتنابها كما يفيد قوله قال الشيخ الخ ( قوله أجيب المقدم )

( قوله تيمم الأربعين أو مائة ) أى الوارد فضل كل منهما في الحديث ( قوله وهو وإن كان منقطعا لكنه رسل ) فيه أن الإرسال من جملة ما يوجب الضعف لا القوة ، ومن ثم لم يكن حجة عندنا خلاف ما يقتضيه هذا التعبير ، على أن الانقطاع وصف مقابل للإرسال لأن الإرسال إسقاط الصحاح والانقطاع سقوط راو من أثناء السند أو أكثر لأعلى التوالى ، والذى في كلام الشهاب حجج الاقتصار على أنه مرسل ، وفي كلام الأذرى الاقتصار على أنه منقطع ، وكان مراد الشارح أن يبين أن مراد من عبر بأنه منقطع أنه مرسل ، فراه بالانقطاع الإرسال ، والمرسل يحنج به إذا اعتضد بما بأتى لكن في عبارته قلاقة



كان الميت رجلا ، قاله ابن الاستاذ ، فإن استورا أقرع ، فإن كانت امرأة أجيب القريب دون الزوج . والظاهر كما قاله الأذرعى أن محله عند التساوى وإلا فيجب أن ينظر إلى الأصلح للميت فيجاء طالبه كما لو كانت إحداهما أقرب أو أصلح أو مجاورة لأخيار والأخرى بالصد ، بل لو اتفقوا على خلاف الأصلح فالأوجه أن للحاكم اعتراضهم فيه نظرا للميت وبلدك صرح السبكي ، ولو دفنه بعض الورثة في ملك نفسه لم ينقل وقبل دفنه في ذلك لم الامتناع من دفنه فيها لما فيه من المنة عليهم فيجابون الدفنه في المسيلة ، بخلاف ما قال بعضهم يكفن في مالى والباقون في الأكفان المسيلة حيث يجاب الأول بخرمان العادة بالدفن في المسيلة من غير عار يلحق بذلك بخلاف الأكفان المسيلة ، ولو دفنه بعضهم في أرض التركة فلباقين لا للمشتري من الورثة نقله ، ويكره لم ذلك كما في المجموع . أما لو دفنوه في ملكه لم يباعوه لم يكن للمشتري نقله لسبق حقهم وللمشتري الخيار في فسح البيع إن جهل الحال ، والمحل الذى دفن فيه للمشتري الانتفاع به بعد بلى الميت أو اتفاق نقله . ولو مات رقيق وتنازع قريبه وسيداه في مقبرتين متساويتين في النجاس منهنما احتالان بناء على أن الرق هل يزول بالموت أو لا ، وأوجههما لإجابة السيد ، ولو أعد لنفسه قبراً لم يكرهه فيها يظهر لأنه للاعتبار . قال العبادى : ولا يصير أحق به مادام حيا ، ووافقه ابن يونس واستثنى ما إذا مات عقبه ، ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار ولا عكسه ، فإن اختلطوا أفردوا بمقبرة كما مر ، ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجدا إذ مسجده عليه الصلاة

أى ومنه الأب حيث نازعته الأم فيقدم الأب عليها ( قوله لم الامتناع من دفنه ) أى فيها في تلك البقعة ولو قال فيه لكان أولى ( قوله لسبق حقهم ) أى فحيث وضعوه باختيارهم صار مستحقا له فلا يمكن المشتري من إخراجه ( قوله وأوجههما لإجابة السيد ) ولعل الفرق بين هنا وما مر له من تقديم الحر القريب عليه في الصلاة أن المقصود من الصلاة الدعاء وهى من القريب أقرب لإجابة لشفتة وما هنا من مؤن التجهيز وهى واجبة على السيد فليأتمل ( قوله ولا يصير أحق به مادام حيا ) مفهوما أنه بعد موته يكون أحق به ، ويؤيده قوله واستثنى الخ ، وينبغى أن محله أيضا ما لم يوص بالدفن فيه ، فإن أوصى بذلك وجب دفنه فيه سواء كانت المقبرة ملكه أو مسيلة ، وأفاد قوله ولا يصير الخ أنه لا يحرم على غيره الدفن فيه قبل موته ويحرم على غيره الدفن فيه بعده ، ومع ذلك إذا تعدى أحد بالدفن فيه لا يخرج منه الميت ، ولا يجوز نبشه كما لو شرع في الإحياء ونحجر مواتا يحرم على غيره البناء فيه ومع ذلك إذا بناه غير ملكه بالإحياء ، وهذا وينبغى أن يعلم أن ما جرت به العادة الآن من حفر القضاة في المسيلة وبنائها قبل الموت حرام ، لأن الغير وإن جاز له الدفن لكنه يتمتع منه احتراماً للبناء وإن كان محرما وخوفا من الفتنة ، ونظير ذلك ما تقدم في الصلاة من أنه يحرم بعث السجائيد لتفرض في المساجد إلى حضور أربابها وعلاؤه بأن فيه تضييقات على المصلين ، وأنهم وإن جاز لهم رفعها يتمتعون منه خوفا من الفتنة ، ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز نبشه ولا يخرم ماصرفه الأول في البناء لأن فعله حذر ( قوله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار ) أى حيث وجد غيرها ( قوله كما مر ) أى من أنهم يدفنون بين مقابر المسلمين والكفار ( قوله ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب ) ومثلهم أهل النمة ، وإنما قيد بهم لأن أهل النمة الأحياء يختصون بمقابرهم ففعل المنع من جهة أحيائهم ( قوله بعد اندراسها ) قضيتها أنه لا يجوز قبل اندراسها ، وفيه أن الحربيين لا احترام لهم ، بل يجوز إغراء الكلاب على جيفتهم

( قوله وأوجههما لإجابة السيد ) أى بناء على المرجوح من أن الملك لا يزول بالموت ، إذ لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح

والسلام كان كذلك (ويكره المبيت بها) أى المقبرة لما فيه من الوحشة وفى كلامه إشعار بعد الكراهة فى القبر المنفرد . قال الأسنوى : وفيه إحتمال ، وقد يفرق بين أن يكون بصحراء أو فى بيت مسكون اهـ . والتفرقة أوجه ، بل كثير من التراب مسكونة كالببوت فالأوجه عدم الكراهة فيها ، ويؤخذ من التعليل أن محل الكراهة حيث كان منفردا ، فإن كانوا جماعة كما يقع كثيرا فى زمننا فى المبيت ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارة لم يكره ( ويندب ستر القبر بثوب ) عند إدخال الميت فيه ( وإن كان رجلا ) لأنه صلى الله عليه وسلم ستر قبر ابن معاذ ولأنه أستر لما عداه يظهر مما كان يجب ستره ، وهو للأئمة أكد منه لغيرها وللحنثى أكد من الرجل كما فى حال الحياة ( و ) يسن ( أن يقول ) من يدخله القبر ( بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ) للاتيناع ، ويسن أن يزيد من الدعاء ما يلىق بالحال ( ولا يفرش تحته ) فى القبر ( شئ ) من الفراش ( ولا ) يوضع تحت رأسه ( تحدة ) بكسر الميم جمعها مخاد فتحته سميت بذلك لأنها آلة يوضع الخلد عليها : أى يكره ذلك لأنه إضاعة مال : أى لكنه لغرض قد يقصد فلا تنافى بين العلة والمعلل لأن حرمة إضاعته حيث لا غرض أصلا وأجابوا عن خبر ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم جعل فى قبره قطيفة حمراء بأنه لم يكن يرضا جملة الصحابة ولا علمهم ، وإنما فعله شقرا من مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم كراهة أن تلبس بعده . وروى البيهقى عن ابن عباس أنه كره وضع ثوب تحت الميت بقبره مع أن القطيفة أخرجت قبل إهالة التراب على ما قاله فى استيعاب ، ولو سلم عدم خروجها فهو خاص به صلى الله عليه وسلم كما قاله الدارقطنى عن وكيع ، بل السنة أن يضع بدل الخدة حجرا أو لبنة ويقضى بخدة إليه أو إلى التراب ، وتعبير المصنف صحيح فدعوى أن فيه ركة لأن الخدة غير مفروشة ، فإن أخرجت من الفرش لم يبق لها عامل يرففها عجيبة وكأن قائله غفل عن قول الشاعر . وزججن الحواجب والعيونا • عطفت العيون لفظا على ما قبله المتعذر إضمارا لعامله المناسب وهو كحلن فكذا هنا كما قدرته ( ويكره دفنه فى تابوت ) بالإجماع لأنه بدعة ( إلا فى أرض ندية أو رخوة ) بكسر الراء أفصح من فتحها ضد الشديدة ، وحكى فيها أيضا الضم فلا يكره للمصلحة ولا تنفذ وصيته به إلا فى هذه الحالة ، وشمل ذلك ما لو تهرى الميت للدغ أو حريق بحيث لا يضبطله إلا التابوت كما ذكره فى التجريد ونقله عن الشافعى والأصحاب ، وما إذا كانت امرأة ولا محرم لها بدفنها لثلاث يسما الأجانب عند الدفن كما قاله المتولى . قال فى المتوسط : ويظهر أن يلتحق بذلك دفنه بأرض الرمل الدمنة والبواى الكثيرة الضبايع وغيرها من السبايع النباشة وكان لا يصح منها إلا التابوت ( ويجوز ) بلا كراهة ( الدفن ليلا ) لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ، أما موقى أهل اللمة

فالقياص الجواز مطلقا قبل الاندراى وبعده ( قوله عند إدخال الميت فيه ) مفهوما أنه لا يندب ذلك عند وضعه فى التمش وينبغى أن يكون مباحا ( قوله ستر قبر ابن معاذ ) ويحتمل أنه باشره وأنه أمر به ( قوله من يدخله القبر ) أى وإن تعدد ما يلىق بالحال كالهمم افتح أبواب أبواب السباء لروحوه وأكرم نزله ووسع مدخله ووسع له فى قبره ( قوله مع أن القطيفة أخرجت ) معتمد ( قوله ويكره دفنه فى تابوت ) أى أو نحوه من كل ما يجوز بينه وبين الأرض ( قوله وشمل ) أى مالا يكره للمصلحة ( قوله للدغ أو حريق ) بالدال المهملة والغين المعجمة ( قوله وكان لا يصح منها إلا التابوت ) قال حج بعد ما ذكر : بل لا يبعد وجوبه فى مسألة السبايع إن غلب وجوده ومسألة

( قوله مع أن القطيفة أخرجت ) كان الأولى تقديمها على ما رواه البيهقى

فسيأتي إن شاء الله في الجزية أن للإمام منعهم من إظهار جنازتهم نهاراً (وكذا) يجوز (وقت كراهة الصلاة إذا لم يتحرره) من غير كراهة لأن له سبباً مقنعاً أو مقارناً وهو الموت ، فإن تحراها كره كما في المجموع وظهره التنزيه ، ويمكن حمله على التحريم كسئلة الصلاة كما قاله الأسنوي وغيره وهو ظاهر ما في شرح مسلم . قال الأذري : وهو ظاهر إذا علم بالنهي ، وعلى الكراهة حل خبر مسلم عن عقبه . ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وأن تقبر فيها موتانا وذكر وقت طلوع الشمس واستوائها وغروبها » وظهر ذلك اختصاصه بالأوقات المتعلقة بالزمان دون المتعلقة بالفعل ، وجرى عليه الأسنوي قال : وكلام الأصحاب والحديث والمعنى يدل لذلك ، وقال الزركشي وغيره : الصواب التعميم وهو كما قال . وتقبر بضم الباء وكسرهما : أى تدفن (وغيرهما) أى الليل ووقت الكراهة (أفضل) أى فاضل حيث أمن على الميت من التغير لو أخر لغيرهما لسهولة الاجتماع والوضع في القبر ، وقول الأسنوي إنما ذكره من تفضيل غير أوقات الكراهة عليها لم يتعرض له في الروضة والمجموع ولا ينتج صحته فإن المبادرة مستحبة يرد ماذكرناه في الخشية ، ويحصل بالصلاة على الميت المسبوبة بالحضور معه قيراط من الأجر ، ويحصل منه بها وبالحضور معه إلى تمام الدفن لا للموارة وحدها قيراطان للخبر الصحيح في ذلك ، فلو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن لم يحصل القيراط الثاني كما في المجموع لكن له أجر في الجملة ولو تعددت الجنازات واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة تعدد القيراط بتعديدها كما استظهره الأذري ، وبه أجاب قاضي حجة والبارزى وأفنى به الوالد رحمه الله تعالى . نعم لو صلى من غير حضور معها

الزهرى (قوله وقت كراهة) ظاهره ولو في حرم مكة (قوله وظهره التنزيه) معتمد (قوله تقبر) بابه ضرب ونصر مختار (قوله الصواب التعميم) أى من أنه لا فرق بين المتعلقة بالزمان والفعل (قوله المسبوبة بالحضور) أى من منزله مثلاً (قوله قيراطان) أى منهما القيراط الأول (قوله فلو صلى عليه ثم حضر) أى وحده مشى وحده إلى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين (قوله بتعديدها) ينبغي أن صورة المسئلة أنه مشى مع الكل من مواضع خروجهم إلى أن صلى عليهم دفعة لما قدمه من أن القيراط إنما يحصل لجمع بين المشى إلى المصل وبين الصلاة . نعم لا يحتاج لهذا التصوير على النسخة الثانية (قوله وأفنى به الوالد) في نسخة بعد ذلك : نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قيراط دون من كان معها . وأوضح منه له أجر في الجملة وهو أنسب بقوله فيمن لم يصل عليه لكن له أجر في الجملة . وعبارة ابن العماد في كتاب النريعة في إعداد الشريعة : المسئلة الخامسة قال صلى الله عليه وسلم « من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ، ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان ، قيل : وما القيراطان يا رسول الله ؟ قال : مثل الجبلين العظيمين » ولمسلم « أصغرها مثل أحد » قوله صلى الله عليه

(قوله وعلى الكراهة) كان الأوضح أن يقول : وعلى التحريم حل خبر مسلم الخ ، وعبارة الروض وشرحه : ولا يكون في الأوقات المكروهة ، إلى أن قال : إن لم يتحررها وإلا كره ، وعليه حل خبر مسلم الخ ، فكان الشاويح توهم رجوع الضمير فيه إلى أقرب مذكور فغير عنه بما ذكر (قوله المسبوبة بالحضور معه) هذا شرط لكمال القيراط لأصله بدليل الاستدراك الآتي ، وهذا بخلاف الحضور بالنسبة للدفن كما يأتي فإنه شرط لأصل القيراط لا لتمامه ، ووجه ذلك ظاهر فإن الصلاة أعظم من مجرد حضور الدفن فكانت محصلة القيراط بمجرد دفنها وإن لم يكمل إلا يسبق الحضور معها فتأمل (قوله لكن له أجر في الجملة) أى بالنسبة للدفع ، أما قيراط الصلاة فقد حصل كما علمت (قوله نعم لو صلى من غير حضور الخ) هذا مفهوم قوله فلو صلى من في الصلاة المسبوبة بالحضور معه

حصل له قيراط دون من كان معها ( ويكره تخصيص القبر ) أى تبييضه بالبخس وهو الجبس ، ويقان هو النورة

وسلم فله قيراطان : أى قيراط مضموم إلى الأول كما في قوله تعالى - قل أنتم كنتم لتكفرون بالذى خلق الأرض في يومين - إلى قوله - وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين - أى يومين مضمومين إلى الأكرين لأنه قال بعد ذلك - ثم استوى إلى السماء - إلى قوله - فقضاهن سبع سموات في يومين - فالجميع ستة أيام ، وهذا القيراط ذكر بعض المالكية أنه منسوب إلى جميع عمل الميت وذلك جزء من أربعة وعشرين جزءا من عمل الميت ، أو هو قيراط من أنواع عمله : أى نوع واحد من أنواع عمله لأننا إذا عددنا الأعمال المتعلقة بالميت من تحويله إلى القبلة ، وتلقيته الشهادة ، وقراءة سورة يس - ، وتغميضه ونزع ثيابه وتسجيتة بثوب خفيف ووضع شيء ثقيل على بطنه وتغسيله ونحو ذلك إلى حين يدفن كانت أنواع ذلك نحو من أربعة وعشرين هكذا قال ، وما قاله وتكلفه يحتاج إلى دليل لأنه يلزم على ما قاله أن من حضر الميت من حين يحول إلى القبلة إلى حين يدفن يكون له أربعة وعشرون قيراطا وهو خلاف نص الحديث والله أعلم . ثم قال في باب الصيد من باب الاثنين : قال السراج بن الملقن : الذى يظهر أن من شهد جنازتين فأكثر وصلى عليهما صلاة واحدة أنه يحصل له قيراط بكل واحد ، ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة لأن الشرع ربط القيراط بوصف وهو حاصل في كل ميت ، فلا فرق بين أن يحصل دفعة أو دفعات اه كلامه . ثم قال : أعني ابن العماد : وتعدد القيراط فيها لتعدد الأموات أولى لأن باب الكرم واسع ، ولفظ الحديث « من صلى على الجنازة فله قيراط من أجر فإن شهدا حتى تدفن فله قيراطان » فإن الأول نكرة في سياق الشرط فتعمم الشمول ، وقوله صلى الله عليه وسلم « فإن شهدا حتى تدفن فله قيراطان » يعنى قيراط الصلاة وقيراط الدفن اه . ثم رأيت منقولاً عن البدائع لابن القيم ما نصه : لم أزل حريصا على معرفة القيراط في هذا الحديث حتى رأيت لابن عقيل كلاما قال : القيراط نصف سدس درهم مثلا ، ولا يجوز أن يكون المراد هنا جنس الآخر لأن ذلك يدخل فيه ثواب الإيمان وأعمال كالصلاة والحج وغيره ، وليس في صلاة الجنازة ما يبلغ هذا فلم يبق إلا أن يرجع إلى المعهود وهو الأجر العائد إلى الميت ، ويتعلق بالميت صبر على المصاب فيه وبه تجهيزه وغسله والتعزية به وحمل الطعام إلى أهله وتسكينهم ، وهذا مجموع الأجر الذى يتعلق بالميت ، فكان للمصلى والجالس إلى أن يقبر مجموع الأجر الذى يتعلق بالميت سدس دينار ونصف سدسه اه بتصرف . قلت : كان مجموع الأجر الحاصل على تجهيز الميت من حين الفراق إلى وضعه في لحده وقضاء حق أهله وأولاده دينار ، فللمصلى عليه فقط من هذا الدينار نصف سدس ، فإن صلى عليه وتبعه كان له قيراطان منه وهما سدسه ، وعلى هذا فيكون نسبة القيراط إلى الأجر الكامل في نفسه وكلما كان أعظم كان القيراط منه بحسبه . وأما قوله صلى الله عليه وسلم « من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو زرع نقص من أجره أو من عمله كل يوم قيراطان » فيحتمل أن يراد به هذا المعنى أيضا وهو سدس أجر عمله ذلك ، ويكون صغره وكبره بحسب قلة العمل وكثرته ، فإذا كان له أربعة وعشرون ألف حسنة مثلا نقص منها كل يوم ألف حسنة ، وعلى هذا الحساب والله أعلم بمقدار رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ألف حسنة كذا النسخة ، وصوابه ألفا حسنة اه ما رأيت منقولاً عن البدائع . والحاصل مما تقرر أن قيراط الجنازة من اثني عشر قيراطا والكلب من أربعة وعشرين . ثم رأيت في الفتح ما نصه : قوله من تبع جنازة فله قيراط زاد مسلم في رواية : من الأجر . والقيراط بكسر القاف قال الجوهري : أصله قراط بالتشديد لأن جمعه قرايط ، فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء . قال : والقيراط نصف داتق ، وقال قبل ذلك : الداتق سدس الدرهم ، فعلى هذا يكون القيراط جزء من اثني عشر جزء من الدرهم . وأما صاحب النهاية فقال : القيراط

البيضاء الجبر والمراذ هنا هما أو أحدهما (والبناء) عليه كعبة أو بيت للنبي عنها وخرج بتجسيصه تطيئته لأنه ليس للزينة بخلاف الأول ، ويستثنى من ذلك ما إذا خشى نبشه فيجوز بناؤه وتجسيصه حتى لا يقتل النبأ عليه

جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشرة في أكثر البلاد ، وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءا . ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل أنه كان يقول : القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار ، والإشارة بهذا المقدار إلى الأجر المتعلق بالميت من تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به ، فلمصلحة عليه من ذلك قيراط ، ولما شهد الدفن قيراط ، وذكر القيراط تقريبا للهم لما كان الإنسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلته وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعمل اه . وليس الذي قال بعيد . وقد روى البزار من طريق عجلا عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « من أتى جنازة في أهلها فله قيراط ، فإن تبعها فله قيراط ، فإن صلى عليها فله قيراط ، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط » فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنائز قيراط وإن اختلفت مقادير القيراط ولا سببا بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وعلى هذا فيقال : إنما خص قيراط الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين ، بخلاف باقي أحوال الميت فإنها وسائل ، ولكن هذا يخالف ظاهر مساق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الإيمان فإن فيه أن من كان معها حتى يصل عليها فيفرغ من دفنها قيراطين فقط ، ويحاجب عن هذا بأن القيراطين المذكورين لمن شهد ، والذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التي يحتاج إليها الميت فافترقا ، وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث : فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف . ومنها ما يحمل على الجزء في الحملة وإن لم تعرف النسبة ، فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعا « إنكم ستفتحون بلدا يذكر فيها القيراط » وحديث أبي هريرة مرفوعا « كنت أرى الغنم لأهل مكة بالقراريط » قال ابن ماجه عن بعض شيوخه : يعني كل شاة بقيراط ، وقال غيره : قراريط جبل بمكة ، ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أتوا التوراة أعطوا قيراطا قيراطا ، وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقتنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط . وقد جاء تعبير مقدار القيراط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر « قالوا : يا رسول الله مثل قراريطنا هذه ؟ قال : لا بل مثل أحد » قال النووي : لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم . وقال ابن العربي : الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءا من حبة ، والحبة ثلث القيراط ، والذرة تخرج من النار فكيف بالقيراط ؟ قال : وهذا قدر قيراط الحسنات ، فأما قيراط السيئات فلا ، وقال غيره : القيراط في اقتناء الكلب جزء من أجزاء عمل المقتني له في ذلك اليوم ، وذهب الأكثر إلى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من أجزاء معلومة عند الله ، وقد قرَّبنا النبي صلى الله عليه وسلم للهم بتمثيله القيراط بأحد . قال الطيبي : قوله مثل أحد تفسير للمقصود من الكلام لا للفظ القيراط ، والمراد منه أنه يرجع بتصنيف كثير من الأجر ، وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين ، فبين الموزون بقوله من الأجر ، وبين المقدار المراد منه بقوله مثل أحد . وقال الزين بن المنير : أراد تعظيم الثواب فثله للعبان بأعظم الجبال خلقا وأكبرها إلى النفوس المؤمنة حبا لأنه الذي قال في حقه « إنه جبل يبعثنا ونحيه » اه . ولأنه أيضا قريب من الخطابين يشترك أكثرهم في معرفته ، وخص القيراط بالذكر لأنه كان أقل ما يقع به الإجارة في ذلك الوقت ، أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الأجر بتقليل العمل اه ( قوله وخرج بتجسيصه تطيئته معتمد ) أى فلا كراهة فيه ( قوله فيجوز بناؤه وتجسيصه ) ينبغي ولو في المسئلة ، وينبغي أيضا أن من ذلك ما يحمل من بناء الحجارة على القبر خوفا من أن ينشب قبل بلى الميت لدفن غيره ،

كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره ، ومثله ما لو خشي عليه من نبش الضبع ونحوه ، أو أن يجرفه السيل ، وسيعلم من هدم بناء بالمسيلة حرمة البناء فيها إذ الأصل أنه لا يهدم إلا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن وهم فيه (والكتابة عليه) سواء أكان اسم صاحبه أم لا في لوح عند رأسه أم في غيره كما في المجموع . نعم يؤخذ من قولهم إنه يستحب وضع ما يعرف به القبور أنه لو احتاج إلى كتابة اسم الميت لمعرفة لزارة كان مستحباً بقدر الحاجة ، لا سيما قبور الأولياء والصالحين فإنها لا تعرف إلا بذلك عند تطاول السنين ، وما ذكره الأذرى من أن القياس يحرم كتابة القرآن على القبر لتعرضه لاندوس عليه والتجاسة والتلوّث بصديد الموتى عند تكرار النبش في المقبرة المسبلة مردود إطلاقهم ، لا سيما والمخذور غير محقق ، ويكره أن يجعل على القبر مظلة وأن يقبل التابوت الذي يجعل فوق القبر كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الأعتاب عند الدخول لزيارة الأولياء . نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفنى به الولد رحمه الله تعالى ، فقد صرحوا بأنه إذا عجز عن استلام الحجر يسن له أن يشير بعضاً وأن يقبلها وقالوا : أي أجزاء البيت قبل فحسن (ولو بنى) عليه (في مقبرة مسبلة) قال في المهمات بأن جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها وإن لم تكن موقوفة ، ومثله بالأولى الموقوفة (هدم) البناء وجوباً لحرمة ولما فيه من التضييق على الناس ، وسواء أبنى قبة أم بنتاً أم مسجداً أم غيرها . قال الدميرى وغيره : ومن المسبل قراقة مصر ، فإن ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر أن عمرو بن العاصى أعطاه المقوقس فيها مالا جزيلاً ، وذكر أنه وجد في الكتاب الأول أنها تربة الجنة ، فكتب عمر بن الخطاب في ذلك فكتب لإنه إلى لا أعرف تربة الجنة إلا لأجساد المؤمنين فاجعلوها لموتاكم . وقد أفنى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها ، ويظهر حمله على ما إذا عرف حاله في الوضع فإن

وعبارة حج بعد قول المصنف أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع : أنه لو اعتاد سباع ذلك المخل الحفر عن موتاهم وجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها إليه كما هو ظاهر ، فإن لم يمنعها البناء كبعض النواحي وجب صندوق كما يعلم مما يأتي (قوله) نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره (ومثله) غيرها من الأعتاب ونحوها (قوله) فقد صرحوا بأنه إذا عجز الخ) أي فقياس عليه ما ذكر (قوله) بأنه إذا عجز الخ) يؤخذ من هذا أن محلات الأولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسيدى أحمد البدوى إذا حصل فيها زحام يمنع من الوصول إلى القبر أو يؤدى إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقراً ماتيسر ويشير بيده أو نحوها إلى قبر الولي الذي قصد زيارته (قوله) ولو بنى في مقبرة مسبلة (وليس من البناء ما اعتيد من توابيت الأولياء ثم رأيت سم على حج استقرت أنها مثل البناء بوجود العلة وهى تضييق الخ ، ومن البناء ما جرت به العادة من وضع الأحجار المسماة بالتركية ، ثم رأيت حج صرح بحجوة ذلك ، وينبى أن محل الحرمه حيث لم يقصد صوته عن النبش ليدفن غيره قبل بلاء (قوله) ومثله بالأولى موقوفة) إنما يظهر هذا إذا جعلت الراو في قوله وإن لم تكن للحال وإلا فالموقوفة داخلة في قوله وإن لم تكن الخ (قوله) في الكتاب الأول (أي التوراة) (قوله) إلى لا أعرف تربة الجنة) أي لا أعتقد تربة الجنة الخ (قوله) وقد أفنى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها (حتى) قبة إمامنا الشافعى التي بناها بعض الملوك ، وينبى أن لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة يتعين الرفق للإمام أخذاً من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع شيء في المسبلة وإن تيقن بلى من بها لأنه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن ، فقول المتولى : يجوز

(قوله) نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك الخ) هذا هو الواقع في تقبيل أضرحتهم وأعتابهم فإن أحداً لا يقبلها إلا بهذا القصد كما هو ظاهر (قوله) ومثله بالأولى الموقوفة (لا حاجة إليه فإن الغاية تشملها إلا أن تكون الراو للحال

جهل ترك حملا على وضعه بحق كما في الكنائس التي تقر أهل الذمة عليها في بلدنا وجهلنا حالها وكذا في البناء الموجود على حافة الأنهار والشوارع ، وصرح في المجموع بجمرة البناء في المسئلة . قال الأذرعى : ويقرب منه إلحاق الموت بها لأن فيه تضيقا على المسلمين بما لا مصلحة ولا غرض شرعى فيه ، بخلاف الأحياء وما جمع به بعضهم من حمل الكراهة على البناء على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر فيكره ولا يجرم لعدم التضيق ، والحرمة على ما لو بنى في المقبرة بيتا أو قبة يسكن فيه فإنه لا يجوز ، وكذا لو بناه لتأوى فيه الزائرون لما فيه من التضيق مردود ، والمعتمد الحرمة مطلقا ( ويندب أن يرش القبر بماء ) لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك بقبر ولده إبراهيم ، ولما فيه من التفاؤل بالرحمة وتبريد المضجع للميت وحفظ التراب من تثاره ، والأولى أن يكون طهورا باردا . قال الأذرعى : والظاهر كراهته بالنجس أو تحريمه . قلت : والأوجه الثاني لما في فعل ذلك من الإضرار بالميت ويدل له ما مر من حرمة البول عليه أو على جداره ، ولا وجه للأول بل هو بعيد وخرج بالماء ماء الورد فيكره كما في الروضة الرش به لأن فيه إضاعة مال ، وإنما لم يجرم لأنه يفعل لغرض صحيح من إكرام الميت وإقبال الزوار عليه لطيب ريح البقعة به فسقط قول الأسنوى ، ولو قيل بتحريمه لم يبعد ، ويؤيد ما ذكرناه قول السبكي : لا بأس باليسير منه إذا قصد به حضور الملائكة لأنها تحب الرائحة الطيبة ، ويكره أن يطلى بالخلوق أيضا (و) أن ( يوضع عليه حصى صغار ) لما رواه الشافعى أنه صلى الله عليه وسلم وضع على قبر ابنه إبراهيم حصياء ، وهى بالمد وبالمولحة : الحصى الصغار ، وهو حديث مرسل مروى بإسناد ضعيف ، ويستحب وضع الجريد الأخضر على القبر للاتباع ، وكذا الريحان ونحوه من الأشياء الرطبة ، ويمتنع على غير مالكة أخذه من على القبر قبل يسه لعدم الإعراض عنه ، فإن ييس جاز لزوال نفعه المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار ( و ) أن ( يوضع عند

بعد البلى محمول على المملوكة اه حج . وهو مردود لأن قبة إمامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم ( قوله ) ويندب أن يرش القبر ( أى بعد تمام الدفن مثل ذلك الأطفال وهو ظاهر زاد حج ما يزل مطر يكنى اه حج وينبى أنه لو نبت عليه حشيش اكتفى به عن وضع الجريد الآتى قياسا على نزول المطر ويمتنع خلافه معتمد ويفرق بأن زيادة الماء بعد نزول المطر الكافى لأمعنى لها بمحصول المقصود من تمهيد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش فإنه يحصل به زيادة رحمة للميت بتسبيح الجريد ( قوله المضجع ) قال في المصباح المضجع بفتح الميم والجيم موضع الضجوج والجمع مضاجع ( قوله أن يكون طهورا باردا ) أى ولو ملحا ( قوله والظاهر كراهته بالنجس ) سكت عن المستعمل ، ومفهوم قوله والأولى أن يكون طهورا أنه خلاف الأولى ( قوله يكره كما في الروضة الرش ) وينبى أن مثل ذلك الرش على غير القبر مما قصد به إكرام صاحب القبر كالرش على أمصرة بعض الأولياء لإكرامهم فلا يجرم وإن لم يكن على القبر ( قوله من الأشياء الرطبة ) أى فيدخل في ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة ( قوله ويمتنع على غير مالكة ) أما مالكة فإن كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه أخذه لأنه صار حقا للميت وإن كان كثيرا لا يعرض عن مثله عادة لم يجرم اه سم على منهج . ويظهر أن مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في ليالى الأعياد ونحوها على القبور فيحرم أخذه لعدم إعراض مالكة عنه وعدم رضاه

( قوله وصرح في المجموع بجمرة البناء ) أى التي فهمت من قول المصنف ولو بنى في مقبرة مسيلة كما أشار إليه الشارح فيما مر ( قوله وما جمع به بعضهم من حمل الكراهة ) أى الكراهة التي شملها قول المصنف فيما مر : ويكره تجصيص القبر والبناء عليه : أى فيكون شاملا للربة المملوكة والمسئلة بخلاف ما قدمه الشارح ( قوله والأولى أن يكون طهورا ) أى لاستعماله حتى تأتى الأولوية وإلا فالنجس حرام كما باتى ( قوله ولا وجه للأول بل هو بعيد )

رأسه حجر أو خشية) أو نحو ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون حفرة وقال . أتعلم بها قبر أخي لأدفن إليه من مات من أهلي . وقصيته ندب عظم الحجر ومثله نحوه ، ووجهه ظاهر فإن القصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك إلا العظم ، وذكر الماوردي استحبابه عند رجله أيضا ( و ) يتدب ( جمع الأقارب ) للميت ( في موضع ) واحد للاتباع ولأنه أسهل على الزائر والمتجهد كما قاله الأسنوي إلحاق الأزواج والعقائد والحارم من الرضاع والمصاهرة بذلك ومثلهم الأصباغ ، ويقدم الأب ندبا إلى القبلة ثم الأسن فالأسن على الترتيب المذكور فيها إذا دفنوا في قبر واحد ( و ) يتدب ( زيارة القبور ) أى قبور المسلمين ( للرجال ) لخبر « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فيها تذكركم الآخرة » وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « مامن أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام » ويسن أن يقرأ عنده ماتيسر ويدعو له بعد توجهه إلى القبلة والأجر له وللميت كما سيأتى بتفصيله في الوصايا إن شاء الله تعالى . أما زيارة قبور الكفار فباحة خلافا للماوردي في تحريمها ( وتكره ) زيارتها ( للنساء ) ومثلهن الخنثى بلزعهن ، وإنما لم تحرم عليهن لخبر عائشة قالت : قلت « كيف أقول يا رسول الله - تعني إذا زارت القبور - قال : قولي السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين ، ويرحم الله المستقيمين والمستأخرين ، وإننا إن شاء الله بكم لاحقون » ( وقيل

بأخذه من موضعه ) قوله وقال أتلم بها ) أى أجعلها علامة عليه أعرفه بها ، وقوله قبر أخى : أى من الرضاع ( قوله وذكر الماوردي الخ ) وفيه نظر لأنه خلاف الاتباع حجج . أقول : قد يجب بأن هذا وإن لم يرد لكنه في معنى ماورد بجماع أن في كل تمييز يعرف به القبر ( قوله ولأنه أسهل الزائرين ) أى وأروح لأرواحهم حجج ( قوله ويتدب زيارة القبور ) أى ويسن أن يكون الزائر على طهارة : أى ويتأكد ندب ذلك في حق الأقارب بخصوصها الأيوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذى هو فيه ( قوله كان يعرفه ) مفهومه أنه إذا مر على من لا يعرفه وسلم عليه لا يرد عليه ، وأنه إذا مر على من كان يعرفه في الدنيا ولم يسلم عليه لم يعرفه ، والظاهر خلافه فيها فليراجع ( قوله فيسلم عليه ) أى في جميع أيام الأسبوع ، ولا يختص ذلك بالأوقات التى اعتيدت الزيارة فيها ، وقوله إلا عرفه ورد عليه السلام فيه إشارة إلى أنه يؤدى إلى المسلم حقه ولو بعد الموت ، وأن الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ، ومع ذلك لا ثواب فيه للميت على الرد لأن تكليفه انقطع بالموت ( قوله أما زيارة قبور الكفار فباحة ) ظاهره أنه لا فرق فيه بين القريب وغيره ، لكن قال حجج : أما قبور الكفار فلا يسن زيارتها بل قبل تحرم ويتعين ترجيحه من غير نحو قريب قياسا على ما مر في اتباع جنازته ( قوله خلافا للماوردي في تحريمها ) عبارة المناوى على ليلة النصف من شعبان نصها : أما قبور الكفار فلا يتدب زيارتها ويجوز على الأصح . نعم إن كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت فهى مندوبة مطلقا ، ويستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره . قال : لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه .

[ فرع ] اعتاد الناس زيارة القبور صبيحة الجمعة ، ويمكن أن يوجه ان الأرواح تحضر القبور من عصر

الأصوب هو بعيد بل لا وجه له ( قوله للميت ) بعد قول المصنف وجمع الأقارب الأصوب حذفه ، إذ المراد ندب جمع الأقارب الأموات في موضع ( قوله كان يعرفه ) الظاهر أنه جرى على الغالب ، أو أنه إنما قيد به لبيان مجموع قوله لإعرفه ، ورد عليه : أى وأما من لم يكن يعرفه فإنه إنما يرد عليه السلام ولا يعرفه لعدم معرفته إياه قبل ( قوله أما زيارة قبور الكفار فباحة ) يناقضه ماقدمه عن المجموع جازما به من أنها مكروهة في قبر القريب الكافر وغيره



محرم) لخبر « لعن الله زوارات القبور » وحل على ما إذا كانت زيارتهن للتعبد والبكاء والنوح على ماجرت به عاداتهن أو كان فيه خروج محرم (وقيل تباح) إذا أمن الافتتان عملاً بالأصل والخبر فيها إذا ترتب عليها شيء مما مر ، وفهم المصنف الإباحة من حكاية الرافعي عدم الكراهة ، وتبعه في الروضة والمجموع ، وذكر فيه حل الحديث على ما ذكر ، وأن الاحتياط للعجوز ترك الزيارة لظاهر الحديث ، وحل هذه الأقوال في غير زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما هي فلا تكره بل تكون من أعظم القربات للذكور والإناث ، وينبغي أن تكون قبور سائر الأنبياء والأولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة والقمي وهو المعتمد وإن قال الأذرعى لم أره للمتقدمين ، والأوجه عدم إلحاق قبر أبويها وإخوتها وبقية أفارها بذلك أخذنا من العلة وإن بحث ابن قاضي شبهة الإلحاق (ويسلم الزائر) لقبور المسلمين ندبا مستقبلا وجهه قائلنا ما علمه صلى الله عليه وسلم لأصحابه إذا خرجوا للمقابر « السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين وإن شاء الله بكم لاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية » رواه مسلم « زاد أبو داود » اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتننا بعدهم » لكن بسند ضعيف وقوله إن شاء الله للترك ، ويجوز أن يكون للموت في تلك البقعة أو على الإسلام أو أن إن بمعنى إذ . وأما قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام كما في حال الحياة بل أولى (ويقروا ويدعو) عقب قراءته ، والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب للإجابة (ويحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته (إلى بلد آخر) وإن أمن تغيره لما فيه من تأخير دفنه للمأمور بتعجيله وتعرضه لهلك حرمة ،

الخميس إلى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لأنه تحضر الأرواح فيه ، ولعل المراد حضور خاص وإلا فللأرواح ارتباط بالقبور مطلقا ، ثم إنه قد يقال : كان ينبغي أن تطلب الزيارة يوم السبت لأنه عليه الصلاة والسلام كان يزور شهداء أحد يوم السبت ، ويمكن أن يقال : لعله خصه لبعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الأعمال المطلوبة فيه من التذكير وغيره ، وأظن المسئلة فيها كلام فراجع اه سم على منهج (قوله وحل على ما إذا كانت زيارتهن للتعبد) لا يقال : لا يصلح للحمل على ما ذكر لأن النوح في حد ذاته حرام والزيارة مكروهة والحرام إذا اقترن بغيره لا يصير حراما لأننا نقول : لما كان الخروج بقصده حرم لأنه وسيلة إلى حرام كالسفر لقطع الطريق فإنه معصية لكونه وسيلة لها (قوله سائر الأنبياء) زاد حج والعلماء أي العاملين (قوله والأولياء) أي من اشتهر بتلك بين الناس ، ومعلوم أن محل ذلك حيث أذن لها الزوج أو السيد أو الولي (قوله أخذنا من العلة) أي ما لم يكونوا علماء أو أولياء (قوله ويسلم الزائر) وينبغي أن يقرب منه عرفا بحيث لو كان حيا لسمعه ، ولو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها وقد يشهد له إطلاقهم من السلام على أهل المقبرة مع أن صوت المسلم لا يصل إلى مجملهم لو كانوا أحياء (قوله قائلنا ما علمه صلى الله عليه وسلم) وينبغي للزائر أن يجمع بين هذا وما تقدم عن عائشة ويقدم أيهما شاء (قوله فالقياس عدم جواز السلام) أي عليهم (قوله والدعاء ينفع الميت) وتتحقق إجابة الداعي حيث توفرت فيه شروط الدعاء كأكل الحلال والإخلاص في الدعاء وحضور القلب الخ ، وتحتمل الإجابة مع اختلال بعض الشروط بل مع انتفاء جميعها فلا ينبغي تركه عند عدم اجتماع الشروط (قوله من بلد موته) يؤخذ منه أن دفن أهل لإبابة موتاهم في الترافة ليس من النقل المحرم لأن الترافة صارت مقبرة لأهل لإبابة ، فالنقل إليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انبאה مر اه سم على منهج : أي

أولى كما لا يخفى (قوله وتبعه في الروضة) أي تبع الرافعي في جكاية عدم الكراهة (قوله وأن الاحتياط للعجوز) معطوف على حل من قوله وذكر فيه أي في المجموع حل الخ ، ولا يخفى أن هذا مرتب على الرجوع من الكراهة

وتعبيره بالبلد مثال فالصحراء كذلك ، وحيثئذ فينتظم كما قاله الأسنوى منها أربع مسائل ، ولا شك في جوازها في البلدين المتصلين أو المتقاربين لاسيا والعادة جارية بالدفن خارج البلد ، ولعل العبرة في كل بلد بمسافة مقبرتها . أما بعد دفنه فسبأني (وقيل يكوه) لعدم ما يدل على تحريمه (إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) إيمانا رضى الله عنه وإن نوزع في ثبوته عنه ، إذ من حفظ حجة على من لم يحفظ لفضلها وحيثئذ فالاستثناء عائد للكراهة ، ويلزم منه عدم الحرمة أو الإلهام معا ، وهو أولى كما قاله الأسنوى عملا بقاعدة الاستثناء عقب الجمل ، ومراده بالقرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله ، والمراد بمكة جميع الحرم لا نفس البلد . قال الزركشي وغيره أخذنا من كلام المحب الطبري وغيره : ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة لو كان بقرب مقابر أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك لأن الشخص يقصد الجار الحسن . قال : وينبغي استثناء الشهيد وقد مر ما يدل عليه ، ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغير كما قاله الأذرعى . ومحل جواز نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه فرض ذلك على محل موته فلا تسقط عنهم بجواز نقله ، قاله ابن شعبة وهو ظاهر . ولو مات سنى في محل بدعة ولم يمكن إخفاء قبره نقل ، وكذا لو مات أمير الجيش ونحوه يدار الحرب وعلم به الكفار وخفنا عليه من دفنه ثم من إخراجه والتمثيل به . وقضية ذلك أنه لو كان نحو السيل يعم مقبرة البلد ويفسدها

ولافرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في إنابة فيها يظهر ، ومثله يقال فيما إذا كان في البلد الواحد مقابر متعددة كباب النصر والأتراف والأزبكية بالنسبة لأهل مصر فله الدفن في أيها شاء لأنها مقبرة بلده ، بل له ذلك وإن كان ساكتا يقرب أحدها جدا لليلة المدكورة ( قوله أربع مسائل ) وهي نقله من بلد البلد أو لصحراء أو من صحراء لصحراء أو بلد ( قوله بمسافة مقبرتها ) يعنى فلو أراد النقل إلى بلد آخر اعتبر في التحريم الزيادة على مثل تلك المسافة ( قوله قبل وصوله ) أى لا يتغير فيها غالبا ولو زادت عن يوم ، ومن التغير انتفاخه أو نحوه ( قوله والمراد بمكة جميع الحرم ) قال حجج : وكذا الباقي اهـ . والأولى إذا وصل إلى الحرم أن يدفن في مقبرته لا في غيرها لما علوا به أولوية الدفن في المقبرة بالنسبة لغير هذه الأماكن ، على أن قولهم الدفن في المقبرة أفضل شامل لهذه البلاد الثلاث ( قوله فالحكم كذلك ) نقل سم على منهج عن الشارح أنه مال لخلافه أخذنا باطلاقهم ( قوله وينبغي استثناء الشهيد ) أى من النقل فيحرم ( قوله من الأماكن الثلاثة ) أى أما غيرها فيحرم تنفيذا ( قوله نفذت وصيته ) أى ولو دفن غيرها نقل وجوبا عملا بوصيته على ما بآتي والمعتمد منه عدم النقل مطلقا ( قوله وأمن التغير ) عطف تفسير ( قوله على محل موته ) أى أهل محل النج ( قوله ولم يمكن إخفاء قبره نقل ) أى جاز ذلك ( قوله يعم مقبرة البلد ويفسدها ) أى ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسدها زمن النيل دون غيره فيجوز نقله في جميع السنة . وينبغي أن محل جواز النقل ما لم يتغير وإلا دفن بمكانه ، ويحتاط في إحكام قبره بالبناء ونحوه كجملة في صندوق

( ولعل العبرة في كل بلد بمسافة مقبرتها ) أى فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده فتأمل ( قوله وحيثئذ فالاستثناء عائد للكراهة ) انظر ماوجه هذا الاستنتاج ( قوله ويلزم منه عدم الحرمة ) فيه نظر ظاهر ، إذ لا يلزم من انتفاء الكراهة التي هي أخف انتفاء الحرمة التي هي أثقل ، إذ الكراهة تنفي بأذى سبب للسماح فيها بخلاف الحرمة كما لا يخفى ( قوله قال وينبغي استثناء الشهيد ) أى فلا ينقل وإن كان بقرب أحد الأماكن الثلاثة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل أحد أن يردوا إلى مصارعهم وكانوا نقلوا إلى المدينة ( قوله في محل بدعة ) أى

جاء لم النقل إلى ماليس كذلك ، وبحث بعضهم ، جوازه لأحد الثلاثة بعد دفنه إذا أوصى به ، ووافق غير فقال : هو قبل التغير واجب ، وعلى كل فلا حجة فيها رواه ابن حبان : أن يوسف صلى الله عليه وعلى نبينا وعلى سائر أنبياء الله وسلم نقل بعد سنين كثيرة من مصر إلى جوار جده الخليل عليه السلام ، وإن صح ما جاء : أى الناقل لموسى عليه السلام لأنه ليس من شرعنا ، ومجرد حكايته صلى الله عليه وسلم لا يجعله من شرعه ، وهذا والأوجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ، ولا أثر لوصيته ولو تعارض القرب من الأماكن المذكورة ودفنه بين أهله فالأولى أولى كما يحثه الشيخ رحمه الله ( ونبشه بعد دفنه ) وقبل بلاءه عند أهل الخيرة بتلك الأرض ( للنقل ) ولو لنحو مكة ( وغيره ) ولو لصلاة عليه أو تكفينه كما سيأتى ( حرام ) لما فيه من هتك حرمة ( إلا لضرورة بأن دفن بلا غسل ) ولا تيمم بشرطه وهو ممن يجب غسله فيجب نبشه لظهور تدارك الواجب ما لم يتغير أو ينقطع ثم يصلى عليه ( أو ) دفن ( فى أرض أو ) فى ( ثوب مغصوبين ) وطلبهما مالكهما فينبش حتما وإن تغير وحصل هتك حرمة ليصل المالك لحقه ، ويكره له ذلك كما نقل عن النص ويسن فى حقه الترك ، فإن لم يطلب المالك ذلك حرم النيش كما جزم به ابن الاستاذ . قال الزركشى : ما لم يكن محجورا عليه أو ممن يحتاط له وهو ظاهر ، ثم عمل النيش أيضا فى الكفن المغصوب إذا وجد ما يكفن فيه الميت وإلا حرم كما اقتضاه كلام الشيخ أبى حامد وغيره بناء على قهر المالك عليه لو لم يجد غيره وهو الأصح ، ولو كفن فى حرير لم يجر نبشه لأنه حق الله تعالى وهو مبنى على المسامحة ، ودفنه فى مسجد كهو فى المغصوب فينبش ويخرج مطلقا فيما يظهر ( أو وقع فيه ) أى القبر ( مال ) مما يتوكل وإن قل كخاتم فينبش حتما وإن تغير الميت لأن تركه فيه إضاعة مال ، وسواء فى ذلك طلبه المالك أو لا ، وقيد فى المذهب بطلبه له . قال فى المحسوس : ولم يوافقوه عليه ، واعترض بموافقة صاحبي الانتصار والاستقصاء له ، وعلى الإطلاق قد يفارق ما فى الابتلاع وفى التكفين والدفن فى المغصوب بأن فى الأول

( قوله جاز لم النقل ) أى ولو فى بلد آخر يسلم منه الميت من الفساد ( قوله وقبل بلاء ) عبارة المختار : بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فإن فتحت باء المصدر مددت اه . وهى تفيد أن ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر مع الفتح مع المد ( قوله ولا تيمم بشرطه ) أفهم أنه إذا يم قبل الدفن لا يجوز نبشه للعسل وإن كان تيممه فى الأصل لفقد الغاسل أو لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر ( قوله فإن لم يطلب المالك ذلك ) شمل ما لو سكت عن الطلب ولم يصرح بالمسامة فيخرج لإخراجه ، وعبارة حج بعد قول المصنف مغصوبين : وإن غرم الورثة مثله أو قيمته ما لم يسامح المالك انتهى . ومقتضاها وجوب نبشه عند سكوت المالك ، وقد يمنع بأن فى إخراج الميت إزاره والمسامة جارية بمثله ، فالأقرب عدم جواز نبشه ما لم يصرح المالك بالطلب ( قوله لو لم يجد غيره وهو الأصح ) أى ويعطى قيمته من تركه الميت إن كانت وإلا فن منقعه إن كان ولا فن بيت المال فيأيسر المسلمين إن لم يكن هو منهم ( قوله مطلقا ) تغير أم لا ( قوله وسواء فى ذلك طلبه ماله أولا ) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو

وخشى عليه منهم كما قاله الشباب حج ، ويمكن أن يكون قول الشارح الآتى وخشنا الخ راجعا إلى هذا أيضا ( قوله هو قبل التغير واجب ) ظاهره أنه بعد التغير باق على الجواز ، والظاهر أنه غير مراد لهذا القائل فإرجع ( قوله أو ينقطع ) لا حاجة إليه بعد قوله ما لم يتغير ( قوله أو ممن يحتاط له ) أى كالعائب

بشاعة بشق نحو جوفه ، والأخيرين ضروريان له فاحتيط لهما بالطلب بخلاف هذا . قال الأذرى : ولم يبين هل كلامه هنا في وجوب النيش أو جوازه ، ويحتمل حل كلام المطلقين على الجواز وكلام المهذب على الوجوب عند الطلب فلا يكون مخالفا لإطلاقهم انتهى ، ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكه ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كما نقله في الروضة عن صاحب العدة وهو المعتمد نيش وشق جوفه وأخرج منه ودفع لمالكه ، فإن ابتلع مال نفسه فلا ينش ولا يشق لاستهلاكه له حال حياته (أو دفن لغير القبلة) وإن كان رجلا إليها فيظهر خلافا للمتولى فينش حتماً لم يتغير ويوجه القبلة ، فإن تغير فلا (لا للتكفين في الأصح) لأن غرض التكفين السر وقد حصل بالتراب مع ما في نبشه من هتكه . والثاني ينش قياساً على الغسل بجامع الوجوب ، وينش أيضاً في صور كما لو دفنت امرأة حامل بخين ترجى حياته بأن يكون له ستة أشهر فأكثر فيشق جوفها ويخرج إذ شقه لازم قبل دفنها أيضاً ، فإن لم ترجح حياته فلا لكن يترك دفنها إلى موته ثم تدفن ، وقول التنبية ترك عليه شئ عسحق يموت ضعيف بل غلط فاحش فليحذر ، أو بشر بمولود فقال إن كان ذكراً فعبدى حرّاً أو أنثى فأمتى حرة ودفن المولود قبل العلم بحاله فينش ليعلم من وجدت صفته ، أو قال : إن ولدت ذكراً فأنت طالق طلبة أو أنثى فطقتين فولدت ميتاً ودفن وجعل حاله فالأصح في الزوائد نبشه ، أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امرأته وأن هذا الولد ولده منها وطلب إرثه منها وادعت امرأة أنه زوجها وأن هذا ولدها منه وطلبت إرثها منه وأقام كل بيته فإنه ينش ، فإن وجد خنثى قلمت بيته الرجل أو لحق الميت سيل أو ندوة فينش لنقله ، أو قال : إن رزقني الله ولداً ذكراً فله على كذا ودفن قبل العلم بحاله فينش قطعاً للزاع ، أو شهدت بيته على شخصه واشتدت الحاجة ولم تتغير صورته فينش ليعرف على مقاله الغزالي ، والأصح خلافه ، أو اختلف الورثة في أن المفقون ذكر أو أنثى ليعلم كل من الورثة قدر حصته وتظهر ثمرة ذلك في المناصحات أو زعم الجاني شلل العضو ولو أصعباً فإنه ينش ليعلم ذكره ابن كعب ، أو دفن في ثوب مرهون وطلب المهرين لإخراجه ، قال الأذرى : فالقياس غرم القيمة فإن تعذر

يقتضى أنه لو نهى عنه لم ينش وهو ظاهر (قوله والأخيرين ضروريان) أى وبأن الأخيرين الخ (قوله ولم يضمن بدله) أى أما لو ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم أو يدفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا للميت من انتهاك حرمة (قوله ودفع لمالكه) أى وإن تغير (قوله لاستهلاكه) يؤخذ منه أنه لا يشق وإن كان عليه دين لإهلاكه قبل تعلق الغرماء به ، وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ماجرت به العادة (قوله وإن كان رجلا إليها) ظاهره وإن رفع رأسه ، وتقدم عن الشيخ عميرة وحج التصريح بالحرمة وإن رفع رأسه (قوله لكن يترك دفنها إلى موته) أى ولو تغيرت لثلا يدفن الحمل حياً (قوله بل غلط فاحش) أى ومع ذلك لاضمان فيه مطلقاً بلغ ستة أشهر أولاً لعدم تيقن حياته (قوله خنثى قلمت بيته الرجل) أى لأن بينته تشهد على خروج الولد من فرجها وبينته المرأة تشهد لظنها حصول الولد منه مستندة لجرد الزوجية (قوله أو ندوة) أى ولو قبلها عند ظن حصولها ظناً قوياً ، ولو علم قبل دفنه حصول ذلك له وجب اجتنابه حيث أمكن ولو بمحل بعيد (قوله والأصح خلافه) ولعل الفرق بين هذه ومثثلة النذر أن النذر لكونه حقاً لله تعالى وإنشاء الناذر التزامه

(قوله ولم يبين هل كلامه) أى ولم يبين في المجموع هل كلام المهذب (قوله والأصح في الزوائد نبشه) ظاهره وإن كان الطلاق رجماً فلا يرجع (قوله وأن هذا الولد ولده منها) إنما قيد به لأجل ما يأتي في الخنثى لتقدم فيه بيته الرجل أى لأن بينته معها زيادة علم بمشاهدة الولادة

نبش وأخرج ما لم تنقص قيمته بالبل، أو تداعيا مولودا فينبش ليلحقه القائف بأحد المتداعين ، وقيد البغوي بما إذا لم تتغير صورته وهو ظاهر ، أو دفن كافر في الحرم فينبش ، ويخرج على ما سياتي في الجزية ولو كفته أحد الورثة من التركة وأسرف غرم حصمة بقية الورثة ، فلو طلب إخراج الميت لأخذ ذلك لم تزمهم إجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن مرفق القيمة وإن زاد في العدد فلهم النبش وإخراج الزائد ، والظاهر كما قاله الأذرى أن المراد الزائد على الثلاث . أما بعد البلى عند من مر فلا يحرم النبش بل يحرم عمارته وتسوية ترابه عليه إذا كان في مقبرة مسيلة لامتناع الناس عن الدفن فيه لظنهم به عدم البلى ، ومحل ذلك كما قاله الموفق ابن حزة في مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون مصابيا أو ممن اشتهرت ولايته وإلا امتنع نبشه عند الانمحاق ، وأيده بعض المتأخرين بجواز الوصية بعمارة قبور الأنبياء والصالحين لما فيه من إحياء الزيارة والتبرك ، إذ قضيت جواز عمارة قبورهم مع الجزم هنا بما مر من حرمة تسوية القبر وعمارته في المسألة ( ويسن أن تقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت ) « لأنه عليه الصلاة والسلام كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال : استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل » ويستحب تلقين الميت المكلف بعد تمام دفنه لخبر « إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه يسمع قرقع عالم ، فإذا انصرفوا أتاه ملكان » الحديث فتأخير تلقينه لما بعد إهالة التراب أقرب إلى حاله سؤاله ، فيقول له : يا عبد الله ابن أمة الله أذكر ما خرجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وأن الجنة حق وأن النار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنتك رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً ، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ، وبالقرآن إماما ، وبالكمية قبلة ، وبالمؤمنين إخوانا . وأكرر بعضهم قوله : يا ابن أمة الله لأن المشهور دعاء الناس بآبائهم يوم القيامة كما نبه عليه البخاري في صحيحه ، وظاهر أن محله في غير المنفى وولد الزنا على أن المصنف في مجموعه خير فقال يافلان ابن فلان أو ياعبد الله ابن أمة الله ، ويقف الملقن عند رأس القبر . وينبغي أن يتولاه أهل الدين والصلاح من أقربائه وإلا فن غيرهم كما ذكره الأذرى ، ولا يلحق طفل ولو مراهقا ومجنون لم يتقدمه تكليف كما قيد به الأذرى لعدم افتتانها ، واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلي عليه

الغالب عدم بيسر بيته تشهد به وإن نذر لمعين ، بخلاف من أقيمت البيعة على شخصه فإنه يمكن عادة إقامة غيرها ( قوله وهو ظاهر ) أى فإن تغيرت تغيرا يمنع معرفة صورته لو أخرج لم ينبش وإن كان له مال وتنازع فيه وحيث لم ينبش وقف إلى الصلح ( قوله لم تزمهم إجابته ) أى ويجوز فينبش لإخراجه ( قوله أما بعد البلى ) محترز قوله وقيل بلاه عند أهل الخ ( قوله عند من مر ) أى من أهل الخبرة ( قوله والصالحين ) أى والعلماء اهـ . والمراد بعمارة ذلك بناء محل الميت فقط لا بناء القباب ونحوها ( قوله ويسن أن تقف جماعة ) أى قدر ما ينحصر جزور ويفرق لحماها حج ( قوله واسألوا له التثبيت ) أى كأن يقولوا : اللهم ثبته ، فلو أتوا بغير ذلك كالذكر على القبر لم يكونوا آتين بالسنة وإن حصل لهم ثواب على ذكرهم وبقي إتيانهم به بعد سؤال التثبيت له هل هو مطلوب أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى . ومثل الذكر بالآولى الأذان ، فلو أتوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم ( قوله ولا يلحق طفل ) أى لا يتدب تلقينه ( قوله واستثنى بعضهم شهيد المعركة ) أى لأنه لا يسأل وأفاد اقتضاه عليه أن غيره

( قوله وليس لم نبشه ) أى في المسئلة المذكورة . والحاصل أنه لا يلزمهم النبش بطلب الذى كفن من الورثة وهل يجوز لم النبش فيه التفصيل المذكور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ مما هو مبنى على فهمه أن هذا مسئلة أخرى ( قوله أما بعد البلى ) محترز قوله وقيل بلاه فيما مر عقب قول المصنف ونبشه بعد بلاه

وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، والأصح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يسألون لأن غير النبي يسأل عن النبي فكيف يسأل هو عن نفسه ( و ) يسن ( لخيران أهله ) ولو أجنب وأقاربه الأبعد وإن كانوا بغير بلد المبت ومعارفهم وإن لم يكونوا جيرانا كما في الأنوار ( تهيئة طعام يشبعهم يومهم وليتهم ) لخبر « اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم » ولأنه برّ ومعروف ، وقيد الأسنوى اليوم والليلة بما إذا مات أوائله وإلا ضم إليه الليلة الثانية أيضا لاسيما إذا تأخر الدفن على تلك الليلة ( ويلج عليهم ) ندبا ( في الأكل ) لئلا يضعفوا بتركه ، ولا بأس بالقسم عليهم إذا عرف أنهم يبرون قسمه ، ويكره كما في الأنوار وغيره أخذنا من كلام الرافعي والمصنف أنه بدعة لأهله صنع طعام يجمعون الناس عليه قبل الدفن وبعده لقول جرير : كنا نعد ذلك من النياحة ، والذبح والعقر عند القبر مذموم للنهي ( وتحرم تهيئته للناحيات ) ونحوهن لأنه إعانة على معصية . والله أعلم .

من الشهداء يسأل . وعبارة الزيادة : والسؤال في القبر عام لكل مكلف ولو شهيدا إلا شهيد المعركة ، ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بأنهم لا يسألون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي . وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الغريق والحريق وإن سحق وذرى في الريح ومن أكلته السباع ( قوله وأفتى به الوالد ) خلافا لحج ( قوله لا يسألون ) أي فلا يلتقون ، ولعل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم من أنه يدعى لهم بما يدعى به لغيرهم أن الدعاء للأنبياء بالصلاة مطلوب لزيادة الدرجة فطلب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك ، والمقصود من التلقين تذكيرهم بما يجبون به السائل لهم وذلك منتف عنهم ( قوله إذا عرف أنهم يبرون قسمه ) أي بفتح الباء مضارع ببر بالكسر . قال في المختار : بررت والدى بالكسر برّا قاتا برّ به وبارّ ( قوله قبل الدفن وبعده ) ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلومة أيضا ( قوله والذبح والعقر عند القبر مذموم ) أي فيكون مكروها .

## كتاب الزكاة

هى لغة : التطهير . وشرعا : اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص يعلم بما يأتي ، سمي بها ذلك لأنه يظهر المخرج عنه عن تدنيسه بحق المستحقين والمخرج عن الإثم ويصلحه وينمي ويقيه من الآفات ويمدحه ، وأصل وجوبها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى - وآتوا الزكاة - وأخبار كخبر « بنى الإسلام على خمس » ومن ثم كانت أحد أركان الإسلام فيكفر جاحدها على الإطلاق أو في القدر المجمع عليه دون المختلف فيه وهو الأقرب ،

### كتاب الزكاة

( قوله لى لغة : التطهير ) أى والإصلاح والنماء والمدح اه حج . ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره أنه أنسب بالمعنى الاصطلاحي لأن المسال المخرج يظهر صاحبه من الذنوب ، لكن ما يفهم من قول الشارح رحمه الله سمي بها ذلك الخ أوفى بكلام حج ( قوله ويمدحه ) أى عند الله ( قوله كقوله - وآتوا الزكاة - ) قال الزياى : الأصح أنها جملة لم تتضح دلالتها لا عامة ولا مطلقة ، وكذا قوله - خذ من أموالهم صدقة - اه . ومعنى قوله لم تتضح دلالتها : أنه لا يؤخذ منها حكم إلا بعد بيان المراد منها كالأحاديث الواردة في تفضيلها اه حج بعد ما ذكره زى . ويشكل عليها آية البيع : أى وهى قوله - وأحل الله البيع - فإن الأظهر من أقوال أربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظا ، إذ كل مفروض مشتق واقتربا بأل فترجيح عموم تلك وإجمال هذه دقيق ، وقد يفرق بأن حل البيع الذى هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا ، أو بشرط أن فيه منفعة متمحصه ، فما حرّمه الشرع خارج عن الأصل وما لم يحرمه موافق له فعملنا به ، ومع هذين يتعذر القول بالإجمال لأنه الذى لم تتضح دلالاته على شىء معين ، والحل قد علمت دلالاته من غير إجماع فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود التخصص لإفصاح دلالاته على معناه . وأما إيجاب الزكاة الذى هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير قهرا عليه ، وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه حد المجمل . ويدل لذلك فيها أحاديث البابين لأنه صلى الله عليه وسلم اعنى بأحاديث البيوعات الفاسدات الربا وغيره فأكثر منها لأنه يحتاج لبيانها لكونها على خلاف الأصل لا لبيان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالأصل ، وفي الزكاة عكس ذلك فاعنى ببيان ما يجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا لبيان ما لا يجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ، ومن ثم طوب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل ( قوله فيكفر جاحدها على الإطلاق ) لأنها معلومة من الدين بالضرورة ، فن أنكر أصلها كفر ، وكذا بعض جزئياتها الضرورية حج . ومعنى الإطلاق فى الشارح أنه إذا أنكرها فى أى شىء من الأموال التى تجب فيها حتى مال الصبي مكفر ، ويحتمل أن المراد بالإطلاق إنكار وجوب الزكاة من حيث هى من غير تعلق بشىء من الأموال ، لكن هذا وإن كان ظاهرا فى نفسه لا يناسبه

### كتاب الزكاة

( قوله ويصلحه ) يعنى المخرج عنه . واعلم أن الشارح لم يجهد لهذا فى المعنى اللغوى ما يجنب نزوله عليه ، وكان هنا فى نسخ الشارح سقطا من الكتبة ، فإن أصل العبارة للإمداد وللفظها : وهى لغة التطهير ، ومنه - قد أطلع من زكأها - أى طهرها عن الأدناس والإصلاح والنماء والمدح ومنه - فلا تركوا أنفسكم - ، وشرعا إلى آخر ما يأتي

كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة ، وعن جهلها عرف بها ، فإن جحدتها بعد ذلك كفر ، ويقال للممتنع من أدائها وتؤخذ منه وإن لم يقاتل قهرا كما فعل الصديق رضى الله عنه . وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر ، وتجب في ثمانية أموال كما تصرف لثمانية أصناف ، ولما كانت الأنعام أكثر أموال العرب والإبل أشرفها بدأ بها اقتداء بكتاب الصديق الآتى ، فقال :

### باب زكاة الحيوان

ولزكاة الحيوان شروط خمسة : الأول النعم كما قال ( إنما تجب ) الزكاة ( منه ) أى من الحيوان ( في النعم ) بالنص والإجماع ( وهى الإبل والبقر والغنم ) الإنسية . سميت نعمة لكثرة نعم الله فيها على خلقه لأنها تتخذ للنعم غالبا لكثرة منافعتها ، والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكر ويؤنث ، وجمعه أنعام وجمع أنعام أنعام ، وأفاد

قول الشارح الآتى وهو الأقرب بل هو بالاحتال الأول أوفق ( قوله كوجوبها في مال الصبي ) مثال للمختلف فيه ( قوله بعد زكاة الفطر ) انظر في أى وقت .

### ( باب زكاة الحيوان )

#### ( قوله زكاة الحيوان )

[ تنبيه ] أبديك شيخنا الحيوان بالماشية ، وذكر ما يصرح بأنها أهم من النعم وليس بصحيح حكما وإلهادالا فالذى في القاموس أنها الإبل والغنم ، وفى النهاية أنها الإبل والبقر والغنم ، فهى أخص من النعم أو مساوية له ، ومنه قول المتن إن اتخذ نوع الماشية ، وقوله ولوجوب زكاة الماشية الخ اه . أقول : يمكن الجواب عن كلام الشيخ بأنها أهم عرفا ، وقول حجج : وهى أخص من النعم أو مساوية له ، ظاهر فى أن النعم اسم للإبل والبقر والغنم اتفاقا ، وهو مخالف لما في المصباح وعبارته : النعم المال الراعى ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، وأكثر ما يقع على الإبل قال أبو عبيد : النعم الإبل فقط ويذكر ويؤنث ، وجمعه نعمان مثل جبل وجملان وأنعام أيضا ، وقيل النعم الإبل خاصة ، والأنعام ذوات الحف والظلف وهى الإبل والبقر والغنم ، وقيل تطلق الأنعام على هذه الثلاث ، فإذا انفردت الإبل فهى نعم ، وإذا انفردت البقر والغنم لم تسم نعمة ( قوله خمسة ) عبارة المنهج أربعة ، ولا منافاة بينها وبين ما ذكره الشارح من عدها خمسة لأن الشارح جعل مضى الحول شرطا وبقاءها فى ملكه إلى تمامه شرطا آخر والمنهج جعل مجموعهما شرطا واحدا حيث قال : وثالثها مضى حول فى ملكه ( قوله اسم جمع الخ ) وإنما كان الإبل والنعم اسمى جمع والبقر اسم جنس لأن البقر له واحد من لفظه بخلاف النعم والإبل ، وفى شرح التوضيح : أن الكلم اسم جنس جمعى وليس جمعا لعدم غلبة التأنيث عليه ، والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع لأن له واحد من لفظه وهو كلمة ، بخلاف اسم الجمع فإنه لا واحد له من لفظه ، ومقتضى هذا الفرق أن يكون الغنم اسم جمع . وفى المختار : الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكر والأنثى وعليهما جميعا ، وإذا صغرتهما ألحقتهما التاء فقلت غنمية لأن أسماء الجمع التى لا واحدا لها من لفظها إذا كانت فى غير الآدميين فالتأنيث لها لازم اه . وهو قد يشعر بأن قوله موضوع للجنس مراده منه أنه يقع على الذكور والإناث مع كونه اسم جمع على ما تصرح به عبارته آخر حيث قال لأن أسماء الجمع الخ ( قوله يذكر ويؤنث ) أى يرجوع الضمير عليه وهذا مخالف لقول الجوهري .

فى الشارح ( قوله اقتداء بكتاب الصديق ) أى المقدم لما لليلة المسارة ، وكان الأولى عطف هذا عليها كما صنع غيره ( قوله يذكر ويؤنث ) أى معنى لا لفظا .



بذكر النعم صحة تسمية الثلاث نعماً ، والإبل اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ويجوز تسكين بانه للتخفيف ، والبقر اسم جنس الواحد منه بقرة ، والغنم اسم جنس أيضاً يطلق على الذكور والإناث ولا واحد له من لفظه ( لا الخيل ) مؤنث يطلق على الذكر والأنثى وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، سميت خيلاً لاختيارها في مشيها ( و ) لا ( الرقيق ) يطلق على الواحد والجمع والذكر وغيره نحر الشيعين « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » أى مالم يكونا للتجارة كما سيأتى ( و ) لا ( المتولد من غنم وطلباء ) لعدم تسميتها غنماً ولهذا لم يكتف بها في الأضحية ، وكذا متولد بين زكوى وغيره عملاً بالقاعدة السابقة أن القرع يتبع أخف أصله في عدم وجوبها ، ولا ينافيه إيجاب الجزاء على المحرم بقتله للاحتياط لأن الزكاة مواساة فناسها التخفيف والجزاء غرامة المتعدى فناسه التغليظ . أما المتولد من نحو إبل وبقرة فتجب فيه كما اقتضاه كلامهم . وقال العراقي : ينبغي القطع به ، والظاهر كما قاله أنه يزكى زكاة أخضهما ، فالمتولد بين إبل وبقرة يزكى زكاة البقر لأنه المتيقن ، والطلباء بالمد جمع ظبي وهو الغزال . ثم أشار للشرط الثانى وهو النصاب ، فقال ( ولا شئ في الإبل حتى تبلغ خمسا ففيها شاة ) ولو ذكرنا الخبر الصحيحين « ليس فيها دون خمس من الإبل صدقة » وإيجاب الغنم في الإبل على خلاف القاعدة رفقا بالفرقيين لأنه لو وجب لأضرّ أرباب الأموال ، ولو وجب جزء لأضر بالفرقيين بالتشقيص ( وفي عشر شاتان ) يعنى في كل خمس شاة ( و ) في ( في خمس عشرة ثلاث و ) في ( عشرين أربع و ) في ( خمس وعشرين بنت مخاض و ) في ( ست وثلاثين بنت لبون و ) في ( ست وأربعين حقة و ) في ( إحدى وستين جذعة ) بالذال المعجمة ( و ) في ( ست وسبعين بنتا لبون و ) في ( إحدى وتسعين حقتا و ) في ( مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم ) في ( كل أربعين بنت لبون و ) في ( كل خمسين حقة ) لما وراء البخارى عن أنس أن أباً بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين على الزكاة « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والى أمر الله بها رسوله ، فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعط ،

وأسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغیر الآدى لزمها التأنيث اه . ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم ( قوله يزكى زكاة البقر ) هل المراد أنه يكل به نصاب البقر إذا نقص فيكون حكمه حكمها مطلقاً ، أو المراد أنه كالبقرة في العدد بمعنى أنه لا تجب الزكاة فيه إلا إذا بلغ ثلاثين ؟ فيه نظر ، وبعبارة حج : ويعتبر بأخضهما على الأوجه لأنه المتيقن ، لكن بالنسبة للعدد لا للس كاربعين متولدة بين ضأن ومعز فيعتبر بالأكثر ، كما بينته في شرح الإرشاد وعبارته : ثم كما بأتى في الأضحية فلا يخرج هنا إلا الماعضتان اه . والمتبادر منه أنه جنس مستقل فلا يكل به أحدهما ( قوله جمع ظبي وهو الغزال ) قال في القاموس : الغزال كسحاب الشادن : أى القوى حيث يتحرك ويمشى ، أو من حين يولد إلى أن يبلغ أشد الإحصار جمعه غزالة وغزال بكسرهما ، وقال في مادة شذن شذن الظبي وجميع ولد الخف والظلف والخافر شدونا قوى واستغنى عن أمه اه ( قوله لما وجهه إلى البحرين ) هى بلفظ الثانية اسم لإقليم مخصوص من اليمن وقاعدته هجر ( قوله بسم الله الرحمن الرحيم ) أى بصورة الكتاب بسم الله الخ ( قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ) قدمه على ما بهد من قوله والى أمر الله بها لأنه المشتمل.

( قوله وأفاد بذكر النعم صحة تسمية الثلاثة نعماً ) أى فهذا نكمة ذكر المصنف له فلا يقال إنه لاحاجة إليه ( قوله في عدم وجوبها ) إنما قيد به لأنه المنصوص عليه في كلامه . وأما وجوب الأخف فما إذا كانا زكويين فليس منصوباً عليه بل دليل ما سيأتى من بحث الشارح له تبعاً للعراقى

في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى ، فإن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر ، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى ، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفيه زيادة بأن التنبية عليها في محالها ، إذ الصحيح جواز تفريق الحديث إذا لم يحتل به المعنى ، وقوله : فرض : أى قدر ، وقيل أوجب ، وقوله فلا يعط : أى الزائد بل الواجب فقط ، وتقيد بنت المخاض بالأنثى وابن اللبون بالذكر تأكيداً كما يقال رأيت بعينى وسمعت بأذنى ، وإنما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة لبناء الزكاة على تغيير واجبها بالأشخاص دون الأشخاص ، وفى أن داود التصريح بالواحدة في رواية ابن عمر فهي مقيدة خبر أنس ، وقول المصنف : ثم في كل أربعين إلى آخره مراده به أن الواجب يتغير بزيادة تسع ثم بزيادة عشر لأن استقامة الحساب بذلك إنما تكون بعد مائة وإحدى وعشرين ، ولو أخرج بنتى لبون بدلا من الحقة في ست وأربعين أو أخرج حقتين أو بنتى لبون بدلا عن الجذعة في إحدى وستين جاز على الصحيح في زيادة الروضة لأنها يميزان عما زاد (وبنت المخاض لها سنة) وطعنت في الثانية . سميت به لأن أمها بعد سنة من ولادتها أن لها أن تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض : أى الحوامل ( واللبون ستين ) وطعنت في الثالثة . سميت به لأن أمها أن لها أن تلد فتصير لبونا ( والحقة ) لها ( ثلاث ) وطعنت في الرابعة سميت به لأنها استحققت أن تركب ويعمل عليها ولأنها

---

على بيان الأنواع التي تجب فيها ، وقدر المخرج لأنه صلى الله عليه وسلم هو الذى بينها وأمره تعالى يجعل حيث قال - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم - الآية .

[ فائدة ] ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التنوير أن الأنبياء لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله ، وإنما كانوا يشهدون ما في أيديهم ودائع لم يبذلونه في أوان بذله ويمنعونه في غير محله ، ولأن الزكاة إنما هي طهرة لما عساه أن يكون ممن وجبت عليه ، والأنبياء مبرءون من الدنس لعصمتهم اه سيوطي في الخصائص الصغرى ، لكن قال المناوي في شرحها مانصه : وهذا كما تراه بناه ابن عطاء الله على مذهب إمامه أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعي خلافه اه . ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرملى القول بوجوب الزكاة عليهم ( قوله تأكيد كما يقال الخ ) أولى منه إفادة دفع توهم شموله الذكر لأن كلا من الإبن والبنت قد يستعمل بمعنى الولد كما في بنت عرس وابن أوى لأن كلا منهما اسم لنوع مخصوص مطلقا ( قوله لأنها يميزان عما زاد ) يؤخذ منه أنه لو أخرج بنتى مخاض عن ست وثلاثين لم يميز لأن بنتى المخاض لا يجبان في عدد ما ( قوله فتصير من المخاض ) أى الحوامل : أى وعليه فالمخاض في قولهم بنت مخاض إما أن يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناقة من المخاض ، وإلا فالقياس بنت ماخص : أى حامل . وفي المختار : والمخاض بالفتح وجع الولادة ، وقد خفضت الحامل بالكسر مخاضا : أى ضربها الطلق فهي ماخص ، والمخاض أيضا : الحوامل من النوق اه . وهو يفيد أن المخاض مشترك بين وجع الولادة وبين الحوامل من النوق .

---

( قوله وإنما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة ) أى فيقال متى زادت في النصاب الأول عن خمس وثلاثين ولو يميز . واحدة تجب بنت لبون ( قوله التصريح بالواحدة ) أى في قوله فإذا زادت على عشرين ومائة

استحققت أن يطرقها الفحل وأستحق الفحل أن يطرق والجذعة لها (أربع) وطعنت في الخامسة . سميت به لأنها أجدعت مقدم أسنانها : أى أسقطته ، وقيل لتكامل أسنانها ، وقيل لأن أسنانها لا تسقط بعد ذلك وهو عريب وهذا آخر أسنان الزكاة ، واعتبر في الجميع الأثوة لما فيها من رفق اللز والنسل ، وظاهر كلامهم هنا في الأسنان المذكورة في النعم أنها لتحديد ، وتفاوت ما سيأتى في السلم من السن المنصوص عليه يكون على التقريب بأن الغالب في السلم إنما يكون في غير موجود ، فلو كلفناه التحديد لتعسر الزكاة تحجب في سن استنتجه هو غالباً وهو عارف بسنه فلا يشق لإيجاب ذلك عليه (والشاة) الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الإبل ( جذعة ضأن لها سنة ) ودخلت في الثانية أو أجدعت قبلها كما رجحه الرافعي في الأضحية تنزيلاً له منزلة البلوغ بالاحتلام كما لو تمت السنة قبل إجداعها ( وقيل ) لها ( ستة أشهر أو ثلثة مع لها سنتان ) ودخلت في الثالثة ( وقيل سنة ) وجه عدم إجزاء مادون هذه السنين الإجماع ( والأصح أنه غير بينهما ) أى الجذعة والثنية ( ولا يتعين غالب غنم البلد ) أى بلد المسال بل يجزى أى غنم فيه خبر « في كل خمس شاة » والشاة تطلق على الضأن والمعر ، لكن لا يجوز له الانتقال إلى غنم بلد آخر إلا لثلثها في القيمة أو أعلى منها ، وقضيته كما قاله السبكي عدم بقاء التخيير على حاله فيما إذا كانت غنم البلد كلها ضائية وهى أعلى قيمة من المعز ، ويتعين الضأن وعدم جواز إخراج المعز في هذه الحالة ، ومقابل الأصح

[ فائدة ] قال العلقمى في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم « إن خياركم أحسنكم قضاء » وسببه كما في البخارى عن أنى هريزة رضى الله عنه قال « كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الإبل » وهو حوار ثم بعد فصله من أمه ففصل ثم في السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفي الرابعة حتى وحقة وفي الخامسة جذع وجذعة وفي السادسة ثنى وثنية وفي السابعة رباعي ورباعية وفي الثامنة سدس وسديسة وفي التاسعة بازل وفي العاشر مخلف اهـ . ثم رأيت مثله في شرح الروض ، وضبط حوار بضم الحاء وبالراء رباع بفتح الراء وسدس بفتح السين والدال ومخلف بضم الميم وإسكان الحاء المعجمة ، وزاد على ما ذكره العلقمى : ثم لا يختص هذان : أى بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فأكثر ومخلف عام ومخلف عامين فأكثر ، فإذا كبر : أى بأن جاوز الخمس سنين بعد العاشرة كما في الديميرى فهو عود وعودة بفتح العين وإسكان الواو ، فإذا هرم فالذكر قحم بفتح القاف وكسر الحاء المهملة والأثني ناب وشارف اهـ . وقول شرح الروض ثم لا يختص هذان باسم : أى لا يختص واحد منهما بعدد من السنين بحيث لا يطلق على ما زاد عليه بل البازل اسم مشترك بين التسع وما زاد عليها ، وبين المراد بالإضافة فيقال بازل عام وبازل عامين ، وهكذا فلو أطلق البازل من غير إضافة لم يفهم منه عدد بعينه اهـ . وفي الصباح : العود المسن من الإبل وهو الذى قد جاوز في السن البازل والمخلف ( قوله واستحق الفحل أن يطرق ) أى وسى الفحل حقاً لأنه استحق أن يطرق : أى وأن يعمل عليه أيضاً ( قوله والجذعة لها أربع ) كاملة لأنها تجذع مقدم أسنانها : أى تنسقطها ، وظاهر كلامهم أنه لا عبرة هنا بالأجداع قبل تمام الأربع وحينئذ فيشكل بما أتى في جذعة الضأن ، وقد يفرق بأن القصد ثم بلوغها وهو يحصل بأحد أمرين الإجداع وبلوغ السنة وهذا غاية كمالها ، وهو لا يتم إلا بنهاى الأربع كما هو الغالب ، وهذا آخر أسنان الزكاة الخ اهـ حج . وما ذكره مفهوم من قول الشارح وطعنت الخ مع قوله لأنها أجدعت ، لإد الطاهر منه أن العبرة باستكمال الأربع وأن الإجداع حكمة للتسمية ( قوله وعدم جواز إخراج المعز الخ ) وقفاً أنه لو

( قوله وجه عدم إجزاء مادون هذه السنين الخ ) الوجه أن يقول ودليل عدم إجزاء الخ

يتعين الغالب : أى إذا كان أعلى ، وعبر في الروضة بدل الأصح بالصحيح ، ويشترط كون المخرج صحيحاً وإن كانت إبله مرضى ، ويجب أن يكون كاملاً كما في الصحاح بخلاف نظيره من الغنم لأن الواجب هنا في الذمة وثم في المال ، وهذا مادل عليه ظاهر كلام المجموع وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد ، وهل الشاة المخرجة عن الإبل أصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني والأصح الأول كما في المخرجة عن الغنم ( و ) الأصح ( أنه يجزئ الذكر ) أى الجذع من الضأن أو الأثنى من المعز كالأضحية وإن كانت الإبل إنانا لصدق اسم الشاة عليه ، والثاني لا يجزئ نظراً لقوات الدر والنسل في الذكر ( وكذا ) يجزئ ( بعير الزكاة عما دون خمس وعشرين ) في الأصح عوضاً عن الشياه اتحدت أو تعددت وإن لم يساو قيمتها لإجزائه عن خمس وعشرين فما دونها أولى . والثاني لا يجزئ بل لا بد في كل خمس من حيوان وتعبيره ببغير الزكاة من زيادته وأفاد بإضافته إليها اعتباراً بكونه أنثى بنت مخاض فما فوقها كما في المجموع وكونه مجزئاً عن خمس وعشرين ، فلو لم يجز عنها لم يقبل هنا ، وهل يقع فيها لو أخرجه عما دونها كله فرضاً أو بعضه كخمس عن خمسة ؟ فيه وجهان يجريان فيها لو ذبح المتمتع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع كلها فرضاً أو سبعها ، وفيمن مسح رأسه في وضوئه أو أطال ركوعه أو سجدته فوق الواجب ونحو ذلك ، وأفنى الولد رحمه الله تعالى في بعير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضاً ، وفي مسح جميع الرأس ونحوه بوقوع قدر الواجب فرضاً والباقي نفلاً كما مر ، والضابط لذلك أن ما لا يمكن تجزئته يقع الكل فرضاً ، وما أمكن يقع البعض فرضاً والباقي نفلاً ( فان عدم بنت المخاض ) جال الإخراج على الأصح حتى لو ملكها أو وارثه من الزكاة

كانت غنم البلد كلها من المعز وأن التبتة منها أعلى قيمة من جذعة الضأن تعينت تثنية المعز واقتصار الشارح على الضأن نظراً للغالب من أن قيمة الضأن أكثر من قيمة المعز ( قوله ويشترط كون المخرج صحيحاً ) أى من الغنم عن الإبل ( قوله بخلاف نظيره من الغنم ) أى فإنه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة على ما يأتي ( قوله وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد ) قضية ما ذكر أن الشاة المخرجة عن الإبل المراض تكوفاً كالمخرجة عن الإبل السليمة ، وسأيت أن إبله مثلاً لو اختلفت صحة ومرضاً أخرجه صحيحه قيمتها دون قيمة المخرجة عن الصحاح للخص ، وقياسه أن يقال يخرج هنا صحيحة عن المراض دون قيمة الصحيحة المخرجة في السليمة ، وأما مجرد كون الشاة في الذمة والمعيب لا يثبت فيها فلا يستلزم مساواة قيمة المخرجة عن المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة ( قوله والأصح الأول ) ويظهر أثر ذلك في مطالبة الساعى ، فعلى الأصح يطالب بالشاة فإن دفعها المالك فذاك ، أو ببغير الزكاة فإن دفعها قبلت وكانت بدلاً ( قوله وكذا يجزئ بعير الزكاة ) ظاهر التعبير بالإجزاء أن الشاة أفضل منه ، وينبغي أن يقال بأفضليته لأنه من الجنس ، وإنما أجزأ غيره وفقاً للمالك ، ومحل أفضليته على الشاة إن كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة ، فإن تساوى من كل وجه فهل يقدم البعير لأنه من الجنس أو الشاة لأنها منصوص عليها أو يتخير بينهما ؟ كل محتمل ، والأقرب الثالث ( قوله وكونه مجزئاً عن خمس ) شمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلاً كلها معيبة فأخرج عنها بنت مخاض معيبة من جنس المخرج عنه فيجزي ، وعليه فيفرق بين ما لو أخرج شاة حيث اعتبر فيها أن تكون صحيحة وإن كانت إبله مراضاً وبين ما لو أخرج بنت مخاض معيبة عما دون خمس وعشرين من المريضات بأن المريضة تجزئ عن خمس وعشرين مريضة فتجزي عما دونها بالأولى والشاة فيما دون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارع وجب أن تكون صحيحة ( قوله وما أمكن يقع البعض فرضاً ) أى سواء أمكن تجزئته بنفسه كسج جميع الرأس أو ببذله كما لو أخرج بنت لبون عن بنت مخاض بلا جبران كما يأتي له في قوله ولو صعد من بنت المخاض مثلاً إلى بنت اللبون قال الزركشى هل تقع الخ ( قوله أو وارثه من الزكاة )

( قوله من الزكاة ) هذا ليس من كلام ابن المقرئ فنسبته إليه ليست في محلها ، والحاصل أن شيخ الإسلام في شرح

لزمه إخراجها كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه ، ولا ينافيه ما قاله الروائي من أنه لو مات قبل إخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت مخاض أجزأه ابن اللبون لإمكان حمل الأول على صبرورها بنت مخاض في الموروث المتعلق به الزكاة ، والثاني على خلافه ( فلين لبون ) ولو خشي أو مع قدرته على شراء بنت مخاض أو كانت قيمته أقل منها وشمل فقدها ما لو كانت مغصوبة أو مرهونة وهو غير متمكن من إخراجها ، ولو تلفت بنت المخاض بعد التمكن من إخراجها فالأوجه عدم الامتناع ابن اللبون اعتبارا بحالة الأداء كما استظهر السبكي خلافا للأسنوي ، ويدل الإجزاء ابن اللبون عند فقدها خبر أبي داود « فإن لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر » وقوله ذكر تأكيد والخشني أولى . نعم لو أراد إخراج الخشني مع وجود الأنثى لم يميزه لاحتمال ذكوره ( والمغيبه كعدومة ) فيؤخذ ما ذكر مع وجودها لعدم إجزاء المغيب ( ولا يكلف ) أن يخرج بنت مخاض ( كريمة ) إذا كانت إبلة ليست كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لمأذنا بعثه عاملا « إياك وكرام أموالهم » فإن كانت إبلة كرام لزمه إخراجها ( لكن تمتع ) الكريمة عنده ( ابن لبون ) وحقا ( في الأصح ) لوجود بنت مخاض بماله مجزية ، والثاني يجوز إخراجها تنزيلا لها منزلة المعدومة لعدم لزوم إخراجها ( ويؤخذ الحق ) بكسر المهملة ( عن بنت المخاض ) عند فقدها إذ هو أولى من ابن اللبون ( لا ) عن بنت ( لبون ) عند فقدها أي فلا يميز عنها ( في الأصح ) إذ زيادة سن ابن اللبون على بنت المخاض توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع والتفاوت بين بنت اللبون والحق لا يوجب اختصاص الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا ، والثاني يميز لانجبار فضيلة الأنوثة بزيادة السن كابن اللبون عن بنت المخاض وأجاب الأول بما تقدم لورود النص ثم ( ولو اتفق فرضان ) في الإبل ( كاتني بعير ) ففيها أربع حقا أو خمس بنات لبون كما قال ( فالذهب أنه لا يمين أربع حقا بل من أو خمس بنات لبون ) إذ المائتان أربع خمسينات أو خمس أربعينات لخبر أبي داود وغيره عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقا أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أشعلت » هنا هو الجليد ، والقديم يتعين الحقا لأنما متى وجدنا سبيلا في زكاة الإبل إلى زيادة السن كان الاعتبار بها أولى ،

قيد في الوراثة ( قوله لإمكان حمل الأول ) هذا الحمل إنما يقتضي اعتبار وقت الإخراج في بعض الصور لا مطلقا ، ومراده بالأول قوله حتى لو ملكها الخ ( قوله فابن لبون ) أي فالواجب عليه ابن الخ فهو بالرفع ويجوز نصبه بتقدير يخرج ( قوله ولو تلفت بنت المخاض الخ ) أي وإن كان تلقها بفعله على ما اقتضاه إطلاقه ، لكن قال حج : وبحث الأسنوي أنها لو تلفت بعد التمكن من إخراجها امتنع ابن اللبون لتقصيره الخ ما أطال به فليراجع ، وأشار الشارح إلى رده بقوله خلافا للأسنوي ( قوله والخشني أولى ) أي لاحتمال الأنوثة ( قوله مع وجود الأنثى ) أي مع وجود بنت المخاض الأنثى ، وهذا الاستدراك مستفاد من قوله فإن عدم بنت المخاض فلين الخ ( قوله لاحتمال ذكوره ) قال حج : أما إذا لم يعدم بنت المخاض بأن وجدها ولو قبيل الإخراج فيعتن إخراجها ولو معلوفة اه رحمه الله ( قوله ففيها أربع حقا ) الضمير للإبل وقد تقدم أنه يجوز تكثيره وتأنيبه ( قوله سبيلا ) أي طريقا

الروض أثبت المخالفة بين كلامه المذكور بدون هذا القيد وبين كلام الروائي ، فقيدته الشارح بما ذكر للدفع الثاني ، لكنه لم يبه على زيادته على كلام ابن المقرئ . ثم قال : ولا ينافيه الخ فلم يبق له موقع إذ التشديد دافع له فكان الأصوب خلاف هذا الضنيع ( قوله لإمكان حمل الأول على صبرورها بنت مخاض الخ ) ليس هذا هو الدفع الثاني وإنما الدافع له القيد المار كما قلناه وإنا هذا في الحقيقة جواب عن سؤال مقدر نشأ من التشديد المذكور تقديره أن يقال : ماصورة ملك النوارث لها من البركة مع أنها حيث كانت من البركة فقد سبق ملك المورث لها : أي فلا

وحمله الأول على ما إذا لم يوجد عنده سواها ، والمسئلة لها خمسة أحوال لأنه إما أن يوجد عنده كل الواجب بكل الحسنيين أو بأحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو بأحدهما أو لا يوجد شيء منهما وكلها تعلم من كلامه ، وقد شرع في بيان ذلك فقال ( فإن وجد بماله أحدهما ) تاما مجزيا ( أخذ ) منه وإن كان المفقود أغبط وأمكن تحصيله للخبر السابق ، ولا يجوز الصعود أو النزول مع الجبران لعدم الضرورة إليه وتعبيره بأخذ قد يقتضى أنه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ ، وتعبير الشرح والروضة والمحرر بلا يكلف تحصيل الآخر وإن كان أغبط يقتضى أنه لو حصله وبذله أجزأه لاسيا إن كان المفقود أغبط ، ويدل على ذلك كلام جماعة منهم الإمام والغزال ، وقاساه على الاكتفاء بابن اللبون لفقد بنت الخاض ، وهو الأوجه وإن صرح جماعة بخلافه وأن الوجوب متعين فيه ( وإلا ) أى وإن لم يوجد بماله أحدهما بصفة الإجزاء بأن فقدوا أو وجدا معيين أو وجد بماله بعض كل منهما أو بعض أحدهما ، ويلحق بذلك ما لو وجدا تقيسين إذ لا يلزمه ببلهما ( فله تحصيل ماشاء ) منها بشراء أو غيره وإن لم يكن أغبط لما في تعيينه من المشقة في تحصيله ( وقيل يجب ) تحصيل ( الأغبط للفقراء ) إذ استوائهما في العلم كاستوائهما في الوجود وعند وجودهما يجب الأغبط كما سيأتى ، ويرد بوضوح الفرق ، وأشار بقوله فله إلى جواز تركهما والنزول أو الصعود مع الجبران ، وله أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد إلى أربع جذع فيدفعها ويأخذ أربع جبرانات أو بنات لبون كذلك وينزل إلى خمس بنات مخاض فيخرجها ويدفع خمس جبرانات ، ويمتنع أن يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد إلى خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات ، كما يمتنع جعل الحقائق أصلا وينزل إلى أربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع إمكان تقليده ، وله فيما إذا وجد بعض كل منهما كثلث حقائق وأربع بنات لبون جعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون وجبران أو جعل بنات اللبون أصلا فيدفعها مع حقة ويأخذ جبرانا ، وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات لإقامة الشرع بنت اللبون مع الجبران مقام حقة ، وله فيما إذا وجد بعض أحدهما كما لو لم يجد إلا حقة فدفعها مع ثلاث جذع وأخذ ثلاث جبرانات ،

( قوله وحمله الأول الخ ) عبارة الخلى : وقطع بعض الأصحاب بالجلديد وحمل القديم على ما إذا لم يوجد إلا الحقائق اهـ . وهى أظهر في حكاية الخلاف الذى يفهم من التعبير بالمذهب ( قوله وهو الأوجه ) راجع لقوله أنه لو حصله وبذله أجزأه ( قوله أو بعض أحدهما ) أى ولم يوجد من آخر شيء لأنه لو وجد بعض الآخر اتحد مع قوله أو وجد بماله بعض كل منهما ( قوله ويرد بوضوح الفرق ) أى وهو أن في تكليف الأغبط مع علمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موجودا ( قوله وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون ) أى والقرض أن في ملكه ثلاث

حاجة لقوله أو وارثه لاغناء قوله لو ملكها عنها ، وإنما للوارث يخرج ما كان لزم المورث وأخر إخراجها ، وتقدير الجواب أنها إنما صارت بنت مخاض في ملك الوارث بعد موت المورث بأن كانت قبل موته دون ذلك السن ( قوله وحمله الأول ) غير صواب لأنه خلاف الواقع ويلزم عليه انتفاء الخلاف ، وحاصل الصواب أن للشافعى في المسئلة قولين قديما وجديدا ، فاختلف الأصحاب على حكاية ذلك ، ففهم من أثبتهما قولين وهو ما في المتن ، ومنهم من قطع بالجلديد ونفى الخلاف ، وحمل القديم على ما ذكره الشارح ، وعبرة الروضة : إذا بلغت ماشيته حدا يخرج فرضه بمسارين كالتين من الإبل فهل الواجب خمس بنات لبون أو أربع حقائق ؟ قال في القديم الحقائق وفي الجديد أحدهما . قال الأصحاب : فيه طريقان : أحدهما على قولين أظهرهما الواجب أحدهما والثاني الحقائق ، والطريق

وله دفع خمس بنات مخاض مع دفع خمس جبرانات ( وإن وجدها في ماله ) بصفة الإجزاء ( فالصحيح ) المنصوص  
( تعين الأغبط ) أى الأنفع منهما إن كان من غير الكرام إذ هي كالمعلومة كما بحثه السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه  
( للفقراء ) أى الأصناف وغلب الفقراء منهم لشهرتهم وكثرتهم . والأصل في ذلك قوله تعالى - ولا تبموا الخبيث  
منه تنفقون - ولأن كلاهما فرضه ، فإذا اجتمعا روى ما في حظ الأصناف إذ لا مشقة في تحصيله . والثاني وخرجه  
ابن سريج إن أخرج عن مجبور عليه تعين غير الأغبط أو عن نفسه تخير بينهما والأغبط أفضل كما يتخير  
في الجبران بين الشاة والدرهم وعند فقد الواجب بين صعوده ونزوله . وأجيب عن الأول بأنه في اللغة فخيرناه ،  
بخلاف هذا فإنه متعلق بالعين فخيرناه مستحقه ، وعن الثاني بأن للمالك مندوحة عن الصعود والنزول معا بتحصيله  
القرض ، وإنما شرع ذلك تخفيفا عليه ففوت الأمر إليه وهنا بخلافه ( ولا يجزى غيره إن دلس ) المالك بأن أخفى  
الأغبط ( أو قصر الساعي ) بأن أخذه عالما به من غير اجتهاد في الأغبط فيلزم المالك لإخراج الأغبط ويرد الساعي  
ما أخذه إن كان أبقيا وبذله إن كان تالفا ( وإلا ) أى وإن لم يدلس المالك ولم يقصر الساعي ( فيجزى ) أى يحسب  
عنها لمشقة الرد وليس المراد أنه يكفى كما أشار إليه بقوله ( والأصح ) مع إجزائه ( وجوب قدر التفاوت ) بينه وبين  
قيمة الأغبط إذ لم يدفع القرض له بكمال فوجب جبر قصه هذا إن اقتضت الغبطة زيادة في القيمة وإلا فلا يجب  
شئ ، قاله الرافعي ، والثاني لا يجب بل يسن لحسان المخرج عن الزكاة فلا يجب معه غيره كما لو أدى اجتهاد الساعي  
الحقنى إلى أخذ القيمة حيث لاشئ معها ( ويجوز لإخراجه دراهم ) لما في إخراج الشقص من ضرر المشاركة ،  
والمراد نقد البلد دراهم كان أو دنانير ، فلو كانت قيمة الحقائق أربعةائة وقيمة اللبون أربعةائة وخمسين وقد أخذ  
الحقائق فالجبر بخمسين أو بخمسة أضعاف بنت اللبون لا ينصف حقه لأن التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون  
تسعون ( وقيل بتعين ) تحصيل ( شقص به ) أى بقدر التفاوت لعدم جواز العدول في الزكاة لغير الجنس ، فيجب  
على هذا أن يشتري به من جنس الأغبط لأنه الأصل ، ولولبنت إليه أربعةائة فأخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون

حقاق فيبقى حقتين ويدفع واحدة ( قوله وله دفع خمس بنات مخاض الخ ) أى وليس له أن يدفع ثلاث بنات مخاض  
مع ست جبرانات على ما أفهمه قوله السابق : ويمتنع أن يجعل بنات اللبون الخ ( قوله فالصحيح تعين الأغبط )  
أى وإن كان المال المحجور عليه ( قوله والثاني وخرجه ابن سريج ) عبارة المحلى : والثاني بتخير المالك بينهما كما  
لو لم يكونا عنده اه . وهو مخالف لكلام الشارح : أى فيحمل كلام المحلى على ما إذا أخرج عن نفسه ( قوله  
وأجيب عن الأول ) هو قوله كما يتخير في الجبران الخ ، والثاني هو قوله وعند فقد الخ ( قوله أو قصر الساعي )  
ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت ، وظاهره وإن دلت  
القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعي ( قوله وبذله إن كان تالفا ) هل ذلك من ماله لتقصيره بعدم التحرى  
أو من مال الزكاة ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لليلة المذكورة ( قوله حيث لاشئ معها ) أى لا يجب شئ الخ  
( قوله دراهم كان أو دنانير ) قضيت أنه غيرها لا يجزى وإن اعتيد تعامل أهل البلد به ، ولعله غير مراد وأن التعبير  
بهما للغالب فيجزى غيرهما حيث كان هو نقد البلد ، ويقتضيه إطلاق قول المحلى ، ومرادهم بالدرهم نقد البلد كما

الثاني القطع بالجديد وتأولوا القديم ( قوله فيجب على هذا أن يشتري به من جنس الأغبط ) لا حاجة إلى قوله أن  
يشتري بل هو مقرر ، وبعبارة الجلال المحلى كغيره ، وعلى هذا يكون من الأغبط لأنه الأصل ، وقيل من المخرج  
لثلاث يتبعص ، وقيل يتخير بينهما انتهت ( قوله فأخرج أربع حقائق وخمس بنات لبون ) أى والصورة أنه ليس

جواز لانتفاء المحذور وهو التشقيص ، فلو أخرج في صورة المائتين ثلاث بنات لبون وحقتين أو أربع بنات لبون وحقة أجزاً أيضاً ، وعلم من التعليل أن كل عدد يخرج منه الغرضان بلا تشقيص فحكمه كذلك كسنة أو ثمانية (ومن لزمه ) سن من الإبل وقدها فله الصعود بدرجة وبأخذ جيرانا أو الموطب بها ويدفع جيرانا وعلى هذا فن لزمه ( بنت مخاض فعلمها ) في ماله حقيقة أو حكماً وإن أمكنه تحصيلها ( وعنده بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو ) لزمه ( بنت لبون فعلمها ) في ماله ( دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو ) دفع ( حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما ) لخبر البخاري عن أنس الساري ، وعلم مما قلناه أن كل من لزمه سن ولم يكن عنده ولا مانزله الشارع منزلته فله الصعود إلى أعلى منه وأخذ الجيران وله الزول إلى أسفل ودفع الجيران بشرط كون السن المنزلول إليه سن زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العدول عند فقدها إلى دونها ويدفع الجيران ، ولا يشترط ذلك في الصعود فلو وجب عليه جذعة فقدها قبل منه الثانية وله الجيران كما سيأتي ، وعمل جواز دفع بنت اللبون عن بنت المخاض إذا علمها وأخذ جيرانا لم يكن عنده ابن لبون ، فإن كان امتنع ذلك على الأصح في الروضة لأن ابن اللبون كبت المخاض بالنص واحتراز بعلمها عما لو وجدها فيمتنع الزول ، وكذا الصعود إلا أن يطلب جيرانا ، وعلم مما تقرر أن عدم الشرعي كالحسي ، فلو وجد السن الواجب في ماله لكنه معيب أو كريم لم يمنع وجوده الصعود والزول وإن منع وجود بنت المخاض كريمة العدول إلى ابن اللبون كما مر ، وقرق بينهما

صرح به جماعة منهم ، وكتب عليه الشيخ عميرة ما نصه : أي لخصوص الدراهم وهي الفضة ( قوله ومن لزمه سن من الإبل وقدها ) الأولى فقده ، ولعل وجه التأنيث أن السن عبارة عن الواجب وهو أنثى ( قوله وعندها بنت لبون دفعها ) قال الشيخ عميرة : قول المصنف دفعها الخ ، قال القرافي : إلى أن قال : واعلم أنهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالثمن دفع القيمة ، وقضية كلامهم هنا أن شرط ذلك أن لا يكون عنده بنت لبون ، ثم رأيت العراقي في النكت قال : لعل دفع القيمة إذا فقد سائر أسنان الزكاة أهرجه الله وفي كلام حج اعتراض على من قيد بفقد ما يميز ماله بأنه مخالف للمنقول ، ففي الكفاية وجرى عليه الأسنوي والزركشي وغيرهما أنه غير بين إخراج القيمة : أي لبنت المخاض عند فقدها والصعود أو الزول بشرطه كما حرره في شرح العباب ويمر ذلك في سائر أسنان الزكاة ، فإذا فقد الواجب خير الدافع بين إخراج قيمته والصعود أو الزول بشرطه أهرجه الله ( قوله وعمل جواز دفع الخ ) محترز قوله قبل ولا مانزله الشارع منزلته الخ ، وعلى هذا فكان الأولى لإيراد ما ذكر بصورة المحترز دون التقييد كأن يقول : أما لو عدم بنت المخاض وعنده ابن لبون الخ ( قوله وأحترز بعلمها عما لو وجدها الخ ) أي ولو معلوفة كما تقدم عن حج ( قوله وعلم مما تقرر ) أي في قوله في ماله حقيقة أو حكماً وإن أمكنه تحصيلها ( قوله أو كريم لم يمنع الخ ) أي فالكرامة تمنع ابن اللبون كما سبق في كلام المصنف ولا تمنع الصعود إلى ما فوقها ولا الزول إلى ما دونها ( قوله وجوده الصعود ) أي جواز

فيهما أغبط كما علم مما مر ( قوله ثلاث بنات لبون وحقتين ) أي بلا جيران ، إذ الصورة أنه واجد لكل من الواجبتين وإلا فحكم ما إذا وجد بعض كل منهما فقط قد تقدم ( قوله ولا مانزله الشارع منزلته ) أي كإبن اللبون عن بنت المخاض ( قوله وإن منع وجود بنت مخاض كريمة ) أي بخلاف المعيبة كما هو ظاهر ، والفرق أنه في صورة الكريمة وجد عنده الواجب بصفة الإجزاء ، وإن لم يتعين عليه إخراجها وفقاً به بخلافه في صورة المعيبة



بأن الذكر لا مدخل له في فرائض الإبل فكان الانتقال إليه أغبط من الصعود والنزول ، وصفة هذه الشاة صفة الشاة الخرجة فيها دون خمس وعشرين من الإبل في جميع ما سبق وفاقا وخلافا ، إلا أن الساعي أو دفع الذكر ورضي به المالك جاز قطعاً ، والمراد بالدرهم النقرة الخالصة الإسلامية إذ هي المرادة شرعاً عند الإطلاق . نعم إن لم يجدها أو غلبت المغشوشة وجوز أن المعاملة بها وهو الأصح ، فالظاهر كما قال الأذرعى أنه يجزى هنا ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولو صعد من بنت المخاض مثلاً إلى بنت اللبون قال الزركشى هل تقع كلها زكاة أو بعضها ؟ الظاهر الثانى ، فإن زيادة السن فيها قد أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً ويكون أحد عشر في مقابلة الجبران ( والخيار في الشاتين والدرهم للداهيا ) مالكا كان أو ساعيا لظاهر خبر أنس . نعم يلزم الساعي رعاية الأصلح للمستحقين كما يلزم نائب الغائب وولى المحجور رعاية الأنفع للمنوب عنه ، ويسن المالك إذا كان دافعاً اختيار الأنفع لم ( وفي الصعود والنزول ) الخيرة فيها ( للمالك في الأصح ) لأنهما شرعاً تخفيفاً عليه لئلا يتكلف الشراء فتناسب تحبيره . والثانى أن الاختيار لساعي ليأخذ الأغبط للمستحقين ومحل الخلاف عند دفع المالك غير الأغبط ، فإن دفع الأغبط لزم الساعي أخذه قطعاً ، ومعنى لزمه مراعاة الأصلح لم على الأول مع أن الخيرة للمالك أنه يطلب منه ذلك فإن أجابه فذاك وإلا أخذ منه ما يدفعه له ( إلا أن تكون إبله معيبة ) بمرض أو غيره فلا خيرة له في الصعود لأن واجبه معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين ، ومقصود الزكاة إفادة المستحقين لا الاستفادة منهم ، فلو رأى الساعي مصلحة في ذلك فالأوجه المنع أيضاً لعموم كلامهم ، ومقتضى التعليل السابق خلافاً للأسنوى ، ولو أراد العدول إلى سلبية مع أخذ الجبران جاز كما اقتضاه التعليل المسار وهو ظاهر ، أما هبوطه مع إعطاء الجبران فبجائز لتبرعه بالزيادة ( وله صعود درجتين وأخذ جبرائين ) كما لو وجب عليه بنت لبون فصدع إلى الجذعة عند فقد ماسباتى ( و ) له ( نزول درجتين مع ) دفع ( جبرائين ) كما إذا أعطى بدل الحققة بنت مخاض وإنما يجوز له ذلك ( بشرط تعذر درجة في جهة صعوده أو نزوله في ( الأصح ) فلا يصعد عن بنت المخاض إلى الحققة ولا ينزل من الحققة إلى

الصعود الخ ) قوله لا مدخل له في فرائض الإبل ( أى لم يجب منها ذكر ، وأما أخذه عند فقد بنت المخاض فهو بدل عنها لا فرض ( قوله النقرة الخالصة ) أى الفضة الخالصة ( قوله ولو صعد ) بكسر العين ( قوله والخيار في الشاتين والدرهم للداهيا ) أى فيدفع ماشاء منهما وإن كانت قيمته دون قيمة الآخر حيث كان الدافع المالك ، فإن كان الدافع الساعي راعى الأصلح كما ذكره بقوله نعم يلزم الساعي الخ ، وبقي ماله تعارض على الوكيل والولى مصلحة الموكل والمولى عليه دفعا ومصلحة الفقراء على الساعي أخذاً فهل يراعيها أو يراعى مصلحة الفقراء ؟ فيه نظر ، والذى يظهر أن الساعي إن كان هو الدافع راعى مصلحة الفقراء لأنه نائب عنهم ، ويجب على الولي والوكيل قبول مادفعه له الساعي ، وإن كان الدافع هو الولي أو الوكيل وجب عليه مراعاة موكله أو مواليه كما يفيد ذلك قولهم والخيرة للدافع ( قوله ولا أخذه منه ) أى وجوباً فيجبر على أخذه ( قوله فلو رأى الساعي مصلحة في ذلك ) أى الصعود ( قوله ومقتضى التعليل السابق ) هو قوله للتفاوت بين الخ ( قوله فلا يصعد عن بنت المخاض ) أى وإن

فليراجع ( قوله فكان الانتقال إليه أغبط ) أى على المسالك حيث لم تقبله منه ( قوله نعم يلزم الساعي رعاية الأصلح ) أى سواء أكان دافعاً أم أخذاً ، أما إذا كان دافعاً فظاهر ، وأما إذا كان أخذاً فعناه ما سأتى في قول الشارح ، ومعنى لزومه رعاية الأصلح الخ وكان اللاتن ذكره هنا ( قوله ومعنى لزمه على الأول ) يعنى في المسئلة الأولى

بنت المخاض إلا عند تعذر بنت اللبون لإمكان الاستغناء عن الجبران الزائد فأشبهه ما لو صعد أو نزل مع إمكان أداء الواجب . والثاني يجوز لأن الموجود الأقرب ليس واجبه فوجوده كعدمه . نعم لو صعد درجتين بجبران واحد جاز قطعا ، والنزول بثلاث درجات كدرجتين على ماسبق مثل أن يعطى عن جذعة بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات أو عكسه وبأخذ ثلاث جبرانات أما لو كانت القرني في غير جهة الإبدعة كان لزمه بنت ابون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت مخاض فلا يتعين عليه إخراج بنت مخاض مع جبران بل يجوز له لإخراج جذعة مع أخذ جبرائين كما في المجموع ، إذ بنت المخاض وإن كانت أقرب إلى بنت اللبون ليست في جهة الجذعة ( ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية ) وهي التي لها خمس سنين وطعنت في السادسة يدفعها ( بدل جذعة ) عليه فقدها ( على أحسن الوجوهين ) لانقضاء كونها من أسنان الزكاة فأشبهه ما لو أخرج عن بنت المخاض فصيلا وهو ماله دون السنة مع الجبران وادعى في الشرح الصغير أنه الأظهر ( قلت : الأصح عند الجمهور الجواز ، والله أعلم ) لأنها أعلى منها بعام فجاز كالجذعة مع الحقة . لا يقال : يتعدد الجبران إذا كان المخرج فوق الثنية . لأننا نقول : الشارع اعتبرها في الجملة كما في الأضحية دون ما فوقها ولأن ما فوقها تنأى نحوها . فإن أخرجها ولم يطلب جبرانا جاز قطعا كما مرّ نظيره ( ولا تجزى شاة وعشرة دراهم ) عن جبران واحد إذ الخبر يقتضى التحجير بين شاتين وعشرين درهما ، فلا يجوز خصلة ثالثة كما في الكفارة لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة إلا أن يكون الأخذ المالك ورضى بالتبعيض فيجوز إذ له إسقاطه بالكلية ، بخلاف الساعي كما مرّ نظيره ، لأن الحق للفقراء وهم غير معينين ، وقضية ذات أنهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل ، والأقرب المنع نظرا لأصله وهذا عارض ( ويجزى شاتان وعشرون درهما ( لجبرائين ) كما يجوز إطعام عشرة مساكين في كفارة يمين وكسوة في أخرى ( ولا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين فيها تبيع ) وهو ( ابن سنة ) دخل في الثانية ، سمي بذلك لأنه يتبع أمه في المسرح . وقيل لأن قرئانه يتبع أذناه : أى يساويها ، ولو أخرج تبعية أجزأت لأنه زاد خيرا بالأنوثة ( ثم في كل ثلاثين تبيع و ) في ( كل أربعين مسنة لها سستان ) ودخلت في الثالثة لما رواه الترمذى وغيره عن معاذ قال : « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العين فأمرنى أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ، ومن كل ثلاثين تبيعا » وصححه الحاكم وغيره ، وسميت مسنة لتكامل أسنانها ، ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم وروده ، وفي ستنين بقرة تبيعان ، وفي كل سبعين مسنة وتبيع ، وفي ثمانين مستتان وفي تسعين ثلاثة أتباع ، وفي مائة وعشرة مستتان وتبيع أخذنا من الخبر الوارد ، وفي مائة وعشرين ثلاث مستات أو أربعة أتباع ، فحكمها حكم بلوغ الإبل مائتين فيما مرّ إلا في الجبران كما قدمناه ،

كان فيه منفعة للفقراء لتزيل الدرجة القرني منزلة الواجب ( قوله أما لو كانت القرني الخ ) عجزت قوله في جهة صعوده أو نزوله ( قوله والأقرب المنع نظرا لأصله ) أى ويجزى ذلك في كل ما أخرج فيه المالك مالا يجزى فلا يكتفى وإن رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنتى لبون ونصفا عن حقتين فيما لو اتفق فرضان ( قوله ولو أخرج تبعية أجزأت ) أى وإن كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكور لغرض تعلق بها ( قوله إلا في الجبران كما قلناه ) زاد الشيخ عميرة . قال في الكفاية : بل عليه التحصيل أو إخراج الأعلى كما لو قال الماوردى

وهي ماخيرنا فيه الدافع المذكور في قول المصنف والخيار في الشاتين والدراهم لدفعها ، وقوله مع أن الخيرة للمالك كان الأصوب أن يقول ما إذا كانت الخيرة للمالك بأن كان دافعا ، وحق العبارة ومعنى لزومه رعاية الأصلح في الأصلح في المسئلة الأولى إذا كانت الخيرة للمالك بأن كان دافعا الخ .

وتسمى المستة ثلثة ولو أخرج عنها تبيعين أجزأ في الأصح (ولا شيء في (الغنم حتى تبلغ أربعين) شاة (فشاة) فيها هي (جذعة ضأن أو ثلثة معز) وتقدم بيانهما (وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان و) في (مائتين وواحدة ثلاث) من الشياه (و) في (أربعمائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) لخبر أنس في ذلك رواه البخاري ، ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتي في مكان واحد حتى لو ملك أربعين شاة في بلدين لزمته الزكاة ، ولو ملك ثمانين في بلدين في كل أربعين لا يلزمه إلا شاة واحدة وإن بعدت المسافة بينهما .

### فصل في بيان كيفية الإخراج لما مر وبعض شروط الزكاة

(إن اتحد نوع الماشية) بأن كانت إبله كلها مهرية بفتح الميم نسبة إلى مهيرة ، أو مجبدية نسبة إلى فحل من الإبل يقال له مجيد بجم مضمومة وجم وهي دون المهرية ، أو أرحبية نسبة إلى أرحب بالمهملتين وبالوحدة قبيلة من همدان ، أو بقره كلها جواميس أو عربا ، أو غنمه كلها ضأناً أو معزاً . وسميت ماشية لرحبها وهي تمشي (أخذ الفرض منه) كأخذ المال المشترك فيؤخذ من المهور مهرية وهكذا . نعم لو اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ولا نقص فعامة الأصحاب كما في المجموع عن البيان أن الساعي يختار أنفعهما كما سبق في الحقائق وبنات اللبون . لا يقال : ينافي الأغبط هنا ما يأتي أنه لا يؤخذ الخيار . لأننا نقول : يجمع بينهما بجعل هذا على ما إذا كان جميعها خياراً ، لكن تعدد وجه الخيرية أو كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الآتي وذاك على ما إذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذي لا يؤخذ (فلو أخذ) الساعي (عن ضأن معزاً أو عكسه

وغيره اه رحمه الله . أقول : قضيته عدم العدول إلى القيمة ، ويشكل عليه العدول إليها عند فقد بنت الخاض وابن اللبون اه . أقول : ومقتضى قول حج ويجرى ذلك في سائر أسنان الزكاة ، فإذا فقد الواجب خير الدافع بين إخراج قيمته والصعود أو الزول بشرط أنه يقبل منه القيمة (قوله لزمته الزكاة) أي ويدفع زكاته للإمام لأنه الذي له نقل الزكاة (قوله لا يلزمه إلا شاة واحدة) أي ويأتي فيها ما ذكرناه .

#### (فصل) في بيان كيفية الإخراج

(قوله وبعض شروط الزكاة) إنما قال ذلك لأنه تقدم من شروطها كونها نعماً وكونها نصيباً (قوله مهرية بفتح الميم) أي وسكون الهاء كما يؤخذ من القاموس (قوله مجيد بجم مضمومة وجم) أي مفتوحة . ويقال مجبدية بفتح الميم وكسر الجيم منسوبة إلى المجيد: أي الكريم من الجبل وهو الكريم كما في شرح الروض (قوله أو أرحبية) لم يبين مرتبتها ، وقد يشعر قوله في المجبدية أنها دون المهرية أن الأرحبية أرفع منها (قوله أخذ الفرض منه) أي من نوعه لا من خصوص المال المشترك ، وبدل على أن هذا هو المراد قوله فيؤخذ من المهرية مهرية : أي حصلها من غير ماله (قوله المال المشترك) أي بين المالك والقراء (قوله أن الساعي يختار أنفعهما) أي أنفع الموصوفين بالصفة المختلفة . وينبغي أن يأتي هنا نظير ما تقدم فيما لو دلس الساعي أو قصر من عدم الحسيان الخ (قوله فلو أخذ عن ضأن معزاً) بيان المفهوم ما لو اتحد ولو عبر بالواو كان أظهر ، وفي حج مانصه : فإن قلت :

#### (فصل) في بيان كيفية الإخراج

(قول المصنف فلو أخذ عن ضأن معزاً أو عكسه

جاز في الأصح بشرط رعاية القيمة) فيجوز أخذ جذعة عن أربعين من المعز أو ثنية معز عن أربعين من الضأن باعتبار القيمة لاتفاق الجنس كالمهرية مع الأرحبية ولهذا يكل نصاب أحدهما بالآخر. والثاني المنع كالبقر مع الغنم. وقيل يؤخذ الضأن من المعز لأنه خيره منه بخلاف العكس. وكلامهم في توجيه الأول دال على جواز إخراج أحدهما عن الآخر جز ما عند تساويهما في القيمة وقول الشارح ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك مبني على عرف زمنه وإلا فقد تزيد قيمة العرب الجواميس عليها بل هو غالب في زمننا (ولأن اختلف النوع (كضأن ومعز) من الغنم وأرحبية ومهرية من الإبل وجواميس وعرب من البقر (ففي قول يؤخذ من الأكثر) وإن كان الأغبط خلافه اعتبارا بالغلبة (فإن استويا فالأغبط) للمستحقين كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبون والأظهر أنه يخرج (المالك (ماشاء) من النوعين (مقسطا عليهما بالقيمة) رعاية للجانبين (فإذا كان) أي وجد (ثلاثون عزا) وهي أنثى المعز (وعشر نعجات) من الضأن (أخذ عزا أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عزو وربع نعجة) وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نعجة وربع عزو، ولو كان له من الإبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرة مهرية أخذ منه على الأظهر بنت نخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمس مهرية، وقول الشارح: ولو كان له من البقر العرب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الأول مسنة من العرب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة أرباع مسنة منها وربع جاموسة بناء على طريقته المتقدمة والخبرة للمالك كما أفاده كلام المصنف لا للساعي، ففني قولنا أخذ: أي أخذ

---

ما وجه ترجيح فلو على ما قبله المقتضى لعدم الإجزاء مطلقا؟ قلت: وجهه النظر إلى أن قوله منه إنما ذكر لكونه الأصل كما تقرر لا لاختصاص الإجزاء فيه اه: أي وليس فيه ما يدفع السؤال الذي ذكرناه.

[فائدة] قال في المجموع: والمعز يفتح العين وإسكانها اسم جنس واحده ماعز والأنثى ماعزة والمعزى والمعيز يفتح الميم والأمعوز يضم الهززة بمعنى المعز اه شرح البهجة الكبير. وبعبارة القاموس: المعز بالفتح والتحريك والمعيز والأمعوز والمعاز ككتاب والمعزى، وبعد خلاف الضأن من الغنم والماعز واحد المعز للذكر والأنثى. وبعبارة المصباح: المعز اسم جنس لا واحد له من لفظه، وهي ذات الشعر من الغنم الواحدة شاة وهي مؤنثة وتفتح العين وتسكن وجمع الساكن أمعوز ومعيز مثل عبد وأعبد وعبيد، والمعزى ألفها للإلحاق لا للتأنيث ولهذا تنون في التنكير، والذكر ماعز والأنثى ماعزة (قوله جاز في الأصح) هذه الصورة ليست من اختلاف النوع الآتى في قوله وإن اختلف الخ، لأن ما هنا مفروض فيها إذا كان الكل من الضأن وأخذ عنه من المعز أو عكسه (قوله كالمهرية مع الأرحبية) تعليل الأصح بما ذكر يقتضى أنه متفق عليه، وبعبارة المحلى بعد حكاية الخلاف: وقولهم في توجيه الأول كالمهرية مع الأرحبية يدل على جواز أخذ إحداهما عن الأخرى جز ما حيث تساوى في القيمة اه. ولم يتعرض لبقية أنواع الإبل فهل هي من المتفق عليه أو من اختلف فيه كالضأن والمعز راجعه، ولعله أفرداه بالذكر لحكاية الأصح ومقابله فيها (قوله وكلامهم في توجيه الأول) عبر بذلك لأنه لم يتقدم في كلامه ما يفيد (قوله لإخراج أحدهما عن الآخر جز ما) أي فيؤخذ به ما لم يوجد ما يخالفه (قوله وهي أنثى المعز) تقدم عن شرح البهجة أن أنثى المعز ماعزة وعليه فالمعيز (والماعزة مترادفان) (قوله بناء على طريقته)

---

جاز في الأصح) لا يخفى أن الصورة أن ماشيته متحدة كما هو فرض كلامه، فاشيته إما ضأن فقط أو معز فقط، فيجوز إخراج المعز عن الأولى والضأن عن الثانية، وليس هذا من اختلاف النوع الآتى خلافا لما وقع في حاشية الشيخ

ما اختاره المسالك، وكذا يقال في الإبل والبقر. ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة وهي خمسة: المرض والعيب والذكورة والصغر ورداءة النوع فقال: (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به في البيع وهو عطف عام على خاص لقوله تعالى - ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون - ولغير «ولا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم إلا أن يشاء المتصدق» (إلا من مثلها) بأن تحضت ماشيته منها، ولا تؤثر الخنوة في ابن اللبون وإن كانت في البيع عيبا لأن المستحقين شركاء فكانوا كبقية الشركاء فتكفى مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط، فإن اختلف ماله نقصا وكالا واتحد جنسا أخرج واحدا كاملا أو أكثر برعاية القيمة كأربعين شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة أو معيبة دينار لزمه صحيحة بدينار ونصف دينار، وإن لم يكن فيها إلا صحيحة فعليه صحيحة بتسعة وثلاثين جزءا من أربعين جزءا من قيمة مريضة أو معيبة وبجزء من أربعين جزءا من قيمة صحيحة وذلك دينار وربيع عشر دينار، وعلى هذا فقس، وإذا كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كان وجب شاتان في غنم ليس فيها إلا صحيحة أجزأه صحيحة بالقسط ومريضة (ولا) يؤخذ (ذكر) لورود النص بالإناث (إلا إذا وجب) كابن اللبون والحق والذكر في الشاة في الإبل فيما مر والبيع في البقر (وكذا لو تمحضت) ماشيته (ذكورا في الأصح) كما تؤخذ المريضة والمعيبة من مثلها، ولأن في تكليفه التحصيل مشقة عليه كما مر نظيره، فعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين عند فقد بنت الخاض لثلا يسوى بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة، فلو كانت خمس والعشرون إناثا وقيمتها ألف وقيمة بنت الخاض منها مائة وبتقدير كونها ذكورا قيمتها خمسمائة وقيمة ابن خاض

أى من أن قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا تؤخذ عنها (قوله ولا ذات عوار) هو العيب وفتح العين فيه أفصح من ضمها اه عميرة. وعبارة النهاية: العوار بالفتح العيب وقد يضم، وفي القاموس: والعوار العيب والخرق في الثوب، وثلث في الكل، وفي المصباح: العوار وزن كلام والضم لغة العيب بالثوب من خرق وشق وغير ذلك وبالعين عوار بالضم والتشديد وهو الرمد (قوله إلا أن يشاء المتصدق) راجع للتيس فقط دون ما قبله فإنه لا يؤخذ وإن رضى لما فيه من الإضرار بالفقراء (قوله وإن كانت في البيع عيبا) لم يبين وجهه، ولعل أجزاءه هنا لأنه لا يخلو عن الذكورة (قوله والأنوثة) فإن كان أنثى فهو أرقى من بنت الخاض، وإن كان ذكرا أجزأ عن بنت الخاض، بخلافه في البيع فإن رغبة المشتري تختلف بالذكورة والأنوثة (قوله ومعيبة من الوسط) في التعبير به تفنن (قوله دون قدر الواجب) أفهم أنه إذا كان الصحيح بقدر الواجب أو أكثر لا يجزئ إلا الصحيح. وعليه فلو كان في ماله صحيحتان وواجه شاتان وجب إخراج صحيحتين برعاية القيمة وهو قريب، فلو لم توجد صحيحة تقي قيمتها بالواجب مقسما كان كانت قيمة المريضة أربعين درهما والصحيحة مائة وفي ماله صحيحة واحدة من أربعين، فقيمة الصحيحة المخرجة أحد وأربعون درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به حج، وعبارة: ولو انقسمت ماشيته كصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط، فإن لم توجد به فالقيمة كما مر، وكذا يقال فيما سبق (قوله كابن اللبون والحق) أى عند فقد بنت الخاض في خمس وعشرين من الإبل (قوله والبيع في البقر) ظاهره

(قوله وهو عطف عام على خاص) لا تناسب ما قلده من عدد المرض قسما للعيب (قوله عند فقد بنت الخاض) صوابه ابن الخاض، وليس هذا في شرح الروض الذي هذه عبارته بالحرف

منها لحسن فيجب ابن لبون قيمته خمسون فيجب أن يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين وهي خمسان وخمس خمس ، ومقابل الأصح لا يجوز إلا الأثنى للتخصيص على الإنثاء في الحديث . نعم لو تعدد الواجب وليس عنده إلا أثنى فإنه لم يتمخص ، ومع ذلك يجوزته إخراج ذكر مع الأثنى الموجودة ، وإيراد هذه على عبارة المصنف نظرا إلى أنها لم يتمخص ، وأجزأه إخراج ذكر غير صحيح لأن هذه حالة ضرورة نظير مامر في السليم والمعيب وعمل الخلاف في الإبل والبقر ، أما الغنم فالمذهب القطع بإجزاء الذكر (و) يؤخذ (في الصغار صغيرة في الجديده) لقول أبي بكر رضى الله عنه : والله لومنعوني عناقا كانوا يؤدونهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه . رواه البخارى ، والعناق هي الصغيرة من الغنم مالم تجذع وتتصور بأن تموت الأمهات وقد تم حولها ، والتناج صغير أو ملك تصابا من صغار المعز وتم لها حول فيؤخذ من ست وثلاثين فصلا فصلا فوق المأخوذ من خمس وعشرين ، وفي ست وأربعين فوق المأخوذ من ست وثلاثين ، وعلى هذا قس ، والقديم لا يؤخذ إلا الكبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة لعموم الأخبار وعمل لإجزاء الصغير إذا كان من الجنس ، فلو كان من غيره كخمسة أبعرة صغار وأخرج الشاة لم يجز إلا ما يجزئ في الكبار ، ذكره في الكفاية وتقدم مثله في المريض ، ولو كان بعضها صغارا وبعضها كبارا وجب إخراج كبيرة بالقسط كما مر في نظائره وإن كانت في سن فوق سن فرضه لم يكلف الإخراج منها بل له تحصيل السن الواجب ، وله الصعود والزول في الإبل كما تقدم (ولا) تؤخذ (رني) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة والقصر وهي الحديثة العهد بالتناج شاة كانت أو ناقة أو بقرة ، ويطلق عليها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوما من ولادتها ، قاله

ولو كانت إناثا (قوله فيجب ابن لبون) قضيته أنها إذا تمحضت ذكورا لا يؤخذ منها ابن الخاض وإنما يؤخذ ابن لبون برعاية القيمة ، وهو خلاف ظاهر قول المصنف ، وكذا لو تمحضت ذكورا الخ . وفي كلام سم على أبي شجاع ما يفهم منه موافقة ظاهر كلام المصنف وعبارته بعد نقله كلام شرح المنهج بحروفه الموافق لكلام الشارح نصها : والظاهر أنه لا حاجة إلى تقديرها ذكورا ثم إناثا بل الشرط إنما هو زيادة الخرج في الست والثلاثين على أقل ذكر يجزئ في الخمس والعشرين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين . نعم يحتاج إليه على الوجه الضعيف المانع من جواز أخذ الذكر ، ولهذا خص المحلى هذا التقدير بذلك الوجه حيث قال الخ ، قال سم على منهج : لو تمحضت لإبله خنثا لم يجز الأخذ منها لاحتمال ذكورتها : أى المأخوذ وأنوثها أو عكسة بل يجب أثنى بقيمة واحد منها اه عباب (قوله وإيراد هذه) الإشارة لقوله نعم لو تعدد الواجب (قوله فالمذهب القطع بإجزاء الذكر) أى حيث تمحضت ذكورا ، ولعل الفرق بين الغنم وغيرها أن تفاوت القيمة بين ذكرها وأنثاها يسير بخلاف غيرها ، وأما التفاوت بالنظر لفوات الدرر والنسل فلم ينظروا إليه لتيسر تحصيل الأثنى بقيمة الذكر (قوله والعناق هي الصغيرة) أى التي لم تبلغ سنة (قوله فيؤخذ من ست وثلاثين) أى من الإبل وهو تفريع على قوله ويتصور بأن تموت الأمهات (قوله كما مر في نظائره) أى في قوله كأربعين شاة نصفها مراض أو معيب بقيمة كل صحيحة ديناران (قوله بل له تحصيل السن الواجب) ظاهره ولو زادت قيمته على معانده وهو ظاهر لأننا لم نلزمه بذلك وإنما اختاره لنفسه (قوله ولا رني) وزنها فعلى بضم الأول والقصر وجمعها ربات ومكسرهما رباب

(قوله وعمل الخلاف في الإبل والبقر) أى بالنسبة للمسنة في البقر (قوله بأن تموت الأمهات وقدم حولها) الأرضح أن يقول بأن تم حول التناج المبني حوله على حول أمهاته التي ماتت في أثناء الحول

الأزهرى والجوهري إلى شهرين سميت بذلك لأنها تربي ولدها (و) لا (أكولة) وهى بفتح المعزة وضم الكاف مع التخفيف المسمنة للأكل كما قاله فى الحرر (و) لا (حامل) إذ فى أخذها أخذ حيوانين بميوان ، وألحق بها فى الكفاية عن الأصحاب التى طرقها الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الأدميات ، وإنما لم تجز فى الأضحية لأن مقصودها اللحم ولحمها ردى وهنا مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالباً والحمل إنما يكون عبياً فى الأدميات (و) لا (خيار) عام بعد خاص ويظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير ماذكر على قيمة كل من الباقيات ، وأنه لا عبرة هنا بزيادة لأجل نحو نطاح ، وأنه إذا وجد وصف من أوصاف الخيار التى ذكروها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا علمها. والأصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكروا إياك وكرام أمواهم « ولقول عمر رضى الله عنه : ولا تؤخذ الأكلة ولا الرنى ولا المساحض : أى الحامل ، ولا فحل الغنم . نعم لو كانت ماشيته كلها كذلك أخذ منها إلا الحوامل فلا يطالب بحامل منها لما مر كما نقله الإمام عن صاحب التريب وارتضاه واستحسنه (إلا برضا المالك) فى الجميع لأنه يحسن بالزيادة ، قال تعالى - ما على المحسنين من سبيل - ثم شرع فى الخلطة وهى نوعان : خلطة شركة ويعبر عنها بخطة الأعيان والشيوخ ، وخلطة جواز . وقد شرع فى الأول فقال (ولو اشترك أهل الزكاة) أى اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكياً وإطلاق أهل على الاثنين صحيح لأنه أهـ جنس وهذا مثال (فى ماشية) من جنس بشره أو لارث أو غيره وهى نصاب أو أقل ، ولأحدها نصاب أو أكثر ودام ذلك (زكياً كرجل) واحد إذ خلطة الخوار تفيد ذلك كما سياتى فى خلطة الأعيان أولى ،

بالكسر أهـ سم على منهج . وقوله شاة كانت أو ناقة أو بقرة زاد حجج : وإن اختلف أهل اللغة فى إطلاقها على الثلاثة (قوله والجوهري إلى شهرين) أى وقال الجوهري النخ : قال حجج : والذى يظهر أن البقرة بكونها تسمى حديثة عرفاً لأنه المناسب لنظر الفقهاء (قوله ولا حامل) أى ولو بغير ما كوله أهـ سم ، وظاهره وإن كان غير المأكول نجساً كما لو نزا خنزير على بقرة فحملت منه ، ويوجه بأن فى أخذها الاختصاص بما فى جوفها (قوله التى طرقها الفحل) وهو المعتمد ومحل إن لم تدل قرينة على أنها لم تحمل منه (قوله لغلبة حمل البهائم) وبقي ما لو دفع حائلاً فتبين حملها هل يثبت له الخيار أم لا ؟ فيه نظر، والأقرب الأول فيسردها (قوله غير ماذكر) أى من الرنى والأكلة والحامل (قوله ولقول عمر) فيه إشارة إلى أن مافيه هذه الأوصاف من الكرائم (قوله لما مر كما نقله الإمام) أى من قوله إذ فى أخذها أخذ حيوانين بميوان (قوله إلا برضا المالك) وينبغى أن محله فى الرنى إذا استغنى الولد عنه وإلا فلا حرمة التفريق حينئذ (قوله ولو اشترك أهل الزكاة) أى بأن كان بينهما مال مملوك لهما سواء كان باشتراك منهما بعقد أو لا كان ورثاه (قوله وهى) أى ماشيته (قوله ولأحدها نصاب أو أكثر) كما لو اشتركا فى عشرين شاة مثلاً ولأحدهما ما يبلغ به ماله نصاباً فأكثر كان تميز بثلاثين غير العشرة المخلوطة ، وبذلك صرح حجج حيث قال : وقد تفيد تنقيلاً على أحدها وتخفيفاً على الآخر كسنتين لأحدها ثلاثاً وكأن اشترك فى عشرين مناصفة ولأحدهما ثلاثون انفرد بها فيلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة أهـ . وستأتى الإشارة إليه فى قول

(قوله ويظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير ماذكر) لعل هنا سقطاً فى نسخ الشارح وإلا فهذا لا يلائم كونه من العام بعد الخاص، وعبارة التحفة : عام بعد خاص ، كذا قيل وهو غير منتج بل هو مغاير ، والمراد وخيار بوصف آخر غير ما ذكر ، وحينئذ فيظهر ضبطه بأن تزيد قيمة بعضها إلى آخر ما فى الشارح (قوله ولأحدها نصاب أو أكثر) أى ولو بالمخلوط وهو فى صورة الأقل فقط

وهذه الشركة قد تفيد تخفيفا كالاشتراك في ثمانين على السواء أو تثقيلا كالاشتراك في أربعين أو تخفيفا على أحدهما وتثقيلا على الآخر كأن ملكا مستين لأحدهما بثلاثها وللآخر ثلثها ، وقد لا تفيد شيئا كاثنتين على السواء وتأتي هذه الأقسام في خلطة الجوار أيضا وهي الثاني الذي أشار إليه فقال ( وكذا لو خلطوا بجاورة ) لجواز ذلك بالإجماع ونظير أنس ( ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ) نهى المالك عن كل من التفرق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها ، ونهى الساعي عنهما خشية سقوطها أو قتلها ، والخبر ظاهر في الجوار ومثلهما الشيوخ وأولى ، ويسمى هذا النوع خلطة جوار واخلطة أو صاف ، ونبه بقوله أهل الزكاة على أنه قيد في الخليطين ، فلو كان أحد المالين موقوفا أو لذي أو مكاتب أو ليئت المسأل لم تؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة إن بلغ نصابا زكاة المنفرد وإلا فلا زكاة ، وعلم بما قررناه اعتبار كون المالين من جنس واحد ، لا غم مع بقر وكون مجموع المالين نصابا فأكثر أو أقل ولأحدهما نصاب فأكثر ، فلو ملك كل منهما عشرين من الغنم فخلط تسعة عشر بمثلها وترك اثنتين منفردتين فلا خلطة ولا زكاة . ودوام الخلطة سنة إن كان المال حوليا ، فلو ملك كل منهما أربعين شاة في أول الحرم وخلط في أول صفر فبالجديد أنه لا خلطة في الحول الأول ، بل إذا جاء الحرم وجب على كل منهما شاة ، وتثبت الخلطة في الحول الثاني وما بعده ، فإن اختل شرط من ذلك لم يؤثر ، وإن لم يكن حوليا اشترط بقاؤها إلى زهر الثمار واشتداد الحب في النبات ، وإنما تجب الزكاة في شركة المجاورة

الشارح : وعلم بما قررناه اعتبار كون المالين الخ ( يقوله وهي الثاني ) أى النوع الثاني ( قوله وكذا لو خلطوا بجاورة ) وينبغي للولى أن يفعل بمال المولى عليه ما فيه لمصلحة له من الخلطة وعلمها قياسا على ما سيأتى في الأسماء ، ويقبلوا لو اختلفت عقيدة الولي والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فيكل منهما يعمل بعقيدته ، فلو خلط شافعي عشرين شاة بعشرين شاة بمثلها لصبي حنفي وجب على الشافعي نصف شاة عملا بعقيدته دون الحنفي ( قوله نهى المالك عن كل من التفرق والجمع خشية وجوبها ) قال العلامة الحلبي : لا يتأتى الجمع خشية الوجوب اهـ . ثم رأيت بهامش صحيح معتمد فائدة : معنى قوله في الحديث لا يجمع بين متفرق الخ كان الناس في الحنفي أو في القرية إذا علموا أن المصدق يقصدهم لبأخذ صدقاتهم فيكون مثلا ثلاثة أنفس فيكون لكل واحد أربعون شاة فيقول بعضهم لبعض : تعالوا حتى نختلط بها ، فيقولون نحن ثلاث خلطاء لنا عشرون ومائة شاة فيأخذ المصدق منهم شاة واحدة فقد نقصوا المساكين شاتين ، لأنهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة فهو عن هذا الفعل ، فهذا معنى لا يجمع بين متفرق مخافة الصدقة أن تكثر عليهم . وقوله ولا يفرق بين مجتمع هذا خطاب لعامل الصدقة ، قيل له إذا كانوا خلطاء اثنان لهما ثمانون شاة يجب عليهما شاة واحدة لا يفرقها عليهما فيقول إذا فرقها عليهما أخذت من كل واحد شاة ، فأمر كل واحد أن يديم الشيء على حاله ويتق الله عز وجل انتهى . أقول : لكن ما ذكره من قوله لأنهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة الجمع عليه إنما يفيد تقليل الوجوب لا إسقاطه إلا أن يقال خشية الوجوب في الجملة لا بخصوص الإسقاط ( قوله وعلم بما قررناه ) أى في قوله من جنس بشره أو إرث أو غيره وهي نصاب أو أقل ( قوله لا غم مع بقر ) أى بخلاف ضمان مع معز لعدم اختلاف الجنس ( قوله وتثبت الخلطة في الحول الثاني وما بعده ) أى من أول الحرم

( قوله لجواز ذلك بالإجماع ) انظر ما وجه كون هذا تعليلا لوجوب الزكاة كرجل في خلطة الجوار ( قوله نهى المالك الخ ) وعليه فيختلف تقدير المضاف باختلاف الأحوال الأربعة الآتية



( بشرط أن لا يتميز ) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر ( في المشرع ) وهو موضع شرب المشاشية ، ولا في المكان الذي توقف فيه عند إرادة سقيها ، ولا في الذي تنحى إليه ليشرب غيرها ( و ) لاني ( المشرع ) وهو الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى المرعى ، ولا في المرعى وهو الموضع الذي ترعى فيه ويشترط أيضا اتحاد المرعى بينهما كما في المجموع ( و ) لاني ( المراح ) وهو بضم الميم مأواها ليلا ( و ) لاني ( موضع الحلب ) وهو بفتح اللام يقال للين وللمصدر وهو المراد هنا ، وحكى سكنونها لأنه إذا تميز مال كل منهما بشيء لم يصير ذلك كمال واحد ، والغرض من الخلطة صيرورتهما كمال واحد لخفة المؤنة ، وليس المراد كما قاله في الشرح الصغير أن لا يكون لهما إلا مشروع أو مرعى أو مراح واحد بالذات بل لا بأس بتعدددها ، ولكن ينبغي أن لا تخص ماشية هنا بمراح ومشروع وماشية الآخر بمراح ومشروع ( وكذا ) يشترط ( اتحاد الراعي والفحل في الأصح ) لخبر ( والخليطان ما اجتماعا في المرعى والفحل والراعي ) رواه الدارقطني بسند ضعيف ، ويجوز تعدد الرعاة قطعا بشرط عدم انفراد كل براع . والمراد بالاتحاد أن يكون الفحل أو الفحول مرسلة فيها نزو على كل من المشائيتين بحيث لا تختص ماشية كل بفحل عن ماشية الآخر وإن كانت ملكا لأحدهما أو معارة له أو لهما إلا إذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا ضرر باختلافه جزما للضرورة ، ويشترط اتحاد مكان الإنزاء كالحلب ، ولو اختلفت ماشيتهما زمنا طويلا ولو من غير قصد ضرر ، فإن كان يسيرا ولم يعلما به لم يضر ، فإن علموا به وأقرأه أو قصدها ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الأذرعى وغيره ضرر ، ومقابل الأصح في الراعي والفحل ينظر إلى أن الافتراق فيما لا يرجع إلى نفس المال بخلافه فيما قبلهما ، وفهم من كلامه أنه لا يشترط اتحاد الحالب ولا الإناء الذي يحلب فيه وهو الأصح ، كما لا يشترط اتحاد آلة الجز ولا خلطة اللبن في الأصح ( لانية الخلطة في الأصح ) إذ مقتضى تأثير الخلطة من خفة المؤنة حاصل وإن لم تنو . والثاني تشترط لأن الخلطة مغيرة لمقدار الزكاة فلا بد من قصده دفعا لضرره في الزيادة وضرر الفقراء في التقصان ، ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفراد ، فإن انعقد الحول على الانفراد ثم طرأت الخلطة فإن اتفق حولاهما بأن ملك كل واحد منهما أربعين شاة ثم خلطا في أثناء الحول لم تثبت الخلطة في السنة الأولى فيجب على كل واحد عند تمامها شاة ، وإن اختلف حولاهما كان ملك هذ غرة المحرم وهذا غرة صفر وخلطا غرة شهر ربيع فعلى كل

---

( قوله اتحاد المرعى بينهما ) أي بين المشرع والمرعى لا بين المشرع والمشرع ( قوله رواه الدارقطني بسند ضعيف ) وضعفه لا يمنع من مقصود الشارح لأنه لم يرد به الاستدلال على أصل الخلطة بل الدليل بل أصلها الإجماع وعلى اعتبار الشروط ما يخفى خفة المؤنة وهي إنما تحصل بذلك ( قوله ويجوز تعدد الرعاة ) قال في مختار الصحاح : وجمع الراعي رعاة كقاض وقضاة وورعيان وكشباب أي هـ ويجمع أيضا على رعاء كما في قوله تعالى : حتى يصدر الرعاء - الآية ، وصرح به في الصحاح والقاموس ، وزاد في القاموس : ورعاء بالفتح قالا وبالضم اسم جمع ( قوله ولو اختلفت ماشيتهما زمنا طويلا ) وهو الزمان الذي لاتصبر فيه المشاشية على ترك العلف بلا ضرر بين ( قوله وفهم من كلامه أنه لا يشترط ) أي حيث لم يتعرض له ( قوله كما لا يشترط اتحاد آلة الجز ) وكذا لا يشترط اتحاد الجزاز قياسا على الحالب ولا خلطة الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياس اشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز

---

( قوله ينظر إلى أن الافتراق فيما لا يرجع إلى نفس المال ) أي لا يلزم منه افتراق المال إذ هو مخلوط بالفعل ، بخلاف نحو المشرع يلزم من اختلافه افتراق عين المال إذ يصير كل مال في مشرع على حدة

واحدة عند انقضاء حوله شاة ، وإذا طرأ الانفراد على الخلطة فن بلغ ماله نصيبا زكاه ومن لأفلا ، ولم يبين المصنف حكم التراجع . وحاصله جواز أخذ الساعي من مال أحد الخليطين وإن لم يضطر إليه ، فإذا أخذ شاة مثلا من أحدهما رجع على صاحبه بما يخصه من قيمتها لأنها غير مثلية ، فلو خلطا مائة بمائة وأخذ الساعي شاتين من أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتهما لا بقيمة نصفهما ولا بشاة ولا بنصف شاتين ، فإذا أخذ من كل شاة فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما فلو كان لزيد ثلاثون ولعمرو عشر فأخذ الشاة من عمرو رجع على زيد بثلاثة أرباع قيمتها أو أخذها من زيد رجع على العمرو بالربع ، وإن كان لزيد مائة ولعمرو خمسون فأخذ الساعي الشاتين من عمرو رجع على زيد بثلاثي قيمتهما أو من زيد رجع بالثلث ، وإن أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلاث قيمة شاته وعمرو بثلاثي قيمة شاته ، وإن تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم وقد يقع التقاوص وإن كان لزيد أربعون من البقر ولعمرو منها ثلاثون فأخذ الساعي التبيع والمسته من عمرو رجع بأربعة أسابيع قيمتهما أو من زيد رجع بثلاثة أسابيع قيمتهما ، فإن أخذ من كل فرضه فلا تراجع ، فإن أخذ التبيع من زيد والمسته من عمرو رجع على زيد بأربعة أسابيعها ورجع عليه زيد بثلاثة أسابيع التبيع ، ولا يعتبر في الرجوع فيها ذكر إذن الشريك الآخر في الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق . قال الزركشي : وكلام الإمام مصرح به بإذن الشارع فيه ، ولأن المالكين بالخلطة صاروا كمالك المفرد ، وجرى عليه ابن الأستاذ قال : لأن نفس الخلطة مسطرة على الدفع المبرئ الموجب للرجوع . وقال الجرجاني : لكل من الشريكين أنه يخرج بغير إذن شريكه ، ومنه يؤخذ أن نية أحدهما تغني عن نية الآخر وأن قول الرافعي كالإمام في كتاب الحج أن من أدى حقا على غيره يحتاج إلى النية بغير إذنه لا يسقط عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة ، وظاهر كلامهم كالخبر أنه لا فرق في الرجوع بغير إذن بين أن يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره ، لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد المروزي أن محله إذا أخرج من المشترك ، والظاهر أن كلامهم كالخبر محمول عليه ، وعبارة المجموع : قال أصحابنا : أخذ الزكاة من مال الخليطين يقتضي التراجع بينهما ، وقد يقتضي رجوع أحدهما على صاحبه دون الآخر ( والأظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعرض التجارة ) باشتراك أو مجاورة كما في المشاشية لعموم خبر « لا يجمع بين متفرق »

( قوله فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما ) قياس ما يأتي فإيا لو كان لأحدهما مائة والآخر خمسون رجوع كل منهما على الآخر بنصف قيمة شاة وقد يفرق بأنه في المسئلة الآتية لما أخذ من عمرو فوق الواجب عليه ورجع على زيد به سوى بينهما يرجوع زيد عليه أيضا ، بخلاف ما هنا فإن كلا منهما أخذ منه قدر حصته ( قوله وقد يقع التقاوص ) أي بأن كانت قيمتهما مستوية جنسا وقدرًا وصفة ( قوله ومنه يؤخذ أن نية أحدهما ) أي المخرج عن الزكاة ( قوله يحتاج هو صفة حقا وقوله بغير إذنه صلة أدى ( قوله أن محله إذا أخرج من المشترك ) معتمد ( قوله دون الآخر ) أي كأن دفع من غير المال المخلوط بغير إذن من شريكه ( قوله لعموم خبر الخ ) ببعض الهوامش كان الأولى أن

( قوله كما هو ظاهر الخبر السابق ) تبع في هذا التعبير شرح الروض ، لكن ذاك أحال على ما قدمه في خبر البخاري في حديث أنس السابق ولفظه « وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » وكأن الشارح أراد كما هو ظاهر الخبر السابق بعضه ( قوله وقال الجرجاني لكل من الشريكين أن يخرج ) أي من مال نفسه كما هو صريح السياق فإن الظاهر أنه لا تسلط له على ملك الآخر ، بخلاف الساعي إذ الشارع سلطه ( قوله من المال المشترك ) أي مما يخصه منه كما قدمناه فليراجع

ولأن المقتضى لتأثير الخلطة في المشاية هو خسة المونة ، وذلك موجود هنا للارتفاق . والثاني ، وهو القديم لا يؤثر مطلقاً لأن المواشي فيها أوقاص ، والخلطة فيها نفع المسالك تارة والمستحقين أخرى ، ولا وقص في غير المواشي ، وعلى الأول إنما تؤثر خلطة الجوار في الزراعة ( بشرط أن لا يتميز الناطور ) بالمهملة أشهر من المعجمة : أي الحافظ لهما ( والجبرين ) يفتح الجيم موضع تخفيف الثمار ، والبيدر يفتح المرحدة والدال المهمله موضع تصفية الخلطة ، قاله الجوهري . وقال التعالي : الجبرين للزبيب ، والبيدر للحنطة ، والمربد بكسر الميم وإسكان الراء للتمر ( و ) في التجارة بشرط أن لا يتميز ( الدكان ) بضم المهمله الحانوت ( والحارس ) ذكره بعد الناطور من ذكر الأعم بعد الأخص ( ومكان الحفظ ) كخزانة ولو كان مال كل بناحية منه ( ونحوها ) كالوزان والميزان والمنادى والنقاد والحراث وبلدات النخل والحمال والكيال والمتعهد والحصاد والملقح وما يسبق لهما به ، فإن كان لكل منهما نخيل أو زرع مجاور لنخيل الآخر أو لزرعه أو لكل واحد كيس فيه نقد في صندوق واحد وأمتعة تجارة في مخزن واحد ولم يتميز أحدهما عن الآخر بشئ مما مر ثبتت الخلطة لأن المسالين بصيران كذلك كالمسال الواحد ( ولوجوب زكاة المشاية ) أي الزكاة في النعم كما عرف بما قدمه ، فلا اعتراض عليه ، والإضافة هنا بمعنى في نحو - بل مكر الليل - ويصح كونها بمعنى اللام ( شرطان ) مضافان لما مر من كونها نصاباً من النعم ولما سيأتي من كمال الملك وإسلام المسالك وحرثته ( مضى الحول ) سمي به لتحوله : أي ذهابه ومجيء غيره ( في ملكه ) لغیر « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ولأنه لا يتكامل نمائوه قبل تمام الحول ( لكن ما نتج ) بضم النون وكسر التاء على البناء للمفعول ( من نصاب ) قبل انقضاء حوله ولو بلحظة ( يزكى بحوله ) أي النصاب بشرط كونه مملوكاً لمسالك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب إذا اقتضى الحال لزوم الزكاة فيه وإن ماتت

يقول : لطلق ما تقدم لأنه من باب العام ١٨ . أقول : قد يقال المطلق هو مادل على مجرد المشاية . وليس ذلك مراداً هنا بل المراد انتهى عن كل فرد فرد يصدق عليه التفريق أو الجمع لكونه في حيز النهي وذلك من قبيل العام لا المطلق ( قوله ولا وقص ) يفتح القاف أفصح من إسكانها ١٩ شرح روض ( قوله أي الحافظ لهما ) أي المسالين ( قوله من ذكر الأعم بعد الأخص ) لم يتقدم في كلامه ما يعلم منه وجه العموم . نعم في كلام الخليل ما يقتضيه حيث قال : الناطور بالمهمله هو حافظ النخل والشجر ( قوله لأن المسالين بصيران الخ ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن جماعة ودعوا عند شخص دراهم ومضى على ذلك سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا ؟ وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصاباً أم لا فيها يظهر فليراجع ، ثم رأيت في سم على الغاية مانصه : فرع عنده ودائع لا يبلغ كل واحدة منها نصاباً فيجعلها في صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه ، والظاهر الثبوت لانطباق ضابطها ، ونية الخلطة لا تشترط ثم حيث تثبت الخلطة فليساعى أن يأخذ الواجب أو بعضه من مال أحدهما دون الآخر ، وإذا رجع المأخوذ منه على غيره رجع بقدر حصته من مجموع المسالين مثلاً في الثلث وقيمة في المقوم ٢٠ . أي حيث كان الساعى يرى أخذ القيمة وقوله وإسلام المسالك وحرثته (

( قوله من ذكر الأعم بعد الأخص ) ينافيه ما قدره في المتن من جعل هذا في التجارة خاصة وما مر في الزروع والثمار ( قوله والحصاد والملقح الخ ) كان المناسب لصنيعه أن يذكر هذا قبل الدكان وما بعده مما هو متعلق بالتجارة ( قوله بالسبب الذي ملك به النصاب ) يعني أنه انجر إليه ملكه من ملك الأصل لا أنه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب

الأمهات لقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لساعيه : اعتد عليهم بالسخلة ، ولأن الحول إنما اعتبر لتكامل الغناء الحاصل ، والنتاج نماء في نفسه ، فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو بلحظة والأمهات باقية لزمه شاتان ، ولو ماتت الأمهات وبقى منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقى النتاج نصاباً في الصورة الثانية أو ما يكمل به النصاب في الأولى زكى بحول الأصل ، فإن انفصل النتاج بعد الحول أو قبله ولم يتم انفصاله إلا بعده كجنين خرج بعضه في الحول ولم يتم انفصاله إلا بعد تمام الحول لم يكن حول النصاب حوله لانقضاء حول أصله ولأن الحول الثاني أولى به ، واحترز بقوله نتج عما لو استفاد بشراء أو غيره ، وسيأتي ومن نصاب عما نتج من دونه كعشرين شاة نتجت عشرين فحولها من حين تمام النصاب ، وخرج بقولنا بشرط أن يكون مملوكاً إلى آخره ما لو أوصى الموصى له بالحمل به قبل انفصاله للمالك الأمهات ثم مات ثم حصل النتاج في يرك بحول الأصل كما نقله عن الكفاية عن المتولى وأقره ، ولو كان النتاج من غير نوع الأمهات كان حملت المعز بضأن أو عكسه فعلى ما مر في تكميل أحد النوعين بالآخر ، لا يقال : شرط وجوب الزكاة السوم في كلاً مباح فكيف وجبت في النتاج . لأننا نقول : اشتراط ذلك خاص بغير النتاج التابع لأمه في الحول ، ولو سلم عومه له فاللبن كالكلأ لأنه ناشئ عنه على أنه لا يشترط في الكلأ أن يكون مباحاً على ما يأتي بيانه ، ولأن اللبن الذي يشربه لا يعد مؤنة لأنه يأتي من عند الله تعالى ، ويستخلف إذا حلب فهو شبهه بالماء فلم تسقط الزكاة ولأن اللبن وإن عذره به مؤنة لأنه قد تعلق به حق الله تعالى فإنه يجب صرفه في حق السخلة ، ولا يحل للمالك أن يحلب إلا ما فضل عن ولدها ، وإذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدماً على حق المالك بدليل أنه يحرم على مالك الماء التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة إذا لم يكن معه غيره ، ولو باعه أو وهبه بعد دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ويجب صرفه للوضوء فكذا لبن الشاة يجب صرفه إلى السخلة فلا تسقط الزكاة ولأن النتاج لا يمكن حياته إلا باللبن ، فلو اعتبرنا السوم للأغنياء لأنه لا يتصور ، بخلاف الكبار فلها تعيش بغير اللبن ، ولأن ماتشرية السخنة من اللبن ينمو بنموها وكبرها ، بخلاف المعلوفة فلها قد لاتسمن ولا تكبر ، ولأن الصحابة أوجبوا الزكاة في السخلة التي يروح بها الراعي على يديه مع علمهم بأنها لاتعيش إلا باللبن ، وذكر في الروضة والمجموع أن فائدة الضم إنما تظهر إذا بلغت بالنتاج نصاباً آخر بأن ملك مائة شاة فنتجت إحدى وعشرين فيجب شاتان ،

لا ينافي هذا ما تقدم من أن شروط زكاة الحيوان أربعة ، لأن كلا من الإسلام والحريّة وتمام الملك لا ينحصر بجنس دون آخر ( قوله اعتد عليهم بالسخلة ) أى احسبها ، وفي المختار : السخلة لولد الغنم من الضأن والمعز ساعة وضعه ذكراً كان أو أنثى ، وجمعه يخل بوزن فلس ، ويخالف بالكسر اهرجه الله ( قوله لزمه شاتان ) أى كبيرتان ( قوله أو ماتت كلها وبقى النتاج ) ويخرج من الصغار في هذه الصورة ( قوله ولم يتم انفصاله إلا بعده ) أهم أنه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حوله أصله حوله ، لكن قال حجج : خرج بحوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضم للحول الأول بل الثاني ( قوله ما لو أوصى الموصى له الخ ) كأن أوصى زيد المالك لأربعين من الغنم بحملها لعمره ثم مات زيد وقبل عمرو الوصية بالحمل ثم أوصى به قبل انفصاله لوارث زيد المالك للأمهات بالإرث ثم مات عمرو وقبل وارث زيد الوصية فلا يزكى النتاج بحول الأصل لأنه ملك النتاج بسبب غير الذي ملك به الأمهات ( قوله فعلى ما مر في تكميل أحد النوعين ) معتمد ( قوله أن يحلب ) بالضم اه مختار ( قوله إلا ما فضل عن ولدها ) أى عما يحصل به الغنم لولدها ولا يكفي لما يمنع منه الضرر فقط ( قوله ولا تكبر ) هو يضم الباء : أى لاتعظم جثتها ، وعظم

فلو نتجت عشرة فقط لم يفد اه. قال بعضهم: وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وإن لم يبلغ به نصابا آخر وذلك عند التلف بأن ملك أربعين سنة أشهر فولدت عشرين ثم ماتت عشرون قبل انقضاء الحول ، وكذلك لو مات في الصورة التي مثل بها ثمانون قبل انقضاء الحول فلإنا نوجب شاة حلول الأمهات بسبب ضم السخال فظهرت فائدة إطلاق الضم وإن لم يبلغ النصاب ( ولا يضم المملوك بشرائه أو غيره ) كإرث ووصية وهبة إلى ماعنده ( في الحول ) لأنه ليس في معنى النتائج لقيام الدليل على اشتراط الحول خرج النتائج لما مر فبق ما سواه على الأصل ، واحترز بقوله في الحول عن النصاب فإنه يضم إليه على المذهب ، لأنه بالكثرة فيه بلغ حدا يحتمل الموساة ، فلو ملك ثلاثين بقرة غرة المحرم ثم اشترى عشر أو ورثها أو نحو ذلك غرة رجب فعليه عند تمام الحول الأول في الثلاثين تبيع ، ولكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة ، وعند تمام كل حول للعشر ربع مسنة ( فلو ادعى المالك ( النتائج بعد الحول ) أو استفادته بنحو شراء وادعى الساعي خلفه مع احتمال ما يقوله كل منهما ( صدق ) المالك لأنه مؤتمن ولأن الأصل عدم ما ادعاه الساعي لعدم الوجوب ( فإن أهم حلف ) ندبا احتياطا للمستحقين لا وجوبا فلو نكل ترك ، ولا يجوز تخليف الساعي لأنه وكيل ولا المستحقين لعدم تعيينهم . والشرط الرابع بقاء الملك في المشاية جميع الحول كما يؤخذ من قوله ( ولو زال ملكه في الحول ) عن النصاب أو بعضه ببيع أو غيره ( فعاد ) بشرائه أو غيره ( أو بادل بمثله ) مبادلة صحيحة في غير التجارة ( استأنف ) الحول لانقطاع الأول بما فعله فصار ملكا جديدا لا بد له من حول للخبر المار ، وعلم من تعبيره بالفاء الدالة على التعقيب ، وقوله بمثله لاستئناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالأولى ، ويكره تنزيها فعل ذلك فرارا من الزكاة بخلافه حاجة أولها للقرار أو مطلقا على ما أفهمه كلامهم فلا ينافي ما قررناه من عدمها هنا فلو قصد الفرار مع الحاجة لما مر من كراهة ضية صغيرة لحاجة وزينة لأن في الضية اتخاذا لقوى المنع بخلاف القرار ، فلو عارض غيره بأن أخذ من تسعة عشر دينارا بمثلها من عشرين دينارا زكى الدينار لحوله والتسعة عشر لحولها . أما المبادلة الفاسدة فلا تقطع الحول وإن اتصلت بالقبض لأنها لا تنزيل الملك ، وشمل كلامه ما لو باع النقد ببعضه للتجارة كالصيارغة فإنهم يستأنفون الحول كلما

الجنة لا يستلزم السمن فهو عطف أهم على أخص ( قوله فلو نتجت عشرة ) عبارة حجج : فلو نتجت عشرين فقط لم يفد كما في الروضة والمجموع اه . وهو الصواب الموافق لقوله بعد : ولذلك لو مات في الصورة التي مثل الخ ، فإنه يفرض أن يكون النتائج عشرة فقط إذا مات ثمانون لم يكن الباقي نصابا إذ هو ثلاثون فقط ( قوله التي مثل بها ) هي قوله فلو نتجت الخ ( قوله غير التجارة ) أما هي فلا تضر بالمبادلة فيها أثناء الحول على ما يأتي ( قوله استأنف أى فيها بادل فيه دون غيره ) قوله ممن عدمها هنا ( الإشارة لقوله أو لها للقرار ( قوله فلو عارض غيره الخ ) صريح ما ذكر أن الحول إنما ينقطع فيها خرج عن ملكه دون ما يبق فليراجع ، ومقتضى قوله قبل عن النصاب أو بعضه ببيع أو غيره الخ بخلافه فإنه ظاهر في استئناف الحول بالنسبة للكل وإن كان الاستبدال في بعضه ، وأنه لا فرق بين المشاية وغيرها إلا أن يقال : المراد استأنف فيها بادل فيه ، وقد يدل عليه قوله قبل فصار ملكا جديدا ، لأن ما لم يستبدل فيه فليس بملك جديد . وأجاب عنه سم على حجج يجواب آخر ، فقال : وبعضهم أجاب بأن محل انقطاعه بها إذا لم يقارنها ما يحصل به تمام النصاب من نوع المتسم له ( قوله أما المبادلة الفاسدة الخ ) كالمعاطاة ( قوله ) فإنهم يستأنفون ( أى بشرط صحة المبادلة من الحلول والتفاضل والمماثلة عند اتحاد الجنس والحلول تمايز فقط

( قوله مبادلة صحيحة في غير التجارة ) أى بالنسبة لغير الصرف كما يأتي ، ولا يعترض به عليه لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به ( قوله وشمل كلامه ما لو باع النقد ببعضه ) أى مع قطع النظر عما قيده به من قوله في غير

بادلوا ، ولهذا قال ابن سريج : بشر الصيارفة بأنه لا زكاة عليهم ، ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو إقالة استأنفه من حين الرد ، فإن حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب حادث عند المشتري ، وتأخير الرد لإخراجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من أدائها ، فإن سارع لإخراجها أو لم يعلم بالعيب إلا بعد إخراجها نظر ، فإن أخرجهما من المال أو من غيره بأن باع منه بقدرها واشترى بثمنه واجبه لم يرد لتبريق الصفقة والادّار كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمجموع وإن أخرجهما من غيره رد ، إذ لا شركة حقيقة بدليل جواز الأداء من مال آخر ، ولو باع النصاب بشرط الخيار ، فإن كان الملك للبائع بأن كان الخيار له أو موقوفاً بأن كان لهما ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك ، وإن كان الخيار للمشتري ، فإن فسخ استأنف البائع الحول وإن أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ، ولو مات المالك في أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت ، وملك المرتد وزكاته وحوله موقوفات ، فإن عاد إلى الإسلام تبيناً بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله وإلا فلا ( و ) الشرط الثاني في كلام المصنف ، وهو الشرط الخامس ( كونها سائمة ) أي راعية لخبر أنس « وفي صدقة الغنم في سائماتها » إلى آخره دل بمفهومه على نفي الزكاة في معلوفة الغنم ، وقيس بها الإبل والبقر اختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي في كلاً مباح ( فإن علقت معظم الحول ) ولو مفرقا ( فلا زكاة ) فيها ، إذ الغلبة لها تأثير في الأحكام ( وإلا ) بأن علقت دون المعظم ( فالأصح أنها إن علقت قدراً تعيش بدونها ضرر بين وجبت زكاتها ) لخفة المؤنة ( وإلا ) أي وإن كانت لاتعيش في تلك المدة بدونها أو تعيش لكن بضرر بين فلا تجب فيها زكاة لظهور المؤنة ، والماشية تصبر اليومين ولا تصبر الثلاثة غالباً . والثاني إن

عند اختلافه ( قوله فإن حال الحول الخ ) أي حول المشتري ( قوله امتنع ) أي على المشتري ( قوله قبل التمكن من أدائها ) أما التأخير بعد التمكن من الأداء فيبطل الرد لأن إمساكه تلك المدة كأنه رضى بالعيب فأشبهه ما لو اشترى شيئاً واطلع فيه على عيب ولم يبادر برده ( قوله وهو الشرط الخامس ) أي بواسطة ما أشار إليه قبل من جعل مضي الحول شرطاً والبقاء في ملكه إلى تمامه شرطاً آخر ( قوله دل بمفهومه الخ ) فإن قلت : لم خص القياس بالمفهوم ولم يعممه فيه وفي المنطوق ؟ قلت : لأن غير الغنم من الإبل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد ، والقصد لإخراج المعلوفة فيحتاج إلى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم ، على أن لإيراد هذا الحديث إنما قصد به إخراج المعلوفة من الغنم ، ومن ثم جعله دليلاً على اشتراط السوم . وأما أصل الزكاة في الغنم فقد علم ما سبق أيضاً هذا . فإن قلت : جعل الحديث دالاً بالمفهوم مشكلاً فإن شرط العمل بالمفهوم أن لا يكون القيد مما يغلب وقوعه في المقيد والسوم غالب في غنم العرب . قلت : أجاب سم على منج بأن ذلك محله حيث لم يظهر للقيد معنى غير كونه مجرد الغالب وهنا يمكن أنه ذكر التنبيه على خفة المؤنة اه . وفي كلام بعضهم أن محل ذلك أيضاً فيما لم ينفذ حكماً عاماً . أما هو فيعمل بمفهومه وإن كان غالباً أو في جواب سؤال ، وهو ظاهر ( قوله فلا تجب فيها زكاة ) أي فلو ادعى المالك أنها علقت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي فهل يصدق المالك بلا بيعة أولاً لإمكان إقامة البيعة على ما ادعاه . قال سم : فيه نظر ، واستقر أنه لا بد من بيعة كما لو ادعى الوديق تلف الوديعة بسبب ظاهر اه . أقول : وقضية قول الشارح فإن اتهم حلف ندبا أنه يصدق بلا بيعة ، وأظهر

التجارة ( قوله فإن حال الحول ) يعني عند المشتري أي حول غير حول البائع ( قوله فإن سارع بإخراجها ) أي بأن لم يؤخر تأخيراً يبطل رده بأن أخرج مع التمكن ( قول المصنف وكونها سائمة ) أي بإسامة المالك كما يعلم مما يأتي

علقت قدرا يعد مؤنة بالإضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن كان حقيرا بالإضافة إليه وجبت ، وفسر الرقيق بذرهما ونسلها وصوفها ووبرها ، ولو أسبغت في كلال مملوك كأن نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان : أحدهما كما أفق به الفقهاء ، وجزم به ابن المقرئ أو لهما لأن قيمة الكلال تافهة غالبا ، ولا كلفة فيها ، ورجح السبكي أنها سائمة إن لم يكن للكلال قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نعامها وإلا فععلوفة ، والمناسب لما يأتي في المعشرات من أن فيها سقى بماء اشتراه أو أنه نصف العشر كما لو سقى بالناضح ونحوه أن الماشية هنا معلوفة بجامع كثرة المؤنة . قال الشيخ : وهو الأوجه ، ولو جزه وأطعمها إياه في المرحى أو البلد فععلوفة ، ولو رعاها ورقا تنائر فسائمة ، فلو جمع وقدم لها فعلاوة . قال ابن العماد : ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ كلال الحرم وعلفها به فلا ينقطع السوم لأن كلال الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وإنما يثبت به نوع اختصاص ، ( ولو سامت ) الماشية ( بنفسها ) أو أسامها غاصب أو مشتر شراء فاسدا فلا زكاة كما يأتي لعدم إسامة المالك ، وإنما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لأن السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لأن الأصل عدم وجوبها ، أو اعتلفت السائمة بنفسها أو علفها الغاصب القدر المؤثر من العلف فيها لم تجب الزكاة في الأصح لعدم السوم ، وكالغاصب المشتري شراء فاسدا ( أو كانت عوامل ) لمالكها أو بأجرة ( في حرث ونضج ) وهو حمل الماء للشرب ( ونحوه ) كعمل غير الماء ولو محرما ( فلا زكاة في الأصح ) لأنها لا تقتضي للنماء بل للاستعمال ككتاب البلدان ومتاع الدار ، ف قوله في الأصح راجع

منه قول الخليلي : وقال في الروضة : إن البين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالفه الظاهر ومستحبة ، وقيل واجبة فيها يخالف الظاهر . فقولته كنت بعث المال في أثناء الحول ثم اشتريته وآتمته الساعي في ذلك فعله ( قوله ) بالإضافة إلى رفق الماشية ( أي بالنظر ) قوله كأن نبت في أرض مملوكة ( أي أو اشتراه ولو بقيمة كثيرة ، ومثل ذلك ما يستنبه الناس كأن استأجر أرضا للزراعة وبذر بها حبا فنبت فهو من الكلال المملوك في الراعية له الخلاف المذكور قال سم : ونقل عن الشهاب الرولى ما يخالفه . قال : ورده ولده وذكر أنه بتسليم صحة نقله عنه لا يعول عليه إلا بنقل ( قوله ) أحدهما كما أفق به الفقهاء وجزم به ابن المقرئ أولهما ( أي إنها سائمة فتجب فيها الزكاة ) قوله ورجح السبكي أنها سائمة ( نقل سم على حجج عن الشارح اعتماد مقاله السبكي ( قوله قال الشيخ وهو الأوجه ) ضعيف ( قوله فععلوفة ) أى إن كان ما أكلته من الحيز و قدرا لا تعيش بلونه بلا ضرر بين ( قوله ويستثنى من ذلك ) أى من قوله فلو جمع وقدم لها فععلوفة ( قوله ولو سامت بنفسها ) ومن ذلك ما جرت به العادة من رعى الدواب في نحو الجزائر فهي سائمة ، وأما ما يأخذ المتكلم عليها من نحو الملتزم من الدراهم فهو ظم مجرد لا يمنع من الإسامة ، ومعلوم أنه لا تجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع السنة ويؤى ما لو كانت ترمى في كلال مباح جميع السنة ، لكن جرت عادة مالكيها بعلفها إذا رجعت إلى بيوت أهلها قدرا لزيادة النماء أو دفع ضرر يسير للحفظ هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا ؟ فيه نظر ، وقد يؤخذ من قول الشارح الآتى ولو كان يسرها نهارا ويلي لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر أنها سائمة ( قوله أو كانت عوامل ) أى ولو في محرم أخذنا من قوله و فرق بين المستعملة في محرم الخ .

[ تنبيه ] وقع السؤال في الدرس عما لو حصل من العوامل نتاج هل تجب فيه الزكاة أم لا ؟ والجواب عنه بأن الظاهر أن يقال : تجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال ، وما مضى من حول الأمهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها ( قوله وهو حمل الماء للشرب لعل المراد به إخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام الخليلي من أن النضج السقي من ماء يثر أو نهر بغير أبوقرة ، ويسمى ناضحا

للجميع كما تقرر . والثاني في الأول مبنى على عدم اشتراط قصد الصوم لحصول الرفق ، وفي الثانية مبنى على عدم اشتراط النية في العلف ، وفي الثالثة يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق بإسامتها ، ولا بد أن يستعملها القدر الذى لو علفها فيه سقطت الزكاة كما نقله البندنيجي عن الشيخ أبى حامد ، وفرق بين المستعملة في الحرم وبين الحل المستعمل فيه بأن الأصل فيها الحل ، وفي الذهب والفضة الحرمة إلا ما رخص ، فإذا استعملت المشاشية في الحرم رجعت إلى أصلها ، ولا ينظر إلى الفعل الخسيس ، وإذا استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في أصله ، ولا أثر لخرجة نية العلف ولا لعلف يسير كما مر إلا إن قصد به القطع السوم وكان مما يتمول . وعلم مما تقرر أن المعتبر لإسامة المالك أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو حاكم بأن غصب معلوفة وردّها عند غيبة المالك للحاكم فأسامها صرح به في البحر . قال الأذرى : لو كان الأخط للمحجور في تركها فهو موضع تأمل اه . وظاهر عدم الاعتداد بها حينئذ لتعديده بفعلها وهل تعتبر إسامة الصبي والمجنون ماشيتهما أو لا أثر لذلك ؟ فيه نظر ، ويبعد تخريجهما على أن عمداهما عمد أم لا ، هذا إن كان لهما تمييز ، ويحتمل أن يقال لو اعتلفت من مال حر في لا يضمن أن السوم لا ينقطع كما لو جاعت بلا رعى ولا علف . ولو ورث سائمة ودامت كذلك سنة ثم علم بإربائها لم تجب زكاتها لما مر من اشتراط إسامة المالك أو نائبه ، وهو مفقود هنا كما صرح به في الخاوى الصغير ، والمتولد بين سائمة ومعلوفة له حكم الأم ، فإن كانت سائمة ضم إليها في الحول وإلا فلا ، ولو كان يسرحها نهارا ويلي لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر ( وإذا وردت ) أى المشاشية ( ماء أخذت زكاتها عنده ) لأنه أسهل على كل من المالك والساعى وأقرب للضبط من المرعى ، وفي الحديث « تؤخذ زكاة المسلمين على مياههم » ( وإلا ) أى وإن لم ترد الماء بأن استغنت عنه بالربيع مثلا ( فعند بيوت أهلها ) وأقربهم تؤخذ زكاتها . قال في الروضة : ومقتضاه جواز تكليفهم الرد إلى الألفية ، وبه صرح الخاملى وغيره ، والأوجه فيها لاترد ماء ولا مستقر لأهلها للدوام انتجاعهم تكليف الساعى النجعة إليهم لأن كلفته أهون من تكليفهم ردّها إلى محل آخر ، ولو كانت متوحشة يمسر أنخلها وإسامتها فعل رب المال تسليم السن الواجب للساعى ولو توقف ذلك على عقال لزمه أيضا ، وهو محمل قول

( قوله ولا بد أن يستعملها الخ ) ولولغيره وأبجرة أو عارية ( قوله إلا ما رخص ) أى فيه ( قوله إلا إن قصد به قطع السوم ) وقياسه أنه لو استعملها قدرا يسيرا وقصد به قطع الحول سقطت الزكاة ( قوله لو كان الأخط للمحجور في تركها ) أى السائمة ( قوله ويبعد تخريجها ) أى فيكون الراجح أنه لا اعتبار بإسامتها ( قوله لا يضمن ) أى بأن لم يكن له أمان ( قوله أن السوم لا ينقطع ) معتمد ( قوله ولو ورث سائمة ودامت الخ ) وقع السؤال في الدرس عما لو أسامها الوارث على ظن بقاء موته ثم تبين وفاته وأنها في ملك المورث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه أسامها بالفعل مع كونها في ملكه فظنه للإسامة عن غيره لا يمنع من وقوعها له أم لا ؟ فيه نظر . أقول : والأقرب الثاني ، وقد يدل له ما ذكره سم على منج حيث قال قوله ولم يعلم عبارة البهجة وشرحها للشارح : وما علم أى البوارث بموت موته أو بأنها نصاب أو يكونها سائمة لعدم إسامة المالك لاستحالة القصد إليها مع عدم العلم اه . وقد يؤخذ من هذا أن غير الوارث إذا لم يعلم أن ماشيته نصاب لا زكاة وإن أسامها إلا أن يفرق فليحرق اه . أقول : ولعل الفرق أقرب فلأنهم إذا اشتراطوا كون المال نصابا ولم يذكروا اشتراط العلم . بخلاف السوم فلأنهم لم يكتفوا بمجرد بل اشتراطوا قصده وقد حصل فلا أثر لعدم العلم بكونه نصابا ( قوله لم يؤثر في وجوب الزكاة ) أى حيث كان القدر الذى علفها به تعيش بدونه بلا ضرر بين ( قوله أخذت زكاتها ) أى ندبا ( قوله ولو توقف ذلك على عقال لزمه أيضا ) أى يتصرف فيه الساعى بما يتعلق بمالك الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعى على الوجه



أبى بكر رضى الله عنه والله لو منعوني عقالا لأنه هنا من تمام التسليم (ويصدق المالك في عددها إن كان ثقة ( لأنه أمين وله مع ذلك أن يعدها ، ومراده بالمالك المخرج ولو وليا ووكيلا ( وإلا ) بأن لم يكن ثقة أو قال لا أعرف عددها فتعد ( وجوبا كما لا يخفى عند مضيق ) لأنه أسهل لعددها وأبعد عن الغلط فتتم واحدة واحدة ويبد كل من المالك والساعي أو نائهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة ، فلو أذعى رب المال الخطأ أعيده له العدد ، وكذا لو ظن الساعي خطأ عاده فبعاد أيضا ، ويسن للساعي عند أخذه الزكاة الدعاء للمالك ترغيبا له في الخير ورتطيبا لقلبه بأن يقول : أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت ، ولا يتعين دعاء ويكره أن يصل عليه في الأصح إذ ذاك خاص بالأنبياء والملائكة ما لم يقع ذلك تبعا لم كالأل فلا تذكره وهم بنو هاشم والمطلب من المؤمنين كما مر . نعم من اختلف في نبوته كلقمان ومريم لا كراهة في إفراة الصلاة والسلام عليه لارتفاعه عن حال من يقال رضى الله عنه هذا كله في الصلاة من غير الأنبياء والملائكة ، أما منها فلا كراهة مطلقا لأنها حقهما فلهما الإنعام بها على غيرهما لخبر أنه صلى الله عليه وسلم قال « اللهم صلى على آل أوفى » والسلام كالصلاة فيما ذكر لكن المخاطبة به مستحبة للأحياء والأموات من المؤمنين ابتداء وواجبة جوابا كما سأتى في محله . وما يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطابا ويسن الرضى والترحم على غير الأنبياء من الأخيار . قال في المجموع : وما قاله بعض العلماء من أن أكرضى مختص بالصحاب والترحم بغيرهم ضعيف . قال المصنف : ويستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذرا أو نحوها كإقراء درس وتصنيف وإفتاء أن يقول : ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم .

## باب زكاة النبات

المراد به هنا الاسم بمعنى الثابت لا المصلر . وينقسم إلى شجر وهو ماله ساق وإلى نجم وهو ما لا ساق له كالزروع والزكاة تجب في النوعين ، ولذلك عبر بالنبات لشموله لهما ، لكن المصنف في نكت التنبيه ذكر أن استعمال النبات في الثمار غير مألوف . والأصل في الباب قبل الإجماع مع ما يأتي قوله تعالى - وآتوا حقه يوم

المذكور ، ولا ضمان على الساعي أيضا إن تلفت في يده بلا تقصير ( قوله أعيده له العدد ) أى وجوبا ( قوله فبعاد أيضا ) أى وجوبا ( قوله ويسن للساعي ) ومثله المستحق في ذلك ( قوله الدعاء للمالك ) تخيل ما لو دفع المالك بوكيله وعليه فاللائق أن يقول : بارك الله لموكلتك فيما أعطى وجعله له طهورا وبارك له فيما أبى ( قوله ويكره أن يصل على ) أى بأن يقول اللهم صل عليك ( قوله منزلة ما يقع خطابا ) أى فلا كراهة فيه على غير الأنبياء والملائكة ( قوله كإقراء درس ) أى وكفارة شيء من القرآن أو تسبيح أو ذكر أو غيرهما من سائر القرب ( قوله أن يقول ربنا تقبل منا الخ ) وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لأن تعبه في التحصيل عبادة .

### ( باب زكاة النبات )

( قوله والزكاة تجب في النوعين ) أى في ثمرها على ما يأتي ( قوله غير مألوف ) أى والمعروف تخصيبه بالزروع ، ولا يرد هذا على المصنف لأنه لم يعبر بالثمار بل بالنبات وهو شامل للشجر والزروع ، وغايته أنه على

### ( باب زكاة النبات )

حصاده - وقوله تعالى - أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض - فأوجب الإنفاق مما أخرجه  
الأرض وهو الزكاة لأنه لاحق فيها أخرجه غيرها ( تختص بالقوت ) لأن الاقتيات من الضروريات التي لا حياة  
بدونها ، فلذا أوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضرورات خرج به ما يؤكل تداويا أو تنعما أو تأدما كالزيتون  
والزعفران والورس وعسل النحل والقرطم وحب الفجل والسهم والطبخ والكثيرى والرمان وغيرها كما يأتي  
بعض ذلك ( وهو من الثمار الرطب والعنب ) بالإجماع ( ومن الحب الحنطة والشعير ) بفتح الشين ويقال بكسرهما  
( والأرز ) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاى فى أشهر اللغات السبع ( والعدس ) بفتح الدال ومثله البسلا  
( وسائر المقتات اختصارا ) كالحمص والبقلا والذرة والمرطبان وهو الجلبان والماش وهو نوع منه ، فتجب  
الزكاة فى جميع ذلك لو رודה فى بعضه فى الاخبار الآتية وإلحاقا لباقيها به ، وثبت أيضا انتفاؤها فى بعض ما لا  
يصلح للاقتيات فالحقنا الباقى به ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعرى ومعاذ لما بعثهما إلى اليمن فيها  
رواه الحاكم وصححه إسناده « لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة : الشعير والحنطة والتمر والزبيب » فالخصر فيه  
إضاحى لما رواه الحاكم ، وصححه إسناده من قوله صلى الله عليه وسلم « فما سقت السماء والسيل والبلع العشر ،  
وفما سقى بالنضح نصف العشر » وإنما يكون ذلك فى التمر والحنطة والحبوب ، فأما القناء والطبخ والرمان والقصب  
فغفو عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقصب بسكون المعجمة الرطب بسكون الطاء وخرج بالاخبار  
ما يقتات به حال الضرورة من حبوب البوادي كحب الغاسول والحنظل فلا زكاة فيها كما لا زكاة فى الوحشيات من  
الطباع ونحوها وعبر فى التنبيه بدل هذا القيد بما يستنبته الآدميون . قال فى المجموع : قال أصحابنا وقولهم بما ينبت  
الآدميون ليس المراد به أن تقصد زراعته وإنما المراد أن يكمن من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط الحب من يد  
مالكه عند حمل الغلة أو وقعت العصافير على السنابل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة إذا بلغ نصابا بلا خلاف  
اتفق عليه الأصحاب ، ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو حمل السيل حبا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بأرضنا

تقدير مضاف : أى تمر كل منهما ، فإن كان المراد أنه لا يطلق النبات على الشجر وإنما يطلق على الزرع اتضح  
الإيراد ( قوله وهو ) أى القوت ( قوله وهو من الثمار ) وقدمه لقلة الكلام عليه ( قوله والأرز بفتح الهمزة الخ )  
الثانية كذلك إلا أن الهمزة مضمومة أيضا الثالثة ضمهما وتخفيف الزاى على وزن كتب الرابعة بضم الهمزة وسكون  
الراء كوزن قفل الخامسة حذف الهمزة وتشديد الزاى السادسة رنر أعنى بنون بين الراء والزاى السابعة فتح الهمزة  
مع تخفيف الزاى على وزن عضد اه س كذا بهامش دم بخط شيخ الإسلام ( قوله وهو الجلبان ) بضم الجيم اه  
شرح روض ( قوله فالخصر فيه إضاحى ) أى بالنسبة لأهل اليمن اه شيخنا الزايدى ( قوله والبلع العشر ) بالحر  
عطف على ما من قوله فى ( قوله وإنما يكون ذلك فى الثمر ) مدرج من الراوى تفسير للمراد من الحديث  
( قوله وخرج بالاخبار ما يقتات به ) الأولى إسقاطها لأن الذى يتعدى بالباء على ما يفهم من المختار تقوت ( قوله  
حال الضرورة ) قال حج : ضبطه جمع بكل ما لا يستنبته الآدميون ، لأن من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم  
به اختيار : أى ولا عكس إذ الحيلة تستنبت اختيارا ولا تقتات كذلك ( قوله كحب الغاسول ) وهو الأشنان اه  
حج ، وفيه أنهم فسروه فى محل آخر بأن الأشنان حلفاء مكة وبأنه نبت طيب الرائحة يغسل به اللهم إلا أن يقال  
إنه مشترك ( قوله فثبت بأرضنا ) أى فى محل ليس مملوكا لأحد كالموات ، وقوله وغلة القرية الخ ، أى والحال

( قوله وعبر فى التنبيه بدل هذا القيد ) أى قيد الاختيار والصورة أنه مقتات

فإنه لا زكاة فيه كالتخل المباح بالصحراء ، وكذا ثمار البستان ، وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والقنابر والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح إذ ليس له مالك معين ، ولو أخذ الخراج الإمام على أن يكون بدلا عن العشر كان كأخذه القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به القرض وإن نقص عن الواجب تمه ( وفي القديم تجب في الزيتون ) لقول عمر رضي الله عنه : في الزيتون العشر ، وقول الصحابي حجة في القديم فلذلك أوجبه لكن الأثر ضعيف ( و ) في ( الزعفران و ) في ( الورس ) لاشتراكهما في المنفعة ولأثر ضعيف في الزعفران وألحق به الورس وهو يفتح فسكون نبت أصفر يصيغ به الثياب وهو كثير باليمن ( و ) في ( القرطم )

أن الغلة حصلت من حب مباح أو يلزمه الناظر من غلة الوقف ، أما لو استأجر شخص الأرض وبنى فيها حيا يملكه فالزرع ملك صاحب البذر وعليه زكاته ، وليس من المعين الوقف على إمام المسجد على المعتمد فلا تجب عليه زكاة . قال حج بعد مثل ما ذكر : وأفتى بعضهم بأن الموقوف المصروف الأقرباء الواقف فيها يأتي كالوقف على معين وفيه نظر ، بل الوجه خلافه لأن الواقف لم يقصدهم وإنما الصرف لإيهم حكم الشرع ، ومن ثم لا زكاة فيما جعل نذرا أو أضحية أو صدقة قبل وجوبها ولو نذرا معلقا بصفة حصلت قبله كان شوق الله مريض فعمل أن أتصدق بشمر نخل فشفي قبل بدو صلاحه فإن بدا قبل الشفاء ، فإن قلنا : إن النذر المعلق بمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب وإلا وجب عليه اه . وفيه لو وقف على أولاد زيد وجبت فيه الزكاة لأنه معين صح ، وعليه فما الفرق بين هذه الصورة وبين قوله السابق لأقرباء الواقف ولعله أن صورة أقرباء الواقف أنه وقف على غيرهم وقفا منقطع الآخر فانتقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق إلى أقرب رحم الواقف ، ويدل على هذا قوله بأن الموقوف المصروف لأقرباء الخ ، ولم يقل الوقف على أقرباء الواقف وتعليقه بقوله لأن الواقف لم يقصدهم وإنما الصرف للخ ، وما الواقف على أولاد زيد فلنهم عنهم في وقفه فهم مقصودون بالوقف منه دون غيره فاستحقاقهم بتعيين الواقف لم ( قوله فإنه لا زكاة فيه ) ظاهره أن من قصد تملكه جميعه فلينظر وجه ذلك وهلا جعل غنيمة أو فيئا ، بل لا ينبغي إلا أن يكون غنيمة إن وجد استيلاء عليه أو جعلنا القصد استيلاء عليه وهو بعيد خصوصا إن نبت في غير أرضه اه سم على حج . أقول : ينبغي أن يقال : إن كان هذا مما يعرض عنه ملكه من نبت في أرضه بلا قصد ، فإن نبت في موات ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه ، وإن كان مما لا يعرض عنه لكن تركوه خوفا من دخولهم بلادنا فهو فيء ، وإن قصدوه فنحوه يقتل فهو غنيمة لمن منعهم ( قوله إذ ليس له مالك معين ) أفهم أنه لو كان له مالك معين وجبت الزكاة وبه صرح سم على منهج وعبارته بعد مثل ما ذكر بخلاف المعينين كما سبق في الخلطة اه ( قوله كأخذه القيمة الخ ) أو ظلما لم يميز عنها وإن نواها المالك وعلم الإمام بذلك اه حج ( قوله ) فيسقط به القرض أى وتقوم نية الإمام مقام نية المالك الممتنع ، وليس منه ما يأخذه المأزومون بالبلاد من غلة أو دراهم لأبهم ليسوا نائبين عن الإمام في قبض الزكاة ، ولا يقصدون بالمأخوذ الزكاة بل يجعلونه في مقابلة تبعهم في البلاد ونحوه .

[ تنبيه ] أخذ الزكشي من كلامهم أن أرض مصر ليست خراجية ، ثم نقل عن بعض الخبابة أنه أنكر إفتاء حنفي بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية ، فإن شرط الخراجية أن من عليه الخراج يملكها ملكا تاما وهي ليست كذلك فتجب الزكاة : أى حتى على قواعد الحنفية . وأجيب بأنه بنى ذلك على ما أجمع عليه الحنفية أنها فتحت

( قوله لكن الأثر ضعيف ) لاحتاجة إليه على الجديد

وهو يكسر القاف والطاء وضمهما حب العصفور لأن أبيا كان يأخذ العشر منه ( و ) في ( العسل ) سواء كان نخله مملوكا أم أخذ من الأمكنة المباحة ، كذا قيده شارح وأطلقه غيره ، ولعل الأول لكون القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لخبر أنه صلى الله عليه وسلم أخذ منه العشر ، لكن قال البخاري والترمذي : لا يصح في زكاته شيء ( ونصابه ) أي القوت الذي تجب فيه الزكاة ( خمسة أوسق ) لخبر « ليس فيا دون خمسة أوسق من التمر صدقة » وخبر مسلم « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » وقد أمر صلى الله عليه وسلم أن يحرص العنب كما يحرص النخل وتؤخذ زكاته زبيبا كما تؤخذ زكاة النخل تمرا ، والوسق بالفتح على الأفصح وهو مصدر بمعنى الجمع لما جمعه من الصبيان ، قال تعالى - واللبل وما وسق - أي جمع ( وهي ) أي الأوسق الخمسة ( ألف وستائة رطل ببغدادية ) إذ الوسق ستون صاعا فمجموع الخمسة ثلثائة صاع والصاع أربعة أمداد فيكون النصاب ألف مد ومائتي مد والمد رطل وثلث بالبغدادية وقدرت بالبغدادية لأنه الرطل الشرعي ، قاله الحب الطبري ( وبالدمشقي ثلثائة وستة وأربعون رطلا وثلثان ) لأن الرطل الدمشقي ستائة درهم والرطل البغدادية مائة وثلثون فيا جزم به الراعي فيضرب في ألف وستائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف يقسم ذلك على ستائة يخرج بالقسمة ما ذكر ( قلت : الأصح أنها ) بالدمشقي ( ثلثائة واثنا وأربعون رطلا وستة أسباع رطل ، لأن الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلثون ، والله أعلم ) بيانه أن تضرب ماسقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستائة تبلغ ألي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف ، ولم يتعرض في المحرر لضبط الأوسق بالأرطال لا بالدمشقية ولا بالبغدادية ، بل عبر بقوله وهي بالمد الصغير ثمانمائة من - وبالكبير الذي وزنه ستائة درهم ثلثائة من - وستة وأربعون منا وثلثا من - فاختصره المصنف بما سبق ، واستفيد من ذلك أن الرطل الدمشقي مساو للمد الكبير ، والمد الصغير رطلان بالبغدادية والنصاب تحديد كما صححه للأخبار السابقة وكما في نصاب المواشي وغيرها ، والعبرة فيه بالكيل على الصحيح بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم كما في التجربة عن الأصحاب ، وإنما قدر بالوزن استظهارا أو إذا وافق الكيل ، والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فإنه يشتمل على الخفيف والرزين ، فكيهه بالأردب المصري كما قاله القمولى ستة أرداب وربع أردب ، وهو المعتمد يجعل القدين صاعا كزكاة الفطر وكفارة العين ، وإن قال السبكي : إنه خمسة أرداب ونصف وثلث ، وأنه اعتبر القدح المصري بالمد الذي حرره فوسع مدين وسبعا تقريبا ، فالصاع

عنة ، وأن عمر وضع على رموس أهلها الجزية وأرضها الخراج ، ، وقد أجمع المسلمون على أن الخراج بعد توطينه لا يسقط بالإسلام ، ويأتى قبيل الأمان ما يرد جزهم بفتحها عنة ، وصرح أئمتنا بأن النواحي التي يؤخذ الخراج من أرضها ولا يعلم أصله يحكم بجواز أخذه لأن الظاهر أنه بحق ويملك أهلها فلهم التصرف فيها بالبيع وغيره لأن الظاهر في اليد الملك وحينئذ فالوجه أن الخ ماسنذكر ( قوله سواء أكان نخله مملوكا الخ ) هذا لا ينافي قوله ولعل الأول ، وبعبارة حج : والعسل من النحل كذا قيده شارح الخ وهي أوضح من عبارة الشارح ( قوله أم أخذ من الأمكنة المباحة ) انظر وجهه على هذا ( قوله وهو مصدر بمعنى الجمع ) أي المراد هنا الموسوق بمعنى المجموع ( قوله لأنه الرطل الشرعي ) أي الذي وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الأمر

( قوله كذا قيده شارح ) أي بالنحل

فدحان إلا سبعي مدّ ، وقدر كل خمسة عشر مدا سبعة أقداح وكل خمسة عشر صاعا وربة ونصف وربع فثلاثون صاعا ثلاث وبيات ونصف فثلثمائة صاع خمسة وثلاثون وربة وهي خمسة أراذب ونصف وثلاث ، فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحا وعلى الأول ستائة ( ويعتبر ) في الرطب والعنب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه ( تمرا ) بمشاة ( أو زيبيا إن تتمر ) الرطب ( أو ترزب ) العنب لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس في تمر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » فاعتبر في التمر الأوسق ( وإلا ) أى وإن لم يتمر الرطب ولم يترزب العنب ( فوطيا وعنبا ) أى فيوسق رطبا وعنبا وتخرج الزكاة منهما في الحال لأن ذلك أكمل أحوالهما ، ويضم مالا ينجف منهما إلى ما ينجف في إكمال النصاب لاتحاد الجنس ، وإنما لم يلحق ذلك بالخضراوات لأن جنسه مما ينجف فالحق نادره بغالبه ، ومثل مالا ينجف أصلا ما جافه ردىء أو احتيج لقطعه للعطش . قال في العباب : أو لا ينجف إلا لنحو سنة أشهر فيها يظهر ، وهو مأخوذ عما صرح به في الشرح الصغير حيث قال : وبشيء أن يلحق به ما إذا كانت مدة جفاف طويلة كسنة لقلة فائدته ، ويجب استئذان العامل في قطعه كما في الروضة ، فإن قطع من غير استئذانه أمم وعزر : وعلى السامع أن يأذن له خلافا لما صححه في الشرح الصغير من الاستحباب . نعم إن اندفعت الحاجة بقطع البعض لم تجز الزيادة عليها ( والحب ) أى ويعتبر في الحب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه ( مصفى من تبته ) لأنه لا يندخر فيه ولا يؤكل معه ويظهر اغتزار قليل فيه لايؤثر في الكيل ( وما أدخر في قشره ) ولم يؤكل معه ( كالأرز والعلس ) يفتح العين واللام نوع من الحنطة كما سيأتى ، والكاف في كلامه استقصائية إذ ليس ثم ما يندخر في قشره من الجبوب غير الشبين اللذين ذكرهما ( فغشرة أوسق ) نصابه اعتبارا بقشره الذى أدخاره فيه أصح له وأبى بالنصف فعلم أنه لا يجب تصفيته من قشره وأن قشره لا يدخل في الحساب . نعم لو حصلت الخمسة أوسق من دون العشرة اعتبرناه

( قوله وإلا فوطيا وعنبا ) قضيته امتناع إخراج البسر وعدم إجزائه . نعم إن لم يتأت منه رطب فالوجه وجوب إخراج البسر وإجزائه مرأه سم على حج . وقوله نعم إن لم يتأت منه رطب : أى غير ردىء كما يؤخذ بما تآى ( قوله لأن ذلك أكمل ) قضيته أنه لا يقدر فيه الجفاف والظاهر أنه غير مراد وأن قوله لأن ذلك أكمل أحوالهما علة لإجزاء المخرج منها بتلك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف ، وحاصله أنه إذا تعذر الجفاف بالفعل لا يتعذر تقديره ، لا يقال : حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره . لأننا نقول : يمكن اعتباره بالقياس إلى ما يتجفف من غيره لأن غاية الأمر أن مالا يتجفف من قام به ما منع من التجفيف وهو لا يمنع أن يجمىء منه مثل ما يجمىء من غيره بفرض زوال المانع ( قوله وهو مأخوذ ) ضبب بينه وبين قوله في العباب ( قوله ويجب استئذان العامل ) أى على المالك وهو راجع لما بعد الإثم ، وهذا واضح فيما إذا كان ثم عامل وإلا وجب استئذان الإمام أو نائبه ولو فوق مسافة العدوى ( قوله فإن قطع من غير استئذانه أمم وعزر ) أى ولا ضمان سم ( قوله نعم إن اندفعت الحاجة بقطع البعض ) أى فيما لو احتاج لقطعه لنحو عطش ( قوله والكاف في كلامه استقصائية ) أى أنها دلت على أنه لم يبق سواهما وهي الواقعة : في كلام الفقهاء وهم ثقات ( قوله فعلم أنه لا يجب تصفيته ) في فتاوى الشهاب الرملى ما نصه : سئل الشهاب الرملى عن عليه زكاة أرز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فحصل منه نصف أصله مثلا ثم أخرجه عن الأرز الشعير هل يجرى أولا؟ فأجاب بأنه لا يجرى ما أخرجه عن واجبه اه . أقول : هذا قد يتناهى قول الشارح فعلم أنه لا يجب تصفيته الخ بالقياس الإجزاء ، ويوجب بأن ما فعله هو الأصل في حقه وليس فيه تصرف على الفقراء في حقهم ، وإنما أسقط عنه تبييضه تخفيفا عليه ، وليس فيه تقويت على الفقراء بل فيه رفق بهم بتحمل الموتة عنهم . وبقي ما لو لم يضر به وشك فيما حصل عنده هل يبايع خلاصه

دونها كما يحته ابن الرفعة وهو ظاهر ، وكلامهم جروا فيه على الغالب ، وكلام الشرح الصغير يدل لذلك .  
 ونقل الشيخان عن صاحب العدة أن قشرة الباقلا السفلى لا تدخل في الحساب ، لكن استغربه في المجموع وقال :  
 إنه خلاف قضية كلام الجمهور ، والظاهر أن المذهب المنصوص الدخول ، قال الأذرى : وهو كما قال والوجه  
 ترجيح الدخول أو الجزم به ، وهو قضية كلام ابن كج إن لم يكن المنصوص وهو المعتمد ، ولا أثر لقشرة الحمراء  
 اللاصقة بالأرز كما في المجموع عن الأصحاب ( ولا يكفل ) في النصاب ( جنس بجنس ) أما التمر والزبيب  
 فبالإجماع ، وأما الحنطة والشعير والعدس والحمص فبالقياس لانفراد كل باسم وطبع خاصين ( ويضم ) فيه  
 ( النوع إلى النوع ) كأنواع التمر والزبيب وغيرها لا شراكهما في الاسم وإن تباينا في الجودة والرداءة واختلف  
 مكانهما ( ويخرج من كل ) من النوعين أو الأنواع ( بقسطه ) لانتفاء المشقة فيه ، بخلاف المواشي فإن الأصح  
 أنه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كما مر ، ولا يؤخذ البعض من هذا والبعض من الآخر للمشقة  
 ( فإن عسر ) لكثرة الأنواع وقلة الحاصل من كل نوع ( أخرج الوسط ) منها دون الأعلى والأدنى لرعاية الجائزين ،  
 فلو تكلف وأخرج من كل واحد بالقسط جاز بل هو أفضل كما نقله في شرح المذهب ( ويضم العلس إلى الحنطة  
 لأنه نوع منها ) وهو قوت صنعاء اليمن يكون في الكمام حبتان وثلاث ( والسلت ) يضم السين وسكون اللام  
 ( جنس مستقل ) فلا يضم إلى غيره ( وقيل شعير ) فيضم له لشبهه به في برودة الطبع ( وقيل حنطة ) فيضم إليه  
 لشبهه بها ولونا وملاسه ، والأول قال : اكتسب من تركيب الشبين طبعاً انفرد به وصار أصلاً برأسه ( ولا يضم تمر  
 عام وزرعه ) في إكمال النصاب ( إلى ) تمر وزرع عام ( آخر ) وإن فرض إطلاع تمر العام الثاني قبل جلداد  
 الأول بالإجماع ، ولو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين لم يضم أحدهما للآخر بل هما كشجرة عامين ( ويضم  
 تمر العام ) الواحد ( بعضه إلى بعض وإن اختلف إدراكه ) لاختلاف أنواعه وبلاذده حرارة وبرودة كمنجد

خمس أوسق أو لا هل تجب عليه الزكاة فيه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم الوجوب لأنه الأصل ، ولا يكفل  
 إزالة القشر ليختبر خالصه هل يبلغ نصاباً أو لا ، ولا يشكل ذلك بما لو اختلط إثم من ذهب وقضة وجهل الأكثر  
 حيث كلف امتحانه بالسبك أو غيره مما ذكر ثم لأنه هناك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب ، بخلافه هنا فإنه  
 شك في أصل الوجوب ( قوله والوجه ترجيح الدخول ) من كلام الأذرى ( قوله ولا أثر للقشرة ) خلافاً لحج  
 ( قوله ويخرج من كل بقسطه ) مفهومه أنه لو أخرج من أحد النوعين عنهما لا يكتفى وإن كان مأخوذاً منه أعلى قيمة  
 من الآخر ، وليس مراداً لأنه لا ضرورة على الفقراء ، وليس بدلاً عن الواجب لاتحاد الجنس ، وقد يؤخذ ذلك  
 من عموم قول من المنهج : ويجزى نوع عن نوع آخر برعاية القيمة اهـ . حيث عدل عن التعبير بالماشية إلى  
 الأنواع الشاملة للماشية ولغيرها ( قوله ولا يؤخذ البعض الخ ) أي لا يكلف دفع ذلك بل لا يجوز فيها لو دفع نصف  
 عز ونصف نعجة من أربعين عشرون منها من الضأن وعشرون من المعز ( قوله فلا يضم إلى غيره ) .

[ تنبيه ] يقع كثيراً أن البر يختلط بالشعير ، والذي يظهر أن الشعير إن قلّ بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم  
 يعتبر فلا يجزى لإخراج شعير ولا يدخل في الحساب وإلا لم يكفل أحدهما بالآخر فما كل نصابه يخرج عنه من غير  
 المختلط اهـ حج ( قوله يحمل في العام مرتين ) أي بأن ينفضل الحمل الثاني عن الحمل الأول وأما ما يخرج متتابعاً  
 بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الأول بنحو يومين أو ثلاث ثم يتلاحق به في الكبر فكانه حمل واحد ( قوله  
 كشجرة عامين ) أي وإن كان إطلاعهما في عام واحد ( قوله وإن اختلف إدراكه ) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ  
 نصاباً جاز له التصرف فيه ، ثم إذا أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع إن كان الأول باقياً أو نالفاً ، فإن سبق

وتهمة ، فتهامة حارة يسرع إدراك ثمرها ونجد باردة ، والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عربية . قال الشيخ : والقول بأنه أربعة أشهر غير صحيح ، وأشار بذلك للرد على ابن الرقعة لأنه نقله عن الأصحاب ، والعبارة في الضم هنا بإطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقرئ في شرح لإرشاده ، وهو المعتمد خلافا لما في الحاوى الصغير من اعتبار القطع فيضمم طلع نخله إلى الآخر إن أطلع الثاني قبل جذاذ الأول وكذا بعده في عام واحد ( وقيل إن أطلع الثاني بعد جذاذ الأول ) يفتح الجعم وكسرها وإهمال الدالين وإعجامهما أى قطعه ( لم يضم ) لأنه يشبه ثمر عامين ، ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الأول ضم إليه جزما ( وزرعا العام بضمان ) وإن اختلفت زراعته في الفصول ويتصور ذلك في الذرة فإنها تزرع في الربيع والخريف والصيف ( والأظهر ) في الضم ( اعتبار وقوع حصاذهما في سنة ) واحدة بأن يكون بين حصد الأول والثاني أقل من اثني عشر شهرا عربية وإن لم يقع الزرعان في سنة إذ الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب . والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في السنة لأن الزراعة هي الأصل ، وداخله أيضا تحت القدرة ، وجملة ما فيها عشرة أقوال أحصاها مذكرو المصنف ونقله عن الأكثرين ، وهو المعتمد وإن قال الأسنوى : إنه نقل باطل يطول القول بتفصيله . والحاصل أنى لم أر من صححه فضلا عن عزوه إلى الأكثرين ، بل رجح كثير من اعتبار وقوع الزرعين في عام منهم البندنيجي وابن الصباغ ، وذكر نحوه ابن القتيب . قال الشيخ في شرح منهجه : ويوجب بأن ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ : أى لأن المثبت مقام على الناقى . والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما أفاده الكلام بأن أبى شريف ، وقال : إن تعليههم يرشد إليه ، ولو رقع الزرعان معا أو على التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر بقل لم يشتد حبه فالأصح القطع فيه بالضم ، ولو اختلف المالك والساعى في أنه زرع عام أو عامين صدق المالك في ادعائه كونه في عامين ، فإن اتهمه حلفه ندبا لأن ما ادعاه غير مخالف بالظاهر والمستخلف من أصل كلرة سببت مرة ثانية في عام يضم إلى الأصل كما علم مما مر ، بخلاف نظيره من الكرم والنخل لأنهما يرادان للتأييد فجعل كل حل كثرمة عام ، بخلاف الذرة ونحوها فخلق الخارج منها ثانيا بالأول كزرع تعجل إدراك بعضه ( وواجب ما شرب بالمطر ) أو ماء انصب إليه من نهر أو عين أو ساقية حفرت من التهر وإن احتاجت لمؤنة ( أو عروقه لقربه من الماء ) وهو البطل ( من ثمر وزرع العشر و ) واجب ( ما سقى ) منها ( بنضح ) من نحو نهر بجيوان ، ويسمى الذكر ناضحا والأنثى ناضحة ، ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية بسين مهملة ونون ومثناة من تحت ( أو دولا ب ) يضم أوله وفتحته وهو ما يديره الحيوان ، أو دالية وهي المنجنون وهو ما يديره الحيوان ، وقيل البكرة أو ناعورة

له بيع تبين بطلانه في قدر الزكاة ، ويجب على المشتري رده إن كان باقيا ، ورد بدله إن كان تالفا . ثم رأيت في كلام مسم على حج ما يصرح بذلك فليراجع ( قوله والقول بأنه أربعة أشهر غير صحيح ) لجريان العادة بأن ما بين إطلاع النخلة إلى بدو صلاحه ومنتهى إدراكها ذلك اه حج ( قوله وقوع حصاذهما في سنة ) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الإطلاعين أن نحو النخل بمجرد الإطلاع صلح للانتفاع به سائر أنواعه ، بخلاف الزرع فإنه لا ينتفع به بمجرد ذلك وإنما المقصود منه للأدبيين الحب خاصة فاعتبر حصاده ( قوله يضم إلى الأصل ) ظاهرا وإن طاللت المدة ولم يقع حصاذهما في عام ، ويمكن توجيهه بأنه لما كان مستخلفا من الأصل نزل منزلة

( قوله أو دالية وهي المنجنون الخ ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن والدواليب لفظ جامع لدولاب يضم الدال وقد فتحت ، ويقال له الدالية وهي المنجنون وهو ما يديره الحيوان ، وقيل الدالية البكرة انتهت

أو ما يديره الماء بنفسه (أو بما اشتراه) أو وهب له لعظم المنة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نصفه) أى العشر وذلك لخبر البخارى «فما سقت السماء والعيون، أو كان عثريا العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر» فشمّل ما لو قصد عند ابتداء الزرع السقى بأحد المائين ثم حصل السقى بالآخر وهو الأصح، وخبر مسلم فيما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقى بالسانية نصف العشر» وفى رواية لأبى داود «فى البعل العشر» والمعنى فى ذلك كثرة المؤنة وخففتها كما فى السائمة والمعلوفة بالنظر للوجوب وعلمه، ولا فرق فى وجوب العشر أو نصفه بين الأرض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما لعموم الإخبار وخبر «لا يجتمع عشر وخراج فى أرض مسلم» ضعيف، وتكون الأرض خراجية إذا فتحها الإمام عنوة ثم تعوضها من الغائين ووقفها علينا وضرب عليها خراجا أو فتحها صلحا على أن تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو أجرة لا يسقط بإسلامهم، فإن سكنوها به ولم تشترط هى لنا كان جزية تسقط بإسلامهم، والأراضى التى يؤخذ منها ولا يعرف أصالها يحكم بجواز أخذه لأن الظاهر أنه ينقى ويحكم بملك أهلها لما فلهم التصرف فيها لأن الظاهر فى اليد الملك، ولا يجب فى المشتريات زكاة لغیر السنة الأولى بخلاف غيرها مما لم لأنها إنما تتكرر فى الأموال النامية وهذه منقطعة تمام معرضة للفساد. قال الأسنوى: والأصوب قراءة ما فى قوله بما اشتراه مقصورة على أنها موصولة لا بمدودة اسماء للماء المعروف، فإنها على التقدير الأول تتم الثلج والبرد والماء التجس بخلاف الممدود اهـ. ويجب بأن البرد والثلج قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء لا يمكن السقى بهما والماء التجس لا يصح بيعه فلم يشمله كلامه (والقنوات) وكذا السواقي المحفورة فى نحو نهر (كالطر على الصحيح) فى المسقى بماء يجرى فيها منه العشر، ولا عبرة بمؤنة تصرف عليها

أصله (قوله وهو ما يديره الماء بنفسه) حيث كان الماء يديره بنفسه هلا وجب فيما سقى بها العشر لخفة المؤنة راجعه (قوله أو كان عثريا) العثري يفتح الثاء وقد تسكن اهـ شرح روض. قال الجوهري: هو الذى لا يسقيه إلا المطر، وأوضحه الأزهري فقال: هو أن يحفر حفيرة يجرى فيها الماء من السيل إلى أصول الشجر، وتسمى تلاء، الحفيرة عاثورا لأن المسار عليها يتعر بها (قوله ولا فرق فى وجوب العشر أو نصفه الخ) ولا يؤديهما من حبا إلا بعد إخراج زكاة الكل، وفى المجموع: ولو أجر الخراجية فالخراج على المالك، ولا يحل المؤجر أرض أخذ أجرها من حبا قبل أداء زكاته، فإن فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما يديره أو نصفه كما لو اشترى زكوايا لم يخرج زكاته اهـ حج (قوله والأراضى التى يؤخذ منها) أى الخراج (قوله لأن الظاهر فى اليد الملك) قال حج: وحينئذ فالوجه أن أرض مصر من ذلك لأنه لما كثرت الخلاف فى فتحها أهو عنوة أو صلح فى جميعها أو بعضها كما بأتى بسطه قبيل الأمان صارت مشكوكا فى حل أخذه منها، وقد تقرر أن ما هى كذلك تحمل على الحل فاندفع الأخذ المذكور.

[تنبيه آخر] قدم مخالف لشافعى أو باعه مثلا ما لا يعتقد تعلق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعى فهل له أخذه اعتبارا باعتبار المخالف كما اعتبروه فى الحكم باستعمال ماء وضوئه الخالى عن النية، وفرقا بينه وبين مامر فى اعتقاد القنذى بأن سبب هذا رابطة الاقتداء ولا رابطة له حتى يعتبر لأجلها اعتقاد الشافعى وهذا بيعته موجود هنا، وأيضا ممر أنه يحرم على شافعى لعب الشطرنج مع حننى لأن فيه إغانة على معصية بالنسبة لاعتقاد الحننى، إذ

(قوله ويجب بأن البرد والثلج قبل ذوبهما) كما لا يسميان ماء الخ فى هذا الجواب نظرا لأنه إذا سقى بهما بعد ذوبهما لا يصدق أنه سقى بماء اشتراه بالمد لأنه إنما اشترى ثلجا أو بردا، ويصدق عليه أنه بما اشتراه بالقصر (قوله فلم يشمله كلامه)



لأنها لعمارة الضيعة لا لنفس الزرع ، فإذا تهيأت وصل الماء بنفسه ، بخلاف النضح ونحوه فإن المؤنة للزرع نفسه . والثاني يجب فيها نصف العشر لكثرة المؤنة فيها والأول يمنع ذلك ( و واجب ) ماسق بهما ) أى بالنوعين كطر ونضح ( سواء ) أو جهل حاله كما يأتي ( ثلاثة أرباعه ) أى العشر رعاية للجانيين ( فإن غلب أحدهما ففى قول يعتبر هو ) فإن غلب المطر فالعشر أو النضح فنصفه ترجيحاً لحاجب الغلبة ( والأظهر يقسط ) لأنه القياس ، فإن كان ثلثاه بماء السماء وثلثه بالدولاب وجب خمسة أسداس العشر ثلث العشر للثلثين وثلث نصف العشر للثلث وفى عكسه ثلثا العشر ، وإنما يقسط الواجب ( باعتبار عيش الزرع ) أو الثمر ( ونمائه ) لا بأكثرهما ولا بعدد السقيات ، فلو كانت المدة من وقت الزرع إلى وقت الإدراك ثمانية أشهر واحتاج فى أربعة منها إلى سقية فسق بالمطر وفى الأربعة الأخرى إلى سقيتين فسق بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر ، وكذا لو جهلنا المقدارين من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذ بالاستواء أو احتاج فى ستة منها إلى سقيتين فسق بماء السماء وفى شهرين إلى ثلاث سقيات فسق بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر ، ولو اختلف المالك الساعى أو أنه سقى بماء صدق المالك إذ الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإن أتته الساعى حافله ندباً ولو كان له زرع أو ثمر مسقى بمطر وآخر مسقى بنضح ولم يبلغ واحد منهما نصاباً ضم أحدهما إلى الآخر تمام النصاب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر فى الأول ونصفه فى الثانى ، ولو علمنا أن أحدهما أكثر وجهلنا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال ، قاله الماوردى وهو ظاهر ( وقبل بعدد السقيات ) المقيدة دون مالا يفيد لأن المؤنة تكثر بكثرة السقيات ( وتجب ) الزكاة فيها ذكر ( بيدو صلاح الثمر ) لأنه حينئذ ثمرة كاملة وقبلة بلع

لايم اللعب المحرم عنده إلا بمساعدة الشافعى له ، ويأتى أن الشافعى لا ينكر على مخالف فعل ما يحل عنه ويحرم عند الشافعى ، لأنها نقر من اجتهد أو قلد من يصح تقليده على فعله اتفاقاً أولاً اعتباراً بعقيدته نفسه ، ويجب عن الأول بأن اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطاً ، مع أنه لا مخالفة منا لإماننا به بوجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوع فى ورطة تحريم إماننا لنحو أكل ما تعلقت به الزكاة قبل إخراجها ، وعن الثانى والثالث بأننا وإن لزمنا تقرير المخالف لكن يلزمنا الإنكار عليه فى فعله ما يرى هو تحريمه ، فحرمه إعانته له بالأولى ، وهذا هو الذى يتجه ترجيحه خلافاً لمن مال إلى الأول ، وعبارة السبكى فى فتاويه صريحة فيها ذكرته وحاصلها أن من تصرف فاسداً اختلفت المذاهب فيه فأراد قضاء دين به لمن يفسده فقيه خلافاً ، والأصح أن من يصححه إن كان قوله مما ينقض لم يحل له وكذلك إن لم ينقض ، وقلنا المصيب واحد : أى وهو الأصح ما لم يتصل به حكم لأنه ففى باطن الأمر فيه كظاهره ينفذ ظاهراً وباطناً كما يأتى بسطه فى القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه اه ( قوله باعتبار عيش الزرع ) عبارة حجج بعد قول المصنف الآتى : وقبل بعد السقيات : أى النافعة بقول الخبر اه . وينبغى الاكتفاء فى ذلك بإخبار واحد أخذنا من الاكتفاء منهم به فى الخارص الآتى فراجع اه ( قوله فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال ) قال سم على

وانظر هل عدم الشمول مراد حتى لو سقى بالماء التجس يكون فيه العشر أو هو غير مراد ، والذى يظهر فى الحكم أنه إن بذل مالا فى مقابلته يكون فيه نصف العشر وإن لم يكن ذلك شراءً شرعياً لأن المال مبدول بحق فى نظير إسقاط صاحبه اختصاصه عنه ، كما صرحوا به فى نظيره من نحو السرجين وإن لم يبدل فيه مالا كان غصبه فيه العشر لانتهاء ضمانه فليراجع ( قوله فيؤخذ اليقين ) أى ويوقف الباقى كما فى شرح الروض ، ومعنى أخذ اليقين أى يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكذا ظهر فليراجع

وحصرم ، ( و ) ببلو<sup>١</sup> اشتداد الحب ) لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ، ولا يشترط لإتمام الصلاح والاشتداد ولا بدو صلاح الجميع واشتداده بل يكفي في البعض كما يعلم بيان بدو صلاح الثمر من باب الأصول والثمار وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب إخراجها في الحال بل انعقاد سبب وجوبه ، ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتنمر ويتزيب غير ردي لم يجزه ، ولو أخذه الساعي لم يقع الموقع وإن جففه ولم ينقص لفساد القبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة ، وهو المعتمد وإن نقل عن العراقيين خلافه ، ويرده حتماً إن كان باقيا ومثله إن كان تألفا كما في الروضة في باب الغصب ، وصحح في المجموع واقتضاه كلام الروضة في موضعين ضمناه بالقيمة ، قاله الأستاذ وهو الأصح المفتى به ونص عليه الشافعي والأكثر ونجزم به ابن المقرئ هنا ، والقائل بالأول حل النص على فقد المثل ، وانتصر الناشئ الثاني نقلا عن والده بأنه إنما وجبت القيمة هنا لثلاث بقوت على المستحقين ما يستحقونه من بقاء الثمرة على رعوس الشجر إلى وقت الحصاد ، وفي الغصب إنما غصب ما على الأرض وأتلفه ، فلو أتلفه على رعوس الشجر تعين ضمناه بالقيمة ، واستشهد لكلام والده بما لو أتلف رجل على آخر زرعاً أوّل خروجه من الأرض في الحال الذي لا قيمة له . قال إسماعيل الحضرمي فيه : لعل الجواب إن كان في أرض مغصوبة فلا شيء عليه ، أو في مملوكة أو مستأجرة وجبت قيمته عند من يبقيه ، كما ذكروا ذلك في إتلاف أحد خفيين يساويان عشرة غصبهما فعدت قيمة الباقي درهمين فيضمن ثمانية على المذهب

حج : انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه اه . والظاهر أن المراد باليقين ما يلعب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وإن تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح لأن الأصل عدم الوجوب ( قوله واشتداد الحب الخ ) أي وحيث اشتد الحب فينبغي أن يتمتع على المالك الأكل والتصرف ، وحينئذ فينبغي اجتناب القريب ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع اه عمرة ( قوله بل يكفي في البعض ) قياس ما يأتي ثم إنه لا بد في إلحاق ما لم يبد صلاحه بما بدا صلاحه أنه لا بد من اتحاد الجنس والبستان والحمل ، وعليه فلو بدا صلاح ثمر أحد بساتين والآخر لم يبد صلاحه جاز له التصرف في الثاني لعدم تعلق الزكاة به ( قوله وإن جففه ولم ينقص ) أي بل ولو زاد ( قوله وهو المعتمد ) وهذا بخلاف ما لو أخرج حيا في تبنه أو ذهباً من المعدن في ترابه فصفاه الأخذ فبلغ الحاصل منه قدر الزكاة ، والفرق أن الواجب هنا ليس كامناً في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فإن الواجب بعينه موجود فيها أخرجه غايته أنه اختلط بالتراب أو التبن فع المخلوط من معرفة مقداره فإذا صق وتبين أنه قدر الواجب أجزأ لزوال الإجماع : ثم رأيت في حج فيما يأتي في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور ، وعبارته بعد قول المصنف حتى يبلغ خالصه نصابا نصها : وعلى عدم الإجزاء لو خلص المغشوش في يد الساعي أو المستحق أجزأ كما في تراب المعدن ، بخلاف سحلة كبرت في يده لأنها لم تكن بصفة الإجزاء يوم الأخذ والتراب والمغشوش هنا بصفته لكنه مختلط بغیره اه ( قوله ويرده حقا ) وهل يحتاج في الرد إلى نية أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه إن كان باقيا ورده فقد رد المالك ما لم يزل ملكه عنه ، وإن كان تألفا فهو دين في ذمته ، والبراءة في أداء الدين تحصل بمجرد الدفع من نوع ما في ذمته ( قوله إن كان تألفا ) معتمد ( قوله والقائل بالأول ) هو قوله ويرده حتماً إن كان باقيا ( قوله وفي الغصب إنما غصب الخ ) أي إنما هو مفروض فيما لو غصب الخ ( قوله أو مستأجرة وجبت قيمته ) معتمد ( قوله كما ذكروا ذلك في إتلاف الخ ) قد يفرق بينهما بأنه ثم استولى على الخفيين فدخل كل منهما في ضمناه بخلاف المثلث هنا فإن الحاصل منه مجرد مباشرة الإتلاف ، وهي إنما تقتضي ضمان ما أتلفه كما لو أتلف ولد دابة

ومحل ما تقرر في غير الأرز والعلس أماهما فيؤخذ وإجهما في قشرهما كما مر ، ومؤنة الجفاف والتصفية والجباد والدياس والحمل وغيرها مما يحتاج إلى مؤنة على المالك لا من مال الزكاة ، ولو اشترى نخيلا ومثمرتها بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع إن كان الخيار له والمشتري إن كان له ثم إن لم يبق الملك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت إليه وإن كان الخيار لهما وقفت الزكاة فن ثبت الملك له وجبت عليه ، وإن اشترى النخيل بمثمرتها أو ثمرتها فقط مكاتب أو كافر فبدا الصلاح لم تجب زكاتها على أحد أما المشتري فلعلم أهليته لوجوبها وأما البائع فلا تنفاه كونها في ماله حال الوجوب ، أو اشتراها مسلم فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يردّها على البائع فقها لتعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده ، فلو أخرج الزكاة من الثمرة لم يردّ وله الأرض ، أو من غيرها فله الردّ أما لو ردّها عليه يرضاه كان جائزا لإسقاط البائع حقه . وإن اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها ، فإن لم يرض البائع بالإبقاء فله الفسخ لتضرره بمصّ الثمرة رطوبة الشجرة ، ولو رضى به وأنى المشتري إلا القطع امتنع على المشتري الفسخ لأن البائع قد رضى بإسقاط حقه وللبائع الرجوع في الرضا بالإبقاء لأن رضاه إعارة ، وإذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لأن بدو الصلاح كان في ملكه فإذا أخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري ، ولو بدا الصلاح قبل القبض كان عيبا حادئا بيد البائع ، فينبغي كما قاله الزركشي ثبوت الخيار للمشتري ، وما قاله من أن على ذلك إذا كان البدو بعد اللزوم وإلا فهي ثمرة استحق بقاءها في زمن الخيار فصارت للمشروط في زمنه فينبغي أن يفسخ العقد إن قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق العقد مردود ، والأرجح عدم انفساح العقد بما ذكر ، والفرق بينهما أن

قيسته نافهة حين الإلتلاف فإنه إنما يضمن قيمته في ذلك الوقت لاقيمته كبيرا بتقدير بقاءه ، هذا وكان الأولى للشارح التنظير بما لو أنفأ أحد الخفين في يد ماله ، ومع ذلك يرد عليه أن المثلث ثم له قيمة في نفسه بخلافه هنا ( قوله لا من مال الزكاة ) أي فلو خالف وأخرجها من مال الزكاة وتعدّل استردادها من أخذها ضمن قدر ما فوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه ، وسند ذكر نظيره عن الديميري فيها لو فقد المختلط من الذهب والفضة من أنه يعمل بما غلب على ظنه ، قال : ويعضده التخمين في مسألة المذني والودي ( قوله ولو اشترى نخيلا الخ ) ويأتي ردّ قول الإمام والغزالي المنع الكلي من التصرف خلاف الإجماع وضعف ترك شيء من الربط للمالك ، وأحاديث الباكورة وأمر الشافعي بشراء القول الربط محمولان على ما لا زكاة فيه إذ الوقائع الفعلية تسقط بالإجماع وكما لو لم ينظر الشيخان وغيرهما في منع بيع هذا في قشره إلى الاعتراض عليه بأنه خلاف الإجماع الفعلي ، وكلام الأكثرين وعليه الأئمة الثلاثة كذلك لا ينظر فيها نحن فيه إلى خلاف ما صرح به كلامهم وإن اعترض بنحو ذلك إذ المناهض نقل ، فإذا زادت المشقة في التزامه هذا فلا عتب على المتخلص بتقليد مذهب آخر كمدّبه أهدف فإنه يجوز التصرف قبل انحرص والتضمين وأن يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه ، وكذا ما بهديه في أوائها حجج بحرفه ( قوله ثم إن لم يبق الملك له ) أي لم يبق له الملك مدة الخيار ( قوله رجع عليه من انتقلت إليه ) قضيت أنه للمشتري الرد فقها إذا كان الخيار له وأخذت الزكاة من الثمرة المشتراة ، وبشكل عليه ما يأتي فيما لو أطلع في المبيع على عيب وقد وجبت الزكاة في ملك المشتري حيث يسقط الرد فقها ، وقد يقال : ما هنا مصور بما إذا قبلها البائع وهو الأغلب ، وقد يقال بوجوبه مطلقا ، ويفرق بأن البائع بشرطه الخيار مع غلبة بدو الصلاح موطن نفسه على قبوله إذا أخذت الزكاة منه ( قوله فإن لم يرض البائع بالإبقاء فله ) أي البائع به ، ثم إذا فسخ وأراد القطع هل يمكن منه وإن أدى ذلك إلى قطع ثمرة المستحقين أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لتعلق حق المستحقين بها ، وعليه فلعن فائدة الفسخ

الشرط في المقيس عليه لما أوجده العاقدان في حريم العقد صار بمثابة الموجود في العقد ، بخلاف المقيس إذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي بدليل صحة بيع العين المؤجرة مع استثناء منافعتها شرعا وبطلان بيع العين مع استثناء منافعتها شرطا ( ويسن خرص ) أى حزر ( الثمر ) بالثلثة ( إذا بدا صلاحه على المالك ) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يبعث عبد الله بن زواحة إلى خيبر خارضا وحكته الرفق بالمالك والمستحق ، وشغل كلامه ثمار البصرة فهي كثيرها ، وإن استثناهما الماوردي فقال : يحرم خرصها بالإجماع لكثرتها وكثرة المونة في خرصها ولإباحة أهلها الأكل منها للمجتاز ، وتبعه عليه الروياني قالا . وهذا في النخل ، أما الكرم فهو فيه كغيره . قال السبكي : وعلى هذا فينبغي إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف من أهل البصرة يجري عليه حكمهم ولهذا قال الأذري : لم أر هذا لغير الماوردي ، وقضية كلام شيخه الصيمري والأصحاب قاطبة عدم الفرق ، وخرج ببدا صلاح ما قبله فلا يتأتى فيه إذ لاحق للمستحقين ولا ينضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدوّه . نعم إن بدا صلاح نوع دون آخر ففي جواز خرص الكل وجهان في البحر والأوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز ، لكن الأقيس على ما قاله ابن قاضي شعبة الجواز ويخرج بالثمر الحب فلا خرص فيه لاستتار حبه ولأنه لا يؤكل غالبا ربطا بخلاف الثمرة ، وكيفية الخرص أن يطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرها أو ثمر كل النوع ربطا ثم يبسا ، ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتهما ( والمشهور إدخال جميعه في الخرص ) أى جميع الثمر والعنب فيه ولا يترك المالك شيئا وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » حله الشافعي رضى الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم له ذلك من الزكاة ليفرقه بنفسه على فقراء أقاربه وجيرانه لطعمهم في ذلك منه لا على ترك بعض الأشجار من غير خرص جمعا بينه وبين الأدلة الطالبة لإخراج زكاة الثمر والزربيب ، إذ في قوله فخذوا ودعوا إشارة لذلك : أى إذا خرصتم الكل فخذوا بحساب الخرص وانتركوا له شيئا ما خرص فجعل الترك بعد الخرص مقتضى بالإيجاب فيكون المتروك له قدرا يستحقه الفقراء ليفرقه هو والثاني أنه يترك

رد الثمن على المشتري ( قوله في المقيس عليه ) هو قوله كالملشروط في زمنه وقوله بخلاف المقيس هو قوله وإلا فهذه ثمرة استحق الخ ( قوله ويسن خرص الثمر ) أى الذى يجب الزكاة فيه اه على ( قوله وشغل كلامه ثمار البصرة ) معتمد أى تخلأ أو كرما ( قوله وخرج ببدا صلاح ما قبله ) ومنه البلع الذى اعتيد بيعه قبل تلوته ( قوله نعم إن بدا صلاح نوع الخ ) أو بدا صلاح حبة من نوع فهل يجوز خرصه وهل يجري فيه الوجهان ؟ اه سم على بهجة . أقول : القياس جواز الخرص أخذا بما قالوه فيما لو بدا صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع الكل بلا شرط قطع ( قوله لكن الأقيس على ما قاله ابن قاضي شعبة الجواز ) معتمد م اه سم . ويوجه بأن ما لم يبد صلاحه تابع في البيع لما بدا صلاحه إن أخذ بستان وجنس وحمل وعقد وإن اختلفت الأنواع ( قوله الجواز ) أى في الجميع ( قوله ولأنه لا يؤكل غالبا ) هذا دون ما قبله يشمل الشعير اه سم على بهجة ، والحكم إذا كان معللا بعلمتين يبقى ما بقيت إحداهما فلا يجوز خرصه ( قوله أن يطوف الخارص ) أى وجوبا ( قوله فخذوا ودعوا الثلث ) أى بأن

( قوله ولهذا قال الأذري لم أر هذا لغير الماوردي ) كأن موقع هذه العلة أن هذا مرتب على ما أفاده قوله وإن استثناهما الماوردي من كونه ضعيفا بل شاذا ، أما الأول فلأن الغاية تفيد ذلك ، وأما الثاني فلنستنبطه الماوردي وحده ، فكأنه قال ما قاله الماوردي ضعيف شاذ ولهذا قال الأذري الخ ( قوله إذ لاحق للمستحقين ) أى فيجوز له أكل جميعه ( قوله الطالبة لإخراج زكاة الثمر والزربيب ) أى المقتضية أو المصروفة بعموم الخرص للجميع

للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله تمسكاً بظاهر الخبر المذكور (و) المشهور (أنه يكفي خارص) واحد لأن الخرص نشأ عن اجتهد فكان كالحاكم وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث مع ابن رواحة واحدا يجوز أن يكون معيناً أو كاتباً ، ولو اختلفت خارصان وقف الأمر إلى تبيين المقدار منهما أو من غيرهما . والثاني بشرط اثبات كالتقويم والشهادة وقطع بعضهم بالأول (وشرطه) أي الخارص (العدالة) فلا يقبل الفاسق فيه وأن يكون عالماً بالخرص لأنه اجتهد والجاهل بشيء غير أهل للاجتهاد فيه (وكذا) شرطه (الحرية والذكورة في الأصح) إذ الخرص ولاية والرقيق والمرأة ليس من أهلها والثاني لا يشترطان كما في الكيال والوزان وعلم من العدالة الإسلام والبلوغ والعقل ، ولا بد أن يكون ناطقاً بصيراً إذ الخرص لإخبار وولاية وانتفاء وصف مما ذكر يمنع قبول الخبر أو الولاية (فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع من عين الثمر) بالثلثة (ويصير في ذمة المالك الثمر والزيب ليخرجهما بعد جفافه) إن لم ينفذ قبل التمكن بلا تفريط لأن الخرص يبيع له التصرف في الجميع كما سأتى وذلك دال على انقطاع حقهم منه ، والثاني لا ينتقل حقهم إلى ذمته بل يستمر متعلقاً بالعين كما كان لأنه ظن وتضمن فلا يؤثر في نقل الحق إلى الذمة ، وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ، ويسمى قول العبرة : أي اعتبار القدر الأول قول التضمن (ويشترط في الانقطاع والصبرورة المذكورين (التصريح) من الخارص أو من يقوم مقامه (بتضمينه) أي المالك حق المستحقين كأن يقول : ضمنك نصيب المستحقين من الربط أو العنب بكذا تمراً أو زبيباً (وقبول المالك) أو من يقوم مقامه شرعاً التضمن (على المذهب) بناء على الأظهر وهو انتقال الحق من العين إلى الذمة فلا بد من رضاها كالبائع والمشتري فإن لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل بقي حق الفقراء بحاله ، وقد علم مما تقرر عدم اختصاص التضمير بالمالك ، فلو خرص الساعي ثمرة بين مسلم ويهودي وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي جاز كما ضمن عبد الله بن رواحة اليهود الزكاة الواجبة على الغائبين ، حكاه البلقيني . قال : وإذا كان المالك صبياً أو مجنوناً فالتضمن يقع للولي فيتعلق به كما يتعلق به نحن ما اشتره له ، والخطاب في الأصل يتعلق بمال الصبي ، وقد أشرت إلى ذلك فيما مر بقولي أو من يقوم مقامه شرعاً (وقيل ينقطع)

تميزه عن باقي الثمر وتضمنوه للمالك (قوله وأنه يكفي خارص واحد) أي ولا يجوز : للحاكم بعنه إلا بعد ثبوت معرفته عنده ولا يكفي مجرد قوله (قوله ولو اختلفت خارصان الخ) بقي ما لو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما في المياه أن يقدم الأكثر عدداً (قوله إذ الخرص لإخبار وولاية) الأولى أن يقول وشهادة فإن الأعشى من أهل الولاية في الجملة وليس من أهل الشهادة إلا أن يقال مراده الولاية الكاملة الشاملة لولاية القضاء ونحوه (قوله التصريح من الخارص) أي إن كان مأذوناً له من الإمام في التضمن (قوله أو من يقوم مقامه) ومنه شريكه كما يأتي في قوله وقد علم مما تقرر عدم الخ (قوله وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي) قضيت صحة ذلك وإن لم يأذن له المسلم في القبول وهي المتبادر من قوله أو من يقوم مقامه ، لكن قد يشكل عليه ما مر في زكاة الخلطة من أن من أدى حقاً

(قوله وفائدة للخرص على هذا جواز التصرف الخ) إن كان المراد بالجواز التفويض يصبح لأن الأمر كذلك قبل الخرص أيضاً كما يأتي وإن كان المراد به مقابل الحرمه ، فالذي يصرح به كلام الشارح كما يأتي أنه لاحرمه قبل الخرص خلافاً لما صرح به الشهاب حجج كما يأتي عنه ، فلعل هذا القائل ممن يرى ما ذهب إليه الشهاب المذكور (قوله كما ضمن عبد الله بن رواحة اليهود الزكاة الواجبة على الغائبين) وكأنهم كانوا ساقوم على الشجر فهم شركاؤهم في الثمرة حتى يتم الدليل (قوله قد أشرت لذلك) أي لمشتلي الصبي والمجنون كما أشار بذلك أيضاً لمسئلة الشريك ونبه

مضى الفقراء ( بنفس الخرص ) لعدم ورود التضمين في الحديث ، وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان لأنه لو تلف جميع الثمار بأفة سبوبة أو سرقت من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تقريظ فلا شيء عليه قطعاً للوات الإمكان ، وإن تلف بعضها فإن كان الباقى نصيباً زكاه أو ذوله أخرج حصته بناء على أن التمكن شرط للضمان لا للوجوب ، فإن تلف بتقريظ كأن وضعه في غير حرز مثله ضمن وإنما لم يضمن في حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمين لبناء أمر الزكاة على المساهلة لأنها علقه ثبتت من غير اختيار المالك بقاء الحق مشروط بإمكان الأداء ( فإذا ضمن ) أى المالك ( جاز تصرفه في جميع الخروص بيعاً وغيره ) لانتقاع تعلقهم من العين ، وقد يفهم كلامه امتناع تصرفه قبل التضمين في جميع الخروص لا في بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شائعاً لبقاء الحق في العين لا معيناً فيحرم عليه أكل شيء منه ، فإن لم يبيع الحاكم خارصاً أو لم يكن تحاكماً إلى عدلين عالين بالخرص يخرصان عليه لينقل الحق إلى الذمة ويتصرف في الثمرة ، ولا يكتفى واحد احتياطاً للفقراء ، ولأن التحكيم هنا على خلاف الأصل رفقا بالمالك فيبحث بعضهم لجزاء واحد يرد بذلك ، ومحل جواز التضمين المتقدم إذا كان المالك موسراً ، فإن كان معسراً فلا لما فيه من ضرر المستحقين ، فاندفع قول الأذرى إطلاق القول بجواز نفوذ تصرفه بعد التضمين بالبيع وغيره مشكلاً إذا كان المالك معسراً ويعلم أنه يصرف الثمرة كلها في دينه أو تأكلها كلها عياله قبل الجفاف ويضيق حتى المستحقين ولا ينفعهم كونه في ذمته الخبرة فتأمل ( ولو ادعى ) المالك ( هلاك الخروص ) كله أو بعضه ( بسبب نقي كسرة ) أو مطلقاً كما قاله الراعى فهما من كلامهم ( أو ظاهر عرف ) أى أشهر بين الناس كحريق أو برد أو نهب دون عموميه أو عرف عموميه وأتهم في هلاك الثمار به ( صدق يمينه ) في دعوى التلف بذلك السبب ، فإن عرف ذلك السبب الظاهر وعموميه ولم يتهم صدق بلا يمين واليمين هنا وفيما يأتي من مسائل الباب مستحبة وجعله السرقة من أمثلة الهلاك جرى على الغالب إذ قد يطلق ويراد عدم القدرة على دفعه لأن الغالب أن المسروق يفتى ولا يظهر فلا اعتراض عليه ( فإن لم يعرف الظاهر طوّل بينة ) على وقوعه ( على الصحيح ) لسهولة إقامتها والثاني لا لأنه اتتمن شرعاً ( ثم صدق يمينه في الهلاك به ) أى

على غيره يحتاج للنية بغير إذنه لا يسقط عنه لا في الخلطة ، ووجه الإشكال أن المال وإن كان مشتركاً بين المسلم واليهودى إلا أن اليهودى ليس أهلاً للزكاة فلا تؤثر الخلطة معه ، ثم قال : وقد يقال لما كان أمر الزكاة متبنيًا على المساحة اكتفوا بتضمين الشريك وإن لم يكن مأذوناً له ( قوله كأن وضعه في غير حرز مثله ضمن ) الأوجه أنه يضمن المثل اهـ سم على بهجة ، وفيه دعوى الشارح السابق ومثله إن كان تالفاً للخ ومعلوم أنه يضمن الكل ( قوله فينفذ تصرفه ) تفرع على قول على قول المصنف جاز تصرفه الخ ( قوله أو لم يكن تحاكماً إلى عدلين ) قضيته أنه

عليه أولاً بقوله وقد علم بما تقرر الخ ( قوله وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان ) أى لما سياتى من بناء أمر الزكاة على المساهلة ( قوله قبل الجفاف ) أى أو بعده وقبل التمكن من الإخراج كما لا يخفى ( قوله فيحرم عليه أكل شيء منه ) أى لأن الأكل إنما يرد على معين ، بخلاف نحو البيع يقع شائعاً ، وقضية هذا عدم حرمة نحو البيع خلافاً لما في التحفة من التصريح بها ، فقد قال الشهاب سم : إنه لا وجه له فإن ذلك أولى بالجواز من حصّة الشريك لضعت الشركة بدليل أن له إخراجها من غير المال ، وأن لنا قولاً بالصحة في بيع الجميع على قول الشركة نظراً إلى أنها غير حقيقية اهـ ( قوله فاندفع قول الأذرى ) لا يخفى أن الذى ذكره لا يدفع كلام الأذرى بل هو نتيجة ،

بذلك السبب لاحتمال سلامة ماله بمخصوصه ، ولو ادعى تلفه بحريق وقع في البحرين مثلا وعلمنا عدم وقوعه فيه لم يبال بكلامه ( ولو ادعى حيف الخارص ) فيا خرصه ( أو غلظه ) فيه ( بما يبعد ) أى لا يقع عادة من أهل المعرفة بالخرص كالريع ( لم يقبل ) لإلا بينة قياسية على دعوى الحور على الحاكم أو الكذب على الشاهد وللعلم ببطلانه عادة في الغلط . نعم يحيط عنه القدر المحتمل وهو الذى لو اقتصر عليه لقبيل ، فإن لم يدع غلظه غير أنه قال لم أجده إلا كذا صدق لعدم تكذيبه لأحد واحتمال تلقه ، قاله الماوردى وغيره ( أو ) ادعى غلظه ( بمحتمل ) بفتح الميم بعد تلف الخروص وبين قدره وهو مما يقع بين الكيلين عادة كوستى فى مائة ( قبل فى الأصح ) وحط عنه ما ادعاه إذ هو أمين فيجب الرجوع لقوله فى دعوى نقصه عند كيـله ، ولأن الكيل يقين والخرص تخمين فالإحالة عليه أو لا فإن لم يبين قدره لم تسمع دعواه ، ولو كان الخروص باقيا أعيد كيـله وعمل به ، ولو كان أكثر مما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضا كخمسـة أوسق من مائة قبل قوله وخط عنه ذلك القدر فإن أهم حلف ، ومقابل الأصـح لا يحط لاحتمال أن التضـصان فى كيـله له ولعله يوفى لو كاله ثانيا . ويسن جذا ذ القـر نهارا كما قاله الماوردى ليطعم الفقراء فقد ورد النهى عنه ليلا وإن لم تجب الزكاة فى المخبوذ .

### باب زكاة النقد

أصل النقد لغة الإعطاء ، ثم أطلق على المنقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول ، وللتند إطلاقان : أحدهما على مايقابل العرض والدين فشمـل المضروب وغيره وهو المراد هنا . والثانى على المضروب خاصة ،

لايكنى خرصه ، هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفا للخرص وهو ظاهر لاتهمـا ، وإنما صدق فى عدد الماشية لأنه إذا ادعى دون ما ذكره الساعى فقد ادعى عدم الوجوب وهو الأصل مع أن الساعى ثم يمكنه العد فإن رأى منه ريبة عد . وهنا نتحققا الوجوب وهو متعلق بالعين ويريد نقله من العين إلى النـمة ، والأصل عدم انقطاع التعلق بالعين فعمل بالأصل فيهما ( قوله صدق لعدم تكذيبه لأحد واحتمال تلقه ) يؤخذ من ذلك أنه لو ادخر ذلك فى الوديعة صدق لاحتمال التلف من غير تقصيره ولو كان تسلم منه ذلك تاما للـلة المذكورة ( قوله أعيد كيـله ) أى وجوبا .

### ( باب زكاة النقد )

( قوله ثم أطلق ) أى لغة أيضا ( قوله وللتند إطلاقان ) أى فى عرف الفقهاء غرضه من هذه العبارة دفع اعتراض بعض الشراح بأن الأولى أن يقول باب الزكاة الذهب والفضة ليشمل التبر والقراضة والسبائك والنقد

فكان ينبغي خلاف هذا التعبير ( قوله وبين قدره ) لاحتاجة إليه بل الأصوب حذفه لأن كونه محتملا أو غير محتمل فرع بيان القدر كما لا يخفى عكس ما يفيد هذا الصنيع ، ولعله إنما ذكر هذا هنا توطئة لما بعده وعبارة الروض : أو ادعى غلطا وبينه وكان ممكنا .

### ( باب زكاة النقد )

( قوله لغة الاعطاء ) ظاهره ولو لغير المنقود فليراجع ( قوله ثم أطلق على المنقود ) لعل المراد به ما يعطى من خصوص الذهب ، والفضة لا مطلقا ما يعطى بدليل قوله بعد وللتند إطلاق إذ هو كالصريح فى أنه ليس له غير هذين الإطلاقين ، على أن الذى نقله فى التحفة عن القاموس أنه لغة خاص بالدرهم لا غير

والناض له إطلاقان أيضا كالنقد . والأصل في الباب قبل الإجماع مع ما يأتي قوله تعالى - والذين يكنزون الذهب والفضة - والكنز ما لم تؤد زكاته ، والثقلان من أشرف نعم الله تعالى على عباده إذ بهما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق ، لأن حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضى بهما بخلاف غيرهما من الأموال ، فن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقها إلها لمن حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضي حوائج الناس ( نصاب الفضة مائتا درهم ، ونصاب الذهب عشرون مثقالا ) بالإجماع ، وقدم الفضة على الذهب لأنها أغلب ، ويعتبر ذلك ( بوزن مكة ) تحديدا ، فلو نقص في ميزان وتم في أخرى فلا زكاة للشك وإن راج رواج التام ، ولا بعد في ذلك مع التحديد لاختلاف خفة الموازين باختلاف حلف ضالعها لخبر « المكيال مكيال المدينة ، والوزن وزن مكة ، والمقال لم يتغير ساهلية ولا إسلاما » وهو اثنا وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفها ما دق وطال ، والمراد بالدرهم الإسلامية التي التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، وكُل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان ، وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر أو عبد الملك بن مروان وأجمع عليه المسلمون . قال الأذرى كالسيكي : ويجب اعتقاد أنها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه

بناء على أنه اسم للمضروب خاصة ( قوله والناض له إطلاقان أيضا ) أي من الذهب والفضة ( قوله والكنز ما لم تؤد زكاته ) هذا تفسير مراد وإلا فالكنز لغة المال المدفون ، فكأنه شبه المال الذي تؤد زكاته بالمال المدفون الذي لا ينفق به حال دفنه ( قوله بوزن مكة تحديدا ) أي يقينا ليطهر قوله فلو نقص الخ .

[ فرع ] ابتلع نصبا ومضى عليه حول فهل تلزمه زكاته ؟ فيه نظر ، ولا يبعد أنه كالثابت فتجب فيه الزكاة ولا يلزم أدائها حتى يخرج ، فلو تيسر لإخراجه بنحو دواء فهل يلزمه أداء الزكاة والإنفاق منه على ممونه وأداء دين حال طوّل به ؟ فيه نظر ، ويتجه فيما لو تيسر لإخراجه بلا ضرر أن يلزمه أداء الزكاة في الحال ولو قبل إخراجه كما في دينه الحال على موسر مقر وأن يلزمه إخراجه لنفقة المومن والدين ، فلو مات قبل إخراجه فقد يتجه أن يقال : إن كان تيسره له إخراجه بلا ضرر فتركه استحقت الزكاة عليه فتخرج من تركه ولا يشق جوفه ، وإن كان لم يتيسر له إخراجه كذلك لم يجب الإخراج من تركه بل إن خرج ولو بالتعدي بشق جوفه وجبت تركيته وإلا فلا سم على حج . قال شيخنا العلامة الشويري : أقول : ابتلاعه قريب من وقوعه في البحر ، وقد صرحوا في المبيع قبل قبضه بأنه تلف فليكن هنا كذلك ، ويفرق بينه وبين الغائب بأنه يمكن التصرف فيه في الجملة وهو باق بيده ولا كذلك بعد الابتلاع انتهى . أقول : قد يفرق بأن ما في البحر مأبوس منه عادة فأشبهه التالف والذي ابتلعه يمكن خروجه بل هو قريب باستعماله النواء بل يغلب خروجه لأنه مالا تحيله الملعلة فأشبه الغائب كما ذكر سم ( قوله وتم في أخرى ) عبارة المختار : الميزان معروف وهو مقتضاه أنه مذكر ( قوله والمراد بالدرهم الإسلامية ) أي الدرهم الإسلامية التي الخ ( قوله وكانت مختلفة في الجاهلية ) قال في شرح البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر مانصه : قال الرافعي : وسببه أن التعامل غالبا في عصره صلى الله عليه وسلم والصدور الأول بعده كان بالبعلي وهو ثمانية دوانق والطبري وهو نصفها فجمعهم وقتها درهمين اه . ثم قال : والطبرية نسبة إلى طبرية قصبة الأردن بالشام ، وتسمى بنصيبين والبعلية نسبة إلى البعل لأنه كان عليها صورته ( قوله ويجب اعتقاد أنها الخ ) أي الدرهم الآن ( قوله لأنه لا يجوز الإجماع على غير ما كان في زمنه ) أجيب بأنه بتقدير عدم وجودها لا يضر لما قيل إن الدرهم التي كانت موجودة أولا نوعان أحدهما وزنه ثمانية دوانق والآخر أربعة فخلط مجموع الدرهمين وقسم في زمن عمر فصار الدرهم ستة دوانق ، فيحمل ما في الحديث من أن النصاب مائتا درهم على أن كل مائة من



الراشدين ، ويجب تأويل خلاف ذلك ، ووزن الدرهم ستة دوانق والدانق ثمان حبات وخمسة حبة ، ومضى زيد عليه ثلاثة أسباعه كان مقفلا ، ومعنى نقص من المتقال ثلاثة أعشاره كان درهما . قال بعض المتأخرين : ودرهم الإسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا وأربعة أخماس قيراط بقرابط الوقت . قال الشيخ : ونصاب الذهب بالأشرف خمسة وعشرون وسبعان وتسع ، ومراده بالأشرف فيها يظهر القابضى ، وبه يعلم النصاب بما على وزنه من المعاملة الحادثة الآن ، على أنه حدث تغيير فى المتقال لإيوافق شيئا مراً فليتبناه لذلك ، ولا نقص فيها كالمعشرات بل مازاد على النصاب فيحسابه كما فى المحرر ولو بعض حبة لإمكان التجزى بلا ضرر بخلاف المواشى ( وزكاتها ) أى الذهب والفضة ( ربع عشر ) فى النصاب لخبر « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » رواه البخارى « وفى الرقة ربع العشر » والبرقة والورق الفضة والماء عوض من الواو ، والأوقية بضم الهزعة وتشديد الياء على الأشهر أربعون درهما بالنصوص المشهورة والإجماع ، ولا يكفل نصاب أحدهما بالآخر لاختلاف الجنس ويكمل الجيد بالردي من الجنس الواحد وعكسه وإن اختلف نوعهما ، والمراد بالجوذة النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها ويؤخذ من كل نوع بقسطه إن سهل بأن قلت الأنواع وإلا أخذ من الوسط كما فى المعشرات ولا يخرج ردي ومكسور عن جيد وصحيح كمربضة عن صحاح ، وله استرداده إن بين عند الدفع أنه عن ذلك المال وإلا فلا

نوع من النوعين الذين كانا موجودين وهو يساوى المائتين من الدراهم الموجودة الآن ( قوله وزن الدرهم ستة دوانق ) قال فى المصباح : الدانق معرب وهو سلدس درهم ، وهو عند اليونان حبتا خرنوب وأن الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خرنوب ، والدانق الإسلامى حبتا خرنوب وثلاثا حبة خرنوب ، فإن الدرهم الإسلامى ستة عشر حبة خرنوب وتفتح الوزن وتكسر ، وبعضهم يقول : الكسر أفصح وجمع المكسور دوانق وجمع المفتوح دوانيق بزيادة ياء ، قاله الأزهري . وقيل كل جمع على فواعل ومفاعيل يجوز أن يمد بالياء فيقال فواعيل ومفاعيل ( قوله والدانق ثمان حبات ) أى فوزن الدرهم خمسون حبة وخمسة حبة ، وسبعة سبع حبات وخمس حبة ، فإذا زيد عليه ثلاثة أسباعه وهى إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة صار اثنين وسبعين وهى المتقال ( قوله بقرابط الوقت ) وقيل أربعة عشر قيراطا والمتقال أربعة وعشرون قيراطا على الأول وعشرون على الثانى اه حج ( قوله خمسة وعشرون ) أى أشرفيا ( قوله ومراده بالأشرف فيها يظهر القابضى ) أى وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن ( قوله والورقة والورقة الفضة ) عبارة القاموس الورق مثلة وككتف وجبل : الدراهم المضروبة لجمع أوراق وورق كالرقة لجمع رفون والورق الكثير الدرهم ، وقوله الورق مثلة : أى مع سكون الراء ( قوله والماء عوض من الواو ) أى فى الرقة ( قوله على الأشهر ) ومقابله تخفيف الياء ( قوله وإلا أخذ من الوسط ) أى أى يخرج من أحدهما مراعىا للقيمة كما تقدم فى اختلاف النوعين من المشابية ( قوله وله استردادهما ) أى الردي والمكسور ( قوله إن بين عند الدفع ) قياس ما يأتى فى التعجيل أن المدار على علم الأخذ لا على تبين الدفع ( قوله أنه عن ذلك المال )

( قوله بقرابط الوقت ) وهى الأربعة والعشرون ( قوله وبه يعلم النصاب بما على وزنه ) عبارة التحفة : وبه يعلم النصاب بدلائير المعاملة الحادثة الآن ( قوله فى النصاب لخبر ليس فيما دون خمس أواق الخ ) عبارة المحلى فى النصاب : وما زاد عليه ولا زكاة فيها دونه ، قال صلى الله عليه وسلم « ليس فيما دون خمس أواق » الخ ( قوله وله استرداده إن بين عند الدفع أنه عن ذلك المال وإلا فلا ) وهل يكون مسقطا للزكاة أولا يراجع

وإذا جاز له الاسترداد فإن بقي أخذه. ولألا أخرج التفاوت ، وكيفية معرفته أن يقوم المخرج بجنس آخر كأن يكون معه مائتا درهم جيدة فأخرج عنها خمسة معية ، والجيدة تساوى بالذهب نصف دينار والمعية تساوى به خمسين دينارا فيبقى عليه درهم جيد ، ويجزئ الجيد والصحيح عن ضدهما بل هو أفضل فيسلمه المخرج إلى من يوكله المستحقون منهم أو من غيرهم ، فإن لزمه نصف دينار سلم إليهم دينارا نصفه عن الزكاة وباقيه له معهم أمانه ، ثم يتفاضل هو وهم فيه ، بأن يبيعوه لأجنبي ويقاسموا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه ، لكن يكره له شراء صدقته ممن تصدق عليه فرضا أو نفلا ( ولا شيء في المغشوش ) أى المخلوط كذهب بفضة أو نحاس ( حتى يبلغ خالصه نصابا ) للأخبار المأثرة فيخرج خالصا أو مغشوشا خالصه قدر الزكاة ، ويكون متطوعا بالنحاس لأنه في الحقيقة إنما أعطى الزكاة خالصا من خالص . والنحاس وقع تطوعا كما مر ، فلو كان ولما امتنع عليه ذلك في مال موليه كما بحثه الأسنوي لعدم جواز تبرعه بنحاسه ، وقيده بما إذا كانت مونة السبك تنقص عن قيمة الفس : أى إن كان ثم سبك لأن إخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك . ويكره للإمام ضرب المغشوشة ، فإن علم عيارها بصحت المعاملة بها معينة وفى النمة ، وكذا إن لم يعلم عيارها لحاجة المعاملة بها ولذلك استثنيت من قاعدة إنا ما كان خليطه غير مقصود وقدر المقصود مجهول كسكك مخلوط بغيره ولبن مشوب بماء لاتصح المعاملة به ، فجعل الزركشي غشها مقصودا غير صحيح ، فلو ضرب مغشوشة على سكة الإمام وغشها أزيد من غش ضربه حرم فظاهر لما فيه من التدليس إليهم أنه مثل مضروبه ويحمل العقد عليها إن غلبت ، ولو كان الغش يسيرا بجيش

أى الجيد والصحيح ( قوله فإن بقي أخذه ) قضية ما ذكر أنه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقاءه ، ويحتمل أنه غير مراد وأن المراد بأخذه جاز له أخذه وجاز دفع التفاوت وهو قريب هذا ، وقياس مأمرا فيما لو اتفق فرضان من أنه إذا دفع غير الأغبط لا يجب إن دلس المالك أو قصر الساعي أنه هنا كذلك فليراجع ، وعلى مقتضى إطلافتهم من الإجزاء هنا مطلقا يمكن أن يفرق بأن المقصود من الدراهم والدنانير صرفها ، ولا يظهر بين المكسور والردئ وبين الصحيح والجيد مع أخذ التفاوت كبير أمر ، بخلاف المواشي فإن المقصود منها التبيقة والاستئمان وفى غير الأغبط ضرر على الفقراء ( قوله وكيفية معرفته ) أى التفاوت ( قوله أن يقوم المخرج بجنس آخر ) أى ولا يجوز تقديمه بجنسه لأن النقد لا يجوز بيعه بمثلته مفاضلة كما هو معلوم من الربا ( قوله فيبقى عليه درهم جيد ) أى وذلك لأن نصف الدينار إذا قسم على الخمسة الجيدة يخص كل نصف خمس منه درهما ، والمعية تساوى خمسى دينار وقيمتها أربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة ( قوله ممن تصدق عليه ) مفهومه أنه لو اشتراه ممن انتقل له من المتصدق عليه لم يكره ( قوله أو مغشوشا خالصه قدر الزكاة ) مثله ما لو أخرج فضة مقصودة فيضطر أن يكون وزن الخالص منها قدر ما وجب عليه من القضة الخالصة ( قوله وقع تطوعا كما مر ) ويصدق المالك في قدر الغش اهـ ج . أقول : هو واضح إن كان بعد تلف المال أو قبله وليس ثم أهل خيرة وتقدر سبك الجزء يعلم به مقدار الغش ، ولا فينبغي مراجعة أهل الخبرة أو سبك ما يمكن به معرفته قياسا على ما لو ادعى المالك غلط الخارص في محتمل والمخروص باق فإنه يمتحن بالكيل ، وعلى ما لو اختلف المالك والساعي في عدد الماشية بما يختلف به الواجب فإنها تعد عليه إلا أن يفرق بسهولة إعادة الكيل أو العد بخلاف مراجعة أهل الخبرة وبخلاف السبك ( قوله وقيده بما إذا الخ ) معتد ( قوله ولذلك ) أى للحاجة ( قوله فجعل الزركشي غشها مقصودا ) أى فليست من القاعدة حتى تستثنى ( قوله وغشها أزيد من غش ضربه ) أى فإن كان مساويا لكره أخذها مما باتى ( قوله أنه مثل مضروبه ) ومثل المغشوشة الجيدة أو المغشوشة بمثل غش الإمام لكن

لا يأخذ حفظاً من الوزن فوجوده كالعدم . ويكره لغير الإمام ضرب الدرهم والدنانير ولو خالصة فيه من الأفيانث عليه . ويكره لمن ملك نقداً مغشوشاً إمساكه بل يسبكه ويصفيه . قال القاضي أبو الطيب : إلا إن كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره إمساكها ، ذكره في المجموع ( ولو اختلط إناء منها ) أى من الذهب والفضة بأن أذيب الإناء منهما بأن كان وزنه ألف درهم سبائة من أحدهما وأربعمئة من الآخر ( وجهل أكثرهما زكى ) كلاهما يفرضه ( الأكثر ذهباً وفضة ) احتياطاً إن كان غير محجور عليه ولا تعين التمييز أخذاً مما مر ، ولا يجوز فرض كله ذهباً إذ أحد الجنسين لا يجرى عن الآخر وإن كان أعلى منه كما مر ( أو ميز ) بالنار كأن يسبك جزءاً يسيراً إن تساوت أجزاؤه كما في البسيط ، أو يمتحنه بالماء فيضع فيه ألفاً ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم يخرجها ثم يضع فيه ألفاً فضة ويعلمه وهذه العلامة فوق الأولى لأن الفضة أكبر حجماً من الذهب ثم يخرجها ثم يضع فيه الخاوط ، فلألا أيهما كان ارتفاعه أقرب فالأكثر منه ، ولا شك أنه يكتفى بوضع المخلوط أولاً ووسطاً أيضاً . قال الأسنوى : وأسهل من هذه وأضبط أن يضع في الماء قدر المخلوط منهما معا مرتين في أحدهما الأكثر ذهباً والأقل فضة وفي الثانية بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم يضع المخلوط فيلحق بما وصل إليه . قال : ونقل في الكفاية عن الإمام وغيره طريقاً آخر يأتي أيضاً مع الجهل بمقدار كل منهما ، وهو أن يضع المختلط وهو ألف مثلاً في ماء ويعلم كما مر ثم يخرجها ثم يضع فيه من الذهب شيئاً بعد شيء حتى يرتفع بتلك العلامة ثم يخرجها ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر وزن كل منهما ، فإن كان الذهب ألفاً ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا أن نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه النسبة اه . والمراد أنهما نصفان في الحجم لا في الوزن ، فيكون زنة الذهب سبائة وزنة الفضة أربعمئة لأن المختلط من الذهب والفضة إنما يكون ألفاً بالنسبة المذكورة إذا كانا كذلك . وبيانه بها أنك إذا جعلت

صنعتها بخالصة لإصطناع دراهم الإمام ومن علم بمخالفتها لا يرغب فيها كرهته في دراهم الإمام فتحرم لما في صنعتها من التبدليس ( قوله ويكره لغير الإمام ) أى وللإمام أن يؤذّب على ذلك اه ديمري ( قوله ويكره لمن ملك نقداً مغشوشاً إمساكه ) وينبغي أن يحل حيث لم يعم التعامل به كما يأتي ( قوله بل يسبكه ) بابه ضرب يضرب ( قوله أخذنا هما مر ) أى في قوله فلو كان وليا امتنع عليه ذلك الخ ( قوله إن تساوت أجزاؤه ) أى بأن يكون ما في كل جزء منهما قدر ما في غيره من ذلك اه سم على بهجة ( قوله فيكون زنة الذهب سبائة الخ ) إيضاح ذلك أنه قد علم بالنسبة المذكورة أن حجم الواحد من الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب ، فحجم جملة الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب ، فإذا كان الإناء ألفاً وجب أن يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ، ولا يتصور ذلك مع كون الجملة ألفاً إلا إذا كان فيه سبائة ذهباً وأربعمئة فضة اه سم على بهجة ( قوله وبيانه بها الخ )

( قوله وأسهل من هذه ) إن أراد أنه أسهل عملاً فمنوع فإن عدة الوضعيات فيه كاللدى ذكره ، ويزيد هذا بأنه يحتاج إلى تهية قطعتين من الذهب زنة واحدة سبائة والأخرى أربعمئة وذلك فتعظم المشقة ، بخلاف ما ذكره لا يحتاج فيه إلا إلى قطعتين . نعم الأسهل ما قاله الأذرى وهو أن يوضع المختلط في ماء في إناء ثم يعلم ارتفاع الماء ثم يوضع مكانه سبائة ذهباً وأربعمئة فضة ، فإن بلغ الماء محل العلامة فقط علمنا أن الأكثر ذهب ، وإن لم يبلغنا علم أن الأكثر فضة ( قوله فإن كان الذهب ألفاً ومائتين مثلاً والفضة ثمانمائة علمنا الخ ) يعلم منه أن الفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً وسيأتي التصريح به وهذا إنما يعلم من الخارج ،

كلا منهما أربعمائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع ألفا ، والطريق الأول كما قال تآنى أيضا فى مختلط جهل وزنه بالكلية ، قاله القورائى : فإنك إذا وضعت المختلط المذكور تكون علامته بين علامتى الخالص ، فإن كانت نسبتة إليهما سواء فنصفه ذهب ونصفه فضة ، وإن كان بينه وبين علامة الذهب شعيرتان وبينه وبين علامة الفضة شعيرة فثلثاه فضة وثلثاه ذهب أو بالعكس فالعكس ، قال الرافعى : وإذا تعدر الامتحان وعسر التمييز بأن يفقد آلات السبك أو يحتاج فيه إلى زمان صالح وجب الاحتياط فإن الزكاة واجبة على الفور فلا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ، ذكره فى النهاية : ولا يبعد أن يجعل السبك أو ما فى معناه من شروط الإمكان ، ولا يعتمد المالك فى معرفة الأكثر غلبة ظنه ، ولو تولى إخراجها بنفسه ويصدق فيه إن أخبر عن علم ، ولو ملك نصابا نصفه بيده وباقيه مغضوب أو دين مؤجل زكى الذى فى يده فى الحال بناء على أن الإمكان شرط للضمان لا للوجوب ولأن الميسور لا يسقط بالمسور ( ويركى المحرم ) من ذهب أو فضة ( من حل ) بضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الياء واحدة حتى يفتح الحاء وإسكان اللام ( و ) من ( غيره ) كالأواني إجماعا ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لأنها محرمة ، فلو كان له إناء وزنه مائتا درهم وقيمته ثلثمائة وجبت زكاة مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لا من نوع آخر دونه ولا من جنس آخر ولو أعلى ، أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشرة مشاعا ،

وهذه الطرق كلها إذا وجد أما إذا فقد فيقوم اعتبار ظنه وبعضه التخمين فى مسئلة المذى والردى اهدم : أى من أنه إذا علم إصابتها لثوب وجهل عمله وجب غسل الجميع ، لكن ما ذكره الدميرى يؤخذ ضعفه بمن قول الشارح الآتى : ولا يعتمد المالك فى معرفة الأكثر غلبة ظنه ( قوله والطريق الأول ) هو قوله أو يمتحنه بالماء فيضع فيه ألفا ذبا الخ ( قوله وجب الاحتياط ) أى فيركب الأكثر ذبا والأكثر فضة ، وعبارة حج : ولو فقد آلة السبك أو احتاج فيه لزمن طويل أجبر على تركية الأكثر من كل منهما ، ولا يعذر فى التأخير إلى التمكن لأن الزكاة فورية ، كذا نقله الرافعى عن الإمام ، وتوقف فيه فقال : لا يبعد أن يجعل السبك أو ما فى معناه من شروط الإمكان ( قوله ولا يبعد أن يجعل السبك الخ ) معتمد ( قوله ولا يعتمد المالك فى معرفة الأكثر غلبة ظنه ) أى لانهامه ولأن مبنى الزكاة على اليقين كما مر ، ومحل ذلك حيث كان المختلط باقيا فإن فقد عمل بغلبة الظن على مامر عن الدميرى ( قوله ولو تولى الخ ) غاية ( قوله زكى الذى فى يده فى الحال ) أى وأما المغضوب والدين فإن سهل استخلاصه لكونه حالا على ملي باذل وجبت زكاته فوراً أيضا وإلا فعند رجوعه إلى يده ولو بعد مدة بطولية كما يأتى ( قوله بناء على أن الإمكان شرط للضمان ) أى على الراجح ( قوله ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لأنها محرمة ) أى فإن كانت مباحة اعتبرت القيمة مع الوزن اخرج اعتبارا بهيئته الموجودة حينئذ ، وذلك كأن صاغ حليا من يحوز له لبسه ، ثم انتقل منه إلى غيره عن لا يجوز له لبسه فأمسكه حتى مضى حول مثلا فيعتبر الوزن مع القيمة حيث اقتضه ليؤخره لن له استعماله ثم اشتراه منه من لا يجوز له استعماله أو يقصد ماله كاستعماله وهو ممن يحرم عليه استعماله فيعتبر الوزن مع القيمة ( قوله أو يخرج ربع عشرة مشاعا ) هذا إن كانت الصنعة محرمة كما هو القرض ،

لكن فى كلام ابن الهائم أن جوهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة أسباعها ، ومن ثم كان المقيال درهما وثلاثة أسباع والدرهم سبعة أعشار المقيال ( قوله كما قال ) أى الأسنوى ( قوله فنصفه ذهب ونصفه فضة ) انظر هل المراد النصف فى الوزن أو فى الحجم ( قوله ولا يبعد الخ ) من تنمة كلام الرافعى .

وما كره استعماله كضبة الإناء الكبيرة لحاجة أو الصغيرة لزينة تجب فيها أيضا (لا) الحلّى (المباح في الأظهر) فلا زكاة فيه لأنه معدّ لاستعمال مباح كعوامل المواشى ، وصح ذلك عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم ، وأجابوا عما ورد مما ظاهره يخالف ذلك بأن الحلّى كان محرما في أول الإسلام وبأن فيه إسرافا ، والثاني يزكى لأن زكاة النقد تناط بجوهره ، ورد بأن زكائنا إنماط بالاستغناء عن الانتفاع به لا بجوهره إذ لا غرض في ذاته ، ولو اشترى إناء ليتخذ حليا مباحا فحبس واضطر إلى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبقى حولا كذلك فهل تلزمه زكاته ؟ الأقرب كما قاله الأذرى لا لأنه معدّ لاستعمال مباح ، ولو ورث حليا مباحا ولم يعلم به إلا بعد حول وجبت زكاته لأنه لم ينو إمساكه لاستعمال مباح ، وفيه احتمال لواله الرويانى إقامة لنية مورثه مقام نيته ، ولا يشكل الأول بالحلى المتخذ بلا قصد شيء لأن في تلك المخاذا دون هذه والاتخاذ مقرب للاستعمال بخلاف عدمه (فن الحرم الإناء) من ذهب وفضة بالإجماع للذكر وغيره وذكر ذلك هنا لضرورة التسميع وبيان الزكاة فيه فلا تكرار وهو محرم لغنيته ومنه الميل للمرأة وغيرها فيحرم عليهما. نعم إن صدى ماذر بحيث لا يبين جاز له استعماله ، نقله في المجموع عن قطع الشيخ إلى حامد والبندنيجي وصاحب المذهب وآخرين ، ويظهر حمله على صدا يحصل منه شيء بالعرض على النار ليوافق مامر ، وكذا ميل الذهب لحاجة التداوى ، قاله الماوردى . وهو ظاهر

وإن كانت مباحة ووزنه وقيمه ماذكر أخرج خمسة دراهم قيمتها مصبوعة سبعة ونصف ، ولا يجوز أن يكسره ويخرج منه خمسة دراهم أو يخرج ربعه مشاعا فيبيعه الساعى بذهب ويقسمه بقسمه بين المالك والمستحقين ، كذا في شروح الروض . وقضيت أنه لا يجوز أن يخرج سبعة دراهم ونصفا مضروبة ، ووجهه أن الواجب عليه خمسة دراهم مصبوعة ، فإذا أخرج سبعة ونصفا كان ربا لزيادة المخرج على الواجب ، وقد يقال : يرد عليه أن الربا إنما يعتبر في العقود وما هنا ليس بعقد ، ثم رأيت في شرح الروض أيضا ما يصح بجواز ذلك ، وعبارته بعد ماذكر عنه : وظاهر أنه يجوز إخراج سبعة ونصف نقدا ولا يجوز كسره للأداء منه لضرر الجانبين ( قوله وما كره استعماله ) كصاحب ضبة الإناء عبارة سم على بهجة : قوله وكذا المكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال إناء فيه ضبة مكروهة اهـ . وهى تفيد الكراهة في الجميع لا في محل الضبة فقط ( قوله وصح ذلك عن جمع من الصحابة ) منهم ابن عمر فقد صح عنه أنه كان يحلى بناته وجواريه بالذهب ولا يخرج زكاته وصح نحوه عن عائشة وغيرها اهـ شرح البهجة ( قوله ودّ بأن زكاته إنما تناط الخ ) أى بعينه وإلا فهو غير مستغنى عن الانتفاع بصرفه في الخواارج اهـ سم على بهجة ( قوله ولو اشترى إناء الخ ) بقى ما لو صاغ إناء على وجه محرم ثم اضطر إلى استعماله في مباح فقصد إعداده له فهل تجب زكاته عملا بالأصل أولا نظرا لقصد الطارئ ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى للغة المذكورة ، ثم رأيت ما يأتى عن حج بالهامش وهو صريح فيما ذكر ( قوله واضطر إلى استعماله ) أى أو لاستعماله للشرب منه لمرض أخبره الثقة أنه لا يزيله إلا هو وأمسكه لأجله أو اتخذه ابتداء ذلك ، وقوله في طهره أى مثلا ( قوله وفيه احتمال لواله الرويانى ) ضعيف ( قوله ولا يشكل الأول بالحلى الخ ) أى من الاحتمالين وهو وجوب الزكاة ( قوله بلا قصد شيء ) أى حيث لا زكاة فيه ( قوله لأن في تلك ) أى وهى ما لو اتخذه بلا قصد شيء ( قوله دون هذه ) أى وهى ما لو ورث حليا الخ ( قوله جاز له استعماله ) أى ولا زكاة فيه حيث أنه صار معدا للاستعمال مباح ( قوله ويظهر حمله على صدا ) بالقصر ( قوله يحصل منه شيء بالعرض على النار ) أى لو كان الصدا من النحاس ولا فالصدا الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض على النار ( قوله وكذا ميل الذهب )

إذا لم يقيم غيره مقامه، وطراز الذهب إذا حال لونه وذهب جسيه يلتحق بالذهب إذا صدى على ما قاله البندنجي كما نقله في الخادم فلا زكاة فيه في الأظهر وفيه نظر (والسوار) بكسر السين ويجوز ضمها (والخلخال) بفتح الخاء (لبس الرجل) والخشي من ذهب أو فضة لخبر «أحل الذهب والحريز لأنك أمتى وحرّم على ذكورها» والفضة بالقياس عليه، ولما في ذلك من الخنثى التي لا تليق بشهادة الرجال، وما تتخذ المرأة من تصاوير الذهب والفضة حرام تجب فيه الزكاة كما قاله الجرجاني في الشافي (فلو اتخذ الرجل (سواراً) مثلاً (بلا قصد) من لبس أو غيره (أو بقصد إيجارته لمن له استعماله) بلكراهة (فلا زكاة) فيه (في الأصح) أما في الأولى فلا تجب إنما تجب في مال نام والتقد غير تام وإنما ألحق بالنأي لهيئته للإخراج، وبالصياغة بطل تبيوه له ويخالف قصيد كزبه الآتي لصفه هيئة الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم المضروبة، وأما في الثانية فكما لو اتخذ ليعبره ولا عبرة بالأجرة كأجرة العاملة، ولو اتخذ للاستعمال محرم فاستعمل في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس ففي الوجوب احتمالان، أو جههما علمه نظراً لقصد الابتداء. فإن طرأ على ذلك قصيد محرم ابتداء لها حوالاً من وقته ولو اتخذهما وجبت قطعاً وفيه احتمال، ومقابل الأصح تجب لأن اسم الزكاة منوط بالذهب والفضة خرج عنه ما قصد به الاستعمال لغرض تزين النساء لأزواجهن فينبغي فيما علده على الأصل، وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً فتجب فيه على الصحيح. (وكذا لو انكسر الحلي) المباح استعماله بحيث امتنع ذلك منه (وقصد إصلاحه) عند علمه بانكساره وأمكن من غير سبك وصوغ له بأن أمكن بالإلحاح لبقائه صورته وقصد إصلاحه فلا زكاة فيه وإن دارت عليه أحوال، فإن لم يقصد إصلاحه بل قصد جعله تبراً أو دراهم أو كزبه أو لم يقصد شيئاً أو أوجع انكساره إلى سبك وصوغ وإن قصدت إصلاحه فتجب زكاته ويعتقد حوله من وقت انكساره لأنه غير مستعمل ولا معد للاستعمال، وشمل كلامه بما قررت به أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر فقصد إصلاحه لا زكاة أيضاً لأن القصد يبين أنه كان مرصداً له، وبه صرح في الوسيط، فلو علم انكساره ولم يقصد إصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته إن قصد بعده إصلاحه الظاهر عدم الوجوب في المستقبل (ويحرم

أي وكالذي صدق ميل الخ (قوله إذا لم يقيم غيره مقامه) أي أما إذا قام غيره مقامه لم يجز وإن كان الذهب أصليح (قوله إذا حال لونه) أي تغير (قوله وفيه) أي إلحاقه بالذهب نظر معتمد، ووجه أنه ذهب ذاتاً وهيئة، بخلاف ماصدئ فإن صداه يمنع صفة الذهب عنه (قوله ويجوز ضمها) وفيه ثلاثة أسوار يضم الهزمة حكاه المصنف في شرح مسلم، وحكي الحافظ المنذرى الكسر أيضاً هـ دم: أي كسر الهزمة (قوله حرام تجب فيه الزكاة) أي حيث كان على صورة حيوان يعيش بتلك الهيئة، بخلاف الشجر وحيوان مقصوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغي أن يكون مكروهاً فتجب زكاته كما مر في الفية للحاجة (قوله أما في الأولى) هي قوله بلا قصد وقوله وأما في الثانية هي قوله أو بقصد (قوله فإن طرأ على ذلك قصد محرم) أي وإن طرأ على المحرم قصد مباح بقياس ما ذكر انقطاع تعلق الزكاة به من حين القصد، وبعبارة حج: ولو قصد مباحاً ثم غيره محرم أو عكسه تغير الحكم (قوله وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً) أي بأن اتخذه ليدخره ولا يستعمله لا في محرم ولا في غيره كما لو ادخره لبيعه عند الاحتياج إلى ثمنه، ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة (قوله أو لم يقصد شيئاً) قد يشكل هذا بعدم الوجوب في حلي اتخاذه بلا قصد كما تقدم قريباً ويحاجب بأن الكسر هنا المنافي للاستعمال قرب به من التبر وأعطاه حكمه هـ سم على بهجة (قوله فقصد إصلاحه) أنهم أنه لو لم يقصد إصلاحه حين علم به تجب الزكاة، ويوجه بمثل ما علل به كأن يقال: لأن عدم قصد الإصلاح بعد

على الرجل) والخنى (حلى الذهب) ولو في آلة حرب للخبر المار إلا إن صدق ببحث لابين كما في المجموع عن جمع وأقره، ووجهه زوال الخيلاء عنه حيثل نظير مامر في إناء فقد صدق أو غشي (إلا الأنف) للمجدوع فيجوز له اتخاذ منه وإن أمكن من فضة لأن عرفة بن أسعد قطع أنه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لماء كانت الرقعة عنده في الجاهلية، فاتخذ أنفا من ورق فأتى عليه، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفا من ذهب. رواه الترمذي وجسده وابن جبان وصححه (و) إلا (الأنملة) فيجوز اتخاذها منه قياسا على الأنف ولو لكل أصبع والأنملة بتثنية الهزرة والميم تسع لغات أفصحها وأشهرها فتح الهزرة وضم الميم، والأنملة أطراف الأصابع وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل (و) إلا (السن) فيجوز لمن قلعت سنه اتخاذها بما ذكر قياسا على الأنف وإن تعددت كما هو ظاهر إطلاقهم، وله شد السن به عند تزلزلها ولا زكاة في ذلك وإن أمكن نزع ورده كما اقتضاه كلام الماوردي، وكل ماجاز من الذهب فهو بالفضة أولى وحكمة جوازه مع التمكن من اتخاذها أنه لا يصدأ إذا كان خالصا بخلافها ولا يفسد المنبت أيضا، وقد شد عثمان وغيره أسنانهم به ولم ينكره أحد (لا الأصبع) والأنملتين منه فلا يجوز من ذهب ولا فضة لأنها لا تعمل فتكون مجرد الزينة، بخلاف السن والأنملة فإنه يمكن

العلم بين أنه يخرج عن قصد الاستعمال من حين الكسر فتجب زكاته من حينه (قوله والخنى) ولو انضج بالأنوة وقد مضى حول أو أكثر فينبغي وجوب الزكاة لأنه في مدة الخنوة ممنوع من الاستعمال فأشبهه الأواني إذا اتخذت على وجه محرم، ويحتمل على بعد عدم وجوبها اعتبارا بما في نفس الأمر ويفرق بينه وبين الأواني بأنها محرمة في الظاهر وفي نفس الأمر (قوله إلا أن صدق ببحث لابين) أي فلا حربة، لكن ينبغي كراهته فتجب الزكاة فيه، ثم إن استعمله على وجه لا يوجد إلا في النساء حرم لما فيه من التشبه بهن وإلا فلا (قوله إلا الأنف) وينبغي أن مثل الأنف العين إذا قلعت واتخذ بدلا من ذلك فيا يظهر فيجوز (قوله للمجدوع) هو بالدال المهملة، وعبرة المختار: الجذع قطع الأنف وقطع الأذن أيضا وقطع اليد والشفة وبابه قطع (قوله لأن عرفة بن أسعد) في البهيمى: ابن صفوان اه، وهو نسبة لجدته، ففي الإصابة عرفة بفتح العين والفاء بينهما راء ساكنة، والجم ابن سعد بن كرز بن صفوان التميمي السعدي. وقيل العطاردي كان من الفرسان في الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب أنه ثم أسلم فأذن له النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ له أنفا من ذهب. أخرج حديثه أبو داود وهو معدود في أهل البصرة (قوله أفصحها وأشهرها فتح الهزرة وضم الميم) في البهيمى أصحها فتح هزرتا ويمها ولم يحك الجوهري غيرها اه. وعبرة المختار: والأنملة بالفتح واحدة الأنامل وهي رعوس الأصابع. قلت: الأنملة بفتح الهزرة والميم أيضا لأنه ذكرها في الديوان في باب أفعال وقد يضم أولها، ذكره ثعلب في باب المفتوح أوله من الأسماء، وأما ضم الميم فلا أعرف أحدا ذكره غير المطرزي في المغرب، وقد نظم بعضهم لغات الأنملة والأصبع فقال:

يا أصبع ثلث مع ميم أنملة وثلث الهزرة أيضا وارو أصبوعا

(قوله وإن تعددت) أي بل وإن كانت بدلا لجميع الأسنان (قوله ولا زكاة في ذلك) يؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذها لأنه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضبة (قوله لا الأصبع) أي ولو للمرأة مر اه سم على

(قوله وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل) هو قول متقول عن الشافعي وبعض أهل اللغة مقابل لما قبله

تحريكها ويؤخذ منه عدم جواز أنملة سفلى كالأصبع لما ذكر ، وعلم منه حرمة اليد بطريق الأولى ، وأخذ الأذرى مما تقدم أن ماتحت الأتمة لو كان أشل امتنعت ، ويؤخذ منه أن الزائدة إن علمت حلت وإلا فلا ( ويحرم سن الخاتم ) على الرجل من ذهب استعمالا واتخاذا ، والمراد به الشبهة التي يستمسك القاص بها ( على الصحيح ) لعموم أدلة المنع مع عدم الحاجة له وسواء في ذلك قليله وكثيره ، ويفارق ضبة الإناء الصغيرة على رأى الرافعى بأن الخاتم أديم استعمالا من الإناء ومقابلته بالضبة المذكورة ( ويحل له ) أى الرجل ومثله الخنثى بل أولى ( من الفضة الخاتم ) أى لبيسه فى خنصر يمينه وفى خنصر يساره للاتباع ، لكن لبيسه فى اليمين أفضل لأنه زينة واليمين أشرف ، ويجوز لبيسه فيهما معا بفص وبدونه ، وجعل الفص فى باطن الكف أفضل للأخبار الصحيحة فيه ، ويجوز نقشه وإن كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه . قال ابن الرفعة : وينبئ أن ينقص الخاتم عن مثقال لخبر أبى داود « أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل وجهه لابس خاتم حديد : ما لى أرى عليك حلية أهل النار ، فطرحه فقال : يا رسول الله من أى شىء آتخذه ؟ قال : من ورق ولا تبلغه مثقالا » اهـ . والخبر ضعفه المصنف فى شرحى المذهب ومسلم ، وقال النيسابورى : إنه منكر ، واستغفبه الترمذى وإن صححه ابن حبان وحسنه ابن حجر فالمتعمد ضبطه بالعرف فيرجع فى زنته له كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمى وغيره ، فما خرج عنه كان إسرافا كما قالوه فى الخلخال للمرأة ، وعلى تقادير الاحتجاج بالخبر المشار فحو محمول على بيان الأفضل ، وعلى

منهج . أقول : ولوقيل بجوازه لإزالة التشويه عن يديها بفقد الأصبع وحصول الزينة لم يبعد ( قوله ويؤخذ منه عدم جواز أنملة سفلى ) أى بأن فقدت أصبعه فأراد اتخاذ أنملة بديل السفلى من أنامل الأصبع فلا يجوز لأنها لا تتحرك كما لا يجوز اتخاذ الأصبع للذك ، ومثل الأنملة السفلى الأنملة الوسطى لوجود صلة منبغ الأبتلنن فيها ( قوله ويحرم سن الخاتم على الرجل النخ ) ويحرم عليه أيضا لبس الدباج والسوار والعلوق خلافا للغزالي اهـ ديميرى . والدملج بضم الدال واللام اهـ مختار ( قوله ويحل له من الفضة الخاتم ) أى ويحل له الختم به أيضا ، وتنتل بالدرس عن الكروانى على البخارى ما يوافقه عن شيخنا الزياى أنه نقل أولا الحرية ثم رجع واعتمد الجواز فبالله الحمد ( قوله وفى خنصر يساره ) فهو اهـ أن غير الخنصر لا يحل ، وبعبارة حج : وحكى وجهان فى جوازه فى غير الخنصر ، وقضية كلامهم الجواز . ثم رأيت القمولى صرح بالكرادة وسبقه إليها فى شرح مسلم والأذرى صوب التبحر ، والأوجه الأول وفيه : ويردد النظر فى قطعة فضة ينقش عليها ثم تتخذ ليختم بها هل يحل لأنه لا يسمى لئلا فلا يحرم اتخاذه أو يحرم لأنه يسمى إناء لخبر الختم ؟ وهـ آخر الأوانى أن ما كان على هيئة الإناء حرم سواء أكان يستعمل فى البدن أم لا ؟ وهـم يكن كذلك فإن كان الاستعمال متعلقا بالبدن حرم وإلا فلا ، وحينئذ فالأوجه الحل اهـ رحمه الله . وبعبارة شيخنا الزياى : وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز ، وبحث بعضهم الجواز ( قوله ولا كراهة فيه ) أى فى النقش لكن يحرم استعماله إذا أدى ذلك إلى ملاقة النجس كأن لبيسه

المنقول عن الجمهور ولا يخفى ما فى سياق الشارح ( قوله أى لبيسه فى خنصر يمينه وفى خنصر يساره للاتباع ) لا يخفى أن الاتباع دليل النذب لا دليل الحل فقط ، فكان عليه أن يقول عقب قوله المصنف يحل بل يسن ثم يستدل له بالاتباع كما صنع غيره ( قوله ويجوز نقشه وإن كان فيه ذكر الله تعالى ) فى هذا التعبير حرازة وبعبارة الديميرى :



ماقرر فالأوجه اعتبار عرف أمثال اللابس ويجوز تعدده اتخاذا وليسا ، فالضابط فيه أيضا أن لا يعد إسرافا . قال ابن العماد : إنما عبر الشيخان بما مر لأنهما يتكلمان في الحلى الذى لا تجب فيه الزكاة ، أما إذا اتخذ خواتم ليلبس اثنين منهما أو أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحلى المكروه ( و ) يحل للرجل من الفضة ( حلية آلات الحرب كالسيف ) وأطراف السهام والدرع والخوذة ( والرمح والمنطقة ) بكسر الميم ما يشد بها الوسط والرس والخلف وسكين الحرب لأن في ذلك إغاطة للكفار ، وقد ثبت « أن قبعة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ، ولأنه صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعلى سيفه ذهب وفضة » رواه الترمذى وحسنه لكن يخالفه ابن القطن فضعه ، وهو الموافق لحزم الأصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب . أما مسكين المهنة والمقامة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم عليهما تحلية الدواة والمرأة والمنطقة ( لا ) حلية ( مالا يلبسه كالسرج واللجام ) والركاب والقلادة والثغر وأطراف السيور ( في الأصح ) لأنه غير ملبوس له كالألوية . والثاني يجوز كالسيف وخرج بالفضة الذهب فلا يحل منه لن ذكر شيء لما فيه من زيادة الخيلاء ، وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله أو تحريمه محلى ، لكن إن تعينت الحرب على المرأة والخنى ولم يجدنا غيره حل استعماله ، وحل الخلاف في المقاتل أما غيره فيحرم جزما ، وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره

في اليسار واستجنى بها بحيث فصل ماء الاستنجاء إليه ( قوله ويجوز تعدده الخ ) ظاهره واو كُثِرَتْ وخرجت عن عادة أمثاله كعشرين خاتما مثلا ( قوله اتخاذا وليسا ) أى في وقتين مختلفين أخذنا من قوله الآتى أما إذا اتخذ خواتم ليلبس اثنين الخ ، وكذا في وقت واحد لكن تجب فيه الزكاة كما بأتى ، لكن قضية قوله فيها بأتى لوجوبها في الحلى المكروه أن التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لإحرام وهو مقتضى إطلاقه هنا ، وعليه لا يضر لأنه لا تلازم بين الجواز ووجوب الزكاة ، ثم رأيت حجج ذكر في ذلك خلافا طويلا واستوجه الكراهة ( قوله فتجب فيها الزكاة ) أى بخلاف ما إذا اتخذها ليلبسها واحدا بعد واحد اه سمع من مر ( قوله والمنطقة ) لم يشترط الشيخ كونها معتادة ، وفي الدميرى بشرط أن تكون معتادة فلو اتخذ منطقة ثقيلة لم يمكنه لبسها من فضة أو اتخذت المرأة حلينا ثقيلين لا يمكنها لبسه وجبت الزكاة قطعا لأنه غير معد لاستعمال مباح ( قوله أن قبعة سيفه ) هى ما على مقبضه من فضة أو حديد اه مختار ( قوله لحزم الأصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب ) معتمد ، والتحلية فعل عين النقد في محال متفرقة مع الإحكام حتى تصير كالجزم منها وإمكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها فارقت التقوية السابق من أول الكتاب أنه حرام ، لكن قضية كلام بعضهم جواز تقوية بها حصل منه شيء أو لا على خلاف ما مر في الآلية ، وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه حجج . وكتب عليه سم قوله السابق أول الكتاب الخ تقدم بهامشه ما ينبغي مراجعته ( قوله أما مسكين المهنة ) ومنها المشط ( قوله والمقلعة ) بالكسر وعاء الأفاعيل اه مختار ( قوله والمرأة والمنطقة ) تقدم عدّها من آلة الحرب وأن تحليتها جائزة للرجل لعدّها هنا مما يحرم على الرجل وغيره مخالف لذلك ، ثم رأيت في نسخ صحيفة إسقاطها من هنا ، وعلى تقدير ثبوتها فيمكن حملها على منطقة غير المقاتل ( قوله وحل الخلاف في المقاتل ) أى ولو بالقوة كالجندين للحرب لكن التشديد

ويجوز أن يكون فضة منقوشا باسم الله ( قوله إنما عبر الشيخان بما مر ) أى بالخاتم كما في المتن ( قوله وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله ) فيه نظر ( قوله لكن إن تعينت الخ ) استدراك على ما شمله ما قبله ممن كونه إذا حرم التحلية حرم اللبس فتستثنى منه هذه فتحرم تحليتها لها وبحل لها لبسه في الحالة المذكورة

كذلك إذ هو بسبيل من أن يجاهد ووجهه أنها تسمى آلة حرب وإن كانت عند من لا يجارب ، ولأن إغاطة الكفار ولو من بدارنا حاصلة مطلقا ( وليس للمرأة ) ومثلها الخنثى احتياطا ( حلية آلة الحرب ) يذهب أو فضة وإن جاز لمن المحاربة بآلتها لما في ذلك من التشبه بالرجال ، وهو حرام كعكسه لما ورد من اللعن على ذلك وهو لا يكون على مكروه . لا يقال : إذا جاز لمن المحاربة بآلتها غير محلاة فع التولية أجوز إذ التعلل لمن أوسع من الرجال . لأننا نقول : إنما جاز لمن ليس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة إلى الحلية ( ولها ) وللصبي أو المجنون ( ليس أنواع الخلل الذهب والفضة ) إجماعا للخبر المار كسوار وخاتم وطوق وحلق في آذان وأصابع ومنه التاج فيحل لها لبسه مطلقا وإن لم تكن ممن اعتاده كما هو الصواب في باب اللباس من المجموع وهو المعتمد لعموم الخبر ودخوله في اسم الحل ويحل لها النعل منهما ، ولو تقلدت دراهم أو دنانير مثقوبة بأن جعلتها في قلادتها زكيتها بناء على تحريمها وهو المعتمد كما في الروضة ، وما في المجموع في باب اللباس من حلها محمول على المرأة وهي التي جعل لها عرى وجعلتها في قلادتها فإنه لا زكاة فيها لأنها صرفت بذلك عن جهة النقد إلى جهة أخرى بخلاف غيرها ( وكذا ) لها ليس ( ما نسج بهما ) أى الذهب والفضة من الثياب كالخلى لأن ذلك من جنسه ( في الأصح ) لعموم الأدلة . والثاني لا ، لزيادة السرف والخيلاء ( والأصح تحریم المبالغة في السرف ) في كل ما أجنبناه ( كخلخال ) أى مجموع فردتيه لإحداهما للمرأة ( وزنه مائتا دينار ) أى مثقال ، إذ مقتضى لإباحة الخلى " لها التزين للرجال المحرك للشهوة الداعى لكثرة النسل ، ولا زينة في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه ، ويؤخذ من هذا التعليل

بذلك ينفيه قوله وظاهر كلامهم الخ ، وعبارة حج : آلات الحرب للمجاهد كالمرتزق اه . وهى تفيد أن المعدن للجهاد يجوز لم ذلك دون غيره ، ويمكن دفع المنافة بأن يراد بالمقاتل مامن شأنه ذلك وبما باتى من يتأتى منه في الجملة ، على أنه قد يقال وهو الظاهر أن قوله وعمل الخلاف مفروض فيها لا يلبسه كالسرج ونحوه دون آلة الحرب فإنه لم يحل فيها خلافا ، وقوله وظاهر كلامهم الخ مفروض في آلة الحرب ( قوله وإن جاز لمن ) أى للنساء والخنثى ( قوله في آذان وأصابع ) أى سواء أصابع اليدين والرجلين . وعبارة سم على منهج : قوله وحرم عليهما أصبح التقييد بهما كالصريح في حل " الأصبع للمرأة وهو ظاهر لحل الذهب لها ولأن فيه زينة ، لكن منعه مر فقال بالحرمه فيها أيضا ( قوله ويحل لها ) ومثلها الصبي والمجنون فذكر المرأة للتمثيل ( قوله محمول على المرأة ) وهى التي تجعل لها عروة من ذهب أو فضة وتعلق بها في حيط كالسبحه وإطلاق العروة يشمل ما لو كانت من حرير أو نحوه وفيه نظر ( قوله وكذا لها ) في نسخة ولمن ذكر من مر " ( قوله مانسج بهما ) أفهم أن غير اللبس من الاقتراض والتدثر بذلك لا يجوز ، وقياس ما مر " في اقتراض الحرير حله لها إلا أن يفرق بأنه إنما جاز لها لبس مانسج بالذهب والفضة حصول الزينة المطلوب منها تحصيلها للزوج وهو منتف في القرش وإنما جاز لها اقتراض الحرير لأن بابه أوسع . وفي الروضة : ولبس الثياب المسوجة بالذهب والفضة فيه وجهان أحدهما الجواز انتهى . قال السيد في حاشيتها : لم يتعرضوا لاقتراض المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك . قال الجلال البلقيني : وينبغي أن يبنى ذلك على القولين في اقتراض الحرير ، ووجه البناء أن الحرير لمن " لبسه وفي اقتراضه قولان ، وكذلك الذهب والفضة يحل لمن " لبسهما فبقى مجبى القولين في الاقتراض . قلت : وقد يلحظ مزيد السرف في الاقتراض هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحرير انتهى شوبرى . وقوله في لبس النعل المعتمد فيه الجواز فيكون المعتمد في القرش

لإباحة ما يتخذهُ النساءُ في زمننا من عصابات الذهب والتركيب وإن كثُرَ ذهبها إذ النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة . والثاني لا يحرم كما لا يحرم اتخاذ أساور وخلخيل لتلبس الواحد منها بعد الواحد ، ويأتى في لبس ذلك معا مامراً في الخواتم للرجل ، وخرج بالمبالغة ما لو أسرفت ولم يتبالغ فلا يحرم لكنه يكره فتجب الزكاة في جميعه فيها يظهر لا في القدر الزائد ، وفارق مامراً في آلة الحرب حيث لم يغتفر فيه عدم المبالغة بأن الأصل في الذهب والفضة حلها للمرأة ، بخلافهما لغيرها فاعتقر لها قبل السرف ، وما تقرر من اغتفار السرف من غير مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وجرى عليه بعض المتأخرين ، والأوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف والمبالغة فيه جرى على الغالب وكالمراة الطفل في ذلك ، لكن لا يقيد بغير آلة الحرب فيها يظهر ، وخرج بالمراة الرجل والخنثى فيحرم عليهما لبس حلّ الذهب والفضة على مامراً ، وكذا مانسج بهما إلا أن فجأتها الحرب ولم يجدأ غيره كما مر أيضاً ( وكذا ) يحرم ( لإسرافه ) أى الرجل ( في آلة الحرب ) في الأصح وإن لم يتبالغ فيه لما مر ، والسرف مجاوزة الحد ، ويقال في النفقة التبذير وهو الإنفاق في غير حق ، فالسرف المنفق في معصية وإن قل إنفاقه وغيره المنفق في طاعة وإن أفرط ( و ) الأصح ( جواز تحلية المصحف ) ولو بتحلية غلافه المنفصل عنه ( بنفصة ) للرجل وغيره إكراماً له وينبغي كما قاله الزركشي إلحاق اللوح المعدّ لكتابة القرآن بالمصحف في ذلك . والثاني لا يجوز كالأواني ( وكذا ) يجوز ( للمرأة ) فقط ( بذهب ) للخبز المار ، والطفل في ذلك كله كالمراة . قال الغزالي : ومن كتب المصحف بذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه ، وظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل أو المرأة وهو كذلك وإن نازع فيه الأذرعى . والثاني الجواز لهما . والثالث المنع لهما واحترز المصنف بتحلية المصحف عن تحلية الكتب فلا يجوز على المشهور سواء في ذلك كتب الأحاديث وغيرها كما في الذخائر ، ولو حلّ المسجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم ، وكذا تعليقها إن حصل من التحلية شيء بالعرض على النار أخذاً مما مر في الآنية لأنها ليست في معنى المصحف ولهدم نقله عن السلف فهو بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالحزير ولو جعل القناديل المذكورة ونحوها وقفا على مسجد لم تجب زكاتها لعدم المالك المعين ، وظاهر كما قاله الشيخ أن محل صحة وقفه إذا حلّ استعماله بأن احتيج إليه

الجواز أيضاً ( قوله من عصابات الذهب والتركيب ) التي تفعل بالصوغ وتجعل على العصابات . أما ما يقع للنساء الأرياف من الفضة المثقوبة أو الذهب المخيط على القماش فحرام كالدرهم المثقوبة المجمولة في القلادة كما مر ، وقياس ذلك أيضاً حرمة ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رأس الأولاد الصغار وهو قضية قوله الآتى : وكالمراة الطفل في ذلك ( قوله ولم يتبالغ فلا يحرم ) ضعيف ( قوله بمجرد السرف ) والمراد بالسرف في حق المرأة أن تفعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما أشعر به قوله السابق بل تنفر منه النفس الخ وعليه فلا فرق فيه بين الفقراء والأغنياء ( قوله والسرف مجاوزة الحد ) عبارة الكرماني على البخارى في أول كتاب الوضوء نصها : الإسراف هو صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي ، بخلاف التبذير فإنه صرف الشيء في ما لا ينبغي أهـ . وعليه فالصرف في المعصية يسمى تبذيراً ومجاوزة الثلاث في الوضوء يسمى إسرافاً وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارع ( قوله والأصح جواز تحلية المصحف ) يعنى ما فيه قرآن ولو للتبرك فيها يظهر أهـ حج . وخرج بذلك ما لو كتب بذلك على قميص مثلاً وليس فلا يجوز فيها يظهر لأنه لم يقصد بهذا تعظيم القرآن وإنما يقصد به التزين ( قوله ولو بتحلية غلافه ) أى باب جلده ( قوله اللوح المعدّ لكتابة القرآن ) أى ولو في بعض الأحيان كالألواح المعدلة لكتابة بعض السور فيها يسمنونه صرافة ( قوله وهو كذلك ) أى وسواء كان الكاتب فيها رجلاً أو امرأة ( قوله بأن احتيج إليه )

( قوله حيث لم يغتفر فيه عدم المبالغة ) أى حيث لم يغتفر فيه أصل السرف للرجل وإن لم يتبالغ ( قوله علم أن وقفه ) أى ماذكر من القناديل ونحوها ، والمراد بالتحلي هنا الزينة .

والأ فوقفت الحرم باطل ، وبذلك علم أن وقفه ليس على التخلي كما توهم فإنه باطل كالوقوف على تزويق المسجد ونقشه لأنه إضاعة مال وقضية ما ذكر أنه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة إليه ، وبه صرح الأذرى ناقلا له عن العمري عن أبي إسحق ( وشرط زكاة النقد الحول ) خبر أبي داود وغيره « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » . نعم لملك نصبا ستة أشهر مثلا ثم أقرضه إنسانا لم ينقطع الحول كما ذكره الرافعي في باب زكاة التجارة في أثناء تعليل وأسقطه من الروضة ( ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ ) والياقوت والفيروزج ومثلها المسك والنمبر ونحوهما لأنها معدة للاستعمال فأشبهت المشاية العامة ولعدم ورود ما يدل على وجوبها .

### باب زكاة المعدن والركاز والتجارة

بدأ بالمعدن أولا ثم بالركاز لقوة الأول يتمكنه في أرضه وعقبهما للباب المار لأهما من النقيدين وعقب ذلك بالتجارة لتقويمهما بهما والمعدن له إطلاقان : أحدهما على المستخرج ويستفاد من الترجمة ، وثانيهما على المخرج منه ، ويستفاد ذلك من قوله من استخرج ذهباً أو فضة من معدن سمى بذلك لعدونه : أي إقامته ، يقال عدن بالمكان يعدن إذا أقام فيه . والأصل في زكاته الإجماع قوله تعالى - أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض - وخبر الحاكم في صحيحه « أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة » وهي بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها القرع يضم الفاء وإسكان الراء ( من استخرج ) وهو من أهل الزكاة ( ذهباً أو فضة ) بخلاف غيرهما كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد ( من معدن ) أي أرض مملوكة له أو مباحة ( لزمه ربع عشره ) لعموم الأداة السابقة كمخير « وفي الرقة ربع العشر » وسواء أكان مدينواً أم لا بناء على أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة ، ولا تجب عليه في المدة الماضية وإن وجدته في ملكه لعدم تحقق كونه ماله من حين ملك الأرض لاحتمال أن يكون الموجود مما يخلق شيئاً فشيئاً والأصل عدم وجوبها ، ولو استخرجه مسلم من دار الحرب كان غنيمة خمسة ( وفي قول ) يلزمه ( الخمس ) كالركاز بجامع الخفاء في الأرض ( وفي قول إن حصل بتعب ) كأن احتاج إلى طحن أو معالجة بالنار أو حفر ( فربع عشره ، وإلا ) بأن حصل بلا تعب ( فخمسه ) لأن الواجب

يحتمل أن المراد الحاجة إليها في نحو تضييب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا في صرفه لأن شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليأتمل أنه سم على حج ، وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف القناديل عليه ( قوله وإلا فوقفت الحرم باطل ) أي فهو باق على ملك وأقفه فتجب عليه زكاته إن علم ، فإن لم يعلم كان من الأموال الضائعة التي أمرها ببيت المال ( قوله لا يجوز استعماله ) أي حيث حصل منه شيء بالعرض على النار وإلا فهو كغير المحلى ( قوله لم ينقطع الحول ) أي لأنه لما كان باقياً في ذمة الغير كأنه لم يخرج عن ملكه .

### ( باب زكاة المعدن والركاز والتجارة )

( قوله يقال عدن بالمكان يعدن ) بابه ضرب اه مختار ( قوله من أهل الزكاة ) أي ولو صلباً ( قوله بناء على أن الدين لا يمنع ) أي على الراجح

### ( باب زكاة المعدن والركاز والتجارة )

( قوله لاحتمال أن يكون الموجود مما يخلق شيئاً فشيئاً ) ضعف الأذرى هذا الجواب بأنه قد يتحقق سبق

يزداد بقلة المؤنة وينقص بكثيرها كالعشرات . ويرد بأن من شأن المعدن التعب والركاز عنده فأنتنا كلا بمظنة (ويشترط) لوجوب الزكاة فيه (النصاب) إذ ما دونه لا يحتمل الموصاة كما في سائر الأموال الزكوية (بل الحول على المذهب فيها) إذ الحول إنما هو لأجل تكامل النماء والمستخرج من المعدن نماء في نفسه فأشبه الثمار والزرع ، وقيل في اشتراط كل منهما قولان ، وطريق الخلاف في النصاب مفرع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر (ويضم بعضه) أى المستخرج (إلى بعض إن) اتخذ معدن أى المخرج و (تابع العمل) كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الأول على ملكه ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه ، فلو تعدد لم يضم تقاربا أو تباعدا إذ الغالب في اختلاف المكان استئناف العمل ، وكذا في الركاز كما نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط) في الضم (اتصال النيل على الحديد) لأن الغالب عدم حصوله متصلا ، والقديم إن طال زمن الانقطاع لم يضم قياسا على ما لو قطع العمل (وإذا قطع العمل بعذر) كمرض وسفر أى لغير زهة فيما يظهر أملا بما أتى في الاعتكاف وإصلاح آلة وهرب أجبر ثم عاد إليه (ضم) وإن طال زمن انقطاعه عرفا لعدم إعراضه عن العمل ولكونه عازما على العود له بعد زوال عذر (والأ) بأن قطعه من غير عذر (فلا يضم) وإن قصر زمنه لإعراضه عنه . نعم يتسامح بما اعتيد للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتسامح بأكثر منه كما قال المحب الطبري إنه الوجه وهو مقتضى التعليل ، ومعنى عدم الضم أنه لا يضم (الأول إلى الثاني) في إكمال النصاب (ويضم الثاني إلى الأول) إن كان باقيا (كما يضمه إلى ماملكه بغير المعدن) كإرث ودية وغيرهما (في إكمال النصاب) فإن كل به زكى الثاني فلو أسخرج تسعة عشر مثقالا بالأول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر ، وتجب في المثقال كما تجب فيه لو كان مالكا تسعة عشر من غير المعدن ، ويتعقد الحول على العشرين من وقت تمامها ووقت وجوب إخراج زكاة المعدن عقب تخليصه وتنقيته وموثة ذلك على المالك ويجبر على التنقية ، ولا يجوز إخراج الواجب قبلها لفساد القبض ، فإن قبضه الساعى قبلها ضمن فيزمره رده إن كان باقيا أو بدله إن كان تالفا ، ويصدق بيمينه في قدره إن اختلفا فيه قبل التلف أو بعده إذ الأصل براءة ذمته ، فإن تلف في يده قبل التمييز له غرمه ، فإن كان تراب فضة قوم بذهب أو تراب ذهب قوم بفضة ، والمراد بالتراب في الموضعين تراب المعدن المخرج وإن اختلفا في قيمته صدق الساعى بيمينه لأنه غارم . قال في المجموع : فإن ميزه الساعى فإن كان قدر الواجب أجزأه وإلا رد التفاوت وأخذ له شئ للساعى بعمله لتبرعه ولو تلف بعضه قبل التنقية في يد المالك وقبل التمكن منها والإخراج سقطت زكاته لا زكاة الباقي وإن نقص عن النصاب كثلث بعض المال ولو استخرج

(قوله مفرع على وجوب الخمس) أى لأنه على وجوب ربع العشر يشترط النصاب قطعاً ابن عبد الحق (قوله على وجوب ربع العشر) أى لأنه على وجوب الخمس لا يشترط الحول قطعاً كالركاز اه ابن عبد الحق (قوله فلو تعدد) أى عرفا (قوله إن كان باقيا) أى فإن تلف قبل إخراج باقى النصاب فلا زكاة ، ولا يشكل هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء الأول الخ لأن ما مر حيث يتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر (قوله فإن قبضه الساعى قبلها ضمن) أى من ماله لنقصه في الجملة بقبضه (قوله ويصدق بيمينه) أى الساعى (قوله وإلا رد التفاوت) أى أو أخذ النقص

الملك بأن يكشفه السيل أو غيره فيعين منه شئ كثير (قوله فإن ميزه الساعى فإن كان قدر الواجب أجزأه) لعنهم اغتفروا ذلك لأنه لا معنى لردّه ثم أخذه وإلا فقد مر أن القبض فاسد ، وقيد الشهاب حجج أجزاءه بما لو نوى به

اثنتان من معدن نصابا زكياه للملخطة ، هذا كله إذا كان الواجد أهلا لوجوبها كما مرت الإشارة إليه فلا زكاة فيها وجده المكاتب مع أنه يملكه ، وأما ما وجده العبد فلسيده فتزومه زكاته ويمنع الذي من أخذ المعدن والركاز بدار الإسلام . قال في الروضة : وينقدح جواز منعه لكل مسلم لأنه صاحب حق فيه اه . وبه صرح الغزالي وهو المعتمد ثم شرع في الركاز فقال ( وفي الركاز ) أي المراكز ( الخمس ) رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المونة أو خضتها ( يصرف ) الخمس وكلنا المعدن ( مشرف الزكاة على المشهور ) لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض ، فأشبهه الواجب في الزرع والتجارة وبه اندفع قياسه بالتي ، ولا بد أن يكون الواجد أهلا للزكاة أخذها مما مر ، والثاني أنه يصرف لأهل الخمس لأنه مال جاهلي حصل الظفر به من غير إيجاب خيل ولا ركاب فكان كالتى ، وعليه فيجب على المكاتب والكافر من غير احتياج لنية ( وشرطه النصاب ) ولو بالضم كما مر ( والتقد ) أى الذهب والفضة وإن لم يكن مضروبا ( على الذهب ) لأنه مال مستفاد من الأرض فاختص بما تجب فيه الزكاة قدرنا ونوعا كالمعدن ، والثاني لا يشترطان للخبر المار والطريق الثاني القطع بالأول ( لا الحول ) فلا يشترط بلا خلاف ( وهو ) أى الركاز بمعنى المركز ( الموجود الجاهلي ) في موات مطلقا سواء أكان بدار الإسلام أم بدار الحرب إن كانوا يذبون عنه ، وسواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لا ، والمراد بجاهلي الدفن ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم ، ويعبر في كونه ركازا أن لا يعلم مالكة بلغته الدعوة وعائد وإلا فهو في كافي المجموع عن جمع وأقره ، وقضيته أن دفن من أدرك الإسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز ، وخرج مادون النصاب من التقدين وما يوجد من غيرهما فلا شيء فيه لما مر ، وقد علم مما تقرر أن المدار على الدفن والضرب دليله ، ولا نظر إلى احتمال أخذ مسلم له ودفنه لأن الأصل والظاهر عدم الأخذ ثم الدفن ، وإلا فلونظرنا لذلك لم يكن لنا ركاز بالكيفية ، فقد قال السبكي : الحق أنه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكفي بعلامة من ضرب أو غيره وهو متعين ، ولا بد أن يكون الموجود مدفونا ، فلو وجده ظاهرا وعلم أن السيل والسبع ونحو ذلك أظهره فركاز ، أو أنه كان ظاهرا فلقطة ، فإن شك كان كما لو تردد في كونه ضرب الجاهلية أو الإسلام ، قاله الماوردي ( فإن وجد ) دفن ( إسلامي ) بأن كان عليه اسم ملك من ملوك الإسلام أو قرآن ( علم مالكة ) بعينه ( فله ) لا لأواجهه فيجب رده على مالكة إذ مال المسلم لا يملك بمجرد الاستيلاء عليه ( وإلا ) بأن لم يعلم مالكة ( فلقطة ) يعرفه واجده كما يعرف اللقطة الموجودة على وجه الأرض ( وكلنا إن لم يعلم من أى الضريين ) الجاهلي والإسلامي ( هو ) ولم يوجد

( قوله كما مرت الإشارة ) أى في قوله وهو من أهل الزكاة ( قوله ويمنع الذي ) ندبا أخذنا من قول حج : إن ما أخذته قبل الإزعاج يملكه ، ومن قول الشارح ، وينقدح جواز الخ ، ولو قيل بوجوبه على الإمام لم يبعد لأن الإمام يجب عليه رعاية ما فيه المصلحة للمسلمين ( قوله من أخذ المعدن والركاز ) أى وما أخذه قبل الإزعاج يملكه كحطبها اه حج ( قوله وينقدح جواز منعه ) أى على سبيل الاستحباب لا الإباحة ( قوله وشرطه ) أى واتحاد المكان المستخرج منه كما تقدم ( قوله إن كانوا يذبون عنه ) الأولى وإن كانوا الخ لأن ما لا يذبون عنه أولى بكونه ركازا مما يذبون عنه ( قوله ولم تبلغه الدعوة ) أى وأبلغته ولم يعاند ( قوله وقد علم مما تقرر ) أى في قوله والمراد بجاهلي الدفن ما قبل مبعثه الخ ( قوله بل يكفي بعلامة من ضرب الخ ) أى

الزكاة ( قوله ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم ) شمل ما إذا دفنه أحد من قوم موسى أو عيسى مثلا قبل نسخ دينهم وفي كلام الأذرعى ما يفيد أنه ليس بركاز وأنه لورثتهم : أى إن علموا وإلا فهو مال ضائع كما هو ظاهر فلا يرجع

عليه أثر كثير وحلى وإناء أو كان يضرب مثله في الجاهلية والإسلام فيكون لقطة يفعل به مامر (وإنما يملكه) أى الركاك (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (إذا وجده في موات) أو في خرائثهم أو قلاعهم أو قبورهم (أو) وجده في (ملك أحياء) لأنه ملك الركاك بإحيائه الأرض ، ولو وجده في أرض الغائبين كان لهم ، أو في أرض النقي فأأهله ، أو في دار الحرب في ملك حر في فهو له ، أو في أرض موقوفة عليه فاليد له كما قاله البغوى وأقره (فإن وجد) أى الركاك (في مسجد أو شارع) أو طريق نافذ (فلقطة) لأن اليد للمسلمين عليه وقد جهل مالكة ، ولأن الظاهر أنه لمسلم أو ذى ولا يحل تملك مالهما بغير بدل قهرا (على المذهب) وقبل الموجود في الشارع ركاك فلو سبل مالكة طريقا أو مسجدا أو سبل الإمام أرضا من بيت المال كذلك كان لقطة أيضا لأن اليد للمسلمين وزالت بد المالك كما قاله الغزى خلافا للأذرى لأنه جاهل في مكان غير مملوك فأشبهه الموات (أو في ملك شخص فللشخص إن ادعاه) بلا يمين كأمعة الدار لأن لم يدعه واجده وإلا فلا بد من اليمين والتقييد بدعوى المالك هو المعتمد كما ذكره وإن شرط السبكي وابن الرفعة أن لا ينفيه وإن لم يدعه وصوبه الأسنوى كسائر ما بيده فقد رد بالفرق بينهما إذ يده ثم ظاهر معلومة أنه غالبا بخلافه فاعتبر دعواه له لاحتمال أن غيره دفعه (وإلا) أى وإن لم يدعه بأن سكنت عنه أو نفاه (فلمن ملك منه) أو ورثته فإن نفاه بعضهم سقط حقه وسلك بالباقي مامر (وهكذا حتى ينتهى إلى المحي) للأرض فيكون له وإن لم يدعه لأنه بإحيائها ملك ما فيها ولا يدخل في البيع لأنه منقول فيسلم لآيه ويؤخذ منه خمسة يوم ملكه ويلزم زكاة الباقي في السنين الماضية ولو أيس من مالكة فقتل يتصدق الإمام به

كأن يوجد عليه اسم ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم ، بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ماوكلهم علم وجوده بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم فلا يكون ركاك بل فيثا (قوله أو في أرض موقوفة الخ) قال سم على منبج : فرع في أصل الروضة إن وجده بموقوف بيده فهو ركاك كذا في التهذيب اه : أى فوله كما اعتمده مر ، فلو نفاه من بيده الوقف فينبغي أن يعرض على الواقف ، فإن ادعاه فهو له وإلا فلمن ملك منه إن ادعاه وهكذا إلى المحي فليحور ، وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود فيه لناظر أو للمستحق لأن الحق له والناظر إنما يتصرف له ، الأقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسجد ، هل ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد . نعم وعليه فينبغي لو نفاه ناظره لا يصح نفيه فليحور . كل ذلك قوله فلو نفاه من بيده الخ قياس ما اعتمده مر في شرحه من أنه لا يكتفى فيما وجده يملكه عدم النقي بل لابد من أن يدعيه أنه هناك ذلك (قوله كما قاله البغوى وأقره) ظاهره وإن كانت اليد عليه لغيره قبل وقفه وهو قضية كلام سم (قوله فلمن ملك منه) قياس ما قدمه فيمن وجده في ملكه أنه لا يكتفى هنا مجرد عدم النقي بل لابد من دعواه ثم ماتقرن من أنه لمن ملك منه أو ورثته ظاهر إن علموا به وادعوه أو لم يعلموا وأعلمهم بذلك وإعلامه إياهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا بأن من نسب له شيء من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالأذى وإتاهم بأن هذا بعض ما وجده فهل يكون ذلك عذرا في عدم الإعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته أبدا أو يجوز له صرفه مصرف بيت المال كمن وجد مالا أيس من مالكة وخاف من دفعه لأمين بيت المال أن أمين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه نظر ولا يبعد الثاني للعذر المذكور وينبغي له إن أمكن دفعه لمن ملك منه تقديمه على غيره إن كان مستحقا ببيت المال (قوله وإن لم يدعه) قال سم

(قوله أو في خرائثهم) أى أهل الجاهلية المفهومين من لفظ الجاهلى المتقدم (قوله ويلزم زكاة الباقي في السنين الماضية)

أو من هو بيده لكن في المجموع عن الأصحاب لو وجد ركازا بدار الإسلام أو العهد وعرف مالك أرضه لم يملكه واجده بل يجب حفظه فإن أيس من مالكة كان لبيت المال كسائر الأموال الضائعة وإنما لم يكن لفظة كما لو وجده بنحو طريق لأنه وجده في ملك فكان لمالكه بخلافه ثم وفارق هذا ما قبله بما علم بما نقرر وقيل إن هذا فيما إذا عرف مالكه ثم أيس من وجوده وذلك فيما إذا جهلت عين مالكة ثم أيس من ذلك ووجه ذلك أن الوجود بعد اليأس من الوجود بعد المعرفة أقرب منه بعد اليأس من الوجود بعد الجهل بالعين فلذلك راعينا تلك الأقربية وجعلناه ملك بيت المال حتى يسهل غرمة لواجهه إذا جاء بخلافه في الحالة الأخرى لبعده وجوده فكنا واجده من التصرف بما مرّ ولا ينافي ما نقرر قولهم لو أتى هارب أو ريح ثوبا بحجره مثلا أو خلف مورثه وديعة وجهل مالك ذلك لم يتملكه بل يحفظه لأنه مال ضائع لحمله على ما قبل اليأس وحينئذ فلا فرق في وجوب حفظه بين معرفة مالكه ثم الجهل به والجهل به من أصله ولا يعكز على ذلك قولهم الآتي في القطة : وما وجد بأرض مملوكة فلذى اليد فيها ، فإن لم يدعه فلن قبله وهكذا إلى الخبي ، فإن لم يدعه فللقطة لأن المراد لم يدعه هنا أنه نبي مالكة عنه وحينئذ فيستند إلى وجوده في الأرض قبل الإحياء ( ولو تنازعه ) أى الركاز الموجود بملك ( بائع ومشتري أو مكر ومكتر ومعير ومستعير ) بأن قال المشتري والمكترى والمستعير هو لى وأنا دفنته وقال الآخر مثل ذلك أو قال البائع ملكته بالإحياء ، وفي بعض النسخ : أو فالواو بمعناها فكان سبب إثباتها الإشارة إلى مغايرة يد المستعير ليد المستأجر ( صدق ذو اليد بيمينته ) إن أمكن دفن مثله في زمن يده ولو على ندور وإلا لم يصدق ، ولو اتفقا على أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك اتفاقا ، ولو تنازعا فيه بعد رجوع الدار ليد المالك فادعى دفنه بعد الرجوع صدق إن أمكن أو قبل نحو العارية صدق المستعير ومن مرّ معه لأن المالك سلم له حصول الركاز في يده فيده تنسخ اليد السابقة .

قوله وإن لم يدعه أى مالم ينفه فالشرط فيمن قبل المحي أن يدعيه . وفي الخبي أن لا ينفيه مرّاه لكن في الزيادة مانصه : قوله فيكون له ، أى وإن لم يدعه وإن نفاه كما صرح به الدارمى اهـ والأقرب ما في الزيادة ( قوله لكن في المجموع عن الأصحاب ) معتمد ( قوله وذلك فيما إذا جهلت ) اسم الإشارة راجع لقوله أو العهد وعرف مالك أرضه ( قوله ووجه ذلك ) أى وجه قوله وقيل إن هذا الخ . ( قوله ومعير ) هى بمعنى أو كما يأتي ( قوله أو فالواو الخ ) أى في قوله ومعير .

أى بربع العشر كما هو ظاهر ( قوله ووجه ذلك أن الوجود ) أى للمالك ، وقوله من الوجود : أى له متعلق باليأس وكان المقام للإضمار ، وقوله بعد المعرفة متعلق بالوجود الأول وبهذا يظهر تقرير ما بعده فكأنه قال : وجود المالك بعد اليأس من وجوده عند تقدم معرفته أقرب من وجوده بعد اليأس منه حيث لم تقدم معرفته . واعلم أن ما ذكره الشارح هنا إلى آخر السودة قرره الشهاب حجج في إمداده لاستشكال الشهاب سم عليه مامرّ عن المجموع وما قبله من وجوه كما ذكره في حاشيته على المنهج ( قوله حتى يسهل غرمة لواجهه ) لعله لمالكه بدل لواجهه ، أو المراه واجده بالقوة وهو الخبي المذكور



## فصل في أحكام زكاة التجارة

الأصل فيها قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم - قال مجاهد نزلت في التجارة وقوله صلى الله عليه وسلم « في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها » والبز بياء موحدة مفتوحة وزاى معجمة مشددة يطلق على الثياب المعدة للبيع عند البرازين وعلى السلاح قاله الجوهري وزكاة العين غير واجبة في الثياب والسلاح فتعين الحمل على التجارة وفي سنن أبي داود مرفوعاً الأمر بإخراج الصدقة مما يعد للبيع قال ابن المنذر وأجمع عامة أهل العلم أى أكثرهم على وجوبها ( شرط وجوب زكاة التجارة الحول والنصاب ) كغيرها من المواشى والناض ( معتبراً بآخر الحول ) أى في آخره فقط إذ هو حال الوجوب ولا يعتبر غيره لكثرة اضطراب القيم ( وفي قول بطرفيه ) أى في أول الحول وآخره ولا يعتبر ما بينهما إذ تقويم العروض في كل اللحظة يشق ويحوج إلى ملازمة السوق ومراقبة دائمة ( وفي قول بجميعة ) كالمواشى وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فإن كل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهذا مخرجان والمنصوص الأول ( فعلى الأظهر ) وهو اعتبار آخر الحول ( لورد ) ما لها ( إلى النقد ) كأن بيع به وكان مما يقوم به آخر الحول كما أشار إليه بالآلت واللام في النقد ( لإراسته المهود ( في خلال الحول ) أى أثباته ( وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالأصح أنه ينقطع الحول ويندئ حوله من ) وقت ( شرائها ) لتحقق نقص النصاب بالتضيض بخلافه قبله فإنه مظلون ، أما لو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كان باعه بدراهم والحال يقتضى التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب فحوله باق . والثاني لا ينقطع كما لو بادل بها سلعة ناقصة عن النصاب فإن الحول لا ينقطع لأهم المبادأة

### ( فصل في أحكام زكاة التجارة )

أى وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة ( قوله نزلت في التجارة ) أى في زكاتها ( قوله المعدة للبيع عند البرازين ) ظاهره وإن لم يكن معداً للبيع ( قوله وزكاة العين غير واجبة ) أى بالإجماع ( قوله وأجمع عامة أهل العلم ) أى فلا يرد أن أبا حنيفة لا يقول بوجوبها ( قوله وهذا مخرجان ) قال المحلى : والمخرج بعبر عنه بالوجه تارة وبالقول أخرى ، وكتب عليه عميرة : أى فيكون التعبير بالوجه من باب التغليب اهـ ثم قوله بالوجه تارة الخ هل التعبير بالأولى أولى أو بالثاني فيه نظر والأقرب الأول لأنه للأصحاب دون الثاني لأن فيه النسبة للإمام بأنه قاله وليس كذلك وإنما يخرججه الأصحاب من قول غيره أو نصوص أخرى له ( قوله بخلافه قبله ) أى بالتضيض ( قوله والحال يقتضى التقويم بدنانير ) أى إما لكونه اشتراه بها أو كونها غالب نقد البلد ( قوله أو بنقد يقوم به ) وهو دون نصاب ولم يشتر به شيئاً أو هو الخ حجج . ثم قال : وفائدة عدم انقطاعه في الثالثة التى ذكرها شارح وفيها ما فيها من تأمل كلامه الصريح في أن قول المتن واشترى به سلعة تمثيل لا تقيد أنه لو ملك قبيل آخر الحول نقداً آخر يكمله زكاة ، ثم رأيت أن المنقول المعتمد خلاف ما ذكره وهو أنه ينقطع الحول إذا لم يملك تمامه لتحقق

### ( فصل في أحكام زكاة التجارة )

( قوله لتحقق نقص النصاب بالتضيض ) يرد عليه ما لو نص بنقد غير ما اشتراه به وهو أنقص من ذلك

معدودة من التجارة ، وما ذكر من التفرع يأتي على القول الثاني والثالث أيضا من باب أولى فحذفه لذلك أو لأنه ليس من غرضه (ولو تم الحول) أى حول مال التجارة (قيمة العرض) يسكون الرأى (دون النصاب) وليس معه ما يكله به من جنس ما يقوم به (فالأصح أنه يبتدأ حول ويبطل) الحول (الأول) فلا تجب الزكاة حتى يتم حول ثان لأن الأول مضى ولا يزكاة فيه . والثاني لا ينقطع بل متى بلغت قيمة العرض نصابا وجبت الزكاة ويبتدأ الحول من وقته إذ يصدق عليه أن مال التجارة أقام عنده حولا بل وزيادة وتم نصابا فيقول العامل هنا كما قال الأخ الشقيق في المسئلة الحمارية : هب أن أبانا كان حاررا أو حجرا ملقى في اليم أسنا من أم واحدة ؟ أما إذا كان معه من أول الحول مايكل به النصاب كما لو كان معه مائة درهم فابتاع بخمسين منها عرضا للتجارة فبلغت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين فإنه تلزمه زكاة الجميع آخر الحول ، وإن ملكه في أثناء الحول كما لو ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين زكى الجميع إذا تم حول الخمسين لأنها إنما تضاف في النصاب دون الحول (ويصير عرض التجارة للقنية بئنها أى القنية ففى نواها به انقطع الحول فيحتاج إلى تجديد قصد مقارن للتصرف ، بخلاف عرض القنية لا يصير للتجارة بمجرد نيتها كما سيأتى لأن القنية هى الحوس الانتفاع وقد وجدت بالنية المذكورة مع الإمساك فرتبنا عليها أثرها ، والتجارة هى التقلب فى السلع بقصد الاسترباح ولم يوجد ذلك ، ولأن الاقتناء هو الأصل فاعتقينا فيه بالنية بخلاف التجارة ، ولأن مالا يثبت له حكم الحول بدخوله فى ملكه لا يثبت بمجرد النية كما لو نوى بالمخلوطة السوم ، وقضية إطلاقه انقطاع الحول بذلك سواء أنوى به استعمالا جائزا أم حرما كلبه الديباج وقطعه الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو أحد وجهين فى التتمة ، ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه فى تأثيره وجهان حكاهما الماوردى أقرهما كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى التأثير ويرجع فى ذلك البعض إليه وإن

النقص عن النصاب بالنقص (قوله وما ذكر من التفرع) هو قوله فعلى الأظهر لو رد الخ (قوله من باب أولى) أى فيها (قوله ويبطل الحول الأول) قضيته أنه لو اشترى ببعض مال القنية عرضا للتجارة أول الحرم ، ثم بباقيه عرضا آخر أول صفره لأنه لا زكاة فى واحد منهما إذا لم تبلغ قيمة كل واحد نصابا لأنه بأول الحرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتره أولا لنقصه عن النصاب ويبتدأ له حول من ذلك الوقت ويقوم الثانى أول صفر من السنة الثانية وهكذا ، فلا يجب فى واحد منهما زكاة إلا إذا بلغ نصابا آخر ، وليس مرادا بل يزكى الجميع آخر حول أثنائى لوجود الجميع فى ملكه من أول صفر (قوله أما إذا كان معه) محترز قوله وليس معه بخمسين منها أى وبقيت الخمسون الأخرى فى ملكه جميع الحول (قوله وإن ملكه) أى مايكل به النصاب (قوله إذا تم حول الخمسين) قال الشيخ عميرة : قال ذلك فى شرح البروض ، والظاهر أن مال التجارة يزكى عند تمام حوله اه سم على منج . أقول : يتأمل معنى هذا الكلام فإن المتبادر من قوله زكى الجميع إذا تم حول الخمسين أنه يقوم مال التجارة عند تمام حول الخمسين ، فإن بلغ معها نصابا زكى الجميع وإلا فلا ، ثم رأيت صرح بهذا المتبادر على حج ثم قال : وبه ينقطع ما فى هامش شرح المنهج لشبخنا من قوله والظاهر أن مال التجارة الخ (قوله للقنية بئنها) أى ويصدق فى دعواه ذلك وإن دلت القرينة على خلاف ما ادعاه (قوله ففى نواها به انقطع) أى ولو كثر جدا بحيث تقضى العادة بأن مثله لا يجسب للانتفاع به (قوله مقارن للتصرف) أى بالبيع ونحوه لنصير مال تجارة (قوله فى التتمة)

التنفذ (قوله ثم ملك خمسين) أى وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالذى قبله (قوله ولأن ما يثبت له حكم الحول بدخوله فى ملكه) وهو عرض القنية ، وقوله لا يثبت بمجرد النية : يعنى لا يثبت فيه حول التجارة بمجرد نيتها : أى بل لابد أن تكون مقارنة للتصرف كما يأتى فهو تحليل لقوله بخلاف عرض القنية لا يصير الخ

يجري بعضهم على أن الأقرب المنع ، ولو مات المورث عن مال تجارة انقطع حوله ولا يتعقد له حول حتى يتصرف فيه بنية التجارة ، ذكره الرافعي قبيل شرط السوم وتبته المصنف خلافا لما أفق : به البلقيني ( وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت بينها بكسبه معاوضة كشرائه ) وإن لم يحددها في كل تصرف سواء أكان بعرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل لانضمام قصد التجارة إلى فعلها ، ومن ذلك ماملكه بهية ذات ثواب أو صالح عليه ولو عن دم أو عرض أو أجر به نفسه أو ماله وما استأجره أو منفعة ما استأجره بأن كان يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة ، أما لو اقترض مالا ناويا به التجارة فلا يصير مال تجارة لأنه لا يقصد لها وإنما هو إرفاق . قاله القاضى

أى للمتولى ويرجع في ذلك لبعض إليه : أى أو إلى وارثه لأنه قائم مقامه ولو امتنع منه أجبر عليه ( قوله انقطع حوله ) أى بالموت لانتقال الملك فيه إلى الوارث ( قوله حتى يتصرف فيه ) أى الوارث ( قوله إذا اقترنت بينها الخ ) ينبغى أن لا يشترط مقارنتها لجميع العقد بل يكفى وجودها قبل الفراغ وإن لم توجد إلا مع لفظ الآخر وإن تأخر ، وظاهر كلامهم أنه لا يكفى تأخرها عن العقد وإن وجدت في مجلس العقد وله اتجاه فليتأمل مر اه سم على بهجة . وعبارة حج هنا : ويظهر أن يعتبر في الاقتران هنا باللفظ أو الفعل الملك ما بأتى في كتابات الطلاق اه . والمعتمد منه الاكتفاء بجزء ، لكن المعتبر ثم اقتران النية بجزء مما بأتى به الزوج حتى لو خلعا بكتابة ولم ينو مع لفظه فلفو وإن نوى مع القبول ، وقضية كلام سم عن مر الاكتفاء بها وإن اقترنت بالقبول ، وعبارة شيخنا الزيادى : وينبغى اعتبارها في مجلس العقد ، وكتب أيضا قوله بنية التجارة وفارق عدم الاكتفاء بنية التضحية عند شراء الأضحية بأن الشراء جلب ملك والأضحية لإزالته فيعتبر اجتماعهما . وأقول : فيه نظر لأنه إنما يتحقق التعذر لو كان المذوى التضحية حال الشراء ، أما لو كان هو التضحية في المستقبل فلا فليتأمل اه . أقول : ويمكن الجواب عنه بأن المراد بالتعذر عرفا عدم المناسبة بين إزالة الملك وجلبه ( قوله بكسبه ) أى بلخوله في يده مادام رأس المال باقيا ( قوله في كل تصرف الخ ) أى لأن المعتبر إنما هو وجودها عند التصرف الأول ( قوله ومن ذلك ماملكه بهية ) أى من المعاوضة ( قوله أو عرض ) في نسخة أو قرض ومثله في الزيادى وقضيته أنه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة وكان من العروض ، ولو قيل إنه مال تجارة في هذه الحالة لم يكن بعيدا لأنه قبضه عوضا عما في ذمة الغير فانطبق عليه الضابط ( قوله أو منفعة ما استأجره ) يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فإن الاجارة وإن وردت على العين متعلقة بمنفعتيها ، وقد يقال : الفرق ظاهر ، ولأن المراد قوله أو ما استأجره العوض الذى أخذه عن منفعة ما استأجره بأن أجر ما استأجره بدراهم فهى مال تجارة ، ومن قوله أو منفعة الخ نفس المنفعة كان استأجر أما كن بقصد التجارة فنافعها مال تجارة قال حج : ففما إذا استأجر أرضا ليؤجرها بقصد التجارة فففى حول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حولا ويخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول على مال التجارة فعنده ( قوله فلا يصير مال تجارة ) أى فلو اشترى به شيئا بقصد التجارة انعقد حولها من وقت الشراء ( قوله لأنه لا يقصد لها ) أى أما لو قبض المقرض بدل المقرض بنية التجارة كأن اقترض

( قوله حتى يتصرف فيه ) وظاهر أنه لا يتعقد حوله إلا ففما تصرف فيه بالفعل ، فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كسادى الباقي لا يتعقد حوله إلا ففما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فليراجع ( قوله أو منفعة ما استأجره ) قال في التحفة : ففما إذا استأجر أرضا ليؤجرها بقصد التجارة فففى حول ولم يؤجرها تلزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حولا ويخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول على مال التجارة فعنده

تفحقها وجزم به الروياني والثوري وصاحب الأنوار ( وكذا المهر وعوض الخلع ) فيصيران مال تجارة إذا اقترنا بنيتها ( في الأصح ) لكونهما ملكا بمعاوضة ولهذا تثبت الشفعة فيما ملك بهما . والثاني لا لأنها ليسا من عقود المعاوضات المحضة ( لا بالبيع ) غير ذات الثواب ( والاحتطاب ) والاحتشاش والاصطياد والإرث ( والاسترداد بعيب ) أو إقالة أو فلس لانقضاء المعاوضة بل الاسترداد المذكور ففسخ لها ولأن التملك محابا لا بعد تجارة ، فن اشترى بعرض للقنية عرضا للتجارة أو للقنية أو اشترى بعرض للتجارة عرضا للقنية ثم رد عليه بإقالة أو نحوها لم يصير مال تجارة وإن نواها ، بخلاف الرد بعيب أو نحوه ممن اشترى عرضا للتجارة بعرض لها فإنه يبق حكامها ، ولو اشترى لها صبيغا ليصنع به أو دباغا ليدبغ به للناس صار مال تجارة فتلزمه زكاته بعد مضى حوله وإن لم يبق عين نحو الصبيغ عنده عاما خلافا لما يوهمه كلام التتمة أو صابونا أو ملجأ ليصنع به أو يعجن به لم لم يصير كذلك لأنه يستهلك فلا يقع مسلاما لم ( وإذا ملكه ) أي عرض التجارة ( بنقد ) وهو الذهب والفضة وإن لم يكونا مضروبين ( نصاب ) أو بأقل منه وفي ملكه باقية كأن اشتراه بعين عشرين مثقالا أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى ( فحوله من حين ملك ) ذلك ( النقد ) لاشترائكهما في قدر الواجب وفي جنبه ، ولأن النقدين إنما خصا بإيجاب الزكاة دون باقي الجواهر لإرصادهما للئاء والثاء يحصل بالتجارة ، فلم يجوز أن يكون السبب في الوجوب

حيوانا ثم قبض مثله الصوري كذلك فالتجبة أنه مال تجارة اه سم على منهج ( قوله إذا اقترنا بنيتها ) أي من الولي إن كان مجبرا ومنها مقارنة لعقد ولها إن كانت غير مجبرة ( قوله أو إقالة أو فلس ) قال في شرح البهجة بعد ما ذكر : ولو قبل قبض المشتري المبيع لأنه ملك جديد اه . وكتب عليه سم قوله لأنه ملك الخ من هذا يعلم أن الكلام فيها إذا انتقل الملك عن البائع : أي بأن لزم العقد من جانبه كأن باع بلا شرط خيار أو شرط للمشتري ( قوله بخلاف الرد بعيب أو نحوه ) أي من الإقالة والتحاليف ( قوله ليصنع به ) من باب نصر وقطع ومثله يدبغ ( قوله فيازمه زكاته بعد مضى حوله ) أي حيث كان الحاصل في يده من غلة الصبيغ ، أو مما اشتراه بها من الصبيغ ، أو كان الأول باقيا في يده كالأول أو بعضها فتجب زكاته ( قوله وإن لم يبق عين نحو الصبيغ ) قضيته أنه لا فرق في الصبيغ بين كونه تمويها وغيره ، وقضية ما يأتي من التعليل للصابون اختصاصه بالثاني ، والظاهر أنه غير مراد أخذا بإطلاقهم ، وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين الصابون بأنه يحصل من الصبيغ لون يخالف لأصل الثوب يبق ببقائه فزل منزلة العين ، بخلاف الصابون فإن المقصد منه مجرد إزالة وسخ الثوب والأثر الحاصل منه كأنه الصفة التي كانت موجودة قبل الفسل فلم يحسن إلحاقه بالعين ( قوله كأن اشتراه بعين عشرين مثقالا ) سواء قال اشترى بهذه الدراهم أو بعين هذه لأن المعقود عليه في الصورتين معين ، وهذا بخلاف ما لو قال لو كيله اشتر بهذا الدينار فإنه يتخير بين الشراء به وبين الشراء في ذمته ، بخلاف ما إذا قال اشتر بعينه فلا يجوز له الشراء في الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن الموكل ، ثم قال في مرة ثانية : والفرق أنه لما أشار للدراهم هنا ولم توجد قرينة صارفة عن إرادتها تعين كونها المعقود عليه . وأما في الوكيل فقرينة الحال مشعرة بأن الغرض تحصيل ما وكل في شرائه فجعل قرينة صارفة عن التعيين سببا وقد عدل عن قوله بعين ذلك الصريح في إرادة التعيين إلى مجرد الإشارة إليها فتخير الوكيل ( قوله فحوله من حين ملك النقد ) أي من غير الحلى المباح لما يأتي أن الحلى من عرض القنية ( قوله للئاء ) عبارة المصباح

( قوله وهو الذهب والفضة لو لم يكونا مضروبين ) أي إذا كانت تجب فيه الزكاة بخلاف نحو الحلى كما يأتي ( قوله بعين عشرين مثقالا ) أي أو بعشرين في الذمة وتقدها في المجلس كما ذكره الشهاب حجج : أي وكان ما أقبضه في المجلس من جنس ما اشترى به ، بخلاف ما لو أقبضه عن القضية ذهباً أو عكسه فإنه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب عمرة البرلسي

سبباً في الإسقاط. أما لو اشتراه بنقد ثم نقده فإنه يتقطع حول النقد ويتبدأ حول التجارة من وقت الشراء إذ صرفه إلى هذه الجهة لم يتعين (أو دونه) أى أو ملكه بدون النصاب وليس في ملكه باقيه (أو يعرض قنية) كالتياب والحق المباح (فن الشراء) حوله يتبدأ (وقيل إن ملكه بنصاب سائمة بنى على حولها) لأنها مال يجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبر، والصحيح المنع لاختلاف الزكائين قدر الوتمتعلقاً (ويضم الربح إلى الأصل) الحاصل (في) أثناء (الحول إن لم ينض) بكسر النون بما يقوم به، فلو اشترى عرضاً بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول أو قبل آخره بلحظة ثلثائة أونض فيه بنقد لا يقوم به زكاه آخره، وسواء أحصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الأسواق، ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة، أو بأكثر منها في زكاة الزائد معها وجهان وجههاما الوجه (لا إن نص) أى صار ناضاً بنقد يقوم به ببيع أو إتلاف أجنبي وأمسكه إلى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه فلا يضم إلى الأصل بل يزكى الأصل بحوله ويفرد الربح بحول (في الظهور) فلو اشترى عرضاً للتجارة بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثائة وأمسكها إلى آخر الحول أو اشترى بها عرضاً يساوى ثلثائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين، فإذا مضت ستة أشهر زكى المائة والثاني يزكى الربح بحول الأصل كما يزكى النتائج بحول الأمهات وقرق الأول بأن النتائج جزء من الأصل فالحقناه به بخلاف الزرع فإنه ليس جزءاً لأنه إنما حصل بحسن التصرف، ولهذا يرد الغاصب نتاج الحيوان دون الربح (والأصح أن ولد العرض) من الحيوان من نعم وغنم وإماء (وغنم) من الأشجار كشمش أو قفاح (مال تجارة) لأنهما جزءان من الأم والشجر. والتمر لا لأنها لم يحصل بالتجارة، وعمل الخلاف ما لم تنص قيمة الأم بالولادة، فإن نقصت بها كان كانت قيمة الأم تساوى ألفاً فصارت بالولادة تساوى ثمانمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الأم بقيمة الولد جزءاً (و) الأصح على الأول (أن حوله حول الأصل) تبعاً كنتاج السائمة. والثاني لا بل تفرد بحول

نمى الشيء ينمى من باب رى نماء بالفتح والمذكر اه (قوله سبباً في الإسقاط) أى فلو جعل حولها من وقت الشراء الذى هو سبب للثناء مسقط لما مضى من حول النقد لزم ما ذكر (قوله أما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم نقده) أى بعد مفارقة المجلس اه سم على حج نقلا عن شرح الإرشاد وإن نافية التعليل بقوله إذ صرفه إلى هذه الخ لكنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الواقع فيه منزلة الواقع في العقد فكانه عينه (قوله ولو باع العرض) أى بعد يقع حولان الحول (قوله زكى القيمة) أى ما باع به فقط لأنه فوت الزيادة باختياره فضمنها ويصدق في قدر ما فوته (قوله وغنم) ومنه هنا صوف وغصن شجر وورقه ونحوها اه حج

(قوله أثناء الذى ذكره في خلال المتن) ذكره هنا يفيد أن قول المصنف في الحول متعلق بالحاصل الذى قدره، وإلا لفسد المعنى بالكلية كما لا يخفى، وحينئذ فيصير قول المصنف ويضم لا متعلق له فلا يعلم الفهم فيأذا يكون مع أن متعلقه قوله في الحول الذى أخرجه الشارح عن موضوعه. والحاصل أنه يجب إسقاط لفظ أثناء الذى زاده الشارح من هذا المحل، وعبارة التحفة مع المتن: ويضم الربح الحاصل أثناء الحول أو مع آخره في نفس العرض كالسمن أو غيره ما ارتفاع السوق إلى الأصل في الحول الخ (قوله ولو باع العرض بدون قيمته) أى بعد تمام الحول كما هو ظاهر (قوله أو اشترى به) أى بالذكور وهو الثلثائة (قوله كشمش أو قفاح) أشار بهذا التمثيل إلى أن الكلام في غنم لا زكاة في عينه. أما ما تجب الزكاة في عينه فسيأتى

(١) (قوله أثناء الذى ذكره في خلال المتن) ليس موجوداً بنسخ الشرح التى بأيدينا اه مصححه.

من انفصال الولد ، ظهور الثمرة لأنها زيادة مستمرة من مال التجارة فأوردت كما سبق في الربيع النافس (وواجبها) أي التجارة (ربيع عشر القيمة) أما أنه ربع العشر فكما في التقدين لأنها تقوم بهما وأما أنه من القيمة فلائها متعلقة كما دل عليه خبر حماس فلا يجوز إخراجه من العرض (فإن ملك) العرض (بنقد قوم به إن ملك بنصاب) وإن لم يكن ذلك النقد غالبا ولو أبطله السلطان كما اقتضاه إطلاقه ، إذ هو أصل ما بيده فكان أولى به من غيره (وكذا) إن ملك بنقد (دونه) أي النصاب فإنه يقوم به (في الأصح) لأنه أصله . والثاني يقوم بغالب نقد البلد كما أو اشترى بعرض ، ومحل الخلاف ما إذا لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد ، فإن ملكه قوم به قطعا لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول ، وابتداء الحول من وقت ملك الدراهم كما قاله الرافعي (أو) ملك العرض (بعرض) للقيمة أو بجمع أو نكاح أو صلح عن نحو دم (فيغالب نقد البلد) أي بلد حولان الحول كما قاله الماوردي وهو الأصح جريا على قاعدة التقويم إذا تعذر التقويم بالأصل ، فلو حال الحول عليه لم يحل لاند فيه اعتبر أقرب البلاد إليه ، ولو ملك بدين في ذمة البائع أو بنحو سيائك قوم يجنسه من النقد كما في الكفاية (فإن غلب نقدان) على التساوي (وبلغ) مال التجارة (بأحدهما) دون الآخر (نصا قوم به) لتحقيق تمام النصاب بأحد التقدين ، وبهذا يفارق ما مر من أنه لو تم النصاب في ميزان دون آخر فلا زكاة (فإن بلغ) نصبا (بهما) أي بكل منهما (قوم بالأنفع) منهما (للفقراء) أي للمستحقين لها رعاية لهم كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبون ، ونقل تصحيح ذلك الرافعي عن مفتي إيراد الإمام والبغوي (وقيل يتخير المالك) فيقوم بأيهما شاء كما في شاتي الجبران ودرامه ، وهذا ما صححه في أصل الروضة ، ونقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والرويان . قال في المهمات : وعليه الأكثر فلنكتن الفتوى عليه وسجى عليه الأذرعى وهو المعتمد ، ويفرق بين هذه وبين اجتماع الحقائق وبنات

(قوله كما دل عليه خبر حماس) بكسر أوله وتخفيف ثانيه وآخره سين مهملة اه إصابة (قوله فإن ملك بنقد قوم به) قال ابن الاستاذ : وينبغي للتاجر أن يبادر إلى تقويم ماله بعدلين ويمتنع واحد كجزاء الصيد ، ولا يجوز تصرفه قبل ذلك إذ قد يحصل نقص فلا يدرى ما يخرج حرج . قيل : وينتج من تردد له أنه لا يجوز أن يكون هو أحد العدلين وإن قلنا بجوازه في جزاء الصيد ويفرق بأن الفقهاء أشاروا ثم إلى ما يبسط المثلية فيبعد اتهامه فيها ولا كذلك هنا إذ القيم لا ضابط لها اه . ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر إلى ما يرغب : أي في الأخذ به اه سم على بهجة ، لكن عبارة حرج هنا : ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والساعى تصديقه نظير مامر في عد المشايخ . أقول : وقد يفرق بأن متعلق العدن متعين يبعد الخطأ فيه ، بخلاف التقويم فإنه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطأ فالهتمة فيه أقوى ، ومن ثم لم يكف بخرجه للشميل لو لم يوجد خارص من جهة الإمام حكم عدلين يخرصانه له كما مر ، وقوله ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر إلى ما يرغب : أي في الأخذ به في مثل ذلك العرض أحيالا ، فإذا فرض أنها ألف وكان التاجر إذا باع على ما جرت به عادته مفرقا في أوقات كثيرة بلغ ألفين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق ، لأن الزيادة المفروضة إنما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كون ألفين قيمته (قوله أي بلد حولان الحول) والعبارة بالبلد الذي فيه المال وقت حولان الحول لا الذي فيه المالك ذلك الوقت ، وعبارة سم على بهجة : قوله من نقد البلد : أي بلد الإخراج كما قاله الماوردي وجزم به في العباب : أي وبلد الإخراج متى بند المال كما هو معلوم من عدم جواز نقل الزكاة (قوله فلو حال الحول عليه) أي المال (قوله بدين في ذمة البائع) كأنه كان له آخر دين فاشترى به منه عرضا بنية التجارة (قوله قوم بالأنفع للفقراء) ضعيف (قوله وقيل يتخير المالك) معتمد

اللبون بأن تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فلم يجب التقويم بالأضعف كما لا يجب على المالك الشره بالأضعف ليقوم به عند آخر الحول ( وإن ملك بنقد وعرض ) كأن اشترى بمائتي درهم وعرض قنية ( قوم مقابل النقد به والباقي بالغالب ) من نقد البلد لأن كلا منهما لو انفرد كان حكمه كذلك فكذا إذا اجتمعا ، وهكذا إذا اشترى بجنس واحد يختلف الصفة كالصمغ والكسرة إذا تفاوتا ( وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاتها ) أى (تجارة لأئمتها بجبان بسببين مختلفين فلا يتداخلان كالقيمة والكفارة في العبد المقتول والقيمة والجزاء في الصيد المملوك إذا قتله المحرم ( ولو كان العرض سائمة ) أو غيرها مما تجب الزكاة في عينه كنمر ( فإن كل ) بثلاث المم ( نصاب لإحدى الزكاتين فقط ) أى من عين وتجارة دون نصاب الأخرى كأربعين شاة لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فأقل قيمتها نصاب ( وجبت ) زكاة ما كل نصابه لوجود سببها من غير معارض ( أو ) كل ( نصابها ) كأربعين شاة قيمتها نصاب ( فزكاة العين ) تجب ( في الجليد ) وتقدم على زكاة التجارة لأنها وجبت بالنص والإجماع ولهذا يكفر جاحدها ، وزكاة التجارة مختلف فيها ووجب بالاجتهاد ولهذا لا يكفر جاحدها ، ولأن زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فقدم ما يتعلق بالرقبة كالرهنون إذا جنى ، وقد علم أنه لا يجتمع الزكاتان ولو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة في عينه كأن اشترى شجرة للتجارة فبدا صلاح ثمره قبل حوله وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة التجارة عند تمام حوله ، ولو اشترى نقدا بنقد انقطع حوله وإن كان للتجارة وقصد به الفرار من الزكاة ( فعلى هذا ) أى الجليد ( لو سبق حول ) زكاة ( التجارة ) حول زكاة العين ( بأن اشترى بماله بعد ستة أشهر نصاب سائمة ) ولم يقصد به القنية أو اشترى به معلوفة ثم أسامها بعد ستة أشهر ( فالأصح وجوب زكاة

( قوله قوم ما مقابل النقد به والباقي بالغالب ) وذلك ظاهر إن اشترى كلا في عقد أو اشتراها في عقد واحد وفصل الثمن وإلا توم ما مقابل النقد به والباقي بالغالب أو ما مقابل أحد النقدين به والباقي بالآخر بنسبة التقسيط . قال سم على بهجة : فلو جهلت النسبة فلا يبعد أن يحكم باستوائهما ، ولو علم أن أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد أن يتعين في براءة ذمته أن يفرض الأكثر من كل منهما وهل له التأخير إلى التذكر إن ربي ؟ أقول : لا يبعد أن له ذلك بل قياس ما تقدم عن النعمري أنه يكتفى غلبة الظن ( قوله فبدا صلاح ثمره قبل حوله ) وكذا لو بدا إصلاحه بعد تمام حوله وهو ظاهر إن تم نصاب كل منهما ، فإن تم نصاب العين دون الشجرة فهل تسقط زكاة الشجر لعدم تمام نصابه أو يضم الشجر إلى الثمر ويقوم الجميع ويخرج زكاته ويسقط زكاة العين ؟ فيه نظر ، والأقرب اخذا من إطلاقهم وجوب زكاة العين إذا تم نصابها الأول لعدم تمام انتصاب ( قوله عند تمام حوله ) أى إن بلغ نصابا وليس فيه وجوب زكاتين لأن ما وجب في الثمر متعلق بهينه ويخرج منه وما وجب في الشجر يتعلق بقيمته خاليا عن الثمر . وفي سم على حج : وخرج بقول شرح المنهج كغيره فبدا قبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة ، وحينئذ فإذا بدا الصلاح بعد الإخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين في الثمر فليتأمل اه . وعليه فقد يقال : وجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يازمه اجتماع زكاتين في مال واحد لأنه زكى المرة عند تمام الحول لدخولها في التقويم وزكى عينها بعد بدو الصلاح

( قوله كأن اشترى بمائتي درهم وعرض قنية ) أى معلوم القيمة كما هو ظاهر حتى يتأتى التوزيع المذكور ، وإنظر ما الحال لو كان العرض مجهول القيمة

التجارة لتقام حولها) ولئلا يبطل بعض حولها ولوجوب الموجب بلا معارض له (ثم يفتتح) من تمامه (حولا لزكاة العين أبدا) أى فتجب في بقية الحول وما مضى من السوم في بقية الحول الأول غير معتبر والثاني يبطل حول التجارة وتحب زكاة العين تمام حولها من الشراء ولكل حول بعده (وإذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) وهو الأصح بل بالقسمة كما سيأتى في بابه (فعل المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) ربها ورأس مال لأن الجميع ملكه (فإن أخرجها) من مال آخر فذاك ظاهر (أو من) عين (مال القراض حسبت من الربح في الأصح) ولا يجعل لإخراجها كاسترداد المالك جزءا من المال تنزيلا لها منزلة المون التي تلزم المال من أجرة الدلائل والكيال وفطرة عبيد التجارة وجناتياتهم. والثاني تحسب من رأس المال لأن الوجوب على من له المال (وإن قلنا يملكه) أى العامل المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح) لأنه مالكهما (والمذهب) على قول الملك بالظهور (أنه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لأنه متمكن من التوصل إليه متى شاء بالقسمة فأشبهه الدين الحال على ملى، وعلى هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه إخراجها قبل القسمة وله أن يستبد بإخراجها من مال القراض. والثاني لا يلزمه لأنه غير متمكن من كمال التصرف فيها ولو باع عرض التجارة قبل إخراج زكاتها وإن كان بعد وجوبها أو باعه بعرض قنية صح إذ متعلق زكاته القيمة وهى لاتنفوت بالبيع، ولو أعتق عبيد التجارة أو وهبه فكبيع المشاية بعد وجوب الزكاة فيها لأنهما يبطلان متعلق زكاة التجارة كما أن البيع يبطل متعلق العين، وكذا لو جعله ههداقا أو صلحا عن دم أو نحوها لأن مقابله ليس مالا، فإن باعه بحبابة فقدرها كالموهوب فيبطل فيها قيمته قدر الزكاة من ذلك في ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفقة.

---

فتكر به زكاتها، اللهم إلا أن يقال: لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين (قوله أى فتجب في بقية الحول) الأولى في تمام الحول النخ، وعبارة حج: أى في سائر الأحوال وما مضى النخ وهى ظاهرة (قوله فذاذ ظاهر) أى ولا رجوع له على العامل (قوله وإن قلنا يملكه بالظهور) ضعيف (قوله قبل إخراج زكاتها) أى وبعد حولان الحول كما هو ظاهر من قوله إخراج زكاتها (قوله وهى لاتنفوت بالبيع) أى فيطالب البائع بها (قوله ولو أعتق عبد التجارة) أى بعد حولان الحول أيضا (قوله فيبطل فيها قيمته النخ) راجع إلى قوله ولو أعتق عبد التجارة، ويدعى أن يقال القياس أنه ينفذ الاعتناق في كل العبد لأنه وإن بطل الاعتناق في قدر حق الفقراء لكنه يسرى مما اعتقه هو إلى باقيه حيث كان موسرا به (قوله ويصح في الباقي) أى ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لأنه مخاطب بالإخراج؛ فإن دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه وإلا فالإمام التعلق بما بقى لأنه حق الفقراء.

---

(قوله ولئلا يبطل بعض حولها) إثبات الواو هنا يفيد أن اللام في قول المصنف تمام حولها للعة، وهو فاسد كما لا يخفى بل هى بمعنى عند، فالصواب حذف الواو كما في التحفة ولعلها من النسخ (قوله أى فتجب في بقية الحول) يتأمل.



## باب زكاة الفطر

الفطرة بكسر الفاء : اسم مولد لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلاة والزكاة وتقال للخلقة ومنه قوله تعالى - فطرة الله التي فطر الناس عليها - والمعنى أنها وجبت على الخلقة تزكية للنفس : أي تطهيرها لها وتنمية لعملها وتقال للمخرج ، وقول ابن الرفعة إنه بضم الفاء اسم للمخرج مردود . والأصل فيه قبل الإجماع خبر الصحيحين عن ابن عمر « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حرٍّ أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين » وعن أبي سعيد رضي الله عنه « كنا نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط ، فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه ماعشت » ولا ينافي حكاية الإجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبها لأنه غلط صريح كما في الروضة ، لكن صريح كلام ابن عبد البر أن فيها خلافاً لغير ابن اللبان ويجاب عنه بأنه شاذ منكر فلا يتخرق به الإجماع ، أو يرد بالإجماع الواقع في عبارة غير واحد

### ( باب زكاة الفطر )

( قوله زكاة الفطر ) أي بيان ما يتعلق بزكاة الفطر ( قوله اسم مولد ) أي نطق به المولدون ( قوله لا عربي ) العربي هو الذي تكلمت به العرب مما وضعوا ضريح لغتهم ولا معرب هو لفظ غير عربي استعملته العرب في معناه الأصلي بتغير ما ( قوله فتكون ) أي الفطرة ( قوله حقيقة شرعية ) أي في القدر المخرج والأنسب في التفريع أن يقول : فتكون حقيقة عرفية أو اصطلاحية لأن الحقيقة الشرعية عند الأصوليين ما أخذت التسمية به من كلام الشارع ، أما ما اصطلاح عليه الفقهاء واستعملوه فلا يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية أو اصطلاحية . ثم رأيت سم على شرح الهجة قال مانصه : قوله حقيقة شرعية : فإن قلت : كان الواجب أن يقول فتكون حقيقة عرفية لأن الشرعية ما كانت بوضع الشارع . قلت : هذه النسبة لغوية وهي صحيحة ، فالمراد حقيقة منسوبة لحكمة الشرع وهم الفقهاء ، والنسبة بهذا المعنى لاشبهة في صحتها وإن كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الأصولي هي ما كان بوضع الشارع فليتأمل سم ( قوله وتقال للخلقة ) ظاهر هذا الصنيع يقتضي أن لفظ الفطرة سواء أريد به الخلقة أو القدر المخرج مولد ، ولعله غير مراد لأن اصطلاحات الفقهاء حادثة ، وإطلاق الفطرة على الخلقة ليس من اصطلاحاتهم كما هو ظاهر فاعلمها مولدة للنظر بالمعنى الثاني ( قوله وتنمية ) عطف مغاير ( قوله وتقال للمخرج أي تقال الفطرة بالكسر للمال المخرج بفتح الراء ( قوله صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ) إنما اقتصر عليهما لكونهما هما اللذان كانا موجودين إذ ذاك اه ومثله يقال فيما بعده ( قوله إذ كان ) أي وقت كان الخ ( قوله صاعاً من طعام )

### ( باب زكاة الفطر )

( قوله الفطرة بكسر الفاء الخ ) كان ينبغي أن يمهّد لهذا بشيء ينزل عليه كأن يقول عقب قول المصنف زكاة الفطر ويقال لها الفطرة وهي بكسر الفاء الخ ( قوله مولد لا عربي ولا معرب ) بمعنى أي وضعه على هذه الحقيقة مولد من جملة الشرع . بدليل قوله فيكون حقيقة شرعية ، وإلا فالمولد هو اللفظ الذي ولده الناس بمعنى اخترعوه ولم تعرفه العرب ، وظاهر أن الفطرة ليست كذلك ، قال الله تعالى - فطرة الله التي فطر الناس عليها -

ما عليه الأكثر ، ويؤيده قول ابن كنج : لا يكفر جاحدها ، والمشهور أنها وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة . قال وكيع بن الجراح : زكاة الفطر لشهر رمضان فسجدته السهو للصلاة يجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة ( تجب ) زكاة الفطر ( بأول ليلة العيد في الأظهر ) لإضافتها إلى الفطر في الخبرين السابقين ولأنها طهارة للصائم عن اللغو والرفث فيه فكانت عند تمام صومه ، ولا بد من إدراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور كما يفيدته قوله فيخرج إلى آخره ، وقوله فيها بعد له تعجيل الفطرة من أول رمضان والثاني تجب بطلوع الفجر يوم العيد لأنها قرية متعلقة بالعيد فلا يتقدم عليه وقتها كالأضحية ، كذا علله الرافعي واعترض عليه بأن وقت الأضحية إذا طلعت الشمس ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات لا الفجر ، ومقتضى كلام المصنف أن من أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج فانتقل إلى ورثته وجب الإخراج ، قال الأذري : وهو المذهب ( فتخرج ) على الأظهر ( عن مات بعد الغروب ) بأن كان فيه حياة مستقرة عنده وهو ممن يؤدي عنه من زوجة وعبداً وقريب لوجود السبب في حياته وإن زال ملكه عنه بعتق أو غيره كطلاق أو استغناء قريب لاستقرارها ، ولو مات المؤدى

أي بر ( قوله في السنة الثانية من الهجرة ) لم يبين في أي يوم من الشهر ، وعبارة المواهب اللدنية : وفرضت زكاة الفطر قبل العيد بيومين ( قوله يجبر نقصان الصوم وجه الشبه وإن كانت هذه واجبة وذلك مندوباً ) قوله كما يجبر السجود نقصان الصلاة ( ويؤيده الخبر الصحيح « أنها طهارة للصائم من اللغو والرفث والخبر الغريب » شهر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع إلا بزكاة الفطر » اهـ حج ( قوله كما يفيد قوله فيخرج الخ ) وجه الدلالة منه أن في التعبير به إشاراً بأن لرمضان في وجوبها دخلاً فهو سبب أول ، وإلا لما جاز إخراجها فيه لانحصار سبب وجوبها حينئذ في أول شوال ، وكتب عليه سم على حج قوله : وقوله فيها بعد الخ قد يقال : هذا لا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير من رمضان بل يقتضي أنه رمضان ، إذ لو كان الجزء الأخير لكان تقديمها أول رمضان تقديمًا على السببين وهو ممنوع فليتأمل . ثم الوجه كما هو واضح أن السبب الأول هو رمضان كلاً أو بعضاً : أي القدر المشترك بين كله وبعضه فصح قولهم له تعجيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هذا مع إدراك آخر جزء من رمضان ، وهذا في غاية الظهور لكنه قد يشتبه مع عدم التأمل ( قوله وجب الإخراج الخ ) والقياس استرداد ما أخرجه المورث إن علم القابض أنها زكاة معجلة وكوت السيد موت العبد فيسردها بيده ( قوله بأن كان فيه حياة مستقرة ) مفهومه أنه لو لم تكن كذلك بأن وصل إلى حركة مذبوح لا يخرج عنه ، وهو واضح إن كان ذلك بجنابة وإلا ففيه نظر لأنه مادام حياً حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله ( قوله أو غيره ) كطلاق . قال سم على شرح بهجة : لو علق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر أنه يسقط فطرتها عنه لأنها لم تدرك الجزئين

( قوله كما يفيدته قوله فيخرج الخ ، وقوله فيما بعد له تعجيل الفطرة الخ ) في إفادة هذين ما ذكره نظر ظاهر ( قوله واعترض عليه بأن وقت الأضحية الخ ) قد يدفع الاعتراض بأن التشبيه إنما هو في عدم التقدم على يوم العيد ، فلا يبنى أن الأضحية إنما يدخل وقتها بما ذكر ( قوله ثم مات ) أي قبل الغروب ( قوله وهو ممن يؤدي عنه من زوجة الخ ) فيه أمور : الأول أن هذا الحصر يخرج من المتن نفس من يخرج . الثاني أن قوله وإن زال ملكه الخ لا يصح أخذه غاية في مسئلة الموت التي الكلام فيها . الثالث أن قوله كطلاق أو استغناء قريب لا يصح كونه مثلاً لزال الملك ، وعبارة التحفة مع المتن : فيخرج عن مات أو طلق أو عتق أو بيع بعد الغروب ولو قبل التمكن ممن يؤدي عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستغناء القريب كونه أنهت .

عنه بعد الوجوب وقبل التحكّم لم تسقط فطرته على الأصح من المجموع بخلاف تلف المال ، و فرّق بأن الزكاة تتعلق بالعين والقطرة بالذمة ( دون من ولد ) بعده ولو شك في الحدوث قبل الغروب أو بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك ، ويؤخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقية بعده لم تجب لأنه جنين ما لم يتم انفصاله ويلحق به كل ما حدث بعده بنكاح أو إسلام أو ملك قن ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله عتق ولزمه فطرته ، وإنما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لأنه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسطرها ، والأصل عدم وجوبها بخلاف الأولى فإنه يريد نقلها إلى غيره ( ويسن أن لا تؤخر عن صلاته ) أى العيد بأن تخرج قبلها إن فعلت أول النهار كما هو الغالب للأمر به قبل الخروج إليها ، بل جزم القاضي أبو الطيب بأن تأخيرها إلى ما بعدها مكروه ، فإن أخرت سن الأداء أول النهار للتوسعة على مستحقها ، وسيأتى في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب وجار أفضل فيأتى مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر ( ويحرم تأخيرها عن يومه ) أى

في عصمته ويلزمه فطرة نفسها لأن الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحمل عنها مـ ولو علق طلاقها بأول جزء من شوال فالظاهر أن الحكم كذلك لأن الطلاق يقع بمقارنا للجزء الثاني من جزء الوجوب وهو أول جزء من شوال فلم تكن عنده زوجة ( قوله والقطرة بالذمة ) هذا ظاهر بالنسبة للمال الزكوى لكنه مشكل بما يأتى من أن المورس وقت الوجوب لو تلف ماله قبل التحكّم سقط عنه الوجوب كزكاة المال ، إلا أن يقال : إن المورس لما كان المال ثابتاً في ذمته وهو إنما يخرج مما يملكه كان المال الذى في يده بمنزلة ما يتعلق به الزكاة ، والمورس عنه فيما نحن فيه لما لم يكن المال مستقراً عليه بل كان متعلقاً بذمة غيره لم ينظر للتمكن من الإخراج قبل موته ولا عدمه لأنه منزل من حيث المطالبة بالمال منزلة العدم فلم ينظر إلى التمكن من حياته ولا لعدمه ، لكن هذا لا يمتنع فيها إذا مات من وجبت عليه ولم يتحملها عنه غيره لكونه حراً موسراً ومات قبل التحكّم من الإخراج ( قوله فلا وجوب كما هو ظاهر للشك ) قضية هذا التعليل عدم الوجوب فيما لو شك في وقت الموت وكون الأصل بقاء الحياة يقتضى خلافه فليراجع . ربي ما لو شك في بقاء الزوجية هل تجب القطرة لأن الأصل بقاء الزوجية أم لا ، فيه نظر ، والأقرب الأول للعلّة المذكورة ، ورجح هذا الأصل على كون الأصل عدم الوجوب لفوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجية للذين هما سبب الوجوب ( قوله وباقية بعده ) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكر : وينبئ أو معه لأنه لم يدرك الجزء الأول ولم يعقب تمام انفصاله شئ من رمضان بل أول شوال ( قوله عتق ولزمه ) أى لزم السيد وقياس ذلك أنه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لانسقط فطرته عنه ( قوله لأنه فيها ) أى في دعوى البيع ( قوله بخلاف الأولى ) هى قوله ولو ادعى بعد وقت الوجوب ( قوله فإنه يريد نقلها إلى غيره ) أى وهو العيد بتقدير يساره بطرّو ماله قبل الغروب أو بتمام ملكه على ما بيده بأن كان مكاتباً وأعتقه سيده قبيل الغروب لكن هذه ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده ( قوله بأن تخرج قبلها ) أى سواء كان بعد الفجر أو قبله ليلة العيد ، وبعبارة حج : ويسن أن تخرج يوم العيد لا قبله وأن يكون إخراجها قبل صلاته ، وهو قبل الخروج إليها من بيته أفضل للأمر الصحيح به ، ثم قال : وألحق الخوارزمي كشيخه البغوى ليلة العيد بيومه ووجه بأن الفقراء يبيتونها لئلا يتأخر أكلهم عن غيرهم ( قوله فإن أخرت سن الأداء أول النهار ) أى بمعنى أنه يبادر إلى إخراجها عقب صلاة العيد ، وهذا بالنسبة لما بعده، أول تسي فلا يثنى أن أول النهار حقيقة طلوع الفجر . وبقي ما لو تعارض عليه الإخراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الأول أو الثانى ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الثانى ما لم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الأول فليراجع ( قوله فيأتى مثله ) وقياس ما يأتى أنه لو أخر هنا لغرض من

القدر من غير عذر كغيبه ماله أو مستحقها لأن القصد إغناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور ، فمن أخرها عنه أثم وقضى وجوبا فوراً إن أخرها بعد إقراره خلافاً للزركشي كالأذرعى حيث اعتمدا وجوب الفورية مطلقاً نظراً إلى تعلق حق الأذى وفارقت زكاة المال فلها وإن أخرت عن التمكن تكون أداء كما في المجموع عن ظاهر كلامهم بأن هذه مؤقتة بزمن محدود كالصلاة (ولا فطرة على كافر) أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين ، وهو إجماع لأنها طهارة وليس من أهلها ، والمراد به عدم مطالبتهم بها في الدنيا ولا فهر معاقب عليها في الآخرة ، أما فطرة المرتد ومن عليه مؤنته فوقوفة على عودته إلى الإسلام وكذا العبد المرتد (إلا في عبده) أى رقيقه المسلم ولو مستولدة (أو قريبه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الأصح) كنفقتهما ، وهكذا كل مسلم يلزم الكافر مؤنته كزوجته الذمية إذا أسلمت ثم غربت الشمس وهو متخلف وأوجبنا نفقتهما مدة التخلف كما هو الأصح. والثاني لا تجب على الكافر لأنه ليس من أهلها ، والخلاف مبني على أنها تجب على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى أو على المخرج ابتداء ، والأصح الأول وإن كان المؤدى عنه غير مكلف خلافاً لبعض المتأخرين ، ولا يقدح في ذلك عدم صحة توجيه الخطاب له إذ ذلك غير مستقر هنا ، ووجوبها بطريق الحوالة كما في المجموع وهو للمعتدل لا بطريق الضمان وإن جرى على الثاني جمع متأخرون محتجين بأنه لو أداها المتحمل عنه بغير إذن المتحمل أجزاءه وسقطت عن المتحمل لما باتى أن الحرة المورسة لو أعسر زوجها لم يلزمها فطرتها ، ولو كان كالضمان لزمها عند تحمل الزوج وعدمه ،

هذه ثم تلفت المال استقرت في ذمته لما باتى ، ثم إن التأخير مشروط بسلامة العاقبة (قوله من غير عذر) وليس من العذر هنا انتظار الأوج (قوله كغيبه ماله) ظاهره سواء كان لمرحلتين أو دونهما ، وعبرة حج : تنبيه ظاهر قوله هنا كغيبه مال أن غيبته مطلقاً لا تمتنع وجوباً وفيه نظر. كإفتاء بعضهم أنها تمتنع مطلقاً أخذنا كما في المجموع أن زكاة القدر إذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة إذ ادعاء أن الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع ، والذي يتجه في ذلك تفصيل يمتنع به أطراف كلامهم ، وهو أن الغيبة إن كانت لدون مرحلتين لزمته لأنه حينئذ كالحاضر ، لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير إلى حضور المال ، وعلى هذا يحمل قولهم كغيبه ماله أو لمرحلتين ، فإن قلنا بما رجحه جمع متأخرون أنه يمنع أخذ الزكاة لأنه غنى كان التسم الأول أو بما عليه الشيوخ أنه كالمعلم فيأخذها لم تلزمه الفطرة لأنه وقت وجوبها فقير معدوم ولا نظر لقدرته على الاقتراض لمشتته كما صرحوا به ، وقضية اقتصار الشارح على كون الغيبة عذراً في جواز التأخير المعتمد عنده الوجوب مطلقاً ، وإنما اغتر له جواز التأخير لعذره بالغيبة (قوله اعتمد وجوب الفورية مطلقاً) أى أخر لعذر أم لا (قوله ولا فطرة على كافر) أى فلو خالف وأخرجه حينئذ هل يعاقب عليها في الآخرة لأنه مخاطب بالفروع وكان متمكناً من صحة إخراجها بأن باتى بكلمة الإسلام أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول للعللة المذكورة ، ونقل بالدرس عن حجج في شرح الأربعين الثاني وفيه وقفة (قوله أصلي) أى فلو أسلم ثم أراد إخراجها عما مضى له في الكفر بقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في زمن الكفر عدم صحة أدائه هنا فلا يقع ما أداها فرضاً ولا نفلاً ، وقد يقال يقع تطوعاً ، ويفرق بينه وبين الصلاة بأن الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضاً ولا نفلاً ، فلم يصح مافعله بعد الإسلام عما فاتته في زمن الكفر ، بخلاف الصدقة فإنه من أهلها في زمن الكفر في الجملة إذ يعتد بصدقة التطوع منه ، فإذا أدى الزكاة بعد الإسلام ما يخص بها وهو وقوعها فرضاً ووقعت تطوعاً لأنه كان من أهلها قبل الإسلام في الجملة (قوله على عودته إلى الإسلام) أى ويجزئه الإخراج في هذه الحالة كما باتى أول الباب الآتى (قوله وكذا العبد المرتد) بقى ما لو ارتد الأصل أو القرع وينبئ أن باتى فيه ما قيل في العبد (قوله وإن جرى على الثاني) الخ هو قول

(قوله لما باتى أن الحرة الخ) تعليل لكونها كالحالة

والجواب عما عللوا به أنه لا يستلزم ما قالوه غايته أنه اغترى عدم الإذن لكون المتحمل عنه قد نوى ، وعلى الأول قال الإمام : لا صائر إلى أن المتحمل عنه ينوى والكافر لا تصح منه التوبة ، ومعلوم أن المني عنه نية العبادة بدليل قول المجموع إنه يكفي إخراجه ونفيه لأنه المكلف بالإخراج اه . وظاهره وجوبها ، ولو أسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لأنهن محيوسات بسببه ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر لأن الفطرة إنما تتبع النفقة بسبب الزوجية : أي وصورة المسئلة أن يسلمن قبل غروب الشمس ليلة العيد ، فإن أسلمن بعد الغروب فلا فطرة ، وهذا ظاهر جلي ، وهذا والأوجه في أصل المسئلة وجوب فطرة أربع منهن ، ولو دخل وقت الوجوب وله أب معسر عليه نفقته وأيسر الأب قبل أن يخرج الابن الفطرة . لم تلزم الأب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحوالة وهو الأصح بل يستمر على الابن لا تقطع التعلق بالحوالة ( ولا ) فطرة على ( رقيق ) لا عن نفسه ولا غيره ولو مكاتباً كتابة صحیحة ولا تجب على سيده لاستقلاله ، بخلاف المكاتب كتابة فاسدة حيث تجب فطرته على سيده وإن لم تجب عليه نفقته ( وفي المكاتب ) كتابة صحیحة ( وجه ) أنها تجب عليه فطرته وفطرة زوجته ورقيقه في كسبه كنفقته ( ومن بعضه حر يلزمه ) من الفطرة ( قسطه ) أي بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك الباقي إذ هي تابعة للنفقة وهي مشتركة هذا إن لم تكن مهابةً بينه وبين مالك بعضه وإلا اختص الوجوب

بطريق الضمان ( قوله وظاهر وجوبها ) معتمد : أي وجوب التوبة على الكافر وهي للتشيز لا للتقرب ( قوله وجوب فطرة أربع منهن ) وينبغي أن توقف فطرتهم على الاختيار ويكون مستقني من وجوب التعجيل ، ويحمل وجوب إخراج زكاة أربع فوراً لتحقيق الزوجية فيهن مبهمه ثم إذا اختار أربعاً تعين أن أخرجهن عنهن الفطرة ، وهذا الثاني أقرب ويدل إمامنا على أنه لو كان له مال حاضر وغائب ونوى أحدهما صح ويعينه بعد ( قوله ولا يجب على سيده ) أي المكاتب ( قوله وفي المكاتب وجه ) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب على سيده فيما يظهر لأن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه ، وعبارة سم على حج : لو فسخ المكاتب الكتابة بعد إدراك سبب الوجوب فهل يثبت وجوبها على السيد أولاً لأن الفسخ إنما يرفع من الآن فقد كان مستقلاً زمن الوجوب ، فيه نظر ، والظاهر الثاني فليراجع ، وانظر ولد الزنا وولد الملاءنة هل فطرته على أمه أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لوجوب النفقة عليها ، فلو استلحق المني بلعان الزوج لحقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستحقين عباب ، وفي بعض الموامش تقييده بما إذا أنفقت بلا إذن من الحاكم وإلا فترجع وهو قريب ( قوله ومن بعضه حر يلزمه الخ ) لو وقعت التوبة في وقت الوجوب بأن كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جزء من شوال نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما اه سم على شرح البهجة ( قوله هذا إن لم يكن مهابةً بينه وبين مالك بعضه ) وهل تجب على البعض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه أو يقسطه من الحرية ؟ قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الأصل ، والمعتمد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه كما أفنى به شيخنا الرمل

( قوله عما عللوا به ) الأنسب عما احتجوا به ، وقوله أنه لا يستلزم ما قالوه الأولى لا يرد ماقله ( قوله غايته أنه اغترى عدم الإذن الخ ) نظر فيه الشهاب حجج في تحقيقه بأن أجزاء نيته هو هل الزنا ، ثم أجاب عن أصل ما احتج به من قال إنها من باب الضمان بأنه إنما أجزأ إخراج المتحمل عنه فيما ذكر نظراً لكونها طرفة له ( قوله ومعلوم أن المني عنه نية العبادة : أي وهذه نية تمييز ) قوله ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر ( كأن هذا الاستظهار لغيره ) قلله هو بلفظه وإن لم يبنه على ذلك بدليل قوله الآتي والأوجه الخ

بمن وقع زمنه في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (و) لافطرة على (معسر) وقت الوجوب إجماعاً ولو أيسر بعد لحظة، لكن يسن له إذا أيسر قبل فوات يوم العيد الإخراج، ثم أشار إلى حله بقوله (فمن لم يفضل) بضم الضاد وفتحها (عن قوته وقوت من) أى الذى (في نفقته) من أدى وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغليبا بل استغلاما سائغ بل حقيقة عند بعض المحققين (ليلة العيد ويومه شئ) يخرج به فطرته (فمعسر) ومن فضل عنه ما يخرج فوسر

رحم الله اه زيادى (قوله بمن وقع زمنه في نوبته) أى زمن الوجوب (قوله ومثله في ذلك المشترك) وولدان في أب تهاياً فيه ولا فعل كل قدر حصته اه حج . ونقل سم على شرح البهجة عن الشيخ اعتاد مقاله حج . وبقي ما لو وقع جزء في نوبة أحدهما والجزء الآخر في نوبة الآخر وينبغي وجوبها عليهما ، ثم رأيت في سم على شرح منبهج التصريح بذلك نقلا عن م . وبني أيضا مالو مات المبعض أو ماتا معا وشككنا في المهاباة وعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى لأننا تحققنا الوجوب وشككنا في مسقطه وهو الانتقال من سيده إليه أو عكسه ، وهذا كله إن علم قدر الرق والحرية ، فإن جهل ذلك فالأقرب المناصفة لأنها المحققة (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكلف باقتراض أو غيره وأخرجها هل يصح الإخراج وتقع زكاة كما لو تكلف من لم يجب عليه الحج وحج فإنه يصح ويقع عن فرضه ؟ فيه نظر ، ويحتمل أنه كذلك فليراجع . ثم رأيت في العباب مانصه : ويعتبر ذلك : أى أن يجد ما يخرج به فاضلا عما فضلوه وقت الوجوب فوجودها بعد لا يوجبها لكن يندب إخراجها اه . وفيه تصريح بصحة الإخراج ويندبه ، لكن لابنائى وقوعه واجبا لأن نذب الإقدام لابنائى الوقوع واجبا كما يشهد له نظائر فليحرر اه سم على منهج . وقول سم ويندبه : أى مع عدم وجوبها عليه ، وقياس الاعتداء به أو ندبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فها لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج . وقال سم على حج : قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغي أن يعد منه من المستحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لمطاطلة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وإن كان مالكا لقدر المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حينئذى بما عليه ، ومن له دين حال على معسر تغلر استيفاؤه منه وقت الوجوب وإن قدر عليه بعده ، ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وإن لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسروق ونحوهما ، ولكن لا يجب الإخراج في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لاتتملك إلا بالذمة اه . أقول : وقد يتوقف فيما ذكره لأن التعليل بتعلق الفطرة بالذمة لا دخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال ، فإن العلة من وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج إليه لأن هذا واجد بالقوة ، ويؤيده ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غائب . هذا ولكن إن كانت نفقته على غيره كولد وجبت فطرته عليه ، ثم لو تكلف المعسر في هذه الحالة وهو الأب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على إذن ولده لكونها وجبت عليه كوجوب الدين على المحتال فإخراج الأب يسقط الوجوب عن ولده أو لا يتوقف على إذن لوجوبها عليه أصالة ، وكأنها لم تنتقل إلى غيره خصوصا وقد رجح كثير أن وجوبها على المؤدى وجوب ضمان والمضمون عنه لا يتوقف صحة أدائه على إذن الضامن ؟ فيه نظر ، وقياس ما في العباب من أن المعسر إذا تكلف وأخرج وقع ما أخرجه فرضا . الثانى وكذا هو قياس قول سم على منهج الآتى فيها لو كان الزوج موسرا فأخرجت عن نفسها الخ من الصحة عند عدم الإذن ، ولا يشكل على ذلك من أن الأب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون إذن لم يعتد بإخراجه لأن الأب ثم لم يلاقه الوجوب في ابتداء أصلا ، بخلاف ما نحن فيه فإن الوجوب تعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء (قوله ليلة العيد ويومه) وليس من الفاضل ماجرت به العادة من تهية ما اعتيد للعيد من

إذا قوت ضروري لا بد منه وإنما لم يعتبر زيادته لعدم ضبط ما وراءها ولو تلف المال قبل التحكك سقطت الفطرة كزكاة المال ، وقضية كلامهما أن القدرة على الكسب لا تخرج عن الإعسار ، وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وأنه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعته ولو تمسكن بدونهما ويفارق المسكن والخدام بالحاجة الناجزة ، ولا ينفيه إيجابهم الاكتساب النفقة القريب لأنه لما وجب عليه ذلك لنفسه لإحيائها وجب عليه لإحياء أصله أو فرعه على ما يأتي ( ويشترط ) فبا يؤديه في الفطرة ( كونه فاضلا ) أيضا ابتداء ( عن ) ما يليق به من ( مسكن ) له ولمونه ( وخدام يحتاج إليه في الأصح ) كالكفارة ولأنهما من الحوائج المهمة كالنوب ، فلو كانا نفيسين يمكن إبداءهما بالاتفق به ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما قاله الرافعي في الحج ، قال لكن في لزوم بيعهما إذا كانا مألوفين وجهان في الكفارة فيجريان هنا ، وفرق في الشرح الصغير والروضة بأن للكفارة بدلا : أي في الجملة فلا تنتقض بالمربة الأخيرة منها ، والحاجة للخدام إما لمنصبه أو لضعفه والمراد بها أن يحتاجه لخدمته وخدمة من تلزمه خدمته لا لعمله في أرضه أو ماشيته ، قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن ، ولا بد أيضا أن يجدها فاضلة عن دست ثوب يليق به وبمونه كما أنه يبقى له في الديون ، ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لآدى كما رجحه في الشرح الصغير ، وقال في الأنوار : إنه القياس ، واقتضاه كلام الشافعي والأصحاب لأن الدين لا يمنع الزكاة كما سيأتي ، ولا يمنع إيجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع إيجاب الفطرة التابعة لها ، وإنما لم يمنع الدين

الكحل والنقل ونحوهما ، فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضي وجوبها عليه فإنه يعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر ، وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من أنه يجب على الزوج تهية ما يليق بحاله من ذلك لزوجه ( قوله وهو كذلك ) ومثله بالأولى الولي إذا قدر على التحصيل بالدعاء أو نحوه فإنه لا يكلف ذلك كما لا يكلف القادر على الكسب الاكتساب ، ولأن الأمور الخارقة للعادة لا تبنى عليها الأحكام ( قوله وضيعته ) وكالضبيعة الوظيفة التي يستغلها فيكلف الزول عنها إن أمكن ذلك بعوض على العادة في مثلها ( قوله ويفارق المسكن الخ ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلا عن رأس ماله ( قوله عما يليق به من مسكن ) أي ولو مستأجرا له مدة طويلة ، ثم الأجرة إن كان دفعها للمؤجر أو استأجرها بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وإن كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة ، وإن كانت مستحقة له بقية المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض احتياجه لها ( قوله وخدام يحتاج إليه ) قيد في الشرح الهجة الحاجة بالناجزة ، وكتب عليه سم : قد يقتضى أنه لو لم يحتاج لهما في ليلة العيد ويومه ويحتاج لهما بعد ذلك لم يشترط الفضل عنهما ، وكتب أيضا قوله يوم عيد وليته ، ينبغي أن يكون هذا ظرفا لما سلف أيضا من الخادم والمنزل وغيرهما ، قاله الجوهري وهو على نظر شوهرى اه ووجه النظر أنه بعد الآن محتاجا فالأظهر أنه لا يكلف بيعه ( قوله كما قاله الرافعي ) أي بالنسبة لوجوب الحج بدليل قول الشارح في آخر الباب ينبغي جريانه في الحج كما مر أي ومثل الحج زكاة الفطر فيجوز الفرق المذكور فيها أيضا اه سم على شرح الهجة ( قوله وفرق الخ ) معتمد : أي بين وجوب بيع المألوفين هنا دون الكفارة ( قوله ويقاس به حاجة المسكن ) أي فيقابل هي أن يحتاجه لسكنه أو سكن من تلزمه مؤنته لا لحبس دوابه أو خزن تبين مثلا لها فيه ( قوله فاضلة عن دست ثوب ) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال فيترك له في كل زمن ما يليق به ( قوله ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ) خلافا لحج ( قوله لأن الدين لا يمنع الزكاة ) معتمد

( قوله ابتداء ) متعلق بقوله يشترط وكان الأول ذكره عقبه كما صنع في التحفة ، وسيأتي محترزه في قوله فإن لزم

وجوبها لأن ماله لا يتعين صرفه له وإنما بيع المسكن والخادم فيه تقدماً لبراءة ذمته على الانتفاع بهما لأن تحصيلهما بالكراه أسهل ، فسقط ما قيل إنه مشكل بتقديم المسكن والخادم عليها والمقدم على المتقدم مقدم ، وبيع حتماً جزء عبد غير الخليفة فيها ولو مروها والسيد معسر بقدر الزكاة على أوجه الأوجه فإن لزمت الفطرة الذمة بيع فيها حتماً ما يباع في الدين ولو عبد خلمة ومسكناً وإن لم يباعا ابتداءً لالتحاقها بالديون ، ومقابل الأصح لا لأن الكفارة لها بدل بخلاف الفطرة ( ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه نفقته ) بزوجة أو ملك أو قرابة : أى إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم كما مر لخبر مسلم ( ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق ) والباقي بالقياس عليه بجماع وجوب النفقة ، ودخل في عبارته ما لو أخدم زوجته التى تخدم عادة أمها كأجنبية وأنفق عليها فإنه يجب عليه فطرته كما تنفقت ، بخلاف الأجنبية المؤجرة لخدمتها كما لا يجب عليه نفقتها ، وكذا التى صعبها

( قوله لا يتعين صرفه له ) أى الدين ( قوله وإنما بيع المسكن والخادم فيه ) أى الدين ( قوله ولو مروها ) المتبادر منه أن جزءه يباع في حال الرهن فتقدم الزكاة على حق المرتين وهو مشكل لأن حقه متعلق بالعين ، ويقدم به على غيره حتى مؤن تجهيز المسالك لو مات ، إلا أن يقال المراد أنه يباع بعد فكالك الرهن وأنه بالفكالك يتبين أنه كان موسراً بخلاف ما لو بيع لكنه خلاف الظاهر ، وعلى ما هو الظاهر يمكن توجيهه بأن زكاة الفطر لما وجبت على بدن العبد كانت كالأرض والمخني عليه يقدم به فكذا المستحق . أما ما وجب على السيد من نفسه وموونه غير المروهن فلا يباع فيه المروهن إلا بعد زكاته لأنه يتبين بذلك أنه كان مؤسراً قبل الوجوب ( قوله فإن لزمت الفطرة الذمة بيع ) أى بأن تمكن من إخراجهما ولم يفعل ( قوله أو ملك أو قرابة ) وهل يثاب المخرج عنه أولاً ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى فليراجع ، كما قيل به في الأصحبة من أن ثواب الأصحبة للمضحي ويسقط بفعله الطلب عن أهل البيت ( قوله كأجنبية ) التظهير فهى بمعنى أو يعنى أخذها أمها أو امرأة أجنبية الخ ، وعلى هذا فقله الآتى وكذا التى صعبها الخ ينافى هذه الزيادة ، وفي نسخة أمها الأجنبية ، وعليها فالتقييد بالأجنبية صفة لازمة ، أو المراد التى ليست ملكاً للزوج ، ويمكن توجيه ما هنا بأن المراد بالأجنبية من أتى بها من نفسه للخدمة ومن صعبها للنفقة من أتت بها الزوجة واستأذنت الزوج ( قوله المؤجرة لخدمتها ) أى ولو لإجارة فاسدة ، ومثل هذا مايكثر وقوعه في مصرنا وقراها من استئجار شخص لرحى دوابه مثلاً بشيء معين فإنه لا فطرة له لكونه مؤجراً لإجارة إما صحيحة وإما فاسدة ، بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة أو الكسوة فتجب فطرته كخدام الزوجة ، ثم قال مرة أخرى : ويحتمل أن يفرق بأن خادم الزوجة استخدام واجب كالزوجة ، بخلاف من يتعلق بالزوج مثلاً فإنه لا يجب استخدامهما وهو متضمن من أن يخدم نفسه أو لا يفعل مايجوز إلى الاستخدام ، وإن فرض استخدام بلا إيجار كان كالتبرع بالنفقة فلا فطرة عليه .

الفطرة الذمة الخ ( قوله لأن ماله لا يتعين صرفه له ) الضمير في لأنه للفاضل وفي نسخ لأن ماله الخ ( قوله وأنفق عليها ) أى على الأمة ( قوله بخلاف الأجنبية الخ ) بيان للمفهوم المذكور في قوله لا أجنبية ، وكان الأنسب أن يقول : أما الأجنبية الخ والحاصل أنه أراد أن يبين ما أجله أولاً في قوله لا أجنبية فكانه قال لا أجنبية فقها تفصيل ثم بين هذا التفصيل بقوله بخلاف الخ وإن كان في سياقه قلاقة ، وكان الأولى حذف هذا الإجمال ثم يقول : وخرج بأمتها الأجنبية ثم يبين ما فيها ، والعبارة للروض وشرحه ، ووقع في النسخة التى كتب عليها الشيخ كأجنبية فرتب عليها ما في حاشيته وأطلع على نسخة أخرى لفظها الأجنبية ، وكل ذلك خلاف ما في الروض الذى ما هنا



لتخلفها بنفقتها بإذنه لأنها في معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع . وقال الرافي في النفقات : تجب فطرتها ، هو القياس وبه يجزم الثوري ، والأوجه حل الأول على ما إذا كان لها مقدر من النفقة لاتتعداه . والثاني على ما إذا لم يكن لها مقدر وتأكل كتابتها كالإمام ومثلها عبد المساك في القراض والمساقاة إذا شرط عمله مع العامل ونفقت عليه فإن فطرته على سيده . أما من لا يجب عليه نفقته كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرته ، إلا المكاتب كتابة فاسدة كما مر ، وإلا الزوجة التي حيل بينها وبين زوجها فيجب عليه فطرتها دون نفقتها ، وليس للزوجة مطالبة زوجها بإخراج فطرتها كما في المجموع ، فإن كان غالبا فلها الافتراض عليه لنفقتها دون فطرتها لتضررها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولأن الزوج هو المخاطب بإخراجها ، قاله في البحر ، وكذا الحكم في الأب العاجز ( لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد ) أي الرقيق ( والقريب والزوجة الكفار ) وإن وجبت نفقتهم للخبر المأثور من المسلمين ( ولا العبد فطرة زوجته ) حره كانت أو أمة وإن وجبت نفقتها في كسبه ونحوه لأنه غير أهل لفطرة نفسه فكيف يتحملها عن

[ فرع ] قال حجج : وهل الحر الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار يلزمها بناء على ما جزم به في المجموع ، وتبعه القمولى وغيره أنه لا يلزمها فطرتها بخلاف الرافي كالتولى فطرة نفسها مع أن نفقتها على زوج مخدومتها اعتبارا بها أو لا لأنها تابعة للزوجة ، وهي لا تلزمها فطرة نفسها وإن كانت غنية والزوج معسر كل محتمل . والثاني أقرب إلى كلامهم في النفقات أن لها حكمها إلا في مسائل استثنوا لها ليست هذه منها ، وكتب عليه سم قوله الغنية قيد بها ليتأتى الرداء ( قوله لأنها في معنى المؤجرة ) أي فلا فطرة لها كما أن المؤجرة لا فطرة لها ( قوله والأوجه حل الأول ) أي وهو عدم الوجوب المفهوم من قوله وكذا التي صحتها الخ ، والثاني هو قوله وقال الرافي في النفقات تجب فطرتها الخ ( قوله فلا تجب عليه فطرته ) أي وتجب فطرة الزوجة على نفسها بما أتى قريبا ( قوله وإلا الزوجة التي حيل بينها ) ظاهره وإن كانت الحيلولة وقت الوجوب ويتأمل وجهه حينئذ ، ومن الحيلولة الحبس وظاهره ولو كان حبسها بحق ( قوله بإخراج فطرتها ) قال سم على منعه بعد مثل ما ذكر : وبينه في الكفاية بأنها إن كانت حوالة فالخيل لا يطالب وإن كانت ضبانا فالضمون عنه لا يطالب اهـ . وقال الأستوى : إن أريد منع المطالبة بالمبادرة أو الدفع إليها فسلم ، وإن أريد المطالبة بأصل الدفع عند الامتناع فممنوع لأن أقل مراتبه أمر بمعروف أو نهى عن منكر انتهى . أقول : ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ، ولو قيل بأن لها المطالبة لرفع صومها إن نبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد . وفي الامتناع لابن حجر في زكاة الفطر في أن صوم رمضان لا يرفع إلى الله إلا بزكاة الفطر مانصه : والظاهر أن ذلك كناية عن عدم ترتب فائدته عليه إذا لم تخرج زكاة الفطر ، لكن بمعنى توقف ترتب ثوابه العظيم على إخراجها عليه بالنسبة للقادر عليها مخاطب بها عن نفسه فيحينئذ لا يملك لجمع ما رتب على صوم رمضان من الثواب وغيره إلا بإخراج زكاة الفطر ، ويتردد النظر في توقف الثواب على إخراجها زكاة مأمونه ، وظاهر الحديث التوقف ، ثم حكمة التوقف على إخراجها أنها طهرة للصائم فلا يتم تطهيره وأهله لذلك الثواب الأعظم إلا بإخراجها وجوبها عن الصغير ونحوه إنما هو بطريق التبعية على أنه لا يبعد أن فيه تطهيرا له أيضا ( قوله ولأن الزوج هو المخاطب بإخراجها ) أي وطريقه أن يوكل من يدفعها عنه ببذلها أو يدفعها للقاضي لأن له نقل الزكاة ، فإن لم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته إلى الحضور ويعذر في التأخير ( قوله للخبر المأثور من المسلمين )

عبارة كما قلناه ( قوله ومثلها ) أي مثل الأجنبية : يعنى التي لها مقدر لاتتعداه ، والمثلية إنما هي في كون الفطرة لاتتبع النفقة لا غير ( قوله ونفقت عليه ) أي على العامل

غيره ، واحترز به عن المبعض فيجب عليه فطرة أصله وفرعه ورقيقه وزوجته على مامر<sup>(١)</sup> ولا الابن فطرة زوجة أبيه<sup>(٢)</sup> ومستولده وإن وجبت نفقتهما على الولد لأن النفقة لازمة للأب مع إعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة ، ولأن عدم الفطرة لا يمكن الرجوع من التسخ بخلاف النفقة ( وفي الابن وجه ) أى يلزمه فطرة زوجة أبيه . ويستثنى أيضا مسائل تجب فيها النفقة دون الفطرة كفن بيت المال ، والقن المملوك للمسجد والموقوف ولو على معين فلا تجب فطرتهم وإن وجبت موتهم ، ولو اشترى رقيقا فغربت عليه شمس ليلة الفطر وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرته على من له الملك بأن يكون الخيار لأحدهما وإن لم يتم له الملك ، وإن قلنا بالوقف للملك بأن كان الخيار لهما فعلى من يتول إليه الملك فطرته ، ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطرة رقيقه على الورثة ولو استغرق الدين التركة ، وإن مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقلدة على الدين والميراث والوصايا ، وإن مات بعد وجوب فطرة عبد أوصى به لغيره قبل وجوبها وجبت في تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه ، وإن ردها فعلى الوارث فطرته ، فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك للميت وفطرته في التركة أو يباع جزء منه إن لم تكن له تركة سواء ، وإن مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته إن قبلوا الوصية لأنه وقت الوجوب كان في ملكهم ( ولو أعسر الزوج ) وقت الوجوب ( أو كان عبدا فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها ) إذا أسبرت ( وكذا ) يلزم ( سيد الأمة ) فطرتها والثاني لا يلزمهما ( قلت : الأصح المنصوص لاتزام الحرة ) وتلزم سيد الأمة ( والله تعالى أعلم ) وهذا الطريق الثاني يقرر النصين ، والفرق كمال تسليم الحرة نفسها ، بخلاف الأمة المزوجة لأن لسيدها أن يسافر بها ويستخدمها ولأنه اجتمع فيها شيان : الملك والزوجية ، ولا ينتقض ذلك بما لو سلمها سيدها ليلا ونهارا والزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولا واجدا لأنها عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل يحملها الزوج منه ، ويسن للحرة المذكورة إخراج فطرتها عن نفسها كما في المجموع خروجا من الخلاف ولتطهيرها ، وظاهر مما مر أن الكلام في زوجة على

أى لقوله فيه من المسلمين ( قوله ورقيقه ) أى كاملة كما تقدم عن الزبائى نقلا عن الرملى ( قوله ومستولده ) أى الأب ( قوله فعلى من يتول إليه الملك ) قال سم على حج في أثناء كلام بعد نقله ما ذكر عن الشارح : انظر إذا قارن تمام البيع الناقل للملك أول الجزء من ليلة العيد فإنه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الموت : أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع جزآن في ملك واحد من المورث والوارث ، وكذا لو قارن موت الموصى ذلك فإنه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه ، والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد ، وهذا بخلاف مالوكا بينهما مهايأة في عيد مشترك مثلا فوقع أحد الجزأين آخر نوبة أحدهما والآخر أول نوبة الآخر فإن الظاهر وجوبها عليهما لأن الأصل الوجوب عليهما إلا إذا وقع زمن الوجوب بتمامه في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حينئذ هر ( قوله ومن مات قبل الغروب ) تقدم في قوله ومقتضى كلام المصنف الخ ما يعلم منه هذا لكنه ذكره توطئة لبقية الأقسام ( قوله فالفطرة عنه ) أى السيد ( قوله وعنهم ) أى الأرقاء ( قوله قبل وجوبها ) متعلق بأوصى ( قوله فالفطرة عليه ) أى الموصى له ( قوله ويقع الملك للميت ) أى الموصى له ( قوله وإن مات ) أى الموصى له ( قوله ولتطهيرها ) هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فإن كانت مخالفة له في ذلك راعت

( قوله فالفطرة عنه وعنهم ) أى وعن الرقيق إذ هو اسم جنس يشمل الواحد والمتعدد ، فالضمير في عنه للميت

زوجها مؤتمها فلو كانت ناشرة لزمها فطرة نفسها (واو انقطع خبر العبد) أى الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع تواصل الرقاق ولم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بموته (فالذهب وجوب إخراج فطرته في الحال) أى في يوم العيد وليلته إذ الأهل بقاء حياته وإن لم يجر اعتاقه عن الكفارة احتياطاً فيهما (وقيل) إنما يجب إخراجها (إذا عاد) كزكاة ماله الغائب . وأجاب الأول بأن التأخير إنما جوز هناك للنساء وهو غير معتبر في زكاة الفطر (وفى قول لاشئ) أصلاً عملاً بأصل براءة الذمة ومحل هذا إذا استمر انقطاع خبره ، فلو بانث حياته بعد ذلك وعاد لسيدته وجب الإخراج وإن لم يعد إلى سيده فعلى الخلاف في الضال ، أما لو انتهت غيبته إلى ماذكر لم تجب الفطرة جزماً كما صرح به الرافعي في الفرائض ، وما استشكل به هذا من أن الأصح في جنس الفطرة اعتبار بلد العبد ، فإذا لم يعرف موضعه فكيف يخرج من جنس بلده رد بأن هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة ، أو يخرج من قوت آخر بلدة علم وصوله إليها وهى مستثناة أيضاً ، أو يدفع فطرته للقاضي الذى له ولاية ذلك ليخرجها لأن له نقل الزكاة وهى مستثناة فيها. وفيها قبلها أيضاً لاحتال اختلاف أجناس الأقوات . نعم إن دفع القاضي البر خرج عن الواجب يتيقن لأنه أعلى الأقوات والأصح أن من أيسر ببعض صاع وهو فطرة الواحد (يلزمه) أى إخراجها بحافظة على الواجب بقدر الإمكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب (و) الأصح (أنه لو وجد بعض الصبيان قدم) وجوبا (نفسه) لخبر 'ابداً بفلسك تصدق عليها ، فإن فضل شئء فلأهلك ، فإن فضل شئ فلذى قرابتك' والثاني يقدم زوجته والثالث يتخير (ثم زوجته) لتأكد فقعتها لأنها معاوضة لا تسقط بمضى الزمان (ثم ولده الصغير)

مذهبها (قوله فلو كانت ناشرة) لم يستغن عن هذه بما مر في قوله أما من لا يجب عليه نفقته لزوجه الناشرة الخ ؛ لأن المستفاد بما مر عدم الوجوب عليها ولا يلزم منه الوجوب على الزوج (قوله أما لو انتهت غيبته إلى ماذكر) أى في قوله إلى مدة يحكم فيها بموته (قوله كما صرح به الرافعي) قضيته أنه لا يحتاج مع ذلك إلى الحكم بموته . وقال الزيادى : وهل يحتاج إلى حكم حاكم بموته أو يكفى بمضى المدة المذكورة في الفرائض الذى جزم به حج أى مضى المدة كاف ، وخالفه شيخنا الرملى فقال : لابد من الحكم بموته ، وفى تصوير الحكم نظر إذ لابد من تقدم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين بفطرة عبده فادعى موته وأنكره المستحق فحكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد (قوله فكيف يخرج) أى السيد (قوله نعم إن دفع للقاضي البر الخ) وبصورة ذلك أن العبد لم يتحقق خروجه عن محل ولاية القاضي ، فإن تحقق خروجه عن محل ولايته أيضاً فالإمام ، فإن تحقق خروجه عن محل ولاية الإمام أيضاً بأن تعدد المتغلبين ولم ينفذ في كل قطر إلا أمر المتغلب فيه فالذى يظهر أنه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ ، أما إذا لم ينقطع خبره فيخرج عنه في بلده ، وبهذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافاً لمن زعم عدم الفرق اه حج . وقول حج في بلده : أى العبد (قوله قدم وجوبا نفسه) فلو وجد بعض الصبيان وخالف الترتيب فإن المتجه عدم الاعتماد مع الإثم ونتجه الاسترداد وإن لم بشرطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصله حر اه سم على حج . وقول حج : وخالف الترتيب ويعلم ذلك منه فيقول قوله في ذلك . وبقي ما لو وجد كل الصبيان هل يجب الترتيب أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم الوجوب كما نقله سم على حج عن الشارح استنداً كما على حج (قوله ثم زوجته) الظاهر أنه لو كان الزوج موسراً فلا تخرجت عن نفسها بغير إذنه لا رجوع لها لأنها متبرعة فليتأمل ، ولأنها على الزوج كالحالة على الصحيح ، والمحيل لو أدى بغير إذن الحال عليه لم يرجع عليه فليتأمل .

[ فرع ] خادماً الزوجة حيث وجبت فطرتها يكون في أى مرتبة ينبغي أن يكون بلد الزوجة ، وقيل سائر

لأنه أھجز بمن يأتي ونفقه ثابتة بالنص والإجماع (ثم الأب) وإن علا ولو من قبل الأم لشرفه (ثم الأم) كذلك عكس النفقة لأنها للحاجة والأم أحوج ، وأما الفطرة ففطرة وشرف والأب أولى بهما فإنه منسوب إليه ويشرف بشرفه ، ولأن الزكاة عبادة بدنية وهي للرجال أكد بخلاف النفقة . قال في المجموع : ومزادهم بأنها كالنفقة أصل الترتيب لا كقيمتها ، وأبطل الأسنوي الفرق بالولد الصغير فإنه يقدم على الأبوين هنا وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين ، ورده الوالد رحمه الله تعالى بأنهم إنما قدموا الولد الصغير عليهما لأنه كيعض والده ونفسه مقدمة عليهما . ويمكن الجواب أيضا بأن النظر للشرف إنما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالأصالة وحيث فلا يرد ما ذكره (ثم) ولده (الكبير) الذي لا كسب له وهو زمن أو مجنون ، فإن لم يكن كذلك لم تجب نفقته كما سيأتي في بابه ، ثم الرقيق لأن الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف الملك ، وبنيى كما أفاده الشيخ أن يبدأ منه بأب الولد ثم بالمدير ثم بالمعلق عنه بصفة ، فلو استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير لاستواهما في الوجوب وإن تميز بعضهم بفضائل فيا يظهر لأن الأصل فيها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج إليه ، وإنما لم يوزع بينهما لنقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بلا ضرورة بخلاف ما إذا لم يجد إلا بعض الواجب (وهي) أى فطرة الواحد (صاع) لخبر ابن عمر المار (وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون) درهما (وثلاث) درهم لأنه أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى والرطل مائة وثلاثون درهما (قلت : الأصح ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) من كون الرطل مائة وثمانية وعشرين درهما وأربعة أسباع درهم (والله أعلم) كما مر في زكاة النبات أيضا وهو الأصل في ذلك الكيل ، وإنما قدره بالوزن استظهارا على أن التقدير بالوزن يختلف باختلاف الحبوب كالذرة والحمص ، والعبرة في الكيل بالصاع النبوي وعياده موجود من عداها حتى ولده الصغير وما يولد لها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها وفقا في ذلك لما راهم على منهج (قوله لأنه أعجز من يأتي) أى الأب وما بعده (قوله لأنه كيعض والده) لكن يرد عليه تأخير الوالد الكبير عن الأبوين مع أنه بعضه (قوله ثم الرقيق) أى ثم بعد الولد قدم الرقيق اه سم على منهج .

[ فرع ] قال لعبده أنت حر مع آخر جزء من رمضان ، فهل تجب على العبد فطرته بشرطه ؟ لا يبعد الوجوب لأن الحرية حاصلة مع آخر جزء كالجزء الأول من شوال ، فقد تحققت الحرية مع سبب الوجوب اه سم على منهج . لكن يبقى الكلام في تصوير ملكه وقت الوجوب ما يخرج به ، فإنه قبل وقت الوجوب رقيق وقت نفوذ العتق لملك له ، وما يقع من الإرث أو الهبة أو نحوهما بعد الوجوب لا يوجب عليه الإخراج فليتامر . ويمكن تصويره بما لم مات مؤثره مقارنا لغروب الشمس فيقع العتق وملك ما يصرفه في الزكاة متقارنين فيقدر سبق الملك على الحرية أو سبقهما معا على غروب الشمس (قوله كابنين) هل مثلهما أبو الأب وأبو الأم لاستواهما في الدرجة أو يقدم أبو الأب لتقدم ابنه على الأم ؟ فيه نظر ، وقضية إطلاقه الأول فليراجع (قوله إلا بعض الواجب) أى فإنه يخرج به عن نفسه مثلا وإن لم يرض بالواجب للضرورة ، وليس المراد أنه لا يتخير إذا قدر على بعض الواجب عند استواء اثنين في درجة (قوله وثلاث درهم) الأولى من درهم لتلا يغير إعراب المتن (قوله والأصل في ذلك الكيل) هو كذلك ولكنه لا يتأتى في مثل البعير بر اه سم على بهجة . أقول : أى فيقيد ذلك بما يتأتى فيه الكيل عادة (قوله على أن التقدير بالوزن الخ) اعتراض على جعلهم الوزن استظهارا . وحاصله أن الاستظهار لا يتأتى مع اختلاف الحبوب خفة وثقلا وعدم اختلاف ما يحويه المكيال في القدر ، ومن ثم كتب عليه سم على شرح بهجة

وهو قدحان بالكيل المصري ويزادان شيلديسيرا لاحتال اشتاهلها على طين أو تبن ، فإن فقد مايعاير به أخرج قدرا يتيقن أنه لاينقص عن الصاع ، وإذا كان المعتبر الكيل فالوزن تقريبا ، ويجب تقييد هذا بما من شأنه الكيل ، أما مالا يكال أصلا كالأقط والجنين إذا كان قطعاً كبيراً فمعايره الوزن لاغير كما في الربا ، قبل ذلك اللين ، وفيه نظر ، بل الكيل له دخل فيه كما قاله في الربا . قال في الروضة : وقال جماعة : الصاع أربع حفنات بكنى رجل معتدلهما . قال القفال : والحكمة في إيجاب الصاع أن الناس غالباً يمتنعون من التكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده ، ولا يجد الفقير من يستعمله فيها لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم ، والذي يتحصل من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أرتال فإن الصاع خمسة أرتال وثلاث كما مر ، ويضاف إليه من الماء نحو الثالث فيأتي من ذلك ماقلناه وهو كفاية الفقير في أربعة أيام في كل يوم رطلان ( وجمسه ) أى الصاع الواجب ( القوت المعشر ) أى الذى يجب فيه العشر أو نصفه لأن النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر والزبيب وقيس الباقى عليه بجماع الاقتيات ( وكذا الأقط في الأظهر ) لثبوته في الأخبار السابقة وهو لين يابس لم ينزع زبدته ، وفي معنى ذلك لين وجبن لم ينزع زبدتهما فيجزيان ولا يجرى من اللين إلا القدر الذى يتأى منه صاع من الأقط لأنه فرع عن الأقط فلا يجوز أن ينقص عن أصله ، قاله العمراني في البيان وهو ظاهر . وقد علل ابن الرفعة أجزاء الأقط بأنه مقتات متولة مما تجب فيه الزكاة وبكال فكان كالخب ، وهو يقتضى أن المتخذ من لبن الظبية والضع والأدمية إذا جوزنا شربه لايجزى قطعاً ، وينتج بناؤه على أن الصورة النادرة هل تدخل في العموم أولاً ، والأصح المنحول ثم محل إجزاء ماذكر لمن هو قوته سواء أكان من أهل البادية أو الحاضرة ، أما مزروع الزبد فلا يجزى وكذا الكشك والخيفى والمصل والسمن واللحم وما ملح من أقط أفسد كثره الملح جوهره ، بخلاف ماظهر ملح

على مثل هذه العبارة : وقوله استظهار الخ : أى استظهاراً مع شدة تفاوت الحبوب ثقلاً وخفة ( قوله ويزادان شيئاً يسيراً ) المراد أن يزيد المخرج على القدين ماذكر وينبى أن ذلك مندوب فقط ( قوله في كل يوم رطلان ) قال سم على منهج بعد ماذكر : انظر هذه الحكمة كيف تأتى على مذهب الشافعى من وجوب دفع القطرة لسبعة أصناف اه . أقول : هذه حكمة للمشروعية وهى لايلزم اطرادها ( قوله العشر أو نصفه ) عبارة الخلى : وكذا نصفه اه . أقول : وما ذكره الخلى أولى مما ذكره كحج ، لأن أو تدل على أن الواجب هو الأحد النائر بين العشر ونصفه على أن أيهما أخرجه أجزأ ، وليس ذلك مراداً بل المراد أن الواجب تارة العشر وتارة النصف وحكمة الفصل بكذا الإشارة إلى أن الأصل في المعشر أنه الذى يجب فيه العشر ( قوله وفي معنى ذلك لبن الخ ) وهل يجزئ اللبن المخلوط بالماء أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب أن يقال : إن كان اللبن يتأى منه صاع أجزأ وإلا فلا ، ومعلوم أن هذا فيمن يقاتمه مخلوطاً ، أما إذا كانوا يقاتون نمخالصاً فالظاهر عدم إجزائه مطلقاً كالعلب من الخب ( قوله وهو يقتضى ) أى قوله وقد علل الخ ( قوله والأصح المنحول ) أى فيجزى لبن كل ماذكر من الظبية الخ ( قوله وكذا الكشك الخ ) هو يفتح الكاف كما في المصباح : أى فلو كانوا لا يقاتون سوى هذه المذكورات وجب اعتبار أقرب البلاد إليهم أخذاً من قوله الآتى ولو كان في بلدة لا يقاتون مايجزى فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد إليه ( قوله جوهره ) أى ذاته

( قوله قال القفال والحكمة في إيجاب الصاع الخ ) نقضت هذه الحكمة بأنها لاتأتى على مذهب الشافعى من وجوب دفع الصاع إلى سبعة أصناف وأجاب عنه الشيخ في الحاشية أن هذه حكمة الشروعية ولا يلزم إطرادها اه . وفى هذا الجواب وقفة لأنها لم تشرع لواحد عند الشافعى ( قوله وينتج بناؤه ) أى وجوب الزكاة في المذكورات وعلمه

فيجزى غير أنه لايجب الملح بل يخرج قدرا يكون محض الأقط منه صاعا (ويجب الصاع (من) غالب (قوت بلده) إن كان بلديا وفي غيره من غالب قوت محله لأن ذلك يختلف باختلاف النواحي (وقيل (من غالب (قوته) على الخصوص (وقيل يتخير بين) جميع (الأقوات) فأولى الخبرين السابقين على الأولين للتنوع وعلى الثالث للتخير، والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب، فإن غلب في بعضها جنس وفي بعضها جنس آخر أجزأ أدناها في ذلك الوقت كما في العباب (ويجزى) على الأولين القوت (الأعلى عن) القوت (الأدنى) بل هو أفضل لأنه زاد خيرا فأشبهه. مالو دفع بنت لبون عن بنت مخاض، قيل لايجزى كالخطة عن الشعر والذهب عن الفضة، وفرق الأول بأن الزكاة المالية تتعلق بالمال فأمر أن يواسى المستحقين بما أعطاه الله تعالى، والفترة زكاة البدن فوقع النظر فيها إلى ما هو غذاء البدن وبه قوامه والأعلى يحصل به هذا الغرض وزيادة فاجزأ (ولا عكس) لنقصه عن الحق ففيه ضرر بمستحقها (والاعتبار) في الأعلى والأدنى (بزيادة القيمة في وجه) رفقا بالمستحقين (وبزيادة الاقتيات في الأصح) بالنظر للغالب لا لبلدة نفسه لأنه المقصود وعليه (فألزم خير من التمر والأرز) ومن الزبيب والشعير وسائر الأقوات لكونه أنفع اقتياتا مما سواه (والأصح أن الشعر خير من التمر) لأنه أبلغ في الاقتيات (وأن التمر خير من الزبيب) لما مر. والثاني أن التمر خير من الشعر وأن الزبيب خير من التمر نظرا إلى القيمة، والأوجه على الأول تقديم الشعر على الأرز والأرز على التمر لغلبة الاقتيات به، وقول الجاربردى في شرح الحاوى: والأرز خير من الشعر مبنى على أن المعبر زيادة القيمة، ويظهر تقديم السلت على الشعر وتقديم اللذة والدخن على ما بعد الشعر ولم أر فيه نصا، ويبقى النظر في مراتب بقية المعشرات التي سكتوا عنها والمرجع في ذلك لغلبة الاقتيات (وله أن يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أي من تلزمه فطرته كزوجته وعبده أو من تبرع عنه بإذنه من (أجل منه) لأنه زاد خيرا كما يجوز أن يخرج لأحد جيراني شاتين وللآخر عشرين درهما (ولا يفيض الصاع) المخرج عن الواحد من جنسين وإن كان أحد الجنسين أعلى من الواجب كما لايجزى في كفارة اليمين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة، فإن أخرج ذلك عن اثنين كأن ملك واحد تصفى عبيدين أو مبعوضين من بلدين مختلفي القوت جاز تبعض الصاع. ولو أخرج صاعا

(قوله فإن غلب في بعضها جنس وفي بعضها جنس آخر) قال الشارح في شرحه على العباب واستوى في الغلبة كسنة أشهر من بر وستة من شعير: أي أما لو غلب أحدهما لم يجز غيره (قوله الأعلى) رسمه بالياء هو الصواب لأنه يمال بمال (قوله فأجزأ) قال حج: ويؤخذ منه أنه لو أراد إخراج الأعلى فأى المستحقون إلا قبول الواجب أحبب المالك، وفيه نظر، بل ينبغي إجابة المستحق حينئذ لأن الأعلى إنما أجزأ رفقا به فإذا أبي إلا الواجب له ينبغي إجابته كما لو أبي الدائن غير جنس دينه ولو أعلى وإن أمكن الفرق اهـ حج. أقول: ولعله أن الزكاة ليست ديننا حقيقيا كسائر الديون بدليل أنه لايجبر على الإخراج من عين المال، بل إذا أخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالمغلب فيها معنى المماساة وهي حاصلة بما أخرججه. وقد مر أنه لو أخرج ضانا عن معز أو عكسه وجب على المستحق قبوله مع أن الحق تعلق بغيره (قوله وتقديم اللذة والدخن) وتقدم أن الدخن نوع من اللذة وهو يقتضى أنهما في مرتبة واحدة (قوله على ما بعد الشعر) أي فيكونان في مرتبة الشعر فيقدمان على الأرز زيادى وينبئ تقديم اللذة على الدخن وتقديم الأرز على التمر (قوله بلدين مختلفي القوت) أي أو بلد

(قوله كالخطة عن الشعر) أي في زكاة المعشرات (قوله لأنه المقصود) يعنى الاقتيات (قوله أو من تلزمه فطرته كزوجته وعبده) من عطف العام على الخاص (قوله من بلدين مختلفي القوت) مثال وإلا فقله لو كانا من باد واحد

عن واحد من نوعين جاز حيث كانا من الغالب (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها) ولم يعتبر قوت نفسه لما مر (تخير) إذ ليس تعين البعض للوجوب أولى من تعين الآخر، وعلم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج أنهم لو كانوا يقتاتون برأ مخلوطا بشعير أو نحوه تخير إن كان الخليطان على السواء وإن كان أحدهما أكثر وجب منه، نيه عليه الأسنوي، فلو لم يجد سوى نصف من هذا ونصف من الآخر فوجبا آخرهما أنه يخرج النصف الواجب ولا يميز الآخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين، ولو كان في بلدة لا يقتاتون ما يميز فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد إليه مما يميز فيها، فإن استوى بلدان في القرب إليه واختلف الغالب من أقواتها تخير (والأفضل أشرفها) أي أعلاها (ولو كان عبده) أي رقيقه (ببلد آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على وجوبها على المؤدى عنه ابتداء وهو الأصح. والثاني أن العبرة ببلد السيد بناء على وجوبها على المؤدى (قلت: الواجب الحب) عند تعينه فلا تجزئ القيمة بالاتفاق ولا الخبز ولا السوق ولا الدقيق ونحوها، إذ الحب يصلح لما يصلح له هذه الأشياء (السلم) فلا يميز المسوس وإن اقتاته والمعب لقله تعالى - ولا يعموا الخبيث منه تنفقون - يميز حب قديم قليل القيمة إن لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الفتي جاز) لأن له ولاية عليه ويستقل بتمليكه فيقدر كأنه ملكه ذلك ثم تولى الأداء عنه ويرجع به عليه إن أدى بنية الرجوع، أما الوصي والقيم فلا يخرجان عنه من مالهما إلا بإذن الحاكم نقله في المجموع عن

واحد تعدد فيها الغالب (قوله حيث كانا من الغالب) عبارة شيخنا الزيادي ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير فإن استويا تخير بينهما اه. وقضيته أنه لا يجوز إخراج نصف من أحدهما ونصف من الآخر، وهو مستفاد مما ذكره الشارح حيث قيد جواز التبعض بالنوعين والشعير والبر جنسان، ثم رأيت قوله وعلم من عدم الخ (قوله تخير إن كان الخليطان الخ) ظاهر في أنه لا يجوز إخراج بعضه من أحدهما وبعضه من الآخر وهو ظاهر على ما قدمه من أنه لو أخرج صاعا عن واحد من نوعين جاز (قوله وإن كان أحدهما أكثر وجب منه) أي من خالص ذلك الأكثر، وليس له أن يخرج قمحا مخلوطا بشعير كما هو ظاهر، فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعير قمحا خالصا إن كان الأغلب من البر ولا تخير بينهما (قوله فإن استوى البلدان في القرب) أي ويرجع في ذلك إليه إن لم يكن ثم من يعرفه (قوله أن الاعتبار بقوت بلد العبد) أي ويدفع الفقراء بلد العبد وإن بعد، وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر إلى الوكيل فيه قبل مجيئ وقت الوجوب أم لا؟ فيه نظر، والأقرب الثاني أخذنا مما قاله هو في حلف ليقضين حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيئ الوقت فإنه لا يكلف ذلك (قوله فلا تجزئ القيمة بالاتفاق) أي من مذهبنا (قوله السلم) قال سم على حج: لو فقد السلم من الدنيا فهل يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السلم أو يخرج القيمة؟ فيه نظر، والثاني قريب من. وتوقف فيه شيخنا وقال: الأقرب الثالث أخذنا مما تقدم فإلو فقد الواجب من أسنان الزكاة من أنه يخرج القيمة ولا يكلف الصعود عنه ولا الزول مع الجيران (قوله فلا يميز المسوس) قال سم على منهج: لو لم يكن قوتهم إلا الحب المسوس أجزأ كما قاله من. قال في العباب: ويتجه اعتبار بلوغ لب المسوس صاعا اه. ووافق عليه من. اه. وقضية قول الشارح السابق فلو كان في بلد لا يقتاتون ما يميز فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد الخ خلافه (قوله وإن اقتاته) أي هو دون أهل البلد (قوله فلا يخرجان عنه من مالهما) أي مال أنفسهما سواء نوا الرجوع أم لا (قوله إلا بإذن الحاكم) بقى ما لو فقد الوصي والقيم والحاكم هل تلاحد الإخراج عنه أم لا؟ فيه وفيه قوتان لا غالب فيهما أوكان هناك الواجب وأعلى منه (قوله أنهم لو كانوا يقتاتون برأ مخلوطا بشعير أو نحوه تخير)

المالوردي والبغوى وأقره ويخالفه المالوقضيا دينه من مالهما بغير إذن القاضى فإنه يبرأ لأن رب الدين متعين بخلاف  
مستحق الزكاة قاله القاضى (كأجني أذن) كما لو قال لغيره اقض ديني فإن لم يأذن لم يجزه جز ما لأنها عبادة تفتقر إلى  
نية فلا تسقط عن كلف بها بدون إذنه (بخلاف الكبير) فإنه لا بد من إذنه لعدم استقلاله بتعليكه ، وقيده  
في المجموع عن المالوردي والبغوى وأقوى بالرشيد فأفهم أن السفية كالصغير ، وهو كذلك وإن نوزع فيه  
والجنون مثله أيضا (ولو اشترك موسر ومعسر) مناصفة مثلا (في عبد) أى رقيق والمعسر محتاج إلى خدمته  
(لزم الموسر نصف صاع) إذ هو المكلف بها ومحلها حيث لا مهابأة بينهما ، وإلا فجميعها على الموسر وإن وقع  
زمن الوجوب في نوبته أخذها مما مرّ أو في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالمبعض المعسر (ولو أسرا) أى الشريكان  
في الرقيق (واختلف واجبهما) لاختلاف قوت بلدهما بأن كانا ببلدين غثلى القوت (أخرج كل واحد نصف  
صاع من واجبه) أى من قوت بلده (في الأصح) كما ذكره الرافعى في الشرح (والله أعلم) لأنها إذا أخرج  
هكذا أخرج كل واحد جميع واجبه من جنس واحد كتلاثة محرمين قتلوا ظبية فذبح أحدهم ثلث شاة وأطعم الثانى  
بقيمة ثلث شاة وصام الثالث عدل ذلك فإنه يجزيهم ، وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما إذا أهلك  
شوال على العبد وهو في برية نسبها إلى القرب إلى بلدى السيدين على السواء فى هذه الحالة المعتبر قوت بلدى  
السيدين ، وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وإنما يحمل إليها من بلد السيدين من الأقوات ما لا يجزئ  
في الفطرة كالدقيق والخبز ، وخيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يبعدل إلى تغليطهم ، وقد علم  
أنه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولا من كون الأصح اعتبار قوت بلد العبد ، فنسقط ما قبل إن ما ذكره  
مفرغ على أنها تجب على السيد ابتداء وإن جرى عليه الشارح تبعاً لكثير من الشراح ، واعلم أن قول المصنف أخرج  
كل عن واجبه : أى جواز الألا وجوبا ليوافق مامر في نظيره من التخيير بين القوتين .

نظر ، ثم رأيت عن القوت للأذرعى مايفيد الأول (قوله لأن رب الدين متعين) أى فلا ينسب في الدفع له إلى  
أنه قد يتصرف بلا مصلحة ، بخلاف الفقراء فإنه قد يتهم بأنه قد يدفع لمن لا يستحق أو لمن غيره أحوج منه ، ويؤخذ  
من تعليل الشارح أنه لو أنصهر المستحقون جاز للوصى والقيم للدفع لهم (قوله فإن لم يأذن لم يجزه) أى وإن كان  
المخرج عنه ممن ينفق عليه المخرج مروءة وحيث لم يجز لاتسقط عن أخرجه عنه وله استدراجه من الأخذ وإن لم يعلم  
بأنه أخرج عن غيره (قوله لأنها عبادة تفتقر إلى نية) منه يؤخذ جواب ماوقع السؤال عنه في الدرس من أنه لو  
امتنع أهل الزكاة من دفعها وظفر بها المستحق هل يجوز له أخذها وتقع زكاة أم لا ؟ وهو عدم جواز الأخذ ظفرا  
وعدم الإجزاء لما عل به الشارح (قوله والجنون مثله) أى مثل الصغير .

أى بين إخراج برّ وحده أو شعير وحده ولا يخرج صاعا مبعضا كما مر (قوله لأن رب الدين متعين الخ) لا دخل  
له في الفرق كما قاله الشهاب حج ، وفرق بوجوب النية في الزكاة بخلاف أداء الدين (قوله بخلاف الكبير فإنه  
لا بد من إذنه) أى والصورة أنه غنى .



## باب من تلزمه الزكاة

أى زكاة المال ( وما تجب فيه ) أى شروط من تجب عليه وشروط المال الذى تجب فيه ، وليس المراد بما تجب فيه بيان الأعيان من ماشية ونقد وغيرهما فإن ذلك قد علم من الأبواب السابقة ، وإنما المراد انتصاف المال الزكوى بما قد يؤثر فى السقوط ، وقد لا يؤثر كالغصب والجحود والضلال أو معارضته بما قد يسقطه كالدين وعدم استقرار الملك . وحاصل الترجمة بآب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لمناسبتها له وبدأ بيان من تلزمه الزكاة فقال ( شرط وجوب زكاة المال ) بأنواعه السابقة من حيوان ونبات ونقد ومعدن وركاز وتجارة على مالكة ( الإسلام ) فلا تجب على كافر أصلي بالمعنى السابق فى الصلاة لقول أبى بكر فى كتاب الصدقة : هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، واحترز بزكاة المال عن زكاة الفطر فإنها قد تلزم الكافر عن غيره كما مر ( والحرية ) فلا تجب على الرقيق ولو مدبراً ومستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم

### ( باب من تلزمه الزكاة ) وما تجب فيه

( قوله لمناسبتها له ) أى فكان الترجمة شاملة لهما فنأخى التعبير بفصل ( قوله شرط وجوب زكاة المال الإسلام ) يستثنى من ذلك الأنبياء . قال الشيخ تاج الدين فى كتاب التنوير مانصه : ومن خصائص الأنبياء الخ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم . وأما قوله تعالى - وأوصانى بالصلاة والزكاة - أى زكاة البدن لا المال كما حله بعض المفسرين ، أو أوصانى بالزكاة : أى بتبليغها اه خصائص السيوطى . وقوله أى زكاة البدن المراد بها زكاة النفس عن الرذائل التى لا تليق بمقامات الأنبياء ، ويدل له ما حل عليه بعضهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها الاستكثار من الخير كما حكاه عنه الواحدى فى وسيطه لا زكاة الفطر ، لأن مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن ، هنا وتقدم عن النواوى ما فى عدم وجوب الزكاة على الأنبياء ، وعبارته فى شرح الخصائص : وهذا كما تراه بناء ابن عطاء الله على مذهب إمامه أن الأنبياء لا يملكون ومذهب الشافعى خلافه ( قوله وركاز وتجارة ) عطفهما على النقد لاختصاصهما باسمين ومخالفة النقد فى بعض الأحكام كعدم اشتراط حولان الحول ( قوله على مالكة ) صلة قول المصنف وجوب وليس للاحتراز بل لجرد بيان المتعلق ، ولا فرق فى المالك بين البالغ والصبي ، ولا ينافيه ما يأتى فى قول المصنف وتجب فى مال الصبي لأنه ليس المراد بوجوبها فى مالهما أنها تتعلق بالمالك كتعلق الأرض بالجاني بل معناه أنها تثبت فى ذمتها ، ويجب على الولي إخراجها من مالهما كما مرّت الإشارة إليه فى كلام الشارح فى فصل إنما تجب الصلاة على كل مسلم الخ ( قوله بالمعنى السابق فى الصلاة ) وهو أنه لا يخطأ بها فى الدنيا ويعاقب عليها فى الآخرة ، هذا وقياس ما قلناه فى الصلاة من أنه لو قضىها لاتضح منه أنه هنا لو أخرجها لاتضح منه لا قبل الإسلام ولا بعده ويستردّها ممن أخذها

### ( باب من تلزمه الزكاة ) وما تجب فيه

( قوله وإنما المراد انتصاف المال الزكوى الخ ) وحينئذ فكان الأصوب أن يأتى بهذا المراد بدل قوله فيما مر وشروط المال الذى تجب فيه كما صنع الشهاب حجج فى تحفته ( قوله أو معارضته بما قد يسقطه كالدين الخ ) والفرق بينه وبين ما قبله أن ذاك أوصاف قائمة بنفس المال بخلاف هذا ، ولهذا غاير فى الأسلوب وكان المناسب التعبير

ملكه ، فلو ملكه سيده مالا لم يملكه وهو باق على ملك سيده فتلزمه زكاته . وعلم مما تقرر أن الإسلام شرط لوجوب الإخراج لأصل الطلب ، ولا يؤثر فيه أن الشرط الآخر وهو الحرية الكاملة لأصل الطلب لأن مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وهما كذلك وإن اختلف المراد بهما فلا اعتراض عليه ( وتلزم المرتد ) زكاة المال الذي حال عليه حول في رده ( إن أبقينا ملكه ) مؤاخذه له بعلقة الإسلام بخلاف ما إذا أزلناه كما أفهمه كلامه ، فإن قلنا بوقفه وهو الأصح فوقوفة وحينئذ فالمفهوم فيه تفصيل فلا يرد عليه . أما إذا وجبت عليه الزكاة في الإسلام ثم ارتد فلأنها تؤخذ من ماله على المشهور سواء أسلم أم قتل كما في المجموع ، ويجزئه للإخراج في هذه حال الردة وفي الأولى على قول اللزوم فيها وعلى قول الوقف وهو الأصح إن عاد إلى الإسلام ( دون المكاتب ) فلا تلزمه لضعف ملكه وصرح به لأنه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبها عليه ، والحرية قد يراد بها القرب منها فلا اعتبار عليه خبر ( ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق ) رواه الدارقطني . قال عبد الحق : وإسناده ضعيف ، ومثله عن عمر موقوفا ولا يخالف له ولأنها موساة وماله غير صالح لها . ودليله أن لا تلزمه نفقة قريبه ولا يعتق عليه إذا

وقد يقال : إذا أخرج بعد الإسلام بل يحتمل أوقبله يقع له تطوعا ، ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه ( قوله وعلم مما تقرر الخ ) أى في قوله بالنسبة للإسلام بالمعنى السابق في الصلاة وبالنسبة للحرية في قوله فلا يجب على الرقيق إلى قوله وهو باق على ملك سيده فتلزمه زكاته ( قوله فالمفهوم فيه تفصيل ) أى مفهوما قوله إن أبقينا ملكه ( قوله فلأنها تؤخذ من ماله جزما ) وفي نسخة على المشهور ( قوله ويجزئه للإخراج في هذه ) هى قوله أما إذا وجبت الخ ( قوله وفي الأولى ) هى قوله وتلزم المرتد زكاة المال الذى حال عليه حول الخ ( قوله إن عاد إلى الإسلام ) أى فإن لم يعد إلى الإسلام لم يعتد بما دفعه ، ويسترد من القابض وظاهره سواء علم القابض أنها زكاة أم لا . قال حج : ويفرق بينه وبين المعجلة بأن المخرج هنا ليس له ولاية الإخراج ، بخلافه في المعجلة فإن له ولاية الإخراج في الجملة فحيث لم يعلم القابض بأنها معجلة استردت منه اه بالمعنى . والأولى أن يقال في الفرق أنه حيث مات على الردة تبين أن المال خرج عن ملكه من وقت الردة ، لإخراجه منه تصرف فيها لا يملكه فضمنه تأخذه من حين القبض فيجب عليه رده إن بقى وبدله إن أنشئت كالمقبوض بالشراء الفاسد . وأما في المعجلة فالمخرج من أهل الملك فتصرفه في ملكه ، والظاهر منه حيث لم يذكر التعجيل أنه صدقة تطوع أو زكاة غير معجلة ، وعلى التقديرين فتصرفه نافذ ، ويؤى ما لو ادعى القابض أنه إنما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أولا بد من بينه ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن الأصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر بأقرب زمن ( قوله دون المكاتب ) أى كتابة صحيحة . أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لأن ماله لم يخرج عن ملكه ( قوله لخبر ليس في مال المكاتب الخ ) الأولى أن يقول ولخبر بالواو لأنه عطف على لضعف ملكه ( قوله ولا يخالف له ) أى فصار إجماعا ( قوله ودليله ) أى دليل كونه غير صالح للمواساة ( قوله أنه لا تلزمه ) أى بل لا يجوز له الإنفاق عليه لأنه

بالواو بدل أو ( قوله زكاة المال الذى حال عليه حول في رده ) صادق بما إذا مضى عليه جميع الحول وهو مرتد أو ارتد في أثناءه واستمر إلى تمامه ولم يقتل ، وبالصورتين صرح الأذرى ، وفي بعض نسخ الشارح الذى حال عليه حول بالتنكير . وهى قاصرة على الصورة الأولى ( قوله وحينئذ فالمفهوم فيه تفصيل فلا يرد عليه ) قد يقال : أى شئ يرد عليه حتى يندفع بهذا الجواب ( قوله لخبر ليس في مال المكاتب زكاة الخ ) كان الأولى تقديمه على قوله وصرح

ملكه ولا زكاة على السيد بسبب ماله لأنه غير مالك له ، فإن أزيلت الكتابة بعجز أو عتق أو غيره انعقد حوله من حين زوالها ، وشرط وجوبها أيضا أن يكون المالك معينا فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة وتجب في الموقوف على معين وأن يكون متيقن الوجود ، فلا زكاة في مال الحمل الموقوف له يارث أو وصية لعدم الثقة بحياته ، فلو انفصل الجنين ميتا قال الأسنوي : إن المنجبه عدم لزومها ببقية الورثة لضعف ملكهم ، ونوزع بأن الظاهر خلافه وقد قيد الإمام المسئلة بخروج الجنين حيا وهو قياس ماذكروه فيها إذا بدا الصلاح أو الاشتداد زمن خيارها أن من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقوفا ، وقد يفرق بينهما بأنه في مسئلة الحمل حكنا بانتقال

تبرع وليس من أهله ( قوله ولا زكاة على السيد ) أى لا حالا ولا استقبالا ( قوله بسبب ماله ) أى وكال الكتابة ديون المعاملة لعدم لزومها اسم عن الرمي وم . . وسيأتى مايفيد ذلك في قول المصنف : أو كان غير لازم خلافا للديميرى ( قوله فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة ) ظاهره وإن كانوا محصورين عند حوالان الحول ويوجه بأن تعينهم عارض ويحتل خلافا لملكهم له .

[ فرع ] استحق نقدا قدر نصاب مثلا في وقف معلوم وظيفة باشرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الإخراج إلا إن قبضه أولا بل هو شريك في أعيان ريع الوقف بقدر ماشرط له الواقف ، فإن كانت الأعيان زكوية لزمت الزكاة وإلا فلا ؟ فيه نظر اه سم على بهجة ، واعتمد مر الأول ( قوله وتجب في الموقوف على معين ) أى وإن لم ينخص كل واحد من المعينين نصاب للشركة ، وصورته أنه يقف بستانا ويحصل من ثمرته مايجب فيه الزكاة ( قوله فلا زكاة في مال الحمل الموقوف ) أى وإن انفصل حيا ، وعبرة العباب : لا فيها وقف لجنين إذا انفصل حيا اه سم على بهجة . ويؤى ما لو انفصل خنثى ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا اتضح بما يقتضى استحقاقه أو على غيره إذا تبين عدم استحقاق الخنثى وثبوته للغير كما لو كان الخنثى ابن أخ فيقتدير أنوثته لا يرث وبتقدير ذكوره يرث ؟ فيه نظر ، والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوصى المستحق مدة التوقف ، ويؤيده مالو عن القاضى لكل من غرماء المفلس قدرا من ماله ومضى الحول قبل قبضهم له فإنه لا زكاة عليهم بتقدير حصوله لم بعد ، ولا على المفلس لو انفك الحجر ورجع المال إليه وعلوه بعدم تعين المستحق مدة التوقف ( قوله لعدم الثقة بحياته ) أى ما دام حيا وإن حصلت حركة في البطن جاز أن تكون لغير حمل كالريح : قياسا ما ذكره في لو انفصل ميتا من أنه لا زكاة على الورثة أنه لا زكاة فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل المال له ، ولكن نقل عن الشيخ الزيدى وجوب الزكاة في لو تبين أن لاهل لحصول الملك للورثة بموت المورث اه . وهذه العلة بعينها موجودة فيها لو انفصل ميتا بدليل أن الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وقوله لعدم الثقة الخ أخذ بعضهم منه أنا إذا علمنا حياته وجوده بخبر معصوم تجب فيه الزكاة . أقول : وليس مرادا لأن خبر المعصوم لا يزيد على انفصاله حيا ، وانفصاله حيا محقق لوجوده قبل الانفصال ، ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله لتبين وجوده عند حوالان الحول ( قوله قال الأسنوي المنجبه عدم لزومها ) أى في جميع المال الموقوف للعة المذكورة لا فيما ينخص بالجنين أن لو كان حيا وهو المعتمد ( قوله وقد قيد الإمام المسئلة الخ ) أى وهى عدم وجوب الزكاة في مال الحمل ( قوله بخروج الجنين حيا ) صوابه بعدم خروجه الخ

به الخ ، وكان الأولى أيضا الإتيان فيه بالواو عطفًا على العلة قبله ( قوله وتجب في الموقوف ) أى في ريعه

الملك ظاهرا وانفصاله ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياة له ، ولا كذلك وقف الملك في زمن الخيار ونحوه ، ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط لخروجه بقوله ( وتجب في مال الصبي ) والصبيّة لشمول الخبر المسارّ لهما وتلبر « ابتغوا في أموال اليتامى لاتسهلّكها الصدقة » وفي رواية الزكاة ، وروي الدارقطني خبر « من ولي يتيم له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » ولأن المقصود من الزكاة سدّ الخلة وتطهير المال ومالهما قابل لأداء النفقات والاعرامات وليست الزكاة محض عبادة حتى تختص بالملكف ( والمجنون ) ويخاطب الولي بإخراجها وعمل وجوب ذلك عليه في مال الصبيّ والمجنون حيث كان ممن يعتقد وجوبها على الولي عليه ، فإن كان لا يراه كحنفي فلا وجوب ، ولا احتياط له أن يحبس زكاته ، فإذا كملأ أخبرهما بذلك ولا يخرجها فيغرمه الحاكم . قاله القفال وفرضه في الطفل ومثله المجنون كما مرّ والسفيه . قال الأذرعى : فلو كان الولي غير متمذهب بل عاميا صرفا فإن ألزمه حاكم يرى

( قوله ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط ) هو قوله وأن يكون متيقن الوجود ( قوله وتجب في مال الصبي ) أى لأن المجنون لا يسمى صبيا ونظم الفخر الرازى فقال :

طلبت من المليك زكاة حسن	على صغر من السن البهي
فقال : وهل على مثل زكاة	على رأى العراق الكبي
فقلت الشافعي لنا لمسام	يرى أن الزكاة على الصبي
فقال اذهب إذا واقبض زكاتي	بقول الشافعي من الولي

وتمه التقي السبكي فقال :

فقلت له فدينتك من فقيه	أطلب بالفداء سوى الملى
نصاب الحسن عندك ذو امتناع	بخذلك والقوام السهرى
فإن أعطيتنا طوعا وإلا	أخذناه بقول الشافعي

( قوله لاتسهلّكها ) في حج بدل لاتسهلّكها لا تأكلها ( قوله سدّ الخلة ) هى بالفتح الحاجة وبالضم المحبة ( قوله حيث كان ممن يعتقد ) كشافى ( قوله والاحتياط له ) أى للوليّ الحنفى أخذنا مما يأتى عن شيخنا الزياى ( قوله أن يحبس ) بالضم ( قوله ولا يخرجها ) أى فإن أخرجها عالما عامدا بتحريم ذلك عليه فينبغي مع عدم الإجزاء فسقه وانزله لأنه تصرف في ملك الغير بطريق التعدى ، ولو أخرج حيث لم يفسق كان جهول التحريم ثم قلد من يوجب الزكاة ويصح إخراجها فينبغي الاعتداد بإخراجها السابق مرّاه سم على بهجة ( قوله فلو كان الولي غير متمذهب ) أى ولا يلزم من ذلك كونه غير أهل للولاية لجواز أن يقع السؤال منه ويعمل بمقتضى ما يحميه به المستول وإن لم يلاحظ مذهبا مخصوصا حين العمل ( قوله بل عاميا صرفا ) قد يشعر هذا بأن العاى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المتبعة . وفي حج : والوليّ مخاطب بإخراجها منه وجوبا إن اعتقد الوجوب سواء العاى وغيره ، وزعم أن

( قوله ويمكن الاستغناء عن هذه الشرط لخروجه بقوله الخ ) فيه نظر ظاهر ، إذ لا حصر في قوله المذكور وفي العبارة أيضا مسامحة ( قوله حيث كان ممن يعتقد وجوبها ) أى وإن المولى عليه يخالفه في العقيدة كما صرح به الشهاب حج ( قوله والاحتياط ) أى في حق الحنفى كما صرح به أيضا الشهاب المذكور : أى أما الشافعي فهو مخاطب بالإخراج

إخراجها فواضح ، ولأفهل نقول يستغنى ويعمل بذلك أو يؤخر الأمر إلى كمالها أو يرفع الأمر إلى حاكم عدل مأمون ويعمل بما يأمره به ؟ لم أر فيه شيئا وقيم الحاكم يراجع ويعمل بقوله اه . والأوجه كما أفاده الشيخ أنه يعمل بمقتضى مذهبه كحاكم أنابه حاكم آخر يخالفه في مذهبه ، والأوجه فيها فيه التريديدات المذكورة على قياس قول القفال السابق الاحتياط بمثل مامر ( وكذا ) تجب الزكاة على ( من ملك ببعضه الحر نصبا في الأصح ) تمام ملكه ، ولهذا نص إمامنا رضى الله عنه على أنه يكفر كفارة الحر المؤسر . والثاني لا نقصانه بالرقي فأشبهه العبد والمكاتب ( و ) تجب ( في المغصوب ) إذا لم يقدر على نزع ومثله المسروق بل هو داخل في الأول إذ حد الغصب ينطبق عليه ( والضال ) وما وقع في بحر وما دفعه في محل ثم نسي مكانه ( والمحجود ) من عين أو دين ولا بينة به ولم يعلم به القاضى ( في الأظهر ) الملك النصاب وتام الحول . والثاني وهو التقديم لا يجب لامتناع التماء والتصرف فأشبهه مال المكاتب لا يجب فيه زكاة على سيده ، أما إذا قدر على نزع المغصوب أو كان له بالمجود بينة أو علم به القاضى في حالة يقضى فيها بعلمه فإنه يجب عليه قطعا ( ولا يجب دفعها حتى يعود ) المغصوب وغيره مما مر لعدم التمكن قبله ، فإذا عاد زكاه للأحوال الماضية ، ولو تلف قبل التمكن سقطت الزكاة وعلم من ذلك أن المال الغائب

أن العاى لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر وذلك إنما كان قبل تدوين المذاهب ( قوله أو يؤخر الأمر إلى كمالها ) قال الزياى : ولو أخرها معتقد الوجوب أتم ولزم المحجور عليه بعد كمال إخراجها ولو حنفيا إذ العبرة باعتقاد الولى اه . وهو مخالف لما في سم على منبج تبع لم ، وعبارته : وانظر لو اختلفت عقيدة المحجور والولى بأن كان الصبي شافعيا والولى حنفيا أو بالعكس ، وقد يقال : العبرة في الزوم وعلمه بعقيدة الصبي ، وفي وجوب الإخراج وعلمه بعقيدة الولى لكن حيث لزم الصبي ، أما صبي حتى فلا ينبغي للولى الشافعى أن يخرج زكاته إذ لا زكاة عليه فليتأمل . وفي حج : ولا عبرة باعتقاد المولى ولا باعتقاد أبيه غير الولى فيها يظهر ( قوله والأوجه فيها فيه الخ ) أى غير المتمذهب ( قوله الاحتياط بمثل مامر ) أى من أنه تجب زكاته الخ وله الرفع للحاكم ( قوله على أنه يكفر كفارة الحر المؤسر ) أى بغير العتق لأنه ليس من أهله فيكفر بالإطعام أو الكسوة لكن يبقى النظر في أنه يشترط لوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضل عما يحتاج إليه في العمر الغالب على ما في المجموع وهو المعتمد ، فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثاني على سيده ؟ فيه نظر وظاهر إطلاقه الأول فليراجع ( قوله ولم يعلم به القاضى ) أى أو علم ولم يكن ممن يسوغ له الحكم بعلمه كأن لم يكن مجتهدا أو امتنع من الحكم بعلمه ( قوله أو كان له بالمجود بينة ) أى أو قدر على الأخذ من مال الغاصب أو نحوه بالظفر كما يأتي في كلامه من قوله بعد قول المصنف فكعصوب فلو كان يقدر على أخذ من مال الجاحد بالظفر الخ ( قوله يقضى فيها بعلمه ) أى بأن كان مجتهدا ( قوله حتى يعود ) ظاهره ولو كان باقيا ونوى المالك بعد ذلك الزكاة على من هو بيده ، وقياس ما يأتي في التعجيل عن سم على حج في قوله تنبيه : يتجه الاكتفاء بذلك ، ثم رأيت فيه أيضا عند قول المصنف الآتى فإن لم ينو لم يجز على الصحيح مانصه : ويجزى أى الاكتفاء بنية المالك

حالا فيحرم عليه التأخير ( قوله وعلم من ذلك أن المال الغائب الخ ) في حكمه من ذلك منع ظاهر ، وإنما هذا محرز قوله الآتى قريبا : ويجب الإخراج في بلد المال إن استقر فيه ؛ أى بخلاف ما إذا كان سائرا فكان الأصوب تأخيرها إلى هناك كما صنع الشهاب حج في تحفته ، ومراده بكونه سائرا كونه سائرا إليه بدليل قوله بعد يل لابد من

لو كان سائر الم تلزمه زكاته حالا بل لا بد من وصوله له كما صرح به في الروضة وصوبه في المجموع ، ولو كان المال ماشية اشترط أن تكون سائمة عند المالك لا الغاصب كما علم مما مر ، ويشترط زيادة على ماقرر أن لا ينقص النصاب بما يجب خراجه ، فإن كان نصابا فقط وليس عنده من جنسه مايعوض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الأول ( و ) تجب ( في المشتري قبل قبضه ) قطعا حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه ، بانقضاء الخيار لا من الشراء ( وقيل فيه القولان ) في المغصوب ونحوه لعدم صحة التصرف فيه ، و فرق الأول بتعذر الوصول إليه وانتراعه ، بخلاف المشتري لتمكنه منه بتسليم الثمن فيجب الإخراج في الحال إن لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على ملى مقر ( وتجب في الحال عن الغائب إن قدر عليه ) لأنه كالمال الذي في صندوقه ، ويجب الإخراج في بلد المال إن استقر فيه ، وظاهر قوله في الحال وجوب المبادرة . قال الأذرى : ولا شك أنه إذا بعد بلد المال عن المالك ومنعنا النقل كما هو الأصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه إليه ، اللهم لا أن يكون ثم ساع أو حاكم يأخذ زكاته في الحال ( ولا ) أى وإن لم يقدر عليه لخوف طريق أو انقطاع خبره أو شك في سلامته ( فكفصوب ) فيأتى فيه مامر لعدم القدرة في الموضعين ، والأوجه أخذنا من اقتضاء كلامهم أن العبرة فيه وفي نحو الغائب بمستحق على الوجوب لا التمكن ( والدين إن كان ماشية ) لا للتجارة كأن أقرضه أربعين شاة أو أسلم إليه

فيا لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك ومضى بعد نيته إمكان القبض اه . وهو صريح فيها ذكر ( قوله بل لا بد من وصوله ) أى ثم بعد وصوله يخرج زكاته لمستحق على الوجوب كما يأتي في قوله والأوجه أخذنا من اقتضاء الخ ( قوله لا الغاصب كما الخ ) لعل صورته أن يأذن المالك للغاصب في سامتها ، ولا فائدة مر له أنه إذا أسامها الغاصب لا زكاة فيها ، وعبارته ثم في فصل أن نحدد نوع الماشية : ولو سامت لماشية بنفسها أو أسامها غاصب أو مشتر شراء فاسدا فلا زكاة كما يأتي لعدم إسامة المالك ، ثم رأيت في نسخة لا الغاصب ، وعليها فاتخذ ما هنا وثم لكن بمساحة في قوله عند المالك لأنه يوم أنها إذا أسيمت عند المالك مدة ثم غصبت تجب زكاتها ، ولكنه غير مراد وإنما المراد من نسامة المالك جميع الحول ، وعليه فعنى قوله عند المالك أنها أسيمت بتصرفه لا تصرف الغاصب ( قوله بانقضاء الخيار ) قد يشكل على جعل الحول من انقضاء الخيار مامر له من أن من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه الخ مع أنه حال بدو الصلاح لم يكن ملكه مستقر ، وقد يجاب عنه بأن الخيار في هذه المسئلة للبائع بخلاف ما إذا كان للمشتري أو لهما فن العقد ( قوله إن قدر عليه ) ومن القدرة ما لو كان معه بينة أو علم به القاضي على ما مر حيث سهل الاستخلاص بهما ، فإن لم يسهم بأن خوف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الإخراج إلا بعد عوده ليد ( قوله أو حاكم يأخذ زكاته في الحال ) ويمكن أن المراد بالحال بالنسبة لهذه المسئلة السعى في سبب الإخراج كالسفر له أو توكيل من يذهب لإخراجها أو نحوها ( قوله وفي نحو الغائب بمستحق ) أى إن كان به مستحق ومنه ركاب المفينة أو القافية مثلا التي بها المال ، وعليه فلو تعذر الدفع إليهم بعد وصول المال لمالكة فيحتمل وجوب إرساله لمستحق ، أقرب بلد لموضع المال وقت الوجوب ، أو دفعه إلى قاض يرى جواز

وصوله له ( قوله كما صرح به في الروضة الخ ) أى خلافا لمن جعله كالمال الذى حال عليه الحول وهو في برية فيجب إخراجها في أقرب بلد إليه ( قوله وليس عنده من جنسه مايعوض قدر الواجب ) انظر ما الداعى إلى هذا مع أنه إذا كان عنده ذلك لا يصدق عليه أن ما عنده نصاب فقط ( قوله إن استقر فيه ) أى بخلاف ما إذا كان سائرا : أى إليه كما مر قريبا بما فيه ( قوله والأوجه أخذنا من اقتضاء كلامهم فيه ) أى في المغصوب

فيها ومضى عليه حول قبل قبضه (أو) كان (غير لازم كمال كتابة فلا زكاة فيه) لأن السوم في الأولى شرط وما في الذمة لا ينصف بالسوم ، ولأنها إنما تجب في مال تام والماشية في الذمة لا تنمو ، بخلاف الدرهم فإن سبب وجوبها فيها كونها معدة للصرف ، ولا فرق في ذلك بين النقد وما في الذمة ، وما اعترض به الرافعي التعليل من جواز ثبوت لحم راعية في الذمة فحيث جاز ذلك جاز أن يثبت فيها راعية رد بأنه إذا التزمه أمكن تحصيله من الخارج ، والكلام في أن السوم لا يتصور ثبوته في الذمة وإنما يتصور في الخارج ومثل الماشية المعشر في الذمة فلا زكاة فيه لأن شرطها الزهو في ملكه ولم يوجد ، وأما دين الكتابة فلا زكاة فيه إذ للعبد إسقاطه متى شاء بتعجيز نفسه ، وقضية كلامهم في مواضع أن الآيل للزوم حكمه حكم اللازم وخرج بمال كتابة إحالة المكاتب سيده بالنجوم على شخص فتصح وتجب على السيد فيه الزكاة ، ولا تسقط عن ذمة المحال عليه بتعجيز المكاتب نفسه ولا فسخه ، فإن كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى (أو عرضا) للتجارة (أو نقدا فكذا) أي لا زكاة فيه (في التقديم) لعدم الملك فيه حقيقة (وفي الجديد إن كان حالا) ابتداء أو انتهاء (وتعذر أخذه لإعسار وغيره) كطل وغيبة وجحود ولا بينة ونحوها (كفغصوب) فيأتي فيه مامر ، ولو كان مقررا له في الباطن وجبت الزكاة دون الإخراج قطعا ، قاله في الشامل ، فلو كان يقدر على أخذه من مال الجاحد بالظفر من غير خوف ولا ضرر ، فالأوجه أنه كما لو تيسر أخذه بالبينة بخلاف البعض المتأخرين ، ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالبه به إلا بعد سنة أو أوصى بأن لا يطالب إلا بعد سنتين من موته وهو على ملي\* باذل فالأوجه أنه كالموثّل لتعذر القبض بخلافه للجلال البلقيني (وإن تيسر) أخذه بأن كان على ملي\* مقرر حاضر باذل أو جاحدا\* وبه نحو بينة (وجبت تركيته في الحال) لقدرة على قبضه فأشبهه المودع وأفهم كلامه إخراجة حالا وإن لم يقبضه وهو كذلك (أو موثّلا) ثابتا على ملي\* حاضر (فالذهب أنه كفغصوب) أفقعه مامر (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) كالغائب المتيسر إحضاره ، ومراده بقوله قبل قبضه قبل حلوله ، إذ محل هذا الوجه إذا كان الدين على ملي\* ولا مانع سوى الأجل ، وحيث فتي حل وجب الإخراج قبض أم لا . وأفاد السبكي أنه حيث أو جبنا الزكاة في الدين وقلنا إنها تتعلق بالمال تعلق شركة اقتضى أن تملك أرباب الأصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين ، وذلك يجرّ إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالمدعى بالصدق والديون ، لأن المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به ، إلا أن له القبض لأجل أداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك

النقل وهذا أقرب ، وإلا فللمستحقين بأقرب محل إليه (قوله وما في الذمة لا ينصف بالسوم) الأولى بالأسامة من المالك (قوله جاز أن يثبت فيها راعية) أي في كلا مباح (قوله أن الآيل للزوم حكمه الخ) معتمد : أي كتمن البيع في مدة لخيار لغير البائع (قوله وعجز نفسه سقط) أي ولا زكاة فيه قبل تعجيز المكاتب وإن قبضه منه لسقوطه بتعجيز نفسه فكان كنجوم الكتابة وتقدم نقله عن سم (قوله ولا بينة ونحوها) أي من شاهد ويمين أو علم القاضي (قوله كما لو تيسر أخذه بالبينة) أي فيجب الإخراج حالا (قوله فالأوجه أنه كالموثّل) أي فلا تجب فيه الزكاة إلا بعد فراغ المدة وسهولة الأخذ أو وصوله ليده (قوله فيحتاج إلى الاحتراز إلى المشرى قبل قبضه ،

(قوله أن الآيل للزوم حكمه حكم اللازم) قلنا أنه لا ينافي مامر له عند قول المصنف في المشرى قبل قبضه ، فالصورة أن هذا بعد القبض (قوله وجبت الزكاة دون الإخراج قطعا) أي على الجديد

في الدعوى ، وإذا حلف على عدم المسقط ينبغي أن يحلف على أن ذلك باق في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول إنه باق له اهـ . ومن ذلك ما عمت به البلوى وهو تعليق طلاقها على إبرائها من صداقها وهو نصاب ومضى عليه حول فأكثر فأبرأته منه فلا يقع الطلاق لعدم ملكها الإبراء من جميعه ، وسيأتي مبسوطا في باب إن شاء الله تعالى ( ولا يمنع الدين وجوبها ) حالا كان أو مؤجلا من جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو لغيره وإن استغرق دينه النصاب ( في أظهر الأقوال ) لإطلاق الأدلة ولأن ماله لا يتعين صرفه إلى الدين ، والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج ( والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد ) أي الذهب والفضة وإن لم يكن مضروبا والركاز ( والعرض ) وزكاة الفطر وحذفها لأن الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها وهو أن له أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن ذكروها فلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للأسنوى دون الظاهر وهو الزروع والثمار والماشية والمعدن ، ولا ترد هذه على قول النقد لأنها لا تسمى إلا بعد التخليص من التراب ونحوه ، والفرق أن الظاهر ينمو بنفسه والباطن إنما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج إلى صرفه في قضائه ، ومراد من عدّها من الباطن أنها ملحقه به ، ومحل الخلاف ما لم يزد المال على الدين ، فإن زاد وكان الزائد نصبا وجبت زكاته قطعا وما إذا لم يكن له من غير المال الزكوى ما يقضى به الدين فإن كان لم يمنع قطعا عند الجمهور ، والأوجه إلحاق دين الضمان بالأذن بباقي الديون ( فعلى الأول ) الأظهر ( لو حجر عليه لدين فحال الخول في الحجر فكمنصوب ) فتجب زكاته ولا يجب الإخراج إلا عند التحكّن لأنه حبل بينه وبين ماله لأن الحجر مانع من التصرف . نعم لو عين القاضى لكل غريم من غرمائه شيئا قدر دينه من جنسه أو ما يخصه بالتسبيط ومكنه من أخذه وحال عليه الخول ولم يأخذه فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم أحق به ، والأوجه عدم الفرق بين أخذهم له بعد الخول وتركهم ذلك خلافا لبعض المتأخرين ، ولو فرق القاضى ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعا لزوال ملكه ، ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الخول بعد الموت لم يلزم أحدا زكاتها لخروجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه ، وإنما لزم المشتري إذا تم الخول في زمن الخيار وأجيز العقد لأن وضع البيع على الزوم وتام الصيغة وجد فيه من ابتداء

ولى ولاية قبضه ( قوله على إبرائها من صداقها ) وخرج ما لو علق طلاقها على إبرائها من بعض من صداقها ، فحيث أبرأت منه وبقي في ذمة الزوج قدر الزكاة وقع ( قوله وهو نصاب ) خرج به ما دونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكلل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب ( قوله لعدم ملكها الإبراء من جميعه ) أى وطريقها أن تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئه منه ( قوله ومرد من عدّها ) أى وزكاة الفطر ( قوله والأوجه إلحاق دين الضمان بالأذن ) إنما قيد بالأذن لقوله الأوجه فإنه حيث لا إذن لا رجوع له بما آداه فالدين الذى ضمنه على غير حكمه حكم ما لزمه من الدين قطعا ( قوله لعدم استقرار ملكه ) أى كل من الوارث والموصى له ، أما الوارث فلا احتمال قبول الموصى له وأما الموصى له فلا احتمال عدم قبوله ( قوله في زمن الخيار ) أى خيار العيب كأن وجد فيه ما يقتضى الرد لكنه لم يرد بل أجاز ، أو أن المراد خيار الشرط وهو الظاهر من عبارته ويكون المعنى أن مدة الخيار محسوبة من الخول ، فيكون ابتداءه من تمام العقد لكن هذا يشكل على ما مر في قوله حيث مضى عليه حول من الوقت دخوله

( قوله ومراد من عدّها ) أى المعدن ( قوله والأوجه إلحاق دين الضمان ) أى في جريان الخلاف ، وإنما قيد بالإذن لأن له حينئذ الرجوع فيتوهم حينئذ أنه لا يتأتى فيه مقابل الأظهر أنه إذا غم رجوع كانه لا دين عليه ( قوله وتركهم ذلك ) أى تركهم المال المحجور عليه



الملك بخلاف ما هنا (و) على الأول أيضا (لو اجتمع زكاة ودين أدى في تركه) وضاعت عن وفاء ماعليه (قدمت) أى الزكاة ولو زكاة فطر على الدين، وإن تعلق بالدين قبل الموت كالمهون تقدما للدين الله تعالى لخبر الصحيحين « فدين الله أحق بالقضاء » ولأن مصرفها أيضا إلى الآدميين فقدمت لاجتماع الأمرين فيها ، والخلاف جاز في اجتماع حق الله تعالى مطلقا مع الدين فيدخل في ذلك الحج وجزاء الصيد والكفارة والنذر . نعم يسوى بين دين الأدنى والجزية على الأصح مع أنها حق الله تعالى لأن الغلب فيها معنى الأجرة (وفي قول) يقدم (الدين) لبناء حقوق الأدنى على المضايقة لاحتياجه واقتضاه وكما يقدم القصاص على القتل بالردة ، و فرق الأول ببناء الحدود على الدرء (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لأن الحق للمال المضاف إلى الله تعالى يعود إلى الأدنى أيضا وهو المنتفع به وخرج بدين الأدنى دين الله تعالى كحج زكاة ، والمعتمد أن له إن كان النصاب كله أو بعضه موجودا قدمت أو معلوما واستويا في التعلق بالذمة قسم بينهما عند الإمكان وبالتركة ما إذا اجتمعا على حتى وضاق ماله عنهما فإن كان محجورا عليه قدم حق الأدنى وإلا قدمت الزكاة ويجب تنقيده بما إذا لم تعلق الزكاة بالدين وإلا قدمت مطلقا ، ولو ملك نصيبا فنذر التصديق به أو بشيء منه أو جعله صدقة أو أضحية قبل وجوب الزكاة فيه وبعد الحياة والقضاء القتال (إن اختار الغائون تملكها ومضى بعده) أى بعد اختيار التملك (حول) والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصيبا أو بلغه المجموع (بدون الخمس) (في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت أو غيرها (وجبت زكاتها) كسائر الأموال (وإلا) أى وإن انتفى شرط مما ذكر بأن لم يخناروا تملكها أو لم يعض حول أو مضى والغنيمة أصناف أو صنف غير زكوى أو لم يبلغ نصيبا أو بلغه بخمس الخمس (فلا) زكاة لانتفاء الملك أو ضعفه لسقوطه الإعراض عند انتفاء الشرط الأول ولعدم الحول عند انتفاء الثاني ولعدم معرفة كل منهم

في ملكه بانتفاء الخيار لامن الشراء إلا أن يخص ذلك بخيار البائع وما هنا بغيره فلا إشكال ثم ولا هنا (قوله ولو اجتمع زكاة ودين أدى في تركه قدمت) أى ولو كان الدين لمحجور عليه (قوله فيدخل في ذلك الحج وجزاء الصيد الخ) أى فإذا اجتمعت قدمت كالأزكاة إن كان النصاب باقيا وإلا قسم على ما يأتي في قوله والمعتمد الخ (قوله قسم بينهما عند الإمكان) أما إذا لم يمكن التوزيع كان ما يخص الحج قليلا بحيث لا يني فإنه يصرف للممكن منهما ، فأوكان عليه زكاة وحج ولم يوجد أجبر يرضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة ، أما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد فيوزع الحاصل بينها ولا تنافي للفرقة بينها لإمكان التجزئة دائما بخلاف الحج ، واجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق ، فيوزع الواجب إن أمكن على الحج وعبره وإلا صرف لغير الحج ، ثم ما يخص الكفارة عند التوزيع إذا كانت إعتاقا ولم يف ما يخصها بريقة هل يشترى به بعضها وإن قل ويعتقه أولا لأن إعتاق البعض لا يقع كفارة ؟ فيه نظر، فيحتمل وجوب ذلك لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ، ويحتمل وهو الظاهر الثاني وينتقل إلى الصوم فيخرج عن كل يوم مد (قوله وإلا قدمت) أى على دين الأدنى ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنها قسمت إن أمكن. كما فعل به فيها لو اجتمعت في التركة كما تقدم (قوله إذا لم تعلق الزكاة بالدين) أى بأن كان النصاب أو بعضه باقيا (قوله وإلا قدمت مطلقا) أى حصر عليه أم لا (قوله وإن كان ذلك في الذمة)

(قوله كحج وزكاة) تصوير لاجتماع حق الله تعالى مع الزكاة (قوله وإلا قدمت مطلقا) أى سواء أحجر عليه أم لا (قوله عند انتفاء الشرط الأول) الأصوب أن يقول بذله في الأولى كما صنع في التحفة ، وكذا يقال في قوله عند انتفاء الثاني وما بعده فالأصوب أنه يقول في الثانية الخ

ماذا يصيبه وكتم نصيبه عند انتفاء الثالث ، وظاهر كلامهم فيها عدم الفرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا وليس بعيد وإن استبعد الأذرعى ولعدم المال الزكوى عند انتفاء الرابع ولعدم بلوغه نصابا عند انتفاء الخامس ولعدم ثبوت الخلطة عند انتفاء السادس لأنها لا تثبت مع أهل الخمس ، إذ لا زكاة فيه لأنه لا غير معين ( فلو أصدقها نصاباً ساعمة معينا لزمها زكاته إذا تم حول من الإصداق ) وإن لم يقرر بأن لم تقبضه أو لم يطقأ ، وفارق ما سيأتى فى الأجرة بأنها تستحق فى مقابلة المنافع قبضها بنفسه العقد من أصله ، بخلاف الصداق فإنها ملكته بالعقد ملكا تاما بدليل أنه لا يسقط بموتها قبل الوطء وإن لم تسلم المنافع للزوج ، وتشطيره إنما يثبت بتصرف الزوج بالطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح ، وخرج بالمعين ما فى الزمة فلا زكاة لأن السوم لا يثبت فى الزمة كما مر ، بخلاف إصداق التقدين تجب فيهما الزكاة وإن كانا فى الزمة ، فإذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع فى نصف الجميع شاعا إن أخذ الساعى الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئا ، فإن طالبه الساعى بعد الرجوع وأخذها منها أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع فى بقيتها رجع أيضا بنصف قيمة المخرج ، وإن طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد إليه نصفها وأزم كلا منهما نصف شاة عند تمام حوله إن دامت الخلطة ، وإلا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب . واعلم أن محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم مما مر أن قصد السوم شرط ، ولو طالبته المرأة فامتنع كان كالمغصوب ، قاله المتولى وعوض الخلع والصلح عن دم العمد كالصداق ، ولا يلحق بذلك مال الجعالة خلافا لابن الرفعة إلا أن يحمل كلامه على ما بعد فراغ العمل ( ولو أكرى ) غيره ( دارا أربع سنين بثمانين دينارا ) معينة أو فى الزمة كل سنة بعشرين دينارا ( وقبضها ) من المكترى ( فالأظهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر ) عليه ملكه لأن ما لم يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فلكه ضعيف ، وإن حل وطء الجارية المجعولة أجرة لأن الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه ( فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة العشرين ) وهو نصف دينار لأنها التى استقر ملكه عليها الآن ( ولتمام ) السنة ( الثانية زكاة عشرين لسنة ) وهى التى زكاها ( و ) زكاة ( عشرين لسنة ) وهى التى استقر ملكه عليها الآن ( ولتمام ) السنة ( الرابعة زكاة ستين لسنة ) وهى التى زكاها ( و ) زكاة ( عشرين لأربع ) وهى التى استقر ملكه عليها الآن ، ومحل ذلك إذا أدى الزكاة من غير الأجرة معجلا ، فإن أدى الزكاة من عينها زكى كل سنة ماذكرته ناقصا قدر ما أخرج عما قبلها وما إذا تساوت الأجرة ، فإن اختلفت فكل منها بحسابه لأن الإجارة إذا انفسخت توزع الأجرة المسماة على أجرة المثل فى المدينين الماضية والمستقبلية ( و ) القول ( الثانى يخرج لتمام )

أى أصله فى الزمة ثم عين ما بيده عنه ( قوله لا يثبت فى الزمة ) الأولى ، فى فى الزمة الخ ( قوله رجع ) أى على الزوجة ، ومثل ذلك يجرى فى لو أطلع فى المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له رده قهر إلا إذا أخرجهما من غير المبيع ، فإن قبله المشتري وأخذ الساعى الزكاة منه رجع بقيمة ما أخذه على المشتري لوجوبها عليه قبل الرد ، ورضا البائع به جواز رده مع تفريق الصفقة عليه ، ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه وتحمل البائع له ( قوله عند تمام حوله ) قضيته البناء على ماضى من الحول قبل الطلاق وهو غير مراد ، بل المراد عند تمام حوله الذى ينتدأ من الطلاق ( قوله فلا زكاة على واحد منهما ) أى ما لم يكن عند أحدهما ما يكمل به النصاب ( قوله حيسه علمت بالسوم ) أى وأذنت فيه أو ستنابت من يسومها وإلا فجرد علمها ليس إسامة منها ( قوله ولا يلحق بذلك ) الجعالة أى لأنه لا يستحق إلا بفرغ من العمل

السنة (الأولى زكاة الثمانين) لأنه ملكها . كما تأما ، ولهذا لو كانت الأجرة أمة حل له وطؤها كما مر ، ولو انتهكت الدار في أثناء المدة انفسخت الإجارة فيما بقي وتبيننا استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر . وعن الماوردي والأصحاب كما في المجموع أنه لو كان أخرج زكاة جميع الأجرة قبل الانهزام لم يرجع بما أخرج منها عهده استرجاع قسط ما بقي لأن ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره .

### فصل في أداء الزكاة

واعترض بأنه غير داخل في الباب ومر رده بأنه مناسبت له فصح إدخاله فيه ، إذ الأداء مرتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده ( يجب الزكاة ) أي أدائها ( على الفور ) لأنه حق لزمه وقدر على أدائه ودلت القرينة على طلبه وهي حاجة الأصناف ( إذا تمكن ) من الأداء لأن التكليف بدونه تكليف بما لا يطاق أو بما يشق . نعم أداء زكاة الفطر موسم بلبلة العيد ويومه كما مر ( وذلك ) أي يتمكن ( بحضور المال ) وإن عسر الوصول له ( و ) بحضور ( الأصناف ) أي من تصرف له من إمام أو ساع أو مستحقها ولو في الأموال الباطنة لاستحالة الإعطاء من غير قابض ، ولا يكفي حضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف إلى الإمام بأن طلبها من الأموال الظاهرة كما يأتي فلا يحصل التمكن بذلك وبجفاف في الثمار وتنقية من نحو تبن في حب وتراب في معدن وخلو مالك من مهمب دنوي أو ديني كما في رد الدبعية ، فلو حضر بعض مستحقها دون بعض فلكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حصصهم وله تأخيرها لانتظار أحوج أو أصلح أو قريب أو جار لأنه تأخير لغرض ظاهر ، وهو حيازة

( قوله لم يرجع بما أخرجه ) أي بناء على هذا القول . ثم رأيت سم على حج نقل عبارة ترح الروض ، ثم قال : وأقول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع النج المستأجر ، ولعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له أن يدفع للمستأجر حصصة ما بعد الإنهزام من الأجرة ناقصا قدر الزكاة التي أخرجه عن تلك الحصصة اهـ . وهو مخالف لظاهر قول الشارح لم يرجع بما أخرجه منها النج .

### ( فصل ) في أداء الزكاة

( قوله أي أدائها ) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لأنها المال المخرج عن بدن أو مال والأعيان لا يتعلق بها حكم ، ثم المراد بالأداء دفع الزكاة لا الأداء بالمعنى المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء بخروجه ( قوله وإن عسر الوصول له ) لاتساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحو ( قوله وبحضور الأصناف ) ظاهره وإن لم يطلبوا ، ولعل الفرق بين هذا وبين دين الآدمي حيث لا يجب دفعه إلا بالطلب أن الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على طلبه ، بخلاف ما هنا فإنه وجب له بحكم الشرع ودلت القرينة على احتياجه ، إذ الغرض أنه فقير فلم يتوقف وجوب دفعه على طلب ( قوله ولو في الأموال الباطنة ) أي فعدم وجوب دفعها للإمام في الأموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها حيث وجد الإمام مع عدم المستحقين ( قوله فلو حضر بعض مستحقها ) أي ويكفي في التملك حضور ثلاثة من كل صنف وجد ( قوله ضمن حصصهم ) أي

### ( فصل ) في أداء الزكاة

( قوله ولو في الأموال الباطنة ) غاية في حضور الإمام والساعي : أي بحضور واحد منهما مقتض للوجوب الفوري ، وإن قلنا إن له أن يفرقها بنفسه ولو كان غاية في المستحق لكان المناسب أن يقول ولو في الأموال الظاهرة لما سيأتى من الخلاف فيها هل له أن يفرقها بنفسه أولا ( قوله ضمن حصصهم ) يعني الحاضرين

الفضية ، وكذا ليرتوى حيث تردد في استحقاق الحاضرين ويضمن إن تلف المال في مدة التأخير لحصول الإمكان ، وإنما أخر لغرض نفسه فيتعذر جوازه بشرط سلامة العاقبة ، ولو تضرر الحاضر بالجوع حرم التأخير مطلقاً إذ دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة (وله أن يؤدى بنفسه) مالم يكن محجوراً عليه كما سأتى في الحجر (زكاة المال الباطن) وهو النقد وعرض التجارة والركاز كما مر لمستحقها وإن طلبها الإمام ، وليس للإمام أن يطالبه بقبضها بالإجماع كما في المجموع ، فإن علم من شخص أنه لا يؤديها أو لا يؤدى نحو كفارة لزمه أن يقول له ادفع بنفسك أو إلى لأفرقها إزالة للمنكر عند تضيق ذلك (وكذا الظاهر) وهو النعم والعشر والمعدن (في الجديد) قياساً على الباطن والقديم يجب صرفها إلى الإمام أو نائبه لقوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة - الآية وظاهر الوجوب ، هذا حيث لم يطلب الإمام الظاهرة وإلا وجب تسليمها إليه بذلاً للطاعة ، ويقال لهم إن امتنعوا من تسليم ذلك له وإن قالوا تسلمها لمستحقها لافتياتهم عليه وإن كان جائراً لنفاذ حكمه وعدم انزاله بالجور ويبرأ بالدفع له وإن قال أنا أخدته منك وأصرفها في الفسق ، بخلاف زكاة المال الباطن إذ لا نظير له فيه كما مر (وله) مع الأداء بنفسه في المالكين (التوكيل) فيه لأنه حتى مالى فجاز أن يوكل في أدائه كدبيون الآدميين وشمل إطلاقه مالمكان الوكيل كافراً أو رقيقاً أو سفيهاً أو صبيهاً مميزاً . نعم يشترط في الكافر والصبي تعيين المدفوع إليه كما في البحر ، وذكر البغوي مثله في الصبي وسكت عن الكافر (والصرف) بنفسه أو وكيله (إلى الإمام) أو الساعي لأنه نائب المستحقين فجاز الدفع إليه ، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث السعاة لأخذ الزكوات (والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) من تفريقه بنفسه أو وكيله إلى المستحقين لأن الإمام أعرف بهم وأقدر على الاستيعاب ولتيقن البراءة بتسليمه ، بخلاف تفرقة المالك أو نائبه فقد يعطيها لغير مستحق ، ولو اجتمع الإمام والساعي فالدفع إلى الإمام أولى كما قاله الماوردي (إلا أن يكون جائراً) فتفريق المالك بنفسه أفضل من التسليم إليه كما أن ذلك أفضل من التسليم لوكيله لأنه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره ، والتسليم للوكيل أفضل منه إلى الجائر لظهور خيانتة . قال في المجموع : إلا الظاهرة فبتسليمها إلى الإمام ولو جائراً أفضل من تفريق المالك

الحاضرين (قوله ليرتوى) أى ليتأمل في أمره ، وينبغي أن صورة المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهراً وتردد فيما بلغه من استحقاقه ، وإلا ففي الضمان حينئذ نظر لعذره بالامتناع إذ لم يجز له الدفع إلا إذا علم باستحقاق الطالب (قوله حرم التأخير مطلقاً) أى سواء قصد بتأخيره الترتوى أو غيره ، ويصدق الفقهاء في دعواهم مالم تدل قرينه على كذبهم (قوله أن يطالبه بقبضها) أى بتسليمها ولو قال أن يطالبه بإقباضها لكان أولى (قوله لزمه أن يقول الخ) ومثل الإمام في ذلك الآحاد لكن في الأمر بالدفع لا في الطلب (قوله عند تضيق ذلك) أى وذلك بحضور المال وطلب الأصناف أو شدة احتياجهم (قوله وعدم انزاله بالجور) أى فلا يجب دفعها للإمام وإن طلبها بل لا يجوز له طلبها كما تقدم ، ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله أن يؤدى الخ (قوله وأصرفها في الفسق) أى سواء صرفها بعد ذلك لمستحقها أو تلفت في يده أو صرفها في مصرف آخر ولو حراماً «قوله بخلاف زكاة المال الباطن» أى فلا يجب دفعها للإمام وإن طلبها ، بل لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله أن يؤدى الخ (قوله تعيين المدفوع إليه) أى ويشترط للبراءة العلم بوصولها للمستحق (قوله وسكت عن الكافر) قضيت أنه لا يشترط التعيين في السفه ولا في الرقيق والقياس أنهما كالصبي المميز (قوله إلى الإمام أفضل) أى سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن (قوله فقد يعطيها لغير مستحق) أى فلا تجزئه (قوله وفي شك من فعل غيره) هذا لا يتأتى فيما لو حضر عند أداء الوكيل ، لكن يخلفه شيء آخر وهو مباشرة العبادة بنفسه

أو وكيله ، وقد علم مما قررناه صحة عبارة المصنف هنا وأنها لا تخالف ما في المجموع . لأننا نقول : قوله إلا أن يكون جائرا فيه تفصيل ، والمفهوم إذا كان كذلك لا يرد ، ثم إن لم يطلها الإمام فالمالك تأخيرها مادام يرجو مجيئ الساعي فإن أيس من مجيئه وفرق فناء وطالبه وجب تصديقه ، ويحلف ندبا إن التهم ولو طلب أكثر من الواجب ، لم يمنع من الواجب ، وإذا أخذها الإمام فهل بالولاية لا بالنيابة كما في تعليق القاضي وهو المعتمد وإن نوزع فيه بدليل أنه لا يتوقف أخذها على مطالبة المستحقين ، والمراد بالعدل العدل في الزكاة وإن كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردي ، وظاهره أنه تفسير لكلام الأصحاب في المراد بالعدل والجور هنا ، ومقابل الأظهر تفصيل الصرف إلى الإمام مطلقا . وقيل المالك بنفسه مطلقا ( ونجى النية ) في الزكاة للخبر المشهور والاعتبار فيها بالقلب كغيرها ( فينوى هذا فرض زكاة مال أو فرض صدقة مالى أو نحوها ) كزكاة مالى المفروضة ، أو الصدقة المفروضة ، أو الواجبة ، أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ، ولا يضر شموله لصدقة الفطر خلافا لما في الإرشاد لدلالة ما ذكر على المقصود ، ولو نوى زكاة المال دون الفريضة أجزأه ، وجمع المصنف بينهما ليس بشرط إذ الزكاة لا تكون إلا فرضا ، بخلاف صلاة الظهر مثلا فإنها قد تكون نفلا ، ولو قال هذه زكاة أجزأه أيضا ( ولا يكنى ) هذا ( فرض مالى ) لصدقة على النذر والكفارة وغيرهما ، وما قبل من ظهور ذلك إن كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة رد بأن القرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أولا نظرا لصدق منويه بالمراد وغيره ( وكذا الصدقة ) أى صدقة مالى أو المال لا يكنى ( فى الأصح ) لصدق ذلك على صدقة التطوع ، والثاني يكنى لظهورها فى الزكاة . أما لو نوى الصدقة فقط لم يجز على المذهب ( ولا يجب ) فى النية ( تعيين المال ) المخرج عنه لأن الغرض لا يختلف به كالكفارات ، فلو ملك من الدراهم نصبا حاضرا ونصبا غائبا عن محله فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائب

( قوله وقد علم مما قررناه ) أى بما نقله عن المجموع ( قوله لم يمنع من الواجب ) أى بل يعطاه ولا يقال بطله الزائد انعزل عن ولاية القبض ( قوله وظاهره ) أى ما فى الكفاية من قوله والمراد بالعدل الخ ( قوله وقبل المالك ) أى صرف الخ ( قوله للخبر المشهور ) وهو قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » الخ ( قوله ولا يضر شموله ) أى فرض الصدقة ( قوله فإنها قد تكون نفلا ) أى فتجب نية الفريضة فيها ليمتيز الفرض من النفل ، وهذا التعليل بناء على أن العادة لا تجب فيها نية الفريضة ، وقد قدم أن المعتمد خلافه . اللهم إلا أن يقال : إن الفريضة فى المعادة وإن وجبت فالمراد بها إعادة ما كان فرضا بالأصالة أو نحوه على ماقرر فى محله والفرض المميز للأصلية عن المعادة الحقيقى فلا تعارض فليتأمل ، ثم رأيت التصريح بالجواب المذكور فى كلام الشارح بعد قول المصنف الآتى وفى الأداء والفريضة والإضافة الخ حيث قال : ولا يرد اشتراط نيتها فى المعادة أيضا كما مر لمحاكاة ما فعله أولا ( قوله الصدقة فقط لم يجز ) أى لصدقها بصدقة التطوع ( قوله فأخرج خمسة دراهم الخ ) قيده فى شرح الهجة بما إذا

( قوله وقد علم مما قررناه صحة عبارة المصنف هنا وأنها لا تخالف ما فى المجموع ) أى بالنظر إلى ما سيذكره فى قوله لأننا نقول الخ ، وإلا فما ذكره بمجرد لا يفيد نفي المخالفة كما لا يخفى وفى هذا السياق قلاقة ( قوله والمفهوم إذا كان فيه تفصيل الخ ) أى فكان المصنف قال : الصرف إلى الإمام أفضل لأن لا يكون جائرا فليس الصرف إليه أفضل على الإطلاق بل فيه تفصيل ( قوله لا بالنيابة ) أى عن الفقراء كما يعلم مما بعده ( قوله فلو ملك من الدراهم نصبا حاضرا ونصبا غائبا ) أى وهو سائر إليه أو فى برية ، والبلد الذى به المالك أقرب بلد إليها ، أو كان يدفعها للإمام ، وإلا

فله جعل المخرج عن الحاضر (ولوعين لم يقع) أى المخرج (عن غيره) ولوبان المعين تألفا لأنه لم ينو ذلك الغير فلو ملك أربعين شاة وخمسة أبعة فأخرج شاة عن الأبعة فبانت تألفة لم تقع عن الشياه هذا إن لم ينو أنه إن بان النوى عنه تألفا فعن غيره، فإن نوى ذلك فبان تألفا وقع عن الآخر، فلو قال هذا زكاة مالى الغائب إن كان باقيا فبان باقيا أجزأه عنه بخلاف قوله هذه زكاة مالى إن كان مورثا قد مات فبان موته حيث لا يجوز الفرق عدم الاستصحاب للملك فى هذه إذ الأصل فيها بقاء الحياة وعدم الإرث وفى تلك بقاء المال كما لو قال ليلة الثلاثين من رمضان أصوم غدا من رمضان إن كان منه حيث يصبح بخلاف ما لوقاله ليلة ثلاثى شعبان (ويلزم الولى النية إذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه لوجوب النية وقد تعذرت من المالك فتاب الولى عنه فيها، فلو دفع من غير نية لم يعتد به وضمن المدفوع، ولو فوّض الولى النية للسفيه جاز (وتكنى نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل) ولا يحتاج الوكيل لنية عند صرف ذلك لمستحقه (فى الأصح) لحصول النية ممن خطب بها مقارنة لفعله (والأفضل أن ينوى الوكيل عند التفريق) على المستحقين (أيضا) خروجا من الخلاف. والثانى لا تكنى نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة كما لا تكنى نية المستنيب فى الحج، وفرق الأول بأن العبادة فى الحج فعل النائب فوجبت النية منه، وهى هنا بمال

كان الغائب فى بلد لا لمستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه، وينبى أن مثل المالك الوكيل والولى عند الإطلاقات، وعبرة شرح المنهج: والمراد الغائب عن مجلسه لا عن البلد اهـ وكتب عليه شيخنا الزيدى أى أو عنها فى محل لا لمستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد إليه (قوله فله جعل المخرج عن الحاضر) عبارة شرح البهجة الكبير: فله أن يحبسها عن الباقي الخ، وكتب عليه سم: ظاهره أنها لا تقع عن الباقي بدون حسبانته (قوله ولو بان المعين) غابة (قوله فإن نوى ذلك) أى ويصدق فى ذلك (قوله فبان موته حيث لا يجوز) وينبى أن مثله فى عدم الإجزاء ما لو تردد كان قال هذا زكاة مالى إن كان مورثا الخ وإلا فعن مالى الحاضر، ووجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب (قوله حيث يصح الخ) ويخالف مالى نوى الصلاة عن فرض الوقت إن دخل الوقت وإلا فعن الفائت حيث لا يجوز لاعتبار التعيين فى العبادات البدنية، إذ الأمر فيها أضيّق ولهذا لا يجوز فيها النيابة اهـ شرح البهجة الكبير (قوله ولو فوّض الولى النية للسفيه جاز) أى بخلاف الصبي ولو لم يميزا على ما أفهمه تعبيره بالسفيه، لكن مقتضى إطلاقه فيما تقدم عند قوم المصنف وله التوكيل خلافه وسياق ما فيه، وكتب عليه سم على منهج: بل ينبى كما وافق عليه م على البدنية أنه يكفى نية السفيه وإن لم يفوّض إليه الولى فليأمل اهـ. أقول: قد يتوقف فيه، ويقال بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال بأخذ المال إلا أن يصور ما قاله بما إذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له ادفعه للفقراء فدفعه واتفق له أنه نوى الزكاة (قوله وتكنى نية الموكل عند الصرف) أى ولا تكنى نية الوكيل بإذن من الموكل عند صرف الموكل لأنه إنما اغتصرت النية من الوكيل إذا أذن له فى تفرقة الزكاة لأنها وقعت تبعا كما صرح به حجج فى شرح الأربعين فى شرح قوله «وإنما لكل امرئ ما نوى» لكنه صرح فى باب الوكالة بخلافه، وعبارته بعد قول المصنف: وأن يكون قابلا للنيابة فلا يصح فى عبادة إلا الحج وتفرقة الأضحية سواء أوكّل الذابح المسلم المميز فى النية أم وكل فيها مسلما يميزا غيره ليأتى بها عند ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبح وكيله، وقول بعضهم: لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود اهـ. فقله ليأتى بها عند ذبحه صريح فى أن التوكيل فى النية وحدها صحيح (قوله فوجبت النية وهى منه) أى الاستنابة هنا بتفرقة مال الموكل

فالغائب لا تصح الزكاة عنه إلا فى محله كما مر (قوله لوجوب النية وقد تعذرت من المالك) أى الصبي أو المجنون.

الموكل فكفت نيته ، وعلى الأول لو نوى الوكيل وحده لم يكف إن لم يفرض له الموكل النية وهو من أهلها لا كافر وصبي أو مجنون ، ولو نوى الموكل وحده عند تفرقة الوكيل جاز قطعاً ، ولو عزل مقدار الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران بإعطاء كل مستحق ولأن القصد من الزكاة سد حاجة مستحقها ، ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة أجزأه أيضاً وإن لم تقارن النية أخذها كما في المجموع ، وفيه عن العبادى أنه لو دفع مالا إلى وكيله ليفرقه تطوعاً ثم نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقع عن الفرض إن كان القابض مستحقاً . أما تقديمها على العزل أو إعطاء الوكيل فلا يجزى كأداء الزكاة بعد الحلول من غير نية ، ولو نوى الزكاة مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجزأه ورثت ذمته منها لوجود النية من مخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وملكتها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها ، ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين ذلك القدر المفروض للزكاة إلا بقبض المستحق له سواء أكانت زكاة مال أو بدن . والفرق بين ذلك والشاة المعينة للتضحية أن المستحقين للزكاة شركاء للمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم إلا بقبض معتبر ، أفنى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى ( ولو دفع ) الزكاة ( إلى السلطان كفت النية عنده ) أى عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان عند الدفع للمستحقين لأنه نائبهم فالدفع إليه كالدفع لهم بديلها أنها لو تلفت عنده الزكاة لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كالسلطان ( فإن لم ينو ) المالك عند الدفع إلى السلطان ( لم يجز على الصحيح وإن نوى السلطان ) عند الصرف للمستحقين لأنه نائبهم فالدفع لهم من غير نية لا يجزى فكلما نائبهم ما لم ينو المالك بعد ذلك وقبل تفرقة السلطان على مستحقها . والثاني يجزى نوى السلطان أم لا ، إذ العادة فيها يأخذه الإمام ويفرقه على الأصناف إنما هو الفرض فأغنت هذه القرينة عن النية ، فلو أذن له في النية جاز تغييره ( والأصح أنه يلزم السلطان النية إذا أخذ زكاة المتنع ) من أداها نيابة عنه . والثاني لاتلزمه ، وتجزئه من خير نية ( و ) ( الأصح أن نيته تكفى ) في الإجزاء ظاهراً وباطناً لقيامه مقامه في النية كما في التفرقة ، وتكفى نيته عند الأخذ أو التفرقة .

فكفت الخ ( قوله لا كافر وصبي ) أى غير مميز ومفهومة الجواز من المميز ، لكن قال سم على حج : قضية كلام شرح البهجة والروض والعباب خلافه وأقره حيث لم يتعقبه لكنه لم يقل فيه إنه الأوجه ولا نقل فيه عن مر شيئاً على عادته ، والأقرب ما أفهمه كلام حج من الجواز لأن المميز من أهل النية فحيث اعتد بدفعه فينبغى الاعتداد بنيته ، لكن عبارة الزياى قبيده الأذرى بمن هو أهل لها بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً لا صبيّاً ولو لم يميز وكافراً كما اعتمده شيخنا الرمل ولا رقيقاً . أقول : يتأمل هذا مع قوله السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أو لا ، وقد يجاب أن ماسبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التفويض في النية وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع الصبي أو الكافر ( قوله لكن إذا لم يعلم المالك ) أذى بإعطاء الصبي الخ ( قوله وجب عليه إخراجها ) أى وقع الثانية تطوعاً ( قوله وإن لم ينو السلطان ) غاية ( قوله والساعي في ذلك ) أى من الاكتفاء بالنية عند الدفع له وعدم الضمان إذا تلف المال في يده ( قول المتن وإن نوى السلطان ) غاية ( قوله والأصح أن نيته تكفى )

أما السفه فسبأتى مصحهاً منه ( قوله فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها ) انظره مع ما مر من أنه لابد من تعيين المدفوع إليه ما ( قوله ثم علم المالك بذلك أجزأه ) أى ظاهراً وباطناً : أى بخلاف ما إذا لم يعلم فإنها لا تجزئه ظاهراً فيجب عليه ظاهراً أن يخرج بدلها لعدم علمه بالخال كما سبأتى ( قوله لم يتعين ذلك القدر ) أى فله أن يرجع فيه ويدفع بدله ( قوله إلا بقبض المستحق له ) أى ولو بلا إذن كما هو صريح ما مر قبيله ، وخالف في ذلك الشهاب حج

والثاني لا تكتفى لانتهاء نية المالك المتعبد بها . وحل لزوم النية للسلطان ما لم ينو الممتنع عند الأخذ منه قهرا ، فإن  
وى فى ويرى ظاهرا وباطنا ، وتسميته حينئذ ممنعا باعتبار ماسبق له من الامتناع كما قاله جمع وهو المعتمد . وإلا  
تدسار بنيته غير ممنوع ، فلو لم ينو الإمام ولا المأخوذ منه لم يبرأ متهما ظاهرا ولا باطنا ، ويجب رد المأخوذ إن  
ان بياقيا وبذله إن كان تالفا .

### فصل فى تعجيل الزكاة وما يذكر معه

( لا يصح تعجيل الزكاة ) فى مال حولى ( على ملك النصاب ) فى زكاة عينية كأن ملك مائة درهم فعجل خمسة  
درهم لتكون زكاة إذا تم النصاب وحال الحول عليه وافق ذلك فلا يجوز له إذ لم يوجد سبب وجوبها لعدم المال  
الزكوى فأشبهه أداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل والكفارة قبل اليمين ، ولو ملك خسا من الإبل فعجل شاتين  
فبلغت بالتوالد عشرا لم يجزه ماعجله عن النصاب الذى كمل الآن لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فهو  
شبيه بما لو أخرج زكاة أربع مائة درهم ولا يملك إلا مائتين ، ولو عجل شاة عن أربعين شاة ثم ولدت أربعين ثم  
هلكت الأمهات لم يجزه المعجل عنه السخال لأنه عجل الزكاة عن غيرها فلم يجزه عنها ، . ولو ملك مائة وعشرين  
شاة فعجل عنها شاتين فحدثت ضحلة قبل الحول لم يجزه ماعجله عن النصاب الذى كمل الآن كما نقله فى الشرح الصغير  
عن تصریح الأكرئين واقتضاه كلام الكبير خلافا لما فى الحاوى الصغير ، وخرج بالزكاة العينية زكاة التجارة  
فيجوز التعجيل فيها بناء على ما مر من أن النصاب فيها معتبر بآخر الحول ، فلو اشترى عرضا قيمته مائة فعجل زكاة  
مائتين أو قيمته مائتان فعجل زكاة أربع مائة وحال الحول وهو يساوى ذلك أجزأه وكأنهم اغتفروا له تردد النية  
إذ الأصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل وإلا لم يجز تعجيل أصلا لأنه لم يجز تعجيل عند آخر الحول ،

ومجمله إن علم المالك نية السلطان فإن شك فيها لم يبرأ لأن الأصل عدم النية ( قوله المتعبد بها ) أى التى طلب  
الشارع من المالك العبادة بها ( قوله فإن نوى كفى ) أى عند الأخذ منه كفى وكذا لو نوى بعد أخذ السلطان وقبل  
صرفه للمستحقين أو بعد أخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض ( قوله ويجب رد المأخوذ ) أى على من  
المال فى يده من إمام أو مستحق لكن للإمام طريق إلى إسقاط الوجوب بأن ينوى قبل التفريق . قال حج : تنبيه :  
أفتى شارح الإرشاد الكمال الرداد فيمن يعطى الإمام أو نائبه المكس بأية الزكاة فقال : لا يجزى ذلك أبدا ولا  
برأ عن الزكاة بل هى واجبة بها لأن الإمام إنما يأخذ ذلك منهم فى مقابلة قيامه بسد الثغور وقمع القطاع  
والتلصصين عنهم وعن أموالهم ، وقد أوقع جمع ممن ينسب إلى الفقهاء وهم باسم الجهل أحق أهل الزكوات  
ورخصوا لهم فى ذلك فضلوها وأصلوها . هـ . ومن ذلك بزيادة وأطال فى ذلك فراجعناه فإنه نفيس ، ونقل عن إفتاء  
الشهاب الرملى الإجزاء إذا كان الأخذ مسلما ، ونقل مثله أيضا بالدرس عن الزبائى ببعض الموامش .

### ( فصل ) فى تعجيل الزكاة والكفارة على اليمين

أى وتقديم الكفارة ( قوله فعجل زكاة مائتين ) ليس بقيد ( قوله تردد النية ) أى التردد فى النية

### ( فصل ) فى تعجيل الزكاة

( قوله إذ الأصل عدم الزيادة ) علة للتردد وقوله لضرورة التعجيل علة للاغتفار



وبهذا يندفع ما للسبكي هنا ( ويؤوز ) تعجيلها في المال الحولي ( قبل ) تمام ( الحول ) فيها انعقد حوله ووجد النصاب فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أخص في التعجيل للعباس . رواه أبو داود والحاكم وصححه إسناده ، ولأنه وجب بسببين فجازاً تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة على الخنث ، وعلى ذلك في غير الولي ، أما هو فلا يجوز له التعجيل عن موليه سواء الفطرة وغيرها . نعم إن عجل من ماله فجازاً فيها يظهر ( ولا يعجل لعامين في الأصح ) ولا لأكثر منهما بالأول إذ زكاة غير الأول لم ينقذ حوله والتعجيل قبل انعقاد حلول ممتنع ، فإن عجل لأكثر من عام أجزأه عن الأول مطلقاً دون غيره سواء في ذلك أكان قد ميز حصته كل عام أم لا كما اقتضاه كلام الأصحاب خلافاً للسبكي والأسنوي ومن تبعهما ، والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من أنه لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً ظاهراً ، وحمل الأصحاب تسلفه صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عامين على تسلفها في عامين أو على صدقة مالين لكل واحد حول مفرد . والثاني يجوز لظاهر الخبر المسار ، وعليه يشترط أن يبقى بعد التعجيل نصاب كتعجيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة ، وما ذكره الأسنوي من أن العراقيين وجمهور الخراسانيين إلا البغوي على الإجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وأن الرافعي حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال : ولم يظفر بأحد صحيح المنع إلا البغوي بعد الفحص الشديد وتبعه على ذلك جماعة يرد بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ( وله تعجيل الفطرة من أول ) ليلية من ( رمضان ) لانعقاد السبب الأول إذ هي وجبت بسببين رمضان والفطر منه وقد وجد أحدهما فجاز تقديمها على الآخر ولأن التقديم بيوم أو يومين جائز بانفاق المخالف فالحق الباقي به قياساً بجامع إخراجها في جزء منه ( والصحيح منعه ) أي التعجيل ( قبله ) أي رمضان لأنه تقدم عليهما معاً كزكاة المال وكما لا يجوز تقديم كفارة قبل نحو يمين . والثاني يجوز لأن وجود المخرج عنه في نفسه سبب ( و ) الصحيح ( أنه لا يجوز إخراج زكاة العرق قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده ) لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقاً ولا ظناً فصار كما لو أخرج الزكاة قبل خروج الثمر وإنعقاد الحب ، ولأن وجوبها بسبب واحد وهو إدراك الثمار والحبوب فيمتنع التقديم عليه . والثاني يجوز كزكاة المواشي والثقود قبل الحول وعلى الخلاف فيها بعد ظهوره أما قبله فيمتنع قطعاً ( و ) الصحيح ( أنه يجوز بعدهما ) أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية إذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قال في البحر لأن الوجوب

• ( قوله نعم إن عجل من ماله جاز له فيها يظهر ) ولا يرجع به على الصبي وإن توى الرجوع لأنه إنما يرجع عليه فيها بصرفه عنه عند الاحتياج ( قوله أجزأه عن الأول مطلقاً ) أي ميز ما لكل عام أولاً ( قوله وقع الكل تطوعاً ظاهراً ) وهو أنه في مسألة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجزئ وما لا يجزئ مما ليس عبادة أصلاً فلم يصلح معارضا لما نواه ( قوله وله تعجيل الفطرة ) يشير بأن التأخير أفضل وهو ظاهر خروجاً من خلاف من منعه ( قوله رمضان والفطر ) أي بأول جزء من شوال وتقدم في كلام سم على أول الفطرة على حج ما حصله أن السبب الأول وهو القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط إدراك الجزء الأخير ( قوله والثاني يجوز ) أي في السنة على فائده لإطلاقه وتعليقه ليس مراداً ( قوله قبل الجفاف والتصفية ) أي حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب اللذين أراد الإخراج عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزئ وإن جفت وتحقق أن المخرج يساوي

( قوله والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر لى قوله ظاهراً ) أي وهو أنه جمع في هذا بين فرض ونقل بخلاف ذلك ( قوله وأن الرافعي حصل له في ذلك انعكاس في النقل ) أي لأنه منع التعجيل لعامين عن الأكثرين : أي الواقع أن الأكثرين على الجواز كما ادعاه .

قد ثبت إلا أن الإخراج لا يجب إلا بعد الحفاف والتصفية . والثاني لا يجوز للجعل بالقدر ، ولو أخرج من غيب لا يزيب أو رطب لا يتم أجزأ قطعاً إذ لا تعجيل ( وشرط أجزاء ) أى وقوع ( المعجل ) زكاة ( بقاء المالك أهلاً للوجوب ) عليه ( إلى آخر الحول ) وبقاء المال إلى آخره أيضاً ، فلو مات أو تلف المال أو خرج عن ملكه ولم يكن مال تجارة لم يميز المعجل ، وقد يبقى المال وأهلية المالك ولكن تتغير صفة الواجب كما لو عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت قبل الحول وبلغت ستاً وثلاثين فلا تجزى المعجلة على الأصح وإن صارت بنت لبون في يد القابض بل يستردها ويعيدها أو يعطى غيرها وذلك لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، وإن تلفت لم يلزم إخراج لبنت لبون لأننا إنما نجعل المخرج كالباقى إذا وقع محسوباً عن الزكاة وإلا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ، ولا تجديد لبنت المخاض لوقوعها موقعها ، ولو كان عنده خمسة وعشرون بعيراً ليس فيها بنت مخاض فعجل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أحدهما الإجزاء كما اختاره الروايات خلافاً للقاضي بناء على أن الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الإخراج لا حال الوجوب وهو الأصح كما مر ، والمراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصفاً بصفة الوجوب لأن الأهلية ثبتت بالإسلام والحرية ولا يلزم

الواجب أو يزيد عليه ( قوله إذ لا تعجيل ) قد يقال لا يلزم من بدو الصلاح فيما ذكر وجوب الإخراج ، فإن البدو يحصل بالأخذ في الحرمة مثلاً ، والإخراج إنما يكون بعد صيرورته رطباً وعنباً فلو أخرج بعد بدو الصلاح وقبل صيرورته رطباً كان تعجيلاً كما لو أخرج قبل التمر اه . إلا أن يقال كلامه فيما قبل الحفاف وهو محمول على ما يجوز ( قوله أو يعطى غيرها ) .

[ تنبيه ] يتجه أن عمل ما ذكره من عدم الإجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة ، فلو نوى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى أن يقع حينئذ على الزكاة أخذاً من الحاشية السابقة في الفصل على قول المصنف فإن لم ينو لم يميز على الصحيح وإن نوى السلطان اه مسم على حج ( قوله فعجل ابن لبون ) أى وأما لو أراد تعجيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم يأخذ جيراناً وجب قبولها ، وإذا وجد بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لأنه بدفعها وقعت الموقع وهو متبرع بالزائد ، وإن أراد دفعها وطلب الجيران فينبغى أن لا يصح لأنه لا حاجة إلى التعجيل وتغريم الجيران للمستحقين ، وبتقدير الصحة فلو وجد بنت المخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجيران للمستحقين أم لا ؟ فيه نظر ، ولا يبعد

( قوله فتوالدت قبل الحول وبلغت ستاً وثلاثين ) أى بالتي أخرجه ( قوله بل يستردها ) أى إن كانت باقية ( قوله وذلك لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ) مراده بذلك ما في التحفة للشهاب حج وإن كانت عبارته قاصرة عنه ، وعبارته بعد أن ذكر الصورة المذكورة نصها : قيل ولا ترد هذه على المتن لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اه . فيكون الشارح قد ارتضى هذا القيل ، ويكون قوله وذلك لأنه لا يلزم الخ تعليلاً لقدر : أى ولا ترد هذه على المتن وذلك الخ ، ويجوز أن يكون معنى كلام الشارح مع قطع النظر عما في التحفة أنه لا يلزم من وجود الشرط وهو هنا كونها الآن بصفة الإجزاء وجود المشروط وهو الإجزاء : أى لقيام المانع ( قوله لم يلزم إخراج بنت لبون ) أن لنقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ست وثلاثين ( قوله ) المراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصفاً بصفة الوجوب ( يقال عليه فحينئذ عطف قوله وبقاء المال الخ

من وصفه بالأهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه ( وكون القابض ) له ( في آخر الحول مستحقاً ) فلو مات قبله أو ارتد لم يحبس المدفوع إليه عن الزكاة لخروجه عن الأهلية عند الوجوب والقبض السابق وإنما يقع عن هذا الوقت ( وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول ) كأن ارتد ثم عاد ( لم يجزه ) أى المالك المعجل كما لو لم يكن عند الأخذ مستحقاً ثم صار كذلك في آخر الحول ، والأصح الإجزاء اكتفاء بالأهلية في طرفي الوجوب والأداء ، وقد يفهم أنه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في آخر الحول : أى ولو بالاستصحاب ، فلو غاب عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته أو احتياجه أجزأه المعجل كما في فتاوى الحنابلة وهو أقرب الوجهين في البحر ، ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فإن المدفوع يجزى عن الزكاة كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى ، إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين ، وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع أنه قضية كلام الجمهور ( ولا يضر غناه بالزكاة ) المعجلة لكثرة ما لو توالدها أو تجارته فيها أو غير ذلك إذ التقصد بصرف الزكاة له غناه ولأننا لو أخذناها لافقر واحتجنا إلى ردّها له ، فإثبات الاسترجاع يؤدى إلى نفيه ولو مات المعجل لزكاته لم يقع ما عجله عن زكاة وارثه ، وكزكاة الحول فيها ذكر زكاة الفطر ، ولو استغنى

الوجوب ( قوله في آخر الحول مستحقاً ) أى وإن خرج عن الاستحقاق في أثناءه ( قوله ما لو حصل المال عند الحول ) أى آخره ( قوله كما اعتمده الوالد ) وهل يجري ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عجل الفطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزأ أولاً ، ولا بد من الإخراج ثانياً إذا كان عند الوجوب ببلد آخر ، فيه نظر اهـ سم على حجج . والأقرب الأول للعلم المذكورة في كلام الشارح ، فإن قضيتها أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن ( قوله وقضية كلام المصنف ) أى حيث قال : وكون القابض في آخر الحول مستحقاً لأن يموت قبل فراغ الحول يستلزم أنه آخر الحول غير مستحق سواء مات معسراً أو موسراً ، وحيث لم يميز بقيت الزكاة على المالك وكأنه لم يخرج ، وهذه الصورة فهمت من إطلاق قوله أولاً فلو مات قبله أو ارتد النخ ، ولكنه ذكرها هنا إشارة إلى أن إعساره لا يسقط الضمان عن المالك فلا يقال إنه يتعجيله لقصد التوسعة على الفقراء لا يعد مقصراً فيسقط الضمان عنه ( قوله لو مات القابض معسراً ) أى أو موسراً بالاولى ( قوله ولأننا لو أخذناها ) أى بعد غناه بها ( قوله لم يقع ما عجله عن زكاة وارثه ) أى بل تسترد إن علم القابض التعجيل ومحل ما لم تكن بيد القابض ويعلم بها الوارث وينوي بها الزكاة ويمضى زمن يمكن فيه القبض قياساً على ما تقدم عن سم في قوله تنبيهه بتجته الخ ( قوله وكزكاة الحول فيها ذكر ) أى من أنه يعتبر كون المزكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفة الاستحقاق وأنه لو انتقل أخرج للزكاة إلى

على كلام المصنف غير جيد ( قوله وقضية كلام المصنف أنه لو مات القابض معسراً الخ ) يعني عنه ما مر من قوله فلو مات قبله عقب قول المصنف مستحقاً ، لا أنه نبه هنا على أنه قضية كلام المصنف وذكر فيه كلام الجمهور

(١) ( قوله ولو استغنى ) وجد في بعض النسخ قبلها زيادة ، وهى : ويشتر غناه بغيرها كزكاة واجبة أو معجلة أغلها بعد أخرى واستغنى بها وهى تؤخذ ما بعدها اهـ مصححه .

بزكاة أخرى معجلة أو غير معجلة فكاستغناؤه بغير الزكاة كما صرح به الفارقي . وقال الأذرى : إن عبارة الأم تشهد له ، وتتصور هذه المسئلة بما إذا تلقت المعجلة ثم حصل غناء من زكاة أخرى ونمت في يده بقدر ما يوفى منها بدل التالف ويبقى غناه ، وبما إذا بقيت وكان حالة قبضهما محتاجا إليهما ثم تغير حاله فصار في آخر الحول يكتفى بإحدهما وفي يده ، والأوجه أنه لو أخذ معجلتين معا وكل منهما تغنيه تخير في دفع أيهما شاء فإن أخذهما مرتبا استردت الأولى على ما اقتضاه كلام الفارقي ، والمعتمد كما جرى عليه السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ، ويؤيده قول البندنيجي وغيره : لو كان المدفوع عليه المعجلة غنيا عند الأخذ فقيرا عند الوجوب لم يجره قطعا لفساد القبض ، ولو كانت الثانية غير معجلة فالأولى هي المستردة وعكسه بعكسه ، إذ لا مبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة ، ولو استغنى بالزكاة وغيره لم يضر أيضا كما اقتضاه كلام المصنف وجزم به في الروضة لأنه يلدونها ليس بغنى خلافا للجرجاني في شافيه ( وإذا لم يقع المعجل زكاة ) لعروض مانع وجبت ثانيا كما مر . نعم لو عجل شاة من أربعين فتلقت في يد القابض لم يجب التجديد لأن الواجب القيمة ولا يكمل بها نصاب السائمة ( واسترد ) المالك ( إن كان شرط الاسترداد إن عرض مانع ) عملا بالشرط لأنه دفعه عما يستحقه القابض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عجل أجرة الدار ثم انتهلت في المدة وأهمل كلامه عدم الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لتبرعه بالتعجيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن عجل ديناً مؤجلاً وعلم منه أيضاً أنه لو شرط الاسترداد يلدون مانع لم يسترد وهو كذلك ، والقبض حينئذ صحيح فيما يظهر إن كان عالماً بفساد الشرط لتبرعه حينئذ بالدفع ( والأصح أنه قال ) عند دفعه ذلك ( هذه زكاتي المعجلة فقط ) أو علم القابض أنها معجلة علماً مقارناً لقبض المعجل وكذا الحادث بعده كما رجحه السبكي ( استرد ) في كل منهما المعجل وإن لم يشترط الرجوع للعلم بالتعجيل وقد بطل ، وسواء في ذلك أعلم حكم التعجيل أم لا كما شمله إطلاقه . نعم لو قال هذه زكاتي المعجلة فإن لم تقع زكاة فهي نافلة لم يسترد كما صرح به الرافعي بقوله هذه زكاتي المعجلة ما لو أعلمه بأنها زكاة فلا يكتفى عن علم التعجيل فلا يستردها لتفريطه بترك ذلك ومقابل الأصح لا يسترد ويكون متطوعاً ، ومحل الخلاف في دفع الملك بنفسه فإن فرق الإمام استرد قطعاً إذا ذكر التعجيل ( و ) الأصح ( أنه إن لم يتعرض للتعجيل ) بأن اقتصر على ذكر الزكاة كما مر أو سكت فلم يذكر شيئاً ( ولم يعلمه القابض لم يسترد ) وتكون تطوعاً لتفريط الدافع بسكوته . والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها ولا فرق فيما ذكر بين الإمام والمالك ( و ) الأصح ( أنها لو اختلفا في مثبت الاسترداد ) كعلم القابض بالتعجيل أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند عروض مانع ( صدق القابض ) أو وارثه ( بيمينه ) لأن الأصل علمه ولأنهما اتفقا على انتقال الملك والأصل استمراره ولأن

غير بلد المستحق أجزأته ( قوله فكاستغناؤه بغير الزكاة ) أي فاسترد الأولى ( قوله لم يجب التجديد ) أي على المالك ( قوله واسترد المالك ) أي ولا شيء عليه للقابض في مقابلة النفقة لأنه أنفق على نية أن لا يرجع قياساً على الغاصب إذا جهل كونه مغضوباً وعلى المشتري شراء فاسداً ( قوله إن كان عالماً بفساد الشرط ) أي فإن كان جاهلاً به فالقبض فاسد ( قوله فإن لم تقع زكاة ) من تنمة صفته ( قوله إذا ذكر التعجيل ) أي ولم يشترط الرجوع

( قوله وعكسه ) أي بأن كانت الثانية هي المعجلة ، وقوله بعكسه : أي فالثانية هي المستردة وهي المعجلة أيضاً ( قوله ولو استغنى بالزكاة وغيرها ) أي بمجموعهما ( قوله نعم لو عجل شاة من أربعين فتلقت في يد القابض ) أي والصورة أنه عرض مانع من وقوعها زكاة ( قوله كعلم القابض بالتعجيل ) سيأتي أنه ليس من محل الخلاف

الغالب هو الأداء في الوقت ، ويختلف القايض على البت ووارثه على نفي العلم وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نفس المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وإن قال الأذرعى فيه وقفة ولم أر فيه نصا . والثاني يصدق المالك بيمينته لأنه أعرف بقصد ، ولهذا لو أعطى ثوبا لغيره واختلفا في أنه عارية أو هبة صدق الدافع ، وعمل الخلاف في غير علم القايض بالتعجيل أما فيه فيصدق القايض بلا خلاف لأنه لا يعرف إلا من جهته ، ولا بد من حلفه على نفي العلم بالتعجيل على الأصح في المجموع لأنه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن (ومضى ثبت) الاسترداد (والمعجل تالف وجب ضمانه) ببطله من مثل في المثل كالدراهم وقيمة في المتقوم كالغنم لأنه قبضه لغرض نفسه ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقا على الأصح وقولهم ملك المعجل ملك القرض معناه أنه مشابه له في كونه ملكه بلا بدل أولا (والأصح) في المتقوم (اعتبار قيمته يوم) أى وقت القبض (لا يوم التلف ولا بأقصى القيم لأن ما زاد على قيمة يوم القبض زاد على ملك ، المستحق فلا يضمنه . والثاني قيمته وقت التلف لأنه وقت انتقال الحق إلى القيمة وفي معنى تلفه البيع ونحوه (و) الأصح (أنه إن وجدته ناقضا) نقص صفة كرض وهزال حدث قبل سبب الرد (فلا أرش) له لحدوثه في ملك القايض فلا يضمنه . نعم لو كان القايض غير مستحق حال القبض استرد وهو ظاهر ، وخرج بقصر الصفقة نقص العين كمن عجل بعيرين فتلّف أحدهما فإنه يسترد الباقي وقيمة التالف ويجدوث ذلك قبل للسبب حدوثه بعده أو معه فيستردّه ، ومقابل الأصح له أرشه لأن جملته مضمونة فكذلك جزؤه (و) الأصح (أنه لا يسترد زيادة منفصلة) حقيقة كولد وكسب أو حكا كلبين بضرع وصوف على ظهر لأنها حدثت في ملكه . والثاني يستردّها مع الأصل لأنه تبيين أنه لم يقع الموقع واحترز بالمنفصلة عن المتصلة كسمن فإنها تتبع الأصل ، ولو وجد المعجل بحاله وأراد القايض ردّ بدلّه وأنى المالك أجيب المالك كما في القرض . ثم ختم هذا الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص التعجيل إذ التأخير ضده ، وسلك الضدين في سياق واحد مع على ظهور المراد ، على أن اخفى أن لها تعلقا ظاهرا بالتعجيل إذ التأخير ضده ، وسلك الضدين في سياق واحد مع تقديم ما هو المقصود منهما غير معيب بل هو حسن لما فيه من رعاية التضاد الذي هو من أظهر أنواع البديع . وأما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتعجيل أيضا إشارة إلى أنهم وإن كانوا شركاء له قطع تعلقهم بالدفع لم ولول قبل الوجوب ومن غير المال لأنها غير شركة حقيقة ، كذا أفاده بعض أهل العصر وبه يندفع اعتراض الأسنوى كغيره (وتأخير) المالك أداء (الزكاة بعد التمكن) وقد مرّ (يوجب الضمان) أى لإخراج قدر الزكاة لمستحقه وإن لم يأتم كان أخر

( قوله صدق الدافع) أى في أنه عارية ثم بعد ذلك يصدق المدفوع إليه في قدر القيمة لأنه الغارم ما لم تكن ثم بينة (قوله والمعجل تالف) وبقي ما لوجه مرهونا والأقرب فيه أخذ قيمته للحيلولة أو بصبر إلى فكها كأخذها مما في البيع (قوله ببطله من مثل في المثل) أى مثليا أو متقوماً (قوله ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقا) أى مثليا أو متقوماً (قوله استردّ) أى الأرض (قوله وصوف على ظهر) أى حال الاسترداد فيهما (قوله اختصارا) راجع لقوله ولم يترجم لها (قوله إشارة) علة الختم (قوله كذا أفاده بعض أهل العصر) مراده حج

فلا يصح التمثيل به لحل الخلاف (قوله وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نقص المال عن النصاب أو أثلّفه قبل الحول) وظاهر أنه إنما يختلف في هذين على نفي العلم فليراجع (قوله أو تلفه قبل الحول) ظاهره وإن ادعى التلف بسبب خنى ، وفيه وقفة لا تخفى (قوله حدوثه بعده أو معه فيستردّه) يعنى بأخذ الأرض وظاهره وإن حدث النقص بلا تقصير كآفة سماوية ، وهو ظاهر لأن العين في ضمانه حتى يسلمها للمالكها لأنه قبضها لغرض فليراجع (قوله إشارة إلى أنهم الخ) بيان للمناسبة كأنه قال : فلها مناسبة بالتعجيل وتلك المناسبة هي الإشارة الخ ،

لطلب الأُجُوج كما مر لحصول الإمكان وإنما أخر الغرض نفسه فيتعبد جوازه بشرط سلامه العاقبة ( وإن تلف المال ) المزكى أو أتلف وبما قررنا به كلام المصنف من أن مراده بالضمان الإخراج سقط القول بأن إدخال الواو على لو خطأ هنا سواء جعلت يوجب بمعنى يقتضى أو يكلف فإنه يقتضى اشتراك ما بعد ذلك وما قبله في الحكم ويكون ما بعده أولى بعلمه وليس كذلك ( ولو تلف قبل التمكن ) من غير تقصير ( فلا ) ضمان سواء كان تلفه بعد الحول أم قبله ولما أطلق هنا ، وقيد في الإنطاف ببعد الحول لانتهاء تقصيره فإن قصر كان وضعه في غير حرز مثله كان ضامنا ( ولو تلف بعضه ) بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعضه ولا تفريط وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما بعده ( فالأظهر أنه يغرر قسط ما بقي ) بعد إسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الإبل قبل التمكن في الباقي أربعة أخماس شاة ، أو ملك تسعة حولا فهلك قبل التمكن خمسة وجب أربعة أخماس شاة بناء على أن التمكن شرط في الضمان وأن الأوقاص عفو وهو الأظهر فيها أو أربعة وجبت شاة ، والثاني لأشئ عليه بناء على أن التمكن شرط للوجوب على أن المَن قد يصدق بهذه لأن الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى أنها واجبة ( وإن أتلفه ) المالك ( بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة ) سواء أقلنا إن التمكن شرط للضمان أم للوجوب لتعديده بالإنطاف ، فإن أتلفه أجنبى وقلنا إنه شرط في الضمان وأن الزكاة تتعلق بالعين وهو الأصح فيها أنتقل الحق للقيمة كما لو قتل الرقيق الجاني المروهن ( وهى ) أى الزكاة ( تتعلق بالمال ) الذى تجب في عينه ( تعلق شركة ) بقدرها إن كان من الجنس كشاة من أربعين شاة وهى الواجب شاة لا يعينها أى شائع أى جزء من كل شاة وجهان أقربهما إلى كلام الأكثرين الثانى ، إذ القول بالأول يقتضى الجزم ببطلان البيع للمال لإبهام المبيع ، وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها ومن القيمة إن كان من غيره كشاة في خمس من الإبل ، فإذا تم الحول شاركه المستحق فيها بقدر قيمة الشاة الواجبة وذلك لأن الواجب يتبع المال في الصفة حتى يؤخذ من المراض مريضة كما مر ، ولأنه لو امتنع من الزكاة أشهدنا الإمام من العين كما يقسم المال المشترك قهرا إذا امتنع بعض الشركاء من القسمة ، وإنما جاز الأداء من مال آخر لبناء الزكاة على الرفق ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منها بعد الوجوب ، ولم يفرقوا في الشركة بين العين والدين ( وفي قول تعلق رهن ) بقدرها منه فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب مروهن به لأنه لو امتنع من الأداء ولم يجد الواجب في ماله باع الإمام بعضه واشترى واجبه كما يباع المروهن في

( قوله ولو تلف قبل التمكن ) خرج به ما لو مات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلق الواجب بتركه ( قوله ) سواء كان تلفه بعد الحول ( الخ ) تعميم في نفي الضمان لا بقيد الوجوب ( قوله قد يصدق بهذه ) هى قوله أو ملك تسعة منها حولا ( الخ ) وكان الأولى ذكره عقبها ( قوله أقربهما إلى كلام الأكثرين الثانى ) هو قوله أو شائع ( قوله ومن القيمة إن كان ( الخ ) عطف على قوله بقدرها إن كان ( الخ ) ( قوله والنصاب مروهن به ) يتأمل مع جعل الغرض أن التعلق

فهو بدل من المناسبة أُوخبر مبتدأ محذوف خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من كونه علة للتمتع لعدم صحته كما لا يخفى ( قوله وبما قررنا به كلام المصنف ( الخ ) فيه أنه يلزم عليه أن الموجب للإخراج إنما هو التأخير لا نفس التمكن وهو خلاف مأمّر ، مع أنه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه لحكم الضمان فالأصوب في دفع الاعتراض جعل الواو للحال ( قوله كان ضامنا ) يعنى في صورة ما إذا كان التلّف بعد الحول كما هو ظاهر ( قوله ) وكأنه استغنى عن ذكره ) يعنى قوله بعد الحول ( قوله ومن ثم ) أى من أجل بنائها على الرفق وإلا فكان الأخذ بإطلاق كونها شركة يقتضى خلاف ذلك ( قوله والنصاب مروهن به ) إنما يناسب القول الآتى أنها تتعلق بجميعه

الدين ، وقيل تتعلق بجميعه ( وفي قول ) تتعلق ( بالذمة ) ولا تتعلق لما بالعين كزكاة الفطر ( فلو باعه ) أى المال بعد وجوب الزكاة ( وقيل لإخراجها فالأظهر بطلانه ) أى البيع ( فى قدرها وصحته فى الباقي ) سواء أبقاه بنية صرفه إلى الزكاة أم بغيرها كسائر الأموال المشتركة بناء على تفريق الصفقة والقدر الباقي ببيع بل ونحوه فى صورة البعض قدر الزكاة منه باقى بحاله لمستحقها ، ويتخير المشتري والمرتهن إن جهل وإن أخرجهما من محل آخر لأنه وإن فعل ذلك فالعقد لا يتقلب صحىحا فى قدرها ، فإن أجاز المشتري فى الباقي لزمه قسطة من الثمن وامتناع البيع ونحوه جار فى زكاة النعم والنقد والمعشرات لا فى زكاة التجارة فلا يمنع بيع مالها ورهنه لأن متعلقها القيمة دون العين وهى لاتنفو بالتبيع ، بخلاف مال وهب أموال التجارة فهو كبيع ما وجبت فى عينه ، ومقابل الأظهر بطلانه فى الجميع ، وعلى الأول لو استثنى قدر الزكاة فى غير الماشية كبعتك هذا إلا قدر الزكاة صح كما جز ما به فى بابيه لكن يشترط ذكره أوعشر أم نصفه كما نقل عن الماوردى والرويانى ، وهو مقيد بمن يجهل كما بحثه بعضهم وهو ظاهر . أما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره عنها أنه إن عين كقوله إلا هذه الشاة صح فى كل المبيع وإلا فلا فى الأظهر ولا يشكل ذلك على مامر من بطلان البيع فى قدرها وإن بقى ذلك القدر ، لأن استثناء الشاة التى هى قدر الزكاة دل على أنه عنها لها وأنه إنما باع ماعداها بخلاف مامر ومحل ما تقرر فى غير الثمر المحروص ، أما هو بعد التضمن فيصح بيع جميعه كما أشار إليه المصنف ثم .

---

يقدرها منه فإن المناسب عليه أن يقال : وقدرها من النصاب مروهون بالواجب ( قوله أى البيع فى قدرها ) ظاهره سواء كان الواجب من الجنس أو غيره كشاة فى فقه من الإبل لكن قال حجج فى هذه إن الأوجه البطلان فى الجمع للجهل بقيمة الشاة ( قوله فهو كبيع ما وجبت فى عينه ) أى فيبطل فى قدر الزكاة ومثل الهبة كل مزيل للملك بلا عوض كالعتق ونحوه ، ولكن ينبغى سرية العتق للباقي كما لو أعتق جزءا له من مشرك فإنه يسرى إلى حصه شريكه ( قوله وإلا فلا فى الأظهر ) أى فتبطل فى الجميع لأن قدر الزكاة الذى استثناء شاة مهمة وإلزامها يؤدى إلى الجهل بالمبيع ( قوله كما أشار إليه المصنف ) أى فيما سبق .

---

لا يقدرها فقط ( قوله سواء أبقاه بنية صرفه الخ ) مبنى على كلام ساقط فى نسخ الشارح وهو وإن أبى ذلك القدر عقب قول المصنف فى قدرها كما وجدت ملحقا فى نسخة منه وبها ينتظم الكلام الآتى فى قوله فى صورة البعض .

## كتاب الصيام

هو لغة الإمساك ، ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم - إني نذرت للرحمن صوما - أى إمساكا وسكوتا عن الكلام . وشريعا : إمساك مسلم مميز عن المفطرات ، سالم من الخيض والنفاس والولادة في جميعه ، ومن الإغماء والسكر في بعضه . والأصل في وجوبه قبل الإجماع مع ما يأتي آية - كتب عليكم الصيام - والأيام المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهونها ، وقوله - كما كتب على الذين من قبلكم - قبل مامن أمة إلا وقد فرض عليهم رمضان إلا أنهم ضلوا عنه أو التشبيه في أصل الصوم دون وقته . قال ابن عبد السلام : رمضان أفضل الأشهر لحديث « رمضان سيد الشهور » وخبر « بنى الإسلام على خمس » وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة .

## كتاب الصيام

( قوله إمساكا وسكوتا ) عطف تفسير ولم يقتصر عليه ابتداء قصدا لبيان المعنى اللغوي للصوم ( قوله عن المفطرات ) قيل لو أبدله بقوله عن عين لكان أوضح لأننا لم نعلم حقيقة المفطر ما هو اه . أقول : لكنه لو عبر به لورد عليه ما لو جامع أو تقايا أو ارتدفا ذكره أولا غايته أنه يجمل يعلم تفصيله مما يأتي ( قوله في جميعه ) أى التهار القابل للصوم ( قوله والأصل في وجوبه ) هو مبتدأ خبره قوله آية الخ ، وقوله مع ما يأتي حال من الخبر مقدم عليه ( قوله أيام شهر رمضان ) وقيل المعدودات أيام التشريق وجرى عليه صاحب البهجة حيث قال :

وعشر عيد النحر معلومات وما للتشريق فمعدودات

كذا بهامش ولعله اشتباه ، فإن ما ذكره من أن المراد أيام رمضان بيان للمعدودات في قوله أياما معدودات ، وما ذكره صاحب البهجة بيان لها في قوله تعالى - واذكروا الله في أيام معدودات - ( قوله وفرض في شعبان ) لم يبين كابين حجر هل كان ذلك في أوله أو آخره أو وسطه فراجع ( قوله في السنة الثانية من الهجرة ) قال حج : وينقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ، ومحل كما هو ظاهر في الفضل المرتب على رمضان من غير نظر لأيامه ، أما ما يترتب على يوم الثلاثين من ثواب واجبه ومنسوبه عند بحوره وفطره فهو زيادة يفوق بها الناقص ، وكان حكمة أنه صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان إلا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تطمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال فيما قدمناه اه . وقوله من غير نظر لأيامه قد يقال الفضل المرتب على رمضان ليس إلا مجموع الفضل المرتب على أيامه فليتأمل جدا اه سم عليه . أقول : قد يقال يمنع الحصر وأن لرمضان فضلا من حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كما في مغفرة الذنوب لمن صامه إيمانا واحتسابا والدخول من باب الجنة المعد لصائمه وغير ذلك مما ورد أنه يكرم به صوام رمضان ، وهذا لافرق فيه بين كون ناقصا أو تاما ، وأما الثواب المرتب على كل يوم بخصوصه فأمر آخر فلا مانع أن يثبت للكمال بسببه مالا يثبت للناقص ، وقوله وكان حكمة الخ قال شيخنا

## كتاب الصيام

( قوله إمساك عن المفطرات ) أى بنية ( قوله وخبر بنى الإسلام على خمس ) يصح رفعه عطفًا على آية كتب عليكم الصيام وجزه عطفًا على الحديث المتقدم فيكون دليلا لأفضليته ، ووجهه أنه جعل صومه أحد أركان الإسلام ففضل باعتبار ما يقع فيه



وأركاناه ثلاثة صائم نية وإمسالك عن المفطرات ( يجب صوم رمضان ) إجماعا . وسمى رمضان من الرض وهو شدة الحر ، لأن العرب لما أرادت وضع أسماء الشهور وافق الشهر المذكور شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع ، وهو معلوم من الدين بالضرورة من جحد وجوبه كفر مالم يكن قريب عهد بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ، ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كمرض وسفر كان قال الصوم واجب على ولكن لأصوم حبس ومنع الطعام والشراب نهرا ليحصل له صورة الصوم بذلك ، وفهم من عبارته عدم كراهة ذكر رمضان من غير شهر ، وهو الصواب في المجموع وعليه المحققون لعدم ثبوت نهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في أخبار صحيحة كخبر « من قام » وفسروا قيامه بصلاة التراويح « رمضان إيماننا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » وإنما يجب ( بل كمال شعبان ثلاثين ) يوما ( أو رؤية الهلال ) ليلة الثلاثين منه ،

الشريبي : كذا وقع لحج هنا ، ووقع له في محلين آخرين أنه قال : لم يصم شهرا كاملا إلا ستين ، وجرى عليه المندرى في سننه وقال : فما وقع له هنا غلط سببه اعتياده على حفظه اه . أقول : لا يلزم أن ما هنا غلط بل يحتمل أن ما قاله المندرى مقالة لم يعرج عليها الشارح لشيء ظهر له ، ثم رأيت شيخنا العلامة الأجهوري المالكي استوعب ما ذكره ثم قال نظما :

وفرض الصيام ثاني الهجرة	فصام تسعة نبي الرحمة
أربعة تسعا وعشرين وما	زاد على ذا بالكمال اتسما
كذا لبعضهم وقال الهيتي	ماصام كاملا سوى شهر اعلم
وللميمري أنه شهران	وناقص سواه خذ بياني اه

( قوله وسمى رمضان من الرض الخ ) عبارة المصباح في مادة ج د : ويحكي أن العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الأزمنة ، فاشتقت للشهور معان من تلك الأزمنة ثم كثر حتى استعملوها في الألهة وإن لم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما أرمضت الأرض من شدة الحر ، وشوأل لما شالت الإبل بأذناها للطروق ، وذو القعدة لما ذلوا القعدان للركوب ، وذو الحجة لما حجوا ، والحرم لما حرموا القتال أو التجارة ، والصفر لما غزوا وتركوا ديار القوم صفرا ، وشهر ربيع لما أربعت الأرض وأمرعت ، وجادى لما جدد الماء ، ورجب لما رجوا الشجر ، وشعبان لما أشعبوا مثل العود اه . وقال حج بعد ما ذكره الشارح : كذا قالوه وهو إنما يأتي على الضعيف أن اللغات اصطلاحية ، أما على أنها توقيفية : أى وهو المعتمد : أى أن الواضع لما هو الله تعالى وعلمها جميعها لأدم عند قول الملائكة - لا علم لنا - فلا يأتي ذلك ( قوله كما سمي الربيعان ) أى بذلك ( قوله حيس ) أى والخابس له الحاكم ( قوله بل ثبت ذكره ) إنما يتم به الرد على من أطلق كراهته بدون شهر أما من قيد كراهته بانتفاء القرينة الدالة على أن المراد به الشهر فلا يتم الرد عليه بما ذكر لوجود القرينة الدالة على المراد ( قوله أو رؤية الهلال ) لوراءه حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم وهى يثبت في حق نفسه مر ، وقد يقال إن كنى العلم بوجوده بلا رؤية ثبت بروية حديد البصر بلا توقف ، ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو أن لما بدلا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع أحدا حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر اه سم على حج . أقول : والأولى أن يفرق بأن الجمعة تسقط بالعذر وجوب السعى إليها إذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة ليهمل المكان الذى يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعتدله لوجود المشقة فى السعى عند سماء حديد السمع ، ولا كذلك هنا فإن المدار فيه على رؤية الهلال وقد روى ، فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته ، وعلى هذا فالقياس على ما لو أخبره شخص بوجوده ووثق به من لزوم الصوم ثبوته هنا على العموم لأنه يحصل الظن بوجوده فليراجع

أو علم القاضي خبر « صوموا لرؤيته وأقظروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكلوا عذّة شعبان ثلاثين » ويضاف إلى الرواية كما قال الأذرجي وإكمال العدد ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه على أهل ناحية حديث عهدهم بإسلام أو أسارى وهل الأمانة الظاهرة الدلالة في حكم الرواية مثل أن يرى أهل القرية القريبة من البلد القناديل قد علقت ليلة الثلاثين من شعبان بمنابر المصر كما هو العادة ؟ الظاهر نعم وإن اقتضى كلامهم المنع ، ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من إيقاد النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول ونحوها مما يعتادون فعله لذلك ، فمن حصل له به الاعتقاد الجازم وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله عملا بالاعتقاد الجازم فيها كذا أفقّى به الوالد رحمه الله تعالى وإن أفقّى الشيخ بعدم جواز الفطر بذلك متمسكا بأن الأصل بقاء رمضان وشغل الذمة بالصوم حتى يثبت خلافه شرعا ، ويمكن حمله على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم ، ومن أفقّى بالأول ابن قاضي عجلون والشمس الجوحجري . وما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثي شعبان فتبیت النية اعتمادا عليها ثم زال ويعلم بها من نوى ثم يبين نهارا أنه من رمضان ، وقد أفقّى الوالد رحمه الله بصحة صومه بالنية المذكورة لبنائه على أصل صحيح ولا قضاء عليه ، فإن نوى عند الإزالة تركه أزمه قضاؤه وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم بل لا يجوز نعيم له أن يعمل بحسابه ويجزيه عن فرضه على المعتمد وإن وقع في المجموع عدم إجزائه عنه ، وقياس قولهم إن الظن

( قوله أو علم القاضي ) أي حيث كان يقضى بعلمه بأن كان مجتهدا كما ذكره الشارح في باب القضاء فإذا شهد بربضان وكذا بشهر نذر صومه عدل عند القاضي كفى في وجوب صومه فهو بطريق الشهادة لا بطريق الرواية فلا يكتفى عبد وإمارة ( قوله ويضاف إلى الرواية ) أي في ثبوت رمضان ( قوله وإن اقتضى كلامهم المنع ) عبارة حج : ومخالفة جمع في هذه غير صحيحة لأنها أقوى من الاجتهاد المصرح فيه بوجوب العمل به ( قوله أو سماع ضرب الطبول ) أي وبه عادة أهل مكة ( قوله ويمكن حمله ) أي ما قال الشيخ ( قوله ولا قضاء عليه ) قال سم : مالم يعلم بأنها أزيلت للشك في دخول رمضان أو لتبين عدم دخوله ، وبوجه بأن علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكما ورفضها ليلا يبطلها ، لكن التقييد بقوله مالم يعلم يخالف لقول الشارح ويعلم بها من نوى ، فعمل ما قاله سم تعقب لعبارة ليس فيها التقييد بما ذكر ( قوله نعم له أن يعمل بحسابه ) قال سم على حج : سئل الشهاب الولي عن المرجع من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل محله إذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وإن لم يجوز رؤيته ، فإن أئمتهم قد ذكروا للهِلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع

( قوله أو علم القاضي ) لاحتل له هنا على أنه يلزم على عطفه على ما قبله فساد لا يفتي لاقتضائه أنه أمر ثالث غير الإكمال والروية ، فالصواب ذكره بعد قول المصنف الآتي وثبوت رؤيته بعدل ، وكذا يقال في قوله الآتي ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة ( قوله ويعلم بها ) أي بإزالتها احترازا عما لو أزالوها بعد نومه أو نومه ، فهذا غير ما يحسنه الشهاب سم فيما إذا علم سبب إزالتها وأنه عدم ثبوت الشهر من أنه يضر لأنه يتضمن رفض النية خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ( قوله فإن نوى عند الإزالة تركه ) خرج به ما إذا حصل له تردد عند الإزالة ولم ينو الترك فلا يضره ذلك لما سياتي في كلامه من أن النية بعد عقده لا يبطلها إلا رفضها أو الردة ( قوله نعم له أن يعمل بحسابه ) أي الدال على وجود الشهر وإن دل على عدم إمكان الرواية كما هو مصرح به في كلام والده ، وهو في غاية الإشكال لأن الشارع إنما أوجب علينا الصوم بالروية لا بوجود الشهر ، ويلزم عليه أنه إذا دخل الشهر في أثناء النهار أنه يجب الإمساك من وقت دخوله ، ولا أظن الأصحاب يوافقون على ذلك ، وقد بسطت القول على ذلك في غير هذا

يوجب العمل أن يجب عليه الصوم وعلى من أخره وغلب على ظنه صلبه ، وأيضا فهو جواز بعد حظر ، ولا ينافي ما مر لأن الكلام فيه بالنسبة للعموم . والحاسب وهومن يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى النجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم القلاني ولا اعتبار بقول من ادعى رؤيته صلى الله عليه وسلم وأنه أخره في الصوم بأن غدا من رمضان ولا يصح الصوم به إجماعا لا اشك في رؤيته وإنما هو لعدم ضبط التأني وبثبث الشهر بالشهادة على الشهادة ( وثبت رؤيته ) يحصل ( بعدل ) وإن كانت السماء مصحبة لقول ابن عمر « أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه » رواه أبو داود وصححه ابن حبان . والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ، ولأن الحجة فشده برؤية هلاله عدل كفي كما رجحه في البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ، صوم شهر معين ولو ذا الحجة فشده برؤية هلاله عدل كفي كما رجحه في البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ، ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروبها قياسا على ما قالوه في القبلة والوقت والأذان ، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر بقوله ، وبما تقرر يعلم أن إخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يجب الفطر وهو ظاهر ، وقول الروياني بعدم جواز اعتياده في الفطر آخر النهار ضعيف ، ولا أثر للفرق بأن آخر النهار يجوز فيه الفطر بالاجتهاد بخلافه آخر رمضان ، لأن الاجتهاد ممكن في الأول دون الثاني إذ من شرطه العلامة وهي موجود

فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته . فأجاب بأن عمل الحاسب شامل للمسائل الثلاث اه ( قوله فهو جواز بعد حظر ) أي منع فيصدق بالوجوب ( قوله لعدم ضبط التأني ) زاد حجج : وفيه وجه بالوجوب ككل ما يأمر به ولم يخالف ما استقر في شرعه ، لكنه شاذ فقد حكى عياض وغيره الإجماع على الأول : أي وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به من حيث إنه أخره صلى الله عليه وسلم به ، ثم إن كان له وجه يجوز للعمل به لكونه نفلا مندوبا تحت ما أمره به الشارع أو جوزه جاز العمل به وإلا فلا ( قوله وبثبث الشهر بالشهادة على الشهادة ) ويشترط كونه اثنين كما ذكره حجج لأنه يثبت شهادة الأصل لا ما شهد به الأصل ( قوله بعدل ) ظاهره وإن دل الحاسب على عدم إمكان الرؤية اه سم على بهجة ، وظاهره أيضا وإن كان عالما بالحساب وقطع بمقتضى علمه بعدم وجوده ، ولو قيل بأن له العمل في هذه يعلمه لم يكن بعيدا ( قوله والمعنى في ثبوته ) أي والعلة في الخ أو والسبب في الخ لأن هذا ليس أمرا معنويا ( قوله وغروبها ) أي الشمس ( قوله كأن يفطر بقوله ) أي الواحد ( قوله وبما تقرر ) أي في قوله ولأن الصوم عبادة بدنية الخ ( قوله بدخول شوال ) متعلق بإخبار ( قوله يوجب الفطر )

المحل ( قوله ولو ذا الحجة فشده برؤية هلاله عدل ) أي أو أخره ( قوله وبما تقرر ) أي في مسألة القناديل المتقدمة من أن من حصل له بذلك الاعتقاد الجازم وجب عليه الصوم فإن هذا الكلام برمته للإمداد ، وهو إنما ذكره عقب ذلك ويمكن أن يكون مراد الشارع بما تقرر الكفاية بقول الواحد في طلوع الفجر وغروب الشمس ووجه علمه منه أنه نظيره ( قوله ضعيف ) أي كما علم من قوله المسار ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروبها ( قوله ولا أثر للفرق الخ ) أي بين مسألة الإخبار بدخول شوال والإخبار في الفطر آخر النهار : أي بناء على الراجح خلافا للروياني فإن هناك من يرى مخالفة الروياني من يمنع الأخذ بإخبار الواحد في دخول شوال ، ويفرق بما ذكر كما يعلم من قوة كلام الإمداد الذي ما هنا بعض ما فيه بالحرف ، لكنه عبر بدل قول الشارع ولا أثر للفرق بقوله ولا يفرق بأن الخ ، وقوله لأن الاجتهاد ممكن في الأول دون الثاني الخ هو وجه عدم تأثير الفرق فليس من تمام الفرق خلافا لما وهم فيه ، وحاصله أنه إنما جاز الفطر بالاجتهاد بخلافه أخر رمضان لعدم تأني الاجتهاد في الثاني إذ من شرطه العلامة ولا وجود لها فيه ، بخلافها في الأول ، فعدم جواز الفطر بالاجتهاد فيه إنما هو لعدم تأنيه لا أنه يمكن

في ذلك لا هذا خلافا لمن فرق به ( وفي قول ) يشترط في ثبوت رؤيته ( عدلان ) كغيره من الشهور ، وادعى الأسنوي أنه مذهب الشافعي لرجوعه إليه ، ففي الأم قال الشافعي بعد : لا يجوز على هلال رمضان إلا شهادان . ونقل البلقيني مع هذا النص نصا آخر صيغته : رجع الشافعي بعد فقال : لا يصام إلا بشاهدين ، لكن قال الزركشي قال الصيمري : إن صح أنه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابي وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد وإلا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما . وعندى أن مذهب الشافعي قبول الواحد ، وإنما رجع إلى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فإنه تمسك للواحد بأثر على ، ولهذا قال في المختصر : ولو شهد برويته عدل رأيت أن أقبله للأثر فيه اه . ومنهم من قطع بالأول وهو الأصح . ومحل الخلاف ما لم يحكم به حاكم ، فإن حكم بشهادة الواحد حاكم يراه فنقل في المجموع الإجماع على وجوب الصوم ، وأنه لا ينقض الحكم ، ومحل ثبوت رؤيته بعدل بالنسبة للصوم ويلحق به كما قاله الزركشي توابعه كالترابيع والاعتكاف والإحرام والعمره المعلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كحلول مؤجل ووقوع طلاق وعق علقا به . لا يقال : هل لا يثبت ضمنا كما ثبت

أى وإن كان صام تسعة وعشرين يوما فقط ، ولم يذكر الشارح هذا عند قول المصنف في الشهادات : فصل لا يحكم بشاهد إلا في هلال رمضان فليراجع ، ولعل ما هنا مفروض فيما لو أخبره بدخول شوال عدل فيجب عليه القطر ، بخلاف ما لو شهد به العدل عند التقاضى فلا يثبت به شوال فيوافق ظاهر ما في الشهادات ويوافق أيضا ما يأتي في قوله : ورد الأول بأن الشيء قد ثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا فإنه صريح في أن ما قلنا بدخول شوال بشهادة الواحد حيث كان ذلك مترتبا على شهادة الواحد بهلال رمضان ( قوله في ذلك ) هو قوله بأن آخر النهار يجوز فيه القطر ، وقوله لا هذا هو قوله بخلافه آخر رمضان ( قوله وقد صح كل منهما ) أى من قوله قبل شهادة الأعرابي وحده وشهادة ابن عمر ( قوله فإن حكم بشهادة الواحد الخ ) يتأمل ماصورة الحكم بشهادة الواحد فإن صورة الثبوت به كما قاله حج أن يقول الحاكم ثبت عندى أو حكمت بشهادته ، لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لأنه إنما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق أدى ادعاء كان حكما حقيقيا ، لكنه إذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه ، والكلام في أنه إذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ، ثم رأيت في سم على حج مانصه : قوله لكن ليس المراد الخ الذى حرره في غير هذا الكتاب كالإتحاف بخلافه ، وعبارة الإتحاف : ومحل الخلاف في قبول الواحد إذا لم يحكم به حاكم فإن حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم إجماعا ، قاله النوى في مجموعه إلى أن قال : وهو صريح في أن للقاضى أن يحكم بكون الليلة من رمضان ويحشد فيؤخذ منه رد قول الزركشي : ولا يحكم للقاضى بكون الليلة من رمضان مثلا لأن الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لأنه لزام لعين إلى أن قال : ومما يردّه أيضا أن قولهم في تعريف الحكم أنه إلزام لعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلائي صورا فيها حكم ولا يتصور فيها إلزام لعين إلا على نوع من التعسف اه المقصود نقله وأطال فيه جدا بنفائس لا يستغنى عنها ، فلم أنه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما حرره هناك خصوصا وكلام المجموع ذال عليه كما تقرر فليتأمل ( قوله وأنه لا ينقض الحكم ) ظاهره وإن رجع الشاهد قبل الشروع في الصوم ( قوله لا بالنسبة لغير ذلك ) أى فلا يثبت بواحد قال سم على بهجة : فلو انتقل الرأى إلى بلد مخالف في المظلم لم ير فيه فهل يستمر وقوع طلاقه المعلق مثلا ؟ الوجه الاستمرار خصوصا ، والمقرر في باب الطلاق أن العبرة في وقوع الطلاق المعلق على رؤية الهلال ببلد التعليق ( قوله طلاق وعق علقا به ) أى ما لم يكن المخبر المعلق

~ ١٥٣ ~

شَوَّالُ بثبوت رمضان بواحد والنسب والإرث بثبوت الولادة بالنساء . لأننا نقول : الضمني في هذه الأمور لازم للمشهود به بخلاف الطلاق ونحوه ، وبأن الشيء إنما يثبت ضمنًا إذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والقطر فإنهما من العبادات ، وكالولادة والنسب والإرث فإنها من المال والآل إليه بخلاف ما هنا فإن التابع من المال أو الآل إليه والمتبوع من العبادات ، هذا إن سبق التعليق الشهادة ، فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بها بعدل ثم قال قائل إن ثبت رمضان فعبدى حرٌّ أو زوجتى طالق وقعا وعمله كما قاله الإسئوى : ما لم يتعلق بالشاهد فإن تعلق به ثبت الاعتراف به ، وشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة مالم يدل الحساب على عدم إمكان الرواية ، وانضم إلى ذلك أن القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرواية قبل دخول وقت العشاء لأن الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكلية ، وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للسبكي ومن تبعه ، ولو علم فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له إذ لا يتصور جزؤه بالنية . والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ، ولو لم فسق القاضي المشهود عنده وجهل حال العدول فالأقرب أنه كما لو لم يشهدوا بناء على أنه يتجزل بالفسق ، ولو لم يكن القاضي أهلاً لكنه عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذاً لحكمه حيث كان ممن ينفذ حكمه شرعاً ولا أثر لرواية الهلال نهاراً فلا فطر إن كان في ثلثي رمضان ، ولا تملك إن كان في ثلثي شعبان ( وشرط الواحد صفة العدول في الأصح لأبعد أو امرأة ) فليتأمل فليسا من عدول الشهادة ،

( قوله لأننا نقول الضمني في هذه الأمور لازم للمشهود به ) عبارة الشويرى على شرح البهجة نقلاً عن الإمداد لحج نصها : لازم شرعى للمشهود به وإثبات اللازم الشرعى ضرورة للحاجة إليه ، بخلاف الطلاق ونحوه بالنسبة لرمضان فإنه لازم وضعى له إذ لم يرتبه الشارع عليه ، وإنما رتبته وأضعفه فهو في نفسه قابل للانفكاك على أنه لا يثبت بمجرد الهلال لاحتياجه إلى ثبوت التعليق ونحوه ولأن الشيء إنما يثبت ضمنًا إذا كان التابع ( قوله فعبدى حرٌّ ) خرج بقوله ثبت ما لو كانت صورة التعليق : إن كان غداً من رمضان فعبدى حرٌّ فلا يفتى وهو ظاهر ، والفرق أن المعلق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد والمعلق عليه فيما لو قال : إن كان غداً من رمضان الكون من رمضان وهو لم يعلم فلم يحصل العتق ( قوله ما لم يتعلق بالشاهد ) بقى مالم يرتبه الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول فيجب عليها الحرب قياساً على ما قاله الشارح في كتاب القضاء بعد قول المصنف والقضاء ينفذ ظاهراً لا باطناً من قوله ويلزم المحكوم عليها بنكاح كاذب الحرب بل والقتل إن قدرت عليه كالمصائل على البضع ، ولا نظر لاعتقاده بإباحته كما يجب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكلف ، وهذا ظاهر حيث علق برؤيتها ، فإن علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لأنه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجية ظاهراً وباطناً ( قوله بناء على أنه يتجزل بالفسق ) يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بنفسه ويؤليه لأنه حينئذ لا يتجزل ( قوله وشرط الواحد الخ ) لو رأى فاسق جهل الحاكم فسقه الهلال فهل

ويمتنع القطر به فتأمل ( قوله لازم للمشهود به ) لا يتأتى في الاعتكاف والإحرام إذ لا فرق بينهما وبين نحو الطلاق في عدم اللزوم كما هو ظاهر ، وليسا مذكورين في عبارة الإمداد التي هي أصل ما هنا ( قوله ثبوته بالشهادة ) مرفوع بدل من كلام المصنف والمفعول قوله ما لو دل الخ ( قوله بل ألغاه بالكلية ) أى بالنسبة للأمور العامة كما سيصرح به فلا يتأتى ما مرّ له من وجوب الصوم به على من وثق به ( قوله بناء على أنه يتجزل بالفسق ) أى فالكلام في غير قاضى الضرورة ( قوله فليسا من عدول الشهادة ) أى على الإطلاق بالنسبة للمرأة كما يعلم مما يأتي .

وإطلاق العدول كما قاله الشارح منصرف إلى الشهادة ، فاندفع ما قبل من أن قوله وشرط الواحد صفة العدول بعد قبوله بعدل ريكب إذ العدل من كانت فيه صفة العدول وبأن مازعه من أن العبد والمرأة ليسا من العدول باطل إذ العدل من لم يرتكب كبيرة ولا أصّر على صغيرة. نعم ليسا من أهل قبول الشهادة والخلاف مبنى على أن الثبوت بالواحد شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الأول وهو الأصح ، وعليه فلا بد من لفظ الشهادة وهي شهادة حسبة وتختص بمجلس القاضى كما جزم به فى الأنوار ، ولا تشترط العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها لقول المزكين كما صححه فى المجموع بل يكتفى بالعدالة الظاهرة وهو المراد بالمستور ، واكتفى به وإن كان شهادة احتياطاً للصوم ، وقد علم مما مر أن ما تقرر بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس ، أما وجوبه على الرأى فلا يتوقف على كونه عدلاً من رأى هلال رمضان وجب عليه الصوم وإن كان فاسقاً ومثله من أخبره به عدد التواتر ، وقالت طائفة منهم البغوى : يجب الصوم على من أخبره موثق به بالرواية إذا اعتقد صدقه وإن لم يذكره عند الحاكم ولم يفرعه على شيء ومثله فى المجموع بزوجه وجاريته وصديقه ، ويكتفى فى الشهادة أشهد أنى رأيت الهلال كما صرح به الرافعى

له الإقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب إن توقف ثبوت الصوم عليها هر وسبأى نظير ذلك فى الشهادات ( قوله صفة العدول ) أى ومنها السلامة من خاتم المروءة ( قوله منصرف إلى الشهادة ) أى إلى عدول الشهادة ( قوله بل يكتفى بالعدالة الظاهرة ) قضيته أنه لا يشترط سلامتها هنا من خاتم المروءة وهو ظاهر ، لكن قضية قول شرح البهجة الكبير وطريقه : أى العدل الواحد الشهادة لا الرواية فيشترط فيه كما سبأى فى القضاء صفة الشهود والأداء عند القاضى أخلافه . وكذا قضية قول الشارح السابق والخلاف مبنى على أن الثبوت بالواحد شهادة الخ ( قوله وهو المراد بالمستور ) فسر فى النكاح بأنه الذى لم يعرف له مفسق وإن لم يعلم له تقوى ظاهره وفسره حجج هنا بأنه من عرف نقواه ظاهراً ( قوله ومثله من أخبره به عدد التواتر ) ولو شهد اثنان برويته وتعارضاً فى محله عمل

( قوله وإطلاق العدول كما قاله الشارح منصرف إلى الشهادة ) أى بخلاف إطلاق العدل فإنه يشمل عدل الرواية كما صرح به الشارح أيضاً ( قوله فاندفع ما قبل من أن قوله وشرط الواحد الخ ) انظر ما وجّه اندفاع الأول بمجرد ما ذكره ، وبعبارة التحفة : قيل قوله صفة العدول بعد قوله بعدل فيه ركة فإن العدل من فيه صفة العدول ، وزعم أن المرأة والعبد غير عدلين ممنوع اهـ . وليس فى محله فإن العدل له إطلاقان عدل رواية وعدل شهادة ، وعدل الشهادة له إطلاقان عدل فى كل شهادة وعدل بالنسبة إلى بعض الشهادات دون بعض كالمراة ، ولما كان قوله بعدل محتملاً لكل منهما عقبه بما يبين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة ، ونفى عدالة الشهادة عن العبد وأضح عن المرأة باعتبار ما تقرر أنها لاتعطى حكم العدول فى كل شهادة فاتضح أنه لا غبار على عبارته اهـ ( قوله نعم ليسا من أهل قبول الشهادة ) أى هنا ولا حاجة للفظ قبول ، لكن عبارة المحلى : والمرأة لاتقبل فى الشهادة وحدها إنتهت ، فهى المرادة من عبارة الشارح وإن كان فيها قلاقة ( قوله ومثله من أخبره به عدد التواتر ) يغنى عنه ما بعده بالأولى ، والشهاب حجج إنما ذكر هذا بالنسبة للعموم : أى فى إخبار عدد التواتر من جملة ما يثبت به الشهر على العموم وإن لم يكن عند قاضٍ وعبارته : وكهذين : أى لإكمال شعبان ثلاثين ورؤية الهلال لخبر التواتر برويته ولو من كفار إنتهت . نعم فى عطفه المذكور نظير يعلم بما قدمناه فى قول الشارح أو علم القاضى ، وظاهر أن صورة المسئلة أنهم أخبروا عن رؤيتهم أو عن رؤية عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذى يفيد العلم فليس منه إخبارهم عن واحد رآه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما هو ظاهر كما يقع كثير من الإشاعات فتنبه

في صلاة العيد ، خلافا لابن أبي الدم قال : لأنها شهادة على فعل نفسه ، ولا يكتفى أن يقول غدا من رمضان عاريا عن لفظ أشهد ولا مع ذكرها مع وجود ريبة كاحتمال كونه قد يعتقد دخوله بسبب لا يرافقه عليه المشهود عنده ، بأن يكون أخذته من حساب ، أو يكون حنفيا يرى بإيجاب الصوم ليلة النعيم أو نحو ذلك ، ولو شهد الشاهد بالرواية فصام الناس ثم رجع لزمهم الصوم على أوجه الوجهين لأن الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة . وقال الأذرى : لأنه الأقرب ، ويفطرون بإتمام العدة وإن لم ير الهلال ، وقول المصنف : وثبوت رؤيته بعدل بهان لأقل ما يثبت به ، فلا ينافي كونه قد ثبت أكثر منه بل يلزم من ثبوته بالواحد ثبوته بما فوقه بالأولى ( وإذا صمنا بعدل ولم ير الهلال بعد الثلاثين أفطرنا في الأصح ) لأن الشهر يتم بمضى ثلاثين ( وإن كانت السماء مصحبة ) أى لا غيم بها لكامل العدد بحجة شرعية ، وأشار به إلى أن الخلاف في حالتي الصحو والغييم ، وقال بعضهم بالإفطار في حال الغيم دون الصحو ، ومثله مالو صام شخص بقول من يثق به ثلاثين ولم ير الهلال فإنه يفطر في أوجه احتماليين ، ومقابل الأصح لا يفطر لأن الفطر يؤدى إلى ثبوت شؤال بقول واحد وهو ممتنع . وردة الأولى بأن الشيء قد ثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا كما مر ( وإذا روى ببلد لزم حكمه البلد القريب ) منه قطعاً كجنداد والكوفة لأنها كبلدة

بأصل الرواية فيجب الصوم لثبوت أصل الرواية ( قوله إذا اعتقد صدقه ) مفهومه أنه إذا لم يعتقد لا يجب عليه الصوم ، ولعله غير مراد بل حيث عرف عدلته وجب الأخذ بقوله لأن خبر العدل في العبادات منزل منزل اليقين ، كما لو أخبره بطهارة الماء فإنه يجب اعتياده قوله فيها وإن لم يعتقد صدقه فيها أخبره به ، ثم رأيت في سم على حج بعد كلام ذكره مانصه : بل الظاهر أن جميع ذلك ممنوع ، وأن من أخبره عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وإن لم يقل الحاكم ثبت عندي ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياس نظائر ما لم يعتقد خطأه بموجب قام عنده اه . وقوله بموجب : أى كضعف بصره أو العلم بنفسه ( قوله وإن لم يذكره ) معتمد ( قوله ويكتفى في الشهادة أشهد أنى رأيت الهلال ) أى كما يكتفى أن يقول أشهد أنه هل ( قوله خلافا لابن أبي الدم ) ولعل الكافي على كلامه أن يقول : أشهد أن غدا من رمضان ولا ريبة . وقلنا ولا ريبة الواو واو الحال : أى والحال الخ ( قوله قال ) أى ابن أبي الدم ( قوله لأنها شهادة ) توجيه لما قاله ابن أبي الدم ( قوله أو يكون حنفيا ) صوابه حنبليا لأنه الذى يرى وجوب الصوم ليلة النعيم سم على حج بالمعنى ( قوله أو نحو ذلك ) قال حج بعد مثل ما ذكر : ومن ثم لم يجز مراعاة خلاف موجه اه . أقول : ولعل محل عدم الجواز ما لم يثقل القائل به في ذلك ( قوله لأن الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ ) يؤخذ من العلة أنه لو حكم بشهادته وجب الصوم وإن لم يشعروا فيه وهو ظاهر ، وعبرة ابن سم على منهج : فرع لو رجع العدل عن الشهادة فإن كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله ، وبعد الشروع فإن كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر ، وإن كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بدت ثلاثين والسماء مصحبة فهل نفطر ؟ ظاهر كلامهم أنا نفطر لأنهم جوزوا الاعتقاد عليه ، وجرى على ذلك مر ، وخالف شيخنا في إتحافه فنح الفطر لأننا إنما عولنا عليه مع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكره اه . والقلب إلى مقالته في الإتحاف أميل ( قوله ويفطرون بإتمام العدة ) ظاهره رجوعه لقوله ولو شهد الشاهد بالرواية الخ ( قوله مصحبة ) من أصحنت السماء انقشع عنها الغيم فهى مصحبة مختار ( قوله وأشار به ) أى بقوله وإن كانت السماء الخ ( قوله ضمنا ) أى تبعا

( قوله خلافا لابن أبي الدم ) أى في قوله لا يكتفى ( قوله أو يكون حنفيا ) لعله حنبليا لأنه هو الذى يرى ذلك ورأيته كذلك في بعض الموامش فليراجع ( قوله فلا ينافي كونه قد ثبت بأكثر منه الخ ) قد يقال : بل الثبوت في صورة الأكثر إنما حصل بواحد لحصول المقصود به فا زاد لم يفد إلا التأكيد فهو داخل في عبارة المصنف منطوقا

واحدة كما في حاضري المسجد الحرام (دون البعيد في الأصح) كالخجاز والعراق ، والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم لتعليق الشرع بها كثيرا من الأحكام (وقيل) (البعيد باختلاف المطالع . قلت : هذا أصح ، والله أعلم) إذ أمر الهلال لاتعلق له بمسافة القصر ، ولما روى مسلم عن كريب قال « رأيت الهلال بالشام ، ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس : متى رأيتم الهلال؟ قلت : ليلة الجمعة ، قال : أنت رأيته ؟ قلت : نعم ، ورآه الناس وصاموا وصام معاوية ، فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل العدة ، فقلت : أولا نكتفي بروية معاوية وصيامه ؟ قال : لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقياسا على طلوع الفجر والشمس وغروبها ولأن المناظر تختلف باختلاف المطالع والمعرض فكان اعتبارها أولى ، ولا نظر إلى أن اعتبار المطالع يجوز إلى حساب وتحكيم المنجمين مع عدم اعتبار قولهم كما مر لأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الأصول والأمور العامة عدم اعتباره في التوابع والأمور الخاصة ، ولو شك في اتفاقها فهو كاختلافها ، لأن الأصل عدم وجوبه ولأنه إنما يجب بالروية ولم يثبت في حق هؤلاء لعدم ثبوت قربهم من بلد الروية . نعم لو بان الاتفاق لزعمهم القضاء كما هو ظاهر ، وقد نبه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخا وأفنى به الوالد رحمه الله تعالى . والأوجه أنها تحديدية كما أفنى به أيضا ، ونبه السبكي أيضا على أنها إذا اختلفت لزم من رويته بالبلد الشرقي رويته بالبلد الغربي من غير عكس ، وأطال في بيان ذلك وتبعه عليه الأسنوي وغيره : أي حيث اتحدت لجهة والعرض ، ومن ثم لو مات متوارثان وأحدهما بالشرق والآخر بالمغرب كل وقت زوال بلده ورث الغربي والشرقي لتأخر زوال بلده (وإذا لم يوجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد (فصار إليه من بلد الروية) من صام به (فالأصح أنه يوافقهم) حتما (في الصوم آخر) وإن كان قد أتم ثلاثين لأنه بالاتفاق إليهم صار منهم ، وروى أن ابن عباس أمر كريبا بذلك ، والثاني يفتقر لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر) أي الذي لم يرفيه (إلى بلد الروية ، عيد معهم قوله باختلاف المطالع الخ) .

[ فرع ] ما حكم تعلم اختلاف المطالع ؟ يتجه أن يكون كتعلم أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاقا لم رسم على منهج ، والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب وإلا فالمدار على محل تكثر فيه الحاضرون أو تقل كما قلناه في استقبال القبلة (قوله لأن الأصل عدم وجوبه) قال سم عن بهجة قوله فلا وجوب هل يجوز القياس لا (قوله التبريزي) بكسر أوله والراء وسكون الموحدة والتحتية وزاى نسبة إلى تبريز بلد بأذربيجان لب للسيوطي (قوله في أقل من أربعة وعشرين فرسخا) وقدره ثلاثة أيام لكن يبيى الكلام في مبدأ الثلاثة بأى طريق يفرض حتى لاختلف المطالع بعده راجعه (قوله عيد معهم) قال سم على منهج : فلو أقصد صوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم قبله بحيث يبيت النية له فهل يلزم قضاءه والكفارة إذا كان الإفساد لجماع ؟ فيه نظر ، ولعل الأقرب عدم اللزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة لا بطريق الأصالة عن واجبه ، ويحتمل أن يفرق بين أن يكون هذا اليوم هو الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر ، أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليحذر ، وقد يقال : الأوجه اللزوم لأنه صار منهم اه . ثم رأيت في حج في أول باب

(قوله لتأخر زوال بلده) الذى ذكره أهل هذا الشأن أن الزوال إنما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض ، ففى اتحد الطول اتحد وقت الزوال وإن اختلف العرض ، وإذا اختلف الطول اختلفت الزوال وإن اتحد العرض خلافا لما يوهه كلام الشارح



حتمًا لما مر سواء أصام ثمانية وعشرين بأن كان رمضان ناقصًا عندهم أيضًا فوقع عيده معهم في التاسع والعشرين من صومه أم تسعة وعشرين بأن كان رمضان تاما عندهم ( وقضى يوما ) إن صام ثمانية وعشرين إذ الشهر لا يكون كذلك ، بخلاف ما لو صام تسعة وعشرين فلا قضاء عليه إذ الشهر يكون كذلك ( و ) على الأصح ( من ) أصبح بعيدا فسارت سفينته ( مثلا ) إلى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح أنه يمسك بقية اليوم ) حتمًا لما مر ، والثاني لا يجب إمساكها لعدم ورود أثر فيه ، وتجزئة اليوم الواحد بإمساك بعضه دون بعض بعيد ، ورد الرافعي الاستبعاد بيوم الشك إذا ثبت الهلال في أثناءه فإنه يجب إمساك باقيه دون أوله ونزاع فيه السبكي ، وتصور المسئلة بأن يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل إليهم لم يروه ، وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه بيوم . ويسن عند رؤية الهلال أن يقول : الله أكبر اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان والسلامة والإسلام والتوفيق لما تحب وترضى ، ربنا وربك الله ، الله أكبر لا حول ولا قوة إلا بالله ، اللهم إني أسألك خير هذا الشهر وأعوذ بك من شر القدر وشر الحشر ، ومرتين هلال خير ورشد ، وثلاثا آمنت بالذي خلقك ، ثم الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا للاتباع في كل ذلك .

المواقيت بعد قول المصنف وعشر ليال من ذى الحجة مانصه : ما بين منتهى غروب آخر رمضان وفجر النحر بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصبح لإحرامه به فيه وإن انتقل بعده إلى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدتهم صياما على الأوجه لأن وجوب موافقته لم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انعقد لشدة تشبث الحج ولزومه ، بل قال في الحادى نقلا عن غيره : لا تلزمه الكفارة لو جامع في الثانية وإن لزمه الإمساك ، قال : وقياسه أنه لا يجب فطرة من لزمته فطرته بغروب شمس ، وعلى هذا يصح الإحرام فيه إعطاء له حكم شوال اه . وما ذكره في الكفارة قريب لأنها تسقط بالشبهة ، وفي الفطرة يتعين فرضه فيها إذا حدث المؤدى عنه في البلد الأول قبل غروب اليوم الثانى ، وإلا فالوجه لزومها لأن العبرة فيها بمحل المؤدى ، وأما الإحرام فالذى ينتجه عدم صحته لأنه بعد أن انتقل إليها صار مثلهم في الصوم ، فكذا الحج لأنه لا يفارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت ( قوله ويسن عند رؤية الهلال ) هو ظاهر إذا رآه في أول ليلة أما لو رآه بعدها فالظاهر عدم سنه وإن سمي هلالا فيها بأن لم تحض عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رؤيته له لضعف في بصره ، وينبغى أن المراد برؤيته العلم به كالأعمى إذا أخبر به والبصير الذى لم يره لمانع ( قوله وشر الحشر ) عبارة مختار الصحاح الحشر بكسر الشين موضع الحشر ، والقياس جواز القتيح أيضا لأن فعله جاء من باب ضرب ونصر والفتح قياس الثانى ( قوله ثم الحمد لله ) وأن يقرأ بعد ذلك تبارك لأثر فيه ولأنها المنجية الواقية

## فصل في أركان الصوم

وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط مريدا به ما لا يد منه فيشمل الركن كما هنا ، وأشار إلى الأول بقوله ( النية شرط للصوم ) فغير « إنما الأعمال بالنيات » وعلمها القلب ، فلا تكن باللسان قطعاً كما لا يشترط التلقظ بها قطعاً كما في الروضة ، ولو تسحر ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهاراً أو امتنع من الأكل والشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر كان نية إن خطر الصوم بباله بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم ( ويشترط لفرضه ) أى الصوم من رمضان ولو من صبي كما في المجموع أو غيره كقضاء أو كفارة أو استسقاء أمر به الإمام كما أفى به المصنف أو نذر ( التبيت ) للنية وهو إيقاعها ليلاً لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » وهو محمول على الفرض بقرينة الخبر الآتي ، فإن لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف ، وهل يقع نفلاً ؟ وجهان أوجههما عدمه ولومن جاهل ، ويفرق بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ، ومن ثم كان الأوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نفلاً إن كان جاهلاً . ويؤيد ذلك قولهم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجز عن القضاء قطعاً ويصح نفلاً في غير رمضان ، ولابد من التبيت في كل ليلة لظاهر الخبر إذ كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام . ويؤخذ من تبينه بالشرط أنه لو شك عند النية في أنها مقدمة على الفجر أولاً لم يصح صومه ، وهو كذلك كما صرح به في المجموع لأن الأصل عدم تقدمها ، ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا صح إذ الأصل بقاء الليل ، ولو شك نهاراً هل نوى ليلاً ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الأذرعى صح أيضاً إذ هو مما لا ينبغي التردد فيه لأن نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية ، بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه ، والتعبير بما ذكر للإشارة إلى أنه لا يشترط تذكرها على الفور ، ولو شك بعد الغروب هل نوى أولاً ولم يتذكر لم يؤثر أخذاً من قولهم في الكفار ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أولاً أجزأه ، بل صرح

### ( فصل في أركان الصوم )

( قوله وأشار إلى الأول ) أى إلى الركن الأول ( قوله كقضاء ) بيان للغير ( قوله لتخلل اليومين ) أى كل يومين ولو صرح به كان أولى ( قوله من تبينه بالشرط ) أى في قوله ويشترط النخ ( قوله ليلاً ثم تذكر ) أى فإن لم يتذكر وجب القضاء لأن الأصل عدم النية . قال حجج : ولو شك هل وقعت نيته قبيل الفجر أو بعده لم يصح لأن الأصل عدم وقوعه ليلاً إذ الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن اه رحمه الله ، وهذه الصورة مغايرة لقول الشارح السابق : ويؤخذ من تبينه بالشرط أنه لو شك النخ ، لأن الشك في تلك وقع مقارناً للنية وما هنا طراً بعد الفجر وشك في الوقت الذي نوى فيه ( قوله قبل قضاء ذلك اليوم ) أى ولو كان التذكر بعده بستين ( قوله ولو صام ثم شك )

### ( فصل في أركان الصوم )

( قوله وأشار للأول ) أى للركن الأول بقرينة ما سيأتي قبيل الفصل الآتي ( قوله بصفاته الشرعية ) أى التي يجب التعرض لها في النية مما سيأتي ( قوله إذ هو مما لا ينبغي التردد فيه ) يحتمل أن يكون الضمير فيه راجعاً إلى الصوم فالمنع أن الصوم لا يتأتى فيه التردد بمعنى أنه لا يتأثر به ، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى الحكم فالمنع أن هذا الحكم واضح لا ينبغي أن يتوقف فيه ( قوله أخذاً من قولهم في الكفارة ) إنما قال أخذاً مع أن ما في الكفارة نص في المسئلة

به في الروضة في باب الحيض في مسئلة التحرية . والفرق بينه وبين الصلاة فيها لو شك في النية بعد الفراغ منها. ولم يذكر حيث تلزمه الإعادة للتضييق في نية الصلاة بدليل أنه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال ، ولو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يميزه لظاهر الخبر السابق ( والصحيح أنه لا يشترط ) في التثبيت ( النصف الآخر من الليل ) بل يكفي من أوله لإطلاق التثبيت في الخبر ولما فيه من المشقة . والثاني يشترط لقربه من العبادة ( و الصحيح ) أنه لا يضر الأكل والجماع ) وغيرها من منافي الصوم ( بعدها ) أي النية وقبل الفجر إذ المنافي مباح لطلوع الفجر ، فلو أبطلها لامتنع إلى طلوعه ، وكذا لو حدث بعدها جنون أو نفاس لاردة فيها يظهر كما مال إليه الأذرع . ويؤيده قول الزركشي : لو نوى رفض النية قبل الفجر وجب تجديدها بلا خلاف ، ووجهه أن رفض النية ينافيها فأثر فيها قبل الفجر لضعفها حينئذ ، بخلاف نحو الجماع فإنه إنما ينافي الصوم لالنية والردة منافية للنية فكانت كرفضها ( و الصحيح ) أنه لا يجب التجديد ) لها ( إذا نام ) بعدها ( ثم نبه ) ليلا لأن النوم غير مناف للصوم . والثاني يجب تقريبا للنية من العبادة بقدر الوسع ، فإن استمر النوم إلى الفجر لم يضر قطعاً ( ويصح النفل بنية قبل الزوال ) لما صحَّ أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة يوماً ؟ هل عندكم من غداء ؟ قالت لا ، قال : فأني إذن أصوم ، ويوماً آخر : هل عندكم شيء ؟ قالت نعم ، قال : إذن أفطر وإن كنت فرضت الصوم » واختص بما قبل الزوال للخبر ، إذ الغداء يفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده وإدراك معظم النهار به غالباً بالنسبة لمن يريد صوم النفل كما في ركعة المسبوق ( وكذا ) تصح نيته ( بعده في قول ) قياساً على ما قبله تسوية بين أجزاء النهار كما في النية ليلاً ( والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم ) في النية ( من أول النهار ) بأن لا يسبقها مناف بل تجتمع شرائط الصوم من الشخص المحكوم عليه بأنه صائم من أول النهار حتى يناب على جميعه إذ صومه لا يتبعض كما في الركعة بإدراك الركوع ، ولو أصبح ولم ينو صوماً ثم تخمض ولم يبلغ فسبق ماء المضمضة إلى جوفه ثم نوى صوم قطعاً صحَّ وكذا كل ما لا يبطل به الصوم ، ومقابل الأصح لا يشترط ما ذكر ، وقول الشارح : وشرط الصوم هنا الإمساك عن المفطرات إلى آخره دفع به توهم شمول كلام المصنف للنية مع أنها تقدمت في كلامه فليست مرادة هنا ، وقوله قبل الزوال أو بعده : أي على القول بصحة النية بعده ( ويجب ) في النية ( التعيين في الفرض ) المنوي كرمضان أو نذر أو قضاء أو كفارة وفي نفل له سبب كما بحثه في المهمات

لم مثل الصوم بقية خصاها فيه نظر والظاهر التسوية ( قوله بطلت ) أي بخلاف الصوم فلا يضر نيته الخروج منه ( قوله ولو نوى ) يحترز قوله التثبيت الخ ( قوله جنون أو نفاس ) أي وزا قبل الفجر ( قوله لضعفها حينئذ ) لكن هذا قد يقتضي تأثير النفاس والجنون لمنافتهما النية ( قوله إنه لا يجب التجديد ) وينبغي أن يسن خروجاً من الخلاف ( قوله وإن كنت فرضت ) أي قدرت ( قوله إذ الغداء ) يفتح الغين والذال المهملة وأما بكسر الغين والذال المعجمة فاسم لما يؤكل مطلقاً ( قوله اسم لما يؤكل ) ظاهره وإن قل جداً لكن في الأيمان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا بحث بأكل لقم يسيرة من حلف لا يتعدى ، ومنه ما اعتيد لما يسمونه فطوراً كشرب القهوة وأكل الشريك ( قوله ثم تخمض ولم يبلغ ) أي فإن بالغ ووصل الماء إلى جوفه لم تصح نيته بعد . وقد يتوقف فيه بأنه إنما أفطر به في الصوم لتولده من مكروه ، بخلافه هنا فإن المبالغة في حقه مندوبة لكونه ليس في صوم فليتأمل ( قوله لا يبطل به الصوم ) أي كالأكل مكروهاً اسم على حجج ( قوله وفي نفل له سبب ) كصوم

لأنه فرض كلامه هنا في رمضان وإن كان حمل المتن فيها مر على ما هو أعم ( قوله لضعفها ) أي ضعفها نسبياً فلا يشكل بعدم بطلانها بالحيض ونحوه ( قوله المحكوم عليه الخ ) كذا في النسخ وعبارة الإمداد للحكم عليه بأنه الخ

أومؤقت على ما بحثه في المجموع كصوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال . ورد بأن الصوم في الأيام المتأكد صومها منصرف إليها ، بل لو نوى به غيرها حصلت أيضاً كتحية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها . ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله الفقهاء أنه لو كان عليه قضاء رمضانين أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولا نوعه في الباقي لأنه كله جنس واحد ؛ ولو نوى صوم غد وهو يعتقده الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صحّ صومه ، ولا عبرة بالنظر البين خطؤه ، بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين ولم يحظر بباله صوم غد أو رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يحظر بباله السنة الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذي نوى في ليلته ؛ ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلاً وهو غيره فوجهان أو جههما كما قاله الأذرعى الصحة من الغلط لا العائد للتعليق ، وعليه يحل إطلاق ابن الصباغ الإجزاء . ولا يشكل عليه قول التتولي : لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوماً من سنة أخرى غلطاً لم يجزه كمن عليه كفارة قتل فأعتق بنية كفارة ظهار لأن ذكر الغد هنا أو نيته معين فلم يؤثر معه الغلط ، بخلافه فيما ذكر فإن الصوم واقع عما في ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ؛ ولو كان عليه صوم لم يدر سببه كفاه نية الصوم الواجب وإن لم يكن تعييناً للضرورة ، كمن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عنها فإنه يضيئ الخمس ويجزيه عما عليه . لا يقال : قياس الصلاة لزوم صوم ثلاثة أيام بنوى واحداً عن القضاء وآخر عن النذر وآخر عن الكفارة . لأننا نقول : لم تشغل هنا ذمته بالثلاث ، والأصل بعد الإتيان بصوم يوم بنية الصوم الواجب براءة ذمته ما زاد ، بخلاف من نسي صلاة من الخمس فإن ذمته اشغلت بجميعها والأصل بقاء كل منها . فإن فرض أن ذمته اشغلت بصوم الثلاث وأتى باثنين منها ونسي الثالث فبطل ذلك ، والأوجه إبقاء كلامهم على عمومهم ويوجه بالتوسع المذكور ، وإنما لم يكتفوا ثم بنية الصلاة الواجبة كنظيرها هنا لأنهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا ثم بدليل عدم اشتراط المقارنة في نية الصوم ونحو ذلك بخلاف الصلاة ، وخرج بالتعيين ما لو نوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته فلا يكفي كما في الصلاة (وكاله) أى التعيين كما في المحرر وعبر عنه في الروضة بكمال النية (في رمضان أن ينوى صوم غد) أى اليوم الذى يلى الليلة التى ينوى فيها (عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان لتتبع عن أصدادها ، ولفظ غد قد اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين ، وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين وإنما وقع ذلك من نظرهم إلى التبييت فلا يجب التعرض له بخصوصه لحصول التعيين دونه ، ومن ثم لو نوى جميع الشهر

الاستسقاء إذا لم يأمر به الإمام كصلاته اهـ حجج (قوله ورد) أى اشتراط التعيين في النقل المؤقت (قوله في الأول) أى قضاء رمضانين (قوله والأوجه إبقاء كلامهم) هو قوله كفاه نية الصوم الواجب (قوله فلا يكفي كما في الصلاة) أى لأنه في الأولى يحتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والأداء (قوله وعبر عنه في الروضة بكامل النية) أى وهى وإن كانت غير التعيين لكن المراد منهما واحد (قوله لحصول التعيين دونه) أى كأن يقول

والظاهر أن ما هنا محرف عنها من الكتب فإن ما هنا من الإمداد حرفاً محرف (قوله بل نوى به غيرها حصلت) هذا بالنسبة لغیر صوم الاثنين : أى أو نحوه لعدم تأتیه فيه كما هو ظاهر ، وليس ذكر الاثنين في عبارة المجموع التى نقلها المحلى كغيره فليراجع (قوله ولم يقع الصوم عنه) عبارة الإمداد فلم يقع (قوله بالتوسع المذكور) أى فيما بعد (قوله وكاله) في رمضان أن ينوى صوم غد الخ) فالتعيين هنا غير المراد بالتعيين فيما مر أى هو ثم كرمضان كما مر (قوله وللفظ غد قد اشتهر في كلامهم الخ) لا موقع له هنا لأن الكمال في كمال التعيين لا في التعيين الذى لا بد منه

حصل له اليوم الأول . قال في الأنوار : ويشترط أن يحضر في الدهن صفات الصوم مع ذاته ثم يقم القصد إلى ذلك المعلوم ، فلو خطر بباله الكلمات مع جهله معناها لم يصح اهـ . ويغنى عن ذكر الأداء أن يقول : عن هذا رمضان ، واحتيج لذكره مع هذه السنة وإن اتحد مجتزعا ، إذ فرض غير هذه السنة لا يكون إلا قضاء لأن لفظ الأداء يطلق ويراد به الفعل ، وقياسه أن نية الأداء في الصلاة لا تغنى عن ذكر اليوم وأنه يسن الجمع بينهما ، وقول الرافعي ذكر الغد يغنى عن ذكر السنة رده الأسنوي بأن اليوم الذي يصومه غير اليوم الذي يصوم عنه ، فالعرض للغد يفيد الأول وللجنة يفيد الثاني ، إذ يصح أن يقال لمن نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صيامك اليوم المذكور هل هو عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى ؟ فالحاصل أن هذه السنة إنما ذكرها آخرها لتعود إلى المؤدى به : أى ومن ثم كان رمضان مضافا لما بعده ، وما يجتهد الأذرى من تعين التعرض لها أو للأداء إذا كان عليه قضاء رمضان قبله رد بأن الأصل هنا القياس على الصلاة ، ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا ، وسببه أن الأداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظر لاختلاف نوعهما قياسا على ما مر عن القفال ( وفي الأداء والفرضية والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة ) وتقدم عدم اشتراط ماعدا الفرضية ، أما هي فقضى كلامه كالروضة وأصلها اشتراطها ، لكن صحح في المجموع تبعاً للأكثرين عدم اشتراطها ، وهو المعتمد وفرق بأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضاً ، بخلاف الصلاة فتقع المعادة نفلاً . قال الأسنوي : وعليه الفتوى ولا يرد اشتراط نيتها في المعادة أيضاً كما مر لحاكة مافعله أولاً ( والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة ) كما لا يشترط الأداء لأن المقصود منهما واحد ، والثاني يشترط تمييزاً عما يأتي به في سنة أخرى ، ولابد في النية من الجزم فلو علقها بالمشيئة فكما مر في الوضوء أو بغيرها فهو ما أشار إليه بقوله ( ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان إن كان منه ) وصامه ( فكان منه لم يقع عنه ) سواء أقال معه وإلا فأنما مفطر أم متطوع أم لا فلا يجزئه لأن الأصل عدم دخوله ولأنه صام شاكاً ولم يعتمد سبباً ، ومثل ذلك ما لو لم يأت بيان الدالة على التردد فلا يصح أيضاً ، والجزم فيه حديث نفس لا اعتبار به إذ لم ينشأ عما يأتي به من الجزم

الخميس مثلاً عن رمضان ، أو رمضان بدون ذكر يوم ( قوله أن يحضر في الدهن صفات الصوم ) ومنها كون الشهر رمضان وإلا لم يحصل له اليوم الأول ولا غيره انتهى سم ( قوله إلى المؤدى به ) أى لا المؤدى عنه ( قوله وعليه الفتوى ) أى على عدم اشتراط نية الفرضية هنا ( قوله لحاكة مافعله أولاً ) أى ولكن مقتضى التعليل بقوله وفرق بأن صوم رمضان الخ عدم اشتراط نية الفرضية في المعادة ، إلا أن يجاب بأن النية في المعادة نية الفرض الحقيقي فلا ينافي أنه يعتبر فيها نية الفرض الصوري للمحاكاة المذكورة ( قوله فكما مر في الوضوء ) أى من أنه إذا قصد التبرك صح وإلا فلا ( قوله فلا يجزئه ) كان الأولى في التفرع أن يقول ولا يصح لأن رمضان لا يقبل

وهو صوم غد من رمضان . والحاصل أن الأصحاب لما صوروا التعيين الواجب بما ذكر تعقبه الشيخان بما ذكر ( قوله واحتيج لذكره مع هذه السنة ) صواب العبارة : واحتيج لذكر السنة معه ( قوله لأن لفظ الأداء يطلق ويراد به الفعل ) يقال عليه ويحتفل فالداعي إليه مع ذكر هذه السنة ( قوله يغنى عن ذكر السنة ) الأصوب عن ذكر هذه السنة ( قوله إنما ذكرها آخرها لتعود إلى المؤدى به ) كذا في النسخ وصوابه المؤدى عنه كما هي عبارة لإمداد التي أخذها الشارح بالحرف ( قوله قياساً على ما مر عن القفال ) في القياس وقفة تعلم من مراجعة كلامه ( قوله ما لو لم يأت بيان الدالة على التردد ) أى كأن أتى بإذاً أو مسمى أو نحوهما ( قوله والجزم فيه ) أى في الذي

حقيقة (إلا إذا اعتقد) أي ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة) أو فاسق (أوصبيان رشداء) أي غثيرين بالصدق إذ غلبة الظن هنا كاليقين ، كما في أوقات الصلوات فتصح النية المبينة عليه: حتى لو تبين ليلا كون غد من رمضان لم ينتج إلى نية أخرى وجمع الصبيان غير معتبر ، في المجموع وغيره واعتمده السبكي وغيره لو أخبره بالرؤية من يثق به من حرٍّ أو عبد أو امرأة أو فاسق أو مراهق ونوى صوم رمضان فبان منه أجزاءه لأنه نواه بظن وصادفه فأشبهه البيهقي . نعم لو قال مع الإخبار المأثور صوم غدا عن رمضان إن كان منه وإلا فتطوع فبان منه صح كما اعتمده الأسنوي والوالد رحمهما الله تعالى ، خلافا لابن المقرئ لأن النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يذكره ، وقصده للصوم إنما هو بتقدير كونه من رمضان فصار كالتردد في القلب بعد حكم الحاكم ، وذكر الزركشي نحوه وهو الموافق لما حكاه عن الإمام عن طوائف وكلامه مصرح به ، ولا نقل يعارضه إلا ادعواه أنه ظاهر النص وليس كما قال وسيأتي الفرق بين هذا وبين يوم الشك . قال في المجموع : ولو قال ليلة الثلاثين من شعبان أصوم غدا نقلا إن كان منه وإلا فن رمضان ولم يكن ثم أمانة فبان من شعبان صح صومه نقلا لأن الأصل بقاؤه صرح به المتولى وغيره أي وهو بمن يحل له صومه ، وإن بان من رمضان لم يصح صومه فرضا ولا نقلا (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان أجزاءه إن كان منه) عملا بالاستصحاب ولأن تعليق النية مضر مالم يكن تصرحا بمقتضى الحال ، أو استند إلى أصل وله الاعتقاد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا أثر للتردد يبقى بعد حكمه وبذلك علم رد ما جرى عليه في الإسعاد ، وتبعه الشمس الجوجرى من جعل حكمه مفيدا للجزم (ولو اشتبه) رمضان على محبوب أو أسير أو نحوها (صام) وجوبا شهرا بالاجتهاد) كما في اجتهاده للصلاة في القبلة ونحوها وذلك بأمانة كخريف أو حرٍّ أو برد ، فلو صام بغير اجتهاد فوافق رمضان لم يجره لتردده في النية ، فلو اجتهد وتحير فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم كما في المجموع وإنما لم يلزمه

غيره (قوله المبينة عليه) أي على غلبة الظن (قوله وهو من يحل له صومه) أي بأن وافق عادة له (قوله ولا أثر لتردد) هذا تقدم في قوله كالتردد في القلب لكنه سبق هناك لعدم ضرر التردد مع الظن المستند لخبر ثقة وهما لبيان

أني به بدل إن الدالة على التردد مما فيه جزم (قوله نعم لو قال مع الإخبار الخ) لا وقع للفظ نعم هنا لانحداد المستدرك مع المستدرك عليه في الحكم (قوله وهو الموافق لما حكاه الخ) من كلام الزركشي ، فلعل الكتابة أسقطت لفظ قال قبل قوله وهو الموافق وهو كذلك في شرح الروض (قوله لما حكاه عن الإمام) الصواب إسقاط لفظ عن فإن الإمام هو الحاكم . وأصل العبارة ليس فيه لفظ عن كما سيأتي (قوله وكلامه مصرح به الخ) أعلم أن الذي في خادم الزركشي وكلام الأم مصرح به ونقله كذلك في شرح الروض ، إلا أن الكتابة حرقته فزادت ميا والقاء قبل الميم من الأم حسب ما رأيت في نسخ منه ، والظاهر أن النسخة التي وقفت عليها الشارح من شرح الروض هي النسخة المحرفة فعبّر عن لفظ الإمام بالضمير ومثل ذلك في الإمداد . وعبرة الخادم قوله : أي الراعي : ولو قال في نيته والحالة هذه أصوم عن رمضان ، فإن لم يكن فهو تطوع فقد قال الإمام: ظاهر النص أن لا يعتد بصومه ، إلى أن قال : أضحى صاحب الخادم فيه أمور أحدها ما ادعى الإمام أنه ظاهر النص مشكل ، ثم بين وجه إشكاله ثم قال : فينبغي أن يصح وهو الموافق لما نقله عن طوائف من الأصحاب ، وكلام الأم مصرح به ولا نقل يعارضه إلا دعوى الإمام أنه ظاهر النص وليس كما ادعى إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (قوله فلو اجتهد وتحير فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم كما في المجموع) أي مالم يتحقق الوجوب ، فإن تحققه ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر ، كما إذا مضى عليه مدة يقطع بأنه مضى فيها رمضان ولا بد فليراجع .

ويقضى كالمحضر في القبلة لعدم تحقق الوجوب أو ظنه ، بخلاف القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فأمر بالصلاة على حسب الإمكان لحرمه وقتها ، ولم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحرك والصوم ولا قضاء عليه كما في المجموع ، فلو ظهر له أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار وجب القضاء كما في الكفاية عن الأصحاب ( فإن وافق ) صومه بالاجتهاد رمضان وقع أداء وإن نواه قضاء لعذر بظنه خروجه كما قاله الروياني ( أو ) ما بعد رمضان أجزأه ( جزأه ) وإن نوى الأداء كما في الصلاة ( وهو قضاء على الصحيح ) لوقوعه بعد الوقت . والثاني أداء لأن العذر قد يجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين ( فلو نقص ) الشهر الذي صامه بالاجتهاد ولم يكن شوالا ولا ذا الحجة ( وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر ) لأنه ثبت في ذمته كاملا ، فلو انعكس الحال فكان ماصامه تاما ورمضان ناقصا وقتنا إنه قضاء فله إفطار اليوم الأخير إذا عرف الحال ، وإن كان الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزأه بلا خلاف ، وإن وافق صومه شوالا فالصحيح منه تسعة وعشرون إن كان كاملا وثمانية وعشرون إن كان ناقصا . ولو وافق ذا الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون إن كان كاملا وخسة وعشرون إن كان ناقصا ( ولو غلط ) في اجتهاده وصومه ( بالتقديم وأدرك رمضان ) بعد تبين الحال ( لزمه صومه ) قطعا لممكنه منه في وقته ( وإلا ) أى وإن لم يدرك رمضان بأن لم يتبين له الحال إلا بعده أو في أثناءه ( فالجلبد وجوب القضاء ) لما فاتته لإتيانه بالعبادة قبل وقتها فلا يجزيه كما في الصلاة والتقديم لا يجب للعذر ، وأهم كلامه عدم لزوم شيء له حيث لم يتبين له الحال كما في الصلاة وهو كذلك إذ الظاهر صحة الاجتهاد ، ولو تجرأ لشهر نذر فصام شهرا قضاء فوافق رمضان لم يسقط شيء منهما كما صرح به ابن المقرئ لأنه لم ينو إلا النذر ورمضان لا يقبل غيره ، ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى به في رمضان ، ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم علم أنه لم ينو في أحدهما ولم يدركه القرض أو النفل لزمته إعادة القرض ( ولو نوت الحائض ) أو النفساء ( صوم غد قبل انقطاع دمها ) في الليل ( ثم انقطع ) دمها ( ليلا صبح ) صومها بهذه النية ( إن تم ) لها ( في الليل أكثر الحيف ) أو النفاس وإن لم تكن عاداتها لأنها تقطع بأن نهارها كله طهر وكلامه يوم اشتراط الانقطاع وليس كذلك وإنما هو تصوير ، لأنه متى تم في الليل أكثر الحيف صحت النية وإن لم ينقطع الدم لأن الزائد على الأكثر استحضارة وإنما ذكره لأجل المسئلة الآتية ( وكذا ) إن تم لها ( قدر العادة ) من الحيف أو النفاس ليلا فيصح أيضا بهذه النية ( في الأصح ) لأن الظاهر استمرار العادة سواء انحلت أم اختلفت وانسقت ولم تنس انساقها ، بخلاف ما إذا لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيف أو النفاس ليلا أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسيت انساقها ولم يتم لها أكثر عاداتها ليلا لأنها لم تجزم ولا بنت على أصل ولا أمانة ، ومقابل الأصح يقول : قد تتخلف فلا تكون النية جازمة . ثم أشار للركن الثاني معبرا عنه بالشرط كما مر فقال :

الحكم قصدا ( قوله لممكنه منه في وقته ) أى ويقع مافعله أولا نفلا مطلقا إذا لم يكن عليه صوم فرض أخذنا مما تقدم عن البارزى في الصلاة ، فإن كان عليه فرض وقع عنه ، ومحل ذلك ما لم يقبده بكونه عن هذه السنة وإلا فلا يقع عن الفرض الآخر قياسا على ما تقدم له في الصلاة ( قوله فصام شهرا ) الأول أو صام شهرا الخ ( قوله فأتى به في رمضان ) أى فلا يصح عن واحد منهما لأن رمضان لا يقبل لغيره فلا يصح القضاء ولم ينو حتى يقع عنه ( قوله أحدهما عن نفل ) أى والآخر عن فرض .

## فصل في شرط الصوم

أى شرط صحته من حيث الفعل (الإمساك عن الجماع) وإن لم ينزل بالإجماع ولقوله تعالى «أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» والرفث الجماع (والاستقاء) لغیر «من استقاء فليقض» ومحلّه إذا كان من عامد عالم مختار كما في الجماع، فلو جهل تحريمه لغرب عهده بالإسلام أو نشته بعيدا عن العلماء أو كان ناسيا أو مكرها لم يفطر، ومال في البحر إلى عذر الجاهل مطلقا والأصح خلافه (والصحيح أنه لو تيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه) بالاستقاء كان تقياً منكوساً (بطل) صومه بناء على أنها مقطوعة لغيتها لا لعود شيء، ووجه مقابلة البناء على أن المقطر رجوع شيء مما خرج وإن قلّ (ولو غلبه التقي فلا بأس) أى لم يضرّ لغیر «من ذرعه التقي» أى غلب عليه

## (فصل في شروط الصوم)

(قوله من حيث الفعل) أى لا من حيث الفاعل والوقت (قوله الإمساك) تقدم للشارح أن هذا ركن، ولكن عبر عنه المصنف بالشرط فلا تنافي بين جعله شرطا من حيث الفعل هنا وجعله إياه ركنا فيما مر. وقال حج: والمراد بالشرط ما لا بد منه لا الاصطلاحى وإلا لم يبق للصوم حقيقة إذ هي النية والإمساك، وفيه أيضا: ويشترط هنا كونه واضحا فلا يفطر به خشي إلا إن وجب عليه الغسل بأن تيقن كونه واضحا وموطأ (قوله ولقوله تعالى) عطفت على قوله بالإجماع (قوله «أحلّ لكم ليلة الصيام») أى فدلّ بمفهومه على حرمة نهارا والأصل في التحريم في العبادات اقتضاؤه الفساد وقدم الإجماع على الآية لأنه أصرح في المراد (قوله والاستقاء) ينبئ أن من الاستقاء ما لو أخرج ذبابة دخلت إلى جوفه وأنه لو تضرّر ببقائها أخرجه وأفطر كما لو أكل لمرض أو جوع مضّر مر اه سم على شرح البهجة. وينبئ أنه لو شك هل وصلت في دخولها إلى الجوف أم لا فأخرجها عامدا عالما لم يضر، بل قد يقال بوجوب الإخراج في هذه إذا خشي نزولها للباطن كالنخامة الآية.

[فروع] لو شرب خمرا بالليل وأصبح صائما فرضا فقد تعارض واجبان الإمساك والتقوى، والذي يظهر من مر أنه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الإمساك فيه، والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم اه شرح العباب. وهذا ظاهر في صوم القرض، وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز محافظة على حرمة العبادة مر اه سم على حج (قوله ومحلّه) أى ما ذكر من الجماع والاستقاء (قوله مختار كما في المجموع) ظاهره أنه لا فطر بالجماع مع الإكراه وإن كان الإكراه على الزنا مع أن الزنا لا يباح بالإكراه فليتأمل هل الأمر كذلك. وفي شرح الروض تعليل: أى حيث قال: ولأن أكله ووطأه ليس منبها عنهما يقتضى أن الأمر ليس كذلك: أى يفطر به وسيأتى ما يوافقه فايراجع وليحرّر اه سم على «نهج» (قوله لقرب عهده) وهذا القيد معتبر في كل ما يأتي من الصور المنتفزة للجهل، وقوله عن العلماء أى بهذه الأحكام الخاصة وإن لم يحسبوا غيرها كما يؤخذ من قول حج بعيدا عن عالمي ذلك (قوله أو كان ناسيا) أى أو غلبه التقي كما يأتي (قوله ومال في البحر إلى عذر الجاهل) ضعيف وقوله مطلقا: أى قرب عهده بالإسلام أولا نشأ بعيدا عن العلماء أو بين أظهرهم

## (فصل: شرط الصوم)

(قوله ولقوله تعالى «أحلّ لكم») أى لمفهومه



وهو صائم فليس عليه قضاء ، ( وكذا لو اقتلع نخامة ولفظها ) أى رماها فلا بأس بذلك ( فى الأصح ) سواء ألقها من دماغه أم من باطنه لتكرّر الحاجة إليه فرخص فيه . والثانى يفطر به كالاستقاة ، واحرز بقوله اقتلع عما لو لفظها مع نزولها بنفسها أو بغلبة سعال فلا بأس به جزما ، ويلفظها عما لو بقيت فى محلها فلا يفطر جزما ، وعما لو ابتلعها بعد خروجها للظاهر يفطر جزما ( فلو نزلت من دماغه وحصلت فى حد الظاهر من القم ) يأن انصبت من دماغه فى الثقبة النافذة منه إلى أقصى القم فوق الحلقوم ( فليقطعها من مجراها وليجها ) إن أمكن حتى لا يصل شيء إلى الباطن ، فلو كان فى الصلاة وهى فرض ولم يقدر على مجها إلا بظهور حرفين لم تبطل صلاته بل يتعين مراعاة لمصلحتها كما يتنحى لتعذر القراءة الواجبة ، كذا أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ( فإن تركها مع القدرة ) على ذلك ( فوصلت الجوف أفطر فى الأصح ) لتقصيره . والثانى لا يفطر فلو لم تصل إلى حد الظاهر من القم وهو مخرج الحاء المعجمة وكذا المهملة عند المصنف بأن كانت فى حد الباطن وهو مخرج الهزة والماء أو حصلت فى الظاهر ولم يقدر على قلعها ومجها لم يضر ، ومعنى الحلق عند الفقهاء أنخص منه عند أئمة العربية ، إذ المعجمة والمهملة من حروف الحلق عندهم وإن كان مخرج المعجمة أدنى من مخرج المهملة ثم داخل القم والأنتف بل منتهى الغلصمة ، والخيشوم له حكم الظاهر فى الإفطار باستخراج القى إليه وابتلاع النخامة منه وعلمه بل دخول شيء فيه وإن أمسكه ، وإذا تنجس وجب غسله وله حكم الباطن فى عدم الإفطار بابتلاع الريق منه ، وفى سقوط غسله من نجو الجنب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بأن تنجس البدن أندر من الجفائة فزيت فيه دونها ( و ) الإمساك ( عن وصول العين ) وإن قلت كسمسة أو لم تؤكل كحصاة ( إلى ما يسمى جوفاً ) مع العمد والعلم بالتحريم

( قوله من باطنه ) فى بعض النسخ ، والأولى إسقاطها ليوافق قوله سواء ألقها من الخ لا أن يقال : أراد بالباطن هنا ما قابل الظاهر وبالباطن فيما بأتى نحو المصدر ( قوله وعما لو ابتلعها بعد خروجها ) أى أو ابتلعها وهى فى الباطن وإن قدير على قلعها أخذها عما بأتى ( قوله للظاهر ) وهل يلزمه تطهير ما وصلت إليه من حد الظاهر حيث حكنا بنجاستها أو يعنى عنه ؟ فيه نظر ، ولا يبعد العفو مراد سم على حج ، وعليه لو كان فى الصلاة وحصل له ذلك لم تبطل صلاته ولا يصومه إذا ابتلع ريقه ، ولو قيل بعدم العفو فى هذه الحالة لم يكن بعيداً لأن هذه حصوها نادر وهى شبيهة بالقي وهو لا يعنى عن شيء منه . اللهم إلا أن يقال : إن كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك كدم اللثة إذا ابتلى به ( قوله لا يظهر بحرفين ) أى أو أكثر ( قوله بل يتعين ) أى القلع ( قوله لمصلحتها ) أى مصلحة الصوم والصلاة ( قوله عند المصنف ) معتمد ( قوله أنخص منه ) أى هو بعضه عند الثوريين وليس أنخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لأنه ليس جريئاً من جزئيات مطلق الحلق وإنما هو جزء منه ( قوله من حروف الحلق ) قال فى شرح البهجة الكبير : والمعجمة تنجز مما قبل الغلصمة اه . قال فى المصباح : الغلصمة رأس الحلقوم ، وهو الموضع الثانى فى الحلق والجمع غلاصم اه . وقال فى القاموس : الغلصمة اللحم بين الرأس والعنق ، أو العجرة على ملتقى اللهاة والمريء ، أو رأس الحلقوم بشواربه وحرقته ، أو أصل اللسان والسادة والجماعة ( قوله ثم داخل القم ) أى إلى ما وراء مخرج الحاء المعجمة ودخل الأنتف إلى ما وراء الخياشيم ( قوله عن وصول العين ) .

( قوله سواء ألقها من دماغه ) ليس قلعها من الدماغ من محل الخلاف ، ومن ثم قيد محل المسئلة بقوله من الباطن ( قوله عما لو بقيت فى محلها ) أى من الباطن بأن نقلها من محلها الأصلي منه إلى محل منه آخر ( قوله والمهملة من حروف الحلق عندهم ) أى أهل العربية

والاختيار إجماعاً في الأكل والشرب ولما صح من خبر « وبالع في المضغضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً » وقيس بذلك بقية ما يأتي . وصح عن ابن عباس « إنما الفطر مما دخل وليس مما خرج » أي الأصل ذلك ، وخرج بالعين الأثر كالريح بالشم وبرودة الماء وحرارته باللمس وبالجوف ما لو داوى جرحه على علم الساق أو الفخذ فوصل الدواء داخل المخ أو اللحم أو غرز فيه حديدة فإنه لا يفطر لانتفاء الجوف ، ولا يرد عليه ما لو دميت لثته فبصق حتى صنى ريقه ثم ابتلعه حيث يفطر في الأصح مع أنه لم يصل لجوفه سوى ريقه لأن الريق لما تنجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الأجنبية ( وقيل يشترط مغ هذا أن يكون فيه ) أي الجوف ( قوة تحيل الغذاء ) بكسر العين وبالذال المعجمتين أو الدواء بالمد إذا ما لتحيله لا تتغذى النفس به ولا ينتفع به البدن فأشبه الواصل إلى غير الجوف ( فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والأمعاء ) أي المصارين ( والثانية ) بالثالثة مجمع البول ( مفطر بالإسعاط ) راجع للدماغ ( أو الأكل ) راجع للبطن ( أو الحقنة ) أي الاحتقان راجع للأمعاء والثالثة في كلامه لف ونشره رب ، وإنما لم تؤثروا حقيقة الصبي بالبن تحريماً لأن المقصود من الإرضاع إنبات اللحم وذلك مفقود في الحقنة والإفطار يتعلق بالوصول إلى الجوف وقد وصل ( أو الوصول من جافة ) يرجع للبطن أيضاً ( ومأمومة ) يرجع للرأس ( ونحوهما ) لأنه جوف يحل وقوله باطن الدماغ مثال لا قيد ، فلو كان برأسه مأمومة فوضع دواء عليها فوصل خريطة الدماغ أفطر وإن لم يصل باطن الخريطة كما حكاه الرافعي عن الإمام وأقره ، ومثل ذلك الأمعاء

[ فائدة ] قال شيخنا العلامة الشوبري : إن محل الإفطار بوصول العين إذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله من أهلها ، فإن كانت العين من ثمارها لم يفطر بها . ثم رأيت في الإجماع قال ما نصه : واختلفوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم « يطعمني ويسقيني » قيل هو على حقيقته ، وأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة في ليلتي صيامه إلى أن قال : وليس حل الطعام والشراب على الحجاز بأول من حل لفظ أظن على الحجاز وعلى الترك أو على التزل فلا يضر شيء من ذلك ، لأن ما يؤتي به صلى الله عليه وسلم على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه أحكام المكلفين عنه كما في غسل صدره الشريف في طست الذهب مع أن استعمال أواني الذهب والديني حرام ، ومن ثم قال ابن المنير : أي من المسالكية : الذي يفطر شرعاً وإنما هو الطعام المعتاد . وأما الحارق للعادة كالحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى ، وليس تعاطيه من جنس الأعمال وإنما هو من جنس الثواب كأكل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العادة اه بحروقه ( قوله أي الأصل ذلك ) أي فلا ترد الاستقامة .

[ فائدة ] لا يضر بلع ريقه إثر ماء المضغضة وإن أمكنه محبه لعسر التحرز عنه اه ابن عبد الحق ( قوله أو غرز فيه حديدة ) ويغني أن مثل ذلك في عدم الضرر مالم يقتصد مثلاً في الأثنتين ودخلت آلة القصد إلى باطنهما ( قوله والأمعاء ) أي والوصول إلى الأمعاء وإن لم يصل إلى باطنها على ما يأتي في قوله وإن لم يصل باطن الأمعاء ، والأمعاء جمع معى كرضي . قال في المصباح : : المعاء المصران وقصره أشهر من المد وجمعه أمعاء مثل عنب وأعناب وجمع الممدود أمعية مثل حمار وأحمر ، وقال في مصر المصير المعاء والجمع مصران مثل رغيف ورغقان ثم المصارين جمع الجمع اه . وعليه فالعلاء يطلق عليه مصير والأمعاء مصران بالضم ( قوله أي الاحتقان ) فسر بذلك لأن الحقنة

( قوله ولما صح من خبر وبالع الخ ) أي المفهومه ( قوله ولا يرد عليه ) أي على مفهومه ( قوله إذ ما لا تحيله لا تتغذى النفس به ) فيه مسأحة ظاهرة

فلو وضع على جمافته بطنه دواء فوصل جوفه أفطر وإن لم يصل باطن الأمعاء كما جزم به في الروضة . ويمكن دفع ذلك بأن يقال : إنما قيد بالباطن لأنه الذي يأتي على الوجهين : والتقطير في باطن الأذن ) وإن لم يصل إلى الدماغ ( و ) باطن ( الإحليل ) وهو مخرج البول من الذكر واللين من الثدي وإن لم يصل إلى المثانة ولم يجاوز الحشفة أو الحلمة ( مفطر في الأصح ) لما مر من أن المدار على مسمى الجوف . والثاني لا اعتبار بالإحالة والحق ملحق بالجوف على الأصح ، ويلبني الاحتراز حالة الاستنجا لأنه متى أدخل طرف أصبعه دبره أفطر ومثله فرج الأثني ، ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بإذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في إحليله أو أذنه عودا أو نحوه فوصل إلى الباطن أفطر ، ولو ابتلع ليلا طرف خيط وأصبح صائما فإن ابتلعه أو نزعه أفطر وإن تركه لم تصح صلاته ، فطريقه في صحته أن يزعه منه آخر وهو غافل فإن لم يكن غافلا وتمكن من دفع النزاع أفطر ، إذ النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب إليه في حالة تمكنه من دفعه وبهذا فارق من طعنه بغير إذنه وتمكن من منعه . قال الزركشي : وقد لا يطلع عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطريقه أن يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لأنه كالكراه ، وما قاله من أنه لو قبل إنه لا يفطر بالنزع باختياره لم يبعد تنزيلا لإيجاب الشرع منزلة الإكراه ، كما لو حلف ليطؤها في هذه الليلة فوجدها حائضا لا يحث بترك الوطء مردود بمنع القياس ، إذ الحيف لا مندوحة له إلى الخلاص منه بخلاف ما ذكر ، وحيث لم يتفق شيء مما ذكر يجب عليه نزعه أو ابتلاعه بحافظة على الصلاة لأن حكمها أغلظ من حكم الصوم لقتل تاركها دونه ولهذا لا تترك الصلاة بالعذر بخلافه . قال ابن العماد : هذا كله إن ثبتت له

اسم للدواء نفسه ( قوله والتقطير في باطن الأذن ) قال في شرح البهجة : لأنه نافذ إلى داخل قحف الرأس وهو جوفه . اهـ . وقوله إلى الدماغ قال في القاموس : الدماغ ككتاب مغ الرأس أو أم الحام أو أم الرأس أو أم الدماغ جليلة رقيقة كخرقة هو فيها . اهـ . وقال أيضا : القحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فيان ولا يدعى قفحا حتى يبين أو ينكسر منه شيء . اهـ ( قوله واللين من الثدي ) أي لأن الثدي يطلق عليه الإحليل لغة ، وعبارة المختار : والإحليل مخرج البول ومخرج اللبن من الضرع والثدي ( قوله والحق ) قال في المختار والحق الحلقوم ( قوله دبره ) أي بأن جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقبل المرأة ( قوله ولو ابتلع ليلا الخ ) ويحث أنه لا يلحق به نزع قطنة من باطن إحليله أدخلها ليلا . اهـ . ويفهمه قول المصنف فيها مر وعن وصول عين فإنه يفيد أن الخروج من الجوف لا يفطر إلا القيء وما في معناه ( قوله أن يزعه آخر وهو غافل ) أي فلا يكون هو سببا في نزعه ، فلو أمر غيره بقلعه منه بعد غفلته بطل صومه ( قوله من طعنه بغير إذنه ) أي حيث لا يفطر بذلك ، قال حج : إذ لا فعل له وإنما نزلوا تمكن المحرم من الدفع عن الشرع منزلة فعله لأنه في يده أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا . نعم بشكل عليه ما يأتي في الأيمان له لو حلف ليأكلن ذا الطعام غدا فأنتقم من قدر على أنزاعه منه وهو ساكت حث إلا أن يجاب بأن الملاحظ ثم تفويت البر باختياره وسكوته مع قدرته يطلق عليه عرفا أنه فوته وهنا تعاطى مفطر وهو لا يصديق عليه عرفا ولا شرعا أنه تعاطاه ، وفيها مر فيا إذا جرت النخامة بنفسها مع القدرة على مجها إلا أن يجاب بأن ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب لساكت شيء بخلاف نزول النخامة ، وأيضا فن شأن دفع الطاعن أن يترتب عليه هلاك أو نحوه فلم يكلف الدفع وإن قدر ، بخلاف ما عدها فينبغي أن يكون قدرته على دفعه كفعله كما يشهد له مسألة النخامة وتقييدهم عدم الفطر بفعل الغير بالمكره ( قوله لأنه كالمكره ) ظاهره وإن ذهب إلى الحاكم وأجبره بذلك فأكرهه وهو ظاهر لأنه لم يأمر الحاكم بالحكم عليه ، وعلى هذا فهل الذهاب للحاكم واجب عليه أولا ؟ فيه نظر ، والظاهر عدم الوجوب لأن الحاكم قد لا يساعده ( قوله بحافظة على الصلاة )

قطع الخيط من حد الظاهر من الفم ، فإن تأتى وجب القطع وابتلاع ما فى حد الباطن وإخراج ما فى الظاهر ، وإذا راعى مصلحة الصلاة فينبغى له أن يبتعله ولا يخرج له لئلا يؤدى إلى تنجس فيه ( وشرط الواصل كونه فى منفذ ) بفتح الفاء كما ضبطه المصنف كالمدخل والمخرج ( مفتوح فلا يضر وصول الدهن ) إلى الجوف ( بتشرب المسام ) وهى ثقب البدن ( ولا ) يضر ( الاكتحال وإن وجد طعمه ) أى الكحل ( بحلقه ) كما لا يضر الانغماس فى الماء وإن وجد أثره بباطنه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالإمّند وهو صائم فلا يكره الاكتحال له . والمسام جمع ميم بثلاث السين والفتح أفصح ، قال الجوهري : ومسام الجسد ثقبه ( وكونه ) أى الواصل ( بقصد ، فلو وصل جوفه ذباب أو بوضعة أو غبار الطريق وغريبة الدقيق لم يفطر ) وإن أمكنه اجتناب ذلك بإطباق الفم أو غيره لما فيه من المشقة الشديدة ، بل لو فتح فاه عمدا حتى دخل جوفه لم يفطر أيضا لأنه معفو عن جنسه ، وشبهه الشيخان بالخلاف فى العفو عن دم البراغيث المقتولة عمدا ، وقضيته تصحيح أن حمل عدم الإفطار به : أى عند

وقضيته أنه يبطل صومه بقلعه أو ابتلاعه فيجب عليه القضاء وهل هو فورى أو لا ، وقضية قولهم أن من فاته صوم يعذر لا يجب قضاءه فورا أن القضاء هنا على التراخي إذا قلنا به ( قوله كما ضبطه المصنف ) قال فى المصباح : نوافذ الإنسان كل شئ يوصل إلى النفس فرحا أو ترحا كالأذنين واحدها نافذ والفقهاء يقولون منافذ وهو غير ممنوع قياسا فإن المنفذ مثل مسجد موضع نفوذ الشئ اه . وضبطه فى شرح البهجة الكبير بفتح الفاء أيضا ولم يعزه ، وعليه فإن كان ما فى المصباح من قوله مثل مسجد بفتح الجيم وافق ما هنا وإن كان بكسرهما خالفا فليراجع ، وفى القاموس : والمسجد كسكن الجبهة والآراب السبعة مساجد والمسجد معروف ويتفتح ( قوله فلا يكره الاكتحال له ) لكنه خلاف الأولى كما فى الحلية ، وقد يحمل عليه كلام المجموع لقوة خلاف مالك فيه اه حج . أقول : قوة الخلاف لانتاسب كونه خلاف الأولى بل تؤيد الكراهة اللهم إلا أن يقال : المراد بالكراهة فى عدم الخروج من الخلاف لأن عدم المراجعة خلاف الأولى ( قوله لما فيه من المشقة ) قضيته أنه لافرق بين غبار الطريق بين الطاهر والتنجس وهو المعتبر من سَم خلافا لحج والزيادة حيث قيدها بالطاهر ، وبعبارة سم عن البهجة أيضا قوله وغبار الطريق الأوجه اشتراط طهارته فإن كان نجسا أفطر م اه . وهو ظاهر لا يبنى العدول عنه لغلط أمر النجاسة ولندرة حصوله بالنسبة للطاهر . وبعبارة سم على حج نصها : وقوله قضيته أنه لافرق بين غبار الطريق الطاهر والتنجس اعتمده م . وقوله وفيه نظر فيه أمران : الأول أنه يتجه أنه لا يضر القليل الحاصل بغير اختياره م ، والثانى أنه هل يجب غسل الفم منه حينئذ فورا أو يعنى عنه ؟ فيه نظر ، وقد جزم بعضهم : أى الخطيئ في شرحه بوجوب الغسل فورا فليراجع ، فإن كان منقولا فذاك وإلا فلا يبعد العفو . نعم إن تعدد فتح فاه ليدخل فى العفو على هذا نظر ، وقضيته أنه لافرق بين الطاهر والتنجس الخ والأوجه القطر فى التنجس . أقول : هذا يعارض اعتماد م فى نقله عنه قريبا أنه لافرق تأمل ، ويؤيده أنه لو دميت لثته وبصق حتى صنى ريقه ثم ابتلعه أفطر وقد يفرق اه . وقوله وإلا فلا يبعد العفو ، أقول : الأوجه وجوب الغسل وإن لم يكن منقولا ، إذ لا تلازم بين عدم القطر ووجوب الغسل . وقوله أقول هذا يعارض الخ . أقول : لا معارضة لأن ما تقدم مفروض فيها إذا دخل بغير اختياره وما هنا مفروض فيها لو فتح فاه حتى دخل وهو باختياره فيضرب ( قوله حتى دخل جوفه لم يفطر )

( قوله ومسام الجسد ثقبه ) تقدم ما ينفى عنه

التعمد إذا كان قليلا ، ولكن ظاهر كلام الأصحاب عدم الفرق وهو الوجه ، ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سدّ فاه لم يدخل أظفر لقول الأنوار : ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أظفر ، ويوجه بأن مامر إنما عني عنه لعسر تحنيه وهذا ليس كذلك ، وفيه لو وضع شيئا في فيه عمدا : أي لغرض بقرينة ما يأتي وابتلعه ناسيا لم يفتطر ، ويؤيده قول الدارمي لو كان فيه أو أنفه ماء فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه أو صعد لدماغه لم يفتطر ، ولا يتأف به ما يأتي من الفطر يسبق الماء الذي وضعه في فيه لأن العذر هنا أظهر وقد مرّ عدم فطره بالرأحة وبه صرح في الأنوار ، ويؤخذ منه أن وصول الدخان الذي فيه رائحة البخور أو غيره إلى الجوف لا يفتطر به وإن تعمد فتح فيه لأجل ذلك وهو ظاهر ، وبه أفقّ الشمس البرماوى لما تقرر أنها ليست عينا : أي عرفا ، إذ المدار هنا عليه وإن كانت ملحقة بالعين في باب الإحرام . ألا ترى أن ظهور الريح والطعم يليق بالعين فيه لاهنا ، وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا ، ولو خرجت مقعدة المبسور ثم عادت لم يفتطر ، وكذا إن أعادها على الأصح لا يضطراره إليه كما لا يبطل طهر المستحاضة بخروج الدم ، ذكره البغوي والخوارزمي ، ويوجه أيضا بأنه كالريق إذا ابتلعه بعد انفصاله عن القم على اللسان وبه يفارق ما لو أكل جوعا ، وجمع المصنف الذباب وأفرد البعوضة تبعا لنظم الآية أو لأن البعوضة لما كانت أصغر جرمًا من الذبابة وأيسر دخولًا منها مع أن جمع الذباب مع كبر جرمه ونذرة دخوله بالنسبة لها لا يضرّ علم أن جمع البعوض لا يضرّ بالأول فأفرد البعوض وجمع الذباب لفهم الأول من الثاني بالأولى ( ولا يفتطر ببيع ريقه ) الصرف ( من معدنه ) أي مجله وهو القم بجميعه سواء في ذلك مانع لتلين مأكول أو تطيب لسان أو تسهيل نطق أو غير ذلك لعسر التحرز عنه ، واحتراز بريقه عما لو مص ريق غير وبلعه فإنه يفتطر جزما ( فلو خرج عن القم ) ولولم يظهر الشفة لا على

قال سم على بهجة بعد مثل ماذكر عن والد الشارح : وفي الباب الجزم بالفطر في هذه الحالة ( قوله عدم الفرق ) أي بين القليل والكثير ( قوله ولو فعل مثل ذلك ) أي لو فتح فاه عمدا ( قوله وفيه ) أي الأنوار ( قوله ويؤخذ منه ) في أخذ هذا مما مرّ نظر لأنه قيد عدم الفطر ثم بوصول الريح بالشم ، وما هنا ليس بالشم لكنه لم يستند هنا لجرح الأخذ بل نقله عن البرماوى كما يأتي ( قوله لما تقرر ) يؤخذ منه أن شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يفتطر لما ذكره من أن المدار على العرف هنا فإنه لا يسمى عينا ، كما أن الدخان المختلط بالبخور لا يساه ولا يتأف به عدّه الدخان عينا في باب النجاسة لما أشار إليه من اختلاف ملحظ البايين . وقد نقل عن شيخنا الزياي أنه كان يفتي بذلك أولا ثم عرض عليه بعض تلامذته قصبة مما يشرب فيه وكسرها بين يديه وأراه ما تمجد من أثر الدخان فيها وقال له هذا عين ، فرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يفتطر . وناقش في ذلك بعض تلامذته أيضا بأن ما في القصبة إنما هو من الرمد الذي يبقى من أثر النار لا من عين الدخان الذي يصل إلى الدماغ ، وقال : الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الإفطار به وهو الظاهر ، غير أن قول الشارح هنا وإن تعمد فتح فيه لأجل ذلك قد يقتضي أنه لو ابتلعه أظفر وعدم تسميته عينا يقتضي عدم الفطر ( قوله وكذا إن أعادها ) أي وإن توقفت إعادتها على دخول شيء من أصبعه ( قوله بعد انفصاله ) أي فإنه لا يضر لكثرة الابتلاع به ( قوله فإنه يفتطر جزما ) قال حيج : وما جاء أنه عليه الصلاة والسلام كان يمسّ لسان عائشة وهو صائم واقعة حال فعليه محتملة أن يمسه

( قوله وجمع المصنف الذباب ) في أدب الكاتب لابن قتيبة أن الذباب مفرد وجمعه ذبان كغراب وعربان ، وعليه فلا حاجة بل لا وجه لما ذكره الشارح ، وعبرة البياضوى في الآية : والذباب من الذب لأنه يذبّ وجمعه أذبة

اللسان (ثم رده) إليه لسانه أو غيره (وابتلعها أو بلّ خططا بريقه وردّه إلى فمه) كما يعتاد عند الفتل (وعليه وطوبه تفصيل) وابتلعها (أو ابتلع بريقه مخلوطا بغيره) الطاهر كن فتل خططا مصبوغا تغير به بريقه : أى ولو بلون أو ربح فبما يظهر من إطلاقهم إن انفصلت عين منه لسهولة التحرز عن ذلك ، ومثله كما في الأنوار ما لو استاك وقد غسل السواك وبقيت فيه رطوبة تفصل وابتلعها ، وخرج بذلك ما لو يكن على الخطط ماينفصل فقلته أو عصره أو بلخافه فإنه لا يضر (أو متنجسا) كن دميت لثته أو أكل شيئا نجسا ولم يغسل فمه حتى أصبح (أفطر) في المسائل الأربع لأنه لا حاجة إلى رد الريق وابتلاعه ، ويمكنه التحرز عن ابتلاع المخلوط والمتنجس منه ، ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر لأن اللسان كيف تقلب معدود من داخل القم فلم يفارق ما عليه معدنه ، ولو عمت بلوى شخص بدى لثته بحيث يجرى دائما أو غالبا سومع بما يشق الاحتراز عنه ، ويكنى بصقه ويعنى عن أثره ولا سبيل إلى تكليفه غسله جميع نهاره ، إذ القرض أنه يجرى دائما أو يترشح ، وربما إذا غسله زاد جريانه كننا قاله الأذرى وهو فقه ظاهر (ولو جمع بريقه فابتلع لم يفطر في الأصح) كابتلاعه متفرقا من معدنه . والثاني يفطر لخفة الاحتراز عنه وسواء أجمعه بشيء كالعلك أم لا ، واحتراز بجمعه عما لو اجتمع من غير قصد فلا يضر قطعاً (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوفه) المعروف أو دماغه (فالذهب أنه إن بالغ) في ذلك (أفطر) لأن الصائم منبى عنها كما مر في الوضوء (وإلا فلا) يفطر لأنه تولد من مأمور به بغير اختياره بخلاف حالة المبالغة لما مر ، وبخلاف سبق مأثما غير المشروعين كأن جعل الماء في فمه أو أنفه لا لغرض وبخلاف

ثم يجبه أو يحصه ولا ريب به (قوله فيما يظهر من إطلاقهم) أقول : أى فائدة للمبالغة في قوله ولو بلون أو ربح مع قوله إن انفصلت اه سم على حج (قوله إن انفصلت عين منه) أفهم أنه لا يضر ابتلاعه متغيرا بلون أو ربح حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ ، لكن قضية قوله بعد وخرج بذلك الخ أن المراد بالعين هنا ماينفصل من الريق المتصل بالخط ، وعليه ففى ظهر فيه تغير ضر وإن لم يعلم انفصال شيء من الصبغ لكنه حينئذ قد يتوقف فيه بالنسبة للريح (قوله ولم يغسل فمه حتى أصبح أفطر) أى وإن كان خططا كما قضاه إطلاقهم خلافا لما في الميمرى عن الفارفى مر انتهى سم على حج (قوله ولو أخرج اللسان) هذا علم من قوله أولا لا على اللسان فهو تصريح بالمفهوم (قوله وابتلع ما عليه) بقى ما لو أخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وعلى النصف من أعلى ريق ثم رده إلى فمه فهل يفطر أولا لأنه لم يفارق معدنه ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى ، ونقل بالدرس عن شيخنا الزيدى ما يوافق ماقلناه فله الحمد ، لكن قول الشارح على اللسان قد يقتضى خلافا لأن ما على ظاهر النصف ليس على اللسان في الحقيقة (قوله من داخل القم) أى بالنسبة له ولغيره فبما يظهر فلا يحرم على غيره مصّ لسان حليته مثلا (قوله بخلاف حالة المبالغة) قال حتى : ويظهر ضبطها بأن يملأ فمه أو أنفه ماء بحيث يسبق غالبا إلى الجوف وكتب عليه سم : قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السبق بالمبالغة المعروفة وإن لم يملأ فمه أو أنفه كما ذكر (قوله لا لغرض) الظاهر أن المراد أن لا يكون مأمورا به بدليل ما ذكره في سبق ماء التبرد من الضرر لمجرد كونه غير مأمور به

وذباب (قوله إن انفصلت منه عين) علم منه أن المدار على العين لا على لون ولا على ربح فلا حاجة إلى الغاية ، بل هى توهم خلاف المراد على أن اللون في الريق لا يكون إلا عينا كما هو ظاهر (قوله المعروف) أى البطن وما هو طريق إليه ، وإنما قيد بذلك لأن ماء المضمضة لا يصل إلا إلى ذلك وليأتى عطف السماع عليه

سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة من المضضبة أو الاستنشاق لأنه غير مأمور بذلك بل منهي عنه في الرابعة ، وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى جوفه منهما لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعييره ، وينبغي كما قاله الأذرعى أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه أنه يحرم الانغماس ويفطر قطعاً . نعم لم إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة وإلا فلا يفطر فيها يظهر ، وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة بفيه وإن بالغ فيها ، وقيل يفطر مطلقاً لأن وصول الماء إلى الجوف بفعله ، وقيل لا يفطر مطلقاً لأن وصوله بغير اختياره . وأصل الخلاف نصان مطلقان بالإفطار وعدمه ، فمنهم من حل الأول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها ، والأصح حكاية قولين فقيل هما في الحالين ، وقيل هما في إذا بالغ ، فإن لم يبالغ لم يفطر قطعاً ، والأصح كما في الحرر أنهما في إذا لم يبالغ فإن بالغ أفطر قطعاً ولو كان ناسياً للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه) من غير قصد (لم يفطر إن عجز عن تمييزه ونحوه) لغزوه بخلاف ما إذا لم يعجز ووصل إلى جوفه فيفطر لتقصيره وهل يجب عليه الخلل ليلاً إذا علم بقايا بين أسنانه يجري بها ريقه نهاراً ولا يمكنه التمييز والمج الأوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب ، ويوجه بأنه إنما يخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليها في حال الصوم فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد له ذلك ليلاً ، وأشار الأذرعى إلى أن محل إيجابه عند من يقول بالفطر ما

(قوله والمرة الرابعة) أى يقينا بخلاف ما لو شك هل أفتى بالثنتين أو ثلاث فزاد أخرى فالنتيجة أنه لا يضر دخول مأثماً سم على هجة (قوله لأنه غير مأمور بذلك) قضيته تخصيص الغرض المسوغ لوضعه في فمه بحيث يمنع منع الإفطار بالمأمور به ، وعليه فليتأمل معنى الغرض فيما نقله عن الأنوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً في فيه عمداً : أى لغرض بقرينة ما باتى ، ثم رأيت سم على حج صورته بما لو وضعه لنحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اه . وينبغي أن من النحو ما لو وضع الحبز في فمه لمضغه لنحو الطفل حيث احتاج إليه أو وضع شيئاً في فمه للمداواة أسنانه به حيث لم يتحلل منه شيء أو لدفع غشيان خيف منه القى .

[ فرع ] أكل أو شرب ليلاً كثيراً وعلم من عادته أنه إذا أصبح حصل له الجشاء يخرج بسببه ما في جوفه هل يمنع عليه كثرة ما ذكر أولاً ، وهل إذا خالف وخرج منه يفطر أم لا فيه نظر ، والجواب عنه بأنه لا يمنع من كثرة ذلك ليلاً ، وإذا أصبح وحصل له الجشاء المذكور بلفظه وبغسل فمه ولا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كمن ذرعه القى ، ويؤيده ما ذكره الشارح في قوله : وهل يجب عليه الخلل ليلاً الخ (قوله) وينبغي كما قاله الأذرعى أنه لو عرف من عادته الخ) يؤخذ منه أن المدار على غلبة الظن ، فحيث غلب على ظنه سبق الماء بالانغماس أفطر بوصول الماء إلى جوفه وإلا فلا ، وقضية قوله السابق وبخلاف سبق ماء غسل التبرد الخ بخلافه لأن الانغماس غير مأمور به ، ويصرح به قول حج ، وكذا دخوله جوف منغمس من نحو فمه أو أنه لكرهة الغمس فيه كالإبالة ومحل إن لم يعتد أنه يسبقه وإلا أثم وأفطر قطعاً (قوله عدم الوجوب) أى لكنه يتندب خروجا

(قوله والمرة الرابعة) هى داخلية في قوله غير المشر وعين (قوله وأشار الأذرعى إلى أن محل إيجابه عند من يقول بالفطر) لفظ عند في كلامه خبر إن وقوله مما متعلق بالفطر : أى فالقائلون بعدم الفطر بما ذكر متفقون على أنه لا يجب التحليل ، والقول بوجوبه مبنى على القول بالفطر مما تعذر تمييزه ونحوه وكان على الشارح أن يمهّد لهذا ما يوضحه

تعذر تمييزه وجهه ، وقد أنقذ الوالد رحمه الله تعالى بأن مراده بالعجز عن التمييز والمج في حالة صبرورته وإن قدر على إخراجه من بين أسنانه فلم يفعل ( ولو أوجر مكروها لم يفطر ) لانتفاء الفعل والقصد منه والإيجار صب الماء في حلقه ، وحكم سائر المفطرات حكم الإيجار ، ولو أغمى عليه فأوجر معاملة لم يفطر في الأصح ، ولو صب في حلقه وهو نائم فكما لو أوجر قاله في الكافي ( فإن أكره حتى أكل ) أو شرب ( أفطر في الأطهر ) لأنه حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه فأفطر به كما لو أكل لدفع المرض أو الجوع ( قلت : الأطهر لا يفطر ، والله أعلم ) كما في الحنفية ولأن أكله ليس منهيًا عنه فأشبهه الناسي ، بل أولى لأنه مخاطب بالأكل ونحوه لدرء الضرر كما مر وفارق الأكل لدفع الجوع بأن الإكراه قاذح في اختياره ، بخلاف الجوع لا يقدح فيه بل يزيده تأثيرًا ، وظاهر إطلاقهم كما قاله الأذرعى أنه لا فرق بين أن يجرم عليه الفطر حالة الإختيار أو يجب عليه لا للإكراه بل لخشية التلف من جوع أو عطش أو يبعين عليه إنقاذ نفسه أو غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك إلا بالفطر فأكره عليه لذلك ، ويحتمل غيره لأنه إكراه يحق وهو آثم بالامتناع لغير الإكراه بل لترك الواجب ، وما ذكره في الهادي للكندري المصنوع من أنه لو فاجأه القطاع فابتلع الذهب خوفا عليه فهو كالمكروه على فعل نفسه غير صحيح ( وإن أكل ناسيا لم يفطر ) خبر « من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسبحانه » وفي رواية صحها ابن حبان وغيره « ولا قضاء عليه » نص على الأكل والشرب فعلم غيرها بالأولى ( إلا أن يكثر ) فيفطر به ( في الأصح ) لأن النسيان مع الكثرة نادر ولهذا تبطل الصلاة بالكلام الكثير ناسيا . قال في الأنوار : والكثير كثرات لقم ( قلت : الأصح لا يفطر ، والله أعلم ) لعموم الحديث وفارق الصلاة بأن لها هيئة تذكر المصلي أنه فيها فينكر ذلك فيها بخلاف الصوم ( والجماع كالأكل على المذهب ) في أنه لا يفطر بالنسيان كغيره من المفطرات والطريق الثاني أنه على القولين في جماع المحرم ناسيا وفرق الأول بأن المحرم له هيئة يتذكر بها الإحرام فلذا نسي كان مقصرا بخلاف الصائم ( و ) شرطه أيضا الإمساك ( عن الاستمنا ) وهو استخراج المني بغير الجماع محرما

من خلاف من أوجهه اه حج ( قوله في حالة صبرورته ) أي تجزيانه اه سم على حج ( قوله فأوجر معاملة ) أي ليعالج بما يصل إلى جوفه من الدواء ( قوله لدفع الضرر عن نفسه ) هو ظاهر إن أكره على أكل معين ، وإن أكره على أكل أحد عينين كان قبل له إن لم تأكل من هذا قتلته ، وإن لم تأكل من هذا قتلته وعلم أنه إن امتنع من الأكل قتله فأكل من أحدهما فهل يفطر قياسا على ما لو قيل له طلق إحدى زوجتيك فطلق إحداها حيث وقع عليه الطلاق لأن فيه اختيارا لما فعله أو لا يفطر بذلك ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول للغة المذكورة وليس مثل ذلك ما لو أكره على أكلهما معا فابتدأ بأحدهما فلا يفطر به لأنه ليس له طريق لإلا ذلك ( قوله قلت الأطهر لا يفطر ) أي وإن أكل ذلك بشهوة فيا يظهر ( قوله لدرء الضرر ) هذا التعليل مبنى على أنه مكلف ، وجرى عليه ابن السبكي آخرها في غير جمع الجوامع ( قوله وفارق الأكل لدفع الجوع ) أي حيث يفطر به ، وقوله قاذح في اختياره : أي فإن المكروه يفعل للإكراه ودفع العقوبة فلا اختيار له في الفعل بخلاف الجائع فإن جوعه يحمله على اختيار الأكل ( قوله وظاهر إطلاقهم النسخ ) معتمد ( قوله غير صحيح ) أي فيفطر ببلعه الذهب ( قوله والكثير كثرات لقم ) قال حج : وهو مردود بأنهم عدوا الثلاث كلمات والأربع في الصلاة من التقليل ( قوله وفارق الصلاة ) أي حيث تبطل بالكثير ناسيا دون التقليل ( قوله والجماع كالأكل ) لو أكره على الزنا فينبغي أن يفطر به تنظيرا عنه . قال ابن قاسم : وفي شرح الروض ما يدل عليه اه . كذا رأيته بهامش بخط بعض الفضلاء : أي لأن الإكراه على الزنا لا يبيحه بخلافه على الأكل ونحوه ثم رأيته في الشيخ عميرة ( قوله في أنه لا يفطر بالنسيان ) أي ولا بالإكراه عليه أيضا



كان كلإخراجه بيده أو غير محرم كلإخراجه بيد زوجته أو جاريته ( فيفطر به ) لأنه إذا أفطر بالجماع بلا إنزال فبالإنزال مباشرة فيها نوع شهوة أولى ومحلّه حيث كان عامدا عالما مختارا ( وكذا خروج المنيّ بلمس وقبلة ومضاجعة ) بلا حائل يفطر به بخلاف ما لو كان بمحائل وإن رقى كما هو قضية إطلاقهم ، ومثل لمس مالا ينقض لمسه كحرم كما هو ظاهر فلا يفطر بلمسه وإن أنزل حيث فعل ذلك لنحو شلقة أو كرامة كما اقتضاه كلام المجموع كللمس العضو المبان : أى وإن اتصل بحرارة الدم حيث لم يخف من قطعه مخذور تيمم وإلا أفطر ، وفيه أنه لو حك ذكره لعارض سوداء أو حكة فأنزل لم يفطر على الأصح لأنه تولد من مباشرة مباحة . قال الأذرى : فلو علم من نفسه أنه إذا حك أنزل فالقياس القطر ، وأنه لو قبلها وفارقها ساعة ثم أنزل فإن كانت الشهوة مستصحبة والذكر قائما حتى أنزل أفطر وإلا فلا ، قاله في البحر : وأن هذا كله في الواضح فلا يضر إيماء المشكل بأحد فرجه وإن حصل من وطء لاحتمال زيادته . نعم لو أمنى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لأنه أفطر يقينا بالإنزال أو الحيض ، وما مر من أن خروج المنيّ من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله إذا انسد الأصل ، ولو قبل أو باشر فيها دون الفرج فأمدى ولم ينل لم يفطر قطعا كالبول ، وعلم من قياس ما مر من البناء على لمس مالا ينقض أنه لو لمس الفرج بعد انفصاله وأنزل إن بقي اسمه أفطر وإلا فلا ، وبه أفى والده رحمه الله تعالى ( لا الفكر والنظر بشهوة ) إذ هو إنزال

( قوله فيفطر به ) ظاهره سواء كان بمحائل أم لا وهو ظاهر لأنه بقصد إخراجه أشبه الجماع وهو مفطر ولو مع الحائل ، وسأيت عن سم على ابن حج ما يصرح به ( قوله عالما مختارا ) أى فلو كان ناسيا أو جاهلا بخبره بالقليل المار في كلام الشارح أو مكروها لم يفطر ( قوله بلا حائل ) قيد فيها بعد كذا خاصة ( قوله بخلاف ما لو كان بمحائل ) أى فلا يفطر به ، قال سم على حج : ومحلّه ما لم يقصد بالمضاجعة ونحوها لإخراج المنيّ ، فإن قصد ذلك أفطر لأنه حينئذ استمناء محرم اه بالمعنى ( قوله ومثله لمس مالا ينقض لمسه ) ومنه الأمر وبه صرح حج : أى حيث أراد به الشفقة أو الكرامة وإلا أفطر أخذ ما يأتي للشارح ، ومنه أيضا الشعر والسن والظفر ( قوله كللمس العضو المبان ) وخرج بالعضو مازاد عليه فينبغى أن يأتي فيه ما قيل في نقض الوضوء بلمسه ، ومثل مازاد ما لو كان العضو ذكرا مبانا أو فرج امرأة كما يأتي ( قوله فلو علم من نفسه ) انظر لو ظنه سم على بهجة ، وقد يقال مراده بالعلم الظن لأن المستقبل لا يعلم العلم بوقوعه ولا تقدمه بل حيث عبروا فيه بالعلم أرادوا الظن القوي ( قوله فالقياس القطر ) معتمد وهو ظاهر حيث لم يصل إلى جدل إلى بقدر معه على ترك الحلك ( قوله بأحد فرجه ) خرج به ما لو خرج منهما جميعا ولو على التعاقب فيصير لتحقق خروجه من فرج أصلى ( قوله لم يفطر قطعا كالبول ) أى عندنا وإلا فنقل عن

( قوله قال الأذرى فلو علم من نفسه الخ ) هذا من عند الشارح تقييدا لكلام المجموع ، وقوله بعده وأنه لو قبلها الخ من تنمة كلام المجموع . واعلم أن الشهاب حج قيد كلام الأذرى بما إذا أطاق الصبر لما مر من اغتفاره في الصلاة عند عدم الإطاعة وإن كثر ( قوله وما مر من أن خروج المني من غير طريقه المعتاد الخ ) جواب عن سؤال مقدر : أى فلا يقال بالقطر هنا إذ غايته أنه متى خرج من غير طريقه المعتاد وله حكم ماخرج من طريقه هذا تقرير كلامه ، وينبغي أن يراجع ما مر فيمن انكسر صلبه فخرج منه المنيّ

من غير مباشرة فأشبه الاحتلام وإن كان تكرر به شهوة حراما . قال الأذرى : ينبغي أنه لو أحس بانتقال المني وتبينته للخروج بسبب استدامة النظر فاستدامه أنه يفطر قطعاً وكذا لو علم ذلك من عادته ، وإنما يظهر التردد إذا بدره الإنزال ولم يعلمه من نفسه (وتكره القبلة) في التمس وغيره (لمن حركت شهوته) خبر « أنه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال : الشيخ يملك إربه والشاب يفسد صومه » فهما من التعليل أنه دائر مع تحريك الشهوة وعدمها (والأولى لغيره تركها) حسبا للباب إذ قد يظنها غير محرمة وهي محرمة ، ولأن الصائم يستحب له ترك الشهوات مطلقا ، وضابط تحريك الشهوة خوف الإنزال كما في المجموع (قلت : هي كراهة تحريم في الأصح ، والله أعلم) ذكرنا كان أو أنى لأن فيه تعريضا لإفساد العبادة ، ومعلوم أن الكلام إذا كان في فرض إذ النفل يجوز قطعه بما شاء والمعاقبة والمباشرة باليد كالقبيل ، وقول الشارح وعدل هنا ، وفي الروضة عن قول أصليهما تحرك إلى حركت لما يخفى ظاهر لأن حركت ماض فيفهم منه أنه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحرك فلا يفهم منه ما ذكر لصلاحيته للحال والاستقبال (ولا يفطر بالنفسد والحجامة) لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ، وقيس بالحجامة القصد ، وخبر « أنظر الحاجم والمحجوم » منسوخ بالأول أو الأول أصح ، وبعضه أيضا القياس ويكرهان له كما جزم به في الروضة ، وجزم في المجموع بأنه خلاف الأولى . قال الأسنوى : وهو المنصوص فقد قال في الأم : وتركه أحب إلى أه ظاهر أنه لا يخالف ما في الروضة (والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار إلا يقيت) ليأمن الغلط وذلك بأن يرى الشمس قد غربت ، فإن حال بينه وبين الغروب حائل فبظهور الليل من المشرق خبر « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » (ويحل) الأكل آخره (بالاجتهاد) بورد ونحوه (في الأصح) كوقت الصلاة . والثاني لا لإمكان الصبر إلى اليقين ويجب إمسك جزء من الليل ليتحقق الغروب (ويجوز) الأكل (إذا ظن بقاء الليل) بالاجتهاد لأن الأصل بقاءه ولو أخبره عدل بطلوع الفجر أمسك كما مر (قلت : وكذا لو شك) فيه (والله أعلم) لأن الأصل بقاء الليل (ولو أكل باجتهاد أولا) أى أول اليوم (أو آخره) أى آخر اليوم (وبان الغلط بطل صومه) لتحققه خلاف ما ظنه ولا عبرة بالظن البين خطؤه ، فإن لم يبن الغلط بأن الأمر كما ظنه أو لم يبن له خطأ ولا إصابة صح صومه (أو بلا ظن) بأن هجم وهو جائز في آخر الليل حرام في آخر النهار (ولم يبن الحال صبح إن وقع في أوله) يعنى آخر الليل (ويطل في آخره) أى آخر النهار علا بالأصل فيها إذ الأصل بقاء الليل في الأولى والنهار في الثانية . قال الشارح :

المالكية والحنابلة أنه لو مس بشهوة فأمدى بطل صومه (قوله وإن كان تكرر به شهوة) خرج به عدم التكرار وفيه تفصيل فإن كان يحرك شهوة حرم قياسا على القبلة الآتية وإلا فلا (قوله بانتقال المني وتبينته) عطف تفسير (قوله فإنه يفطر قطعاً) معتمد (قوله وكذا لو علم ذلك من عادته) معتمد (قوله وإنما يظهر التردد إذا بدره الإنزال) قال سم على بهجة بعد ما ذكر : وينبغي أن يجرى ذلك في الضم بمائل مر . نعم اعترض مقاله الأذرى أنه منافي لتزيفهم القول بأنه إن اعتاد الإنزال بالنظر أفطر (قوله خوف الإنزال) أى فلا يضر انتصاب الذكر وإن خرج منه مذى (قوله احتجم وهو صائم) وليس هو مكروها في حقه صلى الله عليه وسلم وإن كره في حق غيره لأنه يجوز أنه فعله لبيان الجواز بل فعله المكروه يثاب عليه ثواب الواجب ، (قوله لا يخالف ما في الروضة) أى لأن المكروه قد يطلق ويراد به خلاف الأولى ، بل هما بمعنى عند أكثر الفقهاء (قوله فإن لم يبن للغلط) هل يجب

(قوله وكذا لو علم ذلك) يعنى خروج المني بمجرد النظر (قوله وظاهر أنه لا يخالف ما في الروضة) أى لأن خلاف الأولى من المكروه عند الفقهاء غاية الأمر أن كراهته خفيفة

ولا مبالاة بالتسمع في هذا الكلام بظهور المعنى المراد : أى وهو أنه أدى اجتهاده إلى عدم طلوع الفجر فأكل أو إلى غروب الشمس فأكل ، وإن بان الغلط قضى فيهما أو الصواب صح صومه فيهما ، والفرق بينه وبين القبلة إذا ترك الاجتهاد فأصاها أنه هناك شك في شرط انعقاد العبادة وههنا شك في فساده بعد انعقادها ( ولو طلع الفجر ) الصادق ( وفي فقه طعام فلفظه صح صومه ) وإن سبق منه شيء إلى جوفه لانتهاء الفعل والقصد ولو أمسكه في فيه فكما لو لفظه لكنه لو سبقه شيء منه إلى جوفه أفطر كما لو وضعه في فيه نهارا فسبق إلى جوفه كما مر ( وكذا لو كان ) طلوع الفجر ( مجامعا فززع في الحال ) أى عقب طلوع الفجر لما علم به صح صومه إذا كان قاصدا بزعه ترك الجماع لا التلذذ كما صرح به جمع متقدمون واعتمده غيرهم وإن أنزل لتولده من مباشرة مباحة ، ولأن الزرع ترك للجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كما لو حلف لا يلبس ثوبا وهو لابسه فزعه حالا ، وأولى من ذلك بالصحة أن يحسّ وهو مجامع بتباشير الصبح فيززع بحيث يوافق آخر الزرع ابتداء الطلوع ( فإن مكث ) بعد الطلوع مجامعا ( بطل ) أى لم ينقذ لوجود المتأني كما لو أحرم مجامعا ، لكن لم ينزلوا منع الاعتقاد منزلة الإفساد بخلافه هنا ، ويفرق أن النية هنا متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم أفسد بخلافها ثم ولهذا لزمته الكفارة باستدامته بعد علمه به كالجماع بعد الطلوع بجماع منع الصحة بجماع أثم به بسبب الصوم ، بخلاف استمرار معلق الطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر ، والفرق أن ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فتعلقت بآخره لئلا يتخلو جماع نهار ومضان عنها والوطء ثم غير حال عن مقابلة المهر إذ المهر في النكاح يقابل جميع الوطآت . نعم إن استدام لغان أن

عليه السؤال عما يبين غلطه أو عدمه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى لأن الأصل صحة صومه ( قوله فأصاها الخ ) أى حيث لم تصح صلاته وقال حجج : والمراد يبطل صومه ، وصح هنا الحكم بهما وإلا فالمدار على ما في نفس الأمر ( قوله وإن سبق منه شيء ) غاية ويعلم من التعبير بالسبق أنه لم يقصر فيه ( قوله كما مر ) أى في قوله كأن جعل الماء في فيه أو أفقه الخ ، وعليه فيقيد ما هنا بما لو وضعه في فيه لا لغرض ، وحينئذ فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منهجه لحمل ما فيه على ماله وضعه لغرض ( قوله إذا كان قاصدا بزعه ترك الجماع ) قضيته أنه لو لم يقصد شيئا لم يصح صومه ، وقضية قوله لا التلذذ بخلافه ، ويمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الإطلاق استصحابا لما هو مقصوده من الجماع فيبطل صومه ( قوله فإن مكث بعد الطلوع مجامعا بطل ) قال في شرح المنهج : ولو لم يبق من الليل إلا ما يسع الإيلاج لا الزرع فعن ابن خيران منع الإيلاج وعن غيره بجوازه اه . وقال الزيادة : وقيد الإمام ذلك بما إذا ظن عند ابتداء الجماع أنه بقي ما يسعه : فإن ظن أنه لم يبق ذلك أفطر وإن زرع مع الفجر لتقصيره ( قوله لكن لم ينزلوا ) أى في الإحرام ( قوله بخلاف استمرار معلق الطلاق ) كأن قال لزوجه إن وطئت فأن طالت ( قوله جميع الوطآت ) أى ومن جميع ابتداء الفعل

( قوله أى وهو أنه إن أدى اجتهاده إلى عدم طلوع الفجر فأكل أو إلى غروب الشمس فأكل ) كذا في النسخ ولم أفهم معناه هنا ( قوله ) وإن بان الغلط قضى فيهما الخ ) مفهوم المتن ( قوله إذا كان قاصدا بزعه ترك الجماع لا التلذذ ) سكت عما لو أطلق وربما يفهم من قوله الآتى ولأن الزرع ترك للجماع الخ أنه لا يفطر ، ووجه فهمه منه أن الزرع موضوعه الترك فلا يخرج عن موضوعه إلا بقصد التلذذ فليراجم .

صومه بطل وإن نزع فلا كفارة عليه لأنه لم يقصد هناك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويانى ، أما إذا لم يعلم بطلوعه حتى طلع بأن علم بعد الاستدامة فكذلك أو نزع حالا فإنه وإن أفطر لأن بعض النهار مضى وهو مجامع فأشبهه الغالط بالأكل لكن لا كفارة عليه ، وقد أجاب الشيخ أبو محمد عما قيل : كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقى يتقدم على علمنا به بجوابين : أحدهما أنها مسئلة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعها ، والثانى أننا إنما تعبدنا بما نطلع عليه ولا معنى للصبح إلا ظهور الضوء للناسر وما قبله لاحكم له ، فالعارف بالأوقات ومنازل القمر يدرك أول الصبح المعتبر زاد فى الروضة . قلت : هذا الثانى هو الصحيح .

### فصل شرط صحة الصوم من حيث الفاعل والوقت

( الإسلام ) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا ولو ناسيا للصوم . قال الأذرى : تضمنت عبارة شرح المذهب أنه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم فى يومه أنه لا يفطر ، ولا أحسب الأصحاب يسمحون به ولا أنه أرادوه وإن غلبه لفظه اه . وقد علم من قوله أنه يشترط الإسلام جميع النهار أنه يفطر هنا ( والعقل ) أى التمييز فلا يصح صوم غير المميز كمن زال عقله ولو بشرب دواء ليلا كالصلاة ( والتقاء عن الحيض والنفس ) إجماعا فلا يصح صوم الحائض والنفساء ، ويحرم عليهما الإمساك كما قاله فى الأنوار ( جميع النهار ) هو قيد فى الأربعة فلو طرأ فى أثناء النهار ردة أو جنون أو حيض أو نفاس بطل صومه كما لو جن فى خلال صلاته ، ولو ولدت ولم تر ما يبطل صومها أيضا كما صححه فى المجموع والتحقيق ( ولا يضر النوم المستغرق ) النهار ( على الصحيح ) لبقاء أهلية الخطاب معه إذ النائم يتقنه إذا نبه ، ولهذا يجب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم دون الفائتة بالإغماء . والثانى يضر كالإغماء ( والأظهر أن الإغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهاره ) أى لحظة كانت اكتفاء بالنية مع الإفاقة فى جزء لأنه فى الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون ، فلو قلنا إن المستغرق منه لا يضر كالنوم لألحقنا الأقوى

( قوله وإن نزع ) غاية ( قوله فلا كفارة عليه ) أى وإن بطل صومه ، وعبارة سم على حج : حاصله أن مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وإن لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به .

#### ( فصل شرط الصوم )

( قوله أنه يفطر هنا ) أى فيها لو ارتد بقلبه ناسيا ( قوله أى التمييز ) الأولى أن يفسر هنا بالغريزة وإن فسر بالتمييز فى نواقض الوضوء ( قوله وإن طرأ فى أثناء النهار ردة ) أى ولو ناسيا كما تقدم ( قوله لبقاء أهلية الخطاب معه ) أى ويثاب على صيامه لليلة المذكورة ( قوله إذا أفاق لحظة ) ظاهره ولو كان الإغماء بفعله وفى حج تقييد عدم الضرر بما إذا لم يكن بفعله فإن كان بفعله بطل صومه ( قوله فلو قلنا إن المستغرق ) أى الإغماء المستغرق الخ

#### ( فصل شرط الصوم الإسلام )

( قوله من حيث الفاعل والوقت ) ذكر الوقت هنا لا يناسب كون الإسلام وما بعده مما يرجع للفاعل فقط هو الخبر مع عدم عطف ما يتعلق بالوقت عليه ومن ثم اقتصر المحقق المجل على قوله من حيث الفاعل ، وأما الشهاب حج فلما أراد إفادة أن الفصل معقود لما يتعلق بالوقت أيضا حلّ المن على وجه يصح معه ذلك ، وعبارته مع المتن : فصل فى شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت ، وكثير من سننه ومكروهاته شرط صحة الصوم من حيث الزمن قابلية الوقت ومن حيث الفاعل الإسلام الخ ( قوله ولو ناسيا للصوم ) أى ولا يقال إنه كالأكمل أو

بالأضعف ، ولو قلنا إن اللحظة منه تضر كالحنون لألحقنا الأضعف بالأقوى ، فتوسطنا وقلنا إن الإفاقة في لحظة كافية ، والثاني يقصر مطلقا ، والثالث لا يقصر إذا أفاق أول النهار . وفي الروضة وأصلها : لو شرب دواء ليلا فزال عقله نهارا ففي التهذيب إن قلنا لا يصبح الصوم في الإغماء فهنا أولى والأفوجهان ، والأصح أنه لا يصبح لأنه بفعله ، قال الأسنوى : ويعلم منه الصحة في شرب الدواء : أى إذا أفاق في بعض النهار بطريق الأولى ، ولعله فهم أن كلام البغوى فيما لا يزيل العقل رأسا بل يغمره كالإغماء مع أن كلامه مفروض فيما يزيله ، وحينئذ فلا فرق بين المستغرق وغيره ولو مات في أثناء النهار بطل صومه كما لو مات في أثناء صلاته ، وقيل لا كما لو مات في أثناء نسكه ؛ ولو شرب المسكر ليلا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صحا في بعضه فهو كالإغماء في بعض النهار قاله في التتمة ، ويؤخذ مما مر أن عقله هنا لم يزل ( ولا يصح صوم العيد ) أصغر أو أكبر ولو عن واجب للنهي عنه في خبر الصحيحين ( وكنا التشريق في الجديد ) وهى ثلاثة أيام بعد يوم الأضحى لما صح من النهي عن صيامها ولو كان صومه لمتمتع عادم للهدى لعموم النهي عنه ، وفي القديم له صيامه عن الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخارى فيها ( ولا يحل التطوع ) بالصوم ( يوم الشك بلا سب ) يقتضى صومه لقول عمار بن ياسر « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه الترمذى وغيره وصححه . قيل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان ، وضعفه السبكي بعدم كراهة صوم شعبان ، ويرد بأن إدمان الصوم يقوى النفس عليه وليس في صوم شعبان إضعاف بل تقوية ، بخلاف صوم يوم ونحوه فإنه يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح للعبادة مع كسل وضعف وهو غير مناسب ، ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب مما باقى إن لم يصله بما قبله لخبر « إذا انتصف شعبان فلا تصوموا » وفهم منه أنه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم أفطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر ، وهو ظاهر لأنه صوم يوم بعد النصف لم يوصل لما قبله ( فلو صامه ) تطوعا من

( قوله والأصح أنه لا يصح ) معتمد ( قوله بطل صومه ) أى فلا يعامل معاملة الصائمين في الغسل والتكفين بل يستعمل الطيب ونحوه في كفته مما يكره استعماله للصائم ( قوله في أثناء صلاته ) أى فلا يثاب على ما فعله منها ثواب الصلاة ولكن يثاب على مجرد الذكر فقط ، ولا حرمة عليه حيث أحرم وقد بقي من الوقت ما يسعها ( قوله وبقي سكره جميع النهار ) ظاهره سواء تعدى بسكره أم لا وبه صرح سم على بهجة وصرح بمثله أيضا في الإغماء فليراجع ( قوله ما صح من النهي عن صيامها ) قال في شرح بهجة الكبير وفي مسلم « إنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل » اهـ . قال في النهاية : ويرى أى قوله وشرب بالضم والفتح وهما بمعنى والفتح أقل اللغتين وبها قرأ أبو عمرو - شرب الهيم - وقال البيضاوى في تفسير الآية : أى الإيل التى بها الهيام : أى يضم الهاء وهو داء شبه الاستسقاء جمع أهيم وهيام يريد أنها أيام لا يجوز صومها ( قوله حرم عليه صوم الثامن عشر ) أى فشرط الجواز

الجماع أو نحوه مما ينفع فيه النسيان ( قوله ويعلم منه الصحة في شرب الدواء الخ ) قد يقال : إن هذا هو موضوع كلام البغوى إذ صورته أنه أفاق بعض النهار وإلا لم تأت المسئلة من أصلها . كما هو ظاهر فليراجع أصل كلام الأسنوى ( قوله ولعله فهم أن كلام البغوى الخ ) لا يفتى أن هذا الفهم هو المتعين في كلام البغوى بدليل أنه بناء على الإغماء ولم يجعل مقتضى اللطالان به حيث جعلنا الإغماء غير مبطل ، إلا أنه بفعله غاية الأمر أن البغوى تجاوز في قوله فزال عقله فعبر بالزوال عن التغطية ، على أن حل الزوال في كلامه على حقيقته يتنافى بحكاية الوجوبين فيها إذا قلنا إن الإغماء لا يقصر فتأمل ( قوله ولو شرب المسكر ليلا ) شمل ما إذا كان متعليا ، وبه صرح الشهاب سم

غير سبب (لم يصح في الأصح) كيوم العيد بجماع التحريم . والثاني يصح لأنه قابل للصوم في الجملة كما سيأتي عقبه ، والخلاف كالخلاف في الصلاة في وقت النهي ( وله صومه عن القضاء والنذر ) المستقر في ذمته والكفارة فيحل من غير كراهة مسارة إلى براءة ذمته كتنظيره في الصلاة في الأوقات المكروهة لخبر الصحيحين « لا تقدموا » أي لا تقدموا « رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلا كان يصوم صوما فليصمه » وقيل بالورد الباقي بجماع السبب ، ولا يشكل الخبر بخبر « إذا انتصف شعبان » لتقدم النص على الظاهر . قال الأسنوي : فلو أخر صوما ليوقعه يوم الشك فقياس كلامهم في الأوقات المنهى عنها تحريمه ، وشمل إطلاقه قضاء المستحب وهو نظير قولهم يجواز قضاء الفائتة في الأوقات المكروهة وإن كانت نافلة . وصورة قضاء المستحب هنا أن يشرع في صوم نفل ثم يفسده فإنه يسن قضاؤه كما في الروضة ، فهم كلام المصنف أنه لا يجوز صومه احتياطا لرمضان إذ لا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط ، ولا يصح نذر يوم الشك كنذر أيام التشريق والعديد لأن معصية ( وكذا لو وافق عادة تقطوعه ) سواء أكان يسرد الصوم أم يصوم يوما معينا كالأثنين والخميس أو يصوم يوما ويفطر يوما فوافق صومه يوم الشك فله صيامه بالخبر المسار ، وثبتت عادته المذكورة بمرة كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ،

أن يصل الصوم إلى آخر الشهر ، ففي أفطر يوما من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم يتعد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر . وبني ما لوصام شعبان كله بقصد أن لا يصوم اليوم الأخير أو النصف كله بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظرا لاتصال الصوم بما قبله أو لا يصح نظرا للقصد ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول للعلة المذكورة ولا نظر لهذا القصد قياسا على ما لو رفض التية نهرا ( قوله في وقت النهي ) والراجح منه عدم الصحة والفساد ( قوله وله صومه عن القضاء ) ولو مندوبا كما يأتي ( قوله لا رجلا ) عبارة المحلى إلا رجل اه ، وكل منهما جائز من حيث العربية والأفصح الرفع لكن تراجع الرواية ( قوله ولا يشكل الخبر ) أي حيث دل على جواز الورد ونحوه بقوله إلا رجل الخ ، ودل خبر إذا انتصف على امتناعه لإطلاقه وقوله لتقدم النص : أي هذا الخبر على الظاهر : أي خبر إذا انتصف اه سم على شرح البهجة ( قوله فلو أخر صوما ) أي ولو واجبا ( قوله فقياس كلامهم ) معتمد : أي بل وقياس ذلك أيضا أنه لو تحرى تأخير ليوقه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه أيضا ولم يتعد ( قوله وشمل لإطلاقه ) أي حيث لم يقيد القضاء بالواجب ( قوله وصورة قضاء المستحب ) يتأمل قصره على هذه الصورة ، فإن قضية قولهم يندب قضاء النفل المؤقت أنه لا يختص بهذه الصورة بل مثلها عاشوراء وتاسوعاء وغيرها ( قوله ولا يصح نذر يوم الشك ) أي ما يصدق عليه أنه شك وإن لم يعلم بذلك وقت النذر ، وعليه فلو نذر صوم يوم بعينه كالخميس الآتي مثلا ثم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه ( قوله وثبتت عادته المذكورة ) وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متفرقين ثم أفطر باقيه فوافق يوم الشك يوما لو أدام حاله الأول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام يوما قبل الانتصاف علم أنه يوافق آخر شعبان واتفق أن آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لأنه صار عادة له ( قوله بمرة ) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وبين ما قبلها إلى آخر عمره وهو ظاهر ، وفي فتاوى ولد

في غير موضع خلافا للشهاب حج ( قوله وصورة قضاء المستحب هنا أن يشرع في صوم نفل ثم يفسده ) أي مثلا وللاقتصوره لا ينحصر في ذلك ، إذ المستحب المؤقت يستحب قضاؤه مطلقا كصوم عرفة وعاشوراء ( قوله وثبتت عادته المذكورة بمرة ) أي بأن يصوم نظير ذلك اليوم من نصف شعبان الأول ثم يمنعه من صومه في النصف الثاني مانع لم يزل إلا في يوم الشك ، ولا فالصوم في النصف الثاني منه مطلقا بلا سبب ممنوع

ويجب أن يفطر بين الصومين نفلاً أو فرضاً ، إذ الوصال حرام وهو أن يصوم يومين فأكثر ولا يتناول بالليل مطعوماً بل ائلاً كما في المجموع ، وقضيته أن الجماع ونحوه لأبغ الوصال. قال في المهمات : وهو ظاهر المعنى لأن تحريم الوصال للضعف : أى عن الصيام ونحوه من الطاعات ، وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى ، لكن قال في البحر : هو أن يستديم جميع أوصاف الصائمين ، وذكر الجرجاني وابن الصلاح نحوه قال : وتعبير الرافي : أى وغيره بأن يصوم يومين يقتضى أن المأمور بالإمساك كترك النية لا يكون امتناعه ليلاً من تعاطى المقطر وصلاً لأنه ليس بين صومين إلا أن الظاهر أنه جرى على الغالب ( وهو ) أى يوم الشك ( يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برويته ) ولم يعلم من رآه ( أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة ) أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكتف به وإنما لم يصح صومه عن رمضان لعدم ثبوت كونه منه . نعم من اعتقد صدق من قال إنه رآه من ذكر يصح منه صومه بل يجب عليه كما قاله البيهقي وغيره ، ومرة صحة نية معتقد ذلك ولو بقول واحد ممن ذكر وقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه من رمضان فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاث كما زعم بعضهم ، وأجيب عما زعمه أيضاً بأجوبة أخرى فيها نظر ، وأجاب العراقي عن ذلك أخذاً من كلام السبكي بأن كلامهم هناك فيما إذا تبين كونه من رمضان وهنا فيما إذا لم يتبين شيء ، فليس الاعتماد على هؤلاء في الصوم بل في النية فقط ، فإذا نوى اعتداداً على قولهم ثم تبين ليلاً كونه من رمضان لا يحتاج إلى تجديد نية أخرى : ألا تراهم لم يذكروا هذا فيما يثبت به الشهر وإنما ذكروه فيما يعتمد عليه في النية اهـ . وقال الأفرعي : يجوز أن يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لا في أفرادهم ، فيكون شكاً بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم وهو أكثر الناس دون أفراد من اعتقد صدقهم

الشارح ما يخالفه ونصها : سئل الشيخ الرمل هل العبرة بعادته. القديمة أو السنة الماضية فأجاب بأن العبرة بعادته في السنة الماضية لا القديمة ، وكتب سم على شرح البهجة قوله بأن اعتداد الخ قد يستشكل تصوير العادة ابتداء لأن ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب ممتنع فيحتاج لعادة وينقل الكلام إليها فيتسلسل ، ويجب أن يصور ذلك بما إذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف ، فالظاهر أن له صومه بعده لأنه صار عادة له ، ولو اختلفت عادته كان اعتداد الاثنين في عام والخميس في آخر فهل يعتبر الأخير أو نقول كل صار عادة له ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الثاني . نعم إن عزم على هجر أحدهما والإعراض عنه فيحتمل أن لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن حمل ما نقل عن إفتاء والد الشارح المتقدم عليه ( قوله ويجب أن يفطر ) بيان فائدة مستقلة ( قوله وهو ) أى الوصال ( قوله لكن قال في البحر ) معتمد ( قوله أنه جرى على الغالب ) أى فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين وأن لا ( قوله ولم يكتف به ) أى على المرجوح السابق ( قوله ثم تبين ليلاً كونه من رمضان ) قال سم على شرح البهجة ، قوله ليلاً يتجه على هذا الجواب أن التبين نهاراً كذلك ، ولعل اقتصار الشارح على قوله ليلاً ليتأتى قوله لا يحتاج إلى تجديد نية أخرى

( قوله ومرة صحة نية معتقد ذلك ) أى ظانه كما مر تفسيره به في كلامه وهو الذى ينتفى به التنافى. وحاصل ذلك كما قرره حج في مبحث النية أن ظن صدق هؤلاء مصحح للنية فقط ، ثم إن تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه اعتداداً على هذه النية ، وإن لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه ، هذا إذا لم يعتقد صدقهم ، فإن اعتقد ذلك بأن وقع الجزم بخبرهم صح الصوم اعتداداً على ذلك ( قوله كما زعم بعضهم ) يعنى التنافى وكان الأولى أن يقول وإن زعم بعضهم ( قوله بأن كلامهم هناك ) يعنى في مبحث النية فهذا جمع بين موضعين فقط على أنه هو عين الجمع الذى قبله فلا حاجة إليه معه ( قوله فإذا نوى اعتداداً على قولهم ) أى بأن كان الواقع مجرد الظن كما علم ( قوله بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم )

لوثوقه بهم ألا ترى أنه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفساق والعبيد والنساء بل هو رمضان في حقهم قطعاً  
ومر أن الجمع في الضبيان ونحوهم غير معتبر فالأثنان كذلك ، وقضية كلامه كأصله أن يوم الشك يحصل بما ذكر  
سواء أطبق الغيم أم لا ، لكن قيده صاحب البهجة تبعاً للطاوسى والبارزى والقنوتى بعدم إطباق الغيم لمع إطباقه  
لا يورث شيء مما ذكر الشك والأول كما أفاده الشيخ أوجه ، وقول الشارح والهاء مصححة تبع فيه من ذكر ،  
ويمكن حمله على التخييل وقد عمت البلوى كثيراً بثبوت هلال الحجة يوم الجمعة مثلاً ثم يتحدث الناس برويته  
ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذى القعدة  
أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيدين ؟ وقد أفقى الوالد رحمه الله تعالى بالثاني لأن دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل  
مصلحة المندوب ( وليس إطباق الغيم ) ليلة الثلاثين ( بشك ) لأننا تعبدنا فيه بكمال العدة فلا يكون هو يوم شك  
بل يكون من شعبان لخبر المار ، ولا أثر لظننا برويته لولا السحاب لبعده عن الشمس ولو كانت السماء مصححة  
وتراعى الناس الهلال فلم يتحدث برويته فليس بيوم شك ، وقيل هو يوم شك ، ولو كان في السماء قطع صحاب  
يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفى تحتها ولم يتحدث برويته فقيل هو يوم شك وقيل لا ، قال في الروضة :  
الأصح ليس بشك ( ويسن تعجيل الفطر ) بتناول شيء كما في الجواهر ، وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع وهو  
محتمل لما فيه من إضعاف القوة والضرر ، ومحل التنب إذا تحقق الغروب أو ظنه بأماره خبر « لا يزال الناس  
يغير ما عجلوا الفطر » متفق عليه ، ويكره تأخيره إن قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة وإلا فلا بأس به كما في المجموع  
عن نص الأمام ، وفيه عن صاحب البيان أنه يكره أن يتمضمض بماء يمججه وأن يشربه ويتقيأه إلا للضرورة ، قال :  
وكانه شبه بالسواك للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوفاً . وقول الزركشي إنما يتأتى على القول بأن كراهة  
السواك لاتزول بالغروب والأكثرون على خلافه يرد بأن الظاهر تأتيه مطلقاً لوضوح الفرق بينهما ( ويسن الفطر

( قوله فالأثنان كذلك ) ومثلها الواحد كما تقدم له ( قوله وقيل هو يوم شك ) انظر ما فائدة الخلاف مع أنه يحرم  
صومه على كل تقدير ، إذ يفرض أنه ليس بشك هو يوم من النصف الثاني من شعبان وصومه حرام ثم رأيت  
سم على شرح البهجة قال مانصه : قوله وإذا انتصف شعبان حرم الصوم الخ ، هذا قد يوجب أنه لاختصاصية  
ليوم الشك لأنه مع الواصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ، ومع عدم الوصل يمنع صوم كل واحد منهما  
إلا أن يجعل الاختصاصية أنه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين بخلاف غيره فليأمل اهـ . وقد يقال  
أيضاً : فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كما لو قال إن كان اليوم الثلاثي يوم شك فعبدى حرّاً أو نحوه فيؤاخذ بذلك  
حيث قلنا إنه شك ( قوله ويسن تعجيل الفطر ) ينبغي سن ذلك ولو ماراً بالطريق ، ولا تنخرم مروءته به أخذنا  
مما ذكره من طلب الأكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة ولو ماراً بالطريق ( قوله وهو محتمل ) معتمد ( قوله أو  
ظنه بأماره ) قد يخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر إذا ظن الغروب بالاجتهاد وهو مقتضى لندب  
التأخير ( قوله أنه ) أى الصائم ( قوله وأن يشربه ) أى بعد دخول وقت الفطر كما هو ظاهر ( قوله لوضوح الفرق  
بينهما ) أى وهو أن السواك مستحب ولا يكره إلا لسبب وقد زال بخلاف المضمضة فإنها ليست مطلوبة فإزالة

يعنى اعتقده كما يعلم مما بعده ( قوله وقضيته عدم حصول سنة التعجيل بالجماع ) وقضيته أيضاً عدم  
حصولها بالاستسقاء أو إدخال نحو عود في أذنه أو لإحليله أو نحو ذلك وإن كان مذكروه من التعليل بأى ذلك ،  
ثم إن قضية تعبيره بلفظ كما في نقله كلام الجواهر المؤذنة بأنه موافق له أن يعتمد عليه وهو له وهو محتمل يؤذن بأنه



على تمر ، وإلا بأن لم يجده (فاه) لخبر «إذا كان أحكم صائغا فليطفر على التمر ، فإن لم يجد التمر فليطفر عليه فإنه طهور» صحيحه الترمذى وابن حبان وورد «أنه صلى الله عليه وسلم كان يطر قبل أن يصلى على رطبات ، فإن لم يكن فعلى تمرات ، فإن لم يكن حسا حسوات من ماء» ، وقضية هذا الخبر تقدم الرطب على التمر وأن السنة تثبت ما يطر عليه من رطب وغيره وهو كذلك كما اقتضاه فى الثانى نص حرملة وتصريح ابن عبد السلام به فى الماء وتعبير المصنف وغيره بتمر إذ هو اسم جنس جمعى وتعبير جمع بتمره محمول على أنه يحصل بها أصل السنة سواء فى ذلك من هو بمكة وغيره خلافا للمحب الطبرى (وتأخير السحور) لخبر «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور» ولما فى ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ولأن تأخير السحور أقرب للتقوى على العبادة وصح «تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة وكان قدر ما بينهما خمسين آية» وفيه ضبط لقدر ما يحصل به سنة التأخير ويسن السحور أيضا لخبر «تسحروا فإن فى السحور بركة» وخبر الحاكم فى صحيحه «استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل» والسحور يفتح السين المأكول وبضمها الأكل حينئذ ويحصل بقيل المطحوم وكثيره لخبر «تسحروا ولو بجرعة ماء» ويدخل وقته بنصف الليل ، ومحل استحبابه إذا رجا به منفعة أو لم يخش به ضررا كما قاله الحاملى ، ولهذا قال الحليمي : إذا كان شعبان فينبغى أن لا يتسحر لأنه فوق الشيع اه . ومراده إكثار الأكل ومحله أيضا (مالم يقع فى شك) بأن يتردد فى بقاء الليل وحينئذ فتركه أولى لخبر «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» (وليسن لسانه عن الكذب والغيبة) ونحوهما من مشائخه وسائر جوارحه عن الجرائم فلا يبطل الصوم بارتكابها ، بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالإسقاط ، وإنما طلب الكف عن ذلك لخبر البخارى «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه

الخلاف بها تعد عينا حيث لا غرض (قوله على تمر) ولينظر هل يقدم اللبن على العسل . أقول : ينبغي أن يقدم العسل لأنهم نظروا للحلوفى هذا المحل بعد فقد التمر والماء ونحوهما مما ورد ، وكتب سم على منعه عمرة : قبل الحكمة كونه مدخول النار وقيل تفاولا بالحلاوة وقيل لنفع البصر اه (قوله وإلا فاه) قال سم على حج : وفى حصوله بنحو ملح وماء ملح نظر ، وكذا بنحو تراب وحجر لا يضر والحصول محتمل اه . أقول : أشار بقوله محتمل إلى أنه قد يقال أيضا بعدم الحصول ، ويوجه أن الغرض المطلوب من تعجيل الفطر بإزالة حرارة الصوم بما يصلح البدن وهو منتف مع ذلك مع أن تناول التراب والمذر مع انتفاء الضرر مكروه فلا ينبغى حصول السنية به (قوله على التمر) أى وعلى العجوة أيضا (قوله خلافا للمحب الطبرى) أى حيث قال : يقدم من بمكة ماء زمزم (قوله لأنه فوق الشيع) أى ما يأكله مثلا (قوله فلا يبطل الصوم) أى ثوابه .

[ فرع ] لو تاب هل يسلم الصوم من النقص ؟ محل نظر ، ويحتمل بقاؤه وأن يكون غايته دفع الإثم خدام

لا يعتمد هذه القضية فليراجع مختاره فى المسئلة (قوله بأن لم يجده) قضيته أنه لو أفطر على الماء مع وجود التمر لا يحصل له سنة الفطر على الماء فليراجع (قوله ومحل استحبابه إذا رجا منفعة) انظره مع ما مر وبأن من حصوله السنة بالليل كالكثير (قوله أو لم يخش به ضررا) هو كذا بأو فى النسخ ولعله تحريف من الكنية ، وإلا فالذى فى القوت عن تجريد التجريد ولم يخش بالواو وهى الأصوب كما لا يخفى ، لكن قضيته أنه لا يسن إلا إذا رجا منفعة (قوله فلا يبطل الصوم بارتكابها) هو بالفاء فى أكثر النسخ ، وهو الذى الجأ الشيخ فى الحاشية إلى ضبط يبطل بضم أوله فيكون فاعله ضمعا يعود على الصائم ، ولا يخفى أن ما بعده لا يلائمه ، لكن هو فى نسخة بالواو بدل

وشرايه ونخبه الحاكم في صحيحه « ليس الصيام من الأكل والشرب فقط الصيام من اللغو والرفث » ولأنه يحيط الثواب ، فالمراد أن كمال الصوم إنما يكون بصيانته عن اللغو والكلام الرديء لا أن الصوم يبطل بهما فإن شتمه أحد فليقل إلى صائم نخبه « الصيام جنة ، فإذا كان أحدكم صائمًا فلا يرفث ولا يجهل ، فإن امرؤ قاتله أو شتمه فليقل إلى صائم إلى صائم مرتين » يقوله بلسانه بنية وعظ الشائم ودفعه بالتي هي أحسن كما نقله المصنف عن جمع وصحيحه ، ثم قال : فإن جمع فيه بين لسانه وقلبه فحسن . وقال : إنه يسن تكراره مرتين أو أكثر لأنه أقرب إلى إمساك صاحبه . عنه وقول الزركشي ولا أظن أحداً يقوله مردود بالخبر المار ( ونفسه عن الشهوات ) من المسموعات والمبصرات والمشمومات والملابس إذ ذلك سر الصوم ومقصوده الأعظم لتتكسر نفسه عن الهوى وتقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشبهه . قال في الدقائق : ولا يمنع هذا العطف لأن النوعين اشتركا في الأمر بهما ، لكن الأول أمر لإيجاب ، والثاني استحباب اهـ . والأوجه ماجرى عليه المصنف وما تحمله الشارح لعبارة الرافعي بعيد . قاله في الأنوار ، ويكره أن يقول بحق الختم الذي على فم ( ويستحب أن يغتسل من الجنابة ) والحليض والنفس ( قبل الفجر ) ليؤدي العبادة على الطهارة وليخرج من خلاف أبي هريرة القائل بوجوبه ، لكن نقل عنه الرجوع عن ذلك ، وخشية من وصول الماء إلى باطن الأذن أو الدبر أو غيرهما ، وينبغي أن يغسل هذه المواضع إن لم ينهأ له الغسل الكامل . قال الأستاذ : وقياس المعنى الأول استحباب المبادرة إلى الاغتسال عقب الاحتلام نهاراً . قال الحاملي والخرجاني : يكره للصائم دخول الحمام : يعني من غير حاجة بلجواز أن يضره فيفطر . قال الأذري : وهذا لمن يتأذى به دون من اعتاده ، وهو ظاهر من حيث انتفاء الضرر أما من حيث أنه ترفه لا يناسب الصائم فردود ( وأن يجتزأ عن الحمامة ) والفصد للاختلاف فيها كما مر ( والقبلة ) وليس مكرراً مع مامر إذ اه عمرة ( قوله ليس الصيام من الأكل ) أي بأن يتركه ( قوله فإن جمع فيه بين قلبه ولسانه فحسن ) .

[ فائدة ] قال حج في فتاويه الحديثية : هل الذكر للسان أفضل أو غيره ؟ وعبارته : والذكر الخفي قد يطلع ويراد به ما هو بالقلب فقط وما هو باللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه « خير الذكر الخفي » أي لأنه لا ينطرق إليه الرياء ، وأما حيث لم يسمع نفسه فلا يعدل بحركة لسانه وإنما العبارة بما في قلبه على أن جماعة من أئمتنا وغيرهم يقولون : لا نواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه ، وينبغي حمله على أنه لا نواب عليه من حيث الذكر الخصوص ، أما اشتغال القلب بذلك وتأمله لمعانيه واستغراقه في شهوده فلا شك أنه بمقتضى الأدلة يثاب عليه من هذه الحيشة الثواب الجزيل ، ويؤيده خبر البيهقي « الذكر الذي لاسمعه الحفظة يزيد على الذكر الذي تسمعه الحفظة سبعين ضعفاً » اهـ بخروفيه ( قوله عن الهوى ) بالقصر ( قوله ويكره أن يقول بحق الختم الخ ) ومثله الحاتم الذي على فم العباد ووجه الكراهة أنه حلف بغير الله تعالى وصفاته ( قوله وينبغي أن يغسل هذه المواضع ) أي قبل الفجر بنية رفع الجنابة ( قوله وقياس المعنى الأول ) هو قوله ليؤدي العبادة على

الفاء ولا غبار عليها ( قوله والأوجه ماجرى عليه المصنف الخ ) هذا لاتعلق له بما قبله وإن أومعه كلامه وحاصل المراد منه أن المصنف عدل إلى قوله وليصن لسانه بلام الأمر عن عبارة المحرر المفيدة لاستحباب ذلك لما فيه عليه في الدقائق من أن ذلك واجب على كل أحد لأمسنون . وأجاب عنه الشارح بالإجلال بما حاصله أن الاستحباب من حيث الصوم فلا ينافي أنه واجب في حد ذاته ، قال : فلا حاجة إلى عدول المنهاج عما في المحرر وغيره ، واستبعده الشارح هنا بما ترى ( قوله أما من حيث أنه ترفه لا يناسب الصائم فردود ) في هذا الرد نظر لا ينبغي لأن الترفه إنما هو

الأول في حكمها وهنا في أنه يستحب تركها (وذوق الطعام) أو غيره خوف الوصول إلى حلقه أو تعاطيه لغلبة شهوته نعم إن المحتاج إلى مضغ نحو خبز لطف لم يكره (والمالك) يفتح العين المضغ ويكرهه الملعوك لأنه يجمع الريق ، فإن ابتلعه أفطر في وجهه ضعيف ، وإن ألقاه عطشه ومن ثم كره كما في المجموع ، ومحل في غير مايفتت ، أما هو فإن يتقن وصول بعض جرمه عمدا إلى جوفه أفطر وحينئذ يحرم مضغه ، بخلاف ما إذا شك أو وصل طعمه أو ربحه لأنه مجاور ، وكالمالك في ذلك اللبان الأبيض فإن كان لو أصابه الماء ببس واشتد كره مضغه وإلا حرم . قاله القاضي (وأن يقول عند) أي عقب (فطره : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) للاتباع رواه أبو داود بإسناد حسن لكنه مرسل ، وروى أيضا أنه صلى الله عليه وسلم « كان يقول حينئذ » اللهم ذهب الظلم وأبنت العروق وثبت الأجر إن شاء الله تعالى » (وأن يكثر الصدقة) والجلود وزيادة التوسعة على العيال والإحسان إلى ذوى الأرحام والخيران لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم « كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل » والمعنى في ذلك تفرغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم ، ومن ثم سن أن يفطرهم بأن يعشيهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء » فإن عجز عن عشاءهم فطرهم بشرية أو تمره أو غيرهما (وتلاوة القرآن في رمضان) في كل مكان غير نحو الحش حتى الحمام والطريق إن لم يلقه عنها بأن أمكنه تدبرها لخبر « إن جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن » وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه والتلاوة في المصحف أفضل ، ويسن استقبال القبلة والجهر إن أمن الرياء ولم يشوش على نحو مصل أو نائم (وأن يعتكف فيه) أي في رمضان وأن يكثرن من ذلك للاتباع . رواه الشيخان : ولأنه أقرب لصون النفس عن ارتكاب مالا يليق (لأسيا) بالتشديد والتخفيف ، وهي تدل على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لامستثنى بها ، والسبب بالكسر والتشديد المثل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدل محذوف

الطهارة (قوله نعم إن احتاج) قضية اقتضاه على ذلك كراهة ذوق الطعام لغرض إصلاحه لمتعاطيه ، وينبغي عدم كراهته للحاجة وإن كان عنده مفطر غيره لأنه قد لا يعرف إصلاحه مثل الصائم (قوله ومحل في غير مايفتت) أي في علك مالا يفتت (قوله وكالمالك في ذلك) أي في ذلك التفصيل (قوله اللبان الأبيض) وهو المسى بالشام (قوله فإن كان لو أصابه الماء ببس) أي ماء الفم وهو الريق أو ما يدخله فمه لإيباسه (قوله واشتد كره) أي بحيث لا يتحلل منه شيء (قوله كان يقول) أي فيجمع الصائم بينهما (قوله وأن يكثر الصدقة الخ) لعل المراد به أن يعالج نفسه على جعل ذلك كالطبيعة له باعتياده للصدقة فيكون من عطف السبب على المسبب (قوله ويقرأ غيره) أي ولو غير ماقرأه الأول ، فنه ما يسمى بالمدارسه الآن وهي المعبر عنها في كلامهم بالإدارة (قوله والتلاوة) أي وإن قوى حفظه لأنه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة . وينبغي أن محله ما لم يذهب خشوعه وتدبره

خلاف السنة لما كروه (قوله وذوق الطعام) وهو مكروه بدليل الاستدراك الآتي ، وكان على الشارح أن يذكر حكم الكراهية هنا تمهيدا للاستدراك المذكور (قوله فإن يتقن وصول بعض جرمه عمدا) قد يقال : قياس ما مر فيها لو وضع ماء في فمه لغبر غرض من الفطر مطلقا أنه يفطر هنا وإن لم يعتمد وإلا فما الفرق (قوله وما موصولة أو زائدة) أي أو نكرة موصوفة كما في كلام غيره ، وهو الذي ينزل عليه ما يأتي عن الشارح بقوله ويجوز رفع ما بعدها : أي بناء على أنها موصولة أو موصوفة ، وقوله ونصبه : أي بناء على أنها نكرة موصوفة

ونصبه وجزه وهو الأرجح على الإضافة (في العشر الأواخر منه) فهي أولى بذلك من غيره للاتباع ، ولأنه صلى الله عليه وسلم «كان إذا دخل العشر الأخير أحيا الليل وأيقظ أهله وشد المزتر» ويسن أن يمكث معتكفا إلى صلاة العيد وأن يعتكف قبل دخول العشر ففهي لا في غيرها كما تقل الماوردي عليه اتفاق الفقهاء ليلة القدر وسيأتي الكلام عليها في أول الكتاب الآتي .

### فصل في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه

( شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ ) والإسلام ولو فنيا مضى كالصلاة ، فلا يجب على مجنون ومغنى عليه وسكران وكافر بالمعنى السابق في الصلاة لخبر « رفع القلم عن ثلاث » ( وإطاقته ) له وصحة وإقامة أخذها مما يأتي فلا يجب على من لا يطيقه حسا أو شرعا لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحوه ، وعلى مسافر كما يعلم مما يأتي وجوبه عليهما ، وعلى السكران والمغنى عليه والخائض ونحوها عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كما تقرر ذلك في الأصول لوجوب القضاء عليهم كما سيأتي ، ومن ألحق بهم المرتد في ذلك فقد سها فإن

بقراءته في المصحف وإلا فلا يكون أفضل ( قوله ونصبه ) أى على أنه مفعول لفعل محذوف وهو صلة لما : أى لأمسى الذى أعنيه أو أريده زدنا ( قوله وشد المزتر ) كناية عن التهيؤ للعبادة والإقبال عليها بهمة ونشاط .

### ( فصل في شروط وجوب صوم رمضان )

( قوله وما يبيح ترك صومه ) أى وما يتبع ذلك من الإمساك والتدنية ( قوله والبلوغ ) أى والنقاء من الحيض والنفاس أيضا ، فالجنون والصبأ والحيض والنفاس مانعة من الوجوب ، بل ما عدا الصبا مانع من الصحة إن تقدم على طلوع الفجر ومبطل للصوم إن طرأ عليه . لا يقال : لا يتصور بطلان الصوم بطرؤ النفاس لأنه مسبوق بالولادة وهى مبطل للصوم ، فالنفاس إنما حصل بعد بطلانه لأنه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل . لأننا نقول : يمكن تصويره بما لو ألفت ولدا جافا فبطل به صومها ثم رأت الدم نهارا وهى صائمة قبل مضى خمسة عشر يوما فإنه نفاس ، والأحكام مرتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ، فى هذه الصورة إذا نوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويبطل برويته الدم نهارا ويعتد بما فعلته من العبادة من صوم وغيره قبل رؤيته أو يصور أيضا بما لو ولدت ولدا جافا ليلا ثم نوت الصوم وطرقها الدم نهارا فإن أحكام النفاس إنما ترتب .

( قوله وجزه ) أى بناء على أنها زائدة وأعلم أن جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف أما فيها فظاهر أنه يتعين كون ما موصولة بالجار والجرور صلتها فلا محل له من الإعراب ، والتقدير لاملل الاعتكاف الذى في العشر الأواخر .

### ( فصل في شروط وجوب صوم رمضان )

( قوله وسكران ) أى بلا تعدد وسكت عن محترز البلوغ ( قوله ووجوبه عليهما ) الضمير راجع إلى المريض الذى هو محترز الصحة وإلى المسافر ، لكن لفظ المريض ساقط من نسخ الشارح ولعله من الكتبة فإنه موجود في عبارة شرح المنهج التى هى أصل ما هنا بالحرف ( قوله ومن ألحق بهم المرتد ) تعريض بالجلال المحلى كما سيأتي له

وجوبه عليه وجوب تكليف كما مرت الإشارة إليه . نعم يمكن أن يجاب عن كلام الشارح بأن وجوب انعقاد السبب في حقه لا ينافي القول بكون الخطاب له خطاب تكليف (ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق) وميز ويضرب على تركه لعشر أيتها عليه والصبي كالصبي ، والأمر والضرب واجبان على الولي كما مر في الصلاة خلافاً للحجب الطبري حيث فرق بينهما (ويباح تركه للمريض إذا وجد به ضرراً) شديداً وهو ما يبيح التيمم وإن تعدى بسببه بأن تعاطى ليلاً ما يمرضه نهاراً قصداً وفارق من شرب مجتناً فإنه يلزمه قضاء الصلاة ، لأن ذلك فيه تسبب بما يؤدي للإسقاط وهذا ليس فيه تسبب إلا بما يؤدي إلى التأخير وهو أخف فلم يضيق فيه كذا قيل ونظر فيه بأن كلا منهما يلزمه القضاء في الحقيقة وشمل الضرر ما لو زاد مرضه أو خشي منه طوًن البرء لقوله تعالى - وما جعل عليكم في الدين من حرج - وعلى المريض من حيث خفف مرضه بحيث لا يباح معه ترك الصوم أن ينوي قبيل الفجر ، فإن عاد له المرض كالحصى أفطر وإلا فلا ، وإن علم من عادته أنها ستعود له عن قرب ، وأقنى الأذرع بأنه يجب على الحصادين تثبيت النية في رمضان كل ليلة ، ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر وإلا فلا ، ولو كان المرض مطبقاً فله ترك النية من الليل . قال في الأنوار : ولا أثر للمرض اليسير كصداع ووجع الأذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم فيفطر ، ومن خاف الهلاك لترك الأكل حرم عليه الصوم . قاله الغزالي في المستصحب

على رؤية الدم كما ذكره وإن حسبت المدة من الولادة ( قوله كما مرت الإشارة إليه ) أى في قوله ولو فيها مضى ( قوله حيث فرق بينهما ) لعله يقول بوجوب الضرر للصلاة ولا يجب للصوم لما فيه من المشقة على الصبي بخلاف الصلاة ( قوله ويباح تركه ) وينبئ قياساً على ما تقدم في التيمم أنه لا يجوز له ذلك إلا بإخبار طبيب عدل مسلم وإلا فلا يباح له الترك ، وقد يفرق بقيام المرض وتأثيره في البدن فيدرك الألم الحاصل بالصوم المقضى لفطر هنا بخلافه ، ثم فإن ألم الغسل الحاصل من الوضوء إنما يحصل بعده فاحتج فيه للسؤال ( قوله ونظر فيه ) وقد يجاب بأن لزوم القضاء للمجنون إذا تعدى إنما هو للتغليظ وإلا فأصل الجنون لا قضاء معه لانقضاء تكليفه ، بخلاف المرض فإن القضاء واجب عليه مطلقاً : وحاصل الفرق أنه فصل في المجنون بين التعدى بسبب الجنون وعدمه ، وعم في وجوب القضاء على المريض بما مر ( قوله حيث حجب مرضه ) أى قبيل الفجر بخلاف ما لو أطبق مرضه أو كان وقت الفجر عموماً فلا تجب عليه النية ( قوله بأنه يجب على الحصادين ) ومثلهم غيرهم من سائر العملة ( قوله ثم من لحقه منهم مشقة شديدة ) أى سواء كان يحصد لنفسه أو بأجرة أو تبرعاً وإن لم ينحصر الأمر فيه أخذاً مما يأتي في المراجعة إن خاف على المال إن صام وتعدى العمل ليلاً أو لم يغتن فيؤدى لتلفه أو نقصه نقضاً لا يتغابن به ، هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في إنقاذ المحترم ما يؤيده خلافاً لمن أطلق في نحو الحصاد المنع ولمن أطلق الجواز أه حج . وظاهره وإن لم تبح التيمم كما يفهم من قول حج : إن خاف على المال إن صام ، ويحتمل وهو الظاهر تفيد ذلك بمبيح التيمم فليراجع ( قوله ولو كان المرض مطبقاً ) أى أو كان مجموعاً وقت الفجر أه على ( قوله لترك الأكل ) أى في نهار رمضان مثلاً ( قوله حرم عليه الصوم ) مفهومه أنه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بقاء البرء أو الشين الفاحش

التصريح به ( قوله وهو ما يبيح التيمم ) هو مخالف في هذا للشهاب حج فإنه جعله شرطاً لوجوب الفطر لا ليجرد إباحته ( قوله ونظر ) فيه بأن كلا منهما يلزمه القضاء هذا التفرع لا يلاقى غرض الفارق ، فإن غرضه أن من تعاطى ما يمرضه ليفطر لم تعامله بتقيض قصده ونلزمه الصوم بل أجنبنا له الفطر ، ومن تعاطى الجنين ليسقط عنه قضاء الصلاة عاملناه بتقيض قصده وألزمناه القضاء ( قوله ثم من لحقه مشقة شديدة ) ظاهره وإن لم تبح التيمم ، ولعل الأذرع يرى ما رأه الشهاب حج ، وقياس طريقة الشارح المتقدمة أنه لا بد من أنها تبيح التيمم ( قوله إلا أن يخاف الزيادة)

والبحر جائى في التحرير . فإن صام في انعقاده أحياناً ، أوجههما انعقاده مع الإثم . ولئن غلبه الجوع أو العطش حكم المريض (و) يباح (تركه للمسافر سفرًا طويلاً مباحاً) سواء أكان من رمضان أم من غيره نذرًا ولو تعين أو كفارة أو قضاء ، بخلاف السفر القصير وسفر المعصية لما مرّ في صلاة المسافر قياساً على المحصر يريد التحلل ولتيميز الفطر المباح من غيره ، وبحث السبكي وغيره تقييد الفطر به بن يرجو إقامة يقضى فيها ، بخلاف مديم السفر أبداً لأن في تجويز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وإن نازع فيه الزركشي ، ومثله فيها يظهر كما بحثه الأذرى ما لو كان المسافر يطبق الصوم وغلب على ظنه أنه لا يعيش إلى أن يقضيه لمرض مخوف أو غيره (ولو أصبح) المقيم (صائماً فرض أفطر) لوجود المعنى المخوف إلى الفطر من غير اختياره ولما صح « أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر بكراغ الغنيم بقدر ماء ما قيل له إن الناس يشق عليهم الصيام » (وإن سافر فلا) يفطر لأنها عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فغلبنّا جانب الحضر لأنه الأصل ، ولو نوى ليلاً ثم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر أو بعده امتنع الفطر أيضاً للشك في مبيحه ، فإن فارق العمران إن لم يكن ثم سور ، والسور إن كان قبل الفجر فله الفطر ، وشمل إطلاق المصنف جواز الفطر للمريض والمسافر ما لو نذر إتمامه ، وبه صرح

أو زيادة المرض لم يحرم لكن تقدم مع ذلك حرمة استعمال الماء ، وعليه فقد يفرق بينهما بأن للماء بدلاً فتعمل به الصلاة في وقتها فتع من استعماله المؤدى للضرر مع إمكان العدول عنه ، بخلاف الصوم فإن الإفطار يؤدي إلى تأخير العبادة عن وقتها وإن أمكن القضاء ، لكن في حاشية شيخنا الزبائدي أنه متى خاف مرضاً يبيح التيمم وجب الفطر ، ويصرح به قول حج بعد قول المصنف ويباح تركه للمريض : أى يجب عليه إذا وجد به ضرراً شديداً بحيث يبيح التيمم . وينبغي أن مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلاً واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم يقدرُوا على القتال إلا به جاز لهم ، بل قد يجب إن تحققوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لمقاتلوهم (قوله بخلاف مديم السفر) قال حج : وفيه نظر ظاهر فالأوجه خلافه <sup>ا</sup> . ويمكن توجيهه بأن للصوم بدلاً وهو الإطعام فبتقدير فطره لا يفوت النذر (قوله تغيير حقيقة الوجوب) قد يقال لا يلزم من فطره ذلك لجواز اختلاف أحوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حرّ فيفطر ويقضيه في زمن . ليس فيه تلك المشقة كثر من الشتاء (قوله وهو ظاهر) وظاهر أن محل الوجوب عليه حيث لم يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم ولا جاز له الفطر بل وجب (قوله أفطر بعد العصر) لا يقال : إنه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم حصل له مرض أفطر لأجله لأننا نقول : يجوز أن فطره لسبب آخر اتفق حصوله إذ ذاك وبحصل معه المقصود لأنه جعل فطره سبباً لفطر الناس المشقة الحاصلة لهم ، هذا وقد يقال إن كانوا مسافرين كما هو الظاهر لم يصح الاستدلال بما ذكر على أن طرؤ المرض يبيح الفطر لأن السفر في نفسه مبيح وإن كان صلى الله عليه وسلم صائماً ، وجعل في شرح الروض فطره صلى الله عليه وسلم فيما ذكر دليلاً لجواز الفطر المقيم الذى نوى ليلاً ثم سافر قبل الفجر (قوله بكراغ الغنيم) هو موضع على ثلاثة أميال من صفان قاموس (قوله ما لو نذر إتمامه) أى إتمام رمضان

قياس مأمّر الشارح أن المراد زيادة المرض لازمة مجرد الوجع (قوله قياساً على المحصر يريد التحلل ولتيميز الفطر الخ) لا محل له هنا وإنما عمله عند قوله الآتى نعم يشترط في جواز الترخّص نيته فإن هذين تعليلاً له كما في كلام غيره (قوله ولما صح من أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر الخ) محله بعد قول المتن الآتى : ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الفطر جاز كما في كلام غيره

الروائي لأن إيجاب الشرع أقوى منه ولا كراهة في الترخيص فما مرّ كما في المجموع . نعم يشترط في جواز الترخيص نيته كالحصر يريد التحلل كما اقتضاه كلام الرافعي في فصل الكفارة وذكره البغوي وغيره وجزم به المحب الطبري ونقله عن الأصحاب ، واعتمده الأسنوي وغيره خلافا لما في فتاوى القفال (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الفطر جاز) لهما للدوام عندهما (فلو أقام) المسافر (وشئى) المريض (حرم) عليهما (الفطر على الصحيح) لانقضاء المبيح . والثاني لا يحرم اعتبارا بأول اليوم ، ولهذا لو أصبح صائما ثم سافر لم يكن له الفطر (وإذا أفطر المسافر والمريض قضيا) لقوله تعالى - فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر - التقدير : فأفطر فعدة (وكذا الحائض) لإجماعا والنفساء في ذلك مثلها (والمفطر بلا عنز) لأنه إذا وجب على المفلور فغيره أولى (وتارك النية) الواجبة عمدا أو سهوا لتوقف صحته عليها . ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه يستحب كغيره تعجيلا لبراءة الذمة . قال في المهمات : وقد يجب بطريق العرض وذلك في صورتين ضيق الوقت وتعذر الترك ، ورد بمنع تسميته تابعا ، إذ لو وجب لزوم كونه شرطا في صحة الصوم كصوم الكفارة وإنما يسمى هذا واجبا مضيقا ، وقد يمنع الأول الملازمة ويسند المنع بأنه قد يجب ولا يكون شرطا كما في صوم رمضان ولا يمنع من تسميته ذلك تابعا كونه واجبا مضيقا (ويجب قضاء ما فات بالإجماع) لأنه نوع مرض فاندرج تحت قوله - فمن كان منكم مريضا - الآية ، وإنما سقط قضاء الصلاة لتكررها ولأنه في معنى المكلف (والردة) لأنه التزم الوجوب بالإسلام وقدر على الأداء فهو كالمحدث (دون الكفر الأصلي) بالإجماع لما في وجوبه من التنفير عن الإسلام (والصبي والمجنون) لارتضاع القلم عنهما ، ولو ارتد ثم جنّ أو سكر ثم جنّ فلا يصح في المجموع في الأولى قضاء الجميع وفي الثانية أيام السكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر (ولو بلغ) الصبي بالمعنى الشامل للصبي كما مر (بالنهار صائما) بأن نوى ليلا (وجب عليه إتمامه بلا قضاء) لصبرورته من أهل الوجوب في أثناء العبادة فاشبه ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر إتمامه ، ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة (ولو بلغ) الصبي (فيه) أى التهار (مفطرا أو أفقا) فيه المجنون (أو أسلم) فيه الكافر (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لعدم التمكن من زمن يسع الأداء والتكليف

---

وبقى ما لو نذر المسافر في السفر صوم تطوع هل ينقذ نذره أولا ؟ فيه نظر ، وينبغي أنه إن كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلا انعقد نذره وإلا فلا (قوله في جواز الترخيص نيته) مفهومه الإثم إذا لم ينو ذلك (قوله وقد يمنع الأول) هو قوله وقد يجب بطريق العرض وقوله الملازمة هي قوله إذ لو وجب لزم الخ (قوله ويجب قضاء ما فات بالإجماع) أى وإن لم يتعد به بخلاف المجنون (قوله دون الكفر الأصلي) أى فلو خالف وقضاه لم ينقذ قياسا على ما قدمه الشارح في الصلاة من أنه لو قضاه لا تنتقد ، ثم رأيت في سم على حج في أثناء كلام طويل مانصه : ثم نقل شيخنا الشباب الرملى إفتاء بأن الصلوات الفائتة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب اهـ . وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر ، وقدمنا في فصل إنما تجب الصلاة عن إثناء السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة ، وقياسه صحة قضاائه الصوم اهـ (قوله عنهما) أى عن صاحبهما (قوله ولو ارتد ثم جن) بقى ما لو قارن الجنون الردة بأن قارن قوله المكفؤ الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة أو لا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر ، كذا بهامش عن بعضهم . أقول : والظاهر بل المتعين الثالث لأن جنونه حيث قارن نزل مزالة السابق على الردة لأن مقارنته لما ارتد به تمنع من قصده لما فعله حالة الفعل والقصد السابق على الفعل لا أثر له (قوله في الأولى) هي مسألة الارتداد ، وقوله وفي الثانية هي مسألة السكر (قوله لصبرورته من أهل الوجوب) وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله في زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن الصوم وإن كان نخصة واحدة لا يتبعص لكن الثواب المترتب عليها

عليه غير ممكن فأشبهه ماله أدرك من أول الوقت رخصة ثم جن . والثاني يجب القضاء لإدراكهم جزءا من وقت الفرض ولا يمكن فعله إلا بيوم فيكمل كما يصوم في الجزء عن بعض مد يوما ( ولا يلزمهم ) يعني هؤلاء الثلاثة ( إمساك بقية النهار في الأصح ) لإفطارهم بعذر فأشبهوا المسافر والمريض . والثاني يلزمهم لإدراكهم وقت الإمساك وإن لم يدركوا وقت الصوم . نعم يستحب حرمة الوقت . ويسن لمن زال عذره إخفاء الفطر عند من يجهل حاله لئلا يتعرض للهمة والعقوبة ، وعلم من ندب الإمساك أنه لا جناح عليه في جماع مفطرة كصغيرة ومجنونة وكافرة وحائض اغتسلتا لأنهما مفطران فأشبهها المسافرين والمريض ( ويلزم ) الإمساك ( من تعدى بالفطر ) عقوبة له ومعارضة لتقصيره ، والمراد بالفطر الفطر الشرعي فيشمل المرتد ( أو نسي النية ) من الليل لأن نسيانه يشعر بترك الإهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير ( لا مسافرا ومريضاً زال عذرهما بعد الفطر ) بأن أكل : أي لا يلزمهما الإمساك لكن يندب لحرمة الوقت ، فإن أكل فليخفيه كيلا يتعرضا للهمة وعقوبة السلطان كما مر ( ولو زال ) عذرهما ( قبل أن يأكل ) لم ينوبها فكنا في المذهب ( أي لا يلزمهما الإمساك لأن تارك النية مفطر حقيقة فكان كما لو أكل . وقيل فيه وجهان ، ومراده بقيل أن يأكل ما يحصل به الفطر ، واحتراز بقوله : ولم ينوبها عما لو نوبها فأصبحت صائمين فيلزم الإمساك ، ولو طهرت نحو حائض في أثناء النهار لم يلزمها الإمساك ( والأظهر أنه يلزم ) الإمساك ( من أكل يوم الشك . ثم ثبت كونه من رمضان ) وهو من أهل الوجوب لأن صومه كان واجبا عليهم إلا أنهم جهلوه ، ثم إن ثبت قبل نحو أكلهم ندب لم نية الصوم : أي الإمساك ليمتيز عن أمسك غافلا ، بخلاف المسافر إذا قدم بعد الإفطار لأنه يباح له الأكل مع العلم بأنه من رمضان كما مر ، ومراده بيوم الشك هنا يوم الثلاثين من شعبان سواء أكان تحدث برؤيته أم لا ، بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه . والطريق الثاني لا لأنه أفطر بعذر فأشبهه المسافر إذا قدم بعد الإفطار ورد بما مر . والمأموم بالإمساك يناب عليه وليس في صوم شرعي كما مر الأصح في المجموع وإنما أثبت عليه لأنه قام بواجب ، ولو ارتكب فيه محظورا لم يلزمه سوى الإثم ،

يمكن تبعيذه ، ونظيره مأمرا في الجماعة من أنه إذا قارن في بعض الأفعال فانت الفضيلة فيه دون غيره ( قوله ومعارضة ) عطف مغاير ( قوله فيلزم الإمساك ) أي الإتمام ( قوله لم يلزمها الإمساك ) وقياس مأمرا في المسافر ندب الإمساك ( قوله ندب لم نية الصوم ) أي الإمساك ليمتيز عن أمسك غافلا ، ويشتمل أن المراد نية الصوم الحقيقي لكن إذا كان في وقت تصح فيه النية في بعض المذاهب ( قوله وليس في صوم شرعي ) أي ومع ذلك فالظاهر أنه ثبت له أحكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ، ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على العتد فيه .

( قوله اغتسلتا ) كذا في النسخ ، والأصوب اغتسلت : أي الحائض ( قوله لأنهما مفطران ) انظر ما مرجع ضمير التثنية ويجوز أن يكون الواطئ والموطوءة لكن يعبر عليه قوله فأشبهها المسافرين والمريض لإدراكهم ذلك في نحو الصبية والمجنونة كما لا يخفى ، وأصل هذه العبارة في شرح الروض : لكن ضمير التثنية فيه راجع للمريض إذا شق والمسافر إذا حضر ، فقوله فيه فأشبهها المسافرين الخ : أي من قام به السفر والمريض بالفعل ( قوله لكن يندب لحرمة الوقت ) هذا شمله قوله فيما مر . ويسن لمن زال عذره نهار إخفاء الفطر ( قوله أي الإمساك ) قد يقال : إذا كان المراد بنية الصوم نية الإمساك فما وجه تعقيد استحباب النية بكون الثبوت قبل نحو الأكل ، وهذا المشهور بإبقاء نية الصوم على ظاهرها للخروج من خلاف أبي حنيفة القائل بوجوبها حينئذ : أي إذا كان قبل الزوال ، وظاهر أنه



وكلامه يفهم أن من لم يأكل ثم ثبت أنه من رمضان يجب عليه الإمساك من باب أولى ، لكن قد يتبادر إلى الذهن أنه لاختلاف في ذلك وهو قضية نقل ابن الرفعة في الكفاية عن الأكثرين والذي قاله في الروضة عن صاحب التتمة أن القولين فيما إذا بان من رمضان قبل الأكل فإن بان بعده فإن قلنا الإمساك لا يجب هناك فهذا أولى وإلا فوجهان أحدهما الوجوب ( وإمساك بقية النهار من خواص رمضان ) لحرمه الوقت ولأنه اختص بفضائل لم يشاركه غيره فيها إذ هو سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عيد الفطر ( بخلاف النذر والقضاء ) والكفارة فلا إمساك على متعد فيها لانتفاء شرف الوقت كما لا كفارة فيها .

### فصل في فدية الصوم الواجب

( من فاته شيء من رمضان ) أو غيره من نذر أو كفارة بعذر ( فأت قبل إمكان القضاء ) كأن استمر مسافرا أو مريضا أو المرأة حاملا أو مرضعا إلى قابل ( فلا تدارك له ) بفدية ولا قضاء ( ولا إثم عليه ) مادام عذره باقيا وإن استمرّ سنين لأن ذلك جائز في الأداء بالعذر على القضاء به أولى ، أما غير المعذور وهو المتعدّي بالفطر فإنه يأثم ويتدارك عنه بالفدية كما صرح به الرافعي في باب النذر في نذر صوم الدهر ( وإن مات بعد التمكن ) من القضاء ولم يقض ( لم يصم عنه وليه في الجدي ) أي لا يصح إذ الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة ، وسواء في ذلك ما فات بعذر أم بغيره ، وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حى تعذر

### ( فصل ) في فدية الصوم الواجب

( قوله في فدية الصوم ) أي وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة والاعتكاف عن مات وقوله الواجب لبيان الواقع لا للاحتراز ( قوله بعذر ) متعلق بقوله من فاته شيء من رمضان ( قوله ولا قضاء ) هذا قد يخالف ما يأتي من أن من أفطر لم يهرم أو عجز عن صوم واجب لزمانة أو مرض لا يرجي بروه وجب عليه مد لكل يوم ، وقد يجب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ، ثم رأيت في سم على منهج مائمه : لا يشكل على ما تقرر الشيخ المهم إذا مات قبل التمكن لأن واجبه أصالة الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضى اه ( قوله باقيا ) أي إلى موته ( قوله بالفدية ) زاد حجج أو الصوم ( قوله وإن مات بعد التمكن ) أي وقد فات بعذر أو غيره أثم كما أفهمه المتن وصرح به جمع متأخرون ، وأجروا ذلك في كل عبادة وجب قضاؤها وأخره مع التمكن إلى أن مات قبل الفعل وإن ظن السلامة فيعصى من آخر زمن الإمكان كالحج لأنه لم يعلم الآخر كان التأخير له مشروطا بسلامة

لا يميزه عن صيام ذلك اليوم إلا إن قلده فليراجع ( قوله وكلامه يفهم ) أي مفهوم موافقة أولوى .

### ( فصل ) في فدية الصوم الواجب

( قوله أو غيره من نذر أو كفارة ) لا حاجة إليه لأنه سيأتى في المتن ( قوله إلى قابل ) صوابه إلى الموت وهو سبق نظر من مسئلة التأخير الآتية إلى مسئلة الموت وكذا قوله الآتى مادام عذره باقيا الخ ، وسعيد العبارتين بلفظهما في مسئلة التأخير ( قوله ويتدارك عنه بالفدية ) انظر هل يتدارك عنه بالصوم أيضا على القديم الآتى ( قوله وعلم من تعبيره بالموت الخ ) في هذا السياق تنافى ، وكان المناسب أن يؤخر هذا عن حكاية القديم ثم يقول : وعلم من فرض الخلاف في الميت أن الحى الخ .

صومه برمض أو غيره . ولو مأبوسا من برته ، وادعى في زوائد الروضة أنه لا خلاف فيه ، وفي شرح مسلم عن الماوردي وغيره أنه إجماع ( بل يخرج من تركته لكل يوم ) فاته صومه ( مد طعام ) من غالب قوت بلده والقديم أنه لا يتعين الإطعام بل يجوز للولي الصوم عنه بل يستحب له ذلك كما في شرح مسلم لخبر « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وسيأتي ترجيح هذا كله فيمن مات مسلما ، فإن ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الإطعام قطعاً ( وكذا النذر والكفارة ) بأنواعها في تداركهما القولان وتقبيد الحواشي الصغير الكفارة بالقتل غريب بل قال بعضهم لا يوجد في غيره ( قلت : القديم هنا أظهر والله أعلم ) وعبر عنه في التصحيح بالمختار ( وفي الروضة بالصواب وأنه الذي ينبغي الجزم به للأحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والحديث الوارد بالإطعام ضعيف اهـ . ونقل البندنجي أن الشافعي نص عليه في الأمالي أيضا فقال : إن صح الحديث قلت به ، والأمالي من كتبه الجديدة . وقال البيهقي : لو وقف الشافعي على جميع طرق هذه الأحاديث وتظاهرها لم يخالفها إن شاء الله تعالى . قال السبكي : وهو كما قال ويتعين أن يكون هو المختار والملقى به ( والولي ) الذي يصوم على القديم ( كل قريب ) أي أي قريب كان ( على المختار ) لأنه مشتق من الولي بإسكان اللام وهو القرب فيحمل عليه ما لم يدل دليل على خلافه وإن لم يكن وارثا ولا ولي مال ولا عاصبا . والأوجه كما قاله الزركشي في خادمه اشتراط بلوغه ولا يشترط في الأذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لأن القرن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي ، ويؤيده

العاقبة ، بخلاف الموقت المعلوم الطرفين لأنه أتم فيه بالتأخير عن زمن إمكان أدائه اهـ حج ( قوله ولو مأبوسا من برته ) ظاهره وإن أخبر به معصوم وكتب عليه سم على حج في العباب .

[ فرع ] لا يصام عن حي وإن أبس منه ، قال في شرحه : قال الزركشي : ولا يتأني ذلك خلافا لجمع قول الإمام ، وتبعه الشيخان فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعلدا للظاهر أن وليه يصوم عنه في حياته اهـ ( قوله أنه إجماع ) معتمد ( قوله من غالب قوت بلده ) قال حج ويؤخذ مما مر في الفطرة أن المراد هنا بالبلد التي يعتبر غالب قوتها محل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء ( قوله كما في شرح مسلم ) قال حج : وظاهر أنه يسن أنه أفضل من الإطعام وهو بعيد كيف وفي إجزائه الاختلاف القوي والإطعام لا خلاف فيه فالوجه أن الإطعام أفضل منه ( قوله لم يصم عنه ) أي لأنه ليس من أهل العبادة الآن ( قوله ويتعين الإطعام ) أي مما خلفه ( قوله وتقبيد الحواشي الخ ) هذا مخالف لما في الربادي وعبارته ، أما كفارة ظهار فالإطعام فيه واجب أصالة لا بدلا لخصوص الموت اهـ . أي بل لعجزه عن الصوم فإنه حيث عجز عنه انتقل للإطعام ولو في الحياة ، ووجه المخالفة أن ما هنا يفيد أن الصوم باق في ذمته إلى الموت ويموت يجب الإطعام في تركته بدلا عن الصوم أو يصوم الولي عنه على الخلاف . وما في الزبادي يفيد أن الإطعام كفارة الظهار : أي والوقاع أصل لا بدل ( قوله وتظاهرها ) التظاهر التعاون اهـ مختار . والمراد هنا أن هذه الأحاديث يقوى بعضها بعضا ( قوله أن يكون هو المختار ) معتمد ( قوله أي قريب كان ) أي بشرط أن يعرف نسبه منه ويعد في العادة قريبا له شوبرى اهـ سم على بهجة . وظاهره ولورقيقا . وعبارة حج بعد قول المصنف وإن مات الخ : نعم لو قيل في حرمان وله قريب رقيق له الصوم عنه لم يبعد لأن الميت أهل للإنابة عنه ، وأي في كلامه بالرفع بدل أو عطف بيان لكل ( قوله وإن لم يكن وارثا ) أي بالقرابة الخاصة كابن الخال وقوله ولا ولي مال : أي بأن لم يكن وصيا ولا قيا من جهة القاضى ( قوله لأن القرن الخ ) أي بخلاف الصبي فإنه

( قوله ولا يشترط في الأذن والمأذون ) كان الأولى تأخيرها عن المتن الآتي

ما يأتي من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير ، وإنما اشترطت حرثته ثم لأن القرن ليس من أهل حجة الإسلام فهو ثم كالصبي بخلافه هنا ( ولو صام أجنبي ) على هذا القول ( بإذن الولي صح ) وقع عن الميت سواء أكان بأجرة وهي عند استئجار الوارث من رأس المال أو دونهما للأخبار الصحيحة كخبر الصحيحين المار وخبر مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له إن أمت وعليها صوم نذر أقاصوم عنها ؟ فقال لها عليه الصلاة والسلام : صومي عن أمك » . قال في المجموع : وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة اهـ . وبما يبطل الإرث خبر أحمد وأبي داود « أن امرأة ركب البحر فنذرت إن نجها الله أن تصوم شهرا فلم تصم حتى ماتت ، فجاءت قرابة لها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال : صومي عنها » فعلم استقصاها عن إرثها وعدمه يدل على العموم ، وفي المجموع أيضا مذهب الحسن البصري أنه لو صام عنه بالإذن ثلاثون في يوم واحد أجزأ وهو الظاهر الذي اعتقده ، ولكن لم أر فيه كلاما لأصحابنا اهـ . قال الأذرعى : وأشار إليه ابن الاستاذ نفقها ، ويشهد له نظيره في الحج كما صرحوا به : أى فيما إذا وجب صيام بدلا عن إمداد وجبت عليه ثم مات قبل أن يصوم فإنه إذا صام عنه جماعة بعدد الإمداد أجزأه . واستشهد له البارزى أيضا بما لو استأجر عنه بعد موته لحجة الإسلام واحد وآخر لنذر وآخر لقضاء في سنة واحدة فإنه يجوز ، وسواء في جواز فعل الصوم أكان قد وجب فيه التتابع أم لا لأن التتابع إنما وجب في حق الميت المعنى لا يوجد في حق القريب ، ولأنه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقط بموته ، وقضية كلام الرافعى استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر . أما إذا لم يخلف تركه

وإن كان من أهل الصوم ليس من أهل فرضه ( قوله ولو صام أجنبي ) خرج به ما لو أذن الأجنبي المأذون له لأجنبي آخر فلا يعتد بإذنه ( قوله بإذن الولي ) أى السابق الذى يصوم على القديم ، والألف واللام فيه للعهد فيصدق بكل قريب وإن بعد ولم يكن وارثا ، وقد يشعر به قوله بعد ولو قام بالقرب ما يمنع الإذن كصبا الخ حيث لم يعبر فيه بالولي ، ويحتمل تخصيص الولي هنا بمن له ولاية المال كالأب والجد للميت كما هو مقتضى إطلاق الولي هنا وتقييده للولي فيما مر بقوله الذى يصوم على القديم ، لكن يمنع هذا الاحتمال ما تقدم في قوله ولا يشترط في الإذن الخ ( قوله من رأس المال ) وعمل ذلك حيث كان حائزا أو غيره واستأجر بإذن باقى الورثة وإلا كان ما زاد على ما يخصه تبرعا منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة ( قوله فقال لها عليه الصلاة والسلام ) لاحاجة إليه مع قوله أولا قال لامرأة الخ ، ثم رأيت في نسخة صحيحة إسقاط قوله فقال لها عليه الصلاة والسلام ومثله في المحل ( قوله وبما يبطل الإرث ) أى يبطل اشتراط كون من يصوم عن الميت وارثا ( قوله وسواء في جواز فعل الصوم ) أى الواقع من جماعة في يوم عن شخص ( قوله صفة زائدة ) هى التتابع ( قوله والقريب ) أى نفسه ( قوله فلا يقدم أحدهما ) أى لأن القريب قائم مقام الميت فكانه أذن لهما ، وعليه فلو صام عن الميت قدر ما عليه فإن وقع ذلك مرتبا وقع الأول عنه والثاني نفلا للصائم ، ولو وقعا معا احتمل أن يقال وقع واحد منهما عن الميت لابعينه والآخر

( قوله وهى عند استئجار الوارث الخ ) يخرج بالوارث غيره فالأجرة عليه كما هو ظاهر وسيأتى ، ويؤخذ منه أن للوارث أخذ الأجرة إذا صام ( قوله للأخبار الصحيحة الخ ) استدلال لأصل مسألة الصيام على القديم وأخوه إلى هنا حتى تتم المسئلة ( قوله بعدم استقصاها عن إرثها وعدمه ) أى أنه لم يسئل عن كونها إرثه أو أنها لمن يجبها لا عن سبب إرثها من كونها بالبيتة أو الأختية مثلا فلا يقال يحتمل أنه كان يعرف جهة قرابتها ( قوله ولأنه التزم صفة زائدة في التعبير بالالتزام تساهل ( قوله فسقطت بموته ) مجرد دعوى لم يقدم عليها دليلا ، ولعل المقيس عليه ساقط من النسخ من الكتب

فلا يلزم الوارث إطفاء ولا صوم بل يسن له ذلك . ويذهب نديه لمن عد الورثة من بقية الأقارب إذا لم يخلف تركته أو خلفها وتعدي الوارث بترك ذلك ( لا مستقلا في الأصح ) فلا يجوز له الصوم لأنه لم يرد به نص ، ولا هو في معنى ما ورد به النص ، وفارق نظيره في الحج بأن له بدلا وهو الإطعام وأنه لا يقبل النيابة في الحياة فضيق فيه بخلاف الحج ، وهل له أن يستقل بالإطعام لأنه محض مال كالدين أو يفرق هنا بأنه بدل عما لا يستقل به ؟ الأقرب لكلامهم وجزم به الزركشي الثاني . ولو قام بالقرب ما يمنع الإذن كصبا وجنون ، أو امتنع الأهل من الإذن أو الصوم ، أو لم يكن قريب أذن الحاكم فيها يظهر خلافا لمن استوجبه عدله وعمله بأنه على خلاف القياس فيقتصر فيه فتعين القدية ، ولو قال بعض الورثة أنا أصوم وأخذ الأجرة جاز ، أو قال بعضهم نطعم وبعضهم نصوم أجيب الأولون كما رجحه الزركشي وابن العماد لأن إجزاء الطعام مجمع عليه . ويؤيد لإجابة من طلب التكتفين في ثلاثة أبواب تكبيلا لحق الميت ، ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الأمداد على قدر إرثهم ثم من خصه شيء له لإخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر . نعم لو كان الواجب يوما لم يجز تبعض واجبه صوما وإطعاما لأنه بمنزلة كفارة واحدة ومقابل الأصح يصح كما يوفى دينه بغير إذنه ( ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك عنه ولا قدية له ) لعدم ورودها بل نقل القاضي عياض الإجماع على أنه لا يصلى عنه . نعم لو نذر أن يعتكف

عن الصائم ( قوله فلا يلزم الوارث ) وإلزام يجب عليه الصوم لكون الميت لم يخالف تركته يتعلق بها الواجب ومن ثم لم يجب الصوم على وارث من خلف تركته ، وغاية الأمر أنه سقط التعلق بالتركة بصومه ( قوله وفارق نظيره في الحج ) أي حيث يصح من الأجنبي بلا إذن من الميت ولا من القريب ( قوله بأن له ) أي الصوم ( قوله في الحياة ) أي بخلاف الحج فإنه يقبلها حيث كان المستنقب معضوبا ( قوله وهل له ) أي للأجنبي ( قوله إذن الحاكم ) أي وجوبا لأن فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايته والكلام فيها لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت ( قوله فيها يظهر خلافا لما في شرح الروض ، وعبارة سم على شرح البهجة : فإن قام بالقرب ما يمنع الإذن كصبا وجنون أو امتنع من الإذن والصوم أو لم يكن قريب فهل بأذن الحاكم ؟ فيه نظر ، والأوجه المنع لأنه على خلاف القياس فيقتصر عليه فتعين القدية اه كلام شرح الروض ، إلا أن قوله والأوجه المنع الخ الأوجه أنه بأذن له ويستأجر من التركة مر ( قوله خلافا لمن استوجبه ) مشى عليه حجج ( قوله فيقتصر فيه ) أي على الوارد ( قوله وأخذ الأجرة جاز ) أي حيث رضى بذلك بقية الورثة أخذنا من قوله أو قال بعضهم الخ ( قوله أجيب الأولون ) أي بالنسبة لقدر حصصهم فقط أخذنا مما يأتي في قوله ثم من خصه شيء له لإخراجه الخ ( قوله لأن إجزاء الإطعام ) يؤخذ منه أن الإطعام أفضل من الصوم وبه صرح حجج حيث قال : فظاهر قوله في شرح مسلم يسن أنه : أي الصوم أفضل من الإطعام ، وهو بعيد كيف وفي إجزائه الخلاف والإطعام لا خلاف فيه فالوجه أن الإطعام أفضل منه ( قوله لم يجز تبعض ) أي فالطريق أن يتفقوا على صوم واحد أو يخرجوا جدا طعام ، فإن لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم إجبارهم على القدية أو أخذ مد من تركته وإخراجه ( قوله لعدم ورودها ) أي وهل تسن أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول خروجنا من خلاف من أوجبه في الصلاة المذكورة عن حجج الآتي قريبا

( قوله فيقتصر فيه ) عبارة شيخ الإسلام : وهو الذي عرض به الشارح فيقتصر عليه ( قوله ويجبر الكسر ) أي في الصوم ( قوله لم يجز تبعض واجبه صوما وإطعاما ) ولعل المانع من وقوع الصوم الذي صامه من خصه الصوم عن الميت كونه نواه عن خصوص حصته

صائماً اعتكف عنه وليه صائماً . قاله في التهذيب ، ومثله ركعتا الطواف فيجوز تبعاً للحج ( وفي الاعتكاف قول ) أنه يعتكف عنه قياساً على الصوم لأن كلا منهما كف ومنع ( والله أعلم ، والأظهر وجوب المد ) عن كل يوم ( على من أفطر ) من رمضان ( لكبر ) كأن صار شيخاً هراً لا يطيق الصوم في زمن من الأزمان ، وإلا لزمه إرقاعه فيما يطيقه فيه ، ومثله كل عاجز عن صوم واجب سواء في رمضان وغيره لزمانة أو مرض لا يرجي برؤه أو مشقة شديدة تلحقه ولم يتكلفه ، قال تعالى - وعلى الذين يطيقونه فدية طعام منسكين - أي لا يطيقونه أو يطيقونه حال الشباب ثم يعجزون عنه حال الكبر ، أو يطيقونه : أي يكلفونه فلا يطيقونه كما مر ، وإنما لم يلزم من ذكر قضاء إذا قدر بعد ذلك لسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به كما هو الأصح في المجموع من أن الفدية واجبة في حقه ابتداءً لا بدلاً عن الصوم ، ومن ثم لو نذر صوماً لم يصح نذره وإن قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه بخلاف نظيره في الحج عن معصوب قدر بعد لأنه خاطب بالحج ، ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه كما نقله في الكفاية عن البينديجي كما لو تكلف من سقطت عنه الجمعة فعلها حيث أجزأه عن واجبه فلا يرد عليه قول الأسنوي قياساً ما صححه من أنه مخاطب بالفدية ابتداءً عدم الاكتفاء بالصوم ، وقضية كلامهما أن من ذكر إذا عجز عن الفدية ثبتت في ذمته كالكفارة وهو كذلك ، وما بحثه في المجموع من أنه ينبغي هنا عكسه كالفطرة لأنه عاجز حال التكليف بالفدية وليس في مقابلة جنابة ونحوها رد بأن حتى الله تعالى المال إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب استقر في ذمته وإن لم يكن على جهة البذل إذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك إذ سببه فطره بخلاف زكاة الفطر ، ولو أخر نحو الحرم الفدية عن السنة الأولى لم يلزمه شيء للتأخير ، وليس له ولا للحامل أو الرضيع

( قوله اعتكف عنه وليه صائماً ) أي جاز أن يعتكف صائماً فإن لم يفعل بقي الاعتكاف في ذمة الميت ( قوله وفي الاعتكاف قول ) قال حج : وفي الصلاة قول أيضاً أنها تفعل عنه أوصى بها أولاً حكاية العبادي عن الشافعي وغيره عن إسحاق وعطاء لخبر فيه لكنهم معلول ، بل نقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي : أي إن خلف تركه أن يصلي عنه كالصوم ، ووجه عليه كثير ومن أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مداً ، واختار جمع من محققي المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه ، وبما تقرر يعلم أن نقل جمع شافعية وغيرهم الإجماع في المنع المراد به إجماع الأكثر ، وقوله واختار جمع من محققي المتأخرين الأول : أي أن الصلاة تفعل عنه ( قوله لكبر ) تعبيره بالكبر يقتضي أن من أصابه مرض لا يرجي برؤه وعجز معه عن الصوم ولم يبلغ سن الكبر وأفطر لا يجب عليه المد بل لا يعتد به منه ، ثم إن استمر كذلك حتى مات أخرج عنه لكل يوم مداً كما تقدم ، وقد يقتضيه قول الشارح أول الفصل وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حي الخ ، لكن قول الشارح الآتي ومثله كل عاجز عن صوم واجب الخ يقتضي خلافه وهو الظاهر ( قوله أو مشقة شديدة تلحقه ) لم يبين ضابط المشقة هنا المبيحة للفدية وقياس مأمور في المرض أنها التي يمتنع منها محذور يتيم ( قوله أي لا يطيقونه ) أي فلا مقدرة ، فإن قلت : : أي قرينة على أن المراد ذلك ؟ قلت : يمكن أن يكون قد وجدت عند الزول قرينة حالية فهم منها ذلك ، ولا يضر عدم بقائها فليتأمل اهـ . ثم على بهجة ( قوله وإنما لم يلزم من ذكر قضاء ) أي وإن كانت الفدية باقية في ذمته ( قوله لم يصح نذره ) أي لعجزه عنه حال النذر ( قوله لأنه خاطب بالحج ) ويقع الحج الأول للاتباع ويسترد منه مادفعه إليه من الأجرة ( قوله وما بحثه في المجموع من أنه ينبغي هنا عكسه ) أي وهو عدم ثبوتها في ذمته ( قوله ولو أخرج )

( قوله لأنه خاطب بالحج ) أي ابتداءً فلا يقال إن كونه مخاطباً بالحج هو محل النزاع

الآتين تعجيل فدية يومين فأكثر ، ولم تعجيل فدية يوم فيه أو في ليلته ، ومقابل الأظهر المانع لأنه أفطر لأجل نفسه بعذر فأشبهه المسافر والمريض إذا ماتا قبل انقضاء السفر والمرض وقرى الأول بأن الشيخ لا يتوق زوال عذره بخلافهما ( وأما الحامل والمرضع فإن أفطرتا خوفاً ) من الصوم ( على نفسيهما ) ولومع ولديهما تغليبا للمسقط وعلا بالأصل من حصول مرض ونحوه بالصوم كالضرر الحاصل من الصوم للمريض ( وجب ) عليهما ( القضاء بلا فدية ) كالمرضى المرجو البرء ( أو على الولد ) وحده ولو من غيرهما بأن خافت الحامل من إسقاطه وخافت المرضع من أن يقل اللبن فيهلك الولد ( لزمتهما ) مع القضاء ( الفدية في الأظهر ) في مالهما وإن كانتا مسافرتين أو مريضتين ، نعم إن أفطرتا لأجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا إن أطلقتا في الأصح ثم الكلام في الحرة أما القننة فستأق وفي غير المرضع المتنجرة ، وأما هي فلا فدية عليها للشك وكذا الحامل المتنجرة بناء على أن الحامل تحيض ، ثم محل ما ذكر في المتنجرة إذا أفطرت ستة عشر يوما فأقل ، فإن أفطرت أزيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنها أكثر ما يحتمل فساده بالحض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما ، نبه عليه الجلال البلقيني ، وشمل كلام المصنف المستأجرة للإرضاع ، وإنما لزمها ولم يلزم الأجير دم التمتع لأن الدم ثم من تمتة الحبيب الواجب على المستأجر وهنا القطر من تمتة لإيصال المنافع اللازمة للمرضع ، وما يحتمل الشيخ من أن محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة إذا لم توجد مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الإرضاع ، محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها إلى الإفطار قبل الإجارة ، وإلا فالإجارة للإرضاع لا تكون إلا إجارة عين ، ولا يجوز

أى بعد مضي سنتين مثلاً لأنه لو أخرج فدية السنة الأولى فيها لم يكن تأخير حتى يقال لم يلزمه شيء للتأخير ( قوله الآتين تعجيل ) أى وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما جعله هل له أن يسترده أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول وإن لم يعلم الأخذ بكونها معجلة أخذاً مما مر فلو أخرج غير الجلس فإنه يسترد منه مطلقاً لفساد القبض ، وتقدم أن مثل ذلك كل ما لم يقع الموضع وكان قبضه فاسداً ، وكذا لو عجل ليلاً القطر للكبر أو المرض ثم تحمل المشقة وصام صبيحة ليلة التعجيل فبقيت عدم وقوع ما جعله الموقع ويسترده على ما مر ( قوله وأما الحامل ) أى ولو كان الحمل من زنا أو بغير آذى ولا فرق في الرضيع بين أن يكون آدمياً أو حيواناً محترماً ثم رأيت في الزيادة ( قوله من حصول مرض ونحوه ) أى من كل ضرر يبيع التيمم حج . أقول : وينبغي في اعتداد الخوف المذكور أنه لا بد من إخبار طبيب مسلم عدل ولو عدل رواية أخذاً مما قيل في التيمم ( قوله أو على الولد ) أى ولو حربيّاً على الأوجه لأنه محترم خلافاً لما يقتضيه كلام الزركشي اه لإعاب . وقوله ولو حربيّاً : أى بأن استؤجرت امرأة مسلمة لإرضاع ولد حربي مثلاً ( قوله فيهلك الولد ) مثل الهلاك غيره مما يبيع التيمم اه حج قوله وكذا إن أطلقتا ) أى بأن لم يريداه بالقطر خصوص الولد ولا السفر أو المرض ( قوله وجبت الفدية لما زاد ) أى على ستة عشر ( قوله كل رمضان ) أى من ستة واحدة ( قوله المستأجرة ) وكذا المتبرعة اه حج . وظاهره وإن لم تتعين للإرضاع وسيأتى ما فيه في قوله وما يحتمل الشيخ الخ ( قوله على ما إذا غلب على ظنها ) أى فلا يجوز لها حيث علمت بذلك الإيجار وبطل الإجارة

( قوله من حصول مرض ) متعلق بقوله خوفاً ، وقوله كالضرر وصف لمصدر محذوف : أى ضرراً كالضرر الخ ( قوله أما القننة فستأق ) انظر أين تأق ( قوله وما يحتمل الشيخ من أن محل ما ذكر ) يعنى بجواز القطر ( قوله ويتدارك عنه بالفدية (١) ) انظر هل يتدارك عنه بالصوم أيضاً على التقديم الآتى ( قوله محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها الخ ) أى وحينئذ فلا تصح الإجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعاً ، وخرج بذلك

(١) ( قوله ويتدارك عنه بالفدية ) ليس موجوداً بنسخ الشرح إلى ياهينا اه مصححة .

إبدال المستوفى منه فيها والفطر فيما ذكر جازئيل واجب إن خيف نحو هلاك الولد ولا تعدد القدية بتعدد الأولاد لأنها بدل عن الصوم ، بخلاف الحقيقة لأنها فداء عن كل واحد ، ومقابل الأطهر لا يلزمهما كالمسافر والمريض لأن فطرهما لعذر ، وقيل يجب على الموضع دون الحامل لأن فطرها لمعنى فيها كالريض (والأصح أنه يلحق بالمرضع) في إيجاب القدية مع القضاء (من أظفر لإتقاذ) محترم (مشرف على هلاك) بغرق أو غيره أو على إتلاف عضو أو منفعة أخذنا من نظائره وتوقف الإتقاذ على الفطر فأظفر ولم تكن امرأة متحيرة لأنه فطر ارتفق به شخصان وإن وجب كما مر ، وقضية كلامه التسوية بين النفس والمال ، لكن المعتمد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك في المال ولو مال غيره إن لم يكن حيوانا وإن كان القفال فرضه في مال نفسه لأنه فطر ارتفق به شخص واحد ، بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فإنه ارتفق به شخصان ، وعمله في منقذ لا يباح له الفطر لولا الإتقاذ . أما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فأظفر فيه للإتقاذ ولو بلا بنية الترخص ، قال الأذرى : فالظاهر أنه لأفدية ، ويتجه تقييده بما مر آنفا في الحامل والمرضع والثاني لا يلحق بهما لأن إيجاب القدية مع القضاء بعيد من القياس ، وإنما قلنا به في حق الموضع والحامل ولورود الأخبار به فبنى ماعداهما على الأصل والفطر في هذه الحالة واجب كما مر إن لم يمكن تخليصه إلا به (لا التعلد بفطر رمضان بغير جماع) فلا يلحق بها لعدم وروده وفارق لزومها للحامل والمرضع بما مر وبأن القدية غير متقدمة بالإثم بل إنما هي حكمة استأثر الله بها . ألا ترى أن الردة في شهر رمضان أفحش من الوطء مع أنه لكفارة فيها ، وفارق ذلك . أيضا لزوم الكفارة في الإيم الغموس وفي القتل عمدا عدوانا بأن الصوم عبادة بدنية والكفارة فيها على خلاف الأصل فيقتصر فيها على ما ورد فيه نص أو كان في معناه بخلافها في تينك . نعم يلزمه التعزير (ومن أخر قضاء رمضان) أو شيئا منه (مع إمكانه) بأن كان صحيحا مقيا (حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد) وهو آثم كما في المجموع لخبر فيه ضعيف لكنه روى

لو صدرت منها على هذا الوجه لعجزها عن تسليم منفعة نفسها بوجود من لا يضرها الإرضاع (قوله بما مر آنفا) أى بأن أظفر لنحو السفر لا للإتقاذ ، وعليه فقله أولا للإتقاذ معناه عنده (قوله والمرضع) أى وذلك بأن أظفرت مع وجود غيرها على ما يحبه الشيخ رحمه الله (قوله بما مر) أى من أنه ارتفق به شخصان (قوله نعم يلزمه) أى المتعلد (قوله صحيحا مقيا) أى وحرما لما يأتي من قوله : أما القن الخ ، ولا فرق في الحر بين كونه حر الكل أو البعض أخذنا من تعليل الاحتراز<sup>١</sup> بالحر عن الرقيق لأنه لا تركة له فيخرج عن المبعوض مما خلفه عن كل يوم مد كما

ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الإجارة ويجوز لها الفطر ، بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل لغيرها ، وهذا موضوع كلام الأصحاب وهو حاصل قوله وإلا فالإجارة الخ (قوله لأنه فطر ارتفق به شخصان) هذا وجه إلحاقه بالموضع فهو الجامع في القياس لاحكام إيجاب القدية ، وإلا فسيأتي أن القدية حكمة استأثر الله تعالى بها . لا يقال : يلزم على هذا أن المقيس عليه تعبدي وحيث فلا يصح القياس لأن من شرطه أن لا يكون المقيس عليه تعبديا . لأننا نقول : الذى استأثر الله به إنما هو إناطة الحكم بخصوص هذه العلة فالحكم محلل لا تعبدي فهو كالظلم في الربويات فتأمل (قوله لكن المعتمد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك) أى القدية (قوله فأظفر فيه للإتقاذ) ليس في كلام الأذرى فيجب حذفه لذلك وليأتى قوله بعد ويتجه تقييده بما مر آنفا في الحامل والمرضع ، ونص عبارة الأذرى : وكل ماسبق في منقذ لا يباح له الفطر لولا الإتقاذ أما لو كان يباح له ذلك لعذر سفر أو غيره فالظاهر أنه لأفدية عليه ولا شك فيه إذا نوى الفطر بذلك انتهت (قوله والكفارة فيها على خلاف الأصل) يعنى القدية

موقوفاً على رايه بإسناد صحيح ، ويعضده إفتاء ستة من الصحابة ولا يخالف لهم ولتعديده بحزمة التأخير حيثئذ ، وإنما جاز تأخير قضاء الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها بل إلى سنين ، لأن تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير إلى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كتأخيره عن الوقت ، بخلاف قضاء الصلاة فإنه يصح في كل الأوقات ، ولا يرد عليه أنه يقتضي مجيء الحكم فيها هو قبيل عيد النحر إذ التأخير إليه تأخير لزمن لا يقبله لأن المراد تأخيره إلى زمن هو نظيره لا يقبله فانتفى العيد على أن إيراد ذلك غفلة عن قولهم في الإشكال مثلها ، وخرج بإمكانه ماله أخره بعذر كأن استمر مسافراً أو مريضاً أو المرأة حاملاً أو مرضعاً إلى قابل فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وإن استمر سنين لأن ذلك جائز في الأداء بالعذر في القضاء به أولى ، ولا فرق في ذلك كما اقتضاه كلامهما كغيرهما ، وصرح به المتولي وغيره بين من فاته شيء بعذر وغيره ، لكن سيأتي في صوم التطوع تبعاً لما نقله في الروضة عن التهذيب وأقره أن التأخير للسفر حرام ، وقضيته لزومها ويمكن أن يقال : لا يلزم من الحرمة القدية ، وقضية كلامهما أنه لو شيء أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان مثلاً ولم يقض فيه لزوم القدية وهو ظاهر وإن نظر فيه الأسنوي ، وأخذ الأذري من كلامهم أن التأخير جهلاً أو نسياناً عذر فلا قدية به ، وسبقه لذلك الروياني لكن خصه بمن أفطر بعذر ، والأوجه عدم الفرق ، وبحث بعضهم سقوط الإثم به دون القدية ومثلها الإكراه كما في نظائر ذلك وموته أثناء يوم يمنع تمكنه فيه (والأصح تكرره) أي المدا إذا لم يخرج به (بتكرار السنين) لأن الحقوق المالية لاتداخل بخلافه في نحو الحرم لا يتكرر بذلك لانقضاء التقصير . أما القن فلا تلزمه القدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره ، لأن هذه فدية مالية لا مداخل للصوم

تقضى ديونه من تركته ، ولا فرق في وجوب المد لكل يوم بين كونه بينه وبين سيده مهياً أم لا : أي ولم تكن المرأة حاملاً أو مرضعاً أخذاً مما مر ويأتي (قوله قضاء الصلاة) أي حيث فاته بعذر (قوله إذ التأخير إليه) أي إلى يوم عيد النحر (قوله لا يقبله) جملة حالية (قوله وخرج بإمكانه ماله أخره بعذر كأن استمر الخ) ويبنى أن منه ماله نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان ولم يتمكن من قضاائه حتى دخل شعبان فيعذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلاً لأن صوم شعبان استحق عليه بالنذر قبل استحقاق صومه عن القضاء (قوله ولا فرق في ذلك) أي في لزوم القدية بالتأخير (قوله بين من فاته شيء) معتمد (قوله أن التأخير) أي تأخير قضاء رمضان بسبب السفر (قوله أن التأخير جهلاً) ومراده الجهل بحزمة التأخير وإن كان مخالطاً للعلماء لخفاء ذلك لا بالتكرر فلا يعذر لجهله بنظر مأمراً فإلا لو علم حرمة التنجس وجهل البطان به اه حجاً زه زبادى (قوله والأوجه عدم الفرق) أي بين من أفطر لعذر وغيره ، فكل من الجهل والنسيان عذر مطلقاً (قوله سقوط الإثم به) أي الجهل (قوله وموته أثناء يوم) أي ولو كان مفطراً لثنين أنه ليس من أهل صوم ذلك اليوم (قوله يجمع تمكنه فيه) أي فلا يكون سبباً في تكرار القدية (قوله بتكرار السنين) أي ببقائه المار في كلام المصنف وهو الإمكان ، وعبارة سم على منهج : فرع : إذا تكرر التأخير هل يعتبر الإمكان في كل عام أم يكفي لتكرار القدية

(قوله غفلة عن قولهم في الإشكال) أي المقدّر في قوله وإنما جاز تأخير الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلها إذ هو جواب عن إشكال مقدّر كما لا يخفى (قوله ولا فرق في ذلك) أي في عدم لزوم القدية في التأخير لعذر (قوله أن التأخير للسفر حرام) أي فيها إذا كان القوت لغو عذر (قوله وبحث بعضهم سقوط الإثم به) الضمير لما ذكر من الجهل والنسيان (قوله أما القن الخ) كأنه توهم أنه قيد فيها مر لزوم القدية بالحر ، وأنه سقط من التسخ ولا



فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه ؟ والأوجه علم الوجوب . وقيل نعم أخذنا من قولهم ولزمت ذمة عاجز وما فرق به البغوى من أنه لم يكن من أهل القدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح ، وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بأن العبرة في الكفارة بوقت الأداء لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو أن المكفر ثم أهل للوجوب في حالتيه ، وإنما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فإنه غير أهل لانزاه القدية وقت الوجوب ومقابل الأصح لا تتكرر كالحلود والأصح أنه لو أخرج القضاء أى قضاء رمضان (مع إمكانه) فأت أخرجه من تركته لكل يوم مدان مد الفوات ( ما لم يصم عنه أحد كما مر ( ومد للتأخير ) لأن كلا منهما موجب عند الانفراد فكلا عند الاجتماع . والثاني يكفى مد وهو للفوات ، وعلم أنه متى تحقق الفوات وجبت القدية ولم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فأت لبواقي خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مدا عشرة لأصل الصوم وخمسة للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه إلا قضاء خمسة ، وقضية ذلك لزوم القدية حالا عما لا يسمعه ، وهو ماصوبه الزركشى وقرئ بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعد من عدم الزوم حتى يدخل رمضان كن حلف ليأكلن هذا الرغيف غدا فتلف بغير إنلاله قبل الغد فلا بحث ، وأخذ ابن العباد بالقضية الثانية وقرئ بين صورة الميت والحى بأن الأزمنة المستقبلية يقدر حضورها بالموت كما يحل الأجل به ، وهذا موقوف إلى الحى إذ لا ضرورة إلى تعجيل الزمن المستقبل في حقه ، ولو عجل فدية التأخير ليؤخر القضاء مع الإمكان أجزأته وإن حرم عليه التأخير ، ولا شيء على المهرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير القدية إذا أخرها عن السنة الأولى ( ومصرف القدية الفقراء والمساكين ) دون غيرها من مستحقى الزكاة لأن المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير أسوأ حالا منه أو داخل فيه إذ كل منهما إذا

---

وجرد الإمكان في العام الأول الظاهر الأول كما يرشد إليه قول البغوى أن المعتدى بالفطر لا يعذر بالسفر في القضاء اهـ . والذي تجوز في مجلس مـ معه بحضرة العلامة الطيلاوى الأول ( قوله مع إمكانه ) ولا يمنع من الإمكان ما لو حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمين فتلزمه القدية إذا أخر ( قوله وهو ماصوبه الزركشى ) معتمد ( قوله فلا بحث ) أى قبل الغد ( قوله ولا شيء على المهرم ) تقدم التصريح به في قوله بخلافه

---

فلا موقع للتعبير بأما هنا ( قوله وقرئ بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعد من عدم الزوم الخ ) أى بأنه مات هنا عاصيا بالتأخير وتحقق اليأس بفوات البعض فلزمه بدله بخلافه ثم فيها ، أما الأول فواضح وأما الثاني فلجواز موته قبل الغد فلا بحث ، هذا نص عبارة الإمداد الذى مذكروه الشارح إلى آخر السوادة عبارته بالحرف إلا أنه أسقط منها ما ذكرته ، ولا يخفى أن قوله وقرئ بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعد من عدم الزوم الخ صريح في أن الفرق بين مسئلتى الصيام وأن الزركشى يفرق بين الحى والميت وأن تصويبه في خصوص مسئلة الميت مع أن ما ذكر من الفرق إنما هو بين الصيام والحلق ، وأيضا فقله وأخذ ابن العباد بالقضية الثانية صريح في أن الزركشى غير قائل بالفرق وكل ذلك تناقض ، ثم إن قوله وأخذ ابن العباد بالقضية الثانية لا يخفى أن القضية الثانية إنما هى عدم الزوم مطلقا ، وابن العباد لا يقول بعدم الزوم مطلقا بل إنما يقول به في الحى كما يدل عليه باقى الكلام ، وبالجملة فى هذا السياق مواخذات لا تخفى ، وحاصل ما في هذا المقام أن الشيخين لما ذكر المسئلة من مات وعليه عشرة أيام لبواقي خمس من شعبان التى مرت المقتضية لزوم القدية في تركته حالا قال بعد ذلك واللفظ للروضة ، وإذا لم يبق بينه وبين رمضان السنة الثانية ما يتأتى فيه قضاء جميع القاتات فهل تلزمه في الحال القدية عما لا يسمعه الوقت أم لا تلزمه إلا بعد دخول رمضان ؟ فيه وجهان كالوجهين فيمن حلف ليأكلن هذا الرغيف غدا فتلف

ذكر منفردا يشمل الآخر ولا يجب الجمع بينهما ( وله صرف أمداد ) منها ( إلى شخص واحد ) بخلاف المد الواحد فإنه يجوز صرفه إلى شخصين لأن كل مد كفارة ومن ثم لم يجز إعطاؤه من أمداد الكفارة الواحدة أكثر من مد ، أما إعطاء دون المد وحده أو مع مد كامل فيمتنع مطلقا لأنه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعص ، بخلافه في كفارة الحج فإنه أصل ، وأيضا فالمعروف ثم قد يكون أقل من مد بلا ضرورة بخلاف هنا ( وجنسها ) أى القدية ( جنس القطرة ) التى مر الكلام عليها ومرفى فيها أن المدرطل وثلث وأن المعتبر الكيل لا الوزن .

فى نحو المرم الخ ( قوله وله صرف أمداد ) التعبير به مشعر بأن صرفه لأشخاص متعددين أولى وهو كذلك ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام من أن سدّ جوعة عشرة مساكين أفضل من سدّ جوعة واحد عشرة أيام . وعبارة شرح المناوى على منظومة الأكل لابن العماد قبل قوله وإن دعوت صوفيا الخ مانصه : فائدة : لو سدّ جوعة مسكين عشرة أيام له أجره كأجر من سدّ جوعة عشرة مساكين ؟ قال ابن عبد السلام : لا فقد يكون فى الجمع ولى وقد حث الله على الإحسان للصالحين وهذا لا يتحقق فى واحد ، ولأنه يرجى من دعاء الجمع مالا يرجى من دعاء الواحد ، ومن ثم أوجب الشافعى دفع الزكاة إلى الأصناف لما فيه من دفع أنواع من المفساد وجلب أنواع من المصالح ، إن دفع الفقر والمسكنة نوع مخالف لدفع الرقى عن المكاتب والغرم عن الغارم والغربة والانقطاع عن ابن السبيل اهـ ( قوله منها إلى شخص ) أى وله نقلها أيضا لأن حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات ( قوله فيمتنع ) أى فى اللون وفيما زاد على الواحد ( قوله وجنسها ) قال القفال : ويعتبر فضله عما يعتبر ثم اهـ حج أقول : يتأمل هذا مع كون القرض أنه مات وأن الواجب تعلق بالتركة وبعد التعلق بالتركة ، فأى شيء عليه بعد موته يحتاج لإخراج الكفارة إلى زيادة ما يخرج عنه ، بل القياس أن يقال : يعتبر الوجوب الإخراج فضل ما يخرج منه موته تجهيزه ، ويقدم ذلك على دين الآدى إن فرض أن على الميت ديننا . نعم ما ذكره ظاهره فى الوأفطر لكبر أو مرض لا يرجى برؤه

قبل الغد هل بحث فى الحال أم بعد مجئ الغد انتهى . وقضية التشبيه بمسئلة الحلف عدم لزوم فى الحال وفى المسئلة الثانية مفروضة فى الحى كما لا يخفى ، فرماها الأسنوى كالسبكي بالتناقض فى ذلك ، فالزركشى صوب ما اقتضاه كلامهما أولا من لزوم حالا : أى فى مسئلتى الحى والميت وفرق بين مسئلتى الصوم والحلف ، وأما ابن العماد فاعتمد كلا من القضيتين وفرق بين مسئلتى الحى والميت . وعبارة شرح الروض بعد سوق كلام الشيخين ، وإثبات التناقض بينهما ونسبته للسبكي والأسنوى نصها : ورده أى ما ذكره السبكي والأسنوى ابن العماد بأن لا مخالفة فإن الأزمنة المستقبلية بقدر حضورها بالموت كما يحل الأجل به ، وهذا مفقود فى الحى إذ لا ضرورة إلى تعجيل الزمان المستقبل فى حقه والزركشى بأن الصواب هو الأول : أى لزوم القدية فى الحال ، ولا يلزم من التشبيه بمسئلة الرغيف خلافه ، ثم فرق بين صورتي الصوم وصورة اليمين بأنه مات هنا عاصيا بالتأخير فلزمه القدية فى الحال بخلاف صورة اليمين ، وبأنه هنا قد تحقق اليأس بفوات البعض فلزمه بدله بخلافه فى اليمين لجواز موته قبل الغد فلا بحث انتهت . ولا يخفى أن الفرق الأول من فرق الزركشى قاصر على مسألة الموت وبهذا تعلم ما فى كلام الشارح كالإمداد .

## فصل في موجب كفارة الصوم

( يجب الكفارة بإفساد صوم يوم من رمضان ) يقينا وخرج به الوطء في أوله إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه أو في صوم يوم الشك حيث جاز فإن من رمضان ( بجماع ) ولو لواط وإتيان بهيمة أو ميت وإن لم ينزل ( أمم به بسبب الصوم ) أي لأجله لخبر الصحيحين « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت ، قال : وما أهلكك ؟ قال وقعت امرأتي في رمضان ، قال : هل تجد ماتعتق رقبة ؟ قال لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا ، قال : فهل تجد ماتعلم ستين مسكينا ؟ قال لا ثم جلس ، فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق ، وهو يفتح المهملتين مكمل ينسج من خوص النخل ، فيه تمر فقال : تصدق بهذا ، فقال : على أفقر منا يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لا يبتيا أهل بيت أحوج إليه منا ، فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنباهه ثم قال : اذهب فأطعمه أهلك » وفي رواية البخاري « فأعتق رقبة فصم شهرين فأطعم ستين مسكينا » بلطف الأمر . ورواية

### ( فصل في موجب كفارة الصوم )

( قوله كفارة الصوم ) أي وبيانها وما يتبع ذلك ( قوله وخرج به ) أي بقوله يقينا ( قوله حيث جاز ) أي بأن أخبره موثوق به برؤية الهلال فصام اعتادا على ذلك ( قوله بجماع ) قد يخرج مالو قارن الجماع مفطر آخر كأكل فلا تجب الكفارة ، وهو متجه لأن الأصل براءة الذمة ولم يتمحض الجماع لهلاكه اه سم على شرح البهجة . فلو أُلج في فرج مقطوع هل يجب فيه الكفارة وينفسد الصوم كما يجب الفسل بالإبلاج فيه أولا ويفرق فيه نظر ، والأقرب الثاني ، ويفرق بأن المدار هنا على معنى الجماع وهو منتف فيه ، بخلاف الفسل فإن الحكم فيه منوط بمسمى الفرج ( قوله ولو لواط ) صريح في أن الجماع يشمل ذلك لكنه قال في الإيجاب بعد تعبير المن بالجماع الأولى بوطء ليشمل اللواط وإتيان البهيمة والميتة ، ويحتمل أن ما ذكره الشارح تفسير مراد فلا ينأى ما ذكره في الإيجاب ( قوله لخبر الصحيحين جاء رجل ) واسمه سلمة بن صخر البياضي ( قوله قال هل تجد ماتعتق ) أي تستطيع وما مصدرية ( قوله فهل تجد ماتعلم ) ما مصدرية أيضا ( قوله وهو يفتح المهملتين ) هذا هو الصواب المشهور في الرواية واللغة ، وحكاها القاضي عن رواية الجمهور ثم قال : ورواه كثير من شيوختنا وغيرهم بإسكان الراء ، قال : والصواب الفتح ، ويقال العرق الزبيل يفتح الزاي من غير نون والزبيل بكسر الزاي وزيادة نون ، ويقال له القفة والمكمل بكسر الميم وفتح الناء المثناة فوق والسفينة بفتح السين المهملة وبالفاءين . قال القاضي : قال ابن دريد : تسمى زنبيلاً لأنه يحمل فيه الزبيل ، والعرق عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعا وهو ستون مد لستين مسكينا لكل مسكين مده اه شرح مسلم للنووي . وأما الفرق بالفاء والراء المفتوحين فهو كما في المصباح ميكال يقال إنه يسع ستة عشر رطلا ( قوله ما بين لا يبتيا ) وهما الحرثتان أي الجبلان المحيطان بالمدينة وفي رواية ذكرها

### ( فصل في موجب كفارة الصوم )

( قوله يقينا ) يعني غلنا مستندا إلى رؤية كما يعلم مما يأتي ( قوله أو في صوم يوم الشك الخ ) سيأتي أنه يورد ذلك على كلام المصنف ، ويحجب عنه بأنه خارج بقيد الإفساد فلا حاجة إلى قول الشارح يقينا هنا بالنسبة إليه . واعلم أنه إنما يرد على المصنف إن جعل قوله من رمضان وصفا ليوم ، فإن جعل وصفا لصوم لم يرد فتأمل .

أنه كان فيه خمسة عشر صاعا كما قاله البيهقي أصبح من رواية أنه كان فيه عشرون صاعا ، وستأتي القيود مشروحة في كلام المصنف . وأورد على هذا الضابط . أمور أحدها إذا جامع المسافر ونحو أمراته ففسد صومها لا كفارة عليه بإفساده على الأظهر فينبغي التقييد بصوم نفسه ويحجب عنه بأن الكفارة إذا لم تلزم بإفسادها صومها بالجماع كما يأتي في الأولى إفساد غيرها له . الثاني لو ظن غروب الشمس من غير أمانة فجامع ثم بان نهارا فلا كفارة لأنه لم يقصد الفتك . قاله القاضي حسين والمتولى والبغوى . قال في المجموع : وبه قطع الأصحاب إلا الإمام فإنه قال : من أوجب الكفارة على الناسي يوجبها ههنا . وقال الرافعي وتبعه المصنف : ينبغي أن يكون هذا مفرعا على تجويز الإفطار والحالة هذه ، وإلا فتجنب الكفارة وفاء بالضابط المذكور . قال الأذرعى : وظاهر كلام القاضي والمتولى والبغوى مصرح بالمعصية وعدم الكفارة ، قال القاضي : لأنها تدرأ بالشبهة كالحد . قال : ولو بان أن الشمس قد غربت خرج ولا قضاء فلا يصح الحمل على ما ذكره اهـ . ويحجب أخذها مما مر بأنها إنما سقطت بالشبهة وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتضد بأصل براءة الذمة لا تجوز الإفطار لأنه حرام عليه كما مر . الثالث لو شك في النهار هل نوى ليلا أم لا ثم جامع في حال الشك ثم تذكر أنه نوى فإنه يبطل صومه ولا كفارة عليه ، ويحجب عنه بما قبله . الرابع إذا نوى صوم يوم الشك عن قضاء أو نذر ثم أسفده نهارا بجماع ثم تبين بعد الإفساد بالبيئة أنه من رمضان فإنه يصدق أن يقال إنه أسفد صوم يوم من رمضان بجماع أتم به لأجل الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لأنه لم ينو عن رمضان ويحجب عنه بأنه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه من غير رمضان وعنه أيضا لانتفاء نيته له . الخامس ، وهو وارد على عكس الضابط إذا طلع الفجر وهو بجماع فاستدام فإن الأصح في المجموع عدم انعقاد صومه . وتجب عليه الكفارة مع أنه لم يفسد صوما ، ويحجب بعلم وروده إن فسر الإفساد بما يمنع الانعقاد تجوزا بخلاف تفسيره بما يرفعه ، على أنه وإن لم يفسده فهو في معنى ما يفسده فكأنه انعقد ثم فسد ، وزاد في الروضة إتباع الغزالي تام احترازاً عن المرأة فلأنها تفطر بدخول شيء من الذكر فوجها ولو دون

---

البخارى في الأدب من رواية الأوزعى « والذى نفسى بيده ما بين طنبى المدينة » وهو تثنية طنب بضم الطاء المهمة والنون أحد أطناب الخيمة واستعاره للطرف ، وقوله أهل هو مبتدأ خبره أحوج ، وبين لا يفتها حال ويجوز كون ما حجازية أو تميمية ، فعلى الأول أحوج منصوب وعلى الثاني مرفوع ، ويجوز أن يكون بين خبرا مقدما وأهل مبتدأ وأحوج صفة لأهل ، ويتعين على هذا رفع أحوج على أنه صفة ويجوز نصبه على أنه حال ، ويستوى على هذا الحجازية والتميمية لسبق الخبر (قوله خرج) أى من الصوم (قوله ويحجب عنه بما قبله) هو قوله ويجب أخذها مما مر بأنها الخ (قوله إن فسر الإفساد بهما يمنع الانعقاد) الأولى أن يقول بما يشمل مع الانعقاد الخ (قوله فكأنه انعقد الخ)

---

(قوله وستأتي القيود) يعنى مفهوماتها (قوله يحجب بأن الكفارة إذا لم تلزم بإفسادها صومها الخ) في هذا الجواب تسليم الإيراد ، ولا يخفى اندفاعه بقيد الجماع كما يعلم مما سيأتى في كلامه مع أنه يرد على مقاله أنه لا يكتفى في الحدود بالمفاهيم (قوله خرج) بفتح المهملة وكسر الراء أى لم (قوله فلا يصح الحمل على ما ذكره) هذا من تنمة كلام الأذرعى فالضمير في ذكره للرافعي الذى تبعه المصنف : أى حيث كان كلام القاضي مصرحا بالإثم فلا يصح ما حمله عليه الرافعي (قوله ويحجب أخذها مما مر بأنها إنما سقطت بالشبهة الخ) هذا الجواب لا يدفع الإيراد وكذا الذى بعده كما هو ظاهر (قوله لا تجوز الإفطار) أى الذى بحثه الرافعي فيما مر وهذا لا دخل له في الجواب (قوله إن فسر الإفساد بما يمنع الانعقاد تجوزا) فيه أن الضوابط تصان عن التجوز ، وكذا يقال في قوله على أنه الخ

الحشفة . والتام يحصل بالتقاء الختانين ، فإذا مكنته منه فالكفارة عليه دونها وزيفه كثير بخروج ذلك الجماع إذ الفساد فيه بغيره وبأنه يتصور فساد صومها بالجماع بأن يولج فيها نائمة أو ناسية أو مكروهة ثم تستيقظ أو تتذكر أو تقدر على الدفع وتستندم ففساده فيها بالجماع ، إذ استدامة الوطء هنا وطء ولا كفارة عليها لأنه لم يؤمر بها في الخبر إلا الرجل المجمع مع الحاجة إلى البيان ولأنها غرم مالى يتعلق بالجماع فيخص بالرجل الواطئ مكالمهم ، فلا يجب على الموطوءة في القبل أو الدبر ولا على الرجل الموطوء لما نقل ابن الرفة الاتفاق عليه ( فلا كفارة على ناس ) أو جاهل تحريمه أو مكروه لأن صومه لم يفسد بذلك كما مر ، وقد احترز عنه بإفساد بل لا كفارة أيضا على الصحيح وإن جعلناه مفسدا لا انتفاء الإثم ، ولو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة وجبت قطعا ( ولا مفسد غير رمضان ) من نحو نذر وقضاء لأن النص ورد في رمضان وهو أفضل الشهور وخصوص بفضائل لم يشاركه فيها غيره فلا يصح قياس غيره عليه . وقد احترز عن ذلك بقوله من رمضان ( أو بغير جماع ) كأكل أو غيره لورود النص في الجماع وهو أغلظ من غيره وقد احترز عنه بقوله بجماع ( ولا ) على صائم ( مسافر جامع بنية الترخص ) لأنه لم يأت لم يوجد القصد مع الإباحة ( وكذا بغيرها في الأصح ) لإباحة الإفطار له فصار شبهة في درء الكفارة ، والثاني تلزمه لأن الرخصة لا تحصل بدون قصدھا . ألا ترى أن المسافر إذا أخر الظهر إلى العصر فإن كان بنية الجمع جمع وإلا فلا ، وجوابه أن القطر يحصل بلانية بدليل غروب الشمس ولا كذلك تأخير الصلاة ، والمريض في ذلك كالسافر ، وقد احترز عنه بقوله أثم ، إذ كلامه في أثم لا يباح له الفطر بحال ، ويصح أن يكون احترز به عن جماع الصبي ( ولا على من ظن ) وقت الجماع ( الليل ) فجماع ( فبان نهارا ) لا انتفاء الإثم ( ولا على من جامع ) عامدا ( بعد الأكل ناسيا وظن أنه أفطر به ) أى الأكل لأنه يعتقد أنه غير صائم وقوله ناسيا متعلق بالأكل ( وإن كان الأصح بطلان صومه ) بهذا الجماع كما لو جامع على ظن بقاء الليل فبان خلافه . والثاني لا يبطل كما لو سلم من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا يبطل صلاته ، والفرق على الأول أنه هنا صائم وقت الجماع

معتد ( قوله وزيفه كثير ) أى أقسده ( قوله إذ استدامة الوطء الخ ) انظره مع ما قرره في باب الأيمان وعبرة للنهائج ثم : واستدامة طيب ليست تطيبيا في الأصح وكذا وطء وصوم وصلاة ، والله أعلم اهـ : إلا أن يراد أن استدامة الجماع لها حكم الجماع هنا ، ويؤيده ما تقدم في النزاع مع طلوع الفجر أنه يشترط قصد الترك وإلا لم يصح اهـ سم على شرح الهجة الكبير ، وكتب بهامشه العلامة الشويرى مانصه : عبارة الإمداد في باب الظهار واستمرار الوطء . أى في الحرمة لا مطلقا لما يأتي في الأيمان اهـ . وهى تؤيد ما أشار إليه المحشى من الحمل فليتأمل ( قوله أو جاهل تحريمه ) أى وقد قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أخذوا من قوله لأن صومه لم يفسد ( قوله ولو علم بالتحريم ) شمل ما لو علم بالتحريم وجهل إبطاله للصوم ( قوله وقد احترز عنه ) أى عما ذكر ( قوله بدليل غروب الشمس ) أى فإنه يفطر بمجرد غروبها وإن لم يتعاط فطرا ، ويؤيده ما أجاب به بعضهم من أنه لو حلف لا يفطر على حار ولا على بارد لم يحنث بتناول أحدهما بعد غروب الشمس لأنه حكم بفطره قبل التناول ، لكن المعتمد في تلك الحنث لأن مبنى الأيمان على العرف ( قوله عن جماع الصبي ) عبارة سم

( قوله إذ كلامه في أثم لا يباح له الفطر بحال ) يقال عليه لا دليل عليه ( قوله ويصح أن يكون احترز به عن جماع الصبي أى أيضا ) قوله والفرق على الأول أنه هنا صائم وقت الجماع الخ ) في هذا الفرق نظر ظاهر وما في

وهناك غير متصل في حالة الكلام. أما إذا علم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر ويجب الكفارة جزماً. وأعلم أن هذا الذي ظن القَطْر في مسئلتنا فجامع إن علم وجوب الإمساك عن الجماع وغيره فإنه لا بسبب الصوم فيخرج بالقييد الأخير وإن ظن الإباحة خرج بقوله علم به (ولا) على (من زنى ناسياً) للصوم لأنه لم يأثم بسبب الصوم، وهذا داخل فيما مرّ في قوله ولا ناس، فعدم الكفارة عليه لعدم فطره، لا جرم أن الرافعي فرعه في الشرح على القول بأن الجماع ناسياً مقسداً، وحينئذ فيكون بياناً لما احتز عنه بقوله بسبب الصوم لأن الإثم بسبب الزنا خاصة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصاً) لأن الفطر جائز له وإنه بسبب الزنا لا بالصوم فيكون أيضاً بياناً لما بين به الذي قبله، وقوله مترخصاً مثال لا قيد، فلو لم ينو الترخيص فالحكم كذلك (والكفارة على الزوج عنه) دونها لأنه لم يأمر بها زوجة الجماع مع مشاركتها له في السبب لأنه جاء في رواية هلك وأهلك ولو وجبت عليها لبيته كما مر (وفي قول عنه وعنها) أي يلزمها كفارة واحدة ويتحملها الزوج، وعلى هذا قيل يجب كما قال المحامي على كل منهما نصفها ثم يتحمل الزوج ماوجب عليها، وقيل يجب كما قاله المتول على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يحملها الزوج عنها ثم يتدخلان وهذا مقتضى كلام الرافعي (وفي قول عليها كفارة أخرى) قياساً على الرجل لتساويهما في السبب والإثم كحد الزنا وعمل هذا في غير المتحيرة. أما هي فلا كفارة عليها، وعمل هذا القول أيضاً والذي قبله إذا مكنته طائفة عالة، فلو كانت مفطرة أو نائمة صائمة فلا كفارة عليها قطعاً ولا يبطل صومها، وعمل القول الأول منهما من أصله إذا لم يكونا من أهل الصيام فإن كان من أهلها لكونهما معصيين أو مملوكين لزم كل واحد صوم شهرين لأن العبادة البدنية لا تتحمل، وإن كان من أهل العتق أو الإطعام وهي من

على شرح البهجة: قوله كجماع المسافر الخ يحتمل أن يخرج به: أي بقوله أثم به للصوم ما لو جامع يعتقد أنه صبي ثم بان أنه كان بالغاً عند الجماع. لعدم إثمه، ويحتمل خلافه لتقصيره بعدم معرفة حاله، وقد يؤيد الأول مسألة ظن بقاء الليل اه. وكتب بهامشه شيخنا العلامة الشوبري: اعتقاد الصبي لا يبيح الجماع في رمضان، وسقوط الإثم لعدم التكليف لا يقتضي الإباحة فهو ممنوع منه كما يمنع من الزنا فالوجه وجوب الكفارة، ولا تأييد فيما ذكره للفرق الظاهر بين إباحة الإقدام وعدمه فليتأمل. ويؤيده ما ذكرناه وجوب الحد عليه لو كان زانيا حينئذ اه. أقول: وفيه نظر، أما أولاً فلأن الصبي حيث لم يعلم ببلوغه لا إثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا أولى لعسر معرفة البلوغ عليه، بخلاف معرفة بقاء الليل لسهولة البحث عنها، وأما ثانياً فحرمه الفطر لا تستلزم الكفارة كما بأتى في ظن دخول الليل فإنه لا يجوز له الفطر، ومع ذلك إذا جامع لا كفارة عليه للشبهة وإن حرم جماعه، وأما كونه محدثاً زناً طائناً صاهياً فإن خلافه فوجهه أن الزنا معصية في نفسه ومن ثم يمنعه منه الحاكم ويؤدب عليه، وفطر الصبي ليس في نفسه معصية وأمر وليه له به وضربه عليه إنما هو ليعتاده فلا يرتكبه بعد إن شاء الله، وما تقرر من وجوب الحد عليه صرح به الشارح في كتاب الزنا بعد قول المصنف وحد المحصن بقوله نعم لو أولج طائناً أنه غير بالغ فإن كونه بالغاً وجب الحد في أصبح الوجهين (قوله وهناك غير متصل الخ) أي تغروجه بالسلام من الصلاة ظاهراً فلا يقال إن سلامه لغو لكونه ناسياً فهو باق في صلاته كما أن الجماع صائم بعد أكله (قوله أنه لا يفطر به) أي بالأكل (قوله أو نائمة) أي أو مكروه (قوله وعمل القول الأول) هو قوله وفي قول عنه وعنها

حاشية الشيخ لا يدفعه (قوله وفي قوله ولا ناس) صوابه ولا كفارة على ناس (قوله بياناً لما بين به الذي قبله) صوابه لما بينه بالذي قبله (قوله وفي قول عليها كفارة أخرى) أي ويتحملها الزوج كما نقله في الروضة عن صاحب المعايير (قوله إذا لم يكونا من أهل الصيام) أي في الكفارة (قوله لزم كل واحد صوم شهرين) الظاهر أن هذا مبنى على تفسير

أهل الصيام فأعنته أو أطعمه فالأصح أنه يجزى عنهما ، إلا أن تكون أمة فإنه لا يجزى العتق عنها على الصحيح ، ومعه أيضا إذا كانت زوجة كما يرشد إليه قوله على الزوج . أما الموطوءة بشبهة والزنى فلا بها يتحمل عنها قطعا وتجب عليها ، ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الأول ، ويلزمها على الثاني لأن الزوج غير أهل للتحمل هذا والمذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مطلقا ( وتلزم من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه ) بعد شرعه في الصوم وإن ردت شهادته كما مر لأنه هناك حرمة يوم من رمضان عنده بإفساده صومه بالجماع فأشبهه سائر الأيام ، وظاهر أن مثله من صدقه في ذلك لما مر من وجوب الصوم عليه حينئذ ، فإن رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر ويخفيه ندبا فيا يظهر فإن شهد فرد ثم أفطر لم يعذر وإن أفطر ثم شهد رد وعزر ، واستشكله الأذرع بأن صدقه محتمل والعقوبة تدرأ بدون هذا . قال : ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن يعلم منه ضد ذلك ؟ ويحاجب بأن الإحتياط لرمضان مع وجود قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره ( ومن جامع في يومين لزمه كفارتان ) سواء أكثر عن الأول قبل الثاني أم لا لأن كل يوم عبادة منفردة فلا تتداخل كفارتاهما كحجبتين جامع فيهما ، بخلاف الحدود المبنية على الإسقاط فإن تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وإن كان لأربع زوجات على المذهب ، أما على القول بوجوب الكفارة عليهما ويتحملها فعليه في هذه الصورة أربع كفارات ( وحدوث السفر ) ولو طويلا ( بعد الجماع لا يسقط الكفارة ) لأن السفر لا ينافي الصوم فيتحقق هناك حرمة ، ولأن طروءه لا يبيح الفطر فلا يؤثر فيها وجب من الكفارة ( وكلنا المحرص على المذهب ) لكنه حرمة

( قوله وتجب عليها ) ضعيف ( قوله من ذلك مطلقا ) أي حرة أو أمة زوجة أو غيرها ( قوله وتلزم من انفراد برؤية الهلال ) خرج به الحاسب والمنهج إذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليهما ، ويؤجبه بأنهما لم يبتئا بذلك دخول الشهر فأشبهها ما لو اجتهد من أشبه عليه رمضان فأداه اجتهدا إلى شهر فصامه وجامع فيه فإنه لا كفارة عليه ( قوله لما مر من وجوب الصوم ) يرد عليه أن من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع أنه لا كفارة عليه كما تقدم اهـ سم . اللهم إلا أن يقال : إن تصديق الرائي أقوى من الاجتهاد لأنه بتصديقه نزل منزلة الرائي والرأي متيقن فن صدقه مثله حكما وكذلك المجتهد . هذا وما ذكر من وجوب الكفارة هنا قد يخالفه عموم قوله السابق أو في صوم يوم الشك حيث جاز الخ ( قوله وحدوث السفر ) لو حدث ووصله إلى محل مختلف المطلق مع محله فوجد أهله معيدين عيد معهم وسقطت عنه الكفارة ، كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي لثنين عدم وجوب صوم ذلك اليوم عليه بل عدم جوازه اهـ . فلو عاد لمحل في بقية اليوم فهل يثنين وجوب الكفارة لأنها إنما كانت سقطت لصيرورته من أهل محل الانتقال إليه بوصوله إليه وقد لغا ذلك بعوده في يومه إلى محله ، إذ قد يثنين بعوده إليه أنه لم يخرج عن حكمه ومجرد الوصول إلى الانتقال إليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح شبهة لسقوط الكفارة

التولى ، أما على تفسير الحملاني فالذى ينبغي أن على كل واحد شهرا فليراجع ( قوله ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الأول ) أي إذا لم يكونا من أهل الصوم . أما إذا كانا من أهل فظاهر أنه يلزمهما الصوم أعذا مما مر فليراجع ( قوله فإن رأى هلال شوال وحده الخ ) هذا استطراد ولا فهو لاتعلق بما نحن فيه ( قوله أما على القول بوجوب الكفارة عليها ويتحملها ) يعني القول الثاني ، ووجهه كما في الروضة عن صاحب المعالجة أن واحدة عن وطئه الأول عنه وعنهما وثلاثا عن الباقيات لأنها لا تتبع بعض إلا في موضع يوجب تحمل الباقي . قال : ويلزم على القول الثالث خمس كفارات كفارتان عنه وعنهما بالوطء الأول : أي والثلاث عن الباقيات

الصوم بذلك ، والثاني تسقط لأن حدوث المرض يبيع الفطر فيتيين به أن الصوم لم يقع واجبا ، ومثل طرؤ المرض والسفر الردة ، فلو ارتد بعد جماعه في يومه لم تسقط عنه الكفارة بلا خلاف كما في المجموع ، ولعل وجه التغليظ عليه فلا يناسبه التخفيف وتسقط إذا جن أو مات يوم الجماع لأنه بطرؤ ذلك بان أنه لم يكن في صوم لمنافاته له ، ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر أيضا سقوط الإثم . قال الناشري : ينبغي أن لا يسقط عنه إثم ترك الجمعة وإن سقط عنه إثم عدم الإتيان بها كما إذا وطئ زوجته ظانا أنها أجنبية وما ذكره ظاهر ( ويجب ) على الواطئ ( معها ) أى الكفارة ( قضاء يوم الإفساد على الصحيح ) لأنه إذا وجب على المعذور فعل غيره أولى ، ولما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر به الأعرابي ، والثاني لا يجب لجبر الخل بالكفارة ( وهى ) يعنى كفارة الوقاع في رمضان ككفارة الظهار لقوله عليه الصلاة والسلام « من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر » وكفارة الظهار مرتبة بالإجماع ولأن فيها صوما متتابعات فكانت مرتبة كالقتل ولأنها كفارة ذكر فيها الأغلظ أولا وهو العتق فكانت مرتبة بخلاف كفارة اليمين ، وقد أشار إلى ترتيبها بقوله ( عتق رقبة ) مؤمنة ( فإن لم يجد ) ها ( فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع ) صومهما ( فإطعام ستين مسكينا ) أو فقيرا للخبر المار أول الفصل ، وسأني الكلام على صفحتها في كتاب الكفارة إن شاء الله تعالى ، ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقها ، ولو شرع في الإطعام ثم قدر على الصوم ندب له ( فلو عجز عن الجميع ) أى جميع خصاله المذكورة ( استقرت ) الكفارة ( في ذمته في الأظهر ) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي بأن يكفر بما دفعه إليه مع إخباره بعجزه فدل على ثبوتها في الذمة كما مرّ إيضاحه ، والثاني لا بل تسقط كركاة الفطر ( فإذا قدر على خصلة ) منها ( فعلها ) كما لو

مع تعديه الإفساد أولا ؟ فيه نظر ، ولعل الأقرب الأول . ولو ببيت النية ليلة الثلاثين لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائما ثبت شوال نهارا ، ثم انتقل إلى محل آخر خالف للأول في المطلع أهله صيام من غير تناول مفطر قبل وصوله إليه فهل يجب له صوم هذا اليوم لأنه بانتقاله إليه صار واجبه الصوم وقد شرع فيه بذية معتبرة وثبوت شوال قبل انتقاله لا يفسد نيته وصومه لزوال أثر الثبوت في حقه بانتقاله أولا ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الأول اه سم على شرح البهجة ( قوله لم تسقط الكفارة بلا خلاف ) أى وإن اتصل بها الجنون فيها يظهر اه سم على بهجة ( قوله ) لمنافاته له ( بقى ماله شرب دواء ليلا يعلم أنه يمتنع في النهار ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأنه لم يكن مخاطبا بالصوم حين التعااطي . وبقى ماله تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع كأن ألقي نفسه من شاطئ فجنّ بسببه هل تسقط الكفارة أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لأنه وإن تعدى به لم يصلق عليه أنه أفسد صوم يوم لأنه يمتنونه خرج عن أهلية الصوم وإن أثم بالسبب الذى صار به مجنونا ( قوله وما ذكره ) أى الناشري ( قوله ذكر فيها الأغلظ ) لعله في قوله في الحديث المار « هل تجد ما تعتق به رقبة » ( قوله ندب له عتقها ) أى ويترك صوم بقية المدة ويقع له ماصاهم فلا مطلقا ( قوله ندب له ) أى وسأني فيهما مرقبيا فيتك ما يقى من الإطعام ويقع له ما أطعمه فلا مطلقا ( قوله في الأظهر ) زاد في شرح البهجة الكبير ولأن حقوق الله تعالى المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها ، فإن

( قوله ولأن فيها صوما متتابعات الخ ) انظر ما الداعى إلى الاستدلال على كفارة الظهار هنا مع أن لها محلا يخصها ، ومع أن روايات حديث الباب كافية في المقصود هنا والأمر غير محتاج إلى القياس ( قوله كما مرّ إيضاحه ) الذى مرّ إنما هو مجرد لفظ الحديث ولم يقدم له إيضاحا .



كان قادرا عليها حال الوجوب ، وكلام التنبية يقتضى أن الثابت في ذمته هو الحصلة الأخيرة ، وكلام القاضى أبى الطيب يقتضى أنه إحدى الحاصل الثلاث وأنها بخيرة ، وكلام الجمهور أنها الكفارة وأنها مرتبة في اللمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو المتمد ، ثم إن قدر على خصلة فعلها أو أكثر رتب ( والأصح أن له العدول عن الصوم إلى الإطعام لشدة الغلظة ) فبين معجزة مضمومة ولام ساكنة شدة الحاجة للنكاح ، لأن حرارة الصوم وشدة الغلظة قد يفضيان به إلى الوقوع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتضى لاستئنافهما وفيه حرج شديد ، والثاني لا لقدرة على الصوم فامتنع عليه العدول عنه كصوم رمضان ( و ) الأصح ( أنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله ) الذين تلزمه مؤنتهم كالزكوات وسائر الكفارات . وأما قوله عليه الصلاة والسلام في الخبر « أطعمه أهلك » ففي الأم يحتمل أنه لما أخبره بفقره صرفه له صدقة أو أنه ملكه إياه وأمره بالتصدق ، فلما أخبره بفقره أذن له في صرفها لم للإعلام بأنها إنما تجب بعد الكفاية أو أنه تطوع بالكفارة عنه ، وسوغ له صرفها لأهله إعلاما بأن لغير المكفر التطوع بالكفارة عنه بإذنه وأن له صرفها لأهل المكفر عنه : أى وله فيأكل هو وهم منها كما نقله القاضى وغيره عن الأصحاب ، وحاصل الاحتمالين الأولين أنه صرف له ذلك تطوعا . قال ابن دقيق العيد : وهو الأقرب ، ويصح أن يكون المصنف احتراز عن هذه المسئلة بقوله وأنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى عياله لأن الصارف فيها إنما هو الأجنبي . نعم يبقى الكلام على ما تقرر في العدد المصروف إليه فيجوز كون عدد الأهل ستين مسكينا .

### باب صوم التطوع

التطوع التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات ، والأصل في الباب خبر الصحيحين « من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا » وفي الحديث « كل عمل ابن آدم له ، إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به » والصحيح تعلق الغرام به كسائر الأعمال لخبر الصحيحين ، وحديثه فتخصيصه بكونه له لأنه أبعد عن الرياء من غيره ، وقد اختلفوا في معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاً ( يسن صوم الاثنين والخميس ) لما

كانت لا لسبب من العبد كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته ، وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البدل كجزاء الصيد وفدية الحلق أم لا ككفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ودم التمتع والقران اه . وتقدم نحوه في قول الشارح بعد قول المصنف والأظهر وجوب المد على من أفطر الخ وما يجته في المجموع من أنه ينبغي هنا الخ ( قوله وفيه حرج شديد ) وورد أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر المكفر بالصوم قال : يا رسول الله وهل أتيت إلا من الصوم ؟ فأمره بالإطعام اه حج ( قوله فيجوز كون عدد الأهل ) أى لا بقيد كونهم ممن تلزمه مؤنتهم .

#### ( باب صوم التطوع )

( قوله التطوع : التقرب الخ ) أى شرعا ( قوله من صام يوما في سبيل الله ) أى الجهاد وفيه دلالة فضل صوم التطوع ( قوله كسائر الأعمال ) أى فروضها وسننها وما ضوعف منها ( قوله يسن صوم الاثنين والخميس ) سئل

#### ( باب صوم التطوع )

( قوله لخبر الصحيحين ) الذى في التحفة كاللميرى لخبر مسلم ، ولفظه عن أبى هريرة رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أتندرون من المنفس ؟ ثم ذكر أنه رجل يأتى يوم القيامة وقد ظلم هنا وسفك دم هنا وانتكع عرض هذا ، ويأتى وله صلاة وزكاة وصوم ، قال : فيأخذ هذا بكفلا ، إلى أن قال : وهنا بصومه »

صحب أنه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صومهما وقال «إنهما يومان تعرض فيهما الأعمال فأحب أن يعرض على وأنا صائم» قال الأذري : ويسن أيضا المحافظة على صومهما والمراد عرضها على الله ، وأما رفع الملائكة لها فإنه بالليل مرة وبالنهار مرة ، ورفعها في شعبان الثابت بخير أحمد «أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن إكثاره الصوم في شعبان فقال : إنه شهر ترفع فيه الأعمال فأحب أن يرفع على وأنا صائم» محمول على رفع الأعمال جملة ، وسمى الاثنين لأنه ثاني الأسبوع بناء على أن أوله الأحد وهو ما نقله ابن عطية عن الأكثرين ، لكن الذي صوبه السهيلي ونقله عن كافة العلماء أنه السبت وهو الأصح ( و ) صوم يوم ( عرفة ) وهو تاسع الحجة لخبر مسلم «صيام يوم عرفة أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» والمراد بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تم بفرغ شهره وبالسنة التي بعده السنة أولها المحرم الذي يلي الشهر المذكور ، إذ الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم تم إذ بعضها مستقبل كالسنة التي بعده أتى مع المضارع بأن المصدرة التي تخلصه للاستقبال ، وإلا فلو تمت الأولى كان المناسب التعبير فيها بلفظ الماضي : قال الإمام : والمكفر الصغائر دون الكبائر . قال صاحب ذخائر : وهذا منه تحكم يحتاج إلى دليل والحديث عام وفضل الله واسع لا يمحى . قال ابن المنذر في قوله صلى الله عليه وسلم «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» : هذا قول عام يرجى أنه يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها . قال الماوردي : وللتكفير تأويلان أحدهما الغفران والثاني العصمة حتى لا يعصى ، ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صغائر ولا يزيد في حسناته ، ويوم عرفة أفضل الأيام لأن صومه كفارة سنتين كما مر بخلاف غيره ، ولأن الدعاء فيه أفضل من غيره ، ولخبر مسلم «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة» وأما خبر «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة» فمحمول على غير يوم

الشيخ الرملي عن الأفضل هل هو صوم الخميس أو الاثنين ؟ فأجاب رحمه الله بأن صوم الاثنين أفضل اه . كذا رأيته بهامش ، ولعل وجهة أن فيه بعثته صلى الله عليه وسلم ومماته وسائر أطواره صلى الله عليه وسلم ( قوله عرفة ) وورد في بعض الأحاديث : أن الوحوش في البادية تصومه حتى أن بعضهم أخذ لحما وذهب به إلى البادية ورماه لنحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر إلى الشمس وتنتظر إلى اللحم حتى غربت الشمس أقبلت إليه من كل ناحية اه . كذا بهامش صحيح ( قوله أحسن ) أى أرجو عبارة المصباح أحسن الأجر على الله ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا وقوله على الله هى بمعنى من ( قوله بلفظ الماضي ) أى بأن يقول أحسن ( قوله والمكفر الصغائر ) معتمد ( قوله وللتكفير تأويلان ) أى إذا وقعت الذنوب ( قوله أحدهما الغفران ) أى في السنة الآتية ( قوله ولا يزيد في حسناته ) أى ويخفف من إثم كبائره ( قوله ويوم عرفة أفضل الأيام ) أى حتى من يوم من أيام رمضان كما صرح به حج أول كتاب الصوم : أى لا من جميعه ولا من العشر الأخير منه

( قوله ولكون السنة التي قبله لم تم الخ ) يعارض هنا أنه صلى الله عليه وسلم عبر بمثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع أن السنة فيه قد مضى جميعها بل وزيادة ، والوجه أن حكمة التعبير بذلك كون التفكير مطلقا مستقبلا بالنسبة لوقت ترغيبه صلى الله عليه وسلم في صومهما لأنه مرتب على الصوم الذى سيفعل لترغيبه صلى الله عليه وسلم على أن معنى الماضي هنا غير صحيح كما لا يخفى ، فالمضارع هو المتعين لأداء المعنى المراد فتأمل ( قوله ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صغائر ) هنا منه يدل على أنه يختار ما قاله الإمام ولم يبال بما رد به مما مر

عرفة بقرينة ما ذكر وأفنى الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور ، ويسن صوم الثمانية أيام قبل يوم عرفة كما صرح به في الروضة سواء في ذلك الحاج وغيره ، أما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان قويا للاتباع . رواه الشيخان ، وليتقوى على الدعاء ، ويؤخذ منه استحباب صومه لحاج لا يصل عرفة إلا ليلا ، وبه صرح في المجموع وغيره ، ونقله في شرح مسلم عن جمهور العلماء وأن صومه لمن وصلها نهارا خلاف الأولى ، بل في نكت التنبيه المصنف أنه مكروه . وأما المسافر والمريض فيسن لهما فطره مطلقا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه ، وقضيته أنه لافرق بين طويل السفر وقصيره وهو محتمل ، ويحتمل التقييد بالطويل كنظائره ، والأوجه الأول إقامة للمظنة مقام المثنة ، وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولى أو الكراهة بصوم ما قبله ، لكن ينافيه ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فيها ، بل هذا أولى لأنه يغتفر في خلاف الأولى مالا يغتفر في المكروه . وقد يفرق بأن القوة الحاصلة بالفطر هنا من مكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ماضى من العمر ، وليس في ضم صوم ما قبله إليه جابر بخلاف الفطر هنا من مكملات المغفرة تلك الجمعة فقط ، وفي ضم صوم يوم له جابر ، فإن قيل قضية ذلك أن صوم هذا أولى بالكفارة من صوم يوم الجمعة ، قلنا : صدد عن ذلك ورود التهي المتفق على صحته ثم بخلافه هنا ( و ) صوم ( عاشوراء ) بالدي فيه وفيما بعده وهو عاشر المحرم لخبر « أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله » وإنما لم يجب صومه للأخبار الدالة على الأمر بصومه كخبر الصحيحين « إن هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه ، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر » وحملوا الأخبار الواردة بالأمر بصومه على تأكيد الاستحباب وإنما كان صوم عرفة بستين وعاشوراء بسنة لأن الأول يوم محمدى ، والثاني يوم موسى ، ونبينا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فكان يومه بستين ( و ) صوم ( تاسوعاء ) وهو تاسع المحرم لخبر « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع » فات قبله ، والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في أول الشهر ، وللمخالفة لليهود فإنهم يصومون العاشر ، وللاحتراز من إفراده كما في يوم الجمعة ولذلك يسن أن يصوم معه الحادى عشر إن لم يصم التاسع ، بل في الأم وغيرها أنه يندب صوم الثلاثة لحصول الاحتياط به وإن صام التاسع إذ الغلط قد يكون بالتقديم والتأخير ، وإنما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطا لحصوله بالتاسع ولكونه كالوسيلة للعاشر فلم يتأكد أمره

( قوله وأفنى الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان ) أى الأخير ( قوله لا يصل عرفة إلا ليلا ) أى بأن لا يكون مسافرا بالنهار ويقصد عرفة ليلا فلا يخالف ما يأتي من سن فطره للمسافر ( قوله خلاف الأولى ) أى لعدم صحة النهى فيه ( قوله فيسن لهما فطره مطلقا ) كأن معناه سواء كان حاجا أولا ، فلا ينافى قول الأذرعى عن النص محمول على مسافر جهده الصوم ، وقوله كما نص عليه الشافعي . قال الأذرعى : النص محمول على مسافر جهده الصوم اه سم على بهجة ( قوله مقام المثنة ) أن إقامة محل النظم مقام محل اليقين ( قوله عاشوراء ) قال أبو منصور اللغوى : ولم يبحى فاعولاء في كلام العرب إلا عاشوراء ، والضاروراء اسم الضراء والساورواء اسم السراء والداولاء اسم للدالة وخابوراء اسم موضع ، وقوله اسم للدالة : أى التوبة ( قوله إلى قابل ) هو مصروف ، ووقع لبعضهم خلافه

( قوله وأفنى الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة ) أى بالنظر للمجموع وإلا فقد مر أن يوم عرفة أفضل الأيام الصداقة بكل يوم من رمضان ( قوله أما الحاج ) لم يقيد فيها مر بغير الحاج حتى يأتى له التعبير بأما ههنا وكأنه توهم أنه قيد ( قوله لحاج لا يصل عرفة إلا ليلا ) أى بالصورة أنه غير مسافر بقرينة ما يأتي

حتى يطلب له احتياط بخصوصه . نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير مامر في الحجة ذكره الغزالي ، وظاهر ما ذكر من تشبيهه بيوم الجمعة أنه يكره لإفراده لكن في الأم لا بأس بإفراده ( و ) صوم ( أيام ) الليالي ( البيض ) من كل شهر وهي الثالث عشر وتاليه لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أمر أبا ذر بصيامها ، والمعنى فيه أن الحسنة بعشر أمثالها ، فصوم الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البيض كما في البحر وغيره للأخبار الصحيحة والحاصل كما أفاده السبكي وغيره أنه يسن صوم ثلاثة من كل شهر وأن تكون أيام البيض ، فإن صامها أتى بالسنتين ، فاف في شرح مسلم من أن هذه الثلاثة هي المأمور بصيامها من كل شهر فيه نظر وإن تبعه الأسنوى ، والأوجه أنه يصوم من الحجة السادس عشر لأن صوم الثالث عشر من ذلك حرام ، والأحوط أن يصوم مع الثلاثة الثاني عشر للخروج من خلاف من قال إنه أول الثلاثة . قال الماوردي : ويسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليه ، وينبغي أن يصام معها السابع والعشرون احتياطاً . قال ابن العراقي : ولا ينبغي سقوط الثالث منها إذا كان الشهر ناقصاً ، ولعله يعوض عنه بأول الشهر الذي يليه وهو من أول أيام السود أيضاً لأن ليلته كلها سوداء ، وخصت أيام البيض وأيام السود بذلك لتعمم ليالي الأولى بالنور وليالي الثانية بالسواد ، فناسب تزويده بذلك لإشرافه على الرحيل وشكراً لله تعالى في الأولى وطلباً لكشف السواد في الثانية ( و ) صوم ( ستة من شوال ) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر » وقوله « صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة » أي كصيامها فرضاً وإلا فلا يختص ذلك بصوم رمضان وستة من شوال لأن الحسنة بعشرة أمثالها ، وقضية كلام التنبية وكثيرين أن من لم يصم رمضان لعذر أو سفر أو صبا أو جنون أو كفر لا يسن له صوم ستة من شوال . قال أبو زرعة : وليس كذلك : أي بل يحصل أهل سنة الصوم وإن لم يحصل الثواب المذكور لرتبه في الخبر على صيام رمضان . وإن أفطر رمضان تعدياً حرم عليه صومها . وقضية قول المحامي تبعاً لشيخه الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن أفطره بعذر فينافي مامر ، إلا أن يجمع بأنه ذو وجهين ، أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء ، وإذا تركها في شوال لذلك أو غيره سن قضاؤها بما بعده وتحصل السنة بصومها متفرقة ( و ) لكن ( تتابعها ) واتصالها بيوم العيد ( أفضل ) مبادرة إلى العبادة ولما في التأخير من الآفات ولو صام في شوال قضاء أو نذر أو غيرها أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفنى به الوالد رحمه

---

فاحلده فلانسين قل ( قوله وشكرا لله ) أي إنها تقع شكرا لله لا أنه ينوي بها ذلك ، إذ لنا صوم يسمى بها الاسم كما أنه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ( قوله من صام رمضان ) أي في كل سنة وأتبعه ستاً من شوال كذلك أما لو صام ستاً من شوال في بعض السنين دون بعض فالسنة التي صام الست فيها يكون صومها كسنة والتي لم يصم فيها تكون كعشرة أشهر ( قوله وتحصل السنة بصومها متفرقة ) أي وتكون كلها أداء لأن الشهر كله محلها

---

( قوله بل يحصل أهل سنة الصوم ) يعني من حيث كونه ستة شوال وإن لم يحصل له الثواب الكامل ، وإلا فصاحب التنبية والأكثر من لا يصح القول بأنه لا يحصل له ثواب أصل الصوم مطلقاً ( قوله وإن أفطر رمضان تعدياً حرم عليه صومها ) أي مالم يقض رمضان كما هو ظاهر لأن الواجب عليه صرف الزمن لقضائه ( قوله فينافي مامر ) لعله يعرف عن قوله فينافي مامر ( قوله أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه ) هذا ينافي النص فيما مر على المعلوم والمسافر .

الله تعالى تبعاً للبارزى والأصفهاني والناشرى والفقهاء على بن صالح الحضرمي وغيرهم ، لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطلوب لأسباب من فاته رمضان وصام عنه شوالاً لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم ، وما أتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضاً أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالاً أن يصوم ستاً من ذى القعدة لأنه يستحب قضاء الصوم الراتب محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون صارفاً عن حصولها عن السنة ، فسقط القول بأنه لا يتأتى إلا على القول بأن صومها لا يحصل بغيرها ، أما إذا قلنا بحصوله وهو الظاهر فلا يستحب قضاؤها ، وقول المصنف ستة بإثبات التاء مع حذف الممدود لغة ، والأفصح حذفها كما ورد في الحديث ، ويسن صوم آخر كل شهر كما مر في صوم أيام السود ، فإن صامها أتى بالسنتين ، ولا يرد على ذلك صوم يوم الشك فإنه آخر شهر لتقدم الكلام عليه ( ويكره إفراد ) يوم ( الجمعة ) بالصوم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده » ولكونه يوم عيد ، وعلم من ذلك أنه لا فرق في كراهة إفراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما أتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى ، ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة ، وليتقوى فطره على الوظائف المطلوبة فيه ، ومن هنا خصصه جمع متقدمون نقلاً عن المذهب بمن يضعف به عن الوظائف ، لكن يرد ما مر من نذب فطر عرفة ولو لم يضعف به ، ويوجه بأن من شأن الصوم الضعيف ، ويؤخذ من ذلك أيضاً أن كراهة صومه ليست ذاتية بل لأمر عارض ، ويؤيده انعقاد نذره كما يعلم مما يأتي في النذور ويقاس به اليومان الآخران إذ لا تختص كراهة الإفراد بالجمعة ( وإفراد السبت ) أو الأحد بالصوم كذلك يجامع أن اليهود تعظم الأول والنصارى تعظم الثاني فقصد الشارع بذلك مخالفتهم ، ومحل ما تقرر إذا لم يوافق إفراد كل يوم من الأيام الثلاثة عادة له ولا كان كان يصوم يوماً ويفطر يوماً أو يصوم عاشوراء أو عرفة فوافق يوم صومه فلا كراهة كما في صوم يوم الشك . ذكره في المجموع ، وهو ظاهر وإن أتى ابن عبد السلام بخلافه ، ويؤخذ من التشبيه أنه لا يكره إفرادها بنذر وكفارة وقضاء وخرج بإفراد ما لو صام أحدهما مع يوم قبله أو يوم بعده فلا كراهة لانتهاء العلة إذ لم يلزم أحد منهم تعظيم المجموع ، وقضية

( قوله فلا يستحب قضاؤها ) وتقدير القضاء فهل يثاب ثواب الفرض على الجميع كما لو صام رمضان وأتبعه ستامن شوال قال سم فيه نظر . أقول : والأقرب حصول ذلك لأن القضاء يحكي الأداء . ونقل عن الشباب الرولى بالدرس أنه يثاب على الستة ثواب النفل ، ويوجه بأن ثواب الفرض في الخبر مقيد بكونها من شوال وهذه ليست منه ( قوله ويقاس به اليومان ) وهما السبت والأحد ( قوله ويؤخذ من التشبيه ) هو قوله كما في صوم يوم الشك ( قوله أنه لا يكره إفرادها ) أى الجمعة والسبت والأحد ( قوله فلا كراهة لانتهاء العلة ) بى ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت

( قوله محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال ) قد يقال : هلا أتى كلام والده على إطلاقه مع أن وجهه ظاهر لأنه يبعد وقوع الصوم عن المتبوع وهو رمضان والتابع وهى ست شوال معاً ونفوت التبعية المنصوص عليها في قوله صلى الله عليه وسلم وأتبعه ستاً من شوال فتأمل ( قوله لأن شروط رعاية الخلاف ) كنا في التسع بلفظ الجمع ولعل الواو زائدة من الكتبة ( قوله في المتن وإفراد السبت ) إنما أعاد لفظ إفراد لثلاثتهم إرادة إفراد مجموع الجمعة والسبت ( قوله بجماع أن اليهود الخ ) هنا جامع لقياس الأحد على السبت ( قوله أو يصوم عاشوراء أو عرفة فوافق يوم صومه ) في هنا العطف تساهل لاختصاصه أن ذلك من مبسوط العادة وليس مراداً ( قوله وخرج بالإفراد ما لو صام أحدهما ) أى السبت والأحد

التعليل بالتقوى بالفطر في كراهة إفراده أنه لا فرق بين إفراده وجمعه ، لكنه إذا جمعهما حصل له بفضيلة صوم غيره مايجبر ما حصل فيه من النقص قاله في المجموع ( وصوم الدهر غير العيد ) من فطر ونحر ( و ) أيام ( التشرية ) مكروه لمن خاف به ضرراً أو فوت حق ) واجب أو مندوب لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لأن في الدرداء لما فعل ذلك فنبذت أم الدرداء « إن لربك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، ولجسدك عليك حقاً فصم وأفطر ، وقم ونم واثأهك وأعط كل ذى حق حقه » أما صوم العيدين وأيام التشرية أوشى منها فحرام كما مر ( ومستحب لغیره ) لإطلاق الأدلة ولقوله صلى الله عليه وسلم « من صام الدهر ضيق عليه جهنم وعقد تسعين » رواه البيهقي ، ومعنى ضيق عليه ، أى عنه فلم يدخلها أو لا يكون له فيها موضع ، وخير « لا صام من صام الأبد » محمول على من صام العيدين وأيام التشرية أو شيئاً منها ، ومع ندبه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه كما صرح به المتولى وغيره ، واختاره السبكي والأذري وغيرهما خلافاً لابن عبد السلام كالغزالي لخبر الصحيحين « أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وفيه لا أفضل من ذلك » وما احتج به ابن عبد السلام من أن الحسنه بعشر أمثالها ومن أن قوله في الخبر لا أفضل من ذلك : أى لك يرد بأن صيام داود أشق على النفس وأفضل الأعمال أشقها ، وبأن تأويله للخبر فيه صرف له عن ظاهره من غير قرينة تعضده ، وما ذكره المصنف من الاستحباب لغیره هو المعتمد ، ولا يخالفه تعبير الشرحين والروضة والمجموع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ، ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ما لم يكن مكروهاً كما قاله السبكي ( ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعهما ) ما لم ينذر لإتمامه للخبر السابق في نية الصوم ، ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام وإن شاء أفطر » ويقاس بالصوم غيره من بقية النوافل غير ما سيأتي كاعتكاف وطواف ووضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات . نعم يكره الخروج منه لغیر عن ظهر لظاهر قوله تعالى - ولا تبطلوا أعمالكم - أما لغیر كساعده ضيف عز عليه امتناع مضيقه منه أو عكسه فيسن ، فإن لم يعز على أحدهما

معاً ، أو السبت والأحد معاً ثم صام الأول وعن له ترك اليوم الثاني فهل تنقضي الكراهة أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه لا يشترط لكراهة الأفراد قصده قبل الصوم ، وإنما المعنى أنه إذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصده أولاً أو لا ( قوله ضيق عليه جهنم ) عبارة شرح المنهج هكذا : وعقد تسعين الخ ، وقوله وعقد تسعين قال المحلى : هو أن يرفع الإبهام ويجعل السبابة داخله تحته مطبوعة جداً ( قوله صوم يوم وفطر يوم أفضل ) وظاهر كلامهم أن من فعله فوافقه فطره يوماً من صومه كالاثنتين والخميس ، والبيض يكون فطره فيه أفضل ليم له صوم يوم وفطر يوم ، لكن بحث بعضهم أن صومه له أفضل اه حج . وقضية إطلاق الشارح موافقة الأول ( قوله وما ذكره المصنف من الاستحباب لغیره ) أى لغیر من لم يخف ضرراً ولا فوت حق ( قوله ولو نذر صوم الدهر انعقد ) أى وحيث انعقد لو طرأ عليه مايشق معه الصوم أو ترتب عليه خوف فوت حق أو نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر أو لا فيجب عليه الصوم مع المشقة ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لعجزه عن فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضائه فيه كما يصرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والأظهر وجوب النذر على من أفطر للكبر ومن ثم لو نذر صوماً لم يصح نذره لو قدر عليه بعد الفطر لم يلزم قضائه ( قوله أمير نفسه ) هو بالراء وروى بالنون أيضاً ما شيخنا الشوبري ( قوله إن شاء صام ) أى أتم صومه اه سم على بهجة ( قوله نعم يكره الخروج منه ) هو

( قوله في كراهة إفراده ) أى صوم يوم الجمعة وكان المقام يقتضى الإظهار وإنما أخره إلى هنا المناسبة ما قبله ( قوله لكنه إذا جمعهما حصل له بفضيلة صوم غيره مايجبر ما حصل فيه من النقص قاله في المجموع )

امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه ، وإذا أفطر لم يثب على ماضى إن خرج بغير عذر ولا أئيب ، وعلى ذلك يحمل قول المتولى إنه لا يثاب لأن العبادة لم تتم ، وما حكى عن الشافعى أنه يثاب ويحل ما ذكر في تقطوع غير حج وعمرة ، أما تطوعهما فيجب إتمامه لخالفتهما غيرهما في لزوم الإتمام وإن فسداً والكفارة بالجما ، وسياق أن من أفسدهما أو تحلل لفوات الحج لزمه القضاء (ولا قضاء) عليه حتماً بسبب قطعه ذلك بل هو مستحب ، وإن خرج بعذر خروجا من خلاف من أوجب قضاؤه ، أما من فاته وله عادة بصيامه كالاثنتين فلا يسن له قضاؤه لفقد العلة المذكورة على ما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لكنه معارض بما مر من إفتائه بقضاء ست من القعدة عن ست من شوال معللا له بأنه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا هو الأوجه (ومن تلبس بقضاء) لصوم يوم فات عن واجب (حرم عليه قطعه) جزما (إن كان) قضاؤه (على الفور وهو صوم من تعدى) بالفطر تداركا لما ارتكبه من الإثم ، ولأن التخفيف يجوز التأخير لا يلبق بحال المتعدى ، وشمل ذلك قضاء يوم الشك لوجوب قضاؤه فورا إذ هو منسوب بعدم البحث عن الحلال إلى تقصير في الجملة ، ويستفاد منه وجوب القضاء على من نسي النية على الفور والمصرح به في شرح المذهب أنه على التراخي بلا خلاف (وكذا إن لم يكن على الفور) يحرم قطعه (في الأصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) لتلبسه بالفرض ولا عذر له في الخروج فلزمه إتمامه كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت . والثاني لا يحرم لأنه متبرع بالشروع فيه فأشبهه المسافر بشرع في الصوم ثم يريد الخروج منه ولا تنقيد الفورية بما ذكره إذ منه المواضع وقته فلم يبق من شعبان إلا ما يسع القضاء فقط وإن فات بعذر ، ويتأني انقسام القضاء إلى ما يكون بالتعدى وإلى غيره أيضا في الصلاة وفي الاعتكاف المنذور في زمن معين والحج والعمرة . واعلم أن أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الأشهر الحرم وأفضلها الحرم ثم رجب خروجا من خلاف من فضله على الأشهر الحرم ثم باقيها وظاهره الاستواء ثم شعبان لخبر «كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله» وخبر

هو ظاهر في الصوم والصلاة لارتباط بعض أجزائهما ببعض ، وأما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوها فهل المراد بالخروج منه الإعراض عنه والاشتغال بغيره وترك إتمامه والمراد ما يشمل قطعه بكلام وإن لم يطل ثم العود إليه ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوبا كرد السلام وإجابة المؤذن (قوله ولا أئيب) ظاهرا أنه يثاب على ماضى ثواب بعض العبادة التي بطلت (قوله أما تطوعهما) أى بأن كان الفاعل لهما عبدا أو صبيا ، وعليه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولى (قوله كالاثنتين فلا يسن له قضاؤه) ضعيف (قوله لفقد العلة المذكورة) هى قوله وإن خرج بعذر (قوله لصوم يوم) أفهم التقييد بالصوم أن غيره مما يتبعص كالصدقة المالية والمنذور لا يحرم قطعه وهو ظاهر ، وكالصوم الصلاة والحج (قوله وهذا هو الأوجه) هو قوله بأنه مستحب (قوله ويستفاد منه وجوب القضاء الخ) عبارة حج قبيل فضل القعدة بعد قول المصنف ثم ثبت كونه من رمضان : وما ذكرته من وجوب الفور مع عدم التحلل هو مادل عليه كلام المجموع وغيره ، بل لتلليل الأصحاب وجوب الفورية بوجوب الإمساك بصرح فيه ، وإنما خالفنا ذلك في ناسى النية لأن عذره أعم وأظهر من نسبته لتقصير ، فكفى في عقوبته وجوب القضاء عليه فحسب (قوله إنه) أى من نسي النية على التراخي معتمد

(قوله لفقد العلة المذكورة) أى الخروج من الخلاف إذ لم يوجب ذلك أحد (قوله لكنه معارض بما مر من إفتائه بقضاء ست ذى القعدة الخ) قد يقال : لمعارضه للفرق الظاهر بينهما ، ألا ترى أن ست شوال يستحب قضاؤها لكل أحد ولو لم يعتدها بخلاف صوم ما ذكر (قوله من فضله على الأشهر الحرم) أى على باقيها (قوله وظاهره الاستواء)

«كان يصوم شعبان إلا قليلا» قال العلماء : اللفظ الثاني مفسر للأول والمراد كله غالبه ، وقيل كان يصومه تارة من أوله وتارة من آخره وتارة من وسطه ولا يترك منه شيئا بلا صيام لكن في أكثر من سنة ، وإنما أكثر صلى الله عليه وسلم من الصوم في شعبان مع كون المحرم أفضل منه لأنه كانت تعرض له فيه أعذار تمنعه من إكثار الصوم فيه ، أو لعله لم يعلم فضل المحرم إلا في آخر حياته قبل التمكن من صومه . وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قطعا إلا رمضان » قال العلماء : وإنما لم يستكمل ذلك لثلا يظن وجوبه ، ويحرم على المرأة صوم تطوع من غير إذن زوجها وهو حاضر ، فلو صامت بغير إذله صح وإن كان حراما كالصلاة في دار مفصوبة وعلمها برضاه كإذنه ، وسيأتي في التفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها ، أما صومها في غيبة زوجها عن بلدها فجائز قطعا ، وإنما لم يميز صومها بغير إذنه مع حضوره نظرا لجواز إفساده عليها لأن الصوم بهاب عادة فيمنعه التمتع بها ، ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع كما يحثه الشيخ لقصر زمنها ، والأمة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كأختها ، والعبد إن تضرر ، بصوم التطوع لضعف أو غيره لم يجز إلا بإذن السيد وإلا جاز ذكره في المجموع وغيره .

---

( قوله ويحرم على المرأة صوم تطوع ) خرج به الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه ، وظاهره ولولندر مطلق لم يأذن فيه ( قوله صح ) أى وثاب عليه ( قوله عدم حرمة صوم نحو عاشوراء ) أى بغير إذنه وقوله نحو عاشوراء أى مما لا يكثر وقوعه ( قوله مع حضوره ) ولو جرت عادته بأن يغيب عنها من أول النهار إلى آخره لاحتمال أن يطرأ له قضاء وطره في بعض الأوقات على خلاف عادته ( قوله صلاة التطوع ) ظاهره وإن كثر مانوته لأن الصلاة من شأنها قصر زمنها ( قوله والأمة المباحة للسيد ) أى التي أعدها للتمتع بأن تسرى بها ، أما أمة الخدمة التي لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها إرادته منها فلا ينبغي منعها من الصوم .

---

أى في غير عشر ذي الحجة لما مر فيها ( قوله ولا يترك منه شيئا بلا صيام ) فإن قلت : هنا لا يلاقى قوله فيه إلا قليلا . قلت : يمكن أن يقال قوله كله بالنظر لمجموع السنين كما قرره ، وقوله إلا قليلا بالنظر لكل سنة على حدها ، بمعنى أنه كان تارة يشرع في الصوم فيه من أوله ويسرد الصوم ثم يفطر قليلا من آخره ، وتارة يترك الصوم قليلا من أوله ثم يسرد الصوم الخ ، وتارة يترك قليلا من أوله ثم يسرد لصوم ثم يترك الصوم قليلا من آخره فتأمل



## كتاب الاعتكاف

هو لغة : الليث والحليس والملازمة على الشيء ولو شرا ، يقال اعتكف وعكف يعكف بضم الكاف وكسرها عكفا وعكوكفا وعكفته أعكفه بكسر الكاف عكفا لا غير يستعمل لازما ومتعديا كرجع ورجعته ونقص ونقصته وشربا : لبث في مسجد بقصد القرية من مسلم مميز عاقل طاهر عن الجنابة والحيض والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم ، وأصله قبل الإجماع قوله تعالى - ولا تبأشروهن وأنتم عاكفون في المساجد - وأخبار صحيحة منها « أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأول من رمضان ، ثم الأوسط ، ثم الأخير ولازمه حتى توفاه الله تعالى ، ثم اعتكف أزواجه من بعده وأنه اعتكف عشرة من شوال » وفي رواية

## كتاب الاعتكاف

( قوله والملازمة على الشيء راجع للثلاثة ( قوله يقال ) أى فى اللغة ( قوله فى مسجد ) أى خالسه ( قوله من مسلم مميز عاقل الخ ) ذكره بعد التمييز مجرد إيضاح لأنه يازم من أحدهما الآخر ولذلك لم يجمع المصنف بينهما فيما يأتى ، اللهم إلا أن يقال : إن المجنون إذا كان له نوع تمييز لا يصبح اعتكافه لانتفاء العقل فليراجع ( قوله وللعلم بالتحريم ) أى وعدم الإكراه وكونه واضحا كما يأتى للشارح ( قوله ثم الأوسط الخ ) قال الدمامي فى مصابيح الجامع الصحيح مانصه : العشر الأوسط جاء هنا على لفظ العشر من غير نظر إلى مفرداته ولفظه مذكر فيصبح وصفه بالأوسط ، وإلا فلو أريد وصفه باعتبار آحاده لقبل الوسطى والوسط بضم الواو وفتح السين ككبرى وكبر وقد روى به فى بعض الطرق ، وروى أيضا الوسط بضمين جمع واسط كبازل وبزل كذا فى الزركشى . قلت : وأوسط هذا مذكر واحد العشر مؤنث فكان قياسه أواسط جمع واسطة كأواخر جمع آخره . وقال الإمام النووى فى شرح مسلم : اعتكف العشر الأوسط ، كذا هو فى جميع النسخ ، والمشهور فى الاستعمال تأنيث العشر كما قال فى أكثر الأحاديث العشر الأواخر : وتذكره أيضا لغة صحيحة باعتبار الأيام ، أو باعتبار الوقت والزمان ، ويكنى فى صحفها ثبوت استعمالها فى هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . وعبارة المصباح : واليوم الأوسط واليلة الوسطى ، ويجمع الأوسط على الأواسط مثل الأفضل والأفاضل تجمع الوسطى على الوسط مثل الفضل والفضل ، وإذا أريد اللبالي قبل العشر الوسط ، وإذا أريد الأيام قبل العشر الأوسط ، وقولهم العشر الأوسط عاى ، ولا عبرة بما فشا على ألسنة العوام مخالفا لما نقله أئمة اللغة ، فقد قال أبو سليمان الخطابي وجماعة : إن ألفاظ الحديث تنافلت أبداى العجم حتى فشا فيه اللحن وتلبت به الألسن لكن حتى حترقوا بعضهم من مواضعه ، وما هذه سبيله فلا يحتاج بألفاظه المختلفة لأن التقلد لم ينقلوا الحديث بضبط الحفاظ حتى يحتاج بها بل بمعانيها فأتهم أجازوا نقل الحديث بالمعنى ، ولهذا تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافا كثيرا : ولأن العشر جمع والأوسط مفرد ولا يجبر عن الجمع بمفرد ، على أنه يحتمل غلط الكاتب بسقوط الألف من الأواسط والماء من العشرة : وقوله اعتكف العشر الأول الخ : أى فى بعض السنين ثم الأوسط فى بعض آخر الخ ،

## كتاب الاعتكاف



(أو الثالث والعشرين) منه يدل على الأول خبر الصحيحين وعلى الثاني خبر مسلم وهذا نص المختصر ، والأكثر أن على أن ميله إلى أنها ليلة الحادى والعشرين لا غير ، والأصح أنها تلزم ليلة بعينها وأرجاها بعد مأمّر بقية أوتاره وفيها للعلماء نحو ثلاثين قولاً ، وعلامتها عدم الحرّ والبرد فيها ، وأن تطلع الشمس صبيحتها بيضاء بلا كثير شعاع ، وحكمة ذلك أنه علامة لها ، أو أن ذلك لكثرة اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فسرت بأجنتها وأجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها ، وفائدة معرفة صفتها بعد فواتها بعد طلوع الفجر أنه يسن أن يكون اجتهداً في يومها كاجتهادها فيها ، وليجتهد في مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها ، وقد نقل في زوائد الروضة عن نصه في القديم أن من شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه منها . وعن أبي هريرة مرفوعاً « من صلى العشاء الآخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر » والاعتكاف أربعة أركان : مسجد وليث ونية ومعتكف ، وقد شرع في أولها فقال ( وإنما يصح الاعتكاف في المسجد ) للاتباع رواه الشيخان والإجماع ولقوله تعالى ولا تبashروهن وأتم عاكفون في المساجد - إذ ذكر المساجد لا جائز أن يكون لبعليها شرطاً في منع مباشرة المعتكف

ثم يحتمل أنها تكون عند كل قوم بحسب ليلهم ، فإذا كانت ليلة القدر عندنا نهاراً لغربنا تأخرت الإجابة والثواب إلى أن يدخل الليل عندهم ، ويحتمل لزومها لوقت واحد وإن كان نهاراً بالنسبة لقوم وليلاً بالنسبة لآخرين والظاهر الأول لينطبق عليه مسمى الليل عند كل منهما أخذاً مما قيل في ساعة الإجابة في يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف أوقات الخطب ( قوله يدل على الأول خبر الصحيحين ) منه قوله صلى الله عليه وسلم « إلى أربتها الليلة وأراني أجهد في صبيحتها في الطين والماء ، فأصبحوا من ليلة إحدى وعشرين وقد قام النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصبح فطرت السماء فوكف المسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه وأرنبته - أي أنفه - فيها أثر الماء والطين » وروى مسلم مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين اه عميرة ( قوله والأصح أنها تلزم ليلة بعينها ) أي من العشر الأخير ( قوله وأن تطلع الشمس صبيحتها بيضاء ) أي ويستمر ذلك إلى أن ترتفع كرمح في رأى العين ، ذكره المناوى في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم « صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس لا شعاع لها كأنها طلست حتى ترتفع » وقوله كأنها طلست أي من نحاس أبيض مناوى ( قوله ونزولها وصعودها فيها ) لا يقال : الليلة تنقضي بطلوع الفجر فكيف تستر بصعودها ونزولها في الليل ضوء الشمس . لأننا نقول : يجوز أن ذلك لا ينتهي بطلوع الفجر بل كما يكون في ليلتها يكون في يومها ، وبتقدير أنه ينتهي نزولها بطلوع الفجر فيجوز أن الصعود متأخر وبتقدير كونه ليلاً فيجوز أنها إذا صعدت تكون محاذاتها للشمس وقت مرورها في مقابلتها نهاراً ( قوله أن يكون اجتهداً في يومها الخ ) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها صبيحة يوم قدر قياساً على الليلة ظاهر التشبيه أنه كذلك إلا أنه يتوقف على نقل صريح فلا يرجع ( قوله وقد نقل ) أي النووي وقوله عن نصه : أي الإمام ( قوله العشاء والصبح في جماعة ) أي وافق أن تلك الليلة ليلة القدر ولكن لا يثبت له ذلك إلا بملازمة جميع الشهر ، وعبارة حج : وروى البيهقي خبر « من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظ وافر » ( قوله في المسجد ) أي ولو ظنا فيا يظهر عبارة الشارح في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد لا عبوره نصها : وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكفي بالقرينة ؟ فيه احتمال ، والأقرب إلى كلامهم الأول ، وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمساجد المحدثه بمعنى اه

ذكره توطئة لما بعده وإلا فقد علم مما تقدم ، وزاد هنا تقييده بالإخلاص ( قوله بعد طلوع الفجر ) متعلق بفوت

لتمه منها ولو خارج المسجد ولمنع غيره منها فيها فتعين كونها شرطا لصحة الاعتكاف ، ولا يفترق شيء من العبادات إلى المسجد إلا التحية والاعتكاف والطواف ، ولا فرق بين سطحه ومحتنه ورحبته المعدودة منه ، وأهمهم كلامه عدم صحته فيها وقف جزؤه شائعا مسجدا أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك ، وما رجحه الأسنوى من قول بعضهم : لو بنى فيه مسطبة ووقفها مسجدا صح كما يصح على سطحه وجدرانه ظاهر وإن قال الزركشي بالصحة وإن لم يبنها به إذ المسجد هو البناء الذي في تلك الأرض لا الأرض ومن هنا يعلم صحة وقف العلودون السفلى مسجدا كعكسه وعدم صحة وقف المنقول مسجدا كما سيأتى في كتاب الوقف . قال العز بن عبد السلام : لو اعتكف فيها ظنه مسجدا فإن كان كذلك في الباطن فله أجر قصده واعتكافه وإلا فقصدته فقط ( و ) المسجد ( الجامع ) وهو ماتقام الجمعة فيه ( أولى ) بالاعتكاف من غيره خروجا من خلاف جماعة من الصحابة وغيرهم في إيجابه لكثرة

( قوله المعدودة منه ) صفة كاشفة ويحتمل أن المراد المتصلة به ، فإن خرج إلى رحبته المنفصلة منه انقطع اعتكافه أخذنا مما سيأتى في خروج المؤذن الراتب إلى منارة بابها فيه أو في رحبته المتصلة به فإن مفهومه أن المنفصلة عنه ينقطع تتابعه بالخروج إلى المنارة التي بابها بالمنفصلة .

[ فرع ] شجرة أصلها بالمسجد وأغصانها خارجه هل يصح الاعتكاف على الأغصان أو لا ؟ والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجه وأغصانها داخله ففيه نظر ، ويتجه الصحة أيضا أخذنا من صريح كلام سم على حج في باب الحج في فصل يستحب للإمام أو منصوبه أن يخطب بمكة الخ بعد قول المصنف وواجب الوقوف حضوره بجزء من أرض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية ، في الاعتكاف بين الصورتين والتفرقة في الحج بين ما أصلها في الحرم وأغصانها خارجه فلا يصح الاعتكاف على الأغصان بخلاف عكسه ، لكن يراجع قوله فلا يصح الاعتكاف الخ ولعله فلا يصح الوقوف ( قوله فيها وقف جزؤه شائعا مسجدا ) ولعل الفرق بين الاعتكاف وتحية المسجد حيث صحته فيها وقف جزؤه شائعا أن الغرض منه التعظيم وهو حاصل بذلك ، وأيضا صحة الصلاة لا تتوقف على المسجدية بخلافه ( قوله أو في مسجد أرضه مستأجرة ) ومنه الأرض المحتكرة ، وصورة مسألة الاستئجار أن لا يفرش بالبلاط مثلاً ثم يوقف ما فرش بأرضه مسجدا ( قوله لو بنى فيه ) أى في المسجد الذى أرضه مستأجرة ( قوله مسطبة ) أى أو سمر فيه دكة من خشب أو نحو سجاد مر اه سم على حج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه ( قوله إذ المسجد ) توجيه لقوله ظاهر ( قوله ومن هنا يعلم صحة وقف العلود الخ ) ومنه الخلاوى والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للإمام أو نحوه ويسكنون فيها بزواتهم ، فإن علم أن الأوقات وقف ماعداها مسجدا جاز المكث فيها مع الخيف والجنابة والجماع فيها وإلا حرم لأن الأصل المسجدية ( قوله مسجدا ) راجع لقوله لا الأرض نفسها ( قوله وعدم صحته وقف المنقول مسجدا ) ظاهره وإن أثبت ، ونقل عن فتاوى شيخ الإسلام بخلافه فليراجع وهو موافق لما تقدم عن سم على حج ( قوله ولا فقصدته الخ )

( قوله وأهمهم كلامه عدم صحته فيها وقف جزؤه شائعا ) أى لأنه لا يسمى مسجدا بالإطلاق فهو خارج بإطلاقه المسجد ( قوله وإن قال الزركشي بالصحة ) أى اكتفاء بكونه في هواء السقف والبدلان ( قوله لو اعتكف فيها ظنه مسجدا الخ ) هل يقاس به في هذا التفصيل تحية المسجد الظاهر لا للتردد في نية الصلاة وبابها أضيق

لكثرة الجماعة فيه وللإستغناء عن الخروج للجمعة ، وشغل كلامه أخذنا من العلة الأولى مالوكان غيره أكثر جماعة منه وكان زمان الاعتكاف دون أسبوع أو كان المعتكف من لا تلزمه الجمعة ، وهو الأوجه كما قال الأذرعى إنه قضية إطلاق الشافعى والجمهور ، وإن اقتضى قول الرافعى إن مراعاة الجمعة أظهر عند الشافعى خلافاً لإذ الخروج من الخلاف أولى ، والنص على أن من لا تلزمه الجمعة يعتكف حيث شاء من المساجد لا يؤيد اعتبار مراعاة الجمعة لأن مراد النص سلب وجوب الجامع مطلقاً على من لا تلزمه الجمعة ، بخلاف غيره فقد يجب عليه ، ولذلك حذف المصنف فى الروضة ما ذكره الرافعى وأطلق أولوية الجامع من غير تفصيل . نعم قد يجب الجامع فى الاعتكاف كأن نذر زمننا متتابعاً فيه يوم جمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها ، إذ خروجه لها يقطع التتابع لتقصيره بعدم اعتكافه فى الجامع ، ويؤخذ منه كما قاله الأذرعى عدم بطلان تنابعه بالخروج لها فيها لو كانت الجمعة تقام بين أبنية القرية فى غير جامع ، ومثله مالوكانت صغيرة لاتعتقد الجمعة بأهلها فأحدث بها جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه ، ولو استثنى الخروج لها وفى البلدة جامعان فر على أحدهما وذهب إلى الآخر لم يضر إن كان الذى ذهب إليه يصلى فيه أولاً ، فإن صلى أهل كل منهما فى ذلك فى وقت واحد بطل تنابعه كما أفنى به القفال ، أما إذا لم يشترط التتابع فلا يجب الجامع لصحة اعتكافه فى سائر المساجد لمساواتها له فى الأحكام ، ويستثنى من أولوية الجامع مالو عين غيره فالعين أولى إن لم يحتج لخروجه للجمعة ( والجديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة فى مسجد بيتها وهو

ومثل ذلك كل عبادة تلبس بها ثم تبين فيها خلل يقتضى هسادهما ( قوله وللإستغناء عن الخروج للجمعة ) بل يتعين فيها نذر اعتكاف مدة متتابعة يتخللها جمعة وهو من أهلها لأن الخروج لها يقطع التتابع اهـ شرح بهجة الكبير . ثم رأيت قوله الآتى نعم قد يجب الجامع الخ ( قوله أخذنا من العلة الأولى ) هى قوله خروجا من خلاف جماعة الخ والعلة الثانية هى قوله وللإستغناء عن الخروج للجمعة ( قوله أكثر جماعة ) خرج به مالو انتفت الجماعة منه بالمرأة كأن هجر فينبغى أن يكون غيره أولى ، ولا يعارضه قوله إذ الخروج من الخلاف أولى لأن محل ذلك مالم يعارضه ما هو أقوى منه ، والجماعة أقوى لأنها فرض كفاية والخروج من الخلاف سنة وإذا تعارض الواجب وغيره قدم الواجب ( قوله إن مراعاة الجمعة ) لعله الجماعة ( قوله لتقصيره ) أى وعليه فلو نوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أو لا تبطل ، ويجب عليه الخروج لأجل الجمعة بعد وإن قطع التتابع فيه نظر والأقرب الثانى ( قوله عدم بطلان تنابعه بالخروج لها الخ ) أى وينبغى أن يغتفر له بعد فعلها ماورد الحث على طلبه من القناعة والإخلاص والمعوذتين دون ما زاد على ذلك كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلاة الظهر ، وما زاد على ذلك فإنه يقطع التتابع ، وينبغى أن يكون خروجه من محل اعتكافه للجمعة فى الوقت الذى يمكنه إدراك الجمعة فيه دون ما زاد عليها وإن فوت التذكير لأن فى الاعتكاف جابراً له ( قوله إن كان الذى ذهب إليه يصلى فيه الخ ) ظاهره وإن جاز التعدد وهو ظاهر ، لأن الجمعة صحيحة فى السابقة اتفاقاً ومختلف فيها فى الثانية وإن احتج إليها ( قوله بطل تنابعه ) أى بمجاوزته للأول ، وظاهره وإن أخذت ذلك بأن تقدم فعل أهل الثانى على خلاف العادة وينبغى خلافه فيبين به عدم بطلان اعتكافه ( قوله إن لم يحتج لخروجه ) أى بأن كانت المدة تنقضى قبل مجئ

( قوله لكثرة الجماعة فيه ) لعله سقط قبله واو من الكتبة وإلا فهو ليس حلة للإيجاب كما هو ظاهر ومثله فى الإמידاد ، لكن الذى فى كلام غير ما أنه حلة ثانية مستقلة ( قوله مالوكان غيره أكثر جماعة ) أى فقله قبله لكثرة الجماعة فيه بالنظر للغالب ( قوله سلب وجوب الجامع مطلقاً على من لا تلزمه ) على فيه بمعنى عن

المعتزل المهبط للصلاة) لانتفاء المسجدية بدليل جواز تغييره ومكث الجنب فيه ، ولأن نساءه صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن في المسجد ولو كن بيوتن لكانت أستر هن ، والقديم يصح لأنه مكان صلاتها كما أن المسجد مكان صلاة الرجل . وأجاب الأول بأن الصلاة غير مختصة بمحل بخلاف الاعتكاف والخني كالرجل ، وعلى القول بصحة اعتكافها في بينها يكون المسجد لها أفضل خروجاً من الخلاف ( ولو عين ) الناذر ( المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين ) ولا يقوم غيره مقامه لتعلق النفس به وزيادة فضله لكثرة تضاعف الصلاة فيه ، فقد قال صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي » رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وصححه ابن حبان . وقال ابن عبد البر : إنه ثابت لامطن فيه ، والمراد بالمسجد الحرام الكعبة والمسجد حولها كما جزم به في المجموع في استقبال القبلة وهو المتمدن ، فعليه لا يتعين جزء من المسجد بالتعيين وإن كان أفضل من بقية الأجزاء . فلو نذر اعتكافاً في الكعبة أجزأه في أطراف المسجد قياساً على ما لو نذر صلاة فيها فقول الأسنوي الظاهر تعينها ضعيف ، ومراد المصنف في المجموع بالمسجد حولها جميع المسجد ، وقول الجوزجری إنه المظاف لا جميع المسجد ، إذ لو كان كذلك لم يكن لقوله حولها فائدة يرد بأنه منافي لكلامهم وبأن فائدة قوله حولها الاحتراز عن بقية مساجد الحرم لا عن بقية أجزاء المسجد الخارجة عن المظاف ( وكذا مسجد المدينة والأقصى في الأظهر ) يتعينان بالنذر ولا يجزى غيرهما لأنهما مسجدان تشد إليهما الرحال فأشبه المسجد الحرام والثاني لا لأنهما لا يتعلق بهما نسك فأشبهها بقية المساجد ، وإلحاق البقوى بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بأن الخبر وكلام غيره بآيانه ، وبه يعلم إرحاق بعضهم مسجد قباء بالثلاثة وإن صح خبر « صلاة فيه كعمرة » والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ، فالتفصيل والتضعيف مختص به دون القدر الذي زيد فيه كما رآه المصنف للإشارة إليه بقوله مسجدي هذا ، ورأى جماعة عدم الاختصاص وأنه لو وسع منها وسع فهو مسجده كما في مسجد مكة إذا وسع فتلك التفضيلة ثابتة له ، ولو خص نذره بواحد من المساجد التي ألحقت بمسجد المدينة على القول به فالأوجه قيام غيره منها مقامه لتساويها في فضيلة نسبتها له صلى الله عليه وسلم ، ولو شرع في اعتكاف متتابع

الجمعة ( قوله وزيادة فضله ) عبارة حج لزيادة فضله والمضاعفة فيه ، إذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ألف ثلاثاً فيما سوى المسجدين الآتين كما أخذته من الأحاديث وبسطته في حاشية الإيضاح وستأتي الإشارة إليه ( قوله لكثرة تضاعف الصلاة فيه ) ظاهراً اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته ، وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فليراجع ( قوله والمسجد حولها ) شامل لما زيد في المسجد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام كما يصرح به قوله الآتي كما في مسجد مكة إذا وسع الخ ( قوله وإن كان أفضل : أي الجزء الذي عينه ) قوله والمراد بمسجد المدينة الخ ) معتمد . بقى هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما إذا عينه كان قال : الله على أن أعتكف في مسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه ، أو أراد بمسجدا المدينة ذلك ، بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظاً ونية فلا يتعين لصدقه بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها فيه نظر اه سم على حجج . أقول : والأقرب حمله على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لأنه هو الذي يرتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ الناذر ، إذ الظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر : لإرادة زيادة الثواب ( قوله ورأى جماعة عدم الاختصاص ) ضعيف ( قوله كما في مسجد مكة إذا وسع الخ أي ما لم يصل إلى الحل ، ويمكن تصوير ذلك بأن يقف أهل أحد جهات دورهم ويزيدونها في المسجد يتصل فلا

في مسجد غير الثلاثة تعين لثلا يقطع التتابع . نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة إلى مسجد آخر مثل مسافته فأقل جاز الانتفاء المحذور ( ويقوم المسجد الحرام مقامهما ) لزيد فضله عليهما وتعلق التسك به ( ولا عكس ) أى لا يقوم مقام المسجد الحرام لأنهما دونه في الفضل ( ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ) لأنه أفضل منه فقد صح أن الصلاة فيه بألف صلاة كما مر وفي الأقصى بحسبائه ، وروى أن الصلاة فيه بألف وعليه فهما متساويان ( ولا عكس ) لما سبق ولو عين للاعتكاف زمنا تعين فلو قدمه لم يصح أو أخره فقضاء وأثم بتعمده الركن الثاني اللبث كما ذكره بقوله ( والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوفاً ) أى إقامة ولو بلا سكون بحيث يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الركوع ونحوه فلا يكتفى بقدرها ، والخلاف راجع لأصل اللبث وقدره ، وقد ذكر مقابل الأول ، فقال ( وقيل يكتفى بالمرور بلا لبث ) كالوقوف بعرفة ، ومقابل الثاني بقوله ( وقيل يشترط مكث نحو يوم ) أى قريب منه إذ مادونه معتاد للحاجة التي تعين في المسجد أو في طريقه لقضاء الحاجة فلا تصلح للقرية ، وعلى الأصح يصح نذر اعتكافه ساعة ولو نذر اعتكافاً مطلقاً ككفاه لحظة . نعم يسن يوم كما يسن له نية الاعتكاف كلما دخل المسجد ( ويبطل ) الاعتكاف ( بالجماع ) من عاهد عالم بتحريمه واضح مختار سواء أجامع في المسجد أم لا لمناقضاته له وللآية السابقة ، ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقاً وفي المستحب في المسجد ، كما يحرم فيه على غيره لا خارجه لجواز قطعه كما نبه عليه الأسنوى . أما الماضي فيبطل حكمه إن كان متتابعاً ويستأنفه وإلا فلا سواء أكان فرضاً أم نفلاً ، ولا يبطل اعتكافه بغية أو شتم أو أكل حرام . نعم يبطل ثوابه

بما يليه إلى أن يصل ما ذكر ( قوله فقد صح أن الصلاة فيه ) أى ولو نفلاً ( قوله وروى أن الصلاة فيه بألف ) أى الأقصى ( قوله وعليه فهما متساويان ) ضعيف ( قوله وأثم بتعمده ) ظاهره أنه لو فاتته بعذر لا إثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين في نذره أحد المساجد الثلاثة لم يقم غيرها مقامها بل ينتظر إمكان الذهاب إليها ففي أمكنه فعله ثم إن لم يكن عين في نذره زمناً فظاهر وإن كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن ( قوله لبث قدر يسمى عكوفاً ) وعليه فلو دخل المسجد قاصداً الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية إلى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدرًا يسمى عكوفاً لتكون نيته مقارنة للاعتكاف ، بخلاف ماله نوى حال دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع . أقول : وينبغي الصحة مطلقاً لتحريمهم ذلك على الجنب حيث جعلوه مكاناً أو بمنزلة وتعتطف النية على ماضى فيثاب عليه من أوله . ثم رأيت في الإيعاب لابن حجر مانصه : ويشترط مقارنتها للبث فلا تصح إثر دخول المسجد بقصد اللبث قبل وجوده فيها يظهر من كلامهم ، لأن شرط النية أن تقترن بأول العبادة وأول الاعتكاف اللبث أو نحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اهـ . وهو صريح في الأول ، وفيه أنه يكفي في الاعتكاف التردد وإن لم يمكث فتصح النية معه ، فليس فرق بينه وبين ماله قصد محلاً معيناً حيث يحرم على الجنب المرور إليه ( قوله يصح نذر اعتكافه ساعة ) وهل يحمل على الساعة الفلكية أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني فيخرج من عهده ذلك بلحظة فيما يظهر محلاً على الساعة اللغوية ( قوله كفاه لحظة ) أى فلو مكث زيادة عليها وقع كله واجباً ، وقياس ما قبلها فلو طول الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الطمأنينة أن مازاد يكون مندوباً أنه هنا كذلك ( قوله ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقاً ) مسجداً أم لا ( قوله نعم يبطل ثوابه ) ظاهره بطلان ثواب الجميع لا ثواب

( قوله ولو بلا سكون ) قال في الروضة : بل يصح اعتكافه قائماً أو قاعداً أو متردداً في أطراف المسجد

كما في الأنوار ، ولو أولج في دبر خنثى بطل اعتكافه أو أولج في قبله ، أو أولج الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى في بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله ( وأظهر الأقوال أن المباشرة بشهوة ) فيما دون الفرج ( كالمس وقبلة تبطله ) أي الاعتكاف ( إن أنزل وإلا فلا ) تبطله لما مر في الصوم والثاني تبطله مطلقا والثالث لا مطلقا ، وعلى كل قول هي حرام في المسجد ، واحتراز بالمباشرة عما إذا نظر أو تفكر فأنزل فإنه لا يبطل ، وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الإكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل إذا أنزل جزما ، والاستثناء كالمباشرة ، وقد علم من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ، ولكن يشترط فيه الإنزال من فرجيه ( ولو جامع ناسيا للاعتكاف ( فكجماع الصائم ) ناسيا صومه فلا يضر كما مر ، والمباشرة بشهوة في ذلك كالجماع ( ولا يضر ) في الاعتكاف ( الطيب والتزين ) باغتسال وقص نحو شارب وتسريح شعر ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع لعدم ورود تركه عنه صلى الله عليه وسلم ولا الأمر به ، والأصل بقاء الإباحة ، وله التزويج والتزويج بخلاف المحرم ، ولا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كخياطة إلا إن كثرت ولم تكن كتابة علم ، وله الأمر بإصلاح معاشه وتعهد ضياعه والأكل والشرب وغسل اليد ، والأولى الأكل في نحو سفرة والغسل في إناء حيث يبعد عن نظر الناس ، ومحل ذلك حيث لم يزر به ذلك وإلا حرم كالخروقة فيه حينئذ ، وتكره المعاوضة فيه بلا حاجة

زمن الغيبة خاصة وهو ظاهر ، وقضية إطلاقه أنه يفتني أصل الثواب بذلك لإكماله ، وعبرة سم على حجج : يتأمل ما في الأنوار فإنه قد يعتكف شهرا متواليا مثلاً ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلاً فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك ؟ أقول : ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع فيه ذلك فقط قياسا على ما لو قارن في الأفعال في صلاة الجماعة ، ويحتمل أن المراد في كمال الثواب ، ولا ينافية قوله يبطل ثوابه لإمكان أن الأصل كمال ثوابه أو ثوابه الكامل ، ويكون حينئذ كالصلاة في الحمام أو الدار المغصوبة على ما اعتمده الشارح من أن الفاتت فيها كمال الثواب لا أصله ( قوله أو أولج الخنثى في رجل ) صريح في أن الخنثى إذا أولج في قبل امرأة أو خنثى ونزل منه بطل اعتكافه ، وفيه أنه يحتمل كونه امرأة ، ومجرد خروج المني من أحد فرجيه لا يني إشكاله وسيأتي في قوله ولكن يشترط الخ ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجيه فيحصل ما هنا على ما لو أنزل من فرجيه ( قوله هي حرام في المسجد ) أي أما خارجه فلأن كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكل ذلك وإلا فلا يحرم لجواز قطع النفل أخذنا من قوله السابق ومحرم ذلك في الاعتكاف ( قوله والاستثناء كالمباشرة ) أي ولو بماثل ( قوله ولكن يشترط فيه ) أي بطلان اعتكافه ( قوله ولم تكن كتابة علم ) أي ولو لغيره لأن المقصود شرف ما يشغل به ( قوله والغسل في إناء حيث يبعد ) قضيت أن هذا قيد لما قبله ويصرح به عبارة الروض وشرحه حيث قال : والأولى أن يأكل في سفرة أو نحوها وأن يغسل يده في طست أو نحوها ليكون أنظف للمسجد وأصون . قال الماوردي : وأن يغسلها حيث يبعد عن نظر الناس اهـ ( قوله حيث لم يزر به ) أي المسجد ( قوله بلا حاجة ) وليس منها ما جرت العادة به من أن من بينهم تاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الأمر بينهم فيه فإن ذلك مكروه ، ومحل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد

( قوله أو أولج في قبله ) أو إذا أنزل من فرجيه جميعا كما يأتي ( قوله وليشترط فيه ) يعني في بطلان اعتكافه ( قوله والغسل في إناء ) أي غسل اليد ( قوله لم يزر به ) أي بالمسجد



وإن قلت « ويحرم نضجه بماء مستعمل بخلاف الوضوء فيه وإسقاط مائه في أرضه ، فقد فرق الزركشي وغيره بأن التوضؤ وغسل اليد يحتاج إليهما ، ومن ثم نقل ابن المنذر الإجماع على جواز الوضوء فيه ، بخلاف النضج فإنه يفعل قصداً من غير حاجة ، والشئ يغتفر فيه ضمننا ما لا يغتفر قصداً ، وبأن ماء الوضوء بعضه غير مستعمل وماء غسل اليد غير مستعمل بخلاف ماء النضج . وما تقرر في النضج من الحرمة هو ما جرى عليه البغوي ، واختار في المجموع الجواز ، وجزم به ابن المقرئ ، وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، ويمكن حل الأول على ما لو أدى إلى استقذاره بذلك ، والثاني على خلافه ، ويجوز أن يحتجتم أو يقتصد فيه في إناء مع الكراهة كما في المجموع ، وفي الروضة أنه خلاف الأولى ، ويلحق بهما سائر الدماء الخارجة من الأدنى كالاستحاضة للحاجة ، فإن لوته أو بال أو تغوط ولو في إناء حرم ولو على نحو سلس لأن البول أفحش من الدم إذ لا يعي عن شئ منه بحال به ويحرم أيضاً إدخال نجاسة فيه من غير حاجة ، فإن كانت فلا بدليل جواز إدخال التعل المتنجسة فيه مع أمن التلوث ، والأولى بالاعتكاف : الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقراءة وسماع نحو الأحاديث والرقائق والمغازي التي هي غير موضوعة وتحتملها أفهام العامة . أما قصص الأنبياء وحكاياتهم الموضوعة وفتوح الشام ونحوها - المنسوب للواقدي فتحرم قراءتها والاستماع لها وإن لم يكن في المسجد ( ولا ) يضره ( القطر بل ) يصح اعتكاف الليل وحده ) والعبد والتشريق لخبر أنس « ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه » رواه الحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ( ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه ) الاعتكاف يوم صومه لأنه به أفضل ، فإذا التزمه بالنذر لزمه كالتتابع ، وليس له إفراجهما عن الآخر لعدم الوفاء بالالتزم سواء كان الصوم من رمضان أم غيره ولو نذرنا لأنه لم يلتزم صوماً بل اعتكافاً بصفة وقد وجدت ، فاندفع قول الجرجري : لا يكفي صوم النفل لأنه لا يخرج عن عهدة الواجب إلا بفعل واجب ( ولو نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً ) أو

لكونه وقت صلاة ولا يحرم ( قوله ويحرم نضجه ) أي رشه وغسل اليد : أي الذي علم جوازه من قوله والأولى الأكل في نحو سفرة والغسل في إناء الخ ، وينبغي أن محل جواز ذلك حيث لم يحصل به تقذير للمسجد وإلا حرم ( قوله ويمكن حمل الأول ) أي القول بالحرمة أن لا يعي عن شئ منه تقدم في الاستحاضة ( قوله فإن كانت فلا بدليل الخ ) ومنها قرب الطريق لمن يبيت بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاملاً للنجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن التلوث ، وكذا لو احتاج لإدخال الجمر المتخذ من النجاسة عند الاحتياج إليه ( قوله والرقائق ) أي حكايات الصالحين ( قوله وتحتملها أفهام العامة ) أي فإن لم تحتملها حرم قراءتها لم توقعهم في لبس أو اعتقاد باطل ( قوله هو فيه صائم ) بأن قال أن اعتكف يوماً وأنا فيه صائم أو أنا فيه صائم بلا أو أه حج . ثم فرق بين الحال إذا كانت جملة وبينها إذا كانت مفردة بكلام حسن فراجع ، وعبارته تنبيه : ما ذكر في أنا صائم هو ما جرى عليه غير واحد ، ولا يشكل عليه مأمور في صائماً وإن كان الحال مفادها مفردة أو جملة كما بينته في شرح الإرشاد أن المفردة غير مستقلة فدللت على التزام إنشاء صوم بخلاف الجملة ، وأيضاً فتلك قيد للاعتكاف فدللت على إنشاء صوم بقيدته وهذه قيد لليوم الظرف لا للاعتكاف المظروف فيه ، وتقيد اليوم يصدق بإيقاع اعتكاف فيه وهو مصوم عن نحو رمضان أو بحر وفه ( قوله يوم صومه ) أي يتأمه

( قوله وليس له إفراجهما ) الأنسب وليس له إفراجه : أي الاعتكاف عن الصوم لأنه هو الملتزم ( قوله أم من غيره ولو نذرنا ) كان الأولى ولو نفلًا ليرتب عليه ما ذكره بعده من الرد على الجرجري

باعتكاف (لزمه) أى الاعتكاف والصوم لأنه التزمهما لأن الحال قيد فى عاملها ومبينة لهئية صلحها بخلاف الصفة فإنها مخصصة لموصوفها (والأصح وجوب جمعهما) لأنه قرينة فلزم بالنذر كما لو نذر أن يصلى بسورة كذا وفارق ما لو نذر أن يعتكف مصليا أو عكسه حيث لا يلزم جمعهما بأن الصوم يناسب الاعتكاف لاشتراكهما فى الكف والصلاة أفعال مباشرة لانتساب الاعتكاف ، ولو نذر القرآن بين حج وعمره فلا يفترقهما وهو أفضل ، ومقابل الأصح لا لأنهما عبادتان مختلفتان ، وعلى الأول لو اعتكف صائما نفلا أو واجبا بغير هذا النذر لم يجزه لعدم الوفاء بالمتزم ، وبحث الأسنوى الاكتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فى ذكر ونحوه ولا يجب استيعابه ، وهو كما قال وإن كان كلامهم قد يوم خلافة لأن اللفظ يصدق على الكثير والقليل ، نعم يسن استيعابه خروجاً من خلاف من جعل اليوم شرطا لصحة الاعتكاف ، وقول الجوى : لزوم اعتكاف جميع اليوم فى لو نذر أن يصوم معتكفا واضح ، لأنه إذا خلا منه جزء عن الاعتكاف صدق أنه لم يصم معتكفا ، إذ الصوم لمسك جميع النهار فيه نظر ، وما عاى به ممنوع ، ولو نذر اعتكاف أيام وليال متتابعة صائما فجامع ليل استأنف لانتفاء الجمع ، ولو عين وقتا غير قابل للصوم كالعيد اعتكفه ولا يقضى الصوم . قاله الدارمى . الركن الثالث : النية المعبر عنه بالشرط ، قوله ( ويشترط نية الاعتكاف ) يعنى لابد فيه منها ابتداء كالصلاة وغيرها من العبادات سواء المنذور وغيره تعيين زمانه أم لا ( وينوى ) حتماً ( فى النذر الفرضية ) لتمييز عن النفل ، ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو النذر ، بخلاف الصوم والصلاة لأن وجوبه لا يكون إلا بالنذر بخلافهما ، والأشبه كما قاله الزركشى الاكتفاء بذكر النذر عن ذكر القرض لأن الوفاء به واجب فكأنه نوى الاعتكاف الواجب عليه ، وقد صرح بذلك فى الذخائر ولا يجب تعيين الأداء والقبض ، ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يبطل كالصوم ( وإذا أطلق ) نية الاعتكاف ولم يعين مدة ( كفته نيته ) هذه ( وإن طال مكثه ) لشمول النية المطلقة لذلك ( لكن

( قوله حيث لا يلزم جمعهما ) أى فبما فعلهما ولو منفردين ( قوله فله تفريقهما ) أى ولا يلزم عدم ( قوله وبحث الأسنوى الاكتفاء ) أى فى لو نذر أن يعتكف صائما الخ ( قوله باعتكاف لحظة ) أى فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة أو مندوبة ؟ فيه نظر والأقرب الأول لأن الواجب عليه تحصيل الاعتكاف وهو كما يتحقق فى الزمان من السير يتحقق فى زاد فيقع كله واجبا وبعض المواضع عن بعضهم وهو الشيخ سالم الشبىرى : أن ما زاد على اللحظة يقع مندوبا قياسا على ما لو مسح جميع الرأس أو طول الركوع فإن ما زاد على أقل مجزئ يقع مندوبا وكذا كل ما أمكن تجزؤه وهو يزيد على قدر الواجب اهـ . أقول : ويمكن أن يفرق بينهما بأن ذلك خوطب فيه بقدر معلوم كقصد الطمأنينة فى الركوع ، فما زاد على مقدارها متميز يثاب عليه ثواب المندوب ، وما هنا خوطب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق فى السير يتحقق فى الزمان . فليتأمل ( قوله وهو كما قال ) معتمد ( قوله وما عاى به ممنوع ) أى بقوله السابق لأن اللفظ يصدق على الكثير والقليل ( قوله ويشترط نية الاعتكاف ) آخر النية إلى هنا لأنه لابد من تصوير المنوى قبل تعليق النية ( قوله بخلاف الصوم والصلاة ) أى فلا بد فيهما من تعيين سبب الوجوب وهو النذر ، فلو قال فى نية الصلاة المفروضة لم يكف ، ومقتضى قوله لأن وجوبه لا يكون إلا بالنذر أنه لو نذر الضحى أو العيد مثلا ثم قال فى نيته : نويت صلاة العيد أو الضحى المفروضة كناه ذلك لأن فرضية الصلاة المذكورة لا تكون إلا بالنذر ( قوله وإن طال مكثه ) ويخرج عن عهدة النذر بلحظة وما زاد عليها فى وقوعه واجبا أو مندوبا ما قلناه ،

( قوله لأن الحال قيد فى عاملها الخ ) فى التعليل بهذا هنا نظر لا يحنى وكأنه مقدم من تأخير ، وإلا فحقه أن يكون تعليلاً لقول المصنف والأصح وجوب جمعهما فتأمل ( قوله فله تفريقهما ) شمل التبع فانظر هل هو كذلك

لو خرج ) من المسجد ( وعاد ) إليه ( احتاج ) إن لم يعزم عند خروجه على العود ( إلى الاستئناف ) لنية الاعتكاف حتى سواء أخرج لخلاؤه أم غيره إذ الثاني اعتكاف جديد ، فإن خرج عازما على عوده : أي من أجل الاعتكاف لم يجب تجديدها كما صوبه في المجموع لأنه يصير كنية المدين ابتداء كما في زيادة عدد ركعات النافلة ، وبه يعلم الجواب عن تنظير الروضة وأصلها فيه أن اقتران النية بأول العبادة شرط فكيف يكفى بعبادة سابقة ، ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما ينافيها ، وهنا تخلل الخروج المنافي لطلق الاعتكاف لأن تخلل النافي هنا مغتفر حيث استثنى زمنه في النية ، ونية العود فيها نحن فيه . صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد واستثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج ( ولو نوى مدة ) أي اعتكافها كيوم أو شهر نفلا أو نذرا لمدة غير معينة لم يشترط فيها تنافيا ثم دخل المسجد بقصد وفاء نذره ( فخرج ) منه ( فيها ) أي المدة ( وعاد ) إليه ( فإن خرج ) منه ( لغبر قضاء الحاجة ) من البول والغائط ( لزمه الاستئناف ) للنية وإن لم يطل الزمن لقطعه الاعتكاف ، أما العود فغير لازم له في النفل لجواز خروجه منه ( أو ) خرج ( لها ) أي الحاجة ( فلا ) يلزمه استئناف النية وإن طال الزمن لأنه لا بد منه فهو كالمستثنى عند النية ( وقيل إن طال مدة خروجه ) لقضاء الحاجة أو لغبرها ( استأنف ) النية لتعذر البناء بخلاف ما إذا لم تطل ( وقيل لا يستأنف ) النية ( مطلقا ) لأن النية شاملة لجميع المدة بالتعيين ( ولو نذر مدة متتابعة فخرج لتعذر لا يقطع المتابع ) كأكل وقضاء حاجة وحيض وخروج لنحو سهو ( لم يجب استئناف النية ) عند عوده لشمولها جميع المدة وتلزمه مبادرة لعود عند زوال عذره ، فإن أخر عامدا علما انقطع المتابع وتعذر البناء ( وقيل إن خرج لغبر ) قضاء ( الحاجة و ) غير غسل الجنابة وجب ( استئناف النية ) لخروجه عن العبادة بما عرض من الأعداء التي له بد عنها ، بخلاف الخروج لحاجة ونحوها مما لا بد منه ، وعلم مما نقرر لحاق كل ما لا بد للخروج منه بقضاء الحاجة ولو أمكلا ، فإنه مع إمكانه في المسجد يجوز الخروج من أجله للاستحباب من فعله فيه ، والمشقة بخلاف الشرب فلا يستحب منه فيه فيمتنع الخروج له ، واحترز بقوله لا يقطع المتابع عما يقطعه فإنها تجب قطعاً . الركن الرابع المعتكف وقد أشار لشروطه فقال ( وشرط المعتكف : الإسلام والعقل والنقاء عن الحيض ) والنفاس ( والجنابة ) فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالحنون والمعنى عليه والسكران وغير المميز إذ لانية لهم ولا حائض ونفساء وجنب لحرمه مكثهم فيه ، وقضية ما نقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم

والأحوط في حقه أن يقول في نذره : لله على أن أعتكف في هذا المسجد مادمت فيه ، ثم ينوي الاعتكاف المنطور فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكنها ( قوله كنية المدين ) أي مدة ما قبل الخروج وما بعد العود ، وهذا يفيد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد ليلا لنية اعتكاف يوم الجمعة إذا رجع إلى المسجد ( قوله أي الحاجة ) بقى ما لو شرك مع الحاجة غيرها هل يلزمه الاستئناف أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني قياسا على ما لو قصد الجنب بالقراءة الذكر والإعلام ( قوله للاستحباب من فعله فيه ) أخذ منه أن المهجور الذي يندر طاقوه يأكل فيه اه زبادة : أي فلو خرج للأكل في غيره اقتضت تنافيه ومقتضى العلة أيضا أن أهل المسجد لو كانوا مجاورين به اعتادوا الأكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يجز الخروج منه لأجل الأكل لانقضاء العلة ، إلا أن يقال : من شأن الأكل بحضور الناس الاستحباب ، فلا فرق بين كون أهل المسجد مجاورين أم لا وهذا أقرب ( قوله لحرمه مكثهم ) قضيته أنه لو جاز لهم المكث لضرورة اقتضت

أو المراد خصوص الأفراد ( قوله لأنه يصير كنية المدين ابتداء ) يفيد أنه تصح نية المدين ابتداء ، وانظر ماصورته

عليه المكث في المسجد كذا جرح وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد وهو كذلك ، وإن قال الأذرى إنه موضع نظر . نعم لو اعتكف في مسجد وقف على غيره دونه صح اعتكافه فيه وإن حرم عليه لبثه فيه كما لو تيمم بتراب مغسوب ، ويقاس عليه ما يشبهه ، ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لأن مكثه إنما حرم لأمر خارج : أعني استيفاء حق الغير وهو حرام ولو بغير مكث ، فالمكث في هذا لم يحرم لذاته ، ثم محل ما ذكر في المغنى عليه في الابتداء فإن طرأ عليه في أثناء اعتكافه لم يبطل ويحسب زمنه من الاعتكاف كما سيأتى في كلامه ويصح من المميز والعبد والمرأة وإن كره لذوات الهيئته كخروجهن للجماعة ، وحرم بغير إذن سيد وزوج . نعم إن لم تفت به منفعة كأن حضر المسجد بإذنها فنويها جاز كما نبه عليه الزركشى ، ولو نذر اعتكاف زمن معين بالإذن ثم انتقل العبد لآخر بنحو بيع أو وصية أو إرث أو طلق وتزوجت آخر جاز لهما بغير إذن الثانى لأنه صار مستحقا قبل وجوده ، لكن للمشتري الخيار إن جهل ذلك ولهما إخراجهما ولو من النذر مالم يأذنا فيه وفى الشروع فيه وإن لم يكن زمنه معيناً ولا متتابعاً أو فى أحدهما وزمنه معين ، وكذا إن أذنا فى الشروع فيه فقط وهو متتابع وإن لم يكن زمنه معيناً فلا يجوز لهما إخراجهما فى الجميع لإذنها فى الشروع مباشرة أو بواسطة لأن الإذن فى النذر المعين إذن فى الشروع فيه ، والمعين لا يجوز تأخيرهما والمتتابع لا يجوز الخروج منه لما فيه من إبطال العبادة الواجبة بلا عذر ، ويجوز من المكاتب بلا إذن إن أمكن كسبه فى المسجد أو كان لا يخل به ومن بعضه حرّ ولا مهاباة كالقنن والإكائن فى نوبته كحرّ وفى نوبة سيده كقنن ( ولو ارتد المعتكف أو سكر ) متعدياً ( بطل ) اعتكافه زمن رده وسكروه لعدم أهليته ، أما غير المتعدي فيشبهه كما قاله الأذرى أنه كالغنى عليه ( والمذهب بطلان

المكث صحة الاعتكاف ، ولو قبل بعدم الصحة لم يكن بعيداً لعدم أهليتهم لذلك ( قوله وإن حرم عليه لبثه فيه ) ظاهر أنه لا فرق بين كون جلوسه فيه ينقص منفعة أهله أولاً وفى إحياء الموات قبيل فصل المعلن الخ ولغير أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وطهر وشرب من مأثها مالم ينقص الماء عن حاجة أهلها فيها يظهر ، وعليه فيحمل ما هنا على مثل ذلك ويمكن استفادة التعميم من قوله وإن حرم إذ المعنى سواء حرم أو لا فالحرمة حيث شوش على أهله وعدمها حيث انتفى ذلك ، وأشار إلى هذا حجج بقوله لأن إنمّه : أى الاعتكاف فيها وقف على طائفة ليس هو منهم إن فرض لأمر خارج ( قوله وإن كره لفوات الهيئته ) وهل يلحق بهنّ الخنثى الشاب فيكره له الخروج أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول احتياطاً لعدم مخالطته للرجال ، لكن إلحاقه فيها مر بالرجل من عدم جريان الخلاف فى اعتكافه فى مسجد بيته قد يقتضى أنه لا كراهة فى حقه ، إذ لو كره اعتكافه فى المسجد لألحق بالمرأة فى جريان الخلاف لتعلم المسجد عليه ( قوله بغير إذن الثانى ) ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهى خلية أو متزوجة ثم طلقت ونزوت بآخر فلها أن تصوم بحضور الزوج وليس له منها من ذلك ( قوله ولهما إخراجهما أى ولا إثم عليهما حينئذ وبقي ما لو اختلف اعتقاد السيد والعبد هل العبرة باعتقاد الأول أو الثانى ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول أخذاً مما قالوه فى ستره المصل من أن العبرة باعتقاد الفاعل ( قوله وفى الشروع فيه ) أى ومن الشروع ( قوله أو كان لا يخل به ) أى بالكسب : أى أو كان معه ما ينجى بالنجوم ( قوله وإلا كان فى نوبته كحرّ ) أى بأن كان بينهما مهاباة ( قوله وفى نوبة سيده ) انظر لو أراد اعتكافاً منظوراً متتابعاً أولاً تسعه نوبته وكان نذره

فعل المراد أنه يصير كنية كل مدة منهما فى ابتدائها ( قوله فالمكث فى هذا لم يحرم لذاته ) قد يقال هلا قبل كذلك فيما مر فى ذى الجروح والقروح والاستحاضة ونحوها ؟ وقد يجاب بأن ذلك وإن كانت الحرمة فيه أيضاً

فما مضى من اعتكافهما المتتابع وإن لم يخرج لأن ذلك أشد من خروجه بلا عذر وهو يقطع المتتابع فلا بد من استئنافه؛ والثاني لا يبطل في المشتتين فيبينان ، أما في الردة فترغيبا في الإسلام ، وأما في السكر فلحاقا له بالنوم ، وما نص عليه الشافعي رضي الله عنه من عدم بطلان اعتكاف المرتد محمول على غير المتتابع حتى إذا أسلم يبني على أنه مرجوح عنه ، وقد علم مما تقرر أن المراد بالبطلان عدم البناء عليه لاجبوطه بالكلية ، وقد أشار الشارح لذلك بقوله من حيث المتابع ، وتثنية المصنف الضمير في اعتكافهما مع عطفه بأو وإتيانه به بعد ذلك مفردا في إن لم يخرج صحيح لأن المعطوف بأو هو الفعل والضمير ليس عائدا عليه وإنما هو عائدا على المرتد والسكران المفهومين من لفظ الفعل ، وقد تقدم ما يدل عليه ما فصح عود الضمير عليهما ( ولو طرأ جنون أو إنعفاء ) على المعتكف ( لم يبطل ماضى ) من اعتكافه المتتابع ( إن لم يخرج ) بالبناء للمفعول من المسجد لعذره بما عرض له ، فإن أخرج مع تعذر ضبطه في المسجد لم يبطل أيضا كما لو حل العاقل مكرها ، وكذا إن أمكن بمشقة على الصحيح فهو كالمرضى ( ويحسب زمن الإنعفاء من الاعتكاف ) المتتابع كما في الصائم إذا أغنى عليه بعض النهار ( دون ) زمن ( الجنون ) فلا يحسب منه لأن العبادة البدنية لا تصبح منه ( أو ) طرأ ( الحيض ) أو النفاس على معتكفة ( وجب ) عليها ( الخروج ) من المسجد لحرمته المكث عليها ( وكذا الحنابة ) بما لا يبطل الاعتكاف كالاتحلام إذا طرأت على المعتكف ( إن تعذر ) عليه ( الغسل في المسجد ) فيجب عليه الخروج منه لحرمته المكث فيه عليه ، ولو احتاج التيمم لفقد الماء أو غيره وجب عليه الخروج لأجله كما يحته بعض المتأخرين وإن أمكنه فعله فيه بغير ترابه لضمه للبث فيه إلى فراغه ، فلو أمكنه فيه ماراً من غير مكث ولا تردد لم يجب خروجه له لعدم حرمة المرور فيه ( فلو أمكنه ) الغسل فيه ( جاز ) له ( الخروج له ولا يلزم ) ذلك من أجله بل له فعله في المسجد إن لم يترتب عليه نحو مكث محرّم وكلام

قبل المأبأة أو بعدها في نوبة السيد أو في نوبة نفسه وهي لاتسعه ، ويتجه حينئذ المنع بغير إذن السيد ، نعم إن لم يكن متتابعاً فله اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر اه سم على بهجة ( قوله على أنه مرجوح ) علاوة ( قوله لاجبوطه بالكلية ) أما عدم جبوط في المرتد فهو معنى أنه لا يعاقب على ما فاتته من الاعتكاف ، وأما نوابه فيبطل بمجرد رده كسائر أعماله ، وأما في غيره فهل يثاب عليه ثواب الواجب أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني . وينبغي أن محل وقوعه نفلا مطلقا ما لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب وإلا وقع عنه ( قوله لم يجب خروجه ) قضيته جواز الخروج لذلك فليتأمل ، وعبرة حج : لم يجوز له الخروج لعدم النخ ، وقياس ما ذكر المصنف في الغسل من جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلا مكث جوازه هنا إلا أن يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لأجله

غير ذاتية إلا أن الملحظ في المنع فيه صيانة المسجد عن النجاسة ( قوله لاجبوطه بالكلية ) أى فيستمر نوابه ولو في المرتد حيث عاد إلى الإسلام ، إذ الردة إنما تحبط العمل إذا اتصلت بالموت خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ( قوله لأن المعطوف هو الفعل ) أى في الأول : أى بخلاف الثاني فإن المعطوف فيه الفاعل ، وكان الأولى عدم ذكر الثاني في الإشكال إذ لا إشكال فيه لأنه أتى على الأصل ، على أن إيراد الإشكال والجواب على هذا الوجه ليس على ما ينبغي ، والوجه أن يقال فيهما : وتثنية الضمير في اعتكافهما مع أن مرجعه لفظ المعتكف وهو مفرد بالنظر لاتصافه بوصف الردة والسكر فتأمل ( قوله مع تعذر ضبطه ) أى فإن لم يتعذر : أى ولم يشق بطل ( قوله فلو أمكنه ماراً ) أى والصورة أنه لم يقصد المرور لأجل ذلك لأنه حينئذ تردد كما لا يخفى ، فينبغي أن يصور بما إذا عقد نيته على الخروج حقيقة ثم عن له ذلك في أثناء خروجه وهو مار

الشارح محمول. على هذا «راحة للتتابع» . نعم لو كان الجنب مستجعرا بالحجر ونحوه وجب خروجه وتحريم لإزالة النجاسة في المسجد ، ويجب أيضا إذا حصل بالغسالة ضرر للمسجد أو المصلين كما أفاده بعض المتأخرين ويلزمه المبادرة بقسلة لتلا بطلان تتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض) والنفس (ولا زمن) (الجنابة) من الاعتكاف إن اتفق المكث معهما في المسجد لعذر أو غيره لمنافاة ذلك للاعتكاف ، وسأيت الكلام على الحائض هل تبنى على ماضى أولا . أما المستحاضة فإن أمنت تلويثه لم تخرج من اعتكافها فإن خرجت بطل تتابعه .

### فصل في حكم الاعتكاف المنذور

(إذا نذر مدة متتابعة) كـلله على اعتكاف عشرة أيام متتابعة (لزمه) التتابع فيها إن صرح به لفظا لأنه وصف مقصود لما فيه من المبادرة للباقي عقب الإتيان ببعضه ، فإن نوى التتابع بقلبه لم يلزمه ، كما لو نذر أصل الاعتكاف بقلبه كما صحاح وهو المعتمد خلافا لما جرى عليه في الإرشاد واختاره السبكي ليوافق ما تقرر في عشرة ليال ، وقولهم لو نذر أن يعتكف أيام شهر أو شهرا نهرا لم تلزمه الليالي حتى ينوبها كمن نذر اعتكاف يوم لا يلزمه ضم الليلة إليه إلا أن ينوبها . وصوبه الأسنوي نقلا عن الغزالي وجماعة ومعنى لأن الليالي إذا وجبت بالنية مع أن في ذلك وقتا زائدا فوجب التتابع أولى لأنه مجرد وصف ، وصححه الأذري لكن المصحح عندهما وجرى عليه في الحواشي عدم وجوب التتابع بنيتها . وأجاب البدر الزركشي وغيره عن قولهم المذكور بأن صورته أن ينذر أياما معينة فتجب الليالي المتخللة لأنه قد أحاط بها واجبان ، كما لو نذر اعتكاف شهر وظاهر أن ذلك ليس صورته فالأولى ما أجاب به الشيخ من أن التتابع ليس من جنس الزمن المنذور ، بخلاف الليالي بالنسبة للأيام ، ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية التتابع لإيجاب غيره بها ، وفارق أيضا تأثير النية في قولهم المذكور عدم تأثيرها فيها لو استغنى من الشهر ونحوه الأيام أو الليالي بقلبه فإنه لا يؤثر بأن في ذلك احتياطا للعبادة في الموضوعين ، وبأن الغرض من النية هناك إدخال ما قد يراد من اللفظ لأن اليوم قد يطلق ويراد به اليوم بليته ، وهنا إخراج ما شمله اللفظ ، ولو ألزم بالنذر التفريق أجزأه التتابع وفارق ما لو نذر صوما متفرقا حيث لا يخرج عن عهده بالمتوالي كعكسه بأن الشارح

(قوله وجب خروجه) أي ليغتسل خارجا احترازا من وصول الماء المسعمل في النجاسة للمسجد (قوله وتحرم إزالة النجاسة في المسجد) أي وإن لم يحكم بنجاسة الغسالة حج (قوله ويجب أيضا) أي الخروج من المسجد .

### (فصل) في حكم الاعتكاف

(قوله بنية التتابع) قضيته وجوب الليالي بنية التتابع للأيام وإن لم يخطر بباله الليالي ، وقوله لم تلزمه الليالي حتى ينوبها ظاهر في خلافه ، فلعل المراد بقوله هنا بنية التتابع اللازم لنية الليالي التتابع لا التتابع المنوي بمجرد (قوله التفريق مرة الخ) أي وذلك في دم التمتع ونحوه والتتابع أخرى في كفارة الظهار ونحوها

### (فصل) في حكم الاعتكاف المنذور

(قوله ليوافق ما تقرر الخ) هذا من جانب المخالف (قوله ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية التتابع) انظر مامضى هذا التعبير ، وكان الظاهر أن يقول: ولا يلزم من إيجاب الجنس بالنية لإيجاب غيره بها

اعتبر في الصوم التفريق مرة والتتابع أخرى ، بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق أصلا ، وقول الغزالي : لو نوى أياما معينة كسبعة أيام متفرقة أولها غدا تعين تفريقها إنما يأتي على رأي من كون النية تؤثر كاللفظ والأصح عدم تأثيرها كما مر ( والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط ) إذ لفظ الأسبوع ونحوه صادق على المتتابع وغيره فلا يجب أحدهما بخصوصه إلا بدليل . نعم يسن التتابع . والثاني يجب كما لو حلف لا يكلم فلانا شهرا ، وافرقت الأول بأن المقصود في العزم المجرى ولا يتحقق بدون التتابع ، وحكم الأيام مع نذر الليالي كحكم الليالي مع نذر الأيام فيما مر ( و ) الأصح كما في الروضة ( أنه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعته ) من أيام بل عليه الدخول قبل الفجر واللبث إلى ما بعد الغروب ، إذ المفهوم من لفظ اليوم الاتصال ، فقد قال الخليل : إن اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس : والثاني يجوز تزيلا للساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر ومحل الخلاف ما لم يعين يوما ، فإن عينه امتنع التفريق جزما ولو دخل المسجد في أثنائه ومكث إلى مثله من الغد مع الليلة المتخللة أجزأ عند الأكثرين لحصول التتابع بانبيوت في المسجد وهذا هو المعتمد وإن ذهب أبو إسحق إلى عدم إجزائه ، وقال الشيخان : إنه الوجه لأنه لم يأت بيوم متواصل الساعات والليالي ليست من اليوم ، ولو نذر يوما أوله من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الأصحاب ( و ) الأصح ( أنه لو يعين مدة أسبوع ) عينه كهذا الأسبوع أو هذه السنة ( وتعرض للتتابع ) فيها لفظا ( وفاته لزمه التتابع في القضاء ) لالتزامه إياه . والثاني لا يلزمه لوقوع التتابع ضرورة فلا أثر لتصريحه به ، فإن لم يعين الأسبوع لم يتصور فيه فوات لأنه على الترخي . وقول الشارح والأصح كما في الروضة أشار به لقوة الخلاف وأنه غير معطوف على ما قبله من دخول الصحيح فيقيد بضعفه ( وإن لم يتعرض له ) أي التتابع ( لم يلزمه في القضاء ) قطعا لوقوع التتابع فيه غير مقصود وإنما هو من ضرورة تعيين الوقت فأشبه التتابع في شهر رمضان ، ولو نذر اعتكاف يوم معين ففاته قضاءه ليلا أجزأه ، بخلاف اليوم

( قوله أياما معينة كسبعة ) أي كأن ندرسبعة أيام ونوى أنها متفرقة ( قوله فيما مر ) أي في أنه إن نوى الأيام في نذره الليالي وجبت وإلا فلا ( قوله لم يجز تفريق ساعته ) ظاهره وإن نوى قدر اليوم وينبغي خلافه وأن ما ذكره محمول على ما لو أطلق فإن نوى يوما كاملا وجب بلا خلاف ، وإن نوى قدر اليوم اكتفى به ولو من أيام لأن غايته أنه استعمل اليوم في ساعات تساويه مجازا أو أنه قدر مضافا في الكلام وكلاهما لا مانع منه . وبقي ما لو نذر يوما من أيام الدجال هل يخرج من عهدة النذر بأن يقدر له يوما من الأيام التي قبل خروجه كإتة درجة لقوله في الحديث « أقدروا له قدره » أو يحمله على اليوم الحقيقي من أيامه ويخرج من العهدة وأولآخر يوم من أيامه ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ( قوله وهذا هو المعتمد ) ولو نذر أياما كعشرة وجعل مبدأها من وقت النذر كأن قال اعتكف عشرة أيام من هذا الوقت كل ما انكسر من الحادى عشر كما لو أسلم في أثناء يوم في نحو بر وأجل بمدة كعشر فإنه يجب المنكسر ويكمل مما يلي انتهاء الثلاثين مما بعده وهو الحادى والثلاثون ، ويفرق بين هذا وبين ما لو نذر اعتكاف يوم قديم زيد وقدم نهارا حيث كفا اعتكاف بقية يومه بأن ما فات قبل قديم زيد لم يتعلق به وجوب أصلا ، وما هنا يتعلق بنذره بما يسمى أياما ولا يتحقق ذلك إلا بإتمام المنكسر ( قوله وإن ذهب أبو إسحق ) أي المروزي

( قوله وقول الغزالي لو نوى أياما معينة ) أي كأن قال سبعة أثنين مثلا ، كما يؤخذ من قوله معينة ومن قول الأسنوى في تأييده : وهو متعين لتعين زمن الاعتكاف بالتعيين اهـ . وحينئذ فالاعتراض على الغزالي إنما هو في كون النية بمجرد ما تكفى في ذلك ، أما لو تلفظ بذلك فظاهر أنه يلزم فليراجع

المطلق لم تكنه من الوفاء بنذره على صفته المترتبة ، ولا كذلك المعين كتنظيره في الصلاة في القسمين . حكاها في المجموع عن التثني وأقره ، ويؤخذ من تعليقه فيه أن عمل ذلك إذا ساوت الليلة اليوم وإلا لم يكنه ، ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فقدم ليلاً لم يلزمه شيء لعدم وجود الصفة ، ويسن كما في نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكراً كما أفاده الشيخ ، فإن قدم نهاراً أجزأه ما بقى منه ولا يلزمه قضاء ماضى منه إذ الإيجاب إنما ثبت من وقت قدومه وفارق الصوم بصفة تبعية ما هنا بخلاف ماذكر . ثم يسن قضاء يوم كامل كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمجموع عن المزني في موضع وهو المضمحل وإن صحح في موضع آخر منه لزوم قضائه وهو مقتضى كلام أصل الروضة في باب النذر ، وعمل ما ذكر إن قدم حياً مختاراً فلو قدم به ميئاً أو مكراً لم يلزمه شيء كما قاله الصيمري لأنه علق الحكم على القدوم وفعل المكروه غير معتبر هنا شرعاً . ولو نذر اعتكاف العشر الأخير دخلت لياليه حتى أول ليلة منه ويجزئه وإن نقص الشهر لوقوع الاسم على ما بعد العشرين إلى انتهاء الشهر ، بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخره وكان ناقصاً لا يجزئه لتجريد قصده لما فعله اعتكاف يوم بعده ، ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخلًا في نذره إذ هو أول العشرة مع آخره ، فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأه عن قضاء يوم كما قطع به بغوى ، وقال في المجموع : يحتمل أن يكون فيه الخلاف فيمن تيقن طهرًا وشك في ضده فتوضاً محتاطاً فبان محذورًا : أى فلا يجزئه ( وإذا ذكر ) الناذر ( التابع ) في نذره لفظًا ( وشرط الخروج لعارض ) مباح مقصود غير مناف للاعتكاف ( صح الشرط في الأظهر ) لأن الاعتكاف إنما لزم بالاتزام فكان على حسب ما ألزم ، فلو عين نوعاً أو فرداً كمية المرضي أو زيد خرج له دون غيره ، فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل مهم ديني كالجمعة أو دنوي مباح كلقاء الأمير والثاني بطلان الشرط لخالفته لقتضاه فلم يصح كما أن شرط الخروج للجماع ، وخرج بشرط الخروج لعارض ما لو شرط قطع الاعتكاف له ، فإنه وإن صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض ، بخلاف ما لو شرط الخروج للعارض فيجب عوده ، ولو قال : إلا أن يبدوا لي لم يصح الشرط لتعليقه على مجرد الخيرة وهو مناف للاتزام ، وكذا النذر كما قاله بغوى وهو الأشبه في الصغير ، ولم يصح في الروضة كأصلها بترجيح ، وبمباح ما لو شرطه لغرم كسرة ، وبمقصوده ما لو شرطه لغيره كنزعة ، وبغير مناف للاعتكاف ما لو شرطه لمناف له كقوله : إن اخترت جامعة أو إن اتفق لي جماع جامعة ، فلا ينعقد نذره كما صرحوا به في الحرم والجماع ومثلها البقية ( والزمان المصروف إليه ) أى العارض المذكور ( لا يجب تداركه إن عين المدة كهذا الشهر ) لأن النذر في الحقيقة لما عداه ( وإلا ) بأن لم يعينها كشر

( قوله وإلا لم يكنه ) أى فيحتاج إلى مكث ما يتم به مقدار اليوم ( قوله اعتكاف يوم شكراً ) أى بنية القضاء ويقع شكراً لله تعالى لا أنه يتعين أن يقول شكراً ( قوله ما بقى منه ) أى ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره ( قوله بخلاف ماذكر ) أى ثم ( قوله كما قطع به بغوى ) معتمد ( قوله صح الشرط في الأظهر ) ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكما تقرر كذا بهامش ' وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في نيته وأخرج منها إن عرض لي كذا ، لأنه وإن لم يصح به نيته محمولة عليه ، فتى عرض له ما استثناه جاز له الخروج وإن كان في تشبه الصلاة وجاز له الخروج من الصوم وإن كان قريب الغروب فليراجع ( قوله كلقاء الأمير ) أى حاجة

( قوله أن عمل ذلك إذا ساوت الليلة اليوم وإلا لم يكنه ) أى بأن كانت الليلة أقصر : أى فيكمل عليها من النهار كما في حاشية الشيخ ، وانظر لو كانت أطول هل يكفي بمقدار اليوم منها أو لابد من استيعابها



مطلق ( فيجب ) تداركه لثم المدة ، ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به ( وينقطع التتابع ) زيادة على مأمور ( بالخروج ) من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو رجله أو رأسه قائماً أو منحنياً أو من العجز قاعداً أو من الجنب مضطجعا ( بلا عذر ) من الأعداء الآتية وإن قل زمنه لمذاقته اللبث إذ هو في مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان عامداً عالماً بالتحريم مختاراً ( ولا يضر ) في تنابع اعتكافه ( إخراج بعض الأعضاء ) من المسجد كرأسه أو يده لأنه لا يسمى خارجاً ، فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس رأسه إلى عائشة فترجله : أي تسرحه وهو معتكف في المسجد ، فلو أخرج إحدى رجله واعتمد عليهما لم يضر فيا يظهر لعدم صديق الخروج عليه ، فقد قال في البسيط : قضية تعليل البغوى أنه لا يضر وهو ظاهر . قلت : ويؤيده ما أفق به الوالد رحمه الله تعالى فلو أبى حلف لا يدخل هذه الدار فأدخل إحدى رجله واعتمد عليهما من أنه لا يحنث فعملنا بالأصل فهما ( ولا ) يضر ( الخروج لقضاء الحاجة ) من بول أو غائط ومثلهما الريح فيا يظهر إذ لا بد منه وإن أكثر خروجه لذلك لعارض نظراً إلى جنسه ، ولا يشترط أن يصل لحد الضرورة ، وإذا خرج لا يكلف الإسراع بل يمشى على سبيلته ، فإن تأنى أكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة عن البحر ، ويجوز له الوضوء بعد قضائها خارج المسجد تبعاً لها واجبا كان أو مندوباً ، وإن لم يجز له الخروج وحده ولو عن حدث حيث أمكنه في المسجد واقتصره على قضاء الحاجة مثال غيرها كذلك كفصل جنابة وإزالة نجاسة وعراف وأكل لأنه يستحيا منه في المسجد وإن أمكنه الأكل فيه ، بخلاف الشرب كما مر إذا وجد الماء فيه ويؤخذ من العلة كما أفاده الأذرعى أن الكلام في مسجد مطروق ، بخلاف المخصص والمهجور الذي يندر طاقوه ، فلو خرر للشرب مع تمكنه منه فيه انقطع تنابعه ، والظاهر كما قاله الشيخ أن الوضوء المندوب لغسل الاحتلام معتقراً كالثلث في الوضوء الواجب ( ولا يجب فعلها في غير داره ) التي يستحق منعها كسقاية المسجد ودار صديق له بجوار المسجد لما فيه من المشقة وخرم المروعة وتزيد دار الصديق بالمئة بها ، ويؤخذ منه أن من لا تختل مروءته بالسقاية ولا يشق عليه تكليفها إن كانت أقرب من داره ، وبه صرح القاضي والمتولى ، ومثل ذلك ما إذا كانت السقاية المصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها إلا أهل ذلك المكان كما يجتبه بعض المتأخرين ( ولا يضر بعدها ) أي داره المذكورة عن المسجد مراعاة لما مر من المشقة والمئة ( إلا أن يفحش ) بعدها عنه ولم لا تق به أو ترك الأقرب من داريه وذهب إلى أبعدهما وضابط الفحش كما صرح به بغوى أن يذهب أكثر الوقت في التردد للمنزل ( فيضرب الأصح ) لأنه قد يحتاج في عوده أيضاً إلى البول فيضى يومه في الذهاب والإياب ولاغتائه بالأقرب من داريه ، فإن لم يجد في طريقه مكاناً أو وجده ولم يلح به دخوله لم يضر فحش البعد . والثاني لا يضر فحش ذلك مطلقاً لما مر من مشقة الدخول لقضاء الحاجة في غير داره ، ولا يجوز له الخروج

---

اقتضت خروجه للقائه لا مجرد التفرج عليه ( قوله من أنه لا يحنث ) خلافاً لحج ( قوله إذ لا بد منه ) أي وإخراجه في المسجد مكروه ( قوله فإن تأنى أكثر من ذلك ) أي ويرجع في ذلك إليه لأنه أمين على عبادته ( قوله أن يذهب أكثر الوقت )

---

( قوله أن يذهب أكثر الوقت في التردد للمنزل ) انظر ما المراد بالوقت هنا ، ثم رأيت الزبائدي صرح بأنه الوقت الذي نلر اعتكافه

لنوم أو غسل نحو جمعة كما ذكره الخوارزمي ( ولوعاد مريضاً ) أوزار قادماً ( في طريقه ) لقضاء حاجته ( لم يضر ما لم يطل وقوفه ) بأن لم يقف أصلاً أو وقف يسيراً كأن اقتصر على السلام والسؤال ( أو ) لم ( يعدل عن طريقه ) بأن كان المريض والقادم فيها لم يجبر عائشة ( إلى كنت أدخل البيت للحاجة ) أي التبرز ( والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مارة ) رواه مسلم وفي أبي داود مرفوعاً « أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو معتكف فيمركم هو يسأل عنه ولا يعرج » فإن طال وقوفه عرفاً أو عدل عن طريقه وإن قل ضرر ولو صلى في طريقه على جنازة فإن لم ينتظرها ولم يعدل عن طريقه إليها جاز وإلا فلا ، وهل عيادة المريض ونحوها له أفضل أو تركها أو هما سواء وجوه أرجحها أولها ( ولا ينقطع التتابع ) بمخروجه ( لمرض يحوج إلى الخروج ) لدعاء الحاجة له كما في قضاء الحاجة والمخوج لذلك ما يشق معه المقام في المسجد لحاجة فرش وخدام وتودد طبيب ، أو بأن يخاف منه تلويث المسجد كإسهال وإدرار بول ، بخلاف مرض لا يحوج إلى الخروج كصداع وحى خفيفة فينقطع التتابع بالخروج له ، وفي معنى ما ذكر في المرض الخوف من نحو لص أو حريق ، فإن زال خوفه عاد لمكانه وبني عليه قاله الماوردي ولعله فيمن لم يجد مسجداً قريباً يأمن فيه من ذلك ( و ) لا ينقطع التتابع ( بحض إن طالت مدة الاعتكاف ) بحيث لا يخلو عنه غالباً كصوم شهرى كفارة قتل لعروضه بغير اختيارها ، وضبط جمع المدة التي لا تخلو عنه غالباً بأكثر من خمسة عشر يوماً ، وتبعهم المصنف ونظر فيه آخرون بأن العشرين والثلاثة وعشرين تخلو عنه غالباً إذ هي غالب الطهر فكان ينبغي أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها ، ويجب عنه بأن المراد بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض ، ويوجه بأنه متى زاد من الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فعلمت لأجل ذلك وإن كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر لأن ذلك الغالب قد يتجزأ . ألا ترى أن من تحيض أقل الحيض لا ينقطع اعتكافها به إذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكنها إيقاعه في زمن طهرها ، فكل ذلك هذه لا يلزمها إيقاعه في زمن طهرها وإن وسعه ، ولا نظر للفرق بينهما بأن طهر تلك على خلاف الغالب ، بخلاف هذه لأنهم توسعوا

أى الذى نذر اعتكافه اه زيادى ( قوله فإن طال وقوفه عرفاً ) أى بأن زاد في قدر صلاة الجنازة : أى أقل مجزئ منها فيما يظهر اه حج . أما قدرها فيحتمل لجميع الأغراض ( قوله جاز ) أى الوقوف ولم يقطع التتابع ( قوله وإلا فلا ) وهل له تكرير هذه كالعبادة على موتى أو مرضى منهم في طريقه بالشراطين المذكورين أخذاً من جعلهم قدر صلاة الجنازة معفو عنه بكل غرض فيمن خرج لقضاء الحاجة أو لا يفعل إلا واحداً لأنهم عللوا فعله لنحو صلاة الجنازة بأنه يسير ووقع تابعاً لا مقصوداً ؟ كل محتمل ، وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنازة وزيارته القادم والذى ينتجه أن له ذلك . ومعنى التعليق المذكور أن كلا على حدثه تابع وزمنه يسير فلا نظر لضمه إلى غيره المقتضى لطول الزمن ، ونظيره مأمز فيمن على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو جمع أكثر فهل يقدر الإجماع حتى يضر أو لا حتى يستمر العفو ؟ فيه خلاف لا يبعد مجيئه هنا وإن أمكن الفرق بأنه محتاط للصلاة بالنجاسة مالا يحاط بها وأيضاً فما هنا في التتابع وهو يغتفر فيه مالا يغتفر في المقصود اه حج ( قوله أرجحها أولها ) ظاهره وإن لم يكن المريض جاراً للمعتكف ولا نحو صديق ، وعبارة حج قبيل الكتاب وبحث البلقين أن الخروج لعبادة نحو رسم وجار وصديق أفضل اه الموافق لكلام حج أن يجعل الضمير في قوله له للمعتكف لا لمن خرج للحاجة ( قوله قد يتجزأ ) أى بأن يوجد تارة في شهر قدر مخصوص

هنا في الأعداد بما يقتضي أن مجرد إمكان طروء الحيض عذر في عدم الانقطاع فتبني على ما سبق إذا ظهرت لأنه بغير اختيارها (فإن كانت) مدة الاعتكاف (بحيث تخلو عنه) أي الحيض (انقطع) التتابع (في الأظهر) لأنها بسبيل من أن تشرع كما طهرت وكالحيض النفس كما في المجموع . والثاني لا ينقطع لأن جنس الحيض مما يتكرر في الجملة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة ولا تخرج لاستحاضة بل تحترز عن تلويث المسجد ، وينبغي أن محله إن سهل احترازها وإلا خرجت ولا انقطاع (ولا) ينقطع التتابع (بالخروج) من المسجد (ناسيا) اعتكافه (على المذهب) المقطوع به أو مكرها عليه بغير حق كما في الجماع ناسيا ومثل ذلك الجاهل الذي يحتج عليه ما ذكر لخبر « رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » والإكراه مالمو حل وأخرج بغير أمره وإن أمكنه التخلص على ما اقتضاه إطلاقهم ، ويحتمل تقييده بما إذا لم يمكنه ذلك ولعله الأقرب ، فإن أخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا إذن أو أخرجه الحاكم لحق لزمه أو أخرج خوف غريم له وهو غنى مماطل أو معسر وله بيعة : أي وثم حاكم قبلها كما هو ظاهر انقطع تتابعه لتقصيره ، ولو خرج لأداء شهادة تعين عليه بحمله وأداها لم ينقطع تتابعه لاضطراره إلى الخروج وإلى سببه ، بخلاف ما إذا لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما فقط لأنه إن لم يتعين عليه الأداء مستغن عن الخروج وإلا فتحمله لما إنما يكون للأداء فهو باختياره ، وقيد الشيخ بحثا بما إذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف وإلا فلا ينقطع الولاء كما لو نذر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء ، ولو خرج لإقامة حد أو تعزيز ثبت بالبيعة لم ينقطع أيضا لأن الجريمة لا ترتكب لإقامة الحد ، بخلاف تحمل الشهادة إنما يكون للأداء كما مر ، بخلاف ما إذا ثبت بإقراره ، وحل ما نقرر إذا أتى بموجب الحد قبل الاعتكاف ، فإن أتى به حال الاعتكاف كما لو قذف مثلا فإنه يقطع الولاء ، ولا يقطعه خروج امرأة لأجل قضاء عدة حياة أو وفاة وإن كانت مخارة للنكاح لأنه لا يقصد للعدة ، بخلاف التحمل كما مر مالم تكن سببها كأن طلقت نفسها بتفويض ذلك لها أو علن الطلاق بمشيتها فشاءت وهي معتكفة فإنه ينقطع لاختيارها الخروج ، فإن أذن لها الزوج في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها أو مات قبل انقضائها فينقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها ، إذ لا يجب عليها الخروج قبل انقضائها في هذه الصورة ، وكذا لو اعتكفت بغير إذن ثم طلقها وأذن لها في إتمام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها (ولا) ينقطع التتابع (بخروج المؤذن الراتب إلى منارة) يفتح الميم للمسجد (منفصلة عن المسجد) بأن لا يكون بابها فيه ولا في رجبته المتصلة به قريبة منه (للأذان في الأصح) لإلفه صعودها للأذان وإلف الناس صوته ، بخلاف خروج غير الراتب للأذان وخروج الراتب غير

وفي آخر دونه أو أكثر منه (قوله ومثل الجاهل) ومثله جاهل يعذر بجهله اه حج . وظاهر عبارة الشارح أنه لا فرق فيه بين كونه قرب عهده بالإسلام أم لا ، نشأ ببادية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة (قوله لم ينقطع تتابعه) أي وإن طال زمن خروجه لأنه مكروه عليه شرعا (قوله بخلاف تحمل الشهادة) هذا لا يتأتى مع قوله الآتي وحل ما نقرر إذا أتى بموجب الحد الخ فإنه مع ما تقدم من التقييد عن شيخ الإسلام بصير حكم المستثنين واحدا ، فالشهادة قبل الاعتكاف كوجب الحد قبله في أن الخروج لأداء الشهادة أو الحد لا يقطع التتابع ، وهما بعد الاعتكاف يقطعان التتابع إذا خرج لأداء الشهادة أو الحد (قوله ولا بخروج المؤذن الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث استنابه لعنر اه سم حل حج . أقول : وينبغي أنه لا فرق حيث كان النائب كالأصيل فيها طلب منه (قوله قريبة منه) صفة لقول المصنف منارة منفصلة (قوله للأذان) وينبغي أن مثل الأذان ما اعتيد من التسبيح المعروف الآن ، ومن أولى الجمعة وثانيها لاعتقاد الناس الهيؤ لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيلحق بالأذان (قوله لإلفه صعودها) قال

الأذان ولو بحجرة بابها في المسجد أو للأذان لكن بمنارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه وعن رحبته . وبحث الأذرعى امتناع الخروج للمنارة فيها إذا حصل الشعار بالأذان بظهر السطح لعدم الحاجة إليه ، وكالمنارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الأذان له عليه . وكذا إن لم يكن عاليا لكن توقف الإعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا ، وإضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم تبين له كأن خرب مسجد وبقيت منارته فجدد مسجد قريب منها واعتيد الأذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر . وقول المجموع : إن صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له ، أما منارة المسجد التي بابها فيه أو في رحبته فلا يضر صعودها ولو لغير الأذان وإن خرجت عن سمت بناء المسجد كما رجحاه وتربيعه إذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية فيه مالت إلى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وإن كان المعتكف في هواه الشارع ، وأخذ الزركشي منه أنه لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لأنه تابع له صحيح ، وإن زعم بعضهم أنه مردود بأن الفرق بين الجناح والمنارة لانتع : أى لكون المنارة تنسب إلى المسجد ، ويحتاج إليها غالبا في إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها ولم يتعرضوا لضبط البعيدة ، والأقرب الرجوع في ذلك للعرف ، وإن ضبطه بعضهم بكونها خارجة عن جواز المسجد وجارها أربعون دارا من كل جانب وبعض آخر بما جاوز حريم المسجد ، ومقابل الأصح ينقطع بخروجه مطلقا للاستغناء عنها بسطحه وفي ثالث يفرق بين الراتب وغيره ( ويجب قضاء أوقات الخروج ) من المسجد من نذر اعتكاف متتابع ( بالأعذار ) السابقة التي لا ينقطع بها التتابع لأنه غير معتكف فيها ( إلا أوقات قضاء الحاجة ) لأنه مستثنى إذ لا بد منه ، واقتضاه على قضاء الحاجة مثال إذ الأوجه كما قاله الأسنوي تبعا لجمع متقدمين جريانه في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كأكل وغسل جنابة وأذان مؤذن راتب ، بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحض ونفاس ، وعلم مما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد عوده إن خرج لما لا بد منه وإن طال زمنه ككبرز وغسل واجب وأذان جاز الخروج له أو لما منه بد لشمول النية جميع المدة ، ولو عين لمدة ولم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد لتتم الباقي جدد النية ، ولو أحرم معتكف بنسك فإن لم ينش القوات أتمه وإلا خرج وله ولا يبنى بعد فراغه من النسك على اعتكافه الأول ، وإن نذر اعتكاف شهر بعينه فبان اقتضاؤه قبل نذره لم يلزمه شيء لأن اعتكاف شهر قد مضى محال .

حج : وبما تقرر في المنارة فارقت الخلوة الخارجة عن المسجد التي بابها فيه فينقطع بدخولها قطعاً ( قوله وبحث الأذرعى امتناع الخروج ) عبارة سم على صحيح في أثناء قوله وانظر بحث الأذرعى مع أن مقابل الأصح نظر للاستغناء بالسطح .

## كتاب الحج

يفتح الحاء وكسرهما لغة : القصد ، وشرعا : قصد الكعبة للأفعال الآتية . قاله في المجموع ، واعترضه ابن الرفعة بأنه نفس الأفعال الآتية واستدل بخبر « الحج عرفة » ومعلوم أن الموافق للغالب الأول من أن المعنى الشرعي يكون مشتملا على المعنى اللغوي بزيادة ، ولا دلالة له في الخبر لأن معناه معظم المقصود منه عرفة ، لكن يؤيده قولهم : أركان الحج خمسة أو ستة . ويجب بأن هذه أركان للمقصود لا للقصد الذي هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل المجاز . والأصل فيه قوله تعالى - وأتموا الحج والعمرة لله - وخبر « بنى الإسلام على خمس » قال القاضي : وهو من الشرائع القديمة ، وهو أفضل العبادات لاشتماله على المال والبدن إلا الصلاة كما مر أنها أفضل . وروى

## كتاب الحج

( قوله لغة القصد ) أكرثته إلى من يعظم اه حج ( قوله ومعلوم أن الموافق للغالب الحج ) أى ومن غير الغالب ان يكون المعنى الشرعي مبينا للغوى لكن بينهما مناسبة ، وعبارة حج اعتراضا على تفسيره بالأفعال لكن يعكر عليه أن المعنى الشرعي يجب اشتماله على المعنى اللغوي بزيادة ، وذلك غير موجود هنا إلا أن يقال : إن ذلك أغلبي أو أن منها النية ، وهى من جزئيات المعنى اللغوي ، ونظيره الصلاة الشرعية لاشتمالها على الدعاء اه . يعنى فيكون إطلاق الحج على الأفعال مجازا من باب تسمية الكل باسم جزئه ، وقوله الأول : أى قصد الكعبة إلى آخره ( قوله ) لكن يؤيده قولهم ( أى قوله واعترضه ابن الرفعة ( قوله وهو من الشرائع القديمة ) بل مامن نبيّ إلا وحج خلافا لمن استثنى هودا وصالحا اه زيادى وحج . وقوله مامن نبيّ شمل عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم ، وبه صرح السيوطى فى رسالته المسبأة بالإعلام بحكم عيسى عليه السلام ، فقال عيسى مع بقاء نبوته معدود فى أمة النبيّ ودانخل فى زمرة الصحابة فإنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حى مؤمنا به ومصداقا ، وكان اجتماعه به مرات فى غير ليلة الإسراء من جلستها بمكة . روى ابن عدس فى الكامل عن أنس قال « بينا نحن مع رسول الله إذ رأينا بردا ويدا ، فقلنا : يارسول الله ماهذا البرد الذى رأينا واليد ؟ قال : قد رأيتموه ؟ قلنا : نعم ، قال : ذاك عيسى بن مريم سلم علىّ » . وأخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال « كنت أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة إذ رأيته صافح شيئا ولا نراه ، فقلنا : يارسول الله رأيناك صافحت شيئا ولا نراه ، قال : ذاك أخى عيسى بن مريم انتظرت حتى قضى طوافه فسلمت عليه » اه بحروفه رحمه الله ( قوله وهو أفضل العبادات ) قال الرادى : والحج يكفر الكبائر والصغائر حتى التبعات على المعتمد إن مات فى حجه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها ( قوله لاشتماله على المال ) وهو ما يجب أو يندب من الدعاء الآتية .

## كتاب الحج

( قوله ويجب بأن هذه أركان للمقصود الحج ) هذا الجواب للشهاب حج فى إمداده ، ولكن قال الشهاب سم

إنه تكلف بعيد

« أن آدم عليه السلام لما حج قال له جبريل : إن الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة » ورجع بعضهم أنه لم يجب إلا على هذه الأمة لكن قال جمع إنه غريب ، بل وجب على غيرها أيضا . ثم التسلك إما فرض عين على من لم يحج بشرطه أو كفاية للأحياء أو تطوع ويتصور في الأراء والصبيان ، إذ فرض الكفاية لا يتوجه إليهم . نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل أن يسقط بفعلهم الحرج عن المكلفين كما في صلاة الجنائز ، لكن ظاهر كلام المصنف في إيضاحه اعتبار التكليف فيمن يسقط بفعله الفرض حيث قال : ولا يشترط لعدد الحاصلين لهذا الفرض قدر مخصوص ، بل الفرض أن يوجد فيها في الجملة من بعض المكلفين في كل سنة مرة ( هو فرض ) أي مفروض بالشرائط الآتية لقوله تعالى - والله على الناس حج البيت - الآية ، ولغير « بنى الإسلام على خمس » وهو جمع عليه يكفر جاحده إن لم يخف عليه وفرض بعد الهجرة في السنة السادسة كما صححه في السير ونقله في المجموع عن الأصحاب ، وجزم الرافعي هنا بأنه سنة خمس ، وجمع بين الكلامين بأن الفريضة قد تنزل وتأخر الإيجاب على الأمة وهذا كقوله - قد أفلح من تركي - فلنأية مكية وصدقة الفطر مدنية ، ولا يجب بأصل الشرع سوى مرة في العمر ، ويجب أكثر من ذلك لعارض كندل وقضاء عند إفساد التطوع ( وكذا العمرة ) فرض ( في الأظهر ) لقوله تعالى - وأتموا الحج والعمرة لله - أي أتوا بها تامين ، ولغير عائشة « قالت : قلت يارسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال : نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة » رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما

( قوله بل وجب على غيرها ) معتمد ولا ينافيه قوله أولا وهو من الشرائع القديمة لجواز أن يكون عندها القائل مندوبا ( قوله في الأراء والصبيان ) أي والمجانين على ما يأتي ( قوله اعتبار التكليف ) معتمد ( قوله في السنة السادسة ) وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حججا لا يدري عددها ، وتسمية هذه حججا إنما هو باعتبار الصورة إذ لم يكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسئ وغيره بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر إلا بحج شرعي ، وكذا يقال في الثامنة التي أمر فيها عتاب بن أسيد أمير مكة وبعدها حجة الوداع لا غير اهـ حج . وكتب عليه سم قوله : وحج صلى الله عليه وسلم الخ قضية ضليعه أن حجه عليه الصلاة والسلام بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجاً شرعياً ، وهو مشكل جدا اهـ . وقد يقال لا إشكال فيه لأن فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعياً بهذا الوجه الذي استقر عليه الأمر ، فيحمل قول حج إذ لم يكن على قوانين الشرع الخ على أنه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية . وأما فعله قبل المبعث فلا إشكال فيه لأنه لم يكن بوحى بل بإلهام من الله تعالى ، فلم يكن شرعياً بهذا المعنى لعدم وجود شرع إذ ذلك ، ولكنه كان مصوناً كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة . وقوله في السنة السادسة يشكل عليه أيضا أن مكة إنما فتحت في السنة الثامنة ، فبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليحج بالناس في التاسعة وحج عليه الصلاة والسلام في العاشرة ، وقبل فتح مكة لم يكن المسلمون متمكنين من الحج إلا أن يحج عنه بما أجاب به الشارح عن كلام الرافعي من أن الفريضة قد تنزل وتأخر الإيجاب ، لكن في كلام الزبائدي ما يخالف هذا الجواب حيث قال جمعا بين الأقوال بأن الفرض وقع سنة خمس ، والطلب إنما توجه سنة ست ، وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر سنة تسع فحج بالناس اهـ . ويمكن الجواب أيضا عن كلام الزبائدي بأنه يشترط لوجوب المباشرة الاستطاعة كما يأتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة ، فعلم فعلهم لعدم استطاعتهم لا لعدم الطلب ( قوله وأتموا الحج والعمرة لله ) إنما قال ذلك ليتم بها الاستدلال فلان ظاهرها وجوب الإتمام إذا شرع وذلك لا يستلزم وجوب الشرع ، فإن المعنى

بأسانيد صحيحة . وأما خبر « سئل صلى الله عليه وسلم عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : لا وإن تعتمر خير لك » فضعيف اتفاقا . قال في المجموع : ولا يفتقر بقول الترمذي فيه حسن صحيح ، ولا يفتي عنها الحج وإن اشتمل عليها وإنما أغنى الغسل عن الوضوء لأنه أصل إذ هو الأصل في حق المحدث ، وإنما حط عنه إلى الأعضاء الأربعة تخفيفا ، فأغنى عن بدنه ، والحج والعمرة أصلا . والعمرة لغة : الزيارة . وشرعا : قصد البيت للأفعال الآتية أو نفس الأفعال كما مر . والقول الثاني أنها سنة للخير المأثر ولا تجب بأصل الشرع في العمر سوى مرة واحدة لخبر أبي هريرة « قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت ، حتى قالها ثلاثا ، فقال : لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم » رواه مسلم ، وسميت عمرة لأنها تفعل في العمر كله وصح عن شراقة « قلت : يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا أم للأبد ؟ فقال : لا بل للأبد » أو وجوبها من حيث الأداء على التراخي فلمن وجبا عليه بنفسه أو نائبه تأخيرهما بعد سنة الإمكان لأن الحج فرض سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم إلا سنة عشر ومعه مياسير لا عذر بهم ، وقيس به العمرة وتضييقهما بنذر أو خوف غضب أو تلف مال أو قضاء عارض ، ثم هل جواز التأخير إن عزم على فعلهما في المستقبل كما مريبانه في الصلاة وإنما لم تؤثر فيها الردة بعدهما لأنها لا تحيط بالعمل إلا إن اتصلت بالموت وإن أحبطت ثواب العمل مطلقا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الأم فلا يجب عليه

يصبر عليه إن شرعتم فأتوا ( قوله قال لا وإن تعتمر ) يفتح أن المصدرية وهي وما بعدها مبتدأ خبره خير ، وعبرة الخلى وإن تعتمر فهو أفضل فهي بكسر الهززة شرطية وجوابها قوله فهو أفضل فلعل الرواية مختلفة ( قوله وإن اشتمل عليها ) أي على أعمالها ( قوله إذ هو ) أي الغسل ( قوله في حق المحدث ) يعني أن المحدث كان يجب عليه الغسل للصلاة ومفهومه أن من لم يحدث لا يجب عليه غسل مادامت طهارته باقية ، ومنه يعلم أن قوله كان الغسل واجبا في صدر الإسلام لكل صلاة المراد بها على المحدث ( قوله لغة الزيارة ) وقيل القصد إلى مكان عامر اه شرح البهجة الكبير ( قوله فقال رجل ) هو الأفرع بن حابس التميمي ، هكذا رأيته بهامش صحيح ثم رأيته في المواهب اللدنية في النوع السادس في حجه عليه السلام ( قوله حتى قالها ثلاثا ) أي هذه المقالة اه سمع على بهجة ( قوله لو قلت نعم لوجب ) أي الحج ، وفي المنهج لوجب : أي الخصلة أو الفريضة ، ثم قوله « لو قلت نعم لوجب » يجوز أن يكون الوجوب معلقا على قوله ذلك فلا يقال هو صلى الله عليه وسلم مشرّع لا موجب . ثم رأيت في سمع على شرح البهجة ما نصه : قوله « لو قلت نعم لوجب » أي هذه الكلمة : أي مقتضاها وهو الوجوب على كل كل عام ، ولعله كان الوجوب على كل عام معلقا على قوله نعم ، وهذا كله ظاهر من الحديث وسياقه ، فاقبال من أنه واجب كل عام على الكفاية فكيف وقع السؤال عن وجوبه كل عام ؟ وأجيب بأنه لو قال نعم لوجب لا منشأ له إلا الوهم فليتأمل اه ( قوله ومعه مياسير لا عذر بهم ) فيه أن مكة إنما فتحت سنة ثمان فلم يتمكن هو وأصحابه من الحج في السادسة والسابعة نعم في عدم حجه سنة ثمان وتوسع دلالة على عدم وجوبه على الفور ( قوله أو تلف مال ) بقرينة ولو ضعيفة اه حجاج ( قوله إن عزم على فعلهما في المستقبل ) ولعل المراد أنه يجب عليه العزم بعد دخول وقت

( قوله لخبر أبي هريرة خطبنا الخ ) هذا لا دليل فيه للعمرة فكان الصواب ذكره عقب قوله في الحج ولا يجب بأصل الشرع سوى مرة ( قوله من حيث الأداء ) أي أما من حيث التعلق فهو حاصل بالتكليف مع الاستطاعة على

إعادتهما إذا عاد للإسلام . ثم لهما مراتب خمس صحة مطلقة وصحة مباشرة ووقوع عن النذر أو عن حجة الإسلام ووجوبهما ، ولكل مرتبة شروط ، فيشترط مع الوقت الإسلام وحده للصحة ومع التمييز المباشرة ومع التكليف للنذر ومع الحرية لوقوعه عن حجة الإسلام وعمرته ومع الاستطاعة للوجوب ، وقد شرع في بيان ذلك فقال ( وشرط صحة أى صحة ما ذكر من حج أو عمرة ( الإسلام ) فقط فلا يصحان من كافر ولا عنه أصليا أو مرتدا لعدم أهليته للعبادة ، وقضية كلام جمع صحة حج مسلم بالتبعية وإن اعتقد الكفر وهو ظاهر إذ اعتقاده منه لغو . نعم إن اعتقده مع إحرامه لم يتعد لأن غايته أنه كنية الإبطال ، وهى هنا تؤثر في الابتداء دون الدوام وبذلك يجمع بين قول الرويانى بالبطلان وقول والده بالصحة ، وعلل كل منهما ما قاله بما يفهم مما تقرر ، وتوقفها على دخول الوقت معلوم من كلامه الآتى في المواقيت وعلى معرفة الأعمال والعلم بها بأن يأتى بها علما أنه يفعلها عن التسك ، فلو جرت اتفاقا لم يصح مردود فيها بأن الظاهر في الأول كما قاله الزركشى عدم اشتراطه لإمكان العلم بها بعد الإحرام وأنه لا يشترط هنا تعيين المنوى بخلاف الصلاة فيها . وفى الثانى بأن غير الإحرام من الأركان لا يحتاج إلى نية تخصه فالواجب فيه عدم الصارف لا القصد ( فلولى ) أى ولى ( المال ( أن يحرم عن الصبي ( الذى لا يميز ) لأن مباشرته بنفسه غير صحيحة إذ لا نية له لما رواه مسلم عن ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم لى ركباً بالروحاء فرفعت امرأة إليه صبيا فقالت : يا رسول الله ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » وفى سنن أبى داود « فأخذت بعضده صبي ورفعته من محفها » والغالب أن من يحمل بعضده ويخرج من المحفة لا يميز له ، ويكتب للصبي ثواب ماعله من الطاعات ولا يكتب عليه معصية إجماعا ( و ) أن يحرم ( عن المجنون ) قياسا على الصبي سواء أبلغ مجنونا أم عاقلا ثم جن ، وسواء أضحج الولي عن نفسه أم أحرم عنها أم لا فينبى الولي بقلبه جعل كل منها محرما أو يقول أحرمت عنها ، ولا يشترط حضورهما ولا مواجهتهما بالإحرام ولا يصير الولي بذلك محرما ، ويموز للولي الإحرام عن المميز أيضا ، وإنما نص على غير المميز دفعا لما عساه أن يتوهم من عدم صحة الإحرام عنه لمنافاة حاله العبادات ، ولو أذن للمميز في الإحرام جاز فإن أحرم بغير إذنه لم يصح ، ومراده بالصبي الجنس الصادق بالذكر والأنثى ، وأفهم كلامه عدم صحة إحرام غير اله لى كالجد مع وجود الأب الذى لم يقم به مانع وهو كذلك ، وأما

الحج في أول سننى اليسار ( قوله أو عن حجة الإسلام ) هى الرابعة كما يعلم من قوله فيشترط النخ وكان الأولى أن يعبر بالواو ( قوله فيشترط مع الوقت ) أى المعلوم من باب المواقيت الآتى ( قوله نعم إن اعتقده مع إحرامه ) يخرج مالهو اعتقده مع إحرام وليه فلا أثر له ( قوله وهى هنا تؤثر النخ ) ومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلا ينقطع واحد منهما بنية الإبطال ( قوله مردود فيها ) أى فى الأعمال والعلم . ( قوله أى ولى ( المال ) أى يجوز له ذلك بل هو مندوب لأن فيه معونة على حصول الثواب للصبي ، وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم أن إحرامه عنه إنما يكون بعد تجريدته من الثياب ( قوله ولك أجر ) أى على تربيته فلا ينافى أن الأم لا ولاية لها أو يقال يجوز أنها كانت وصية ( قوله ثواب ماعله ) أى أوعله به وليه حج ( قوله ولا يشترط ) لكنه يكره الإحرام عنها في غيبتهما لاحتمال أن يرتكبا شيئا من محظورات الإحرام لعدم علمهما ويمكن الولي من منعهما اه سم فى شرح الغاية ( قوله حضورهما ) أى ولو بعدلت المسافة ثم بعد ذلك على وليه إحضاره لأعمال الحج فإن لم يحضره ترتب عليه ماترتب على من فاتته الحج أو منع من الوصول ( قوله ولو أذن للمميز ) أى الولي من أب أو جد النخ

ما يأتى ( قوله أو عن حجة الإسلام ) هى الرتبة الرابعة وتشارك ما قبلها فى الرقيب ( قوله وقد شرع في بيان ذلك ) أى ماعدا صورة النذر ( قوله أو يقول أحرمت عنها ) أى بقلبه أيضا



ما أوهمه ظاهر الخبر المسار من جواز إحرام الأم عنه فأجابوا عنه باحتمال كونها وصية ، أو أن الأجر الحاصل لها باعتبار أجر الحمل والنفقة لعدم التصريح في الخبر بأنها أحرمت عنه ، أو أن الولي "أذن لها في الإحرام عن الصبي كما علم مما مر وصرح به في الروضة ، ولو أحرم به الولي" ثم أعطاه لمن يحضر به التسك صبح جزما ، ويعلم من اعتبار ولاية المال عدم صحة إحرامه عن معنى عليه كريض يرجى بروه لأنه ليس لأحد التصرف في ماله بسبب الإنعفاء . قال الإمام : وليس للسيد أن يحرم عن عبده البالغ : أي العاقل ، وقضيته أنه يحرم عن الصغير وهو الأوجه : وقول ابن الرفعة : القياس أنه لا يجوز كزويجه ، والأسنوى رأيت في الأم الجزم بالصحة من غير تقييد بالصغير مردود بأن كلام الأم محمول كما أفاده الأذرع على غير المكلف وهو مافهمه السبكي ، وبالفارق بين هذا ومنع تزويجه بأن المدار هنا على تحصيل الثواب فسمح به مالم يسامح به ثم ، ومن ثم جاز لنحو الوصي هنا الإحرام عن الصبي لا تزويجه ، وولي الصبي "يأذن لقته أو يحرم عنه حيث جاز لإحجابه ، ثم إذا جعل غير المكلف محروما بإحرام الولي" أو مأذونه أو بإحرامه وهو مميز بإذن وليه فعل الولي منعه من محظورات الإحرام وعليه إحضاره الموافق كلها وجوبا في الواجبة وتنبها في المتدبئة كعقوبة ومزدلفة والمشر الحرام لإمكان فعلها منه

(قوله ولو أحرم به) أي عنه أو بسببه (قوله ويعلم من اعتبار الخ) أي المسار في قوله أي ولي المال (قوله عن معنى عليه) ينبغي تخصيصه بما إذا رجع زواله عن قرب ، والأصح إحرامه عنه كالتجنون على ما يفيد التعليق بأنه ليس لأحد التصرف في ماله فإن محله حيث رجع زواله عن قرب (قوله وليس للسيد أن يحرم عن عبده) وعليه فلو أحرم البالغ العاقل بلا إذن هل يصح إحرامه وللسيد تحليله أم لا لكونه ممنوعا من الفعل بلا إذن؟ جزم بالصحة سم في شرح الغاية حيث قال : يصبح مباشرة العبد وإن لم يأذن سيده ، وسيأتي ذلك في باب الإحصار في كلام المصنف (قوله أنه يحرم عن عبده البالغ) و يترد النظر في البعض الصغير فيحتمل أنه نظير ما يأتي في النكاح ، وحينئذ فيحرم عنه وليه وسيده معا لا أحدهما وإن كانت مهابة إذ لا دخل لها إلا في الأكساب وما يتبعها كزكاة الفطر لإناطتها بمن تلزمه النفقة وتحتمل صحة إحرام أحدهما عنه وللسيد إذا كان المحرم الولي تحليله والأول الأقرب اه حج وكتب عليه سم قوله والأقرب قد يستشكل الأول بأن كلا منهما لا يتأني إحرامه عنه لأنه لا جائز أن يراد به جعل جملته محروما إذ ليس له ذلك إذ ولايته على بعض الجملة لا على كلها ، ولا جعل بعضه محروما إذ إحرام بعض الشخص دون بعض غير متصور ، فينبغي أن يتعين إذن أحدهما للآخر في الإحرام عنه ليكون إحرامه عن جملته بولايته وولاية موكله اه . أقول : أو يتفقا على أن يتقارنا في الصيغة بأن يوقعا معا (قوله لنحو الوصي) أي واحدا كان أو متعددا ثم في التعدد إن كان كل منهما مستقلا صح إحرام الأول منهما إن ترتبا ، وإن لم يكن مستقلا لم يصح إحرام أحدهما إلا بإذن صاحبه فيكون مباشرا عن نفسه ووكيلا عن الآخر ، ولهما الإذن لثلاث يحرم عن المولى عليه ويكون وكيلا عنهما في الإحرام (قوله يأذن لقته) أي الصبي (قوله جاز لإحجابه) أي بأن لم يفتقر مصلحة على الصبي ولا لزم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر (قوله وعليه إحضاره الموافق كلها) مفهوما أنه إذا أحضره الأجنبي لا يعتد

(قوله كما علم مما مر) لم يمر له ما يعلم منه ذلك وكأنه توهم أنه قدم أو مأذونه عقب قول المصنف فللولي كما في كلام غيره أو أنه ذكره هناك وسقط من الكتابة (قوله حيث جاز لإحجابه) أي العبد بأن لم يفتقر مصلحة على الصبي ، ولا لزم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر كما قاله شيخنا

ولا يغني حضوره عنه وعليه وجوباً أو ندباً كما ذكر أمره بما قدر عليه من أفعال النسك كغسل وتجرد عن غيط ولبس إزار ورداء وغيرها وإثابة عنه فيما عجز عنه فيناوله هو أو نائبه الحجر ليرى به إن قدر ولا يرى عنه بعد رميه عن نفسه ولا وقع للراي وإن نوى به الصبي. وفي المجموع عن الأصحاب: يسن وضع الحصاة بيده ثم يأخذ بيده ويرى بها ولا يأخذها من يده ثم يرى بها، ولو رامها عنه ابتداء جاز، وكذلك إذا قدر على الطواف أو السعي علمه ذلك وإلا طاف وسعى، ولو أركبه دابة اشترط أن يكون سائقاً أو قائداً إن كان الراكب غير مميز، ولا يكفي السعي والطواف من غير استصحابه وإنما يفعلهما به بعد فعلهما عن نفسه نظير ما مر في الرمي، إذ مبنى الحج على عدم التبرع به مع قيام الفرض، ولو تبرع وقع فرضاً لا تبرعاً، ويصلي عن غير المميز ركعتي الإحرام والطواف استحباباً، ويشترط للطواف طهارته من الخبث وسر عورته، وكذا وضوؤه وإن لم يكن مميزاً كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى، ويغفر صحة وضوئه هنا للضرورة كما اغتفر صحة طهر مجنونة انقطع حبضها لتحل لحليلها، ويؤخذ من التشبيه أن الولي بنوى عنه وهو الأوجه، ولا بد من طهر الولي وسر عورته أيضاً، وإذا صار غير المكلف محرماً غرم وليه دون زيادة نفقة احتاج إليها بسبب النسك في السفر وغيره على نفقة الحضر إذ هو الموقع له في ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قران أو تمتع أو فوات، وكفدية شيء من محظوراته كفدية جماعة وحلقه وقلمه ولبسه

بذلك وبه صرح حج (قوله ولا يغني حضوره) أي الولي وقوله عنه أي الصبي (قوله ليرى به الخ) أفهم أنه لو استقل بالرمي بنفسه لا يكفي وهو قياس ما يأتي في الطواف والسعي (قوله بعد رميه الخ) قضيته أن المداولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رمى عن نفسه، ويبحث حج أنه لا بد أن يكون رمى عن نفسه لأن مناولة الحجر من مقدمات الرمي فتعطي حكمه اه (قوله وإن نوى به الصبي) قضيته أنه لا يقبل الصرف وإلا لم يقع عن الراي لصرفه إياه بقصد الرمي عن الصبي (قوله في يده) أي الصبي (قوله اشترط أن يكون الخ) أي الولي ومثله مأذونه (قوله وإنما يفعلهما) أي السعي والطواف (قوله بعلمه فعلهما عن نفسه) قضيته اشترط ذلك وإن كان الصبي مباشراً للأعمال، ويوجه بأنه لما اشترطت مصاحبة الولي له نزلت منزلة فعله، وقد يشكل على هذا ما سيأتي من أن المحرم إذا حل محرماً لم يطف واحد منهما عن نفسه ودخل وقت طوافه ونواه الحامل للمحمول وقع للمحمول ثم يطوف الحامل بعد ذلك عن نفسه، وقد يفرق بأن الطفل لما لم يعتد بإحرامه مستقلاً ألغى فعله ونزل فعل الحامل منزلة فعل المحمول فلو أوقعناه عن الطفل لزم إلغاء فعل الحامل مع أن القصد إنما هو فعله بخلاف ما سيأتي فإنه لما كان كل منهما له قصد صحيح وتعارض فعلاهما غلب جانب المحمول فألغى معه فعل الحامل على نفسه لتزيله منزلة الدابة أو أن ما هنا مصور بما لو أطلق وما يأتي مصور بما إذا قصد المحمول وحده. ويؤيد هذا الجواب ما سيأتي في كلام الشارح ثم من قوله وسواء في الصغير حمله وليه الذي أحرم عنه أم غيره (قوله وكذا وضوؤه الخ) وإذا وضأه الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولي أو كان مجنوناً فأفاق ولم يحصل منهما ناقص للوضوء هل يجوز له أن يصلي بأنها طهارة معتد بها أو لا يصح أن يفصل بها؟ تردد فيه سم على حج ثم قال: يحتمل الأول ويحتمل الثاني وهو غير بعيد اه. أقول: والأقرب الأول لأن الشارع نزل فعل وليه منزلة فعله فاعتد به وصار كأنه فعله بنفسه فتصح صلاته به (قوله ولا بد من طهر الولي) انظر الحكمة في اشتراطهما من الولي مع أنه آلة للطواف بغيره فهو كالدابة، وقد يقال يحتمل أنه لما اشترطت مصاحبته له نزل منزلة المباشرة

(قوله كما يغرم ما يجب بسببه الخ) أي وهو مميز كما سيأتي في الحاصل

وتطبيقه سواء أفعله بنفسه أم فعله به الولي ولو لحاجة الصبي لما مرع استغناؤه عنه ، بخلاف مالو قبل له نكاحا لأن المنكحة قد تقوت ، والنسك يمكن تأخيرها إلى البلوغ ، وما تقرر من لزوم جميع ذلك للولي إذا كان مميزا هو المعتمد كما صرحا به كغيرهما خلافا لما في الإساءة تبعاً للأسنوى ، وما في المجموع من أن فدية الخلق والقلم على المميز لعله قرعته على مرجوح وهو صحة إحرامه بغير إذن وايه ليوافق كلامهم ، وقول القائل تبعاً للزكشي بأنها وجبت على الصبي ثم تحملها عنه الولي مردود بأن الأصح في الروضة أن الصبي لا يكون طريقاً للضمان بل في المجموع هنا أنها في مال الولي ، ويمكن حمل ما في الإساءة على التفريع المار ، ولا ينافي ماقررناه قولهم بضمن الصبي المميز الصيد لأن عمله في غير محرم بأن أنقله في الجرم من غير تقصير من الولي . والحاصل أنه متى قبل محظورا وهو غير مميز فلا فدية على أحد أو مميز بأن تطيب أو ليس ناسبا فكذلك ، ومثله الجاهل المعتور كما لا يخفى وإن تعمد أو حلق أو قلم أو قتل صيدا ولو سهوا فالفدية في مال الولي ، وفارق الوجوب هنا في مال الولي أجرة تعليمه مالم يس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بأن مصلحة التعليم كالضرورة وإذا لم يفعلها الولي في الصغير احتاج إلى استدراكها بعد بلوغه بخلاف الحج ، ولو فعل به أجنبي ولو لحاجة لزمت الفدية كالولي ، ويفسد حج الصبي بمجماعه الذي يفسد به حج الكبير ( وإنما تصح مباشرة من المسلم المميز ) ولو صغيرا أو رقيقا ببقية العبادات البدنية ( وإنما يقع من حجة الإسلام ) وعمرته بالمباشرة أو النيابة ( إذا باشره ) المسلم ( المكلف ) أي البالغ العاقل ( الحر ) وإن لم يكلف بالحج إذ هو مكلف في الجملة كما أشار إليه بقوله ( فيجزى حج الفقير ) وكل عاجز حيث اجتمع فيه الحرية والتكليف كما لو تكلف المريض حضور الجمعة أو الغنى خطر الطريق وحج . وعلم مما تقرر أن تعبيره بالمباشرة لجرى على الغالب إذ النيابة عن غيره لموت أو غضب كذلك ، ولو تكلف الفقير الحج وأفسده ثم قضاه كفاه عن حجة الإسلام ولو تكلف وأحرم بنفل وقع عن فرضه أيضا فلو أفسده ثم قضاه كان الحكم كذلك ( دون حج الصبي والبعيد ) إذا كلاً بعده إجماعا لحبر « أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى » رواه البيهقي بإسناد جيد كما في المجموع . والمعنى فيه أن الحج وظيفة العمر لا تكرر فيه فاغترب وقوعه في حالة الكمال ، فإن كلاً قبل خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعتق وهما في الموقف وأدركا زمانا يعتد به في الوقوف أو بعده ثم عادا له قبل خروج وقته أجزأهما لحبر « الحج عرفة » لأنه أدرك معظم الحج فصار

( قوله بخلاف مالو قبل له نكاحا ) أي فإن مؤن النكاح في مال الصبي دون الولي ( قوله ولو لحاجة ) كأن رآه بردانا مثلاً فألبسه ( قوله لزمته ) أي الأجنبي ( قوله الذي يفسد به حج الكبير ) أي بأن كان عامدا عالما بختاراً ، وقياس ما تقدم من وجوب الفدية من مال الولي إذا تعمد الخلق أو القلم بالغ وجوب القضاء هنا أيضا من مال الولي ( قوله الحر ) أي ولو بالتبني وإن كان حال الفعل قنا ظاهرا اه حج ومثله مالو كان صبيا ظاهرا وتبين بلوغه كما شمله عموم قوله ولو بالتبني ( قوله ولو تكلف وأحرم بنفل ) انظر ماصوره ، ويمكن تصويره بأن يقصد حجاً

( قوله أو النيابة ) عطف هذا على قول المصنف بالمباشرة صريح في أن الشرطين الآتين شرطين في المحجوج عنه ويصرح به أيضا قوله الآتي وإن لم يكلف بالحج إذ هو مكلف في الجملة وحينئذ فكان ينبغي أن يزيد عقب قول المصنف إذا باشره قوله أو أناب وهذا بخلاف ما فهمه الشهاب حج من جعل الشرطين في كلام المصنف شرطين في المباشر عن نفسه أو عن غيره كما يعلم بمراجعة كلامه في تحفته ( قوله إذ النيابة عن غيره لموت أو غضب كذلك ) هذا لا يصح ترتيبه على أن تعبير المصنف بالمباشرة جرى على الغالب ، ولا ما قدمه هو في حل المتن كما تقدم التنبيه عليه ، فكان الصواب أن يقول : إذ من وقعت الاستنابة عنه لموت أو غضب كذلك فتأمل ( قوله أو بعده ثم عاد إليه ) كان الأصوب

كما لو أدرك الركوع ، بخلاف ما إذا لم يدرك الوقوف ويعبد من ذكر السعي إن كان قد سعى بعد القدوم لو قوفه في حال نقصان ويخالف الإحرام فإنه مستدام بعد الكمال . ويؤخذ من ذلك إجزاؤه عن فرضه أيضا إذا تقدم الطواف أو الحلق وأعاد بعد إعادة الوقوف ، وظاهر أنه يجب إعادته لتبين وقوعه في غير محله ، ولو كل من ذكر في أثناء الطواف فهو كما لو كل قبله كما في المجموع : أى ويعبد ما مضى قبل كماله ، بل لو كل بعده ثم أعاده كفى فيا يظهر كما لو أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض ، والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اهـ . ووقوع الكمال في أثناء العمرة على التفصيل المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ، ولا دم عليه بإتيانه بالإحرام في حال النقص وإن لم يعد إلى الميقات كاملا لأنه أتى بما في وسعه ولا إساءة ، وفارق الكافر الآتي إذا لم يعد إلى الميقات بأنه كان قادرا على إزالة نقصه حين مر به ، وحيث أجزأه ما أتى به عن فرض الإسلام وقع إحرامه أولا تطوعا ، وانتقل عقب الكمال فرضا على الأصح في المجموع . وفيه عن الدارمي : لو فات الصبي الحج فإن بلغ قبل القوات فعليه حجة واحدة تجزئ عن حجة الإسلام والقضاء ، أو بعده لزمه حجتان حجة للقوات وأخرى للإسلام ، ويبدأ بنجاة الإسلام : ولو أفسد الحر البالغ قبل الوقوف حجه ثم فاته أجزأته واحدة عن حجة الإسلام والقوات والقضاء ، وعليه فدية للإفساد وأخرى للقوات . وما اقتضاه كلام جمع من الأصحاب من عدم وجوب دم على الرقيق قيده الزركشي بخلاف ما إذا لم يكن قضاء عن واجب نذر أو قضاء أفسده وإلا وجب ، قال : بل يبنى وجوبه إذا قدر على الحرية لقدرة على الصفة المعلقة هي عليها تنزيلا للمتوقع منزلة الواقع ، واستظهر

غير القضاء فيكون نفلا من حيث الابتداء وواجبا من حيث حصول إحياء الكعبة به فيأغو ذلك القصد ويقع عن القضاء ( قوله كان الحكم كذلك ) أى وقع عن فرضه ( قوله إذا لم يدرك ) أى كل من الصبي والعبد ( قوله ) ويؤخذ من ذلك إجزاؤه أى الحج ( قوله إذا تقدم الطواف أو الحلق ) مفهومه أنهم لو تقدموا وأعادها بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الإسلام ، ويوجه بأنه وقع بعد التحلل الأول فكان حجه ثم في حالة نقصانه ، لكن في حج مانصه ويؤخذ من ذلك أنه يميز به عوده ولو بعد التحلل وإن جامع بعدهما وهو محتمل فيعيد ما فعله بعد وقوفه ليقع في حال الكمال ، وعليه فيظهر أنه لا يعيد إحرامه إلى آخر ما ذكر فليراجع ، وهو صريح في أنه وإن جمع بين الحلق والطواف تجزئ إعادتهما ويعتد به عن حجة الإسلام . وقوله الطواف : أى طواف الإفاضة ( قوله ) وظاهر أنه يجب إعادته ( أى فلو لم يعد استقرت حجة الإسلام في ذمته لتفويته لها مع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج ) قوله فهو كما لو كل قبله ( أى فيكفيه ولا يحتاج إلى إعادته ولا ينفيه قوله بعد : أى ويعبد ما مضى قبل كماله فإنه لا يصلح أن يكون شرحا لكلام المجموع ، ومن ثم قال حج في شرح الإرشاد : إن المتجه الاكتفاء بما أدركه ولا يحتاج إلى إعادته ، فلعل ما ذكره من قوله أى ويعبد الخ صرف لكلام المجموع عن ظاهره ، وأن المعتمد عنده أن ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعد بعد البلوغ ( قوله على التفصيل المار ) أى في قوله ولو كل من ذكر الخ ( قوله لو فات الصبي الحج ) أى بأن أحرم به وفاته الوقوف لعدم تمكنه منه ( قوله من عدم وجوب دم على الرقيق ) معتمد ( قوله إذا قدر على الحرية ) أى بأن علق سيده إعتاقه على ما يمكنه فعله أو كان مكانا وقدر على

أن يقول أو نفرا ، ثم عاد لأن هذا قسم قوله وهما في الموقف لا قسم قوله قبل الخروج وقت الوقوف لعدم معننه ( قوله إذا تقدم الطواف أو الحلق ) أى على الكمال ، وكذا لو تقدم معا كما في التنحية ( قوله ولو كل من ذكر في أثناء الطواف ) يعنى في العمرة كما يعلم بما يأتي ( قوله فهو كما لو كل قبله ) أى فتجزئ عمرته عن عمرة الإسلام ولا يجب عليه الإعادة ( قوله ويعبد ما مضى ) أى من الطواف كما هو ظاهر ( قوله ووقوع الكمال في أثناء العمرة الخ ) هذا فيه نوع تكرار مع ما قبله إلا أنه أهم منه ( قوله ولو فات الصبي الحج ) يعنى من أحرم صبيا ليتأتى قوله فإن

الشيخ بحجته الثاني دون الأول ، وقد يستبعد الثاني أيضا لإدليل على هذا التزليل . لم يؤيده الفرق المتقدم بين الكافر وغيره ، إلا أن يفرق بفحش الكفر ومنافاته للعبادة بذاته فلا يقاس غيره به . قال : وسكت الرافعي عن إفاقة المجنون بعد الإحرام عنه . وقال ابن أبي الدم : ينبغي أن يكون كالصبي في حكمه انتهى . وهو كما قال ، ولا يتنافيه قولهم لو خرج به وليه بعد استقرار القرض عليه ، فإن أفاق وأحرم وأتى بالأركان مقيما أجزأه عن حجة الإسلام وسقط عن الولي زيادة النفقة لأنه أدى ماعليه ، وإلا لم يجزئه عنها ولا يسقط عن الولي ذلك . قال في المجموع عن المتولى : إذ ليس له السفر به لأن اشتراط الإفاقة عند الإحرام في الشق الأول لسقوط الزيادة عن الولي لا للوقوع عن حجة الإسلام كتنظيره في الصبي ، وفي المجموع عن الأصحاب : إن كان ملته إفاقة من يمين ويقيم يتمكن فيها من الحج ووجدت فيها الشروط الباقية لزمه الحج وإلا فلا هذا ، والذي في الشرح والروضة أنه لا بد من كونه مقيما وقت الإحرام والطواف والوقوف والسعي ، ولو أحرم كافر من الميقات أو جازوه مريدا للفلسك ثم أسلم لزمه دم إن حج من سنته وإلا فلا ، ومثله فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النعسي ( وشرط ) أى وشروط ( وجوبه ) أى ما ذكر من حج أو عمرة ( الإسلام والتكليف والحرة والاستطاعة ) إجماعا ، وقال تعالى : من

توفية النجوم ( قوله وقد يستبعد الثاني ) هو المتمدن ( قوله لأن اشتراط الإفاقة ) علة لقوله ولا ينافيه قولهم الخ ( قوله في الشق الأول ) هو ما قبل إلا في قوله وإلا لم يجزه عنها ( قوله مقيما وقت الإحرام ) هو ضعيف أو يقال هذا مفروض فيما إذا لم يحرم عنه وليه ويأتى بالأعمال بعد الإفاقة على ما مر عن ابن أبي الدم ( قوله ولو أحرم كافر من الميقات ) أى بأن تلبس بإحرام باطل ( توله ومثله فيما ذكر الصبي ) يتأمل هذا مع ما تقدم من قوله وفارق الكافر الآتى الخ ، وأما العبد فهو موافق لقوله السابق وقد يستبعد الخ ، ثم رأيت بهامش نسخة وعليه تصحيح ما نصه : أى إذا جازوا مع الإرادة بإذن الولي فلا ينافى ما مر لأنه فيما إذا كان بدون إذنه اه . وبه يتدفع التناقى في المجاوزة لكن يبقى الكلام فيما لو أحرم من الميقات ثم بلغ بعده فإنه لا يتصور إحرامه بدون إذن الولي ، ويمكن

بلغ قبل القوات ( قوله وسكت الرافعي عن إفاقة المجنون بعد الإحرام عنه ) أى هل يجزئه الحج مثلا عن حجة الإسلام أولا . واعلم أن في نسبة السكوت في هذا للرافعي غفلة عما سيأتى في الشرح عن الشيخين كما نبه عليه حج ( قوله قال ابن أبي الدم : ينبغي أن يكون كالصبي في حكمه ) يعنى تفصيله المتقدم أوائل السودة وكان الأولى تقديم هذا عنده ( قوله لأن اشتراط الإفاقة الخ ) هو وجه عدم المناقاة وهو لشيخ الإسلام ، وهو تأويل لا تقبله العبارة كما أشار إلى ذلك حج ( قوله في الشق الأول ) أى شق المنطوق ( قوله هذا والذي في الشرح والروضة الخ ) أى وهو ضعيف عنده بدليل قوله المتقدم عقب كلام ابن أبي الدم وهو كما قال إن كان من عند الشارح ( قوله ولو أحرم كافر من الميقات ) ومعلوم أن إحرامه غير صحيح ( قوله ثم أسلم ) أى وأحرم بعد ذلك فيها ( قوله فلا ينافيه ما مر الخ ) فيه أنه لا جامع بين المشتكين حتى يحكم بينهما بالنحو الخوج إلى الجواب ، لأن ما مر لا مجاوزة فيه للميقات بل يحرم إحرام شرعى ، إذ صورته أنه أحرم إحراما شرعيا من الميقات لكن في حال نقص فلم يجب عليه الدم لما قدمه من كونه أتى بما في وسعه ولا إساءة ، وأما ما هنا فصورته أنه جاوز الميقات بلا إحرام كما هو ظاهر ، على أن قوله أى إذا جاوز الخ إنما هو ملحق في بعض النسخ . واعلم أنه سيأتى له في الباب الآتى تصحيح إطلاق عدم لزوم الدم للصبي والعبد في هذه المسئلة تبعا لابن شبة وقاسم فليحذر .

(١) ( قوله فلا ينافيه ما مر ) ليس موجودا بنسخ الشرح التى بأيدنا اه مصححه .

استطاع إليه سبيلا - فلا يجب على كافر أصلي وجوب مطالبة بهما في الدنيا حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فإنه لا أثر لها ، بخلاف المرتد فإن النكس يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ، ولا على غير مكلف كبقية العبادات ، ولا على من فيه رق لأن منافعه مستحقة فهو غير مستطيع ولا على غير المستطيع لمفهوم الآية ( وهي ) أي الاستطاعة ( نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ) لحج أو عمرة بنفسه ( ولها شروط ) سبعة يؤخذ غالبا من كلامه ، وقد عدّ أربعة منها فقال ( أحدها وجود الزاد ) الذي يكفيه ولو من أهل الحرم ( وأوعيته ) ولو سفره إذا احتاج لذلك ( وموئته ) أي كلفة ( ذهابه ) لمكة ( وإيابه ) أي رجوعه منها إلى محله وإن لم يكن له فيه أهل وعشيرة ( وقيل إن لم يكن له ببلده ) بهاء الضمير ( أهل ) أي من تلزمه موئته كزوجة وقريب ( وعشيرة ) أي أقارب ولو من جهة الأم : أي إن لم يكن له واحد منهما ( لم يشترط ) في حقه ( نفقة الإياب ) المذكورة من الزاد وغيره إذ المحال كلها في حقه سواء ، والأصح الأول لما في الغربة من الوحشة ، والوجهان جاريان أيضا في الراحلة للرجوع ، والموئنة تشمل الزاد وأوعيته فذكرها بعدهما من عطف العام على بعض أفرادها ، ومحل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الحجاز حرفة تقوم بموئته وإلا اشترطت موئنة الإياب جزما ، ولم يتعرضوا للمعارف والأصدقاء لتيسر استبدالهم . قاله الرافعي ( فلو ) لم يجد ما ذكر ولكن ( كان يكسب ) في سفره ( ما يفي بزيادته ) أي بموئته ( وسفره طويل ) مرحلتان فأكثر ( لم يكلف الحج وإن كان يكسب في يوم كفاية أيام لأحتمال انقطاع كسبه لعارض مرض ونحوه ، وعلى تقدير عدم انقطاعه فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة ( وإن قصر ) السفر كان بمكة أو على دون مرحلتين ( وهو يكسب في يوم كفاية أيام ) أي أيام الحج ( كلف ) الحج بأن يخرج له حينئذ

تخصيص قوله ومثله فيما ذكر الصبي بما لو جاوز الميقات فيخرج ما لو أحرم منه ثم كمل بعده ( قوله فلا يجب ) أي ما ذكر من الحج والعمرة ( قوله ولا على من فيه رق ) أورد عليه أنه يدخل فيه المبعوض ، وقد يكون بينه وبين سيده مهابأة ونوبة المبعوض فيها تسع الحج فلا يتم قوله لأن منافعه مستحقة الخ ، لأن السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرية كذا بهامش عن شيخنا الحلبي . أقول : وقد يجاب بأن المهابأة لا تلزم بل لأحد المتهايين الرجوع ولو بعد استيفاء الآخر ويغرم له حصص ما استوفاه من المنفعة ، وعليه فمجرد المهابأة لا تفوت استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصته ويمنع المبعوض من استقلاله بالكسب في حصته ( قوله ولها شروط سبعة ) ظاهره بل صريحه كسائر كلامهم أنه لا عبرة بقدرة ولي على الوصول إلى مكة وعرفة في لحظة كرامة ، وإنما العبرة بالأمر الظاهر العادي ، فلا يناط بذلك الولي بالوجوب إلا إن قدر كالعادة ، ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ما سأذكره أواخر الرهن أنه لا بد في قبضه من الإمكان العادي نص عليه . قال القاضي أبو الطيب : وهذا يدل على أنه لا يحكم بما يمكن من كرامات الأولياء اهـ حج . وعبرة سم على منج : قوله ولا فرض على غير المستطيع لو كان هذا من أرباب الخطوة فاختار شيخنا الطيلاوي وجوب الحج عليه اهـ . والأقرب ما قاله حج ( قوله على بعض أفرادهم ) قال حج رحمه الله : وحكمة ذكر الخاص وروده في الخبر الذي صححه جمع وضعفه آخرون أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن السبيل في الآية فقال : الزاد والراحلة .

[ فرع استطرادي ] وقع السؤال عما يقع كثيرا في غلطيات الناس بعضهم لبعض من قولهم لمن لم يحج بإحاج فلان تعظي له هل هو حرام أو لا ؟ والجواب عنه أن الظاهر الجرمية لأنه كذب ، إن معنى بإحاج : يامن أتى بالنسك على الوجه المخصوص . نعم إن أراد بإحاج المعنى اللغوي وقصد به معنى صحيحا . كأن أراد بإحاج بإقاصد التوجه إلى كذا الجماعة أو غيرها فلا حرمة ( قوله وهو يكسب في يوم كفاية أيام ) أي كسبا لا نقا به لأن في تعاطيه غير

لاستغنائه بكسبه ، بخلاف ما إذا كان يكسب كفاية يوم بيوم لانقطاعه عن الكسب أيام الحج . وبحسب الأذرعى أخذنا من التعليل السابق أنه لا بد أن يتيسر له الكسب في أول يوم من خروجه ، والأسنوى أنه لو كان يقدر في الحضر على أن يكسب في يوم ما يكفي له وللحج لزمه إن قصر السفر لأنهم إذا أزموه به في السفر ففي الحضر أولى . وكذا إن طال لانتهاء الحذور ، ويرد بأن كسبه في الحضر تحصيل لسبب الوجوب وهو غير واجب كما يأتي فلا يكلف الكسب في الحضر مطلقا ، ويفرق بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بأن ذلك يعد مستطعا في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب ، وهذا لا يعد مستطعا له إلا بعد حصول الكسب لأن القرض أنه لا يقدر على الكسب في السفر فلا يجب عليه تحصيله لما مر ، وأيضا فلائذ إذا لم يجب عليه الكسب لإيفاء حق الآدي فلائذ لا يجب لإيفاء حق الله تعالى أولى . وقد نقل الخوارزمي الإجماع على عدم وجوب اكتساب الزاد والراحلة : وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر الطويل والقصير ، وهو كذلك إلا فيها إذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كما مر ، وأيام الحج ستة إذ هي من زوال سابع الحجة إلى زوال ثالث عشره ، وقول المجموع إنها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار الطرفين ، واستنبط الأسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسب أيام الحج أنها من خروج الناس غالبا وهو من أول الثامن إلى آخر الثالث عشر وهذا في حق من لم ينفر النفر الأول ، وما ادعاه في الإسعاد من كون تقديرها بثلاثة أيام كما قاله ابن النقيب أقرب لأن تحصيل أعمال الحج تمتعا وإفرادا ممكن في ثلاثة أيام ، والمراد بالأعمال الأركان ورى جرة العقبة لأن له مديخل في التحلل من الحج ، والقارن يمكنه تحصيل أعمالهما في يوم عرفة ويوم النحر فيه نظر ، والأقرب ما قاله الأسنوى لأن الغالب أن المكتسب في هذه الأيام الستة لا يجد من يستعمله ، ولأن الإزام الكسب له يوم الثامن يفوت عليه سننا كثيرة ، وفي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر إن لم ينفر يفوت عليه أيضا الرى في الوقت الفاضل وتحصيل سنه الكثيرة التي يفوت فيها نحو ثلث النهار فكان اعتبار الستة أولى ، ويظهر في العمرة الاكتفائه بما يسع أقفالها غالبا وهو نحو ثلثي يوم ( الثاني ) من شروط الاستطاعة ( وجود الراحلة ) الصالحة مثله بشراء أو استئجار بثمن أو أجرة مثل لا بزيادة وإن قلت وقدر عليها أو ركوب موقوف عليه إن قبله أو لم يقبله وصحناه أو موصى بمنفعته إلى ذلك ، والأوجه الوجوب على من حمله الإمام من بيت المال كأهل وظائف الركب من القضاة أو غيرهم وعمل ذلك ( لمن بينه وبين مكة مرحلتان ) فأكثر وإن قدر على المشى . نعم يسن له المشى حينئذ خروجا من خلاف من أوجهه ،

اللاق به عارا وذلا شديدا أخذنا مما قالوه في التفقات من أنه لو كان يكتسب بغير لائق به كان لزوجه الفسخ بذلك ( قوله في أول يوم من خروجه ) هو المعتمد ( قوله في الحضر مطلقا ) أى قصر السفر أو طال ( قوله الصالحة ) عبارة الزيادة : وإن لم تلق به ، ومثله في حج وسياق ذلك ( قوله أو ركوب ) عطف على قوله بشراء ( قوله إن قبله ) وهل يجب القبول فيأثم بتركه أولا لما في قبول الوقف من المنة ، وكذا يقال فيها لو أوصى له بمال ومات الموصى هل يجب قبول الوصية أولا لما تقدم ؟ فيه نظر ، ولا يبعد فيها عدم الوجوب لما ذكر ، ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية لأن الوقف يصير ملكا لله تعالى وينتقل عن الموقوف عليه بموته واختلال شرط فيه ، ولا يجوز له التصرف فيه ببيع ولا غيره مما في معناه فتضعف المنة فيه ، بخلاف الوصية فإنه يملك الموصى به ملكا مطلقا فأشبهه الهبة ( قوله وصحناه ) أى على المرجوح ( قوله على من حمله الإمام ) أى كما يجب عليه ذلك إذا حمله الإمام

( قوله أو موصى بمنفعته إلى ذلك ) الظاهر أن مرجع الإشارة سقط من الكتبه ، فإن العبارة للإمداد ولنظها بعد

ومقتضى كلام الرافي عدم الفرق في استعجاب المشي بين الرجل والمرأة : قال في المهعات : وهو كذلك وهو المعتمد ، وإن قال القاضي حسين : لا يستحب للمرأة انغزاج ماشية لأنها غورة ، وربما تظهر الرجال عند مشيها ولولها على الأول منعها كما قاله في التكريب . والركوب لمن قدر عليه أفضل للاتباع ، والأفضل أيضا لمن قدر أن يركب على القتب والرحل فعل ذلك ، وأصل الراحة الناقة الصالحة للحمل وتطلق على ما يركب من الإبل ذكرا كان أو أنثى وهو مرادهم هنا ، وألحق الطبرى بها كل دابة اعتيد الحمل عليها من نحو بغل أو حمار . قال الأذرعي : وإنما يعتاد ذلك في مراحل سيرة دون المسافة الشاسعة إذ لا يقوى عليها إلا الإبل الله : والظاهر أن المسافة تختلف باختلاف الدواب فليعتبر قدرته على الدابة اللائقة لها ، وإنما اعتبروا مسافة القصر هنا من مبدأ سفره إلى مكة لا إلى الحرم عكس ما اعتبروه في خاضر المسجد الحرام في المتمتع رعاية لعدم المشقة فيهما ( فإن لحقه بالرحلة مشقة شديدة ) بأن تكون كالمشقة بين المشي والركوب كما في الكفاية عن الجويني ، والأقرب ضبطها بمسح تيم ( اشترط وجود محمل ) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بخط المصنف وقيل عكسه ، وهو خشب ونحوه يحمل في جانب البعير للركوب فيه يبيع أو إجارة بعوض مثل دفعا للضرر ، فإن ألحق من ذكر في ركوب الحمل المشقة المذكورة اعتبر في حقه الكنيسة وهي المساءة الآن بالحجارة ، فإن عجز عن الركوب فيها فحقة ، فإن عجز فسير بجمله رجال وأن بعد عمله فيما يظهر لأن الفرض أنه قادر على مؤن ذلك وأنها فاضلة عما يأتي ، أما الأنثى والخنثى فيعتبر ذلك في حقهما وإن لم يتضرر لأنه أستر لهما ، وتقييد الأذرعي ما ذكر فيهما بمن لا يلبق بها ركوبها بدونه أو كانت تمشي وإلا فكالرجل محل نظر ، إذ الأنثى مأمورة بالستر ما أمكن فلا نظر لعادتها ( واشترط ) في حق راكب الحمل ونحوه أيضا ( شريك يجلس في الشق الآخر ) يكون عدلا تليق به مجالسته ليس به نحو برص ولا جذام ، ويوافقه على الرضا بالركوب بين الحملين عند نزوله لنحو قضاء حاجة فيما يظهر في الكل فإن لم يجد فلا وجوب وإن وجد مؤنة الحمل يتأمله إذ بذل الزائد خسران له مقابل له كما في الوسيط . قال الأسنوي : وقضيته أن ما يحتاجه من زاد وغيره إذا أمكنت المعادلة به ، يقوم مقام الشريك ، ورجح ابن العماد نعين الشريك إذ المعادلة بغيره لا تقوم مقامه في السهولة عند النزول والركوب ، ورجح الزركشي الأول بأنه ظاهر النص وكلام الجمهور ، والأوجه أنه إن سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يسكه له لو مال عند نزوله

ينبغي وجوب السؤال إذا ظن الإجابة ( قوله ولولها على الأول ) هو قوله وهو المعتمد ( قوله وألحق الطبرى بها ) أي وكانت تليق به أخذنا من قوله السابق الصالحة لملته ( قوله من نحو بغل أو حمار ) وإن لم يلق به زيادى وحج . أقول : وقد يتوقف فيه إلا أن يقال الحج لا بدل له بخلاف الجمعة ، ويفرق بين ذلك وبين العادل الآتي حيث اشترطت فيه اللياقة بأنه يترتب عليه الضرر بمجالسته بخلاف الدابة ( قوله الشاسعة ) هو بالشين المعجمة والسين والعين المهملتين : أي البعيدة اه مختار ( قوله بالحجارة ) أي وهي المعروفة الآن بالمشقة ( قوله ولا جذام ) قال الزيادى : ولا لشديد العداوة له فيما يظهر أخذنا مما يأتي في الوليمة ، بل أولى لأن المشقة هنا أعظم بطول مصاحبته ( قوله يقوم مقام الشريك ) معتمد

قوله وصحناه أو على الحمل إلى مكة أو موصى الخ ( قوله فيعتبر ذلك ) أي وجود المحمل ( قوله وتقييد الأذرعي الخ ) عبارة الأذرعي كما في شرح الروض وهو ظاهر فيمن لا يلبق بها ركوبها أو يشق عليها ، أما غيرها فالأشبه أنها كالرجل



لينجو قضاء حاجة اكتفى بها ؛ وإلا فالأقرب تعين الشريك ( ومن بينه وبينها ) أى مكة ( دون مرحلتين وهو قوى على المشى يلزمه الحج ) لانتفاء المشقة فلا يعتبر في حقه وجود الراحة وما يتعلق بها ، وأشهر تعميده بالمشى أنه لا يلزمه الجبو والرجف وإن أطبقهما وهو كذلك ( فإن ضعف ) عن المشى بأن عجز أو لحقه ضرر ظاهر ( فكالمعبد ) عن مكة فيشترط في حقه مامر ( ويشترط كون ) ماذكر من ( الزاد والراحة ) مع مايعتبر معها ( فاضلين عن دينه ) ولو مؤجلا أو أمهل به ربه سواء أكان لأدم أم لله تعالى كتنذر وكفارة ، ولو كان له مال في ذمة غيره وأمكن تحصيله في الحال فكالحاصل عنده وإلا فكالمعلوم ( و ) عن ( مؤنة ) أى كلفة ( من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه ) على الوجه اللائق به وبهم من كسوة ومسكن وخادم إن احتيج إليه وإعفاف الأب ، وأجرة الطبيب وممن الأدوية إذا احتيج إليها لئلا يضيعوا فقد قال صلى الله عليه وسلم : « كفى بالمرء إثما أن يضيع من يعول » وما أومر كلاهما من جواز الحج عند فقد مؤنة من عليه نفقته لجهلها ذلك شرطا للوجوب ليس بمراد كما قاله الأسنوى ، إذ لا يجوز له حتى يترك لم نفقة الذهاب والإياب وإلا فيكون مضيعا لم كما في الاستدكار وغيره ( والأصح اشتراط كونه ) أى جميع مامر ( فاضلا ) أيضا ( عن مسكنه ) اللائق به المستغرق لحاجته ( و ) عن ( عبد ) يليق به و ( يحتاج إليه لخدمته ) المنصب أو عجز كما يبقيان في الكفارة . والثاني لا يشترط بل بإعانة قياما على الدين . قال الأذرعى : ويأتى هنا ما إذا تضييق عليه الحج لخوف عصب أو قضاء على الفور هل يبقيان كالحج للتراخي أولا كالدين ولم أر في ذلك شيئا ، وعمل الخلاف إذا كانت الدار مستغرقة لحاجته وكانت مسكن مثله والبدل يليق به ، فلو كانا تقيمين لإيليقان به إزميه إيداعهما بلائتي إن وفي الزائد بمؤنة نسكه ومثلها التوب النفيس ، وشمل كلاهما الميالوفين ، وفارق نظيره في الكفارة بأن لها بدلا في الجملة فلا ينتقص بالمرتبة الأخيرة بخلاف الحج ، ولو أمكن بيع بعض الدار بأن كان الباقي منها يكفيه ولو غير نفيسة ووفى ثمنه بمؤنة نسكه لزمه أيضا ، وألحق الأسنوى بخات الأمة النفيسة التي للخدمة بالعبد ، فإن لم تكن للخدمة بأن كانت للاستمتاع فكالمعبد أيضا كما قاله ابن العمد خلافا لما بجته الأسنوى لأن العلاقة فيها كالعلقة فيه ، وأيده الشيخ بما أتى في حاجة النكاح . قال الأسنوى : وكلاهما يشمل المرأة المكفية بإسكان الزوج وإخداها ، وهو متجه لاحتمال انقطاع الزوجة فتححتاج إليهما ، وكذا المسكين

( قوله يلزمه الحج ) أى وإن لم يلق به كما هو ظاهر إطلاقهم وينبئ خلافه ( قوله ولو مؤجلا ) قال المحل : لأنه إذا صرف مامعه إلى الحج فقد يحل الأجل ولا يجد مايقضى به الدين وقد تختمته النية فبقى ذمته مروهنة اه . أقول : يؤخذ من قوله لأنه إذا صرف الخ أنه لو كان له جهة يرجو الوفاء منها عند حلوله وجب عليه الحج وهو ظاهر ( قوله حتى يترك لم الخ ) هذا يخالف ما ذكره في الجهاد من أن المنتجه أنه إذا ترك لم نفقة يوم الخروج جاز سفره وعبارته ثم بعد قول المصنف وكذا كفاية في الأصح مانصه : ولو لزمته كفاية أصله احتياج لإذنه إن لم ينب من يمونه من مال حاضر ، وأخذ منه البلقيني أن الفرع لو لزمت أصله مؤنته امتنع سفره إلا بإذن فرعه إن لم ينب كما مر ، ثم بحث أنه لو أدى نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وهو متجه وإن نظر فيه بعضهم اه . وفي كلام الزيادى أن عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى ، أما في ظاهر الشرع فلا يكلف بدفعها لأنها تجب يوما بيوم أو فصلا بفصل ، وعليه فإنا نجعل على عدم الجواز باطنا ، وما في السير عن البلقيني محمول على الجواز ظاهرا ( قوله هل يبقيان كالحج الخ ) وظاهر إطلاق المذنب تقييما ( قوله فتححتاج إليهما )

( قوله كما قاله ابن العمد خلافا لما بجته الأسنوى ) جزم الشارح في شرحه بلهجة بما بجته الأسنوى من غير أن يذكر ما قاله ابن العمد

لأهل بيوت المدارس ونحو الربط اه . وردده ابن العماد بأن المتجه أن هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم في الحال فإنه المعتبر ، ولهذا تجب زكاة الفطر على الغني لية العيد فقط وما ذكره حسن كما أفاده الشيخ وهو ما رجحه السبكي في غير الزوجة ، فجزم الجوزجى بما قاله الأسنوى فيه نظر ، وفي المجموع ، لا يلزم الفقيه بيع كتبه لحاجته لها إلا أن يكون له من كتاب نسختان فيلزمه بيع إحداها لعدم الحاجة إليه ، ويظهر أنه يأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيها لو كانت إحداها أبسط والأخرى أوجز ، وغير ذلك من بيع كتب تاريخ فيه محض الحوادث أو شعر ليس فيه وعظ وسلاح الجندی وآلة المحترف كذلك كما بحثه ابن الأستاذ ، وثمن المحتاج إليه مما ذكر كهو فله صرفه فيه ، والحاجة إلى النكاح لا تمنع الوجوب والاستقرار وإن خاف العنت لأن النكاح من الملاذ . نعم تقديمه على النسك لأجل خوف الوقوع في الزنا أولى ، لأن حاجة النكاح ناجزة والحج على التراخي ، ومع ذلك إذا مات ولم يحج يقضى من تركته لأنه تأخير مشروط بسلامة العاقبة أما غير خائف العنت فتقدم الحج له أولى (و) الأصح (أنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما) أي الزاد والراحلة وما يتعلق بهما ، وغن ضيعته التي يستغلها إلى المؤن وإن بطلت تجارته ومستغلته كما يلزم صرفها في دينه بخلاف الكفارة لما مر ، وفارق المسكن والخدام باحتياجه لهما حالا وما نحن فيه يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه ما ذكره يلتحق بالمساكين ، وإطلاق المصنف

أي المسكن والعبد (قوله إن هؤلاء) أي أهل بيوت المدارس (قوله وما ذكره) أي ابن العماد معتمد (قوله فيما لو كانت إحداها أبسط الخ) وبقي ما لو كان عنده نسخة من كتاب نفيسة وكان يمكنه بيعها وتحصيل نسخة تقوم مقامها ببعض ثمنها هل يكلف بيعها والحالة ما ذكر أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول قياسا على ما تقدم فيما لو كان المسكن والعبد نفيسين لا يلبقان به حيث لزمه إبداءهما الخ ، ومعلوم أن الكلام حيث استويا في إفادة المقصود من الكتاب ، فلو كانت النفيسة بخط من يوثق به أو ضبطه أو بتصحيحات معتمدة خللت عنها الأخرى لم يكلف بيع النفيسة (قوله وآلة المحترف كذلك) أي فلا يكلف بيعها ، ويمكن الفرق بينه وبين ما يأتي في مال التجارة بأن المحترف محتاج إلى الآلة حالا ، بخلاف مال التجارة فإنه ليس محتاجا إليه في الحال (قوله ومع ذلك إذا مات الخ) وهل يتبين عصيانه من آخر سنن الإمكان أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول . ثم رأيت سم على حج صرح بما قلناه نقلا عن جر وعبارته : لو قدم النكاح ومات عقب سنة تمكن عصي ففسق لأن التأخير وإن كان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة مر اه بحروفه . لكن في حواشي الروض لوالد الشارح ما حاصله أنه إذا مات في هذه الحالة لا يأثم كما في قواعد الزركشي لأنه فعل مأذونا فيه من قبل الشارع .

[ تنبيه ] قياس ما أفق به شيخنا الشهاب الرملي من أنه يجب على المدين الزول عن وظائفه بعوض إذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من بيده وظائف أمكنه الزول عنها بما يكفيه للحج وإن لم يكن له إلا هي ، ولو أمكنه الحج بموقوف لمن يبيع وجب ، والظاهر أن عمله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف وإلا فلا وجوب مر . وفي فتاوى الجلال السيوطي : رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه الزول عنها بمال ليحج ؟ الجواب لا يلزم ذلك ، وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لأن ذلك معاوضة مالية ، والزول عن الوظائف إن صحهنا مثل التبرعات اه سم على حج . والأقرب ما قاله مر . ومثل الوظائف الجوامك والمخلات الموقوفة عليه إذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الإيجار فيكلف إيجاره مدة نبي بمؤن الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الإجارة ، وظاهره في الزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بزوله عنها وهو ظاهر لأنه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره (قوله يتخذ ذخيرة) الذخيرة بالمعجمة واحدة الذخائر وفعله ذخّر يذخر بالفتح

وغيره شامل لمن لا كسب له أيضا وهو كذلك وإن قال الأسنوى فيه بعد . قال في الإحياء : من استطاع الحج ولم يحج حتى أفلس فعليه الخروج إلى الحج ، وإن عجز للإفلاس فعليه أن يكتسب قدر الزاد ، فإن عجز فعليه أن يسأل الزكاة والصدقة ويحج ، فإن لم يفعل ومات مات عاصيا هـ . ومعلوم أن التسك باق على أصله إذ لا يتنصيص إلا بوجود مسوغ ذلك ، فإرادهم بما ذكر استقرار الوجوب أخذًا بما يأتي ، وحينئذ فالأوفق لكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لأجله مالم يتنصيص ( الثالث ) من شروط الاستطاعة ( أمن الطريق ) ولو ظنا بحسب ما يليق به ( فلو خاف ) في طريقه ( على نفسه ) أو عضو أو بضع ( أو ماله ) ولو يسيرا .. نعم ينبغي كما قال الأذرعى بحثا تقييده بما لا بد منه للنفقة والمؤن ، فلو أراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لأجله لم يكن عذرا وهو ظاهر إن أمن عليه لو تركه في بلده ( سبعا أو عدوا أو رصديا ) يفتح الصاد المهلة وسكونها وهومن يرصد : أى يرقب من يمر ليأخذ منه شيئا ( ولا طريق ) له ( سواء لم يجب ) عليه ( الحج ) أو العمرة لحصول الضرر ولهذا جاز التحلل بذلك كما يأتي ، والمراد بالخوف الخوف العام وكذا الخاص في الأرجح ، فلو اختص الخوف بواحد لم يقض من تركته ، خلافا لما نقاه البلقيني عن النص وجزم به في الكفاية ويفرق بينه وبين الزمن والتكاح حيث لا تمنع الحاجة إليه الوجوب كما يأتي لأن الزمن متمكن من الحج بنائه بخلاف هذا ، وبما مر من أن التكاح من الملاذ فلم تكن الحاجة إليه مانعة لإمكان الحج معها بخلاف هذا ، وسواء فيمن خاف منه أكان مسلما أم كافرا . نعم إن كانوا أكفارا وأطاق الخائفون مقاومتهم استحب لهم الخروج للتسك ومقاتلتهم ليتناولوا ثواب التسك والجهاد أو مسلمين فلا ، وإنما لم يجب قتال الكفار عند عدم زيادتهم على مثلنا لأن محل ذلك عند التقاء الصفيين وهذا بخلافه ، ومحل عدم الوجوب إذا كان هو المعطى للمال فإن كان الإمام أو نائبه وجب كما قاله الإمام ، بخلاف الأجنبي للمنة كما بحثه الأسنوى لكن أطال ابن العماد في رده ، وقول الجورجى بذله عن الجميع بضعف المنة جدا بالنسبة لكل فرد فلا يمنع ذلك الوجوب واضح وإن قيل بمنه ، وأنه يلزمه أن من بذل مالا لركب يشترى به ماء لطهارتهم يلزمهم القبول وكلامهم بأباه ، وحينئذ فيفرق بينهما بأن المال الملبول للطهارة يدخل تحت يدهم ولم التصرف فيه فقويت المنة ، ولا كذلك المبدول في دفع من ذكر عنهم فإنه لم يدخل في يدهم ، ويكره إعطاؤه مالا ولو مسلما لكن قبل الإحرام ، إذ لا حاجة لارتكاب الذل حينئذ بخلافه بعده لا يكره لأنه أسهل من قتال المسلمين أو التحلل ، فعلم أن إطلاق الرافعي والمصنف الكراهة هنا لا ينافي تخصيصهما لها بالكافر في باب الإحصار لأن ذلك محله بعد الإحرام وهذا قبله كما تقرر ، أما إذا كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه ولو أبعد من الأول ( والأظهر وجوب ركوب البحر ) بسكون الحاء ويموز فتحها لمن لا له طريق

---

فيهما ذخرا بالضم اه مختار ( قوله مالم يتنصيص ) أى بأن خاف العصب أو الموت ( قوله إذا كان هو المعطى للمال ) إطلاقه المال يشمل اليسير وهو ظاهر مما تقدم في قوله أو ماله ولو يسيرا ( قوله كما بحثه الأسنوى ) هو المعتمد ( قوله ويكره إعطاؤه ) أى الرصدى ( قوله لمن لا له طريق الخ ) أى لمن لا طريق له يمكنه التوصل منها إلى مكة بأن

---

( قوله بحسب ما يليق به ) عبارة الإمداد ومع أمن لائق بالسفر ومثله في التحفة ( قوله وإنما لم يجب قتال الكفار ) أى في هذه الصورة ، وكان حق المقام الإحصار لأن الإظهار موهم . واعلم أن هذا الحكم إنما هو فيما إذا لم يعبروا ببلادنا أما إذا عبروها فتجب مقاتلتهم مطلقا كما سيأتى في محله ، لاجرم علل ابن حجر بقوله لأن الغالب في الحجاج عدم اجتماع كلمتهم وضعف جانبهم فلو كفروا الوقوف لم كانوا طعمة لهم وذلك يبعد وجوبه ( قوله بخلافه بعده لا يكره )

غيره ولو على امرأة وجبان (إن غلبت السلامة) في ركوبه كسلوك طريق البرّ عند غلبتها ، فإن غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الأمواج في بعض الأحوال أو استويا حرم الركوب للحج كغيره ، إلا أن يكون للغزو على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تندر النجاة وإلا حرم حتى للغزو ، فإن ركب للحج أى في غير الحالة الأخيرة فيها يظهر ما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع لقربه من مقصده ، أو أقل أو استويا ووجد بعد الحج طريقا آخر في البرّ فيما إذا كان له وطن يريد الرجوع إليه لزمه التماضى لاستواء الجهتين في حقه قال الأذرى : وما ذكره من الكثرة والتساوى المتبادر منه النظر إلى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة ، أما لو اختلف فينبغى أن ينظر إلى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان أمامه أقل مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه التماضى وإن كان أطول مسافة ولكنه سليم وخلف المخوف وراءه لزمه ذلك اه . وهو ظاهر لا يقال : الخروج من المعصية واجب . لأننا نقول : عارضه ما هو أهم منه وهو قصد النسل مع تضييقه عليه كما يأتي ، على أنّا تمنع دوام المعصية إذ هي في ابتداء الركوب فقط بدليل قولهم في الأول له الرجوع ، وفارق ما هنا جواز تحمل محصر أحاط به العدو مطلقا بأن المحرم محبوس ، وعليه في مصابرة الإحرام مشقة ، بخلاف راكب البحر ولو محرما فلا يكون كالمحصر . خلافا لبعض المتأخرين ، وإنما منع من الرجوع مع أن الحج على التراخي لأن القرض فيمن خشي العصب أو أحرم بالحج وضاق وقته أو نذر أن يحج في ذلك العام أو أن مرادهم بما ذكر استقرار الوجوب . نعم لو ندرت السلامة منه فالأوجه وجوب الرجوع في حالة جوازه في غيرها وبخروج بالبحر أى المثلج إذ هو المراد عند الإطلاق الأنهار العظيمة كسيحون وجيحون والدجلة فيجب ركوبها مطلقا لأن المقام فيها لا يطول وخطرها لا يعظم ، ولا فرق بين قطعها طولا أو عرضا وإن نظر فيه الأذرى وتبعه في الإسعاد ولأن جانبها قريب يمكن الخروج إليه سريعا بخلافه في البحر . نعم يظهر إلحاقها بالبحر في زمن زيادتها وشدّة هيجانها وغلبة الهلاك فيها إذا ركبها طولا ويمكن حل كلام الأذرى عليه ، وسيأتى في الحجر إن شاء الله تعالى بيان أحكام إركاب الصبي وماله والبهيمة والرقيق وركوب الحامل البحر ، ومقابل الأظهر يجب مطلقا لا يجب مطلقا يجب في الرجل دون المرأة ، وقول الشارح وإذا قلنا لا يجب استحباب على الأصح إن غلبت السلامة تفريع على مقابل الأظهر (و) الأظهر (أنه تلزمه أجره البدرقة) بموحدة مفتوحة وذال ساكنة ومهملة عجيمة معربة

لا يكون له طريق أصلا غير البحر أو له طريق لكن تعلد سلوكه إما لعدو أو لقلة ما يصرفه في بؤنه فيجب عليه ركوب البحر الآن لأنه لا طريق له غيره ، وهو حينئذ نظير ما لو كان له طريقان خاف من سلوك أحدهما وأمكنه في الآخر فإنه يجب سلوكه وإن كان أبعد كما تقدم في كلام الشارح (قوله وهو ظاهر) أى ما قاله الأذرى (قوله مطلقا) أى سواء منع من الذهاب والعود أو الذهاب فقط (قوله وإن نظر فيه) أى قوله أو عرضا

أى للمنسل بدليل التعليل وما بعده (قوله لقربه من مقصده) هذا مقدم من تأخير ، وعبارة شرح الروض : وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع أو أقل أو استويا ، إلى أن قال : لزمه التماضى لقربه من مقصده في الأول واستواء الجهتين في حقه في الثاني (قوله لأننا نقول عارضه ما هو أهم منه الخ) لعل الأولى الجواب بأن الخروج من المعصية يتحقق بخروجه من البحر وهو كما يحصل بعوده يحصل بمضيه إلى مقصده فتأمل (قوله ولو محرما) غرضه منه الرد على شيخ الإسلام الذى أراد بقله خلافا لبعض المتأخرين حيث قال : نعم إن كان محرما كان كالمحصر (قوله وأنه تلزمه أجره البدرقة) أى فلا بد من وجدانها في وجوب الحج

وهي الخفارة التي يأمن معها لأنها حيثئذ من أهب النسك فاشترط في وجوبه القدرة عليها إن طلبت وكانت أجرة مثله لا أكثر ، وهذا ما صححه وهو المعتمد ، وقول أكثر العراقيين والحراسانيين لا يجب أجرته لأنه خسران لدفع الظلم ، ولأن ما يؤخذ من ذلك بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرته حمله في المجموع ، على أن المراد بالخفارة ما يأخذه الرصدى قال : فإن أرادوا الخفارة أيضا كان الأصح خلاف ما ذكره وهو ظاهر وإن أطال الأسنوى في الأخذ بإطلاقهم من عدم الوجوب ( ويشترط ) في وجوب النسك ( وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حملها منها بثمن المثل ) فإن لم يوجد شيء منهما كأن كان زمن جدد وبخلاف بعض المنازل من أهلها أو انقطعت المياه أو وجد بأكثر من ثمن مثله لم يلزمه النسك ، لأنه إن لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وإن حمله عظمت المؤنة . نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجرى فيه كما قاله الدميري الخلاف في شراء ماء الطهارة لأن لها بدلا بخلاف الحج ( وهو ) أي ثمن المثل ( القدر اللائق في ذلك الزمان والمكان ) وإن غلت الأسعار ، ويجب حمل الماء والزاد على الوجه المعتاد كحمل الزاد من الكوفة إلى مكة وحمل الماء مرحلتين أو ثلاث . قال الأذرجي : وكان هذا عادة طريق العراق ، ولا فعادة الشمام حمله غالبا بمغارة تبوك وهي على ضعف ذلك اهـ والصواب في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيها يظهر ، وإلا فحجرت عادة كثير من أهل مصر على حمله إلى العقبة ( و ) وجود ( علف الدابة ) بفتح اللام ( في كل مرحلة ) ولا يشترط حمله معه لعظم تحمل المؤنة ، ويحث في المجموع اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه إليه سليم ، واعتمده السبكي وغيره وهو ظاهر ، ويمكن حمل ما في المنهاج عليه ، فإن عدم شيئا ما ذكر في أثناء الطريق جاز له الرجوع ، ولو جعل مانع الوجوب من نحو وجود علف أو عدم زاد استصحب الأصل وعمل به إن وجد وإلا وجب الخروج ، إذ الأصل عدم المانع ، ويتبين وجوب الخروج بيقين عدم المانع ، فلو ظنه فترك الخروج من أجله ثم بان عدمه لزمه النسك . ويشترط لوجوب النسك أيضا كماله الراضي عن الأئمة وصوبه المصنف وهو المعتد تمكنه من السير إليه على الوجه المعهود بأن يبيى من الزمن عند وجود الزاد ونحوه مقدار يبيى بذلك ، فلو احتاج إلى قطع أكثر من مرحلة في كل يوم أوفى بعض الأيام لم يلزمه ذلك ، فلو مات لم يقض من تركته . وذهب ابن الصلاح إلى أنه شرط لاستقراره في ذمته لا لوجوبه بل متى وجدت الاستطاعة وهو من أهل وجوبه لزمه في الحال كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن يمكن فعلها فيه ، وأجاب الأول بإمكان تنميمها بعده بخلاف الحج ، ولا بد من وجود رفقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد ، فإن تغلبوا بحيث زادت أيام السفر أو تأخروا بحيث احتاج أن يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة في الأول وتضرره في الثاني وحمل اعتبار الرفقة عند خوف الطريق ، فإن كانت آمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه

( قوله وهي الخفارة ) قال في المصباح : خضرت الرجل حيثه وأجرته من طالبه فأناخيفه ، والاسم الخفارة بضم الخاء وكسرهما والخفارة مثلثة الخاء جعل الخفير ( قوله لا أكثر ) أي وإن قلت الزيادة ( قوله وخلا بعض الخ ) أي والحال ( قوله ) نعم يقتصر الزيادة الخ ( انظر ما مضى بها من الشارح في ثمن الراحلة وأجرتها إذا زاد على ثمن المثل وأجرة المثل وإن قلت الزيادة ، إلا أن يقال : إن الماء والزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما لا يستغنى عنهما سفرا ولا حضرا ثم تعدت الزيادة اليسيرة خسرانا بخلاف الراحلة ( قوله لزمه النسك ) أي استقر في ذمته ، وكذا لو افتقر بعد حجبتهم وقبل

( قوله وعمل به إن وجد ) أي الأصل من وجود المانع أو عدمه ، وقوله وإلا أي وإن لم يوجد

وإن استوحش خلافا للأسنوي ومن تبعه ، وفارق التيمم وغيره بأنه لا بدل لما هنا بخلافه ثم ، وتعتبر الاستطاعة المارة في الوقت ، فلو استطاع في رمضان ثم افتقر في شوال فلا استطاعة ، وكذا لو افتقر بعد حجهم وقبل الرجوع لمن يعتبر في حقه الإياب ( و ) يشترط ( في ) وجوب نسك ( المرأة ) زيادة على ما مر في الرجل لا للاستقرار ( أن يخرج معها زوج أو محرم ) ينسب أو غيره لتأمن على نفسها لخبر الصحيحين « لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها » ولما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » ولم يحمل هذا المطلق على التقيد لأن ذكر نحو البريد من باب ذكر بعض أفراد العام وهو لا يخصه ، ويكنى المحرم الذكر وإن لم يكن ثقة فيما يظهر لأن الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي ، ومثله عبدا الثقة إن كانت ثقة أيضا ، لأنه إنما يحل له نظرها والخلو بها حينئذ كما يأتي في النكاح ، والمسحوق مثله في ذلك . ولو كان أحدهم مراهما أو أعمى له وجاهة وفطنة بحيث تأمن على نفسها معه كني فيما يظهر . واشترط العبادى البصر فيه محمول على من لا فطنة معه ، وإلا فكثير من العميان أعرف بالأمور وأدفع للهم والريب من كثير من البصراء ، والأوجه اشتراط مصاحبة من يخرج معها لما بحيث يمنع تطلع أعين الفجرة إليها وإن بعد عنها قليلا في بعض الأحيان ، ويعتبر في الأمر الجميل خروج من يأمن به على نفسه معه من قريب ونحوه كما يجتهد الأذرى وهو ظاهر ( أو نسوة ) بكسر النون وضمها جمع امرأة من غير لفظها ( ثقات ) جمع صفات العدالة وإن كن إماء سواء العجائز وغيرهن ، ومن ثم جاز خلوة رجل بمرأتين ولا عكس ، وما أفهمه كلامه من عدم الاكتفاء بغير الثقات ظاهر في غير المحارم . أما فيهن فلا على قياس ما مر في الذكور . نعم إن غلب على الظن حملهن لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة أيضا . ويتجه الاكتفاء بالمراعات عند حصول الأمن بهن ، وأفهم كلامه اعتبار ثلاث غيرها ، لكن قال الأسنوي وتبعه جماعة : يكنى اثنتان غيرها ، وهو الوجه لا لقطع الأطماع بجاتمهن ، وقول الأذرى : تكنى الواحدة في الوجوب مردود وإن أطال فيه وجزم به بعض المتأخرين ، ثم اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذي كلامنا فيه ، أما بالنسبة لجواز خروجها فلها ذلك مع واحدة لفرض الحج كما في شرعي المذهب ومسلم ، ومثله العمرة ، وكذا وحدها إذا أمنت وعليه حل ما دل من الأخبار على جواز سفرها وحدها . أما سفرها وإن قصر لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقا . وعليه حل الشافعى الخبر السابق ، وفارق الواجب غيره بأن مصلحة تحصيلة اقتضت الاكتفاء بأدنى مراتب مظنة الأمن ، بخلاف ما ليس بواجب فاحتيط معه في تحصيل الأمن . والخشنى المشكل كالمرأة حتى في النساء الأجنبية لجواز خلوة رجل

الرجوع خرج به ما لو مات بعد حجهم وقبل الرجوع فإن الحج يستقر في ذمته ( قوله لا للاستقرار ) أى فلا يجب عليها ولا يستقر ( قوله يومين ) وفي رواية صحيحة في أنى داود بدل اليومين بربدا شرح البهجة الكبير ( قوله لا ومعها زوجها ) قال شيخ الإسلام : أو محرم أهله شرح منهجه ( قوله ولما صبح النخ ) إنما ذكر هذه الرواية بعد الأولى لبينة على أن الأولى ليست متفقا عليها ، وأخرها لقلتها وعدم شمولها للزوج . وقوله لا مع ذي محرم : أى ذى محرمية ، وإلا فلا يظهر لقوله صاحب محرم معنى إذ ذى بمعنى صاحب ( قوله لأن الوازع ) أى الميل ( قوله ولا عكس ) أى لا يجوز خلوة رجلين بمرأة ( قوله وإن قصر لغير فرض النخ ) ومنه خروجهن لزيارة القبور حيث

( قوله لا للاستقرار ) متعلق بوجوب ( قوله أن يخرج معها زوج أو محرم ) أى بأن تكون بحيث لو خرجت لمخرج معها من ذكر ( قوله لأن ذكر نحو البريد النخ ) في شرح الروض عقب الرواية الثانية المارة مالفظة : وفي رواية صحيحة في أنى داود بدل اليومين بربدا ، فكأنها سقطت من الكتبة من نسخ الشارح كما يدل عليه ما ذكر

بنسوة ثقات لا يحرم له فيهن كما في المجموع معترضاً به قول الإمام وغيره بالحرمه ، وبه استغنى عن تضعيف ما قدمه عن البيان وغيره من حرمة ذلك على الخنثى ، لأنه إذا بين جواز خلوة الرجل بين الخنثى الذي يحتمل كونه أنثى بالجواز أولى فاندفع ما في الإسداع . ولو تطوعت بحج ومعهما محرم فأتت فلها إتمامه كما قاله الرواى : أى إن أمنت على نفسها في المضى وحرم عليها التحلل حينئذ وإلا جاز لها التحلل ، وظاهر تعبيره بالإتمام لزوم الرجوع لها لو مات قبل إحرامها ، وهو محتمل بشرط أن تأمن على نفسها في الرجوع ، ويحتمل أن لها الإحرام مطلقاً ( والأصح أنه لا يشترط وجود محرم ) أو نحوه ( لإحداهن ) لانقطاع الأطماع باجتماعهن . والثاني يشترط لأنه قد ينوبن أمر فيستعين به ( و ) الأصح ( أنه تلزمها أجره المحرم إذا لم يخرج ) معها ( إلا بها ) وهى أجره المثل ووجدتها فاضلة عما مر كأجرة البئرقة وأولى بالزوم لرجوع ذلك إلى معنى فيها ، فكان شبيها بمؤنة الحمل المحتاج إليه وأجرة الزوج كالمحرم كما في الحاوى الصغير ، والأوجه لإلحاق النسوة في ذلك بالمحرم وإن نظر فيه الأسنوى ، وليس للمرأة الحج إلا بإذن الزوج فرضاً كان أو غيره ، ولو امتنع محرمها من الخروج بالأجر لم يجبر كما قاله الرافعى في باب حدة الزنا ، ومثله الزوج في ذلك . نعم لو كان قد أفسد حجها ووجب عليها الإحجاج بها لزمه ذلك من غير أجره كما قاله الأذرى ، ولو كان عبداً محرماً لها أجبرته على الخروج ، وفائدة لزوم الأجره مع كون النسك على التراخى عصياناً بالموت ووجوب قضائه من تركها أو تكون قد نذرت الحج في سنة معينة أو خشيت العصب ، فإن لم تقدر على ذلك لم يلزمها نسك ( الرابع ) من شروط الاستطاعة ( أن يثبت على الراحة ) أو نحوها ( بلا مشقة شديدة ) فإن لم يثبت عليها أصلاً أو ثبت في عمل بمشقة شديدة لكبر أو نحوه لم يكن مستطيعاً بنفسه . نعم تغفر مشقة تحتمل عادة ( وعلى الأعمى الحج ) أى النسك ( إن وجد ) مع مامر ( قائداً ) يقوده ويهديه ويمينه عند حاجته لذلك ( وهو ) في حقه ( كالمحرم في حق المرأة ) فيأتى فيه مامر ، والأوجه اشتراط ذلك وإن كان مكياً وأحسن المشى بالعصا ولا يأتى فيه مامر في الجمعة عن القاضي حسين لبعد المسافة عن مكان الجمعة غالباً ، ولو أمكن مقطوع الأطراف الثبوت على الراحلة لزمه بشرط وجود معين له ، والمراد بالراحلة هنا البعير بمحمل أو غيره ، بخلاف الراحلة فيما مر فإنها البعير الخالى عن الحمل ( والمحجور عليه لسفه كغيره ) في وجوب النسك عليه ولو بنحو نذر قبل الحجر ، وإن أحرم به بعده أو نقل شرع فيه قبل الحجر لأن زيادة النفقة حينئذ بسبب السفر تكون في ماله لأنه مكلف فيصبح إحرامه وينفق عليه من ماله ( لكن لا يدفع المسال إليه ) لتلا يضيعه ( بل يخرج معه الولي ) بنفسه إن شاء لينفق عليه بالمعروف ( أو ينصب شخصاً له ) ثقة ينوب عن الولي ولو بأجرة مثله إن لم يجد متبرعاً كافياً لينفق عليه بالطريق المعروف ، والأوجه أن أجرته كأجرة من يخرج مع المرأة ، وشمل ذلك ما لو قصرت مدة السفر ، ولا يرد على ذلك قولهم للولى أن يسلمه نفقة أسبوع فأسبوع إذا كان لا يتلفها لأن الولي في الحضر يراقبه ، فإن أنفقا أنفق عليه ، بخلاف السفر فرما أنفقا ولا يجد من ينفق عليه فيضيع ، ومحل ذلك كما قاله الأذرى إذا أنفق عليه من مال نفسه ، فإن تبرع الولي بالإنفاق عليه وأعطاه السفينة من غير تمليك فلا منع منه ( النوع الثانى

كان خارج السور ولو بإذن الزوج ( قوله بشرط أن تأمن على نفسها ) هو المعتمد ( قوله ووجب عليه الإحجاج ) وهو الرابع ( قوله والمحجور عليه لسفه الخ ) مفهومه أن المحجور عليه بفلس ليس كذلك فيمنع منه لتعلق حق الغرماء بأمواله وظاهره ولو كان الحاج فوراً بأن أفسد الحج قبل الحجر عليه بفلس فليراجع ( قوله والأوجه أن أجبرته )

( قوله وأعطاه السفينة من غير تمليك ) هذا القيد الواقع فلا مفهوم له إذ لا يأتى تمليكه لأنه لا يصح قبوله التملك والولى

استطاعة تحصيله) أى الحج لا بالمباشرة بل (بغيره فن مات) غير مرتد (وفى ذمته حج) واجب مستقر ولو بنحو نذر بأن تمكن بعد قدرته على فعله بنفسه أو غيره وذلك بعد انتصاف ليلة النحر ومضى إمكان الرى والطواف والسعى إن دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات أو ولو شأها وإن لم ترجع القافلة و (وجب الإحجاج عنه) وزاد على المحرر قوله (من تركته) ولا بد منه كما يقضى منها دينه سواء فى المتصرف فيها أكان وارثا أم وصيا أم حاكما، والعمره إذا استقرت كالحج فيما تقرر وإن لم يوص بذلك ، فإن لم تكن له تركه استحسب لوارثه الحج عنه بنفسه أو نائبه ولا يجزئ ذلك وإن لم يأذن له الوارث ويبرأ به الميت وفارق الصوم حيث توقف على إذن منه بأنه عبادة بدنية محضة بخلاف الحج . والأصل فى ذلك ما صح « أن امرأة قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده فى الحج أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم » وما صح أيضا « أن امرأة قالت : يا رسول الله إن أبى مات ولم تحج قط أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها ، وأن رجلا قال : يا رسول الله إن أختى نذرت أن تحج وماتت قبل أن تحج أفأحج عنها ؟ قال : لو كان على أختك دين أكنت قاضيته ؟ قال نعم ، قال فاقضوا حق الله فهو أحق بالقضاء » فنبه الحج بالدين الذى لا يسقط بالموت فوجب أن يعطى حجه ، أما المرتد فلا تصح الإنابة عنه ، وهو معلوم من تعبيره بتركه إذ المرتد لا تركه له لتبين زوال ملكه بالردة لأنه عبادة بدنية يلزم من صحتها وقوعها بالمسئتاب عنه وهو مستحيل ، وبه فارق إخراج الزكاة من تركته وخرج بقوله وفى ذمته حج التطوع فلا تلزم فيه نياية عن الميت ، وما تقرر من اعتبار إمكان الرى هو ما نقله فى الروضة عن الهذيب وأقره . قال الأسنوى : ولا بد من زمن الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن ويعتبر الأمن فى السير إلى مكة للطواف لبلا . وهو مردود إذا الحلق أو التقصير لا يتوقف على زمن يخصه لأن تقصير ثلاث شعرات أو حلقها أو تنفها كاف ، ويمكن فعله وهوسائر إلى مكة فيندرج زمنه فى زمن السير إليها ، ولو تمكن من النسك سنين ولم يفعله حتى مات أو غضب عصى من آخر سنى الإمكان فيبتين بعد موته أو غضبه فسقه فى الأخيرة بل وفيها بعدها فى المعصوب إلى أن يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينتقض ما شهد به فى الأخيرة بل وفىها بعدها فى المعصوب إلى ما ذكر كما فى نقض الحكم بشهود بان فسقهم ، وعلى كل من الوارث أو المعصوب الاستنابة فورا للتقصير . نعم لو بلغ معصوبا جاز له تأخير الاستنابة كما فى الروضة (والمعصوب) بضاد معجمة من الغضب وهو القطع كأنه قطع عن كمال الحركة وبضاد مهملة كأنه قطع عصبه ووصفه بقوله (العاجز عن الحج بنفسه) حالا وما لا لكبر أو زمانة أو غيرها وهو صفة كاشفة فى معنى التفسير للمعصوب وليست خبرا له بل الجبرر جملنا الشرط والخزاء فى قوله (إن

أى أبعة كل من الولد أو منصوبه (قوله من تركته) ولا يشترط فيمن يحج عن غيره مساواته للمحجوج عنه فى الذكورة والأنوثة فيكنى حج المرأة عن الرجل كمكسه أخذا من الحديث الآتى (قوله إذ المرتد لا تركه له) أى موروث عنه ، وإلا فلو خلف مالا قضى منه دينه وما فضل يكون فينا (قوله من آخر سنى الإمكان) والعصيان ابتداءه من وقت خروج قافلة بإداه سم على حج (قوله جاز له تأخير الاستنابة) أى فإن مات ولم يستنب عصى من آخر سنى الإمكان (قوله العاجز عن الحج) هل يكفى فى العجز علمه من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك على

لا يصبح أن يتولى له الطرفين (قوله وذلك) يعنى الموت وكان الأولى إسقاط هذه الإشارة لإيهامها (قوله إن دخل الحاج) يعنى إلى مكة ، وهو قيد فى الاكتفاء بمضى إمكان الرى والطواف والسعى (قوله ثم مات) الصواب حلفه (قوله ثم) لا يفتنى أنه حيث جعل هذا جواب الشرط فى المتن أن يزيد واوا ههنا قول المصنف وجب الإحجاج ههنا



وجد أجرة من يبيع عنه بأجرة المثل) أى مثل مباشرة فادونها (لزمه) الحج لأنه مستطيع بغيره إذ الاستطاعة كما تكون بالنفس تكون ببذل المال وطاعة الرجال ، ولهذا يقال لمن لا يحسن البناء إنك مستطيع بناء دارك إذا كان معه ما يبنى ببناها ، وإذا صدق عليه أنه مستطيع وجب عليه الحج . نعم لو كان بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر أو كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقلة المشقة عليه كما نقله في المجموع عن المتولى وأقره ، فإذا انتهى حاله لشدة الضنا إلى حالة لا يحتمل معها الحركة بحال فينبغي أن يجوز الاستنابة في ذلك كما بحثه السبكي وهو ظاهر ، ولو لم يجد المعصوب سوى أجرة ماش والسفر طويل لزمه استجاره وإن لم يكن مكلفا بالمشي لو فعله بنفسه إذ لا مشقة عليه في مشي غيره مالم يكن أصلا أو فرعا فلا يلزمه كما يؤخذ مما يأتي في المطاع ، ولو استأجر من يبيع عنه فحج عنه ثم شئ لم يجز له ولم يقع عنه فلا يستحق الأجير أجرة كما رجحاه هنا وهو المعتمد ، وقال الأسنوى : إنه الصواب وإن رجحاه قبله بقليل استحقاقه (ويشترط كونها) أى الأجرة السابقة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه) وقد مريبانها (لكن لا يشترط نفقة العيال) ولا غيرها من مؤتمهم (ذهابا وإيابا) لإقامته عندهم وتمكنه من تحصيل مؤتمته ومؤتمهم . نعم يشترط كون الأجرة فاضلة عن مؤتمته ومؤتمهم يوم الاستئجار (ولو) وجد دون الأجرة ورضى الأجير به لزمه الاستئجار لاستطاعته والمنة فيه دون المنة في المال فلزم يجد أجرة (وبذل) بالمعجزة أى أعطى له (ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح) لما فيه من المنة . والثاني يجب كبذل الطاعة والأب كالابن في أصبح احتياى الإمام ، وعلى الأول لو كان الولد المطيع عاجزا عن الحج أيضا وقدر على أن يستأجر له من يبيع عنه وبذل له ذلك وجب الحج عن المبدول له كما نقله في الكفاية عن البندنجي وجماعة . وفي المجموع عن تصحيح المتولى : لو استأجر المطيع إنسانا للحج عن المطاع المعصوب فالذهب لزمه إن كان المطيع ولدا لممكنه ، فإن كان المطيع أجنبيا فوجهان اهـ . والأوجه عدم الزوم كما اقتضاه كلام المصنف واعتمده الأذرى ،

إخبار طبيب عدل ؟ فيه نظر ، وقياس نظرته من التيمم ونحوه الثاني ، وقد يقال : بل الأقرب الأول ، ويفرق بينهما بأنه إنما احتج لإخبار الطبيب ثم لما يترتب عليه من ترك ما وجب عليه فعله كالوضوء ، بخلاف ما هنا فإنه عمل بمقتضى الوجوب إذ خوطب به عند وجود شروطه وقد وجدت ، والتضييق لم يترتب عليه ترك واجب بل ولا مطلوب وإنما ترتب عليه تعجيل ما طلب منه ، ثم رأيت في العباب أنه لا بد من إخبار طبيين عدلين (قوله بأجرة المثل) أى فلا يكلف الزيادة وإن قلت قياسا على أجرة الراحة ويسترد منه الأجرة (قوله ولم يقع عنه) أى ويقع عن الأجير (قوله لو كان الولد المطيع عاجزا) فهم أن القادر إذا بذل ذلك لا يجب قبوله وهو ظاهر (قوله والأوجه عدم الزوم) أى عدم لزوم قبول ذلك من الولد في المستثنين خلافا لابن حجر فيهما والكلام في الولد القادر لما مر

ولعله زادها وسقطت من الكتبة (قوله وبذل له) أى الأجير (قوله لو كان الولد المطيع عاجزا) قال في التحفة: أو قادرا اهـ . وأخذ الشيخ في الحاشية بمفهوم هذا القيد ثم استظهره ، والظاهر أنه بحسب ما فهم ولم يطلع على ما قاله في التحفة فليراجع (قوله على المبدول له) اللام للتعليل أى المبدول لأجله (قوله وفي المجموع الخ) صدر ما في المجموع هو ما في البيان وإنما ساقه بعده لبيان حكم الأجنبي (قوله والأوجه) أى من الوجهين فهو في الأجنبي خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من رجوعه للمستثنين وعبارة الأذرى . وقال البغوى في تعليقه بعد قوله إن الأصح أنه لا يلزم قبول المال . وقال الشيخ أبو حامد إذا قال رجل للمعصوب انذني لى حتى استأجر من يبيع عنك يلزم كما بذل له الطاعة ، والأصح أنه لا يلزم لأنه في ضمنه تقليد مئة المال اهـ وهو كما قال . وادعى

وإن اقتضى كلام أبي حامد لزومه وكالولد في هذا الولد (ولو بذل الولد) وإن سفل ذكراً كان أو أنثى (الطاعة) في فعل النكس بنفسه (وجب قبوله) وهو الإذن له ذلك لحصول الاستطاعة مع خفة المنة بالنسبة للمال، فإن امتنع لم يأتذن عنه الحاكم في الأصح إذ مبنى الحجج على التراخي، كذلك صرح به في الروضة، ووقع في المجموع أن الحاكم يلزمه بالإجابة. قال الأسنوي: وهو غير مستقيم ولم نر من قال به، والمدرّك في الإجابة والاستئجار واحد، واعترضه الزركشي في خادمه (وكذا الأجنبي) لو بذل الطاعة يجب قبوله (في الأصح) لما ذكر والأب والأم والأخ في بذل الطاعة كالأجنبي. والثاني لا يكون الولد بضعة منه فنفسه كنفسه بخلاف غيره، وعمل الزوم إذا وثق بهم ولم يكن عليهم حج ولو نذروا وكانوا ممن يصح منهم فرض الإسلام ولا غضب بهم. ولو توسم طاعة واحد منهم لزمه سؤاله كما اقتضاه كلام الأنوار وغيره ولا يلزم الولد طاعته، بخلاف إعفائه لعدم الضرر على الولد هنا بامتناع ولده من الحج إذ هو حق الشرع، فإذا عجز عنه لم يأتّم ولم يكلف به بخلافه ثم فإنه لحق الولد وضرره عليه فأشبهه النفقة. قاله في المجموع، ومتى كان الأصل وإن علا أو الفرع وإن سفل ماشياً أو معولاً على الكسب أو السؤال ولو راكباً أو كان كل منهما ومن الأجنبي معزراً بنفسه بأن يركب مفازة لا كسب بها ولا سؤال لم يلزمه قبول في ذلك لمشقة مشي الأجنبي، والكسب قد ينقطع والمسائل قد يمنع والتغريب بالنفس حرام، ومر أن القادر على المشي والكسب في يوم كفاية أيام غيز معذور في السفر القصير فيظهر كما قاله الأذرعى وجوب القبول في المكي ونحوه، وحيث أجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع إن أحرم، ولو مات المطيع أو المطاع أو رجع المطيع فإن كان بعد إمكان الحج سواء أذن له المطاع أم لا كما أفاده كلام المجموع خلافاً لما يوهمه كلام الروضة استقر الوجوب في ذمة المطاع وإلا فلا، واقتضاء كلام المجموع أن الاستقرار إنما هو في ذمة المطيع غير مراد وإن اغترّ به في الإسهاد إذ كيف يستقر في ذمته مع جواز الرجوع كما مر، وجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب خلافاً لما يوهمه كلام الحاوي، فلو تطوّع آخر عن ميت بفعل حجة الإسلام لم يجب على الوارث قبوله لأن له الاستقلال بذلك من غير إذن كما مر، ولو كان له مال ولم يعلم به أو من يطيعه ولم يعلم بطاعته وجب عليه الحج اعتباراً بما في نفس الأمر، وما استشكله الشيخان من أنه معلق بالاستطاعة ولا استطاعة مع عدم العلم بالمسال والطاعة يمكن الجواب عنه بأن استطاعة إما استطاعة بالنسبة للمباشرة وهذه منتفية مع الجهل وإما بالنسبة للاستقرار وهي غير منتفية فيه، ويجوز النيابة في نكس التطوّع كما في النيابة عن الميت إذا أوصى به ولو كان النائب فيه صليماً مميّزاً أو عبداً، بخلاف الفرض لأنهما من أهل التطوّع بالنكس لأنفسهما، ويجوز أن يحج عن غيره بالنفقة وهي الكفاية كما يجوز بالإجارة والجمالة وإن استأجر به لم يصح للجمالة العوض، ولو قال معصوب: من حج عني فله مائة درهم، فن حج عنه ممن سمعه أو سمع من أخبره عنه استحقتها، وإن

في العاجز (قوله بضعة منه) بفتح الباء قال في المختار: والبضعة بالفتح: القطعة من اللحم والجمع بضع مثل ثمرة تمر، وقيل بضع مثل بدرة وبدر (قوله ولو توسم) أي جوّز (قوله وحيث أجاب المطاع لم يرجع) أي لم يجزله الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه امتناع المطيع من الفعل تبين عصيانه واستقرار الحجج في ذمته (قوله وهي غير منتفية فيه) أي ومع ذلك فلا إثم عليه لعذر (قوله أو سمع من أخبره عنه) أي ووقع في قلبه

الرواي أن المذهب ما قاله أبو حامد اه كلام الأذرعى (قوله سواء أذن له المطاع أم لا) هذا لا ينافيه أنه لا يصح حجه عنه إلا بإذنه، لأن الكلام هنا في مجرد الاستقرار كما لا يخفى (قوله وجوب قبول المطيع) المصدر مضاف لمفعوله.

أحرم عنه اثنان مرتباً استعقها الأول ، فإن أحرمها معاً أو جهل السابق منهما مع جهل سبقه أو بدونه وقع حججهما عنهما ولا شيء لهما على القائل إذ ليس أحدهما أولى من الآخر ، ولو علم سبق أحدهما ثم نسي وقف الأمر على قياس نظائره ولو كان العوض مجبولا فقولته من حج عنى فله ثوب وقع الحج عنه بأجرة المثل . والاستئجار فيما مر ضربان : أحدهما إجارة عين كاستأجرتك عنى أو عن مئتي هذه السنة ، فإن عين غير السنة الأولى لم يصح العقد وإن أطلق صح وحمل على السنة الحاضرة ، فإن كان لا يصل إلى مكة إلا لسنتين فأكثر فالأولى من سنى إمكان الوصول ، ويشترط لصحة العقد قدرة الأجير على الشروع في العمل واتساع المدة له والمكى ونحوه يستأجره في أشهر الحج . والثاني ذمة فقولته ألزمت ذمتك تحصيل حجة ، ويجوز الاستئجار في هذا الطرب على المستقبل فإن أطلق حمل على الحاضرة فيبطل إن ضاق الوقت ، ولا يشترط قدرته على السفر لإمكان الاستئابة في إجارة الذمة ولو قال ألزمت ذمتك لتصح عنى بنفسك صح ، وتكون إجارة عين على ما في الروضة هنا عن البغوى ، وقال الإمام بطلانها وتبعه في الروضة في باب الإجارة وصاحب الأنوار وهو المعتمد ، لأن الدينية مع الربط بمعين متناقضان كن أسلم في ثمر بستان بعينه وإن أجب عنه بما فيه نظر ، ويشترط معرفة أعمال الحج للمتعاقدين من أركان وواجبات وسنن لأنه معقود عليه حتى يخط التفاوت لما فوته من السن كما صرح به الماوردى وغيره وهو المعتمد ، ولا يجب ذكر الميقات الشرعى للمحجوج عنه ، وتحمل حالة الإطلاق على الميقات الشرعى ، ولو استأجر للقرآن فالدم على المستأجر ، فإن شرطه على الأجير بطلت الإجارة ، ولو كان المستأجر للقرآن معسرا فالصوم الذى هو بدل الدم على الأجير ، وجماع الأجير يفسد الحج وتنفسخ به إجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصها بزمن ، وينقلب فيها الحج للأجير لأن الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد فاقلب له كقطع المعصوب إذا جامع فسد حجه وانقلب له وعليه المضى في فاسد والكفارة ، ويلزمه في إجارة الذمة أن يأتى بعد القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر في عام آخر أو يستتيب من يبيع عنه في ذلك العام أو غيره وللمستأجر الخيار فيهما على التراخي لتأخر المقصود ، ولو حج أو اعتمر بمال حرام عصي وسقط فرضه .

### باب المواقيت للنسك زمانا ومكانا

جمع ميقات وهو لغة : الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها ، وقد بدأ بالأول فقال ( وقت ) لإحرام

صداقه ( قوله مع جهل سبقه ) أى بأن احتمل سبق والمعية ، وقوله أو بدونه : أى بأن علم السبق ولم يعلم عين السابق ( قوله والثاني ذمة ) أى إجارة ذمة الخ ( قوله وإن أجب عنه ) أى الاعتراض ( قوله حتى يخط التفاوت ) أى المسمى باعتبار القسط قل أو أكثر ( قوله على الأجير ) لعل وجهه أن الصوم يقع بعضه في الحج ، وهو لا يأتى من المستأجر لأن الفرض أنه معصوب وأنه في غير مكة .

#### ( باب المواقيت )

( قوله وهو لغة : الحد ) ولم يقل واصطلاحاً لعدم اختصاص المعنى الاصطلاحى بما ذكر ، ومع ذلك فكان عليه أن يبين معناه اصطلاحاً ( قوله والمراد به ) أى شرعاً ، وعبارة حجج : وشرعاً هنا زمن العبادة ومكانها ( قوله ومكانها )

#### ( باب المواقيت )

( قوله وهو ) أى الحج المضاف إليه أشهر

(الحج) لمكى أو غيره (شوال وذوالقعدة) بفتح القاف أفصح من كسرها سمي بذلك لقعودهم عن القتال فيه (وعشر ليل) بالأيام بينها وهي تسعة فقد قال الشافعي في مختصر المزني: أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذى الحجة وهو يوم عرفة، فمن لم يدركه إلى الفجر من يوم التحرق فقد فاتته الحج. واعترضه ابن داود بأنه إن أراد الأيام فليقل وتسعة أو الليالي فهي عشر. وأجاب الأصحاب بأن المراد الأيام والليالي جميعا وغلب التأنيث في العدد قاله الرافعي قال ابن العراقي: وليس فيه جواب عن السؤال وهو إخراج الليلة العاشرة، والأحسن الجواب بإعادة الأيام، ولا يحتاج للذكر التاء لأن ذلك مع ذكر المعدود فمحذوف يجوز الأمران. ذكره في المهمات، والسؤال معه باقى في إخراج الليلة العاشرة هـ. وأفاد الوالد رحمه الله تعالى أن ما ذكره الرافعي جواب السؤال، وما ذكره في المهمات جواب عنه ثان، وأما الليلة العاشرة فقد أفادها قوله فمن لم يدركه إلى آخره (من ذى الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها سمي بذلك لقوع الحج فيه، وقد فسر ابن عباس وغيره من الصحابة رضى الله عنهم قوله تعالى - الحج أشهر معلومات - بذلك: أى وقت الإحرام به أشهر معلومات إذ فعله لا يحتاج لأشهر، وأطلقها على شهرين وبعض شهر تغليبا أو إطلاقا للجمع على ما فوق الواحد، وظاهر كلامه صحة إحرامه بالحج مع ضيق زمن الوقوف عن إدراكه

قال حج: فإطلاقه عليه حقيقى إلا عند من ينخص التوقيت بالحد للوقت فتوسع (قوله وهو يوم عرفة) أى آخرها، ويحتمل أن الضمير راجع للحج على معنى أن معظمه عرفة كما قيل به في قوله صلى الله عليه وسلم «الحج عرفة» (قوله واعترضه ابن داود) أى اعترض ما في مختصر المزني من قوله وتسع من ذى الحجة (قوله والأحسن الجواب) الفرق بين هذا الجواب وما تقدمه أن المراد على الأول بالتسع الأيام مع الليالي، وعلى هذا الأيام وحدها والليالي مسكوت عنها فلا يكون في كلامه إخراج الليلة العاشرة لعدم ذكر الليالي وحكمها يعلم من دليل آخر، ومنه يعلم حقيقة قول الشارح والسؤال معه باقى الخ (قوله أفصح من فتحها) قال حج: ما بين منتهى غروب آخر رمضان وفجر النحر بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصح إحرامه به فيه وإن انتقل بعده إلى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدتهم صياما على الأوجه، لأن وجوب موافقته لم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انعقد لشدة تثبت الحج وزومه، بل قال في الخادم تقلا عن غيره: لا يلزمه الكفارة لو جامع في الثانية وإن لزمه الإسكاف. قال: وقياسه أنه لا يجب فطرة على من تزامن فطرته بغروب الشمس، وعلى هذا يصح الإحرام فيه إعطاء له حكم شوال هـ. وما ذكره في الكفارة قريب لأنها تسقط بالشبهة، وفي الفطرة يتعين فرضه فيها إذا حدث المؤدى عنه في البلد الأول قبل غروب اليوم الثانى، وإلا فالوجه لزومها لأن العبرة فيها بمحل المؤدى عنه، وأما الإحرام فالذى يتجه عدم صحته لأنه بعد أن انتقل إليها صار مثلهم في الصوم، فكذا الحج لأنه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما

(قوله قال ابن العراقي) أى في مقام اختصار كلام المهمات فلا ينافيه قوله بعد ذلك، والسؤال معه باقى لأنه تعقب منه لكلام صاحب المهمات فاندفع ما قد يتوهم من التناقض في طرفي كلامه (قوله أن ما ذكره الرافعي جواب عن السؤال الخ) اعلم أن حاصل جوابي الأصحاب وضاحب المهمات واحد، وهو اختيار الشئ الأول من شئ الترديد في كلام ابن داود، غاية الأمر أن الأصحاب يقولون حذف التاء تغليبا لليالي المرادة مع الأيام، فالمراد بالليالي في كلامهم ليالي تلك الأيام التسعة كما يعلم من كلام والده الشارح، وإنما يتعرضوا لليلة العاشرة لأن المستشكل لم يسأل عنها، بخلاف ما يوهمه قول ابن العراقي، والسؤال باقى معه الخ، وصاحب المهمات يقول: حذف التاء لحذف المعدود، وبما تقرر في هذه القولة والتي قبلها يعلم ما وقع في

كأن أحرم به في ليلة النحر ولم يبق من زمن الوقوف بعرفة ما يصح معه إدراكه ، وبصرح الروائي قال : وهذا بخلاف نظيره في الجمعة لبقاء الحج حجا بفوات الوقوف بخلاف الجمعة . ومراهم أن هذا وقته مع إمكانه في بقية الوقت حتى لو أحرم من مريضوم عرفة لم ينقد الحج بلا شك . قاله في الخادم . قال : وفي انعقاده عمرة تردد والأرجح نعم ، ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج إن كانت من شوال ولا فعمرة فبانت من شوال فحج ولا فعمرة ، ومن أحرم بحج يعتقد تقدمه على وقته فإن فيه أجزأه ، ولو أخطأ الوقت كل الحجيج فهل يفتكر خطأ الوقوف أو ينقد عمرة ؟ وجهان ، أو فقههما الثاني أخذنا بعموم كلامهم ، ويفرق بأن الغلط ثم يقع كثيرا فاقتضت الحاجة بل الضرورة المساعدة به ، وهنا لا يقع إلا نادرا فلم يفتكر ولو بالنسبة للحجيج العام ، وأيضا فالغلط هنا إنما ينشأ عن تقصير بخلافه ثم فإنه ينشأ عن كون الهلال غم عليهم ولا حيلة لهم في دفعه ، وأيضا فالغلط هنا إن كان بتقديم العبادة على وقتها فهو كالوقوف في الثامن ، وإن كان بتأخيرها عنه فهو كالوقوف في الحادي عشر وسبأني أنهما لا يميزان ( وفي ليلة النحر ) وهي العاشرة ( وجهه ) أنها ليست من وقته لأن الليالي تبع للأيام ويوم النحر لا يصح فيه الإحرام فكذا ليلته ( فلو أحرم به ) أي الحج حلال ( في غير وقته ) كرمضان أو أحرم مطلقا ( انعقد ) إحرامه بذلك ( عمرة ) مجزئة عن عمرة الإسلام ( على الصحيح ) سواء أكان عالما أم جاهلا لشدة تعلق الإحرام ولزومه ، فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف لما يقبله وهو العمرة ، ولأنه إذا بطل قصدا للحج فيها إذا نواه في مطلق الإحرام ، والعمرة تعتد بمجرد الإحرام كما مر ، والثاني لا ينقد عمرة كما لو فاتته الحج وتحلل بأعمال عمرة لكل واحد من الزمانين ليس وقتا للصحيح ، فإن كان محرما بعمرة ثم أحرم بحج في غير أشهره لم ينقد حجا لوقوعه في غير أشهره ولا عمرة ،

علمت اه بحر وفه ( قوله ما يصح معه ) أي ما يتأتى معه ( قوله بخلاف نظيره في الجمعة ) أي فإنها لا تعتقد إذا ضاق وقتها ( قوله ومراهم أن هذا ) قد يتوقف في أن هذا مراهم بعد فرض الكلام فيمن أحرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتأمل ، اللهم إلا أن يقال : كلام الروائي مفروض فيمن لم يصح منه الوقوف لمانع قام بخصوصه ، كما لو أحرم بمكة أو ما يقرب منها ليلة النحر ولم يمكنه الوقوف لما قام به من المانع مع إمكان الوقوف في حد ذاته لمن أحرم ثمة في ذلك الوقت ، ويحتمل أن مراد الخادم التنبيه على أن كلام الروائي مخالف لكلامهم إذ هو مفروض فيمن أمكنه لا مطلقا ( قوله وإلا فعمرة ) هذا يشكل بنظيره في صوم يوم الشك حيث لا يميزه عن رمضان إذا نوى ليلة الثلاثين في شعبان صومه عن رمضان إن كان منه وإلا ففضل فبان من رمضان ولعل الفرق صلاحية الوقت لكل من الحج والعمرة ، ولا يرد أن الصوم صالح لوقوعه عن رمضان إذا تبين أنه منه لعدم جزمه بالنية ، ولأن الإحرام أشد تعلقا بالزمان ( قوله ولو أخطأ الوقت ) أي وقت دخول وقت الحج ( قوله عن عمرة الإسلام ) أي فيجب عليه الإتيان بأعمالها ( قوله وتحلل ) يتأمل وجه التحلل وأنه لا يعتد

حاشية الشيخ هنا ( قوله ومراهم أن هذا وقته الخ ) انظر ما مراد الشارح بسباق هذا عقب كلام الرافعي هل مراده تعقبه به أو مجرد إثبات المنافة بينهما أو الإشارة إلى أنها متغايران ، وحينئذ فما وجه المنافة وما في حاشية الشيخ لا ينفى فليحزر ، وسبأني في الباب الآتي ما يدل على اختياره لكلام الروائي ( قوله وأيضا فالغلط هنا الخ ) قد يقال هذا فرق بالحكم إذ حاصله عدم الإجزاء هنا مطلقا بخلافه في خطأ الوقوف وهو الحكم المدعى الذي هو محل النزاع ، والفرق إنما يكون بشيء يرجع إلى المعنى كما هو ظاهر فتأمل ( قوله فهو كالوقوف في الثامن ) هذا التشبيه كالذي بعده يقتضي بطلان الإحرام من أصله ، وهو خلاف المدعى من انعقاده عمرة

لأن العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضى أبو الطيب . ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بنح أو عمرة فهو عمرة ، أو أحرم بنح ثم شك هل كان إحرامه فى أشهره أم قبلها قال الصيمرى : كان حجا لأنه يتقن لإحرامه الآن وشك فى تلبسه . قاله فى المجموع ، والميقات الزمانى للعمرة جميع السنة كما قال ( وجميع السنة وقت لإحرام العمرة ) وجميع أفعالها لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات متفرقات فى ذى القعدة : أى فى ثلاثة أعوام ، وأنه اعتمر عمرة فى رجب كما رواه ابن عمرو وإن أنكرته عليه عائشة ، وأنه قال : « عمرة فى رمضان تعدل حجة » وفى رواية لهما « حجة معى » وروى أنه اعتمر فى رمضان وفى شوال فدللت السنة على عدم التأقيت ، وقد يمنع الإحرام بها فى أوقات كما لو كان محرما بعمرة وقد مر أو كان محرما بنح إذ العمرة لا تدخل عليه أو أحرم بها قبل نفره لاشتغاله بالرعى والمبيت فهو عاجز عن الاشتغال بعملها ، ولأن بقاء أثر الإحرام كبقائه ، ويؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرى والمبيت ومن سقط عنه : أى ولم ينفر فتعتبر كثير بنح إنما هو باعتبار الأصل والغالب ، وأنه يتمتع حجتان فى عام واحد وهو ما فى الأم وجزم به الأصحاب وحكى فيه الإجماع ، وتصوير الزركشى وقوعهما فى عام واحد مردود ، أما إحرامه بها بعد نفره الأول والثانى فصحيح مطلقا كما فى المجموع ، وإن بقى وقت الرى فى الأول لأنه به خرج من الحج وصار كما لو مضى وقت الرى ، ولا يكره تكريرها بل يسن الإكثار منها لأنه صلى الله عليه وسلم اعتمر فى عام مرتين وكذلك عائشة وابن عمر ، ويتأكد فى رمضان وفى أشهر الحج وهى فى يوم عرفة والعيد وأيام التشريق ليست كفضلها فى غيرها لأن الأفضل فعل الحج فيها وشغل الزمان بالاعتبار أفضل من صرف قدره فى الطواف على الأصح . ثم شرع فى المكان فقال ( والميقات المكانى للحج ) ( ولو بقران فى حق من بمكة ) وإن لم يكن من أهلها ( نفس مكة ) للغبر الآتى ( وقيل كل الحرم ) لأن مكة وسائر الحرم فى الحرمه سواء ، فلو أحرم بعد مفارقة بئان مكة ولم يرجع إليها بعد الوقوف أساء على الأول ولزمه دم دون الثانى . ثم بحث المحب الطبرى وغيره أنه لو أحرم من محاذاتها فلا إساءة ولا دم كما لو أحرم من محاذة سائر المواقيت وهو الأوجه ، وإن نظر فيه . وفى المجموع عن القاضى أبى الطيب واعتمده البلقينى أن عمل الإساءة فيها ذكر إذا لم يصل إلى ميقات ، فإن عاد إليها قبل الوقوف ولم يصل فى خروجه مسافة القصر فإنه يسقط الدم ، بخلاف ما لو وصل إليها فلا يسقط إلا بوضوئه لميقات الآفاقى صرح به البغوى ، وسيعلم بما يأتى أن من مسكنه بعد

( قوله ويؤخذ منه ) أى من العلة الثانية وهى قوله ولأن بقاء أثر الإحرام الخ ( قوله بنح ) أى حيث قالوا ولو أحرم بها بنح ( قوله وتصوير الزركشى الخ ) أى بأن يأتى مكة نصف الليلة ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع إلى منى لحصول التحليلين بما فعله ، ووجه رده بقاء أثر الإحرام المانع من حججه الحجة الثانية من المبيت بنح وروى أيام التشريق ( قوله ليست كفضلها فى غيرها ) أى بل فضلها فيها دونه فى غيرها كما يفيدوه قوله لأن الأفضل الخ ( قوله وشغل الزمان بالاعتبار أفضل ) أى لأنها لا تنفع من المكلف الحر إلا فرضا وهو أفضل من التطوع اه حج ( قوله ولا دم ) خلافا لحج حيث قال : عليه دم

( قوله أى فى ثلاثة أعوام ) تفسير لقوله متفرقات ( قوله وأنه يتمتع حجتان ) محطوف على عدم الفرق ( قوله ويتأكد فى رمضان وفى أشهر الحج ) قد يقال : إنه يؤخذ مما يأتى من أفضليته الأفراد على التمتع أن محل التأكد فى أشهر الحج فيمن لم يرد الحج فى عامه فليراجع ( قوله فإن عاد إليها قبل الوقوف الخ ) بهذا مفهوم قوله فيها مر فلو أحرم بعد مفارقة بئان مكة ولم يرجع إليها الخ فلا تعلق له بما قبله كما قد يتوهم ( قوله بخلاف ما لو وصل إليها ) أى إلى مسافة القصر

المليات ولو في الحرم يكون محله ميقاته ، والأفضل للمكي أن يصلي بالمسجد سنة الإحرام ثم يأتي إلى باب داره ويجرم منه لأن الإحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند الخروج إلى عرفات ثم يأتي المسجد لطواف الوداع ، فاندفع استشكال الصلاة في المسجد بالإحرام من باب داره ولا يبين أن يحرم من الطرف الأبعد من مكة لقطع الباقي محرما ، بخلاف من ميقاته قريته أو حلقته لأن ذاك يقصد مكانا أشرف مما هو به وهذا بعكسه ( وأما غيره ) وهو من لم يكن بمكة عند إرادته الحج فميقاته تختلف بحسب النواحي ( فمقات المتوجه من المدينة ذو الحليفة ) وهو المعروف الآن بأبيار على وهو على نحو ثلاثة أميال من المدينة ، وتصحيح المجموع وغيره أنها على ستة أميال لعله باعتبار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر ، والرافعي أنها على ميل لعله باعتبار عمراتها الذي كان من جهة الحليفة وهي أبعد المواقيت من مكة ( و ) المتوجه ( من الشام ) بالهمز والقصر ، ويجوز ترك الهمز والمد مع فتح الشين ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش . قاله ابن حبان . وقال غيره : حدة طولاً من العريش إلى الفرات وعرضاً من جبل طي من نحو القبلة إلى بحر الروم وما سامت ذلك من البلاد ، وهو مذكور على المشهور ( و ) من ( مصر ) وهي المدينة المعروفة تذكر وتوثق وحدها طولاً من برقة التي في جنوب البحر الروي إلى أيلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضه من مدينة أسوان وما سامتها من الصعيد الأعلى إلى رشيد وما حاذها من مساقط النيل في بحر الروم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوماً ، سميت باسم من سكنها أولاً وهو مصر بن بيسر بن نوح ( و ) من ( المغرب بالحفة ) قرية كبيرة بين مكة والمدينة وقد خربت ، سميت بذلك لأن السيل أحجفها وهي على ست مراحل من مكة ، وقول المجموع على ثلاث لعله بسير البغال النفيسة ( ومن تهامة اليمن ) بكسر التاء اسم لكل منازل عن نجد من بلاد الحجاز واليمن لإقليم معروف ( يللم ) ويقال له ألمم وهو أصله قلبت الهمزة ياء ويروم برامين وهي على مرحلتين من مكة ( و ) من ( نجد اليمن و ) نجد ( الحجاز قرن ) يسكون الزاء ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب وهو جبل على مرحلتين من مكة ، وغلط الجوهرى في أن راعه حركة وأن إليه ينسب أويس القرنى إذ هو منسوب إلى قرن قبيلة من مراد كما في مسلم ، ونجد في الأصل المكان المرتفع ، ويسمى المنخفض غورا ، وحيث أطلق نجد فالمراد نجد الحجاز ( ومن المشرق ) العراق وغيره ( ذات عرق ) وهي قرية على مرحلتين من مكة وقد خربت ، وفوقها واد يقال له العقيق ، والأولى لولاء الإحرام منه للاحتياط ، ولما حسنه الترمذى « أنه صلى الله عليه وسلم وقّت لأهل المشرق العقيق » لكن رده في المجموع فقيه ضعيف . والأصل في المواقيت خبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل

( قوله ثم يأتي المسجد ) أى ندبا ولو مكيا ( قوله قريته أو حلقته ) أى فإنه يحرم من الطرف الأبعد ( قوله ذو الحليفة ) قال حجج : تصغير حلفة بفتح أوليه واحدة الخلفاء نبات معروف اه . وقال في المختار : كقصبة وطرفة . وقال الأصمعي : حلفة بكسر اللام اه ( قوله من مدينة أسوان ) قال في لبّ الألباب بفتح أوله والوار وسكون السين بلد بصعيد مصر . قلت : الصحيح ضم أوله ( قوله والأولى لولاء )

( قوله بالإحرام من باب داره ) متعلق باستشكال ( قوله والمد مع فتح الشين ) أى ومع الهمز كما هو ظاهر ( قوله وحدها طولاً ) أى حدّ إقليمها وما ينسب إليها ( قوله ابن بيسر بن نوح ) عبارة المديري ، ابن بيسر بن سام بن نوح فلعل قوله ابن سام سقط من الشرح من النسخ ( قوله لكل منازل عن نجد من بلاد الحجاز ) كذا في النسخ ،

ولأهل اليمن يلزم وقال : هن " لمن ولدن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة » زاد الشافعي « ولأهل المغرب للجحفة » وهو وإن كان مرسلًا لكن قام الإجماع على ما اقتضاه ، وصححه ابن السكن ، وتوقيت عمر رضي الله عنه ذات عرق لأهل العراق اجتهد منه وافق النص ، وقول البارزى لإحرام الحاج المصرى من رايغ المحاذية للجحفة مشكل ، وكان ينبغي لإحرامهم من بدر لأهم يعبرون عليه وهو ميقات لأهله ، كما أن الشامى يحرم من الحليفة ولا يصبر للجحفة مردود لخالفته النص ولأن أهل الشام يحرمون على ميقات منصوب عليه بخلاف أهل مصر ، ولا أثر للمحاذاة مع تعيين ميقات لهم على أن بدرا ليس ميقاتا لأهله بل ميقاتهم الجحفة كما بأتى ، والعبرة في هذه المواقيت بالبيعة لا بما بنى ولو قريبا منها بتقصها وإن " بى باسمها : ويستثنى من إطلاق المصنف الأجير فإن عليه أن يحرم من ميقات المنوب عنه ، فإن مرّ بغير ذلك الميقات أبحر من موضع يلازمه إذا كان أبعد من ذلك الميقات من مكة ، حكاية في الكفاية عن القوراني وأقره ، وقت أفت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة ( والأفضل أن يحرم من أول الميقات ) وهو طرفه الأبعد عن مكة لا من وسطه ولا آخره ليقطع الباقي محرما . قال السبكي : إلا إذا الحليفة فينبى أن يكون إحرامه من المسجد الذى أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم أفضل . قال الأذرى : وهذا حق إن علم أن ذلك المسجد هو الموجود آثاره اليوم والظاهر أنه هو ( ويجوز من آخره ) لوقوع الاسم عليه ( ومن سلك طريقا لا ينهى إلى ميقات ) مما ذكر ( فإن جازى ) بذل معجزة أى سامت ( ميقاتا ) منها بمنة أو يسرة سواء أكان في البر أم في البحر لا من ظهرو أو وجهه لأن الأول وراعه والثاني أمامه ( أحرم من محاذاته ) لما صح أن عمر رضي الله عنه حدّ لأهل العراق ذات عرق لما قالوا له إن قربنا - الموت لأهل نجد - جور : أى مائل عن طريقنا وإن أردناه شق علينا ولم ينكره عليه أحد ، فإن أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته تحرّى إن لم يجد من يجره عن علم ولا يقلد غيره في التحرّى إلا أن يعجز عنه كالأعمى . ويسن له أن يستظهر حتى يتيقن أنه حاذاه أو أنه فوقه . نعم بحث الأذرى أنه إن تحرّج في اجتهداه لزمه الاستظهار إن خاف فوت الحج أو كان قد تضيق عليه ( أو ) حاذى ( ميقاتين ) على الترتيب أحرّم من الأول أو معا أحرّم من أقربهما إليه وإن كان الآخر أبعد إلى مكة إذ لو كان أمامه ميقات فإنه ميقاته وإن حاذى ميقاتا أبعد فكذا ما هو بقربه فإن استويا في القرب إليه ( فالأصح أنه يحرم من تحاذاة أبعدهما من مكة ) وإن حاذى

أى أهل المشرق ( قوله وقال هن " ) أى لأهلهن ولمن الخ ( قوله لأهم يعبرون ) أى يمرّون ( قوله أن يحرم من ميقات المنوب عنه ) أى أو ما قبله من أبعد كما يعلم من كتاب الوصية اهشرح منهج . أقول : فإن جاوزته بغير إحرام فهل يلزمه دم أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب أنه إن أحرّم من مثله فلا دم عليه وإلا فعليه دم ، وفي حج ما يوافق . أما لو عين له مكان ليس ميقاتا لأحد كان قبل له أحرّم من مصر فهل يلزمه دم بمجاوزته أم لا ؟ فيه نظر ، والظاهر عدم الزوم لكن يحيط قسط من المسمى باعتبار أجرة المثل ، فإن كانت أجرة مثل المدة يتأهها من مصر مثلا عشرة ومن الموضع الذى أحرّم منه تسعة حط من المسمى عشرة ( قوله عام حجة ) وكان في السنة العاشرة كما تقدم ( قوله جور ) أى مائل عبارة شرح الروض بالراء ، وفي الصحاح الجور الميل

وصوابه كما في المنبرى : لكل منازل عن نجد إلى بلاد الحجاز ( قوله اجتهد منه وافق النص ) مراده به الجمع بين ما وقع للأصحاب من الخلاف في أن ذلك بالنص أو باجتهد عمر رضي الله عنه كما حكاها الأذرى فكانه يقول : لاخلاف بين الأصحاب في المعنى ، لكن استدلاله فيما يأتى لقول المصنف : فإن جازى ميقاتا أحرّم من محاذاته بقوله لما صح أن عمر رضي الله عنه حدّ لأهل العراق ذات عرق الخ ، صريح في أنه ليس إلا باجتهد عمر ،



الأقرب إليها أو لا كان كان الأبعد منحرفاً أو وعراً ، فلو جاوزهما مريداً للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع إلى الأبعد أو إلى مثل مسافته سقط الدم أو إلى الآخر لم يسقط ، فإن استويا في القرب إليها وإليه أحرم من محاذتهما إن لم يحاذ أحدهما قبل الآخر وإلا فمن عاذاة الأول ولا ينتظر عاذاة الآخر كما أنه ليس للمار على ذى الحليفة أن يؤخر إحرامه إلى الجحفة ، ومقابل الأصح في كلام المصنف أنه يتخير فإن شاء أحرم من الموضع المحاذي لأبعدهما وإن شاء لأقربهما ( وإن لم يحاذ ) ميقاتاً من سبقي كالجاني من البحر من جهة سواكن فإنه قد لا يحاذي ميقاتاً ، فقول ابن يونس ومن تبعه : المراد بعدم المحاذاة في علمه دون نفس الأمر فإن المواقيت تعم جهات مكة فلا بد أن يحاذي أحدها مردود ( أحرم على مرحلتين من مكة ) إذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من هذا المقدار ( ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقباته ) للنسك ( مسكنه ) من قرية أو حلة لما مر في الخبر « ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ » هذا إن لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر ، وإلا كأهل بئر والصفراء فإنه من بعد الحليفة وقبل الجحفة فيقاتهم الثاني وهو الجحفة ( ومن بلغ ) يعني جاوز ( ميقاتاً ) من المواقيت المنصوص عليها أو موضعاً جعلناه ميقاتاً وإن لم يكن ميقاتاً أصلياً ( غير مريد نسكاً ثم أراد عيقاته موضعه ) ولا يكلف العود إلى الميقات للخبر المأثور ( ومن بلغه ) أى وصل ( مريداً ) نسكاً ( لم تجز مجاوزته ) إلى جهة الحرم ( بغير إحرام ) إجماعاً ويجوز إلى جهة الجنة أو البصرة ويحرم من مثل ميقات بلده أو أبعد كما ذكره الماوردي ( فإن ) خالف ( وفعل ) مأمع منه بأن جاوزه إلى جهة الحرم ( لزمه العود ليحرم منه ) لأن الإحرام منه كان واجباً عليه فتركه وقد أمكنه تداركه فيأتي به ، وقوله منه مثال فلو عاد إلى مثل مسافته من ميقات آخر جاز . قاله الماوردي وغيره ، ويؤيده تجويزهم في قضاء المقدس ترك الميقات الذي أحرم منه في الأداء مع وجوب ذلك عليه والإحرام من مثل مسافته من موضع آخر ، ولا يجب تأخير الإحرام إلى العود لأننا قلنا بالأصح أن العود بعد الإحرام يسقط الدم كان له الإحرام ثم يعود إلى الميقات محرماً لأن المقصود قطع المسافة محرماً كالملكى ولو أراد الاعتبار فإنه يجوز له الإحرام من مكة ثم يخرج إلى الحل على الصحيح . نعم ينتجه الاكتفاء بقدر ذلك وإن لم يكن ماعاد إليه ميقاتاً ، وما أومئ به كلام المصنف من عدم وجوب العود إذا أحرم بلعله العلة في عوده إنشاء الإحرام وقد زال ذلك غير مراد بل يجب عليه العود ولو بعد الإحرام ، ولا فرق في المجاوزة بين العمد والسبو والعلم والجهل إذ المأمورات لا يفرق فيها الحال بين العمد وغيره كنية الصلاة لكن لا إثم على الجاهل والناسى ، ولا يقدح فيها ذكر في الساهى أنه بسبه عن الإحرام يستحيل كونه في تلك الحالة مريداً للنسك إذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من محل قاصداً له وقصده مستمر فسها

---

( قوله أو إلى الآخر لم يسقط ) أى الذى هو الأقرب ( قوله من مكة ) أى وتحصل معرفة ذلك بأن كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بأن يجتهد فيها ( قوله للنسك ) أشار به إلى تصحيح إضافة الميقات لتصميمه وهو أن الإضافة تكون لأدنى ملابسة ( قوله من ميقات آخر ) سيأتى في قوله نعم ينتجه الاكتفاء بقدر ذلك الخ فها هنا مجرد تصوير

---

ولام لم يتم به الدليل لما ذكر كما لا يخفى ( قوله فلو جاوزهما مريداً للنسك الخ ) هذا هو ثمرته كونه يحرم من أبعدهما من مكة ، وإلا فالصورة أن الحل الذى يحرم منه فيه محاذاة الميقاتين معا فلا وجه لنسبة الإحرام لأحدهما دون الآخر ، وعبارة الروى : فإن قيل فإذا استويا في القرب فكلاهما ميقاته ، قلنا : لا بل ميقاته الأبعد إلى مكة ، وتظهر فائدته فيما لو جاوزهما مريداً للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة الخ

عنه حين المجاوزة ، ثم استثنى من لزوم العود قوله ( إلا إذا ضاق الوقت ) عن العود إلى الميقات ( أو كان الطريق مخوفاً ) أو مكان معدوداً بمرض شاق أو خفاف انقطاعاً عن رفقته فلا يلزمه العود حيثئذ بل يريق دماً ، والأوجه كما قاله الأذعري تحريم عوده لو علم أنه لو عاد لقات الحج ولو كان ماشياً ولم يتضرر بالمشي فهل يلزمه العود أو لا ؟ قضية كلامهم لزومه ، ونظر فيه الأسنوي وقال : المتجه أنه إن كان على دون مسافة القصر لزمه وإلا فلا كما قلنا في الحج ماشياً اه . قال ابن العماد : بل المتجه لزوم العود مطلقاً لأنه قضاء لما تعدى فيه فأشبه وجوب قضاء الحج الفاسد وإن بعدت المسافة اه . وهو ظاهر إن كان قد تعدى بمجاوزة الميقات أخذاً من تعليقه وإلا فالمتجه ما قاله الأسنوي ( فإن لم يعد ) لعذر أو غيره ( لزمه ) بتركه الإحرام من الميقات ( دم ) لقول ابن عباس : من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فلهرق دماً . رواه مالك وغيره بإسناد صحيح ، ومحل لزومه إن أحرم بعمرة مطلقاً أو بمحج في تلك السنة فإن لم يحرم أصلاً فلا إذ لزومه لنقصان النسك لا بد منه ، وكذا إن أحرم بمحج في سنة أخرى إذ إحرام سنة لا يصلح لإحرام غيرها ، واقتضى كلام المصنف مساواة الكافر للمسلم فيما لو جاوزه مريداً للنسك ثم أسلم وأحرم دونه وهو كذلك ، ويستثنى من كلامه مالو مرّ صبي أو عبد بالميات غير محرم مريداً للنسك ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح . أفاده البدر بن شعبة في العبد وابن قاسم فيهما في شرحهما الكتاب ( وإن أحرم ) من جاوز الميقات غير محرم ( ثم عاد ) له ( فالأصح أنه إن عاد ) إليه ( قبل تلبسه بنسك سقط الدم ) عنه : أي لم يجب لقطعه المسافة من الميقات محرماً وفعله جميع المناسك بعده فكان كما لو أحرم منه سواء أدخل مكة أم لا ( وإلا ) بأن عاد بعد تلبسه بنسك ولو طواف قدوم ( فلا ) يسقط الدم عنه لتأدى النسك بإحرام ناقص وحيث لم يجب بعوده لم تكن مجاوزته محرمة كما جزم به الحاملي والرواني . نعم يشترط أن تكون المجاوزة بنية العود كما قاله الحاملي ، ومقابل الأصح إطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدمه تأكد الإساءة بإنشاء الإحرام من غير موضعه ( والأفضل ) لمن فوق الميقات ( أن يحرم من ديرة أهله ) لأنه أكثر عملاً إلا نحو حائض فالأفضل لها الإحرام

( قوله لو كان الطريق مخوفاً ) أي بأن خاف فيه على نفسه أو ماله ودخل في المال لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها ، وقياس ما في التيمم من أنه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر أنه هنا كذلك فيجب العود وإن خاف ، وقد يفرق بأن ما هنا إسقاط لما ارتكبه وما في التيمم طريق للطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة وهي أضيق مما هنا فلا يجب العود ولا إثم بعدهم ( قوله بمرض شاق ) أي لا يحتمل عادة وإن لم يبع التيمم ( قوله المتجه لزوم العود مطلقاً ) أي سواء كان دون مسافة القصر أو فوقها ( قوله بعمرة مطلقاً ) أي وإن كان في غير سنته ( قوله فلا دم عليه الخ ) لأن كلا منهما عند المجاوزة غير أهل للإرادة لأنه محجور عليه اه حج : أي الفتن وبأن مثله في الصبي . قال حج : أي ومجاوزة الولي بموليته مريد النسك به فيها الدم على التفصيل المذكور ( قوله إلا نحو حائض ) كالجنب أي لكراهة الإحرام مع الحيض ونحوه كما يأتي في فصل المحرم بنوى ويلج من قوله ويكره تركه : أي الغسل وإحرامه جنباً ( قوله فالأفضل لها الإحرام ) هو ظاهر إن غلب على ظنها

( قوله وهو كذلك ) أي كما مر ( قوله ويستثنى من كلامه مالو مرّ صبي أو عبد بالميات غير محرم الخ ) اعلم أن ما ذكره هنا عن ابن شعبة وقاسم في الصبي والعبد يخالف ما ذكره فيهما في الباب المتقدم عن النص من لزوم الدم لهما حيثئذ ، لكن يؤخذ مما لحقه هناك في بعض النسخ كما قلنا التنبيه عليه أن محل ما هنا إذا خرجا بغير إذن الولي والسيد وما هنا فكيف إذا خرجا بذنبا وإن كان الشارح وضعه هناك في غير محله كما تقدم التنبيه عليه

من الميقات (وفى قول) الأفضل أن يحرم (من الميقات) تأسيًا به صلى الله عليه وسلم (قلت : الميقات) أى الإحرام منه إن لم يلزم بالنز الإحرام مما قبله (أظهر وهو الموافق للأحاديث الصحيحة ، والله أعلم) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمره الحديبية من الحليفة ، وإنما جاز قبل الميقات المكاني دون الزماني لما يأتي من أن تعلق العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ، ولأن المكاني يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزماني والأفضل للمكي الإحرام منها وأن لا يحرم من خارجها في جهة البين ، وينبغي أن لا يكون إحرام المصريين من رابع مفضولا وإن كانت قبل الميقات لأنه لعذر ، وهو إيهام الجحفة على أكثرهم وعدم وجود ماء فيها وخشية من قصدتها على ماله ونحوه (وميقات العمرة) المكاني (لأنه هو خارج الحرم ميقات الحج) للخبر المار بمن أراد الحج والعمرة (ومن) هو (بالحرم) مكيا أو غيره يلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بخطوة) أى بقليل من أى جانب شاء للجمع فيها بين الحل والحرم لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم عائشة بالخروج إليه للإحرام بالعمرة مع ضيق الوقت برحيل الحاج (فإن لم يخرج) إلى أدنى الحل (وأى بأفعال العمرة) بعد لإحرامه بها في الحرم انتقلت عمرته جزما (و (أجزأته) هذه العمرة عن عمرته (في الأظهر) لانعقاد إحرامه وإتيانه بعده بالواجبات (و) لكن (عليه دم) لتركه الإحرام من الميقات . والثاني لانجزأته لأن العمرة أحد النسكين فيشترط فيها الجمع بين الحل والحرم كالحج فإنه لا بد فيه من الحل وهو عرفة (فلو خرج) على الأول (إلى) أدنى (الحل بعد إحرامه) وقبل طوافه وسعيه (سقط الدم) أى لم يجب (على المذهب) كما لو جاوز الميقات ثم عاد إليه محرما ، والطريق الثاني القطع بالسقوط ، والفرق أن ذلك قد انتهى إلى الميقات على قصد النسك ثم جاوزه فكان مسيئا حقيقة وهذا المعنى غير موجود ههنا فكان شيئا بمن أحرم قبل الميقات (وأفضل بقاء الحل) للإحرام بالعمرة (الجعرانة) للاتباع رواه الشيخان ، وهى بإسكان العين وتخفيف الراء أنصح من كسر العين وتثقل الراء وإن كان عليه أكثر المحدثين ، وهى في طريق الطائفة على ستة فراسخ من مكة ، ويحكى أنه أحرم منها ثلاثمائة نبي صلى الله عليه وسلم عليهم (ثم التنعيم) لأمره صلى الله عليه وسلم بالاعتبار منه ، وقد تمه على الجعرانة لضيق الوقت أو لبيان الجواز من أدنى الحل وهو عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ فهو أقرب أطراف الحل إلى مكة . سمى بذلك لأن على يمينه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره جبلا يقال له ناعم والوادي نعمان (ثم الحديبية) بتخفيف الياء في الأفضح ، وهى اسم

انقطاع دمها قبل مجاوزتها الميقات بزمن يمكنها فيه الاغتسال والإحرام من الميقات ، وإلا فينبغي على هذا أنه لا يستحب لها التأخير إذا لا فائدة فيه فإنه يجب عليها أن تحرم من الميقات مع الحيض (قوله الإحرام بما قبله) أى أما إذا التزم ذلك وجب عليه الإحرام مما التزمه ، ولا يقال : إن هذا مفضول بالنسبة للميقات فكيف انعقد . لأننا نقول : المانع من الانعقاد هو المكروه لا ما كان غيره أفضل منه (قوله والأفضل للمكي الإحرام) هذا علم من قول المصنف السابق والميقات المكاني للحج في حق من بمكة نفس مكة (قوله سقط الدم على المذهب) قضيته وإن لم ينو الخروج إلى الحل حالة الإحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما سبق من اشتراط ذلك أنه هنا بنفس الإحرام لم تتحقق الإساءة حتى يحتاج لسقوط الإثم بها وفيما سبق يقال مجاوزته للميقات بلا إحرام ممنوعة فاحتاج لنية العود لينتفع من ترتب الإثم عليها : ثم رأيت في سم على منهج قوله فلا دم : أى وأما الإثم فالوجه أنه إذا أحرم بها قبل

(قوله بمن أراد الحج والعمرة) بدل من لفظ الخبر

لبئر بين طريق جذة وطريق المدينة بين جبلين على ثلاثة فراسخ من مكة على ما قيل لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبال اعتبار منها فصدّه الكفار فقدم فعله ثم أمره ثم هم ، وإن زادت مسافة المقصود على القاضيل ، والتعبير بالمهم المذكور قاله الغزالي ، وصوب في الجميع أنه أحرم من ذى الحليفة وإنما هم بالدخول إلى مكة من الحديبية . ويحجب بإمكان الجمع بينهما بأنه هم أولاً بالاعتبار منها ثم بعد إحرامه هم بالدخول منها ، ويندب لمن لم يحرم من أحد الثلاثة أن يجعل بينه وبين الحرم بطن واد ثم يحرم . ويسن الخروج عقب الإحرام من أى محل كان من غير مكث بعده .

### باب الإحرام

هو نية الدخول في التسلك بالإجماع ، وهو كما يطلق شرعا على هذه النية يطلق أيضا على الدخول في حج أو عمره أو فيهما أو فيما يصلح لهما أو لأحدهما وهو المطلق والأول هو المراد بقولهم : الإحرام ركن ، والمراد هنا الثاني وهو المعنى بقولهم يتعقد الإحرام بالنية ، ولا يجب التعرض هنا للفرض اتفاقا . سمي بذلك إما لاقتضائه دخول الحرم أخذنا من قولهم أحرم إذا دخل الحرم كأنجد إذا دخل نجدا أو لاقتضائه تحريم الأنواع الآتية ( يتعقد ) الإحرام ( معينا بأن ينوى حجا أو عمره أو كليهما ) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال « من أراد منكم أن يهلّ بجمع ويجع وعمره فليفعل ، ومن أراد أن يهلّ بجمع فليفعل ، ومن أراد أن يهلّ بعمره فليفعل » ، ولو نوى حجتين أو نصف حجة انعقد حجة أو عمرتين أو نصف عمره انعقد عمره قياسا على الطلاق في مسئلتى النصف وإلغاء بالإضافة إلى ثنتين في مسئلتى الحجنتين والعمرتين لتعذر الجمع بينهما بإحرام واحد فصح في واحدة كما لو تيمم لفرضين لاستتبع إلا واحدا كما مر ، وفاز عدم الانعقاد في نظيرهما من الصلاة بأن الإحرام بالحج يحافظ عليه ما أمكن ، ولهذا لو أحرم بالحج في غير أشهره انعقد عمره كما مر ( و ) يتعقد أيضا ( مطلقا ) وذلك ( بأن لا يزيد على نفس الإحرام ) بأن ينوى الدخول في التسلك الصالح للأشكال الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرم . روى الشافعى رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء : أى تزول الوحى ، فأمر من لاهدى معه أن

الخروج عازما على الخروج بعد الإحرام فلا ثم ولا ثم ، وظنى أن النقل كذلك فليراجع ( قوله بين طريق حدة ) أى بالحاء المهملة حج ( قوله فقدم فعله ) أى المشار إليه بقوله للاتباع ، وظاهره أن جميع إحراماته بالعمره كان من الجمرات فليراجع ( قوله بطن واد ) أى أى واد كان .

### ( باب الإحرام )

( قوله هو نية الدخول الخ ) أى شرعا كما بآنى ( قوله والأول ) أى نية الدخول ، والثاني هو الدخول في النسك ( قوله ولا يجب التعرض هنا الخ ) أى بخلاف الصلاة ، ولعل الفرق أن الحج لا يقع من البالغ الحر إلا فرضا بخلافها ( قوله في نظيرهما من الصلاة ) أى وذلك فيما لو نوى صلاتين أو نصف صلاتين فلا يتعقد ( قوله مهلين ) أى محرمين ( قوله فأمر من لاهدى معه الخ ) هذا يقتضى أنهم أحرموا مطلقين ، لكن سيأتى له في أركان الحج أنه صلى الله عليه وسلم أمر من لاهدى معه وإن كان محرما بالحج أن يجعل حجه عمره ، وذكر أن ذلك من خصائص

### ( باب الإحرام )

( قوله بأن الإحرام بالحج يحافظ عليه ما أمكن ) الأول حذف لفظ الحج

يجعل لإحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجاً ، ومناسبة ذلك ظاهرة ، وهو أن الحج أكل التيسين ، ومن ساق الهدى بقرباً أكل حالاً من لم يسقه غناب أن يكون له أكل التيسين ، وأما كون ظاهر الخبر أن الإهداء يمنع الاعتبار فغير مراد إجماعاً ، ويفارق الصلاة حيث لم يميز أن يحرم بها مطلقاً بأن التيسين ليس شرطاً في انعقاد التيسك ، ولهذا لو أحزم بنسك نفل وعليه نسك فرض انصرف إلى الفرض ، ولو قيد الإحرام بزم من كيوم أو أكثر انعقد مطلقاً كالطلاق ، وهذا هو المعتمد وإن بحث في المجموع في هذا وفي مسئلتى النصف عدم الانعقاد لأنه من باب العبادات والنية إلزامية شرط فيها بخلاف الطلاق فإنه مبنى على الغلبة والسراية وبقبل الأخطار ويدخله التعليق ( والتعيين أفضل ) من الإطلاق ليعرف ما يدخل عليه . قالوا : ولأنه أقرب إلى الإخلاص ( وفي قول الإطلاق ) أفضل من التيسين لأنه ربما حصل عارض من مرض أو غيره فلا يتمكن من صرفه إلا ما لا يخاف فوته ( فإن أحرم ) إحراماً ( مطلقاً ) في أشهر الحج صرفه بالنية لا باللفظ فقط ( إلى ما شاء من التيسين أو إليهما ) مما إن كان الوقت صالحاً لهما ( ثم اشتغل ) بعد الصرف ( بالأعمال ) فلا يميز العمل قبله كما يشعر به تعبيره ثم ، لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وإن كان من سنة الحج ، ولو سعى بعده فالأوجه عدم الإجزاء لأنه ركن فيحتاج له وإن وقع تبعاً ، فإن لم يصلح بأن فات وقت الحج فالأوجه صرفه إلى العمرة كما قاله الروايات ، وذكر الزركشى أنه الأقرب وإن قال القاضي أنه يحتمل أن يتعين عمرة وأن يبقى مبهماً ، فإن عينه لعمرة فذلك أو الحج فكأن فاته الحج . قال الشيخ : وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الأصحاب ، ولو ضاق الوقت فالنتيجة كما قاله الأسنوى ، وهو مقتضى كلامهم أن له صرفه إلى ما شاء ويكون كمن أحرم بالحج في تلك الحالة . قال القاضي : ولو أحرم مطلقاً ثم أنفذه قبل التيسين فأبهاها عينه كأنه مفسداً له ( وإن أطلق ) الإحرام ( في غير أشهره ) أى الحج ( فالأصح انعقاد عمرة فلا يصرفه إلى الحج في أشهره ) لأن الوقت لا يقبل غير العمرة . والثاني ينعقد مبهماً فله صرفه إلى عمرة وبعد دخوله أشهر الحج إلى التيسين أو أحدهما ، فإن صرفه إلى الحج قبل أشهره كان كإحرامه قبلها فينقذ عمرة على الصحيح ( وله ) أى للشخص ( أن يحرم كإحرام زيد ) كقوله أحرمت بما أحرم به زيد أو كإحرامه ، لأن أبا موسى رضى الله عنه أهل لإهلال كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما أخبره قال له : أحسنت طف بالبيت وبالصفاء والمروة

أصحابه صلى الله عليه وسلم ( قوله ومناسبة ذلك ) أى أمر من لاهدى معه الخ ( قوله بنسك نفل ) أى من حيث الابتداء به بأن سبق منه حجة الإسلام . أما بعد فعله فلا يكون إلا فرضاً وإن تكرر فإن الحج من البالغ الحر لا يكون إلا فرضاً ولا يقع وقوعه نقلاً إلا من الصبي والرقيق والمجنون إذا أحرم عنه وليه ( قوله لأنه من باب العبادات ) توجيهه لكلام المجموع ( قوله ولأنه أقرب ) أى لأنه إذا أخرم مطلقاً كان الأمر موكولاً إلى خبرته فيفعل ما تميل إليه نفسه ففيه ضرب من غرض النفس ( قوله مطلقاً ) بكسر اللام وفتحها مصدر أو حال اه حج ( قوله فيحتاج له ) أى فلا يعتد به إلا إذا وقع بعد طواف علم أنه من أعمال الحج فرضاً أو سنة ( قوله فالأوجه صرفه إلى العمرة ) أى بالنية أخذاً من قوله وإن قال القاضي ( قوله وهذا الاحتمال ) هو معنى كونه عمرة بالقوات ( قوله في تلك الحالة ) أى وهو ينقذ ويفتو بطلوع الفجر فيتحلل بفعل عمرة ويقضيه من قابل ( قوله كأنه مفسداً له ) أى يقضيه دون الآخر ويجب المصطفى في فاسده ( قوله طف بالبيت ) هو ظاهر بناء على أنه صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقاً ، لأن إحرام أى موسى لإحرامه ينقذ مطلقاً فيصرفه لما شاء ، فيجوز أنه صلى الله عليه وسلم رأى الأنسب لأبي موسى العمرة فأمره بها . وإما على ما يأتي للشارح من المجموع في أركان الحج بعد قول المصنف ، وفي قول التمتع أفضل من أن ( قوله فالأوجه صرفه إلى العمرة ) أى بالنية بقربة ما بعده ( قوله ويكون كمن أحرم بالحج في تلك الحالة ) أى حيث

وأحل ، وكذا فعل على رضى الله عنه وكلاهما فى الصحيحين ( فإن لم يكن زيد محرما ) أصلا أو أتى بصورة إحرام فاسد لكفره أو جماعه ( انعقد إحرامه مطلقا ) ولغت الإضافة إلى زيد لأنه قيد الإحرام بصفة ، فإذا انتفت بقى أصل الإحرام كما لو أحرم عن نفسه ومستأجره ولأن أصل إحرامه مجزوم به ( وقيل إن علم عدم إحرام زيد لم ينعقد ) إحرامه كما لو علق فقال إن كان محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما ، وفق الأول بأن فى المقيس عليه تعليق أصل الإحرام فليس جازما به ، بخلاف المقيس فإنه جازم بالإحرام فيه ( وإن كان زيد محرما ) بإحرام صحيح ( انعقد إحرامه كلإحرامه ) من حج أو عمرة أو كليهما فبقيته فى تفصيل أتى به ابتداء لا فى تفصيل أحدثه بعد إحرامه ، كأن أحرم مطلقا وصرفه لحج ثم أحرم كلإحرامه ، ولا فيما لو أحرم بعمرة ثم أدخل عليها الحج ثم أحرم كلإحرامه فلا يلزمه فى الأولى أن يصرفه لما صرف له زيد ، ولا فى الثانية إدخال الحج على العمرة إلا أن يقصد التشبيه به فى الحال فى صورتين ، فيكون فى الأولى حاجا وفى الثانية قارنا . ولو أحرم كلإحرامه قبل صرفه فى الأولى وقبل إدخاله الحج فى الثانية وقصد التشبيه به فى حال تلبسه بإحرامه الحاضر والآتى صح كما اقتضاه ما فى الروضة عن النبوى ، وليس فيه معنى التعليق بمستقبل لأنه جازم به فى الحال ، ولأن ذلك يغتفر فى الكيفية لا فى الأصل . ولو أحرم بعمرة بنية التمتع كان هذا محرما بعمرة ولا يلزمه التمتع كما فى الروضة ، ومتى أخرجه زيد بكيفية إحرامه لزمه الأخذ بقوله ولو فاسقا فيما يظهر وإن ظن خلافه ، إذ لا يعلم إلا من جهته ، فإن أخرجه بعمرة فبان محرما بجميع كان إحرام هذا صحيحا له ، وعند فوت الحج يتحلل للفوات ويريق دما ولا يرجع به على زيد وإن غره لأن الحج له ، ولو أخرجه بنسك ثم ذكر خلافه فإن تعمد لم يعمل بخبره الثانى لعدم الثقة بقوله : أى مع سبق ما ابتاعه ، وإلا فيعمل به . قاله ابن العمد وغيره . ولو علق إحرامه على إحرام زيد فى المستقبل كإذا أو متى ، أو أن أحرم زيد فأنا محرم لم ينعقد إحرامه مطلقا كإذا جاء رأس الشهر فأنا محرم لأن العبادة لاتتعلق بالأخطار ، أو إن كان زيد محرما فأنا محرم ، أو فقد أحرمت وكان زيد محرما انعقد إحرامه ، وإلا فلا لأن المعلق بخاطر أقل غررا لوجوده

الصواب أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وخص بجوازه فى تلك السنة للحاجة فشكك لأنه حيث أحرم كلإحرامه انعقد إحرامه حججا ، إلا أن يجاب بأن إحرامه وإن انعقد حججا ، لكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوصا بجواز فسخ الحج إلى العمرة كما قاله الشارح ثم ، وعليه فأمره له بالعمرة أمر بفسخ الحج إليها وهو جائز لأصحابه خصوصية ( قوله كما لو أحرم عن نفسه ) أى فإنه يقع عن نفسه لأنه لما امتنع الجمع بينهما تعين ما هو الأصل فى الإحرام وهو كونه عن نفسه ( قوله بخلاف المقيس ) هو قوله أحرمت بما أحرم به الخ ( قوله فلا يلزمه فى الأولى ) هى قوله كأن أحرم مطلقا ، والثانية هى قوله ولا فيما لو أحرم بعمرة الخ ( قوله صح كما اقتضاه الخ ) أى ويلزمه أن يتبع زيدا فيما يفعله بعد ( قوله بنية التمتع ) أى بأن قصد أن يأتى بالحج بعد الفراغ من أعمالها ( قوله فإن تعمد ) أى بأن دلت قرينة على تعمله ( قوله انعقد إحرامه ) أى فلو شك هل قال إن كان زيد الخ أو قال إن أحرم أو إذا أو متى فينبى أن تلغو نيته لأن الأصل عدم الإحرام ( قوله وإلا فلا ) لا يقال : هذا مخالف لما مر فى قوله كما لو علق فقال إن كان محرما فقد أحرمت الخ . لأننا نقول : ما مر مفروض فيما إذا لم يكن زيد

ينعقد كما قدمه عن الروايات وهذا البناء هنا عليه يدل على اختياره له ( قوله بصورة إحرام فاسد ) أى باطل . أما فى الكفر فواضح ، وأما فى الجماع فصورته أن يحرم مجامعا ، ويجوز بقاء الفساد بالنسبة للجماع على ظاهره . وصورته أن يجامع معتمرا ثم يقرن فإن إحرامه بالحج يقع فاسدا

في الواقع فكان قريبا من أحرمت كإحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق بمستقبل ( فإن تعذر ) أى تعسر كما في الحائض الصغير لأنه يعبر عن التعسر بالتعذر كثيرا نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره بما إذا كان يرجى انتضاح الحال فيمتنع عليه نية الأفراد لأنه يورط نفسه في إيهام وتعاطى ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة ( معرفة إحرامه بموته ) أوجنونه أو نسيانه ما أحرم به أو غيبته الطويلة لم يتحرر لتلبسه بالإحرام يقبنا فلا يتحلل إلا بيقين الإتيان بالمشرع فيه كما لو شك في عدد الركعات لا يتحرر ، وإنما تحرى في الأواني والقبلة كما مر لأن أداء العبادة ثم لا يحصل بيقين إلا بعد فعل محظور وهو صلاته لغبر القبلة أو استعماله نجسا وهنا يحصل الأداء بيقين من غير فعل محظور ( جعل نفسه قارنا ) بأن بنوى القرآن لما مر ( وعمل أعمال النساكين ) ليتحقق الخروج عن عهدة ما هو فيه فبما ذمته من الحج بعد إتيانه بأعماله إذ هو لما أحرم به أو ملخص له على العمرة ، ولا تبرا ذمته عن العمرة لاحتمال أنه أحرم بحج ويمتنع إدخالها عليه ولا دم عليه في الحالين إذ الحاصل له الحج فقط ، واحتمال حصول العمرة في صورة القرآن لا يوجب له إذ لا وجوب بالشك . نعم يسر لاحتمال كونه أحرم بعمرة فيكون قارنا ، ذكره المولى . أما لو لم يقرن ولا أفرد بأن اقتصر على أعمال الحج من غير نية حصل له التحلل لا البراءة من شيء منهما ، وإن يقين أنه أتى بواحد منهما لكن لما لم يتعين الساقط منهما وجب عليه الإتيان بهما كمن نسي صلاة من الخمس لا يعلم عنها ، أو على عمل العمرة لم يحصل التحلل أيضا وإن نواها لاحتمال أنه أحرم بحج ولم يتم أعماله مع أن وقته باق ، ولو أحرم كإحرام زيد وبكر صار مثلهما في إحرامهما إن اتفقا فيما أحرم به ولا صار قارنا لباتي بما باتيان به . نعم إن كان إحرامهما فاسداً انعقد إحرامه مطلقا كما علم مما مر أو إحرام أحدهما فقط ، فالقياس كما قاله الشيخ أن إحرامه ينقصد صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد .

محروما وهو عين قوله هنا ولا فلا ( قوله نعم يمكن حمل التعذر الخ ) في هذا الحمل نظر لأن معنى التعذر استحالة معرفة الواقع ومن يرجو المعرفة لا تتعذر عليه ، فالحال العبارة إذا كان لا يرجى انتضاح الحج ( قوله فيمتنع عليه نية الأفراد ) يتأمل هذا فإنه لا ينتظم مع قوله الآتي ، أما لو لم يقرن ولا أفرد بأن اقتصر على أعمال الحج الخ ، والموافق لما يأتي أن يقول فينوى الأفراد أو يجعل نفسه قارنا ، وعبارة حج في جواب قوله فإن تعذر الخ : لم يتحرر إذ لا مجال للاجتهاد فيه ونوى الحج أو جعل نفسه قارنا الخ ( قوله جعل نفسه قارنا ) الأولى أن يقول وجعل بزيادة الواو لأنه جعل جواب الشرط قوله السابق لم يتحرر ( قوله نعم يسر ) أى الدم ( قوله وإن يقين ) أى والحال الخ ( قوله ومطلقا في الفاسد ) أى فإن كان الصحيح حجا والفاسد عمرا انعقد إحرامه حجا نظرا للصحيح ، وبخير في الفاسد بين العمرة فيصير قارنا وبين الحج فيكون تأكيدا للصحيح ولا يلزم به شيء .

( قوله أى تعسر ) هذا لا يقبله المتن بعد قوله بموته إلا أن يقال إنه لخير د التمثيل ( قوله نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره الخ ) كلام غير منتظم بحسب ما رأيت في النسخ وأصل ذلك من الإمداد . وحاصله أن الحائض الصغير عبر بالتعسر كما تقدم في الشرح ففعل عنه الإرشاد في اختصاره إلى لفظ التعذر لما بينه المصنف في تمحيته ، فردّه الشهاب حج في إمداده ثم قال : نعم لو قيل فائدة التعبير بالتعذر أنه مادام يرجى انتضاح الحال فيمتنع عليه نية الأفراد والقران لأنه يورط نفسه في إيهام وتعاطى ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة ، فكان التعبير لأجل ذلك بالتعذر أصوب منه بالتعسر لم يبعد اهـ . فنصرت فيه الشارح بما ترى فليحذر ( قوله لم يتحرر ) لا يخفى أن جعل هذا جواب الشرط محوج إلى واو قبل قول المصنف جعل نفسه قارنا ( قوله جعل نفسه قارنا ) أى أو مفردا ، وكان الشارح ذكره وسقط من النسخ بادليل أخذه منه فهو فيها يأتي قوله أما إذا لم يقرن ولا أفرد ( قوله في الجالين ) يعنى على التقديرين .

## فصل في ركن الإحرام وما يطلب للمحرم من الأمور الآتية

( المحرم ) أى مرید الإحرام ( ينوى ) بقلبه وجوبا دخوله في حج أو عمره أو كليهما أو ما يصلح لشيء منهما وهو الإحرام المطلق ( ويلبى ) مع النية فينوى بقلبه ويقول بلسانه : نويت الحج مثلا وأحرمت به لله تعالى ليبيك اللهم ليبيك إلى آخره ، ولا يجهر بهذه التلبية ، ويندب كما قاله ابن الصلاح وتبعه في الأذكار ونقله في الإيضاح عن الجويني وأقره أن يذكر في هذه التلبية لا غيرها ما أحرم به وهو الأوجه ، لكن نقل الأسنوي عن النص عدم نديه وصوته ، والعبرة بما نواه لا بما ذكره في تلبيته . ويسن أن يتلفظ بما يريد به وأن يستقبل القبلة عند إحرامه وأن يقول : اللهم أحرم لك شعري وبشري ولحي ودمي ( فإن لم يلبى فلا نية لم يتعقد إحرامه ) نلجبر « إنما الأعمال بالنيات »

### ( فصل ) في ركن الإحرام

( قوله في ركن الإحرام ) أى في الركن الذى هو الإحرام وهو النية فالإضافة بيانية ، أو في الركن المحصل للإحرام إن حل الإحرام على الدخول في النسك .

[ تنبيه ] سئل عن ملتصقين ظهر أحدهما في ظهر الآخر ولم يمكن انفصالهما ، فأحرما بالحج ثم أراد أحدهما تقديم السعى عقب طواف القدوم والآخر تأخيرهما إلى ما بعد طواف الركن فن المجاب ، وهل إذا فعل أحدهما ما لزمه من الأركان والواجبات بموافقة الآخر ثم أراد الآخر ذلك يلزم الأول موافقته والمشى والركوب معه إلى الفراغ أيضا أو لا ، وهل يلزم كلا أن يفعل مع الآخر واجبه من نحو صلاة سواء أوجب عليه نظير ماوجب على صاحبه أو لا ضاق الوقت أو لا ؟ فأجبت بقولى : الذى يظهر من قواعدنا أنه لا يجب على أحدهما موافقة الآخر في فعل شيء أراداه مما يخصه أو يشاركه الآخر فيه ، لأن تكليف الإنسان بفعل لأجل غيره لا مع نسبه لتقصير ولا لسبب فيه منه لا نظير له ولا نظر لضيق الوقت لأن صلاتهما معا لا يمكن لأن الفرض يخالف وجهيهما . فإن قلت : لم لا يجبره ونلزم الآخر بالأجرة كما هو قياس مسائل ذكروها ؟ قلت : تلك ليست نظير مسئلتنا لأنها ترجع إلى حفظ النفس تارة كرضعة تعينت والمال أخرى كوديع تعين ، وما هو إنما هو لإجبار لحض عبادة وهى يغتفر فيها مالا يغتفر فيها . فإن قلت : عهدنا بالإجبار بالأجرة للعبادة كتعلم الفاتحة بالأجرة ، قلت : يفرق بأن ذاك أمر يدوم نفعه بفعل قليل لا يتكرر ، بخلاف ما هنا فإنه يلزم تكرار الإجبار بل دوامه بما يقبض الحياة وهذا أمر لا يطلق فلا يتجه لإجباره ، فإن رغبنا للحاكم في شيء من ذلك أعرض عنهما إلى أن يصطلحا على شيء يتفان عليه أخذا مما ذكروه أواخر العارية بل أولى فيتأمل ذلك فإنه مهم أحجج في باب القرائض قبيل فصل الحج ، لكن نقل الأسنوي الخ ضعيف ( قوله المصنف لم يتعقد إحرامه )

### ( فصل ) في ركن الإحرام

( قوله ويسن أن يتلفظ بما يريد به ) مكرر مع ما مرّ قريبا



( وإن نوى ولم يلبّ انعقد على الصحيح ) كسائر العبادات . والثاني لا ينقد لإطباق الأمة عليها عند الإحرام كالصلاة لا تنقد إلا بالنية والتكبير ( ويسن الغسل للإحرام ) أى عند إرادته بيج أو عمره أو بهما أو مطلقا ولو صبيا أو امرأة وحائضا أو نفساء ، وإنما لم يجب لأنه غسل لمستقبل كغسل الجمعة والعيد ، ويكره تركه وإحرامه جنبا ، ويغسل الولى غير المميز لأن حكمة هذا الغسل التنظيف ولهذا سن للحائض والنفساء ، وإذا اغتسلنا نوتا ، والأولى لها تأخير الإحرام إلى طهرها إن أمكنها المقام بالمياقات ليقع إحرامهما في أكل أحولهما . ويندب لمريد الإحرام التنظيف بإزالة نحو شعر إبط وعانة وظفر ووسخ وغسل رأسه بسدر ونحوه ، والقياس كما قاله الأستوى تقديم هذه الأمور على الغسل كما في غسل الميت اه : أى من حيث المجموع ، وإلا فإزالة نحو الشعر لا تطلب فيه كما مر ، ويندب له تلبيد شعره بصمغ أو نحوه ثلاثا يتولد فيه القمل ولا يتشعث في مدة إحرامه ويكون بعد غسله ( فإن عجز ) مريد الإحرام عن الغسل ومثله بقية الأغسال الآتية لفقد ماء أو قيام مانع من استعماله ( تيمم ) لأن الغسل يراد للقرية والنظافة ، فإذا تعذر أحدهما بقى الآخر ، ولأنه ينوب عن الغسل الواجب فعن المندوب أولى ولو وجد ماء لا يكتفى غسله وهو كاف لوضوئه توشأ به وتيمم عن الغسل كما قاله ابن المقرئ ، ولو كان غير كاف لوضوئه أيضا استعماله في أعضاء الوضوء ، ويكتفيه تيمم واحد عن الغسل وبقية الأعضاء إن نوى بما استعمله من الماء الغسل ، وإلا بأن لم ينو ذلك فتيمم عن بقية الأعضاء وآخر عن الغسل كما يحثه الشيخ رحمه الله تعالى ( و ) يسن لدخول الحرم ( وللدخول مكة ) ولو حلالا للاتباع . قال السبكي : وحينئذ لا يكون هذا من أغسال الحج

[ فرخ ] شك بعد جميع أفعال الحج هل كان نوى أو لا ، فالقياس عدم صحته كما في الصلاة ، وقرى بعض الناس بأن قضاء الحج يشق لا أثر له بل هو وهم اه سم على حج رحمه الله . أقول : وقد يقال الأقرب عدم القضاء قياسا على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ، ويقرى بينه وبين الصلاة بأنهم توسعوا في نية الحج مالم يتوسعوا في نية الصلاة فقالوا : لو أحرم بالحج في رمضان عالما بذلك انعقد عمره ، بخلاف ما لو نوى الظهر قبل دخول وقته عالما بذلك لم ينقد فرضا ولا نفلا . وقالوا : لو نوى الحج طائفا بقاء رمضان ثم تبين له أنه أحرم في شوال اعتدّ بنيته عملا بما في نفس الأمر . وقالوا : لو علم أنه أحرم وتردد في وقت إحرامه هل هو قبل شوال أو فيه اعتدّ بنيته ، ويبرأ من الحج إذا أتى بأعماله ( قوله لأنه غسل لمستقبل كغسل الجمعة والعيد الخ ) أى بخلاف الغسل للماضى كغسل الجنابة فإنه واجب كذا قبل ، وأورد عليه غسل المجنون والمعنى عليه إذا أفاقا وتقدم ذلك في غسل الجمعة فليراجع ( قوله لا تطلب فيه ) أى الميت ( قوله ويندب له تلبيد شعره ) أى شعر رأسه ظاهره وإن خشي عروض جنابة باحتلام أو خشيت المرأة حصول حيض ، وينبى عدم استحبابه فيها لأن عروض ماذكر يوجب إلى الغسل وإيضال الماء إلى ماتحت الشعر وإزالة نحو الصمغ وهو قد يؤدى إلى إزالة بعض الشعر ( قوله ولأنه ينوب عن الغسل ) أى ففيه ضرب من العبادة فلم ينظر لما يحصل به من التشويه ( قوله استعماله في أعضاء الوضوء ) أى

( قوله كما قاله ابن المقرئ ) سبق ونظر وإلا فهو منقول المذهب ، وابن المقرئ إنما قال مسئلة إذا لم يكف للوضوء أيضا التى ذكرها الشارح عقب هذه ، وعبارة ابن المقرئ في روضه على مافى بعض نسخه نصها : والعاجز عنه يتيمم مع الوضوء أو بعضه إن قدر عليه انتهت . قال شارحه : وقاس المصنف على الوضوء بعضه إذا عجز عن إتمامه ثم قال وعليه يحتمل أنه يتيمم عن بقية الوضوء ثم يتيمم ثانيا عن الغسل ويحتمل أن يتيمم تيمما واحدا عن الغسل والأوجه الأول إن لم ينو بما استعمله من الماء الغسل وإلا فالثاني اه فخلصه الشارح هنا فيما ذكره قول المصنف وللدخول مكة ) أى إذا لم يغتسل لدخول الحرم من محل قريب من مكة أخذها بما يأتي

إلا من جهة أنه يقع فيه ، ولو فات لم يبعد ندب قضائه كما يجتبه بعض المتأخرين ، ويلحق به بقية الأغسال قياسا على قضاء النوافل والأوراد ، وهذا الأوجه خلافه أخذنا بما مر أن الأغسال المسنونة إذا فاتت لاتقضى لأنها متعلقة بسبب وقد زال ، ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو أحرم المكي بعمرة من قريب كالنعمم واغتسل فلا يسن له الغسل للدخول مكة كما قاله الماوردي ، ومثله فيما يظهر كما قاله ابن الرفعة في الحج إذا أحرم به من أدنى الحل لكونه لم يحظر له ذلك إلا هناك قال الأذرى أو لكونه مقنيا هناك ، وظاهر أن محل ذلك حيث لم يقع تغير لريحه عند الدخول وإلا سن الغسل عنده ( و ) يسن بعد الزوال ( للوقوف بحرفة ) والأفضل كونه بنمرة ويحصل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد الفجر ولهذا قال في التنبيه : فإذا طلعت الشمس على ثبير ساروا إلى الوقوف واغتسل للوقوف وأقام بنمرة ، فإذا زالت الشمس تخطب الإمام . وقول ابن الوردي في بهجته : والوقوف في عشى عرفة ، لا يخالف هذا لأن قوله في عشى متعلق بقوله للوقوف ، لكن تقريبه من وقوفه أفضل كتقريبه من ذهابه في غسل الجمعة ، ويسمى عرفة لأن آدم وحواء تعارفا ثم ، وقيل لأن جبريل عرف فيها إبراهيم عليهما الصلاة والسلام مناسكه وقبل غير ذلك ( و ) يسن بعد نصف ليلة النحر للوقوف ( بمزدلفة ) عند المشعر الحرام ( غداة ) يوم ( النحر ) أى بعد فجره ( و ) يسن ( في ) كل يوم من ( أيام التشريق ) الثلاثة بعد الزوال ( للرعى ) أى رعى الجمرات الثلاث آثار وردت فيها ولأنها مواضع اجتاع فأشبه غسل الجمعة ، ويسن للدخول البيت لا للمبيت بمزدلفة لقربه من غسل عرفة ، ولا لرعى يوم النحر اكتفاء بغسل العيد ، ولا لطواف القدوم لقربه من غسل النحول ، ولا للحلق وطواف الإفاضة وطواف الوداع على الأصح عند الرافعى والمصنف في أكثر كتبه وإن جزم في مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة ( و ) يسن ( أن يطيب ) مريد الإحرام ( بدنه للإحرام ) ذكرنا أم غيره شابة أم عجوزا خلية أم لا لاتتبع ، ويفارق ما مر في الجمعة من عدم سن التطيب في ذهاب الأنثى لها بأن زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها تجنب الرجال بخلاف الإحرام . نعم لا تطيب المحلة ( وكذا ثوبه ) من إزار الإحرام وردائه يسن تطيبه ( في الأصح ) كالبدن والثاني المنع لأن الثوب ينزع ويلبس وتبع المصنف في استحباب تطيب الثوب المحرر لكن صحح في المجموع كونه مباحا وقال : لا يندب جزما ، وصحح في الروضة كأصلها الجواز وهو المعتمد ( ولا بأس باستدامته ) أى الطيب في الثوب ( بعد الإحرام ) كالبدن لما روى عن عائشة رضى الله عنها كأنى أنظر إلى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، والويص بالباه الموحدة بعد الواو بالصاد المهملة هو البريق ، والمفرق هو وسط الرأس ومحل نديه بعد غسله ويحصل بأى طيب كان والأفضل المسك وأن يخلطه بماء الورد ونحوه ، وينبغي كما قاله الأذرى أن يستثنى من جواز الاستدامة ما إذا لزمها الإحدا

في بعضها لأن الفرض أنه غير كاف لجمليها ( قوله أنه يقع فيه ) أى في الحج أى زمنه ( قوله اكتفاء بغسل العيد ) ظاهره وإن حصل له تغير في بدنه ، وقياس ما مر في استحبابه للدخول مكة في حق من اغتسل للدخول الحرم قرب مكة حيث تغير ريحه استحبابه هنا ، وقد يفرق بأن غسل العيد بدخل ينصف الليل كغسل جرة العقبة فغسل العيد يحصل بغسل الرى لفعليهما بعد دخول الوقت ( قوله نعم لا تطيب ) أى لا يجوز لها ذلك ( قوله وصحح في الروضة كأصلها الجواز ) أى الإباحة ( قوله في مفرق ) بفتح الراء وكسرها

( قوله أخذنا مما مر ) انظر مرارده بما مر ( قوله أن الأغسال المسنونة إذا فاتت لاتقضى ) هذا مصادرة إذ هو محل النزاع ( قوله عند المشعر الحرام ) ظرف للوقوف كقول المصنف غداة النحر فلا تنافي بينه وبين قول الشارح بعد نصف ليلة النحر

بعد الإحرام فتلزمها إزالته كما عبر عنه الشارح بقوله: لزمتها إزالته في وجهه (ولا يطيب له جرم) للغير المسار (لكن لو نزع ثوبه المطيب) ورائحة الطيب موجودة فيه (ثم لبسه لزمه القدية في الأصح) كما لو ابتداء لبس ثوب مطيب أو أخذ الطيب من بدنه ثم رده إليه. والثاني لا لأن العادة في الثوب خلعه ولبسه فجعل عفوا، فإن لم تكن رائحة الثوب موجودة وكان بحيث لو أُلقي عليه ماء ظهرت رائحته امتنع لبسه بعد نزعه وإلا فلا، ولو مسه عمدا بيده لزمته القدية ويكون مستعملا للطيب ابتداء جزم به في المجموع، ولا عبرة بانتقال الطيب بإسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر جزما، وبحث الأذرعى ندب الإجماع إن أمكنه قبل إحرامه لأن الطيب من دواعيه (و) يسر (أن تخضب المرأة) غير المحدة (للإحرام) أى لإرادته (بدها) أى كل يد منها إلى الكوع فقط بالخناء ولو خلية وشابة لقول ابن عمر رضى الله عنهما: إن ذلك من السنة، ولأنهما قد ينكشفا، وتمسح وجهها بشيء منه لأنها مأمورة بكشفه فقتسر بشرته بلون الخناء، ومحل الاستحباب بالخناء إذا كان تعميما دون التطريّف والنقش والتسويد أما بعد الإحرام فيكره لها ذلك لما فيه من الزينة وإزالة الشعث، لكن لأفدية فيه لأنه ليس يطيب ويخرج الرجل والخنى فيحرم عليهما ذلك إلا للضرورة والمحدّة فيحرم عليهما أيضا. ويسر لغير المحرمة أيضا لكنه للمحرمة أكد. نعم يكره للخلية من زوج أو سيد (ويتجرد الرجل) بالرفع كما في خط المصنف فقد قال السبكي: رأيت في الأصل الذى قابله على خط المصنف ويتجرد مضبوطا بضم الدال: أى لأنه واجب فلا يعطف على السنن، وصرح في المجموع بالجواب كالأفعى وهو المعتمد وإن صرح المصنف في مناسكه بسنته واستحسنه السبكي وغيره تبعاً للطبرى (لإحرامه) بخلاف الأنثى والخنى إذ لا نزع عليهما في غير الوجه والكفين (عن غيط) بفتح الميم والخاء المعجمة، والمراد ما هو أهم منه من كل محيط بضم الميم والحاء المهملة ولو لبدا ومنسوجا (الثياب) ونحوها من خفّ ونعل ليثني عنه لبسه في الإحرام الذى هو محرم عليه كما سيأتى، وقول الأستاذ إن النجاسة استجابها كما اقتضاه كلام المناهج كالخمر مسمى على ما فهمه من كون عبارته بالنفص، وما علل به كلامه من أن سبب وجوبه وهو الإحرام لم يوجد، ولهذا لو قال إن وطئتك فأنت طالق لم يمتنع عليه وطؤها، وإنما يجب النزع عقبه، ثم إن الشيخين ذكرا في الصيد عدم وجوب إزالة ملكه عنه قبل الإحرام مع أن المدرك فيما واحد أجيب عن الأول بأن الوطء يقع في النكاح فلا يحرم وإنما يجب النزع عقبه لأنه خروج عن المعصية ولأن موجه ليس الوطء بل الطلاق المعلق عليه فلا يصح إلحاق عدم التجرد بالوطء، وعن الثاني بأن الصيد يزول ملكه عنه بالإحرام كما يأتى، بخلاف نزع الثوب لا يحصل به فيجب قبله كما يجب السعى إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار، ولأنه

(قوله ولو مسه عمدا بيده الخ) ظاهره وإن لم يعلق بيده منه شيء، لكن عبارته في باب عمرات الإحرام بعد قول المصنف في ثوبه أو بدنه الخ نصها: وعلم أنه لا أثر لعقب الريح فقط بنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في مكان عطار أو عند متجر لأنه ليس تطيبا (قوله وتمسح وجهها) أى ندبا (قوله والتسويد) زاد شيخنا الزبائى وتحميم الوجه بل يحرم واحد من هذه الأمور على خلية ومن لم يأذن لها حليلها (قوله وإنما يجب النزع عقبه) ظاهره أنه لو كان الطاق رجعا

(قوله كما عبر عنه الشارح بقوله لزمتها الخ) فيه أن ما في كلام الشارح ليس في خصوص المحدّة بل في عموم المعدّة والونهان فيها مذكوران حتى في كلام الأذرعى الباحث ما ذكر، وعبارته: ويغنى أن يستثنى من جواز الاستدانة ما إذا لزمتها الإجداد بعد الإحرام، وكذا المبثورة على أحد الوجهين، ففي وجوب إزالته عليها وجهان اه. وعبارة الشارح الخلى: ولو تطيب المرأة ثم لزمتها عدة يلزمها إزالة الطيب في وجهه، لأن في العدة حتى آدى بالمصابقة فيه. أكرر انتهت. والحاصل أن ما في كلام الشارح الخلى ليس عبارة عن بحث الأذرعى كما قاله الشارح

إتلاف مال قبل وجود المتنضي لأنه قد لا يحرم لأن إرسال الصيد بغير سبب يقتضيه حرام ، بخلاف التجرد فإنه مقدمة العبادة وشأنها التقديم عليها كالطهارة للصلاة . نعم قد يقال بعدم وجوبه أخذاً مما لو حلف لا يلبس ثوباً وهو لا يسه فزنع في الحال لم يحنث ، ومما لو طلى أو أكل ليلاً من أراد الصوم لا يلزمه تركهما قبل طلوع الفجر . وأجاب الشيخ بأن الإحرام عبادة طلب فيها أن يكون المحرم أشعث أغبر ولا يكون كذلك إلا إذا نزع قبله ، بخلاف الحلف وترك المفطر بطلوع الفجر فاختلط له ما لم يحنث لهما ويسن أن يكون النزع بعد التطيب ( و ) يسن ( أن يلبس ) الرجل قبل إحرامه ( إزاراً ورداء ) للاتباع رواه الشيخان ( أبيضين ) لخبر « البسوا من ثيابكم البياض » ويسن كونهما جديدين وإلا ففسولين . قال الأذرى : والأحوط أن يغسل الجلبند المقصور لنشر القصارين له على الأرض ، وقلة اسعج الشافعي غسل حصي الجمار احتياطاً ، وهذا أولى به ، وقضية تعليقه أن غير المقصود كذلك : أي إذا توهت نجاسته لا مطلقاً لأنه بدعة كما في المجموع ، ويكره كراهة تنزيه المصبوغ ولو بنبيلة سواء في ذلك كله أو بعضه وإن قلّ فيها يظهر إلا المزعر فيحرم على الرجل كما مر ، وإنما كره المصبوغ هنا بخلاف ما قالوه ثم لأن المحرم أشعث أغبر فلا يناسبه المصبوغ مطلقاً ، ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين المصبوغ قبل النسيج وبعده خلافاً للماوردي في تقييده بما صيغ بعد النسيج وإن تبعه الروائي ( و ) يسن لبس ( نعلين ) لخبر « ليحرم أحذكم في إزار ورداء ونعلين » ( و ) يسن ( أن يصلي ) للإحرام قبله ( ركعتين ) لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم صلى بئذي الخليفة ركعتين ثم أحرم ويحمران في وقت الكراهة في غير حرم مكة وتغى عنهما فريضة أو نافلة كالتحية ، وما نظر به في المجموع من كونها مقصودة فلا تندرج كسنة الظهر ردة السبكي وتبعه الزركشي وغيره بأنه إنما يتيم إذا أثبتنا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للإحرام خاصة ولم يثبت ، بل الذي ثبت ودلّ عليه كلام الشافعي وقروح الإحرام إثر صلاة . ويندب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة سورتي الكافرون والإخلاص وأن يصليهما في مسجد الميقات إن كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما بين الذكر وغيره ( ثم الأفضل أن يحرم ) الشخص إن كان راكباً إذا انبثت أي استوت ( به راحلته ) أي دابته قائمة إلى طريق مكة ( أو ) يحرم إذا ( توجه لطريقه ) حال كونه ( ماشياً ) للاتباع في الأول وقياساً عليه في الثاني ، روى مسلم عن جابر « أمرنا رسول الله صلى الله عليه

وراجع عقب الإيلاء لا يغي عن وجوب النزع لأنه مستند زمن المراجعة وهو ظاهر ( قوله فيحرم على الرجل ) أي حيث كثر على مامر في اللباس ( قوله وأن يصلي ركعتين الخ ) وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل يعتقد نذره أولاً لأن النافلة في ذلك خلاف الأولى ، وأفتى بعضهم بالنقد لأن النافلة قرينة في نفسها وكونها خلاف الأولى أمر عارض فلا يمنع الانقضاء فليتأمل اه سم على حج . أقول : الأقرب عدم الانقضاء لأن شرط صحة النذر كون المندور قرينة ، وخلاف الأولى منهي عنه في حد ذاته وهو كالمكروه غايته أن الكراهة فيه خفيفة ، فالقائل بانقضاء النذر فيه يلزمه القول بانقضاء نذر الصلاة في الحمام وأعطان الإبل ونحوهما والظاهر أنه لا يقول به فليتأمل ، ولا يرد انقضاء نذر صوم يوم جمعة مع كراهته لأننا نقول : المكروه إفراده لا صومه ( قوله ويندب أن يقرأ فيها ) أي سرّاً ولو ليلاً إلحاقاً بالنوافل ، بخلاف ركعتي الطواف فإنه يجهر بها ليلاً كما

( قوله بخلاف ما قالوه ) هو تابع في هذا التعبير لشرح الروض ، لكن ذلك قدم ما يوسخ له هذه الإحالة بخلاف الشارح وجارته : وعمله أي كراهة المصبوغ فيها صيغ بغير رعمران أو عصفرلما مر في باب المايحوز لبسه أنه يحرم لبس المصبوغ بهما ، وإنما كرهوا هنا المصبوغ بغيرهما خلاف ما قالوه ثم الخ ( قوله روى مسلم ) عبارة شرح الروض : وروى مسلم بواو المطف ، ولعلها سقطت من نسخ الشارح من الكتبة ، وخبر مسلم هذا دليل

وسلم لما أهلكنا أن نحرّم إذا توجهنا » (وفي قول) يحرم (عقب الصلاة) جالسا للاتباع ، ولا فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرها . ثم يستحب للإمام أن يخطف يوم السابع بمكة كما سيأتي وأن يحرم قبل الخطبة فيتقدم إحرامه مسيره بيوم لأن مسيره للنسك إنما يكون في اليوم الثامن . قاله الماوردي وهو الأصح ، وإن قال الأذري كلام غيره ينافيه . وقال في المجموع ما قاله الماوردي غريب ومحتمل (ويستحب) للمحرم (إكثار التلبية) ولو حائفا وحجبا للاتباع ولأنها شعار النسك (ورفع صوته) أي الذكر (بها) رفعا لا يضر بنفسه (في دوام إحرامه) هو متعلق بإكثار ورفع : أي مادام محرما في جميع أحواله لما صح « أثنائي جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال » أما رفع صوته بها في ابتداء الإحرام فلا يمن بل يسمع نفسه فقط ، والمرأة ومثلها الخنثى تسمع نفسها فقط ، فإن جهرت كره حيث يكره جهرها في الصلاة ، وإنما حرم أذانها للأمر بالإصغاء إليه كما مر ، وهنا كل واحد مشتغل بتلبية نفسه عن تلبية غيره ويكره رفع مضرّ بنحو قارئ أو نائم أو مصلّ سواء المسجد وغيره في ذلك فيما يظهر . ويسن للملبي إسئال أصبعيه في أذنيه حال التلبية كما في صحيح ابن حبان (وخاصة) هو اسم فاعل محتوم بالثناء بمعنى المصدر وهو خصوصا ، ولهذا قال الشارح بمعنى خصوصا لأن الخاصة تطلق على خيار الشيء ، يقال خاصة الأمير : أي خيار جماعته وليس فيه كبير أمر هنا ، بخلاف الخصوص إذ يفيد تأكيد الطلب وهو لائق بالمقام : أي يتأكد (عند تغاير الأحوال) من زيادته على الحرر (كركوب ونزول وصعود وهبوط) بفتح أولهما اسم مكان الفعل فعل منهما وبضمه مصدر وكل منهما صحيح هنا ذكره في المجموع (واختلاط رقة) أو غيرهم : أي اجتماع وإفراق وركوب ونزول وفراغ من صلاة وعند نوم أو بقاء ، وإقبال ليل أو نهار ، وهبوب ربح ، وزوال شمس : ويكره في مواضع التجاسات وفي حال قضاء الحاجة بخلاف للأذري في تحريمها حينئذ ، ويتأكد استحبابها في المساجد كالمسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم اقتداء بالسلف ويستثنى من تغاير الأحوال ما أشار إليه بقوله (ولا تستحب) التلبية (في طواف القدوم) أو غيره كإفاضة وتطوع وسعى بعده لأن فيها أذكارا خاصة ، وإنما خص طواف القدوم بالذكر للذكر الخلاف فيه بقوله (وفي القدوم تستحب فيه) وفي السعى بعده وفي التطوع به في أثناء الإحرام لكن (بلا جهر) في ذلك لإطلاق الأدلة . وأما طواف الإفاضة والوداع فلا تستحب فيهما قطعا (ولفظها لبيك) أي أنا مقيم على طاعتك مأخوذ من لبّ المكان لبّا وألبّ به لبّا إذا أقام به ، وزاد الأزهرى : أي إقامة بعد إقامة وإجابة بعد إجابة وهو معنى مضاف أريد به التكثر سقطت نونه للإضافة (اللهم) أصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم (لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) أراد بنى الشريك عاقلة المشركين فإنهم يقولون لا شريك لك إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك (إن الحمد) بكسر الحزة على الاستئناف وهو كما قال المصنف أصح وأشهر ، ويجوز فتحها على التعليل : أي لأن

يأتي (قوله لا يضر بنفسه) بضم أوله من أضرّ لتعديته بالباء (قوله حيث يكره جهرها في الصلاة) أي بأن كانت بحضرة أجانب ، فإن كانت بحضرة محرم أو خالية فلا كراهة (قوله ويكره رفع مضرّ) أي ضررا فيجتمل في العادة ولا حرم (قوله وفراغ من صلاة) وينبغي تقديم الأذكار على التلبية لاتساع وقت التلبية وعدم فواتها وتقديم إجابة المؤذن وما يقال عقب الأذان عليها (قوله ويكره في مواضع التجاسات) أي العدة لذلك ، وينبغي أن

للمشتغلين كما صرح به شرح المنهج وحينئذ فلا حاجة للقياس (قوله أي اجتماع) تفسير للاختلاط ، وقوله وإفراق ليس من مدخول التفسير بل هو معطوف عليه ، وأما قوله وركوب ونزول فهو مكرر مع ما مر في المتن .

به لزيادة الإيضاح ، وحينئذ فهو في كلامه صفة كاشفة إذ من لازم الاحتياج إليه لأجله استغراقه (أو مؤنة سفره) مباحا كان أو طاعة كما يدل عليه إطلاق المصنف للسفر ، ولا فرق فيه بين أن يريد به الحال أو بعد ذلك ، ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة ورفيق ونحوهم ممن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر على التفصيل الآتي في الحج ، ويظهر في المتن اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالقطرة ، بخلاف الدين فإنه لا بد أن يكون عليه كما صرح به الرافعي وأشار إليه المصنف بقوله يحتاج فإنه لا يجب عليه أداء دين الغير بخلاف حله عند الانقطاع (أو نفقة حيوان محترم) وإن لم يكن معه والشارح تبع في قوله معه الروضة ، وهو مثال لا قيد ، وسواء أكان آدميا أم غيره ، ولا فرق بين احتياجه لذلك حالا أو مآلا ، ولا بين نفسه وغيره من رفيقه ورفقته وزوجته سواء فيه الكفار والمسلمون ولا بد أن يكون فاضلا أيضا عن مسكنه وخادمه ، فالمراد بالنفقة في كلامه المؤنة ، وخرج بالمحترم الحرى والمرتب والزاني المحصن وتارك الصلاة والكلب العقور . وأما غير العقور فمحترم لا يجوز قتله على المعتمد وإن وقع للمصنف في موضع جوازه ، ولو كان معه ماء لا يحتاجه للمطش لكنه يحتاج إلى ثمنه في شيء مما سبق جاز له التيمم كما ذكره في شرح المهذب ، ولو وجد ثوبا وقدر على شده في الدلو أو على إدلائه في البئر عرصه أو على شقه وإيصال بعضه ببعض ليصل وجب إن لم يزد نقصانه على أكثر الأمرين من ثمن مثل الماء وأجرة مثل الجبل ، ولو وجد ثمن الماء وهو محتاج إلى سرة للصلاة قدمها لليوم النفع بها ، ولو فقد الماء وعلم أنه لو حفر حمله وصل إليه ، فإن كان يحصل بغفر يسير من غير مشقة لزمه وإلا فلا ، ذكره في المجموع عن الماوردي وهل تدعي شاة الغير التي لم يحتاج إليها لكليلة المحترم المحتاج إلى طعام وجهان في المجموع : أحدهما نعم كالماء فيلزم مالكها بلها له وعلى نقله عن

(قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة له سم على حج : أى لأن الصفة الكاشفة هي المبينة لحقيقة متبوعها كقولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله ، واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مبينة لفهمه كالضاحك بالقوة بالنسبة للإنسان (قوله بين أن يريد به) أى السفر ، والمراد بالإرادة هنا الاحتياج ولو عبر به كان أولى (قوله ورفيق) هو بالفاء (قوله ممن يخاف انقطاعهم) أى فيجب حلهم مقدما على طهارته (قوله كالقطرة) يؤخذ من تشبيهه بأنه يشترط فضله عن مسكنه وخادمه الذي يحتاجه وسيأتي التصريح به في كلامه (قوله بخلاف الدين) مقابل قوله : ولا بين نفسه وغيره (قوله الغير) أى ولو كان أصلا له (قوله بخلاف حله) أى حل غيره عند انقطاعه عن الرفقة فإنه واجب (قوله وإن لم يكن معه) أى بأن كان له وهو تحت يد غيره أو كان لبعض رفقته (قوله فالمراد بالنفقة المؤنة) وعينه فقوله هنا : ولا بين نفسه وغيره الخ مستفاد من قوله السابق : ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة الخ (قوله وتارك الصلاة) أى بعد أمره بها وامتناعه منها . وعبارة حج : ومنه أن يؤمر بها في الوقت وأن يستتاب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استتابته ، ومثله في هذا كل من وجبت استتابته وزان محصن (قوله والكلب العقور) أى فلا يكون احتياجه عدرا لأنه يجوز قتله . بل ينبغي أن يسن ما لم يكن فيه عدو فيجب ، كما قاله الشارح في السير قبيل فصل نساء الكفار وصبيانهم الخ ، ويؤخذ منه أن الحزير إذا كان فيه عدو يجب قتله ، ويمكن حل مافي العباب في البيع من وجوب قتله على مافيه عدو (قوله وأما غير العقور الخ) منه مالا نفع فيه ولا ضرر (قوله قدمها) أى السرة (قوله لزمه) ينبغي أن المراد بنفسه إن لاق به أو بمن يستأجره إن لم تزده أجرة مثله على ثمن الماء (قوله نعم كالماء) ومعلوم أنه يجب لمالكها قيمتها وإن امتنع المالك من بلها جاز

الآتي ، بخلاف الدين فإنه لا بد أن يكون عليه لأن له غرضا في فك عينه هنا فليس محض أداء دين الغير فليراجع (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله أن يريد به) ظاهر السياق أن الضمير للسفر ، ورجعه شيخنا للمؤنة بتضمن يريد به معنى يحتاجه (قوله بغفر يسير من غير مشقة) لعل المراد مشقة لما وقع فليراجع

القاضي اقتصر المصنف في الروضة في الأطعمة وهو المعتمد ، وثانيهما لا لكون الشاة ذات حرمة أيضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه في الوقت (أو أعير دلوا) أو نحوه من آلات الاستقاء فيه (وجب) عليه (القبول في الأصح) لأن المسامحة به غالبية فلا تنظم فيه المنة ، فإن لم يقبل ذلك وتيمم بعد فقدته أو امتناع مالكة عن هبته أتم ولا إعادة وإلا فعليه إعادة ، والثاني لا يجب قبول الماء للمنة كالتنن ولا قبول العارية إذا زادت قيمة المستعار على ثمن الماء لأنه قد يتلف فيضمن زيادة على ثمن الماء ، وعلى الأول يلزمه إتيان الماء واقتراضه واستعارته آلة الاستقاء إن تعين طريقا ولم يحتاج له المالك وقد ضاق الوقت : أي وقد جاوز بذله فيها يظهر ، ولو أقرض ثمن الماء لم يلزمه القبول ولو من فرعه أو أصله ، أو كان موسرا بمال غائب لما فيه من الحرج إن لم يكن له مال وعدم أمن مطالبته قبل وصوله إلى ماله إن كان له مال إذ لا يدخله أجل ، بخلاف الشراء والاستئجار كما مر ، ولو أتلّف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقا وإن أتلّفه بعده لغرض كثير وتزيت ثوب فلا قضاء أيضا ، وكذا لغرض في الأظهر لأنه فاقد للماء حال التيمم لكنه أتم في الشق الأخير ، ويقاس به ما لو أحدث في الوقت عبثا ولا ماء ثم ولا يلزم من معه ماء بذله لاحتاج تطهارة به (ولو وهب ثمنه فلا) لما فيه من المنة ولو من فرع أو أصل وكذا الحكم في هبة آلات الاستقاء (ولو نسيه) أي الماء (في رحله أو أضله فيه فلم يحمده بعد الطلب) وإن أمن فيه وغلب على ظنه فقدته (فتيسم قضى في الأظهر) لقدترته على الماء ولتسبته في إهمال ذلك حتى نسيه أو أضله إلى تقصير ، ولأن الوضوء شرط للصلاة فلا يسقط بالنسيان كسر العورة. قال في المجموع : وأما خير ابن ماجه « رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فقد خص منه غرامات الملتفات وصلاة المحدث ناسيا وغير ذلك فيخص منه نسيان الماء في رحله قياسا ، ومثل ذلك إضلال ثمن الماء كما ذكره القنوني وغيره ، ونسيان آلة

قهره على تسليمها كما في الماء إذا طلبه لدفع العطش وامتنع مالكة من تسليمه (قوله أو أقرضه في الوقت) لم يبين مفهوم هذا القيد ، ومقتضاه أنه لو وهب له قبل الوقت أو أقرضه لم يجب قبوله وإن غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت . وقد يشكل بما تقدم من الحاد من أنه لو توقف استيعاب الرفقة على الطلب قبل الوقت وجب مع أن حصوله من جهتهم متوهم وهونا محقق (قوله عن هبته) أي أو وصوله بعد مفارقة مالكة إلى حد البعدعية (قوله إتيان الماء الخ) أي طلب ذلك من مالكة (قوله وعدم أمن مطالبته الخ) يؤخذ من التعليل أنه لو نذر أن لا يطالبه قبل وصوله وجب عليه قبوله ، وقد يقال بعدمه لأن النذر لا يصير موجبا ويمكنه الطلب بوكيله أو الحوالة عليه . فلو نذر أن لا يطالبه بنفسه ولا بوكيله ولا يجبل عليه ولا يتسبب في أخذه منه بحيلة احتمل الوجوب (قوله مطلقا) أي لغرض أولا (قوله في الشق الأخير) هو قوله : وكذا لغرض الخ (قوله ويقاس به) أي في الإثم (قوله) ولا يلزم من معه ماء الخ (ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره ، إذ لا يلزمه أن يصحح عبادة غيره ، ويجتهد فهو فاقد للطهورين فيصلى ويبعد كما أفق به المؤلف) (قوله وغلب على ظنه فقدته) قال الأسوي : أنهم أنه لو تحقق بقائه لا يتيمم ويستمر وجوب الطلب ، ونازع عاب بأن لو علم أن التوبة لا تنتهي إليه في البر إلا بعد خروج الوقت تيمم اه . وقد يدفع توقيفه بما مر من تصوير مسألة البر بالمسافر لعدم وجوب القضاء

(قوله في الوقت) مفهومه أنه لو وهب أو أقرضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول ، وهو كذلك إذ لم يخاطب . و مر أن له إعدام الماء قبل الوقت فما هنا أولى ، وليس لهذا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت إذا تمت التافلة كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وإن أمن فيه) يجب حذف الواو إذ دخل الخلاف ما إذا أبعن في الطلب

ذلك استحباب ما ذكر لغير الحرم . قاله السبيل . والأفضل دخولها نهاراً وأوله بعد صلاة الفجر وماشياً وحافياً . إن لم تلحقه مشقة ولم يخف تنجس رجله وبخضوع قلب وجوارح ، ومع الدعاء والتضرع واجتناب المزاحمة والإبداء والتلفظ بمن يزارحه ، وفارق المشى هنا المشى في بقية الطريق بأنه هنا أشبه بالتواضع والأدب ، وليس فيه قوات مهم ، ولأن الزاكر في الدخول يتعرض للإبداء بدابته في الزحمة ، والأفضل للمرأة ومثلها الخشْي دخولها في هودجها ونحوه ( و أن يقول ) داخلها ( إذا أبصر البيت الحرام ) أى أحسن به ولو أعمى أو في ظلمة بعد رفع يديه واستحضار ما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والإجلال ( اللهم زد هذا البيت تشريفاً ) أى ترفها وعلواً ( وتعظيلاً ) أى تبجيلاً ( وتكريماً ) أى تفضيلاً ( ومهابة ) أى توقيراً وإجلالاً ( وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيلاً وبراً ) هو الاتساع في الإحسان والزيادة فيه للاتباع . رواه الشافعي والبيهقي وقال : إنه منقطع ( اللهم أنت السلام ) أى ذو السلامة من النقص ( ومنك ) السلام أى ابتداءه منك ومن أكرمته بالسلام فقد سلم ( فحيناً ربنا بالسلام ) أى سلمنا بتحياتك من جميع الآفات ويدعو بعد ذلك بما أحب من المهامات وأهمها المغفرة وأن يدعو واقفاً ، والبيت كأن الداخل من الثنية العليا يراه من رأس الردم والآن لا يرى إلا من باب المسجد ، فالسنة الوقوف فيه لا في رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الأخيار ( ثم يدخل ) عقب ذلك ( المسجد ) الحرم وإن كان حالاً فيها يظهر ( من باب بنى شيبة ) وإن لم يكن في طريقه للاتباع ولأنه من جهة الباب وهي أفضل الجهات وروى أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء ، والظاهر أنه لم يكن على طريقه وإنما الذي كان عليه باب إبراهيم . كذلك قاله الرافعي ، واعترض بأنه عرج للدخول من الثنية العليا فيلزم أنه على طريقه ورد بإمكان الجمع بأن التعريب إنما كان في حجة الوداع فلا ينافي ما في عمرة القضاء ، ولأن الدوران إليه لا يشق ومن ثم لم يجرهنا خلاف بخلاف نظيره في التعريب للثنية العليا ( ويبدأ ) استحباباً أول دخوله المسجد قبل تغيير ثيابه واكتراء منزله ونحوهما ( بطواف القدوم ) للاتباع رواه الشيخان . والمعنى فيه أن الطواف تحية البيت لا المسجد فلذلك يبدأ به ، إلا لعذر كإقامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكر فائتة مفروضة وإن لم يعص بتأخيرها ، ويحتمل أن فائتة النفل كذلك فتقدم على الطواف ولو كان في أثناءه ، لأن ماسوى الفائتة يفوت والطواف

( قوله وتعظيلاً ) كأن حكمة تقديم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه في قاصده أن المقصود بالذات في البيت إظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته بإكرام زائره بإعطائهم ما طلبوه وإنجازهم ما أموه وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى بإسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقترعه ثم عظمته بين أبناء جنسه بظهور تقواه وهدايته ، ويرشد إلى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة ، إذ هي التوقير والإجلال ودعاء الزائر بالبر التامشي \* عن ذلك التكريم ، إذ هو الاتساع في الإحسان فتأمل اهـ حجج ( قوله في الإحسان ) أى في فعل الحسن ( قوله والزيادة ) عطف تفسير ( قوله بل لكونه الخ ) كان الأولى أن يقول وقيل لكونه الخ أو غير ذلك ، ففعل في العبارة سقطاً ( قوله كإقامة جماعة )

( قوله لا في رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الأخيار ) لفظ لذلك علة للوقوف المقدر المنى : أى لا الوقوف في رأس الردم فلا يسن لأجل الدعاء المتقدم لانتفاء سببه من رؤية البيت بل إنما يسن لكونه موقف الأخيار فالخالف أن سن الوقوف به لأمرين الدعاء عند رؤية البيت وكونه موقف الأخيار فحيث زال الأول بقى الثاني فيستحب الوقوف له وبهذا يتدفع ما في حاشية الشيخ من الحكم على نسخ الشارح بأن فيها سقطاً



لا يفوت ، ولا يفوت بالجلوس في المسجد وتشبيه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها ، وذهب الأذرعى في غنيته إلى أن القياس فيما لو أخره بعد دخول المسجد بلا عذر القوات . قال : وهل المراد أنه لا يفعل أصلا وهو المتبادر أو يفعل قضاء كالرواتب ؟ فيه احتمالان للمحب الطبري ولا بالتأخير . نعم يفوت بالوقوف بعرفة كما سياتى وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية ، ولو قدمت امرأة نهارا وهي ذات جمال أو شرف وهي التي لا تبرز للرجال سن لها أن تؤخره إلى الليل ، وهو مفيد كما يحسن بعضهم بما إذا أمئت حيضا يطول زمنه والخنى كالأنثى كما في المجموع ، ولو جلس بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانتحى المسجد لأنها تفوت بالجلوس عمدا وإن قصر ( ويختص طواف القدوم ) في الحرم ( بحاج ) ولو قارنا ( دخل مكة قبل الوقوف ) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر للدخول وقت الطواف المفروض عليها ، فلا يصح قبل أدائه تطوعهما بطواف قياسا على أصل التسك ، وبهذا فارق ما نحن فيه الصلاة حيث أمر بالتحية قبل الفرض ، واقتصار المصنّف على الحاج مثال للحلال مسنون له أيضا ، وإدخاله الباء على بحاج صحيح وإن كان الأقصَح خلافه إذ دخوله على المقصور أكثرى لا كلى ( ومن قصد مكة ) أو الحرم ولو مكيا أو عبدا أو أُنثى لم يأذن لهما سيد أو زوج في دخول الحرم ، إذ الحرم من جهة لاتنافي التذبذب من جهة أخرى ( لا لتسك ) بل لنحو زيارة أو تجارة ( استحلب له أن يحرم بيع ) إن كان في أشهره ويمكنه إدراكه ( أو عمره ) وإن لم يكن في أشهره كتحية المسجد لدخله ويكره تركه للخلاف في وجوبه ( وفي قول يجب ) لإطباق الناس عليه ، وقول الشارح والسنن ينذر فيها الاتفاق العمل ، معناه أن اتفاق الناس على فعل شيء دال على وجوبه لندرة اتفاقهم على السنن ( إلا أن يتكرر دخوله كخطاب وصياد ) فلا يجب عليهما جزما للشقة التكرار ، وللوجوب في غيره شروط : أن يحمى من خارج الحرم فأمله لا إحرام عليهم قطعاً ، وأن لا يدخلها لقتال مباح ولا خائفا ، فإن دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما أو خائفا من ظالم أو غريم يجسه وهو معسر لا يمكنه الظهور لأداء التسك لم يلزمه الإحرام قطعاً ،

أى ولو مفضولة ( قوله لأن ماسوى الفاتنة ) أى وعليه فكان ينبغي له أن يذكر لتقديم الفاتنة حكمة ( قوله وهو المتبادر ) ومقتضى قولهم ما فعل لسبب كالكسوف إذا فات لا يقضى يرجعه ( قوله من الداخل بعده ) أى الوقوف ( قوله للدخول وقت الطواف ) وقضيته أنه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف القدوم لعدم دخول طوافه المفروض وهو ظاهر ، ثم رأيت حج صرح بذلك ( قوله قبل الفرض ) أى قبل فعل الفرض ( قوله ولو مكيا الخ ) أى وتكرر دخوله كالمطاب والصياد أخذنا من قوله الآتى وفي قول يجب إلا أن الخ .

( قوله وذهب الأذرعى في غنيته الخ ) أى وما ذهب إليه ضعيف بدلالة ما قدمه الشارح ( قوله ولا بالتأخير ) معطوف على قوله ولا يفوت بالجلوس ( قوله فانتحى المسجد ) أى إذا لم يجلس وصل ركعتي الطواف فلا تفوت معنى أنها تندرج فيها كما هو ظاهر ( قوله وإن لم يكن في أشهره ) أى أو كان ولم يمكنه إدراكه ، ثم إن قضيته أنه لا يستحب له الإحرام بالعمره في أشهر الحج وإن لم يرد الحج في تلك السنة ، والظاهر أنه غير مراد ، وإلا لتناقض ما قدمه من استحباب إكثار الاعتار في أشهر الحج ، وقد قدمنا تنقيده أخذنا من تفصيلهم الإفراد على التمتع بما إذا لم يرد الحج من سنته ، فليحمل ما هنا على ما إذا أراد الحج من سنته . وإعلم أنه يوجد في نسخ أو قبل قوله إن لم يكن والصواب حذفها .

ثم يقرع بينهما مع تساويهما ، ثم الجنب لأن مانعه أغلظ من مانع الحدث الأصغر ، فإن كنى الأصغر فقد قدم لارتفاع كامل حدثه (الثاني) من الأسباب (أن يحتاج) بالبناء للمفعول (إليه) أى الماء (العطش) حيوان محترم ولو غير آدمى (ولو) كانت حاجته له (مألاً) أى فى المستقبل صيانة للروح ونحوها عن التلف لأنه لا بد له ، بخلاف طهارة الحدث وسواء أظن وجوده فى غده أم لا فله التيمم ، ويحرم تطهره به وإن قلّ حيث ظن وجود محترم محتاج إليه فى القافلة وإن كبرت وخرجت عن الضبط وكثير يجهلون فيتوهمون أن التطهر بالماء قرينة حيثئذ ، وهو خطأ قبيح كما نبه عليه المصنف فى مناسكه ولا يلزمه استعماله فى الطهارة ثم جمعه

إذا أحدث وحضرت صلاة أخرى ومعه ماء لا يكفي للوضوء ورفع جنابة ببقية البدن غسل بقية البدن عن الجنابة وتيمم عن الحدث الأصغر ثم قال : نعم ينبغي أخذنا بما قالوه فى النجس أن على ما ذكره فيمن لا قضاء عليه فن يقضى يتخير اه . وأراد بما قالوه فى النجس ما ذكره فى شرح الإرشاد بقوله : ولو وجد محدث به أو بثوبه الذى لا يمكن نزع كما هو ظاهر نجس . لا يعنى عنه ماء يكفى أحدهما ، فقد تعين الخبث إن كان مسافراً لاحضراً لوجوب الإعادة عليه على كل تقدير اه . ثم قال فيه : وإنما قدم فى الإيصاء الآتى لأنه أولى بالإزالة لفحشه وجب قضاء أم لا اه . لكن تقدم للشارح فيمن وجد ماء لا يكفي أن المعتمد بتقديم إزالة النجاسة على الحدث سواء وجب القضاء أم لا ، وعليه فتقدم الجنابة على الحدث الأصغر وجب القضاء أم لا بخلاف لما بحثه حج (قوله مع تساويهما) (الاولى لتساويهما) (قوله فإن كنى الأصغر) أى الحدث الأصغر (قوله بالبناء للمفعول) أى ليشمل غير مالكة (قوله لعطش حيوان محترم الخ) قال فى شرح العباب : وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجوّزاً لبذل الماء له ، وهل يعتبر الاحترام فى مالكة الماء أيضاً أولاً فيكون أحق بمائه وإن كان مهذراً لزنائه مع إحصائه أو غيره للنظر فيه بحال ، ولعل الثانى أقرب لأننا مع ذلك لانامره بقتل نفسه وهو لا يجلّ له قتلها ويقار فى ماباقى فى العاصى : بسفره بقدرة ذاك على التوبة وهى تجوّز ترخصه وتوبة هذا لاتمنع إهداره . نعم إن كان إهداره يزول بالتوبة كتركه الصلاة بشرطه لم يبعد أن يكون كالعاصى بسفره فلا يكون أحق بمائه إلا إن تاب ، على أن الزركشى استشكل عدم حلّ بذل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وإن قتل شرعاً . لأننا مأمورون بإحسان القتلة بأن نسلك أسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك . وقد يجاب بأن ذلك إنما يجب أن لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج إليه . وأما مع الاحتياج إليه للطهر فلا محلور لمنعه إلى آخر ما أطال به فى الجواب سم على حج .

(فرع) ظاهر قولهم إنه بشرط كون نحو ثمن الماء فاضلاً عن مؤنة حيوانه المحترم أنه لا فرق بين كونه محتاجاً إلى ذلك الحيوان أو لا ، وقد قيدوا المسكن والخدم بالاحتياج إليهما فليحجر سم على منج . أقول : قد يجاب بأن المانع هنا خوف هلاكه وهو موجود اتحاد الحيوان أو تعدّد ، والكلام ثم فى ما احتاج لبيع الخدام والمسكن لطهارته فلا جامع بينهما ، إلا أن يقال : مراد سم أنه لو كان معه حيوانات زائدة على حاجته وأمكن بيعها لمن يسقياها لا يكلف بيعها بل يسقياها ما يحتاج إلى طهارته به ويتيمم فى الإشكال . وقد يجاب بأنه إن فرض ذلك كلف بيعه ويستعمل الماء فى الطهارة ، وحينئذ تكون هذه من أفراد ماسبق من أنه يشترط كون الماء فاضلاً عما يحتاج إليه وهذا منه (قوله وسواء أظن الخ) فيه ردّ على ما قاله أبو محمد : لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج إليه العطش لو استعمل مامعه لزمه استعماله اه . وما قاله أبو محمد لا بعد فيه ، بل قد يقال إنه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجاً إليه فى المستقبل (قوله وهو خطأ قبيح) أى ويكون كبيرة فيما يظهر لأن

لشرب لأن النفس تعاف ، ويلحق بالمستعمل كل مستقذر عرفاً ، بخلاف متغير بنحو ماء ورد ، نعم لو احتاجه لعطش بجمية فالأوجه كما اقتضاه تعليلهم لزوم ذلك لانتفاء العيافة ، ولا يقيم لعطش أو مرض عاص يسفره حتى يتوب ، فإن شرب الماء ثم تيمم لم يعد ، ولا يقيم لاحتياجه له لغیر العطش ما لا كبل كحك وفتيت وطبخ لحم ، بخلاف حاجته لذلك حالا فله التيمم من أجلها ، وعلى هذا يجعل كلام من أطلق أنه كالعطش والقاتل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة المائية ، وللظائ غصب الماء من مالك غير ظائ ومقاتلته عليه ، فإن قتل هدر أو الظائ ضمنه ، ولو احتاج مالك ماء إليه ما لا وثم من يحتاجه حالا لزمه بذله له لتحقيق حاجته ، ومن علم أو ظن حاجة غيره له ما لا لزمه التزوّد له إن قدر ، وإذا تزوّد للمال ففضلت فضلة فإن ساروا على العادة ولم يمت منهم أحد فالقضاء وإلا فلا ، ومن معه في الوقت ما آن طاهر ونجس وبه ظمأ أو بوقعه تيمم وشرب الطاهر ولا يجوز له شرب النجس وخرج بالمحترم غيره كما مرّ ، وضابط العطش المبيح للتيمم ما يأتي في خوف المرض ونحوه .

في بذله إنقاذاً من الهلاك وتركه فيه تسبب لإهلاك من علم احتياجه إليه ( قوله كل مستقذر عرفاً ) أي فلا يكلف استعماله فيه : أي في الأمر المستقذر منه ثم جمعه : أي للشرب منه لأن النفس تعاف ، وكذا لو كان معه مستقذر وطهور لا يكلف شرب المستقذر واستعمال الطهور . وقوله بخلاف متغير بنحو الخ : أي فإنه يلزمه شربه ويتوضأ بالطهور ( قوله لانتفاء العيافة ) ومثل الدابة غير المميز : أي من صبيّ ومجنون في المستقذر الطاهر لا في النجس اه حج . وبقي ما لو لم يكن المحتاج للماء حاضراً هل يلزم من معه الماء استعماله وجمعه ودفعه له لانتفاء العلة أم لا ؟ لأن من شأنه أنه مستقذر ؟ فيه نظر ، وظاهر إطلاقهم الثاني ، ولو قبل بالأول مع غرم التفاوت بين قيمته مستعملاً وغير مستعمل لم يكن بعيداً فليراجع إلا أن يقال المالك مع حضوره لا يجب عليه بذل الماء لطهارة غيره وإن لم يحتج إليه ( قوله كبل كحك ) ظاهره وإن لم يسئل استعماله إلا بالبلّ ، وصرح حج بخلافه فقيده بما لم يعسر استعماله اه وأخذهم عليه بمقتضاه فقال لو عسر استعماله ببلون البلّ كان كالعطش اه ( قوله من مالك غير ظائ ) أي بقرينة : دالة على ذلك ( قوله لزمه بذله له الخ ) أي ويقدم الآدى على الدابة فيما يظهر أخذاً بما قالوه فيما لو أشرفت سفينة على الفرق من إلقاء الدواب لنجاة الأدميين ، وهل يقدم الآدى على الدابة ولو علم هلاكها وانقطاعه عن الرفقة وتولد الضرر له أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن خشية الضرر مستقبله وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها ، وظاهر إطلاق الشارح أنه يؤثر المحتاج إليه حالا وإن أخبره معصوم بأنه لا يجد الماء في المال وهو ظاهر لليلة المذكورة ( قوله فالقضاء ) أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما يظهر حج ورده ابن عبد الحق فقال : يجب القضاء : أي لجميع الصلوات السابقة لا لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر وإن توهمه بعضهم اه . أقول : ويوجه بأن كل صلاة صلاحاً يصدق عليها أنها فعلت ومعهم ماء غير محتاج إليه ، فوجب قضاء الأولى أو الأخيرة وهو ما استقر به سم من احتيائين أبدأهما في كلام حج تحكّم ( قوله ما يأتي في خوف المرض )

( قوله ويلحق بالمستعمل كل مستقذر عرفاً الخ ) لعل الصورة أن معه ماء من أحد ما مستقذر عرفاً : أي لا يصح الطهر به لتغيره بما يضر ، والآخر ليس كذلك فلا يلزمه شرب المستقذر والتطهر بالآخر ، بخلاف ماء الورد فيلزمه شربه عند الحاجة والطهر بالآخر ويدل له ما ذكره بعد ، وفي التحفة مثله وكتب عليه الشهاب ابن قاسم ما يدل لذلك أيضاً ( قوله أو مرض ) أي عصى ، فلا تعلق له بمسئلة السفر ( قوله عاص يسفره ) أي أو مرضه ( قوله وعلى هذا ) أي الشق الثاني من التفصيل وهو احتياجه إليه لذلك حالا ، فقوله والقاتل معطوف على قوله من أطلق ، والتقدير :

شئ من شعر رأس الحرة أو ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد ، فإن زال المانع بنى على ماضى كالحديث وإن طال الفصل كما مر لعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء ، لأن كلا منهما عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة ، ويندبه أن يستأنف خروجاً من خلاف من أوجبه ( و ) ثالثاً ( أن يجعل ) الطائف ( البيت ) في طوافه ( عن يساره ) ماراً لتقاء وجهه إلى جهة الباب للاتباع رواه مسلم مع خبر « خلوا عني مناسككم » فإن جعله عن يمينه ومشى أمامه أو استقبله أو استديره وطاف معترضاً أو جعله عن يمينه أو يساره ومشى التقهقري لم يصح طوافه لما بذته لما ورد الشرع به ، وقضية كلام المصنف وغيره أنه متى كان البيت عن يساره صح وإن لم يطف على الوجه المعهود كان جعل رأسه لأسفل ورجليه لأعلى أو وجهه للأرض وظهوه للسماء ، وبحث الأسنوى أن المنجى عدم الجواز لأنه منابذ للشرع ، وقيد الجوجرى تبعاً لابن النقيب بما إذا قدر على الهيئة المشروعة ، ولو قيل بالجواز مطلقاً لم يبعد كما لو طاف زحفاً أو حبواً مع قدرته على المشى ، ولوجود البيت عن يساره مع وجود أصل الهيئة الواردة ، ويستثنى من كلام المصنف استقبال الحجر الأسود في ابتداء طوافه كما سيأتى ورباعها كونه ( مبتدئاً ) في ذلك ( بالحجر الأسود ) للاتباع رواه مسلم ( محاذياً ) بالمعجمة ( له ) الحجر أو بعضه ( في مروره ) عليه ابتداء ( بجميع بدنه ) أى بجميع الشئ الأيسر كما قاله الإمام والغزالي بأن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من

معنى عليه أن المعتقد أن حجه لا يقع فرضاً ولا نفلاً ، بخلاف الخنون والسكران إذا زال عقله فيقع حججهما نفلاً ، بخلاف السكران إذا لم يزل عقله فيقع حجه فرضاً اهـ . وعليه فيحتمل أن يفرق هنا بين المعنى عليه والخنون فلا يبطل ماضى من طواف الخنون بخلاف المعنى عليه . وقال الشارح : ثم والفرق بينه وبين الخنون أنه ليس للمعنى عليه ولو يحرم عنه ولا كذلك الخنون ، ويؤخذ منه أن الفرض في المعنى عليه أنه أحضر المواقف بلا إحرام منه بأن أحرم عنه غيره . وأما ما نحن فيه وصورته أنه أحرم ثم أعى عليه مرة ثم أفاق من إيمائه فيستأنف الطواف ويبنى على ماسبق له من أعمال الحج . وبقي ما لو ارتد هل ينقطع طوافه أم لا ؟ فيه نظر ، وقضية كلامه عدم بطلان ماضى منه سواء طال أو قصر لأن الولاية فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه وإن لم يكن أهلاً للعبادة في زمن الردة فإذا أسلم بنى على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الأولى بالردة ، لكن سيأتى في كلام الشارح في محرمات الإحرام بعد تول المصنف وكذا يفسد الحج قبل التحلل الأول الخ ، أن الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات ، وفرق ثم بينه وبين ما لو ارتد في أثناء وضوئه ثم أسلم فإنه يبني على ماضى بالنية في الوضوء فإنه يمكن توزيعها على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها ، بخلافها في الحج فإنه لا يمكن توزيعها على أجزائه اهـ . ومقتضاه أن الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات اهـ ، ولأن نيته لا يمكن توزيعها على أجزائه لأن الأسبوع كالركعة وهو لو نوى بعض ركعة لم يصح فكذا الطواف فليراجع ( قوله لم يصح المفعول بعد ) أى ماذكر من تجسس الثوب أو البدن الخ ( قوله وإن طال الفصل ) أى ولو سنين ( قوله عن يساره ) شمل ذلك ما لو طاف بصغير حامله لم فيجعل البيت عن يسار الطفل ويدور به . وفي حج : أن المريض لو لم يتأت حمله إلا ووجهه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة ، ويؤخذ منه أن من لم يمكنه إلا التقلب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم رجلاه للضرورة هنا أيضاً ، ومحل إن لم يجد من يحمله يجعل يساره للبيت وإلا لزمه ولو بأجرة مثل فاضلة عما مر في نحو قائد الأعشى كما هو ظاهر اهـ . ويأتى مثله في الطفل المحمول ( قوله ولو قيل بالجواز مطلقاً لم يبعد ) معتمد بجزء من ابن حج ( قوله مطلقاً ) أى قدر على الهيئة المشروعة أم لا ( قوله بجميع الشئ الأيسر )

[ تنبيه ] يظهر أن المراد بالشئ الأيسر أعلاه المخاضى للصدر وهو المنكب ، فلو انحرف عنه بهذا وحاذاه ماتحته

الحجر ، واكتفى بمحاذاته بعضه كما يكتفى بتوجهه بجميع بدنه بجزء من الكعبة في الصلاة . وصفة المحاذاة كما في المجموع وغيره أن يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشي مستقبل الحجر مارا إلى جهة يمينه حتى يجاوزه ، فإذا جاوزه انقلت وجعل يساره إلى البيت ، ولو فعل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جازل لكن فائته الفضيلة . قال : وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مروره في الابتداء ، وذلك سنة في الطوفة الأولى لا غير : أي بل هو ممنوع في غيرها ، وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل أن يبدأ بالطواف فإن ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة ، وإذا استقبل البيت لنحو دعاء فليخز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عوده إلى جعل البيت عن يساره ، ويقاس بالحجر فيما تقرر من يستلم الركن اليماني ، ولو أزيل الحجر والعباد بالله وجب لحله ما وجب له . قاله القاضي أبو الطيب . وقال غيره : المراد بالركن بدليل صفة طواف الراكب ومن في السطح ، ولا بد من مقارنة النية حيث وجبت لما تجب محاذاته من الحجر ، ثم ما اقتضاه كلام المجموع من إجزاء الانقثال بعد مفارقة جميع الحجر هو المعتمد الموافق لكلام أبي الطيب والروبانى وغيرهما ، وإن بحث الزركشى ابن الرفعة خلافه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لأنهم توسعوا في ابتداء الطواف فلم يتوسعوا في دوامه ( فلو بدأ ) في طوافه ( بغير الحجر ) كأن بدأ بالبواب ( لم يحسب ) ما طافه ولو سهوا ( فإذا انتهى إليه ) أي الحجر ( ابتداءً منه ) ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه تجاوز إلى جانب الباب لم يعتد بطوافه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزأه كما في الروضة فيهما عن العراقيين ، وفي المجموع في الثانية إن أمكن ذلك وظاهر ، كما أفاده الشارح أن المراد بمحاذاة الحجر في المستلئين استقباله وإن عدم الصحة في الأولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر المذكور ( ولو مشى على الشاذران ) بفتح الذال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع تركته قرش لضيق النفقة وهو كما في المناسك وغيرها عن الأصحاب ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الأسود ، وكأنهم

من الشق الأيسر لم يكف اه حج ( قوله بمحاذاته ) أي الطائف ( قوله كما يكتفى الخ ) أي قياساً على الاكتفاء بما ذكر في الصلاة ( قوله فإن ذلك مستحب قطعاً ) مغايرة هذا لما يأتي في قول المصنف ، وثانيها أن يستلم الحجر أول طوافه الخ ، يقتضى أنه يجمع بينهما فيستلم الحجر أولاً على الكيفية الآتية ثم يتأخر بحيث يكون طرف منكبه الأيمن عند طرف الحجر ثم يمر إلى أن يجاوزه فينقل ( قوله حيث وجبت ) أي بأن لم يكن الطواف في ضمن حج أو عمرة ( قوله هو المعتمد ) خلافاً لحج ( قوله ولو حاذاه ) هذا علم من قوله أولاً بأن لم يقدم جزءاً من بدنه الخ ، ولعله ذكره طوطنة لما بعده ( قوله ولو حاذى بجميع البدن ) أي بأن كان نحيفاً ، وهذا علم أيضاً من قوله أولاً واكتفى بمحاذاته بعضه الخ ( قوله في جوانب البيت ) معتمد ظاهره أنه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح جميع وعبارته : وهو من الجهة الغربية واليمانية ، وكذلك من جهة الباب كما حررت في الحاشية ، ففي موازاة الآتية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لأنه على القواعد يرد بأن كونه كذلك لا يمنع النقص من عرضه عند ارتفاع البناء ، وهذا هو المراد بالشاذران في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الأسود وعند اليماني اه ( قوله لكن لا يظهر )

( قوله لأنهم توسعوا الخ ) تعليل للأول

والكثير في الباطن ، بخلاف الكثير في الظاهر ، فلأنطوا الأمر بالغالب فيما ولم يعملوا على خلافه ، ويفرق بينه وبين بذل زائد على الثمن بأن هذا يعد غيبا في المعاملة ولا يسمي بها أهل العقل ، كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يشح فيها <sup>١١١</sup>، والله يتصدق بالكثير ، فقيل له فقال : ذاك عقل وهذا جودى . والثاني لا يتيمم لذلك لانتهاء التلف ، وعلى أن ذلك إنما يتيمم إن أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه مخوفا طيب مقبول الرواية ولو عبدا أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه ، وإلا فليس له التيمم كما جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن السنجي وأقره وهو المعتمد وإن جزم البغوى بأنه يتيمم . وقال الأسنوى : إنه يدل له ما في المجموع في الأطعمة عن نص الشافعي رحمه الله أن المضطر إذا خاف من الطعام المحضر إليه أنه مسموم جاز له تركه والانتقال إلى الميتة اه . فقد فرق الوالد رحمه الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشتغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك إلا بدليل ولا كذلك أكل الميتة ، وفي كلام ابن العماد ما يدل عليه (وشدة البرد كرض) أى في أنه يتيمم إن خاف شيئا مما مر ولم يجد ما يسخن به الماء

في اليسر ولا في الفاحش بالباطل المذكور في قوله فيما مر فلا أثر لخوف ذلك فيما (قوله أهل العقل) أى حيث فعلوا ذلك جهلا بالقيمة ، أما لو فعلوا ذلك مع فقير عناية فهو من الصدقة الخفية وفاعلها محمود لا مذموم (قوله يشح فيها) أى المعاملة (قوله لانتهاء التلف) أى لشيء من منفعة الضوء فلا ينافي ما مر من أنه يتيمم لتقصان المنفعة قطعا (قوله طيب) فلو امتنع من الإخبار إلا بأجرة وجب دفعها له إن كان في الإخبار كلفة كان احتياج في إخباره إلى سعى حتى يصل للمريض ، أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وإن لم يكن في ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكلمة لاتعجب لم تجب لعدم استحقاق الأجرة على ذلك ، فإن دفع إليه شيئا بلا عقد تبرعا جاز ، وقوله مقبول الرواية ظاهره أنه لو أخبره فاسق أو كافر لا يأخذ بخبره وإن غلب على ظنه صدقه وينبغي خلافه ، فتنى غلب على ظنه صدقه عمل به وبقي ما لو تنازع عليه إخبار عدول ، وينبغي تقديم الأوثق فالأكثر عددا أخذنا مما قاله الشارح في المياه ، فلو استورا وثوقا وعدالة وعددا تساقطوا وكان كما لو لم يوجد خبر فيأتى فيه كلام السنجي وغيره ، ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر لم يكن بعيدا لأن معه زيادة ، ثم علم إن كان المرض مضبوطا لا يحتاج إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذاك وإلا وجب عليه ذلك ، ومن التعارض أيضا ما لو كان يعزف الطب من نفسه ثم أخبره آخر ، بخلاف ما يعرفه فيأتى فيه ما تقدم (قوله أوعرف هو ذلك) أى الخوف (قوله من نفسه) ولو فاسقا ، والمراد المعرفة بسبب الطب . وفي حجة : ولو بالتجربة ، وقد يتوقف فيه بأن التجربة قد لا تحصل بها معرفة بخوار أن حصول الضرر كان لأسباب لم توجد في هذا المرض ، وظاهر كلامهم أنه لا يشترط سلامته من خوار المرأة ولا من مفسق هنا وهو ظاهر (قوله وإلا) أى بأن فقدته في محل يجب طلب الماء منه فيأبى يظهر (قوله السنجي) هو بالكسر والسكون وجم نسبة إلى سنج قرية بمرو والضم ومهملة آخره إلى السنج موضع بالمدينة أنساب للسيوطي من حرف السين المهمل (قوله يدل له) أى لما جزم به البغوى (قوله لا بدليل) أى يستند إليه (قوله ولا كذلك أكل الميتة) لك أن تعارض بأنه ثم أيضا اشتغلت ذمته بطلب وقاية روحه بأكل الطاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه إلا بدليل (قوله ولم يجد ما يسخن به الماء) قال سم على حجة في آخر الباب مانعه : أما لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضايق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به ، وإن خرج الوقت

هذا يشبه المصادرة فإن المستشكل لا يسلم تعلق حقه تعالى بالطهارة بالماء حينئذ (قوله أوعرف هو ذلك من نفسه) أى طبا لا تجربة .

أو يدثر أعضائه لما روى عن عمرو بن العاص قال « اختلعت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل ، فأشفت أن أغتسل فأهلك ، فتيمنت ثم صليت بأصباحي الصبح فذكروا ذلك لنبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا عمرو ، صليت بأصباحك وأنت جنب فأخبرت به الذي منعتني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول - ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما - فضحك صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا » (وإذا امتنع استعماله أي الماء (في عضو) من محل طهارته لجرخ أو كسر أو مرض فلم يرد بامتناعه تحريمه بل امتناع وجوب استعماله ، ويصح أن يريد به تحريمه أيضا عند غلبة ظنه حصول المخلو بالطريق المتقدم ، فالامتناع على يابه ومراده بالعضو الجفنس ، وخرج به امتناع استعماله في جميع أعضاء طهارته فإنه يكفيه التيمم (إن لم يكن) عليه (سائر وجب التيمم) لتلايق عمل العلة بلا طهارة ويلزمه إمرار التراب ما أمكن على عمل العلة إن كان بمحل التيمم ولم يخش محذور مما مر وعرفت التيمم بالألف واللام إشارة للرد على من ذهب إلى أنه يمر التراب على المخل المعجوز عنه

وليس له التيمم ليصل به في الوقت أفق به شيخنا الشهاب الرملي وهو ظاهر لأنه واجد للماء قادر على الطهارة اه . وقوله لأنه واجد الخ : أي وبه يفارق مسألة الزحمة المارة وخرج بالتسخين التبريد ، فإذا كان الماء ساخنا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ، ويفرق بينهما بأن التبريد ليس من فعله ولا باختياره ، بخلاف التسخين ، ويحتمل إلحاق التبريد بالتسخين لخرمان العادة به بل قد يكون زوال الحرارة في زمن دون ما يصرف في التسخين (قوله احتملت الخ) يشكل هذا الدليل بأن من تيمم للبرد تلزمه الإعادة فلا تصح إمامته . ويمكن الجواب عنه بأنه أخر البيان لوقت الحاجة ، فسكوتها لا يدل على صحة إمامته بلجواز أنه أخر البيان لوقت الحاجة وهو وقت القضاء ، أو أن القوم لم يعلموا تيممه (قوله ذات السلاسل) هي بالفتح والضم ، وعبرة الدميرى : وذات السلاسل ، يسنين مهملتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة واللام غلقة : موضع معروف بناحية الشام في أرض بني عذرة كنا قاله البكري في معجمه والمصنف في التهذيب هذا هو المعروف ؛ وكانت في جمادى الآخرة سنة ثمان وكان عمرو أميرها . ووقع في نهاية ابن الأثير أنها بضم السين الأولى وكسر الثانية وأنها بأرض جذام . وفي الصحاح قريب منه . وقال السبكي كما قال ابن الأثير اه . وضبطه ابن سيده في الحكم بالوجهين . (قوله عند غلبة ظنه) أفهم أنه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جاز له التيمم وهو موافق لما اقتضاه تغيير المصنف بالظن ، وحيث لم يغلب عليه الطيب بأن الغالب حصول المرض حرم استعمال الماء ، وإن أخبر بمجرد حصول الخوف لم يجب ويحوز التيمم (قوله ومراده بالعضو الجفنس) أي فيصدق بما إذا كانت الجراحة في أكثر من عضو لكن يرد عليه أن تعدد العضو يأتي في كلامه . وقد يقال إتيانه في كلامه لا يمنع حمله على الجنس لأن الجنس عند الحمل عليه مجمل فما يأتي بيان له أو أن ما يأتي بيان لتعدد التيمم (قوله ما أمكن على عمل العلة) إن أمكن ولو على أفواه الجرح إذ لا ضرر فيه من الروض وشرح (قوله مما مر) أي من الخوف على منفعة العضو الخ (قوله إشارة للرد الخ) ووجه الرد أن ذلك : أي مسح المخل المعجوز عنه وحده لا يسمى تيمما شرعا ، والألفاظ المطلقة تحمل

(قوله فلم يرد) له عبر بالواو بدل الفاء كما عبر الدميرى لكان واضحا (قوله عند غلبة ظنه الخ) لا يخفى أن هذا التقيد لابد منه لامتناع استعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما يوهمه كلامه

وقد ثبت جواز الركوب بلا حاجة ، فالزحف مثله إن لم يكن أولى لأنه أقرب إلى الغرض منه وأدخل في التعظيم ، ويستحب الحفا في الطواف ما لم يتأذى به كما هو ظاهر ، وأن يقصر في المشي لتكثر خطاه رجاء كثرة الأجر له .  
( وثانيتها أن يستلم الحجر الأسود بعد استقباله أي يلمسه بيده ( أول طوافه ويقبله ) دون ركته وقول القاضي أبي الطيب يجمع بينهما في الاستلام والتقبيل رده المصنف بأن ظاهر كلام الأصحاب أنه يقتصر على الحجر والكلام حيث لم ينقل عن محله ولا ثبت لحله كما مر . ويس تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت ، ولا يس للمرأة استلام ولا تقبيل ولا قرب من البيت إلا عند خلو المطاف ليلا أو نهارا ، وتخصيصه في الكفاية بالليل مثال والخش كالمرأة ( ويضع ) بعد ذلك جبهته عليه ( للاتباع رواه البيهقي ويسن كون التقبيل والسجود ثلاثا ( فإن عجز ) عن تقبيله ووضع جبهته عليه لنحو زحمة ( استلم بيده ) فإن عجز عن الاستلام بيده فبعضه عصا ثم يقبل ما استلمه به لخبر مسلم « أن ابن عمر استلمه ثم قبل بيده وقال : ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم » وظاهره كأنه جازأشعر أنه يقبل بيده بعد الاستلام وإن قبل الحجر ، وبه صرح ابن الصلاح لكن خصه الشيخان بتقبيله ، ونقله في المجموع عن الأصحاب ( فإن عجز ) عن استلامه بيده أو غيرها ( أشار ) إليه ( بيده ) أو بشيء فيها كما في المجموع والمعنى في جميع ذلك مقدمة على اليسرى كما أفاده الزركشي ( ويراعى ذلك ) أي الاستلام وما بعده ( في كل طوفة ) من الطوافات السبع ، وهو في الأوتار أكد ( ولا يقبل الركبتين الشاميتين ) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر المهملة ( ولا يستلمهما ) بيده ولا بشيء فيها : أي لا يسن ذلك لما في الضيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما « أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني » ( ويستلم ) الركن ( اليماني ) نذبا في كل طوفة ( ولا يقبله ) لعدم نقله . نعم يقبل ما استلمه به ، فإن عجز عن استلامه أشار إليه كما نقله ابن عبد السلام خلافا لابن أبي الصيف لأنها بدل عنه لثرتها عليه عند العجز في الحجر الأسود فكلها هنا ، ومقتضى القياس أنه يقبل ما أشار به ، وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، والمراد بعدم تقبيل الأركان الثلاثة إنما هو نفي كونه ستة ، فلو

( قوله ويستحب الحفا ) بالقصر ( قوله ما لم يتأذى به ) أي أو يخش انتقاض طهارته بلمس النساء ( قوله ولا ثبت ) أي ما ذكر من الاستلام والتقبيل ( قوله ويسن تخفيف القبلة ) أي للحجر ، وينبغي أن مثله في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولي ووالد وأضرحة ( قوله ويضع ) أي بلا حائل كما في سجود الصلاة كما هو ظاهر : أي الأكمل ذلك .

[ فرع ] لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بأن أمكن أحدهما دون الجمع بينهما كأن خاف هلاكا بالجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع الجبهة لأنه أبلغ في الخضوع ؟ فيه نظر ، وينبغي أن يكن وضع الجبهة ولو بمحائل لكن الأكمل الوضع بلا حائل .

[ تنبيه ] قد تقرر أنه يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتي فيه ما يمكن من نظير ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير إليها عند العجز عن استلامها أيضا ثم يقبل ما أشار به ؟ فيه نظر اه سم على حجج . أقول : الأقرب عدم سن ذلك ، والفرق أن أعمال الحج يغلب عليها الإتياع فيما ورد فعله عن الشارع وإن كان مخالفا لغيره من العبادات ، ولا كذلك يد الصالح فإن تقبيلها شرع تعظيما له وتبركا بها فلا يتعداه إلى غيرها ، وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل الظاهر نعم لثبوته في رواية الشيخين وهي مقدمة على رواية وضع الجبهة ( قوله ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ) أي يقبله ( قوله لكن خصه الشيخان ) معتمد ( قوله نعم يقبل ما استلمه به ) لحل وجهه أن التقبيل قد يخرج به عن جعل البيت عن يساره



قبلها أو غيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الأول بل يكون حسنا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه بقوله : وأرى البيت قبل فحسب غير أنا توهم بالاتباع ، وللمراد بالجنس فيه المباح ، فلا ينفيه قوله غير أنا توهم بالاتباع ، والبيان نسبته إلى العيين وتخفيف يائه لكون الألف بدلا من إحدى ياءى النسب أكثر من تشديدها المعنى على زيادة الألف. والسبب في اختلاف الأركان في هذه الأحكام أن الركن الذي فيه الحجر الأسود فيه فضيلتان كون الحجر فيه ، وكونه على قواعد سيدنا إبراهيم ، والبيان فيه فضيلة واحدة ، وهو كونه على قواعد أبنينا إبراهيم ، وأما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين ( و ) ثالثها الدعاء المأثور فيسن ( أن يقول أول طوافه ) وكذا في كل طوفة كما في المجموع لكن الأولى أكد ( بسم الله ) أطوف ( والله أكبر ) واستحب الشيخ أبو حامد زعم البدين عند التكبير ( اللهم ) أطوف ( إيمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء ) أى تماما ( بعهديك ) وهو الميثاق الذي أخذه الله تعالى علينا بامتثال أمره واجتناب نهيه ( وإتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ) اتباعا للسلف والخلف وإيمانا وما بعده معقول لأجله ، والتقدير : أفعله إيمانا بك إلى آخره . وأفاد بعض العلماء أن الله تعالى لما خلق آدم استخرج من صلبه ذريته ، وقال - ألسنت بربكم قالوا بلى - فأمر أن يكتب بذلك عهد ويدرج في الحجر الأسود ( ويلقى ) ندبا ( بقالة الباب ) بضم القاف : أى في الجهة التي تقابلها ( اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك ، وهذا مقام العائد بك من النار ) ويشير إلى مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم كما في الأنوار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب إلى أنه يعنى نفسه ، وعند الانتهاء إلى الركن العراق : اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد ؛ وعند الانتهاء إلى تحت الميزاب : اللهم أغنني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك ، واسقني بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لا أطعما بعده أبدا إذا بالجلال والإكرام ؛ وبين الركن الشامى والبيان : اللهم اجعله حججا مبرورا وذنبيا مغفورا وسعيًا مشكورا وعملًا مقبولا وتجارة لن تبور ياغزيز ياغفور : أى واجعل ذنبى مغفورا وقس به الباقى ، والمناسب للمعتمر أن يقول عمرة مبرورة ، ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخير ويقصد المعنى اللغوى وهو قصد نيه عليه

( قوله رفع البدين ) يحتمل أنه كرفع الصلاة ، ويحتمل غيره ، والأول هو الظاهر ، ثم رأيت حرج جزم بذلك حيث قال : وفي الرواق يسن رفع يديه حلق منكبيه في الابتداء كالصلاة ( قوله استخرج من صلبه ذريته ) ظاهره أن جملة الذرية تخرجت من نفس صلب آدم ، وهو مخالف لظاهر قوله تعالى - ولأخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم - . وفي تفسير الخطيب مانصه : أى بأن أخرج بعضهم من صلب بعض نسل بعد نسل كنحو مايتولدون كالذر ونصب لم دلائل على رويته وركب فيهم عقلا عرفوه به كما جعل للجبال عقولا حتى خاطبوا بقوله تعالى - يا جبال أوتى معه والطير - وكما جعل للبعير عقلا حتى سجد للنبى صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : وروى عن أنى هزيرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لما خلق الله تعالى آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة » ثم جعل بين عيني كل إنسان وبصيا من نور وعرضه على آدم ، قال : أى رب من هؤلاء قال : ذريتك ، فرأى رجلا منهم فأعجبه وبصيا ما بين عينيه ، فقال : يارب من هذا قال : داود ، قال : يارب كم جعلت عمره ؟ قال : ستين سنة ، قال : يارب زده من عمرى أربعين سنة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلما انقضى عمر آدم إلا أربعين سنة جاءه ملك الموت ، فقال آدم : أولم يبق من عمرى أربعون سنة ؟ قال : أولم أتعطها ابنك داود ؟ فجحد آدم فجحدت ذريته ، ونسى آدم فأكل من الشجرة فنسيت ذريته ، وخطئى فخطئت ذريته » أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح ( قوله ويشير إلى مقام إبراهيم ) أى إشارة قلبية ( قوله إلى الركن العراق ) هو أول الشاميين

وجبه. ويديه وجب عليه لأجل تيممه وإلا لم يجب التيمم ويصلى كفاقد الطهورين ثم يقضى لكنه يسنّ الخروجاً من خلاف من أوجبه واليدان والرجلان كل منهما كعضو . نعم يسن جعل كل واحدة كعضو في التيمم من أجلها . ويؤخذ مما تقدم أنه لو عمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حينئذ . وبه أفى الوالد رحمه الله تعالى ومثل ذلك ما لو عمت الرأس والرجلين . قال في المجموع : فإن قيل إذا كانت الجراحة في وجهه ويده وغسل صحيح الوجه أولاً جاز توالى تيمميهما فلم لا يكفيه تيمم واحد كمن عمت الجراحة أعضاءه ؟ فالجواب أن التيمم هنا في طهر تحتم فيه الترتيب ، فلو كفاه تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو ممتنع ، بخلاف التيمم عن الأعضاء كلها لسقوط الترتيب بسقوط الغسل اه . قال الشيخ : وما قيل من أن هذا الجواب لا يفيد لأن حكم الترتيب باقٍ فيما يمكن غسله ساقط في غيره فيكفيه تيمم واحد مردود بأن الطهر في العضو الواحد لا يتجزأ ترتيباً وعلمه ( وإن كان ) على عضوه الذي امتنع استعماله الماء فيه سائر ( كجيرة ) ولصوق لا يمكن نزعه ( لخوفه محنوراً مما مر ، وعبرة أصله ولا يمكن . قيل : وهى أولى لإيهام تلك أن ما يمكن نزعه لا يسمى ساتراً اه . ويردّ بفرض صحته بأن من الواضح أن هذا قيد للحكم لا لتسميتها ساتراً فلم يحتاج للواو . والجيرة بفتح الجيم : خشب أو قصب يسوّى ويشدّ على محل الكسر أو الخلع لينجبر . وقال الماوردي : الجيرة ما كان على كسر والصنوق ما كان على جرح ، ومنه عصابة الفصد ونحوها ، وتعبير المصنف بالسائر شامل لما تقدم ، وحيث عسر عليه نزع ما ذكر ( غسل الصحيح ) لكونها طهارة ضرورة فلزمه أقصى ما يمكنه منها ( وتيمم ) لحديث جابر في المشجوج الذي احتلم واغتسل فدخل الماء شجته فأتى فقال صلى الله عليه وسلم « إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على رأسه خرقه » ثم مسح عليها وبغسل سائر جسده » ( كما سبق ) حكمه من مراعاة الترتيب

لزم وقوع ماعدا نية التيمم الأول في غير محلها ، إذ محلها بالنسبة لكل تيمم عند نقل التراب ومقارنتها للمسح به ، فالإكتفاء بالنية الأولى عن بقية التيممات يشبه ما لو نوى عند غسل الكفين الوضوء ولم يستحضر النية عند غسل الوجه وهو باطل فكذلك هنا ، على أن التيمم الثاني حيث خلا عن النية كان الحاصل به مجرد تكرار المسح ( قوله وجب عليه ) أى رفع السرّ ( قوله لكنه يسن ) أى التيمم فوق السائر ( قوله كل منهما ) أى اليدين والرجلين فاليدان كعضو والرجلان كعضو ( قوله ويؤخذ مما تقدم ) أى في قوله ولو عمت العلة أعضاءه الأربعة كفاه تيمم واحد الخ ( قوله تحتم فيه الترتيب ) أى نظراً لغسل الصحيح من كل من الوجه واليدين ( قوله وهو ممتنع ) أى لزوج الترتيب فيه ( قوله فيما يمكن غسله ) وهو صحيح الوجه واليدين ( قوله ساقط في غيره ) وهو عليهما ( قوله فلم يحتاج للواو ) أى ومع ذلك هى أوضح لاستغنائها عن الجواب ( قوله ما كان على جرح ) ظاهره ولو من خشب ( قوله لما تقدم ) أى من الجيرة والصنوق ( قوله وحيث عثر عليه ) أى بأن خاف من نزع الجيرة شيئاً مما تقدم ( قوله ويعصب على رأسه ) بابه ضرب اه غثار . والظاهر أن هذا الرجل : أى المعبر عنه بالمشجوج في قصة جابر والمعبر عنه بلفظ رجل في سؤال ابن عباس هو المتقدم في قوله لما روى ابن عباس أن رجلاً أصابه جرح على عهده صلى الله عليه وسلم ، ويكون قوله هنا إنما يكفيه ملتكورا مع قوله السابق « أولم يكن شفاء الله السؤال » لكن جابر روى كيفية تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التيمم وابن عباس لم يتعرض لذلك وإنما اقتصر على اعتراضه صلى الله عليه وسلم على الأمر

في الوضوء وتعدّد التيمم بتعدد عمل العلة وغير ذلك مما تقدم ، وعلم من كلامه أنه إذا أمكن نزعهما من غير خوف وجب وهو كذلك ( ويجب مع ذلك مسح كل جبرته بماء ) حتى ماتحت أطراف الساتر منه باللطيف السابق حيث أمكن فلا يخرجه الاقتصار على مسح بعض الساتر لأنه أبيع لضرورة العجز عن الأصل فيجب فيه التعميم للمسح في التيمم ، وخرج بالماء التراب لأنه ضعيف فلا يؤثر من وراء حائل ، بخلاف الماء فإنه يؤثر من وراءه في نحو مسح الخف ، ويشترط في الساتر أن لا يستر إلا ما لا بد منه للاستمسك إلا أن مسح يلد عنه حتى لو فرض أنه لم يأخذ شيئا من الصحيح أصلا سقط حينئذ مسحه ، لأنه إذا كان العضو جريحا وواجهه التيمم عنه وغسل الباقي فلا فرق بين أن يستر أولا ، فأطلاقهم وجوب المسح جرى على الغالب من أن الساتر يأخذ زيادة على عمل العلة ، ولا بد أن يوضع على طهر كالخف وإلا وجب نزعه والوضع على طهر إن أمكن ، فإن تعذر مسح وقضى كما يأتي ، وأفهم إطلاقه أنه لا يتأقّت لأن التأقّت لم يرد هنا ، بخلافه في الخف فله المسح إلى أن يبرأ ، ومسح عليها ولو أصابها دم من الجرح لأنه معفو عنه وإن اختلط الدم بالماء كما أفهى به الوالد رحمه الله تعالى تقدما لمصلحة الواجب على دفع

للرجل بالفسل ( قوله من كلامه ) أى وهو قوله لا يمكن نزعهما ( قوله أن لا يستر ) الأولى ويشترط لوجوب مسح الساتر أن يأخذ من الصحيح شيئا فإنه المناسب لقوله حتى لو فرض أنه الخ نعم بشرط لعدم وجوب القضاء أن لا يأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك ، لكن ليس الكلام الآن : القضاء وعلمه ( قوله على طهر ) في نسخة كامل لاطهر ذلك العضو ( قوله ولو أصابها دم من الجرح ) غاية لما قبله ، وبعبارة حج : ولو نفذ إليها نحو دم الجرح وعما عن عن مخالطة ماء مسحها له أخذها مما يأتي في شروط الصلاة أنه يعني عن اختلاط المعفو عنه بأجنبي يحتاج إلى ماسته له اه . وكتب سم على قوله وعما مانصه : انظر لوعها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها اه : أى فهل يكنى المسح عليها أم لا ؟ في نظرنا والأقرب الأول أخذها مما تقدم فيها لتجديد العرق على البدن حتى صار كالجزء منه فإنه لا يعد حائلا بل يكنى بغيران الماء عليه في رفع الحدث وإن لم يصل إلى البدن لتتزيه منزلة الجزء منه فكذلك هنا ، وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المنهج عن مقتضى كلام العباب ما يوافقه ، ثم رأيت ما ذكره الشارح في آخر باب التيمم بعد قول المصنف إلا أن يكون يجرحه دم كثير من قوله وتقييده بالكثير من زيادته على المحرر إلى أن قال : والأوجه حمل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفعله أو على ما إذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء وإبصال التراب على العضو اه . وهو ظاهر في أنه لا يمنع هنا لوجود الحائل فراجع ( قوله معفو عنه ) زاد سم على منهج بعد ما ذكره نقلا عن مـ خلافا لما في فتاوى شيخ الإسلام ، وراجعت فتاوى شيخ الإسلام فوجدت الذي فيها على وجه آخر فراجع اه . قال مـ : فلو كان لو

( قوله حتى ماتحت أطراف الساتر منه ) ظاهره بل صريحه أنه غاية في المسح : أى فيمسح حتى ماتحت أطراف الساتر وليس كذلك ، وفي العبارة سقط يظهر من عبارة شرح الإرشاد التي هي أصل هذه العبارة ونصها بعد قول المتن فإن ستر عنه مسحا بماء أبدا وغسل الصحيح حتى ماتحت أطراف الساتر الخ ، فلعله سقط لفظ وغسل الصحيح من الكنية ( قوله ولا بد ) أى لصحة المسح إذ هو قيد له كما لا يخفى : أى إلا عند عدم إمكان نزعه كما يأتي ( قوله وإلا وجب نزعه ) وحينئذ فلا فرق بين ما لو وضعها على حدث أو طهر إلا في القضاء وعدمه كما سيصرح به في آخر الباب ( قوله فإن تعذر مسح وقضى ) هذا التفصيل فيما إذا كان في غير أعضاء التيمم ، أما إذا كان فيها فالقضاء لازم بكل حال كما يأتي .

وجعل يديه خلف ظهره متكئا ووضع يده على فيه إلا في حالة تنازله فيستحب وتشبيك أصابعه أو تفرقعها ويكون حاقبا أو حاققا أو بحضرة طعام تتروق نفسه له وتكون المرأة متنتقة وليست بحرم ومظهر عمله على تنقيب بلا حاجة بخلافه لما هو جود من يحرم نظره إليها والأكل والشرب فيه وكراهة الشرب أنحف وتطوعه في المسجد للصلاة أفضل من مثل ذلك من الطواف . (و) ثامنا ( أن يصلي بعده ركعتين ) للاتباع رواه الشيخان ، ويخرج عنهما غيرهما بتفصيله السابق في ركعتي الإحرام وإنما لم يجبا لخبر « هل على غيره ما ؟ قال : لا إلا أن تطوع » والأفضل كونهما ( خلف المقام ) للاتباع ، ومنه يؤخذ أن فعلهما خلفه أفضل منه في جوف الكعبة ، ويوجه بأن فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما أن ماعداهما من النوازل يكون فعله في بيت الإنسان أفضل منه في الكعبة لما ذكر . وبما تقرر علم رد قول من ادعى أن قضية كلامهم أن خلف المقام أفضل من سائر بفاع المسجد بنافيه قولهم في اللعان : أفضل بقاعه ما بين الركن والمقام ، لأن أفضلية فعلهما خلف المقام ليست لأفضليته بل للاتباع وإلا لكانت في الكعبة أفضل مطلقا ، ثم بالحجر تحت الميزاب ، ثم ما قرب منه إلى البيت . ثم في بقية لأنه أفضل من سائر المسجد . ويؤخذ منه أنه لو كانت الكعبة مفتوحة كان فعلهما فيها أفضل منه في الحجر وفي سائر المسجد وهو ظاهر ، إذ تقديم الحجر لكونه من الكعبة مع أن ذلك ظني فتقديم الكعبة عليه أولى ، ثم إلى وجه الكعبة لأنها أفضل الجهات كما قاله ابن عبد السلام ، وليس فيه إشعار بخلاف لما فهمه الجوزجري بأنه أفضل من الحجر ، لأن الحجر من الكعبة وليس في تقديمهم للحجر على جهة الكعبة ما يقتضي أن جهته أفضل من جهتها بخلاف لما زعمه أيضا ، لأن أفضلية فعلها فيه ليست لأفضلية جهته بل لكونه من البيت كما مر ، ثم ما قرب منها ، ثم بقية المسجد لأنه أفضل من سائر الحرم ، ثم في بيت خديجة ، ثم في بقية مكة فيها يظهر فيهما ، ثم بالحرم ، ثم حيث شاء من الأمكنة فيها شاء من الأزمنة ، ولا يفوتان إلا بموته . ويسن لمن أنحرما إراقة دم وإن صلاهما في الحرم بعد ذلك كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ويظهر أنه كدم التمتع ويصليهما الولي عن غير المميز ، والأجير عن مستأجر ولو معضوبا ،

بطرف ثوبه . أما اللقاءه في أرض المطاف فحرام كما هو معلوم قوله وجعل يديه خلف ظهره الخ ) وهل يكره ذلك في غيره أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين ( قوله والأكل والشرب ) أي ما لم تدع إليه ضرورة ( قوله من مثل ذلك ) أي باعتبار الزمنين ( قوله أن يصلي بعده ) أي متصلا به عرفا ( قوله ثم ما قرب منه إلى البيت ثم في بقية ) حج وزاد فالحطيم ( قوله ثم إلى وجه الكعبة ) أي ثم بعد الحجر إلى وجه الخ ( قوله كما قاله ابن عبد السلام ) زاد في حج فين الجانبيين ( قوله لأن أفضلية فعلها ) أي الصلاة ( قوله ثم ما قرب منها ) أي الكعبة ( قوله ولا يفوتان إلا بموته ) فإن قلت : كيف هذا مع أنه يغني عنهما فريضة نافلة . قلت : لا يصير هذا لاحتمال أنه لم يصل بعد الطواف أصلا ، أو صلى لكن بقي سنة الطواف ( قوله ويظهر أنه كدم التمتع ) أي فيكون في حق القادر بشاة وفي حق غيره بصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع ( قوله والأجير عن مستأجره ) أي فلو تركهما الولي لهما والأجير فينبغي أن يسن دم ويسقط من أجره الأجير ما يقابل الركعتين

( قوله أن خلف المقام أفضل من سائر بفاع المسجد ) خبر أن ، ومراده بكلامهم ماقلوه في أفضلية فعل الركعتين خلف المقام ( قوله بنافيه قولهم الخ ) من جملة مقول قول من ادعى وكان اللائق أن يأتي فيه بالفاء أو الواو ( قوله لأن أفضلية فعلهما الخ ) هو وجه الرد ( قوله ثم ما قرب منه إلى البيت ) أي من الحجر ( قوله ثم إلى وجه الكعبة ) صادق مع البعد فيفيد مع المرتبة الآتية أن صلاتهما في أنحرىات المسجد من جهة الباب أفضل منها بالقرب ولوجدا من الكعبة من غير جهة الباب فانظر هل هو مراد ( قوله ثم بقية المسجد ) أي من غير جهة الباب على مامر

وفارق صلاة المميز لهما وإن أحرم عنه ولية بأنه محرم حقيقة بخلاف المعصوب ، وـ بلا كراهة أن يوالى بين أسابيع وبين ركعاتها . والأفضل أن يصلى عقب كل طواف ركعتيه . ومن سنن الطواف نيته إن كان طواف نسل أخذاً مما مر ، فلو كان عليه طواف إفاضة أو نذر ولو لم يتعين زمنه ودخل وقت ماعليه فنوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعاً أو قدوماً أو وداعاً وقع عن طواف الإفاضة أو النذر كما في واجبات الحج والعمرة ، فقولهم إن الطواف يقبل الصرف: أى إذا صرفه لغير طواف آخر كطلب غريم كما مرت الإشارة لذلك ، و ( يقرأ فى الأولى ) منهما سورة ( قل يا أيها الكافرون و ) يقرأ ( فى الثانية ) سورة ( الإخلاص ) للاتباع ، رواه مسلم ، ولما فى قراءتهما من الدلالة على الإخلاص المناسب لما هنا لأن المشركين كانوا يعبدون الأصنام ( ويجهرون ) فيهما ( ليلاً ) من غروب الشمس إلى طلوعها ، وقولهم الأفضل فى النافلة المفعولة ليلاً التوسط بين النهار والإصرار محله فى النافلة المطلقة كما مر ( وفى قول تجب الموالاة ) بين أشواطها وأبعاضها ( و ) تجب ( الصلاة ) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى بالأميرين وقاله خذوا عني مناسككم والأصح الأول . أما الموالاة فلما مر فى الرضوء لتمام الحلاف فيهما ، ومحل الخلاف فى تفريق كثير بلا عذر ، فلو كان يسيراً أو كثيراً بعذر لم يضر جزماً كالرضوء . قال الإمام : والكثير ما يغلب على الظن بتركه ترك الطواف ، إما بالإضراب عنه أو بظن أنه أتته ، ومن العذر إقامة مكتوبة لاجتناء ورتابة بل يكره قطع الطواف الواجب لهما . وأما الصلاة فلهذا المار والقولان فى وجوب ركعتي الطواف إذا كان فرضاً ، فإن كان نفلاً فسنة قطعاً ، وعلى الوجوب يصح الطواف بكونهما لتمام ركعتيهما وشروطيهما ، ولا يتعين على المحرم أن يطوف بنفسه ( و ) لهذا ( لو حل الحلال محرم ) به عذر من صغر أو مرض أو لم يطف المحرم عن نفسه لإحرامه ولم يصرفه عن نفسه ( فطاف به ) ولم ينو لنفسه أولهما ( حسب ) الطواف ( للمحمول ) عن الطواف الذى لإحرامه كراكب بهيمة ، وفى بعض النسخ حسب المحمول بشرطه ، أى الطواف فى حق المحمول من طهر وستر عورة ودخول وقت ، وهذا لا بد منه وإلا وقع للحامل ، فإن كان قد طاف عن نفسه لإحرامه فكما لو حل حلالاً وسبأى أو صرفه عن نفسه لم يقع عنه كما قاله السبكي ، وإن نواه الحامل لنفسه

( قوله إذا صرفه لغير طواف آخر ) ومن الغير مشكلة المحمول الآتية والمراد بالطواف الذى لا بعد صافاً أن يقصد بفعله الطواف لكن عن غير القرض ، فلا يقال يشكل ما هنا بما لو جهل محرمًا ونوى بفعله المحمول فقط حيث وقع للمحمول لأن ما هناك لم يجعل فيه طوافه عن غيره بل جعل دورانه غير طواف حيث جعل نفسه كالدابة ( قوله محله فى النافلة المطلقة ) قضيته أنه يجهر بركعتي الإحرام ليلاً وقد قلنا خلافه ( قوله لاجتناء الخ ) أى وإن تعين ويعذر فى التأخير إلى فراغه ، فإن خيف تغير الميت فينبغي وجوب قطعه ( قوله وهذا لا بد منه ) وقضية اشتراطهم ذلك فى حق المحمول عدم اشتراطه فى الحامل فيجوز كونه محدثاً وعارياً ، لكن يستثنى منه ما لو كان الحامل ولياً أو مأذونه فتشترط فيه الطهارة لما مر ، ثم قال : والفرق بين الولي وغيره أن مباشرة الولي أو مأذونه تنوقف عليها

( قوله ما يغلب على الظن بتركه ترك الطواف ) كذا فى النسخ ولعل لفظ بتركه محرف عن قوله بارتكابه ( قوله وهذا لا بد منه وإلا وقع للحامل ) فى إطلاقه نظر إذ القرض أنه لم ينو لنفسه ولا لهما : أى بأن لم ينو شيئاً أو نواه للمحمول أو أطلق ، وهو فى الأخيرة قريب أخذاً مما يأتى بخلافه فى الأوليين كما هو ظاهر ، ومعلوم أن شرط وقوعه له أن يكون متصفاً بشرائط الطواف

أو لهما وقع له عملا بنيته في حقه (وكذا) يحسب للمحمول أيضا (لو حمله محرم قد طاف عن نفسه) لإحرامه أو لم يدخل وقت طوافه كما بحثه الأسنوي (وإلا) بأن لم يكن المحرم الحامل طاف عن نفسه ودخل وقت طوافه (فالأصح أنه إن قصد له المحمول فله) فقط تنزيلا للحامل منزلة الدابة ، وإنما لم يقع للحامل لصرفه ذلك عن نفسه بناء على ما مر من اشتراط عدم صرفه الطواف لغرض آخر وهو الأصح ، والثاني للحامل فقط كما لو أحرم عن غيره ، وعليه فرضه بناء على عدم ضرر الصارف ، وقيل يقع لهما جميعا (وإن قصد له نفسه أو لهما) أو أطلق (فللحامل فقط) وإن قصد محموله نفسه لأنه الطائف ولم يصرفه عن نفسه ، ويؤخذ منه أنه لو حمل حلالا حلالا ونويا وقع للحامل ولهذا قال في المجموع : ويقاس بالمحرمين الحلالان التاويان فيقع للحامل منهما على الأصح ، وسواء في الصغير حمله ولية الذي أحرم عنه أم غيره ، لكن ينبغي كما أفاده الشيخ في حل غير الولي أن يكون بإذن الولي ، لأن الصغير إذا طاف راكبا لا بد أن يكون وليه أو نائبه سابقا أو قائدا كما مر ، ومحلّه في غير المميز ، وخرج بقوله حمل ما لو جعله في شيء موضوع على الأرض أو سفينة وجلبه فيقع للحامل والمحمول مطلقا ، إذ لا تعلق لطواف كل منهما بطواف الآخر لانفصاله عنه ، وتصوير المصنف المسئلة بما إذا كان المحمول واحدا جرى على الغالب ، وإلا فلو كان المحمول اثنين فأكثر لم يختلف الحكم . وقضية كلام الكافي أنه لا فرق في أحكام المحمول بين الطواف والسعي ، وهو كذلك وإن نظر فيه الزركشي ، إذ لا وجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف ، وقد صرح بذلك أبو زرعة وغيره تبعاً للشيخ الحبّ الطبري ، لكن سيأتى عن الشيخ أنه كالوقوف وإن حله في الوقوف أجزأ فيهما : يعني مطلقا ، والفرق أن المعتبر ثم السكون : أي الحضور ، وقد وجد من كل منهما وهنا الفعل ولم يوجد منهما ، ولو طاف محرم بالحج معتقدا أن إحرامه عمره فبان حجا وقع عنه كما لو طاف عن غيره وعليه طواف ، وما ذكر فينا إذا نوى نفسه ومحموله وما ذكره الشيخان في كتبهما واعترضه الأسنوي بما رد عليه فيه وبأن الذي رجحه الأصحاب مأمّر لموافقته نص الإماماء ، والقياس في أنه لو نوى الحج له ولغيره وقع له فكذا ركعته .

محصة طواف غير المميز بخلاف غيره ، وبه صرح حج (قوله عملا بنيته في حقه) أي وإلغاء نية غيره (قوله فالأصح أنه إن قصد له المحمول فله) هذا يخالف مأمّر بعد قول المصنف فالولي أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز الخ . من قوله ولا يكتفي بالطواف والسعي من غير استصحابه وإنما يفعلهما به بعد فعلهما عن نفسه نظير مأمّر في الرمي اه . أقول : وقد يقال يمكن تصوير ما هناك بما لو أطلق وما هنا مصوّر بما إذا قصد المحمول وحده سواء كان بالغاً أم صبياً لدليل قوله الاتي وسواء في الصغير حمله ولية الخ (قوله أو سفينة وجلبه الخ) نعم إن قصد الجاذب المشئ لأجل الجذب بطل طوافه لأنه صرفه اه حج . وقوله مطلقا : أي سواء نوى الحامل نفسه أو هما أو أطلق . أما لو نوى المحمول فقط فقد صرف فعله عن طواف نفسه ، وقد تقدم أنه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال حج نعم الخ (قوله أنه كالوقوف) أي في عدم قبول الصرف وهو ضعيف (قوله إذا نوى نفسه ومحموله) أي من وقوعه للحامل .

(قوله أجزأ فيهما) لعل في بمعنى عن .

## فصل فيما يختم به الطواف وبيان كيفية السعي

( ليستلم الحجر الأسود ندبا بشرطه في الأثني والخثنى ( بعد الطواف ) وقوله ( وصلاته ) مزيد على الحرر للاتباع ، وليكون آخر عهده ما ابتدأ به ، واقتصاره على الاستلام يقتضى عدم سنية تقبيل الحجر والسجود عليه . قال الأسنوى : فإن كان الأمر كذلك فلفعل سببه المبادرة للسعى اه . والظاهر كما أفاده الشيخ من ذلك ، قال الزركشى : وعبارة الشافعى تشير إليه ( ثم يخرج من باب الصفا ) ندبا ( للسعى ) بين الصفا والمروة للاتباع ، رواه مسلم ، وروى الدارقطنى والبيهقى بإسناد حسن « يا أيها الناس اسعوا فإن الله سبحانه وتعالى كتب عليكم السعى » ( وشرطه ) أى شرطه ( أن يبدأ بالصفا ) ويختم بالمروة للاتباع مع خبر « خذوا عنى مناسككم » وخبر « ابدعوا بما بدأ الله به » فلو بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها إلى الصفا مرة وبكل سبعا بأخرى ، ولو نسي السابعة بدأ بها من الصفا ، أو السادسة حسب له الخمس قبلها دون السابعة لأن الترتيب شرط فإلزامه سادسة من المروة وسابعة من الصفا ، أو الخامسة جعلت بدلها السابعة ولغت السادسة ثم باتى بها وسابعة ( وأن يسعى سبعا ) للاتباع ( ذهابه من الصفا إلى المروة مرة ) بالرفع خبر ذهابه ( وعوده منها إليه أخرى ) ولو منكوسا أو كان يمشى القهقرى فيما يظهر إذ القصد قطع المسافة ، ويشترط قطع المسافة بين الصفا والمروة كل مرة ولا بد أن يكون قطع ما بينهما من بطن الوادى وهو المسعى المعروف الآن ، وإن كان فى كلام الأزرقي ما يوهى خلافه فقد أجمع العلماء وغيرهم من زمن الأزرقي إلى الآن على ذلك ، ولم أر فى كلامهم ضبط عرض المسعى وسكوته عن عدم الاحتياج إليه ، فإن الواجب استيعاب المسافة التى بين الصفا والمروة كل مرة ، ولو التوى فى سعيه عن حل السعى يسيرا لم يضر كما نص عليه الشافعى رضى الله عنه ، وأن يلقى عقبه بأصل ما يذهب منه وروؤس أصابع رجله بما يذهب إليه منهما وإن كان رابعا سير دابته حتى يلقى حافرها بذلك وبعض درج الصفا محدث فليحذر من تخلفه وراءه ، ويسن فيه الطهارة والستر والمشى والمواالة فيه وبينه وبين الطواف والرمى والذكر المأثور كما باتى ، ويكره وقوف الساعى فى أثناء سعيه بلا عذر لحديث أو غيره ، وأن يصلى بعده ركعتين لا الركوب اتفاقا ، ولا يجرى فيه خلاف الركوب فى الطواف . قاله فى المجموع ، لكن نقل عن النص كراهته ، ويؤيدها ما فى ذلك من الخروج من خلاف من منعه إلا أن يقال إنه خلاف سنة صحيحة وهى ركوبه صلى الله عليه وسلم فى بعضه وسعى غيره بلا عذر لصغر أو مرض خلاف الأولى ، والمروة : أفضل من الصفا كما قاله ابن عبد السلام لأنها مرور الساعى فى سعيه أربع

### ( فصل فيما يختم به الطواف )

( قوله بشرطه ) وهو خلو المطاف ( قوله وخبر ابدعوا بما بدأ الله به ) وفى رواية مسلم ابدأ بما الخ محلى ( قوله لا الركوب اتفاقا ) معتمد أى فلا يكره لكنه خلاف الأولى لما تقدم من سن المشى فيه ( قوله لأنها مرور الساعى )

### ( فصل ) فيما يختم به الطواف

( قوله بشرطه ) أى خلو المطاف ( قوله فإن الواجب استيعاب المسافة الخ ) فى هذا التعليل المقصود نظر لائتماق لصلده بقطع المسافة بين الصفا والمروة لا من المخل المعروف كالمسجد مثلا ( قوله وبعض درج الصفا محدث فليحذر الخ ) بين الشباب بن حجر أن ذلك بالنسبة لأزمة متقدمة ، وإلا فالآن قد ارتفعت تلك الدرج بل وبعض

مرات والصفا مروره فيه ثلاثا فإنه أول ما يبدأ باستقبال المروة ثم يحتم به ، وما أمر الله بمباشرة في القربة أكثر فهو أفضل ، وبداءته بالصفا وسيلة إلى استقبال المروة ، قال : والطواف أفضل أركان الحج حتى الوقوف اه . وهو المتمد وإن نظر فيه الزركشي بأن أفضلها الوقوف لخبر « الحج عرفة » ولهذا لا يفوت الحج إلا بفواته ، ولم يرد غفران في شيء مما ورد في الوقوف ، فالصواب القطع بأنه أفضل الأركان ، فقد صرح الأصحاب بأن الطواف قربة في نفسه وجعله الشارع بمنزلة الصلاة التي هي أعظم عبادات البدن بعد الإيمان بخلاف الوقوف ، وقد يقال بأن الطواف أفضل من حيث ذاته لأنه مشبه بالصلاة وقربة مستقلة ، والوقوف أفضل من حيث كونه ركنا للحج لفواته به وتوقف صحته عليه واختصاصه به ، ويحمل كلام ابن عبد السلام على الأول والزركشي على الثاني ، وما نظر به في أول كلامه أيضا بأن الصفا قدمت في القرآن والأصل فيها قدم فيه أنه للاهتمام به المشعر بشرفه إلا أن يقوم دليل على خلافه وبأن ما ذكره ليس ظاهرا في الدلالة لما قاله ، بل قد يدل على ما قلناه بأن يقال : ما أمر الشرع بمباشرة بالعبادة قبل نظيره وعدم الاعتداد بمباشرة نظيره قبله يكون أفضل لأنه الأصل وغيره تابع له والضرورة قاضية بتفضيل المتبوع ، وقد بان بما ذكرته أن الصفا هي الأصل ، إذ لا يعتد بالمروة قبلها فتكون تابعة لها صحة وجوبا فكانت الصفا أفضل ، ودعوى أنها وسيلة ممنوعة إذ لا يصدق عليها حد ما كما لا يخفى ، يرد بأن البداءة بالصفا لبيان الترتيب وضرورته فلا إشعار في تقديمها بأفضليتها ، وبأن البداءة بالشيء لا تستلزم أفضلية المبدل على الآخر كصوم رمضان آخره أفضل من أوله ( وأن يسعى بعد طواف ركن أو ) طواف ( قدوم ) لأنه الوارد من فعله عليه الصلاة والسلام ، ونقل الماوردي الإجماع على ذلك ( بحيث لا يتدخل بينهما ) أي بين السعي وطواف القدوم ( الوقوف بعرفة ) وإن تخلل بينهما زمن طويل ، فلو وقف بهما لم يجز السعي إلا بعد طواف الإفاضة لدخول وقت طواف الفرض فلم يجز أن يسعى بعد طواف نفل مع إمكانه بعد طواف فرض ، ولو نوى بطوافه بعد الوقوف وانصاف ليلة النحر طواف قدوم لغت نيته وانصرف لطواف الركن ، وكذا لو نواه معتمر انصرف لطواف عمرته ويحصل بطوافهما للفرض ثواب طواف القدوم كتحية المسجد ، ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرم بالحج فهل له السعي حينئذ كما اقتضاه إطلاقهم أولا ، ويحمل كلامهم على ما لو صدر طواف القدوم حال الإحرام لشمول نية الحج لهما حينئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود المجانسة بخلافه في تلك . فالمجانسة منتفية بينهما كل محتمل ، وظاهرا كما مهم الآتي في طواف الوداع يؤيد الثاني وهو الظاهر ، ولو طاف للقدوم فهل له أن يسعى بعده بعض السعي ويكمل بعد الوقوف وطواف الركن فيه نظر أيضا ، والأقرب لكلامهم المنع

أي لأن في الوصول إليها مرور الخ ( قوله فالصواب القطع ) من كلام الزركشي ( قوله يرد ) خبر قوله وما نظر به في أول كلامه الخ ( قوله لدخول وقت طواف الفرض ) قضيته عدم امتناع السعي قبل انصاف ليلة النحر ، وليس مرادا كما صرح به حج حيث قال في أثناء كلامه ويفرق بينه : أي السعي وبين من عاد لمكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فإنه يسن له القدوم ، ولا يجزئه السعي حينئذ بأن السعي متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد طواف الإفاضة ( قوله انصرف لطواف عمرته ) كل من هذين علم من قوله قبل فلو كان عليه طواف إفاضة

الدرج الأصلية ( قوله من حيث كونه ركنا ) أي فأفضليته لغيره ( قوله وما نظر به ) المنظر هو الشهاب سح في إيماده ( قوله بل قد يدل على ما قلناه ) كان الأولى أن يقول : بل قد يعارض بنظيره بأن يقال الخ ( قوله وقد بان بما ذكرته ) كان ينبغي أن يقول قال : أي المنظر وما ذكرته الخ ( قوله يرد بأن البداءة ) في هذا الرد نظر لا يخفى



( ومن سعى بعد طواف ) قدوم لم بعده ) أى لا يستحب له إعادته بعد طواف الإفاضة لأنه لم يرد ، بل تكره إعادته كما قاله الشيخ أبو محمد إذ هو بدعة ، لكن الأفضل تأخيرها عن طواف الإفاضة كما أفنى به الورد رحمه الله تعالى . قال : لأن لنا وجهاً باستحباب إعادته بعده . نعم يجب على نحو صبي بلغ بعرفة إعادته كما مر ، ولو أخره إلى ما بعد طواف الوداع لم يعتد بوداعه لأنه إنما يوثق به بعد فراغ المناسك ولا فراغ قبل السعى ، ولا فرق في عدم الاعتداد بين أن يبلغ سعيه مسافة القصر أو لا لأنه حيث بقي السعى فإحرامه باقٍ لأنه ركن لا يحل بدلونه ولا يجبر بدم فلا يتصور أن يعتد بوداعه ، واعترض في المهمات قولهما لا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع بتصوره بعده بأن يحرم من مكة بحج ثم يقصد الخروج لحاجة قبل الوقوف : أى إلى مسافة قصر لما يأتي فإنه يؤمر بطواف الوداع فإذا عاد كان له أن يسعى كما صرح به البندنجي والعمرائي لأن المولية بينهما ليست بشرط . قال : وكذا لمن أحرم بالحج من مكة إذا طاف للوداع لخروجه إلى منى أن يسعى بعده اهـ . وفي نص البيهقي وكلام الخفاف مباوفاقه ، ومع ذلك فالعتمد مقاله في المجموع ردا عليها من أن ظاهر كلام الأصحاب اختصاصه بما بعد القدوم والإفاضة ، وقولهما إن ذلك مذهب الشافعي أى بحسب ما فهماه ، فلا يقال كيف يدفع بكلامه نقلهما الصريح ، وصوب الأسوى أيضا وقوعه بعد طواف نفل بأن يحرم المكي بالحج ثم ينتفل بطواف ثم يسعى بعده ، وقد جزم بالإجزاء في هذه الحب الطبرى ، ووافقه قول ابن الرقة : اتفقوا على أن شرطه أن يقع بعد طواف ولو نفلا إلا طواف الوداع ، ويرده مامر عن المجموع أيضا ( ويستحب ) للذكر ( أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة ) « لأنه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت » رواه مسلم . أما الأنثى والخنثى فلا يسن لهما الرقى : أى إلا إن خلا الحمل عن غير المحارم فيها يظهر كما نبه عليه وعلى الخنثى الأسنوى وتبعه عليه تلميذه أبو زرعة وغيره ، وما اعترض به من أن المطلوب من المرأة ومثلها الخنثى إخفاء شخصها ما أمكن وإن كانت في خلوة . ألا ترى أنه لا يسن لها التخوة في الصلاة ولو في خلوة يرد بأن الرقى مطلوب لكل أحد غير أنه سقط عن الأنثى والخنثى طلبا للستر ، فإذا وجد ذلك مع الرقى صار مطلوبا ، إذ الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ، وبأن قياس مانحن فيه على التخوة ممنوع لأنها مثيرة للشهوة ومحركة للفتنة ولا كذلك الرقى فلا تصل له ، ويؤيد مقاله الأسنوى مامر في الجهر بالصلاة والقول بأن إخفاء الشخص يحتاج له فوق الصوت مردود بأن سماع الصوت قد يكون سببا لحضور من سمعه من بعد ولا كذلك الرقى في الخلوة ( فإذا رقى ) بكسر القاف ( قال : الله أكبر الله أكبر الله أكبر ) من كل شيء ( والله الحمد ) أى على كل حال لا يغيره كما يشعر به تقديم الخبر ( الله أكبر على ما هذان ) أى دلنا على طاعته بالإسلام وغيره ( والحمد لله على ما أولانا ) من نعمه التي لا تحصى ( لا إله إلا الله وحده لا شريك له ) تقدم شرحه في خطبة الكتاب ( له الملك ) أى ملك السموات والأرض لا يغيره ( وله الحمد يحيى ويميت بيده ) أى قدرته ( الخير وهو على كل شيء قدير ) لخبر مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم لما بدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل

أو نذر لم يتعين زمنه الخ ) قوله ألا ترى أنه لا يسن لها التخوة ( هي رفع البطن عن الفخذين وإبعاد المرفقين عن الجنتين ) قوله فلا تصل إليه ) أى لا ساويه في العلة حتى يمنع قياسا عليها

( قوله وكذا لمن أحرم بالحج من مكة إذا طاف للوداع الخ ) في هذا التصوير نظر لأنه يبطل حينئذ كونه وداعا ( قوله ردا عليها ) أى على البندنجي والعمرائي ( قوله بأن ) في مطلوب لكل أحد ) فيه مصادرة لأن الخصم لا يستلزمه .

القبلة ووحيد الله وكبره وقال : لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك ، قال هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى أتى المروة ففعل على المروة ما فعل على الصفا وفيه زيادة ونقصان بالنسبة لما ذكره المصنف ( ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً ) لأنها أمكنة يستجاب فيها الدعاء وكان عمر يطيل الدعاء هناك واستحبوا من دعائه أن يقول : اللهم إنك قلت - ادعوني أستجب لكم - وأنت لا تختلف الميعاد وإني أسألك كما هديتني بالإسلام أن لا تنزع عني حتى تتوفاني وأنا مسلم ( قلت : ويعبد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً ، والله أعلم ) للاتباع ( و ) يس ( أن يمشي ) على هيئته ويحيتته ( أول السعي وآخره ) أن ( يدعو الذكر ) أي يسعى سعياً شديداً فوق الرمل ( في الوسط ) الذي بينهما للاتباع ، رواه مسلم . أما المرأة والخثي فلا ، وينبغي أن يقصد بذلك السنة لا اللعب ومساابقة أصحابه فيخرج عن كونه سعياً بقصد المسابقة ، والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذي المشاة ( وموضع النوعين ) أي المشي والعدو ( معروف ) هناك فيمشي حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين الميلين الأخضرين الذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه فيمشي حتى ينتهي إلى المروة ، فإذا عاد منها إلى الصفا مشى في محل مشبه وسعى في محل سعيه . ويسن أن يقول في السعي ولو أثنى : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم .

### فصل في الوقوف بعرفة وما يذكر معه

( يستحب للإمام ) الأعظم إن خرج مع الحجيج ( أو منصوبه ) لم إن لم يخرج الإمام ( أن يخطف بمكة في سابع ذي الحجة ) بكسر الحاء أفصح من فتحها المسمى بيوم الزينة لتزيينهم فيه هوادجهم وتكون عند الكعبة وإنما يخطف ( بعد صلاة الظهر ) أو الجمعة إن كان يومها ( خطبة فردة ) ولا تكفى عنها خطبة الجمعة لأن السنة فيه التأخير عن الصلاة كما تقرر ، ولأن القصد بها التعليم لا الوعظ والتخويف فلم يشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف . ويسن أن يكون محزناً كما مر ويفتتحها بالتلبية والحلال بالتكبير ( يأمرهم فيها بالغدو ) في اليوم الثامن المسمى يوم التروية لأنهم يترווون فيه الماء ( إلى منى ) بكسر الميم بالصرف وعدمه ، وتذكر وهو الأغلب ، وقد توثق ، وتخفيف نونها أشهر من تشديدها . سميت بذلك لكثرة ما يمتنى : أي يراق فيها من الدماء ( ويعلمهم )

( قوله ثم دعا بين ذلك ) أي بين ما ذكره من التوحيد ( قوله ثم نزل إلى المروة ) أي وسار حتى أتى المروة ( قوله ) فيخرج عن كونه سعياً ) هو ظاهر ما قدمه من أنه يقبل الصرف . أما على ما نقله الشيخ فلا ( قوله ولو أثنى ) لم يظهر لأخذها غاية هنا معنى ، إذ الصيغة بالنسبة لهما سواء اللهم إلا أن يقال مراده التعميم .

### ( فصل في الوقوف بعرفة )

( قوله في الوقوف بعرفة ) قد مر مع أنه مؤخر لفظاً لأنه المقصود بالذات ( قوله كان يومها ) أي يوم السابع ( قوله ) ولأن القصد بها التعليم ) أخذ بعضهم من هذا أنه تكرر الخطبة أو تعدد الخطباء لأن التعليم لا يحصل إلا بذلك للكثرة أقول : والظاهر أنه غير مراد بل ينبغي الاكتفاء بخطبة واحدة أخذاً بإطلاقهم ( قوله أشهر من تشديدها ) أي مع

### فصل في الوقوف بعرفة

فيها ( ما أمامهم من المناسك ) رواه البيهقي ، فإن كان فقتها قال : هل من سائل ، ونحط بالحج أربع هذه وعظية يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الأول وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر إلا يوم عرفة فثنتان وقبل صلاة الظهر ، وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما يأتي ، وقضية كلامه أنه يخبرهم في كل خطبة بجميع ما بين أيديهم من المناسك ، وأطال الأسنوي في الانتصار له لكن الذي ذكره أنه يخبرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك إلى الخطبة الأخرى ، وهو محمول أخذنا من النص على أنه لبيان الأكل والأول لبيان الأكل ولو توجهوا للموقف قبل دخول مكة استحب لإمامهم أن يفعل كما يفعل إمام مكة قاله المحب الطبري . قال الأذري : ولم أره لغيره ويأمر فيها أيضا المتمتعين . قال في المجموع : والمكيبين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد إحرامهم كما اقتضاه نقل المجموع له عن البويطي والأصحاب ، بخلاف المفرد والقارن لا يؤمران بطواف وداع لأنهما لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل لإقامتهما ( ويخرج ) ندبا ( بهم من غد ) بعد صلاة الصبح إن لم يكن يوم جمعة ( إلى منى ) بحيث يصلون الظهر وبأى الخمس بها ، فإن كان يوم جمعة ندب أن يخرج بهم قبل الفجر لأن السفر يومها بلا عذر كتخلف عن رفقة بعد الفجر وقبل فعلها إلى حيث لا يصل الجمعة حرام فحله فيمن تلتزمه ولم تمكنه لإقامتها بمنى وإلا بأن أحدث ثم قرية واستوطنها أربعون كاملون جاز خروجه بعد الفجر ليصل معهم وإن حرم البناء ثم ( وبيتوا ) ندبا ( بها ) فليس بركن ولا واجب . ومن البدع القبيحة ما اعتاده بعض الناس في هذه الليلة من إيقاد الشموع وغيرها وهو مشتمل على منكرات . قال الزعفراني : يسن المشي من مكة إلى المناسك كلها إلى اقتضاء الحج لمن قدر عليه ، وأن يقصد مسجد الخيف فيصلي فيه ركعتين ويكرر التلبية قبلهما وبعدهما ويصل مكتوبات يومه وصبح غده في مسجدتها ( فإذا طلعت الشمس ) على ثبير يفتح المثلثة جبل كبير بمزلفة على بين الذهاب من منى إلى عرفات ( قصدوا عرفات ) مكثرين من التلبية والدعاء مارين على طريق ضب وهو الجبل المطل على منى ، ويعودوا على طريق المأزمين وهو بين الجبلين للاتباع ويسن للساثر أن يقول : اللهم إليك توجهت وإلى وجهك الكريم أردت فأجعل ذنبي مغفورا وحجبي مبرورا وارحمني ولا تخيبنني إنك على كل شيء قدير ، وأن يعود في طريق غير الذي ذهب فيه . قلت كما قال الرافعي في الشرح ( ولا يدخلونها بل يقيمون بنمرة )

الصرف وعدمه والتذكير والتأنيث على ما يستفاد من إطلاقه ( قوله قال هل من سائل ) أى حال الخطبة ( قوله ) كما يفعل إمام مكة ( أى بأن يحط في سابع ذى الحجة إلى آخر ما تقدم ويأمر فيها أيضا المتمتعين قال في شرح المنهج : وهذا الطواف مسنون ( قوله وإن حرم البناء ) ثم يؤخذ من هذا صحة الجمعة في السانئة الكائنة ببولاق وإن كانت في حريم النهر لأنه لا تلازم بين الحرمه وصحة صلاة الجمعة وهو ظاهر قوله لمن قدر عليه : أى ولم يخف تأذيا ولا نجاسة ( قوله في مسجدتها ) أى مسجد منى وهو مسجد الخيف

( قوله وقضية كلامه ) لعل المراد بطريق مفهوم الموافقة المساوى فإل لم يذكره مقيس على ما ذكره ، ولهذا جعله من قضية كلامه لا من صريحه ( قوله ندب أن يخرج بهم قبل الفجر ) أى فإن لم يفعل هذا المندوب وتخلف إلى ما بعد الفجر وجب عليه المكث إلى صلاة الجمعة إن لم تنأث له بعد خروجه ، فلا منافاة بين ندب الخروج قبل الفجر وبين حرمة السفر بعده كما لا يخفى ( قوله كتخلف ) أى أو يخوف تخلف فهو مثال للعذر ( قوله في مسجدتها ) أى منى وهو مسجد الخيف وكان الأولى خلاف هذا التعبير ( قوله وأن يعود في طريق غير الذي ذهب فيه ) ليس هذا مكررا مع ما مر من أنه يذهب من طريق ضب ويرجع من طريق المأزمين لأن هذا أعم . والحاصل أن السنة ذهابه من طريق ورجوعه من أخرى ، والأولى أن يكون الذهاب من طريق ضب والرجوع من طريق

وهي يفتح النون وكسر الميم ويجوز إسكانها مع فتح النون وكسرها موضع ( يقرب عرفات حتى تزول الشمس ، والله أعلم ) للاتباع ، رواه مسلم . ويسن أن يقتسل بشجرة للوقوف فإذا زالت الشمس ذهبوا إلى مسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، وصدره من عرقة بضم العين وآخره من عرقة ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك . قال البغوي : وصدره محل الخطبة والصلاة ( ثم يحطب الإمام ) أو منصوبه ( بعد الزوال ) بهم على منبر أو مرتفع فيه لا في عرفات قبل صلاة الظهر ( خطبتين ) خفيفتين وتكون الثانية أخف من الأولى يبين لهم في الأولى المناسك ككيفية الوقوف وشرطه والدفع إلى مزدلفة والمبيت بها والدفع إلى منى والرعى وما يتعلق بجميع ذلك ويحتم على أكثر الدعاء والذكر والتلبية بالوقوف ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الإخلاص ، وجين يقوم إلى الخطبة الثانية يؤذن للظهر فيفرغ الخطبة الثانية مع فراغ المون من الأذان للاتباع : رواه الشافعي . ولما كان القصد بالثانية إنما هو مجرد الذكر والدعاء والتعليم إنما هو في الأولى شرعت مع الأذان وإن منع سماعها قصدا للمبادرة بالصلاة ( ثم ) بعد فراغه من الخطبتين ( يصلي بالناس الظهر والعصر جمعا ) تقديما للاتباع ، رواه مسلم ، ويقصرهما أيضا ، والجمع والقصر هنا وفيما يأتي بالزدلفة للسفر لا بالنسك فيختصان بسفر القصر ، فالمكيون ومن سقره قصر يقول لهم الإمام بعد سلامه أتوا ولا تجمعوا معنا فإننا قوم سفر . وفي المجموع عن الشافعي والأصحاب أن الحجاج إذا دخلوا مكة ونوا أن يقيموا بها أربعاً لزمهم الإنعام ، فإذا خرجوا يوم التروية إلى منى ونوا الذهاب إلى أوطانهم عند فراغ نسكهم كان لهم القصر من حين خرجوا لأنهم أنشؤا سفرا تقصر فيه الصلاة اه . وظاهر أن محل ذلك فيما كان معهودا في الزمن القديم من سفرهم بعد نحرهم من منى بيوم ونحوه : وأما الآن فاطردت عادة أكثرهم بإقامة أميرهم بعد النحر فوق أربعة أيام كوامل ، فلا يجوز لأحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع لأنهم لم ينشؤوا حينئذ سفرا تقصر فيه الصلاة ، ثم بعد فراغهم من الصلاة يذهبون إلى الموقف ويعجلون السير إليه ، وأفضله للذكر موقعه صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار المشرقة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرقة ، فإن تعذر الوصول إليها لرحمة قرب منها بحسب الإمكان ، وبين مسجد إبراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو ميل . أما الأنثى فيتندب لها الجلوس ، في حاشية الموقف ومثلها الخنثى إلا أن يكون لها نحو هودج فالأولى لها الركوب فيها يظهر ( و ) يسن ( أن يقفوا ) أي الإمام أو منصوبه والناس ( بعرفة إلى الغروب ) للاتباع رواه مسلم ، والأفضل بقاؤهم بعده حتى تزول الصفرة قليلا ، وظاهر أن أصل الوقوف واجب مع أنه بالنصب في كلامه لعطفه له على يحطب المقضى لاستجابته ، وهو صحيح من حيث طلب استمراره إلى الغروب إذ هو مستحب حينئذ ( وأن يذكروا الله تعالى ويدعوه ) بإكثار ( ويكثروا التهليل ) للاتباع رواه مسلم وصح « أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على

( قوله وأفضله للذكر موقعه ) أي المحل المعروف بأنه موقف النبي صلى الله عليه وسلم لخصوص المكان الذي وقف فيه بعينه

المأزمن فليراجع ( قوله وظاهر أن محل ذلك فيما كان معهودا الخ ) وظاهر أنهم في هذه الأزمان يقصرون ويمعمون في مكة إذا دخلوها وبعد خروجهم منها إلى عرفات حتى يرجعوا إليها بعد أيام منى . لأن بدخولهم إلى مكة قبل الوقوف لا ينقطع سفرهم لأنهم لم ينووا الإقامة بها في هذا الدخول أربعة أيام صحاح ، لأن بدخولهم إليها الآن في الغالب إما في الخامس أو الرابع أو نحو ذلك ثم يخرجوا إلى عرفات في الثامن ( قوله وأفضل ما قلت الخ )

كل شيء قدبر ، اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا ، وفي بصري نورا ، اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري ، اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرا مما نقول ، إلى غير ذلك من الأدعية المعروفة ، ويكرر كل دعاء ثلاثا ويفتحه بالتحميد والتعجيد والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويختمه بمثل ذلك مع التأمين ، ويكثر من البكاء فهناك تسكب العبرات وتقال العبرات. وفي البحر عن الأصحاب : يستحب أن يكثر من قراءة سورة الحشر ، وليحرص في ذلك اليوم والذي بعده على الحلال الصرف إن تيسر ، وإلا فما قلت شبهته فإن المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحلّ الطعم والمشرّب مع مزيد الخضوع والانكسار ، ويسر رفع يديه ولا يجاوزهما رأسه ، والإفراط في الجهر بالدعاء وغيره مكروه ، وأن يبرز للشمس إلا لعذر كنقص دعاء أو اجتهد إذ لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم استظل هنا مع أنه صبح أنه ظلل عليه بثوب وهو يرى الحمرة ، وأن يفرغ قلبه من الشواغل قبل الزوال ، وأن يتجنب الوقوف في الطريق ، والأفضل أن يكون الواقف بعرفة متظهرا من الحدث والحيث مستور العورة مستقبل القبلة راكبا ، وليحذر من المغاصمة والشائمة والكلام المباح ما أمكنه وانتهاز السائل واحتقار أحد . وذهب جماعة من السلف كالخسن البصري وغيره وقال أحد : لا بأس به إلى أنه لا كراهة في التعريف بغير عرفة ، وكرهه آخرون كمالك كنهم لم يذوقوه بفاحشات البدع بل يخفف أمره إذا خلا عن اختلاط الرجال بالنساء وإلا فهو من أفحشها ( فإذا غربت الشمس ) يوم عرفة ( قصدوا مزدلفة ) مازين على طريق المأزمين وعليهم السكنية والوقار ، ومن وجد فرجة أسرع وهي كلها من الحرم ، وحدها ما بين مازي عرفة ووادي محسر مشتقة من الازدلاف وهو التقرب ، لأن الحجاج يتقربون منها إلى منى ، والازدلاف : التقرب ، وتسمى أيضا جمعا بفتح الجيم وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس بها ( وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعا ) للاتباع وهو للسفر كما مر ، وأطلق المصنف ندب التأخير إليها ، وقيد جمع تبعاً للنص بما إذا لم ينش فوث وقت الاختيار للعشاء فإن خشية صلى بهم في الطريق . قال في المجموع : ولعل إطلاق الأكثرين محمول على هذا ، وفيه أن السنة أن يصلوا قبل حط رحالهم بأن يفيخ كل جملة ويعقله ثم يصلون للاتباع . رواه الشيخان ، ويصل كل روايتي الصلاتين كما مر قبيل باب الجمعة ولا يتنفل نفلا مطلقا ، ويتأكد لإحياء هذه الليلة لم كغيرهم بالذكر والشكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمزدلفة للاتباع ، واعلم أن المسافة من مكة إلى منى ومن مزدلفة

( قوله اجعل في قلبي نورا ) أي اعتناء للحق ( قوله وفي بصري نورا ) أي ولو كان أعمى ( قوله والتعجيد ) أي التحظيم ( قوله تسكب العبرات ) أي الدموع ( قوله إلا لعذر كنقص دعاء ) أي لما تؤثر فيه الشمس من البروز لها ( قوله مستقبل القبلة راكبا ) أي حيث كان ذكرا أو أنثى تيسرها الركوب في الوجود لما مر في قوله أما الأنثى فيندب لها الجلوس النج ( قوله إلى أنه لا كراهة في التعريف ) معتمد وهو جمع الناس يوم عرفة بعد صلاة العصر للدعاء وذكر الله تعالى إلى غروب الشمس كما يفعل أهل عرفة ( قوله ولا يتنفل نفلا مطلقا ) أي لا يطلب منه ذلك

أي عشية عرفة كما في روايات ( قوله وقال أحمد لا بأس به ) ينبغي تأخيرها عن قوله إلى أنه لا كراهة في التعريف بغير عرفة ، وإلا فهو يومهم أن الضمير في به من كلام الإمام أحمد يرجع إلى نفي الكراهة ، وليس بمراء لأن كلام الإمام أحمد في أصل التعريف المذكور ( قوله والازدلاف التقريب ) كذلك في السخ بياء محمية قبل الباء ، ولعلها زائدة من الكتبة وإلا فالقياس حذفا كما تقدم في كلامه آتفا ، على أن هذا لاحاجة إليه مع ذلك ، ثم رأيتها محذوفة في نسخة ( قوله كغيرهم ) أي وإن زاد غيرهم بعبادة النفل المطلق المنفى عنهم فيما مر

إلى كل من عرفة ومئى فرسخ ذكره فى الروضة ( وواجب الوقوف ) بعرفة ( حضوره ) أى الحرم أدنى لحظة بعد زوال يوم عرفة ( يجزء من أرض عرفات ) لخبر « وقتت ههنا وعرفة كلها موقف » رواه مسلم ، وحدود عرفة معروفة وليس منها نخرة ولا غرنة ، ودليل الوقوف « الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج » رواه أبو داود ولا يشترط المكث بها . كما قال ( وإن كان مارا فى طلب آتيت ونحوه ) كقهرهم ودابة شاردة فعلم أنه لا يضّر صرفه لجهة أخرى ولا جهله بالبقعة أو اليوم ( و ) لكن ( يشترط كونه ) محرما ( أهلا للعبادة ) إذا أحرم بنفسه ( لا معنى عليه ) جميع وقت الوقوف كما فى الصوم ، لعدم أهليتهم للعبادة فيقع حج المجنون نفلا كما نقلناه عن التتمة وأقراه ، ومثله سكران غلب على عقله فزال لدخوله فى الجنون وإن تعدى بسكره ، بخلاف المغنى عليه فلا يقع حجه فرضا ولا نفلا ، والفرق بينه وبين المجنون أنه ليس للمغنى عليه ولى يحرم عنه ولا كذلك المجنون ( ولا

( قوله حضوره يجزء من أرض عرفات )

[ فرغ ] شجرة أصلها بعرفة خرجت أغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الأغصان كما يصح الاعتكاف على أغصان شجرة خرجت من المسجد الذى أصلها فيه ؟ فيه نظر ، ويتجه عدم الصحة فليتأمل ، ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجة وأغصانها داخلية ففيه نظر أيضا ويتجه الصحة فليتأمل اهـ سم على حج . وينبغى أن مثله فى عدم الصحة مالمو طار فى هواء عرفة ، ثم رأيت سم على حج نقل مثله عن م ، وعليه فيفرق بين من طار فى الهواء حيث لم يصح وقوفه وبين من وقف على الأغصان الداخلة فى الحرم فيصح بأنه مستقر فى نفسه على جرم فى هواء عرفة فأشبهه الواقف فى أرضه هذا ، ولكن نقل عن شيخنا العلامة الشوبرى فى حواشى التحرير التوبة بينهما فى عدم الصحة . أقول : ولو قبل بالصحة فى الصورتين تزيلا لهوائه منزلة أرضه لم يبعد ( قوله لعدم أهليتهم ) أى للمغنى عليه وجمعه باعتبار أفرادها ولو قال أهليته كان أولى ( قوله والفرق بينه ألخ ) يؤخذ منه أنه لو طار الإغماء عليه بعد الإحرام وقع حجه صحيحا وإن أغمى عليه جميع مدة الوقوف . قال حج : ويبطل الفرق على ما يأتى أوائل الحجر أنه يولى عليه إذا أيس من إفاقته فالحق أنه والمجنون سواء كما تقدم اهـ . وبه يتأيد ما ذكرنا فيما

( قوله من أرض عرفات ) ظاهر التقيد بالأرض أنه لا يكتفى بهواء كأن مرّ بها طائرا وكأن الفرق بينهما وبين الاعتكاف أن المسجد يثبت حكمه إلى السماء الدنيا كما صرحوا به ، بخلاف عرفة فإن المقصود نفس البقعة ، ولم أر لهم تصريحاً بأن طوائف حكمها فليراجع ثم رأيت سم نقل عن الشارح عدم الصحة ( قوله لعدم أهليتهم ) عبارة الإمداد التى هى أصل هذه عقب قول الإرشاد ولو ينوم لا إغماء نصها : أو جنون أو سكر كما فى الصوم لأنهم ليسوا ألخ فرج الضمير المغنى عليه والمجنون والسكران ، فلعل الأعيان سقطان من نسخ الشارح من الكتبة ، ثم قال فى الإمداد عقب مامر : فيقع حج المجنون نفلا كما نقله الشيخان عن التتمة وأقراه ، فبينى الولى بقية الأعمال على إحرامه السابق ، وقيل لا يقع وأطال الأسئوى فى الانتصار له إلى آخر ما ذكره ، فصور وقوعه للمجنون نفلا إذا بنى له الولى على إحرامه السابق ، فأفهم أنه لا يكتفى بحضور المجنون بنفسه ، وكأنه إنما صورّه بذلك لقول الأذعى ردا على كلام التتمة ، والذى تصممه نصوص الشافعى وكلام الأصحاب أن كل من خرج عن الأهلية يجنون أو إغماء فاته الحج كمن فاته الوقوف رأسا ، وحضوره عرفة كعلمه ، ثم ساق نص الشافعى فى الإملاء الصريح فيما قاله ، لكن فى النص المذكور التصريح بما يرد هذا التصوير الذى صور به الشباب ابن حجر أيضا كما يعلم بمرآته ، وكأنه أخذ هذا التصوير من تشبيه صاحب التتمة للمجنون المذكور بالصبي الذى لا يميز فليراجع وليبحر ، ولينظر ما وجه التفريق

بأس بالنوم) ولو مستغرقا كما في الصوم (وقت الوقوف من) حين (الزوال) للشمس (يوم عرفة) وهو تاسع الحجة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وأنه قال « من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » وإنما لم يعتبر هنا مضي قدر الخطيئين والصلاة بعد الزوال للإجماع على اعتبار الزوال بل جوزه أحد قبله فالوجه القائل باشتراط ذلك كما في الأضحية شاذ ، ولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة أعماله فوسع له الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف المضحي (والصحيح بقاؤه إلى الفجر يوم النحر) للخبر المار ، والثاني لا يبق إلى ذلك بل يخرج بغروب الشمس (ولو وقف نهارا) بعد الزوال (ثم فارق عرفة قبل الغروب) ولم يعد إليها أجزاء ذلك و (أراق دما استحبابا) كدم التمتع خروجا من خلاف من أوجبه وعلم من ذلك عدم وجوب الجمع بين الليل والنهار (وفي قول يجب) لتركه نسكا وهو الجمع بين الليل والنهار ، والأصل في ترك التسلك وجوب الدم إلا ما خرج بدليل (وإن عاد) إليها (فكان بها عند الغروب بلا دم) يؤمر به جزما لجمعه بينهما (وكذا إن عاد) إليها (ليلا) فلا دم عليه (في الأضحية) لما مر . والثاني يجب الدم لأن التسلك الوارد بالجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا) أى لأجل الغلط لظنهم أنه التاسع كأن غم عليهم هلال الحجة فأكلوا القعدة ثلاثين ثم بان أنه تسعة وعشرون ، وإن كان وقوفهم بعد تبيين التاسع كما إذا ثبت ليلا ولم يتمكنوا من الوقوف فيه فيصح للإجماع ، ولأنهم لو كفوا بالقضاء لم يأمنوا وقوع مثله فيه ولأن فيه مشقة عامة ، فقول المصنف غلطا مفعول لا له حال ، وقول الشارح بأن غم عليهم هلال ذى القعدة: أى الهلال الفاصل بين ذى القعدة والحجة ، وليس من الغلط المراد لما إذا وقع ذلك بسبب الحساب كما ذكره الرافي (أجزأهم) وقوفهم وإذا وقفوا العاشر غلطا لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما بحثه الأذرى بعده ، ولا يصح رمي يوم نحره إلا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح إلا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات ، وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أفنى بذلك الوالد رحمه الله تعالى ، فقد قال المتولى : إن وقوفهم في العاشر يقع أداء القضاء لأنه لا يدخله القضاء أصلا ، وقد قالوا : ليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم يفطر الناس ، وكذا يوم النحر يوم يضحي الناس ، يوم عرفة اليوم الذى يظهر لهم أنه يوم عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر « الفطر يوم يفطر الناس والأضحية يوم يضحي الناس » رواه الترمذى وصححه وفي رواية للشافعى « وعرفة يوم يعرف الناس » ومقتضى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادى عشر لا يميز وهو ما صححه القاضى حسين ، لكن بحث السبكي الإجزاء كالعاشر لأنه من تمتته ، وهو مقتضى كلام الحاروى الصغير وفروعه وإفتاء الوالد وهو الأقرب ، ومن رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهد به فردت شهادته يقف

تقدم في إحرام الولي عن محجة. ره فراجعه (قوله لما مر) أى من قوله لجمعه بينهما (قوله بسبب الحساب) أى فلا يميزهم حجهم لتقصيرهم بعد تحرير الحساب (قوله لكن بحث السبكي الإجزاء) هو المعتمد .

في قول الشارح كالشهاب المذكور فيقع حج المجنون نقلا (قوله لا حال) أى لأن الحال مقيدة فيقيد أن الحكم قاصر على ما لو كان الوقوف في حال الغلط فتخرج الصورة المارة في كلام الشارح (قوله ما إذا رفع ذلك بسبب الحساب) أى فلا يميزهم ووجهه نسبتهم إلى التقصير في الحساب (قوله لأنه لا يدخله القضاء أصلا) بمعنى أنه لا يصح في غير يومه المخصوص في غير الغلط المار وإلا فهو يقضى بالإفساد كما يأتي (قوله وشهد به فردت شهادته)

قبلهم لا معهم ويجزئه ، إذ العبرة في دخول وقت عرفة وخروجه باعتقاده ، وهذا كمن شهد برؤية هلال رمضان فردت شهادته ، وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره بذلك ووقع في قلبه صدقه ( إلا أن نقلوا على خلاف العادة فيقضون في الأصح ) لعدم المشقة العامة . والثاني لا يقضاء لأنهم لا يأمنون مثله في القضاء ( وإن وقفوا في ) اليوم ( الثامن ) غلطاً بأن شهد شاهدان برؤية هلال ذى الحجة ليلة الثلاثين من القعدة ثم بانا كافرين أو فاسقين ( وعلّموا قبل ) فوت ( الوقوف وجب الوقوف في الوقت ) تداركاً له ( وإن علّموا بعده ) أي بعد فوت وقت الوقوف ( وجب القضاء ) لهذه الحجة في عام آخر ( في الأصح ) لنسبة الغلط ، وفارق العاشر بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الحساب من تقديمها عليه ، وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لأنه إنما يقع لغلط في الحساب أو ضلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الحلال ، والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم الذي لاحية في دفعه ، والثاني لا يجب القضاء عليهم قياساً على ما إذا غلطوا بالتأخير ، وفرق الأول بما مر ، ولو غلطوا بيومين فأكثر أو في المكان فلم يصح جزأه لنسبة ذلك .

## فصل

في المبيت بالمزدلفة والدفع منها وفيما يذكر معهما .

( ويبينون بمزدلفة ) بعد دفعهم من عرفة للاتباع رواه مسلم وهو واجب ليس بركن على الأصح فيهما والواجب مبيت جزء كالوقوف بعرفة والمعتبر فيه حصوله فيها لحظة من النصف الثاني من الليل لا تكونه يسمى مبيتاً ، إذ الأمر بالمبيت لم يرد هنا ، بخلاف المبيت بمعنى لا بدّ فيه من معظم الليل لورود المبيت فيه ، ومن ثم لو حلف لا يبيت بمكان لا يجنث إلا بمعظم الليل . ويسن الإكثار في هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة

### ( فصل ) في المبيت بالمزدلفة

( قوله وهو واجب ليس بركن ) هل يشترط أن لا يكون معنى عليه جميع النصف الثاني كما في وقوف عرفة وعليه فلو بقي معنى عليه جميع النصف الثاني هل يسقط الدم لأن الإغماء عذر والمبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بعرفة ، وهل يشترط أن لا يكون مجنوناً وعليه لو بقي مجنوناً في جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذراً والمبيت يسقط بالعذر ولا يبعد أن يجعل عذراً لعدم تمكنه منه . نعم إن كان له وليّ أحرم عنه وجب عليه إحضاره ، وإلا ففعل الوليّ الدم اه سمع على حج . وقوله أحرم عنه الخ يخرج مالهو أحرم بنفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الإغماء ، وقضيته أنه لادم على الوليّ إذا لم يحضره ، وعليه فيفرق بين مالهو أحرم عنه ولم يحضره وبين هذه بأنه إذا أحرم عنه عرضه لموجب الدم فيلزمه إن قصر فيه ، بخلاف مالهو طرأ عليه الجنون فليراجع ( قوله والمعتبر فيه حصوله فيها لحظة ) أي ولو ماراه سمع على منهج ( قوله والذكر والصلاة ) أي صلاة النافلة ، لكن في حج بعد

ليس بقيد فالمدار على أنه رآه ( قوله قبلهم لا معهم ) ظاهره وإن لم يمكنه الوقوف إلا معهم ( قوله وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره ) وانظر هل يجري شتا مامر في الصوم بالعمل بالحساب .

### ( فصل ) في المبيت بالمزدلفة

( قوله من التلاوة والذكر والصلاة ) المراد بالصلاة هنا المعنى الغوى المرادف للدهاء المسار في كـ مه ، ويدل



ويأتي فيه مامر في عرفة من جهله بالمكان وحصوله فيه لطلب آبق ونحوه فيما يظهر (ومن دفع منها) أى من مزدلفة (بعد نصف الليل) ولم يعد (أو قبله) ولو لغير عذر (وعاد) إليها (قبل الفجر فلا شيء عليه) أى لادم عليه، أما الحالة الأولى فلخبر الصحيحين عن عائشة أن سودة وأم سلمة رضی الله عنهن أفاضتا في النصف الأخير بإذنه صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كان معهما بدم وأما في الثانية فكما لو دفع من عرفة قبل الغروب ثم عاد إليها قبل الفجر ومن لم يكن بها في النصف الثاني (سواء أكان بها في الأول أم لا) (أراق دما وفي وجوبه) أى الدم بترك المبيت (القولان) السابقان في وجوبه على من لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة، وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحباً كما لو ترك المبيت بمبنى ليلة عرفة، لكن رجح المصنف في بقية كتبه الوجوب، وقال السبكي: إنه المنصوص في الأم والصحيح من جهة المذهب: أى ولا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح ويسقط المبيت بها فلا إثم بتركه ولا دلعن مما يأتي في مبيت منى قياساً عليه، ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف بأن انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف بها لاشتغاله بالأهم، وقيد الزركشي بما إذا لم يمكنه الدفع إلى مزدلفة ليلاً ولا وجب جمع بين الوجابين وهو ظاهر، ولو أفاض من عرفة إلى مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لأجل ذلك لم يلزمه شيء لاشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف، ونظر فيه الإمام بأنه غير مقصود إليه بخلاف الوقوف، ويأتي فيه ما مر عن الزركشي وإن رد ذلك بأن كثرة الأعمال عليه في تلك الليلة ويومها اقتضت مسامحته بذلك لجريان ذلك في الأولى أيضاً. قال الزركشي: وظهر ذلك أنه لا فرق بين أن يمر بمزدلفة أم لا: أى قبل النصف، وإلا فروره بها بعده يحصل المبيت، ويبحث أن الأعدار هنا تحصل ثواب الحضور كما مر في صلاة الجماعة، والذي مر أن المذهب عدم الحصول واختار الحصول، على أن الفرق أن فرض الكفاية أو الستة يسمح فيه مالا يسمح في فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الأعدار ثم لاهنا، ولو بادرت المرأة إلى مكة لطواف الركن خوفاً

كلام ذكره: ومن ثم لم يسئل له التنفل المطلق فيها أهـ. وهو مخالف لما ذكره الشارح هنا، فإن أريد بالصلاة الصلاة على النبي لم يخالفه إلا أنه خلاف الظاهر، وتقدم للشارح في الفصل السابق ما يوافق حج حيث قال: ولا يتنفل مطلقاً (قوله ويأتي فيه مامر في عرفة) أى فيمكن حضوره هنا وإن لم يعلم يكون المكان مزدلفة (قوله أو قبله) أى نصف الليل (قوله رضی الله عنهن) أى عائشة وسودة وأم سلمة (قوله لم يلزمه شيء) معتمد (قوله ويأتي فيه مامر) أى من قوله وقيد الزركشي الخ (قوله ويأتي فيه مامر الخ) أى فيفيد هنا عدم لزوم الدم بما إذا لم يمكنه العود لمزدلفة بعد الطواف (قوله وإن رد ذلك) أى مقاله الزركشي (قوله لجريان ذلك في الأولى) أى في المسئلة الأولى وهى الاشتغال بالوقوف (قوله واختار الحصول) أى هناك فيكون ما هنا مثله (قوله في فرض العين) أى كالمبيت فإنه واجب على الحرم (قوله ولو بادرت المرأة الخ) هذا معلوم من قوله قبل ولو أفاض من عرفة الخ فلا حاجة إلى ذكره،

على هذا أنه لم يذكر الدعاء كما ذكره فيما مر، ومراده بالصلاة الرواتب غير النفل المطلق حتى لا ينافي مامر له، وهذا أولى من حل الشيخ لها على الصلة عليه صلى الله عليه وسلم للاستغناء عنها بالذكر، ثم إن ما ذكره الشارح هنا مكرمع مامر (قوله فكما لو دفع من عرفة ثم عاد إليها) أى على الضعيف، أو المراد التشبيه في أصل الطلب الصادق بالنسب (قوله ويأتي فيه) أى في أصل الحكم المنظر فيه وكان الأولى بتقديم هذا على النظر (قوله وإن رد) أى النظر والرد أنه هو الشباب حج في إمداده، وهذا من الشارح تصريح بالرضا بالنظر (قوله واختار الحصول) أى هناك، وعبارة الشارح هناك ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع، واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها لو لا العذر (قوله على أن الفرق الخ) هذا ترقى في القول بعدم الحصول هنا: أى وإن قلنا

من بطر وحضيا أو نفاسها لم يلزمها دم أيضا كما قاله ابن الملحن وهو متجه ( ويسن تقديم النساء والضعة بعد نصف الليل إلى منى ) ليرموها جرة العقبة قبل زحمة الناس ، ولما مر في الصحيحين عن عائشة « أن ابن عباس قال أنا من قدّم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله » ( وبيئ غيرهم حتى يصلوا الصبح ) بمزدلفة ( مغلسين ) للاتباع ، ويتأكد التغليس هنا على بقية الأيام لخبر الشيخين ، وليتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر ويبنى الحرص على صلاة الصبح هناك خروجا من الخلاف ( ثم يدفعون ) بفتح أوله بخط المصنف ( إلى منى ) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعة التلبية والتكبير تأسيا به عليه الصلاة والسلام و يأخذون عطفًا على بيتون ليغم الضعة وغيرهم لما على يدفعون لأنه يقصر الندب على غير الضعة والنساء ( من مزدلفة ) ندبا ( حصى الرمي ) لجمرة العقبة وهو سبع حصيات لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم للفضل بأن يلتقط له منها حصى ، قال : فالتقطت له خصيات مثل حصي الخذف ، ، ولأن بها جبلا في أحجاره رخاوة ، ولأن السنة أن لا يعرج عند دخوله منى على غير الرمي فأمر بذلك لئلا يشتغل عنه ، والسنة أخذه ليلا لفراغهم فيه كما قاله الجمهور وإن قال البيهقي نهارا بعد صلاة الصبح ورجحه الأسنوى . والاحتياط كما في المجموع أن يزيد على السبع فرما سقط منها شيء ، ويجوز أخذ حصى رى النحر وغيره من سائر البقاع . نعم يكره من الحل والمسجد إن لم يكن وقفا عليه أو جزءا منه وإلا جرم كما في المجموع ، وكلاهما في الكرامة السابقة محمول على انتفاء ذلك ، ومن المراض لنجاسته ، ومثله كل موضع نجس كما نص عليه في الأم ، وبما روى به لما روى أن المقبول يرفع والمردود يترك ولولا ذلك لسد ما بين الجبلين ، فإن رى بشيء من ذلك أجزأ ، وفارق إجزاء ما رى به عدم جواز طهر بماء تطهر به بأن الطهر بالماء إتلاف له كالعتق فلم يتطهر به مرة أخرى كما لا يعتق العبد عن الكفارة مرتين ، والحجر كالثوب في سر العورة فإنه يجوز له أن يصلي فيه صلوات ، وسكت الجمهور عن موضع أخذ حصى الجمار لأيام التشريق إذا قلنا بالأصح إنها لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن كعب تؤخذ من بطن محسر وارتضاه الأذرى . وقال السبكي : لا يؤخذ لأيام التشريق إلا من منى نص عليه في الإملاء اهـ . والأوجه حصول السنة بالأخذ من كل منهما ( فإذا ) دفعوا إلى منى ( وبلغوا المشعر الحرام ) هو بفتح الميم في الأشهر وحكى كسرها : جبل صغير آخر المزدلفة اسمه قرح يضم القاف وبالزاي ، وسعى مشعرا لما فيه من الشعار وهى معالم الدين ( الحرام ) أى المحرم ( وقفوا ) عليه ندبا كما في المجموع

وقد يقال أشار بذلك إلى أنه لا يأتى فيه تنظير الإمام السابق ( قوله قبل زحمة الناس ) إن أرادوا تعجيل الرمي وإلا فالسنة لم تأخيره إلى طلوع الشمس كغيرهم اهـ حجج : أى أو أن المراد قبل زحمة الناس في سيرهم من مزدلفة إلى منى ، أو أن المراد أنهم إذا فعلوا ذلك كانوا متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجيء غيرهم وازدحامهم معه ( قوله مغلسين ) أى بأن يصلوا عقب الفجر فوراً ( قوله مثل حصى الخذف ) وهو بإعجام الخاء والذال الساكنة ( قوله إن لم يكن وقفا عليه ) أى المسجد ( قوله ومن المراض ) اسم للحش ظاهره وإن غسله ( قوله بالأخذ من كل منهما ) وقضيته أنه ليس أحدهما أولى من الآخر ( قوله لما فيه من الشعار ) قال في المختار : والشعار أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله تعالى . وقال الأصمعي : الواحدة شعيرة . قال : وقال بعضهم شعارة ، ثم قال : والشعار بالكسر ماولى الجسد من الثياب ، وشعار القوم في الحرب علامتهم ليعرف بعضهم بعضا ، وعليه فكان

بالحصول هناك على ما اختاره غير صاحب المجموع فلا نقول به هنا للفرق المذكور ( قوله عطفًا على بيتون ) يلزم عليه إيهام أنه واجب كالملطوف عليه ( قوله إن لم يكن ) أى الحصى وقفا على المسجد

ووقوفهم عليه أفضل من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مروهم من غير وقوف وذكروا الله تعالى (ودعوا إلى الأسفار) مستقبليين القبلة للاتباع. رواه مسلم ، ولأنها أشرف الجهات ويكثر من قولهم : ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار ، ومن لم يتمكن من صعود الجبل وقف بجانبه ، ولو فاتت هذه السنة لم تجبر بدم ، ويكون من جملة دعائه : اللهم كما أوقفتنا فيه وأربنا إياه فوقفنا لذلك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق - فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام - إلى قوله - واستغفروا الله إن الله غفور رحيم - ومن جملة ذكره : الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ثم يسرون) قبل طلوع الشمس بسكينة ووقار وشعارهم التلبية والذكر ، ويكره تأخير السير حتى تطلع الشمس ، فإذا وجدوا غربة أسرعوا ، فإذا بلغوا وادى محسوراء موضع فاصل بين مزدلفة ومنى أسرع كل راكبا أو ماشيا قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادي ، لأنه عليه الصلاة والسلام لما أتى بطن محسر حرك قليلا وبعد قطعهم وادى محسرون بسكينة (فيصلون منى بعد طلوع الشمس) وارتفاعها قدر رمح (فيرى كل شخص) راكبا أو ماشيا (حينئذ) أى حين وصوله (سبع حصيات) أى رميات (إلى جرة العقبة) للاتباع . رواه مسلم ، وهو تحية منى فلا يبتدأ فيها بغيره ، وتسمى أيضا الجمرة الكبرى وليست من منى بل حداثى من الجانب الغربى جهة مكة ، والسنة لراى هذه الجمرة أن يستقبلها ويجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه كما صححه المصنف خلافا للرافعى في قوله إنه يستقبل الجمرة ويستدير الكعبة ، هذا في روى يوم النحر . أما في أيام التشريق فقد اتفقا على استقبال الكعبة كما في بقية الحمرات . ويحسن إذا وصل إلى منى أن يقول ما روى عن بعض السلف : اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك أن تمنّ حليّ بما منت بهلى أوليائك ، اللهم إني أعوذ بك من الحرمان والمهينة في ديني بأرحم الراحمين . قال : وروى أن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهما أنهما لما رميا جرة العقبة قال : اللهم اجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) أو نحوه مما له دخل في التحلل لأخذه في أسبابه ، كما أن المتمتع يفعل ذلك عند ابتداء طوافه ، وقد علم أنه يقطعها عند أول أسباب تحمله (ويكره) بدل التلبية (مع كل حصاة) أى رمية للاتباع . رواه مسلم فيقول : الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد . ويسن أن

الأولى للشارح أن يعبر بالشعائر (قوله المحرم) بمعنى المنوع من انتهاكه جاهلية وإسلاما (قوله محسر) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين ، سمي بذلك لأن قبيل أصحاب القيل حسريه : أى أعزى وكل ، ومنه قوله تعالى - ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير - انتهى شرح مسلم للنوى ، وعبرة حج هو أخفى محسر ما بين مزدلفة ومنى اه . ففعل المضاف إليه في كلام الشارح محذوف والأصل وراعها وهو موضع الخ (قوله حرك قليلا) والحكمة فيه على ما قيل أنه لموضع الذى حسر فيه القيل ورى أصحاب القيل فيه بالحجارة ، ثم رأيت في حج مانصه : وحكته أن أصحاب القيل أهلكوا ، ثم على قول الأصح خلافه وأنهم لم يدخلوا الحرم وإنما أهلكوا قرب أوله ، وأن رجلا اصطاد ثم فنزلت نار أحرقته ومن ثم تسمية أهل مكة وادى النار ، فهو لكونه محل نزول عذاب كديار ثمود التى صبح أمره صلى الله عليه وسلم للمارين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ، ومن ثم ينبغى الإسراع فيه لتغير الحاج أيضا ، أو أن النصارى كانت تقف ثم وأمرنا بالمبالغة في مخالفتهم (قوله أو نحوه) كالحلق

(قوله ومن جملة ذكره) يصح رجوع الضمير إليه تعالى وإلى المشعر الحرام وإلى الشخص وهو أضعفها

يرى بيده اليمنى ورافعا لها حتى يرى بياض إبطه ، أما المرأة ومثلها الخنثى فلا ترفع ولا يفتت الراى للدعاء عند هذه الجمرة ، وسيأتى شروط الربى ومستحباته في الكلام على ربي أيام التشريق ، ثم بعد الرمي ينصرفون فيزولون موضعا محلي ، والأفضل منها منزل النبي صلى الله عليه وسلم وما قاربه . قال الأزرقى : ومنزله عليه الصلاة والسلام . محلي عن يسار مصلى الإمام ( ثم يذبح من معه هدى ) بإسكان الدال وكسرهما مع تخفيف الياء في الأولى وتشديد المع في الثانية لاختان فصيحتان ، وهو اسم لما يهدى لمكة تقربا إلى الله تعالى من نعم وغيرها من الأموال نذرا كان أو تطوعا ، لكنه عند الإطلاق اسم للإبل والبقر والغنم ( ثم يحلق الذكر ( أو يقصر ( لقوله تعالى - محلقين رؤوسكم ومقصرين - وللاستيعاب في الأول . رواه مسلم . والثاني في معناه ( و ) لكن ( الحلق ) له ( أفضل ) إجماعا ، فإن العرب تبدأ بالأهم والأفضل . وروى الشيخان خبر « اللهم ارحم المحلقين ، فقالوا : يارسول الله والمقصرين ، فقال : اللهم ارحم المحلقين ، قال في الرابعة : والمقصرين » ( وتقص المرأة ) ولا تؤمر بالحلق والخنثى مثلها . روى أبو داود بإسناد حسن كما في المجموع « ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير » وكره الحلق ونحوه من إحراق أو إزالة بنورة أو نتف لغير ذكر من أنثى ونثنى لأنه لهما مثلة ، ومن ثم لو نذر أحدهما لم ينقذ بخلاف التقصير ، ومراده بالمرأة الأنثى فيشمل الصغيرة لأنها إذا أطلقت في مقابلة الرجل كما هنا تناولتها وهو الأوفق لكلامهم ، وإن بحث الأسنوى واعتمده غيره استثناء الصغيرة التي لم تنته إلى زمن يترك فيه شعرها ، ولو منع السيد الأمة منه حرم ، وكلنا لو لم يمنع ولم يأذن كما يحسنه أيضا ، قيل وهو متجه إن لزم منه فوات تمتع أو نقص قيمة وإلا فالإذن لها في النسك إذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وإن كان مفضولا ، ويرد بأن الإذن المطلق منزل على حالة نبي النبي ، والحلق في حقها منهي عنه ، ويحرم على الحرة المزوجة إن منعها الزوج ، وكان فيه فوات استمتاع أيضا فيها بظنهم ، ويبحث أيضا أنه يمنع منع الوالد لها وفيه وقفة بل الأوجه خلافه إلا أن يقتضى نهي مصلحتها ، والأولى كون التقصير بقدر أئمة من جميع الرأس وشمل ما مر المرأة الكافرة إذا أسلمت فلا تحلق رأسها ، وأما خبر « ألقى عنك شعر الكفر ثم اغتسل » فمحمول على الذكر ، وينبغي كما قاله بعض المتأخرين استثناء حلق رأس الصغيرة يوم سابع ولادتها لتصلق بزنته فإنه يستحب كما صرحوا به في باب الحقيقة ، واستثنى بعضهم من كراهة الحلق للمرأة ما لو كان برأسها أدى لا يمكن زواله إلا بالحلق لمعالجة حب ونحوه ، وما لو حلفت رأسها لتخفى كونها امرأة خوفا على نفسها من الزنا ونحو ذلك ، ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة ، والخنثى في ذلك كالأنثى ، ويستثنى من كون الحلق أفضل للذكر ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل كما نص عليه في الإماماء ، وإطلاق شرح مسلم استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكل العبادتين محمول على ما إذا لم يسود رأسه قبل الحج ، وإلا حلق في العمرة أيضا أخذا من التقصير الذي قبله . وأخذ الزركشي من النص أن مثله يأتي فيما لو قدم الحج على العمرة ، وكلام شرح مسلم

والطواف ( قوله قال في الرابعة ) أى بعد قوله في الثالثة اللهم ارحم المحلقين ( قوله وكره الحلق الخ ) أى سواء كان في نسك أو غيره كما يصرح به قوله الآتي واستثنى بعضهم من كراهة الخ ( قوله ولومنع السيد الأمة منه ) أى من الحلق ( قوله كما يحسنه أيضا ) معتمد ( قوله إن منعها الزوج الخ ) وقياس ما قدمه في الأمة أن مثل المنع ما لو لم يأذن ولم ينه وأن المنع لا يتوقف على فوات استمتاع لأن الحلق في حقها منهي عنه ( قوله من جميع الرأس ) قال حج : إلا الذوائب لأن قطع بعضها يشينها ( قوله فمحمول على الذكر ) في نسخة بعد ما ذكر : والأوجه التسوية بينهما وبين الذكر في ذلك : أى في سن الحلق ، وتقدم في الجمعة ما يوافق هذه النسخة ( قوله والخنثى في ذلك ) أى

المذكور يتنازع فيه ، ولو خلق له رأسان فخلق أحدهما في العمرة والآخر في الخلق لم يكره لانتهاء الفرج ، ثم محل  
أفضلية الخلق ما لم ينذره ، فإن نذر في حج أو عمره تعين ولم يجزه غيره لأنه في حقه قرينة بخلاف المرأة والخنثى  
ولو استأصله بما لا يسمى خلقا حصل به التحلل وإن أتم وزمه دم كما لو نذر المشي فركب ، ولا يجب عليه الخلق  
لو طلع شعره فيما يظهر لأن التسلك إنما هو إزالة شعر يستعمل عليه الإحرام ، ثم نادر الخلق قد يطلقه كمال الخلق  
أو أن أخلق فيكفيه ثلاث شعرات ، وقد يصرح بالاستيعاب فيلزمه خلق الجميع ، ومثله ما لو قال الله على خلق  
رأسي فيما يظهر لأن هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تنفيذ العموم وبه فارق ما مر في الآية ، ويكفي في الخلق الواجب  
مسه ، ولا يشترط الإمعان في الاستئصال ويقرب الرجوع إلى اعتبار عدم زوئية الشعر . قال الإمام . والأوجه  
أن المزداد رؤيته لدى النظر المعتدل عند قربه من الرأس ( والخلق ) أى إزالة شعر الرأس أو التقصير في حج أو عمره  
في وقته ( نسك على المشهور ) فيثاب عليه إذ هو للذكر أفضل من التقصير ، والتفضيل إنما يقع في العبادات دون  
المباحات وعلى هذا هو ركن كما سيأتى وقيل واجب ، والثاني هو استباحة محظور فلا يثاب عليه لأنه محرم في  
الإحرام فلم يكن نسكا كلبس المخيط ( وأقله ) أى إزالة شعر الرأس أو التقصير ( ثلاث شعرات ) من رأسه فلا  
يجزى شعر غيره وإن وجبت فيه القدية أيضا لورود لفظ الخلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر  
الرأس وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو أخذها متفرقة كما في المجموع والمناسك وإن اقتضى كلام الروضة خلافه  
حيث بناءه على الأصح من عدم تكميل الدم بإزالتها المحرمة إذ يلزم من البناء الاتحاد في التصحيح نعم يزول بالتفريق  
الفضيلة والأحوط توأبها وذلك لقوله تعالى - لمخلقين رؤوسكم ومقصرين - ولخبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه  
وسلم أمر أصحابه أن يخلقوا أو يقصروا » وإطلاقه يقتضى الاكتفاء بمحصل أقل مسمى اسم الجنس الجمعي المقدّر  
في مخلقين رؤوسكم " : أى شعرا لرؤوسكم ، إذ هي لا تخلق ، وأقل مساه ثلاث ، ولا يعارضه فعله صلى الله عليه  
وسلم المتقضى للتعميم لأنه محمول على بيان الأفضل ، واستدلال المصنف في المجموع بأن الإجماع قام على عدم وجوب  
التعميم صحيح ، إذ المراد به إجماع الحصين وهو لا يقتضى إجماع الكل خلافا لمن فهم ذلك فلا يعكر عليه أن

في الاستثناء ( قوله لم يكره لانتهاء الفرج ) هذا ظاهر إن كان أصليين وإلا ففيه ما يأتي ( قوله ولو استأصله ) أى  
أزاله جميعا ( قوله وإن أتم ) أى حيث نذر كما هو الفرض أما إذا لم ينذره فالواجب مجرد الإزالة على أى وجه كما  
يأتى ( قوله تنفيذ العموم ) قد يتوقف في إفادة ما ذكر للعموم مع عدم إفادة الآية فإن الآية سبقت للإيجاب أيضا ،  
وإن كان مجرد ملاحظة القضية موجبة للعموم لزم أن تكون الآية كذلك وإلا فلا يجب العموم هنا ( قوله ثلاث  
شعرات ) كلا أو بعضها أخذنا من قوله الآتى أو تقصيرا ( قوله فلا يجزى شعر غيره الخ ) قياس ما في الوضوء أنه  
لو خلق له رأسان فإن كانا أصليين اكتفى بإزالة الشعر من أحدهما ، وإن علمت زيادة أحدهما لم يكف الأخذ منه  
وإن اشبهه وجب الأخذ من كل منهما ( قوله وشمل ذلك المسترسل ) أى فيكفي وإن طال ( قوله أو تقصيرا ) فسرّه  
في القاموس بأنه كفى الشعر ، والقص بأنه الأخذ منه بالمقص : أى المقراض ، فعطفه عليه الآتى من حطف  
الأخص تأكيداً ، وبهذا يعلم أن التقصير حيث أطلق في كلامهم أريد به المعنى الأول وهو الأخذ من الشعر

( قوله وما لو أخذها متفرقة ) أى في الزمان بقرينة ما بعده ( قوله لا يلزم من البناء ) الترجيح لانسحاب ما صدر  
به العبارة من اعترافه بأن الروضة تقتضى ذلك ، فكان ينبغي أن يبدل الاقتضاء بالإيما أو نحوه ( قوله أى شعرا  
لرؤوسكم ) إنما لم يقدر المحدث مضافا فرارا من زعم الأسنوى الآتى ، لكن قد يقال : إن هذا غاية ما فيه أن فيه

أحمد وغيره قائلون بوجوبه ، وزعم الأسنوى أن الآية تقتضي التعميم لأن شعر المقدرفيا مضاف ، وألهم كلام المصنف أنه لا يجزى أخذ شعرة على ثلاث مرات وهو كذلك ، فقد نقل في المجموع عن الشافعي والأصحاب أنه لا يجزى أقل من ثلاث شعرات من شعر الرأس ، والذي يظهر أنه لو كان برأسه شعرة أو شعرتان فقط كان الركن في حقه إزالة ذلك ، وقد صرح به بعضهم ويكنى في الإزالة أخذ الشعر (حلقاً أو تقصيراً أو تنظافاً أو إحراقاً أو قصاً) أو أخذه بنورة أو نحو ذلك ، لأن المقصود الإزالة وكل من هذه الأشياء طريق إليها (ومن لا شعر) كائن (برأسه) أو بعضه كما قاله الأسنوى بأن خلق كذلك أو كان قد خلق واعتمر من ساعته كما مثله العمراني لأشياء عليه . نعم (يستحب) له (إمرار المومى عليه) إن كان ذكراً كما يحته الأذرعى . قال الشافعي رضى الله عنه ولو أخذ من لحيته أو شاربته شيئاً كان أحب إلى لثلاث يخلو عن أخذ الشعر ، وفي المجموع عن المتولى أن سائر ما يزال للفطرة كذلك ، بل الوجه كما أفاده الشيخ رحمه الله عدم التقيد بما يزال فيها ، وصرح القاضي بأنه يندب للمقصر أيضاً ما ذكره الشافعي . قال ابن المنذر : وضح أنه صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه قص أظفاره : أى فليس للحائق أيضاً ، وإنما وجب مسح الرأس في الوضوء عند فقد شعرة لأن الفرض تعلق ثم بالرأس وهنا بشعره ، ولو عجز عن أخذه لنحو جراحة صبر إلى قدرته ولا يسقط عنه ، ويسن للحائق البداءة بشقه الأيمن فيستوعبه بالحلق ثم الأيسر ، وأن يستقبل المخلوق القبلة وأن يكبر بعد فراغه وأن يدفن شعره لاسياً الحسن لثلاث يؤخذ للوصل ، وأن يستوعب الحلق أو التقصير وأن يكون بعد كمال الرمي ، وغير المحرم مثله فيما ذكر غير التكبير ، وأن يبلغ بالحلق إلى العظمتين من الأصداع ، وأن لا يشارط عليه وأن يأخذ شيئاً من ظفروه عند فراغه ، وأن يقول بعد فراغه : اللهم آخى بكل شعرة حسنة ، وامنح عني بها سيئة ، وارفعلني بها درجة ، واغفر لي وللحلقين والمقصرين وجميع المسلمين (فإذا حلق) أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن (للاتباع) . رواه مسلم ، والسنة أن يرى بعد ارتفاع الشمس قدر رمح

بمقص أو غيره اه حج وعبرة القاموس : كف منه : أى أخذ وبهذا يظهر معنى قوله وبهذا يعلم أن التقصير الخ ( قوله إن كان ذكراً كما يحته الأذرعى ) ظاهره أن الأئمة لا تفعل ذلك ، ولوقيل بأن لها ذلك أيضاً كالرجل لم يكن بعيداً ( قوله للفطرة ) أى الخلقة والمراد ما يزال لنحسين الهيئة ( قوله لنحو جراحة ) أى يتوقع زوالها عن قرب ( قوله ويسن للحائق ) أى مطلقاً محرماً أو غيره كما يأتي ( قوله وأن يكبر بعد فراغه ) أفهم أنه لا يكبر حال الحلق . وفي النعميرى مانصه : وأن يكبر إلى أن يفرغ منه ، ثم قال : وفي مثير الغرام الساكن عن بعض الأئمة أنه قال : أخطأت في حلق رأسي في خمسة أحكام علمنيها حجاً ، وذلك أتيت إلى حجاً بمنى فقلت له : بكلم تحلق رأسي ؟ فقال : أعرافى أنت ؟ قلت نعم ، قال : التمسك لا يشارط عليه ، قال فجعلت منحرفاً عن القبلة فقال لي : حول وجهك إلى القبلة ، فحولته وأدترته أن يخلق من الجانب الأيسر فقال لي : أدر اليمين فأدترته فجعل يخلق وأنا ساكت ، فقال : كبر ، فكبرت فلما فرغت قسمت لأذهب فقال : صل ركعتين ثم امض . قلت له : من أين ما أرتقى به ؟ قال : رأيت عطاء بن أبي رباح فعله اه شرح الروض . ( قوله غير التكبير ) أى غير الرمي كما هو معلوم ( قوله وأن لا يشارط عليه ) أى أن لا يشرط للحائق أجرة معلومة ، وعبرة حج كذا أطلقوه ، وينبغي حمله على أن مرادهم أنه

بيان أنه الإضافة على معنى اللام فلم يخرج عما قاله الأسنوى ( قوله أو بعضه كما قاله الأسنوى ) مراده بذلك أن الشعر لو كان ببعض رأسه فقط يسن له إمرار المومى على الباقي ، وإن كان سبباً المذكور غير صحيح كما لا يخفى ( قوله وصرح القاضي بأنه يندب للمقصر أيضاً الخ ) هذا ليس في خصوص ما نحن فيه من كونه لا شعر برأسه ،

ثم ينحر ثم يخلق ، ثم يطوف ضحوة وهذا الطواف أسماء غير ذلك والأفضل أن يكون يوم النحر ، ويسن أن يشرب بعده من سقاية العباس من زمزم للاتباع (وسعى) بعده (إن لم يكن سعى) بعد طواف القدوم كما مر وهذا السعى ركن كما سأتى (ثم يعود) من مكة (إلى منى) قبل صلاة الظهر بحيث يصل بها الظهر للاتباع . رواه مسلم عن ابن عمر ، ولا يعارضه ما رواه أيضا عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم « صلى الظهر يومئذ بمكة » فقد جمع بينهما في المجموع بأنه صلى بمكة في أول الوقت ثم رجع إلى منى فصلى بها ثانيا إماما لأصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرة بطائفة ومرة بأخرى ، فروى ابن عمر صلواته بمنى وجابر صلواته بمكة ، وأما ما رواه أبو داود عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم آخر طواف يوم النحر إلى الليل فمحمول على أنه آخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا) الذى يفعل يوم النحر من أعمال الحج أربعة وهى (الرمى والدبح والخلق والطواف ويسن ترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب لما رواه مسلم « أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنى حلفت قبل أن أرى ، فقال : ارم ولا حرج ، وأناه آخر فقال : إنى أفضت إلى البيت قبل أن أرى ، فقال : ارم ولا حرج » وفى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم «ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر إلا قال : افعل ولا حرج » (ويدخل وقتها) ماسوى ذبيح الهدى (ينصف ليلة النحر) لمن وقف قبله لما روى أنه صلى الله عليه وسلم « أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت » وقيس الطواف والخلق على الرمي يجامع أن كلا من أسباب التحلل ، ووجه الدلالة من الخبر أنه صلى الله عليه وسلم علق الرمي بما قبل الفجر ، وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له ، فجعل النصف ضابطا لأنه أقرب إلى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت للدفع من مزدلفة ولأذان الصبح فكان وقتا للرمي كما بعد الفجر ، ويسن تأخيرها إلى بعد طلوع الشمس للاتباع ، أما إذا فعلها بعد انتصاف الليل وقبل الوقوف فإنه يجب عليه إعادتها ، وأما ذبيح الهدى المسوق تقربا إلى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الأصحية كما سأتى (وبقي وقت الرمي إلى آخر يوم النحر) لما رواه البخارى : أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم : « إنى رميت بعد ما أمسيت ، فقال : لا حرج » والمساء بعد الزوال ، وما أفهمه كلامه من خروج وقته بالغروب محمول على وقت الاختيار ، وإلا فلو أخر رمي يوم إلى ما بعده من أيام الرمي وقع أدهاء ، وصرح الرافعى بأن وقت

---

يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فإن رضى وإلا زاده ، لا أنه يسكت إلى فراغه لأن ذلك ربما تولد منه نزاع إذا لم يرض الخالق بما يعطيه له (قوله ولهذا الطواف أسماء) منها طواف الإفاضة وطواف الزيارة وطواف القرض وطواف الصلوة بفتح الصاد والدال اه شرح المهذب (قوله فرمت قبل الفجر) أى بأمر منه صلى الله عليه وسلم (قوله وهو صالح) أى ما قبل الفجر

---

يل هو وما بعده حكم عام (قوله قبل صلاة الظهر) أى ولو بعد دخول وقتها بقرينة ما بأتى في الجمع (قوله وهى الرمي الخ) هذا الحل من الشارح يوجب أن يصير قول المصنف يسن ترتيبها الذى كان خيرا لهذا في كلامه خيرا ثانيا لقوله هو وهى وخبره الأول قول المصنف الرمي (قوله وقيس الطواف والخلق الخ) كذا في شرح الروض في محل لكنه في محل آخر ساق خبر أنه صلى الله عليه وسلم بعث أم سلمة لتطوف قبل الفجر ، وحينئذ فقد يقال الطواف منصوب عليه بما هو أصرح من الرمي فهلا جعل أصلا ، وقيس عليه له يحتاج للقياس مع وجود النص على أن النص هنا غير مسلم كما يأتى إلا أن يقال قوله قبل الفجر متعلق ببعث (قوله أنه صلى الله عليه وسلم علق الخ) فيه أنه صلى الله عليه وسلم لم يعلق ، بل الذى في الخبر أنه أرسل أم سلمة فوقع أنها رمت قبل الفجر

الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات : وقت فضيلة إلى الزوال ، ووقت اختصار إلى الغروب ووقت جواز إلى آخر أيام التشريق ( ولا يختص الذبح ) للهدى المتقرب به ( بزم ) لكنه يختص بالحرم بخلاف الضحايا فتختص بالعيد وأيام التشريق ( قلت : الصحيح اختصاصه بوقت الأضحية ، وسأيت في آخر باب محرمات الإحرام على الصواب ، والله أعلم ) وعبارته هناك : ووقته وقت الأضحية على الصحيح ، وقد بناء المصنف على ما فهمه من كون مراد الرافعي بالهدى هنا المساق تقرباً إلى الله تعالى ، وليس كذلك بل مراده هنا دم الجبرانات والمخطورات فلا يختص بزم كوفاء سائر الديون ، ومراده بقوله أولاً ثم يذبح من معه هدى ميساق تقرباً إلى الله تعالى فيختص بوقت الأضحية وهو المذكور في آخر محرمات الإحرام فلم يتوارد كلامهما على محل واحد حتى يعد تناقضاً نعم اعتراضه متوجه على الرافعي من حيث إطلاقه الهدى وهو مشترك كما مر ( والخلق ) بالمعنى المتقدم أو التقصير ( والطواف والسعي ) إن لم يكن فعل بعد طواف قدوم ( لا آخر لوقتها ) إذ الأصل عدم التأقيت ، ويبقى من عليه ذلك محرماً حتى يأتي بها كما في المجموع . نعم الأفضل فعلها في يوم النحر ، ويكره تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد . وهو صريح في جواز تأخيرها عن أيام التشريق . لا يقال : بقاؤه على إحرامه بشكل بقوله ليس لصاحب القوات مصابرة الإحرام إلى قابل إذ استدامة الإحرام كابتدائه وأبداؤه غير جائز . لأننا نقول : هو غير مستفيد في تلك ببقائه على إحرامه شيئاً سوى محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف فحرم بقاؤه على إحرامه وأمر بالتحلل ، وأما هنا فوقت ما أخره باقي فلا يحرم بقاؤه على إحرامه ولا يؤمر بالتحلل ، وهو بمثابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مدها بالقرعة إلى خروج وقتها ، فإن كان طاف للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض ، وإن لم يطف أوداع ولا غيره لم يمتنع النساء وإن طال الزمان لبقائه محرماً ( وإذا قلنا الخلق نسك ) وهو المشهور ( ففعل اثنين من الرمي ) أي يوم النحر ( والخلق ) أو التقصير ( والطواف ) المتبوع بالسعي إن لم يكن فعل قبل ( فضيل التحلل الأول ) من تحلل الحج ( وحل ) به ( اللبس ) وستر الرأس للذكر والوجه للأثني ( والخلق ) إن لم يفعل وإن لم يجعله نسكاً ( والقلم ) والطيب بل يسن التطيب لخبر عائشة « طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » متفق عليه ، والدهن يلحق بالتطيب وكذا الباقي بجامع الاشتراك في الاستمتاع ( وكذا ) يحل الصيد وعقد النكاح ( وكذا المباشرة فيها دون الفرج كالقبلة والملامسة ( في الأظهر ) لأنها من المحرمات التي يوجب تعاطيها إفساداً فأشبهت

( قوله وهو مشترك كما مر ) ليس فيها مر إطلاقه على دم الجبران الذي جعله الشارح مراداً هنا من الهدى ويمكن أنه أراد مامراً في كلامه ( قوله ويبقى من عليه ذلك محرماً ) أي وإن طال الزمن ( قوله لبقائه محرماً )

وإن كان الظن بها أنها لم تفعل ذلك إلا عن إذن ( قوله وعبارته ) أي المصنف تبعاً للمحرر بمعناه ( قوله فلم يتوارد كلامهما ) كذا في النسخ ، ولعل ما زائدة من النسخ ، والصواب كلامه : أي الرافعي ؛ ويجوز رجوع الضمير إلى الموضعين من كلام الرافعي ( قوله إن لم يفعل ) صريح في أن المراد بالخلق هنا خلق الرأس الذي هو أحد الثلاثة المذكورة ، ويلزم عليه أنه يقتضي أن هذا الخلق لم يحل له إلا بعد فعل الآخرين فينأى ما الكلام فيه وهو تابع فيه للجلال المحلى وما المانع من إرادة باقي شعور البدن فليحذر ( قوله وإن لم يجعله نسكاً ) انظر ماموقه ، ولعل كلمة إن بعد الواو زائدة ومع ذلك يلزم عليه تناف في أطراف الكلام كما يدرك بالتأمل ( قوله التي يوجب تعاطيها ) كذا في النسخ ، ولعله سقط منه كلمة لا قبل قوله يوجب من النسخ حتى يوافق كلام غيره والمعنى



الحلق ، وصحح هذا في الشرح الصغير ( قلت : الأظهر لا يحل عقد النكاح ) وكذا المباشرة فيما دون الفرج ( والله أعلم ) تخير « إذا رميت الجمرة فقد حلّ لكم كل شيء إلا النساء » ( وإذا فعل الثالث ) بعد الاثنين ( حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات ) إجماعا ، ويجب عليه الإتيان بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع أنه غير محرم كما يفرج المصلي بالتسليم الأولى من صلاته ويطلب منه الثانية وإن كان المطلوب واجبا وثم مندوبا ، ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الإحرام ، ولا يعارضه خبر « أيام منى أيام أكل وشرب وبعل » لجواز ذلك فيها ، وإنما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكر ، ومن فاته رمي يوم النحر بأن أخره عن أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البذل ولو صوما لقيامه مقامه ، ويفارق المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحلله على بدله وهو الصوم بأن المحصر ليس له إلا تحلل واحد ، فلو توقف تحلله على البذل لشق عليه المقام على سائر محرمات الحج إلى الإتيان بالبذل ، والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الأول ، فإذا أتى به حل له ماعدا النكاح ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه في الإقامة على إحرامه حتى يأتي بالبذل ، هذا في تحلل الحج ، أما العمرة فليس لها سوى تحلل واحد ، إذ الحج يطول زمنه وتكثر أعماله فأبقي بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العمرة ، ونظير ذلك الحيض والحجوبة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع محظوراتها حملان انقطاع الدم والاعتسال والحجوبة لما قصر زمنها جعل لارتفاع محظوراتها حمل واحد .

## فصل

في المبيت بمنى ليالي أيام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد وفيما يذكر معه

( إذا عاد إلى منى ) بعد الطواف والسعي إن لم يكن سعي بعد قدوم ( بات بها ) حتما ( ليلى ) يومى ( التشريق ) والثالثة أيضا للاتباع المعلوم من الأخبار الصحيحة مع خبر « خذوا عنى مناسككم » والواجب فيه معظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لم يحث إلا بمعظم الليل ، وإنما اكتفى بساعة في نصفه الثاني بمزدلفة لأن الشافعي نص فيها بخصوصها على ذلك إذ بقية المناسك يدخل وقتها بنصفه وهي كثيرة مشقة فسومح في التخفيف لأجلها

وهل له إذا تعذر عوده إلى مكة التحلل كالمحصر أولا لتقصيره بترك الطواف مع تمكنه ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الأول قياسا على ما مر في الحائض وإن كانت معذورة ، وتقصره بترك الطواف مع القدرة عليه . لا يمنع لقيام العذرية الآن من كسر رجله عمدا فعجز عن القيام حيث يصلى جالسا ولا قضاء عليه لو شق بعد ذلك ( قوله وبعل ) أى جماع ( قوله لما ذكر ) أى قوله ليزول عنه أثر الإحرام ( قوله حمل واحد ) أى وهو الاغتسال .

## (فصل) في المبيت بمنى

( قوله وفيما يذكر معه ) كزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وطواف الوداع ( قوله والواجب فيه معظم الليل ) هذا يتحقق بما زاد على النصف ولو بلحظة ، ويحتمل أن المراد ما يسمى معظما في العرف فلا يكفي ذلك

## (فصل) في المبيت بمنى

( قوله لأن الشافعي رضى الله عنه نص فيها بخصوصها على ذلك ) أى ومستند نعه ما مر في الشارح من أنه

وهذه الأيام هي المعدودات في قوله تعالى - واذكروا الله في أيام معدودات - وأما المعلومات فهي المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى - واذكروا اسم الله في أيام معلومات - وهي العشر الأول من الحجة (ورى كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي حادى عشر الحجة وتاليها (إلى الجمرات الثلاث) وإن كان الراى فيها والأولى منها تلى مسجد الخيف ، وهي الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة ويرى (كل جرة سبع حصيات) للاتباع فجميع المرمى به في أيام التشريق ثلاث وستون حصاة (فإذا رمى اليوم) الأول (و) الثانى من أيام التشريق (وأراد النفر) مع الناس (قبل غروب الشمس) في اليوم الثانى (جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها) ولا دم عليه لقوله تعالى - فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه - ولإتيانه بمعظم العبادة ، ويؤخذ من هذا التعليل أن عمل ذلك إذا بات الليلتين الأولين فلو لم بينهما لم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رى يومها ، وهو كذلك فيمن لاعذر له كما في المجموع عن الرويانى عن الأصحاب ، وكذا لو نفر بعد المبيت وقبل الرى كما يفهمه تعقيد المصنف بعد الرى ، وبه صرح العمرانى عن الشريف العثمانى قال : لأن هذا النفر غير جائز ، قال الحبيب الطبرى : وهو صحيح متجه ، واستظهره الزركشى ، والشروط أن ينفر بعد الزوال والرى ، قال الأصحاب : الأفضل تأخير النفر إلى الثالث لاسيا للإمام كما في المجموع للاتباع إلا لعذر كغلاء ونحوه ، بل قال الماوردى في الأحكام السلطانية : ليس للإمام ذلك لأنه متبوع فلا ينفر إلا بعد كمال المناسك ، حكاها عنه في المجموع ، ويترك حصى اليوم الثالث أو يدفعها لمن لم يرم ولا ينفر بها ، وأما ما يفعله الناس من دفنها فلا أصل له (فإن لم ينفر) بكسر الفاء وضمها أى يذهب (حتى غربت) أى الشمس (وجب مبيتها ورمى الغد) ولو غربت وهو فى شغل الارتحال فله النفر لأن فى تكليفه حل الرجل والمتاع مشقة عليه ، كذا جزم به ابن المقرئ تبعاً لأصل الروضة ، ونقله في المجموع عن الرافعى ، وهو كما قال الأذرى وغيره : غلط سببه سقوط شيء من نسخ العزيز ، والمصحح فيه وفى الشرح الصغير وما ناسك المصنف امتناع النفر عليه ، بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فإن له النفر . قال الأذرى : يخرج من هذا مسألة حسنة تعم بها الباوى ، وهى أن أمراء الحجيج فى هذه الأعصار يبيتون بمعظم الحجيج بمنى الليلة

(قوله وهذه الأيام) أى أيام التشريق (قوله وهى الكبرى) وتقدم أن جرة العقبة تسمى الكبرى فلفظ الكبرى مشترك بين التى تلى مسجد الخيف وجرة العقبة (قوله ولا ينفر بها) أى لا ينبغي له ذلك (قوله بكسر الفاء وضمها) عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر ففارا وتنفر بالضم نفورا ونفر الحاج من منى من باب ضرب . اهـ . وبه تعلم ما فى كلام الشارح كسجح إلا أن يقال ما ذكرناه طريقة أخرى فليراجع (قوله امتناع النفر) معتمد حج ، وقوة كلام الشارح تقتضى ترجيحه لأنه قال فيما جزم به ابن المقرئ إنه غلط ووسط بين المبتدأ والخبر كلام الأذرى ، وقوله عليه : أى إذا غربت وهو فى شغل الارتحال الخ (قوله يخرج من هذا) أى من سقوط العود للمشقة

لم يرد فيها المبيت بخلاف منى (قوله وإن كان الراى فيها) لعل المراد وإن كان واقفاً فى محل الرى لكن هذا سياتى فى كلام المصنف (قوله قال الأذرى : يخرج من هذا مسألة الخ) مرجع الإشارة فى كلام الأذرى هو الآتى فى كلام الشارح بعد فى قوله ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إلى منى لحاجة الخ ، فكان الصواب ذكره قبل هذا لينظم الكلام . وعبارة الأذرى : ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إليها قبله أو بعده فله النفر فى الأصح ، ولو تبرع بالمبيت لم يلزمه رى الغد ، نص عليه الشافعى رضى الله عنه فيخرج منه مسألة حسنة الخ . وحاصل مراده أن هذا الذى نص عليه الشافعى حيلة فى دفع الإثم والغدية فيما كان يفعل فى زمنه من نفر أمير الحجيج ضحوة الثالث

الثالثة من التشريق ثم ينفرون غالباً بكرة الثالث ويدعون الرى بعد الزوال ، فلا يمكن التخلف عنهم خوفاً على النفس والمال والافتقار ، ولو نفر قبل الغروب ثم عاد إلى منى لحاجة كزيارة فغربت أو غربت فعاد كما فهم بالأولى فله النفرو وسقط عنه المبيت والرى ، بل أو بات هذا متبرعا سقط عنه الرى لحصول الرخصة له بالرى ، ولو عاد للمبيت والرى فوجهان : أحدهما يأنزه لأننا جعلنا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى ، والثاني لا يلزمه لأننا نجعله كالمستديم للفراق ونجعل وجوده كعلمه فلا يجب عليه الرى ولا المبيت . ويجب دم بترك مبيت منى لتركه المبيت الواجب كنظيره في ترك مبيت مزدلفة ، وفي ترك مبيت ليلة من منى مدً ، وليلتين مدً من الطعام ، وفي ترك الثلاث مع ليلة مزدلفة دمان لاختلاف المبيتين مكاناً ، ويفارق ما يأتي في ترك الرميين بأن تركهما يستأزم ترك مكانين وزمانين ، وترك الرميين لا يستأزم إلا ترك زمانين ، فلو نفر مع تركه مبيت ليلتين من أيام منى في الثاني أو في الأول فدم ، ويسقط المبيت بمزدلفة ومنى والدم عن الرعاء إن خرجوا منها قبل الغروب لأنه عليه الصلاة والسلام رخص الرعاء الإيل أن يتركوا المبيت بمنى ، وقيس بمنى مزدلفة فإن لم يخرجوا قبل الغروب بأن كانوا بهما بعده لزمهم مبيت تلك الليلة والرى من الغد ، وصورة ذلك في مبيت مزدلفة أن يأتوها قبل الغروب ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة وعن أهل السقاية مطلقاً من غير تقييد بخروجهم بقبل الغروب ولو كانت محدثة ، إذ غير العباس ممن هو من أهل السقاية في معناه وإن لم يكن عباسياً ، وإنما لم يقيد بخروجهم بذلك لأن عملهم بالليل بخلاف الرعاء ، ولأهل الرعاء والسقاية تأخير الرى يوماً فقط ويؤدونه في تاليه قبل رميه لارى يومين متواليين بالتسبة لوئت الاختيار وإلا فقد مرّ بقاء وقت الخوازم إلى آخر أيام التشريق ، ويعذر في ترك المبيت وعدم لزوم الدم أيضاً خائف على نفس أو مال أو فوت مطلوب كآبى أو ضياع مريض بترك تعهده أو موت نحو قريبه في غيبته فيا يظهر لأنه ذو عذر فأشبه الرعاء وأهل السقاية ، وله أن ينفر بعد الغروب ، واستنبط البلقيني من هذه المسئلة أنه لو مات من شرط مبيتة في مدرسة مثلاً خارجها لخوف عن نفس أو زوجة أو مال أو نحوها لم يسقط

( قوله مخوفاً على النفس الخ ) أى فيسقط عنهم الرى لاضطرارهم للارتحال ( قوله سقط عنه الرى ) أى وإن بقى للزوال ( قوله والثاني لا يلزمه ) هو المعتمد ( قوله ويجب دم بترك مبيت منى ) أى بأن لم يبيت أصلاً ( قوله في الثاني ) أى في اليوم الثاني ( قوله أو في الأول فدم ) لعله لأشغاله على ترك الرى فلا ينفى ما مر من أن في ترك الليلتين مدًين ( قوله ولو كانت محدثة ) أى ولو كانت السقاية محدثة له ( قوله وإنما لم يقيد بخروجهم بذلك ) أى بقبل الغروب ( قوله خائف على نفس أو مال ) ظاهره وإن قل . ويحتمل أن المراد مال له وقع فلا يؤثر الخوف على أقل متمول

بأن ينفروا في اليوم الثاني ثم يعودون إلى منى ، فإذا باتوا الليلة الثالثة فهم متبرعون بها فلا يلزمهم رى الثالث ، وقد أفصح هو بهذا المراد فيما بعد حيث قال : وطريق من أراد المبيت بمنى الليلة الثالثة ولا يمكنه النفرو الأول أن يفارق منى بعد رى اليوم الثاني قبل الغروب ثم يعود إليها ويبيت بها ، فإذا أصبح بها فلا رى عليه فينفر منى شاء ويحرم بالعمرة منى شاء اهـ . وقد يقال : لم لا يكون الخوف المذكور عذراً مستقلاً للإثم والغفدية أخذاً مما سيأتى في قول الشارح : ويعذر في ترك المبيت وعدم لزوم الدم أيضاً خائف على نفس أو مال الخ ، فإذا سقط المبيت التوبع بالرى من أصله بهذه الأعذار فسقوط بعض تابع أولى فليحجر ، وبما نقرر يعلم ما في حاشية الشيخ ( قوله واستنبط البلقيني الخ ) تعقبه الشهاب حجج في التحفة ثم قال : وسيأتى آخر الجملة ما يلزم منه الراجح في ذلك .

من بجامكته شيء كما لا يجبر ترك البيت للعذر بالدم . قال : وهو من التفائس الحسنى ولم أسبق إليه . ويندب للإمام أو نائبه أن يخطب بالناس بعد صلاة ظهر يوم النحر بنى خطبة يعلمهم فيها حكم الطواف والرى والنحر ، البيت ومن يعذر فيه ، ثم يخطب بهم بعد صلاة الظهر بنى خطبة ثانية ثانياً أيام التشريق للاتباع ويعلمهم فيها جواز النفر فيه وما بعده من طواف الدواع وغيره ويودعهم ويأمرهم بختم الحج بطاعة الله ، وهاتان الخطبتان لم نرم من يفعلهما في زماننا ( ويدخل رى ) كل يوم من أيام ( التشريق بزوال الشمس ) من ذلك اليوم للاتباع ، ويسن كما في المجموع تقديمه على صلاة الظهر إن لم يضق الوقت وإلا قدم الصلاة ما لم يكن مسافراً فيؤخرها بنية الجمع ( ويخرج ) أى وقته الاختيارى ( بغروبها ) من كل يوم . أما وقت الجواز فيبقى إلى غروب آخر أيام التشريق كما مر ( وقبل يبقى إلى الفجر ) كالوقوف بعرفة ، ومحل هذا الوجه في غير اليوم الثالث . أما هو فيخرج وقت رمية بغروب شمس جز ما لخروج وقت المناسك بغروب شمس . ولارى شروط ذكرها في قوله ( ويشترط رى ) الحصيات ( السبع واحدة واحدة ) سبع مرات للاتباع مع خبر « خلوا عنى مناسككم » ولو بتكرير حصاة كما لو دفع مداً فقير عن كفارته ثم اشتراه منه ودفعه لآخر ، وعلى هذا تتأدى الميمات كلها بحصاة واحدة ، فلو رى حصاتين معاً ولو برى إحداها باليمن والأخرى باليسار وترتبنا في الوقوع أو وقتنا معاً فواحدة أو رامها متربتين فوقتنا معاً أو متربتان فائتئان اعتباراً بالرى ، وكذا إن وقعت الثانية قبل الأولى ( و ) يشترط ( ترتيب الجمهرات ) في رى أيام التشريق بأن يبدأ بالجمرة التى تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم جمرة العقبة للاتباع كما في السعى ، فلا يعتد برى الثانية قبل تمام الأولى ولا بالثالثة قبل تمام الأوليين ، ولو ترك حصاة وشك في محلها من الثلاث جعلها من الأولى احتياطاً فيرى بها إليها ويعيد رى الجمهرتين الأخيرتين ، إذ الموالاة بين الرى في الجمهرات غير واجبة وإنما تسن فقط كما في الطواف ، ولو ترك حصاتين ولم يعلم محلها جعل واحدة من يوم النحر وواحدة من ثالثه وهو يوم النفر الأول من أى جمرة كانت أخذنا بالأسول وحصل رى يوم النحر وأحد أيام التشريق . ويشترط كون الرى بيده بالقبوس ورجل لعدم انطلاق اسم الرى على ذلك ولا بالرى بالمقلع كما هو ظاهر كلامهم ، ولو وضعها في فيه ولفظها إلى المرى لم يجزئه . قاله الأذرى . وقال الزركشى : لا نقل فيه ويحتمل الإجزاء ( وكون المرى حجراً ) ولو ياقوتا وحجر حديد وبلور وعقيق وذهب وفضة . نعم قال الأذرى : يظهر تحريم الرى بالياقوت ونحوه إذا كان الرى يكسرها ويذهب معظم ماليتها ولا سيما النفيس منها لما فيه من إضاعة المال والسرف . والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه ورى به كفى . ثم رأيت القاضى ابن كج جزم به قال : كالصلاة في المصنوب ، وخرج الرى بغيره كلوث ووبر ولثمد ونورة وزرنيخ ومدر وجص وأجر وخزف وملح

( قوله ويندب للإمام أى وذلك لأن معظم الحجاج لم يطف ( قوله وأحد أيام التشريق ) أى ويبقى عليه رى يوم فإن تداركه قبل غروب الشمس الثالث من أيام التشريق سقط عنه الدم وإلا لم يسقط ( قوله ولو وضعها في فيه ولفظها إلى المرى لم يجزئه ) هو المعتمد ، ولو عجز عن اليد وقدر على الرى بقوس فيها وبهم ورجل تعين الأول كما هو ظاهر أو قدر على الأخيرين فقط فهل يتخير أو يتعين التيم لأنه أقرب إلى اليد والتعظيم للعبادة أو الرجل لأن الرى بها معهود للحرب ولأن فيها زيادة تحقير للشيطان المقصود من الرى تحقيره ؟ كل محتمل ، ولعل الثالث أقرب ، ولو قدر على القوس بالهم والرجل فهو كمحلها فيما ذكره هـ حج . وقال سم عليه : فرع هل يجزى الرى باليد الزائدة ؟ فيه نظر هـ . أقول : والأقرب عدم الإجزاء لقدترته على اليد فلا يعدل إلى غيرها ، ويحتمل الإجزاء لوجود مسمى اليد ( قوله تعين الأول <sup>١</sup> ) أى ما لم يكن له يد زائدة فإن كانت لم يكف بالقوس لتشبهها

(١) لم نجد هذه العبارة في نسخة الشرح التى بأيدينا . اهـ مصححه .

وجواهر منطبعة من ذهب وقضة ونحاس ورصاص وحديد فلا يميز ويجزئ حجرة نورة لم يطبخ بخلاف ما طبخ منه لأنهم حينئذ لا يسمى حجرا بل نورة وقد مر أنفا (وأن يسمى رميا) فلا يكتفى بوضع اليد مبلولة على الرأس بأن مبنى الحج على فلا بد من صدق الاسم عليه ، ويفارق ما مر في الوضوء من الاكتفاء بوضع اليد مبلولة على الرأس بأن مبنى الحج على التعبد وبأن الواضع هنا لم يأت بشيء من أجزاء الرمي بخلاف ما هناك فيها ، وذكره اشتراط الرمي هنا مع فهمه مما مر في قوله : ويشترط رمي السبع واحدة واحدة لثلاث يتوهم أن ذلك سبق لبيان التعدد لا للكيفية فنص عليه هنا احتياطا . ويشترط أيضا قصد الجمرة بالرمي . فلو رمى إلى غيرها كأن رمى في الهواء فوقع في الرمي لم يكف ، وقضية كلامهم أنه لو رمى إلى العلم المنسوب في الجمرة أو الحائط التي يجمره العقبة كما يفعله كثير من الناس فأصابه ثم وقع في الرمي لا يميز ، قال المحب الطبري : وهو الأظهر عندى ، ويحتمل أنه يميزه لأنه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه والثاني من احتماليه أقرب كما قاله الزركشى ، وهو المعتمد وإن نظر فيه بعضهم مدعى أنه يلزم على تعليل الإجزاء فيه ، كما ذكر أنه لو رمى إلى غير الرمي فوقه فيه يميز ، وقد صرحوا بخلافه فالأوجه عدم الإجزاء . قال الطبري : ولم يذكروا في الرمي حدا معلوما غير أن كل جرة عليها علم فينبغي أن يرى تحته على الأرض ولا يبعد عنه احتياطا . وقد قال الشافعي : الجمرة مجتمع الحصى لا ماسال من الحصى ، فمن أصاب مجتمعهم أجزأه ، ومن أصاب سائله لم يجزه ، وما حد به بعض المتأخرين من أن موضع الرمي ثلاثة أذرع من سائر الجوانب إلا في جرة العقبة فليس لها إلا وجه واحد ، ورمى كثيرين من أعلاها باطل قريب مما تقدم (والسنة) في رمي يوم النحر وغيره (أن يرمى) الجمرة لا بحجر كبير ولا صغير جدا بل (بقدر حصي الخذف) وهو دون الأنملة طولا وعرضا في قدر الباقلا ، فلو رمى بأكبر منه أو بأصغر كره وأجزأه . وهيئة الخذف أن يضع الحصى على بطن لهما به ويرويه برأس السبابة . ويسن أن يرمى راجلا لا راكبا إلا في يوم السفر ، فالسنة أن يرمى راكبا لينفر عقبه ، وأن يرمى جرة العقبة من بطن الوادي ، وأن يرمى الجمرتين الأوليين من علو ، وأن يدنو من الجمرة في رمي أيام التشريق بحيث لا يبلغه حصي الرايمن (ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي) فلا يضرب تدمرجه بعد الوقوع فيه لحصول اسم الرمي (ولا كون الراي خارجا عن الجمرة) فلو وقف في بعضها ورمى إلى الجانب الآخر منها صح لما مر من حصول اسم الرمي ، ولو رمى بحجر فأصاب شيئا كأرض أو يحمل فارتد إلى الرمي لا يجرمة ما أصابه أجزأه لحصوله في الرمي بفعله بلا معاونة بخلاف ما لو ارتد بجرمة ما أصابه ، ويشترط إصابة الرمي بقينا ، فلو شك فيها لم يكف لأن الأصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه وصرف الرمي بالنية لغير الحج كأن رمى إلى شخص أو دابة في الجمرة كصرفت الطواف بها إلى غيره فينصرف إلى غيره ، وإن بحث في المهمات لإلحاق الرمي

بالأمثلة (قوله وجواهر منطبعة) أى بالفعل اخرج (قوله والثاني من احتماليه) هو قوله أنه يميزه (قوله فالأوجه عدم الإجزاء) من كلام المنظر (قوله قريب مما تقدم) أى في قوله فمن أصاب مجتمعهم أجزأه (قوله لا يجرمة ما أصابه أجزأه) أى إن غلب على ظنه ذلك بقرينة قوله فإن شك فينبغي أن لا يكتفى (قوله كصرفت الطواف)

(قوله فالأوجه عدم الإجزاء) أى قائلا ذلك المدعى فالأوجه عدم الإجزاء (قوله وهيئة الخذف) أى وهي مكرهه أيضا ، وعبارة التحفة ويكرهه أكبر وأصغر منه وبهيئة الخذف للنهي الصحيح عنها الشامل للجمع وغيره (قوله وصرف الرمي بالنية لغير الحج كأن رمى إلى شخص الخ) الفرق بين هذا وبين ما مر في قوله ، ويشترط أيضا قصد الجمرة بالرمي فلو رمى إلى غيرها الخ أنه هنا رمى إلى الجمرة ، لكن صرف هذا الرمي عن رمي الحج بقصده

بالوقوف لأنه مما يتقرب به وحده كرى العدو فأشبه الطواف بخلاف الوقوف . وأما السعي فالظاهر كما أفاده الشيخ أخذنا من ذلك أنه كالوقوف (ومن عجز عن الرمي) لعله لا يرجى زوالها قبل فوات وقت الرمي كمرض أو حبس يقينا أو ظنا فيما يظهر (استتاب) من يرى عنه وجوبا كما بحثه الأسنوي ولو بأجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر حالاً كان النائب أو محرماً إذ الاستتابة جائزة في التنسك ، فكذلك في أبعاضه فليس المراد العجز الذي ينتهي إلى اليأس كما في استتابة الحج ، ولا فرق في الحبس بين أن يكون بحق أو لا كما في المجموع ، لكن شرط ابن الرفعة أن يحبس بحق . قال الأسنوي : وهو باطل نقلاً ومعنى . وصورة المحبوس بحق أن يجب عليه قود لصغير فإنه يحبس حتى يبلغ ، وما أشبهها وقد حكى ذلك البندنجي عن النص . قال الزركشي : وهو الذي في الحاوي والتمتة والبيان وغيرها ، وسيأتى في المحصر أنه إذا حبس بحق لا يباح له التحلل . قال الوالد رحمه الله تعالى : لا مخالفة بينهما إذ كلام المجموع في حق عاجز عن أدائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك . ثم إن استتباب من قدر رمي عن نفسه أو حالاً فرمى عنه وقع عنه كما في طواف الحامل لغيره وإن كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض الجمرات فرمى وقع عن نفسه لأن رميه يقع عنه دون المستنيب كالحج ، لكن يخالف مامر في الطواف عن الغير إذا كان محرماً فإنه يقع عن الغير إذا نواه له ، ويفرق بأن الطواف لما كان مثل الصلاة أثرت فيه نية الصرف إلى غيره ، بخلاف الرمي فإنه ليس شبيهاً بالصلاة ، وقياس السعي أن يكون كالرمي ويحتمل إلحاقه بالطواف لأن الله تعالى ساء طوافاً بقوله - أن يطوف بهما - وإذا استتاب عنه من رمى أو حالاً سن له أن يناوله الحصى ، ويكبر كذلك إن أمكنه ولا تناولها النائب وكبر بنفسه ، ولا ينزل نائبه في الرمي عنه بإيمانه والمجنون في جميع ذلك كاللغمي عليه ، صرح به المتولى وغيره ، فيجزئه رميه عنه ، ولو برتر

أى فينصرف (قوله لأنه مما يتقرب به وحده) علة لقوله لصرف الطواف فهو رد على الأسنوي (قوله أنه كالوقوف) أى فلا يقبل الصرف وما ذكره هنا يخالف لما قدمه عن الكافي عند قول المصنف وإن قصد له نفسه أو لهما الخ فما قدمه هو المولم (قوله وما أشبهها) كأن حبست الحامل لقود حتى تضع (قوله وقع عن نفسه) أى فبرى عن المستنيب ، بعد (قوله بخلاف الرمي فإنه الخ) هذا يخالف لما قدمه في قوله وصرف الرمي بالنية الخ ،

الشخص الذى هو فيها مثلاً ، وأما هناك فإنه رى إلى غير الجمرة وإن وقع فيها . فالخاصل أنه هناك صرفه عن الرمي وهنا صرفه عن الرمي : أى المعتبر (قوله وصورة المحبوس بحق) أى الذى له الاستتابة بأن يكون عاجزاً عنه ، وهو الحق المراد في كلام المجموع لا الحق الذى هو مفهوم ما في النص وغيره مما يأتى كما يعلم من جمع والده الآتى ، وكان الأصوب تأخير هذا إلى ما هناك وجعله مثلاً في كلام والده (قوله وقد حكى ذلك) يعنى ما شرطه ابن الرفعة وهو من جملة كلام المجموع أيضاً كما يعلم من عبارة شرح الروض ونصها : قال في المجموع : ولو بحق بالاتفاق ، لكن شرط ابن الرفعة أن يحبس بغير حق ، وذكر أن البندنجي حكاه عن النص . قال الزركشي : وهو الذى في الحاوي الخ (قوله وسيأتى في المحصر) هذا من الزركشي تقوية لكلام ابن الرفعة بالقياس على المحصر (قوله إذ كلام المجموع في حق عاجز) يجوز قراءته بالإضافة ، فحق هنا بغير معنى الحق فيما تقدم فكأنه قال : بالنسبة لعاجز عن أدائه ، ويجوز قراءته بالنون فيكون الحق بمعناه المتقدم ، لكن يتعين في عاجز الرفع ، والتقدير في حق هو عاجز عن أدائه ، ولا يجوز فيه الجر حينئذ وصفا للحق كما لا يمتنع . وأما قوله الآتى في حق قادر على ذلك

من عذره في الوقت بعد الرى لم تلزمه إعادته لكنها تسن ، ويفارق نظيره في الحج بأن الرى تابع ويجبر تركه بدم بخلاف الحج فيها ، وبأن الرى على الفور وقد ظن العجز حتى يخرج الوقت والحج على التراخي أما إنماء النائب فظاهر كلامهم أنه يتعزل به وهو القياس ، وكلامهم يفهم أنه لو ظن القدرة في اليوم الثالث ، وقلنا بالأصح أن أيام الرى كيوم واحد أنه لا يجوز له الاستنابة ، ولو عجز الأجير على عينه عن الرى هل يستنبط هنا للضرورة أو لا كسائر الأعمال ، والأقرب الأول كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى وإن قال بعضهم : إن الأقرب الثاني ويرى دما ، وما ذكر في هذا الفصل من شروط الرى ومستحباته يأتي في رى يوم النحر وأيام التشريق ( وإذا ترك رى يوم ) أو يومين من أيام التشريق عمدا أو سهوا أو جهلا ( تداركه في باقى الأيام ) منها ( في الأظهر ) بالنص في الرعاء وأهل السقاية وبالقياس في غيرهم ، إذ لو كانت بقية الأيام غير صالحة للرعى لم يفرق الحال فيها بين المعذور وغيره كما في الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة والمتدارك أداء كما مر ، ولو تدارك قبل الزوال أو ليلا أجزأه كما جزم به في الأول في أصل الروضة والمجموع والمناسك واقتضاه نص الشافعى رحمه الله تعالى ، وبالثاني ابن الصباغ في شامله وابن الصلاح والمصنف في مناسكهما وإن جزم ابن المقرئ تبعاً لجمع بخلافه فيها ، إذ جملة أيام الرى بلياليها مكوت واحدة وكل يوم لرميه وقت اختيار لكن لا يجوز تقديم رى كل يوم عن زوال شسه كما مر ، ويجب الترتيب بينه وبين رى يوم التدارك بعد الزوال ، فلو خالف وقع عن المتروك ، فلو رى إلى كل حجرة أربع عشرة حصاة سبعا عن أسه وسبعا عن يومه لم يحزه عن يومه ، ويؤخذ منه أنه لا بد في النائب أن يرمى عن نفسه بالحجرات الثلاث قبل منيته وهو ظاهر ، وما اقتضاه هذا الكلام المار من جواز رى يومين ووقوعه أداء بالتدارك لا يشك بقولهم ليس للمعذورين أن يدعوا أكثر من يوم وأنهم يقضون ما فاتهم ، لأن الكلام هنا في تارك الرى فقط وهناك في تاركه مع المبيت بمنى ، والتعبير بالقضاء لا ينفي الأداء كما مر الإشارة إليه ( ولا دم ) مع التدارك سواء أجمعناه أداء أم قضاء لحصول الانجبار بالمأثني به ( وإلا ) بأن لم يتداركه ( فعليه دم ) في رى يوم أو يومين أو ثلاثة أو يوم النحر مع أيام التشريق لانحاد جنس الرى فأشبهه حلق الرأس ، وقد ذكر الرافعى اضطرابا واختلافا أشار له المصنف بقوله ( والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات ) لوقوع الجمع عليها كما لو أزال ثلاث شعرات متوالية لما رواه البيهقى عن ابن عباس « من ترك نسكا فعليه دم » وقيل إنما يكمل في وظيفة حجرة كما يكمل في وظيفة حجرة يوم النحر ، وفي الحصاة أو الحصاتين على الطريقتين الأقوال في حلق الشعرة والشعرتين أظهره أن في الحصاة الواحدة مد طعام والثاني درهما والثالث ثلث دم على الأول وسبعمائة على الثاني ( وإذا أراد ) بعد قضاء مناسكه ( الخروج من مكة ) لسفر ولو مكيا طويلا أو قصيرا كما في المجموع ( طاف للوداع ) طوافا كاملا بركعتيه لخبر البخارى عن أنس « أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع » وروى مسلم عن ابن عباس خبر « لا يفر من أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » أى الطواف به فلا وداع على مريد الإقامة وإن أراد السفر بعده كما قاله الإمام ، ولا على مريد السفر قبل فراغ الأعمال ، ولا على المقيم بمكة الخارج للتنعم ونحوه ، وهذا فيمن

---

إلا أن يقال : إنما تقدم في الصرف لغیر أعمال الحج بخلاف ما هنا ( قوله حتى يخرج الوقت ) أى إلى أن يخرج الخ ( قوله قبل فراغ الأعمال ) أى لأنه يلزمه الإتيان لها وهذا علم من مفهوم قوله في الحديث من أعمال الحج

فيتعين فيه الإضافة كما هو ظاهر ( قوله وبالثاني ابن الصباغ ) المناسب وبه في الثاني ابن الصباغ الخ ( قوله بعد قضاء مناسكه ) أى إن كان في مناسك فلا يجب عليه إدام في المناسك ، وإلا فهو واجب على كل من أراد الخروج من

خرج لحاجة ثم يعود ، وما مر عن المجموع فيمن أراد دون مسافة القصر فيمن خرج إلى منزله أو محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما ، ولو نفر من منى ولم يطف الوداع جبر بالدم لتركه نسكا واجبا ، فعلم أنه لو أراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى كما صرح به في المجموع ( ولا يمكث بعده ) مما يتعلق به من ركعتيه والدعاء المحبوب عقبه عند الملتزم وإتيان زمزم والشرب من مائها لخبر مسلم السابق ، فإن مكث لغير حاجة أو حاجة لا تتعلق بالسفر كالزيارة والعبادة وقضاء الدين فعليه إعادته ، لا إن اشتغل بركعتي الطواف أو بأسباب الخروج كشرائه الزاد وأوعيته وشدة الرحل أو أقيمت الصلاة فصلاهما معهم كما في زيادة الروضة . قال في المهمات : وتقدم في الاعتكاف أن عيادة المريض إذا لم يخرج لها لا تقطع الوداع بل يغتفر صرف قدرها في سائر الأغراض ، وكذا صلاة الجنازة فيجبر ذلك هنا بالأولى ، وقد نص عليه الشافعي في الإملاء ، ولو مكث مكروها بأن ضبط أو هدد بما يكون إكراهها فهل الحكم كما لو مكث مخترا فيبطل الوداع أو نقول الإكراه يسقط أثر هذا اللبس ، فإذا أطلق وانصرف في الحال جاز ولا تلزمه الإعادة ، ومثله لو أئتم عليه عقب الوداع أو جن لا يفعله المأثوم به ، والأوجه لزوم الإعادة في جميع ذلك إن تمكن منها وإلا فلا ، والمعتمد أنه ليس من مناسك الحج ولا العمرة كما قاله بل هو عبادة مستقلة بخلاف الأكثر المتأخرين ، وتظهر فائدة الخلاف في أنه هل يفتقر إلى نية أولا وفي أنه هل يلزم الأجير فعله أولا ، ولا يدخل تحت غيره من الأطوفة بل لابد من طواف بخصه ، حتى لو أخر طواف الإفاضة وفعله بعد أيام وأراد الخروج عقبه لم يكف كما ذكره الراجعي في أثناء تعليل ( وهو واجب ) لخبر « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه قد خفف عن المرأة الحائض » ( يجبر تركه بدم ) وجوبا كسائر الواجبات ( وفي قول سنة لا يجبر ) بدم كطواف القدوم ، وفرق الأول بأن طواف القدوم تحية البقعة فليس مقصودا في نفسه ولذلك يدخل تحت غيره ، وفي الشرح وغيره نفي الخلاف في الجبر ، وإنما الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا بخلاف لما توهمه عبارة الكتاب ( فإن أوجبناه فخرج ) من مكة أو منى ( بلا وداع ) عامدا أو ناسيا أو جاهلا بوجوبه ( وعاد ) بعد خروجه ( قبل مسافة القصر ) من مكة أو منى وطاف للوداع ( سقط الدم ) لأنه في حكم المقيم وكما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه ، ولا ينافي التعليل بأنه في حكم المقيم بتسويتهم السفر الطويل والقصير في وجوب الوداع إذ سفره هنا لم يتم

( قوله ولو نفر من منى ) أي بأن أراد التوجه إلى منزله ( قوله نسكا واجبا ) أي عبادة واجبة ، ولا ينافي ما يأتي من أنه ليس من مناسك الحج لأنه لا يلزم من كونه ليس منها إلا أن لا يكون نسكا مستقلا ( قوله لخبر مسلم السابق ) أي في قوله لا يصح أحد ( قوله أن عيادة المريض ) ظاهره وإن تعذر وتقدم مثله في تعدد صلاة الجنازة في الاعتكاف ( قوله لا يفعله المأثوم به ) أي الذي لحقه به إثم ( قوله والأوجه لزوم الإعادة في جميع ذلك ) اسم الإشارة راجع لقوله ولومكث مكروها الخ ( قوله والمعتمد أنه ) أي طواف الوداع ( قوله ولا يدخل تحت غيره )

مكة ولو حللا ببقيدته الآتي بناء على المعتمد الآتي أنه ليس من مناسك الحج ولا العمرة فتنبه ( قوله لخبر مسلم السابق ) دليل لما في المتن ( قوله لا أن اشتغل بركعتي الطواف ) هذا علم مما مر ( قوله قال في المهمات الخ ) الظاهر أنه لا يرتضى ما في المهمات بدليل اقتضاه على مجرد نقله عنها بعد جزمه بأن العبادة ونحوها تضر قليلا رجع ( قوله وفي أنه يلزم الأجير فعله ) أي عن المستأجر بحيث إذا تركه يرجع عليه بقسط من الأجرة وإلا فهو واجب مطلقا كما علم.



لعوده بخلافه هناك ، أما لو عاد ليطوف فات قبل الطواف لم يسقط الدم ( أو ) عاد ( بعدها ) وطاف ( فلا ) يسقط ( على الصحيح ) لاستقراره بالسفر الطويل ، ولا يجب العود على من وصل مسافة القصر للمشقة ، بخلاف من لم يصلها يجب عليه العود ، وإن خرج ناسيا أو جاهلا لطواف الوداع وقد علم أن بلوغها كمجازتها وقد صرح به في المجموع ، ومقابل الصحيح يسقط كالحالة الأولى ( وللحائض النفر بلا ) طواف ( وداع ) ( للخبر المار ، وخبر عائشة ) أن صفية حاضت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تنصرف بلا وداع . نعم إن ظهرت قبل مفارقة بئان مكة لزمها العود لتطوف ، بخلاف ما إذا ظهرت خارج مكة ولو في الحرم النساء كالحائض كما في المجموع ، ولو رجع لحاجة بعد ما ظهرت اتجه وجوب الطواف وهل يلحق المذخور لحوف ظالم أو فوت رفقة بالحائض ؟ فيه احتمالان للطبري ، لأن الرخص لا تنقاس ، والأظهر الإلحاق وإن نظر فيه الأذري وبمقتضى لزوم القدية قال : لأن منع الحائض المسجد عزيمة وهذا ليس كذلك ، أما المتحيرة فلها أن تطوف ، فلو لم تطف للوداع فلا دم عليها للأصل كما قاله الرويانى ، والمستحاضة غير المتحيرة لا عود عليها إن نفرت في حيزها ، فإن نفرت في طهرها لزمها العود على ما مر من التفصيل ، ومن حاضت قبل طواف الإفاضة تبتى على إحرامها وإن مضى عليها أرواح . نعم لو عادت إلى بلدتها وهي محرمة عامدة النفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر فتتحلل بذبح شاة وتقصر وتزنى التحلل كما قاله بعض المتأخرين وأيد بكلام في المجموع كما سيأتى ، وبمقتضى بعضهم أنها إن كانت شافعية تقلد الإمام أبا حنيفة أو أحمد على إحدى الروايتين عنده في أنها تهجم وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد حائضا ، ويميزها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على الإحرام من المشقة ، وإذا فرغ من طواف الوداع المتبوع بركعتيه استحب له أن يدخل البيت مالم يؤذ أو يتأذ بزحام أو غيره وأن يكون حافيا وأن لا يرفع بصره إلى سقفه ولا ينظر إلى أرضه تعظيما لله وحياء منه ، وأن يصل فيه ولو ركعتين ، والأفضل أن يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يمشى بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع وأن يدعو في جوانبه . قال القاضي أبو الطيب : قال الشافعى رحمه الله : يسن لمن فرغ من طواف الوداع أن يأتى الملتزم فيلصق بطنه وصدرة بمحاطة البيت ويبسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى على ملى الباب واليسرى مما إلى الحجر الأسود ويدعو بما أحب : أى بالمأثور وغيره ، لكن بالمأثور أفضل ومنه : اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابن أمتك ، حملتنى على ما سمحرت لى من خلقك حتى صيرتنى

أى وفى أنه لا يدخل تحت الخ ( قوله ولا يجب العود ) يشعر بجوازه ويتقديره فلا فائدة له لعدم سقوط الدم بالعود نعم تظهر فائدته على مقابل الصحيح ( قوله لأن الرخص لا تنقاس ) الذى في جمع الجوامع وجرى عليه سم تيمنا له في غير موضع دخول القياس فيها ( قوله فلا دم عليها للأصل ) أى من براءة التهمة وعدم لزوم الدم ( قوله نعم لو عادت ) أى شرعت في العود لبلدها ( قوله فتتحلل بذبح شاة ) أى ويبقى الطواف في ذهنها إلى أن تعود فتحرم وتأتى به فإن ماتت ولم تعد حجج عنها كما تقدم .

[ مسألة ] قال الشيخ منصور الطبلاوى : سئل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب طافت للإفاضة بغير سترة معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت إلى بلاد اليمن فنكحت شخصا ثم تبين لها فساد طوافها فأرادت أن

مما مر ( قوله لأن الرخص لا تنقاس ) لعله سقط قبله من النسخ أحدهما لا يلحق أو نحو ذلك من الكتب ( قوله لأن الرخص لا تنقاس ) هذه طريقة على أن هذا قد ينافى ما سيأتى عقبه عن الأذرى

في بلدك ، وبلغني بعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضيت عني فازدد عني رضا ، وإلا فلا " على " الآن قبل أن تتأني عن بيتك داري وبعده عنه مزارى ، هذا أو أن انصرائي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا بيتك ولا راعب عنك ولا عن بيتك ، اللهم فاصحبي العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن مقبلي وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني ، وما زاد فحسني فيه ، وقد زيد : واجمع لي خيري الدنيا والآخرة إنك قادر على ذلك ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولو كانت حائضا أو نفسها استحب لها الإتيان بجميع ذلك بباب المسجد ثم تمضي . قال الأذرعي : ولم أر لأصحابنا كلاما في أن المودع من أى أبواب المسجد يخرج . وقال بعض المصريين : يستحب أن يخرج من باب بنى سهم . ويسن الإكثار من الاعتمار والطواف تطوعا وأن يزور الأماكن المشهورة بالفضل بمكة وهى ثمانية عشر موضعا ، وأن يكثّر النظر إلى البيت لإيمانا واحتسابا لما رواه البيهقي في شعب الإيمان : إن لله في كل يوم ليلة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين . وحكمة ذلك كما أفادها السراج البلقيني ظاهرة ، إذ الطائفون جمعوا بين ثلاث : طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون ، والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون ، والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون . ويستحب أن يكثّر من الصدقة وأنواع البرّ والقربات فإن الحسنة هناك بمائة ألف حسنة . ونقل عن الحسن البصري رضى الله عنه أنه يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعا بمكة : في الطواف والملتزم وتحته الميزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والكروة وفي السعي وخلعت المقام وفي عرفات ومزدلفة ومنى وعند الجمرات ، وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون الداعي في نسك أو لا ( ويسن شرب ماء زمزم ) لأنها مباركة طعام طعم وشفاء سقم . ويسن أن يشربه لمطلوبه في الدنيا والآخرة ، وأن يستقبل القبلة عند شربه ، وأن يتضلع منه ، وأن يقول عند شربه : اللهم إنه قد بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال « ماء زمزم لما شرب له » وأنا أشربه لكذا ، ويذكر ما يريد ديناً ودنيا ، اللهم فافعل بي ، ثم يسمي الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا

تقلد أبا حنيفة في صحته لتصير به حلالا وتبين صحة النكاح ، وحينئذ فهل يصح ذلك وتنضم من صحة التقليد بعد العمل ؟ فأفتى بالصحة وأنه لا محذور في ذلك ، ولما سمعت عنه ذلك اجتمعت به فإني كنت أحفظ عنه خلافه في العام الذي قبله فقال : هذا هو الذى أعتقد من الصحة ، وأفتى به بعض الأفاضل أيضا تبعا له وهو مسألة مهمة كثيرة الوقوع وأشباهاها ، ومراده بأشباهاها كل ما كان مخالفا لمذهب الشافعي مثلا وهو صحيح على بعض المذاهب المعتمدة ، فإذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جاز له أن يقلد القائل بصحته فيما مضى وفيما يأتي ففترب عليه أحكامه فغلب له فإنه مهم جدا ، ويبنى أن إثم الإقدام باق حيث فعله عالما ( قوله قبل أن تتأني ) أى تبعد ( قوله يستحب أن يخرج من باب الخ ) معتمد ( قوله وأربعون للمصلين الخ ) هذا الحديث يقتضى أن الطواف أفضل من الصلاة وتقدم للشارح خلافا ( قوله بمائة ألف حسنة ) هذا رأى والثاني أن المضاعفة خاصة بالصلاة وهو المعتمد ( قوله في خمسة عشر موضعا بمكة ) وتوابها لما يأتي من عدد عرفات وما بعدها ( قوله وعند الجمرات ) أى الثلاث ( قوله ماء زمزم لما شرب له ) هو شامل لما لو شربه بغير

( قوله وقال بعض المصريين ) من جملة كلام الأذرعي ( قوله بمكة ) أى غالبا ، وإلا فسيأتى أن من تلك المواضع عرفات وما بعدها .

كان ابن عباس إذا شربه يقول : اللهم إني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء ، فقد شربه جماعة ومن العلماء فقالوا مطلوبهم . ويسن الدخول إلى البئر والنظر فيها ، وأن يزرع منها باللدو الذي عليها ويشرب ، وأن ينضح منه على رأسه ووجهه وصدره ، قاله الماوردي ، وأن يترود من مائها ويستصحب منه ما أمكنه للاتباع ، وأن يشرب من نبيذ سقاية العباس مالم يسكر ، وأن يحتم القرآن بمكة ، وأن ينصرف تلقاء وجهه مستدبر البيت كما صححه المصنف في مناسكه . وصوبه في مجموعه ، ويكثر الالتفات إلى أن يغيب عنه كالمحتزن المتأسف على فراقه ويقول عند خروجه من مكة : الله أكبر ثلاثا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، آيبون عابدون ساجدون لرَبنا حامدون ، صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ( و ) يسن ( زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ) لخبر مسلم « من زار قبري وجبت له شفاعتي » ومفهومه أنها جائزة لغير زائره . وخبر « من جاءني زائرا لم تنزع حاجته إلا زيارتي كان حقا على الله أن أكون له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة » وخبر « من صلى عليّ عند قبري وكل الله به ملكا يبلغني وكفى أمر دنياه وآخريه وكتبت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة » فزيارة قبره صلى الله عليه وسلم من أهم القربات وإن لم يكن فعل نسكا لكنها متأكدة فيما أشار له بقوله ( بعد فراغ الحج ) إذ الغالب على الخبيج ورودهم من آفاق بعيدة ، فإذا قربوا من المدينة الشريفة يفتيح تركهم الزيارة ، ولخبر « من حج ولم يزرني فقد جفائي » فهذا يدل على تأكدها الحاج أكثر من غيره ، وحكم المعتمر كالحاج في تأكدها له . وتسن زيارة بيت المقدس وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم ولعل لذلك بالحج . ويسن لمن قصد المدينة الشريفة لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم أن يكثّر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم ويزيد فيها إذا أبصر أشجارها مثلا ويسأل الله أن ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها منه ، وأن يغتسل قبل دخوله كما مر ويلبس أنظف ثيابه ، فإذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد

محله ( قوله إذا شربه يقول الخ ) ظاهره أن ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعداه إلى غيره ، ويحتمل تعدى ذلك إلى الغير ، فإذا شربه إنسان بقصد ولده وأخيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ، ولا مانع منه إذا شربه بنية صادقة . ونقل عن شيخنا العلامة الشوبري ما خالف ماذكرناه فليراجع ، وعبارته في هوامش فتوى حج الفقهية الكبرى نصها عند قوله « ماء زمزم لما شرب له » الخ : هل ولو كان طلب التحصيل به لغير شارب به بأن شربه ليحصل لولده العلم أو الشفاء أو يفرق بين من يكون له ولاية أو وكالة بأن وكل في ذلك وبين غير من ذكر وليس موافقا لما نقل عنه ( قوله فقد شربه ) تعليل لقوله ويسن أن يشربه لمطلوبه الخ ( قوله لم تنزع حاجته ) أي تمة ( قوله وكل الله به ملكا يبلغني الخ ) قضية هذا أنه لا يسمعه بلا واسطة الملك ، وقد قدمناه في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة سواء في ذلك ليلة الجمعة أو غيرها ، فيمكن حمل ما هنا على أنه يبلغ مع السماع . ثم رأيت في حج في كتابه المسمى بالجوهر المنظم في زيارة القبر المعظم مانصه : تنبيه : يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة التعارض ببادئ الرأي وأحاديث أخر وردت بمعناها أو قريب منه بأنه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدرا من بعد ويسمعهما إذا كان عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه يبلغهما منا أيضا كما مر ، إذ لا مانع أن من عند قبره يخص بأن الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لهما إشعارا بمزيد خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها ، إذ المقيد يقضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن ، وأقضى النووي فيمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل بحث؟ بأنه لا يحكم عليه بالحنث في ذلك والورع أنه يلتزم بالحنث اهـ

يجنب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ، ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ويستدبر القبلة ويبعد عنه نحو أربعة أذرع ويقف ناظرا إلى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والإجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم بخير « مامن أحد يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أُرِدَ عليه السلام » وأقل السلام عليه : السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ، ولا يرفع صوته تأديبا معه صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ، ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضى الله تعالى عنه فإن رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضى الله تعالى عنه لما رواه البيهقي عن ابن عمر : أنه كان إذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال : السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبتاه ، ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه وليستشف به إلى ربه ، ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ولئن شاء من المسلمين ، وأن يأتي سائر المشاهد بالمدينة ، وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة . ويسن زيارة البقيع وقبا ، وأن يأتي بر أريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد نظمها بعضهم ، فقال :

أريس وغرس رومة وبضاعة كذا بصة قل بر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بألف صلاة ، وليلحذر من الطواف بقبره عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه . ويكره إلصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله ، بل الأدب أن يبعد عنه كما لو كان بحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته . ويسن أن يصوم بالمدينة ما أمكنه ، وأن يتصلق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والغرباء بما أمكنه ، وإذا أراد السفر استحب أن يودع المسجد بركتين ، ويأتي القبر الشريف ويعيد السلام الأول ويقول : اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويسر إلى العود إلى الحرمين سيلا سهلا وازدحمتي العفو

وهو صريح فيما ذكرناه ( قوله وشكر الله ) أى بالثناء عليه ( قوله ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم ) لو قال له إنسان : سلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه أن يسلم عليه كما يجب أن يسلم على من قال له سلم على فلان أو يفرق ؟ والفرق أقرب ، ويوجه بأن المراد بالسلام بين الناس التودد والمحبة ، والمراد بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ، ولا يجب على المأموم أن يشفع له عنده اهكذا بهامش عن حجب في بعض كتبه . وعبارته في كتابه المسمى بالرد المنظم في زيارة القبر المعظم نصها : وأما إرسال السلام إليه صلى الله عليه وسلم فالقصد منه الاستعداد منه وعود البركة على المسلم ، فتركه ليس فيه إلا عدم اكتساب الفضيلة للغير فلم يكن لتحريمه سبب يقتضيه فاتجه أن ذلك التبليغ سنة لا واجب . فإن قلت : صرحوا بأن تقويت الفضائل على الغير حرام كإزالة دم الشهيد . قلت : هذا اشتباه ، إذ فرق واضح بين عدم اكتساب الفضيلة للغير وتقويت الفضيلة الحاصلة على الغير فمن ثم حرم هذا التقويت ولم يحرم بترك ذلك الاكتساب فافهمه اه . وفيها على به وقفة لأن المأموم ليس شافعا بل مأمور بالتبليغ لمن يشفع ، فعليه التزم ذلك ولم يؤده فالقياس وجوب التبليغ لأنه أمانة التزم بإصالحها له صلى الله عليه وسلم ( قوله لا رد الله على روحه ) أى نطق فلا يرد أن الأنبياء أحياء في قبورهم ( قوله وتقبيله ) ظاهره وإن قصد به التعظيم ، لكن مر في الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه : نعم إن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ، فيحتمل مجيء ذلك هنا ، ويحتمل الفرق بأنهم حافظوا على التباعد عن التشبه بالنصاري هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا ، ومن ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم :

والعافية في الدنيا والآخرة ، وردنا إلى أهلنا سالمين غانمين . وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي التهفري ، ولا يجوز لأحد استصحاب شيء من الأكر المعمولة من تراب الحرمين ولا من الأباريق والكيزان المعمولة من ذلك . ومن البعد تقرب العوام بأكل الفم الصنيحاني في الروضة .

### فصل

في بيان أركان الحج والعمرة ، وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك

( أركان الحج خمسة ) بل ستة : أحدها ( الإحرام به ) أي نية الدخول فيه لخبر « إنما الأعمال بالنيات » ( و ) ثانيها ( الوقوف ) بعرفة لإجماعا لخبر « الحج عرفة » ( و ) ثالثها ( الطواف ) بالكعبة لقوله تعالى - وليطوفوا بالبيت العتيق - والمراد طواف الإفاضة ( و ) رابعها ( السعي ) بين الصفا والمروة لخبر أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال « يا أيها الناس اسعوا فإن السعي قد كتب عليكم » ( و ) خامسها ( الحلق ) أو التقصير ( إذا جعلناه نسكا ) وهو المشهور لتوقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كالطواف وسادسها الترتيب في معظم هذه الأركان

### ( فصل )

في بيان أركان الحج والعمرة ، وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك

( قوله أي نية الدخول فيه ) ع قدره فيها سبق بالدخول في النسك وعدل هنا إلى نية الدخول لأنه الملائم للركنية ، وفي سم على حج : فرع : هل يأتي فيمن لم يميز القروض من السن ما تقرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين ففلا يصح : أو يفرض بأن النسك شديد التعلق ولهذا لو نوى به التفل وقع عن نسك الإسلام ، وقد يتجه الفرق فيصح مطلقا وإن لم يميز ولا اعتقد بفرض معين ففلا فليتأمل اه . أقول : الأقرب عدم الفرق ، ويؤيده قول حج أول الحج بعد تول المصنف وشرط صحته الإسلام الخ ، على أنه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعالم والكيفية حتى لو جرت أفعال النسك منه اتفاقا لم يعتد بها ، لكن رد ذكر النية بأنها ركن ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت ، وذكر العلم بأنه لو حصل بعد الإحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى فليس شرطا لانهقاد الإحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لانهقاده تصوره بوجه اه . ووجه التأييد أن قوله بأنه لو حصل بعد الإحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى صريح في أنه إن لم يحصل له العلم بالكيفية لأقبل الإحرام ولا بعده لم يكف ، وعليه فيكون المعترف فيه عن ما يعتبر في الصلاة بلا فرق غايته أنه يعتبر في الصلاة حال النية ، وفي الحج لا يعتبر ذلك ( قوله استقبل القبلة في السعي ) ع هذا الحديث ضعفه النووي : قال السبكي رحمه الله : فالدليل خذوا عنى مناسكتكم مع فعله صلى الله عليه وسلم اه سم على منهج . أقول : يمكن أن يجاب عن الحديث بوجه آخر وهو أن يقال : إنه مبين لما وقع في الآية الشريفة وهي قوله إن الصفا الخ ، وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه بالأحاديث الضعيفة ( قوله وسادسها الترتيب ) قال سم على منهج : قوله وسادسها

### ( فصل ) في بيان أركان الحج والعمرة

( قوله مع عدم جبر تركه بدم ) أي حتى لا يرد نحو الرى

بحته في الروضة ، وإن عده في المجموع شرطاً بأن يقدم الإحرام على الجميع ويؤخر السعي عن طواف ركن أو قنوم ، ويقدم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير للاتباع مع خبر « خذوا عني مناسككم » ( ولا تجبر ) هذه الأركان ولا شيء منها ( بدم ) بل يتوقف الحج عليها لأن المساهية لا تحصل إلا بجميع أركانها . وأما واجباته فخمسة أيضاً : الإحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت بليلى منى واجتناب محرمات الإحرام . وأما طواف الوداع فقد مر أنه ليس من المناسك ، فعلى هذا لا يعدّ من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضها وغيرها يسمى هيئة ( وما سوى الوقوف ) من هذه الستة ( أركان في العمرة أيضاً ) لشمول الأدلة السابقة لها . نعم الترتيب معتبر في جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيئان : الإحرام من الميقات ، واجتناب محرمات الإحرام ( ويؤدى التمسك على ) ثلاثة ( أوجه ) فقط . ولهذا عبر بجمع القلة ووجه الحصر في الثلاثة أن الإحرام إن كان بالحج أولاً فالإفراد ، أو بالعمرة فالتنع ، أو بهما معا فالقران على تفصيل وشروط لبعضها ستأتى ، وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حدته لم يكن شيئاً من هذه الأوجه كما يشير إليه قوله النسكان بالثنية ، أما أداء النسك من حيث هو فعلى خمسة أوجه : الثلاثة المذكورة ، وأن يحرم يحج فقط ، أو عمرة فقط ( أحدهما الإفراد ) الأفضل ويحصل ( بأن يحج ) أى يحرم بالحج من ميقاته ويفرغ منه ( ثم يحرم بالعمرة ) من عامه ( كإحرام المكي ) بأن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها ( وبأى بعملها ) أما غير الأفضل فله صورتان : إحداهما أن يأتي بالحج وحده في سنة ، الثانية أن يعتمر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما باتى . وأما الإفراد الذى هو أفضل فسيأتى بيانه ( الثانى القران ) الأكمل ويحصل ( بأن يحرم بهما )

الترتيب الخ ، أقول : لى هنا شبهة وهي أن شأن ركن الشيء أن يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في أنه إذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى ببقية الأعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطاً لعدم إمكانه وإن أتم بفعله في غير محله وتفويته فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فليتأمل اهـ . أقول : ويمكن انتدفاع هذه الشبهة بأن يقال : الحلق إنما سقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه على الوقوف لأن حلقه قبله لم يقع ركننا ، والإثم إنما هو لترتبه بإزالة الشعر قبل الوقوف ، وهذا كما لو اعتمر وحلق ثم أحرم بالحج عقبه . فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فإن الحلق ساقط عنه ، وليس ذلك اكتفاءً بحلق العمرة بل لعدم شعر يزيله ( قوله الإحرام من الميقات ) أى كون الإحرام من الميقات ، أما نفس الإحرام فركن كما مر اهـ ( قوله ويؤدى النسكان ) أى الحج والعمرة ( قوله أنه لو أتى بنسك ) أى من حج أو عمرة ( قوله أو عمرة ) أى وبعدها على الإتيان بما أحرم به ( قوله أن يأتي بالحج وحده في سنة ) أى ثم بالعمرة في أخرى ( قوله فسيأتى بيانه ) قد تقدم بيانه ( قوله أحدهما الإفراد ، فاعل المراد به أن يأتي ما يتعلق به من التفصيل وبيان أفضليته ( قوله بأن يحرم بهما معا ) أى وسواء قدم الحج على العمرة أم لا كما هو

( قوله وعلم من هذا أنه لو أتى بنسك على حدته لم يكن شيء الخ ) أى حقيقة . وإلا فهو إفراد مجازى كما صرح به الشهاب حجج كثيرة وسيعلم من قول الشارح أما غير الأفضل الخ ( قوله وأن يحرم يحج فقط أو عمرة فقط ) أى ولا يأتي بالآخر من عامه ( قوله وأما الإفراد الذى هو أفضل فسيأتى بيانه ) صوابه فقد مر بيانه ، إذ الآتى إنما هو مجرد ذكر أن الإفراد أفضل ، وأما بيانه فهو الذى مر على أنه لا حاجة إلى هذا من أصله

معا ( من الميقات ) للحج وغير الأكل أن يحرم بهما من دون الميقات وإن لزمه الدم فتقيده بالميقات لكونه أكل لا لكون الثاني لا يسمى قرانا ( ويعمل عمل الحج ) فقط لأن عمل الحج أكثر ( فيحصلان ) ويدخل عمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعى واحد لخبر « من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف واحد وسعى واحد عنها حتى يحل منهما جميعا » وهذه الصورة الأصلية للقران ثم ذكر غيرها بقوله ( وإن أحرم بعمرة ) صحيحة ( في أشهر الحج ثم ) أحرم ( يحج قبل ) الشروع في ( الطواف كان قرانا ) إجماعا فيكفيه عمل الحج لخبر عائشة « أنها أحرمت بعمرة فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فوجدها تبكي ، فقال : ما شأنك ؟ قالت : حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أهل بالحج ، ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد حللت من حجك وعمرتك جميعا » ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره صبح وكان قرانا كما صححه في زوائد الروضة والمجموع ، واحتراز بقوله قبل الطواف عما لو طاف ثم أحرم بالحج أو شرع فيه ولو بخطوة ثم أحرم بالحج فإنه لا يصح لاتصال إحرامها بمقصوده هو أعظم أفعاله فلا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها . ولأنه أخذ في التحلل المتقضي لنقصان الإحرام فلا يلبق به إدخال الإحرام المتقضي لفواته ، ولو استلزم الحجر بنية الطواف في صحة الإدخال وجهان : أوجهما كما بحثه في المجموع الجواز إذ هو مقدمته لا بعضه . وعلم من تقييد العمرة بالصحيحة أنه لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج أنه يتعقد إحرامه به فاسدا وهو الأصح ونقل المسالودي عن الأصحاب أنه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أو بعده صبح إحرامه . لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصار كن أحرم وتزوج ولم يدر هل كان إحرامه قبل تزوجه أو بعده فإنه يصح تزوجه ( ولا يجوز عكسه ) وهو إدخال العمرة على الحج ( في الجديد ) لأنه لا يستفيد به شيئا بخلاف الأول يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت ، ولأنه يتمتع بإدخال الضعيف على القوى كفراش النكاح مع فراش الملك لقوته عليه جاز

ظاهر إطلاقتهم ( قوله الأكل ) احتراز به كما يأتي في قوله فتقيده بالميقات ( قوله واحد عنهما ) أي لحصولهما ، قال شيخنا الزبائدي : وهل هما : أي الطواف والسعي للحج والعمرة معا أو للحج فقط والعمرة لاحكم لها لانغمارها أي في الحج ؟ لم يصرح الأصحاب بذلك ، لكن الأقرب كما قال بعضهم الثاني أه سم ( قوله فقال ما شأنك ) أي أي شيء شأنك ؟ فهو مبتدأ وخبر ( قوله وعمرتك جميعا ) أي وعليه فالعمرة التي أمرها بالخروج فيها إلى التمتع كانت تطوعا ( قوله أنه لو أفسد ) أي بأن جامع ( قوله أنه يتعقد إحرامه به فاسدا ) أي فيجب عليه المضى فيه ثم قضاءه من قابل ( قوله قبل الشروع فيه ) أي الطواف ( قوله صبح إحرامه ) أي بالحج ويبرأ بذلك من الحج والعمرة : وقد يقال : قياس مأمور من أن من أحرم كإحرام زيد وتعذرت عليه معرفة ما أحرم به أن ينوي القران ولا يبرأ به من العمرة لاحتمال أنه أحرم بالحج ويمتنع إدخالها عليه : كما لو شك في إحرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد التسكين حيث لا يبرأ من العمرة أنه لا يبرأ هنا من الحج لجواز أن يكون إحرامه به بعد طواف العمرة ، فلا يصح إلا أن يقال

( قوله فلا ينصرف ) أي الإحرام ( قوله وعلم من تقييد العمرة بالصحيحة أنه لو أفسد الخ ) لا يخفى أن خصوص الاعتقاد فاسدا لم يعلم من هذا التقييد على أنه كان الأصوب عدم التقييد لبشمل المتن القران الصحيح والقاسم كما صنع الشهاب ابن حجر ( قوله قبل الشروع فيه ) أي في الطواف ( قوله لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة ) يعني أن الأصل أن ما أتى به من إدخال الحج على العمرة وقع جائزا ( قوله لقوته ) أي فراش النكاح

إدخاله عليه دون العكس حتى لو نكح أخته جاز وطؤها بخلاف العكس والقديم الجواز ، وصححه الإمام كعكسه فيجوز ما لم يشرع في أسباب تحله ويجوز القرآن بمكة وإن لم يخرج إلى الحل تغليباً للجمع مع أنه يجمع بين الحل والحرم بوقوف عرفة (الثالث التمتع) ويحصل (بأن يحرم بالعمرة) في أشهر الحج (من ميقات بلده) أو غيره (ويفرغ منها ثم ينشئ عجا من مكة) أو من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو ميقات أقرب منه ، وسعى متمتعاً بتمتع صاحبه بمحظورات الإحرام بينهما أو بتمتع به يسقط العود إلى الميقات للحج ، وعلم مما تقرر أن قوله من بلده ومن مكة مثال لا قيد (وأفضلها) أى أوجه أداء التمسكين المتقدمة (الإفراد) إن اعتمر عامه فإن أخرها عنه كان الإفراد مكروهاً إذ تأخيرها عنه مكروه ، والمراد بالعام ما بقى من الحجة الذى هو شهر حجة كما يفيد كلام السبكي ، وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى إفراداً أيضاً وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي ، وكان مرادها أنه يسمى بذلك حيث إنه أفضل من التمتع الموجب للدم ، وإلا فطلق التمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام الشيخين ، بل صرح الرافعي بأن ذلك يسمى تمتعاً (وبعد التمتع وبعد التمتع القرآن) لأن المتمتع يأتي بعملين كاملين غير أنه لا ينشئ لهما ميقتين ، وأما القارن فإنه يأتي بعمل واحد من ميقات واحد (وفي قول التمتع أفضل من الإفراد) ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في إحرامه صلى الله عليه وسلم لأنه صبح عن جابر وعائشة وابن عباس رضى الله عنهم «أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج» وعن أنس «أنه قرن» وعن ابن عمر «أنه تمتع» ورجح الأول بأن رواه أكثر وبأن جابراً منهم أقدم حجة وأشد غاية بضبط المناسك وأفعاله صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل ، وبأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولاً كما يأتي ، وبالإجماع على أنه لا كراهة فيه وبأن المفرد لم يربح ميقاتاً ولا استباح المحظورات كالتمتع ، ولا اندراج أفعال العمرة تحت الحج كما تارة فهو أشق عملاً ، وأما تمنيه صلى الله عليه وسلم بقوله «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت

---

قوى جانب البراءة يكون الأصل عدم الطواف عن العمرة فصح إحرامه بالحج (قوله جاز وطؤها) أى أخته أمته (قوله والمراد بالعام) أى الذى يكره تأخير العمرة عنه (قوله ولا ندرج أفعال العمرة) لعله ولا إدراج الخ

---

(قوله في أشهر الحج) إنما قيد به كلام المتن مع أن التمتع أعم من ذلك كما يعلم مما يأتي لأن الكلام في التمتع الذى هو أحد الوجوه الثلاثة في تأدية التمسكين ، فهو نظير تقييده الإفراد بالأفضل والقرآن بالأكمل (قوله وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج الخ) هو تابع في هذا التعبير للإمداد ، لكن شمول الإرشاد لما ذكر ظاهر لأنه صور التمتع والقرآن ثم ذكر أن ماسواهما إفراد فشمل ذلك فصح للإمداد مقاله ، بخلاف ما في الكتاب فإنه صور الإفراد بصورة خاصة لا شمول فيها (قوله أن قوله من بلده ومن مكة مثال لا قيد) هما قيدان للتمتع الموجب للدم الذى هو أحد الصور الثلاث في تأدية التمسكين كما علم مما مر (قوله وأفضلها الإفراد) أى المتقدم في كلامه الذى هو الأفضل ، وحيث فلا حاجة لقول الشارح إن اعتمر من عامه لأنه صورة المسئلة (قوله وبأن المفرد لم يربح ميقاتاً ولا استباح المحظورات الخ) عبارة الإمداد : وبأن المفرد لم يربح ميقاتاً ولا استباحة المحظورات كالتمتع ولا اندراج أفعال العمرة تحت الحج كالقارن انتهت . فلعن استباح في كلام الشارح بكسر التاء مصدراً مفعولاً لا يربح وأسقطت الكتبة ألفاً بعد كلمة لا من قوله ولا اندراج : أى ولا ربح استباح المحظورات ولا ربح اندراج الخ فترجع لكلام الإمداد (قوله فلتطيب قلوب أصحابه) أى بعضهم وهم الذين تمتعوا كما يعلم



ماسقت الهدى ولجعاتها عمرة<sup>١</sup> فلتطليب قلوب أصحابها لما خزنوا على عدم موافقته عند أمره لم بالاعتبار لعدم الهدى والموافقة لتحصيلها هذا المعنى أهم عنده عليه الصلاة والسلام من فضيلة خاصة بالنسك. وللمصنف في مجموعه كلام في حجه عليه الصلاة والسلام وحج أصحابه لم يسبق إليه لنفاسته ولا اعتبار بالمنازعة فيه حيث قال: الصواب الذي نعتقده أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وخص بجوازه في تلك السنة للحاجة ، وبهذا يسهل الجمع بين الروايات ، فعمدة رواة الأفراد وهم الأكثر أول الإحرام ورواة القرآن آخروه ، ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكْتِفَاء بفعل واحد . ويؤيد ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة عمرة مفردة ، ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ، ولم يقل أحد إن الحج وحده أفضل من القرآن فانتظمت الروايات في حجته في نفسه . وأما الصحابة رضى الله عنهم فكانوا ثلاثة أقسام : قسم أحرموا بحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى ، وقسم بعمرة وفرغوا منها ثم أحرموا بحج ، وقسم بحج من غير هدى معهم وأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقبلوه عمرة ، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة وهو خاص بالصحابة ، أمرهم به صلى الله عليه وسلم لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم أن إبقاعها فيه من أفجر الفجور ، كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك ودليل التخصيص خبر أبي داود عن الحرث بن بلال عن أبيه<sup>٢</sup> : قلت : يا رسول الله أرأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال : بل لكم خاصة<sup>٣</sup> فانتظمت في إحرامهم أيضا ، فن روى أنهم كانوا قارين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن أن البقية مثلهم ، وكره جمع تسمية حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، ورده المصنف بأنه غلط فاحش نايد للأخبار الصحيحة في تسميتها بذلك . وقد يجاب عنه بنحو مامر في تسمية الطواف شوطا وبحث الأسنوي تبعا للبارزى أن القارن الذي اعتمر قبل قرانه أو بعده يكون قرانه أفضل من الأفراد لانشأله على مقصوده مع زيادة عمرة أخرى كتييم يرجو الماء آخر الوقت صلى بالتيم أوله ثم بالوضوء آخره ، ورد بأنه لا يلاقي مانع فيه إذ الكلام في المفاضلة بين كيفيات أداء النسكين المسقط لطلبهما لا بين أداء النسكين فقط وأدائهما مع زيادة نسك متطوع به ، ويرد أيضا بأننا لو سلمنا أن كلامهم فيما نحن فيه نقول الأفراد أفضل حتى من

---

( قوله في تلك السنة للحاجة ) أى وهى مشاركة أصحابه فيما أتوا به من العمرة المنية على جواز العمرة في أشهر الحج مع أن الجاهلية كانوا لا يزاحون بها الحج في وقت إمكانه ( قوله فانتظمت ) أى الروايات ( قوله بنحو مامر ) لم يتقدم

---

مما يأتي ( قوله عند أمره ) تعليل في المعنى لعدم الموافقة . يعنى إنما كان عدم موافقتهم له لأجل أمره لم بالاعتقاد ( قوله الموافقة لتحصيلها هذا المعنى الخ ) أى فوافقتهم صلى الله عليه وسلم لم في التمتع لما فيها من تطيب قلوبهم أهم عنده من فضيلة خاصة بالنسك وهى الأفراد الذى أتى به ولذلك تمنى موافقتهم ( قوله كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الحج على العمرة ) صوابه أدخل العمرة على الحج ( قوله وقد يجاب عنه بنحو مامر الخ ) هو تابع في هذا للإمداد ، لكن ذلك تقدم الجواب في كلامه ثم بخلاف الشارح ، وعبارته ثم أعنى الإمداد وفي المجموع عن الشافعي والأصحاب كراهة تسمية الطوفة شوطا ودورا إذ لم يرد لأن الشوط الملاك ، ثم لختار أنه لا يكره لوروده في الصحيحين ، واعترض بأنه من قول الراوى ، ولو ثبت رفعه جاز حمل على بيان الجواز كتسمية العشاء عتمة مع كراهته . ويرد بأن الأصل عدم الكراهة إلا للدليل خاص ، وكون الشوط الملاك لا يقتضى بمجرد كراهة انتهت

القران مع العمرة المذكورة ، لأن في فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة في العمل كما لا يخفى من فروع ذكروها ، وبما تقرّر يعلم أن من استتاب واحدا للحج وآخراً للعمرة لا تحصل له كيفية الأفراد الفاضل لأن كيفية الأفراد لم تحصل له ( وعلى المتنوع دم ) لقوله تعالى - فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى - والمعنى في إيجاب الدم كونه ربحاً ميقناً ، إذ لو كان أحرم بالحج أولاً من ميقنات بلده لكان يحتاج بعد فراغه من الحج إلى خروجه إلى أدنى الحلّ ليحرم بالعمرة ، وإذا تمتع استغنى عن الخروج لكونه يحرم بالحج من جوف مكة ، والواجب شاة حاضرة في الأضحية أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة ، وكذا جميع الدماء الواجبة في الحج إلا جزاء الصيد كما سيأتي مبسوطاً ( بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام ) لقوله تعالى - ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام - إذ اسم إشارة للهدى والصوم عند فقلده ، ولن معناه على من ( وحاضروه من ) مساكينهم ( دون مرحلتين من مكة ) لأن المسجد الحرام المذكور في الآية ليس المراد حقيقته اتفاقاً بل الحرم عند قوم ومكة عند آخرين ، وحمله على مكة أقل تجوّزاً من حمله على جميع الحرم ( قلت : الأصح من الحرم ، والله أعلم ) إذ كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فهو الحرم إلا قوله تعالى - فولّ وجهك شطر المسجد الحرام - فهو نفس الكعبة ، فالحاق هذا بالأعم الأغلب أولى ، والقريب من الشيء يقال إنه حاضره ، قال تعالى - واسألم عن القرية التي كانت حاضرة البحر - أي قريبة منه . والمعنى في ذلك أنهم لم يرغبوا ميقناً : أي عاماً لأهله ولمن مر به فلا يشكل بمن بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له التسكّ ثم فاته وإن ربح ميقناً بتمتعته لكنه ليس ميقناً عاماً لأهله ولمن مر به ، ولا يشكل أيضاً بأنهم جعلوا مادون مسافة القصر كالوضع الواحد في هذا ولم يجعلوه في مسئلة الإساءة وهو إذا كان مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وجاوزه وأحرم كالوضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالمكي إذا أحرم من سائر بقاع مكة بل أئزموه الدم وجعلوه مسيئاً كالآفاقي ، لأن ماخرج عن مكة مما ذكر تابع لها والتابع لا يعطى حكم المتنوع من كل وجه ولأنهم عملوا بمقتضى الدلائل في الموضوعين ، فهنا لا يلزم دم لعدم إساءته لعدم عوده لأنه من الحاضرين بمقتضى الآية ، وهناك يلزمه دم لإساءته بمجاوزته ماعين له بقوله في الخبر : ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة ، على أن المسكن المذكور كالقرية بمنزلة مكة في جواز الإحرام من سائر بقاعه وعدم جواز مجاوزته بلا إحرام لمريد التسكّ ، فلو كان للمتمتع مسكنان بعيد وقريب اعتبر في كونه من الحاضرين أو غيرهم كثرة إقامته بأحدهما ، ثم إن استوت إقامته بهما اعتبر بالأهل والمال . فإن كان

له ثم جواب عن ذلك إلا أن يكون ساقطاً في هذه النسخة ( قوله ما يربو ) أي يزيد ( قوله من فروع ذكروها ) منها من صلى للوتر ثلاثاً أفضل ممن صلى عشراً ( قوله لأن كيفية الأفراد لم تحصل له ) هذا ظاهر وإن وقعا معا أو تقدمت العمرة على الحج . أما لو تأخرت العمرة عن الحج ففي عدم حصول الأفراد الفاضل له نظر ( قوله إلا جزاء الصيد ) أي فإن الواجب فيه مثل ماقتله من الصيد : أي وإلا دم الجماع المفسد فإنه بدنة ( قوله ولن ) أي من قوله تعالى - ذلك لمن - وقوله ولن مبتدأ لأنه أريد لفظه ومعناه مبتدأ ثان وعلى من خبر الثاني والثاني وخبره خبر

( قوله لأن ماخرج عن مكة مما ذكر تابع لها الخ ) هذا لا يلاقي الإشكال ، لأنه ليس الإشكال بين مكة وما هنا حتى يجاب عنه بما ذكر ، بل الإشكال بين مسئلتين كل منهما متعلق بخارج مكة . وحاصله لم يجعلوا إحداهما كمكة في أن سائر بقاعها كالشيء الواحد ولم يجعلوا الأخرى كذلك ، وحينئذ فقله لأن ماخرج عن مكة مما ذكر تابع الخ موجود في كلا المسئلتين فلم ينبغ الإشكال ( قوله ولأنهم عملوا بمقتضى الدليل في الموضوعين الخ ) حاصل

أهله بأحدهما وماله بالآخر اعتبر بمكان الأهل ، ذكره المحب الطبري . قال : والمراد بالأهل الزوجة والأولاد الذين تحت حجره دون الآباء والإخوة ، فإن استويا في ذلك اعتبر بعزم الرجوع إلى أحدهما للإقامة فيه ، فإن لم يكن له عزم فإخرج منه . قال في الذخائر : فإن لم يكن له عزم واستويا في كل شيء اعتبر بموضع إحرامه ، ولغريب مستوطن في الحرم أو فيا بيته وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ، ويلزم الدم أخا قافيا ، تمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد العمرة لأن الاستيطان لا يحصل بمجرد النية ، وعمله في الذخائر بأنه التزم بمجاوزة الميقات . أما العود أو الدم في إحرام سنته فلا يسقط بنية الإقامة ( وأن تقع عمرته في أشهر الحج من سنته ) أي الحج فلو وقعت قبل أشهره وأتمها ولو في أشهره ثم حج لم يلزمه دم لعدم جمعه بينهما في وقت الحج فأشبهه المفرد وأن يحج من عامه ، فمن لم يحج من عامه الذي اعتمر فيه لادم عليه ، ولوكرر المتمتع العمرة في أشهر الحج فهل يتكرر الدم أم لا ؟ أفى الربيعي صاحب التفقي الذي هو شرح التنبيه بالتكرر ، وأفى بعض مشايخ النashري بعلمه قال : وهو الظاهر ( وأن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات ) الذي أحرم منه للعمرة أوميقات آخر ولو أقرب إلى مكة من ميقات عمرته أو إلى مثل مسافة ميقاتها ، فإذا عاد إليه وأحرم منه بالحج لم يلزمه دم إذ المتنضي للزومه ربح ميقات وقد زال بعوده له ، وأفهم كلامه أنه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع ولا وقوع التمسكين عن شخص واحد ولا بقاؤه حيا وهو كذلك ، ولو خرج المتمتع للإحرام بالحج من مكة وأحرم خارجها ولم يعد إلى الميقات ولا إلى مسافته ولا إلى مكة لزمه دم أيضا للإساءة الحاصلة بغير وجه من مكة بلا إحرام مع عدم عوده ، ومعلوم أن هذه الشروط المذكورة معتبرة لوجوب الدم والأشهر أنها غير معتبرة في تسميته تمتعا ( ووقت وجوب الدم ) عليه ( إحرامه بالحج ) لأنه حينئذ يصير متمتعا بالعمرة إلى الحج والأصح جواز ذبحه إذا فرغ من العمرة ولا يتأقذ ذبحه بوقت كسائر دماء الجربانات ( و ) لكن ( الأفضل ذبحه يوم النحر ) الانتاع وخروجها من خلاف من أوجب فيه ، ولولا هذان لكان القياس أن لا يجوز تأخيرهن عن وقت الوجوب والإمكان كالزكاة ( فإن عجز عنه ) حسا بأن فقدته وثمنه أو شرعا بأن وجدته بأكثر من ثمن مثله أو كان محتاجا إليه أو إلى ثمنه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك ( في موضعه ) وهو الحرم سواء أقدر عليه ببلده أم بغيره أم لا ، بخلاف

الأول ( قوله ذكره المحب الطبري ) يقي ما لو كان له في كل منهما مال بلا أهل أو في كل منهما أهل ولا مال له أو ليس له أهل ولا مال في أحدهما ، والحكم في الجميع أنه كما استويا في المال والأهل ، وسيأتى ذلك في قوله فإن استويا في ذلك الخ ( قوله دون الآباء والإخوة ) أي والأولاد الرشداء على ما أفهمه التقييد بقوله قبل تحت حجره ( قوله أفى الربيعي ) بفتح الراء إلى ريمة ناحية باليمن اه أنساب . وعبارة القاموس : وريمة بالفتح : مخلاف باليمن وحصن باليمن اه ( قوله قال ) أي النashري وهو الظاهر هو المتمد ( قوله ولا وقوع التمسكين عن شخص واحد ) أي بل يجب وإن كان التمسكين عن اثنين غير المحرم أو أحدهما للمحرم والآخر لغيره ، وسيأتى في آخر الفصل بيان من عليه الدم ( قوله للإحرام بالحج ) أي فلا يستقر قبله فلو مات قبل الإحرام بالحج فلا دم عليه ( قوله ولا إلى مسافته ) نسخة . مسامته ( قوله ولولا هذان ) هما قوله للانتاع وقوله وخروجها من خلاف الخ ( قوله بأن وجدته بأكثر من ثمن مثله ) ظاهره وإن قل " بحيث يتغابن به ، وبه صرح شيخنا الزبائدي لكن ينبغي وجوبه بزيادة لا يتغابن بها ( قوله أو كان محتاجا إليه ) ويظهر أن يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو

هذا الجواب أن الحكم تعبدى عملا بالدليل فلا يستل عن معناه ( قوله قال في الذخائر : فإن لم يكن الخ ) هو مقابل لما قبله لا عينه ، لكن عبارة الشهاب حج : ثم ماخرج منه ثم ما أحرم منه انتهت

كفارة العين لأن الهدى يختص بذبحه بالحرم دون الكفارة (صام) بدله حنًا (عشرة أيام ثلاثة في الحج) لقوله تعالى - فمن لم يجد «أى الهدى» فصيام ثلاثة أيام في الحج - أى بعد الإحرام به فيمئذ تقديمها على الإحرام بخلاف الدم ، إذ الصوم عبادة بدنية فامتنع تقديمها على وقتها كالصلاة والدم عبادة مالية كالزكاة ، ولو عدم الهدى في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الأظهر مع أنه لم يعجز في موضعه ، ولو رجا وجوده جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره مامر في التيمم ولكن (تستحب قبل يوم عرفة) لأنه يستحب للحاج فطره كما مر في صوم التطوع فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه ، وإذا أحرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها على يوم النحر ، فإن أخرها عن أيام التشريق عصي وصارت قضاء ، وإن أخر الطواف وصدق عليه أنه في الحج لأن تأخيرها نادر فلا يكون مرادًا من الآية ، وليس السفر عذرًا في تأخير صومها لأن صومها يتعين إيقاعه في الحج بالنص ، وإن كان مسافرًا فلا يكون السفر عذرًا ، بخلاف رمضان فلا يجوز صومها في يوم النحر والتشريق كما مر ، وإذا فاتته صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم عليه ، ولا يجب عليه تقديم الإحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر إذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب ، ويجوز أن لا ينجح في هذا العام ، ويسن للموسر الإحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة للاتباع ، وهذا الصوم ترك لا يتصور في ترك الرمي ولا في طواف الوداع ولا في الفرات ، فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق في الرمي لأنه وقت الإمكان بعد الوجوب (و) صام بعد الثلاثة (سبعة إذا رجع إلى) وطنه و (أهله في الأظهر) إن أراد الرجوع إليهم لقوله تعالى - وسبعة إذا رجعت - وخبر «فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» فلا يجوز صومها في الطريق لذلك ، فلو أراد الإقامة بمكة صامها بها كما في البحر . والثاني إذا فرغ من الحج لأنه المراد بالرجوع فكأنه بالفراغ رجع عما كان مقبلا عليه (ويندب تتابع) الأيام (الثلاثة) أداء أو قضاء (و) كذا (السبعة) بالرفع بخطة ، ويندب تتابعها أيضا لأن فيه مبادرة لأداء الواجب وخروجًا من خلاف من أوجه . نعم لو أحرم بالحج من سادس الحجة لزمه أن يتابع في الثلاثة لضيق الوقت لا للتتابع نفسه (ولو فاتته الثلاثة في الحج) بعذر أو غيره (فالأظهر أنه يلزمه) قضاؤها لما مر (وأن يفرق في قضاؤها بينها وبين السبعة) بقدر أربعة أيام يوم النحر ، والتشريق ، ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة الغالبة كما في الأداء ، فلو صام عشرة ولاء حصلت الثلاثة

العمر الغالب وقت الأداء إلا الوجوب اهـ حج اهـ زيادى (قوله مامر في التيمم) أى فإن تبين وجوده فانتظاره أفضل ولا فالتعجيل أفضل (قوله فيحرم قبل سادس الحجة) أى والأولى له ذلك (قوله لزمه قضاؤها) أى ولو مسافرًا كما علم من قوله وليس السفر عذرًا في تأخير صومها (قوله ويجوز أن لا ينجح في هذا العام) أى يمكن (قوله إذا رجع إلى أهله) أى وإن بعد وطنه كالغربة مثلا (قوله صامها) أى السبعة وجاز الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر وإلا صام الثلاثة ثم السبعة وفرق بينهما بأربعة أيام (قوله ويندب تتابعها أيضا) الأولى أن يقول: أى يندب الخ لأن ما ذكر تفسير للتشبيه المقاد بقوله وكذا السبعة ، ويمكن الجواب بأنه أشار إلى أنه كما يندب تتابع الثلاثة والسبعة يندب تتابع العشرة بأن لا يفصل بين الثلاثة والسبعة إلا بمدة السير إلى أهله (قوله بقدر أربعة أيام) أى فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم النحر فرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام (قوله ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة) أقول : ومن ذلك إقامة الحجاج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء

(قوله فالأظهر أنه يلزمه قضاؤها كما مر) كذا في النسخ بالكاف ولعل صوابه لما مر باللام

يعتد بالبقية لعدم التفريق. والثاني لا يلزمه التفريق ( وعلى القارن دم ) لوجوبه على المتمتع بالنص وفعل المتمتع أكثر من فعل القارن فإذا لزمه الدم قارن أولى لخبر « أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقريوم النحر قالت عائشة : وكنّ قارنات » (كدم التمتع ) في أحكامه المتقدمة جنسا وسنا وبدلا عند العجز لأنه فرع عن دم التمتع ( قلت ) كما قاله الرافعي في الشرح ( بشرط أن لا يكون ) القارن ( من حاضري المسجد الحرام ) ومربى بيان حاضريه وأن لا يعود قبل الوقوف للإحرام بالحج عن الميقات فإن عاد سقط عنه الدم ( والله أعلم ) لأن دم القارن فرع عن دم التمتع ودم التمتع غير واجب على الحاضر فقرعه كذلك ، وذكر هذا الشرط لإيضاح ، وإلا فتشبيهه بدم التمتع كما مر يعني عنه ، ولو استأجر اثنان آخر أحدهما لحج والآخر لعمرة فتمتع عنهما أو اعتمر أجبر عن نفسه ثم حج عن المستأجر ، فإن كان قد تمتع بالإذن من المستأجرين أو أحدهما في الأول ومن المستأجر في الثانية فعل كل من الآذنين أو الآذن والأجبر نصف الدم إن أسرا وإن أعصرا أو أحدهما فبا يظهر فالصوم على الأجبر ، أو تمتع بلا إذن ممن ذكر لزمه دمان دم للتمتع ودم لأجل الإساءة بمجاوزته الميقات ، ولو وجد المتمتع الفاقدة للهدي الهدي بين الإحرام بالحج والصوم لزمه الهدي لأن وجده بعد شروعه في الصوم فلا يلزمه وإنما يستحب خروجا من الخلاف .

### باب محرمات الإحرام

أى المحرمات به . والأصل في ذلك الأخبار الصحيحة كخبر « سئل صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال : لا يلبس القصص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يبعد تعلين

حوائجهم ، فإذا أقام بمكة فرب يقدر ذلك ويقدر السير المعتاد إلى أهله لأنه لا يمكنه التوجه إليهم بدون خروج الحاج فهمى ضرورة بالنسبة له للإقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام لدوره المعروفة بفرق بجميع ذلك فبا يظهر ( قوله لأنه فرع عن دم التمتع ) أى معنى على دم التمتع ( قوله لأجل الإساءة الخ ) أى حيث لم بعد للإحرام بالحج من الميقات ( قوله لا إن وجده بعد شروعه الخ ) أى وإذا فعله بعد الشروع في الصوم فهل يسقط بقيته لفعله ما هو الأصل ويقع ما فعله فلا مطلقا أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول قياسا على ما لو عجز عن الإعتاق في كفارة الوقاع أو الظهار وشرع في الصوم ثم قدر على الإعتاق ففعله فإن ما صامه يقع فلا مطلقا .

### باب محرمات الإحرام

أى المحرمات به .

[ فائدة ] محصل ما في حاشية الإيضاح للشارح أن كلا من إتلاف الحيوان المحترم ومن الجماع في الحج

( قوله لخبر أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر ) لعمه سقطت منه واو العطف قبل لفظ نحر من الكنية وكأنه إنما لم يقدمه على القياس كما صنع في التحفة لأنه ليس نصا في أن الذبيح عن القارن ، ومن ثم لم يأت به بالجلال المحلل إلا لجرد الاستئناس للقياس حيث عبر عنه بعد تصديره القياس المسار بقوله : وروى الشيخان عن عائشة الخ ( قوله فعل كل من الآذنين ) أى على كل واحد منهما وكلنا يقال في قوله أو الآذن والأجبر .

### باب محرمات الإحرام

فلبليس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران أو ورس، ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين» وإنما وقع الجواب عما لا يلبس لأنه محصور بخلاف ما يلبس وإن كان هو المسئول عنه إذ الأصل الإباحة، وتنبيه على أنه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس، وأن المعتبر في الجواب ما يحصل المقصود وإن لم يطابق السؤال صريحا لخبر «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس القمص والأقفية والسرابلات والخفاف إلا أن لا يجد التعلين» وقد غدت المحرمات في الرونق واللباب عشرين شيئا، وجرى على ذلك البلقيني في تدريبه، وقال في الكفاية: إنها عشرة: أى والباقية متداخلة. قال الأذرى: واعلم أن المصنف بالغ في اختصار أحكام الحج لاسيا هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره، والمحرم سالم من ذلك فإنه قال: يحرم في الإحرام ظهور منها كذا وكذا اهـ. والمصنف عددها سبعة فقال (أحدها ستر بعض رأس الرجل) وإن قل كيباس خلف أذنه فيجب كشف جميعه منه مع كشف جزء مما يحاذيه من الجوانب، إذ ما لا يمت الواجب إلا به فهو واجب، وليست الأذن من الرأس خلافا لمن وهم فيه، ولو جاوز شعر رأسه حده بحيث لم يجز المسح عليه فهل يحرم عليه ستره هنا كما يجزئ تقصيره أو لا كما لا يجزئ المسح عليه؟ على احتمال، والأوجه الثاني (بما يعد ساترا) عرفا وإن لم يحط به كالفلسفة وطین ومرهم وحناء تخين لخبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم قال في الحرم الذى خرج عن بعيره ميتا: لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا» بخلاف ما لا يعد ساترا كخيطة شده به ولم يكن عربضا كالعصابة ومحمول كقفية وضعها على رأسه لا يقصد الستر وإلا لزمته القفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمه، ومعلوم أن نحو القفلة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقفلسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب القفدية فيه وإن لم يقصد ستره، فإن اتنى شرط مما ذكر لم يحرم خلافا لما يوهمه كلام الأذرى، وماء غطس فيه ولو كدرا أو طينا وحناء رقيقين ولبن وعسل رقيق وهودج استظل به وإن مسه أو قصد الستر بذلك فيما يظهر وفارق نحو القفلة بأن تلك يقصد الستر بها عرفا بخلاف هذه ونحوها، وتوسد وسادة أو عمامة وستره بما لا يلاقيه كأن رفعه بنحو عود بيده أو بيد غيره وإن قصد الستر فيما يظهر، وإنما عد نحو الماء الكدر ساترا في الصلاة لأن المدار ثم على مانع إدراك لون البشرة وهنا على الساتر العرفي وإن لم يمنع إدراكها، ومن ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره، فاندفع ماتوهم بعضهم من اتحاد البابين، وما بناء عليه من أن الساتر الرقيق الذى يحكى البشرة لا يضر هنا فقد صرح الإمام هنا بأنه يضر، ولا اعتبار بما في نكت النساءى مما يقتضى ضعفه، ولو شد خرقه على جرح برأسه لزمته القفدية بخلافه في البدن، لأن الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن وأفهمت عبارته جواز

كبيرة، وأن بقية المحرمات صغيرة اهـ سم على حج. وقوله ومن الجماع ظاهره ولو بين التحليلين ولعله غير مراد، وقوله في الحج قد يخرج العمرة ولعله غير مراد أيضا (قوله والأوجه الثاني) وعليه فالفرق بينه وبين التقصير أن البشرة هنا هي المقصودة بالحكم كالوضوء، وإنما أجزأ تقصيره لأنه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبهه مانع فيه حج (قوله بخلاف ما لا يعد ساترا كخيطة) ظاهره وإن قصد به الستر ويدل له ما سياتى من الفرق بين نحو القفلة وغيره (قوله كقفلة) ومثل القفلة فيما ذكر وضع اليد على رأسه يقصد الستر اهـ حج (قوله وإلا لزمته القفدية) أى بأن قصد الستر وحده أو مع الحمل (قوله ومقتضاه) أى مقتضى قوله وإلا لزمته القفدية (قوله مما ذكر) أى من

(قوله فإن اتنى شرط مما ذكر) أى بأن لم تسترخ على رأسه أو كان فيه شيء يحمل (قوله ولو شد خرقه على جرح برأسه لزمته القفدية) أى من غير حرمة كما يأتى

ستر وجهه ، وعليه إجماع الصحابة وخبر مسلم في الذي وقصته ناقته «لا تخمروا رأسه ولا وجهه» قال السهيلي : ذكر الوجه فيه وهم من بعض الرواة . قال في الشامل : هو محمول على ما يجب كشفه من الوجه لتحقيق كشف الرأس وصححوا وجهه ولا تخمروا رأسه (إلا) ستر بعض رأس الرجل أو كله (لحاجة) من حر أو برد أو مداواة كان جرح رأسه فشده عليه خرقه فيجوز ، لقوله تعالى - ما جعل عليكم في الدين من حرج - نعم تلزمه القدية كما مر قياسا على الخلق بسبب الأذى (وليس الخيط) كتميص وخف وقفاز وخباء ، وإن لم يخرج يديه من كمه وخريطة لخصاب لحيته لأنه في معنى القفازين وسراويل وتبان (والمنسوج) كدرع من زرد سواء أكان الساتر خاصا بمحل الستر ككيس اللحية أو لا ، كأن ستر يبعضه بعض البدن على وجه جائز وبيعضه الآخر بعضه على وجه ممتنع ، كإزار شقه نصفين ولف على ساق نصفه بعقد أو خيط وإن لم يلف النصف الآخر على الساق الآخر فبنا يظهر وإن أوهم تعبيرهما كغيرهما بقولهم أو شقه نصفين ولف كل نصف على ساق وعقده بخلافه (والمعقود) كتجة لبد سواء في ذلك المتخذ من قطن وكتان وغيرهما للخبر السابق (في سائر) أي جميع أجزاء (بدنه) والمعتبر في اللبس العادة في كل ملبوس إذ به يحصل الرفه ، فالارتدى بالقميص أو القباء أو التحف بهما أو انثرت بالسراويل فلا فدية ، كما لو انثرت بإزار لفقه من رفاع أو أدخل رجله في ساق الخف ، ويلحق به لبس السراويل في إحدى رجله أو ألقى قباء أو فرجية عليه وهو مضطجع وكان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمزيد أمر ، ولو زر الإزار أو خاطه حرم نص عليه أو عقده بتكة في حجة لحاجة إحكامه فلا ، لكنه يكره كما قاله المتولى ، وله شدة بخيط ولومع عقد الإزار لحاجة ثبوته ، بخلاف عقد الإزار في عرا إن تقاربت وعقد الرداء كذلك وإن تباعدت وعقد طرف رداءه بخيط أو دونه أو خلطهما بخلال كما مر فليس له شيء منها لشبهه بالسراويل أو الخيط من حيث استمسكا به بنفسه . وفارق الإزار الرداء فيما ذكر بأن الأزارر المتباعدة تشبه العقد وهو في ممتنع لعدم احتياجه إليه غالبا بخلاف الإزار ، وله شدة إزاره في طرف رداءه من غير عقد لكنه يكره ، وله بلا حاجة تقليد نحو سيف وشد نحو هميان ومنطقة ولف عمامة بوسطه ولا يعقدها ولبس خاتم وإدخال يده في كم

كونه يعد ساترا عرفا أو لا يعد وقصد بنحو القفة الستر (قوله وماء) عطف على قوله كخيط شدة (قوله إلا الحاجة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وإن لم يبيع التيمم كحر وبرد الخ أه حج وبيع بعض الهواش الصحيحة عن سم مانصه : سألت بعض شيوخ الحجاز عن المحرم إذا لبس عمامته للعنر فهل يجوز له نزعهما لأجل مسح كل الرأس وهل تكرر ذلك للسنة وهل تلزمه القدية للزح والتكرار ، أو للزح فقط ؟ فأجاب بأنه يجوز له نزعهما لذلك وله التكرير ، وتلزمه القدية للزح ولا تلزمه للتكرير في الوضوء الواحد أه رحمه الله وهو قريب (قوله وتبان) قال في المختار : والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يسر العورة المغلفة وقد يكون للملاحين أه (قوله وإن لم يلف) قال في المختار : من باب رد (قوله أو القباء) بأن وضع أسفله على عاتقيه أه حج وقصيته أنه لو جعل غشاء على عاتقيه وبطانته إلى خارج كان ساترا فتجب فيه القدية وهو قريب (قوله ويلحق به) أي إدخال رجله (قوله ولو زر الخ) ظاهره ولو يزر واحد أو أزرار متباعدة ، وسيأتي أنه إنما يضر زره بالأزارر إن تقاربت في عرا بخلاف المتباعدة فاعل ما هنا محمول على ما يأتي (قوله أو عقده بتكة) التكة بكسر التاء والحجزة بإثبات الجيم كما هنا وبخلافها كما في المذهب لفتان مشهورتان ذكرهما صاحب المحمل والصحاح وآخرون وهي التي تجعل فيها التكة أه مجموع للنوى (قوله وهو فيه) أي الرداء (قوله هميان) اسم لكيس الدرام

(قوله ولو زر الإزار) أي على الوجه الآتي قريبا بأن تكون في عرا متقاربة ، فالإطلاق هنا للاتكال على ما يأتي (قوله أو خلطهما بخلال كما مر) لم يمر له هذا

منفصل عنه ، وظاهر كلامهم جواز الاحتباء بحبوة أو غيرها ، وقد أبدى بعض العلماء حكمة في تحريم لبس الخيط وغيره مما منعه من الحرم وهى خروج الإنسان عن عادته فيكون مذكرا له ماهو فيه من عبادة ربه فيشتغل بها . قال الأستاذى : وخريطة اللحية لاندخل فى كلام المصنف لأن اللحية لاندخل فى معنى البدن ( إلا إذا ) كان لبسه لحاجة كحرب أو يبرد فيجوز مع التقية أو ( لم يجد غيره ) أى الخيط ونحوه فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التى لا يتأتى الاتزار بها عند فقد الإزار ، فإن تأتى حرم لبسه حينئذ وليس خف قطع أسفل كعبه أو مكعب : أى مداس وهو المسمى بالزرموزة ، أو زربوك لا يستر الكعيبين وإن استتر ظهر القدمين لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم فى خطبة عرفات « السراويل لمن لم يجد الإزار والخفاف لمن لم يجد الثعلين » أى مع قطع الخفين أسفل من الكعيبين بقرينة الخبر المار ، والأصل فى مباشرة الحلات نفي الضمان واستدامة لبس ذلك بعد قدرته على النعل والإزار موجه للدم وخروج من لم يجد الواحد فيحرم عليه لبس ذلك للخبر ، والمراد بالنعل التماسوة ومثلها قبقاب لم يستر سيره جميع الأصابع ، أما المداس المعروف الآن فيجوز لبسه لأنه غير محيط بالقدم ، ولا فرق بين أن يتأتى من السراويل إزار أولا لإطلاق الخبر وإضاعة المال يجعله إزارا فى بعض صورته ولتأتى المنفعة المقصودة من النعل بعد قطعه من غير عمل بخلاف الخف ، ولورود الأمر بقطعه وجريان العادة بسهولة أمره والمساحة فيه بخلاف السراويل فسقط القول بإشكاله ، وبحث بعضهم عدم جواز قطعه إذا وجد المكعب لأنه إضاعة مال وهو منته ، ولو قدر على أن يستبدل به إزارا مثله قيمة وجب إن لم يمس زمن تبدو فيه عورته وإلا فلا كما فى المجموع ، ولو بيع منه إزار أو نعل نسيئة أو وهبا له ولومن أصل أو فرع لم يلزمه قبوله أو أعير له لزمه . وبحث الأذرى أنه يبيع حينئذ فى الشراء نسيئة ، وفى قرض الثمن مامرا فى التيمم ، وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخف المقطوع وإن لم يحتاج إليه وهو بعيد ، بل الأوجه عدمه إلا لحاجة كخشية تنجس رجله أو نحو برد أو حر أو كون الحفاء غير لائق به ، ولا فرق فى جميع ماقرر بين البالغ والصبي إلا أن الإنم يختص بالمكلف ، ويأثم الولي إذا أقر الصبي على ذلك ولا بين طول زمن اللبس وقصره ( ووجه المرأة ) ولو أمة كما فى المجموع ( كراسه ) أى الرجل فى حرمة السر

( قوله جواز الاحتباء ) معتمد ( قوله عند فقد الإزار ) ظاهره وإن لم ينقص بفتقه وفى حج أن عمل جواز ذلك إن نقص بفتقه وإلا وجب ( قوله وإن استتر ظهر القدمين ) ظاهره وإن استتر العقب وعليه فلا حاجة إلى قطع ما يستر الأصابع من الزرموزة أو الزربوك ( قوله واستدامة لبسه ) أى وإن قلت ( قوله موجه للدم ) أى وحرمة الاستدامة كما يأتى فى سائر وجه المرأة ( قوله لم يستر سيره جميع الأصابع ) مفهومه أنه إذا ستر جميع الأصابع ضرر ، وهو مشكل على مامر من عدم حرمة الزرموزة مع أنها سائرة لظهر القدم مع جميع الأصابع إلا أن يعلى مامر بما إذا لم يجد غيرها فاعترض لبسها للحاجة بخلاف ما هنا ، ثم رأيت فى حج ما يصرح بذلك ( قوله أما المداس المعروف الآن ) وهو ما يكون استمسكه بسبور على الأصابع ( قوله لم يلزمه قبوله ) ظاهره وإن كان فى النسيئة لأجل يوسر فيه كان أجل مدة يصل فيها إلى ماله وقياس ما فى التيمم خلافة ثم رأيت قوله وبحث الأذرى الخ ( قوله وفى قرض الثمن مامرا فى التيمم ) أى فيجب حيث كان لأجل مع زيادة تليق بالأجل وكان موسرا وقت حلوله

( قوله أو مكعب الخ ) أى والصورة أنه فاقد للنعل كما هو الفرض ( قوله وإن استتر ظهر القدمين ) أى ولومع الأصابع ( قوله ومثلها قبقاب ) أى فيجوز مطلقا ( قوله ولتأتى المنفعة المقصودة من النعل الخ ) تراجع له نسخة صحيحة ، وعبارة الإمداد : ولا فرق بين أن يتأتى من السراويل أزارا أولا لإطلاق الخبر وإضاعة المال يجعله أزارا فى بعض صورته وفارق الخف للأمر بقطعه ولجريان العادة إلى آخر ما يأتى ( قوله وبحث بعضهم عدم جواز قطعه ) أى



لوجهها أو بعضه إلا لحاجة فيجوز مع القدية ، وعلى الحرة أن تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسها إلا به احتياطاً للرأس ، إذ لا يمكن استيعاب ستره إلا بستر قدس يسير مما يليه من الوجه ، والمحافظة على ستره بحاله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه . وقضيته أن الأمة لا تستر ذلك لأن رأسها ليس بعورة ، وهو ما جزم به في الإسعاد وهو الأوجه ، ولا ينافية قول المجموع : ما ذكر في إحرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرة والأمة ، وهو المذهب لأنه في مقابلة قوله وشد القاضي أبو الطيب فحكى وجهها أن الأمة كالرجل ، ووجهين في البهضة هل هي كالأمة أو كالحرة اه . وعلى ظاهر المجموع يمكن الجواب بأن الاعتناء بالرأس حتى من الأمة أكثر ، وللمرأة أن ترخي على وجهها ثوبا متجافيا عنه بنحو خشبة وإن لم يحتاج لذلك لحرارة ، فإن وقعت من غير اختيار فأصاب وجهها فإن رفعت فوراً فلا فدية وإلا أثمت ووجبت ، ولا يبعد جواز الستر مع القدية حيث تعين طريقاً لدفع نظر محرم ( ولها ) أي للمرأة ( لبس الخيط ) وغيره في الرأس وغيره ( إلا القفاز ) فليس لها ستر الكفين ولا أحدهما به ( في الأظفر ) للخبر المار ، ولأنه بالنسبة لغير الذكر ملبوس عضو ليس بعورة فأشبهه خف الرجل وخريطة لحيته ، إذ هو شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له ما يزر به على الساعد من البرد وتلبسه المرأة في يديها ، ومراد الفقهاء ما يشمل الحشو والمزور وغيرهما ويكون ملبوس عضو غير عورة في الصلاة فأوجب خضها وألحقت الأمة بالحرة احتياطاً ، وخرج به ستر يد المرأة بغيره ككم وخرقه لفتحها عليها بشد أو غيره كما صحها فيجوز لها جميع ذلك وإن لم يحتاج لخطاب ونحوه ، ولأن علة تحريم القفاز عليها مأمرة وهي غير موجودة هنا ، والرجل مثلها في مجرد لف أو الفرقة ، ويحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتلزمه القدية ، وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافاً لمقتضى كلام ابن القري في روضه ، ولا فدية عليه إذ لا نوجبها بالمشك . نعم لو أحرم بغير خضرة الأجانب جاز له كشف رأسه كما لو لم يكن محرماً . قال في المجموع : ويسر أن لا يستر بالخيط لجواز كونه رجلاً ويمكنه ستره بغيره ، هكذا ذكره جمهور الأصحاب . وقال القاضي أبو الطيب : لا خلاف أنا تأمره بالستر ولبس الخيط كما تأمره بأن يستتر في صلاته كالمرأة . وفي أحكام الخنثى لابن المسلم ما حاصله أنه يجب عليه أن يستر رأسه وأن يكشف وجهه وأن يستر بدنه إلا الخيط فإنه يحرم عليه احتياطاً . قال الأذري كالأنثى وما قاله حسن اه . ولكنه يخالف لما مر عن المجموع ( الثاني ) من المحرمات ( استعمال الطيب ) للمحرم ذكرنا كان أو غيره ولو أخشم بما يقصد منه ريحه غالباً ولو مع غيره كسك وعود وكافور وورس وزعفران وريحان وورد وباسمين ورنجس وأمس وسوسن ومثثور ونعام وغيرها مما ينطبق به ولا يتخذ منه الطيب وشرط الراجح

( قوله لأن رأسها ليس بعورة ) أي بالنسبة للصلاة ( قوله ووجبت ) أي فتعبد بتعدد ذلك ( قوله ولا يبعد جواز الستر ) أي بل ينبغي وجوبه ولا ينافية التعبير بالجواز لأنه جواز بعد منع فيصدق بالواجب ( قوله والرجل مثلها في مجرد لف ) أي في لفها مع الشد فلا ينافي ما مر من حرمة شد نصف الإزار بساقه ( قوله إذ لا نوجبها بالمشك ) ويؤخذ من التحليل أنه لو ستر وجهه وليس الخيط في إحرام واحد لزمت منه القدية لتحقق موجبها هذا أيضاً اه حج ( قوله ولكنه مخالف لما مر عن المجموع ) أي فالعتمد ما في المجموع !

الحلف ( قوله مما ينطبق به ولا يتخذ منه الطيب ) عبارة الإمداد مع من الإرشاد بعد كلام ذكره نصها : وبه علم أن التطيب إنما يحرم بما يقصد ريحه : أي بأن يكون معظم المقصود منه ذلك بالطيب به أو باتخاذ الطيب منه أو يظهر فيه هذا الغرض كزعفران وورد وباسمين وورس وهو أشهر طيب في بلاد اليمن وغيرها من كل ما يطلب

كونها رطبة . وفي المجموع عن النص أن الكاذب بالمعجمة ولو يابس طيب ولعله أنواع . ويكون ذلك من نوع إذا رش عليه ماء ظهر ريحه ، ومثله الفاغية وهي ثمر الحناء ، لكن إن كانت رطبة فيا يظهر وعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالأولى كدهن بنفسج أو ورد أو ياسمين أو آس أو كاذب ، والمراد به نحو شيرج يطرح فيه ذلك ، أما لو طرح نحو البنفسج على نحو السمس أو اللوز فأخذ رائحته ثم استخرج دهنه فلا حرمة فيه ولا فدية ، وسواء في حرمة ما ذكر أكان اشتباهه لذلك (في) ملبوسه من (ثوبه) أو غيره كخف أو نعل للخبر المار (أو) في (بدنه) قياسا على ثوبه بطريق الأولى ولو باطنا بأكل أو إسعاط أو احتقان فيجب مع التحريم في ذلك الفدية إذا كان على الوجه المعتاد في ذلك الطيب ، فلو شد نحو مسك أو عنبر في طرف ثوبه أو وضعت المرأة في جيبها أو لبست حليا محشوا به حرم كما يأتي ، ولا يضر وضعه بين يديه على هيئة المعتادة . وشبهه ولا شم ماء الورد إذ التطيب به وإن كان فيه نحوه مسك إنما يكون بصبه على بدنه أو ثوبه ولا حل العود وأكله والإصاق بباطن البدن كهو بظاهره ، فلو كان في مأكول بقى فيه ريح الطيب أو طعمه حرم لأن الريح هو الغرض الأعظم من الطيب والطعم مقصود منه أيضا ، بخلاف اللون وحده ، ومنه إدخاله في الإحليل والاحتكاح بنحو التمدد مطيب ولو خفيت رائحة الطيب لنحو غبار ، فإن كان بحيث لو أصابه ماء فاحت حرم استعماله وإلا فلا . وإنما عني عن رائحة النجاسة بعد غسلها لأن المقصد لإزالة العين وقد حصلت . والقصد من الطيب الرائحة وهي موجودة ، وبه يعلم أن ما لا يدركه الطوف من الطيب كثيره إذا ظهر له ريح وإلا فلا ، ولا تطيب بفاكهة كتنفاح وسفرجل وأترنج ونارنج وغيرها لأنها تقصد للأكل غالبا ، ولا بنحو دواء كقرنفل وقرقا وسنبل ودار صيني وعفص وحب محلب ومصطكى وسائر الأباير الطبية لأن المقصود منها غالبا التداوي بها ، ولا بنحو زهر بادية كشيج وقيصوم وشقائق إذ لا يقصد منها الطيب ، ويؤخذ منه كون البعير أن طيبا لأنه مستنبت

( قوله أو كاذب ) ودهن أترنج بأن أغلى فيه وإن كان الأترنج غير طيب إذ لا تلازم اه حج ( قوله وشبهه ) أي بل لا يد من أخذها بيده وشبهها أو وضع أنفه عليها للشم كما شرطه ابن كج اه حج ( قوله ولا حل العود وأكله ) قد ينفى هذا ما تقدم في جعل ضابط ما يحرم التطيب به أنه كل ما يقصد رائحته كالمسك والعود . من قوله ولو بأكل أو إسعاط أو احتقان إلا أن يقال : إن أكل العود لما لم يعد من التطيب به على ما جرت به العادة في استعماله لم يحرم ( قوله والإصاق بباطن البدن ) وهو داخل الجوف وهذه الجملة في معنى التعليل لقوله وأكله ( قوله ومنه ) أي التطيب ( قوله عن رائحة النجاسة ) أي حيث عسر زوالها

للتطيب واتخاذ الطيب منه وإن لم يسم طيبا ، وريحان فارسي وغيره ، ونرجس وآس وسوسن ومنثور ونمام وغيره مما يطيب به ولا يتخذ منه الطيب انتهى المقصود منها : وبها تعلم ما في كلام الشارح من الخلل . واعلم أن جميع هذه السواد لفظ الإمداد مع منته إلا قليلا ( قوله وعلم من ذلك ) عبارة الإمداد : وعلم بهذين النوعين حرمة الخ ومراده بالنوعين ما قدمهما فيا نقلناه عنه في القولة السابقة ( قوله ولا يضر وضعه بين يديه الخ ) سقط قبله كلام هو مرتب عليه من التسخ ، وعبارة الإمداد بعد قوله كما يأتي نصها : وشم نحو الورد تطيب إن ألصقه بأنفه ولا تضر مماسته لبدنه أو ثوبه ولا جلوسه بديكان وكان يقصد شم ذلك ولا وضعه بين يديه الخ ( قوله والإصاق بباطن البدن الخ ) أي كما علم مما مر ( قوله ويؤخذ منه الخ ) عبارة الإمداد : ولا بنحو زهر بادية كشيج وقيصوم وشقائق وإذخر وخزما إذ لا يقصد منها الطيب وإلا لاستنبتت ومنه يؤخذ الخ ، فاعل قوله وإلا لاستنبتت سقط من النسخ لأنه محل الأخذ ، ثم قال في الإمداد : والمدار في الاستنابت على ما من شأنه

ومثلها نحو العصفور والحناء لأن القصد لونها ونور نحو التفاح والأترج والكمثرى بجامع عدم قصد الطيب منه ولا بنحو بان ودهنه على ما نقله الإمام والغزالي عن النص واعتدله. وأطلق الجمهور أن كلا منهما طيب ، وحل الشيخان الخلاف على توسط ذكره جماعات ونقله المحاملي عن النص وهو أن دهن البان المنشوش وهو المغلى في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب ، والإغلاء ليس بشرط بل المدار على الطرح نظير ما مر في دهن البنفسج ، وأيده القانونى بقول الإمام الأدهان نوحان : دهن طيب مثل البان المنشوش بطيب ، ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير منشوش . قال أبو زرعة تبعاً لابن الملقن : إنما يأتي هذا الحمل في دهن البان دون البان نفسه فالخلاف فيه محقق ، ورده الجوزجى بأن هذا الدهن كما يكون إذا أغل فيه الطيب طيباً ، كذلك البان إذا أغل في الطيب الذى هو دهن كماء الورد يكون طيباً ثم نظر أخذاً من كلام طائفة من المتأخرين في كلام الشيخين المذكور بأنه حينئذ لاتعلق لهما بالطيب أصلاً فإن نحو الشبرج إذا أغل في الورد يصير طيباً بواسطة الورد ، أو القى السمسم في ماء الورد وأغلى يصير طيباً فكيف يتضح القول بأنهما طيبان على أن الطيب في البان محسوس ، وقد يقال قد نقلا عن اتفاق الأصحاب في دهن البنفسج أنه طيب ، وقد قطع الداريمى ، وأقره في دهن الأترج أنه مثله مع كون الأترج ليس بطيب قطعاً ، فأولى أن يكون دهن البان كذلك للخلاف في أن البان طيب ، فالتحقيق تأويل كلامهما بأن يقال مرادهما بالطيب المغلى في الطيب البان ، وأبرز الضمير لتكنة تسميته طيباً ، إذ هي محل الخلاف ، فحينئذ يطابق ما قاله في البنفسج بأن المراد بدهنه ما أغل فيه ، وعلى نظيره في دهن البان يحمل كلام الجمهور لا أنها تروح سمسمه به . وعلى يحمل كلام الغزالي وإمامه وما رده به على أبى زرعة محل نظر ، والتحقيق أن كلامهما غير متأت في البان وأن المتمدن فيه أنه طيب نعم من قال إنه ليس بطيب يحمل على بابس لا يظهر ريحه برش الماء عليه . ويعتبر لوجوب القدية بشئ مما مر كون المحرم عامداً عالماً بتحريره وبالإحرام ويكونه طيباً وإن جهل وجوب القدية في كل أنواعه أو جهل الحرمة في بعضها مختاراً عاقلاً إلا السكران لحمة التطيب حينئذ ، بخلاف الناس وإن كثر منه قيساً على أكله في الصوم ، ولا يصح قياسه على الصلاة لاشتغالها على أفعال متجددة مباحة للعبادة من كل وجه : فوقع الفعل مع ذلك شعر بمزيد التقصير . بخلاف الإحرام فإنه مجرد استدامة التجرد الذى يقع في العادة كثيراً فهيئته غير مذكرة كهيئتها ، بل قد لا يوجد تذكر أصلاً كما لو كان غير متجرد ، وبخلاف الجاهل بالتحريم أو يكونه طيباً فلا حرمة ولا قدية لما صح أنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب القدية على من لبس مطيباً جاهلاً . قال القاضى أبو الطيب : ولو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس في قبوله وجهان اهـ . والأوجه عدمه إن كان محالطاً للعلماء بحيث لا يفتنى عليه ذلك عادة ولا قبل : ولو لطمخه غيره بطيب فالقدية على الملتصق : أى وكذا عليه إن توفى في إزالته ، وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع بقاء عينه لا إن انتقل بواسطة نحو عرق أو حركة ، وتجب أيضاً بسبب مس طيب كان داسه عالماً به وبلزق عينه به وعقبته به العين أو عقبته به من غير علمه فعلم وتوفى في قلعه لا إن مسه وقد علم

( قوله ومثلها ) أى زهور البادية ( قوله أن كلا منهما ) أى البان ودهنه ( قوله وأبرز الضمير ) انظر أى موضع أراد بإبراز الضمير ، ولعل المراد : وإنما أبدل الضمير بالظاهر في قوله مثل البان المنشوش بالطيب مع أنه كان الظاهر على مقتضى الجمع المذكور أن يقول مثل دهن البان المنشوش به ( قوله لوجوب القدية بشئ مما مر ) أى ومما يأتي ( قوله ولو لطمخه غيره بطيب ) أى بغير اختياره أخذاً مما يأتي في الحلق . وللمحرم مطالبة الطيب بالقدية أخذاً من ذلك أيضاً ( قوله وعقبته به ) العقب مصدر عقب به الطيب : أى لزق وبابه طرب اهـ مختار

صحيح ربحه فقط بأن علم به وظن كونه يابسا لا يعقب به عينه وكان رطبيا وعقبته به فدفنه فوراً فلا فدية كما ربحه في المجموع وغيره ، وعلم أنه لا أثر يعقب الريح فقط بنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطار أو عند متجمر لأنه ليس تطيباً ، بخلاف احتوائه على عجمرة بأن يجعلها تحته لأن التطيب به ليس إلا بذلك ، لكن جزم الزركشي بأنه لو طرحه في نار أمامه ولم يجعله تحته حرم ، ولا منافاة لأنه متى عبيت العين ببذنه أو ثوبه حرم وإن كان أمامه ومتى عبق الريح فقط فلا وإن كان تحته ، والماء المبخر كالثوب فيها ذكر ، ونجس بنوم أو جلوس أو وقوف يفرش أو مكان مطب من غير حائل بينه وبين ذلك ويسبب توان في دفع ما أتى عليه من الطيب يفضى أو غيره مع الإمكان ولو كان الملقى ريحاً ، إذ الاستدانة هنا كالابتداء بخلاف الإيمان ، وإنما جاز الدفع بنفسه وإن استلزم المماسه وطال زمنها لأن قصده الإزالة ، ومن ثم جاز له نزع الثوب من رأسه ولم يلزمه شقه وإن تعدى بلبسه كما اقتضاه إطلاقهم ، وظاهر تعبيرهم بلم يلزمه أنه يجوز وإن قصص بذلك قيمته ، ويوجه بأن مبادرته للخروج عن المعصية قطعت النظر عن كونه إضاعة مال . نعم الأولى أن يأمر من يزيله حيث لا تراخى فيه . أما إذا لم يمكن لنحو زمانة وقد من يزيله أو أجرته بأن لم يفضل عنه شيء مما يلزمه صرفه في الفطرة أو كونها زائدة على أجرة المثل فلا فدية ، ولو توقفت إزالته على الماء ولم يعد إلا ما يكتفيه للوضوء فإن كفى ملوؤه لإزالته ترضاً به ثم أزاله وإلا قدمه ، وإطلاق جمع كنص الأم تقديم إزالته محمول على الشق الأخير أو على ما إذا لم يتغير به الماء ، ولا نجس بحمل مسك في فارة لم تنشق عنه أو ورد في نحو منديل وإن شم الريح أو قصد التطيب خلافاً للأذري على إذ لا يعد بذلك متطيباً ، فإن فتحت الحرقه أو شقت الفارة وجبت كما قالوه وهو المعتمد وإن نظر فيه الشيخان ، وما بحثه الأذري من أن حل الفارة المشقوقة أو المفتوحة مجرد النقل لا يضر غير بعيد إن لم يشدها في ثوبه وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطيباً ، وقد علم مما تقرر أن مجرد مسّ اليابس لا يضر إلا إن لزم به عينه أو حمله بنحو يده أو خرقه غير مشدودة ولم يقصد به النقل بشرطه المار ، وبحث الأسنوى أن لمن طهرت من نحو حيض ، وهي محرمة أن تستعمل قليل قسط ، أو أظفار لإزالة الريح الكريهية للتطيب كالمعتدة وأولى لأن أمر الطيب أخف لوجوب إزالته عند الشروع في العدة لا الإحرام ، لكن في باب الغسل منع المحرمة من الطيب مطلقاً ، وفي الجواهر أنه لا يكره للمحرم شراء الطيب ويخطئ أمة اهـ . وبما أطلقه في الأمة أفق البارزى ، لكن قال الجرجاني : يكره له شراؤها ، وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بأنها بالقصد تتأهل للفرش (ودهن شعر الرأس) للمحرم (أو النحية) ولو لامرأة وإن لم يكن مطيباً كسمن وزيد وشحم وشحم ذائبين ومعتصر من نحو حب كزيت وشيرج ، وألحق بهما المحب الطبري سائر شعور الوجه قال : وهو القياس ، واعتمده جمع متأخرون ، وهو ظاهر خلافاً لقول ابن التقي : لا يلحق بها الحاجب والمهذب وما يلي الوجه اهـ . قيل وما قاله في الأخير ظاهر ، ومثله شعر الخد

(قوله ويوجه) أي الجواز (قوله مما يلزمه صرفه في الفطرة) قضيته أنه لا يشترط كونه فاضلاً عن دينه وقد يتوقف فيه فيشرط هنا فضله عن الدين وإن لم يشترط في الفطرة (قوله على الشق الأخير) هو قوله وإلا قدمه (قوله من الطيب مطلقاً) هو المعتمد (قوله يكره له شراؤها) هو المعتمد (قوله وهو ظاهر) معتمد ، وعبارة حج : إلا شعر الخد والجبهة ، ويوجه بما يأتي في كلام الشارح (قوله وما قاله في الأخير ظاهر) هو قوله وما يلي الوجه (قوله ومثله)

(قوله وإلا قدمه) أي وإن لم يكن ماء للوضوء بعد الوضوء يعني الإزالة للتطيب وكان يكفي لإزالته إن لم يتوضأ قدم إزالة التطيب (قوله ومثله شعر الخد) من تمام القيل والقائل هو الشهاب حج في إسداده

لأن لا يقصد تنميتها بحال ، وسواء في الشعر أكان كثيرا أم قليلا إذ التحريم منوط بما يصدق به التزين فلهذا حاله بما فيه من التزين المنافي لحال المحرم . فإن الحاج أشعث أغبر ، وعبارة الروضة وأصلها والمرور والكتاب والأنوار وغيرها دهن شعر الرأس أو اللحية انتهى . فظاهرها شمول الجميع ، وبتقدير عدمه فالشعر جمع وأقله ثلاث شعرات ، وعبارة كثيرين : ويحرم عليه أن يدهن رأسه أو لحيته ، كذا أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ، وسواء أيضا الرأس واللحية المخلوقان وغيرهما لما فيه من تزين الشعر وتنميتها المناهية لخبر « المحرم أشعث أغبر » أي شأنه المأمور به ذلك ، بخلاف اللابن وإن كان يستخرج منه السمن ، أما رأس الأقرع والأصلع وذقن الأمرد فلا لا تنفاه المعنى ، وإنما حرم تطييب الأخصم وزمته القدية كما مر لأن المعنى هنا منتف بالكلية بخلافه ثم ، فإن المعنى فيه الترفه بالطيب وإن كان المنطليب أخصم على أن لطيفة الشم قد بقي منها بقية وإن قلت ، لأنها لم تزل وإنما عرض مانع في طريقتها فحصل الانتفاع بالشعر في الجملة وإن قل ، ولو كان بعض الرأس أصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي ويخرج بالرأس واللحية وما ألحق بهما ماعدا ذلك من البدن ظاهرا أو باطنا وسائر شعوره وأكله من غير أن يصبب اللحية أو الشارب أو العنفة كما هو ظاهر ، وجعله في شجة بنحو رأسه لما مر وفارق حرمة الإسعاط بالطيب بأن القصد هنا تنمية الشعر ولم يحصل منه شيء بوجه وهناك ظهور الراحة وهي تظهر بالجشاء وغيره ، والحرم هنا يوجب القدرة كما مر نظيره ، أما خضيب شعر الرأس واللحية ببناء رقيق ونحوه فلا يوجبها لأنه ليس بطيب ولا في معناه ، وذكر المصنف الدهن عقب الطيب لتقاربهما في المعنى يجامع الترفه من غير لإزالة عين ، وإلا فهو قسم مستقل لما تقرر من عدم الفرق في الدهن بين المطيب وغيره . الدهن يفتح الدال مصدر بمعنى التدخين وتعبيره بأو يفيد التنصيص على تحريم كل واحد على انفراده ( ولا يكره غسل بدنه ورأسه بجنطى ونحوه ) كسدر من غير تنف شعر إذ القصد منه إزالة الوسخ لا التنمية . نعم الأولى تركه ، واكتحال بغير مطيب ليس فيه زينة كالنوتيا ، بخلاف ما فيه زينة كالإعلا فيكره إلا الحاجة رمد ونحوه كما في المجموع عن الجمهور . وقال في شرح مسلم : إنه مذهب الشافعي ، والكراهة في المرأة أشد ، وللمحرم احتجام وفصد مالم يقطع بهما شعرا ولم يضطر لإلها حينئذ ، وإنشاد شعر مباح ، ونظر في امرأة وتسريح شعره برفق خشية الانتناف الموجب للدم ، ولا دم عليه إن شك هل تنف المشط شيئا من شعره حال التسريح أو انتنف بنفسه لأن الأصل براءة الذمة . نعم يكره حك شعره لأجسده بأظفاره لأبائامله وتسريحه وتقليمه ( الثالث ) من المحرمات ( إزالة الشعر ) من الرأس أو غيره بخلق أو غيره من إحراق أو قص أو نورة من نفسه أو محرم آخر لقوله تعالى - ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله - وقيس

أي مثل مايلي الوجه على هذا القليل ( قوله وأقله ثلاث شعرات ) هذا التأويل يقتضى جواز مادون الثلاث وهو غير مراد على ما يفيد قوله وسواء الخ ( قوله وما ألحق بهما ) أي من بقية شعور الوجه على مامر ( قوله وأكله )

( قوله فظاهرها شمول الجميع ) أي القليل والكثير المار ، ومراده بالقليل ما يشمل الشعرة وبعضها وإن كان خلاف ظاهر عبارته ، وذلك لأن لفظ السؤال الذي أجاب عنه والده بما ذكر هل يشترط في دهن الشعر أن يكون ثلاث شعرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كما هو قضية كلامهم اه . ثم إن في فهم المقصود من الإفتاء المذكور حرازة ( قوله أو محرم آخر ) لانخفاض أن حرمة خلق شعر المحرم الآخر لاتعلق لها بإحرام نفسه ، بل هي من حيث إحرام المخلوق بدليل أن الحلال الحائض كذلك وكذا يقال فيما يأتي

بشعر الرأس شعرات الجسد لأن إنباته مع جلده وإن حرمت إنباته الجلود من حيثية أخرى لأنه تابع . نعم تسن القدية ومثله في ذلك الظفر (أو الظفر) من يده أو رجله أو من محرم آخر قلما أو غيره قياسا على الخلق بجامع الترفه والمراد بالظفر والشعر الجنس فيصدق بالواحد وبيعضه (وتكلم القدية في إزالة ( ثلاث شعرات ) بفتح العين جمع شرة يسكنونها ولاء (أو إزالة ( ثلاثة أظفار ) كذلك بأن اتحد الزمان والمكان وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالأولى حتى لو حلق شعر رأسه وشعر بدنه ولاء أو أزال أظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة لأنه بعد فعلا واحدا ، وسواء في ذلك الناسي للإحرام والجاهل بالحرمه لعموم الآية كسائر الإلتافات ، وهذا بخلاف الناسي والجاهل في التمتع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقدماته لاعتبار العلم والقصد فيه وهو منتف فيها . نعم لو أزالها مجنون أو مغنى عليه أوصي غير مميز لم تلزمه القدية . والفرق بين ولاء وبين الجاهل والناسي أنهما يعقلان فعلهما فنسبا إلى تقصير بخلاف هؤلاء ، على أن الجارى على قاعدة الإلتاف وجوبها عليهم أيضا ، ومثلهم في ذلك النائم ، ولو حلق محرم أو حلال رأس محرم بغير اختياره قبل دخول وقته فالدفع على الخالق كما لو فعل ذلك بنائم أو مجنون أو غير مميز أو مغنى عليه إذ هو المقصر ، ولأن الشعر في يد المحرم كالودعة للعارية ، وضمان الأولى مختص بالمتلف والمملوق المطالبة به ، وإن قلنا إن المودع لا يخاصم لأن نسكه يتم بأدائه ولو وجوبه بسببه ، وإنما لم يجز للزوجة مطالبة زوجها بإخراج فطرتها لأن القدية في مقابلة إلتاف جزء منه فساد له المطالبة بخلاف الفطرة ، ولو أخرجه المملوق من غير إذن الخالق لم يسقط ، بخلاف قضاء الدين لأن القدية شبيهة بالكفارة . أما لو كان بأمره أو مع سكوته وقدرته على الدفع فالقدية عليه لتفريطه فيها عليه حفظه ، ولأنهما وإن اشتركا في الحرمة في صورة الأمر فقد انفرد المملوق بالترفه ، وحل قولهم المباشرة مقدمة على الأمر ما لم يعد النفع على الأمر ، ألا ترى

أى الدهن ( قوله لا إن إنباته مع جلده ) وقياس ما ذكر عدم التحلل به فليراجع ( قوله وجوبها عليهم أيضا ) لكن لما كان فيه حق لله خفف عنه كما يأتي في قوله والسبب في خروج ذلك عن القاعدة الخ ( قوله بغير اختياره ) أفهم أنه إن حلقه باختياره كان الدم على المملوق وسيأتى التصريح به في كلامه ( قوله فالدفع على الخالق ) أى مع إثمه أيضا ( قوله من غير إذن الخالق لم يسقط ) انظر الفرق بين هذا وبين ما تقدم في الفطرة عن سم على منعه فيها لو كان الزوج موسرا وأخرجت الزوجة عن نفسها بغير إذنه من أنها لا رجوع لها لأنها متبرعة ولأنها على الزوج كالحالة على الصحيح ، والخيل لو أدى بغير إذن المالك عليه لم يرجع عليه انتهى . فإن مفهومه السقوط عن الزوج والحال أنها أدت بغير إذن منه . ولعله أن الصوم ثم معلق على إخراج الفطرة فلها غرض في ذلك لرفع صومها ، وبأنه لما وجبت الفطرة عليها أضاها وتحملها الزوج عنها سببا إذا قلنا إن تحمله من باب الضمان فإن الفطرة على ذلك التقدير تكون متعلقة بها حتى يدفعها الزوج صحت إخراجها عن نفسها للاقاة الوجوب لها ابتداء . بخلاف الخالق فإن ضمانه لبدل الشعر من قبيل ضمان ما أثلفه ، فالضمان متعلق به خاصة ولم يتعلق منه أثر بالمملوق فقوى شبهه بالكفارة ، وهى لو أخرجه غير من وجبت عليه بلا إذن لم يعتد بها لانقضاء النية وهى لاتصح بدونها ( قوله فقد انفرد المملوق ) وظاهره أن الخالق لا يطالب بشئ عليس طريقا في الضمان ( قوله ما لم يعد النفع على الأمر ) بهذا فارق ما لو جرحه غيره مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضمان عن الجراح لأنه ليس ثم منفعة تعود على الجروح وإنما يلحقه به

( قوله كما فهم بالأولى ) أى بالنسبة لتكليف القدية ، أما الاقتصاد على فدية واحدة فأمر آخر ( قوله لاعتبار العلم والقصد فيه ) يشبه المصادرة

أنه لو أمر الغاصب قصابا بذبح شاة غصبها لم يضمها إلا الغاصب : أى ضياعا مستقرا وإلا فهو طريق فيه ، ولو طارت نار إلى شعرة فأحرقتها وأطاق الدفع لزمته القدية وإلا فلا ، ولو أزال المحرم ذلك من حلال لم تجب فدية على المحرم ولو بغير إذنه إذ لا حرمة لشعره من حيث الإحرام . واستثنى من إطلاق وجوب القدية على الخالف ما لو أمر حلال حلالا بخلق عرم نائم أو نحوه . فالقدية على الأمر إن جهل الخالق أو أكره أو أكان أعجميا يعتقد وجوب طاعة أمره وإلا فعلى الخالق ، ومثله ما لو أمر محرم محرما أو حلال محرما أو عكسه كما نبه عليه الأذرى ، وصريح ما تقرر أنهما لو كانا معذورين فالقدية على الخالق ، وقياسه أنهما لو كانا غير معذورين أن تكون على الخالق أيضا وهو ظاهر ( والأظهر أن في إزالة ( الشعرة ) الواحدة أو الظفر الواحد أو بعض شيء من أحدهما ( مد طعام وفي الشعرين ) أو الظفرين ( مدين ) إذ تبعض الدم فيه عسر ، والشارع قد عدل الحيوان بالإطعام في جزاء الصيد وغيره ، والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة ، والمد أقل ماوجب في الكفارات قبولت الشعرة به ، والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهما ، لأن الشاة كانت تقوم في عصره صلى الله عليه وسلم بثلاثة دراهم واعتبرت تلك القيمة عند الحاجة للتوزيع . ولا فرق في ذلك بين أن يختار آدميا أو لا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، خلافا للعمراني فقد بسط الكلام على رد التقيد المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العماد وتمسكوا بإطلاق الشيخين ( وللمعذور ) في الحلق لإيذاء قمل أو وسخ أو حر أو جراحة أو نحو ذلك ( أن يخلق ويفتدى ) لقوله تعالى - فمن كان منكم مريضا - الآية ، ولخير الصحيحين عن كعب بن عجرة قال « في أنزلت هذه الآية ، أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ادن ، فدنوت منه . فقال : ادن ، فدنوت . فقال : أبوء ذك هوام رأسك ؟ قال ابن عوف : وأظنه قال نعم ، قال : فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك نسكة » قال الأسنوي : وكذا يلزمه القدية في كل محرم أبيع للحاجة إلا لبس السراويل والخفين المقطوعين كما مر لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة مأمور بهما فخفض فيهما والحصر فيها قاله كما أفاده الشيخ بمنوع ، فقد استثنى صورا لافدية فيها كإزالة شعر نبت في باطن عين وتضرر به وقتل صيد صائل وحيوان مؤذ وكقطع ما انكسر من ظفره وتأذى به ففعل المؤذى منه فقط ، وإنما لزم في حلق الشعر لكثرة القمل لأن الأذى حصل من غير الزوال بخلافه هنا ، ومن ثم لو طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عينيه جاز له قطع المغطى فقط ولا فدية ( الرابع ) من المحرمات

الضرر ( قوله وإلا فهو ) أى القصاب طريق فيه . وعمل عدم القرار على التصاب حيث جهل الغضب وإلا فالضمان عليه ( قوله من حيث الإحرام ) أما من حيث التصرف في بدن الغير بغير إذنه فيحرم ويعزر ( قوله وهو ظاهر ) أى لأنه المباشر ( قوله ولا فرق في ذلك ) أى في إزالة الشعرة ( قوله لإيذاء قمل الخ ) أى لا يمتثل عادة ، ولا ينافى هذا ما مر في نحو المنكسر وشعر العين لأن من شأنه أنه لا يصبر عليه فاكتفى فيه بأذى تأذي بخلاف هذا ومن ثم لم تجب هناك فدية انتهى حجج ( قوله أن يخلق ) من باب ضرب مختار ( قوله وتضرر به ) ولو أذى ضرر انتهى حجج ( قوله وتأذى ) أى وإن قل التأذى انتهى حجج

( قوله والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة ) مراده بالشعرة هنا ما يشمل بعضها ( قوله خلافا للعمراني ) أى في تقديده ذلك بما إذا اختار الدم : فإن اختار صوما وجب يوم أو يومين أو إطعاما فصاع أو صاعان ( قوله التقيد المذكور ) يعنى المعلوم بما ذكر ( قوله وحيوان مؤذ ) أى كالقمل ، لكن استثناء هذا غير ظاهر لأنه ليس من المحرم الذى أبيع بل هو حلال مطلقا

(الجماع) بالإجماع على المحرم إحراماً مطلقاً أو بحج أو بعمره أو بهما ولو بهيمة فيقبل أو دبر بذكر متصل أو مقطوع ولو من بهيمة أو بقدر الحشفة من فاقدها حتى يحرم على المرأة الحلال تمكين المحرم منه ، ويحرم على الحلال أيضاً حال إحرام المرأة ما لم يرد به تحليلها بشرطه الآتي لقوله تعالى - فلا رفث ولا فسوق - أى فلا ترفثوا ولا تفسقوا ، فأنظره خبر ومعناه النهي ، إذ لو بقي على الخبر امتنع وقوعه في الحج لأن إخبار الله صلى قطعاً مع أن ذلك وقع كثيراً ، والأصل في النهي الفساد ، والرفث فسره ابن عباس بالجماع وتحريم به مقدماته أيضاً كقبلة ونظر ولبس ومعاقبة بشهوة ولو مع عدم إنزال أو مع حائل ، ولا دم في النظر بشهوة والقبلة بمائل وإن أنزل ، بخلاف ماسوى ذلك من المقدمات فإن فيها الدم وإن لم ينزل إن باشر عمداً بشهوة والاستمناة في أنه لا بد في الدم فيه من الإنزال . وفي الأنوار أنها تجب في تقبيل الغلام بشهوة ، وكأنه أخذ من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع أنه إن قصد الإكرام أو أطلق فلا فدية أو للشهوة أثم وفدى ، ويندرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها : أى أو بطلها ، وكذا في شاته كالواقع بعد الجماع المفسد أو بين التحليلين فيا يظهر سواء أطال الزمن بين المقدمات والجماع أم قصر ، وذلك قياساً على حرمة العقد الآتي بل أولى لأنها تدعو إلى الوطء المحرم أكثر منه ، أما حيث لاشهوة فلا حرمة ولا فدية اتفاقاً (وتفسد به العمرة) المفردة قبل الفراغ منها ، أما غير المفردة فهي تابعة للحج صحة وفساداً (وكذا) يفسد (الحج) بالجماع المذكور (قبل التحلل الأول) سواء أكان قبل الوقوف وهو إجماع أو بعده خلافاً لأبي حنيفة ، وسواء أقاته الحج أم لا كما في الأم ، ولو كان المصنف في النسك رقيقاً أم صلباً مميزاً ، إذ عمد الصبي عمد الرقيق مكلف ، وسواء أكان النسك متطوعاً به أم مفروضاً بتدبر أو غيره لنفسه أو غيره كالأجير . أما الناسي والخون والمغنى عليه والتائم والمكروه والجاهل لقرب عهده بالإسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم ، ولو جامع بعد الإفساد لزمه شاة . وأفهم قوله يفسد أنه لا يتعبد لإحرامه بجماعه وهو كذلك ولو أحرّم حال نزعه انعقد صحيحاً على أوجه الأوجه لأن النزاع ليس بجماع ، وكذا رده فإنها إذا وجدت أثناء العمرة أو الحج ولو بعد التحلل الأول تنسده وإن قصر زمنها لمنافاتها له كغيره من العبادات ، ولا يشكل هذا بما مر من أنه لو ارتد في أثناء وضوئه لم يبطل ما مضى بدليل أنه لو أسلم كل بنية مع أنه لا يكمل هنا لأن البنية في الوضوء يمكن توزيعها على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها ، بخلافها في الحج فإنه لا يمكن توزيعها على أجزائه فكأن المنافي لها مبطلها من أصلها فتناسب فساده بها مطلقاً ، وقوله قبل التحلل الأول قيد في الحج خاصة كما تقرر ، إذ العمرة ليس لها إلا تحلل واحد كما مر (وتجب به) أى الجماع المفسد لحج أو عمره ولو نفلاً لا بردة

( قوله وتحرم به مقدماته ) أى ويجب فيها الدم على ما يأتي ( قوله وإن أنزل ) أى وإن تعدد وعلم الإنزال بذلك ( قوله الجماع الواقع بعدها ) مفهومه أن المباشرة بعد الجماع لا يندرج دمه في بدنة الجماع ، والظاهر أنه غير مراد ، ونقل بالدرس عن سم على الغاية التصريح به ( قوله أما حيث لاشهوة ) أى في جميع ما تقدم ( قوله فلا يفسد بجماعهم ) أى بالجماع من الرجل وبدخول الحشفة في فرج المرأة ( قوله لزمه شاة ) وتكرر بتكرره اه حج ( قوله لأن النزاع ليس بجماع ) أى حيث قصد بالنزاع الترك قياساً على ما مر في الصوم ( قوله بدليل أنه لو أسلم كل بنية ) جديدة غير الأولى

( قوله أو بمقطوع ) أى بالنسبة للمرأة: أى بأن استدخلت ذكراً مقطوعاً فيحرم عليها وبفسد حجها وإن كانت لا تجب عليها الفدية كما يأتي ( قوله والاستمناة ) أى وبخلاف الاستمناة ( قوله قياساً على حرمة العقد الآتي ) دليل لقوله وتحرم مقدماته الخ ( قوله تنسده ) بمعنى تبطله



(بدنة) من الإبل ذكرها كانت أو أنثى لفتوى جمع من الصحابة رضى الله تعالى عنهم بذلك من غير أن يعرف لم مخالف ، وخرج بالمسند ما لوجامع في الحج بين التحليلين أو ثانيا بعد جماعه الأولى قبل التحليل فتجب به شاة الوجوب في الجميع على الرجل دونها ، وإن فسد نسكها بأن كانت محرمة بميزة مختارة عامدة عامة بالتحريم كما في كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء أكان الواطئ زوجا أم سيدا أم واطئا بشبهة أم زانيا ، وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريقة مرجوحة ، والمعول عليه مامر . واعلم أن البدنة حيث أطلقت في كتب الحديث أو الفقه فالمراد بها كما قاله المصنف البعير ذكرها كان أو أنثى وشرطها سن يميز في الأصحية ، وقال كثير من أئمة اللغة أو أكثرهم : تطلق على البعير والبقرة ، والمراد هنا مامر فإن البقرة لا تجزئ إلا عند العجز عن البدنة ، فإن عجز عن البقرة أيضا فسبح شياء ، فإن لم يجدها قوم البدنة بالنقد الغالب ، وتعتبر القيمة بسعر مكة في غالب الأحوال ، كذا نقله في الكفاية عن نص المختصر وعن القاضيين أبي الطيب والحسين ، وفي شرح السبكي أنه يعتبر بسعر مكة حال الوجوب ، وجرى عليه الأسنوى وابن النقيب ، وليست المسئلة في الشرح ولا في الروضة ، ويشتري به طعاما ويتصدق به على مساكين الحرم ، وأقل ما يجزئ أن يدفع الواجب إلى ثلاثة إن قدر ، والمراد بالطعام الخبز في الفطرة ، فإن عجز صام عن كل مد يوما (و) يجب على من أفسد نسكه بوطء لا بردة (المهني في فاسده) بأن يأتي بجميع معتبراته ويحتب سائر منهياته وإلا لزمته القدية أيضا لعموم قوله تعالى - وأنمو الحج والعمرة لله - إذ هو يشعل الفساد أيضا ، وبه أفى جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم ، بخلاف سائر العبادات للخروج منها بالفساد إذ لا حرمة لها بعده . نعم يجب الإمساك بقية النهار في صوم رمضان لحزمة زمانه كما مر ، أما ما فسد بالردة فلا يجب إتمامه وإن أسلم فوراً لأنها أحبطته بالكلية ولذلك لم تجب فيها كفارة (و) يجب مع الإتمام والكفارة (القضاء) اتفاقاً (وإن كان نسكه تطوعاً) من صبي أو قرن لفتوى الصحابة بذلك من غير مخالف ، ولأن إحرام الصبي صحيح وتطوعه كتطوع البالغ في اللزوم بالشروع . قال ابن الصلاح : وإيجابه عليه ليس بإيجاب تكليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما ألتف ، ولو كان ما فسد بالجماع قضاء وجب قضاء المقضى لا القضاء ، فلو أحرم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الأول وكفارة لكل واحد . من العشر ، ويلزم المفسد في القضاء الإحرام مما أحرم منه في الأداء من ميقات أو قبله من دويرة أهله أو غيرها ، وإن كان جاوز الميقات ولو غير مرید نسكا لزمه في القضاء الإحرام منه إلا إن سلك فيه غير طريق الأداء فإنه

(قوله بأن كانت محرمة بميزة مختارة) أى فلو كانت مكرهة أو ناسية أو جاهلة لم يفسد نسكها (قوله كما في كفارة الصوم فهي عنه) بقى ما لو كان حلالا وهى محرمة أو كان ممن لا يجب عليه القدية لكونه مجنوناً . وعبارة حج : ولم يبين من تلزمه القدية وهو الرجل خاصة كما بسطته في الحاشية إن كان زوجا مكلفا محرما والإفعالها حيث لم يكرهها كما لو زنت أو مكنت غير مكلف اه . وعبارة سم على منهج قال مر : والمعتمد أنه لا شيء عليها مطلقا وإن كان الواطئ غير محرر زوجا أو أجنبيا كالصوم اه (قوله وتعتبر القيمة الخ) معتمد (قوله وفي شرح السبكي أنه يعتبر بسعر مكة الخ) قال حج بعد ما ذكر وأوجه اعتبار حالة الأداء كما يأتي في الكفارات (قوله فإن عجز صام عن كل مد يوما) وهل العبرة في قيمة الطعام بوقت الأداء أو بسعر مكة غالب الأحوال كما اعتبر ذلك في قيمة البدنة أم وقت الوجوب ؟ فيه نظر ، وقياس ما تقدم اعتبار غالب الأحوال (قوله قال ابن الصلاح وإيجابه) أى القضاء عليه أى الصبي (قوله وجب قضاء المقضى)

يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء إن لم يكن جاوز فيه الميقات غير محرم وإلا أحرم من قدر مسافة الميقات ، وعلم من ذلك أنه لو أفرّد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها كفاه أن يحرم من قضائها من أدنى الحل وأنه لا يتعين عليه سلوك طريق الأداء لكن يشترط أن يحرم من قدر مسافته ، ولا يلزمه في القضاء أن يحرم في الزمن الذي أحرم فيه بل له التأخير عنه والتقديم عليه في الوقت الذي يجوز الإحرام فيه وفارق المكان فإنه ينضبط بخلاف الزمان ( والأصح أنه ) أى قضاء الفاسد ( على الفور ) لقول جمع من الصحابة من غير مخالف كان يأتي بالعمرة عقب التحلل وتوابعه وبالحج في سنته إن أمكنه بأن يحصره العدو بعد الإفساد فيتحلل ثم يزول الحصر وبأن يرتد بعده أو يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم يشئ: والوقت باق فيشتغل بالقضاء ، فإن لم يمكنه أتى به من قابل ، ولا يشكل تسمية ما ذكر قضاء وإن وقع في وقته وهو العمر لأن القضاء هنا معناه اللغوي ومن ثم قال ابن يونس إنه أداء لقضاء ، ولأنه بالإحرام بالأداء تضيق وقته ، بخلاف ما لو أفسد الصلاة فإنها لا تنتضيق وإن قال جمع منهم القاضي بخلافه لأن آخر وقتها لم يتعين بالشروع فيها فلم يكن يفعلها بعد الإفساد موقعاً لها في غير وقتها والنسك بالشروع فيه تضيق وقته ابتداء وانتهاء فإنه ينتهي بوقت القوات فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء ، ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهاباً وإياباً لأنها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولو غضبت لزمه الإنابة عنها من ماله ، وموثة الموطوعة بزنا أو شبهة عليها ، وأما نفقة الحضر فلا يلزم الزوج إلا أن يكون معها ، ويسن إفتراقهما من حين الإحرام إلى أن يفرغ التحللان وإفتراقهما في مكان الجماع أكد للاختلاف في وجوبه ، ولو أفسد مفرد نسكاً فتمتع في القضاء أو قرن جازوكذا عكسه ، ولو أفسد القارن نسكاً لزمه بدنة واحدة لانغمار العمرة في الحج ولزمه دم للقران الذي أفسده لأنه لزم بالشروع فلا يسقط بالإفساد ولزمه دم آخر للقران الذي ألزمه بالإفساد في القضاء ولو أفرده لأنه متبرع بالإنفراد ، ولو فات القارن الحج لقوات الوقوف فأتت العمرة تبعاً له ولزمه دمان دم للقوات ودم لأجل القران وفي القضاء دم ثالث ، ومقابل الأصح أنه على التراخي كالأداء ( الخامس ) من المحرمات ( اصطلياد كل )

أى وهو الأصل حجا كان أو عمرة ( قوله ويلزمه في القضاء الخ ) قيل وكأن الفرق بينه وبين قول القاضي يلزم الأجر رعاية زمن الأداء أن هذا حق آدمى . ورد بأن هذا مبني على وقوع القضاء للميت ( قوله لأن القضاء هنا معناه ) أى المراد به معناه الخ ( قوله ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها ) أى الذى أفسده الزوج بوطئه ( قوله لأنها غرامة الخ ) يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه سم فيما تقدم مما حاصله أنها إن كانت مختارة فهى مقصرة فلا شيء على الزوج وإن كانت مكرهة لم يفسد حجبها . وحاصل الجواب أن مختار الأول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجماع الذى هو فعله لزمته ، وهذا قريب من لزوم الزوج ماء غسلها من الجنابة حيث حصلت بجماعه ( قوله وإفتراقهما في مكان الجماع ) أى المفسد للحج الأول

( قوله وأنه لا يتعين عليه سلوك طريق الأداء ) لاتعلق له بالمسئلة قبله بل هو راجع لأصل الحكم : أى علم من قوله فيما مر إلا إن سلك فيه غير طريق الأداء الخ أن له أن يسلك في القضاء غير طريق الأداء ، لكن يجب عليه أن يحرم من قدر مسافته ( قوله من قدر مسافته ) أى إن لم يكن جاوز في الأداء الميقات كما مر ( قوله كأن يأتي بالعمرة عقب التحلل ) الكاف بالنسبة للعمرة استقصائية ( قوله فإنه ينتهي بوقت القوات الخ ) هو ظاهر فيما لو قضا من قابل والمدعى أهم كما مر

صيد (مأكول برى) من طير أو غيره بكفر وحش وجراد وكذا إوز ، لكن قال الماوردي : والبط الذى لا يطير من الإوز لاجزاء فيه لأنه ليس بصيد ( قلت ) كما قال الرافعى فى الشرح ( وكذا متولد منه ) أى من المأكول البرى الوحشى بأن يكون من أحد أصوله وإن بعد كما هو ظاهر كلامهم (ومن غيره ، والله أعلم ) فتولد بين حمار وحشى وحمارأهلى وبين شاة وظئى أو بين ضبع وذئب لأنه الاحتياط ، ومن ثم غلب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفى البحر كما بأتى ، وإنما لم تجب الزكاة فى المتولد بين الزكوى وغيره لأنها من باب المواصاة ، وخرج بما ذكر البحرى وهو مالا يعيش إلا فى البحر لقوله تعالى - أحل لكم صيد البحر وطعامه - ولو كان البحر فى الحرم ، وكالبحر الغدير والبر والعين إذ المراد به الماء ، فإن عاش فى البر أيضا فبرى كطيره الذى يغوص فيه إذ لو ترك فيه لهلك ، والإنسى كنتم وإن توحش إذ لا يسمى صيدا وغير المأكول ، والمتولد من ذلك منه ماهو مؤذ طبعا فيندب قتله كالفواسق الخمس فقد صح أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق فى الحل والحرم : الغراب الذى لا يؤكل والحدة والعقرب والفأرة والكلب العقور ، وألحق بها الأسد والغر والذئب والذئب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور وكل مؤذ . ولا يكره تنحية قمل عن بدن حرم أو ثيابه ، بل بحث بعضهم سن قتله كالبرغوث . نعم قمل رأسه أو لحيتته يكره التعرض له لثلاث ينتف الشعر ، فإن قتله فدى الواحدة ولو بلممة ندبا وقولم لا يكره تنحيته صريح فى جواز رميه حيا إن لم يكن فى مسجد وكالقمل الصبيان وهو بيضه ومنه ماينفع

( قوله وكذا إوز ) معتمد وظاهره أنه لافرق فيه بين البط وغيره(قوله لأنها من باب المواصاة) أى وما هنا من باب ضمان المتلفات ( قوله إذ لو ترك فيه لهلك ) يتأمل قوله إذ لو ترك فيه الخ ، فإن المتبادر من الذى يعيش فيها أنه إذا ترك فى أحدهما على الدوام استمر حيا ، إلا أن يقال : المراد بكونه يعيش فيه أن العادة جارية بأنه إذا نزل الماء لايسرع إليه الموت كغيره من الطيور بل يمكث مدة لايلحقه ضرر بها فلا ينفى أنه إذا ترك فيه دائما يموت ( قوله والإنسى كنتم ) دخل فيه البقر بنوعيه ( قوله وغير المأكول ) إنما أخرج غير المأكول من الأقسام الآتية مع أنه لا يخلو من أحدها للعلم بحكمه مما مر وهو حرمه التعرض له إن تولد بين برى ووحشى مأكول وغيره ، فكان الأولى عدم ذكره ( قوله والكلب العقور ) عبارة حج : بل يجب على المعتمد قتل العقوراه . ويمكن حمل كلام حج على حالة الصيال فيوافق ما أفق به مر ( قوله وكل مؤذ ) ومنه القمل فيندب قتله( قوله ولا يكره تنحية قمل عن بدن حرم ) ظاهره ولو بمحمل كثر شعره كالعانة والصدر والإبط ، وقياس الكراهة فى شعر الرأس واللحية الكراهة هنا إلا أن يفرق بأن هذا يندر انتفاقه بمثل ذلك ( قوله بل بحث بعضهم ) جزم به حج ( قوله صريح فى جواز رميه حيا إن لم يكن فى مسجد ) أى وهو كذلك

( قوله مأكول برى ) أى وحشى وهو مفهوم من ذكر الاصطيد كما به عليه الشباب حج وكان على الشارح أن يذكر كبريته لآتائه لذكر مفهومه الآتى ( قوله لكن قال الماوردي والبط الخ ) عبارة الإمداد كالقوت وكذا إوز ، لكن قال الماوردي : إن نهض ينجاحه ولا فكالدجاج قال الروائى : وهو القياس قال الماوردي : والبط الذى لا يطير من الإوز لاجزاء فيه لأنه ليس بصيد انتهت (قوله ومن ثم غلب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفى البحر) انظر مع ما يأتى فى الأطعمة من أن مايعيش فى البر والبحر من حيوان البحر غير مأكول فإن كان المراد هنا من حيوان البر فليفتقر ماصورته وسيأتى ما فى طير الماء قريبا(قوله وغير المأكول والمتولد منه) أى وخرج ذلك أيضا ، وقوله منه ماهو مؤذ الخ لعله سقط قبله لفظ فإن من النساخ. وعبارة الإمداد: وغير المأكول وما تولد منه فإن منه ماهو مؤذ الخ (قوله والمتولد من ذلك) أى من غير المأكول بأن كان كل من أبويه كذلك(قوله إن لم يكن فى مسجد)

وبغير كسفر وبإذن فلا يسن قتله ولا يكره ، ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنفس وجعلان وسرطان ووربحة فيكره قتله ، ويحرم قتل الغل السلباني والنحل والخطاف والضفدع والهدهد والقرد ، أما غير السلباني وهو الصغير المسمى بالذئب فيجوز قتله بغير الإحراق كما في المهمات عن البيهقي والخطاطي ، وكذا بالإحراق إن تعين طريقا لدفعه ، وخرج ما تولد بين وحشي غير مأكول وإنسى مأكول كمتولد بين ذئب وشاة ، وما تولد بين غير مأكولين أحدهما وحشي كمتولد بين حمار وذئب فلا يحرم التعرض لشيء منها ، والمشكوك في توحشه أو أكله أو أكل أو توحش أحد أصوله نعم يندب فداؤه ( وكذا يحرم ذلك ) الاصطياد المذكور ( في الحرم عن الحلال ) ولو كافرا ملتزما للإجماع المستند لقوله تعالى - وحرم عليكم صيد البر - أي أخذه « مادمت حراما - ولما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة « إن هذا البلد حرام بحرمه الله ، لا يعصده شجره ولا ينفر صيده » الحديث ، وقيس بمكة باقي الحرم وبالتنغير غيره من نحو الإمساك والجرح بالأولى ( فإن أتلغ ) من حرم عليه ما ذكر ( صيدا ) مما ذكر وإن لم يكن مملوكا ( ضمنه ) بما يأتي لقوله تعالى - لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا - الآية ، وقيس بالحرم الحلال في الحرم ، ولا فرق في الضمان بين الناسي للإحرام أو كونه في الحرم وجاهل الحرم وإن علز بقرب إسلام أو نحوه ، وقيد المتعمد في الآية ومنكم خرج مخرج الغالب فيحرم التعرض لشيء من أجزائه من لبن وبيض وشعر ويضمونها بالقيمة ، وإنما لم يجب في ورق شجر الحرم جزءا لأنه لا يضر الشجر ، وجزء الشعر يضر الحيوان في الحر والبرد ، ولو حصل مع تعرضه لنحو اللبن نقص في الصيد ضمنه أيضا ، فقد سئل الإمام الشافعي رضى الله عنه عن حلب عزا من الظباء وهو يحرم فقال : تقوم العز بلبن وبلا لبن وينظر نقص ما بينهما فيتصدق به وهذا النص لا يقتضي اختصاص الضمان بحالة النقص كما فهمه الأسنوي بل هو لبيان كيفية التقويم ومعرفة المغروم

على ما اعتمده الشارح فيما مر في الصلاة ( قوله فلا يسن قتله ولا يكره ) أي فيكون مباحا ( قوله فيكره قتله ) قضيته جواز قتل الكلب الذي لا نفع فيه ولا ضرر ، والمعتمد عند الشارح حرمة قتله ، وعبارته في باب التيميم نصها : وخرج بالمحترم الحربي والمترد والزاقي المحصن وشارك الصلاة والكاب العقور ، وأما غير العقور فحترم لا يجوز قتله على المعتد ، ومثل غير العقور المرة فيحرم قتلها ( قوله ويحرم قتل الغل السلباني ) هذا القسم لم يجعل له ضابطا يعلم منه كل ما يحرم ، بل قضية التقسيم السابق عدم حرمة قتل ما ذكر إذ غايته أنه لا نفع فيه ولا ضرر وقد جعل قتله مكروها ( قوله والخطاف ) أي المسمى بعصفور الجنة ( قوله فيجوز قتله ) بل يندب لكونه من المؤذيات أه حج ( قوله نعم يندب فداؤه ) أي بمثله إن كان له مثل ولا يقيمه على ما يأتي ( قوله لا يعصده شجره ) أي لا يقطع ، قال في المختار : يقال عصده الشجر من باب ضرب قطعه وعصده من باب نعم أعانه ( قوله ويضمونها بالقيمة ) هذا واضح فيما له قيمة ، فلو لم يكن له قيمة هل تسقط أو لا ؟ الظاهر الأول ، وينبغي أن المراد قيمته في عمل الإثلاف وزمانه ( قوله ومعرفة المغروم ) أي فلو لم تنقص الأم قوم اللبن مستقلا وغرم قيمته

ليس من جملة ما صرح به كلامهم المذكور وإنما هو تقييد له من الشارح ( قوله للإجماع المستند لقوله تعالى وحرم عليكم الخ ) هو دليل لقول المصنف فيما مر الخامس اصطياد كل مأكول الخ ، وقوله لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم الخ دليل لقوله ويحرم ذلك في الحرم على الحلال ( قوله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد الخ ) ليس فيه دليل للحلال بالحرم ، فهو إنما قيس على المحرم كما يأتي وبه تعلم ما في كلامه الآتي ( قوله ومنكم خرج مخرج الغالب أي وإلا فكافر حكمه كذلك كما مر ، وصرح الشهاب حج أن المراد من قوله كالشارح ومنكم خرج مخرج الغالب

وحلل ضبان البيض ما لم يكن مذرا أو مذرا من النعام ، وإن كان مذرا منه ضمن قشره لأن له قيمة إذ يشتع به ، بخلاف المذرا من غيره ، ولو كسره عن فرخ فانتوجب مثله من النعم أو طار وسلم لم يجب شيء ، ولو نقره عن بيضه أو أحضن بيضه دجاجة وفسد ببعض الصيد ضمنه حتى لو تفرخ كان من ضبانه حتى يمتنع ، فإن كان الصيد مملوكا لزمه مع الضمان لحق الله تعالى الضمان للأذى وإن أخذه منه برضاه كعارية ، لكن المعروف لحق الله ما يأتي من المثل ثم القيمة ، والمغروم لحق الأذى القيمة مطلقا . وقد ألغز ابن الوردي بذلك فقال :

عندى سؤال حسن مستظرف فرع على أصلين قد تفرعا

قابض شيء برضا مالكة ويضمن القيمة والمثل معا

وخرج بما مر الصيد المملوك في الحرم بأن صاده في الحل فلكه ثم دخل به الحرم فلا يحرم على حلال التعرض له ببيع أو شراء أو غيرهما من أكل أو ذبح ، بخلاف الحرم لإحرامه ، ويزول ملك الحرم عن صيد أحرم وهو في ملكه بإحرامه فيلزمه إرساله ، وإن تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه ويصير مباحا فلا غرم له إذا قتل أو أرسل ، ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما ملكا لأنه لا يرد الدوام فتحرم استدامته كاللباس بخلاف النكاح ولو مات في يده ضمنه وإن لم يتمكن من إرساله إذا كان يمكنه إرساله قبل الإحرام ، ولو أحرم أحد مالكيه تعلل إرساله فيلزمه رفع يده عنه . قال الإمام : ولم يجوبوا عليه السعي في ملك نصيب شريكه ليطلقه لكن ترددوا في أنه لو تلف هل يضمن نصيبه اهـ . وتردد الزركشي فيما لو كان يملك الصبي صيدا هل يلزم الولى إرساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر ؟ والأوجه أخذنا بما مر أنه يلزمه كفارة محظورات إحرامه أنه يلزمه إرساله

( قوله فإن كان مذرا منه ) أى من النعام ( قوله أو طار وسلم لم يجب شيء ) أى بدل الفرخ . أما البيض فإن كان من النعام ضر قشره كما مر ( قوله حتى يمتنع ) أى يستقل بنفسه ( قوله فرع على أصلين ) أى قاعدتين ( قوله حتى لو قتله بعد التحلل ) وانظر هل يصير ميتة كذبوح المحرم أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لانتفاء إحرام الذابح وكون الصيد ليس حرميا ( قوله فتحرم استدامته ) أى بإحرام مالكة فلا غرم بإرسال غيره له أو قتله ( قوله فيلزمه رفع يده عنه ) أى وعليه فالقياس أن الشريك غير المحرم له الاستيلاء عليه بتمامه فيملكه ويتصرف فيه بما أراد أخذنا من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما ملكه . وأما لو استولى عليه غير الشريك فيصير مشتركا بينه وبين الشريك القديم ( قوله في ملك نصيب شريكه ) بأن يملكه منه ( قوله ليطلقه ) أى مالكة ( قوله هل يضمن نصيبه ) الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصصه شريكه لكن قال سم على حج مانصه : قال الشارح في شرحه : والذي يتجه ترجيحه منه أخذنا مما قورته آتفا أنه يضمن نصيبه لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام ، وتعبير الإمام بلزوم الدفع يقتضى ذلك ، إذ الأصل في مباشرة ما لا يجوز القذية ، ولا نظر لما ذكر من عدم تأني إطلاق حصصه على ما بقى لأنه كان يمكنه إزالة ملكه عن نصيبه قبل الإحرام ولو بنحو وقفه فلا يقال قد لا يجنب من يهبه له أو يرضى بشرائه مثلا ( قوله ويغرم قيمته ) أى وإن لم يرسله لأنه سبب في خروجه

لكن لك منعه بأن الآية في خصوص الحرم وعامة في صيد الحرم وغيره فتأمل ( قوله ويصير مباحا ) يعنى يستمر على إباحته المستصحب من حال الإحرام ( قوله لأنه لا يرد للدوام ) تعليل لقوله فيلزمه إرساله

ويغرم قيمته لأنه المورط له في ذلك ومن مات عن صيدوله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ، ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله كما في المجموع ، ويجب لإرساله كما لو أحرم وهو في ملكه ، ولو باعه صبح وضمن الجزء ما لم يرسل حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزء ، وفرق ابن المقرئ بين ما كان في ملكه قبل الإحرام حيث توقف على الإرسال بأنه دخل في ملكه قهرا بالإرث فلا يزول قهرا ، ودخوله في الإحرام رضا بزوال ملكه . وما اعترض به الجوزجى من كون المملوك قبل الإحرام بالإرث يزول ملكه عنه بالإحرام قهرا مع أنه دخل في ملكه قهرا ، فكونه في الإحرام لا تأثير له ، ومن أن دخوله في الإحرام رضا بزوال ملكه عما في ملكه وعما سيملكه وهو محرم يرد بمنع ما ذكره إذ الابتداء أقوى من الدوام ، فكان ابتداء طرو الإحرام على المملوك ولو بالإرث مزيلا للملك لأنه أقوى منه ، بخلاف ما نجد حال الإحرام بنحو الإرث فإن الإحرام ضعف عن منع دخوله في الملك فليضعف عن إزالة الملك بعد وجوده بالأولى . وقوله دخوله في الإحرام النج ممنوع أيضا إذ ما سيملكه غير محقق ولا مضمون غالبا فلا أثر لهذا الرضا إن سلم وجوده ، وكما يمنع الإحرام دوام الملك يمنع ابتداءه اختيارا كإشراء هبة وقبول وصية وحيث أنه فيضمنه بقبض نحو شراء أو عارية أو ودعة لا نحو هبة ، ثم إن أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزء بخلافه في الهبة لاضيان ، لأن العقد القاسد كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة ، وإن رده للمالك سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله فيسقط ضمان الجزء ، ولو باعه ثم أحرم ثم أفلس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتحلل فيحيتنن يرجع فيه كما نقله الزركشى عن المساورى فيكون تذر الرجوع في الحال عذرا في التأخير ، وعليه لو وجد المحرم بشن الصيد الذى باعه قبل عيبا كان له الرد بعد تحمله وشرط الضمان فيما مر بمباشرة أو غيرها على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد مميزا ليخرج الجنون والغنى عايه والثائم والطفل الذى لا يميز ، ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد في فراشه جاهلا به وأثقله. والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة أنه حق الله تعالى ففرق بين من هومن أهل التمييز وغيره ، ومعنى كونه حقا لله تعالى : أى أصالة وفى بعض حالاته ، إذ منها الصيام فلا نظر لكون القدية تصرف للفقراء ، ثم

---

عن ملكه بالإحرام ( قوله ومن مات ) أى شخص غير محرم ( قوله ورثه ) أى المحرم ( قوله حيث توقف النج ) أى حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال ، بخلاف ما لو دخل في ملكه بعد الإحرام حيث النج ، ولعل في العبارة سقطا ، والأصل قبل الإحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال وبين ما دخل في ملكه وهو محرم ( قوله وما اعترض به ) أى على الفرق ( قوله وعليه لو وجد المحرم بشن الصيد : أى المعين في العقد . أما ما في الذمة فلا يتوقف رده على التحلل ، وليس رده فوراً لأن ما في الذمة لا يملك إلا بالتراضى ( قوله وضعه الصيد في فراشه ) أى أو وقع ذلك بنفسه ( قوله وفى بعض حالاته ) جواب عما يقال كيف كان الصيد حقا لله مع أن بدله يصرف للفقراء . وحاصل الجواب أنه وجب أصالة لله تعالى وقد جعله الشارع للفقراء فكأنه تعالى أمر بدفع ما ملكه للفقراء ، ومن ثم لا يسقط بإسقاطهم كالوكيل في القبض إذا أسقط الدين عن المدين ، وهذا الجواب يطرد في كل ماوجب

---

( قوله كما لو أحرم وهو في ملكه ) التشبيه في مجرد وجوب الإرسال ( قوله حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزء ) كأن هذه الغاية بيان للمراد من الضمان المذكور قبلها فليراجع ( قوله وحيث أنه فيضمنه بقبض بنحو شراء النج ) عبارة الروى وإن قبضه بشراء أو عارية أو ودعة لاهبة وأرسله ضمن قيمته للمالك وإن رده للمالك سقطت القيمة لا الجزء ما لم يرسل انتهت ( قوله بشن الصيد ) أى المعين ( قوله منها الصيام ) بيان لبعض حالاته

ضمان السيد هنا : إما بمباشرة أو سبب أو وضع يد ، فالأول كالقتل ونحوه ، والثاني هو ما أثر في التلف ولم يحصله فيضمن مائلين من الصيد بنحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أو وقوعه بشبكة نصبها في الحرم أو وهو محرم وإن نصبها بملكه أو وقع الصيد بها بعد موته أو بعد التحلل كما أفتى به البعوى ، قال لتعديده حال نصبها ، وأخذ منه الأذرعى أنه لو نصبها بغير الحرم وهو حلال لم يضمن مائلين بها وإن أحرم ؛ ولو أرسل محرم كلبا معلما على صيد أو حل رباطه والسيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم ، وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا حاضرا أو غائبا ثم ظهر ، وفارق ما ذكر عدم الضمان بإرسال الكلب لقتل آدمي بأن الكلب معلم للاصطياد فاصطياده بإرساله كاصطياده بنفسه وليس معلما لقتل الآدمي فلم يكن القتل منسوباً إلى المرسل بل إلى اختيار الكلب ، ولهذا لو أرسل كلبا غير معلم على صيد فقتله لم يضمنه كما جزم به الماوردي والخرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى نصه في الإملاء ، وحكاها في المجموع عن الماوردي فقط ، ثم قال : وفيه نظر . وينبغي أن يضمنه لأنه سبب اه . قال في الخادم : قضية إطلاق غيرهم التسوية بين المعلم وغيره ، وظاهر أن محل كلام هؤلاء إذا لم يكن الكلب ضاريا ، وقضية الفرق السابق : أنه لو كان الكلب معلما لقتل الآدمي فأرسل عليه فقتله ضمن كالفارسى ، وهو ظاهر ، ولو استرسل كلب فزاد عدوه بإغراء محرم لم يضمنه لأن حكم الاسترسال لا ينقطع بالإغراء ، ويضمن ما تلف منه بخفر برحرفه وهو محرم بالجل أو الحرم وهو متعدي بالخفر كأن حفر في ملك غيره من غير إذنه ، أو وهو حلال في الحرم وإن لم يكن متعديا به كأن حفرها بملكه ، أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كمن نصب شبكة فيه في ملكه ، بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن مائلين من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير عدوان كما لو تلف به بهيمة أو آدمي ، ولو دل الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أعانته بآلة أو نحوها أو ثم ولا ضمان ، أو بيده والقاتل حلال ضمن الحرم لأن حفظه واجب عليه ولا يرجع على القاتل ، ولو رماه قبل إحرامه فأصابه بعده أو عكس ضمن تغليب الحائى الإحرام فيها وإنما أهدر مسلم رماه فارتد لتقصيره ، ولو رمى صيدا فنفذ منه إلى صيد آخر ضمنهما . والثالث التعدي

لله تعالى من المحقوق المالية كالزكاة والكفارات وغيرهما ( قوله إما بمباشرة أو سبب ) أراد به ما يشمل الشرط بدليل ما يأتي من أنه لو أمسكه محرم حتى قتلته حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل ( قوله أصابه ) صفة حيوان ، وقوله عليه : أى على الصيد ( قوله أنه لو نصبها بغير الحرم الخ ) يؤخذ منه أيضا أنه لو صاح لدفع صائل مثل فئات صيد أو رمى سهمها لبعير ند فوقع البعير على صيد فقتله عدم الضمان ، والفرق بين هذه وبين ما مر في قوله أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أن تلك مصورة بما إذا تعدى المحرم برى الحيوان بالسهم أخذنا من قوله الآتى ولو تلف به في نفاذه صيد ضمنه أيضا ، بخلاف هذه فإنه لم يتعد فيها برى السهم ( قوله وإن أحرم ) هو المتعدي ( قوله فقتله لم يضمنه ) هو المتعدي ( قوله وعزاه إلى نصه ) أى الشافعي ( قوله ولو استرسل كلب ) أى بنفسه ( قوله أو ثم ولا ضمان ) على الدال والمعين . وأما المدلول والمعان ، فإن كان محرما ضمن ولا فلا ( قوله أو بيده ، أى الدال

( قوله أو سبب ) مراده به ما يشمل الشرط كما يعلم من أمثلته ( قوله وهو متعدي ) مفهومه سببا مع قوله الآتى في الحلال وإن لم يكن متعديا أنه إن كان محرما وحفر في الحرم لا يضمن إلا إذا كان متعديا وليس مراد الإذ كيف يضمن الحلال بالخفر في الحرم وإن لم يكن متعديا ولا يضمن المحرم بالخفر في الحرم إلا مع التعدي مع تعدد مقتضى فيه وسبباً

بوضع اليد عليه فيضمن المحرم صيدا وضع يده عليه بتلف حصل له وهو في يده ولو بنحو وديعة كالغاصب أو بما في يده كان تلف بنحو رفس مركوبه كما لو هلك به آدمى أو بهيمة ، ولو كان مع الراكب سائق وقائد فالأوجه اختصاص الضمان بالأول لأن اليد له ، ولا يضمن ماتلف بإتلاف بعيره وإن فرط أخذها مما في المجموع عن الماردى وأقرو ، أنه لو حمل ما يصاد به فانقلت بنفسه وقتل لم يضمن ، وإن فرط وفارق التحلل رباط الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالبا دفع الأذى فإذا انحلت بتقصيره فوت الغرض بخلاف حمله ، ولو رماه بسهم فأخطأه أو أرسل عليه كلبا فلم يقتله أثم ولا جزاء ، ولو كان المتلف لما في يد المحرم محروما ضمن وكان ذواليد طريقا على الأصح ، بخلاف مالو كان حلالا فإن الضمان هو ذواليد ولا رجوع له على المتلف بشيء لأنه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على قتله ضمنه ورجع بما غرمه على مكبره وإنما يضمن ماتلف في يده إن كان أخذته لغير مصلحة الصيد لأن أخذته لمصلحة كمدأواته أو تخليصه من نحو سبع أو هرة اختلطته فأت في يده ، قال الرافعي : لأنه قصد المصلحة فجعلت يده يد وديعة كما لو أخذ المغصوب من الغاصب ليرده إلى مالكه فتلف في يده وكان الغاصب حرييا أو رقيقا للمالك ، ولا ينافي هذا قولهما أن الوديع يضمن كما مر ، إذ معنى هذا أن قصده مصلحة الصيد أخرج اليد عن وضعها الأصلي في هذا الباب وألحقها بيد الوديع المبحوث عنها في باب الوديع ، فليس معنى قول الرافعي فجعلت يده يد وديعة أن يده صارت كاليد المستودعة صيدا بل كالمستودعة غيره في علم الضمان للمعنى المذكور ، ولا يضمن أيضا بإتلافه لما صال عليه أو على غيره لأجل دفعه عن نفس محترمة أو عضو كذلك أو مال بل أو اختصاصا فيها يظهر لأن الصيال ألحقه بالمؤذيات ، ولو قتله للدفع راكمه الصائل عليه ضمنه ، وإن كان لا يمكن دفع راكمه إلا بقتله لأن الأذى ليس منه كما في إيجاب القدية بخلق شعر رأسه لإبذاء القمل . نعم يرجع بما غرمه على الراكب ولا ضمان ولا إثم بقتل جراد عم طريقه ، ولم يبطأ إلا مالا بدله من وطئه لأنه ملجأ إلى ذلك فأشبه دفعه لصياله ، وكالجراد مالو باض يفرشه ولم يمكنه دفعه إلا بالتعرض لبيضه فإذا نحاه وفسد لم يضمنه

( قوله فالأوجه اختصاص الضمان بالأول ) أى الراكب ( قوله ولا يضمن ) أى المحرم وقوله لما تلف : أى من الصيد ( قوله فإن فرط ) أى أو أغراه ( قوله ولو أكره محرم على قتله ) أى الصيد ، وقوله ضمنه : أى المحرم ( قوله على مكبره ) ظاهره وإن كان المكبر حلالا ، ويفرق بينه وبين ما قبله بما ذكره من أن التحلل ليس من أهل ضمان الصيد ( قوله ولا ينافي هذا ) أى عدم الضمان فيما لو أخذ الصيد لمصلحة ( قوله أو اختصاصا ) أى له ولغيره ( قوله لأن الصيال ألحقه بالمؤذيات ) وعليه فلو كان الحيوان مأكولا وصادف إن دفعه بآلة قطعت حقوقه ومريته فهل يكون ميتة أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج تردد في ذلك وكتب على ميتة مر ، ثم رأيت قول الشارح الآتى ومذبح الحرم الخ وما يأتى بهامشه عن حج ( قوله نعم يرجع بما غرمه على الراكب ) أى لأن الراكب بصياله ألجأه إلى قتل المركوب فيضمن ( قوله ولا إثم بقتل جراد ) أى ولو وجد

أن حرمة الحرم لا تختلف ( قوله فيضمن المحرم صيدا وضع يده عليه ) أى بالجزء كما هو ظاهر ( قوله أو بما في يده ) لا يخلو إما أن يكون معطوفا على يتلف أو وهو في يده ، وأيا ما كان فهو يقتضى أنه لا يضمن الصيد الذى رفته دابته مثلا إلا لأن كان الصيد في يده أيضا ، وظاهر أن الحكم أعم ، ويجوز أن يكون قوله بتلف الخ تفسيرا لوضع اليد ويدعى أن رفس الدابة مثلا وضع يد بالقوة ، وعبرة الروض : ويضمن الصيد باليد أو بالذى فيها انتهت



ومنه يؤخذ تنفيره إذا أضرَّ بأكله متاعه مثلاً أو ببوله ، ويضمن حلال فرثا حبس أمه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لأن حبسها جناية عليه ، ولا يضمنها لأنه أخذها من الحل أو هي في الحرم دونها ضمنها ، أما هو فكما لو رماه من الحرم إلى الحل ، وأما هي فلكونها في الحرم والفرخ ، مثال إذ كل صيد وولده كذلك إذا كان يتلف لانقطاع متعهده وخروج بالحلال الحرم فيضمن مطلقاً ، ولو نفر محرم صيدا ولو في الحل أو نفره حلال في الحرم فهلك بسبب التنفير نحو صدمته أو أخذ سبع أو قتل حلال له في الحل ضمنه ويستمر في ضمانه حتى يسكن ، ولو تلف به في نفاره صيد آخر ضمنه أيضاً ، ويضمن حلال أيضاً بإرساله وهو في الحل إلى صيد في الحل أيضاً سهماً من في الحرم فأصابه وقتله أو بإرساله وهما في الحل أيضاً كلباً معلماً تعين الحرم عند الإرسال لطريقه وإن لم تكن هي الطريق المألوفة لأنه ألجأه إلى الدخول ، بخلاف ما إذا لم يتعين لأن له اختياراً ولا كذلك السهم ، ولو دخل صيد رى إليه أو إلى غيره وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه ، وكذا لو أصاب صيداً فيه كان موجوداً فيه قبل رميه إلى صيد في الحل ، ولا يضمن مرسل الكلب بذلك إلا إن عدم الصيد ملجأً غير الحرم عند هربه . ونقل الأذرى أنه لو أرسل كلباً أو سهماً من الحل إلى صيد فيه فوصل إليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو نقل الكلب له في الحرم فمات فيه لم يضمنه ، ولم يحل أكله احتياطاً لحصول قتله في الحرم ، ولو رى في الحل صيداً كله أو قوائمه في الحرم واعتمد عليها أو عكسه ضمنه تغليبا للحرمة ، وإنما لم يضمن من سعى من الحرم إلى الحل أو من الحل إلى الحل ، لكن سلك في أثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل ، لأن ابتداء الصيد من حين الرمي أو نحوه لا من حين السعي ، فإن أخرج يده منه ونصب شبكة لم يضمن ما يتعقل بها ، وقياسه أنه لو أخرج يده من الحرم ورمى إلى صيد فقتله لم يضمنه ، ولا أثر لكون غير قوائمه في الحرم كراهه أن أصاب ما في الحل ولا ضمنه كما ذكره الأذرى والزرکشی ، هذا في القائم فغيره العبرة بمسقطه ، ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم

طريقاً غيره على ما هو الظاهر من هذه العبارة ( قوله ومنه يؤخذ تنفيره ) أي جواز تنفيره الخ ( قوله إذا أضرَّ بأكله متاعه الخ ) عبارة حج : في جملة ما يجوز التنفير لأجله أو كان ينجس متاعه بما ينقص قيمته لو لم ينفره ، فأفهم أنه لو لم تنقص قيمته لم يجز تنفيره وإطلاق الشارح يخالفه . وفي سم على منج في أثناء كلام مانصه : وهل يلحق بذلك أيضاً ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يلوّث المسجد بروثه فيجوز تنفيره عن المسجد صوتاً له عن روثه وإن عني عنه بشرطه أولاً ؟ فيه نظراً رحمه الله . أقول : الأقرب أنه كذلك ولو مع الغفوة لأنه قد لا توجد شرطه وتقدير المسجد منه صيال عليه فيمنع منه ( قوله مطلقاً ) أي سواء أخذ أمه من الحل أو الحرم كانت أمه في الحرم أم لا ( قوله ويستمر في ضمانه حتى يسكن ) أي فلو انفلت ولم يعرف له حالاً بعد فينبغي عدم الضمان لكونه الأصل ( قوله كلباً معلماً ) قضيت أنه لا يضمن بإرسال غير المعلم وهو موافق للكلام المارود في السابق وتقدم ما فيه من الخلاف والمبتدأ منه عدم الضمان ( قوله ضمنه ) وإن أصاب السهم خارج الحرم ( قوله كان موجوداً فيه ) أي واستمر واحتز به عما لو رى إلى صيد في الحل فدخل بعد الرمي صيد الحرم فأصابه السهم في مروره فلا ضمان لعدم تقصير الراي ، إلا أن هذا بشكل على ما اقتضاه قول الشارح فقتله السهم فيه ضمنه ( قوله تغليبا للحرمة ) أي

( قوله فقتله السهم فيه ) إن كانت الصورة أن السهم أصابه خارج الحرم ثم دخل الحرم فساقى فيا قتله الأذرى أنه لا ضمان ، وإن كانت الصورة أنه إنما أصابه في الحرم فلا حاجة إلى ذكر المسئلة من أصلها لعلها بالأولى من قوله فيما مر ويضمن حلال أيضاً بإرساله وهو في الحل إلى صيد في الحل أيضاً سهماً من في الحرم فلتحذر

كما جزم به بعضهم تغليباً للحرمة ويضمن المحرم ومن بالحرم الصيد بمثله من النعم لا من نوعه لقوله تعالى - فجزاء مثل ماقتل من النعم - والمراد به ذلك تقرباً لتحقيقاً وفي الصورة لا في القيمة ، فيفدى الكبير والصغير والصحيح والمريض والسمين والغزبل والمعيب بمثله رعاية للمائلة التي اقتضتها الآية ، وأيضا كما اعتبرت المائلة الصورية عند اختلاف الأجناس كذلك تعتبر عند اختلاف الأسنان والصفات ولو أعور يمين بيسار ، ولا يؤثر اختلاف نوع العيب ، ويميز الذكر عن الأنثى وعكسه والذكر أفضل ، وفي الحامل حامل ولا تذبح بل تقوم بمكة محل ذبحها ويتصدق بقيمتها طعاما أو يصوم عن كل مد يوماً ، فإن ألفت جنيناً ميتاً وماتت فكقتل الحامل ، وإن عاشت ضمن نقصها أو حيا أو ماتا ضمنهما أو مات دونها ضمن وضمن نقصها وإذا تقرر أن مثل الصيد من النعم يعرف إما بنص أو بحكم عدلين من الصحابة فمن بعدهم وإصحح إلى بيان ما نقل إلينا من ذلك ( في ) إتلاف ( النعامة ) بفتح التاء ذكر كانت أو أنثى ( بدنة ) كما حكم به عمر وعلي وابن عباس ومعوية فلا تجزئ بقرة ولا سبع شياه أو أكثر ، لأن جزاء الصيد تراعى فيه المائلة كما مر ( وفي ) واحد من ( بقر الوحش ) وفي واحد من ( حمارة ) أي الوحش ( بقرة ) أي واحد من البقر ( و ) في ( الغزال عنز ) وهي أنثى المعز التي تم لها سنة ، والأولى أن يقال : وفي الظبي تيس إذ العنز إنما هو واجب الظبية : أي أصالة لكنهم جروا في التعبير بذلك على وفق الأثر الآتي ، وولد الظبية يسمى غزالا من ولادته إلى أن يقوى ويطلع قرناه ثم يسمى الذكر ظبيا والأنثى ظبية ، وهما اللذان واجبهما العنز على ما تقرر أما الغزال فواجبه إن كان ذكراً جدي أو جفراً على ما يقتضيه جسم الصيد وإن كان أنثى فغناق أو جفراً وذلك لما صح أن عمر قضى في الكل بذلك إلا الوبر فروى الشافعي عن عطاء ومجاهد أنهما حكاه في بشاة

أي حرمة الحرم ( قوله ولا يؤثر اختلاف نوع العيب ) الأولى أن يقول اختلاف محل حيث اتحد نوعه . وبعبارة المحلى حرمة عطا على ما يجزئ : والمعيب بالمعيب إذا اتحد جنس العيب كالعوز وإن كان عوراً أحدهما في اليمين والآخر في في اليسار ، وإن اختلف كالعوز والجرب فلا ( قوله فكقتل الحامل ) أي فضمن بحامل مثلها لكن لا تذبح ( قوله ) أنهما حكاه في بشاة ( ضعيف وباقى قريباً ) في جفراً فما نقل عن عطاء ومجاهد مذهبهما

( قوله وإذا تقرر أن مثل الصيد من النعم يعرف إما بنص ( الخ ) لم يتقدم له تقرير هذا وهو إما سيأتي بعد وعنده أنه تابع للإمداد ، لكن ذلك قد تقدم له تقرير هذا في المتن ( قوله في إتلاف النعامة ( الخ ) مراده بالإتلاف هنا ما يشمل نحو التلف في اليد ( قوله والأولى أن يقال وفي الظبي تيس ( الخ ) هو تابع في هذا للإمداد لكن عبارة الإرشاد : وفي الظبي عنز ، وهي التي قال الإمداد عقبها : والأولى ( الخ ) . والحاصل أنه تابع في هذه السواددة بلفظها للإمداد مع أن بعضها غير مناسب هنا وبعضها غير صواب كما يعرف بالتأمل . واعلم أن الأثر الذي أشار إليه بقوله وفق الأثر الآتي هو ما رواه الشافعي بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة اه . ثم إنه تابع في هذا التعبير للإمداد ، والصواب إسقاط قوله هنا في الكل أو تأخير الأثر عما سيأتي في كلام المصنف ( قوله وفي الظبي تيس ) أي أو عنز كما علم من جواز الأنثى عن الذكر وعكسه ، وكذا يقال فيما بعده ، وقد أشار إلى ذلك بقوله أصالة ، وإنما قال والأولى ولم يقل والصواب لاحتمال أن المصنف أراد بالغزال الظبية تجوزاً ، ولو قال والأولى أن يقال وفي الظبي عنز لكان أنسب ، لكن عنده ما مر ( قوله إلا الوبر ) هو تابع فيه للإمداد . أيضاً ، لكن الوبر مذكور في متن الإرشاد لا هنا ( قوله بما

(و) في (الأرنب عناق) وهي أنثى الماعز إذا قويت مالم تبلغ سنة كما ذكره المصنف في تحريره وغيره ، وفي أصل الروضة أنها أنثى الماعز من حين تولد حتى ترعى (و) في (الربيع) أو الوبر بإسكان الموحدة (جفرة) وهي أنثى الماعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والذكر جفر لأنه جفر جنبها : أى عظما ، قال بعد تفسير العناق والجفرة بما ذكر : هذا معناها لغة ، لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق إذ الأرنب خير من الربيع <sup>١</sup> . وقضيته أن الواجب في الربيع غير جفرة لأنها بمقتضى التفسير المذكور وإنما تكون بعد سن العناق وادعى أن ذلك مخالف للمنقول والدليل ، قال الوالد رحمه الله تعالى : الجفرة محمولة على ما دون العناق ، إذ المعول عليه في تفسيرها ما في المجموع والتحرير وغيرهما ، وفي الضبع كبش والثعلب شاة والضب وأم-حسين جدى - (وما لا نقل فيه) من الصيد عن السلف (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) لقوله تعالى - يحكم به ذوا عدل منكم - أى ولو ظاهرا أو بلا استبراء سنة فيها يظهر أو كانا قاتليه خطأ أو لا اضطرار لا تعديا ، ويعتبر كونهما قاتلين بهذا الباب فطنين ، وما في المجموع من استحباب الفقه محمول على زيادته ، ومقتضى قول الماوردى وغيره أن ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه اشتراط ذكورتيهما وحريتهما وهو كذلك ، أما قاتله عدوانا مع العلم بالتحريم فلا يمكنهما للسقهما إلا إن تابا وأصلحا ، وهذا صريح في كون ذلك كبيرة ، ووجهه أنه إلتلاف حيوان محترم من غير ضرورة ولا فائدة ، فقول القنوى الظاهر أنه ليس بفسق غير صحيح ، ولو حكم عدلان بالمثل وأتخرن بالقيمة أو يمثل آخر قدم من حكم بالمثل في الأول لأن معهما زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه وبغير في الثانية كما في اختلاف المفتين ، وعلم أنه لو حكم صحابي وسكت الياقون عمل به كما في الكفاية عن الأصحاب لأنه أولى من حكم عدلين ، وفي معناه قول كل مجتهد غير صحابي مع سكوت الباقي (و) وجب (فيها لا مثل له) مما لا نقل فيه كالجراد وبقيّة الطيور غير الحمام سواء أكان أكبر جثة منه أم أصغر أم مثله (القيمة) عملا بالأصل في المتومات وقد حكمت الصحابة بها في الجراد ، أما مالا مثل له مما فيه نقل وهو الحمام والمراد به ما عبّ وهدر كالفواخت واليام والقمرى وكل ذى طوق ، سواء اتفقا ذكورة أم أنوثة أم اختلفا شاة من ضأن أو معز بحكم الصحابة ومستنده توقيف بلغهم وإلا فالقياس لإيجاب القيمة ، ولو أبلغ عرمان قارنان صيدا وجب عليهما جزاء واحد لاتحاد المثلغ ، وإن تعددت أسباب الجزاء بتعدد الجماعة المتلفين ، وكونهم قارنين وكونه في الحرم كما يتحد

(قوله كما ذكره المصنف في تحريره وغيره) منه المجموع (قوله وفي الضبع كبش) عبارة حجج للذكر والأنثى عند جمع وللأنثى فقط عند الأكثرين ، وأما الذكور فضعبان بكسر فسكون (قوله أو لا اضطرار لاتعديا) قضيته أن الحرم المضطر إذا ذبح صيدا لا اضطراره وجبت عليه قيمته كما تجب على المضطر بدل ما أكله من طعام غيره ، وبه صرح في الهجة وشرحها وسيأتى أن مذبحه لذلك لا يكوب ميتة بل يحل له ولغيره (قوله إلا أن تابا وأصلحا) أى فيحتمل أن به حالولا لا يتوقف ذلك على استبراء كما مر (قوله واوحكم عدلان) أى بأنه لا مثل له وإنما الواجب فيه القيمة (قوله كما في اختلاف المفتين) أى المجتهدين. أما غيرهما فينبغي أن من غلب على ظنه صدقه في إصابة المنقول أخذوا بقوله وإلا لم يأخذ بقول واحد منهما للتعارض بلا مرح (قوله ماعب) بابه ردّ قوله في مختار الصحاح وقوله وهدر) مضارعه يهدر بالكسر (قوله والقمرى) هو بضم القاف كما في المختار (قوله شاة من ضأن) أى فقيه شاة من

ذكر) يعنى بما هنا في الجفرة وبما مر عن أصل الروضة في العناق ، أما على ما مر فيه عن التحرير وغيره فلا حاجة إلى هذا المراد (قوله شاة من ضأن) لعله سقط قبل لفظ فيه من الكتبة (قوله وكوتهم) أى الصيد والقارنان ،

تغليظ الدية وإن تعددت أسبابه ، بخلاف كفارة الآدى فإنها تتمدد بتعدد القتالين لأنها لا تتمجزي ، ولو قتلته حلال ومحرّم لزم الحرم نصف الجزاء فقط ، إذ شريك الحلال يلزمه بقسطه بحسب الروموس ، وظاهر كلامهم أن التوزيع هنا على الروموس في الجراحات والضربات ، ولا ينافيه ما يأتي في الجنابات في الضربات لأنها ثم يظهر تأثيرها فأمكن التوزيع عليها بخلافه هنا ، إذ الصيد ليس له سطح بدن تظهر فيه الضربات فاستوى فيه الجراح والضارب ، أو أتلّف محرمان قارنان أحد امتناعي نعامه وجب ما نقص من قيمتها عليهما بل بعض الامتناع كذلك فيجب النقص لإجزاء كامل ، ولو جرح ظلياً واندمل جرحه بلا أزمان فنقص عشر قيمته فعليه عشر شاة لاعترة قيمتها ، فإن برئ ولا نقص فيه ، فالأرض بالنسبة إليه كالحكومة إليه بالنسبة للآدى ، فيقدر الحاكم فيه شيئاً باجتهاده مراعيًا في الاجتهاد مقداراً ما أصابه من الوجع ، وعليه في غير المثلّي أُرشه ، ولو أُرمن صيداً لزمه جزاؤه كاملاً ، فإن قتلته محرّم آخر فعلى القتال جزاؤه مزمناً ، أو قتلته المزمّن قبل الاندمال فعليه جزاء واحد ، أو بعده فعليه جزاؤه مزمناً ، ولو جرح صيداً فغاب فوجدته ميتاً وشك ألمات بجرحه أم بجراحته لم يجب عليه غير الأرض لأن الأصل براءة ذمته عما زاد . ومذبوب الحرم من الصيد ميتة فلا يحلّ له وإن تحلل ولا لغيره إن كان حلالاً كصيد حرى ذبحه حلال فيكون ميتة لأن كلامهما ممنوع من الذبح لمعنى فيه كالحجوسى ، فإن كان المذبوب مملوكاً لزمه أيضاً القيمة لمالكه ، ولو كسر أحدهما بيض صيد أو قتل جرّاداً حرم عليه تغليظاً كما نقله في البيض المصنّف في مجموعته عن جمع والقطع به عن آخرين ، وقال بعده بأوراق : إنه الأصح ، وهو الأوجه دون الحلال ،

الصّان الخ ، وظاهر إطلاقه أنه يعتبر فيها إجزاءها في الأضحية . أقول : وقياس قولهم فيها له مثل في الصيد أن في الكبير كبيرة وفي الصغير صغيرة أنه يجب هنا في الحمامة الكبيرة شاة عجزة في الأضحية وفي الحمامة الصغيرة شاة صغيرة غير عجزة في الأضحية ( قوله لزم الحرم نصف الجزاء ) أى ولا شيء على الحلال ( قوله ليس له سطح بدن الخ ) أى غالباً ( قوله أحد امتناعي نعامه ) وهو العدو والطيّران ( قوله وجب ما نقص من قيمتها ) وقياس ما يأتي في الظلي أن يشتري بما لزمهما جزء بدنة نسبتها إليه كنسبة ما نقص من القيمة لحملتها ( قوله مقدار ما أصابه من الوجع ) أى فإن لم يكن له مقدار أصلاً فلا شيء عليه في مقابلته ( قوله فلا يحلّ له ) ظاهره وإن اضطر ، وعبارته حج : ومذبوب الحرم ومن بالحرم لصيد لم يضطر أحدهما للذبح ميتة ، ثم قال : ومفهوم لم يضطر المذكور أنه لو ذبحه للاضطرار حلّ له ولغيره ( قوله إن كان حلالاً ) أى أو محرم بالأولى ( قوله ولو كسر أحدهما ) أى الحرم والحلال بالحرم ( قوله وهو الأوجه دون الحلال ) أى فيحلّ له تناول ما كسره الحرم من البيض وإن حرم

وفي نسخ كونه بالأفراد . واعلم أنه لم يقيد الصورة فيها مرّ بالحرم ولعله سقط من الكنية بدليل ما هنا ( قوله ليس له سطح بدن ) أى لا يظهر بدنه لاستتاره بالريش أو نحوه ( قوله حرم عليه تغليظاً ) أى أكله ( قوله كما نقله في البيض المصنّف الخ ) عبارة الإمداد : ولو كسر أحدهما بيض صيد أو قتل جرّاداً حرم عليه تغليظاً عليه لا على غيره ، كما نقل في المجموع تصحيحه في البيض عن جمع والقطع به عن آخرين ، وقال بعد ذلك بأوراق : إنه أصح ، لكن قال هنا : إن الأشهر الحرمة . والأوجه الأول لأن إباحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابتلاعه بدونه ، ثم رأيت القمولى جرى على الثاني فقال : إذا حلب الحرم لبن صيد حرم على غيره ككسر البيض وغيره ، وغيره اعترضه بأن ما ذكره في البيض وجه فقد صوب في المجموع حله انتهت . وبها يعلم ما في كلام الشارح فإن كلام المجموع كله بالنسبة للغير عكس ما صنعه الشارح ( قوله دون الحلال ) أى في غير الحرم وكان الأولى أن

إذ إباحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابتلاعه بكونه وإن قال هنا إن الأشهر الحرم ؛ والمحرم أكل صيد غير حرمي إن لم يدل أوعين عليه ، فإن دل أو صيد له ولو بغير أمره وعلمه حرم عليه الأكل منه وأثم بالدلالة بالأكس ولأنما حرمت دلالة للحلال عليه مع أنها دلالة على مباح للحلال لأنها تعرض منه للصيد وإبداء له وجنابة عليه فدخلت في عموم التعرض الذي من تحريمه بسائر أنواعه ، لكن لأجزاء عليه بدلالته ولا بإعانتة ولا بأكله ما صيد له ؛ ولو أمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزء ولا رجوع له به على القاتل أو محرم رجع كما مر ، ( ويحرم ) على محرم وحلال ( قطع ) أو قلع ( نبات الحرم ) الرطب وكان بعض أصله فيه : أي في الحرم مباحا كان أو مملوكا ( الذي لا يستنبت ) بالبناء للمفعول : أي من شأنه أن لا يستنبت الآدميون بأن ينبت بنفسه كالطرقاء شجرا أو غيره لقوله في الخبر المسار « ولا يعضد شجرة » أي لا يقطع « ولا يتخلى خلاه » وهو بالقصر الحشيش الرطب ، وقيس بمكة باقي الحرم ، وفهم مما مر أنه لو غرست شجرة حرمية في الحل أو عكسه لم تنتقل الحرمه عنها في الأولى ولا إياها في الثانية ، بخلاف صيد دخل الحرم ، إذ للشجر أصل ثابت فاعتبر منبته ، بخلاف الصيد فاعتبر مكانه ، ولا تضمن حرمية نقلت من الحرم إليه إن نبت وكذا إلى الحل ، لكن يجب ردها محافظة على حرمها وإلا ضمنها كما قاله جمع واعتمده السبكي وغيره : أي بما بين قيمتها عتمة وغير عتمة ، ومن قلها من الحل استقر عليه ضمانها وفهم أيضا أنه لا يضمن غصنا في الحرم أصله في الحل نظرا لأصله وإن ضمن صيدا فوقه لذلك . قال القوراني : ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم الأصل ، ويحرم قطع شجرة أصلها في الحل والحرم تغليباً للحرمه ، وخروج بالرطب اليابس ، فلا يحرم قطعه ولا قلعه لأنه ليس نابتا في الحرم بل مغرور فيه بشرط موت أصله

على الحرم ، وكذا ما قتله المحرم من الجراد ومثلها ما حلبه المحرم من اللبن اه حج . وقياس ما ذكر أن ما جزة الحرم من الشعر يحرم عليه دون الحلال ، هذا وقضية التعبير بالحلال حرمه أكله على محرم آخر ، وقضية قول حج الحل تغير كاسره من حلال أو محرم ( قوله لزمه ) أي المحرم ( قوله ويحرم قطع نبات الحرم ) أي ما نبت فيه وإن نقل إلى غيره ، بخلاف غيره فلا يحرم وإن نقل إلى الحرم كما يأتي ( قوله وفهم ما مر ) أي في قوله نبات الحرم ( قوله بخلاف صيد دخل الحرم ) أي أو أخرج منه ( قوله لا يضمن غصنا في الحرم أصله في الحل ) أي بخلاف عكسه فيهما فيضمن أغصان شجرة في الحل أصلها في الحرم ، ولا يضمن صيدا على أغصانها لأنه ليس في الحرم ( قوله وإن ضمن صيدا فوقه لذلك ) أي لكونه في هوا الحرم ( قوله ثبت لها حكم الأصل ) وقياسه أنه

يقول دون غيره كما في الإمداد ( قوله وكان بعض أصله فيه ) لعله أو كان بعض أصله فيه بزيادة همزة قبل الواو وإلا فلا معنى لتقييده المتن بذلك فليراجع ( قوله ولا يضمن حرمية نقلت الخ ) أن لا يضمنها الضان الآتي بالبقرة أو الشاة فلا يتأني ما يأتي في قوله وإلا ضمنها كما قاله جمع الخ ( قوله وإلا ) أي بأن لم يردّها . والصورة أنها نبتت ففنى ضمانها تعلقه به ، وهو لم يردّها إذا لم تثبت أنه يضمنها بالبقرة أو الشاة ( قوله ومن قطعها من الحل ) في بعض النسخ قلبها ، والمراد من قطعها أو قلها من الحل بعد غرس الأول لما فيه يكون فعله قاطعا لحكم فعل الأول وينتقل الضان إليه فليراجع ( قوله وفهم أيضا الخ ) عبارة الإمداد : وأفهم أيضا أنه لا يضمن غصنا في الحرم أصله في الحل نظرا لأصله وإن ضمن صيدا فوقه نظرا لمكانه ، وأنه يضمن غصنا في الحل أصله في الحرم وإن لم يضمن الصيد فوقه لذلك انتهت . فالحل الجملة الأولى سقطت من نسخ الشارح ، إذ من جعلها مرجع الضمير ( قوله ويحرم قطع شجرة أصلها في الحل والحرم ) تقدم هذا في كلامه أيضا ( قوله بشرط موت أصله ) هنا سقط في

ولم يرج نباته وإلا لم يحل بخلاف قطعه فيحل مطلقا ، ولأنما لم يأت نظير هذا التفصيل في الشجر اليابس لأنه يستخلف مع القطع ولا كذلك الشجر . قال في المجموع : وإطلاق الحشيش على الرطب مجاز فإنه حقيقة في اليابس وإنما يقال للرطب كلاً وعشب ، ولو أخذ غصنا من شجرة خرومية فأنخلف مثله في سنته بأن كان لطيفاً كالسواك فلا ضيان فيه فإن لم يخلف أو أنخلف لا مثله أو مثله لا في سنته فعليه الضيان ، فإن أنخلف مثله بعد وجوب ضيانه لم يسقط الضيان كما لو قلع من مثغور فنبئت ، ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط لثلا يضر بها ، إذ خبطها حرام كما في المجموع نقلا عن الأصحاب ، ونقل اتفاقهم على جواز أخذ ثمرها وعود السواك ونحوه ، وقضيت أنه لا يضمن العصن اللطيف وإن لم يخلف . قال الأذرعى : وهو الأقرب . قال الشيخ : لكنه يخالف لما مر انتهى ، والأوجه حمل ما هنا على ما هناك ( والأظهر تعلق الضيان به ) أى بقطع نبات الحرم الرطب ، وهو شامل للشجر كما مر فقوله ( وبقطع أشجاره ) من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام ( ففى ) أى يجب في قطع أو قلع ( الشجرة ) الحرمية ( الكبيرة ) بأن تسمى كبيرة عرفا ( بقرة ) كما رواه الشافعى عن ابن الزبير ولا يقال مثله إلا بتوقيف ، وسواء أنخلفت الشجرة أم لا ، والبدنة في معنى البقرة كما في الروضة ، وإنما لم يسمحو بها عن البقرة ولا عن الشاة في جزاء الصيد لمراعاتهم المالية فيه بخلافه هنا ( و ) في ( الصغيرة ) لأن قاربت سبع الكبيرة ( شاة ) فإن صغرت جدا ففيها القيمة . قال الزركشى وسكت الرافعى عما جاوز سبع الكبيرة ولم ينته إلى حد الكبر ، وينبغى أن يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة اهـ . وسكت المصنف عن الواجب في غير الشجر من النبات ، والواجب فيه القيمة لأنه القياس ولم يرد نص يدفعه ولم يتعرض المصنف كالرافعى لسن البقرة والشاة . والأوجه اشتراط أجزأهما في الأصعبية خلافا لبعضهم وإن جرى الأسنوى على الفرق بين الشاة والبقرة ، وكلام المصنف يقتضى وجوب البقرة أو الشاة بمجرد القطع ولا يتوقف على قلع الشجرة ، وكلام التنبيه يقتضى التوقف عليه ، ولم يصرحا في الشرحين والروضة بالمسئلة نعم عبر الرافعى بالتامة ، ولعله احتز به عن قطع الغصن ( قلت : و ) كذا ( المستنبت ) بفتح الموحدة ،

لو غرس في الحرم نواة من شجرة حلية لم تثبت الحرمه لها ، ويؤيده ما ساقى من أنه لو نقل تراب الحل إلى الحرم ، لم تثبت الحرمه اعتبارا بأصله ، وقد يشمل ذلك قول حج . أما ما استنبت في الحرم مما أصله من الحل فلا شيء فيه ( قوله وإلا لم يحل ) أى ولا يرج نباته لم يحل ( قوله فيحل مطلقا ) مات أصله أم لا ( قوله فإنه حقيقة الخ ) وفي نسخة فإن حقيقة اليابس ( قوله أو مثله لا في سنته فعليه الضيان ) أى بالقيمة على ما بأتى ، وقضيت أنها لو اختلفت في سنته دونه ضمنها ضيان الكل لا التفاوت بين قيمة المقطوع وما أنخلف ( قوله لثلا يضر بها ) من أضر فهو بضم الياء ( قوله وسواء أنخلفت الشجرة أم لا ) وعليه يفرق بين الشجرة والغصن بأن الغصن اللطيف من شأنه الإخلاف ولا كذلك الشجرة ، ثم رأيت في حج مانصه : وكان الفرق بينه : أى الحشيش وبين غصن الشجرة حيث فصلوا فيه بين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن وإن أنخلف في سنته كما اقتضاه إطلاقهم أيضا أن الشجر يحتاج له أكثر ، إذ لافرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن بالحيوان بخلاف الحشيش فيها ( قوله والبدنة في معنى البقرة ) أى بل هي أفضل من البقرة ( قوله وإنما لم يسمحو بها عن البقرة ) أى بأن يقولوا بأجزأها عنها ( قوله قال الزركشى وسكت الرافعى ) لعل المراد سكت عن التصريح به ، وإلا فقوله الرافعى في الشرح على ما نقله الشارح عنه أن مادون الكبيرة يضمن بشاة صادق بالقربية من الكبيرة ( قوله أعظم من الواجبة ) وينبغى أن يراعى في العظم

النسخ ، ولعل الساقط عقب قوله بل وهو معروض فيه نحو قوله كقتل حشيشه وقطعه فإنه إنما يحرم إن كان أخضر ، بخلاف اليابس فإنه يحل قطعه بشرط الخ ، وهو مأخوذ من الإرشاد وشرحه ( قوله وكذا بعد قول المتن قلت )

وهو ما استنبته الآدميون من الشجر (كغيره) في الحرمة والضمان (على المذهب) وهو القول الأظهر لعموم الحديث .  
والثاني المنع تشبيها له بالزروع : أى كالخطة والشعير والبقول والخضراوات فإنه يجوز قطعه . ولا ضمان فيه بلا خلاف . قاله في المجموع ، وكالزروع مانبت بنفسه ( ويحل ) من شجر الحرم ( الإذخر ) قلما وقطعا لاستثنائه في الخبر المار . قال العباس بارسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم وبيوتهم ، فقال صلى الله عليه وسلم « إلا الإذخر » ومعنى كونه لبيوتهم أنهم يسقفونها بضم القاف فوق الخشب ، والقين الحداد ، وظاهر إطلاق المصنف جواز تصرف الآخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره ، وهو ما عير به الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه بقوله قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس : إلا الإذخر ، فيشمل من أخذه لينتفع بثمنه ، وقد قالوا : إن الإذخر مباح ، ثم عقبه بقوله ويجاب بأنه إنما أبيع لحاجة في جهة خاصة ، وقد قالوا : لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبيع ( وكذا الشوك ) يحل شجره ( كالسوسج ) جمع عوجبة نوع من الشوك ( وغيره ) من كل مؤذكالمنتشر من الأغصان المضرة في طريق الناس ( عند الجمهور ) كالصيد المؤذى ، وقد أجاب في المجموع عن خبر الصحيحين « ولا يعضد شوكه » بأنه يخصص بالقياس على الفواست الخمس ، وما اعترضه السبكي بأنه لا يتناول غيره فكيف يسمى التخصيص ؟ يرد بأنه متناول لما في الطرقات وغيره فيخصص بغير ما في الطرقات لأنه لا يؤذى ، وقيل يحرم ويجب الضمان بقطعه ، وصححه المصنف في شرح مسلم ، وفرق بينه وبين الصيد المؤذية بأنها تقصد الأذى بخلاف الشجر ويجوز رعى حشيش الحرم بل وشجره كما نص عليه في الأم باليهام ، لأن الهدايا كانت تساق في عصره صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم وما كانت تسد أفواهها في الحرم ( والأصح حل أخذ نباته ) من حشيش أو نحوه ( لعل الهام ) بسكون اللام كما يجوز تسريحها فيه كما علم مما مر ( وللدواء ) بالمد ( والله أعلم ) كحفظ وسنى وتغذ كرجلة وبقلة للحاجة إليه ، ولأن ذلك في معنى الزرع ولا يقطع لذلك إلا بقدر الحاجة ، ومن ثم لم يجر قطعه للبيع ممن يعلف به كما في المجموع لأنه كطعام أبيع أكله فلا يجوز بيعه ، ويؤخذ منه كما قال الزركشى

النسبة بين الصغيرة وما زاد عليها ولم ينه إلى حد الكبيرة ، فإذا كان قيمة الحزقة في الصغيرة درهما والزائدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة الحزقة فيها أن تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لأن الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريبا . وهذه مقدار النصف ، والتفاوت بينهما سبعان ونصف سبع ، ونظير هذا ما مر في الزكاة من أنه يشترط في التفصيل أو ابن اللون زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت ( قوله وهو ما استنبته الآدميون من الشجر ) أى من الزرع ( قوله وكالزروع مانبت بنفسه ) لعل المراد مما من شأنه أن يستنبته الناس كحطة حملها سبل أو هواء ( قوله الإذخر ) بالذال المعجمة انتهى محلى ( قوله وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم ) أى فيحرم بيعه ولا يصح خلافا لحج ( قوله من الأغصان المضرة في طريق الناس ) مفهومه أن الأغصان المضرة بالشجر نفسه ككثرة جريد النخل مثلا لا يجوز قطعه ، ويدعى الجواز في هذه الحالة لما فيه من الإصلاح ( قوله يرد بأنه الخ ) لكن هذا يتوقف على حرمة قطع السواك من غير الطريق . وقضية المتن خلافا ( قوله بل وشجره ) قضيته أنه لا يجوز قطعه للدواب ، وقضية قوله الآتى من حشيش أو نحوه خلافا ( قوله كرجلة )

لحاجة إليه بل الأولى حذفه ( قوله يرد بأنه متناول لما في الطرقات وغيره ) هذا الرد لا يلاق اعتراض السبكي ، إذ هو مبنى على أن الشوك كله مؤذ : أى إما بالفعل أو بالقوة ، ومن ثم رد الشهاب حج هذا الرد بقولهم : لا فرق

وعيره أنا حيث جَوَزْنَا أخذ السواك لا يجوز بيعه كما علم مما مر ، وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للدواء والعلف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده . قال الأنسوى : وتبعه جماعة وهو المنصوح ، وأُثِّق به الوالد رحمه الله تعالى فهو المعتمد وإن خالف فيه بعضهم ، ومقابل الأصح يمنع ذلك وقوفاً مع ظاهر الخبر ، واقتصار المصنف على التيات يفهم عدم التعدى لغيره وهو كذلك ، فيحرم نقل تراب الحرم وحجره إلى الحل فيجب رده إليه ، فإن لم يفعل فلا ضمان لأنه ليس بنام فأشبه الكلاً اليابس ، ونقل تراب الحل وأحجاره إلى الحرم خلاف الأولى كما في المجموع ، وهو الأوجه ثلاثاً يحدث له حرمة لم تكن ، ولا يقال مكروه لعدم ثبوت النهي فيه ، وظاهر أن نحل ذلك إذا لم يكن لحاجة بناء ونحوه وإن ذهب في الروضة إلى الكرامة ، ويمرر أخذ طيب الكعبة أو سترتها ، ويجب رد ما أخذ منهما . فإن أراد التبرك بها أتى بطيب مسحها به ثم أخذه ، وفي الروضة عن ابن الصلاح : الأمر في سترتها إلى الإمام بصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعاً وعطاء لأن عمر رضى الله عنه كان يقسمها على الحاج وهو حسن متعين ثلاثاً تلتف بالي . ثم نقل عن جمع من الصحابة أنهم جَوَزُوا ذلك وله لبسها ولو لنحو حافض وكذا استحسنته في المجموع ، لكن نبه في المهمات على أن هذا مخالف لما وافق عليه الرافعي آخر الوقف أنها تباع إذا لم يبق فيها جمال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد وحمله على ما إذا وقفت للكسوة ، وكلام ابن الصلاح وعلى ما إذا كساها الإمام من بيت المال فإن وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة جزءاً ، وأما إذا ملكها مالكا للكعبة فلقبيها ما يراه من تعليقها عليها أو بيعها وصرف ثمنها لمصلحتها ، فإن وقف شيء على أن يؤخذ من ريعه وشرط الوقف شيئاً من بيع أو إعطاء أو نحو ذلك اتبع ، ، وإلا فإن لم يقفها الناظر فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى ، فإن وقفها فيأتي فيه مامر من الخلاف في البيع . قال : وبقى قسم آخر وهو الواقع اليوم ، وهو أن الواقف لم يشترط شيئاً وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بأن بنى شبيهة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكفى من بيت المال ، ورجع في هذا أن لم أخذها الآن .

أى وخييزة ( قوله حيث جَوَزْنَا أخذ السواك لا يجوز بيعه ) معتمد وهل يجوز له أخذ عوض في مقابلة رفع اليد عن الاختصاص أولاً ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ( قوله فيحرم نقل تراب الحرم وحجره إلى الحل ) أى دون مائه ( قوله فأشبه الكلاً اليابس ) أى في مجرد عدم الضمان فلا ينأى الكلاً اليابس لا يحرم قطعه لكن هل يحرم نقله إلى غير الحرم كترابه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ( قوله إذا لم يكن لحاجة بناء الخ ) أى فإن كان لذلك كان مباحاً ( قوله ويمرر أخذ طيب الكعبة أو سترتها ) أى يحرم على الآحاد الاستقلال بأخذها وأمرها للإمام على ما يأتي ( قوله لما وافق عليه ) أى النووي ( قوله فإن وقفت تعين صرفها ) معتمد وليس من وقفها ما اعتيدت زماناً من أخذ غلة ما وقف عليها ثم يشترى به والأمر فيها للإمام ( قوله فيأتي فيه ما مر من الخلاف ) لم يتقدم هنا حكاية خلاف

بين مافى الطريق وغيرها الصريح في أن المراد المؤذى بالفعل أو القوة ( قوله ويمرر أخذ طيب الكعبة أو سترتها ) أى استبداداً وإلا فالأمر في ذلك للإمام على ما يأتي ( قوله وهو حسن متعين ) من جملة كلام الروضة ( قوله فإن وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة جزءاً ) سقط قبله كلام من نسخ الشرح ، وعبارة الإمداد كشرح الأروض ، وحمله على ما إذا وقفت للكسوة ، وكلام ابن الصلاح على ما إذا كساها الإمام من بيت المال حيث ذكر أنها إما أن توقف على الكعبة وحكمها مامر وخطأه غيره بأن مامر إنما هو فيها إذا كسبت من بيت المال فإن وقفت تعين



وقال العلائي : لا ترد في جواز بيعها والحالة هذه ، وحلود الحرم معروفة نظم بعضهم مسافتها بالأميال في قوله :

وللحرم التحديد من أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت اتقانها

وسبعة أميال عراق وطائف وجسدة عشر ثم تسع جعرانه

بتقدم السين في الأولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم :

ومن يمن مسجع بتقدم سينه وقد كملت فاشكر لربك إحسانه

( وصيد ) حرم ( المدينة ) وأخذ نباته كما في المجموع ( حرام ) وكذا وجّ واد بالطائف لخبر « إلى حرمت المدينة » أي أحدثت حرمتها « كما حرم لإبراهيم مكة » أي أظهر حرمتها إذ أصبح أنها حرمت من حين خلقت السموات والأرض ، وعرض الحرم ما بين حرتيها وهي الحجارة السود ، وطوله ما بين عير وثور وهو جبل صغير وراء أحد ( ولا يضمن ) الصيد ولا النبات ( في الجديد ) لأنه ليس محلا للتسليم بخلاف حرم مكة ، والقديم أنه يضمن بسلب الصائد والقاطع لشجره ، واختاره المصنف في المجموع وتصحيح التنبيه لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد وعلى هذا فليل إنه كساب القتل الكافر ، وقيل ثيابه فقط ، وقيل وصحة في المجموع أنه يترك للمسلوب ما يستر به عورته ، والأصح أن السلب للسلب ، وقيل لفقراء المدينة ، وقيل لبيت المال ، والتقيع بالنون وقيل بالياء ليس يحرم ، ولكن حماه النبي صلى الله عليه وسلم لنعم الصدقة ونعم الجزية فلا يملك شيء من نباته ولا يحرم صيده ولا يضمن ، ويضمن ما أتلفه من نباته لأنه ممنوع عنه فيضمنه بقيمته قال الشيخان : ومصرفها مصرف نعم الجزية والصدقة ، ويحث المصنف أنها لبيت المال ، ثم شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة أقسام ، لأن الدم إما غير أو مرتب وكل منهما إما معدل أو مقدر ، وستأتي مجموعة آخر هذا الباب . وقد بدأ بالخير المعدل فقال ( ويتخير في ) جزاء إلتلاف ( الصيد المثل بين ) ثلاثة أمور ( ذبح ) بمعجمة ( مثله ) بمثلثة ( أو ) بين ( الصدقة به ) بأن يفرق لحمه مع النية حتماً ( على مساكن الحرم ) وعلى فقرائه أو يملكهم جلته مذبوحا ، ولا يجوز إنحراجه حيا ولا أكل شيء منه ( وبين أن يقوم المثل ) بالنقد الغالب ( دراهم ) أو غيرها ( ويشتري بها طعاما لم ) مما يجزى في الفطرة أو يخرج مقدارها من طعامه إذ الشراء مثال ( أو يصوم ) في أي مكان شاء ( عن كل مد ) من الطعام ( يوما ) وذلك لقوله تعالى - فجزاء مثل ما قتل من النعم - الآية - ويستثنى من إطلاقه ذبح المثل ما لو قتل صيدا مثليا حاملا فلا يجوز ذبح مثله كما مر بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمته طعاما وعلم مما تقرر عدم اختصاص التقويم بالدرهم . وقوله لم : أي لأجلهم إذ الشراء لا يقع لم ، ودرهم منصوب بنزع الخافض ، ولو بقى من الطعام أقل من مد صام عنه يوما تكيلا للمتكسر ، وقد مر مساواة الأذنون للمسلم في جزاء الصيد فيتخير بين شيئين فقط ( وغير المثل ) مما لا تقل فيه من الصيد يتخير في جزاء إلتلافه بين أمرين أحدهما

( قوله وقال العلائي لا ترد في جواز بيعها ) معتمد بمن يأخذ وهم بنو شيبه ( قوله وللحرم التحديد ) وبها يعلم أن حلود الحرم دون المواقيت إذ أقل مواقيته على مرحلتين ولا شيء من الحدود يقرب من ذلك ( قوله وجدة ) بضم الجيم ( قوله وصيد المدينة حرام ) ويصير حراما كذبوح المحرم ( قوله وعلى ذلك ) أي القديم ( قوله قال الشيخان ومصرفها الخ ) معتمد ( قوله إنها لبيت المال ) والفرق بين هذا وما قبله أن نعم الجزية تصرف لأهل التي خاصة ،

الخ ( قوله بنزع الخافض ) أي ويعرب فيها صنعه الشارح بدلا من النقد ( قوله ولو بقى من الطعام أقل من مد ) أي في مسئلة الصوم ( قوله مما لا تقل فيه ) أخرج الحمام

( يتصدق بقيمته ) أى بقدرها ( طعاما ) على مساكين الحرم وفقرائه فلا يتصدق بالدرهم . وثانيهما ما ذكره بقوله ( أو يصوم ) عن كل مد يوما ويكمل المنكسر كما مر والبرة في قيمة غير المثل بمحل الإلتلاف وزمانه قياسا على كل متلف منقوص ، وفي قيمة مثل المثل بمكة وقت إرادة تقويمه لأنها محل ذبحه لو أريد ، والمعتبر كما جزم به القوراني في العدول إلى الطعام سعره بمكة ( ويتخير في فدية الحلق ) لثلاث شعرات متوالية فأكثر وفي قلم أطفال كذلك وفي التطيب واللبس والادهان ومقدّمات الجماع بشهوة وشاة الجماع بعد الجماع الأول والجماع بين التحليلين ( بين ) ثلاثة أمور ( ذبح شاة ) مجزئة في الأضحية ويقوم مقامها يدنة أو بقرة أو سبع من واحدة منهما ( و ) بين التصدق ( بثلاثة أصع ) بالمد جمع صاع وأصع أصله أصوع أبذل من واوه همزة مضمومة قلعت على الصاد ونقلت ضمها إليها وقلبت هي ألفا ( لسته مساكين ) لكل مسكين نصف صاع ( و ) بين ( صوم ثلاثة أيام ) لقوله تعالى - فن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه - أى فحلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ، ونخير الصالحين « أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة : أيؤذيك هوامٌ رأسك ؟ قال : نعم . قال : انسك شاة أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين » والفرق يفتح الفاء والراء ثلاثة أصع ، وقيس بالحلق وبالعدول غيرهما واعلم أنه ليس في الكفارات ما يزداد المسكين فيها على مد سوى هذه ( والأصح أن الدم في ترك المأمور ) الذي لا يفوت به الحج ( كالإحرام من الميقات ) أو بما يلزم منه الإحرام لو أحرم من غره والرى والمبيت بمزدلفة أو بمنى ليالى التشريق وطواف الوداع ( دم ترتب ) لإحراقه له بدم التمتع لمافي التمتع من ترك الإحرام من الميقات وقيس به ترك باقى المأمورات ( فإذا عجز ) عن الدم ( استرى بقيمة الشاة طعاما ) أو أخرجه من طعامه كما مر ويتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه ( فإن عجز صام عن كل مد ) من الطعام ( يوما ) وهذا ما صححه الغزالي كالإمام والأصح كما في الروضة أنه إذا عجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ، فهو مرتب بمقدّر ( و ) دم ( القوات ) للحج بقوات الوقوف ( كدم التمتع ) في صفته وسائر أحكامه المتقدمة ، إذ دم التمتع ترك الإحرام من الميقات والوقوف المتروك في القوات أعظم منه ( ويذبحه في حجة الفساء في الأصح ) حيا لا في سنة القوات لفتوى عمر بذلك كما سيأتى . والثاني يجوز ذبحه في سنة القوات قياسا على دم الإفساد ، ووقت الوجوب على الأول منوط بالحرم بالقضاء ، كما أن دم التمتع منوط بالتحريم بالحج ، وعليه لو كفر بالصوم لا يقدم صوم الثلاثة في القضاء ويصوم السبعة إذا رجع منه ، ولو أخرج دم القوات بين تحلله والإحرام بالحج بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء أجزأه كما اقتضاه كلام أصل الروضة وكلام العراقيين

وأموال بيت المال لا تنخص بأهل التي بل يصرفها الإمام فيما يراه من المصالح ( قوله بمحل الإلتلاف ) هو ظاهر إن أئلف حالا ، فلو أمسكه مدة ثم أئلفه فالظاهر أنه يضمه ضمان المخصوص ( قوله سعره بمكة ) لم يبين الوقت الذى يعتبر سعرها فيه هل هو وقت التقويم أو الوجوب أو غيرهما ، وقد مر له في تقويم يدنة الجماع اعتبار سعر مكة في غالب الأحوال ، وعن السبكي اعتبار وقت الوجوب ، فينبغي أن يجرى مثله هنا ( قوله أى فحلق ) قدره أخذنا من صدر الآية ، ولدفع توهم أن المرض بمجرده يوجب الفدية وليس مرادا ( قوله سوى هذه ) أى الكفارة التى هى دم نخير وتعديل فيدخل فيه جميع الاستماعات الآتية ( قوله فإذا عجز عن الدم ) ضعيف ، وكذا قوله وإن عجز صام عن كل مد يوما ( قوله منوط بالتحريم ) أى الإحرام ( قوله لا يقدم صوم الثلاثة ) أى على الإحرام

( قوله والأصح كما في الروضة أنه إذا عجز عن الدم يصوم ) أى بلا إطعام .

وقبه عليه الأذرى ( والدم الواجب ) على حرم ( بفعل حرام ) وإن لم يحرم ذلك الوقت كالحلق لعذر ( أو ترك واجب ) عليه غير ركن أو غيرهما كدم الجبرائات ( لا يختص ) لإجراؤه ( بزمان ) بل بفعل في أيام التضحية وغيرها لأن الأصل عدم التخصيص ، ولم يرد ما يخالفه لكن تندب إرافته أيام التضحية . قال السبكي وغيره : وينبغي وجوب المبادأة إليها إذا حرم السبب كما في الكفارة فيحمل ما أطلقوه على الإجزاء ، أما الجواز فأجأوه على ما قرروه في الكفارة ( ويختص ذمحه ) بأى مكان ( بالحرم في الأظهر ) لقوله تعالى - هديا بالغ الكعبة - ولخير « نحرث ههنا » وأشار إلى موضع النحر من منى « وكل فجاج مكة منحر » ، ولأن الذبح حق يتعلق بالهدى فيختص الحرم كالصدق . والثاني يجوز أن يذبح خارج الحرم بشرط أن ينقل ويفرق لحمه فيه قبل تغيره لأن المقصود هو اللحم فإذا وقعت تفرقه على مساكين الحرم حصل الغرض « ويجب صرف لحمه » وجلده وبقية أجزائه من شعره وغيره ، فاقصاره على اللحم لأنه الأصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد ( إلى مساكينه ) أى الحرم وقرائه القاطنين منهم والغرباء والصرف إلى الأول أولى إلا أن تشتد حاجة الثاني فيكون أولى ، وعلم من كلامه عدم جواز أكله شيئا منه ، وبه صرح الرافعي في كتاب الأضحية ، وأنه لا فرق بين أن يفرق المذبح عليهم أو يعطيه بجملة لم وبه صرح الرافعي أيضا في الكلام على تحريم الصيد ، ويكفي الاقتصار على ثلاثة من قرائه أو مساكينه وإن انحصروا لأن الثلاثة أقل الجمع ، فلو دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن له أقل متمم كظهير من الزكاة ، وإنما لم يجب استيعابهم عند الانحصار كما في الزكاة لأن المقصود هنا حرمة البلد وثم سد الخلة ، وتجب النية عند التفرقة كما قاله الرويان وغيره ، ويؤخذ من التشبيه بالزكاة الاكتفاء بالمتقدمة عليها واقتصاره فيما مر على الدم الواجب بذل حرام أو ترك واجب مثال إذ دم التبع والقران كذلك . وأما دم الإحصار فسيأتى ودفع الطعام لمساكين الحرم لا يتعين لكل منهم مد في دم التبع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير ، أما دم الاستمتاع ونحوها مما دمه دم

( قوله وإن لم يحرم ذلك ) أى الفعل ( قوله على ما قرروه في الكفارة ) أى من أنه إن عصى بالسبب وجب الفور ولا فلا ( قوله ويختص ذمحه بالحرم ) أى فلو ذبح خارجه لم يعتد به ولو فرقه فيه ، ومحل اختصاصه بالحرم مأم يحصر وإلا ذبح موضع الحصر كما سيأتى ( قوله إلى مساكينه ) عبارة العباب : ويجب تفريق لحوم وجلود هذه الدماء وبدلها من الطعام على المساكين في الحرم ، قال الشارح في شرحه : وقضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم خارجه ، والأوجه خلافه كما مر لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيرها ، ذلك بأن القصد من الذبح هو إعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه لا تلويثه بالدم والفتر إذ هو مكروه اهـ ويجب بأن المراد بتفرقه فيه صرفه لأهله اهـ . وخالفه من فصم على أنه لا يجوز صرفه خارجه ولا لمن هو فيه بأن خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجه ثم دخله اهـ سم على حج . وقضية قول المصنف صرف لحمه إلى مساكينه أن المدار على صرفه لهم ولو في غير الحرم ، لكن قول الشارح الآتى قبيل الباب ، وكل هذه الدماء وبدلها تختص بتفرقه بالحرم على مساكينه ، يوافق ما نقله سم عنه وصم عليه ( قوله وثم سد الخلة ) بالفتح الحصلة وهى أيضا الحاجة والفقر انتهى مختار ( قوله وتجب النية عند التفرقة ) قال حج : وظاهر كلامهم هنا أن الذبح لا تجب النية عنده ، وهو مشكل بالأضحية ونحوها ، إلا أن يفرق بأن القصد هنا إعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته . وثم إرافة الدم لكن هنا فداء عن النفس ، ولا تكون كذلك إلا إن قارنت نية القرية فتأمل انتهى ( قوله الا استماع بالمتقدمة ) أى النية

( قوله لا يتعين لكل منهم مد في دم التبع ونحوه ) لعل الصواب في غير دم التبع ونحوه ، فلفظ غير

تغير وتقدير فلكل واحد من ستة مساكين نصف صاع من ثلاثة أصعب كما مرّ ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب منه قبل التفرقة لم يحرثه . نعم هو غير بين ذبح آخر وهو أول أو شراء بدله لحما والتصدق به لأن الذبح قد وجد ، وإن لم يتقيد ذلك بما لو قصر في التفرقة وإلا فلا يضمن كما لو سرق المال المتعلق به الزكاة لأن الدم متعلق بالذمة والزكاة بعين المال ولو عدم المساكين في الحرم أخر الواجب المالى حتى يعلم وأمنع النقل ، بخلاف الزكاة حيث جاز النقل فيها لأنه ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف هذا (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح المعتمر) غير الممتنع والقارن (المروة) لأنها موضع تحمله (و) لذبح (الحاج) ولو قارنا أو مریدا أفراداً أو متمتعاً ولو عن دم تمتعه (منها) لأنها محل تمتعه والأحسن في بقعه فتح القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم ، قاله بعض الشراح (وكذا حكم ماساقاً) أى المعتمر والحاج (من هدى) نذر أو نفل (مكاناً) في الاختصاص والأفضلية (ووقته) أى ذبح هذا الهدى (وقت الأضحية على الصحيح) قياساً عليها ، والثاني لا يخصص بوقت كدماء الجبرانات ، وعلى الأول لو أخر الذبح حتى مضى وقت الأضحية نظر إن كان واجبا ذبحه حتماً قضاءً أو تطوعاً فإن لم يعين غيرها هذه الأيام ، فإن عين الهدى التقرب غير زمن الأضحية لم يعين له وقت إذ ليس في تعيين اليوم قرينة ، نقله الأسنوى عن المتولى وغيره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى . والهدى كما يطلق على ما يسوقه الحرم يطلق أيضاً على ما يبلز منه من دم الجبرانات ، وهذا الثاني غير محتص بوقت الأضحية كما مر ، وظاهر كلام المصنف اختصاص ما يسوقه المعتمر بوقت الأضحية وهو كذلك وإن نوزع فيه الأسنوى . واعلم أنه حيث أطلق الدم في المناسك فالمراد به ما يجزى في الأضحية ، فتجزى البلدة أو البقرة عن سبعة دماء وإن اختلفت أسبابها ، فلو ذبحها عن دم واجب فالفرض سبعة فله إخراجها عنه وأكل الباقي

(قوله ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب) أى ولو كان السارق والعاصب من فقراء الحرم أخذنا من إطلاقه ، وبه صرح في شرح الروض وعبارته كما نقله سم على منعه عنه : ولو سرقه مساكين الحرم ، في شرح الروض بحثاً أنه لا يجزى سواء وجدت نية الدفع أم لا ، قال : لأن له ولاية الدفع إليهم وهم إنما يملكونه به (قوله جاز النقل فيها) أى للمالك حيث لم يوجدوا ثم (قوله ووقته وقت الأضحية) أى فيحرم تأخير ذبحه عن أيامها ، وعليه فلو علمت الفقراء في أيام التضحية أو امتنعوا من الأخذ لكثرة اللحم ثم فهل يعذر بذلك في تأخيرها عن أيام التضحية أو يجب ذبحها فيها ويخبره قديداً إلى أن يوجد من يأخذها من الفقراء ؟ فيه نظر ، ومقتضى إطلاقهم وجوب الذبح في أيام التضحية الثاني ، وهو ظاهر . وبني ما لو كان ادخاره يتلفه فهل يبيعه ويحفظ ثمنه إذا أشرف على التلف أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول . هذا ، وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الأضحية أنه لو أحرم بعمرة وساق هدباً أو ساق الهدى إلى مكة بلا إحرام وجوب تأخير ذبحه إلى وقت الأضحية كأن ساقه في رجب مثلاً وهو قريب ظاهر ، ثم رأيت قوله فظاهر كلام المصنف الخ ، وهو صريح في وجوب التأخير (قوله لم يعين له وقت) أى فيلزمه

ساقط من النسخ من الكتب . والحاصل حينئذ أن دم التعديل يجوز النقص فيه عن المدّ والزيادة عليه سواء أكان مرتباً أم غيراً ، وأن دم التقدير إن كان غيراً فالزيادة على المد ثابتة بالنص لأنه يعطى لكل مسكين نصف صاع ، وإن كان مرتباً فلا إطعام فيه على الأصح المارّ فليراجع . ثم إن مراده بدم التمتع دم الاستمتاع بقرينة قوله بعده : وأما دم الاستمتاع ، وهذا المفهوم صريح فيما قدمته من أن لفظ غير ساقط من النسخ (قوله لأنها محل تمتعه) أى بما كان محظوراً عليه (قوله والأحسن في بقعه) أى على خلاف ما سلكه هو في الحل

إلا في جزاء الصيد المثلّ فلا يشترط كونه كالأضحية لما مر أن الواجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعيب معيب بل لا تجزى البدنة عن شاته . وحاصل الدماء ترجع باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام : دم ترتيب وتقدير ، ودم ترتيب وتعديل ، ودم تخيير وتقدير ، ودم تخيير وتعديل . فالأول يشتمل على دم اتقن والقران والقرات والمنوط بترك مأمور وهو ترك الإحرام من الميقات والرى والمبيت بمزدلفة ومنى وطواف الوداع ، فهذه الدماء دماء ترتيب بمعنى أنه يلزمه الذبيح ولا يجوز العدول إلى غيره مالم يعجز عنه ، وتقدير بمعنى أن الشرع قدر ما يعدل إليه تقديرا لا يزيد ولا ينقص . والثاني يشتمل على دم الجماع فهو دم ترتيب وتعديل ، بمعنى أن الشرع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة فتجب فيه بدنة ثم بقرة ثم سبع شياه ، فإن عجز قوم البدنة بلراهم والدراهم بطعام وتصدق به . فإن عجز صام عن كل مدّ يوما ويكمل المنكسر كما مر ، وعلى دم الإحصار فعليه شاة ثم طعام بالتعديل ، فإن عجز عن الطعام صام عن كل مدّ يوما . والثالث يشتمل على دم الحلق والقلم فهو دم تخيير ، بمعنى أنه يجوز له العدول إلى غيره مع القدرة عليه فيتخير إذا حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أطفار ولا يبيح ذبيح دم وإطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة أيام وعلى دم الاستمتاع وهو التطيب ، والذهن بفتح الدال للرأس واللحية وشعر الوجه على مامر واللبس ومقدمات الجماع والاستمنا والجماع غير المقدس . والرابع يشتمل على دم جزاء الصيد والشجر ، فجملة هذه الدماء عشرون دما : ثمانية مرتبة مقدرة ، وثمانية صغيرة مقدرة ، وثمانية فيهما ترتيب وتعديل ، وثمان فيهما تخيير وتعديل ، وقد أشار الدميري لذلك بقوله :

خاتمة من الدماء ما ألزم	مرتبا وما بتخيير لزم
والصفتان لا اجتماع لهما	كالعدل والتقدير حيث فهما
والدم بالترتيب والتقدير في	تتمع فوت قران اتقن
وترك ميقات ورى ووداع	مع المبيتين بلا عسل مشاع
ثم مرتب بتعديل سقط	ففسد الجماع والحصر فقط

في أئى وقت شاء كما اقتضاء قوله قبل فات إن لم يعين هذه الأيام ( قوله وقد أشار الدميري لذلك الخ ) ونظمها ابن المقرئ فقال :

أربعة دماء حج يحصر	الأول المرتب المقدس
تتمع فوت وحج قرنا	وترك رى والمبيت بمنى
وتركه الميقات والمزدلفه	أو لم يودع أو كئشى أخلفه
ناذره بصوم إن دما فقد	ثلاثة فيه وسبعا في البلد
والثان ترتيب وتعديل ورد	في محصر ووطء حج إن فسد
إن لم يجد قومه ثم اشترى	به طعاما ما طعمة للفقرا
ثم ليعجز عدل ذاك صوما	أعنى به عن كل مد يوما
والثالث التخيير والتعديل في	صيد وأشجار بلا تكلف
إن شئت فاذبح أو فعلد مثله ما	عدلت في قيمة ما تقسما
وخيرن وقدرن في الرابع	فاذبحه أوجد بثلاث أصع

مغير مقسذر دهن لباس والحلق والقلم وطيب فيه باس  
والوطء حيث الشاة والمقدمات مغير معسل صسيد نبات

وهذه النداء كلها لا تختص بوقت كما مر وتراق في النسك الذي وجبت فيه ، ودم الفوات يجزئ بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء كالتنع إذا فرغ من عمرته فإنه يجوز له الذبيح قبل إحرامه بالحج وهذا هو المعتمد ، وإن قال ابن المقرئ : إنه لا يجزئ إلا بعد إحرامه بالقضاء ، وكل هذه النداء وبدلها تختص بفرقتها بالحرم على مساكنه ، وأما دم الإحصار فسيأتي . ويستحب لقاصد مكة بنسك أن يهدي لها شيتا من النعم للاتباع ، ولا يجب إلا بالنذر فإن كان بدنا سن إشعارها فيجرح صفحة سنامها اليمنى أو ما يقرب من محله في البقر فيها يظهر بحديدة وهي مستقبله القيلة ويلطخها بدمها علامة على أنها هدى لتجنب . وأن يقلدها نعلين ، وأن يكون لهما قيمة ليتصدق بهما ، ويقلد الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها ولا يلزم بذلك ذبحها .

### باب الإحصار والفوات

هو في الاصطلاح : المنع من إتمام أركان الحج أو العمرة والفوات للحج لأن العمرة لا تنفوت إلا في حق القارن خاصة تبعا لفوات الحج ، ويدل عليه قول المصنف بعد : ومن فاته الوقوف . وموانع إتمام النسك ستة : الأول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله ( من أحصر ) عن إتمام حج أو عمرة أو قران من جميع الطرق ( تحلل ) أى جاز له التحلل ، وسيأتي ما يحصل به سواء أكان المنع يقطع طريق أم بغيره ، وسواء أكان المنع كافرا أم مسلما وسواء أمكن المضى بقتال أو بذل مال أو لم يمكن ، إذ لا يجب إحمال الظلم في أداء النسك ، وسواء أحصل لإحياء

للشخص نصف أو فصم ثلاثا تحبث ما اجتنبته اجتنابا  
في الحلق والقلم ولبس دهن طيب وتقبيل ووطء ثنى  
أو بين تحليل ذوى إحرام هدى دماء الحج بالتام  
أمرحه الله وقول النظم تحبث أى تزيل أثر جنابتك .

### ( باب الإحصار والفوات )

( قوله المنع مع إتمام الحج ) أى وأما في اللغة فهو المنع من المقصود كما يأتي ( قوله أو بذل مال ) ظاهره وإن قل ،

( قوله ودم الفوات يجزئ بعد دخول وقت الإحرام ) قد مر هذا آنفا .

### ( باب الإحصار والفوات )

( قوله باب الإحصار والفوات ) كذا في التسخ ، ولعل لفظ الفوات هنا زائد من الكنية ويكون لفظ الفوات الذى هو من المتن هو الآتى في قول الشارح والفوات للحج التبع فيكتب بالأمر كما هو كذلك في التحفة ويدل عليه قول الشارح هو في الاصطلاح إذ الضمير للإحصار ، فلو كان لفظ الفوات هنا في مركزه لكان الواجب الإتيان بالظاهر لا بالضمير كما لا يخفى ( قوله ويدل عليه ) أى على أن الفوات للحج : أى أصالة ( قوله الأول والثاني الحصر العام والخاص وقد ذكرهما التبع ) وحينئذ فالرق ونحوه ليس من الحصر فيكون زائدا على ما في الترجمة

الكعبة في ذلك العام أم لا ، وسواء أكان العدو فرقا أم فرقة واحدة لقوله تعالى - فإن أصحرتم - أي وأردتم التحلل - فما استيسر من الهدى - أي فعليكم ذلك . والآية نزلت بالحدبية حين صلته المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت وكان معتبرا فنحر ثم حلق ثم رجع وهو حلال وقال لأصحابه ؛ قوموا فانحروا ثم احلقوا . رواه الشيخان وأجمع المسلمون على ذلك ، ولأن في مصابرة الإحرام إلى أن أتيا بالأعمال مشاقا وحرجا ، وقد رفعه الله تعالى عنا ، ولاستفادتهم به الأمن من العدو الذي بين أيديهم ، ولو منعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل في الأصح ، أما إذا تمكنوا بغير قتال وبذل مال كأن كان لهم طريق آخر يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لزمهم سلوكه سواء أطال الزمان أم قصر وإن تيقنوا القوات ، فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق المسلوك أو نحوه تحلوا بعمل عمره ولا قضاء عليهم في الأظهر ، ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ، ولا يحرم كما لا تحرم الهبة لهم ، أما المسلمون فلا يكره بذله لهم ، والأولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الإسلام وإتمام النسك ، فإن عجزوا عن قتالهم أو كان المانعون مسلمين فالأولى لهم أن يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال تحمزا عن سفك دماء المسلمين ، ويجوز لهم إن أرادوا القتال ليس الدرع ونحوه من آلات الحرب ، ويجب عليهم التقية كما لو لبس الحرم المخيط لدفع حر أو برد والأفضل تأخير التحلل إن اتسع الوقت لاحتمال زوال الإحصار ، وإن ضاق فالأولى التعجيل مخافة أن يفوتهم الحج فيلزمهم القضاء عند بعضهم . نعم إن غلب على ظنهم انكشافه في مدة الحج بحيث يمكنهم إدراكه أو في العمرة إلى ثلاثة أيام لم يجز لهم التحلل ، وكذا لو منعوا عن غير الأركان كالرعي والمبيت لأنهم متمكنون من التحلل بالطواف والحلق ، ويقع حجهم مجزئا عن حجة الإسلام ، ويجبر الرمي والمبيت بالدم وإن منعوا من عرفة دون مكة وجب عليهم أن يدخلوها ويتحللوا بعمل عمره وإن منعوا من مكة دون عرفة وقفوا ثم تحلوا ولا قضاء فيهما في الأظهر ، والحصر الخاص كأن حبس ظلما أو بدين وهو معسر به وعاجز عن إثبات إعساره به لأن مشقة كل أحد لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها وأن لا يتحمل ، والحائض إذا لم تطف للإفاضة ولم يمكنها الإفاضة حتى تطهر وجاءت بلدها وهي محرمة وعدمت

وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ماله امتنع مالك الراحلة أو الزاد إلا بزيادة تافهة حيث يجب شراؤها بالزيادة لتفاتها بأن المبدول هنا ظم محض ، بخلافه فيما مر فإنه يتباين بمثله في البيع والشراء ( قوله وأجمع المسلمون على ذلك ) أي على جواز التحلل بالإحصار ( قوله جاز لهم التحلل ) أي وفالذاته دفع مشقة الإحرام كالحلق والقلم ونحوهما ( قوله ولا قضاء عليهم في الأظهر ) أي لأنه فوات نشأ عن حصر فلا يشكل بما يأتي من وجوب القضاء على من فاته الحج لأن ذاك فوات لم ينشأ عن حصر ( قوله ولا يحرم كما لا تحرم الهبة ) قد يمنع القياس بأن في الهبة علو الواهب وشرفه لإنتاعه على الموهوب له ، بخلاف بذل المال لهذا الغرض فإن فيه إظهار العجز عن رفع الكافر وهول ذل ، ( قوله فيلزمهم القضاء ) ضعيف ( قوله والحائض إذا لم تطف ) ليس بقيد بل متى وصلت إلى محل

ولك أن تقول : ما المانع من جعل ذلك من الحصر الخاص أيضا لاتحاد الحكم ولا تطبيق التعريف عليه ( قوله وقفوا ثم تحلوا ) أي ولا حكم هذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الإسلام في وقت آخر كما يعلم مما يأتي قبيل المانع الخامس ( قوله كأن حبس ) خير قوله والحصر الخاص والحاصل أنه لما قال في صدر الباب الأول والثاني الحصر العام والخاص بين بعد ذلك العام في ضمن قوله سواء أكان المنع بقطع طريق الخ . ثم بين الثاني بقوله والحصر الخاص الخ ، وكل منهما داخل تحت قول المصنف من أصح وإن كان في سياق الشارح قلاقة ، وكان الأولى تأخير قوله والحصر الخاص الخ عن القيل الآتي ( قوله لأن مشقة كل أحد الخ )

النفقة ولم يمكنها الوصول إلى البيت لتحلل بالنية والذبح والحلق كالخصر كما مر التنبيه عليه ( وقيل لا لتحلل الشُرْمَة ) بالمعجمة لاختصاصها بالإحصار كما لو انقطعت الطريق أو مرضت ، والصحيح الجواز كما في الخصر العام لما مر ، وفارق جواز التحلل بالحبس علمه بالمرض بأنه لا يمنع الاتمام بخلاف الحبس . وقال المصنف : إن الأشهر في اللغة أحصره المرض وحصره العدو ، وقال السبكي : إن المشهور من كلام أهل اللغة أن الإحصار : المنع من المقصود ، سواء أمنه مرض أم عدو أم حبس ، والخصر : التضيق ( ولا يتحلل بالمرض ) إذا لم يشترطه لأنه لا يمنع الاتمام ولا يزول بالتحلل . قال المسوردي ، وهو إجماع الصحابة رضى الله عنهم : بل يصبر حتى يزول ، فإن كان محروما بعمرة أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمل عمرة ( فإن شرطه ) أى التحلل بالمرض مقارنا للإحرام ( تحلل به ) أى بسبب المرض ( على المشهور ) كما له أن يخرج من الصوم فيما لو نذر به بشرط أن يخرج منه بعدل ، ولخبر الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير ، فقال لها : أردت الحج ، فقالت : والله ما أجِدُنِي إِلَّا وَجعة . فقال لها : حببى واشترطى ، وقول : اللهم على حيث حبستى » وقيس بالحج العمرة ، والاحتياط اشتراط ذلك . والثاني لا يجوز لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشروط كالصلاة المفروضة ، وقائله أجاب عن الحديث بأن المراد بالحبس الموت أو هو خاص بضباعة ، ومعلوم أنه خلاف الظاهر ، وغير المرض من سائر الأعذار كضلال الطريق ونفاذ النفقة والخطأ في العدد كالمرض في ذلك ، وقضية إطلاقهم الاكتفاء بوجود مطلق المرض وإن خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض ، ويحتمل تنقيده بمبجح التيمم ، والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة في إتمام النسك ، ثم إن شرطه بلا هدى لم يلزمه هدى عملا بشرطه ، وكذا لو أطلق لعدم شرطه ولظاهر خبر ضباعة ، فالتحلل فيها يكون بالنية فقط وإن شرطه بهدى لزمه عملا بشرطه ، ولو قال : إن مرضت فأنا حلال فرض صار حلالا بالمرض من غير نية ، وعليه حلوا خبر أبى داود وغيره بإسناد صحيح « من كسر أو عرج فقد حل » وعليه الحج من قابل ، وإن شرط قلب حجه عمرة بالمرض أو نحوه جاز بل كما لو شرط التحلل به بل أولى ، ولقول عمر لأمية سويد بن غفلة

يشق عليها العود منه جازها التحلل وإن لم تصل لبلدها ( قوله مقارنا للإحرام ) عبارة ابن عبد الحق : فإن شرطه : أى لفظا هـ . أى واللفظ هو المتبادر من الشرط ( قوله اللهم على ) بفتح الحاء : أى موضع أحل ، وقوله حبستى بفتح السين : أى العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوافى من الخادم للزركشى . وقال في الكفاية في قوله على بكسر الحاء : كذا قاله شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في تخريج أسانيد الرافعي هـ زيادى . وفى المختار ماوافق كلام الوافى حيث قال : وحل بالمكان من باب ردّ وحلولا ومحلّا أيضا بفتح الحاء ، وانخل : أيضا المكان الذى تحله ( قوله ونفاذ النفقة ) بالدال المهملة ( قوله يكون بالنية فقط ) عبارة ابن عبد الحق تبعاً لشيخ الإسلام بالنية والحلق فقط هـ . وما تلاه ظار ( قوله كما لو شرط التحلل به بل أولى ) عبارة ابن عبد الحق تنبيه كما يجوز اشتراط التحلل أو صبره تحللاً بما ذكر ، كذلك يجوز اشتراط قلبه . قال البلقيني : أو انقلاب حجه عمرة بما ذكر أيضا فله في الأوّل إذا وجد أن يقلب حجه عمرة بالنية وينقلب في الثانية كذلك من غير نية ، وتجزيه في المستثنين عن عمرة الإسلام ، بخلاف عمرة التحلل بالإحصار مثلاً لا تجزيه عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست

تعليل محذوف أى إنه كالعام لأن النخ ( قوله صار حلالا بالمرض ) ظاهره ولو بعد الوقوف وفيه مامر



حج واشترط قول : اللهم الحج أردت وله عملت ، فإن تيسر وإلا فعمرة . رواه البيهقي بإسناد حسن ، ولقول عائشة لعروة : هل تستثنى إذا حججت ؟ فقال : ماذا أقول ؟ قالت : قل اللهم الحج أردت وله عمدت ، فإن يسره فهو الحج وإن حيسني حاسس فهو عمرة . رواه الشافعي والبيهقي بسند صحيح على شرط الشيخين ، فله في ذلك إذا وجد العذر أن يقلب حجه عمرة ونحوه عن عمرة الإسلام . والأوجه أنه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج إلى أدنى الحل ولو ببسير ، إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ، ولو شرط أن يقلب حجه عمرة عند العذر فوجد العذر انقلب حجه عمرة وأجز أنه عن عمرة الإسلام بخلاف عمرة التحلل بالإحصار لا تجزئ عن عمرة الإسلام لأنها في الحقيقة ليست عمرة وإنما هي أعمال عمرة ، وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل بالإحصار ( ومن تحلل ) أى أراد التحلل : أى الخروج من التلبك بالإحصار ولو مع شرطه أن يتحلل إذا أحصر ولو بلا هدى ( ذبح ) لزوما للآية والخبر السابقين ، وإنما لم يؤثر شرطه التحلل بالإحصار في إسقاط الدم كما أثر فيه شرطه التحلل بمرض أو نحوه لأن التحلل بالإحصار جازئ بلا شرط فشرطه لاغ ( شاة ) عزمة في الأضحية ( حيث أحصر ) من حل أو حرم ، وفرق لحماها على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقرأوه ، ولا يلزمه إذا أحصر في الحل أن يبيت بها إلى الحرم ، فإنه صلى الله عليه وسلم ذبح هو وأصحابه بالحديبية وهى من الحل ، ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما ، وكذلك يذبح هناك ما لزمه من دماء المحظورات قبل الإحصار وما معه من هدى التطوع ، وقضية إطلاق المصنف جواز الذبح في موضعه إذا أحصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو الأصح في أصل الروضة ، وليس في نص الشافعي ما يخالفه وإن زعمه بعض المتأخرين ، وأفهم قوله حيث أحصر أنه لو أحصر في موضع من الحل وأراد أن يذبح بموضع آخر منه لم يجز ، وهو كذلك لأن موضع الإحصار قد صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع المنفل إلى غير القبلة من التحول إلى جهة أخرى ، وانفقوا على جواز إيصاله إلى الحرم لكنه لا يتحلل حتى يعم بنحره ، وأفهم أيضا أنه لو أحصر في موضع من الحرم لم يجز نقله إلى موضع آخر من الحرم ، والمنقول كما قاله الأذرى أن جميع الحرم كالقبعة الواحدة انتهى . وقوة الكلام تعطى حصول التحلل

عمرة بل أفعال عمرة ( قوله وقل اللهم ) عطف تفسير ( قوله انقلب حجه عمرة ) ظاهره أنه ينقلب حيث شرط القلب وإن لم يقلبه وهو خالف لما تقدم عن ابن عبد الحق ، ثم رأيت في نسخة أن ينقلب وعليها فهو موافق لما تقدم عن ابن عبد الحق ( قوله بخلاف عمرة التحلل بالإحصار ) أى مثلا ( قوله ولو بلا هدى ) لا يخالف هذا ما مر في قوله نعم إن شرطه بلا هدى الخ ، لأن ذلك في المرض وهذا في الحصر ، والفرق بينهما ما ذكره حج حيث قال : وفارق ما مر في نحو المريض بأن هذا لا يتوقف على شرط فلم يؤثر فيه الشرط بخلاف ذلك . ثم رأيت قوله وإنما لم الخ ( قوله وفرق لحماها ) ظاهره في امتناع نقله إلى غير محل الإحصار ولو إلى الحرم ، وقد يؤخذ من قوله ولا يلزمه إذا أحصر الخ خلافه وسيأتى أنهم اتفقوا على جواز بعته : يعنى حيا إلى الحرم ، ولو فقد الفقراء بمحل الإحصار فعمل يؤخر الذبح إلى وجودهم ولو بغير ذلك الموضع أو لا ؟ فيه نظر . وقال ابن عبد الحق : فلو فقدوا ثم قال . بعضهم : فعلى مساكين أقرب محل إليه وهو متجه ، ولا يخالفه ما صرحوا به من أنه لو علمت المساكين في الحرم أخره حتى يجهدهم كمن قدر على فقراء بلد لأنه إنما يجوز هنا الذبح والفرقة في الحل لمشقة الإحصار ، فإن وجد في محله مساكين فرفق عليهم ولا نقله بعد الذبح فيه إلى فقراء أقرب محل إليه ، وجوز بعضهم انتقاله حينئذ إلى الصوم وهو أسهل والأول أقرب إلى القرض اهـ ( قوله أن جميع الحرم كالقبعة ) معتمد

( قوله وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح ) أى وحده ، وقوله ولهذا قال المصنف : أى استردا كما عليه : فهو بيان

بالذبيح ولهذا قال المصنف ( قلت : إنما يحصل التحلل بالذبيح ) لقوله تعالى - ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله - وبلوغه محله نحوه ( ونية التحلل ) عنده لأن الذبيح قد يكون للتحلل وقد يكون لغیره فلا بد من قصد صارف ( وكذا الحلق إن جعلناه نسكا ) وهو المشهور لأنه ركن من أركان الحج قدر على الإتيان به فلا يسقط ، ولا بد من مقارنة نية التحلل للذبيح والحلق ومن تقديم الذبيح على الحلق للآية ( فإن فقد الدم ) حسا أو شرعا كان احتياج إليه أو إلى ثمنه أو وجده غالبا ( فالأظهر أن له بدلا ) كغيره من الدماء الواجبة على المحرم ، والثاني لا بدله له لعدم وروده فبيق في ذمته ( و ) الأظهر على الأول ( أنه ) أى بدله ( طعام ) لأنه أقرب إلى الحيوان من الصيام لاشتراكهما في المالية فكان الرجوع إليه عند الفقد أولى ( بقيمة الشاة ) مراعاة للقرب فتقوم الشاة بدراهم ويخرج بقيمتها طعاما ( فإن عجز عنه صام عن كل مد يوما ) كما في الدم الواجب بالإفساد ( وله ) إذا انتقل إلى الصوم ( للتحلل في الحال في الأظهر ، والله أعلم ) بالحلق والنية عنده ، ومقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الإطعام ، وفرق الأول بأن الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الإحرام إلى فراغه المانع . الثالث الرق وقد ذكره بقوله ( وإذا أحرم العبد ) وفي معناه الأمة ( بلا إذن ) وهو حرام مع صحته ( فلسيده تحليه ) وكذا المشتري وإن جهل إحرامه ثم علمه وأجاز البيع لئنهما قد يريدان منه مالا يباح للمحرم كالاصطياد وإصلاح الطيب وقربان الأمة ، وفي منعهما من ذلك إضرار بهما ، ولا خيار للمشتري في هذه الحالة ولكن الأولى لهما أن يأذنا له في إتمام نسكه وحيث جاز لسيدته تحليه جاز للعبد التحلل ، ويجب عليه إذا أمره به وإتمام يجب بغير أمره وإن كان الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه وأم الولد والمدير والمكاتب والمبعض ومعلق العنق بصفة كالتنقيد ويصدق السيد يمينته في عدم الإذن ، وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الإحرام تردد ، والأوجه منه تصديق العبد لأن الأصل عدم ما يدعيه ، وبأى فيه ما ذكر في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة

( قوله أو وجده غالبا ) أى بزيادة لها وقع فيها يظهر قياسا على ما مر من شراء الزاد والراحلة بزيادة تافهة على ثمن المثل ( قوله بقيمة الشاة ) أى أو ما يقوم مقامها من سبع البدينة أو البقرة أو ابن عبد الحق . وهذا غير قول الشارح ويقوم مقام الشاة الخ لأن ما تقدم في بيان ما يخرج من اللحم وهذا في بيان ما يخرج عند العجز عن اللحم . وحاصله أنه ينتخير عند العجز عن اللحم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدينة أو البقرة ( قوله كما في الدم الواجب ) أى ولا يجب عليه الفور بالصوم لعدم تعديده ( قوله ثم علمه وأجاز البيع ) مقتضاه ثبوت الخيار له وانظره مع قوله فيما يأتي . ولا خيار للمشتري إلا أن يقال : ما هنا مبصور بما إذا باع بشرط الخيار ولم يعلم بإحرامه حال العقد ثم علمه . وأجاز من حيث الشرط لامن حيث ظهور العيب ، أو يقال : وهو أولى : ما يأتي مفروض فيما لو أحرم بلا إذن من السيد وما هنا فما لو أحرم بإذن منه ، واتفق بينهما أنه حيث أحرم بلا إذن قدر المشتري على تحليه فلا يلحقه ضرر بعد ثبوت الخيار له ، بخلاف ما إذا أحرم بإذن فثبت له الخيار حيث اشترط جاهلا بإحرامه لمنع من تحليه فيقتصر بقاء الإحرام ، ومع ذلك ففي عبارة الشارح شيء فليحجر ( قوله جاز للعبد التحلل ) أى من غير إذن السيد ( قوله لأن الأصل عدم ما يدعيه )

لوجه الاستدراك ( قوله وإذا أحرم العبد بلا إذن ) أى ولو بأن خالف في صفة الإحرام كما يعلم من كلام الشارح الآتى ( قوله وفي منعهما ) أى البائع والمشتري ، وكان الأولى لإفراد الضمير ليرجع إلى مطلق السيد الأعم ( قوله والمكاتب والمبعض ) أى على ما يأتي فيهما

ولو أذن له في إحرام مطلق ففعل وأراد صرفه لتسك والسيد لغيره في الحجاب وجهان ، أو جههما إجابة السيد حيث طلب الأقل ، وشغل كلام المصنف ما لو أذن له في الإحرام ثم رجع قبل إحرامه فأحرم غير عالم برجوعه ، وما لو أذن له في الإحرام في وقت فأحرم قبله فإن له تحليه مالم يدخل ذلك الوقت ، ومثله ما لو أذن له في الإحرام من مكان بعيد فأحرم من أبعد منه ، وما لو أذن له في الإحرام بالعمرة فأحرم بالبحج لأنه فوقها ، وما لو أذن له في التمتع ورجع بينهما وما لو أحرم بإذن ثم أفسده بجماع ثم أحرم بالقضاء بلا إذن ، أما إذا أحرم بإذنه فليس له تحليه وإن أفسد نسكه لأنه عقد لازم عقد بإذن سيده فلم يملك إخراجه منه كالنكاح ولا لمشتربه ذلك ، ولكن له فسخ البيع إن جهل إحرامه ، وكذا لو أحرم بغير إذنه ثم أذن له في إنجازه أو أذن له في الحج فأحرم بالعمرة أو أذن له في التمتع أو في الحج أو الأفراد ففرن ، إذ لو جاز له تحليه لزم أن يحمله فيما أذن له فيه ، ويستثنى من تحليه مما لم يأذن له فيه المبعض المهيأ إذا وسعت توبته أداء التسك فأحرم به فيها ، والمكاتب كتابة صحيحة إذا لم يحتج في تأديته نسكه إلى سفر فأحرم به أو احتاج ولم يحل عليه شيء من النجوم فأحرم به على ما ذكره ابن القري ، وظاهر كلامهم أنه كالقن مطلقا وعبد الحرى إذا أسلم ثم أحرم بغير إذنه ثم غنمناه والناذر لتسك في عام معين بإذن سيده ثم انتقل إلى غيره فأحرم به في وقته ، ولو كان الرقيق مؤجرا أو موصى بمنفعته فالمعتبر إذن مالك المنفعة دون الرقية ، وتحلل الرقيق يكون بالنية والخلق ، والمراد بتحليل سيده أنه يأمره به لأنه يتعاطى الأسباب بنفسه إذ غايته أن يستخدمه ويمتعه المضى ويأمره بفعل المحظورات أو يفعلها به ولا يرتفع الإحرام بذلك ، فإن امتنع ارتفع المانع بالنسبة إلى السيد حتى يجوز له استخدامه في محرمات الإحرام ، ويؤخذ من بقائه على إحرامه ، وقولهم مذبح الحرم من الصيد ميتة أنه لو ذبح صيدا ولو بأمر سيده لم يحل وبه أفقى الوالد رحمه الله تعالى وإن خالف في ذلك بعض أهل العصر ، وما لزمه من دم بفعل محظور كاللبس أو بالقوات لا يلزم سيده ولو أحرم بإذنه ، بل لا يميزه إذا ذبح عنه إذ لا يذبح عليه لكونه لا يملك شيئا ، وإن ملكه سيده وواجبه الصوم وله منعه منه إن كان يضعف به عن الخدمة أو يناله به ضرر ، ولو أذن له في الإحرام لأنه لم يأذن له في موجهه فإن وجب بتمتع أو قرآن أذن له

أى السيد (قوله حيث طلب الأقل) بخلاف ما إذا طلب السيد الحج والعبد العمرة فإن العبد المحاب (قوله فأحرم من أبعد منه) وينبغي أن يحمله مالم يكن وصل إلى المحل الذى أذن له بالإحرام منه أخذًا مما قبله (قوله وكذا لو أحرم) أى ليس له تحليه (قوله إذا وسعت توبته أداء التسك) ظاهره وإن احتج إلى سفر وقد يتوقف فيه بأن السفر قد يتولد منه مرض فيضرب بالسيد (قوله والمكاتب الخ) وفي نسخة بدل هذا : والمكاتب كالقن مطلقا (قوله وظاهر كلامهم أنه) أى المكاتب كالرقيق معتمد (قوله وعبد الحرى الخ) أى ويستثنى أيضا (قوله فالمعتبر إذن مالك) هل اعتبر إذن مالك الرقية أيضا للملكة العين مع احتياك حصول ضرره بأعمال الحج إلا أن يقال : لما كان الأصل السلامة ، وقد نقل حقه من المنفعة للمستأجر ، وذلك يستدعى أن يتصرف فيه المستأجر بما أراد مما جرت به العادة وإن احتمل معه الضرر للعبد لم يلتفت إلى السيد (قوله ولو بأمر سيده لم يحل) أى الصيد بخلاف الحج ، وقد يوجه بأنه حيث كان ميتة لم يبق لجواز أمر السيد له بالذبح فائدة بل يكون أمره وسيلة إلى إضاعة المال وقتل الحيوان بلا سبب (قوله بل لا يميزه) أى العبد إذا ذبح عنه : أى السيد (قوله ولو أذن له) غاية

(قوله أو جههما إجابة السيد حيث طلب الأقل) ومفهومه عدم إجابته حيث طلب الأقل ، ويلزم منه أن العبد طالب الأخف ، فلو قال إجابة طالب الأخف لشملهما منطوقا وكان أوضح (قوله إذ غايته) أى التعاطى

فيه لم يمتعه منه لإذنه في موجه ، وإن ذبح عنه السيد بعد موته جاز لأنه حصل اليأس عن تكفيره ، والتحليل بعد الموت ليس بشرط ، ولهذا لو تصدق عن ميت جاز ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سعداً أن يتصدق عن أمه بعد موتها ، فإن عتق الرقيق وقدر على الدم لزمه اعتباراً بحالة الأداء ، والمكاتب يكفر بإذن سيده كالحر لأنه يملك ، وعليه فيجوز أن يذبح عنه ولو في حياته ، ولو أحرم البعض في نوبته واركتب المخطور في نوبة سيده أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المخطور . المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله ( وللزوج تحليلها ) أي زوجته ( من حج تطوع لم يأذن فيه ) لئلا يتعطل حقه من الاستمتاع والعمرة كالحيض ( وكذا من الفرض ) بلا إذن ( في الأظهر ) لأن حقه على الفور والنسك على التراخي ، ويخالف الصلاة والصوم لطول مدته بخلافهما . وروى الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس للمرأة أن تنطلق إلى الحج إلا بإذن زوجها » والثاني لا لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمتعوا إماء الله مساجد الله » قال النووي : وأجابوا عنه بأنه محمول على أنه نهى تزويجه أو على غير المزوجات لأنه لا يتعلق بهن حق على الفور ، وأن المراد لا تمتعن من مساجد البلد للصلاة وهذا ظاهر سياق الخبر والأمة في ذلك كالحره وإن أذن لها السيد وللزوج منع زوجته من الابتداء بالتطوع جزماً ، وبالفرض في الأظهر والرجعية وإن كانت زوجة ليس لها تحليلها إلا إن راجعها ، لكن له حبسها وحبس البائن في العدة وإن خشيت الفوات أو أحرمت بإذنه ، وحيث حلها فليحلها كالرقيق بأن يأمرها بالتحلل ، ويجب عليها أن تتحلل بأمر زوجها كتحلل المحصر وتقدم بيانه ، فإن لم يأمرها لم يميز لها التحلل ، فإن امتنعت من تحللها مع تمكنها منه جاز له وطؤها وسائر الاستمتاع بها والإثم عليها لا عليه ، كما في الحائض إذا امتنعت من غسل الحيض فإنه يجوز له تغسيلها ، ووطؤها مع بقاء حدثها ، والإثم عليها ، فإن أحرمت بإذنه أو أذن لها في إتمامه لم يكن له تحليلها ، ولو قال طيبان عدلان إن لم تنجح الآن عصبت صبار الحج فوراً فليس له المنع ولا التحليل منه ، ولو نكحت بعد تحللها من الفاتح فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ، ولو حجت خلية فأفسدته ثم نكحت أو مزوجة بإذن فأفسدته ثم أحرمت بالقضاء لم يملك منها ولا تحليلها منه ، ولو نذرته في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح

(قوله وعليه فيجوز) أي المكاتب أن يذبح أي السيد عنه ظاهره ولو بغير إذن من المكاتب ولعله غير مراد إذ الذبح يتوقف على النية وما يتوقف عليها لا يصح إلا بإذن ممن وجبت عليه (قوله اعتبر وقت ارتكاب المخطور) أي فإن كان في نوبته لزمه الدم أو في نوبة سيده كفر بالصوم كما يعلم مما تقدم في قوله وما لزمه من دم الخ (قوله وبالفرض في الأظهر) ظاهره وإن أخبرها طبيب بالعضب وسبأ ما فيه في قوله ولو قال طيبان عدلان الخ (قوله فإن لم يأمرها لم يميز لها التحلل) ولعل الفرق بين الزوجة والقن حيث جاز له التحلل قبل أمر السيد أن الزوجة لما كانت من أهل الوجوب وهي مخاطبة بالحج في الجملة كان أمرها أكد من الرقيق ، فإن حجه بتقدير تمامه يقع نقلاً ، بخلاف المرأة فإن حجهما إذا تم وقع فرضاً مطلقاً وخروجت به عن عهدة الواجب ، بل الظاهر من حال الزوج أنه يستمر على عدم طلب التحلل بل الحياء قد يحمله على الإذن لها في بقاء الإحرام (قوله والإثم عليها) أي ويفسد بذلك حجهما قال ع : وعليها الكفارة ، وقياس ما تقدم عن سم نقلاً عن م أنه لا كفارة عليها (قوله ولو نذرته في سنة معينة) أي نذرت حجاً غير حجة الإسلام لأنه الذي يجب به الحج ، وأما نذر حجة الإسلام فالواجب به

(قوله اعتبر وقت ارتكاب المخطور) أي فإن كان في نوبته وجب عليه أو في نوبة السيد فلا وجوب (قوله فإن لم يأمرها لم يميز لها التحلل) أي لأن إحصاءها بغير الإذن ليس حراماً كما يعلم مما يأتي وبه فارتقت الرقيق (قوله فلا منع ولا تحليل منه)

بإذن الزوج ثم أحرمت به في وقته لم يملك تحليلها ، ومثله ما لو نذرت حجة الإسلام في هذا العام ثم نكحت فيه ولو خرج مكي يوم عرفة إليها فأحرمت معه لم يكن له تحليلها ، ولو سافرت معه أحرمت بحيث لم تقوت عليه استمتاعا بأن كان محرما لم يكن له تحليلها ، ولو كانت الزوجة صغيرة لانطبق الجماع فأحرم عنها ولها لكونها غير مميزة أو أذن لها فيه لكونها مميزة لم يجزله تحليلها . ويستحب للزوج أن يجع بامرأته للأمر به في خبر الصحيحين . ويستحب لها أن لا تحرم بنسكها إلا بإذنه ، ولا يخالف هذا ما في الأمة المروجة من أنه يمنع عليها الإحرام بغير إذن زوجها وسيدها لأن الحج لازم للحرمة : أي من شأنه ذلك ولو فقيرة فيها يظهر ، ويحتمل خلافه فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج ، فجاز لها الإحرام وندب لها الاستئذان ، بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج ، ويؤيد ذلك ما يأتي في التفقات من أن الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم النفل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض . ذكره الزركشي ، وقياسه أنه يحرم على الزوجة الحرمة إحرامها بالنفل بغير إذن ( ولا قضاء على المحصر المتطوع ) إذا تحلل لعدم وروده ولأنه لو وجب لبين في القرآن أو الخبر لأن القوات نشأ عن الإحصار الذي لاصنع له فيه ، ولقول ابن عمر وابن عباس : لا قضاء على المحصر ، وقد أحصر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية ألف وأربعمئة ولم يعتمر معه في العام القابل إلا نفر سير أكثر ما قيل أنهم سبعمئة ، ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ولا فرق بين كون المحصر عاما وبين كونه خاصا أتى بنسك سوى الإحرام أو لم يأت به ، واستثنى ابن الرفعة ما لو أقسد النسك ثم أحصر ، ورد بأن القضاء هنا للإفساد لا للإحصار ( فإن كان ) نسكه ( فرضا مستقرا ) عليه كحجة الإسلام فيها بعد السنة الأولى من سني الإمكان وكالتنذر والقضاء ( بقى في ذمته ) كما لو شرع في صلاة فرض ولم يتبها تبقى في ذمته ( أو غير مستقر ) كحجة الإسلام في السنة الأولى من سني الإمكان ( اعتبرت الاستطاعة بعد ) أي بعد زوال الإحصار إن وجدت وجب وإلا فلا ، فإن بقى من الوقت ما يمكن فيه الحج فالأولى أن يحرم ويستقر الوجوب بمضيه ، نعم إن غلب على ظنه أنه إن أخره عنه عجز عنه لزمه الإحرام فيه وله التحلل بالإحصار قبل

تعجيل الحج لا أصله ، ومن ثم أفرد بعد بالذكر ( قوله لم يجز له تحليلها ) وظاهره وإن أطاقت الوطء ولم يكن الزوج محرما وأراد تحليلها ، وقد يوجه بأنه لما كانت في زمن لا تحتمل فيه الوطء نزل إذن الشارع له في الإحرام منزلة إذن الزوج وهو بعد إذنه لا يجوز له التحليل ( قوله ويستحب للزوج أن يجع بامرأته ) ولعل وجهه أن فيه إعانة لها على أداء النسك وصونها لها عن الاحتياج إلى من يقوم بامرأها في غيبته وأن فيه تسببا في عفقه في الطريق لأنه ربما يطول سفره ويحتاج للموافقة ( قوله بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج ) أي فامتنع الإحرام بدون الاستئذان كما تقدم ( قوله إحرامها بالنفل بغير إذن ) أما الفرض فلا يحرم عليها الإحرام به ، ولا يخفى عن هذا قوله السابق : والزوج منع زوجته من الابتداء بالتطوع جزما لأنه لا يلزم من جواز منعه منها بالإحرام بلا إذن منه ( قوله إلا نفر سير ) إطلاق النفر على من ذكر مجاز ، ففي المختار والنفر بفتحيتين : عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة ( قوله وكالتنذر ) أي حيث استقر في ذمته بأن نذره في سنة معينة وقوته فيها مع الإمكان أو أطلق ومضى ما يمكنه فيه والنسك وإلا فلا شيء عليه ( قوله نعم إن غلب على ظنه الخ ) قياس ما مر في الزوجة من أنه لو قال لها طيبان عدلان

يعني من لقضاء ( قوله ويستحب لها أن لا تحرم بنسكها إلا بإذنه ) هذا في مطلق الزوجة وليس خاصا بالمسئلة قبله ( قوله ويحتمل خلافه ) مقابل قوله فيما يظهر فهو بالنسبة للغاية فقط ، وقوله فتعارض الخ رابع لأصل قوله لأن الحج لازم للحرمة ( قوله إلا نفر سير ) أي بالنسبة لمن كان معه صلى الله عليه وسلم ولا فتحو هذا

الوقوف وبعده ، فإن بقي على إحرامه غير متوقع زوال الإحصار حتى فاته الوقوف لزمه القضاء للوقوف الحج ، كما لو فاته بخطأ الطريق أو العدد وتحلل بأفعال العمرة إن أمكنه التحلل بها ولزمه دم للوقوف ، وإن لم يمكنه ذلك تحلل بهدى ولزمه مع القضاء دم التحلل ودم آخر للوقوف . فإن أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم أطلق من إحصاره فأراد أن يحرم ويبنى لم يجز البناء كما في الصلاة والصوم . المانع الخامس الأبوة ، ويستحب استئذان أبويه في التسك فرضا وتطوعا ، ولكل منهما وإن علاولو مع وجود الأبوين في الأصح ذكرا كان أو أنثى منعه من نسك التطوع لأنه أولى باعتبار الإذن من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الصحيحين لرجل استأذنه في الجهاد « ألك أبوان ؟ قال : نعم ، قال : استأذنتهما ، قال : لا ، قال : ففيهما فجاهد » ومحل إذا كانا مسلمين ولهما تحليله من نسك التطوع إذا أحرم بغير إذنهما للخبر السابق وتحليلهما له كتحليل السيد رقيقه ، ويلزمه التحلل بأمرهما ومحل في الآفاق ولم يكن مصاحبا له في السفر ، والأوجه أن الرقيق كالحر في أن له المنع وليس لهما منعه من نسك الفرض لا ابتداء ولا إتماما كالصوم والصلاة ، ويفارق الجهاد بأنه فرض عين ، وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع أن في تأخيرها حظر الفوات . وقضية كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لأبويها منعه من نسك التطوع ، وهو ظاهر لأن رضا الزوج لا يسقط حق الأصل إلا أن يسافر معها الزوج ، وقد علم أنه لو منعه من حجة الإسلام لم يثقف إلى منعه وإن لم يجب عليه . المانع السادس الدين ، فلصاحبه منع المدينين من السفر ليستوفيه إلا إن كان معسرا أو الدين مؤجلا أو يستنيب من يقضيه من مال حاضر ، وليس له تحليله إذ لا ضرر عليه في إحرامه ( ومن فاته الوقوف ) وبفواته يفوت الحج ( تحلل ) وجوبا لثلاث يصير محرما بالحج في غير أشهره فتحرم عليه استدامة إحرامه إلى قابل ، فلواستدامه حتى حج به من قابل لم يجزه ، وقول الشارح : تحلل جواز مراده به الجواز بعد المنع فيصديق بالواجب ( بطواف وسعى ) إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ، فإن سعى لم يعده ( وحلق وفيها ) أى السعى والحلق ( قول ) أنهما لا يحتاجان في التحلل . أما السعى فلا أنه ليس من سباب التحلل ولهذا صح تقديمه على الوقوف عقب طواف القدوم ، وأما الحلق فبنى على أنه ليس بنسك ، وما ذكره من التحلل بما ذكره أراد به التحلل الثاني ، وأما الأول ففي المجموع أنه يحصل بواحد من الطواف والحلق يعنى مع السعى لأنه لما فاته الوقوف سقط عنه حكم الرمي وصار كمن رمى ، ولا تجزئه عن عمرة الإسلام لأن إحرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لآخر كعكسه ، ولا يجب الرمي والمبيت ببنى وإن بقي وقتهما ، ولا يحتاج إلى نية العمرة وإن احتاج إلى نية التحلل ( وعليه دم ) للوقوف ( والقضاء ) بمعناه اللغوي وهو الأداء وهو على الفور :

الخ اعتبار مظهره هنا ، ويبنى أن مثل ذلك الملو عرف من نفسه لكونه طيبيا ، وتعميره بغلب على ظنه شامل لذلك بل ولما لو أخبره به طبيب واحد ( قوله ومحل إذا كانا مسلمين ) في حاشية الزبائدي أنه لا فرق بين المسلم والكافر خلافا للأذني ( قوله كتحليل السيد رقيقه ) أى قيامه بفعل ما يخرج به من الحج ، وهو الذبح والحلق كالحصر ، وقضية قوله كتحليل الخ أنه إن امتنع من ذلك أمره بفعل ما يحرم على المحرم وفيه وقفة ( قوله والأوجه أن الرقيق ) أى الأب الرقيق ( قوله لم يجزه ) قال حج لأن إحرام سنة لا يصلح لإحرام أخرى ( قوله ولا يحتاج إلى نية ) بل

العدد ليس يبسر ( قوله وبعده ) أى إذا كان متوقعا زوال الإحصار بقربة ما بعده ( قوله مراده به الجواز بعد المنع ) فيه مسامحة ، إذ الواقع أنه جواز بعد منع فلا حاجة للإرادة ، وكان الأولى أن يقول : أراد بالجواز الوجوب إذ هو بعد منع فيصدق به .

والأصل في ذلك ما رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح كما قاله في المجموع « أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر ابن الخطاب ينحر هديه ، فقال : يا أمير المؤمنين : أخطأنا العد وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال له عمر : اذهب إلى مكة فطفت بالبيت أنت ومن معك ، واسعوا بين الصفا والمروة ، وانحروا هديا إن كان معكم ، ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا ، فإذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع » واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر ، ولأن القوات سبب يجب به القضاء فيجب الهدى كالإفساد ، وعلم مما مر أنه لو نشأ القوات عن الحصر بأن حصر فسلك طريقا آخر ففاته لصعوبة الطريق مثلاً أو صابر الإحرام متوقفا زوال الحصر فلم يزل حتى فاته الحج تحلل بعمل عمرة ولم يقض . واعلم أن من علق السفر استحباب حل المسافر لأهله هدية للخير الوارد في ذلك . ويسن عند قرب وطنه إرسال من يعلمهم بقدمه إلا أن يكون في قافلة اشتهر عند أهل البلد وقت دخولها ، ويكره أن يطرقهم ليلاً ، ويستحب أن يتلقى المسافر ، وأن يقال له إن كان حاجلاً : قبل الله حجتك وغفر نيتك وأخلف نفقتك ، فإن كان غازياً قيل له : الحمد لله الذي نصرك وأكرمك وأعزك . والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة القدوم . وتسن التقيعة ، وهي طعام يفعل للقدم المسافر كما سيأتي بيانها في الوجبة إن شاء الله تعالى ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

وقد تم شرح الربع الأول بحمد الملك الوهاب وعونه وحسن توفيقه يوم الاثنين المبارك ، تاسع عشر رجب الفرد الأصم الحرام سنة خمس وستين وتسعمائة ، على يد مؤلفه فقير غفور به ، وأسير وصمة ذنبه « محمد بن أحمد الرملي » الأنصاري الشافعي ، غفر الله تعالى له ولوالديه ولشأنه وخفيه وللذوي عولم دعا لهم بالحسن ولجميع المسلمين ونفع الله تعالى من قرأه أو نقل منه أو طالع فيه ودعا لمن كان سبباً في ذلك بالموت على الإسلام ولسائر المسلمين . وتنسول إلى الله تعالى بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبسائر أنبيائه ورسله وملائكته وأخصائه أن يديم لنا رضاه ، وأن يصلح منا ما أفسدناه ، وأن يمن علينا بقربه ، وأن يتحفظنا بحقائق حجه ، وأن لا يجعل أعمالنا حشرة علينا وندامة ، وأن يجعلنا مع ساداتنا في أعلى فرايس الكرامة ، وأن يعيننا على إتمام بقية شرح الكتاب كما أعاننا على ابتدائه ، فإنه يجيب الدعاء ، لا يرد من قصده واعتمد عليه ، ولا من عول في جميع أموره عليه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

#### [ وأقول ]

حررته مجتهدا وليس يخلو عن غلط  
قل للذي يلومني من ذا الذي ماساء قط

القياس منعه من ذلك لأن ما يأتي به من أعمالها لا تحصل به عمرة وإن نواها ( قوله وأهدوا ) بقطع الهمة ، يقال : أهدى له وإليه ( قوله وإن كان غازياً قيل له الحمد لله الخ ) أي وإن لم يحصل فتح على يده لإعزاز الإسلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعبوده ( قوله والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد ) أي إلى منزله ، وظاهر أن عمل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد ، فلو كان بيته بالمسجد أو كان من مجاوريه فعلها فيه عند دخوله ( قوله وتسن التقيعة ) أي يسن للمسافر بعد حضوره أن يفعلها ( قوله وأن يتحفظنا ) أي ويحفظنا ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

تم بحمد ربيع العبادات من هوامش شرح الرملي العلامة « نور الدين علي الشيرازي » رحمه الله تعالى .

## كتاب البيع

هو لغة : مقابلة شيء بشيء ، قال الشاعر :

ما بيعتكم مهجتي إلا بوصلكم ولا أسلمها إلا يدا يبيد

وشرعا : عقد يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه الآتي لاستفادة ملك عين أو منفعة مؤبدة ، وهو المراد بالترجمة هنا ، وقد يطلق على قسم الشراء فيحد بأنه نقل ملك بشئ .

## كتاب البيع

( قوله مقابلة شيء بشيء ) زاد بعضهم على وجه المعاوضة ليخرج به مثل ابتداء السلام وردّه وعبادة المريض فإن فيه مقابلة شيء بشيء لكن لا على وجه المعاوضة ، لكن يرد على هذا قول الشاعر : ما بيعتكم الخ . فإنه قد يدل على أن المعاوضة لا تشترط إلا أن يقال : لما كان انقياده إليهم يصيره كرفيقهم نزل ذلك منزلة المعاوضة ( قوله وشرعا عقد يتضمن الخ ) أى يقتضى انتقال الملك فى المبيع للمشتري وفى الثمن للبائع ، ومنه تعلم أن قول المنهج : هو شرعا مقابلة مال بمال فيه مساهمة ، إذ العقد ليس بنفس المقابلة لكن يستلزمها . قال سم على منهج : فاعل المراد عقد يتضمن مقابلة شيء بشيء ، وفيه بد بالنسبة للمعنى اللغوى . أقول : ولعل هذا حكمة إسقاط الشارح العقد من المعنى اللغوى وذكره فى المعنى الشرعى ( قوله بشرطه ) أى بشروطه الآتية لأنه مفرد مضاف فيعم ( قوله لاستفادة ) علة لقوله مقابلة ( قوله ملك عين ) كالثياب ( قوله أو منفعة ) وكذا يعتبر التأييد فى العين لإخراج القرض ، ولعله استغنى عنه بقوله بشرطه ، ولك أن تقول التأييد حاصل فى القرض لجواز انتفاع المقرض به لا إلى غاية ، ورجوع المقرض فيه فسخ له وهو إنما يرفع العقد من حينه لامن أصله ، فأشبه ما لو اطلع البائع على عيب فى الثمن المعين فردّه وفسخ العقد ، ولم يخرج به البيع عن كونه مقيدا لذلك الملك على التأييد إلا أن يقال : الفسخ لا ينفذ بدون سبب يقتضيه ، بخلاف الرجوع فى القرض فإنه جائز مادام المقرض فى يد المقرض ( قوله مؤبدة ) كحق الممر إذا عقد عليه بلفظ البيع ( قوله وهو ) أى العقد ( قوله وقد يطلق على قسم الشراء ) وقد يطلق أيضا على الانعقاد أو الملك الناشئ عن العقد كما فى قولك فسخت البيع ، إذ العقد الواقع لا يمكن فسخه ، وإنما المراد فسخ ما ترتب عليه حجج أه سم على منهج ( قوله فيحد بأنه ) أى البيع ( قوله نقل ملك ) أى قبول ذلك

## كتاب البيع

( قوله عقد يتضمن مقابلة مال بمال الخ ) فيه أمور : الأول أن قوله مال بمال يشمل غير المتمول ؛ الثانى أنه يخرج عنه المنفعة المؤبدة لأنها لا تسمى مالا كما سيأتى فى الأيمان ، فهذا مع قوله بعد أو منفعة مؤبدة كالمختلف إلا أن يقال إن الأيمان مبناه غالبا على العرف ، فالمنفعة هنا من الأموال فليراجع ؛ والثالث أن قوله بشرطه الآتى فيه أن الشروط لا تدخل لها فى التعاريف المقصود بها بيان المساهية ؛ الرابع أن قوله لاستفادة ملك عين الخ هو فائدة البيع فلا دخل له فى أصل تعريفه ، وقد سلم من جميع هذه الإيرادات قول بعضهم : عقد معاوضة مالية تنقيد ملك عين أو منفعة على التأييد ( قوله وقد يطلق ) أى مطلق لفظ البيع لا البيع المذكور فى الترجمة ففيه شبه استخدام



على وجه مخصوص والشراء بأنه قبوله على أن لفظ كل يقع على الآخر ، والأصل في الباب قبل الإجماع آيات كقوله تعالى - وأشهدوا إذا تباعتم - وقوله تعالى - وأحل الله البيع - وأظهر قولي إمامنا رضي الله عنه أن هذه الآية عامة تتناول كل بيع ، إلا ماخرج الدليل فإنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعوع ولم يبين الجائز ، والثاني أنها جملة والسنة مبينة لها وأحاديث كخبر « سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الكسب أطيب ؟ فقال : عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور » أي لاغش فيه ولا خيانة . رواه الحاكم ومصححه ، وخبر « إنما البيع عن تراض » وأفرد لفظه لأن إفراده هو الأصل إذ هو مصدر فسط القول بأنه فعل ذلك لإرادته نوعا منه وهو بيع الأعيان إذ إرادة ذلك تعلم من إفراده السلم ، وسيأتي في الإجارة بيع المنافع . والنظر أولا في صحته ، والذي يتجه أنها تقارن آخر اللفظ المتأخر وأن انتقال الملك بقرانها ثم لزومه ثم حكمه قبل القبض

النقل في الكلام مضاف محذوف ( قوله على وجه مخصوص ) يرد عليه أن هذا القيد لا مفهوم له إذ التملك بالثمن لا يكون إلا بيعا ، والجواب أنه أشار به إلى ما يعتبر شرعا فهو لبيان الواقع لا للاحتراز ، أو أنه استعمل الثمن في مطلق الموضع فيكون احترازا عن غيره من نحو الإجارة ( قوله بأنه قبوله ) أي نقله ( قوله يقع على الآخر ) أي فيطلق البيع على التملك والشراء على التملك ( قوله والأصل في الباب ) أي الدليل على صحته وجوازه ( قوله وأحل الله البيع ) بين بهذه الآية الحل ( قوله ولم يبين الجائز ) أي فدل عدم بيانه على أن الأصل في البيوع الحل وهو مقتضى الآية ( قوله والثاني أنها جملة ) أي فلا يستدل بها إلا بعد البيان ( قوله وكل بيع الخ ) قضيته استواهما في الأفضلية وهو كذلك بالنسبة لغيرهما وغير الزراعة أما بالنسبة لأنفسهما فهما متفارتان فإن أفضل طرق المكاسب الزراعة وإن لم يباشرها بيده ثم عمل الرجل بيده ثم التجارة ( قوله أي لاغش ) تفسير لمبرور وليس من الحديث ( قوله ولا خيانة ) عطف مغاير لأن الغش مايشتمل عليه المبيع مما يقتضيه خروجه عما يظنه البائع ، والخيانة كأن يجبر بزيادة في الثمن كاذبا وكتمان العيب عن المشتري ، زاد المناوي : أو معناه مقبول في الشرع بأن لا يكون فاسدا أو مقبول عند الله بأن يكون مثابا عليه ( قوله إذ هو مصدر ) رده سم بأن المعنى المصدري ليس مرادا هنا ، وإنما المراد اللفظ الذي ينعقد به البيع ، ويمكن الجواب عنه بأنه لما كان مصدرا في الأصل كان الأصل فيه الأفراد ( قوله أنها تقارن آخر اللفظ ) وتترتب عليه الزوائد الحاصلة بعد ذلك ومقابلته أنها عقبه . وقيل يبين بآخوه حصوله من أوله ، وتجري هذه الأقوال في كل ماسبية قول كيقية صيغ العقود والحلول والأمر والنهي اه حج . قال الرافعي : وأجروه في السبب الفعل اه حج أيضا ، والسبب الفعل كالرضاع ( قوله بقرانها ) أي الصحة غالبا

( قوله إذ إرادة ذلك تعلم الخ ) فيه تسليم أن المراد هنا بخصوص بيع الأعيان ويورد عليه المنافع المربدة . فإن قلت : مراده بالأعيان مايقابل مافي الذمة فيشمل المنافع . قلت : يرد هذا قوله بعد وسيأتي في الإجارة بيع المنافع كما لا يخفى ، ويورد عليه أيضا بيع مافي الذمة إذا لم يكن بلفظ السلم ، ثم إن قوله إذ إرادة ذلك تعلم الخ لا يصلح للرد على هذا القول ، بل هذا الأفراد دليل تلك الإرادة فتأمل ( قوله وأن انتقال الملك بقرانها ) هذا لا يوافق قول جمع الجوامع وبصحة العقد ترتب أثره الصريح في أن الأثر الذي هو انتقال الملك مترتب على الصحة فيقع عقبا لأنه بقرانها ، إلا أن يقال : هذا الترتب من حيث الرتبة لا من حيث الزمان ، فلا ينافي مقارنة لها في الزمان بناء على ما عليه الأكثر أن العلة تقارن معلولها في الزمان . ثم اعلم أن ما ذكره الشارح هنا بقوله والذي يتجه الخ ليس هو ما في شرح الشهاب حج ، لأن ذلك في أن الملك هل يوجد مقارنا لأخذ حرف من حروف الصيغة أو يقع

ثم في ألفاظ تطلق فيه ثم في التخالف ثم في معاملة العبيد ، وقد رتبها على هذا الترتيب مبتدئا منها بالكلام على الأركان وهي عاقد ومعقود عليه وصيغة . وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط مريدا به مالا بد منه فيشمل الركن كما هنا ، وقدمها على العاقد والمعقود عليه إذ ليس المقصود تقدم ذات العاقد إلا بعد اتصاف كونه عاقدا ، وهو إنما يكون كذلك بعد إتيانه بالصيغة ، وهذا أولى مما أجاب به الشارح بأن تقديمها لكونها أهم للخلاف فيها ( شرطه ) الذي لا بد منه لوجود صورته الشرعية في الوجود . ولو في بيع ماله لولده محجوره وعكسه أو بيعه مال أحد محجوريه للأخر، وكذا في البيع الضمني لكن تقديرا كأعنت عبدك عنى بألف فيقبل فإنه يعتق به كما سيدكره في الظهار لتضمنه البيع فلا يرد عليه هنا وهل يأتي في غير العتق كتصدق بدارك عنى على ألف بجامع أن كلا قرابة ، أو يفرق بأن تشوف الشارع إلى العتق أكثر فلا يقاس غيره به ؟ كل محتمل وميل كلامهم إلى الثاني أكثر

فلا يرد ماله باع بشرط الخيار للبائع وحده فإن الملك لا ينتقل إلا بعد انقضاء الخيار على الأظهر الآتي ( قوله في ألفاظ تطلق ) أي تحمل ( قوله وقدمها ) أي الصيغة ( قوله وهذا أولى ) وجه الأولوية أن دعاية الخلاف بمجردة تقتضي استحقاقه التقدم من حيث ذاته وهو غير صحيح لما ذكره الشارح ( قوله الذي لا بد منه ) هذا اختيار لأحد شقين ذكرهما الرافعي في ترديد له في المراد بكونهما شرطين ، ثانيهما أن المراد بالشرط أنه مالا بد من تصورهِ لتصور البيع ، وقد بسط الكلام عليه شيخنا الزبائدي في حاشيته نقلا عن شرح البهجة ( قوله ولو في بيع ماله لولده ) قد يشمل سفيها طرأ سفهه بعد بلوغه رشيدا إذا كان القاضي أباه أو جدّه وهو متنجّه ، وكذا إذا كان غيرها وأذن لهما في التصرف وهو محتمل سم على حج ، لكن هذه الثانية قد يخرجا قول الشارح محجوره لأنه محجور القاضي ( قوله محجورة ) هذا في الأب والجدّ ، ويتجه أن الأم إذا كانت وصية كذلك كما دل عليه كلام شرح الروض في باب الحجر اه سم على حج ودخل في محجوره الطفل والسفيه والمجنون ( قوله وكذا في البيع الضمني لكن تقديرا الخ ) ببعض الهوامش إلحاق التدبير بالعتق ، وفيه وقفة بأن التدبير تعليق عتق بالموت والوكيل في التعليق لا يصح لأنه ملحق باليمين ( قوله كأعنت عبدك عنى بألف ) بقى ماله قال بعينه وأعتقه فقال أعتقته عنك هل يصح أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لعدم مطابقة القبول للإيجاب ، وهل يعتق في هذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ( قوله فلا يرد عليه ) أي البيع الضمني لقوله وكذا في البيع الخ فلا إيراد ولا استثناء كما فعل بعضهم ( قوله وميل كلامهم إلى الثاني أكثر ) معتمد . وسيأتي له في الظهار أنه لو قال لغيره أطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا من الخنطة عن كفارتك ونواها بقلبه ففعل لأجزأه في الأصح ، ولا يختص بالمجلس والكسوة كالإطعام قاله الخوارزمي انتهى : وقد يقام : إن ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتراط لفظ بدل على التملك من مالك الطعام والكسوة اه سم على حج . ولعدم اشتراط رؤية ما أمره بالتصدق به بل هذا مثل ما لو أمر الأسير غيره باستناده أو بعمارة داره وشرط له الرجوع بما صرف وهو أنه قرض حكى

عقبها أو يبين بآخرها وقوعه من الأول ، وعبارته : تنبيه : اختلف أصحابنا في السبب العرفي كصبيغ العقود والحلول وألفاظ الأمر والتهى هل يوجد المسبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف أسبابها أو عقبه على الاتصال أو يبين بآخره حصوله من أوله إلى آخر ما ذكره فلا تعرض فيه للصحة أصلا خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ( قوله وقدمها ) بعنى الصيغة ( قوله إلا بعد اتصاف كونه الخ ) فيه قلاقة لا تخفى ، والأصوب وإنما المقصود كونه عاقدا وهو لا يتحقق إلا بالصيغة

(الإيجاب) من البائع وهو صريحاً ما يدل على التملك بعوض دلالة ظاهرة، مما اشتهر وكرر على استحالة الشرع وسأقي الكتابة وسواء أكان هازلاً أم لا لقوله تعالى - إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم - مع الخبر الصحيح «إنما البيع عن تراض» والرضا أمر خفي لا إطلاع لنا عليه، فجعلت الصيغة دليلاً على الرضا فلا ينقد بالمعاطة وهي أن يراضيا ولو مع السكوت منهما. واختار المصنف كجمع انعقاده بها في كل ما يده الناس بها يباع وآخرون في محقر كزغب. أما الاستحجار مر يباع فباطل اتفاقاً: أي حيث لم يقدر الثمن كل مرة على أن الغزالي سامع فيه أيضاً بناء على جواز المعاطة، وعلى الأصح لا مطالبة بها في الآخرة: أي من حيث المال،

ومع ذلك فيه شيء (قوله الإيجاب من البائع). الإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى - فإذا وجبت جنوبها - وقد يتوقف في قوله ومنه الخ لأن المراد في الآية بالوجوب السقوط، والمراد هنا إيجاد الشيء وتحصيله لا سقوطه، وفي الصباح ووجب الحائط ونحوه وسجة سقط، وأوجب البيع بالألف فوجب ولا يبين مدلوله، لكن ذكره بعد ووجب الحائط يدل على أن معناه غير السقوط الذي منه - فإذا وجبت جنوبها - إذ المراد من سقوط الحائط انهدامه وزواله، ومن إيجاب البيع تحصيله في الوجود الخارجى وهو مقتضى زوال ملك البائع عن المبيع وزوال ملك المشتري عن الثمن المعين اللهم إلا أن يقال: جعله منه مجرد المناسبة في السقوط، فقوله بعثك كأنه أسقط ملكه عن المبيع، وقوله اشتريت أسقط به ملكه عن الثمن، وقد يقال الأقرب جعله من وجب بمعنى ثبت فإنه يقال لغة: وجب الشيء وسج سقط، ووجب الشيء وجوباً ثبت (قوله هو) أي الإيجاب (قوله بعوض) لم يذكرها حجج، ولعله لأن ذكر العوض شرط للاعتداد بالصيغة لا لصراحها، و قوله بلعثك دال على التملك دلالة ظاهرة (قوله لما اشتهر) أي مأخذ الصراحة (قوله وسواء أكان هازلاً أم لا) هل الاستهزاء كالهزل؟ فيه نظر، وتجه الفرق لأن في الهزل قصد اللفظ لمعناه غير أنه ليس راضياً، وليس من الاستهزاء قصد اللفظ بمعناه، ويؤيده أن الاستهزاء يمنع الاعتداد بالإقرار اه سم على حج (قوله لقوله تعالى) علة لاشتراط الإيجاب ووجه الدلالة فيها أنه اقتصر فيها على مجرد التراضى، والمراد ما يدل عليه فيشمل الهزل وغيره (قوله واختار المصنف) أي من حيث الدليل (قوله في كل ما) أي عقد، وقوله بها: أي بتلك الألفاظ كما يدل عليه قول الشيخ في شرح قول الروض في كل ما: أي بكل ما انتهى، ووجه الدلالة أنه جعل في بمعنى الباء المفيدة لكون مجرورها هو سبب الانعقاد، وعليه فالأقوال الثلاثة متباينة، ولا تنقيد المعاطة بالسكوت بل كما تشمله تشمل غيره من الألفاظ الغير المذكورة في كلامهم للصريح والكتابة (قوله بها) أي المعاطة (قوله فباطل اتفاقاً) أي من الشافعية (قوله حيث لم يقدر الثمن الخ) أي ولم يكن مقداره معلوماً للعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر، فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاطة المختلف فيها (قوله على أن الغزالي سامع فيه) أي الاستحجار (قوله وعلى الأصح لا مطالبة بها) أي بسبب المعاطة: أي بما يأخذ كل من العاقدين بالمعاطة الخ. قال حج في الزواجر: وعقد المعاطة من الكبار، وفي كلام بعضهم أنه صغيرة وأنه المعتمد خلافاً لحج.

[ فرع ١ وقع السؤال في الدرس عما لو وقع بيع بمعاطة بين مالكي وشافعي، هل يحرم على المالك ذلك لإعانة الشافعي على معصية في اعتقاده أم لا؟ فيه نظر. والجواب عنه أن الأقرب الحرمه كما لو لعب الشافعي مع الحنفي الشطر نج حيث قبل يحرم على الشافعي إعانته الحنفي على معصية في اعتقاده، ومع ذلك هذا إنما يرجع فيه

(قوله في كل ما يده الناس بها يباع) هو تابع في هذا التعبير لثمن الروض وفي فيه بمعنى الباء ليوافق قول الروضة

بمخلاف تعاطى العقد الفاسد إذا لم يوجد له مكدر كما هو ظاهر للرضا. أما في الدنيا فيجب على كل رد ما أخذه إن كان باقيا وبدله إن تلف ويجرى خلافها في سائر العقود المالية ثم الصريح هنا ( كبعثك ) ذا بكذا وهذا مبيع منك بكذا أو أنا بئامه لك بكذا كما بحثه الأسنوى وغيره وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى قياسا على الطلاق ( وملكك ) وهبتك كذا بكذا فالواو في كلام المصنف بمعنى أو ، وكونهما صريحين في الهبة إنما هو عند عدم ذكر ثمن وفارق أدخلته في ملكك حيث كان كتابة باحتيال الملك الحسى وشريت وعوضت وفعلت ورضيت واشترى منى وكذا بمعنى ولك على وبعتك ولى عليك أو على أن لى عليك أو على أن تعطى كذا إن نوى به الثمن ، واستفيد من كاف الخطاب أنه

للمذهب المالكي هل يقول بجمرة ذلك عليه أم لا ؟ ثم رأيت سم على حج في الدرس الآتي قال مانصه : فرع : باع شافعي لنحو مالكي ما يباح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي ينبغي أن يحرم ، ويصح لأن الشافعي معين له على المعصية وهو تعاطى العقد الفاسد ، ويموز للشافعي أن يأخذ الثمن عملا باعتقاده رم ( قوله بمخلاف تعاطى العقد الفاسد ) أى في المعاطاة ( قوله كما هو ظاهر للرضا ) قضيته أن غيرها من العقود الفاسدة كذلك انتهى سم على حج . لكن قضية قول حج للرضا والخلاف فيها أن ما اتفق على فساد فيه المطالبة ( قوله وبدله إن تلف ) وهو المثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم ، وعبارة سم على منهج : ثم المقبوض بعقد المعاطاة كالمقبوض بعقد فاسد ( قوله كبعثك ) قال حج : وظاهر أنه يغتفر من العاى فتح التاء في التكلم وضمها في التخاطب لأنه لا يفرق بينهما ، ومثل ذلك إبدال الكاف ألفا ونحوه اه سم على منهج وظاهره ولو مع القدرة على الكاف من العاى ومفهومه أنه لا يكتفى بها من غير العاى ، وظاهر أن محله حيث قدر على النطق بالكاف ( قوله وأقضى به الوالد ) أى بما بحثه الأسنوى من قوله وهذا مبيع الخ ( قوله وهبتك ) أى بمخلاف ما رادفها كما عرفت كما يأتي من أنه ليس صريحا ولا كتابة ( قوله وكونهما ) أى ملكتك وهبتك ( قوله وفارق ) أى ما ذكر من ملكتك لأنه المحتاج للفرق دون وهبتك ( قوله وشريت ) عطف على كلام المصنف فهو من الصريح ( قوله ورضيت ) ظاهره الاكتناء بذلك ولو مع تقدم لفظ البائع وفيه خفاء بالنسبة لفعلت ورضيت في الحالة المذكورة ، بمخلاف مالو تأخر عن لفظ المشتري ، وعليه فيمكن تصويره بنحو رضيت أو فعلت بيع هذا منك بكذا ( قوله وبعتك ) ومثله هو لك بكذا على أحد احتياليين ثانيهما وهو المعتمد أنه كتابة ، وعلى الأول يفرق بينه وبين جعلته لك الآتي بأن يجعل ثم محتمل وهنا لاحتمال انتهى حج : ونازع سم في قوله وهنا الخ ، وقضيته إقرار كونه كتابة وهو ظاهر

يعتقد بكل مباحة الناس بيعا ، ومن ثم حوّل شيخ الإسلام قول الروض في كل لى قوله بكل ( قوله إذا لم يوجد له مكدر ) هذا التعبير ظاهر في أن المعاطاة من الصغائر وهو ما ذكر بعضهم أنه المعتمد خلافا لما في الزاوجر ( قوله فالواو في كلام المصنف ) لا موقع للتفريع هنا فكان الأولى التعبير بالواو ( قوله باحتيال الملك الحسى ) عبارة التحفة كيعض نسخ الشارح لاحتيال الملك الحسى ( قوله وفعلت ورضيت ) أى والصورة أنه تأخر لفظ البائع كما يؤخذ من نظيره الآتي في القبول فليراجع ( قوله وكذا بمعنى ولك على ) لا يخفى أن هذا من جانب المشتري فكان الأولى تأخيرها إلى مسائل القبول. واعلم أنه يوجد في كثير من نسخ الشارح : أوبعتك ولى عليك ، وهذا كان الشارح أولا تبع فيه التحفة ثم شطب عليه وألحقه عقب قول المصنف الآتي كجعله لك فجعله من الكناية وأسنده إلى الشيخين في الخلع

لابد من إسناد البيع إلى جملة الخطاطب ولو كان نائبا عن غيره ، فلو قال : بعث ليدك أو نصفك أو لبلبك أو موكلك لم يصح ، والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح . نعم لا يعتبر الخطاطب في مسألة المتوسط كقول شخص البائع بعث هذا بكذا فيقول نعم ، أو بعث ومثلها جبر أو أجل أو إى بالكسر ويقول للآخر اشتريت فيقول نعم ، أو اشتريت لأنقاد البيع بوجود الصيغة ، فلو كان الخطاطب من أحدهما للآخر لم يصح كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لظاهر كلام الحاوي ومن تبعه إذ المتوسط قائم مقام مخاطبة ولم توجد ، وظاهر أنه لا يشترط في المتوسط أهلية البيع لأن العقد لا يتعلق به ، ولو قال اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم أو قال بعثك فقال المشتري : نعم صح كما ذكره في الروضة في النكاح استطرادا ، وإن خالف في ذلك الشيخ في الغرر وعلمه بأنه لا إلتباس فلا جواب ، ولو باع ماله لولده محجوره لم يأت هنا خطاب بل يتعين بعته لابن وقيلته له ، وعلم من كاف التشبيه عدم انحصار الصيغ فيها ذكره ، فمنها صارفتك في بيع النقد بالنقد وقررتك بعد الانفساخ ووليتك وأشركتك ( والقبول ) من المشتري وهو صريحا مادل على التسك دلالة قوية كما مر ( كاشتريت وتملكت وقبلت ) وفعلت

( قوله فلو قال بعث ليدك لم يصح ) أى ما لم يرد بالجزء الكل اه سم على حج ( قوله والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح ) أى حيث قالوا : إن تكفل بجزء لا يعيش بدونه كالرأس صح والإفلا ، وذلك لأن إحصار مالا يعيش بدونه متعذر بدون باقيه حيا ( قوله ونحو الكفالة ) اقتصر في غير هذا المحل على الكفالة فيلنظر ما أراد هنا بنحو الكفالة ، وقد يقال : أراد أن مثل الكفالة ضمان إحصار الرقيق ونحوه من سائر أعيان الحيوانات ( قوله فلو كان الخطاطب من أحدهما للآخر ) كان قال بعثنى هذا بكذا فقال نعم فلا ينافى ما سياتى من قوله ولو قال اشتريت منك الخ لوجود الصيغة من المبتدئ ثم بخلافه هنا . وعبارة سم على منج : نعم ينبغي أن يعتبر ما يربطها بالمشتري ، فلو قال بعثنى هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت صح ، فلو قال بعث هذا بكذا فقال نعم فقال اشتريت قد يتجه عدم الصحة وفاقا لم لعدم ربط بعث بالمشتري فليأمل جدا : أى بخلاف بعثنى المتقدم فإن فيه ربط بالمشتري حيث أوقع البيع على ضميره بخلافه في هذه ( قوله أهلية البيع ) كصبي ومجنون له مانوع تمييز اه سم على حج عزرم ( قوله وإن خالف في ذلك الشيخ في الغرر ) أى شرح البهجة الكبير ( قوله لم يأت هنا خطاب ) أى بخلاف غيره فلا يتعين فيه الخطاب ولا علمه ( قوله وقبلته له ) .

[ فرع ] قال بعث مالى لولدى وله أولاد ونوى واحدا ينبغي أن يصح ويرجع إليه في تعيينه اه سم على منج ( قوله ووليتك ) أى ابتداء ( قوله والقبول ) قال في الأنوار : ولو اختلفا في القبول فقال أوجبت ولم تقبل وقال المشتري قبلت صدق بيمنه اه سم على منج وحج ( قوله وهو صريحا ) أى حال كونه الخ ( قوله على التملك ) أى بوض ( قوله كما مر ) أى بما كرر واشتهر على ألسنة حملة الشرع ( قوله وقبلت ) فضتيه الاكتفاء بما ذكر . وإن لم يذكر العوض تنزىلا على مقاله البائع ، وقضية المحلى خلافه حيث قال : فيقول اشترينه به انتهى فليأمل . وسياق للشارح أنه يجب ذكر الثمن من المبتدئ وسكت عن المبيع ، فقضية أنه لابد من ذكره منهما ولعل ما هنا أقرب للعلم المذكورة ( قوله وفعلت ) أى جوابا لقول البائع بعثك ويعنى عنه قوله الآتى وقد فعلت في جواب الخ

( قوله وعلم من كاف التشبيه ) الأصوب كاف التثليل ( قوله فمنها صارفتك ) ومنها ما قدمه الشارح أيضا من الصيغ فكان ينبغي تقديم هذا عليه

وأخذت وابنت وصارفت وتقررت بعد الانفساخ في جواب قررتك وتعوضت في جواب عوضتك وقد فعلت في جواب اشترى منى ذا بكذا كما جزم به الرافعي في النكاح وفي جواب بعثك كما نقله الأسنوى عن زيادات العبادي ، ومع صراحة ماقرر يصدق في قوله لم أقصد بها جوابا ؛ أى بل قصدت غيره . نعم الأوجه اشتراط أن لا يقصد عدم قبوله سواء أقصد قبوله أم أطلق هذا إن أتى به بلفظ الماضي كما أشعر به التصوير ، فلو قال أقبل أو اشترى أو ابتاع فالأوجه أنه كناية ومثله في ذلك الإيجاب ( ويجوز تقدم لفظ المشتري ) ولو قبلت بيع هذا بكذا إلى أو لموكل كما ذكره في التوكيل في النكاح لصحة معناها حينئذ ، لأن النكاح يحتاج فيه مالا يحتاج في البيع ، بخلاف فعلت ونحو نعم إلا فيما مر ( ولوقال يعني ) أو اشترى منى هذا بكذا ( فقال بعثك ) أو اشترى ( انعقد البيع في الأظهر ) لدلالة ذلك على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشترى أو ابتعت أو بعثك واحتال له لاستبانة الرغبة بعيد بخلاف أنبيعي وتبيعي واشترى منى ونحو اشترى منك إذا تقدم لا خلاف في صحته ، ومقابل الأظهر لا ينعقد إلا إذا قال بعد ذلك اشترى أو قبلت ، وظاهر تمثيله ببغني يدل على تصوير المسئلة بالاستدعاء بالصرح ، والأوجه جريانه في الاستدعاء بالكناية ، وبمبحث الأسنوى إلحاق ما دل على الأمر به كالمضارع المقرون بلام الأمر قال ولم أره منقولاً ثم ما ذكر صريح واستغنى عن التصريح به للعلم بذلك من قوله ( وينعقد ) البيع

( قوله قررتك وتعوضت ) قضيته أن ذلك لا يكفي بعد الانفساخ في جواب بعثك ونحوه وهو قريب ( قوله في جواب عوضتك ) ليس بقيد بل هو مجرد تصوير وكذا قوله في جواب اشترى منى ( قوله بل قصدت غيره ) أى فلو قال أطلقت حل على القبول ( قوله نعم الأوجه الخ ) هذا صريح في أنه ليس كناية وإنما هو صريح يقبل الصرف وقد يخالفه مافره الشارح في فصل أركان النكاح بعد قول المصنف ولو قال زوجتك فقال قبلت لم ينعقد على المذهب مما نصه ، وفي قول : ينعقد بذلك لأنه ينصرف إلى ما أوجهه الولي فإنه كالمعاد لفظا كما هو الأصح في نظيره من البيع ، ووفق الأول بأن القبول وإن انصرف إلى ما أوجهه البائع إلا أنه من قبيل الكنايات والنكاح لا ينعقد بها بخلاف البيع ( قوله ويجوز تقدم الخ ) أى كما يفهم من تعبيره بالواو في قوله والقبول ومفهوم قوله تقدم الضرر في المقارنة وهو ظاهر ( قوله ما ذكره ) أى قياسا على ما ذكره الخ ، وقوله لأن النكاح علة للقياس ( قوله لصحة معناها ) أى الصيغة ( قوله ما لا يحتاج في البيع ) أى واكتفوا فيه بتقدم قبلت فيكفى بها هنا بالطريق الأولى ( قوله أى فيما مر ) أى بأن كانا مع التوسط وإلا فلا يكفي التقدم على مامر ( قوله بخلاف أنبيعي ) أى فلا يصح بشيء منها ومثله في تبغي وتشتري منى حيث لم ينو بهما البيع لما مر في قوله هذا إن أتى به بلفظ الماضي الخ ( قوله بالكناية ) أى كأن يقول المشتري اجعل لي هذا بكذا ناويا للشرء فيقول البائع جعلته لك به أى ناويا للبيع ( قوله وبمبحث الأسنوى ) معتمد ( قوله المقرون بلام الأمر ) كقوله لتبغى ذا بكذا ، وكذا يقال في جانب البائع لو قال لتشتري منى ذا بكذا قياسا على ما ذكره ( قوله وينعقد البيع ) عبارة حجة : وينعقد البيع من غير السكران الذي لا يدري لأنه ليس من أهل النية على كلام يأتي فيه في الطلاق ، وسيأتي في كلام الشارح أن المعتمد إنعقادها انتهى .

( قوله ومع صراحة ماقرر ) أى من جميع صيغ القبول بقرينة ما بعده ( قوله نعم الأوجه الخ ) لاموقع للفظ الاستدراك هنا ، فكان الأولى أن يقول : إذ الأوجه الخ ليكون تعليلا للتفسير الذي ذكره ( قوله لأن النكاح يحتاج فيه ) تعليل محذوف : أى فهذا أولى لأن النكاح يحتاج فيه

(بالكتابة) مع النية إذا اقترنت بكل اللفظ أو بنظير ما يأتي في الطلاق، كل محتمل، والثاني ظاهر إطلاقهم. وقد يفرق بينهما بأن هذا الباب أحوط (كجملته لك) أو بعكث أو عليك كذا كما قاله الشيخان في الخلع أو خذه أو تسلمه ولو بدون منى أو بارك الله لك فيه ولو لم يكن في جواب بعته ومن ذكر ذلك فهو مثال لا قيد، وثامتلك وإن لم يذكره لأنه صلى الله عليه وسلم قال لبيّ التجار: ثامنون بمخاطمكم هذا، فقالوا: والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله. وأبعد الزركشي حيث بحث صراحته أو هذا لك بكذا أو عقدت معك بكذا أو سلطتك عليه أو باعك الله، بخلاف طلقك الله أو أعتقك الله أو أبرأك حيث كان صريحاً، لأن ما بعد البيع مما يستقل به من غير مشارك له فيه فتكون إضافته إلى الله صريحة، وأمّا البيع ونحوه فلا يستقل به فتكون إضافته حينئذ كتابة، وليس منها أبجته ولو مع ذكر الثمن كما اقتضاه إطلاقهم وإن نوزع فيه لأنه صريح في الإباحة مجاناً لا غير، فذكر الثمن مناقض له، وبه يفرق بينه وبين صراحة وهبتك هنا إلا الهبة قد تكون بثواب وقد تكون مجاناً فلم ينافها ذكر الثمن بخلاف الإباحة (بكذا) لتوقف الصحة على ما ذكره ولو مع الصريح وسكت عنه ثم للامم به بما هنا، ولا تكفى نيته خلافاً لبعض المتأخرين وهل الكتابة الصيغة وحدها أو مع ذكر العوض وهو ماصورها به المصنف في الروضة كأصلها،

وقوله من غير السكران ضعيف (قوله إذا اقترنت بكل اللفظ) جزم به شيخنا الزيايدي في حاشيته (قوله أو بغير ما يأتي في الطلاق) وهو الاكتفاء بمقارنة جزء من الصيغة على الراجح (قوله والثاني ظاهر لإطلاقهم) في نسخة وهو الأقرب، ونقل سم على منجه عنه أنه ما لا في هذه النسخة وجزم به حج قال: والفرق بينهما: أي البيع، والطلاق فيه نظر (قوله بأن هذا الباب أحوط) أي لأنه معاوضة محضة وسبب لحصول الملك المقضى للتصرف وذلك حلّ لقيد النكاح فيتوسع فيه، لكن يعارض هذا تعليلهم عدم الوقوع فيها لو شك بأن العصمة محققة فلا تزول إلا يبيّن (قوله أو بعثك ولي عليك كذا كما قاله الشيخان في الخلع) هذه ساقطة من بعض النسخ، وسقطها هو الموافق لما مرّ من أنه صريح على ما هو الظاهر من رجوع قوله فيما مرّ إن نوى به الثن لقوله على أن تعطني، لكن في كلام سم على منجه ما يقتضي رجوعه له، ولما قبله وعليه فلا يمتنع ذكرها هنا غايته أنه لا حاجة إليها مع ما مرّ على أنه قد يقال: إن مجرد نية الثن لا يقتضي نية البيع بقوله بعثك سببا حيث قلنا نشترط مقارنة النية لجميع اللفظ فالحالّة ظاهرة فليتأمل (قوله أو أخذه) مالم يقل بمثله وإلا كان صريح قرض صحيح. قال سم: ظاهره وإن نوى البيع به وهل مثله ملكتك هذا بمثله، ثم قضية التقييد في كلام حج بقوله مالم يقل أخذه بمثله أنه لو قال: خذ هذا الدينار بدينار ونوى به البيع كان يبيعا وإن كان الدينار مثل ما بذله (قوله ولوبدون مني) أي في صورتين قوله إلا إلى الله) أي لأناخذ له ثمنا وإنما نعطيه لك هبة (قوله أو هذا لك بكذا) وس الكناية أيضا هناك الله به فيها يظهر (قوله لأن مع بعد البيع) من قوله بخلاف طلقك الله الخ (قوله فتكون إضافته) أي إلى الله (قوله وليس منها) أي الكناية (قوله أبحتك) أي فهو لغو (قوله وبين صراحة وهبتك) أي في البيع (قوله ثم للعالم به) أي في الصريح (قوله ولا تكني نيته) أي الثن لا في الصريح ولا في الكناية (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله أو مع ذكر العوض) قضية هذا الترديد الجزم بأن المفعول من الصيغة فتكني مقارنة النية إن قلنا تكني مقارنة

(قوله لأنه صلى الله عليه وسلم قال لبني النجار ثامنوني الخ) قد يقال المتبادر من هذا اللفظ المساومة: أي اتفقوا معي على ثمن، ولهذا ينقل النبي صلى الله عليه وسلم بكذا الذي لا بد من ذكره في الصيغة فلمعلم أنه لم يرد به الإيجاب فتأمل (قوله وهو ماصورها بمصنف الروضة) أي وهنا

وفيه الثبات إلى أن مأخذ صراحة لنظ الخلع في الطلاق ذكر العوض أو كثرة الاستعمال ، والأول أصح فتكون صورة الكناية الصيغة وحدها ، وهذا هو الأوجه فيصح العقد بها مع ذكر العوض وإنما انعقد بها مع النية (في الأصح) مع احتمالها قياسا على نحو الكتابة والخلع ، وإنما اشترط ذكر الثمن لأنه يغلب على الظن إرادة البيع فلا يكون المتأخر من العاقدین قابلا مالا يدره ، ولا ينعقد بها بيع أو شراء وكيل لزمه إشهاد عليه بقول موكله له بع بشرط أو على أن تشهد ، بخلاف بيع وأشهد كما صرح به المرعشي واقتضاه كلام غيره مالم تتوفر القرائن المفيدة لغلبة الظن وفارق النكاح بشدة الاحتياط له والكتابة لاعلى مائع أو هواء كناية فينعقد بها مع النية ولو لحاضر كما رجحه السبكي وغيره ، فليقبل فوراً عند علمه ، ويمتد خيارهما لانقضاء مجلس قبوله ولو باع من غائب كبعث داري لفلان وهو غائب فقبل حين بلغه الخبر صرح كما لو كاتبه بل أولى، ولا ينعقد البيع أو نحوه بالعجمية ولو مع القدرة على العربية ، واستثنى ابن الرفعة من انعقاده بالنية السكران إذ لانية له كطلاقه والأوجه صحته منه فيهما ، إذ قوله نويت إقرار منه بها وهو مؤاخذ بالأقارير فكلامهم صريح

الجزء ، وفيه تردد في سم على مبيع فليراجع (قوله وفيه التفات) أي ابتناء والأولى حذف الواو لأنه جواب السؤال وهو قوله وهل الكناية الصيغة وحدها ثم رأيت كذلك في نسخة (قوله والأول أصح) هو قوله إن مأخذ الصراحة في العوض لفظ الخلع ، وعليه فلا تكن النية عند ذكر العوض مع خلو نحو جعلته لك عن النية ، وما ذكر من أن الأول هو الأصح قد يخالفه ما تقدم من أن مأخذ الصراحة الأشهر والتكرر على لسان حملة الشرع (قوله فتكون) تفريع على قوله والأول الخ (قوله فيصح) تفريع على قوله وهذا الخ (قوله مع احتمالها) أي لغیر البيع (قوله على نحو الكتابة) من النحو الإجارة ، وعبرة حج : على نحو الإجارة والخلع (قوله والخلع) أي وقد جزأهما فيهما بالصحة مع الكناية (قوله اشترط ذكر الثمن) أي مع النية (قوله ولا ينعقد بها) أي بالكناية (قوله بخلاف بيع وأشهد) فإنه لا يلزم فيه الإشهاد وينعقد بالكناية . قال سم على حج : لو ادعى الموكل هنا أنه أراد الاشتراط فينبغي قبوله انتهى سم على حج . وعليه فلا يصح شراء الوكيل بالكناية ولو ادعى ذلك بعد العقد وحلف عليه تبين عدم الصحة ، فيكون هذا مستثنى من تصديق مدعى الصحة فيما لو اختلفا (قوله مالم تتوفر القرائن) أي للجنس فيصدق بالقرينة الواحدة (قوله لغلبة الظن) كأن تقع مساومة بينهما ثم يتفقا على ثمن ويقصد به لفظ الكناية فيصح حينئذ يبيعه وشراؤه بها كما يؤخذ ذلك من الفرق بين مالم قال بعنى فقال بعنك حيث جرى في الصحة به القولان ، بخلاف ما لو قال زوجني فقال زوجتك حيث انعقد بلا خلاف بأن النكاح غالبا يسبقه خطبة بخلاف البيع (قوله وفارق النكاح) أي حيث لم ينعقد بالكناية (قوله لا على مائع أو هواء) أي أما عليهما فلغو (قوله ويمتد خيارهما) ظاهره أنه لا يعتبر للكاتب مجلس معين وإن علم وقت قبول المكتوب إليه فليظن سم على منهج وهو ظاهر (قوله لانقضاء مجلس قبوله) أي المكتوب إليه (قوله فيهما) أي

(قوله بقول موكله له بع) أي أو اشتر (قوله مالم تتوفر القرائن) استثناء من قوله ولا ينعقد بها بيع أو شراء وكيل الخ : أي مالم تتوفر القرائن على نيته البيع كأن حصل بينه وبين من عاقده مساومة واطلع عليها الشهود ثم عقدا على ذلك بالكناية (قوله وهو غائب) مكرر بل موهم (قوله من انعقاده بالنية) لعل صوابه بالكناية (قوله إذ قوله نويت إقرار منه بها) أي فهو إنما أخذناه من جهة الإقرار وإلا فالسكران لا يتصور منه نية ، فالاستثناء ظاهر



في رد كلامه، ومقابل الأصح عدم الانقاد بها لأن الخطاب لا يدري أنوطب بيع أو غيره، ورد بأن ذكر العوض ظاهر في إرادة البيع (ويشترط أن لا يتخلل لفظ لاتعلق له بالعقد ولويسيرا بأن لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته كما فسره بذلك صاحب الأنوار ، فلو قال المشتري بعد تقدم الإيجاب بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت صح، وهذا إنما يأتي على طريقة الرافعي. أما على ماصححه المصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كما في النكاح ، وقد يفرق بأن النكاح يتخاط له أكثر فلا يلزم من عدم استحبابه ثم خروجا من خلاف من أبطل به عدم استحبابه هنا ، وشمل كلامه ما لو كان اللفظ ممن يطلب جوابه تمام العقد وغيره ، وهو كذلك كما حكاه الرافعي عن البغوي ، وإن اقتضى كلامه في كتاب الخلع أن المشهور خلافه ، وشمل أيضا قولنا لفظ الحرف الواحد وهو محتمل إن أفهم قياسا على الصلاة وإن أمكن الفرق ، ومنه يؤخذ أنه لا يضر هنا تخلل اليسير سهوا أو جهلا إن عذر وهو متجه نعم لا يضر تخلل قد كما صرحوا به : أي لأنها لتحقيق فليست بأجنبية وأن لا ( يطول الفصل بين لفظيهما ) أو إشارتهما أو لفظ أحدهما وكتابة أو إشارة الآخر ، والعبرة في التخلل

البيع والطلاق ( قوله في رد كلامه ) أي ابن الرفعة ( قوله بأن لم يكن من مقتضاه ) ومنه إجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يظهر وما لو رأى أعمى يقع في بئر فأرشده ( قوله والصلاة على رسول الله ) والظاهر أنه لو أراد قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ، ثم رأيت الزياي ناقلا له عن الأنوار ويتجه ضرر الاستعاذه ( قوله صح ) ومثله في الصحة ما لو قال : والله قبلت فيصحب فيما يظهر ( قوله لكنه غير مضر ) أي فيكون من مصالحه اه زياي ( قوله تمام العقد وغيره ) أي من المتعاقدين كما هو معلوم فلا يضر التخلل من المتوسط لأنه ليس بعاقده ، وظهر أنه لا فرق في ذلك بين اليسير وغيره سواء كان ممن يريد أن يتم العقد أو ممن انقضى لفظه ، ولا ينافيه قول حج : وأن لا يطول الفصل بسكوت مرید الجواب أو كلام من انقضى لفظه بحيث يشعر بالإعراض لأنه إنما اعتبر الحبيشة لكونه في مقام تصوير طول الفصل ، وهو لا يقتضي عدم الضرر عند كون الفاصل يسيرا لأنه عمهم في الفاصل من الكلام أو لا بقوله أن لا يتخلل لفظ الخ ، لكن نقل سم على منهج عن شرح الإرشاد أن الكثير يضر من فرغ كلامه بخلاف اليسير فليتأمل ( قوله وهو كذلك ) ووجهه أن التخلل إنما ضر لإشعاره بالإعراض والإعراض مضر من كل منهما ، فإن غير المطلوب جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر أو معه ضرر فكذا لو وجد منه ما يشعر بالرجوع والإعراض فتأمل يظهر لك وجاهة ما اعتمده شيخنا انتهى سم على حج ( قوله الحرف الواحد ) معتمد ( قوله وهو محتمل إن أفهم ) عبارة سم على حج عطفًا على ما مثلته العبارة : وكذا بغير الفهم وهو محل نظر ( قوله إن عذر ) المراد بالعذر هنا أن يكون ممن يتحقق عليه ذلك وإن لم يكن قريب عهد بالإسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء ( قوله نعم لا يضر تخلل قد ) عبارة حج إلّا نحو قد وإن ( قوله كما صرحوا به ) أي ولو لم يقصد بها التحقيق لأن الألفاظ إذا أطلقت حملت على معانيها ، وهذا ظاهر فيما لو أتى بها الثاني بعد تمام الصيغة من الأول وبقي ما لو قال بعنك بعشرة قد والظاهر أنه يضر كما يؤخذ من قول الشارح أنها لتحقيق ، ويبعض الموماش أنه لا يضر لأنها بمعنى فقط حتى كأن قال بعنك بكذا دون غيره ، وفيه نظر لأن هذا المعنى ليس مستفادا من اللفظ إلا أن يقال : استفادة

( قوله وغيره ) يعني خصوص البادي بالعقد ، وكان الأصوب حذفه من هنا كما حذفه الشهاب حج لأنه سيأتي قريبا في شرح قول المصنف لا يطول الفصل بين لفظيهما الأنسب به مما هنا كما لا يخفى

في الغائب بما يقع منه عقب علمه أو ظنه بوقوع البيع له بسكوت يشعر بالإعراض ولو لمصلحة أو كلام أجنبي ولشائبة التعليق أو الجمالة في الخلع اغتفر فيه اليسير مطلقا ولو أجنبيا ، والأوجه أن السكوت اليسير ضار إذا قصد به القطع أخذا مما مر في الفاتحة ويحتمل خلافه ويفرق (وأن) يذكر المبتدئ الثن فلا تكني نيته كما مر ، وأن تبقى أهليتهما تمام العقد ، وأن لا يغير شيئا مما تلفظ به إلى تمام الشق الآخر ، وأن يتكلم كل بحيث يسمعه من بقر به عادة إن لم يكن ثم مانع ولو لم يسمعه الآخر وإلا لم يصح وإن حملته الريح ، وأن يتم مخاطب لا وكيله أو موكله أو وارثه ولو في المجلس ، وأن لا يوقت ولو بنحو حياتك أو ألف سنة فيها يظهر كالنكاح كما يأتي ، ولا يعلق إلا بالمشيئة في اللفظ المتقدم كعبتك إن شئت فيقول اشتريت مثلا لاشئت ما لم ينو به الشراء بخلاف إن شئت بعتك فلا يصح كما أفاده السبكي وأقوى به الوالد رحمه الله تعالى ، لأن مأخذ الصحة أن المعلق تمام البيع لا أصله ، فالذي من جهة البائع وهو إنشاء البيع لا يقبل التعليق ، وتاممه وهو القبول موقوف على مشيئة المشتري وبه تكمل حقيقة البيع ،

المعاني من الألفاظ لا يشترط كونها وضعية بل يكفي انفعال المعنى منها كما في محرفات العوام وهو قريب ( قوله عقب علمي) أما الحاضر فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب وكذا لو قال بعت من فلان وكان حاضرا لا يضر تكلمه قبل علمه انتهى سم على منهج من ج . وقضية قوله من فلان أنه لو خاطبه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه ضر ولعله غير مراد ، وأن التعبير بالغائب جرى على الغالب من أن الحاضر يسمع ماخوطة به ( قوله بسكوت) متعلق بقول المصنف أن لا يطول الفصل ( قوله أو كلام أجنبي) عطف على بسكوت ( قوله مطلقا) عمدا أو سهوا ( قوله أن السكوت اليسير ضار) معتمد ( قوله إذا قصد به القطع ) عبارة الزبائدي : ولو قصد به القطع بخلاف القراءة لأنها عبادة بندية محضة وهي أضيق من غيرها انتهى . وهي تنفذ الصحة مع قصد القطع فتوافق قوله هنا ويفرق ( قوله ما مر ) أي بعد قول المصنف بكذا من قوله ولا تكني نيته خلافا لبعض المتأخرين ( قوله وأن تبقى أهليتهما ) احتراز به عما لو جن أو أعمى عليه ، وخرج به ماله عى بينهما وكان مدعى ذا كرا فلا يضر ، ومعلوم من ذلك أنها موجودة في ابتدائه ( قوله تمام العقد ) أي فيضر زوالها مع التمام ( قوله ولو لم يسمعه الآخر ) وعليه فلو خاطبه بلفظ البيع وجهر به بحيث يسمعه من بقر به ولو لم يسمعه صاحبه وقبل اذنا أو بلغه غيره صح . وعبرة سم على منهج في أثناء كلام : حتى لو قبل عبثا فبان بعد صدور بيع له صح كمن باع مال أبيه الظان حياته فبان ميتا انتهى . وقول سم صح ظاهره أنه لا فرق بين طول الزمن وقصره وهو ظاهر ( قوله وأن يتم المخاطب ) هذا أعم من قول من قال : وأن يكون القبول ممن صدر معه الخطاب لشمول هذا لما لو سبق الاستيجاب ( قوله كالنكاح ) عبارة حج : أو ألف سنة على الأوجه ، ويفرق بينه وبين النكاح على ما يأتي فيه بأن البيع لا ينهى بالموت بخلاف النكاح ، لكن جزم الشارح ثم بفساد النكاح مع الشرط المذكور ، وهو موافق لما اقتضاه قوله هنا كالنكاح كما يأتي وعلمه ثم بأن الموت لا يرفع آثار النكاح كلها ( قوله ما لم ينو به الشراء ) أي فيكون كتابية ( قوله وأقوى به الوالد )

( قوله بسكوت ) متعلق بالفصل في كلام المصنف ( قوله أو كلام أجنبي) أي من انقضى لفظه كما هو كذلك في التحفة وعلى ما في الشرح فهو مكرر مع قوله السابق أو غيره ، بل إن أشد على عمومه كان التكرير في الطرفين كما لا يخفى . والحاصل أن الشهاب حج اقتصر فيما مر على قوله مما يطلب جوابه لتمام العقد ، واقتصر هنا على قوله أو كلام من انقضى (لفظه) ، وخصص كلا بمحله الذي ذكره فيه للمناسبة التي لا تخفى

والفرق بين هذا وقوله إن كان ملكي فقد بعته أن الشرط في هذا أثبتته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل إذ لا يقع عقد البيع له إلا في ملكه، ويؤيد ذلك ما قاله الماوردي من أنه لو قال وكلتك في طلاق زينب إن شأنت جاز أو إن شأنت فقد وكلتك في طلاقها فلا ، وهذا بخلاف بعثتك إن شئت فما يظهر أو بعثتك إن شئت بعد اشتريت منك وإن قبل بعده أو قال شئت لأن ذلك تعليق محض وكشئت مرادفها كأحببت والأوجه امتناع ضم التاء من النحوى مطلقا لوجود حقيقة التعليق فيه وبالمالك لأن كان ملكي فقد بعته كما مر ونحو ذلك من إن كنت أمرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهكما بها كما يأتي في الوكالة وإن كان وكلتي اشتراه لي فقد بعته وقد أخبر به ، وصدق الخبر لأن إن حينئذ كإذ نظير ما يأتي في النكاح ، وكما في بعض صور البيع الضمعي كأعنت عبدك عني بكذا إذا جاء رأس الشهر ، ويصح بعثك هذا بكذا على أن لي نصفه لأنه بمعنى إلا نصفه وأن (يقبل على وفق الإيجاب) في المعنى كالجنس والنوع والصفة والعدد والحلول والأجل وإن اختلف لفظهما صريحا وكتابة (فلو قال بعثك) كذا (بألف مكسرة) أو موجهة (فقال قبلت بألف مصححة) أو حالة ، أو إلى أجل أقصر ، أو أطول

أى خلافا للحج (قوله والفرق بين هذا) اسم الإشارة راجع إلى قوله إن شئت بعثك (قوله فقد بعته) أى حيث صح مع التقديم (قوله أن الشرط) وهو الملك (قوله في هذا) اسم الإشارة راجع إلى قوله إن كان ملكي (قوله ويؤيد ذلك) أى الفرق بين التقديم والتأخير للمشينة (قوله جاز) أى اعتد به لأن الجواز يستعمل بمعنى الحل والصحة معا كما ذكره عند قول المصنف بشرط رفع الحدث والنكاح ماء مطلق ، ثم قضيته أنه لو طلق الوكيل بعد قول الزوج إن شأنت لم يقع طلاق وإن شأنت ، وقضية قولم في باب الوكالة إذا بطل خصوص الوكالة نفذ تصرف الوكيل بعموم الإذن وقوع الطلاق (قوله فيما يظهر) جزم به حج . ففي قول الشارح فيما يظهر تعريض للحج حيث جزم مع كون المسئلة ليست منقولة (قوله تعليق محض) أى فلا يصح (قوله مطلقا) قابلا أو محجبا (قوله وبالمالك) عطف على بالمشينة انتهى سم على حج (قوله وصدق الخبر) قضيته أنه لا يعتبر فيما لو قال إن كان ملكي ظن ملكه له حين التعليق ، ويؤيده ما يأتي فيما لو باع مال مورثه ظانا حياته فإن ميتا ، وعليه فيشكل الفرق بينه وبين ما لو قال إن كان وكلتي اشتراه لي الخ لأن حاصل مسألة الوكيل يرجع إلى إن كان ملكي (قوله إذا جاء رأس الشهر) قال في الروض في باب الكفارة : فرع : قال إذا جاء الغد فأعنت عبدك عني على ألف ففعل صح ولزم المسمى ، وكذا لو قال المالك أعتقه عنك على ألف إذا جاء الغد وقبل انتهى . وقوله ففعل صح عبارة الروضة ففسر حتى جاء الغد فأعتقه عنه . حكى صاحب التقريب عن الشافعي أنه يتعذر العتق عنه ويثبت المسمى عليه انتهى . وقوله وقبل قال في شرحه في الحال انتهى سم على حج . وقوله حتى جاء الغد مفهومه أنه لو قال حالا قبل مجيء الغد إذا جاء الغد أعتقه عنك عدم الصحة ، وهو ظاهر لأنه صريح في التعليق (قوله وأن يقبل الخ) تعبيره بالقبول جرى على الغالب من تأخره عن الإيجاب وإلا فحكم الإيجاب التأخر أو الاستيجاب كحكم القبول (قوله في المعنى) أى لا في اللفظ حتى لو قال وهبتك فقال اشتريت أو عكس . صح مع اختلافات صيغتهما لفظا أو كانت صيغة أحدهما صريحا والآخر كناية انتهى حج . لكن ينبغي فيما لو قال بعثك هذا بكذا فقال آتيت أن يقول بذلك ، وإلا فلا يصح لانصرافه إلى الهبة فلا يكون القبول على وفق الإيجاب (قوله والصفة) أى وإن لم

(قوله ويؤيد ذلك) أى ما مر في المشينة (قوله بخلاف بعثتكما) أى فلا يصح ووجهه أنه علق في كل واحد منهما بمشيئته ومشينة غيره (قوله وبالمالك) معطوف على قوله آتيت بالمشينة ، وفي نسخ وبالمالك ، وهى أوضح

أو بألف أو أوف أو قبلت نصفه بخمسمائة (لم يصح) كعكسه المفهوم بالأولى المذكور بأصله لقبوله ما لم يخاطب به نعم في قبلت نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة إن أراد تفصيل ما أجمله البائع على ما ذكره بعض المتأخرين صح وإلا فلا لتعدد العقد حينئذ فيصير قابلا لما لم يخاطب به ، وفي بعثك هذا بألف وهذه بمائة وقبل أحدهما بعينه تردد ، والأوجه عدم الصحة لانتفاء مطابقة الإيجاب للقبول ولا نظر إلى أن كلا عقد مستقل فهو كما لو جمع بين بيع ونكاح مثلا ، ولا ينعقد البيع بالألفاظ المرادفة لفظ الهبة كأعمرتك وأرقتك ، كما جزم به في التعليق تبعا لأنني على الطبرى فلا تكون صريحا ولا كناية خلافا لبعض المتأخرين ، ولو قال : أسلمت إليك في هذا الثوب مثلا فقبل لم ينعقد بيعا ولا سلما كما سيأتي في كلامه ، ولا بد من قصد اللفظ لعناه كما في نظيره من الطلاق ، فلو سبق

تختلف القيمة ، أو كانت قيمة ما قبل به أكثر (قوله صح) بئى الملو قال بعثك نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة فقال قبلته بألف هل يصح أولا ؟ فيه نظر ، ونقل بالدرس عن الأنوار الصحة قال : فإن أطلق أو قصد التعدد لم يصح اه . وينبغي أن المراد بقصد الإجمال في كلام الأنوار أن المشتري قصد بقاء التعدد الذى ذكره البائع على حاله وأن مجموع الثمن ألف (قوله وإلا فلا) شمل الملو أطلق ، لكن في حاشية سم قلا عن الشارح أن المتجه الصحة في هذه (قوله والأوجه عدم الصحة) خلافا لحج حيث استوجه الصحة وقال : ثم رأيت القاضى قال الأظهر الصحة ، ويؤيد ما هنا ما في الروضة وأصلها في تفريق الصفقة أنه لو أوجب واحد لاثنتين فقبل أحدهما لم يصح اه . مع أنه تعددت الصفقة ، ونياس البطلان أنه لو كان المشتري ولي يتيم وقد قصد الشراء لليتيم ثم تبين زيادة ثمن أحدهما على ثمن المثل بطل العقد فيهما جميعا ، إذ لو صح في الآخر لزم صحة قبول أحدهما دون الآخر فليتأمل الجمع بين بيع ونكاح حيث يجوز فيه قبول أحدهما فليراجع اه سم على حج . أقول : أقد يفرق بأن النكاح ليس معاوضة محضة ومن ثم لم يتأثر بالشروط الفاسدة حيث لم تخل بمقصود النكاح ، لكن بشكل ما ذكره في مسألة الولي من الفساد على مالمو باع خلا وخرا أو عبدا وحرا وقبلهما المشتري فإن قبوله لاغ بالنسبة للخمر والحر إلا أن يقال : لما كان كل من الخمر والحر لا يقبل العقد كان ذكره في العقد بمنزلة العدم (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج حيث جعلهما كثنيتين ، بل نقل عن بعضهم صراحتهما ، ولعل الفرق بين هذين وبين ما تقدم من صحة وهبتك ذا بكذا أن لفظ الهبة لم يشتمل على ما ينبتى البيع ، بخلاف هذين فإنهما يشتملان على التعليق المنافي للبيع (قوله لم ينعقد بيعا) أي لأن السلم يقتضى الدينونة والعقد على معين فلا ينعقد بيعا لفساد صيغته ولا سلما لانتفاء كونه دينيا (قوله ولا بد من قصد اللفظ) ويصدق في ذلك كما يؤخذ من قوله قبل ، ومع صراحة ما تقرر يصدق في قوله

(قوله كعكسه) يعنى عكس ما في المتن خاصة (قوله على ما ذكره بعض المتأخرين) يعنى الشهاب حج ، وهذا التبرى راجع إلى التقييد بإرادة تفصيل ما أجمله البائع خاصة بدليل ذكره عقبه فليس راجعا لأصل الصحة ، وإلا لذكره عقب قوله صح فالشارح موافق لما اعتمدته الزيادة كإين قاسم من الصحة سواء قصد تفصيل ما أجمله البائع أو أطلق . نعم عبارته تشمل الصحة وإن أراد تعدد العقود هو غير مراد بدليل تعليقه للمفهوم الآتى بقوله ولتعدد العقد حينئذ لكن في ذكره المفهوم على هذا الوجه بعد التقييد الذى تبرأ منه فيما مر قلاقة لا تحق . وملخص المراد منه أن الداخل تحت قوله وإلا فلا ما إذا أراد تعدد العقد خاصة بدليل تعليقه (قوله فهو كما لو جمع بين بيع ونكاح مثلا) من جملة المنقضى فكان ينبغي إسقاط لفظ وهو

لسانه إليه أو قصده لالمناء كتلفظ أعجبي به من غير معرفة مدلوله لم يتعقد على ماسيأتي ثم إن شاء الله تعالى ويجرى ذلك في سائر العقود ( وإشارة الأخروس ) و كتابته ( بالعقد ) ماليا أو غيره وبالخل وبالحلف والتنذر وغيرها إلا في بطلان الصلاة بها والشهادة والحنث في اليمين على ترك الكلام فليست فيها كالنطق ، ولهذا صرح نحو بيعه بها في صلاته ولم تبطل ( كالنطق ) به من غيره للضرورة ، وسيأتي في الطلاق أنه إن فهمها كل أحد فصرحة أو الفطن وحده فكتابة ، وحينئذ فيحتاج إلى إشارة أخرى . ثم شرع في الركن الثاني وهو العقد ، وقدمه على المعقود عليه لتقدم الفاعل على المفعول طبعاً ، فقال ( وشرط العاقد ) بائناً أو مشترياً الإبصار كما سيذكره ، و ( الرشد ) يعنى عدم الحجر ليشمل من بلغ مصلحاً لدينه وماله ثم بذل ولم يحجر عليه ، ومن لم يعهد له تقدم تصرف عليه بعد بلوغه وجهل حاله ، فإن الأقرب صحة تصرفه كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى كمن جهل رقه وحرته لأن الغالب عدم الحجر كالحرية ،

لم أقصد بها جواباً ( قوله من غير معرفة مدلوله ) أى أما مع معرفة ذلك فيتعقد به عند الإطلاق ، وقيل منه ذلك حيث لا قرينة . تدل على ما ادعاه ( قوله إلا في بطلان الصلاة ) شغل المستفي منه النكاح فيقبل ويزوج موليته بالإشارة إذا فهمها كل أحد ، وفيه في النكاح كلام فراجعهم ( قوله بها ) أى الإشارة ( قوله فكتابة ) وإذا كانت كناية تعذر بيعه مثلاً بها باعتبار الحكم عليه به ظاهراً كما هو ظاهر ، إذ لا علم بينه وبينه ، وتوفر القرائن لا يفيد كما أمر اللهم إلا أن يقال : إنه يكفى هنا نحو كتابة أو إشارة بأنه نوى للضرورة اهـ . وينبذ قول الشارح فيحتاج إلى إشارة الخ ( قوله لتقدم الفاعل ) أى وهو العاقد بصفة كونه عاقداً ( قوله على المفعول ) أى وهو المعقود عليه من حيث كونه معقوداً عليه ( قوله بائناً أو مشترياً ) اقتصر عليهما لكون الكلام في البيع فلا يبنى أن عدم الحجر معتبر في سائر العقود ، وعبرة المحل : وشرط العاقد البائع أو غيره ( قوله يعنى عدم الحجر ) أى أو ما في معناه كمن زال عقله بغير مؤثم فإنه في معنى المحجور عليه كما يأتى ، وكتب عليه سم على حج : يمكن أن يقال المراد الرشد حقيقة أو حكماً اهـ . أقول : وهو يرجع في المعنى لما ذكر الشارح بقوله يعنى عدم الحجر ( قوله ليشمل من بلغ مصلحاً لدينه ) أى ويتحقق ذلك بمضى زمان يحكم عليه فيه بأنه مصلح عرفاً ، فلما انقضاء كلامه من أن العبرة بوقت البلوغ خاصة حتى لو بلغ قبل الزوال مثلاً ولم يتعاط مفسقاً في ذلك الوقت ثم تعاطى ما يفسق به بعد صح تصرفه غير مراد ( قوله ثم بذل ) أى أو فسق ، ومعلوم أنه لا يحجر عليه بالفسق ( قوله ومن لم يعهد له تقدم تصرف عليه ) وجه الشمول لهذه أن المراد بالمحجور من علم الحجر عليه ولم يعلم انفكاكه ، وهذا لم يعلم بعد بلوغه حجر عليه لأنه بالبلوغ ذهب حجر الصبا ولم يعلم حجر يخلفه ، ومفهومه أنه لو عهد عليه ذلك لا تجوز معاملته إلا إذا علمنا رصده بعد ذلك وهو ظاهر ( قوله كالحرية ) نعم لو ادعى والد بائع بقاء حجره عليه صدق بيمينه كما هو ظاهر خلافاً لبعضهم لأصل دوامه حينئذ . نعم ينبغي فيمن اشتهر رصده عدم شرع دعواه حينئذ اهـ حج . وقضية قول الشارح

( قوله لتقدم الفاعل على المفعول ) لا يخفى أن المعقود عليه هو الثمن أو المثلن لا نفس العقد إذ هو الصيغة وقد مرت والعاقد ليس فاعلاً للثمن والمثلن وإنما هو فاعل للعقد وهو الصيغة . فلان قلت : مراده بكونه فاعل المعقود عليه كونه عاقداً عليه لأنه إنما اتصف بكونه معقوداً عليه بعد إجراء العقد عليه من العاقد فيلزم تقدمه عليه : بهذا المعنى . قلت : وهو إما يسمى عاقداً بعد وجود معقود عليه أجرى عليه العقد فهما من الأمور النسبية

ومن حجر عليه بفلس إذا عقد في الذمة بخلاف صبيّ ولو مراهما ومجنون ومجنون عليه بسفه مطلقا وفلس بالنسبة لبيع عين ماله ، وإنما صح بيع العبد من نفسه لأنه عقد عتاقة ، ولو أئلف الصبي أو تلف عنده ما ابتاعه أو أفترضه من رشيد وأقبضه له لم يضمن ظاهرا وكذا باطنا وإن نقل عن نص الأم خلافة ، واعتمده بعض المتأخرين ، إذ القبض مضيق لماله أو من صبي مثله ولم يأذن الوليان ضمن كل منهما ما قبض من الآخر ، فإن كان بإذنها فالضمان عليهما فقط لوجود التسليط منهما ، وعلى بائع الصبي رد الثمن لوليه ، فلورده لصبي ولو بإذن الوليّ وهو ملك الصبي لم يبرأ منه . نعم إن رده بإذنه وله في ذلك مصلحة متعلقة ببذنه كما كحل ومشروب ونحوهما برئ كما قاله الزركشي . ، ولو قال مالك ودیعة سلم ودیعی للصبي أو ألقها في البحر ففعل برئ لامتنال أمره ، بخلاف مالو كان دينا ، إذ مافي الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح ، ولو أعطى صبي ديتارا لمن ينقده أو متاعا لمن يقومه ضمن الآخر إن لم يرده لوليه إن كان ملك الصبي أو لمالكه إن كان لغيره ، ولو أوصل صبي هدية إلى غيره وقال هي من زيد مثلا أو أخبر بالدخول عمل بخبره مع ما يفيد العلم أو الظن من قرينة ،

ومن لم يعهد له تقدم تصرف الخ عدم تصديق الولي ( قوله إذا عقد في الذمة ) هو بهذا القيد لاحتاج في دخوله إلى التأويل المذكور . نعم يحتاج للتأويل لإخراج المفلس إذا تصرف في أعيان ماله ( قوله ولو مراهما ) قال حج : واختيار صحة ما اعتيد من عقد المميزين لا يعول عليه ( قوله ومجنون ) عموه شامل لما لو حصلت له حالة تميز بحيث يعرف الأوقات والعقود ونحوهما إلا أن تعرض له حالة إذا حصلت ممن لم يسبق له جنون حملت على حدة الخلق ، وهو ظاهر فيما لو أفاق من جنونه وهو بتلك الحالة استصحبها لحكم المجنون ، بخلاف ما لو حصلت له تلك الحالة ابتداء استصحبها لما كان عليه قبل كما صرحوا به في باب الحجر ( قوله وإنما صح بيع العبد ) أي ولو سفيها كما هو ظاهر لإطلاقه لكن كونه عقد عتاقة يقتضي اشتراط الرشد ، وهو ظاهر ، ، ونقل بالدرس عن حج في معاملة الرقيق ما يصرح به ( قوله لأنه عقد عتاقة ) هذا التعليل لا يتأتى فيما لو وكل شخص العبد في أن يشتري نفسه من سيده لموكله مع أن بعضهم ذكر الصحة فيها ، ويوجه بأن منع تصرفه إنما هو لحق السيد وقد زال بعقده معه فأشبه ما لو باع الراهن العين المرهونة من المرتهن فإنه جائز لعدم تفويت حق المرتهن ( قوله أو أفترضه ) ومثلها ما يقتضي التملك من العقود ( قوله بعض المتأخرين ) منهم شيخ الإسلام في باب الحجر ( قوله ولم يأذن الوليان ) ظاهره وإن علم الوليّ بذلك وأقره ، ولو قبل بالضمان في هذه الحالة لم يكن بعيدا ( قوله ضمن كل ) أي لعدم إذن الولي ، والمراد أنه ثبت البذل في ذمة الصبي ويؤدى الولي من مال الصبي ، وعليه فليس المراد بقولهم يضمن في ماله أنه يتعلق عين المال كعقل الأرض بالجاني ( قوله فالضمان عليهما ) أي الوليين أو بإذن أحدهما فالضمان عليه فيما إذا فيه لوليه ( قوله وهو ملك الصبي ) أي أما إذا كان ملك الولي فإنه يبرأ لأن الولي هو المصنع لماله ( قوله نعم إن رده ) أي البائع بإذنه أي الولي ( قوله وله ) أي الصبي ( قوله برئ ) أي البالغ ( قوله سلم ودیعی للصبي ) سواء حينه أو أطلق ( قوله ففعل برئ ) أي وإن أثم ، فلو أنكر صاحب الوديعة الإذن صدق بيمينه لأن الأصل عدمه ( قوله بخلاف مالو كان دينا ) أي فلا يبرأ منه ، وكالدين خبز الوظائف ودرهم الحامكية إذا دفعهما من هما تحت يده للصبي ( قوله لم ينقده ) بابه نصر مختار ( قوله عمل بخبره ) أي فإن تبين كذبه وجب عليه رده

( قوله ومن حجر عليه بفلس الخ ) هذا لاحتجاج في شموله إلى التحويل الذي ذكره الشارح فنعطفه على ما قبله فيه مساهلة .

وكالصبي في ذلك الفاسق ، ويصح بيع السكران المتعدي بسكره مع عدم تكليفه على الرجاء ، ولوروده على مفهوم قول أصله التكليف كالفقيه على منطوقه أبده بالمرشد ليشمله بالمعنى الذى قررناه ، ولا يرد عليه من زال عقله بغير مؤثم لكونه ملحقا بالمجور عليه ( قلت : وعدم الإكراه بغير حق ) فلا يصح عقد مكروه ماله بغير حق لعدم الرضا وقد قال تعالى - إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم - بخلافه يحق كأن أكروه رقيقه عليه أو أكروه غيره ولو بباطل على بيع مال نفسه فإنه يصح إذ هو أبلغ في الإذن فيما ، أو تعين بيع ماله لوفاء دينه أو شراء مال أسلم إليه فيه فأجبره الحاكم عليه

إن كان باقيا ورد بدله إن كان تالفا ( قوله وكالصبي في ذلك ) أى إيصال الهدية والإخبار بالخمول ( قوله والفاسق ) ومثله الكافر ( قوله ولوروده ) أى السكران ( قوله بالمعنى الذى قررناه ) أى في قوله بنى عدم الحجر ( قوله فلا يصح عقد مكروه ) قال في شرح العباب : ومحله إن لم يقصد إيقاع البيع ، والأصح كما بهتة الزركشى أخذنا من قولهم لو أكروه على إيقاع الطلاق فقصده إيقاعه صح لقصده اه سم على حج . وقوله في ماله : أى وكذا في مال غيره حيث كان المكروه له غير مال كماله كما يفهم من قوله أو أكروه غيره الخ . ويؤخذ من تشبيهه بالطلاق أن مثل ذلك مالو أكروه على بيع أحد هذين فباع واحدا منهما بعينه فإن تيسرته مشعر باختياره كما لو أكروه على طلاق إحدى زوجتيه فطلق واحدة بعينها . وأما لو عين له هنا أحدهما وأكروه عليه فلا يصح ( قوله في ماله ) أشار به إلى أنه كان ينبغي التقيد بهذا القيد في كلام المصنف لأن محرمه شامل لما لو أكروه غيره على بيع مال نفسه فيبطل به البيع وليس مرادا فإن عقده صحيح ( قوله لعدم الرضا ) قال حجج : وليس منه : أى من الإكراه خلافا لمن زعمه قول غير لها لا أزواجك إلا إن بعني مثلا كذا اه . وكتب عليه سم كأن وجهه أن لها مندوحة عن البيع له لأنها إذا طلبت التزويج فامتنع تزويجها الحاكم ، لكن انظر لو جهلت أن لها مندوحة واعتقدت أن لا طريق إلا البيع هل يصح أو لا اه . أقول : قد يقال الأقرب عدم الصحة لاضطرارها إليه حينئذ فيكون امتناعه من تزويجها كالوهددها بإتلاف مال لها بل أولى ، فلا يقال إن امتناعه لا يتحقق فيه معنى الإكراه لأن الإكراه هو التهديد بعقوبة عاجلا ظلما لأننا نقول : ليست العقوبة خاصة بنحو الضرب بل شاملة لمثل الغضب ، وهذا في معناه ( قوله بخلافه يحق ) ومن الإكراه يحق ما لو أكروه الحاكم في زمن الغلاء على بيع مازاد على حاجته الناجزة ، ومنه أيضا ما لو طالبه المستحق ببيع ماله ووفاء دينه فحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يبيع فأكرهه الحاكم على البيع فباع صح ، وهو مقتضى ما ذكره حجج في باب الطلاق من أنه لو حلف لا يكلم زيدا فأكرهه الحاكم على تكليمه لم يحنث عدم وقوع الطلاق هنا لوجود الإكراه ، لكن مقتضى كلام الشارح ثم الحث ( قوله كأن أكروه رقيقه عليه ) أى على بيع عين ماله أو الشراء بعين المال ، ومثل رقيقه من يستحق منفعته كوصى له بها ومؤجر ( قوله ولو بباطل ) أى بأن كان غير مالك لمنفعة ( قوله على بيع مال نفسه ) مفهومه أنه لا يصح إكراه الولى في مال موليه ، ولعله غير مراد وأن المراد بماله ماله عليه ولاية فيدخل الولى في مال موليه والحاكم في مال الممتنع أخذنا من الغلة ، ومحل في الولى حيث جاز له التوكيل كأن عجز عن المباشرة ( قوله فإنه صح ) أى ولا يحنث لو كان حلف أن لا يبيع لأنه مكروه وفعله كلا فعل ( قوله فأجبره الحاكم ) أنهم أنه لا يصح لو باعه بأكراه غير الحاكم ، ولو كان المكروه مستحق الدين وهو ظاهر لأن لا ولاية له . نعم إن تملر الحاكم فنتجه الصحة بإكراهه المستحق أو غيره ممن له قدرة أو بتعاطيه البيع بنفسه كن له شوكة مثل شاد البلد . ومن في معناه لأن المقصود إيصال الحق لمستحقه . هذا ولصاحب الحق أن يأخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع إن لم يكن من جنس حقه . ويحصل حقه به ، وأن يتملكه إن كان من جنس حقه لأنه ظافر ، ومنه ما يقع في مصرنا أن بعض الملتزمين بالبلاد يأخذ غلال الفلاحين ونحوها لامتناعهم من أداء المال أو هربهم

بالضرب وغيره وإن صح بيع الحاكم له لتقصيره ، ويصح بيع المصادر مطلقا ، إذ لا إكراه ظاهرا ( ولا يصح شراء ) يعني تملك ( الكافر ) ولو مرتدا لنفسه أو لثله بنفسه أو بوكيله ولو مسلما ( المصحف ) يعني ما فيه قرآن وإن قلّ ولو كان في ضمن نحو تفسير أو علم فيها يظهر . نعم يتسامح بتملك الكافر الدراهم والدنانير التي عليها شيء من القرآن للحاجة إلى ذلك ، ويلحق بها فيما يظهر ماعنت به البلوى أيضا من شراء أهل الذمة الدور وقد كتب في سقفا شيء من القرآن فيكون مغتفرا للمساومة به غالبا إذ لا يقصد به القرآنية كما وسموا نعم الجزية بذكر الله

فيصح بيع الملتزم له ويحل الأخذ منه حيث وجدت شروط الظفر ( قوله ويصح بيع مال المصادر مطلقا ) أي ظاهرا وباطنا علم له مال غيره أولا قال حج : ويحرم الشراء منه ، وأقره سم ، وقد يتوقف في الحرمة لأن غرض البائع الآن تحصيل ما يتخلص به فأشبهه بعه لما يحتاجه لنفقة عياله وقد قال فيها بالجواز ، بل لو قيل بإثابة المشتري حيث قصد بالشراء منه إيقاده من العقوبة لم يبعد ( قوله الكافر ) أي يقينا ، فلو كان مشكوكا في كفره فينبغي أن يقال : إن كان في دار الإسلام صح وإن كان في دار الكفر لم يصح ، لأن أصل الكفر أخذا من قوله السابق كمن جهل رقه وحرته لأن الغالب عدم الحجر . ثم رأيت في كلام سم على بهجة مانعه : قوله ويهدى من تشري له السن الخ لو شك في إسلامه ، فإن كان بدار الإسلام فينتجه الصحة لأنه محكوم شرعا بإسلامه ، وإن كان في دار الكفر فهل يصح أيضا لأن الكفر مانع ، والأصل عدم المانع أو لا يصح لأن الإسلام شرط في صحة هذا البيع وهو مشكوك فيه ، ولأن الظاهر أنه محكوم بكفر من بدار الكفر بدليل أنه يحكم بكفر اللقيط إذا لم يعلم بها مسلم فيه نظر ، ولعل المتجه الثاني فليتأمل اه ( قوله المصحف ) خرج جلده المنفصل عنه فإنه وإن حرم مسه للمحدث يصح بيعه للكافر كما أفق به شيخنا الرملي .

[ فرع ] اشترى مسلم وكافر مصحفا فالعتمد صحته للمسلم في نصفه مراه سم على حج ( قوله ما فيه قرآن ) ولو تيممة ، ثم قال : وهل يشمل ما فيه قرآن ولو حرفا . ويحتمل أن الحرف إن أثبت فيه بقصد القرآنية امتنع البيع حينئذ وإلا فلا اه سم على حج ( قوله نعم يتسامح الخ ) هل يأتي مثل ذلك في الخاتم ؟ فيه نظر ، وينبغي أن يقال إن قصد به التمييز جاز بيعه له وإلا فلا ( قوله للحاجة إلى ذلك ) أي لحاجتهم إلى ذلك والمنع لهم من التعامل بها لإضرارهم وقد أمرنا بعدمه ، وظاهره ولو كان في البلد غيرها وتيسرت المعاملة به لما في المنع من الإضرار لهم في الجملة ( قوله من شراء أهل الذمة الخ ) خلافا لحج هنا ، لكنه وافق مراه في شرح الإرشاد سم حيث قال بالبطالان فيما كتب عليه قرآن منها دون غيره تفرقا للصفقة ( قوله وقد كتب في سقفا ) أي أو جذرها لاملة المذكورة ( قوله فيكون مغتفرا ) أي وعليه فلو أراد البائع نحو الآيات بعد البيع فهل يحرم عليه ذلك أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الحرمة لأنه بالبيع امتنع عليه التصرف فيها ، ويثبت للمشتري الخيار إن فعل ذلك قبل قبض المشتري له ، ولو كان ذلك بعد قبض المشتري له لزمه أرض نقصه إن نقصت قبضته بذلك ( قوله للمساومة ) وينبغي أن مثل ذلك الثوب المكتوب عليه القرآن لعدم قصد القرآنية بما يكتب عليه إلا أن يقال : الغالب فيها يكتب على الثياب أن يقصد به

( قوله إذ لا يقصد به القرآنية ) قضيته أنه لا يبطل إلا بيع ما قصد به القرآنية ، ويرد عليه ما مر من القرآن المكتوب في ضمن علم أو نحوه ، ثم إن كون ما ذكر لم يقصد به القرآنية في مقام المنع إذ لا صارف له عن القرآنية ، بل إنما كتب للتبرك بالقرآن من حيث إنه قرآن كما لا يخفى . نعم هو لم يقصد به الدراسة فلو علل به لكان له وجه



مع أنها تتمرغ في النجاسة ، نه على ذلك الركشي ، ومثل القرآن الحديث ولو ضعيفا فبا يظهر إذ هو أولى من الآثار الآتية وكتب العلم التي بها آثار السلف لتعريضها للامتحان ، بخلاف ما إذا خلت عن الآثار وإن تعلق بالشرع ككتب نحو ولغة خلافا لبعضهم ، ويمنع الكافر من وضع يده على المصحف لتجليده كما قاله ابن عبد السلام وإن رجبى إسلامه ، بخلاف تمكنه من القراءة لما في تمكنه من الاستيلاء عليه من الإهانة ، ويكره بيع المصحف بلا حاجة لأشراؤه (و) لامتلاك الكافر ولو يوكيله (المسلم) ولو بطريق تبعية لغيره ، ومثله في ذلك المرتد لبقاء علاقة الإسلام فيه أو بعض أحدهما وإن قلّ ولو بشرط عتقه (في الأظهر) لما فيه من إدلال المسلم ، ومقابل الأظهر يصح ذلك ويؤمر بإزالة ملكه . وحكى في الروضة القطع بالبطلان في المصحف ، وقرى الشافعى في الأم برجاء العتق والرافعى بأن العبد يمكنه الاستغانة ودفع الذل عن نفسه - ولو اشترى الكافر ما ذكر لمسلم صح وإن لم يصرح بالسفارة لانتفاء المحذور ، ويشارك منع إنابة المسلم كافرا في قبول نكاح مسلمة باختصاص النكاح بالتجديد

التبرك للابس فأشبه التأم ، على أن في ملاسته لبدن الكافر إهتاناً له ، ولا كذلك ما يكتب على السفوف . وفى حج مانصه : أو على نحو ثوب أو جدار ماعدا النقد للحاجة (قوله ومثل القرآن الحديث) ولا فرق في القرآن بين كونه منسوخ الثلاثة ولوع مع نسخ الحكم وغيره ، قال سم : ومثل المصحف التوراة والإنجيل فيمنع إذا لم يعلم تغييرهما (قوله ولو ضعيفا) أى وذلك لأننا لم نقطع بنى نسبته عنه صلى الله عليه وسلم وخرج بالضعيف الموضوع (قوله وكتب العلم التي بها آثار السلف) كالحكايات المأثورة عن الصالحين أه زائد . وفى سم على حج : ولا يبعد أن أساء الأبناء سباً نينا كالآثار أه . ونقل عن العلامة شيخنا سليمان البابى تخصيص ذلك بمن لا يعتقد تعظيم ذلك النبي كالصنارى بالنسبة لسيدنا موسى انتهى . أقول : وفيه وقفة وينبى الأخذ بإطلاقهم ، وينبى أن مثل ذلك أساء صلحاء المؤمنين حيث وجد ما يعين المراد بها كأنى بكر بن أبى قحافة (قوله لتعريضها للامتحان) يؤخذ من هذا بالأولى أنه يحرم على المسلم إذا استفتاه ذى أن يكتب له في السؤال والجواب لفظ الجلالة فنهيه له فإنه يقع كثيراً الخطأ فيه (قوله ككتب نحو) أى إن خلت عن بسم الله كما هو ظاهر (قوله خلافا لبعضهم) تبعه حج (قوله لتجليده) ظاهره وإن احتيج للتجديد والمحصر في الكافر ، وهو ظاهر لأن غاية ما يرتب على عدم تمكنه منه نقصان ورقة أو تلفه ولم ينظروا له في غير هذه الصورة (قوله بخلاف تمكنه من القراءة) أى إذا رجبى إسلامه بأن فهم ذلك حاله . أما إذا لم يرج إسلامه فإنه يمنع منها ، والمخاطب بالمنع الحاكم لا الآحاد لما فيه من الفتنة (قوله ويكره بيع المصحف) خرج به المشتبه على تفسير وظاهره وإن كان التفسير أقل من القرآن أو أكثر وكتب العلم والحديث ولو قدس فلا يكره بيعه (قوله بلا حاجة) أى فلا كراهة فيه لحاجة ، وقوله لا شراؤه : أى فلا كراهة فيه مطلقاً أه سم على حج (قوله والمسلم) أى المتفصل فيصح بيع الأمة الحامل بمسلم عن شبهة لا تنقض حرية الولد بأن ظن المسلم زوجته الأمة لانتفاء الإدلال عنه ، وإن قلنا إن الحمل يعلم مادام الحمل ثم بعد انفصاله يحال بينه وبينه يجعله تحت يد مسلم ، ثم رأيت في سم على حج ويفهم منه بالأولى أن سيدها لا يكلف بيعها إزالة للملك عن المسلم (قوله لبقاء علاقة الإسلام فيه) خرج بالمرتد المنتقل من دين إلى آخر فإنه لا يمنع بيعه للكافر انتهى زائد (قوله أو بعض أحدهما) أى المسلم والمرتد (قوله وإن لم يصرح بالسفارة) أى ونوى بذلك الموكل ع أه سم على

(قوله نعم الخزينة) صوابه نعم الصدقة ، وقوله بذكر الله الأوضح باسم الله (قوله ككتب نحو ولغة) أى وقفه كما في شرح الروض

لحرمة الأضباع وبأن الكافر لا يتصور نكاحه لمسلمة بخلاف ملكه لمسلم كما سيأتي (إلا أن يعنى) أى يحكم بعقده (عليه) بدخوله فى ملكه كبعضه أو أصله ، ومن قرأ أو شهد بحريته ومن قال لمالكة اعتقه عنى وإن لم يذكر عوضا إذ الهبة كالبيع (فيصح) بالرفع كما قاله الشارح : أى فإنه يصح شراؤه لفساد معنى النصب ، إذ لو كان كذلك لكان من مدخول الاستثناء فيلزم استثناء الشيء من نقيضه : أى يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة وهو فاسد (فى الأصح) لانتفاء إزالته لعقده ، والثانى لا يصح إذ لا يخلو عن الإذلال (ولا) تملك الذى فى دار الحرب ولا (الحربى) ولو مستأنا كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لأن الأمان عارض والحاربة فيه متأصلة (سلاحا) وهو هنا كل نافع فى الحرب ولو درعا وقرسا ، بخلافه فى صلاة الخوف لاختلاف ملحظهما أو بعضه لأنه يستعين به على قتالنا ، فالمنع منه لأمر لازم لذاته فألحق بالذاتى فى اقتضاء منع الفساد ، بخلاف الذى بدارنا لكونه فى قبضتنا ، وقيد بعضهم بما إذا لم يخش دسه إلى أهل الحرب ، ويغلب على الظن ذلك بقرينة والباغى وقاطع الطريق لسهولة تدارك أمرهما ، وأصل السلاح كالحديد لاحتمال أن يجعله غير سلاح ، فإن ظن جعله سلاحا حرم وصح

منهج . ومفهومه البطلان حيث لم يصح بالسفارة ولا نوى الموكل وإن وكله فى شراء مسلم أو مصحف بعينه وهو ظاهر ، وفى المختار : سفر بين القوم يسفر بكسر الفاء سفارة بالكسر : أى أصلح بين القوم انتهى . ومثله فى المصباح والصحيح والقاموس ، ولم يتعرضوا للسفارة بمعنى الوكالة المعبر بها هنا فلترأجع هل هى بكسر السين أيضا أو بفتحها (قوله ومن أقر أو شهد) أى صورة ، وبعبارة سم على حج : أى وإن لم تصح شهادته إذ لا تنقص عن الإقرار (قوله ومن قال) أى الكافر (قوله إذ لو كان كذلك) أى بالنصب (قوله ولو مستأنا) أى معاهدا وظاهره ولو بدارنا ، ويدل عليه اقتضاه فى بيان المفهوم على الذى بدارنا الآتى فى قوله بخلاف الذى فى دارنا .

[ فرع ] لو باع العبد الكافر من حرى فالظاهر امتناعه بقياس الأولى على آلة الحرب إلا أن يقال : الغرض الظاهر من الآلة والخيال القتال ولا كذلك العبد انتهى . وهذا الثانى هو مقتضى تعليل صحة بيع الحديد بأنه لا يتعين جعله علة حرب ، وقد جزم شيخنا ، فى شرح الإرشاد بنقل الصحة اه سم على منهج (قوله سلاحا) كما ذكره الرافعى فى الشرح فى المناهى انتهى على . أقول : نبه به على أنه من زيادته على المحر لا على كلام الرافعى مطلقا بخلاف ما قبله . وقال سم على حج : هل كالسلاح السفن لمن يقاتل فى البحر أولا لعدم تعينها للقتال ؟ فيه نظر ، ويتجه الأول كالخيل مع عدم تعينها للقتال انتهى (قوله بخلافه) أى السلاح (قوله فى صلاة الخوف) أى فإن المراد به ثم ما يدفع لا ما يمنع (قوله أو بعضه) أى شائعا (قوله لأنه يستعين) أى مظنة الاستعانة ليكون لازما اه سم على حج ، والمراد أنه إذا حملت الاستعانة على ظاهرها لم تكن لازمة للبيع (قوله وقيد بعضهم) أى ما ذكر من الصحة . قال حج : ويرده ما بأتى فى جعل الحديد سلاحا فالمتجه أنه مثله ، وقد يفرق بأن الحديد لا يصلح بذاته للحرب ولا كذلك السلاح فإنه بذاته صالح ، وحيث خشى دسه لم كان بمنزلة بيعه منهم (قوله ويغلب على الظن ذلك) أى الدس (قوله والباغى) عطف على الذى (قوله وأصل) أى وبخلاف (قوله لاحتمال الخ) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها ، وهى أن طائفة من الحريين أسروا جملة من المسلمين وجاءوا بهم إلى محلة قريبة من بلاد الإسلام وطلبوا من أهل تلك المحلة أن يقتلوا أولئك الأسرى بمال فوافوهم على قتل معلوم من الدراهم ، ثم لما شرعوا فى إحضار الدراهم اختلفوا وامتنعوا من قبولها وقالوا لا نطلقهم إلا ببر ونحوه مما

الروض (قوله أو أصله) لا حاجة إليه بعد قوله كبعضه (قوله أى يلزم استثناء الصحة من عدم الصحة) أى لأن المعنى حينئذ فلا يصح إلا أن يصح

كبيعه لبأغ أو قاطع طريق (والله أعلم) أما ارتهاً واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف فجائر من غير كراهة فإن استأجر عنه كره . ثم يؤمر بوضع الموهون عند عدل ويستنيب مسلماً في قبض المصحف لحدته وبإجاز المسلم المسلم كما يؤمر بإزالة ملكه عنه ولو بنحو وقف على غير كافر كما أفق به الولد رحمه الله تعالى أو بكتابة الرقيق وإن لم يزل بها الملك لإفادتها الاستقلال ، وإزالة ملكه عن أسلم فيده أو ملكه قهراً بنحو إرث أو اختياراً بنحو إقالة أو فسخ أو رجوع أصل وأهب أو مقرر فإن امتنع من رفع ملكه عنه باعه الحاكم عليه ولا يكتفى بالتدبير والرهن والإجارة والزويج والحيلولة ، فإن لم يجد راعياً فيه صبر وحال بينهما إلى أن يوجد ويستكسب له عند قفة كما في مستولده ، والأوجه عدم إجباره على بيعها من نفسها بثمن المثل خلافاً للزركشي لما فيه من الإجحاف بالمالك بتأخير الثمن في الذمة ، فإن طلب غيره افتدأها منه بقدر قيمتها لم يجبر أيضاً خلافاً لبعض المتأخرين إذ هو بيع لها وهو غير صحيح ، وظاهر كلامهم تعيين بيعه على الحاكم لمصلحة المالك بقبض الثمن حالا وإن كان المالك غيراً

تستعين به على الذهاب إلى بلادنا وإلا فنذهب بهم حيث شئنا ، فوقع السؤال عن ذلك : هل يجوز أو يحرم لما فيه من إعانتهم على قتالنا ؟ وحاصل الجواب أن قياس ما هنا من جواز بيع الحديد لم جواز الاقتداء بما طلبوه من الفصح ونحوه لأنه ليس من آلة الحرب ولا يصلح لها بل يؤخذ مما سيأتي في الجهاد من استحباب اقتداء الأسرى بمال استحباب ، وهذا وتوهم أنهم يستعينون به على قتالنا مفسدة متوهمة واستخلاص الأسرى مصلحة محققة فلا ترك للمفسدة المتوهمة فاحفظه فإنه مهم . وقضية قوله لاحتمال أن يجعله الخ أنه لو أخبر معصوم بجمعهم له عدة حرب عدم صحة بيعه لم وهو محتمل ، وعليه فيفرق بينه وبين مالو نام غير ممكن وأخبره معصوم بعدم خروج شيء منه حيث قيل فيه بالنقص بأن الشارع جعل النوم نفسه ناقضاً لإقامة المظنة مقام اليقين (قوله وصح كبيعه) ولعله لم ينظر إلى هذا الظن لعدم صلاحيته للحرب بهيته ، بخلاف مالو خيف دسه إليهم فإنه لا يصح لصلاحيته للحرب بتلك الهيئة (قوله أما ارتهاً) أي الكافر ذلك من مسلم (قوله ونحو المصحف) أي بأن رجبى إسلامه واستعاره ليدفعه لمسلم يلقنه منه (قوله فإن استأجر عنه) أي ولو لخدمة مسجد للمسلمين لأن فيه إذلالاً له (قوله لحدته) مفهومه أنه يقبض المسلم بنفسه ، وبخالفه ما ذكره سم على منهج حيث قال : إن الحاكم هو الذي يقبضه (قوله وبإجاز المسلم المسلم) مفهومه أنه لا يكتفى أن يؤمره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضاً بإيجاره وهكذا وهو متوجه اهـ سم على حجج . ولعله حيث فهم من حاله أن الغرض من ذلك التلاعب بالمسلمين وإيقاظه في سلطنة الكفار ، وإلا فلا مانع من إيجاره إلى كافر ، وهو يؤمره إلى كافر آخر إن ظن أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم وهذا وبني مالو استعاره أو استودعه فهل يمكن من استخدامه في العارية وحفظه في الوديعة أو يتعين أن يستنيب مسلماً في حفظه ودفعه إلى مسلم يخدمه فيما تعود منفعتة على الكافر مثلاً ككون المسلم أبا للكافر أو فرعاً له ؟ في نظر ، ولا يبعد الثاني ثم رأيت في سم على بهجة ما يؤخذ منه ترجيح الأول فليتأمل (قوله لإفادتها) أي الكتابة (قوله باعه الحاكم) وجوباً (قوله فإن لم يجد راعياً فيه) أي في شرائه (قوله صبر) أي الحاكم (قوله عند قفة) ولو امتنع الثقة من ذلك إلا بأجرة جاز له الأخذ من سيده فيما يظهر فيجبر على دفعها له (قوله كما في مستولده) أي الكافر إذا أسلمت (قوله والأوجه عدم إجباره على بيعها) أي المستولدة (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله وهو غير صحيح)

(قوله وبإزالة ملكه) الأولى حذفه كلفظ عنه فيما مر ، ويكون قوله عن أسلم متعلقاً بقوله كما يؤمر بإزالة فإن ماصنعه الشارح مع تكريره يوهم غير المراد ، وعبرة التحفة كما يؤمر بإزالة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر أو بكتابة القن عن أسلم الخ (قوله لم يجبر أيضاً) أي ولو فعل لم يصح أخذاً من التعليل الآتي (قوله إذ هو بيع لها)

بينه وبين الكتابة ، ولو طرأ إسلام القن بقدر تدبير سيده لم يجبر على بيعه على الأصح حذرا من ثغوبت غرضه ، فلو كان علق عتقه بصفة قبل إسلامه فهو كالقن على الأقرب ، وقد أوصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء إلى نحو خمسين صورة وهي راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة : ما يفيد الملك القهري والفسخ واستعقاب العتق وهو ضابط مهم ، ويعتبر في مشترى الصيد أن يكون حلالا . ثم شرع في الركن الثالث وهو المبيع ثمنا أو مئمتنا ذاكرا لشروطه فقال ( وللمبيع شروط ) خمسة ويزيد الربوى بما يأتي فيه ولا يرد نحو جلد الأضحية وحريم الملك وحده للعجز عن تسليمها شرعا وما قبل من أن قيد الملك يغني عن الطهارة لأن نجس العين لا يملك رد بأن إغناؤه عنها لا يستدعي عدم ذكرها لإفادته تحرير محل الخلاف والوفاق مع الإشارة لرد ماعليه المخالف من عدم اشتراطها من أصلها ( أحدها طهارة عينه ) شرعا ولو كانت النجاسة غالبية في مثله ، ( فلا يصح بيع الكلب ) ( ولو معلما أو الخمر ) يعني المسكر وسائر نجس العين ونحوه ككشتبين لم تظهر طهارة أحدهما فإن ظهرت ولو باجتهاد صح لأنه صلى الله عليه وسلم

أى بل لا يجوز أخذنا من قوله وهو غير الخ ، لكن قد يتوقف في دعواه أن اقتداءها بيع ، ويقال إن ما يدفعه في مقابلة تنجيزه العتق وهو تبرع من الدافع ( قوله حذرا من ثغوبت غرضه ) أى السيد ( قوله فهو كالقن ) أى فيجبر على بيعه خلافا لحج حيث ألحقه بالمستولدة ، والأقرب ما قاله حج ، قال : لأنه لم يظهر فرق بينه وبين المدير الذى طرأ إسلامه ( قوله ما يفيد الملك القهري ) أى كالإرث ( قوله واستعقاب العتق ) بأن اشترى من يعتق عليه ( قوله بما يأتي فيه ) من اشتراط الحلول والتقاضى والمائلة على ما يأتي فيه ( قوله ولا يرد ) أى على ما فهم من كلامه من أن ما اجتمعت فيه هذه الشروط صح بيعه ( قوله فلا يصح بيع الكلب ) .

[ فرع ] عدم دخول ملائكة الرحمة بيتا فيه كلب هل وإن جاز اقتناؤه أو وجب كما لو علم أنه يقتل لولا اقتناؤه لحراسة . قال مر : ظاهر ماورد أنها لا تدخل بيتا فيه حائض مع أنها معذورة لا صنع لها في الحيض عدم الدخول هنا اه سم على منهيح ( قوله ككشتبين ) أى من الماء والمائع اه سم على حج ( قوله ولو بنحو اجتهاد صح )

توقف شيخنا في الحاشية في كون الاقتداء مبيعا : أى لأنهم فيها لا يخلص من كلامهم يجعلونه مقابلا للبيع ، ومن ثم أجاز الشهاب حج في تحفته هذا الاقتداء ، وعبارته : والأوجه إجباره على قبول فداء أجنبي لها بمساوى قيمتها وكذا لو تمحض الرق فيها يظهر اه . لكن قال الشهاب سم في حواشيه : قوله فداء الأجنبي الخ ، انظر هذا الفداء هنا وفي تمحض الرق الآتى هل هو عقد عتاقة وهو بعيد جدا أو لافيهما فما حكم الرقيق حينئذ ، هل انقطع الملك عنه وهو مشكل إذ لا يملك بلا مالك أو عقد عتاقة هنا لا في تمحض الرق بل يملكه فيه المفتدى ؟ والوجه امتناع ذلك في المستولدة إذ لا جائز أن يكون اقتداؤها عقد عتاقة ، بل لو كان كذلك لم يجوز لأن العقد عليها مع غيرها ممنع وإن أدى إلى العتق وإنما هو عقد بيع وبيعها لغيرها ممنع ، وأما في تمحض الرق فهو بيع ففسار البيوع اه فأشار إلى أن اقتداءها هنا لا يكون إلا بيعا لها لما ذكره وإن كان الاقتداء مقابل البيع في غير هذا الموضع فظهر قول الشارح إذ هو بيع لها ، وحصل الجواب عن توقف الشيخ ( قوله ولا يرد نحو جلد الأضحية وحريم الملك وحده ) أن من حيث توفر الشروط الآتية فيهما : أى بحسب الظاهر من عدم صحة بيعهما فهما واردان على المنطوق وحاصل الجواب منع كون ذلك مستوفيا للشروط ( قوله شرعا ولو كانت النجاسة غالبية في مثله ) يعنى أن الشرط

نهى عن من الكلب ، وقال « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأضنام » وقيس بها ما في معناها ، وقول الجواهر ومن تبعه لا يصح بيع لبن الرجل إذ لا يحل شربه بحال بناء على نجاسته وهو مردود (و) لا يبيع (المتنجس الذي لا يمكن تطهيره كاللبن واللبن) والصبي والآجر المعجون بالزبل إذ هو في معنى نجس العين لا دار بنيت به وأرض سملت بنجس وقن عليه وشم وإن وجبت إزالته خلافا لبعضهم لوقوع النجس تابعا مع دعاء الحاجة لذلك ويغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره ( وكذا الدهن في الأصح ) لتعذر تطهيره كما مر بدليله هنا ليبين جريان الخلاف في صحته بناء على إمكان تطهيره وإن كان

أى لكن يعلم المشتري بالحال اه سم على منيح : أى ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتمادا على اجتهاد البائع أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر . وعبارة سم على حج : قوله بنحو اجتهاد قضيته صحة بيع مظهرت طهارته باجتهاده وإن امتنع على المشتري التعويل عليه : أى ما لم يزل له التقليد ولا يخلو عن شيء لأنه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة إليه ، ثم انظر هل يجب إعلامه بالحال ؟ الوجه نعم إن لم يزل له تقليده هذا . ويجب عما مر بأن من فوائده جواز بيعه لمن له استعماله ويمر ذلك كله في مخالف باع ما هو ظاهر عنده فقط كما مر ، وقول سم : لكن يعلم الخ : أى فلو لم يعلمه ثبت له الخيار عند العلم لأن ذلك عيب في المبيع ينقص الرغبة فيه ( قوله نهى عن من الكلب ) أى والنهى عن نمته يدل على فساد نيته ( قوله وقيس بها ) أى بالذكورات في الحديثين ( قوله بناء ) أى بنى عدم حل شربه على نجاسته ( قوله وهو مردود ) أى القول بنجاسته ( قوله والصبي والآجر ) مثله كما هو ظاهر أو ألقى الخوف إذا علم أنها هضمت بزبل مر اه سم على حج . أقول : وهو ظاهر إن قلنا بعدم القفو عنه أما إذا قلنا به فالقياس جوازه لأنه ظاهر حكما .

[ فائدة ] وقع السؤال في الدرس عن الدخان المعروف في زماننا هل يصح بيعه أم لا ؟ والجواب عنه الصحة لأنه ظاهر منتفع به لتسخين الماء ونحوه كالتظليل به ( قوله بنيت به ) أى بالنجس ( قوله وإن وجبت إزالته ) أى بأن هلكه بفعله بعد بلوغه ( قوله لوقوع النجس تابعا ) .

[ فرع ] متى مر على أنه يصح بيع الدار المبنية بالبيات النجسة وإن كانت أرضها غير مملوكة كالمختكرة ويكون العقد واردا على الطاهر منها والنجس تابعا اه سم على منيح . أقول : ويؤخذ من قوله ويكون العقد واردا الخ أن الكلام في دار اشتملت على طاهر كالسقف ونجس كالبيات ، وعليه فلو كانت الأرض محتكرة وجميع البناء نجس لم يظهر للصحة وجه بل العقد باطل فليتأمل ( قوله ويغتفر فيه ) أى في التابع ( قوله وكذا الدهن ) أى لا يصح

أن يكون مما حكم الشرع بطهارته وإن كانت النجاسة غالبة في مثله ( قوله والصبي ) أى مع أنه يظهر المصبوغ به بالغسل كذا في الروض قال الشهاب سم : وهو يفيد أن الصبي المائع المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل ، وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيها ذكره في أبواب الطهارة من أن المصبوغ بنجس لا يظهر إلا إذا انفصل عنه الصبي من أنه محمول على صبغ نجس العين ، أو فيه نجاسة عينيه ثم ظهر منع تأييد هذا لما ذكره بجواز أن يكون المراد بطهر المصبوغ به بالغسل طهره إذا انفصل عنه بدليل تعبير الروض في باب النجاسة بقوله ويطهر بالغسل مصبوغ بمنجس انفصل ولم يزد وزنا بعد الغسل فإن لم يتفصل لتعقده لم يظهر انتهى فليتأمل فإن قول شرحه توطئة له ، ولا أثر لانتزاع بالصبي المتنجس في صبغ شيء به وإن طهر المصبوغ به بالغسل طاهر في تأييد ما كان طهر لنا اه ما قاله سم ( قوله لتعذر تطهيره ) صريح في أن معنى قول المصنف وكذا الدهن : أى لا يصح

الأصح منه عدم الصحة فلا تكرار في كلامه خلافا لمن ادعاه ، وكما تنجس وإمكان طهر قليلة بالمكاثرة وكثيره بزوال التغير كما إمكان طهر الخمر بالتخلل وجلد الميتة بالدباغ إذ طهر ذلك من باب الإحالة لا من باب التطهير والثاني يصح كالثوب المنتجس ، أما ما يطهر بالفسل ولو مع التراب كثوب تنجس بما لا يستر شيئا منه فيصح ويصح بيع القز وفيه الدود ولو ميتا لأن من مصلحته كالحيوان بباطنه النجاسة ، وبيع جزافا ووزنا كما في الروضة ، فالدود فيه كنوى التمر وظاهره عدم الفرق في صحته وزنا بين أن يكون في الذمة أولا ، وهو الأوجه خلافا لما في الكفاية ، والفرق بينه وبين السلم لائح ، ويصح بيع فأرة المسك بناء على الأصح من طهارتها ويحل اقتناء

بيعه لتعذر تطهيره : أى بناء على الراجح ، وكذا لو قلنا بإمكان تطهيره كما سيذكره ، وعليه فالمصنف لم يذكر الخلاف بناء على إمكان التطهير في قوله وأعاده مسامحة ( قوله بما لا يستر شيئا ) أى أو بما ستره لكن سبقت رويته على تنجيسه ولم يمض زمن يغلب تغيره فيه . وقال سم على حج : هلا قالوا بما لا يستر ما تجب رويته منه ، فإن الكرياس تنكئ رؤية أحد وجهيه اه . وأقول : يمكن أن يجاب بأن رؤية باطنه وإن لم تجب فهي في حكم المروية لعدم اختلاف ظاهره وباطنه عادة ، ومع ذلك هو في مظنة الروية لسهولة فبقدر ظهور عيب في باطنه يمكن رده وظهور قريب إذا لم يكن ثم ما يمنع رويته . أقول : أى أو بما ستره لكن سبقت رويته على تنجسه ولم يمض زمن يغلب تغيره فيه ( قوله فيصح ) ظاهره ولو احتاج في تطهيره إلى مؤنة لها وقع ، ولعل الفرق بينه وبين ما باتى في المغصوب حيث اشترط لصحة البيع خفة المؤنة أن نجاسة المبيع لا تمنع دخول المبيع في يد المشتري ولا انتفاعه به فقد لا يطهره أصلا ، بخلاف المغصوب ونحوه فإن ما يبدله فيه طريق إلى دخوله في يده فهو ملجأ إليه ( قوله وبيع ) أى القز ( قوله خلافا لما في الكفاية ) أى من عدم جواز بيعه في الذمة ( قوله والفرق بينه وبين باب السلم لائح ) أى وهو أن باب السلم أضيق لما فيه من الغرر ( قوله ويصح بيع فأرة المسك ) أى وحدها أو بما فيها حيث

بيعه ، وليس معناه وكذا الدهن لا يمكن تطهيره الذى حمله عليه الجلال المحلى ، ويدل على أن الشارح هنا حل كلام المصنف على عدم صحة البيع حكاية مقابلة الآتى . واعلم أن الجلال المحلى إنما حل المتن على ما مر له وإن كان خلاف ظاهره حتى لا يخالف طريقة الجمهور . وحاصل ما في هذا المقام أن الجمهور بنوا خلاف صحة بيع الدهن المنتجس على الضعيف من إمكان تطهيره : أى فإن قلنا بالأصح من عدم إمكانه لم يصح بيعه قولا واحدا ، وخالف الإمام والغزالي فنباه على الأصح من عدم إمكان تطهيره : أى فإن قلنا بالضعيف صح بيعه قولا واحدا ، وغلطهما في الروضة قال : وكيف يصح ما لا يمكن تطهيره انتهى . قال الأذرى : وكلام الكتاب : أى المهالج يفهم موافقة الإمام والغزالي انتهى . أى لأن فرض كلامه فيما لا يمكن تطهيره ، فالجلال أخرجه عن ظاهره وفرض الخلاف فيه في أنه هل يمكن تطهير الدهن المنتجس أو لا فلا تعرض فيه لمسئلة البيع حينئذ ومن ثم زادها عليه في الشارح بعد ، وأما الشارح هنا كالشهاب حجج فأبقياه على ظاهره ، لكن وقع في كلامهما تناقض وذلك لأن قوهما لتعذر تطهيره صريح في أن الخلاف مبنى على تعذر الطهارة الذى هو طريقة الإمام والغزالي إلى هي ظاهر المتن ، نيتاقض قوهما بعد وأعاده هنا لبيان جريان الخلاف في صحته بناء على إمكان تطهيره الخ ، ومن ثم توقف الشهاب سم في كلام الشهاب ، حجج الموافق له مافى الله رح هنا لكن بمجرد الفهم ( قوله والفرق بينه وبين السلم لائح ) أى وهو أن باب السلم أضيق بدليل عدم صحة الاعتياض ونحوه فيه بخلاف المبيع في الذمة ، كذا ذكره الشهاب سم ،

السرجه وتربية الزرع به مع الكرامة واقتناء الكلب لمن يصيد به أو يحفظ به نحو ماشية ودرب وتربية الجرو المتروك تعليمه لا اقتنائه لمن يحتاج إليه مآلا ، ويمتنع اقتناء الخنزير مطلقا ويحل اقتناء فهد وفيل وغيرهما ( الثاني ) من شروط المبيع ( النفع ) به شرعا ولو مآلا كجحش صغير ماتت أمه كما في الأنوار وأقنأ به الوالد رحمه الله تعالى لأن بدل المال فيما لا نفع فيه سفه وأخذة أكل له بالباطل ( فلا يصح بيع الحشرات ) وهي صغار دواب الأرض كقنطرة وخنافس وخية وعقرب ونمل ولا عبرة بما يذكر من منافعتها في الخواص ويستثنى نحو يربوع وضب مما يؤكل ونخل ودود قرّ وعلق لمنعة امتصاص الدم ( و ) بيع ( كل ) طير و ( سبع ) لا ينفع ) لنحو صيد أو حراسة كنمر لا يرجح تعلمه الصيد لكبره مثلا فلا ينافي ما يأتي في الصيد والذباح ، بخلاف نحو فهد لصيد

رؤى قبل وضعه فيها ( قوله وتربية الزرع به مع الكرامة ) ينبغي أن محلها حيث صلح نباته بدونها أما لو توقف صلاحه عادة على التربة به فلا كرامة ، وليس من صلاحه زيادته في النمو على أمثاله ( قوله وتربية الجرو ) قال في المصباح : والجرو بالكسر ولد الكلب والسياع والفتح والضم لغة ( قوله لا اقتنائه لمن يحتاج إليه ) ومنه يؤخذ أنه لو اقتناه لحفظ ماشية بيده فانت أو باعها وفي نيته تجديد بدلها لم يجز بقاؤه في يده بل يلزم رفع يده عنه . وعبرة سم على منهج : فرع اقتنى كلبا لماشية ثم باعها أو ماتت وقصد أن يجدها هل يجوز له اقتنائه إلى أن يحصل التجديد أو لا مال مر للثاني لأن ظاهر إطلاقهم أنه لا يجوز الاقتناء إلا إن كانت الحاجة ناجزة اهـ . ومن الحاجة الناجزة احتياجه في بعض الفصول دون بعض فلا يكلف رفع يده في مدة عدم احتياجه له ( قوله ويمتنع اقتناء الخنزير مطلقا ) احتاج إليه أم لا ( قوله وغيرهما ) أي مما فيه نفع ولو متوقفا ( قوله ماتت أمه ) أي أو استغنى عنها ( قوله الحشرات ) جمع حشرة بالفتح اهـ مختار ( قوله كقنطرة ) القارة بالهمز وتركه نافية المسك بخلاف الحيوان المعروف فإنه بالهمز فقط اهـ قاموس بالمعنى . لكن في المصباح : القارة همز ولا تهزم وتقع على الذكر والأنثى ، والجمع فأمر مثل تمره وتمر ، ثم قال : وفارة المسك مهموزة ويجوز تخفيفها نص عليه ابن فارس ، وقال القاربي في باب المهموز : وهي الفارة وفارة المسك ، وقال الجوهري : غير مهموزة من فار يفور والأول أثبت ( قوله نحو يربوع ) أي من كل ما فيه منفعة ع ( قوله مما يؤكل ) ظاهره وإن لم يعتد أكله كنبت عرس ( قوله وبيع كل طير وسبع لا ينفع ) عبارة حج : وكل سبع لا ينفع كالفواسق الخمس ، وكتب عليه سم : قوله كالفواسق الخ لو علم بعض الفواسق كالحدة أو الغراب للأصلياء فهل يصبح بيعة لأنه صار منتفعا به وعليه فهل يزول عنه حكم الفواسق حتى لا يندب قتله أو يستمر عليه حكمها ؟ فيه نظر ، وظاهر كلامهم أن الفواسق لا تملك بوجه ولا تقضى ، ثم رأيت في شرح العباب بعد كلام الأم وظاهره حرمة اقتنائها : أي الفواسق وهو متناه . لكنه يمكن الحمل على ما فيه ضرر منها ( قوله بخلاف نحو فهد ) أي فإنه يصح بيعه ، قال في المصباح : الفهد سبع معروف والأنثى

وهو غير سديد إذ المبيع في الذمة لا يصح الاستبدال عنه كالمسلم فيه كما سيأتي ( قوله الممن الثاني النفع ) أي بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيع مالا ينتفع به بمجردده وإن تأتى النفع به بضمه إلى غيره كما سيأتي في نحو حتى حنطة أن عدم النفع إما القلة كحبي بر وإما للخصه كالحشرات ، وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية صحة بيع الدخان المعروف بالانتفاع به بنحو تسخين ماء إذ ما يشتري بنحو نصف أو نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم أن يكون بيعه فاسدا ، والحق في التعليل أنه منتفع به في الوجه الذي يشتري له وهو شربه إذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة : فتواطيه انتفاع به في وجهه مباح ، ولعل ما في حاشية الشيخ مبني على حرمة :

ولو بأن يرجى تعلمه له وفيل لقتال وقرد لحراسة وهرة لدفع نحو فأرو نحو عندليب الأنس بصوته وطاوس للأنس بلونه وإن زيد في ثمنه من أجل ذلك، ويصح بيع رقيق زمن لأنه يتقرب عنقه بخلاف حمار زمن ولا أثر لمنفعة جلده بعد موته (ولا) بيع (حبي الخنطة) ونحوها كشعر وزبيب ونحو عشرين حبة خردل وغير ذلك من كل مالا يقابل في العرف بمال في حالة الاختيار لانتفاء النفع بذلك لقلته ولهذا لم يضمن لو تلف وإن حرم غصبه ووجب رده وكفر مستحله وعدّ مالا بضمه لغیره أو لنحو غلاء كالاصطياد بحبة في فخ، وما نقل عن الشافعي رضى الله عنه من جواز أخذ الخلال والخلالين من خشب الغیر محمول على ما إذا علم رضاه، ويحرم بيع السم إن قتل كثيره وقليله، فإن نفع قلبه وقتل كثيره كالأفيون جاز (و) لا بيع (آلة الله) المحرم كطنبور وشبابة وصنم وصورة حيوان وصليب فيها يظهر إن أريد به ما هو شعارهم المخصوص بتعظيمهم ولو من نقد

فهدة والجمع فهو مثل فلس وفلوس، وقياس جمع الأنثى إذا أريد تحقيق التأنيث فهذات مثل كلبة وكلبات اه : وفي حاشية البكري : والفهد يفتح الفاء وكسر الهاء (قوله ولو بأن يرجى تعلمه) أى فلا يشترط للصحة أن يكون معلما بالفعل (قوله وهرة) أى بأن كانت أهلية، أما الهرّ الوحش فلا يصح بيعه إلا إن كان فيه منفعة كهرّ الزباد وقدر على تسليمه بحبسه أو ربطه مثلا اه حج . ولعل إسقاط الشارح لذلك للانتفاء بقوله لدفع نحو فار وبقي هل يصح إيجارها للصيد أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن الاصطياد بها ليس من المقدور عليه قياسا على استئجار الفحل للضراب (قوله لدفع نحو فار) أى بشرط أن يكون ذلك حالا فلا يصح بيعها إذا كانت غير معلمة لانتهاء الشرط المذكور ، وقضية قوله أولا ولو مالا لصحة بيعها إذا رجى تعليمها وهو ظاهر ، ولعل عدم ذكره هذا القيد لأنه لا يرجى فيها غالبا التعلم (قوله وعندليب) هو ما كوكول ولعله لم يجعل العلة في جواز بيعه حلّ أكله لأن أكله وإن جاز يندر قصده ، بخلاف الأنس بصوته فإنه يوجب الزيادة في ثمنه (قوله وطاوس) استشكل القطع بجعل بيعه وحكايتهم الخلاف في إيجاره ، وقد يفرق بضعف منفعة وحدها اه سم على حج (قوله ويحرم) أى ولا يصح بيع السم إن قتل كثيره ، وكذا إن ضرّ كثيره وقليله (قوله فإن نفع قلبه) قضيته الحرمة فيها لولم ينفع قلبه وضرّ كثيره ، والظاهر أنها غير مرادة لأنه لا معنى للحرمة مع انتفاء الضرر . نعم قد يقال بفساد البيع وبالحرمة لعدم الانتفاع به كالحشرات وحبي الخنطة فإن بيعها باطل لعدم النفع وإن اتنى الضرر فاهنا أولى لوجود الضرر فيه ، وهل العبرة بالمتعاطى له حتى لو كان القدر الذى يتناول له لا يضرّ لاعتياده عليه ويضرّ غيره لم يحرم أو العبرة بغالب الناس فيحرم ذلك عليه وإن لم يضره ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني (قوله وقتل كثيره) أى أو ضرّ (قوله جاز) أى البيع (قوله وشبابة) وهى المساة الآن بالغبابة (قوله إن أريد به ما هو شعارهم) أى أما لولم يرد بها ذلك كالصور التى تتخذ من الحلوى لرويحها فلا يحرم بيعها ولا فعلها ، ثم رأيت الشيخ عميرة نقل ذلك عن البلقيني فليراجع ، وفى العلقمى على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم « أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله » الخ مانع : قال النووي : قال العلماء : تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرمة وهو من الكبار لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد ، وسواء صنعه لما يمتن أم لغیره فصنعتة حرام بكل حال ، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها ، فأما تصوير ملغيس فيه صورة حيوان مثلا فليس بمحرام اه :

وعليه فيفرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع (قوله وعد مالا) أى متمولا (قوله وصنم وصورة حيوان النج) معطوف على آلة فهو (قوله إن أريد به) أى بالصليب



وكتب علم هرم إذ نفع بها شرانم يصح بيع نرد صلح لبيادق شطرنج من غير كبير كلفة فيا يظهر وبيع جارية غناء محرم وكيش نطاح وإن زيد في ثمنها لذلك لأن المقصود أصالة الحيوان (وقيل يصح) البيع (في الآلة) أى وما ذكر معها (إن عد رضاضها) بضم الراء مكسر (مالا) لأن فيها نفعاً متوقفاً كالجحش الصغير ود بأنها مادامت على هيئتها لا يتصدق منها سوى المعصية ، وبه فارت حصه بيع إناء النقد قبل كسره ، والمراد بباقها على هيئتها أن تكون بحالة بحيث إذا أريد منها ما هي له لا تحتاج إلى صنعة وتعيب كما يؤخذ من باب الغصب فتعير بعضهم هنا بجل بيع المركبة إذا فك تركيبها محمول على فك لا تعود بعده هيئتها إلا بما ذكرناه ، ولا يصح بيع مسكن بلا مر بأن لم يكن له مر أو كان ونفاه في بيعه لتعذر الانتفاع به سواء أتمكن المشتري من اتخاذ مر له من شارع أو ملكه أم لا كما قاله الأكثرون وإن شرط البغوى عدم تمكنه من ذلك ، ولا ينافيه ما في الروضة من أنه لو باع داراً واستثنى بيتاً منها ونفى المر صح إن أمكنه اتخاذ مر وإلا فلا ، لأنه يغتفر في الدوام وهو دوام الملك هنا مالا يغتفر في الابتداء ، وإذا بيع عقار وخصص المرور إليه بجانب اشترط تعيينه فلو احتف بملكه من كل الجوانب وشرط المشتري حق المرور إليه من جانب لم يعينه بطل لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب ، فإن لم يخصص بأن شرطه من كل جانب أو قال بحقوقها أو أطلق صح ومر إليه من كل جانب . نعم عمله في الأخيرة مالم يلاصق الشارع أو ملكه وإلا مر منه فقط ،

وعوم قوله أم لغيره يفيد خلاف ما تقدم عن البقيني ، ويوافق ما في العلقمي من الحرمة مطلقاً ما كتبه الشيخ عميرة بهامش المحلى من قوله ثم لا يخفى أن من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صورة الحيوان وقد عمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل اه . ويمكن حل كلام الشاهج على ما يوافقه بجعل ضمير به راجعاً إلى الصليب وتكون حرمة تصوير الحيوان باقية على إطلاقها ، وجرى عليه حج حيث قال : وفي إلحاق الصليب به : أى بالنقد الذى عليه صور أو بالصنم تردد ، ويتجه الثانى إن أريد به ما هو من شعارهم الخصوصية بتعظيمهم والأول إن أريد به ما هو معروف (قوله لو كتب علم) أى ولا بيع كتب الخ (قوله بضم الراء) أى كما في المصباح والخيار (قوله قبل كسره) فإنه قد يباح استعماله لفقد غيره مثلاً فلا يكون استعماله معصية ، ويرد على هذا أن آلة اللهو قد يباح استعمالها بأن أخبر طبيب عدل مريضاً بأنه لا يزال مريض إلا سماع الآلة ولم يوجد في تلك الحالة إلا الآلة المحرمة ، أو يمكن أن يجاب بأن منفعة الآلة على هذا الوجه لا ينظر إليها لأنها نادرة ولأنها تشبه صغار دواب الأرض إذ ذكر لها منافع في الخواص حيث لا يصح بيعها مع ذلك ، بخلاف الآتية فإن الاحتياج إليها أكثر والانتفاع بها قد لا يتوقف على إختيار طبيب كما لو اضطر إلى الشرب ولم يجد معه إلا هي (قوله من اتخاذ مر له الخ) وطريقه في هذه أخذها مما يأتي فيمن أراد شراء ذراع من ثوب نفيس أن يتحدث الممر هـ في ملك مريد الشراء أو في شارع بالتراضى منها ثم يشتري منه بعد ذلك (قوله نعم محله في الأخيرة) أى قوله أو أطلق (قوله وإلا مر منه) هذا قد يشكل على قوله قبل لا يصح بيع مسكن بلا مر وإن أمكنه الخ إلا أن يفرق بأن ما هنا مفروض فيا إذا كان لها مر بالفعل من ملكه

(قوله وإذا بيع عقار الخ) عبارة العباب وغيره لو باع عقاراً يحيط به ملكه جاز ، وممر المشتري من أى جهاته شاء وإن لم يقل بعته بحقوقه فإن شرط له الممر من جهة معينة صح وتعينت أو غير معينة لم يصح إلى آخر المسئلة فجعل أصل المقسم ما إذا أحاط ملك البائع به (قوله نعم محله في الأخيرة الخ) قال الشهاب يـ فيـ : مع كون المقسم أنه احتف بملك البائع من جميع الجوانب مساهة اه . ويمكن أن يقال : لا يلزم من احتفائه به أن يكون مستغرقاً لكل جانب منه ، فيكون المعنى أن للبائع في كل جانب ملك وإن لم يستغرق الجانب (قوله مالم يلاصق الشارع) أى وله إليه مر بالفعل وإلا فقد مر أنه

وظاهر قولهم فإن له المرأه أنه لو كان له ممران تخير البائع، وقضية كلام بعضهم تخير المشتري وله وجه فإن القصد مرور البائع للملك وهو حاصل بكل منهما، وظاهر أن عمله إذا استوى سعة ونحوها وإلا تعين مالا ضرر فيه. ويؤخذ من هذا وقولهم لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب أن من له حق المرور في محل معين من ملك غيره لو أراد غيره نقله إلى محل آخر منه لم يميز إلا برضا المستحق، وإن استوى الممران من كل وجه لأن نقله بدل مستحقه معاوضة وشرطها الرضا من الجانبين، وقد أفتى بعضهم بذلك فيمن له مجرى في أرض آخر فأراد الآخر أن ينقله إلى محل آخر منها مساو للأول من كل وجه، ولو اتسع الممرزائد على حاجة المرور فهل للمالك تضييقه بالبناء فيه لأنه لا ضرر حالا على المارّ أولا لأنه قد يزدحم فيه مع من له المرور من المالك أو مارّ آخر؟ كل محتمل، والأوجه الجواز إن علم أنه لا يحصل للمارّ ضرر بذلك التضييق وإن فرض الازدحام فيه وإلا فلا (ويصح بيع الماء على الشط) والحجر عند الجبل (والتراب بالصحراء) ممن حازها (في الأصح) لظهور النفع فيها وإن سهل تحصيل مثلها، ولا يقدح فيه ما قاله الثاني من إمكان تحصيل مثلها من غير تعب ولا مؤنة، فإن اختص بوصف. انظر كتيب يد الماء صح قطعا، ويصح بيع نصف دار شائع بمثلته الآخر، ومن فوائده منع رجوع الوالد وبائع المفسد. الشريط (الثالث) من شروط المبيع (إمكان) يعني قدرة البائع حسا وشرعا على (تسليمه) بلا كبير مشقة وإلا لم يصح كما قاله في المطلب واقتصر المصنف عليه لأنه محل وفاق، وسيذكر محل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسلمه ممن هو عنده لتوقف الانتفاع به على ذلك، ولا ترد صحتة في نقد بيع وجوده لصحة الاستبدال عنه كما سيأتي، وفي بيع نوح مغضوب وصال ممن يعتق عليه كما قاله بعض المتأخرين، أو يبيعا ضمنيا لقوة العتق

أو شارع وما مرّ فيها لو احتاج إلى إحداث عمر (قوله وظاهر قولهم) أي السابق في قوله صح إن أمكنه اتخاذ عمر وإلا فلا (قوله تخير المشتري) انظر هذا مع ما تقدم من قوله أو أطلق صح ومرّ إليه من كل جانب، إلا أن يقال: مراده بتخير المشتري ثبوت الحق له في كل من الممرين، وأن معنى التخيير أنه يمر من أيهما شاء في أي وقت أراد وهو خلاف الظاهر (قوله وظاهر أن محله الخ) هذا متصل بقوله السابق ولا ينافيه ما في الروضة الخ. وحاصله أنه إذا باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منها ولم يتعرض للممر لا لإثباتا ولا نفيًا ولها ممران تخير البائع أو المشتري على ما ذكره من الخلاف (قوله مالا ضرر فيه) أي على المشتري (قوله لو أراد غيره نقله إلى محل آخر) أي أو شراؤه منه (قوله لأنه لا ضرر حالا) وبصورة ذلك أن يكون الدرب مثلا مملوكا كله لمن هو متصرف فيه، ولغيره المرور في ذلك لنحو صلاة بمسجد أحدثه صاحب الدرب أو فرن، وبهذا يندفع التوقف الآتي قريبا، أو أن الدرب بتمامه مملوك لواحد ثم باع حق المرور فيه لغيره وأراد بعد البيع البناء لما يضيّق به الممر (قوله وإن فرض الازدحام فيه) وقد يقال: بل الأوجه المنع لأنه يبيع ماله للدّار تبعها جزء من الممر فصار الممر مشتركا بين المشتري والبائع، وقضية ذلك امتناع تضييقه بغير رضا منه (قوله ولا ترد صحتة) أي البيع (قوله في نقد) أي بنقد

لا يصح بيع مسكن بلا عمر (قوله وظاهر قولهم فإن له الممر إليه) أي في مسئلة ما إذا باع دارا واستثنى له بيتا منها وهو تابع في هذا للشهاب. حج، لكنه لم يقدم ما قدمه الشهاب حج فيها المصحح لهذا الكلام، وعبارته: وفارق ما ذكر أولا ما لو باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منها فإن له الممر إليه وإن لم يتصل البيت بملكه أو شارع فإن نفاه صح الخ، وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ في قولتين مما هو مبنى على أن الكلام في غير صورة البيت المذكورة (قوله بلا كبير مشقة) قضيتة وإن احتاج إلى مؤنة فليراجع (قوله واقتصر المصنف عليه) أي التسليم (قوله في نقد)

مع كونه يتغفر في الضمى مالا يغتفر في غيره ، والإمكان يطلق نارة في متابلة العذر وتارة في مقابلة التعسر وهو المراد هنا كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله بأن يقدر عليه ( فلا يصح بيع الضال ) كبير ندّ وطير في الهواء وإن اعتاد العود إلى محله لما فيه من الغرر ، ولأنه لا يوثق به لعدم عقله وبهذا فارق العبد المرسل في حاجة ، هذا إن لم يكن نحلا أو كان وأمه خارج الحلية ، فإن كانت فيها صبح كما يجتث بعض المتأخرين للوثوق بعوده وفارق بقية الطيور بأنه غير مقصود للجوارح وبأنه لا يأكل عادة إلا مما يرعاه ، فلو توقفت صحة بيعه على حبسه لربما أضرب به أو تعذر بيعه بخلاف سائر الطيور ، ولا يصح أيضا بيع نحو سملك ببركة واسعة يتوقف صحة أخذه منها على كبير كلفة عرفا ، فإن سهل صبح إن لم يمنع الماء رويته ( والآبق ) بولو ممن عرف محله ، ولا يطلق إلا على الآدى ( والمغصوب ) ولو لمنفعة العتق للعجز عن تسليمها أو تسلمها حالا لوجود حائل بينه وبين الانتفاع فلا ينافيه صحة شراء الزمن لمنفعة العتق ، إذ ليس ثم منفعة حيل بين المشتري وبينها حتى لو فرض أن لا منفعة فيها ذكر سوى العتق لم يصح أيضا كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى ، وقول الكافي : يصح بيع العبد الثالث لأنه يمكن الانتفاع بعقده تقربا إلى الله تعالى بخلاف الحمار الثالث مردود ( فإن باعه ) أى المغصوب ، ومثله ما ذكر فيشمّل الثلاثة ( لقادر على انتزاعه ) أو رده ( صح على الصحيح ) حيث لم تتوقف القدرة على مؤنّته لما وقع لتيسر وصوله إليه حينئذ وإلا فلا كما قاله

( قوله فلا يصح بيع الضال ) يؤخذ من المختار أن الضالة بالهاء خاصة بالبهيمة ونحوها من الحيوان غير الآدى ، وفي المصباح ما يفيد أن الإنسان يقال فيه ضالّ ، وغيره من الحيوانات يقال فيه ضالة ، وعبارته : والأصل في الضلال الغيبة ومنه قيل للحيوان الضائع ضالة بالهاء للذكرو الأنثى والجمع الضوالّ مثل دابة ودواب ، ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة ثم قال : وقول الغزالي لا يجوز بيع الآبق والضالّ إن كان المراد الإنسان ، فاللفظ صحيح ، وإن كان المراد غيره فينبغي أن يقال والضالة بالهاء فإن الضالّ هو الإنسان ، والضالة الحيوان الضائع انتهى . وعليه في كلام المصنف يجوز ، إما باستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وإما باستعماله في مفهوم كلٍّ منهما وهو المسى عند الحنفية بعموم المجاز ( قوله رويته ) ويكنى في الرواية الرواية العرفية فلا يشترط رؤية ظاهره وباطنه ( قوله ولا يطلق إلا على الآدى ) لكنه مخصوص في اللغة على ما في المصباح بمن هرب من غير خوف ولا كدّ تعب . أما من هرب الواحد منهما فيقال له هارب لا آبق ( قوله ولو لمنفعة ) راجع إلى قوله الآبق والمغصوب ( قوله فيها ذكر ) أى من الضالّ والآبق والمغصوب ( قوله لم يصح ) أى بيعه إلا لمن قدر على انتزاعها ( قوله مردود ) أى فلا فرق بين العبد والحمار في عدم الصحة إلا لمن قدر على رده ( قوله ومثله ما ذكر من الضالّ والآبق ) وعبرة حجج : ومثله الآخران أو ما ذكر اه . وهى أولى مما ذكره الشارح ( قوله لما وقع ) أى بالنسبة للمشتري ( قوله وإلا ) أى بأن

بأن كان ثمننا في الذمة لأنه هو الذى يستبدل عنه فى معنى الباء ( قوله كما أشار لذلك الشارح بقوله بأن يقدر عليه ) أى وأشار إليه هو أيضا بقوله يعنى قدره البائع الخ ( قوله بأنه غير مقصود للجوارح ) أى فلا ينجى عدم عوده بأن أكله الجوارح ، وعبرة شرح الروض بأنه لا يقصد بالجوارح اه وعبرة الشارح أعم ( قوله ولو ممن عرف محله ) أى والصورة أنه غير قادر على رده أخذنا مما يأتى ( قوله ولو لمنفعة العتق ) أى بأن اشتراه ليعتقه فلا ينافى ما مر من صحة شراء من يعتق عليه إذا كان كذلك ( قوله ومثله ما ذكر فيشمّل الثلاثة ) عبارة التحفة أى المغصوب ، ومثل الآخران أو ما ذكر فيشمّل الثلاثة انتهت ، فالشمول إنما هو بالنسبة للجواب الثانى ، ولعله سقط من الشارح من الكتبة ( قوله حيث لم تتوقف القدرة على مؤنّته ) أى أو مشتقة كما يجتث الشهاب سم أخذنا من

في المطلب . والثاني لإيصاح لأن التسليم واجب على البائع وهو عاجز عنه ، ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تخير إن لم يحتج إلى مؤنة على قياس مامر عن المطلب ، وإلا فلا يصح خلافا لبعض المتأخرين ، والفرق بين هذه ومثثلة الصبرة إذا باعها وتحتها ذكة وهو جاهل بها أن علة البطلان في مثلثتنا هذه الاحتياج في تسلم المبيع إلى مؤنة ، وهي لا تختلف بالعلم والجهل وفي تلك حالة العلم بالدكة تمنعها تخمين القدر فيكون الغرر وهي منتفية حال الجهل بها ولو اختلفا في العجز حلف المشتري ، ولو قال : كنت أظن القدرة فإن عدمها حلف وبأن عدم انعقاد البيع ، وتصح كتابة الآتي والمغصوب إن تمكنا من التصرف كما يصح تزويجهما وعقهما ، فإن لم يتمكنا منه فلا ( ولا يصح بيع ) ما يعجز عن تسليمه أو تسلمه شرعا كجعل في بناء وقص في خاتم و ( نصف ) مثلا ( معين ) خرج الشائع لانتفاء إضاعة المال عنه ( من الإناء والسيف ) لبطلان نفعهما بكسرهما ( ونحوهما ) مما تنقص قيمته أو قيمة باقيه بكسره أو قطعه نقضا يحتفل بمثله ككوب غير غليظ وكجدار وأسطوانة فوقهما شيء أو كله قطعة واحدة من نحو طين أو خشب أو صفوف من لبن أو آجر ولم يجعل النهاية صفًا واحدا ، وكجزء معين من حنّ

احتاج إلى مؤنة ( قوله خلافا لبعض المتأخرين ) منهم حج ( قوله بين هذه ) الإشارة راجعة لقوله ولو جهل القادر نحو غصبه الخ ( قوله ومثثلة الصبرة ) أي حيث قلنا بالصحة فيها عند الجهل بالدكة دون العلم ( قوله حلف ) أي أنه لم يكن قادرا على الابتداء إذ لا يعلم إلا منه ( قوله وبأن عدم انعقاد البيع ) وعلى هذا استثنى هذه من قاعدة مدعى الصحة ( قوله كما يصح تزويجهما ) أي بأن يأذن السيد للآتي أو المغصوب في النكاح ( قوله فإن لم يتمكنا منه ) ظاهره وإن رجع زوال الغصب على قرب وتمكن الآتي من العدد بلا كبير مشقة ، ويحتمل خلافا فيها ، وقياس عدم صحة كتابة المؤجر عدم الصحة هنا لعجزه عن الكسب حالا ( قوله أو تسلمه ) الأولى حذف ، الألف ( قوله من الإناء ) ينتج أن يستثنى إناء النقد فيصح بيع نصف معين منه لحزمة اقتنائه ووجوب كسره ، فالنقص الحاصل فيه موافق للمطلوب فيه فلا يضر مرآه سم على حج . ويؤخذ من قوله لحزمة اقتنائه الخ أن الكلام في إناء بهذه الصفة ، أما إناء احتيج لاستعماله لدواء فلا يجوز بيع نصف معين منه ( قوله يحتفل بمثله ) أي يهتم . قال في المصباح : حفلت بفلان قمت بأمره ، ولا تحتفل بأمره : أي لاتبال ولا يهتم به واحتفلت به اهتممت به . قال حج : تنبيه : هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والحجر من اغتفار واحد في عشرة لا أكثر إلى آخر ما يأتي ، أو يقال الأمر هنا أوسع ويفرق بأن الضياع هناك يحقق فاحتيط له بخلاف هنا ، كل محتمل . وهل المراد النقص بالنسبة لحل العقد وإن خالف سرعه سرع بقرية أمثاله من البلد أو بالنسبة لأغلب محالها ، كل محتمل أيضا ، ولو قيل في الأولى بالأول وفي الثانية بالثاني لم يبعد ( قوله وأسطوانة ) أي عمود

مسئلة السمك في البركة ( قوله خلافا لبعض المتأخرين ) يعني شيخ الإسلام وتبعه حج . وقوله والفرق بين هذه معنى مسئلة المؤنة حيث سوى فيها في البطلان بين حالة العلم والجهل بخلاف مسئلة الدكة حيث فرق فيها بين الحالتين ، وإنما فرض الفرق في حالة الجهل لأنه محل الخلاف ، وبعبارة شرح الروض بعد قول الروض : وله الخيار إن جهل نصها ، وقضيته صحة العقد في حالة الجهل مع الاحتياج في التحصيل إلى مؤنة ، ولا ينافيه ما تقدم عن المطلب إذ ذلك عند العلم بالخال وهذا عند الجهل به ، فأشبه ما إذا باع صبرة تحتها ذكة انتهت ، فراد الشارح رد هذا التشبيه ( قوله كما يصح تزويجهما ) أي كما يصح تزويج السيد إياهما بأن تكونا أمين فهو مصدر مضاف لمفعوله ، وهذا هو الأنسب بما قبله وبما بعده من الكتابة والعق من حيث إن الجميع من فعل السيد ،

لا مذكى للعجز عن تسليم كل ذلك شرعا لتوقفه على فعل ما ينقص ماله، وقد ورد النهي عن إضاعة المال ،  
وبنارق بيع نحو أحد زوجي خف وذراع معين من أرض لا مكان بل سهولة تدارك نقصها إن فرض ضيق مرافق  
الأرض بالعلامة (ويصح) البيع للبعض المعين (في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كتقليط الكرباس (في الأصح)  
لانتفاء المحذور كما مر ، وفي النفيس بطريقه وهي كما في المجموع مواطأتهما على شراء البعض ثم يقطع البائع ثم  
يعقدان فيصح اتفاقا واغفر له قطعه مع أن فيه نقصا واحتمال عدم الشراء لأنه لم يلجأ إليه بعقد ، وإنما فعل رجاء  
الربح فيبينها فرق ظاهر . والثاني لا يصح لأن القطع لا يتخلو عن تغيير المبيع ، ولا يصح بيع ثلج وجد وما يسيلان  
قبل وزنها إن لم تكن لهما عند السيلان قيمة ، وإلا فالأوجه كما بحثه الشيخ عدم انفساخ العقد وإن زال الاسم  
كما لو اشترى بيضا ففرخ قبل قبضه (ولا يصح بيع) عين تعلق بها حق يفوت بالبائع لله تعالى كماء تعين للظهر ،  
أو لأدى كتوب استحق الأمير حبسه لقبض أجرة نحو قصره أو إتمام العمل فيه ونحو (المهون) جعلنا بعد القبض  
أو شرعا بغير إذن مرتهن إلا أن يباع منه (ولا) القن (الحائى المتعلق برقبته مال) لكونها خطأ أو شبه عمد أو عمدا  
وعنى على مال أو أثلت مالا بغير إذن المحنى عليه كما أرشد إليه ما قبله أو تلف ماسرقة (في الأظهر) لتعلق حقهما  
بالرقبة ، ومحل الثاني إن بيع لغير غرض الحناية ولم يفده السيد ولم يختر فداءه مع كونه موسرا ، والأصح بانتقال  
الحق إلى ذمته في الأخيرة وإن كان الرجوع عنه جائزا مادام القن باقيا بملكه حل أو صافه لتبين بطلان بيعه حينئذ  
وبقاء التعليق ، فإن لم يرجع أجبر على دفع أقل الأمرين من قيمته والأرض ، فإن تعذر لفلسه أو تأخر غيبته

(قوله كتقليط الكرباس) أى القطن (قوله وهي كما في المجموع) أى طريقه (قوله فيبينها فرق ظاهر) أى ثم إن كان  
المشتري عالما غير مرید للشراء باطنا حرم عليه مواطأة البائع لتغيره بمواطأته وإن كان مریدا ثم عرض له عدم الشراء  
بعد لم تحرم المواطأة ولا عدم الشراء ولا شئ عليه في النقص الحاصل بالقطع فيها ويصدق في ذلك لأنه لا يعلم إلا منه  
(قوله عدم انفساخ العقد) لا تظهر مقابلة هذا لما قبله ، فإن مقابل عدم الصحة هو الصحة دون عدم الانفساخ بل حق  
المقابلة ولا فيصح ولا ينسخ (قوله ففرخ قبل قبضه) أى فإنه لا ينسخ بيعه (قوله كماء تعين للظهر) أى بأن دخل  
وقت الصلاة وليس ثم ما يظهر به غيره (قوله ونحو المهون جعلنا) بأن يرهنه مالكة عند ربّ المدين (قوله أو شرعا)  
بأن مات من عليه وتعلق الحق بركته (قوله إلا أن يباع منه) أى لأن في قبوله للشراء إذنا وزيادة (قوله ومحل الثاني)

وما صورّه به شيخنا في الحاشية مبنى على أن المصدر مضاف لفاعله ولا يخفى ما فيه (قوله بالعلامة) متعلق بضيق  
لا بتدارك كما لا يخفى ، ولعل التدارك يحصل بشراء قطعة أرض بجانبها أو نحو ذلك (قوله ولا يصح بيع ثلج وجد  
الخ) عبارة الروض : ولا يصح بيع جمد وثلج وزنا وهو يتناع قبل وزنه (قوله عدم انفساخ العقد) انظره مع  
أن الكلام في الصحة وعندها (قوله بغير إذن المحنى عليه) متعلق ببيع المقدّر في كلام المصنف : أى ولا يصح بيع  
الحائى المذكور بغير إذن المحنى عليه كما أرشد إليه ما قبله في كلام المصنف من تقيده عدم الصحة في مسألة المهون  
بغير الإذن ، لكن كان على الشارح أن يقدم مسألة السرقة على هذا كما صنع حجج (قوله فإن لم يرجع) أى وباع  
كما صرح به غيره إذ محل الإيجاب إنما هو بعد البيع كما يعلم من شرح الروض كغيره ، وبديل عليه من كلام الشارح  
قوله الآتى فسح البيع (قوله أو تأخر غيبته) عبارة التحفة : أو تأخر لغيبته انتهت ، فالتأخر قسم التعذر لا قسم منه

أوصبره على الحبس فسخ البيع وبيع في الجناية . نعم إن أسقط الفسخ حقه كأن كان وارث البائع فلا فسخ إذ به يرجع العبد إلى ملكه فيسقط الأرض ، نبه على ذلك الزركشي ، ومقابل الأظهر يصح في المورس ، وقيل والمسر ( ولا يضر ) في صحة البيع ( تعلقه ) أي المال بكسبه كأن زوجته سيده ولا ( بذمته ) كأن اشترى فيها شيئا من غير إذن سيده وأتلفه لانتفاء تعلق الدين بالبرقية التي هي محل البيع ولا حجر للسيد على ذمة عبده ( وكذا ) لا يضر ( تعلق القصاص ) بريقته ( في الأظهر ) لأنه مرجو السلامة بالعفو عنه كرجاء عصمة المرتد والحري وشفاء المريض ، بل لو تحم قتل في قطع طريق لقتله وأخذته المال كان كذلك نظرا لحالة البيع . أما تعلقه ببعض أعضائه فلا يضر جزما ، والثاني لا يصح لأن المستحق يجوز له العفو على مال ، وقد تقدم أن تعلق المال مانع ، فلو عفا بعد البيع على مال بطل البيع كما رجحه البلقيني ( الرابع ) من شروط المبيع ( الملك ) في المعقود عليه التام ، فخرج بيع نحو المبيع قبل قبضه إذ لا يصح بيعه كما سيأتي ( لمن له العقد ) الواقع من عاقد أو موكله أو موليه فدخل في ذلك الحاكم في بيع مال الممتنع والمتنقط لما يخاف تلفه والظاهر بغير جنس حقه ، والمراد أنه لا بد أن يكون مملوكا لأحد الثلاثة ( فيبيع القضولى ) وشراؤه وسائر عقود في عين لغيره أو في ذمة غيره كقوله اشترت له كذا بألف في ذمته وهو من ليس

أي محل عدم صحة بيع الثاني وهو الجاني ( قوله فسخ البيع ) لعل الفاسخ له الحاكم ، ويحتمل أن الفاسخ له المجنى عليه . ثم رأيت في سم على حج عن شرح العباب : والفاسخ له المجنى عليه اهـ ( قوله وبيع في الجناية ) أي ويكون البائع له الحاكم ( قوله كأن كان ) أي المجنى عليه ( قوله فلا فسخ ) أي فلا يفسخه الحاكم ولو فسخ لم ينفذ فسخه ( قوله إلى ملكه ) أي المورث ( قوله وكذا لا يضر ) تعلق القصاص بريقته ، فلو قتل قصاصا بعد البيع في يد المشتري ففيه تفصيل ذكره في الروض كأصله بعد ذلك . حاصله أنه إن كان جاهلا أنفسخ البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع ، وإن كان عالما عند العقد أو بعده ولم يفسخ لم يرجع بشيء اهـ . وقوله إن كان جاهلا : أي واستمر جهله إلى القتل ، بخلاف ما إذا لم يستمر فإنه إن فسخ عند العلم فلا كلام وإلا لم يرجع وهو معنى قوله أو بعد الخ اهـ سم على حج ( قوله بالعفو عنه ) أي بجنا ( قوله كأن كذلك ) أي كالتعلق بريقته قصاص ( قوله فلو عفا ) أي المجنى عليه ( قوله التام ) أخذه بحمل كلام المصنف عليه لأن الشيء إذا أطلق انصرف لفردته الكامل ( قوله فخرج ) أي بقوله التام ( قوله نحو المبيع ) كصداق المرأة وعوض الخلع المعينين وغيرهما من كل ما ضمن بعقد : أي كما لو كان المال متعلقا بريقته وقت البيع ( محوله أو موليه ) وجه الدخول أنه آزاد بالولي من أذن له الشارع في التصرف في المال المعقود عليه ، وإلا فالظاهر ونحوه لا ولاية لهما على المالك ( قوله والمراد أنه الخ ) إنما قال ذلك ليكون من شروط المبيع إذ المالك من صفات العاقد والكلام في المعقود عليه ( قوله لا بد أن يكون ) أي موليه ( قوله وسائر عقود ) لو عبر بالتصرف كان أعم لبشمل الحل أيضا كأن طلق أو أعتق اهـ زيادى . اللهم إلا أن يقال : لما عبر بالعاقد فيما مر لبشمل البائع وغيره ناسب التعبير هنا بقوله وسائر الخ أو أن الخلاف بالأصالة إنما هو في العقود ( قوله أو في ذمة غيره ) بخلاف ماله اشترى بعين ماله لغيره أو في ذمته أو قال في الذمة أو أطلق لغيره بلا إذن فإن العقد يقع له وتلغو التسمية ، فإن فعل ذلك بإذنه صح لغيره ويكون المدفوع قرضا ( قوله وهو ) أي

( قوله فسخ البيع ) أي لو كان باعه بعد اختياره القداء ( قوله نعم إن أسقط الفسخ حقه ) يعنى المجنى عليه ( قوله أو موليه ) أي ولو في خصوص هذا المال حيث جعل الشارع له ولاية عليه ، وهذا هو وجه الدخول الذى أشار إليه الشارع بعد ( قوله والمراد أنه ) أي المبيع : أي لأن الكلام إنما هو في شروطه لا في شروط العاقد

بوكيل ولاولى للمالك (باطل) غير « لابيع إلا فيما تملك » رواه أبو داود والترمذى ، وقال إنه حسن . لا يقال علوه عن التعبير بالعقد إلى من له العقد وإن أفاد ما ذكر من شذوذه بالعقد وموكله وموكله يدخل فيه القسوى ، ومراده إخراجها فإن العقد يقع للمالك موقوفاً على إجازته عند من يقول بصحته . لأننا نقول : المراد الواقع له العقد ولهذا أشار الشارح لرد الإيراد بقوله الواقع ليفيد به أن الموقوف على الإجازة على القول بصحة تصرف القسوى الصحة لا أنها ناجزة ، والموقوف الملك كما نقله المصنف عن الأكثرين ، وحكاها عنه كل من العلانى والزركشى فى قواعدهم ، وإن نقل الرافعى عن الإمام أن الصحة ناجزة والمتوقف على الإجازة هو الملك ، وأفاد الوالد رحمه الله أن الشيخين صرحا فى باب العدد بأن الموقوف الصحة (وفى التقديم) وحكى عن الجديدي أيضاً عقده (موقوف) على رضا المالك بمعنى أنه (إن أجاز مالكة) أو وليه العقد (نفذ وإلا فلا) واستدل له بظاهر خبر عروة . وأجيب عنه بأنه محمول على أن عروة كان وكيلاً مطلقاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل أنه باع الشاة وسلمها ، وعند القائل بالجواز

أى القسوى (قوله ولاولى للمالك) يدخل فيه الظاهر والملتقط فإن كلا منهما ليس بوكيل ولاولى . ويجاب بما قدمنا من أن المراد بولى المالك من أذن له الشرع فى التصرف فى ماله ، وعليه فكل من الظاهر والملتقط وكيل من المالك بإذن الشرع له فى التصرف (قوله لكن يدخل فيه) أى من له العقد (قوله من يقع له العقد) أى حالاً بأن يكون ناجزاً ، وإلا فجرد كونه يقع له العقد لا يدفع الاعتراض ، وعبارة حج : من يقع له العقد بنفسه ، وعلى التقديم لا يقع إلا بالإجازة فلا يرد (قوله كما نقله) أى أن الموقوف على الإجازة الصحة لا الملك (قوله بأن الموقوف الصحة) معتمد (قوله على رضا المالك) لعله إنما قيد بذلك لوقوعه فى تعليل التقديم أو أنه راعى (قوله فى الحديث) « إنما البيع عن تراض » وإلا فقله بمعنى أنه يفتى عنه (قوله إن أجاز مالكة) وينبغى على هذا أن تكون الإجازة فورية . وفى الأنوار : لو قال لمدينه اشترى عبداً مما فى ذمتك صح للموكل وإن لم يعين العبد وبرئ من دينه ورد وإن جرى عليه جمع متقدمون بأنه مبنى على ضعف وهو جواز اتحاد القابض والمقبض ، وإنما اغترى فى صرف المستأجر فى العمارة لأنه وقع تابعاً لا مقصوداً ، ولك أن تقول : إنما يتجه تضعيفه إن أرادوا احساناً ما أقبضه من الدين المصرح به قوله وبرئ من دينه . أما وقوع شراء العبد للأذن ويكون ما أقبضه قرضاً عليه نظير ما مر فيقع التقاض بشرطه فلا وجه لرده اه حج . أقول : وقد يتوقف فيه بأنه إنما أذن له ليشتري بما له عليه من الدين لا بما له من عند نفسه ، والوكيل إذا خالف فى الشراء بما أذن له فيه الموكل لم يصح شراؤه للموكل ، والقياس وقوعه للوكيل وبقاء الدين بحاله ، وقوله وهو جواز اتحاد القابض والمقبض : أى ولأنه يلزم عليه أن يكون الإنسان وكيلاً عن غيره فى إزالة ملك نفسه ، وقوله فيقع التقاض بشرطه أى وهو اتحاد الجنس (قوله أو وليه) أى أو وكيله فيما يظهر ، ولعله لم يذكره لأن فيه تفصيلاً وهو أنه إذا وكله فى جميع التصرفات أو خصوص ما ذكر صح تنفيذها وإلا فلا (قوله نفذ) منه تنفيذ الناضى ومضارعه مضموم بخلاف نقد الماهل ومضارعه مفتوح ، ومعناه الفراغ اهع (قوله ولا فلا) أى بأن رد صريحاً أو سكت (قوله واستدل له) أى التقديم (قوله بظاهر خبر عروة) وهو أنه صلى الله عليه وسلم وكله فى شراء شاة فاشترى له شاتين ثم باع واحدة منهما « (قوله وعند القائل بالجواز) صريح

لفظ فيه مقدر فى كلام المصنف (قوله فإن العقد يقع للمالك موقوفاً) يجب حذف لفظ يقع وإلا لم يصح الجواب الآتى (قوله ولهذا أشار الشارح) أى وأشار إليه هو أيضاً فيما مر

**بعض التسليم** بدون إذن المالك ، والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد ، فلو باع مال الطفل **فيلغ** **والإمام** لم يهتد ، وحل اختلاف ما لم يحضر المالك ، فلو باع مال غيره بمحضته وهو ساكت لم يصح قطعا كما في المجموع ، وأورد على المصنف وشارحيه قول الماوردي : يجوز شراء ولد المعاهد منه ويملك لاسيبه لأنه تابع لأمان أبيه اهـ . ورد بأن إرادته بيعه تتضمن قطع تبعيته لأمانه وبنقطةاها يملكه من استولى عليه إن قلنا إن المتبوع يملك قطع أمان التابع وفيه نظر ظاهر ، وبتسليمه فالشترى لم يملكه بشراء صحيح بل بالاستيلاء عليه ، فما بذله إنما هو في مقابلة تحكيته منه لا غير ، وبهذا يعلم أن من اشترى من حربي ولده بدار الحرب لم يملكه بالشراء لأنه حر إذ بدخوله في ملك البائع عند قصده الاستيلاء عليه يعتق عليه بل بالاستيلاء فيلزمه تخميسه أو تخميس فدائه إن اختاره الإمام ، بخلاف شراء نحو أخيه ممن لا يعتق عليه بذلك منه ومستولده إذا قصد الاستيلاء عليهما فإنه يصح فيملكهما المشتري ولا يلزمه تخميسهما وقد أفاد معنى ذلك الشيخ رحمه الله تعالى في فتاويه (ولو باع مال مورثه) أو غيره أو اعتق رقيقه أو زوج أمته (ظانا بحياته) أو عدم إذن الغير له (فبان ميتا) يسكون الياء في الألفصح

في جواز الإقدام على العقد على القديم ، ويوجه بأنه لا ضرورة على المالك فيه لأنه لم يتصرف في شيء من أمواله ولا ألزم ذمته بشيء ، وقد يكون في ذلك مصلحة لمن يقع له العقد ، وبهذا فارق ما بحث من حرمة الإقدام ، وإن قلنا بالصحة فيما لو باع مال مورثه ظانا بحياته فإن في ذلك تعديا في مال الغير سببا وبيعه مقتض عادة لتسليمه من المشتري وتقويته على ماله (قوله بمنع) أي فلا دلالة في خبر عروة (قوله فيلغ) أي الطفل وأجاز وهل تعتقد الإجازة من الولي حيثلذ الملكة التصرف حال العقد أم لا لانزاله ببلوغ الطفل ؟ فيه نظر ، وظاهر كلامه الأول . ويوجه بأنه لما كان من آثار تصرفه الأول نزل منزلة الواقع قبل بلوغه (قوله بمحضته) أي مع تبسر مراجعته بلا مشقة فيما يظهر والإمكان كالثابت (قوله كما في المجموع) ولعل وجهه أنه في الغائب ربما تقتضي المصلحة البيع في غيبته والتأخير إلى مراجعته فيوت ذلك بخلاف الحاضر (قوله وورد على المصنف) أي حيث قال : الرابع الملك ممن له العقد وولد المعاهد غير مملوك لأبيه (قوله وورد) أي إرادته على المصنف ، ورد الإيراد يستلزم تسليم الحكم فيكون الشارح قائلا بصحة ما قاله الماوردي (قوله وفيه نظر) أي وفي كون المتبوع يملك قطع أمان التابع (قوله بل بالاستيلاء) أي لم يملكه بالشراء وإنما ملكه بالاستيلاء فهو عطف على الأول (قوله فيلزمه تخميسه) أي كل من ولد المعاهد والحرابي (قوله أو تخميس فدائه) وهذا يجري في شراء ولد المعاهد لما علل به من أنه لم يملكه بالشراء (قوله إن اختاره الإمام) صريح في أن من أسر حربيا لا يستقل بالتصرف فيه إلا بعد اختيار الإمام الفداء أو غيره . وبعبارة حج في السير تصرح بذلك حيث قال في فصل نساء الكفار وصبيانهم الخ : فإن كان المأخوذ ذكرا كاملا تحير الإمام فيه ، وبعبارة الشارح أيضا في فصل الغنيمة بعد قول المصنف وكذا لو أسره : أي فإن له سابه نصها : نعم لا حق له : أي للأسر في رقبته وفدائه لأن اسم السلب لا يقع عليهما (قوله نحو أخيه) أي أخى البائع (قوله بذلك) أي بدخوله في ملكه (قوله إذا قصد) أي البائع (قوله أو زوج أمته) يحتمل أن الأمة مثال فلتها بنت مورثه التي هي أخته بأن أذنت له انتهى سم على منهج

(قوله وورد) بأن إرادته (الخ) ليس في هذا اعتماد من الشارح لكلام الماوردي كما يعلم بتأمل بقية الكلام خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله بل بالاستيلاء) في هذا السياق تسمح لم يرد الشارح حقيقة مدلوله . وحاصل المراد منه أنه لا يملك بالشراء وإنما يصير مستوليا عليه فهو غنيمة يختار الإمام إحدى الخصال بدليل قوله فيلزمه تخميسه أو تخميس فدائه : فاندفع قول الشهاب سم قد يشكل قوله : أي الشهاب حج إذ ما هنا كعبارة أو تخميس فدائه إن اختاره الإمام لأنه إذا ملكه بالاستيلاء صار رقيقا فما معنى اختيار الإمام والفداء (قوله ممن لا يعتق عليه) من بيانية للنحو



أوآذانه (صح) البيع وغيره (في الأظهر) اعتبارا في العقود بما في نفس الأمر لعدم احتياجها لنية فائني التلاعب وبفرضه لا يضر لصحة نحو بيع المازل الوقف هنا وقف تبين لا وقف صحة ، وإنما لم يصح تزويج الخنثى وإن بان واضحا ولا نكاح المشتبهة عليه بمجره . ولو بانت أجنبية لوجود الشك في حل العقود عليه وهو يحتاج له في النكاح ما لا يحتاج لولاية العاقد وإن اشتركا في الركنية ، وعلم بما تقرر عدم الاختصاص بظن الملك وأن الضابط فقدان الشرط كظن عدم القدرة على التسليم فإن بخلافه وهذا مرادهم وإن لم يصرخوا به (الخامس) من شروط المبيع (العلم به) أي العقود عليه عينا في المعين وقدرها وصفة فيما في الذمة كما يعلم من كلامه الآتي للهي عن بيع الغرر وهو ما احتمل أمرين أغلبهما أخوفهما : أي من شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفته لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو المصوب وإن لم يكن الأغلب عدم العود ، وقيل ما انطوت معنا عقابته ، وقد يغتفر الجهل للضرورة أو المساحة كما سنينه في اختلاف حام البرجين وكما في بيع الفقاع وماء السقاء في الكوز ، قال جمع : ولو لشرب

(قوله صح) أي مع الحرمة (قوله في الأظهر) هذا ظاهر إن كانت الصيغة على سبيل الجزم ، أما لو قال إن كان أبي مات فقد بعتهما ، فقياس مامر للشارح فيما لو قال إن كان اشتراه لي وكيلي بكذا فقد بعته أن يجري فيه التفصيل بين أن يغير به ويصدق الخبر فيصح ، وبين ما إذا لم يغير به أو أخبر ولم يصدق فإنه لا يصح ، ولكن تقدم أن مسألة الوكيل مشكلة بظاهر ما تقدم في إن كان ملكي فقد بعته ، وتقدم للشارح الفرق ثم بأن الشرط في هذه أثبتته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كتحصيل الحاصل ، إذ لا يقع عقد البيع له إلا في ملكه ، ثم رأيت سم على حج صرح بذلك فيما ذكر ونحوه قال كما اعتمده الأسنوي أخذنا من كلام ابن الصباغ في هذه ونظائرها ولم يذكر مقابل الأظهر ، وعبارة المحلى : والثاني لا يصح لظنه أنه ليس ملكه (قوله اعتبارا في العقود) ومثلها العبادات ، فأعبر فيها بما في نفس الأمر وظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء للاتصاف بالصحة فإن العبرة بالنسبة لها أيضا بما في ظن المكلف ، فمن ظن أنه متطهر ثم بان حذنه حكم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب بها ، وإن وجب عليه القضاء بأمر جديد كما يصح به كلام المحلى في شرح جمع الجوامع (قوله وبفرضه) أي التلاعب (قوله والوقف هنا وقف تبين) ويترتب على ذلك الزوائد فهي للمشتري من وقت العقد (قوله وإنما لم يصح تزويج الخنثى) أي بأن يكون زوجا أو زوجة ، بخلاف ماله زوج أخته مثلا بإذنها فإنه يصح لرجوع الردد في أمره للشك في ولاية العاقد (قوله وإن بان واضحا) لا حاجة إلى الواو هنا ولا في قوله بعد ولو بانت الخ بل تركها أظهر لوضوح البطلان عند عدم التبين (قوله وعلم بما تقرر) أي من صحة بيع مال موزنه الخ فإن الحاصل فيها عند العقد ظن عدم الملك (قوله من شروط المبيع) أراد به ما يشمل الثمن (قوله والعلم به) هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب ؟ والوجه لا انتهى سم على حج . وقد ينازع فيه بما صرحوا به في التولية من أنه لو قال الجاهل بالثمن ولينك العقد وعلم المولى به قبل القبول صح فإن قياسه هنا الصحة ، إلا أن يفرق بأن التولية لما سبق تعلق العلم بها كانت كالمعلوم بخلافه هنا ، وينبغي الاكتفاء بالمقارنة أيضا (قوله وهو) أي الغرر (قوله للضرورة) أي فلا يشترط العلم (قوله وكما في بيع الفقاع) . قال في القاموس : الفقاع كرمات

(قوله عدم الاختصاص بظن الملك الخ) يعني عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجري في ظن فقد سائر الشروط (قوله وإن لم يكن الأغلب عدم العود) أي كأن كان الغاصب غير قوى الشوكة لكن يحتاج للتخليص منه لموته (قوله وكما في بيع الفقاع الخ) أي فالبيع محكوم بصحته واغتفر فيه عدم العلم بالمساحة كما لا يخفى

دابة وكل ما المقصود به ولو انكسر ذلك الكوز من يد المشتري بلا تقصير كان ضامنا لقدر كفايته مما فيه لأنه مقبوض بالشراء الفاسد دون ما زاد عليها ودون الكوز لكونهما أمانة في يده ، فإن أخذه من غير عوض ضمنه لأنه عارية دون ما فيه لأنه غير مقابل بشئ عهفو في معنى الإباحة ولو كان له جزء من دار يجعل قدره فباع كلها صح في حصته

هذا الذي يشرب سمي به لما يرتفع في رأسه من الزبد انتهى . وهو ما يتخذ من الزبيب ( قوله لأنه مقبوض الخ ) يتأمل مع قوله وقد يغتفر الجهل في أن مقتضاه صحة العقد على ما ذكر ، اللهم إلا أن يقال : وجه الاعتراض أن مثل ذلك يؤخذ في العادة بلا صيغة فهو من المعاطاة ( قوله فإن أخذه من غير عوض ) وباقى مثل هذا التفصيل في فتجان القهوة ونحوه ، فإن أخذه بلا عوض من المالك ولو بمأذونه ضمن الظرف دون ما فيه ، أو بعوض ضمن ما فيه دونه . ومن المأخوذ بعوض ما جرت به العادة الآن من أمر بعض الخاضعين لساق القهوة بدفعه لشخص آخر بلا عوض فهو غير مضمون على الآخذ ، لأن مالكة إنما أباح الشرب منه بعوض فكان كما لو سلمه له بالعوض . وبقي ما لو اختلف الدافع والآخذ في العوض وعدمه هل يصدق الأول أو الثاني ؟ فيه نظر ، والأقرب تصديق الآخذ لأن ما ذكره موافق للغالب ولأن الأصل عدم ضمان الظرف ، وينبغي أن هل ذلك حيث لم توجد قرينة بصدق الدافع ككون الآخذ من الفقراء الذين جرت عاداتهم بأنهم لا يدفعون تمنا ( قوله صح في حصته )

( قوله لأنه مقبوض بالشراء الفاسد ) لا يناسب ما صرح به كلامه من الصحة فيما ذكر كما أشركنا إليه ، ولعله بنى الكلام هنا على أنه لم يذكر بدلا كما هو المعتاد ، وحينئذ فهو صريح فيما قاله المتولى أن الإطلاقي يقتضي البديل لجرى العرف به ، وإن أشار الشهاب سم في حواشي التحفة إلى التوقف فيه ، ووجه صراحة كلام الشارح فيما قاله المتولى أنه محمول كما ذكرناه على ما إذا لم يذكر بدلا ليكون فاسدا حتى يوافق ما قدمه ، ولا ينبغي أن المراد البديل ممن شرب أو ممن غيره إذا أمر السقاء بإسقاؤه ، ومنه الجبا المتعارف في القهوة إذ ما هنا يجري فيها حرف بحرف ، هذا كله فيما إذا انكسر الفئجان مثلا من يد الشارب ، أما إذا انكسر من يد غيره بأن دفعه إلى آخر فسقط من يده فإنها بضمنا مطلقا والقرار على من سقط من يده . ووجهه في صورة القرض ماسيأتي أن المستعير من المستأجر إجارة فاسدة ضامن كغيره وأما إذا انكسر من يد الساق فاعلم أن الساق على قسمين : فمقسم يستأجره صاحب القهوة ليسقي عنده بأجرة معلومة فهو أجبر لا يضمن ما تلف بيده من الذي استؤجر له إلا بتقصير كما يعلم مما سيأتي في الإجارة ، وقسم يشتري القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينه وبين صاحب القهوة من أن كل كذا وكذا من الفئجانين بكذا وكذا من الدراهم ، فهذا يجري فيه ما ذكره الشارح في القسم الأول في كلامه ، إذ القهوة مقبوضة له بالشراء الفاسد والفئجانين مقبوضة بالإجارة الفاسدة . وبقي قسم ثالث حدث الآن وهو أن صاحب القهوة يحتج الضياع على الفئجانين فيسلم للساق مقدارا معلوما من الفئجانين ويقبضه له ويحمله في تسليمه . فإذا أراد أن يشتري منه قهوة يأتي بفئجان من تلك الفئجانين التي سلمها له يأخذ فيه القهوة ، والظاهر أن الفئجانين مقبوضة له حينئذ بالعارية إذ لم يقع بدل ولا في العرف حتى يكون في نظير استعمالها ، وإنما البديل في نظير القهوة لا غير ، وحينئذ إذا تلف منه يضمنها ضمان العارية ويضمن ما فيها بالشراء الفاسد ، هذا إذا تلفت في يده ، أما إذا تلفت في يد الشارب فيأتي فيه ماسيأتي في العارية فيما إذا تلف المار في يد من أخذه من المستعير هكذا ظهر لي فليتأمل .

كما قطع به الففال وصرح به البغوى والرويانى ، والمفهوم من كلام صاحب التّذيب البطلان ، وقد يدل للأول قولهم لو باع عبدا ثم ظهر استحقاق بعضه صح في الباقي ، ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نفيته وجهه به ، وهل لو باع حصة فبانت أكثر من حصته صح في حصته التي يجهل قدرها كما لو باع الدار كلها ، أو يفرق بأنه هنا لم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته ، بخلاف ما لو باع الدار كلها كل محتمل ، ولعل الثاني أوجه ، وفي البحر يصح<sup>١</sup> بيع غلته من الوقف إذا عرفها ولو قبل القبض كيبيع رزق الأجناد ( فيع ) اثنين عبديهما لثالث

معتمد ( قوله والمفهوم الخ ) اعتمده حج ( قوله وقد يدل للأول ) أى الصحة ( قوله وهل لو باع حصة ) أى من دار والحال أنه يجهل قدر حصته منها ( قوله أو يفرق ) أى فلا يصح البيع ( قوله بأن هنا لم يتيقن الخ ) ومنه يؤخذ أنه لو يتيقن بيع الكل كأن علم أن له دون النصف كان كيبيع الجميع ( قوله ولعل الثاني ) هو قوله أو يفرق ( قوله إذا عرفها ) أى يفرازها له أو يعلمه بقدرها بالخزنية بعد رؤية الجميع للعاقدين ( قوله كيبيع رزق الأجناد ) وعبرة الشارح في باب المبيع قبل قبضه بعد قول المصنف وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة مانصه : ويلحق به ما أفرزه السلطان لجندى تملكها كما لا يخفى فله بعد رؤيته بيعه وإن لم يقبضه رفقا بالجندى نص عليه ومن ثم ملكه بمجرد الإفراز انتهى ( قوله فيع اثنين عبديهما الخ ) هذا كقول البهجة : • لأن بيع عبيد جمع بشن • أى فلا يصح ، وكتب عليه سم : قيده في التنبيه بما إذا لم يعلم كل ما يقابل عبده من الثمن ، ومضى عليه البلقيني في تدريبه ، ونقله الزركشى عن التنبيه وأقره ، قال ابن الرفعة : واحترز به عما إذا علم التوزيع قبل العقد فإنه يصح ، وعليه يدل كلامهم واستدل بفرع ذكره في الوكالة قال : ويجوز أن يكون احتراز عما إذا فصل الثمن مثل بعثت العبدتين بمائة ستون لهذا وأربعون لهذا فإنه يصح ، لكن قد يقال : ليس الثمن هنا واحدا بل ثمنين اه شرح العباب : أقول : وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه لو توافق معه على خمسينة دراهم وخمسينة دنانير مثلاً ثم قال بعثت بألف دراهم ودنانير صح وحمل على ما توافقا عليه ، وكذا نظرته من كل ما يشترط العلم به وذكره في العقد إذا توافقا عليه قبل ، وهذا يجري في أمور كثيرة يقال فيها بالبطلان عند عدم ذكرها في العقد

( قوله وصرح به البغوى والرويانى والمفهوم من كلام صاحب التّذيب البطلان ) هذا ساقط في بعض النسخ وإسقاطه هو الصواب أما أولا فلأن البغوى ممن يقول بالبطلان لا بالصحة كما في التحفة وغيرها وهو المذكور في قول الشارح والمفهوم من كلام صاحب التّذيب إذ صاحب التّذيب هو البغوى وأما ثانيا فلما أشرنا إليه من التناقض في النسبة للبغوى ( قوله أو يفرق بأنه هنا لم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته ) قضيته أنه لو يتيقن ذلك بأن علم أن ماباعه يزيد على حصته أنه يصح وقضيته أيضا أنه لو علم أن ماباعه أقل من حصته أنه لا يصح لأنه صدق عليه أنه لم يتيقن حال البيع أنه باع جميع حصته كما إذا كان يعلم أنه يملك فوق النصف لكنه باع النصف ولا يخفى ما فيه من البعد على أنه قد يقال : إنه لا أثر لهذا الفرق في الحكم فتأمل ( قوله وفي البحر يصح بيع غلته من الوقف ) أى إذا أفرزت أو عينت بالخزنية وكان قدر رأى الجميع : أى ولا يمنع من صحة البيع عدم قبضه إياها ، لكن سيأتى له في باب الهبة مانصه : ولو تبرع موقوف عليه بمحصته من الأجرة لآخر لم يصح ، لأنها قبل قبضها إما غير مملوكة أو موهوبة ، فإن قبض أو وكيله منها شيئا قبل التبرع وعرف حصته منه ورآه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح وإلا فلا اه . وما ذكره في الهبة ملخص من إفتاء المحقق أبى زرعة نقله عنه المناوى في تفسيره في باب الهبة من الكتاب السادس ،

(١) ( قوله وفي البحر يصح الخ ) لفظ في البحر ليس في نسخة المؤلف اه .

بشأن واحد من غير بيان ما لكل<sup>١</sup> منه ويبيع (أحد الثوبين) أو العبدین مثلا وإن استوت فيهما (باطل) كما لو باع بأحدهما للجهل بعين المبيع أو الثمن وقد تكون الإشارة والإضافة كافية عن التعيين كداري ولم يكن له غيرها وكهذه الدار ولو غلط في حدودها (ويصح بيع صاع من صبرة) وهي الكوم من الطعام ومثل ذلك بيع صاع من جانب منها معين ، وخرج بها نحو أرض وثوب كما يعلم مما يأتي (تعلم صيغاتها) للمتعاقدین كعشرة لانتفاء الغرر وينزل ذلك على الإشاعة فلو تلف بعضها تلف بقدره من البيع (وكذا إن جهلت) صيغاتها لهما يصح البيع (في الأصح) لتساوى أجزائها فلا غرر ، وللمالك أن يعطى من أسفلها وإن لم يكن مريئا إذ روية ظاهر الصبرة كروية باطنها وينزل على صاع مبهم ، حتى لو لم يبق منها غيره تعين وإن صب عليها مثلها أو أكثر لتعذر الإشاعة

فتنبه له فإنه دقيق جدا ، ويؤيد ذلك قول الشارح الآتي . نعم إن كان ثم عهد أو قرينة بأن اتفقا الخ (قوله ولو غلط في حدودها) أي إما بتغيرها كجعل للشرقي غربيا وعكسه ، أو بمقدار ما ينتهي إليه الحد الشرقي مثلا لتقصير الغايط من كل منهما في تحرير ما حدد به قبل لأن الروية للمبيع شرط قبل العقد ، فلو رآها وظن أن حدودها تنهى إلى عملة كذا فإن خلافاه فالتقصير منه حيث لم يعن النظر فيما ينتهي إليه الحد ، فأشبه ما لو اشترى للمشتري لعدم الحمل في ذات المبيع وبقي ما لو أشار إليها وشرط أن مقدارها كذا من الأذرع كأن قال بعثك وأجرتك هذه الدار أو الأرض على أنها عشرون ذراعا ، وسيأتي ما يؤخذ منه صحة العقد وثبوت الخيار للمشتري إن نقصت والبائع إن زادت في قوله ويختير البائع في الزيادة الخ (قوله وهي الكوم من الطعام) أي البر ونحوه مما تكني روية ظاهره ، وقصيته أن الكوم من الدراهم ونحوها لا يسمى صبرة ، وعبرة المصباح : والصبرة من الطعام جمعها صبر مثل غرفة وغرف ، وعن ابن دريد : اشترت الشيء صبرة : أي بلا كيل ولا وزن اه . وهو ظاهر في عدم اختصاص الصبرة بكونها من الطعام ، ويأتي في الربا ما يوافق ، ومنه قول الشارح عند قول المصنف ولو باع جزا الف الخ ما نعه : أو صبرة دراهم بأخرى موازنة اه . وقد يقال : ما نقل عن ابن دريد معنى آخر للصبرة هو عبارة عن عدم العلم بقدر المبيع فلا يفيد اختصاصها بالطعام ولا عدمه (قوله لهما) أي أو لأحدهما حج . وقد يتوقف فيه بأن العالم منهما بقدرها صيغته محمولة على أن المبيع جزء شائع وصيغة الجاهل محمولة على أن المراد أي صاع كان فلم يكن المقود عليه معلوما لهما فالقياس البطلان ، وقد يؤيده إسقاط الشارح له (قوله أن يعطى من أسفلها) أي في صورة الجهل فقط . بخلاف صورة العلم فإن البيع ينزل على الإشاعة (قوله وإن صب عليها) هل يجري في معلومة الصنيعان مع الإشاعة فإذا تلف من الجملة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم اه سم على حج . وبقي ما لو كان المبيع صاعا من عشرة وانصب عليها عشرة أخرى مثلا وتلف بعضها وبقيت العشرة فهل يحكم بأن الباقي شركة على الإشاعة وحصر التالف فيها يخص البائع فيه نظر ، والأقرب أنه كذلك لأن الأصل عدم انقاسخ

وهو لا ينافي ما نقله الشارح هنا عن البحر لأن ما هنا في الغلة نحو الثمرة وما يأتي في الأجرة إذ هي دين عند المستأجر والدين إنما يملك بقبض صحيح (قوله بيان ما لكل) أي من العبدین أو المالكين ، وقوله منه : أي من الثمن

(١) (قوله بيان ما لكل) نسخة المؤلف بيان كل اه .

مع الجهل ، ويفارق بيع ذراع من نحو أرض مجهولة الذرعان وشاء من قطع وبيع صاع منها بعد تفريق صاعها ولو بالكيل بتفاوت أجزاء نحو الأرض غالبا وبأنها بعد التفريق صارت أعيانا متميزة لا دلالة لإحداها على الأخرى فصار كبيع أحد الثوبين ، ومحل الصحة هنا حيث لم يريدنا صاعا معينا منها أو لم يقل من باطنها أو إلا منها وأحدهما يحل كلها للجهل بالمبيع بالكلية وحيث علم بأنها تبي بالمبيع ، أما إذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع للشك في وجود ما وقع عليه ، صرح به الماوردي والفارقي وغيرهما ، ونظر فيه لأن العبرة هنا بما في نفس الأمر فقط فلا أثر للشك في ذلك إذ لا تعبد هنا ، ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض فإن علم المشتري بذلك فهو كبيع الغائب ، لأن الاختلاف يمنع الروية عن إفادة التخمين ولأنه يضعف في حالة العلم ، فإن ظن الاستواء صح في الأصح وثبت له الخيار . قال البغوي وغيره : ولو كان تحمها حفرة صح البيع وما فيها للبائع ، لكن رده في المطلب بأن الغزالي وغيره جزوا بالتسوية بينهما ، لكن الخيار في هذه البائع وفي تلك للمشتري وهذا هو المعتمد ، ويكره بيع الصبرة المجهولة لأنه يوقع في الندم لتراكم الصبرة بعضها على بعض غالبا إلا المذروع لأنه لا تراكم فيه إذ لا بد فيه من رؤية جميعه لأجل صحة البيع فيقول الفرر ، بخلاف الصبرة فإنه يكتفي برؤية أعلاها ، ولو قال بتعك نصفها وصاعا من النصف الآخر صح بخلاف ما لو قال إلا صاعا منه لضعف الحزر ، ولو قال بتعك كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح (ولو باع بملى\*) أو ملء (ذا البيت حنطة أو بزة) أو زنة (هذه الحصة ذهباً أو بما باع به فلان فرسه) وأحدهما يحل قدر ذلك (أو بألف درهم ودنانير لم يصح) البيع للجهل بأصل المقدار في غير الأخيرة وبمقدار كل من النوعين فيها ، وإنما حل على التخصيص في نحو والريح بيتنا وهذا يزيد وعمره لأنه المتبادر منه ثم لا هنا ، ولهذا لو علمنا قبل العقد مقدار البيت والحصة وثن الفرس كان

العقد (قوله ويفارق بيع ذراع الخ) أي فإنه لا يصح (قوله صاعا معينا) أي ومبها أيضا ويصور ذلك بما لو اختلطت ورقة من شرح المحلى مثلا بشرح المنهج مثلا (قوله وأحدهما) أي والحال (قوله وحيث علم) عطف على حيث لم يريدنا الخ (قوله صرح به الماوردي) معتمد (قوله ونظر فيه) ضعيف (قوله فلا أثر للشك الخ) قال حجج : فالذي يتجه أنه متى بان أكثر منها كيمتك منها عشرة فيانت تسعة بان بطلان البيع ، وكذا إذا بانا سواء لأنه خلاف صريح من التبعيض بل والابتدائية (قوله فإن علم المشتري بذلك) أي بالإخبار دون المشاهدة ، أما إذا علم بالمشاهدة فيصح البيع (قوله ولو كان تحمها حفرة) أي بالإخبار نظير ما تقدم في الدكة (قوله وما فيها) أي ويكون ما فيها الخ (قوله جزوا بالتسوية بينهما) أي الحفرة والدكة (قوله لكن الخيار في هذه) أي الحفرة (قوله وفي تلك) أي موضع فيه ارتفاع (قوله وهذا هو المعتمد) خلافا لحج حيث أقر كلام البغوي وقال : والفرق بين الحفرة والانخفاض واضح (قوله إلا المذروع) الأولى لا المذروع (قوله إلا صاعا منه) أي من النصف المبيع (قوله ولو قال بتعك كل صاع الخ) أي بأن يتميز كل من نصبي الصبرة كأن يقول بتعك كل صاع من الشرق بكذا وكل صاع من الغربي بكذا ، وعليه فلو أطلع على عيب في المبيع فهل له رد أحد النصفين أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لتعدد العقد بتفصيل الثمن ، لكن يبقى الكلام فيما لو اختلف هل المردود النصف الذي يقابل كل

(قوله فلا يصح البيع للشك) أي إن وقت بالمبيع بالفعل (قوله لأن العبرة هنا الخ) أي الصورة أنها وقت بالمبيع (قوله ولو قال بتعك كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها الآخر بدرهمين صح) لعل الصورة أنه اشترى

صحيحاً ، وإن قال بما باع به ولم يذكر المثل ولا نواه لأن مثل ذلك محمول عليه . نعم لو انتقل ثمن الفرس إلى المشتري فقال له البائع العالم بأنه عنده بعثك بما باع به فلان فرسه أتجه صحته وتزِيلُ الثَّنَ عليه فيتعين ويمتنع إبداله كما أنفاده العلامة الأخرى ، وكما أن لفظة المثل مقدرة فيها ذكر تقدر زيادتها في نحو عوضها عن نظير مثل صداقها على كذا فيصح عن الصداق نفسه لأنه اعتيدت زيادة لفظة المثل في نحو ذلك وخرج بنحو حنطة وذهب منكراً المشير إلى أن محل ذلك حيث كان في الذمة المعين كبعثك ملء أو بملء ذا الكوز من هذه الحنطة أو الذهب فيصح ، وإن جهل قدره لإحاطة التخمين برؤيته مع إمكان الأخذ قبل تلفه فلا غرر ( ولو باع بنقد ) دراهم أو دنانير وعين شيئاً اتبع وإن عز ، فإن كان معلوما أصلاً ولو مؤجلاً أو معدوماً في البلد حالاً أو مؤجلاً إلى أجل لا يمكن

صاع منه بدرهم أو ما يقابل كل صاع منه بدرهمين ( قوله وإن قال ) هي غاية ( قوله فيتعين الخ ) ولو قصد أمثله لأنه صريح في عين ما باع به والصريح لا ينصرف عن معناه بالنسبة إه سم على منهج عن هر . أقول : قول سم والصريح الخ قد يتوقف في ذلك فإنه لو أتى بصريح البيع وقال أردت خلافه قبل منه كما تقدم ( قوله ويمتنع إبداله ) أي فلو اختلفا في مقدار الثمن بعد اتفاقهما على العلم بأصله فينبغي التحالف كما لو سمياً ثمناً واختفاً في مقداره بعد ثم يفسخانه هما أو أحدهما أو الحاكم ( قوله عن نظير مثل صداقها ) الخ عبارة حج : عن نظير أو مثل إه ، وهي أولى ( قوله فيصح وإن جهل قدره الخ ) قد يشعر قوله أو بملء ذا الكوز من هذه الحنطة أنه لو كان الكوز والبيت أو البر غائباً عنهما لم يصح وليس مراداً لأن المدار على التعيين حاضراً كان أو غائباً عن البلد حتى لو قال بعثك ملء الكوز الفلاني من البر الفلاني وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كما يفهم من قوله وخرج بنحو الخ فإنه جعل في مجرد التعيين كافياً ، لكن يرد عليه أنه يحتمل تلف الكوز أو البر قبل الوصول إلى محلها إلا أن يجاب بأن الغرر في المعين دون الغرر فيها في الذمة ( قوله وعين شيئاً اتبع ) قضيته أنه لا يجوز إبداله بغيره وإن ساواه في القيمة ، رويافته ما في سم على منهج عند قوله فقبل بصحيحه لم يصح بما نصه مثله ما لو أوجب بألف من نقد فقبل بألف من نقد آخر مخالف للأول في السكة دون القيمة فإنه لا يصح هر ، لكن قد يشكل عليه ما سلكه عن الروض وشرحه ، اللهم إلا أن يقال : ما في الروض وشرحه مصوّر بما إذا اتحد النقد واختلف مقدار المضروب فقط ، على أنه قد يقال : ما ذكره سم وحده البطلان فيه كون القبول ليس على وفق الإيجاب وهو يفسد الصيغة فليتأمل . قال في الروض وشرحه : فرع : وإن باع شخص شيئاً بدينار صحيح فأعطاه صحيحين بوزنه : أي الدينار أو عكسه : أي باعه بدينارين صحيحين فأعطاه ديناراً صحيحاً بوزنهما لزمه قبوله لأن الغرض لا يختلف بذلك و صورة العكس من زيادته ، ولا حاجة لقوله فيها فأعطاه ديناراً بوزنهما لا إن أعطاه في الأولى صحيحاً أكثر من دينار كأن يكون وزنه ديناراً ونصفاً فلا يلزمه قبوله لضرر الشركة لإعجال الرضا فيجوز ، فلو أراد أحدهما كسره وامتنع الآخر لم يجبر عليه لضرر القسمة ( قوله وإن كان معدوماً الخ ) قد يشكل على ما قدمه في قوله ولا

جميع الصبرة وإلا فأى نصف يكون الصاع منه بدرهم أو بدرهمين فليراجع ( قوله ولهذا لو علما الخ ) راجع للتعليل الذي علل به المتن ( قوله العالم بأنه عنده ) أي مع كونه رآه الروية الكافية كما هو واضح إذ هو حيث لا يبع بعين ( قوله وعين شيئاً ) أي وإن عز كما صرح به حج

فيه نقله إلى البلد بشرطه لم يصح، أو إلى أجل يمكن فيه النقل عادة صح، ومنه ما قد يحمل العقد وإن كان ينقل إليه لكن لغیر البيع فلا وإن أطلق (وفي البلد) أي بلد البيع سواء أكان كل منهما من أهلها ويعلم نقوده أو لا على مقتضى إطلاقهم (نقد غالب) من ذلك وغير غالب (تعين) غالب وإن كان منشوشاً أو ناقص الوزن إذ الظاهر إرادتهما له، فإن تفاوتت قيمة أنواعه ورواجها وجب التعيين، وذكره النقد جرى على غالب أو المراد منه مطلق العوض، لأنه لو غلب يحمل البيع عرض كفلس وحطه تعين ولو مع جهل وزنه وعلم من ذلك أن الفلوس لا تدخل في النقد إلا مجازاً وإن أوهت عبارة الشارح كابن المقرئ أنها منه، ويدفع الإيهام أن يجعل قوله أو فلوس عطفاً على نقد. قال الأذري: وعمل الحمل على الفلوس إذا سبها، أما إذا سبى الدرهم فلا وإن راجت لأن الإطلاق ينصرف إلى الفضة. نعم الأوجه أنه لو أفر بإنصاف رجع في ذلك للمقرئ أو باع بها واختلقت قيمتها وجب البيان وإلا لم يصح البيع أو اتفقت واختلفاً فباع العقد به تحالفاً، ولا يعارض ذلك ما لو قال بعثك بمائة درهم من صرف عشرين بدينار حيث لم يصح للجهل بنوع الدرهم وإنما عرفها بالتقويم وهو غير منضبط ولهذا صح بمائة درهم من دراهم البلد التي قيمة عشرين منها دينار لأنها معينة حينئذ، ولا تصرحهم في الكتابة التي بديارهم أن السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أردت ما يقابلهما من الدرهم صح ولو جهلاه، ويحري ذلك في سائر

تد صحتة في نقد يعز وجوده إلا أن يفرق بأنه من العزة يمكن تحصيله بخلاف المعدوم (قوله لم يصح) للعجز عن تسليمه وقت وجوب التسليم (قوله ومنه) أي في الصحة (قوله يحمل العقد) أي واعتيد نقله للبيع من غيرها (قوله وإن كان) قسم قوله أو موجباً الخ (قوله لغیر البيع فلا) يستثنى منه ما لو اعتيد نقله للهدية وكان المهدى إليه يبيعه عادة فيصح (قوله وإن أطلق) قسم قوله وعين شيئاً اتبع (قوله وغير غالب تعين) هو شامل لما إذا كان الغالب مثلاً النصف من هذا والنصف من هذا اسم على منج (قوله إذ الظاهر) هذه العلة لا تنافي في قوله أولاً (قوله إرادتهما له) أي ولا خياراً لواحد منهما (قوله ورواجها) أي أو رواجها (قوله وعلم من ذلك) أي من قوله كفلس تمثيلاً للعرض (قوله وإن أوهت) إنما قال أوهت لإمكان عطف الفلوس على قوله نقد كما أشار إليه بقوله ويدفع الخ (قوله لأن الإطلاق) ينبغي تخصيص ذلك بما إذا لم يحدث عرف باستعمال الدرهم في غير الفضة، ثم رأيت في حج ما يصرح به حيث قال: بل لو اطرده عرفهم بالتعبير بالدينار والأشرف في الموضوعين أصالة للذهب كما هو المنقول في الأول، وقاله غير واحد في الثاني عن عدد معلوم من الفضة مثلاً بحيث لا يطلقونه على غير ذلك انصرف لذلك العدد على الأوجه كما اقتضاه تعليلهم بأن الظاهر إرادتهما للغالب ولو ناقصاً (قوله أو باع بها) أي بأنصاف (قوله ولا يعارض ذلك) قد يقال لا معارضه منه أصلاً لأن مسألة التحالف مفروضة فيها لو عينا نوعاً واختلفاً بعد العقد فيه أهون من الفلوس مثلاً أو الفضة، فالاختلاف بعد صحة العقد وفيها لو قال وزن كل عشرين بدينار لم يقع تعين لشيء لا لفظاً ولا غيره، وقد يقال هو استمرار على قوله وفي البلد نقد غالب تعين إن آخر ما في الشرح (قوله ولو جهلاه) انظره مع أنه إبراء اسم على حج، ولعلمهم تسامحوا في ذلك لتشوف الشارح للعتق، لكن هذا لا يدفع الإشكال بالنسبة لقوله ويجري ذلك في سائر الديون الخ، فالأولى

(قوله بشرطه) أي بأن كان ينقل للبيع (قوله عادة) أي بأن كان ينقل للبيع (قوله ومنه) أي من المعلوم خلافاً لما في حاشية الشيخ، ولهذا قال بعده في بعض النسخ: فلا يصح، على أن هذا لا حاجة إليه مع ما قبله من قوله وإن كان ينقل الخ (قوله ولا يعارض ذلك) راجع إلى قوله والمراد مطلق العوض لأنه لو غلب الخ كما يعلم من التحفة

الديون إذ الخط تبرع محض لا معاوضة فيه فاعتبر نية الدائن فيه ؛ ولو باع بوزن عشرة دراهم من فضة ولم يبين أهي مضروبة أم تبر لم يصح لردده ولو باعه بالدراهم فهل يصح ويحمل على ثلاثة ، أو يبطل وجهان في الجواهر ، وجزم في الأنوار بالبطلان لكنه عبر بدراهم ولا فرق ، بل البطلان مع التعريف أولى لأن أُل فيه إن جعلت للجنس أو للاستغراق زاد الإيهام أو للعهد فلا عهد هنا . نعم إن كان ثم عهد أو قرينة بأن اتفقا على ثلاثة مثلا ، ثم قال بعثك بالدراهم وأراد المعهودة احتمل القول بالصحة (أو) في البلد (نقدان) فأكثر أو عرضان كذلك (ولم يغلب أحدهما) وتفاوتا قيمة أو رواجا (اشترط التعيين) لأحدهما لفظا لا نية فلا تكن بخلاف نظيره من الخلع لأنه يغتفر فيه مالا يغتفر هنا ، ولا يرد عليه الاكتفاء بنية الزوجة في النكاح كما يأتي لأن العقود عليه تم ضرب من المنفعة وهنا ذات العوض فاعتذر ثم مالم يغتفر هنا وإن كان النكاح مبناه على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره ، فإن اتفقت العقود ونحوها ولو صحاحا ومكسرة بأن لم تتفاوت قيمة وغلبة صح العقد بها من غير تعيين ويسلم المشتري ماشاء منها ، ولو أبطل السلطان ما باع به أو أقضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أم زاد أم عزّ وجوده ، فإن فقد وله مثل وجب وإلا فقيمه وقت المطالبة ، وهذه المسئلة قدمت بها البلوى في زمننا في الديار

الجواب بأنهم لم يبالوا بالجهل به لإمكان معرفته بالتقويم بعد فأشبه ما لو باع المشترك بعد إذن شريكه وهو لا يعلم قدر حصته منه حيث صح البيع مع العلم بعدم معرفة ما يخصه حال العقد (قوله دراهم من فضة) بيان لما باع به ، والمعنى أنه باعه بفضة وزنها عشرة دراهم (قوله احتمل القول بالصحة) معتمد (قوله أو عرضان كذلك) أي فأكثر (قوله اشترط التعيين) ومثله ما لو تباع بطرفي بالدين واختلفت نقدتهما فلا بدّ من التعيين ويحتمل أن العبرة ببطل المبتدئ من العاقدين ؛

[فرع] لو قال بعثك بقرش اشترط تعيين المراد منه في العقد لأنه يطلق على الريال وعلى الكلب ونحوهما مالم يغلب استعماله في نوع مخصوص فيحمل عليه عند الإطلاق (قوله فلا تكن) أي النية وهو شامل لما لو اتفقا على أحد التقدين قبل العقد ثم نوباه عنده فلا يكتفى به ، لكن في السلم بعد قول المصنف ويشترط ذكرها : أي الصفات في العقد مانصه : ثم لو توافقا قبل العقد وقالوا أردنا في حالة العقد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الأسنوي وهو نظير من له بنات وقال لآخر زوجتك بنتي ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم بخالفه اهـ . وقياسه أن يقال هنا كذلك فليتأمل إلا أن يقال : إن الصفات لما كانت تابعة اكتفى بالنية على ما ذكر ثم بخلاف الثمن هنا فإنه نفس العقود عليه فلم يكتفى بنية (قوله لأنه يغتفر فيه) أي في الخلع (قوله من غير تعيين) أي فإن عين شيئا اتبع كما مرّ فليس له دفع غيره ولو أعل قيمة منه (قوله ويسلم المشتري ماشاء منها) أي حيث لم يعين البائع أحدها وإلا وجب ما عينه ولا يقرم غيره مقامه وإن اتحدا رواجا وقيمة أخذما مما مرّ لسم عن الشارح من أنه لو قبل بغير المعين مع اختلافها سكة لا قيمة لم يصح ، وبما مرّ للشارح من أنه لو عين نقدا اتبع على ما قلناه ، لكن يشكل عليه ما تقدم عن الروض من أنه لو باع بدينار صحيح ودفع دينارين صغيرين بوزنه وجب قبولهما ، إلا أن يقال : ما أفهمه كلامه من أنه إذا قبل بمعين وجب أنه لا يجبر على قبول غير ما عينه مما خالفه في السكة أو القيمة (قوله ولو أبطل السلطان ما باع به) أي سواء كان البيع بمعين وهو ظاهر أو في الذمة (قوله وإلا فقيمه وقت المطالبة)

(قوله من فضة) متعلق ببيع (قوله بنية الزوجة) أي كأن قال زوجتك بنتي وله بنات وقصدا معينة (قوله وله مثل) لعل صورته كما إذا كان الريال مثلا أنواعا وأبطل نوع منها .



المصرية في الفلوس ، ويجوز التعامل بالمغشوشة أخذاً مما مرّ وإن جهل قدر غشها سواء أكانت له قيمة لو انفرد أم لا استهلك فيها أم لا ، ولو في الذمة لأن المقصود رواجها فتكون كبعض المعاجين المجهولة الأجزاء أو مقاديرها وإنما لم يصح بيع تراب المعدن نظراً إلى أن المقصود منه التقدير وهو مجهول ، ومثل ذلك في انتفاء الصحة ببيع لبن خلط بماء ، ونحو مسك خلط بغيره لغير تركيب . نعم بحث الولي العراقي أن الماء لو قصد خلطه باللبن لنحو حوضته وكان بقدر الحاجة صح لأنه حينئذ كخلط غير المسك به للتركيب ، ومنى جازت المعاملة بها وضمنت بمعاملة أو إتلاف فالواجب مثلها إذ هي مثلية لا قيمتها إلا إن فقد المثل فتجب قيمتها ، وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهباً وعكسه ( ويصح بيع الصبرة ) من أي نوع كانت ( المجهولة الصيعان ) للمتعاقدين والقطيع المجهول العدد والأرض أو الثوب المجهول الذرع ( كل ) بالنصب كما قاله الشارح ويصح جزء أيضاً ( صاع ) أو رأس أو ذراع ( بدرهم ) لأن المبيع مشاهد ولا يضر الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل والغرر مرتفع به كما إذا باع بشمن معين جزأفا وفارق عدم الصحة فيها لو باع ثوبا بما رقم : أي كتب عليها من الدراهم المجهولة القدر بأن الغرر منتف في الحال لأن ما قابل كل صاع معلوم القدر حينئذ بخلافه في تلك ، ولو قال بعثك صاعاً منها بدرهم وما زاد بحسابه صح في صاع فقط إذ هو المعلوم ، أو بعثكها وهي عشرة أصع كل صاع بدرهم ، وما زاد بحسابه صح في العشرة فقط لما مرّ بخلاف ما لو قال فيها : على أن أزيد بحسابه لم يصح لأنه شرط عقد في عقد ، والأوجه أنه لو خرج بعض صاع

أي حيث أمكن تقويمه وإلا اعتبرت قيمته في آخر أوقات وجوده فيها يظهر ويرجع للغارم في بيان القدر حيث لاق به عادة إن لم يكن ثمن يعرفه لأنه غارم ( قوله أخذاً مما مرّ ) أي في قوله تعين الغالب وإن كان مغشوشاً ( قوله ) سواء أكانت له قيمة ( أي الغش ) قوله وكان بقدر الحاجة صح ) معتمد ( قوله ومنى جازت المعاملة بها ) أي بالمغشوشة ( قوله فالواجب مثلها ) أي صورة فالفضة العددية تضمن بعددها من الفضة ، ولا يكفي مايساويها قيمة من القروش إلا بالتعويض إن وجدت شروطه ، ومثله يقال في عكسه ، ومعلوم أن الكلام في غير الفضة المقصودة أما هي فلا يجوز البيع بها في الذمة ولو بالوزن لتفاوتها في القصد واختلاف قيمتها . وأما البيع بالمعين منها فلا مانع منه إذا عرف كل نصف منها على حدته لاختلاف القص أخذاً من بيع الورق الأبيض الآتي ( قوله أخذت قيمة الدراهم ذهباً ) أي حذراً من الوقوع في الربا فإنه لو أخذ بدل الدراهم المغشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مدعوجة ودرهم الآتية وهي باطلة ( قوله وعكسه ) أي قيمة الذهب دراهم ( قوله من أي نوع كانت ) أي من أنواع الطعام ( قوله كل بالنصب ) لعله على الحال كيه مدّاً بكذا ، أو على بدل الفصل من الجمل ، وكون المبدل على نية تكرار العامل لا ينافي كون الكلام واحداً والصيغة واحدة ولعل هذا أقرب تأمل اه سم على منهج ( قوله المجهولة القدر ) أي للعاقدين أو أحدهما ( قوله وهي عشرة أصع الخ ) من جملة الصيغة ( قوله ) لما مرّ ( أي في قوله إذ هو المعلوم ) قوله والأوجه أنه الخ ) متصل بقول المصنف كل صاع الخ ( قوله لو خرج بعض صاع الخ ) يتبادر من ذلك تصوير المسئلة بما إذا خرجت صيعاناً وبعض صاع ، فلو خرجت بعض صاع

( قوله من أي نوع ) أي وإن لم يكن من أنواع الطعام بدليل أنه لم يجعل قسم ذلك إلا للقطيع والأرض والثوب فإني حاشية الشيخ من أن المراد من أي نوع من أنواع الطعام نظر فيه إلى مجرد المعنى الغلوي من أن الصبرة هي الكوم من الطعام . ولا يخفى أننا لو أردناه لم يكن لهذا البيان من الشارح كبير فائدة ( قوله والأوجه أنه لو خرج بعض صاع ) أي في صورة المتن

صح البيع فيه بحصته من الدراهم (ولو باعها) أى قابل جملة الصبرة أو نحوها كأرض وثوب بجملة الثمن وبعضها بتفصيله (بمائة درهم كل صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم صح) البيع (إن خرجت مائة) لموافقة الجملة والتفصيل فلا غرر (ولاً) أى لم تخرج مائة بأن خرجت أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله ، والثانى يصح تغليبا للإشارة ، ولا يرد على الأول ما لو باع صبرة برّ بصبرة شعير مكايلة فإن البيع صحيح وإن زادت إحداهما ، ثم إن توافقا فذاك وإلا فسخ لأن الثمن هنا عيّن كميته ، فإذا اختلف عنها صار مبهما بخلافه ثم ، ولأن مكايلة وقع محصصا لما قبله ومبيناً أنه لم يقع إلا كيلا فى مقابلة كيل وهذا لا ينافيه الصحة مع زيادة إحداهما ، بخلاف ما هنا فإن الزيادة أو النقص تلغى قوله بمائة أو كل صاع بدرهم فأبطل ، ويتخير البائع فى الزيادة والمشتري فى النقص أيضا فى بعثك هذا على أن قدره كذا فإد أو نقص والمشتري فقط إن زاد البائع قوله فإن نقص فعلى وإن زاد فلك وإنما لم يتخير البائع هنا فى الزيادة لدخولها فى المبيع كما دل عليه كلامه ، ويؤيده ما مر فى على أن لى نصفه أنه بمعنى إلا نصفه ، فكذا المعنى هنا بعثك هذا

فقط فهل يصح البيع ببعض درهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدرهم فيه نظر اه سم على حج . أقول : ولا يبعد الصحة لأن المقصود تقدير ما يقابل قدر الصاع (قوله صح البيع فيه بحصته من الدرهم) وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم فبى بعض شاة بأن يخرج باقيا لغيره فإن البيع يبطل فيه بأنه يتسامح فى التوزيع على المثل لعدم النظر فيه إلى القيمة بما لم يتسامح به فى التوزيع على المتقوم اه حج . وقضية قوله بأنه يتسامح فى التوزيع الخ البطلان فيها لو كان المبيع أرضا أو ثوبا فى ذراع بدرهم فخرج بعض ذراع . اللهم إلا أن يقال : إنما بطل فى مسئلة الشاة لما فيه من ضرر الشركة الحاصلة فيها (قوله بتفصيله) كان الأولى أن يقول كأن قال بمائة الخ (قوله ثم إن توافقا) أى المتبايعان بأن سمح رب الزائدة أو رضى رب الناقصة بأخذ قدرها من الأخرى ، وعبارة الشارح فى باب الزبا ولو باع صبرة برّ بصبرة شعير جزا فاجاز لاتقاء اشتراط المماثلة ، فإن باعها بها مكايلة وخرجا سواء صح ، وإن تفاضلنا وسمح رب الزائد بإعطائه أو رضى رب الناقص بقدره من الزائد أقرّ البيع ، وإن تشاحا ففسخ (قوله لأن الثمن هنا) أى فى كلام المصنف (قوله بخلافه ثم) أى فإن الثمن لم تعين كميته بل قبلت إحدى الصبرتين جملة بالأخرى فأشبه ما لو قال بعثك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كما لو قال بعثك هذا العبد بشرط كونه كاتباً فلم يكن كذلك فإن البيع صحيح ، ويثبت الخيار إذا أخلف الشرط . لا يقال : الكتابة والحمل خارجان عن كمية العقود عليه بخلاف المكايلة أو الكيل بالكيل فلنهما يفيدان أمراً يتعلق بكمية العقود عليه . لأنا نقول : لا نسلم أن الشرط يجب خروجه عن ذات العقود عليه بدليل ما لو قال بعثك هذا الثوب على أنه عشرون ذراعا مثلا فبان زائدا أو ناقصا فإن البيع فيه صحيح ، ويثبت الخيار للبائع إن بان زائدا وللمشتري إن نقص (قوله ويتخير البائع الخ) هو ظاهره فيما لو كان المبيع ثوبا أو أرضا . أما لو كان أشياء متعددة كالثياب فيبطل البيع إن خرج زائدا على ما قدره ويصح بقسطه من المسمى إن نقص ، وعبارة سم على بهجة : قال فى الكفاية : لو قال بعثك هذه الرزمة

(قوله أو بعضها) الظاهر أنه بالتشديد بصيغة الفعل معطوفا على قابل ، وإلا فلا يحنى ما فيه ، ثم لا يحنى أيضا ما فى هذا الحل من الركاسة (قوله ثم إن توافقا) أى العاقدان فى صورة الزيادة ، ويجوز أن يكون الضمير للصبرتين بمعنى الميعين فهو تفصيل لما أفادته الغاية من الشقين (قوله والمشتري فى النقص أيضا) تبع فى ذكره لفظة أيضا المختصى سبق نظيره الشهاب حج ، لكن ذاك تقدم فى كلامه تخير المشتري على مقابل الصحيح الذى قال به الأكثرون

الذى قدره كذا ، وما زاد عليه وما جرت به العادة من طرح شئ عند نحو الوزن من اثنين أو المبيع لا يعمل به ، ثم إن شرط ذلك في العقد بطل ، وعليه يجعل كلام المجموع وإلا فلا ، ولا يصح بيع ثلاثة أذرع مثلا من أرض ليحفرها ويأخذ تربها لأنه لا يمكن أخذ التراب إلا بأكثر منها ، وسيأتى بيان الدراع عند الإطلاق في اختلاف المتبايعين (ومتى كان العوض) ثمنا أو مئمتنا (معينا) قال شارح : أى مشاهدا لأن المعين صادق بما عين بوصفه وبما هو مشاهد : أى معاين ، فالأول من التعيين والثانى من المعاينة : أى المشاهدة ، وهو مراد المصنف بقرينة قوله (كفت معاينته) وإن جهلا قدره لأن من شأنه أن يحيط التخمين به . وعلم من الاكتفاء بالمعاينة عدم اشتراط الشم والذوق في المشموم والمذوق (والأظهر أنه لا يصح) في غير نحو القفاز كما مر (بيع الغائب) وهو مالم يره

كل ثوب بدرهم على أنها عشرة أثواب وقد شاهد كل ثوب منها فخرجت تسعة صح ولزمه تسعة دراهم ، وإن خزجت أحد عشر قال الماوردى ، بطل في الكل قطعا ، بخلاف الأرض والثوب إذا باعه مذارة لأن الثياب تختلف فلا يمكن جعل الزائد شاعا في جميعها ، وما زاد في الأرض مشبه لباقيه فأمكن جعله مشاعا في جميعها . ثم قال في العباب : ولو باع صبرة أو أرضا أو ثوبا أو قطيعا على أنه كذا فزاد أو نقص صح البيع ويختير البائع إن زاد والمشتري إن نقص الخ . فليحرر الفرق بين ذلك وما تقدم في الرزمة ، ولا سيما القطيع شديد التفاوت كأثواب الرزمة أو بأشد ، ومجرد تفصيل الثمن أو إجماله لا يظهر الفرق به ، ولعل الفرق بين الرزمة وغيرها ما قدمناه من أن الرزمة لما كانت أشياء متعددة غلب فيها التفاوت . ولا كذلك الثوب الواحد مثلا (قوله من اثنين) كما لو اشترى بقرش مثلا ودفع له تسعة وعشرين نصفًا (قوله لا يعمل به) ومنه ما جرت به العادة الآن من طرح قدر معتاد بعد الوزن ، ويختلف باختلاف الأنواع كحطهم لكل مائة رطل خمسة مثلا من السمن أو الجبن ، وهل يكون حكمه حكم الأمانة عنده أو حكم الغصب ؟ فية نظر ، والأقرب الثانى ، ويجب عليه أن يميز الزائد ويتصرف فيما عده أخذًا بما قاله في باب الغصب من أنه لو اختلط ماله بمال غيره وجب عليه فعل ذلك ، وطريق الصحة في ذلك أن يقول البائع بعتك المائة والخمسة مثلا بكذا (قوله فالأول) هو قوله بوصفه والثانى هو قوله وبما هو مشاهد (قوله وإن جهلا قدره) أى أو جنسه أو صفته ، ولعل اقتصار الشارح كالحل على القدر لأن الغالب أن من رأى شيئا عرف جنسه وصفته ، وعبارة سم على منهج : وقوله كفت معاينته بدخل فيه معرفة صفتها من الجنس وغيره ، فلو عاينه وشك أشعير هو أو أرز مثلا هل يصبح ولعل الوجه الصحة كما لو اشترى زجاجة ظنها جوهرة أ . وقوله كما لو اشترى الخ يقتضى أنه لا بد أن يرجح عنده في المبيع صفة تغلب على ظنه أنه من نوع كذا ليم تشبيهه بالزجاجة المذكورة ، والظاهر : أى من إطلاعهم أنه غير مراد (قوله لأن من شأنه أن يحيط التخمين به) أى فلو خرج ما ظنه البائع كأن خرج نحاسا صح البيع ولا خيار له كما لو اشترى زجاجة ظنها جوهرة ، وهذا محله حيث لم يقل اشترت بهذه الدراهم ، فإن قال ذلك حملت على الفضة ، فلو بان فلوسا بطل العقد لخروجه من غير الجنس . وأما لو بان من الفضة المغشوشة بحيث يقال فيها نحاس صح العقد وبطل الخيار لأن الجنس لم ينتف بالكلية أخذًا مما ذكره الشباب الرملى فلو باع ثوبا ساه حريرا فإن مشتملا على غزل وحرير والخير أكثر فإنه يصح لما ذكر (قوله نحو القفاز) كحمام البرجين وماء السماء (قوله وهو مالم يره) أى

(قوله ولا يصح بيع ثلاثة أذرع الخ) لعل الصورة أن الثلاثة أذرع في الطول والعرض والسملك وإلا جاء البطلان من جهة الجهل أيضا وسيأتى في كلام الشارح تحليل البطلان هنا أيضا بأن تراب الأرض يختلف فلا تكفى روية ظاهره

المتماقنان أو أحدهما ثمنا أو ثمننا ، ولو كان حاضرا في مجلس البيع وبالغا في وصفه أو سمعه بطريق التواتر كما يأتي أو رآه في ضوء إن ستر الضوء لونه كورق أبيض فيها يظهر ، ولا ينافي ذلك ما صرح به ابن الصلاح من أنه يكتفى بالرؤية العرفية مع أن هذا منها لأنه ليس العرف المطرد ذلك على أن كلامه مقيد بما إذا لم يكن العيب ظاهرا بحيث يراه كل من نظر إلى المبيع ، وحينئذ فالمراد بالرؤية العرفية هي ما تظهر للناظر من غير مزيد تأمل ، ورؤية نحو الورق ليلا في ضوء يستر معرفة بياضه ليست كذلك أو من وراء نحو زجاج وكذا ماء صاف إلا الأرض والسملك لأن به صلاحهما ، وصحت إجارة أرض مستورة بماء ولو كدرا لأنها أوسع بقبولها التأقيت وورودها على مجرد المنفعة وذلك للنهي عن بيع الغرر لأن الرؤية تفيد مالم تفده العبارة كما يأتي ( والثاني ) وبه قال الأئمة الثلاثة ( يصح ) البيع إن ذكر جنسه وإن لم يرياه ويثبت الخيار ( للمشتري ) عند الرؤية ( لحديث فيه ضعيف بل قال

الرؤية المعتبرة شرعا ( قوله أو رآه في ضوء الخ ) أي نور ناشئ من نحو النار أو الشمس بحيث لا يتمكن الراي معه من معرفة حقيقة ما رآه ، وعبارة حج : أو رآه ليلا ولو في ضوء إن ستر الخ ، فلعل إسقاط الشارح ليلا إشارة إلى أن المدار على كون الضوء يستر لونه ليلا كان أو نهارا ( قوله ما صرح به ابن الصلاح الخ ) وعبارة : لو طلب الرد بعيب في عضو ظاهر قال لم أره إلى الآن فله الرد لأن رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقق بل تكفي الرؤية العرفية اهـ حج . ومحله كما يأتي في عيب يمكن عدم الاطلاع عليه مع الرؤية العرفية . أما إذا بعد ذلك كان بيع مجدوع الأنف وادعى عدم معرفة ذلك حين رآه لم يقبل منه ذلك ، ولا ينافي هذا ما يأتي من أنها لو اختلفا في الرؤية وعدمها صدق مدعيها لأن القول قول مدعي الصحة لأن ما هنا مفروض فيها لو اتفقا على رؤية المبيع واختلفا في رؤية العيب فقط فيصدق المنكر لأن رؤيته العرفية لا تستلزم رؤية كل جزء على التحقيق بحيث يبعد إنكارها ( قوله مع أن هذا ) اسم الإشارة راجع إلى قوله أو رآه في ضوء الخ ( قوله ليس العرف المطرد ذلك ) أي الرؤية في الضوء ( قوله على أن كلامه ) أي كلام ابن الصلاح ( قوله كذلك ) أي رؤية عرفية ( قوله أو من وراء نحو زجاج ) أي أو الرؤية من وراء زجاج الخ ( قوله لأن به ) أي الماء ( قوله ولو كدرا ) أي فتكفي الرؤية من وراءه في الإجارة دون البيع ، وهذه الزيادة نبه عليها ولم يكتف بصحة بيعها تحت الماء ( قوله لأنها أوسع ) أي مع كون الماء من مصالحها كما تقدمت الإشارة إليه ( قوله وذلك ) راجع لقول المصنف لا يصح الخ ( قوله والثاني الخ ) لعل وجه حكاية الثاني من المصنف قوة الخلاف فيه ، ومن ثم قال به الأئمة الثلاثة ( قوله إن ذكر جنسه ) قال في الكنز أو نوعه ، وعليه فالروا في كلام المحلى بمعنى أو ( قوله وإن لم يرياه ) قضيت أن من ذلك ما لوباعه ثوبا مطويا رأيا ظاهره فقط وذكر له البائع أنه كله بالصفة الفلانية ( قوله ويثبت الخيار للمشتري ) وكذا البائع على خلاف فيه اهـ حج . قال ع : اعتمد الثاني الأسنوي ( قوله لحديث فيه ضعيف ) لفظه كما في المحلى « من اشترى مالم يره فهو

عن باطله ( قوله أو رآه في ضوء ) عبارة التحفة أو رآه ليلا ولو في ضوء إن ستر الضوء لونه انتهت ؛ وهي التي ينزل عليها قول الشارح الآتي ورؤية نحو الورق ليلا الخ ( قوله ولا ينافي ذلك ما صرح به ابن الصلاح الخ ) عبارة التحفة : فإن قلت : صرح ابن الصلاح بأن الرؤية العرفية كافية ، وهذا منها ، وعبارة : ولو طلب الرد بعيب في عضو ظاهر قال لم أره إلا الآن فله الرد ، لأن رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقق بل تكفي الرؤية العرفية . قلت : ليس العرف ذلك الخ ، فأسند كون الطرد هذا من الرؤية العرفية إلى قول المستشكل ثم منع عليه دعواه في الجواب ، بخلاف الشارح فإنه جزم بكون هذا من الرؤية

انسار قطنى باطل ، وينقذ قبل الروية الفسخ دون الإجازة ، ويمتد الخيار امتداد مجلس الروية ، وكالبيع : الصلح والزمن والجهة والإجازة ونحوها بخلاف نحو الوقف . ولا ينافيه ما نقل عن فتاوى القفال من الجزم بالمنع لأن الأول في وقت ما لم يره مما استقر عليه ملكه كأن ورثه أو اشتراه له وكيله ، وكلام القفال فيها لم يستقر عليه ملكه ( و على الأظهر ( تكفى ) في صحة البيع ( الروية قبل العقد ) ولو لم يعمى وقته ( فيها لا ) يظن أنه ( يتغير غالبا إلى وقت العقد ) كأرض وحديد ونحاس وآنية اكتفاء بتلك الروية ، والغالب بقاؤه على مشاهدته عليه . نعم يشترط أن يكون ذا كرا حال العقد لأوصافه التي رآها كأعمى اشترى ما رآه قبل العمى وإلا لم يصح كما قاله الماوردى وأقره المتأخرون وقول المجموع إنه غريب : أى نقلا على أن غيره صرح به أيضا لا مدركا ، إذ النسيان يجعل السابق كالعلم فيقوت شرط العلم بالمبيع فلا ينافى تصحيح غيره وجعله تقييدا لإطلاقهم وانتصار بعضهم لتضعيفه يجعلهم النسيان غير دافع للحكم السابق في مسائل كإنكار الموكل الوكالة لنسيان فلا يكون عزلا ، وكما لو نسي فأكل في صومه أو جامع في إحرامه فلا يفسد ، وكما لو رأى المبيع ثم التفت عنه واشتراه غافلا عن أوصافه فيصح مردود بأن مدار العزل على ما مشى به عدم الرضا بالتصرف وبطلان الصوم والحج على ما ينافيهما ما فيه تعدد ، ولم يوجد ذلك ، ومدار البيع على عدم الفرر وبالنسيان يقع فيه ، وما ذكره في الفرع الأخير هو محل النزاع فلا يستدل به ، وبفرض كون المتقول فيه ما ذكر فالقول فيه ضعيف جدا فلا يلتفت إليه ، وبحث بعضهم أنه لو رأى الثمرة قبل بدو صلاحها ثم اشتراها بعده من غير تجديد روية لم يصح وإن قربت المدة ، إلا أنها تتغير بنحو اللون فكانت أولى مما يغلب تغيره فإنه يبطل وإن لم يتغير لعارض كما يأتى ، وإذا صح فوجده متغيرا عما رآه عليه

بالخيار إذا رآه » ( قوله ونحوها ) لعل من النحوض والخلع والصداق ( قوله بخلاف نحو الوقف ) أى فإنه يصح ولعل من نحو الوقف العتق ، ثم رأيت سم على حج جزم بالتمثيل به . هذا وفي كلام ع التسوية بين الوقف وغيره في عدم الصحة ( قوله من الجزم بالمنع ) أى في الوقف ( قوله لأن الأول ) أى وهو القول بالصحة ( قوله وكلام القفال فيها لم يستقر ملكه ) كوقف ما اشتراه له وكيله ولم يره ولم يقبضه ، لكن يشكل على هذا ما يأتى في باب المبيع قبل قبضه في كلامهم من صحة إعتاق ووقف ما لم يقبضه ، إلا أن يقال : ذلك مصور بما إذا لم يقبضه وقد رآه قبل الشراء وما هنا بخلافه ومع ذلك فيه شيء ( قوله ولو لم يعمى وقته ) أى فالإبصار وقت العقد إنما يشترط للعلم بالمعقود عليه ، فحيث علمه قبل واستمر علمه لا يشترط إبصاره ، وعليه فلو أوجب ثم عمى وقبل المشتري بعد أو عكسه صح العقد ، ولا ينافى هذا ما تقدم في كلام الشارح من اشتراط بقاء الأهلية إلى تمام العقد لأن هذا أهليته باقية لأن المراد بها ما يمكن معه من التصرف وهذا موجود فيه ( قوله أى نقلا ) خبر لقوله وقول المجموع ( قوله لا مدركا ) بضم الميم من أدرك كما يؤخذ من المصباح ( قوله لتضعيفه ) أى كلام الماوردى ( قوله وما ذكر في الفرع الأخير ) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عنه ( قوله لم يصح ) معتمد ( قوله وإذا صح ) أى بأن كان بما لا يتغير

العرفية ولم يجعله على لسان مستشكل فيناقضه حاصل الجواب كما لا يخفى ، ثم إنه كان عليه أن يذكر مسألة ابن الصلاح المذكورة لينتزل عليها قوله فيها بعد على أن كلامه مقيد بما إذا لم يكن العيب ظاهرا الخ ( قوله الصلح ) أى في بعض أقسامه كما يعلم مما يأتى في باب ( قوله وقته ) أى العقد ، والمراد أن الشرط تقدم الروية على الوجه الآتى فلا يضر كون العاقد أعمى عند العقد ( قوله كأعمى ) أى فإنه لا بد أن يكون ذا كرا للأوصاف فليس مكررا مع مامر ( قوله فلا ينافى تصحيح غيره ) أى غير صاحب المجموع ، ولعل لفظ له بعد لفظ غيره ساقط من النسخ ( قوله وبطلان الصوم ) بالجر

تخيّر فلو اختلفا في تغيره فالقول قول المشتري بيمينه ويتخير لأن البائع يدعى عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضى به والأصل عدم ذلك، وإن اصدق البائع فيها لو اختلفا في عيب يمكن حدوثه لأيهما قد اتفقا على وجوده في يد المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع (دون ما) يظن أنه (يتغير غالبا) لطول مدة أو عروض أمر آخر كالأطعمة التي يسرع لها الفساد، إذ لا ثقة حينئذ ببقائه حال العقد على أوصافه المرفوعة، ولا منافاة في كلامه فيها يحتمل التغير وعدمه على السواء كما ادعاه بعضهم معللا بأن قضية مفهوم أوله البطلان وآخره الصحة والأصح فيه الصحة كالأول بشرطه لأن الأصل بقاء المرئي بحاله لأننا نمنع مدّعه، بل هو داخل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لأن القيد هنا للمعنى كما هو الأصل لا للنفي : أي مالا يغلب تغيره سواء أغلب عدم تغيره أم استويا دون ما يغلب بعيره فهو داخل في منطوق الأول ومفهوم الثاني فلا تنافي كذا قيل، وقد أورد الشارح هذه المسئلة عليه ولم يدخلها في كلامه إذ إدخالها فيه يقتضي إثبات الخلاف فيها وليس كذلك، والأوجه ماجرى عليه المصحح والإدخال حينئذ من حيث الحكم لا من حيث الخلاف، وجعل الحيوان مثالا هو ماذرجوا عليه وهو ظاهر، فما ذكره في الأنوار من أنه قسم له وحكهما واحد محل نظر، وإن كان يمكن توجيهه بأنه لما شك فيه هل هو بما يستوى فيه الأمران أولا ألحق بالمستوى لأن الأصل عدم المانع وجعل قسما له لعدم تحقق الاستواء فيه، ومقتضى إنطاطهم التغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل عدم النظر لهذا حتى لو غلب التغير فلم يتغير أو عدمه فتغير أو استوى فيه الأمران فتغير أو لم يتغير لم يؤثر فيما قالوه في كل من الأقسام من البطلان في الأول والصحة في الآخرين، ووجهه اعتبار الغلبة وعدمها حالة العقد دون الطارئ بعده (وتكنى) في صحة البيع (روية بعض المبيع إن دلّ على باقية

غالبا (قوله تخير) أي فورا فيها يظهر لأنه خيار عيب حقيقة أو حكما (قوله لأيهما قد اتفقا على وجوده) هذه الالة موجودة فيها لو اختلفا في تغيره، اللهم إلا أن يقال : إن الأولى مصوّرة بما قبل القبض فلا تنافي هذه لكن عموم كلامهم يخالفه، والأقرب أن يصرّوا ما هنا بأنهما اتفقا على أن هذه الصفة كانت موجودة عند العقد واختلفا في مجرد علم المشتري بها فصدق المشتري عملا بالأصل كما اقتضاه قوله لأن البائع يدعى عليه أنه رآه بهذه الصفة الخ (قوله مفهوم أوله) هو قوله فيها لا يتغير غالبا (قوله وآخره) هو قوله دون ما يتغير (قوله والأصح فيه) أي فيها يحتمل التغير وعدمه على السواء (قوله بشرطه) أي وهو أن يكون حال العقد ذاكرا لأوصافه (قوله يقتضي إثبات الخ) هكذا في نسخ متعددة، وصوابه عدم إثبات الخ (قوله والأوجه ماجرى عليه المصحح) هو ابن قاضي عجلون من إدخال مسألة الاستواء في الأول (قوله وجعل الحيوان مثالا) أي لما استوى فيه الأمران (قوله يمكن توجيهه) أي ما في الأنوار (قوله من البطلان في الأول) هو قوله لو غلب التغير وقوله والصحة في الآخرين هما

(قوله لأيهما قد اتفقا الخ) أي بخلاف مسئلتنا فلإنهما لم يتفقا على تغير بل المشتري يدعيه والبائع ينكر وجوده من أصله فافترقا كما أشار إليه الشارح فاندفع ما في حاشية الشيخ (قوله يقتضي إثبات الخلاف فيها) صوابه يقتضي عدم ثبوت الخلاف فيها : أي لأن مسألة الاستواء فيها خلاف أورده الجلال المحلى، بخلاف المسئلة الأولى لخلاف فيها، ولعل لفظ عدم أسقطه النساخ (قوله وجعل الحيوان مثالا) يعنى للمستوى : أي في كلام الشارح (قوله لهذا) أي التغير بالفعل

كظواهر الصبرة) من نحو برّ ولوز وأدقة ومسك وعجوة وكبيس في نحو قوصرة وقطن في عدل وبرّ في بيت وإن رآه من كوة ، وكذلك تكنى رؤية أعلى المساعات في ظروفها لأن الغالب استواء ظاهر ذلك وباطنه ، فإن تخالفا ثبت الخيار ، بخلاف صبرة نحو سفرجل ورمان وبطيخ لا يكتفى فيها مامر بل لابدّ من رؤية جميع كل واحدة وإن غلب عدم تفاوتها ، فإن رأى أحد جانبي نحو بطيخة كان كبيع الغائب كالثوب الضيق يرى أحد وجهيه وكذا تراب الأرض ، ومن ثم لو باعه قدر ذراع طولا وعمقا من أرض لم يصح لأن تراب الأرض مخفّ (و) تكنى رؤية بعض المبيع الدال على باقيه نحو (أنموذج) بضم الهمزة والميم وفتح المعجمة وسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس : إنه لحن وإنما هو بفتح النون وضم الميم المشددة وفتح المعجمة (المثائل) أى المتساوى

قوله أوعده فتغير وقوله أو استوى فيه الأمران (قوله وادقة) جمع دقيق (قوله وعجوة) أى منسولة أما التى فيها النوى فلا يكتفى فيها ذلك لليلة المذكورة ، ويحتمل العموم أخذًا من إطلاق الشارح ، وبيّنت الخيار له إذا اختلفت الظاهر والباطن ، ولعل الأقرب (قوله في نحو قوصرة الخ) قال في شرح العباب : إن عرف عتق ذلك وسعته قال في شرحه : وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل يأتى في رؤية الحب من كوة أو نحوها بخلاف لما يوصفه صنيعه ، على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجهل بالمقدار لاعدم الرؤية الذى الكلام فيه اه سم على حجج . ومنه يؤخذ أن محل الاكتفاء بالمعانة في المعين عن معرفة القدر حيث أمكن معرفة القدر مع تلك الرؤية وإلا فلا تكنى (قوله وكذلك تكنى رؤية أعلى المساعات الخ) عبارة حجج : ولا يصح بيع مسك في فأرته معها أو دونها إلا إن فرغها ورآها أو رآها فارغة ثم رأى أعلاه بعد ملئها منه ، ويصح بيع نحو سمن رآه في ظرفه معه موازنة إن علما زنة كل وكان للظرف قيمة ، وقبده بعضهم بما إذا قصد الظرف أخذًا من تعليلهم البطلان بشرط بدل مال في مقابلة غير مال . ويردّ بأن ذكره يشعر بقصده فلا نظر لقصده المخالف له انتهى . فقوله إن علما زنة كل مفهومه بطلان البيع مع الجهل . ويشكل ذلك بالصحة فيما لو باع صبرة مجهولة الصبغة كل صباغ بلهرم اكتفاء بتفضيل الثمن ، وأشار للجواب عن مثله سم على منهج حيث قال : وأقول لعل وجهه أن المقصود هو السمن والمسك والجهل بوزنهما يورث الجهل بالمبيع كاللبن المشوب بالماء تأمل اه (قوله فإن تخالفا) أى الظاهر والباطن (قوله بخلاف صبرة نحو سفرجل الخ) من النحو العنب كما قاله الشيخان ونورعا فيه اه سم على منهج . ولعل وجه المنازعة أن العنب كاللوز ونحوه في عدم شدة التفاوت بين حباته بخلاف البطيخ ، ولعل وجه ما قاله الشيخان منع عدم التفاوت بين حباته في الغالب بل المشاهد كثرة التفاوت سببا عند اختلاف الأشجار (قوله لا يكتفى فيها مامر) هو رؤية الظاهر (قوله بل لابد من رؤية جميع كل واحدة) أى الرؤية العرفية فلا يشترط قلبا ورؤية وجهها إلا إذا غلب اختلاف أحد وجهيه على ما يأتى (قوله كالثوب الضيق) قضية هذا التشبيه أن عدم الاكتفاء برؤية أحد الجانبين مفروض فيها لو اختلفت جوانبها (قوله إنه لحن) قال النواجى : هذه دعوة لاتقوم عليها حجة فازالت العلماء قديما وحديثا يستعملون هذا اللفظ من غير نكير ، حتى إن الزحششرى وهو من أئمة اللغة سمي كتابه في النحو الأنموذج ، وكذلك الحسن بن رشيّق القيروانى وهو إمام المغرب في اللغة سمي به كتابه في صناعة الأدب . وقال النووي في المناهج : وأنموذج المثائل ، ولم يبقه أحد من الشراح بل نقل ابن الملقن في إشارات المناهج عن كتاب المغرب بالغين المعجمة لتأصر بن عبد السيد المطرزي شارح المقامات أنه قال : التماذج بالفتح والأنموذج بالضم تعريب نموده . قال ابن خلكان : وله عليه شرح سباه المغرب بالمهملة في شرح المغرب وهو كبير قليل لوجود (قوله وإنما هو بفتح النون) أى من غير الهمزة

قوله ومسك الخ) معطوف على صبرة

الأجزاء كالحبوب ويسمى بالعينة . نعم يشترط إدخاله في عقد البيع والبيع وإذ لم يردّه إلى المبيع واعتبار الأسنوى خطه به قبل المقد كما أفنى به البغوى ممنوع لأن رويته كظواهر الصبرة وأعلى المانع في دلالة كل على الباقي ، ودعوى أنه إن لم يردّه إليه يكون كبيع عينين رأى أحدهما غير صحيحة لظهور الفرق ، لأن ما هنا في المتأمل والعينان ليستا كذلك ، فإن لم يدخله في البيع لم يصح وإن رده للمبيع لانقضاء روية المبيع أو بشيء منه كما لو قال بعثك من هذا النوع كذا (أو) لم يدل على باقيه بل (كان صوانا) بكسر أوله ويجوز ضمّه (للباق خلقة كقشور) قصب السكر الأعلى وطلع النخل و (الزمان والبيض) والقطن بعد تفتحه وامتناع السلم فيه في هذه الحالة لانقضاء انضباطه (والقشرة السفلى) وهي التي تكسر عند الأكل وكذا العليا إن لم تتعقد للجوز واللوز) لأن صلاح باطنه في بقاءه فيه وإن لم يدل هو عليه ، فقوله أو كان قسم قوله إن دل ، وتعبيره كأصله خلقة صفة لبيان الواقع في الأمثلة المذكورة ونحوها أو احتزبه عن جلد الكتاب فلا بد من روية جميع أوراقه ، ومثله الورق الأبيض . ولا يرد على طرده بيع القطن في جوره والدر في صدفه والمسل في فآرته : أي حيث لم يرها فارغة ثم يعاد إليها فإنه يكتفى بروية أعلاها كما مر ، وعلى عكسه الفقاع في كوزه والخشكنان ونحوه والحبية المحشوة بالقطن لبطلان بيع الأول مع أن صوانها خلقي دون الآخر مع أن صوانها غير خلقي . لأننا نقول : الغالب في الخلقي أن بقاءه فيه من مصالحه فأريد به ما هو الغالب فيه ومن شأنه ، وتردد الأذرع في إلحاق القرش واللحم بما مر ، ورجح غيره كالبلدر ابن شهبة عدمه لأن القطن فيها مقصود لذاته بخلاف الحبية ، ويبحث الديمري الإلحاق ، ولا يصح بيع نحو لب جوز وحده

( قوله كظواهر الصبرة ) أي كروية ظواهر الصبرة وقد تقدم أنها كافية ( قوله بل كان صوانا ) الأولى لكنه كان الخ ( قوله في هذه الحالة ) أي في جوزه بعد تفتحه ( قوله ومثله الورق الأبيض ) أي في أنه لابد من روية جميعه ( قوله والحبية المحشوة الخ ) أي فإنه تكفى روية ظاهرها ولا يشترط روية شيء مما في الباطن .

[ فرع ] سئل شيخنا الشباب الرمي عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى بروية أعلاه من رعوس القندور ؟ فأجاب بأنه إن كان بقاءه في القندور من مصالحه صح وكفى روية أعلاه من رعوس القندور وإلا فلا اه . ولعل وجه ذلك أن روية أعلاه لاتدل على باقيه لكنه اكتفى بها إذا كان بقاءه في القندور من مصالحه للضرورة اه سم على حج . ثم إن اختلف الظاهر والباطن ثبت للمشتري الخيار ( قوله الأول ) أي القسم الأول وهو القطن وما عطف عليه ، وقوله دون الآخر : أي القسم الآخر وهو الفقاع وما عطف عليه ( قوله بما مر ) أي من نحو الحبية المحشوة ( قوله كالبلدر ابن شهبة ) معتمد ( قوله عدمه ) أي الإلحاق فيشترط لصحة البيع روية باطنه ويكتفى فيها

( قوله والقطن بعد تفتحه ) لا يعني أن إيراد هنا على هذا الوجه يقتضى أنه تكفى روية صوانه بعد تفتحه وحينئذ فلا معنى لاشتراط تفتحه إذ لا معنى له إلا التحكن من روية بغضه وحينئذ فهو من القسم الأول لامن الثاني . وعبارة الروض : وتكفى روية الصوان كزمان الخ . قال شارحه : بخلاف جواز القطن اه ( قوله إن لم تتعقد ) يعني السفلى ( قوله القطن في جوزه ) أي قبل تفتحه ( قوله أي حيث لم يرها فارغة ) أي الفأرة ( قوله كما مر ) الذي مر أنه يكتفى بروية أعلى المسك ، وظاهره وإن لم ير الفأرة فارغة ففي قوله كما مر مسامحة ( قوله والأول ) بضم الهزة جمع أول وكذلك الآخر خلاف ما في حاشية الشيخ ( قوله فأريد به ما هو الغالب فيه ) أي فليس المراد عموم الصوان الخلقي بل نوع منه وهو ما بقاءه فيه من مصالحه ، وحينئذ فكان الأولى حذف قوله ومن شأنه لأنه يومه أنه يكتفى بروية الصوان الذي ليس البقاء فيه من المصالح لأن من شأنه أن البقاء فيه من المصالح ، ثم إن هذا الجواب لا يدفع ما ورد على العكس



في قشره لأن تسليمه غير ممكن بدون كسر قشره فيؤدى لنقص عين المبيع ( وتجب رؤية كل شيء ) غير مامر ( على مايليق به ) عرفا ، وضبطه في الكافي بأن يرى مايتخلف معظم المالية باختلافه ، ففي الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحم والبالوعة ، وكذا رؤية الطريق ، وفي البستان رؤية أشجاره وبحرى مائه ، وكذا يشترط رؤية الماء الذى تدور به الرى كما في المجموع خلافا لابن المقرئ وروضه لاختلاف الغرض ، ولا يشترط رؤية أساس جدران البستان ولا عروق الأشجار ونحوها ويشترط في ذلك ونحوه رؤية الأرض ، ولورأى آلة بناء الحمام وأرضها قبل بنائها لم يكف عن رؤيتها كما لا يكتفى في التمر رؤيته وطبا كما لورأى نخلة أو صديا فكملا لا يصح بيعهما بلا رؤية أخرى ، ولا بد في السفينة من رؤية جميعها حتى ما في الماء منها كما شمله كلامهم ، وفي الأمة والعبد ما عدا ملين السرة والركبة كالشعر وفي الدابة جميع أجزائها لا رؤية لسان حيوان ولو آدميا وأسنانه وأجزاء نحو فرس وباطن حافر وقدم كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى في الأخيرة خلافا للأزرقي ، ولهذا أطلقوا عدم اشتراط قلع النعل وفي ثوب ونشره مطوى ورؤية وجهه إن اختلف كسباط وكل منقش والإككراس كفت رؤية أحدهما ، ولا يصح بيع الابن في الضرع وإن حلب منه شيء وروى قبل البيع للبيعه عنه ولاختلاطه بالحادث ولعدم تيقن وجود قدر اللبن المبيع ولعدم رؤيته ، ولا بيع الصوف قبل جزه أو تذكينه لاختلافه بالحادث ولأن تسليمه إنما يمكن باستنصاله وهو موثق للحيوان ، فإن قبض قطعة وقال بعثك هذه صح قطعاً ، ولا بيع

البعض ( قوله لنقص عين المبيع ) وهو القشر وذلك لأن القشر واللب فيه يرغب فيه حفظ اللب فتريد قيمته وبعد الكسر إنما يراد لجرد الرقود وقيمتها بهذا الاعتبار تافهة ( قوله والسطوح ) جمع سطح قال في المختار وسطح كل شيء أعلاه ( قوله وكذا رؤية الطريق ) أى التى يتوصل منها إلى الدار ( قوله لاختلاف الغرض ) أى بقوته وضعفه ( قوله لا بد في السفينة من رؤية جميعها ) أى ولو كبيرة جدا كالملاحى : ولو احتج في رؤيتها إلى صرف درهم لمن يقبل السفينة من جانب إلى آخر لتأتى رؤيتها لم تجب على واحد منهما بعينه ، بل إن أراد المشتري التوصل إلى الرؤية وفعل ذلك كان تبرعا منه : وأراد البائع ذلك لإراءة المشتري أو لرؤية نفسه ليصح البيع لم يرجع بما صرفه على المشتري . نعم لو استحال قلبا ورؤية أسفلها فينبغى الاكتفاء بظاهرها مما لم يسره الماء وجميع الباطن فلو تبين بعده تغيرها ثبت له الخيار ( قوله ما في الماء منها ) ولا تكن رؤيتها في الماء ولو صافيا ( قوله لا رؤية الخ ) لا هنا بمنزلة إلا ( قوله في الأخيرة ) هى قوله وقدم ( قوله خلافا للأزرقي ) في نسخة للأزرقي ومثله في حج ( قوله ولهذا أطلقوا عدم اشتراط الخ ) وفي نسخة أطبقوا على عدم ومعناها واحد

( قوله لأن تسليمه غير ممكن ) أى ولأن المبيع حينئذ غير مبرئ أصلا ( قوله وكذا يشترط رؤية الماء الذى تدور به الرى ) أى فيها إذا اشترى رعى تدور بالماء ( قوله ولاختلاطه بالحادث ) قضيته أن الصورة أنه اشترى جميع ما في الضرع ، وقضية قوله ولعدم تيقن وجود قدر اللبن المبيع أنه اشترى منه قدرا معينا ، وكأنه أشار إلى أنه لا فرق في البطلان بين أن يشتري الكل أو البعض ، وعبارة الروضة : بيع اللبن في الضرع باطل ، فلو قال بعثك من اللبن الذى في ضرع هذه البقرة كذا لم يجز على المذهب لعدم تيقن وجود ذلك القدر ، وقبل فيه قولاً بيع الغائب ولو طلب شيئا من اللبن فأراه ثم باعه رطلا مما في الضرع فوجهان كالأموذج ، وذكر الغزالي وجهين فيها لو قبض قدرا من الضرع وأحكم شده وباع ما فيه . قلت الأصح في الصورتين البطلان لأنه يختلط بغيره مما ينصب في الضرع انتهت ( قوله ولعدم رؤيته ) لا موقع له بعد قوله وإن حلب منه شيء وروى قبل البيع ( قوله فإن قبض قبضة )

الأكارع والرموس قبل الإبانة ولا المذبوح أو جلده أو لحمه قبل السليخ أو السمط لجهاته ، وكذا مسلوخ لم يتق جوفه كما قاله الأذرعى ويبيع وزنا فإن بيع جزافا صح ، بخلاف السمك والجراد فيصحب مطلقا لقلة ما في جوفه ولو باع ثوبا على منسج قد نسج بعضه على أن ينسج البائع باقيه لم يصحب البيع جزما ( والأصح إن وصفه ) أى المعين الذى يراد بيعه ( بصفة السلم لا يكتفى ) عن الروية وإن بالغ فيها ووصلت حد التواتر لأنها تقيد أمورا تقتصر عنها العبارة ، وفى الخبر « ليس الخبر كالعيان » والثانى يكتفى ، ولا خيار للمشتري لأن ثمة الروية المعرفة والوصف يفيدها ، وعلم من قولنا المعين عدم منافاة هذا لما يأتى له أو السلم فى ثوب صفته كذا لأنه فى موصوف إلى الذمة . وعلم فما تقرر أن كل عقد اشترطت فيه الروية لا يصحب من الأعمى ، قال الزركشى : إلا شراء من يعتق عليه لأن مقصوده العتق ومقتضاه إلحاق البصير به فى ذلك ( و ) من ثم ( يصحب سلم الأعمى ) مسلما إليه أو مسلما لأنه يعرف الأوصاف وأنسلم يعتمد الوصف دون الروية . نعم لو كان رأس المال معينا ابتداء وكل من يقبض له وعنه وإلا

( قوله والرموس قبل الإبانة ) ولو من المذبوح لاستتار بعض أجزائه قبل القطع ( قوله لجهاته ) أى جهالة المقصود منه فإن الجلد يختلف ثخنًا ورفقة وكذلك أجزاء الحيوان ( قوله فيصحب مطلقا ) أى وزنا وجزافا ظاهره وإن كان كبيرا وكثر ما في جوفه ، ولا ينافيه قوله لقلة ما فى الخ لأن المراد أن من شأنه القلة ( قوله ولو باع ثوبا على منسج ) كذهب ومجلس وبابه ضرب اهتار ( قوله على أن ينسج البائع ) أى أو غيره وفى المختار أن ينسج من باب ضرب ( قوله ليس الخبر كالعيان ) بكسر العين ، وروى كثيرون منهم أحمد وابن حبان خير « يرحم الله موسى ليس المعين كالخبر أخيره ربه تبارك وتعالى أن قومه فتنوا بعده فلم يلق الألواح ، فلما رأهم وعابهم ألقى الألواح فكسرها ماتكسر » اه حج . وقوله المعين يجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى العيان ، فإن ما كان من المزيد بصيغة المفعول استوى فيه المصدر واسم الزمان والمكان والمفعول ، ويتعين المراد بالقرائن ، ثم رأيت فى نسخة كالخبر وهى ظاهرة وعليه فالمعين بكسر الياء اسم فاعل ( قوله إلا شراء من يعتق عليه ) أى ولو شراء غير ضمنى . وفى سم على منهج عن الزركشى أنه يصحب شراؤه من يعتق عليه ويبيعه العبد من نفسه قال : ونقل مر أن بعضهم جوز صحة شراؤه الضمنى اه . ومفهومه أن غير الضمنى لا يصحب منه وهو مخالف لما اقتضاه ما نقله عن الزركشى ، وقوله من يعتق عليه : أى يحكم بعقده عليه فيدخل فيه من أقر بحريته أو شهد بها وردت شهادته ( قوله ومقتضاه إلحاق البصير ) معتمد ( قوله مسلما إليه أو مسلما ) قبل فيه إشارة إلى أن المصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله فيكون الأعمى فاعلا فى محل رفع على أنه فاعل للسلم ومفعولا فى محل نصب ، ونظر فيه على أن مثل هذا لا يجوز عربية لأن اللفظ الواحد لا يكون فى محل واحد لأمرين متباينين ، فإفراد الشارح أنه لا يحتمل أنه فى محل رفع وأنه فى محل نصب ، لكن قال بعضهم : إنه نظير قوله تعالى - وكنا لحكمهم شاهدين - من أنه مضاف لفاعله ومفعوله معا ( قوله نعم لو كان رأس المال ) هذا الاستدراك ليس بصحيح لأن قضيته صحة عقده على المعين ، وإنما يحتاج للتوكيل فى القبض وليس كذلك ، وإنما يصحب عقده إذا كان رأس المال فى الذمة ، فلعل المراد الذى أراد إقباضه عما فى الذمة كان معينا بيده قبل لا أنه عقد عليه وهو معين كما هو ظاهر ( قوله وكما من يقبض له وعنه ) أى ويقبض عنه

أى وليست على حد اللحم كما عرف مما قدمه فليراجع ( قوله قبل السليخ ) أى لما يسليخ ، وقوله أو السمط : أى لما يسمط ( قوله ووصلت حد التواتر ) عبارة التحفة وصل إليه من طريق التواتر ( قوله نعم لو كان رأس المال معينا الخ ) قضيته أنه يصحب فى المعين من الأعمى وليس كذلك ، وعبارة التحفة ومحل : أى صحة

لم يصح لاعتماد الروية حال العقد ، ولا تصح المقابلة مع الأعمى فقد نص في الأم على أنه لا بد في الإقالة من العلم بالمقابل فيه بعد نصح على أنها فسخ ، وقد أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى ( وقيل إن عمى قبل تمييزه ) بين الأشياء أو خلق أعمى ( فلا ) يصح سلمه وله شراء نفسه وإيجارها إذ لا يجهلها ويبيع ماراة قبل عماء إن كان ذا ذكرا أو صاهنه وهو مما لا يتغير غالبا ، ولو اشترى شيئا ثم عمى قبل قبضه لم يبطل الشراء ، ولا يصح بيع نحو جزر وبصل في أرضه للغرر ، ومما تعم به البلوى مع عدم صحته بيع نصيب من الجارى من نهر ونحوه للجهل بقدره ، ولأن الجارى إن كان غير مملوك فذلك وإلا فلا يمكن تسليمه لاختلاط غير المبيع به فطريقه أن يشتري القناة أو سهما منها ، فإذا ملك القرار كان أحق بالماء ، وإن اشترى القرار مع الماء لم يصح أيضا فيها للجهاالة ، ولو رأى ثوبين تساوت قيمتهما ووصفهما وقدرهما كنصفي كرباس فسرقي أحدهما واشترى الآخر غائبا عنه ولا يعلم أيهما المسروق صح لحصول العلم إلا إن اختلفت الأوصاف المذكورة ، وإن اختلفا في الروية فالقول قول مدعيها بيمينه لأن الإقدام على العقد اعترا فبصحته ، وهو جار على القاعدة في دعوى الصحة والفساد خلافا لما في فتاوى الشيخ وتبمه الوالد أو لا ثم رجع عنه .

### باب الربا

بكسر الراء والقصر وبفتحةا والمد وألفه بدل من واو ويكتب بهما وبالياء ، وهو لغة : الزيادة ، قال تعالى

( قوله مع الأعمى ) أى فطريق الصحة أن يوكل غيره ( قوله على أنها فسخ ) لعله إنما نص على ذلك لئلا يترهم أن عدم صحة الإقالة من الأعمى مبنى على أنها بيع ( قوله وقد أفق بذلك ) أى بعدم الصحة وقياس بطلان إقامته بناء على أنها فسخ عدم نفوذ الفسخ منه بغير لفظ الإقالة إلا أن يفرق بأن الإقالة تستدعى التوافق عليها من المتقابلين ولا كذلك الفسخ فإنه يستقل به من ثبت له ما يجوز ( قوله وله شراء نفسه ) أى ولو لغيره بطريق الوكالة عن الغير وبهذا يجب عما توقف فيه سم على حجج من أن هذا عقد عتاقة فلا يحتاج إلى ذكره ( قوله لم يبطل الشراء ) أى ويوكل في القبض ( قوله أو سهما منها ) أى جزاء ( قوله ولورأى ثوبين ) أى مثلا ( قوله وإن اختلفا في الروية ) أى في أصلها كأن قال المشتري لم أره قبل الشراء ( قوله مدعيها ) أى الروية .

### ( باب الربا )

( قوله وألفه بدل من واو ) صريح ما ذكر أنه لا خلاف في كون ألفه منقلبة عن واو وإنما الخلاف في رسمه . وعبارة المصباح : الربا الفضل والزيادة وهو مقصور على الأشهر ، وبني ربوا بالواو على الأصل ، وقد يقال ربيا على التخفيف اهـ . فقله على الأصل وقوله على التخفيف يدلان على ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الخلاف في كون أصل الألف واوا ( قوله ويكتب بهما ) أى بالواو والألف معا كما نقله علماء الرسم

سلم الأعمى حيث لم يكن رأس المال معينا ابتداء وحينئذ يوكل من يقبض له أو عنه وإلا لم يصح منه لاعتماد النخ ، فقله وحينئذ : أى حين صحة السلم بأن كان رأس المال في الذمة ، وقوله وإلا : أى بأن كان معينا ، والشارح فهم أن معنى قوله وحينئذ : أى حين كان معينا فنصرف في عبارته بما ترى ( قوله بين الأشياء ) أشار به إلى أن المراد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعى .

### ( باب الربا )

.. اهتزت وربت - أى تحت وزادت . وشرعا : عقد على عوض مخصص غير معلوم المتأثر في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البديلين أو أحدهما والأصل في تحرجه وأنه من أكبر الكبائر الكتاب والسنة والإجماع ، قال بعضهم : ولم يحل في شريعة قط ، ولم يؤذن الله في كتابه عاصيا بالحرب سوى آكله ، ولهذا قيل إنه علامة على سوء الخاتمة كإهداء أولياء الله تعالى فإنه صح فيها الإيدان بذلك وظاهر الأخبار هنا أنه أعظم إثما من الزنا والسرقة وشرب الخمر ، لكن أفنى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه . وتحرجه تعبدى وما أبدى له إنما يصلح حكمة لا علة . وهو إما ربا فضل بأن يزيد أحد العوضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض غير نحو الرهن ، أو ربا بد إن يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التقايض ، أو ربا نساء بأن يشترط أجل في أحد العوضين وكلها تجمع عليها ، والقصد بهذا الباب بيان ما يعتبر في بيع الربوى زيادة على ما أمر به ثم العوضان إن اتفقا جنسا اشترط ثلاثة شروط ، أو علة وهي العلم والتقديره اشترط شرطان ، ولا كبيع طعام بقدر أو ثوب أو حيوان بحيوان ونحوه لم يشترط شيء من تلك الثلاثة ، فعلم أنه إذا بيع الطعام بالطعام أو النقد بالنقد كما سيأتى ( إن كانا ) أى الثمن والثمن ، ووقع في بعض النسخ إن كان من غير ألف ( جنسا ) واحدا بأن جمعهما اسم خاص من أول دخولهما في الربا واشتركا

( قوله وزادت ) تفسرى ( قوله وشرعا عقد الخ ) عبارة حج : وشرعا قال الرواى عقد ( قوله غير معلوم المتأثر ) يصدق بمعلوم عدم المتأثر وأن في المتأثر العهد : أى المتأثر المعبر شرعا وذلك عند اتحاد الجنس وليس حملها على العهد بأبعد من حمل قولنا على عوض مخصص على الأنواع المخصوصة التى هى محل الربا ، وقوله أومع تأخير يمكن عطفه على قوله على عوض ، وتحمل أن في البديلين على المهود شرعا : أى وهو الأنواع المخصوصة التى هى محل الربا كما حمل على ذلك قوله على عوض مخصص وإن كان أم منه ، ويشمل هذا القسم ما كان الجنس فيه متحدا وما كان مختلفا وما كان من ذلك معلوم المتأثر وما كان مجهولا أه سم على منبج ( قوله أو مع تأخير ) أى أو عقد مع الخ ( قوله ولم يؤذن ) أى لم يعلم الله ( قوله كإهداء أولياء الله ) أى ولو أمواتا ( قوله فإنه صح فيها ) أى في أذنة أولياء الله ولو قال فيه لكان أولى ( قوله وظاهر الأخبار هنا ) أى في هذا الباب ( قوله إنه أعظم إثما ) لائتناف هذا ما مر من أنه من أكبر الكبائر لجواز أن يكون التبعض بالنسبة لما هو أعظم من هذه كالشرك بالله تعالى ( قوله من الزنا ) ومنه اللواط ( قوله والسرقة ) أى وإن قلت ( قوله وما أبدى له ) أى من كونه يودى للتضييق ونحوه ( قوله إنما يصلح حكمة ) يفيد أن مجرد الحكمة لا يخرجه عن كونه تعبديا فليراجع فإن فيه نظرا ظاهرا أه سم . أقول :- قوله نظرا ظاهرا : أى لتصريح بعضهم بأن التعبدى هو الذى لم يدرك له معنى ، وقد يجاب عن كلام الشارح بأنهم قد يطلقون التعبدى على ما لم يظهر له علة موجبة للحكم وإن ظهر له حكمة ( قوله بأن يزيد أحد العوضين ) أى مع اتحاد الجنس أه شيخنا زيادى ( قوله ومنه ربا القرض ) إنما جعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب لأنه لما شرط نفعا للمقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكما ( قوله بأن يشترط فيه ما فيه نفع ) ومنه مالو أقرضه بمصر وأذن له في دفعه لوكيله بمكة مثلا ( قوله غير نحو الرهن ) من النحو الكفالة والشهادة ( قوله أو ربا نساء ) بالفتح والمد أه شيخنا زيادى ، وفي المصباح : النسء مهموزا على فاعل التأخير والتسقية على فعلة مثله ، وهو إسكان من نساء الله أجله من باب نفع وأنساء بالألف إذا أخره أه . ومقتضى قوله من باب نفع أن مصدره يفتح النون وسكون السين ( قوله وكلها تجمع عليها ) أى على بطلانها ( قوله زيادة على ما مر ) من كونه ظاهرا منتفعا به الخ ( قوله ثم العوضان ) أى الربويان وغيرها ( قوله وهى ) أى العلة ( قوله والتقدير ) الواو بمعنى أو ( قوله إن كان من غير ألف ) قال حج : وهو فاسد ، قال سم : وفي جزه بالفساد مع احتمال

فيه اشتراكا معنويا كتمر برئى ومعقل : وخرج بالخاص العام كالحب وبما بعده الأداة فلنبا دخلت في الربا قبل طرود هذا الاسم لما فكانت أجناسا كأصوفا ، وبالأخير البطيخ الهندي والأصفر فإنهما جنسان كالتمر والحوز الهنديين مع التمر والحوز المعروفين ، إذ إطلاق الاسم عليهما ليس لقدر مشترك بينهما : أى ليس موضوعا للحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين ، وهذا الضابط مع أنه أولى ما قبل منتقض باللحم والألبان لصدقه عليهما مع كونها أجناسا كأصوفا ( اشترط الحلول ) من الجانبين بالإجماع لاشتراط القابضة في الخبر ومن لازمها الحلول غالبا ، ففى اقترن بأحدهما تأجيل وإن قل زمنه وحل قبل نفرقهما لم يصح ( والمائلة ) مع العلم بها وما كان فيها من خلاف لبعض الصحابة قد انقضى واستقر الإجماع على خلافه ( والتقاضى ) يعنى القبض الحقيقى فلا تكنى نحو حوالة وإن حصل معها القبض فى المجلس ، ويكنى قبض الوكيل فيه من العاقدين أو أحدهما وهما بالمجلس ،

رجوع الضمير للطعام من الجانبين جنسا أو للمذكور نظر ظاهر اهـ ( قوله اشتراكا معنويا ) معناه أن يوضع اسم الحقيقة واحدة تحتهما أفراد كثيرة كالقمح مثلا ، أما اللفظى فهو ما وضع فيه اللفظ لكل من المعاني بخصوصه فيتعدد الوضع فيه بتعدد معانيه كالأعلام الشخصية وكالقرء فإنه وضع لكل من الطهر والحيض ( قوله كتمر الخ ) قال سم على حج : قوله كتمر الخ يتأمل انطباق الضابط على ذلك اهـ . أقول : أى لأن هذا الاسم حدث لهما بعد دخولهما فى باب الربا لثبوت الربا فيهما بسرا ونحوه ويمكن الجواب بأنه من وقت دخولهما فى باب الربا جمعتهما اسم خاص كالطلع ثم الحلال وإن اختلف الاسم باختلاف الأحوال ( قوله وبما بعده ) أى من قوله من أول الخ ( قوله هذا الاسم ) أى وهو الدقيق ( قوله وبالأخير ) أى من قوله اشتركا فيه اشتراكا معنويا الخ ( قوله البطيخ الهندي ) أى الأخضر ( قوله وهذا الضابط ) هو قوله بأن جمعتهما اسم خاص الخ ( قوله منتقض ) ويمكن أن يقال : إن حقيقة كل من الألبان واللحم مخالفة لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ، ثم رأيت ابن عبد الحق أشار إلى ذلك حيث قال : ولك ادعاء غروجهما بالقيد الأخير اهـ : أى وهو قوله اشتركا فيه الخ ، لكن يرد عليه الضمان والمعر فإنهما مع اتحاد الجنس طبائعهما مختلفة بالحرارة والبرودة ، إلا أن يقال : إن ذلك الاختلاف لعوارض تعرض لهما مع اتحاد حقيقتهما ( قوله لاشتراط المقابضة ) مستند الإجماع ( قوله ومن لازمها الحلول ) الضمير فى لازمها للمقابضة ، وقال سم على حج : قد يقال لا يلزم إرادة اللازم اهـ . أقول : ويمكن أن يجاب بأن ألفاظ الشارع إذا وردت منه تحمل على الغالب فيه والأمور النادرة لا تحمل عليها ( قوله وإن قل زمنه ) أى كدرجتين مثلا ( قوله والمائلة مع العلم بها ) أى حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الآتى ولو باع جزاها الخ ( قوله فلا تكنى نحو حوالة ) ومنه الإبراء والضمان لكنه يبطل العقد بالحوالة والإبراء لتضمنهما الإجازة ، وهى قبل التقاضى مبطله للعقد وأما الضمان فلا يبطل العقد بمجرد ، بل إن حصل التقاضى من العاقدين فى المجلس فذاك وإلا يبطل بالتفرق ( قوله من العاقدين ) متعلق بوكيل ، وبعبارة خج : ويكنى قبض وارثيهما فى مجلس العقد بعد موتها وهما فيه وماؤذنيه لا غيرهما اهـ . أقول : وهى تنفيذ أن الوكيل لو أذن لوكله فى القبض وأن العبد المأذون له لو أذن لسيده فى القبض صح ، وكتب عليه سم : حاصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الأذنين ، ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة الموروثين المبنيين مع الفرق فليتأمل اهـ . أقول : ولعل

( قوله من العاقدين أو أحدهما ) ينبئ أن يكون متعلقا بكل من قبض والوكيل

وكذا قبض الوارث بعد موت مورثه في المجلس: أى وإن لم يكن الوارث معه في مجلس العقد لأنه في معنى المكره كما قاله الشيخ أبوعل في آخر كلام له بخلاف ما لو كان العاقد عبدا مأذونا له فقبض سيده أو وكيلًا فقبض موكله لا يكتفى (قبل التفرق) ولو في دار الحرب حتى لو كان العوض معينًا كفى الاستقلال بقبضه ولو قبضا البعض صح فيه تفرقا للصفة (أو جنسين كحنطة وشعير جاز التفاضل) بينهما (واشترط الحلول) من الجانبين كما مر (والتفاضل) يعنى القبض كما تقرر لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر» والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف

الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب من القبض وعدمه والتحق بالجمادات بخلاف الآذن (قوله وكذا قبض الوارث) أى ثم إن اتحد فظاهروا إن تعدد اعتبر مفارقة آخرهم، ولا يضر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام المورث مفارقة بعضهم كمفارقة بعض أعضاء المورث لمجلسه، ولا بد من حصول الإقباض من الكل ولو يأنهم لو أحد قبض عنهم، فلو أقبض البعض دون البعض، فينبغي البطلان في حصه من لم يقبض كما لو أقبض المورث بعض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي (قوله في المجلس) متعلق بموت (قوله لأنه) أى الوارث في معنى المكره: أى بموت مورثه (قوله في آخر كلام له) في نسخة بعد ما ذكر ويكون محل بلوغه الخبر بمنزلة مجلس العقد، فلما أن يحضر المبيع له فيه أو يوكل من يقبضه قبل مفارقتها اهـ. ونقل سم على حج عن مر ما يوافق هذه النسخة وفرق وأطال فليراجع. وقوله في هذه النسخة ويكون الخ: أى وأما الحى فيعتبر بقاؤه في مجلسه الذى وقع فيه العقد، وقوله بمنزلة مجلس العقد معتمد، وقوله فلما أن يحضر المبيع هو ظاهر إن كان حاضرا فإن كان غائبا عن البلد فما حكمه راجعه (قوله فقبض سيده) أى بغير إذن منه على ما أفهمه كلام حج السابق ولو كان حاضرا مجلس العقد (قوله فقبض موكله) أى بغير إذنه، وقوله لا يكتفى: أى لأنه يقبض عن نفسه لا عن العاقد، ثم إن حصل القبض من الوكيل والعبد في المجلس استمرت الصحة وإن تفرقا قبل التقابض بطل العقد (قوله ولو في دار الحرب) يتأمل أخذ هذه غاية، ولعله دفع ما قد يتوهم أن دار الحرب يتسامح فيها بجواز الاستيلاء على أموالهم ونحوها (قوله حتى لو كان) غاية مرتبة على التقابض المفسر بما مر من قوله يعنى القبض الحقيقى الخ (قوله كما تقرر) أى في قوله يعنى القبض الحقيقى الخ (قوله سواء الخ) يجوز أن يكون تأكيدا ويجوز أن يكون إشارة إلى أن المساواة في المقدار حقيقة لأن المائلة تصدق بها في الجملة وبحسب الحزر اهـ سم على منهج. أقول: قول سم ويجوز الخ وجه المغايرة بينه وبين ما قبله أن التأكيد الغرض منه تحقيق الأول وإثباته، وقوله ويجوز بمنزلة الصفة

(قوله فقبض موكله لا يكتفى) وظاهر أن محله كالذى قبله مالم يوكلهما<sup>١</sup> العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل (قوله ولو في دار الحرب) أى ولا يقال: لإنهما مأموران بالخروج منها مكرهان شرعا على التفرق ويحتمل ما قاله الشيخ في الحاشية أن المراد أنه لا بد من التقابض ولو كان العاقد مع حر في دار الحرب، ولا يقال: إنه يجوز لنا الاستيلاء على أموالهم فلا عقد في الحقيقة وعليه فهو خاص بما إذا كان العقد مع حرى، وعبارة الروضة: يجري الربا في دار الحرب جريانه في دار الإسلام سواء فيه الكافر والمسلم (قوله ولو قبضا البعض) يظهر أن منه ما لو قبض أحدهما جميع البدل والآخر بعضه فيصح في ذلك البعض بنظيره أخذنا بما أتى في مسئلة الدينار

(١) (قوله مالم يوكلهما) الذى في سودة المؤلف (مالم يوكلها) اهـ.

شتم «إن كان بدايد» أى مقابضة ومن لازمها الحلول كما مر ، وما اقتضاه من اشتراط المقابضة وإن اختلفت العلة أو كان أحد العوضين غير ربوى فغير مراد بالإجماع ، والأولان شرطان للصحة ابتداء والتقاضى شرط لها دواما ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس ، ومحل البطلان بالتفرق إذا وقع بالاختيار فلا أثر له مع الإكراه على الأصح لأن تفرقهما حينئذ كالعدم ، خلافا لما نقله السيكي عن الصيمرى ، والتخاير قبل القبض وهو إلزام العقد كالتفرق فى البطلان هنا وإن حصل القبض بعده فى المجلس كما صححناه هنا ، وما ذكره فى باب الخيار من أنهما لو تقابضا قبل التفرق لم يبطل ضعيف ، إذ هو مفرع على رأى ابن سريج وهو لا يرى أن التخاير يميزه التفرق ، وما جمع به بعضهم بين الكلامين ليس بصحيح وإنما هو تضييع لكلامهما هنا ؛ ولو اشترى من غيره نصفاً شائعاً من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صح ، ويسلمه البائع له ليقبض النصف ويكون نصفه الثانى أمانة فى يده بخلاف ما لو كان به عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد المعطى لأنه قبضه لنفسه ، فإن أقرضه البائع فى صورة الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشترى بها النصف الآخر من الدينار جاز كغيرها ، وإن اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسلمه منها خمسة ثم استقرضها ثم ردها إليه عن الثمن بعد العقد فى الخمسة الباقية كما رجحه ابن المقرئ فى روضه لأن التصرف مع العاقد فى زمن الخيار إجازة وهى مبطله كما مر ، فكأنهما

الخصصة لأنه لما احتملت المماثلة المراد وغيره كان قوله سواء كالتعت المخصص (قوله أى مقابضة) من كلام الشارح (قوله وما اقتضاه) أى الحديث (قوله غير ربوى) فى اقتضائه هذا نظر لأن جميع الأجناس المشار إليها بهذه الأجناس ربوية اه سم على حج (قوله فغير مراد) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغير المراد لا يقدح فى صحتها وهذا مما ينفع المصنفين اه سم على حج (قوله والأولان) الحلول والمماثلة (قوله ومن ثم ثبت فيه) أى عقد الربا (قوله فلا أثر له مع الإكراه) قضيته أنه يضر مع النسيان والجهل ، وبه جزم سم عند قول المصنف قبل التفرق حيث قال قوله قبل التفرق شامل للتفرق سهواً أو جهلاً (قوله على الأصح) عبارة حج : نعم التفرق هنا مع الإكراه مبطل لضيق باب الربا ، قال سم : قوله مع الإكراه مبطل ، قال فى شرح العباب : وكالإكراه النسيان كما فى الأم والجهل كما قاله المبادردى ، وهذا موافق لما تقدم عن سم فى النسيان والجهل ، لكن ما تقدم لافيدته لأن محصله أن قوله قبل التفرق شامل له ، ومجرد قوله شامل الخ لا يقتضى اعتياده ولا أنه المنقول (قوله لأن تفرقهما) أى ثم إذا زال الإكراه اعتبر موضعه اه سم على حج (قوله والتخاير) أى ولو من أحدهما أخذنا من قوله وهو الخ (قوله قبل التفرق) أى وبعد التخاير (قوله ليس بصحيح) مثنى عليه حج (قوله بخمسة دراهم) أى مثلاً (قوله ليقبض) أى المشتري (قوله أمانة فى يده) أى المشتري (قوله ضمن الزائد) أى التقاضى (قوله ثم استقرضها) خرج ما لو استقرض منه غيره ثم ردها إليه فلا يبطل لأنه صدق عليه أنه قبض جميع الدراهم قبل التفرق (قوله بطل العقد) وفارقت هذه ما قبلها بأن المبيع فيها ثم نصف الدينار فقط وقد قبض مقابلته ، فإقراضه لصاحبه وقع بعد تمام القبض للمبيع فلم تؤثر الإجازة فى الأول والثانى عقد مستقل ، ولا كذلك الثانية فإن الإجازة فيها قبل قبض ما يقابل النصف الثانى (قوله فى الخمسة الباقية) أى فيما يقابلها من الدينار وهو النصف وبصير النصف الثانى

(قوله ومن لازمها الحلول) أى غالباً كما مر (قوله أو كان أحد العوضين غير ربوى) لك أن تمنع كون هذا قضية الخبر مع أن الإشارة فيه إنما هى لخصوص هذه الأجناس . ثم رأيت الشباب سم سبق إلى هذا المنع

تفرقا قبل التقابض . ولا يقال : تصرف البائع فيما قبضه من الثمن في زمن الخيار باطل لأن محله مع الأجنبي ، أما مع العاقد فصحيح ، وعلى المتعاقدين إثم تعاطى عقد الربا إن تفرقا عن تراض ، فإن فارق أحدهما أثم فقط ( والطعام ) الذي هو باعتبار قيام الطعام به أحد العلتين في الربا لخبر مسلم « الطعام بالطعام مثلا بمثل » وتعلق الحكم بمشتق يدل على تعلقه بما منه الاشتقاق ( ما قصد الطعام ) يضم أوله مصدر طعم بكسر العين : أى لطعم الآدى بأن يكون أظهر مقاصده تناول الآدى له وحده أو مع غيره

مضمونا عليه في يده ضمان يد لأنه كان مقبوضا بعقد صحيح ثم فسد وليس أمانة كما في المسئلة الأولى ( قوله قبل التقابض ) أى فيها يقابل النصف الثانى ( قوله باطل ) أى فلا يصح شراء النصف الثانى في الأولى ولا يملك التصرف في الخمسة التى قبضها في الثانية لعدم صحة القرض ( قوله إثم تعاطى عقد الربا ) ينبغى أن محله بالنسبة للمشتري مالم يضطر إليه ، فإن اضطر إليه كان الإثم على البائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة ( قوله إن تفرقا عن تراض ) أى مع التذكر والعلم ، وهلا جعل الفرق قائما مقام التلفظ بالفسخ حيث ترتب عليه انفساخ العقد فيكون فسخا حكما اللهم إلا أن يقال : تفرقهما على تلك الحالة محمول على أنهما تفرقا على نية بقاء العقد قائما لذلك . بخلاف ما لو تفرقا أو أحدهما بقصد الفسخ فلا إثم ويصدق في ذلك ( قوله وتعلق الحكم بمشتق الخ ) إذ الطعام بمعنى المطعم اه حج . وبه يندفع ما يقال للطعام اسم عين فلا يكون مشتقا ( قوله بكسر العين ) قال ع أى فاطم بالضم الأكل . وأما بالفتح فهو ما يدرك بالذوق اه سم على منيج ( قوله بأن يكون الخ ) تفسير لقصد وبه يندفع ما يقال من أين

( قوله بأن يكون أظهر مقاصده تناول الآدى ) فهو منه بالأولى ما إذا لم يقصد إلا لتناول الآدى ، وسأئنى كلامه أنه مثل ذلك ما إذا قصد للنعين بشرطه الآتى ، وخرج بذلك ما إذا قصد لطعم البهائم : أى بأن كان أظهر مقاصده طعمها نظير ما فسر به هنا طعم الآدى وحينئذ فيشمل صورتين ما إذا لم يقصد إلا لطعمها وما إذا كان أظهر مقاصده ذلك وكل من الصورتين غير ربوى بشرطه الآتى في كلامه فهذه خمس صور بالنظر إلى القصد ، ويأتى مثلها بالنظر إلى تناول كما لا يخفى بأن لا يتناوله إلا الآدميون أو يغلب تناولهم له أو يستوى الأمران أو لا يتناوله إلا البهائم أو يغلب تناولها له ، فيتلخص خمس وعشرون صورة حاصلة من ضرب خمسة القصد في خمسة تناول وكلها تعلم من كلامه إما بالمنطوق أو بمفهوم الموافقة أو المخالفة كما أشرنا إليه وكلها يثبت فيها الربا إلا في ست صور . وإيضاح ذلك أنه أطلق فيما يكون أظهر مقاصده تناول الآدى له أنه ربوى وقد قدمنا أنه يفهم منه بالأولى ما إذا لم يقصد إلا لتناول الآدى فيها صورتان بالنظر إلى القصد تحتهما عشر صور بالنظر إلى تناولها وكلها فيه الربا ، وذكرنا في مستوى فيه النوعان من حيث القصد أنه ربوى بشرط عدم غلبة تناول البهائم له فدخل فيه من خمسة تناول ما إذا لم يتناوله غير الآدى وما إذا غلب تناوله وما إذا استوى الأمران فتبلغ صور الربا ثلاثة عشر ، وخرج بالشرط المذكور فيه ما إذا غلب تناول البهائم له وما إذا لم يتناوله إلا البهائم بطريق الأولى ، فهاتان صورتان لا ربا فيهما ، وذكر في مطعم البهائم أنه غير ربوى بشرط غلبة تناولها له ، وقد علمت أن قوله فيه إن قصد لطعمها منطوق على صورتين ما إذا لم يقصد إلا لها ، وما إذا كان أظهر مقاصده تناولها نظير ما مر له في مطعم الآدى ، فدخل في كل من الصورتين ما إذا غلب تناول البهائم له وما إذا لم يتناوله إلا البهائم بالأولى ، فهى أربع صور حاصلة من ضرب اثنين في اثنين تضاف إلى الصورتين المتقدمتين فتصير صور عدم الربا ستا ، وخرج في صور في مطعم البهائم ما إذا لم يتناوله إلا الآدى وما إذا غلب تناوله له وما إذا استوى الأمران . فيحصل ست صور حاصلة من ضرب ثلاثة في اثنين



وإن لم يأكله إلا نادرا

علم أنه مقصود للآدى ( قوله وإن لم يأكله ) أى الآدى إلا نادرا : أى بل أو لم يأكله أصلا لكن يبقى الكلام فيها الربا تصاف إلى الثلاثة عشر المتقدمة تصوير صور الربا تسعة عشر وهى تمام الخمس والعشرين ، ويجمعها هذا الجدول :

ربوى	ما اختص به الآدى قصدا وتناولا
ربوى	ما اختص به الآدى قصدا وغلب فيه تناولا
ربوى	ما اختص به الآدى قصدا واستوى فيه مع غيره تناولا
ربوى	ما اختص به الآدى قصدا وغلب فيه غيره تناولا
ربوى	ما اختص به الآدى قصدا واختص به غيره تناولا
ربوى	ما كان أظهر مقاصده الآدى واختص به تناولا
ربوى	ما كان أظهر مقاصده الآدى وغلب فيه تناولا
ربوى	ما كان أظهر مقاصده الآدى واستوى فيه مع غيره تناولا
ربوى	ما كان أظهر مقاصده الآدى وغلب فيه غيره تناولا
ربوى	ما كان أظهر مقاصده الآدى واختص به غيره تناولا
ربوى	ما استوى فيه النوعان قصدا واختص به الآدى تناولا
ربوى	ما استوى فيه النوعان قصدا وغلب فيه الآدى تناولا
ربوى	ما استوى فيه النوعان قصدا وتناولا
غير ربوى	ما استوى فيه النوعان قصدا وغلب فيه غير الآدى تناولا
غير ربوى	ما استوى فيه النوعان قصدا واختص به غير الآدى تناولا
غير ربوى	ما اختص به غير الآدى قصدا وتناولا
غير ربوى	ما اختص به غير الآدى قصدا وغلب فيه تناولا
ربوى	ما اختص به غير الآدى قصدا واستوى فيه النوعان تناولا
ربوى	ما اختص به غير الآدى قصدا وغلب فيه الآدى تناولا
ربوى	ما اختص به غير الآدى قصدا واختص به الآدى تناولا
غير ربوى	ما كان أظهر مقاصده غير الآدى واختص به غير الآدى تناولا
غير ربوى	ما كان أظهر مقاصده غير الآدى وغلب فيه غير الآدى تناولا
بوى	ما كان أظهر مقاصده غير الآدى واستوى فيه النوعان تناولا
بوى	ما كان أظهر مقاصده غير الآدى وغلب فيه الآدى تناولا
ربوى	ما كان أظهر مقاصده غير الآدى واختص به الآدى تناولا

هكذا ظهر لى من كلام الشارح فليجروا .

واعلم أن الظاهر أن المراد بقوله قصد الآدى مثلا أن يكون الآدى يقصده للتناول منه ، وهذا غير التناول بالفعل وإلا فما معنى كون الطين الأرمى مقصودا للآدى ، ويجوز أن يكون المراد بكونه قصدا للآدى مثلا أنه يظهر من الحكمة الأثرية أن الله سبحانه و تعالى لم يخلق هذا إلا لعلم الآدى فليأكل ( قوله وحده أو مع غيره ) حالان

كالبلوط أو شاركه فيه البهائم (اقتياتا) كبير وماء عذب إذ هو مطعوم ، قال تعالى - ومن لم يطعمه فإنه مني - بخلاف الماء الملح فلا يكون ربويا . والأوجه إناطة ملحوته وعدوبته بالعرف (أو تفكها) كتين وزبيب ونمر وغيرهما يقصد به تأدم أو تحل أو تحرف أو تخمض مما يأتي كثير منه في الأيمان فلا يرد عليه الحلوا (أو تدوبا) كحلح وكل ما يصلح من البهارات والأبازير والأدوية كطين أومني ودهن نحو خروج وورد ولبان وصمغ وحب حنظل وزعفران وسقمونيا للخبر المار فإنه نص في على البر والشعير والمقصود منهما التفوت فألحق بهما ما في معناهما كالأرز والذرة وعلى التمر : والمقصود منه التفكه والتأدم فألحق به ما في معناه كالتين والزبيب وعلى الملح والمقصود منه الإصلاح فألحق به ما في معناه

في العلم بكون أظهر مقاصده الطعم حيث لم يتناوله الآدي إلا نادرا أو لم يتناوله أصلا من أين يؤخذ إلا أن يقال : إنه يؤخذ من حيث المنافع التي اشتمل عليها ككونه قوتا ، فيعلم أن الاقتيات منه هو المقصود فلا يضر في كونه مقصودا للآدي اختصاص البهائم به أو غلبة تناولهم له ( قوله كالبلوط ) وهو المعروف الآن بتمر القواد ، وهو يشبه البلح في الصورة ( قوله إذ هو مطعوم ) أي لغة في المصباح ويقع : أي الطعم بمعنى المطعوم على كل ما يساغ حتى على الماء وذوق الشيء ، ثم قال : وفي العرف الطعام : اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب ( قوله بالعرف ) المراد بالعرف عرف بلد العقد حج ، والمراد ببلد العقد محله بلدا كان أو غيرها . وقال سم عليه : قوله بلد العقد : أي وإن لم يكن الشيء قد يكون ربويا في بلد وغير ربوي في آخر ، ولا يخلو من غرابة ونظر اه . أي فالأولى مقاله . من أن المراد بالعرف العام كأن يقال : العذب : ما يساغ عادة من غير نظر إلى محله دون أخرى ( قوله الحلوا ) بالقصر والمد ، وعبارة المصباح : الحلوا التي تؤكل تمداً وقصر ، وجمع الممدود حلواي مثل صحاري وصحاري بالتشديد ، وجمع المقصور حلواي بفتح الواو . قال الأزهرى : الحلوا اسم لما يؤكل من الطعام إذا كان معالجا بحلاوة اه ( قوله كحلح ) أي سواء كان مائيا أو جليا لأن كلا منهما يقصد للإصلاح فهما كالبر البحري والصعيدى ( قوله وكل ما يصلح ) أي البدن ( قوله من البهارات ) في المصباح : والبهار وزان سلام الطبيب ، ومنه قبل لأزهار البادية بهار . قال ابن سيده : والبهار بالضم : شيء يوزن به اه . وفي المختار : والبهار بالفتح : العرار الذي يقال له عين البقر ، وهو بهار البر ، وهو نبت جعد وتفاحة صفراء ينبت أيام الربيع يقال له العرارة اه . ومنها يعلم أن التجميع لا يسمى بهارا ، وهو خلاف ما عليه عرف الناس ( قوله والأبازير ) ومنها الحلبة اليابسة بخلاف الحلبة الخضراء كذا بهامش ، وعليه فقلها الكبير فيها ذكر من التفصيل فيها يظهر ، لكن عبارة الشارح في أواخر بيع الأصول والثمار قبيل ويرخص في بيع العرايا نصها : ولهذا لو باع زراعا غير ربوي قبل ظهور الحب يجب أو برّا صافيا بشعير وتقابضا في المجلس جاز إذ لا ربا ، ويؤخذ من ذلك أنه إذا كان ربويا كان اعتد أكله كالحلبة امتنع بيعه بحبه وبه جزم الزركشى ؛ ومثل البهارات والأبازير غيرهما بدليل مامثل به من الطين وما معه فإنه ليس من البهارات ولا الأبازير مع كونه ربويا لكن منه الأدوية ( قوله خروج ) وزان مقود اه مصباح ( قوله وورد ) أي ودهن ورد . أما الخروج والورد وماؤه فليست ربوية لأنها لم تقصد للطعم اه حج ولم ينبه على حكم بقية المياه ، والظاهر أنها ربوية لأنها تقصد للتداوى ( قوله فألحق به ما في معناه ) .

من الضمير المخبرور في له كما يعلم من عبارة الروض وغيرها .

كالمصطكى والسقمونيا ولا فرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن فإن الأغذية لحفظ الصحة والأدوية لردّها ، وإنّما لم يذكرها الدواء فيها يتناولها الطعام في الأيمان لأنها لا تتناولها في العرف المبينة هي عليه ولا ربا في الحيوان مطلقا ، وإن جاز بلعه كصغار السمك لأنه لا يعد للأكل على هيئته ، وأشار بقصد إلى أنه لا ربا فيها يجوز أكله ولكنه غير مقصود كعظم رخو وأطراف قضبان عنب وجلود لآتوكل غالبا بأن خشفت وغلظت ومعلوم به أنّهم إن قصد لطعمها وغلب تناولها له كعلف رطب قد يتناولها الآدمي ، فإن قصد للنوعين فربوى إلا إن غلب تناول البهائم له فيها يظهر ، فعلم من هذا كقولنا السابق بأن يكون أظهر مقاصده إلى آخره أن القول ربوى . بل قال بعض الشراح : إن النص على الشعر يفهمه لأنه في معناه ، وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القول مما غلب تناول البهائم له ، محمول على بلاد غلب فيها لثلا يخالف كلام الأصحاب (وأدقه الأصول المختلفة الجنس وخلوها وأدهانها) بالرفع عطفا على الأدقة (أجناس) لأنها فروع لأصول مختلفة فأعطيت حكم أصولها فيجوز بيع دقيق البرّ بدقيق الشعر ، ثم كل خلين لا ماء فيها واتحد جنسهما بشرط فيها المائلة ، وكل خلين فيها ماء لا يباع أحدهما بالآخر مطلقا لأنهما من قاعدة مد عجوة ودرهم وكل خلين في أحدهما ماء إن اتحد الجنس لم يبيع أحدهما بالآخر لنوع الماء للمائلة ولا يبيع وخرج بالمتحدة الجنس المتحدة الجنس كأدقة أنواع البر فهى جنس واحد ، وسيأتى أنه لا يباع بعض ذلك ببعض ولو بقدره الجهل بالمائلة وبأدهانها دهن نحو الورد

[ فرع ] انظر الترمس هل هو ربوى وينبغي أن يكون ربويا لأنه يؤكل بعد نفعه من الماء وأظنه يتداوى به قبل فليحرر اسم على منج . ومثله القرطم اه ديمري . وينبغي أن مثل القرطم دهنه ودهن الخس والتلجم ( قوله كالمصطكى ) يضم الميم والقصر اه ( قوله والسقمونيا ) بخلاف دهن السمك والكتان لأنها بعدان للاستصباح دون الأكل اه سم على منج ، ونقل بالدرس عن الشرف المناوى أنه سئل عن التطرون هل هو ربوى أم لا ؟ فأجاب بأنه ربوى لأنه يقصد به الإصلااح اه سم على منج فليراجع . أقول : وقد يتوقف فيه فإنا لا نعلم أى إصلااح يراد منه مما هو من جزئيات المطعوم من الاقتيات والتفكه والتأدم والتداوى ، والذي يستعمل فيه إنما هو على سبيل الغش في البضاعة التي يضاف إليها ( قوله ولا ربا في الحيوان مطلقا ) أى مأكولا أو غيره من جنسه أو من غير جنسه ، ومعلوم أن الكلام في الحى ( قوله كصغار السمك ) أى والجراد ( قوله وأطراف قضبان عنب ) ومثلها ورقه ومثلها أيضا أطراف قضبان العصفور ( قوله كعلف رطب ) كالبسم .

[ فرع ] قال مر : المطعومات خمسة أقسام : ما يختص بالآدميين : أى من حيث القصد ، ما يغلب ، ما يستوى فيه الآدميون وغيرهم ، ما يختص بغيرهم . ما يغلب في غيرهم ، فالثلاثة الأول فيها الربا ، والباقيان لا ربا فيها اه سم على منج ( قوله محمول على بلاد غلب فيها الخ ) هذا يؤدى إلى أن الشيء يكون ربويا في بعض البلاد دون بعض وهو مشكل . قال سم على حج بعد مثل ما ذكر : ولا يخلو عن غرابة ونظر اه . وقد يحمل كلامه على أن هذا في مقابلة ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى أن غلبة تناول البهائم القول ممنوعة ، ولئن سلم ذلك فما استندت إليه من الغلبة إنما هو في بعض البلاد ولا اعتبار لذلك ، وحينئذ فالقول ربوى دائما ( قوله فيها ماء ) أى ربوى اه عراقى ( قوله لا يباع أحدهما بالآخر مطلقا ) أى من جنس واحد أم لا ( قوله لنوع الماء الخ ) ومحل إن كان الماء

( قوله بدقيق الشعر ) أى مطلقا ولو متفاضلا ( قوله وكل خلين فيها ماء ) أى عذب

والبنفسج فكلها جنس واحد لأن أصلها الشيرج. وقول بعض الشراح: يجوز بيع دهن البنفسج بدهن الورد متفاضلا يجعل على دهنين اختلف أصلهما وإن لم يمهذ ذلك في غير الشيرج (واللحوم والألبان والأسبان والبيوض كل منها كذلك) أي أجناس (في الأظهر) كأصولها فيجوز بيع لحم أو لبن البقر بلحم أو لبن الضأن متفاضلا بلحم ولبن الجواميس مع البقر والضأن مع المعز جنس. والثاني أنهما جنس واحد لاشتراكهما في الاسم الذي لا يفتقر للتمييز بعده إلا بالإضافة، فأشبهت أنواع التمار كالمعقل والبري، وليس من البقر البقر الوحشي لأن الوحشي والإنسي من سائر الحيوانات جنسان: أما لحم المتولد بين بقر وغنم مثلا فهل يجعل جنسا برأسه أو يجعل مع لحم أبويه كالجنس الواحد احتياطا فيحرم بيع لحمه بلحمهما متفاضلا. قال الزركشي: ولم يتعرضوا له، ويظهر الثاني لصيق باب الربا. والكبد والطحال والقلب والكلى والبرية والمخ أجناس ولو من حيوان واحد لاختلاف أسماؤها وصفاتها، وشحم الظهر والبطن واللسان والرأس والأكارع أجناس، والجراد ليس بلحم، والبطيخ الأصفر والأخضر والخيار والقثاء أجناس (والمائلة تعتبر في المكيل) كلبن بسائر أنواعه وإن تفاوت بعضها وزنا كحلب برباب كالبر الصلب بالرخو وحب وتمر وخل وعصير ودهن مائع لا جامد، أما قطع الملح الكبار المتجافية في المكيل فوزونة وإن أمكن سحقها (كيلا) وإن كان بما لا يعتاد كقصعة (و) في (الموزون) كتقعد وعسل ودهن جامد (وزنا) ولو بقيان فلا يجوز بيع بعض المكيل ببعض وزنا؛ ولا يبيع بعض الموزون ببعض كيلا وإن كان الوزن مضبوط، إذ الغالب في باب الربا التعبد ومن ثم كفى الوزن بالماء في نحو الزكاة وأداء المسلم فيه لا هنا، ولا يضرب مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا ولا عكسه، ويؤثر قليل نحو تراب في وزن لا كليل (والمعتبر) في كون الشيء ميلا أو موزونا (غالب عادة الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) لظهور أنه اطلع عليه وأقره

ربويا لأنه يصير حينئذ من قاعدة مدعوجة ودرهم (قوله والبنفسج) هو كسفر جل (قوله فكلها جنس واحد) أي فيباع بعضها ببعض إن علمت المائلة، وسيأتي ما فيه بعد قول المصنف: وفي حبوب الدهن الخ (قوله لأن أصلها الشيرج) قال في المصباح: الشيرج معرب من شيره وهو دهن السمسم. وربما قيل للدهن الأبيض وللعصير قبل أن يتغير شيرج تشبيها به لصفاته وهو يفتح الشين مثال زينب وصيقل وعيطل: وهذا الباب باتفاق ملحق باب فعل نحو جعفر، ولا يجوز كسر الشين لأنه يصير من باب درهم وهو قليل ومع قلته فأمكنه محصورة وليس هذا منها (قوله اختلف أصلهما) أي كشيرج وزيت (قوله مع لحم أبويه) أي لحم كل من أبويه (قوله ويظهر الثاني) هو قوله أو يجعل وظاهره أي وإن اشتهد شبه أحدهما فيما يظهر أخذنا من العلة المذكورة. وبقي ما لم تولد أحدهما بين بقر وغنم والثاني بين بقر وإبل فهل هما كالجنس الواحد أو كجنسين؟ في نظر، والأقرب أن يقال فيه: يحرم بيعه متفاضلا بما شاركه في أحد أصليه، فيحرم بيع لحم المتولد بين بقر وإبل بلحم المتولد بين بقر وغنم ولا يحرم بيع لحمه بلحم الغنم الخالص، لأن الغنم لم تشارك المتولد بين واحد من أصليه، وكذا يحرم بيع المتولد من بقر وغنم بالبقرة، ولا يحرم بيعه بلحم الإبل. وأما الفرعان المتولد أحدهما من الإبل والبقرة والآخر من البقر والغنم فيحرم بيع كل منهما بلحم الآخر متفاضلا (قوله والأكارع أجناس) أي ولو من حيوان واحد أيضا (قوله ليس بلحم) أي مادام حيا فيباع ببعض متفاضلا (قوله كالبر الصلب بالرخو) أي بأن لم يتناه نضجه بأن جف ولم يتناه نضجه (قوله لا جامد) أي أيما هو قالمتميز فيه الوزن كما يأتي (قوله جامد) راجع لكل من العسل والدهن (قوله غالب عادة الحجاز) والحجاز مكة والمدينة، واليامة مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقراها: أي الثلاثة كالطائف وجدة وخيبر والينبع اثنتين المتباعدتين وشرحه للشارح في باب

فلا عبرة بما أحدث بعده (وما) لم يكن في ذلك العهد أو كان و (جهل) حاله ولو لنسيان أو كان ولم يكن بالحجاز أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء أو لم يستعمل فيه أو غلب أحدهما ولم يتعين يعتبر فيه عرف الحجاز على ما قاله المتولى ، لكن تعليل الأصحاب السابق بخالفه ، فإن لم يكن لم فيه عرف فإن كان أكبر من التمر المعتدل فوزون جزما إذ لم يعهد في ذلك العهد الكيل في ذلك ، وإلا فإن كان مثله كاللوز ، أو دونه فأمره محتمل ، لكن قاعدة أن مالم يعد شرعا يحكم فيه العرف. قاضية بأنه (تراضى فيه عادة بلد البيع) حالة ، البيع فإن اختلف اعتبر فيه الأغلب فيما يظهر ، فإن فقد الأغلب ألحق بالأكثر به شها ، فإن لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن ( وقيل الكيل ) إذ أغلب ماورد فيه النص مكيل ( وقيل الوزن ) لأنه أحصر وأقل تفاوتاً ( وقيل يتخير ) للتساوى ( وقيل إن كان له أصل ) معلوم المعيار ( اعتبر أصله ) فعليه دهن المسمم مكيل ودهن اللوز موزون ، كذا قاله الشارح وهو تفرغ على المرجوح وإن كان موها إذ الأصح أن اللوز مكيل فدهنه كذلك ( والتقد بالنقد ) أى الذهب والفضة وإن كانا غير مضروبين ، وعلّة الربا فيه جوهريّة الثمن فلا ربا في الفلوس ولو راجت ( كقطعاً بطعام ) في جميع مأمّر في ذهب بمثله أو فضة بمثلها تعتبر الثلاثة وفي أحدهما بالآخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرفاً ، وقدم الكلام على الطعام على الكلام على النقد عكس الوارد في الخبر لأن الكلام في الطعام أكثر تقدم لذلك ، وأما قوله إن تقدم مايقبل عليه الكلام أولى فإنما هو بحسب المقاصد ، ولا فرق هنا وفيما مرّ بين كون العرضين معينين أو في الذمة أو أحدهما معيناً والآخر في الذمة كبعثك هذا بما صفتته كذا ثم يعين ويقبض قبل التفريق ، ويجوز إطلاق الدينار والدرهم إذا كان في البلد غالب منضبط ( ولو باع ) طعاماً أو نقداً يجنسه وقد ساواه في ميزان ونقص عنه في أخرى ( جزافاً ) بتقليد الجرم واقتصار الشارح هنا على كسرهما لأنه أفصح وإلا فقد ضبطها بالتثنية في الشفعة

الجزية ( قوله وما لم يكن في ذلك العهد ) أى لا في الحجاز ولا غيرها بل أحدث لابنائى قوله أو كان ولم يكن بالحجاز ( قوله يعتبر فيه عرف الحجاز ) يعنى الآن فلا ينافى أن من جملة صوره كونه غير موجود في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم يقيد هذا ولا ما عهد فيه شيء في عهده صلى الله عليه وسلم بقدر من التمر ولا غيره ، ولكن قوله بعد إذ لم يعلم في ذلك العهد الترخيل على أن ما كيل في عهده صلى الله عليه وسلم أو كان عرف الحجاز فيه ذلك لا يزيد على قدر التمر فليتأمل ( قوله تعليل الأصحاب السابق ) أى في قوله لظهور أنه الخ ( قوله فوزون جزما ) ومنه الليمون فالعبرة فيه بالوزن ( قوله يحكم فيه العرف ) ظاهر في أن اللغة مؤثرة عن العرف وهو كذلك ( قوله جاز فيه الكيل والوزن ) ويظهر في متابعين بطرق بلدين مختلفي العادة التخيير أيضاً اه حج . وكتب عليه سم : لو تابعنا كذلك شيئاً بتقد مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يجب التبيين اه رحمه الله ؟ أقول : الأقرب وجوب التبيين ، ومحتمل اعتبار بلد المبتدئ بالصيغة موجبا كان أو قابلا لأن لفظة يحمل على عرفه المطرد فيكون الجواب لما سبق من الصيغة ( قوله جوهريّة الثمن ) أى عزته وشرفه ( قوله ولو راجت ) أى فيجوز بيع بعضها

( قوله فلا عبرة بما أحدث بعده ) أى من أصل معيار أو غلبته ( قوله على ما قاله المتولى ) انظر ما معتمد الشارح في هذه المسئلة بعد هذا التبرى هل هو ما ذكره المتن في صورة الجهل أو غيره ( قوله فإن لم يكن لم فيه عرف ) هذا مفهوم قول المتولى : يعتبر فيه عرف الحجاز فهو مبنى على كلام المتولى الذى تبرأ منه ، بل هو من جملة كلام المتولى كما يعلم من كلام غيره ( قوله كاللوز ) المقصود منه مجرد التثليل لما جرمه مماثل لجرم التمر كما نبه عليه الشباب حج ، وإلا فالأصح أنه مكيل كما سيأتى في كلام الشارح ( قوله وهو ) أى كون اللوز موزوناً ( قوله فإنما هو بحسب المقاصد ) عبارة قاصرة

( تخميناً ) أى حزرنا التساوى وإن غلب على ظنه ذلك بالاجتهاد ( لم يصح ) البيع ( وإن خرجا سواء ) للبهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر . رواه مسلم ، وقيس النقد على الطعوم للجهل بالمائلة عند البيع إذ هذا معنى قولهم الجهل بالمائلة كحقيقة المقاضاة ، ويؤخذ منه البطلان عند انتهاء التخمين بالأولى ولو علما تماثل الصبرتين جاز البيع كما قاله القاضى ولا حاجة حينئذ إلى كيل ، ولو علم أحدهما مقدارها وأخبر الآخر به فصدقه فكلا الزعلما . قاله الرويانى ، وهو صادق بما إذا كان الإخبار من أحدهما للآخر أو من ثالث وخرج بتخميننا ما لو باع صبرة صغرى بكيلها من كبرى أو صبرة بأخرى مكايلة أو كيلا بكيل أو صبرة دراهم بأخرى موازنة أو وزنا بوزن فيصح إن تساوى وإلا فلا ، ولو تفرق في هذه والتى قبلها في حالة صحة البيع بعد قبض الجملةتين وقيل الكيل أو الوزن لحصول القبض فى المجلس صح وما فضل من الكبيرة بعد الكيل أو الوزن لصاحبها فالمعتبر هنا ما ينقل الضمان فقط لا ما يفيد التصرف أيضا لما سيأتى أن قبض ما يبيع مقدارا إنما يكون بالتقدير ، ولو باع صبرة برّ بصبرة شير جزافا جاز الانتفاء اشتراط المائلة ، فإن باعها بها مكايلة وخرجنا سواء صح ، وإن تفاضلتا وسمح رب الزائد بإعطائه أَرْضَى رب الناقص بقدره من الزائد أقرّ البيع ، وإن تشاحا فسُخ . واعلم أن المائلة لا تتحقق إلا فى كاملين ، وضابط الكال أن يكون الشيء بحيث يصلح للدخار كسمن ، أو يَبْهَأُ لأكثر الانتفاعات به كلبن ( و ) من ثم لا تعتبر ( المائلة ) فى نحو حب وتمر وإلا ( وقت الجفاف ) ليصير كاملا وتنقيتها شرط للمائلة لا لالكال لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال « أَيْتَقَسُ الرطب إذا بَس ؟ » فقالوا : نعم ، فهنى عن ذلك » صححه الترمذى وغيره ، أشار صلى الله عليه وسلم بقوله أَيْتَقَسُ إلى أن المائلة إنما تعتبر حال الجفاف ، وإلا

ببعض متفاضلا ( قواه ولو علما ) أى حقيقة بأن كالا أو أحدهما وأخبر صاحبه بذلك وصدقه فلا يكتفى ظن لم يستند إلى إخبار ، ثم إن تبين خلافه تبين البطلان ، وهذا خارج بقوله تخميناً . قال حج : وقضية قولهم قبل البيع أنه لا بد من علمهما بذلك عند ابتداء التلفظ بالصيغة ( قوله ولو تفرقا فى هذه ) هى قوله أو صبرة بأخرى مكايلة أو كيلا بكيل الخ ( قوله والتى قبلها ) هى مالو باع صبرة صغرى بكيلها من كبرى ( قوله بصبرة شير جزافا جاز ) أى لأن المائلة لا تعتبر مع اختلاف الجنس ( قوله فإن باعها ) أى صبرة البرّ بصبرة الشعير ( قوله أو يَبْهَأُ لأكثر الانتفاعات به ) أى مع إمكان العلم بالمائلة فلا يرد ما سيأتى من أن ما لا جفاف له كالقثاء وباقى الخضروات لا يباع بعضه ببعض ( قوله فى نحو حب ) وينبغى أن من النحو البصل إذا وصل إلى الحالة التى يخزن فيها عادة ( قوله وتمر ) هو بالمثلكة كما يفهمه قوله إلا وقت الجفاف ، إذ لو قرئ بالثناة لم يكن لقوله إلا وقت الجفاف معنى بالنسبة للتمر ( قوله وتنقيتها ) جواب عما يقال لا بد بعد الجفاف من التنقية أيضا لصحة بيع أحد الجافين بمثله ( قوله فقال أَيْتَقَسُ الرطب ) استفهام تقريرى ، والغرض منه كما يعلم من قوله الآتى وأشار الخ التنبيه على أن المائلة إنما تعتبر وقت الكال ( قوله فهنى عن ذلك ) وصورة النهى هنا كما قاله فى شرح الروض فلا إذن : أى بكسر الهزلة وفتح الدال المعجمة ( قوله وأشار صلى الله عليه وسلم ) وجه الإشارة أن نقصان الرطب بالجفاف أوضح

وإلا لتقديم الأكثر كلاما إنما هو بحسب المقاصد أيضا ( قوله وأخبر الآخر به فصدقه ) لعل لفظ أخبر مبنى للمجهول والضمير فى فصدقه للمخبر المفهوم من أخبر حتى يتأتى قوله أو من ثالث ( قوله فيصح إن تساوى ) أى فى غير الأولى ( قوله أشار صلى الله عليه وسلم ) الأولى أو ما صلى الله عليه وسلم إذ هذا من دلالة الإيلاء لا من دلالة الإشارة

فالتقصان أوضح من أن يسأل عنه . ويشترط مع ذلك عدم نزع نوى التمر لأنه يعرضه للفساد غالبا ، فلا عبرة بخلافه في بعض النواحي إلا على ما يأتي في نحو القضاء عن جمع ، ولا يؤثر ذلك في نحو مشمش ، وفي اللحم انتفاء عظم وملح يؤثر في وزن ونهاى جفافه لأنه موزون وقليل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف نحو التمر ، ومن ثم بيع حديثه الذى ليس فيه رطوبة تؤثر في الكيل بعينه لا برّبير ابتلا . وإن جفا . واعلم أن شرح هذا الكتاب قد اختلفوا في فهم قوله ( وقد يعتبر الكمال ) المتقضى لصحة بيع الشيء بمثله ( أولا ) فن ذاهب إلى أن المراد منه أنه يستثنى مما مر المتقضى للنظر إلى آخر الأحوال مطلقا العرايا الآتية ، لأن الكمال فيها يتقدر بجفاف الرطب اعتبر أول أحواله عند البيع ، أو نحو عصير الرطب أو العنب لاعتبار كماله عند أول كل منهما وإن كانا غير كاملين أو اللابن الحليب لأنه كامل عند خروجه من الضرع ، وقد قال بكل من ذلك جمع ، والأوجه صحة كل منها ، غير أن أقربها أولها كما جرى عليه الشارح ، إذ كمال الأخيرين وتعدده بتعدد أحوالهما معلوم من كلام المصنف في هذا الباب فلا يحتاج لذكره بخلاف العرايا ، وأيضا فهي رخصة أبيحت مع انتفاء الكمال فيها عند البيع بخلافها فهي أخرى بالاستثناء ، بل ربما إذا نظر لهذا لم يصح استثناء غيرها وإذا تقرر اشتراط الماثلة وقت الجفاف ( فلا يباع رطب برطب ) بفتح الراءين

من أن يسأل عنه ، فكان الغرض من السؤال الإشارة إلى هذا ومن ثم تعلم أن امتناع بيع الرطب بالخفاف لتحقق التقصان وامتناع الرطب بالرطب لجهل الماثلة كذا في الأسنوى اه سم على منهج . ومحل تحقق التقصان في بيع الرطب بالخفاف إذا بيع بمثله على تلك الحالة موازنة ، أما لو اعتبر جفاف الرطب تقديرا فهو من جهل الماثلة ( قوله فالتقصان أوضح ) أى لكونه معلوما لكل أحد ( قوله ويشترط مع ذلك ) أن الجفاف لحصول الماثلة واستمرار الكمال ( قوله عدم نزع نوى التمر ) هل منه العجوة المزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض أم لا لأنها على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع إليها الفساد ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن نزع نواها يعرضها للفساد مع أنها لا تخلو من أن تكون رطبا نزع نواه أو تمرا ، فإن كانت من التمر فعدم الصحة فيها مستفاد مما ذكر ، وإن كانت من الرطب فالفساد فيها مستفاد من قولهم لا يباع رطب برطب ولا يجاف والرطوبة فيها متفاوتة ، ومثلها بالأولى التي بنواها لأن النوى فيها غير كامن ( قوله فلا عبرة ) أى فلا يباع بعضه ببعض وقوله إلا على ما يأتي في نحو الخ : أى فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الراجح الآتى ( قوله في نحو مشمش ) من النحو الخوخ ( قوله وفي اللحم انتفاء عظم ) أى مطلقا كثر أو قل لأن قليله يؤثر في الوزن ككثيره ، ومن العظم ما يؤكل منه مع اللحم كأطرافه الرقاق ( قوله يؤثر ) قيد في الملح لأنه يقصد للإصلاح فاغتفر قليله دون كثيره ( قوله وقليل الرطوبة يؤثر فيه ) يؤخذ منه أنها لو كانت قليلة جدا كانت كالمالح فلا تضر ( قوله بخلاف نحو التمر ) أى مما يعايره الكيل فلا يعتبر فيه تنهاى جفافه ( قوله بيع حديثه ) أى التمر ( قوله ابتلا ) أى أو أحدهما ( قوله وإن جفا ) أى أو أحدهما ( قوله عند أول كل منهما ) عبارة حج : عند أول خروجه منهما اه . وهى واضحة ( قوله غير أن أقربها أولها ) أى العرايا لم يصلح استثناء غيرها : أى ولهذا جرى عليه في المنهج كالشارح ( قوله فلا يباع رطب برطب ) تفرع

( قوله أو نحو عصير الرطب أو العنب ) المناسب في هذا وفيما بعده تصديره بقوله ومن ذاهب ، وإلا فهذا الصنيع يوم أن هذه الثلاثة أمثلة للمذهب واحد ( قوله لاعتبار كماله عند أول كل منهما ) عبارة مقبولة ، والمناسب لاعتبار كمال كل منهما عند أوله ( قوله بفتح الراءين ) هذا باباه مقابله بخصوص التمر إلا أن يراد به الخصوص ، وتكون مقابله بالتمر قرينة هذه الإرادة

وضمهما وعليه يدل السياق (ولا يتم ولا عنب بعنب ولا بزيبب) ولا بسر بسر ولا برطب ولا يتمر  
ولا طلع إناث بأحدها ولا بمثله للجعل بالمائلة الآن وقت الجفاف وللخبر المار ، وألحق بالرطب في ذلك طرى  
الحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه ، ويباع قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن كما علم مما مر  
(وما لا جفاف له كالقثاء) بكسر أوله وبالمثلثة والمد (والعنب الذى لا يتزيب لا يباع) بعضه ببعض (أصلاً)  
لتعلم العلم بالمائلة ويباع الزيتون بعضه ببعض حال أسوداده ونضجه لأنه كامل ولا يستثنى لأنه جاف ، وتلك  
الرطوبات التى فيه إنما هى الزيت ولا مائة فيه ، ولو كان فيه مائة لجف ، وظاهر كلام المصنف أنه لا عبرة بما  
يجف من نحو القثاء ، ويوجه بأن النظر فيه للغالب ، لكن الذى أورده الشيخ أبو حامد والمحامل وغيرهما الجواز ،  
وقال السبكي : إنه الأقيس (وفى قول) مخرج (تكنى مائلته رطباً) بفتح الراء لأن معظم منافعه رطوبته فكان  
كاللبن فيباع وزناً وإن أمكن كيده ورد بوضوح الفرق (ولا تكنى مائلة) ماتولد من الحب نحو (الدقيق والسويق)  
أى دقيق الشعير ونحوهما كالنشا (والخبز) فلا يباع شئ منها بمثله ولا بأصله ، إذ الدقيق ونحوه يتفاوت فى  
النومة ، والخبز ونحوه يتفاوت فى تأثير النار ، ولا تباع حنطة مقلية بحنطة مطلقاً لاختلاف تأثير النار فيها ، ولا  
حنطة بما يتخذ منها ، ولا بما فيه شئ مما يتخذ منها ، ويجوز بيع الحب بالنخالة والحب المسوس إذا لم يبق فيه لب

على قوله وقت الجفاف المذكور فى المتن (قوله وضمهما) ومثل ذلك الرمان فلا يباع بعضه ببعض (قوله وعليه  
يدل السياق) سياق قوله ولا يتمر (قوله ولا بسر بسر الخ) وكالبسر فيما ذكر فيه الحلال والبيع (قوله بأحدهما)  
أى الثلاثة وهى البسر والرطب والتمر (قوله ولا بمثله) أى أما إذا بيع بطلع الذكور فيجوز لأههما جنسان . وقال  
سم على حج : وينبغي أن يعلم امتناع بيع طلع الذكور بمثله (قوله وألحق بالرطب فى ذلك الخ) إنما جعله ملحقا ولم  
يجعله من الرطب ، فيكون داخله فيه لأنه لا يقال عرفاً له رطب وإنما يقال طرى ، ولكن اللغة تطلق عليه الرطب ،  
ففى المختار الرطب بالفتح خلاف اليابس ، رطب الشئ من باب سهل فهو رطب ورطيب (قوله قديده بقديده)  
أى من جنسه (قوله ولا ملح يظهر فى الوزن) قيد فى الملح فقط لأنه يمكن خلوه من العظم فلم يغتر منه شئ  
بخلاف الملح فإنه لما كان من مصالحه اغتر القليل منه (قوله كما علم مما مر) أى فى قوله وفى اللحم انتفاء عظم الخ  
(قوله بكسر أوله) أى وبضمه (قوله ولو كان فيه مائة لجف) قال زى : وفيه نظر اه . أقول : وجهه أنه إذا  
وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد (قوله ويوجه) أى يمكن توجيهه فلا ينافى أن ما بعده هو المعتمد (قوله  
وغيرهما الجواز) أى فيما يجف من نحو القثاء ولم يخرج بالجفاف عن كونه مطعوماً ، بخلاف القرع فإنه بعد جفافه  
لا يصلح للأكل وإنما يستعان به على السباحة ونحوها (قوله وقال السبكي الخ) معتمد غيره (قوله ورد بوضوح  
الفرق) وهو أن ما فيه من الرطوبة يمنع العلم بالمائلة بخلاف اللبن (قوله أى دقيق الشعير) أى أو الحنطة ، وعليه  
فهو من عطف الخاص على العام . وعبارة المصباح : والسويق ما يعمل من الحنطة والشعير معروف اه .  
وفى قوله يعمل إشعار بأنه ليس عبارة عن الدقيق بمجرد (قوله بحنطة مطلقاً) مقلية أم لا (قوله مما يتخذ منها)  
ظاهرة وإن قلّ جدا ، وعليه فما جرت به العادة من خلط اللبن أو العسل بالنشا ليعمل على الوجه المخصوص المسمى  
بالخلو والمهبطية فيبعه بالحنطة باطل لتأثير النار فيه . ثم رأيت سم على منهج قال مانصه : ولا يصح بيع الحب بشئ

(قوله ونحوهما كالنشا) لا حاجة إلى ذكر نحوهما مع لفظ نحو الذى دخل به على المتن



أصلا لأنهما غير رويين ( بل تعتبر المائلة في الحبوب ) التي ينتهي جفافها وهي منقاة من نحوئين وزوان ( حبا ) لتحقيقها فيها وقت الجفاف ( و ) تعتبر ( في حبوب الدهن كالسمسم ) بكسر سينه ( حبا أو دهنا ) أو كسبا خالصا من نحو دهن وملح فيباع السمسم بمثله والشرج بمثله ، وليس للطحينة المعروفة قبل استخراج دهنها لإحالة كمال فلا يباع بعضها ببعض ، ولا يباع سمسم بشريج إذ هو في معنى بيع كسب ودهن بدهن وهو من قاعدة مد عجوة ، والكسب الخالص والشرج جنسان . وحاصل ما في الكسب بالكسب أنه إن كان مما يأكله الدواب فقط ككسب الكتان جاز متفاضلا ومتساويا ، وإن كان مما يأكله الناس ككسب السمسم والوز فإن كان فيه خلط يمنع التناول لم يجز وإلا فيجوز ، والأدهان المطيبة كلها مستخرجة من السمسم ، ثم إن ربي السمسم فيها ثم استخرج دهنه جاز بيع بعضها ببعض متفاضلا بشرطه بناء على أنها أجناس كأصولها ، وإن استخرج الدهن ثم طرحت أوراقها فيه لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلا لأنها جنس واحد كما ذكره الماوردي وغيره لأن أصلها الشريج ، ويمكن حل كلام الشارح على الحالة الأولى كما مرت الإشارة إلى حمله أيضا . وقولنا لم يجز بيع بعضها ببعض متفاضلا إلى آخره : أى ولا متائلا ، ولا ينافيه تعليلهم بأنها جنس واحد ، إذ لا يلزم من اتحاد الجنس جواز بيع بعضه ببعض متائلا لقيام مانع هنا وهو عدم تحقق المائلة ( و ) تعتبر ( في العنب زيبيا أو خل عنب وكذا العنبر ) من نحو عنب ورطب

مما يتخذ منه كالديق بما يتخذ منه كالحلوا المعمولة بالنشا والمصل ( قوله التي ينتهي جفافها ) قد يشكل اعتبار التناهي هنا بقوله قبل بخلاف نحو التمر : أى فإنه لا يشترط فيه تناهي الجفاف لأنه مكمل ، وقد يجاب بأن مراده بنحو التمر المشمش ونحوه مما لا ينتهي جفافه عادة بخلاف نحو البر ، لكن يشكل على هذا الجواب ما مر له أيضا من أنه لا يضر التفات وزنا بعد الاستواء في الكيل كالبر الصلب بالرخو. وقد يقال أيضا : المراد بتناهي الجفاف في الحب وصوله إلى حالة يتأني فيها ادخاره عادة . وهذا عبارة المنهج : ولا يعتبر في التمر والحب تناهي جفافهما اه . وهى ظاهرة في المخالفة لما ذكره الشارح اه . وكتب سم على منهج مانصه : ينبغي أن ضابط جفافهما أن لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية أثر في المكيال اه . وهو صريح فيها قلناه ( قوله لتحقيقها ) أى المائلة ( قوله لكسب الكتان ) وفى نسخة القرطم ( قوله فإن كان فيه خلط ) أى بأن يبي فيه دهن . يمكن فصله ( قوله ثم إن ربي السمسم ) أى بأن خلط السمسم بورق الورد وترك حتى تروح ثم عصر مجردا عن الورد ( قوله متفاضلا بشرطه ) أى من الحلول والتقاطب ، والمعتمد عدم جوازه لأنها جنس واحد ، أما إذا بيع بعضها ببعض متائلا في هذه الحالة فلا مانع منه لأنه لم يوجد ما يمنع العلم بالمائلة ، ومجرد التروح لا أثر له لأنه ليس عينا ( قوله كأصولها ) أى بناء على أنها أجناس ، أى والحق أنها جنس واحد لأنها كلها من السمسم ( قوله ويمكن حل كلام الشارح ) أى المذكور فيها تقدم بعد قول المصنف وأدق الأصول الخ من قوله ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك : أى أجناس ( قوله وهو عدم تحقق الخ ) أى لاختلاطها بما يتحبات مما طيب به ، وبهذا يظهر الفرق بين القول بالفساد هنا والصحة في الحالة

( قوله إن ربي السمسم فيها ) أى ما يطيب به المفهوم من المطيبة باعتبار أفرادها ( قوله بناء على أنها أجناس ) أى والحق أنها جنس واحد ( قوله كما مرت الإشارة إلى حمله أيضا ) أى على أنه في ذهني اختلف أصلهما وذلك في شرح قول المصنف : وأدق الأصول المختلفة الجنس الخ

ورمان وغيرها ( في الأصح ) لأن ذلك حالات كمال فيجوز بيع بعض كل منها ببعضه إلا نحو خل زبيب أو تمر لأن فيه ما يمنع العلم بالمائلة كما مر فعلم من كلامه أنه قد يكون للشئء حالنا كالكاف أكثر ، ومقابل الأصح ليس للعصير حالة كمال لانقضاء كونه على هيئة كمال المنفعة والميعار في الخل والعصير الكليل ( و ) تعتبر ( في اللبن ) أي ماهية هذا الجنس المشتعل على لبن وغيره ( لبنا أو سمنا أو عثيقضا ) بشرط أن يكون كل منها ( صافيا ) من الماء مثلا فيجوز بيع بعض أنواع اللبن الذي لم يغل بالنار ببعض كيلا بعد سكون رغوته ، ولا مبالاة يكون الخائر أثقل وزنا ، أما ما فيه ماء فلا يباع بمثله ولا بخالص ، وما قيد به السبكي وغيره ذلك بغير ماء يسير محمول على يسير لا يؤثر في الكليل ، وما ذكره في المحيض الخالي من الماء من الاعتبار أن لا يكون فيه زبد وإلا لم يبع بمثله ولا يزيد ولا يمتن لأنه من قاعدة مدّ عوجة لا لعدم كماله محل نظر لأن المحيض اسم لما نزع زبده فلا حاجة لما ذكره ،

الأولى وهي قربة السمس في الأوراق ( قوله إلا نحو خل زبيب ) وحاصل مسألة الخلود أن يقال : إن كان فيهما ماء امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقا : أي سواء كان من جنسه أم لا ، وإن كان في أحدهما فإن كان الآخر من جنسه امتنع وإلا فلا فعلى هذا يباع خل عنب بمثله وخل رطب بمثله وخل عنب بخل رطب وخل زبيب بخل رطب وخل تمر بخل عنب ويمتنع بيع خل عنب بخل زبيب وخل تمر بخل رطب وخل زبيب بخل تمر وخل تمر بخل رطب وخل زبيب بمثله انتهى زيادى ( قوله الذي لم يغل بالنار ) أي فيباع اللبن الذي لم يمنع زبده بمثله ، ولا يباع بالسمن ولا بالزبد ولا بالمحيط لأنه حينئذ من قاعدة مدّ عوجة ، لأن اللبن يشتمل على المحيض والسمن ، والقياس أنه لا يباع الزبد بالمحيط لاشتغال الزبد على سمن وغيض ، لكن نقل سم على منهج عن الخادم عن الإمام جوازه وتوقف فيه فليراجع انتهى . وجزم الزبدي بما قاله الإمام ( قوله ولا مبالاة يكون الخائر ) هو بالثلاثة مابين الحليب والراب ولا يضّر في ذلك تفاوت الحموضة في أحدهما ، وينبغي أن يكون محل عدم الضرر في الخائر إذا كان ذلك بغير إنضام شيء إليه بأن خثر بنفسه وإلا لم يصح بيع بعضه ببعض أخذ ما يأتي في قوله الخاطلة الأنفة الخ حيث جعل ذلك علة للطلان ( قوله أما ما فيه ماء ) فيدخل فيه ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن كاللديق فلا يصح بيع المخلوط به لا بمثله ولا بدراهم لأن الخلط يمنع من العلم بالمقصود ( قوله ولا بخالص ) أي ولا بدراهم على ما مر له بعد قول المصنف أو نقدان الخ .

[ فائدة ] وقع السؤال في الدرس عن بيع اللديق المشتعل على النخالة بالدراهم هل يصح أم لا لاشتماله على النخالة ، ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الصحة لأن النخالة قد تقصد أيضا للدواب ونحوها ، ويمكن تمييزها من اللديق بخلاف اللبن المخلوط بالماء فإن ما في اللبن من الماء لا يقصد الانتفاع به وحده ألينة لتعذر تمييزه . ( قوله محمول على يسير لا يؤثر في الكليل ) أي أو على شيء قصده به حوضته لأنه من مصاخه على ما مر له عن العراق ( قوله وما ذكره ) أي السبكي ( قوله ولا يزيد ولا سمن لأنه الخ ) سيأتي أن محل الضرر فيه إذا لم يكن الربوى ضمنا في الطرفين وإلا فيصحب كبيع اللبن باللبن والسمسم بالسمسم . وعليه فعله إنما لم يصح بيع المحيض بمثله حيث لم يغل من الزبد لأن غرضه وإخراج الزبد منه أوورث عدم العلم بمقدار ما يبقى من الزبد في المحيض وصير الزبد الكمال فيه كالنفس فأنظر ( قوله فلا حاجة لما ذكره ) أي من اشتراط أن ما فيه زبد لا يسمى عثيقضا ، وعليه فالمنازعة في مجرد ذكره لا في الحكم وإلا فلعلم أنه لا يجوز . وقد يقال ذكره لثلاث توهم أن المراد معظم الزبد بحيث يسمى المشتعل

( قوله أما ما فيه ماء فلا يباع بمثله ولا بخالص ) أي ولا بغير ذلك كالدراهم كما مر في كلامه

ثم جعل المصنف له قسما للين مع أنه قسم منه . مراده بذلك أنه باعتبار ما حدث له من الخض حتى صار كأنه قسم له وإن كان في الحقيقة قسما فاندفع اعتراض كثير بذلك من شرح الكتاب . ومراعى ما يعلم منه أن السمن إن كان مائلا فعبارة الكيل أو جامدا فالوزن كما هو توسط بين وجهين واستحسنه في الشرح الصغير وهو المعتمد وإن عبر عنه الشارح بصيغة قيل ( ولا تكن المائلة في سائر ) أى باقى (أحواله كالجين) بإسكان الباء وضمها مع تشديد النون وتركه (والأقط) والمصل والزبد لخالطة الأنفحة أو الملح أو الدقيق أو الخيض . فلا يجوز بيع كل منها بمثله ، ولا بخالص للجهل بالمائلة ، ولا بيع زبد بسمن ولا لين بما اتخذ منه كسمن وخيض . ولا بناتى ذلك صحة بيع اللبن ببعضه مع أن في كل منهما زبدا لأن الصفة حينئذ ممزجة فلا عبرة بها . وخالف العسل بشمعه لامتياز العسل عن الشمع ( ولا تكن مائلة ما أثرت فيه النار بالطبخ ) كاللحم ( أو القلى ) كالسمسم ( أو الشىء ) كالليث أو العقد كالديس والسكر والقانيد والبا لأن تأثير النار لا غاية له فيؤدى إلى الجهل بالمائلة . فلا يجوز بيع بعضه ببعض . وإنما صح السلم في هذه الأربعة لطافة ناراها : أى انضباطها ولأنه أوسع . وخرج بالطبخ وما بعده ما أثرت فيه الحرارة فقط كالماء المغلى فيباع بعضه ببعض وتأثير التمييز المشار إليه بقوله ( ولا يضر تأثير تمييز النار ) كالعسل والسمن والذهب والفضة ، إذ ذلك في العسل التمييز الشمع وفى السمن تمييز اللبن وفى الذهب والفضة تمييز الغش فيباع كل بمثله بعد التمييز لا قبله ، وفارق بيع التمر ببعضه وفيه نواه بأن النوى غير مقصود ، بخلاف الشمع في العسل فاجبا عهما مفض للجهالة . نعم لو فرض أنها عقدت أجزاء السمن لم يبيع بعضه ببعض كما فى الجواهر ( وإذا جمعت الصفقة ) أى عقد المبيع سمى بذلك لأن كلا من العاقلين كان يصفى يد الآخر عند البيع . وخرج بذلك ما إذا تعددت بتفصيل الثمن كأن قابلا المد بالمد والدرهم بالدرهم فإنه يصح : ولو تعددت بتعدد البائع أو المشتري لم يصح : وما بحثه بعضهم من كون نية التفصيل كذكرة ، وأقره جمع محل نظر لما مر أنه لو كان نقدان مختلفان لم تكف نية أحدهما ، ولا بتانيه مامر من صحة البيع بالكناية للاغتفار في الصيغة ما لم يغتفر في المعقود عليه ( ربوبا ) أى جنسا واحدا غير تابع بالإضافة إلى المقصود ( من الجانبين ) ولو ضمنا كسمسم بدهنه : إذ بروز مثل النكاح فيه يقتضى اعتبار

على القليل منه خيضا ( قوله ثم جعل المصنف له ) أى الخيض ( قوله حتى صار ) الأولى إسقاط حتى ( قوله ومراعى ما يعلم منه ) أى فى قوله ودهن مائع لا جامد فيها يظهر ( قوله كالجين بإسكان الباء ) أى مع ضم الجيم وتخفيف الثون ( قوله والمصل والمصالة ) ماسال من الأقط إذا طبخ ثم عصر هـ ( قوله ولا بخالص ) أى بلبن خالص ( قوله ولا يبيع زبد بسمن ) أى ولا يبيع سمن بجين ( قوله وخالف العسل بشمعه ) أى فلا يجوز بيع بعضه ببعض ( قوله عن الشمع ) قال فى المختار : الشمع يفتحين الذى يستصبح به . قال الفراء : هذا كلام ثعلب والمولدون يسكنونه والشمعة أخص منه اهـ . وقضيت أن الشمعة بفتح الميم أيضا وأنه مما يفرق بينه وبين واحد البتاء ( قوله كالديس ) بكسر الدال وسكون الباء وبكسرتين غسل التمر وعسل النحل قاموس ( قوله والبا ) بالقصر ( قوله فى هذه الأربعة ) هى الديس والسكر الخ ( قوله ما أثرت ) أى النار . ( قوله كالماء المغلى ) أى لأنه لا يتأثر بالنار تأثر غيره اهـ حج على منهج ( قوله وتأثير التمييز ) أى وخرج تأثير الخ ( قوله وفارق بيع التمر ) أى جواز بيع ( قوله فاجبا عهما ) أى الشمع مع العسل ( قوله أنها عقدت ) أى النار ( قوله كأن يصفى ) بابه ضرب اهـ غتار ( قوله من كون نية التفصيل ) أى فيصح العقد مع النية ( قوله من الجانبين ولو ضمنا ) أى فى أحدهما كما مثل . أما إذا كان

قوله أنه باعتبار ما حدث له ) خبر قوله مراده ( قوله لأن الصفة حينئذ ممزجة ) فى هذا التعبير مساعطة ظاهرة ( قوله لو تعددت بتعدد البائع الخ ) أى ففهوم المدن فيه تفصيل ( قوله من كون نية التفصيل أى فى الثمن ) قوله ولو ضمنا

ذلك الكامل ، بخلافه بمثله فإنه مستر فيها فلا مقتضى لتقدير بروزه ، ومر أن الماء ربوى لكنه بالنسبة لمقصود دار بها بئر ماء عذب يهت بمثلها مقصود تبعا فلم تجر فيه القاعدة الآتية لذلك وإن كان مقصودا في نفسه ، كما ذكروا في باب بيع الأصول والثمار أنه يشترط التعرض للدخول في بيع دار بها بئر ماء وإلا لم يصح لاختلاط الماء الموجود للبائع بالخاص للمشتري ، ومن ادعى أن كلامهم ثم مفروض في بئر ماء مبيعة وحدها فيكون ماؤها حينئذ مقصودا فقد غلط بل صرحوا بما ذكرناه المعلوم منه أن التابع هنا غير التابع ثم وهو ما يكون جزءا أو منزلا منزله ، ومثل ذلك بيع بئر بشعيرة فيها أو في أحدهما حبات من الآخريسية بحيث لا يقصد تمييزها للاستعمل وحدها وإن أثرت في الكيلين ، وبيع دار فيها معدن ذهب مثلا جهلاء بذهب لأن المعدن مع الجهل به تابع بالإضافة إلى مقصود الدار ، فالمقابلة بين الدار والذهب خاصة فصيح ، وقولهم لا أثر للجهل بالفسد في باب الربا محله في غير التابع . أما التابع فيستامح بجهله ، والمعدن من توابيع الأرض كالحمل يتبع أمه في البيع وغيره ، ولا يتأنيه عدم صحة بيع ذات لبن بمثلها لأن الشرع جعل اللبن في الشرع كهو في الإناء بخلاف المعدن ، ولأن ذات اللبن المقصود منها اللبن والأرض ليس المقصود منها المعدن فلا بطلان . أما لو علما بالمعدن أو أحدهما أو كان فيها تحويه ذهب يتحصل منه بالعرض على النار فلا يصح لأنه مقصود بالمقابلة فجرت فيه القاعدة ( واختلف الجنس ) أى جنس المبيع ( منهما ) جميعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل الآخر عليهما ( كمد عجوة ودرهم بمد ) عجوة ( ودرهم )

ضمنا فيها فيصح لما يأتي من صحة بيع السمسم بمثله ( قوله ومر أن الماء ربوى ) قال سم على حجج : حرر الشيخ في شرح العباب أن الصحيح جواز بيع خبز البر بخبز الشعير وإن اشتمل كل منهما على ماء وملح لاستهلاكهما فليس ذلك من هذه القاعدة اهـ . أقول : قد يشكل عليه مسألة الحلول حيث قالوا فيها : متى كان فيها ما آن امتنع بيع أحدهما بالآخر مطلقا من جنسه أو غير . اللهم إلا أن يقال : إن الماء في الخبز لا وجود له أبتية ، والمقصود منه إنما هو جمع أجزاء الدقيق ، بخلاف الحل فلأن الماء موجود فيه بعينه وإنما تغيرت صفته بما أضيف إليه فلم تضمحل أجزاءه ( قوله لذلك ) أى التبعية ( قوله لدخوله ) أى الماء ( قوله أن التابع هنا ) وهو مالا يقصد بالمقابلة اهـ حج ( قوله وهو ) أى ثم ( قوله ومثل ذلك ) أى في الصحة ( قوله وإن أثرت في الكيلين ) قال سم على بهجة : قوله بأن يكون قدرا لو ميز لظهر الخ ليس المراد من هذا أن ينظر إلى ما يحويه كل صاع مثلا فيعتبر ظهوره وعدمه فإن ذلك يختلف باختلاف ما يحويه المكيا ، فتارة قد يحوى على كثير من الخليط ، وتارة على القليل ، بل المراد النظر للمقدار الخليط الذى خلط عليه المبيع لو ميز جميعه هل يظهر في المكيا نقص لو كيل الخالص على انفراده أم لا . قال السبكي : ولو كان النقصان لا يثبت في المقدار ويثبت في الكثير . قال الإمام : فالمتنع النقصان فإن كان ما اشتمل عليه العقد بحيث لو ميز التراب منه لم يبين النقص صح وإن كان لو جمع للملا صاعا أو أصعما فالبيع باطل اهـ بر . وكتب أيضا لأن ذلك : أى القليل من التبن ونحوه لا يظهر في المكيا لو كان يظهر فيه لكن لا قيمة له وكان الخالص منه معلوم المائلة فينبغي الصحة ( قوله بين الدار والذهب خاصة ) أى لابن الدار والمعدن بالذهب ( قوله المقصود منها اللبن ) أى فائز سواء علماه أو جهلاء ( قوله أو كان فيها ) عجزت قوله غير تابع بالإضافة ( قوله ينحصل منه ) أى شيء ( قوله كمد عجوة ) قال الجوهري : هو تمر من أجود تمر المدينة . قال الأزهري :

أى في أحد الجانبين فقط ( قوله وهو ما يكون جزءا ) أى كالسقف مثلا ، وقوله أو منزلا منزله : أى كفتح الغلق ، بخلاف الماء فلا يدخل في معنى الدار مثلا فلا بد من النص عليه ( قوله عجوة ) بعد قول المتن بمد يقرأ بالنصب

وكتوب ودرهم بلوب ودرهم أو مجموعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل الآخر على أحدهما فقط كتوب مطرز بذهب أو قلادة فيها خرز وذهب بيع أو بيعت بذهب ، فإن كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابله من الثمن في المجلس ( وكمد ودرهم بمدين أو درهمين ) وبما قرناه سابقا بقولنا واحدا المذكور بأصله واستغنى عنه بالتذكير المشعر بالوحد ، ويمكن أن يكون استغنى عنه بما علم من أول الباب أنه حيث اختلفت العلة لا ربا اندفع ما أورد عليه من بيع ذهب وفضة ببرّ وحده أو مع شعير أو معهما فإنه لم يتعد جنس من الجانبيين ( أو اختلف النوع ) يعنى غير الجنس باختلاف الصفة مثلا من الجانبيين جميعهما بأن اشتمل أحدهما من الدراهم أو الدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما كجديد وردىء بهما أو بأحدهما بشرط تمييزهما إذ لا يتأتى التوزيع إلا حينئذ بخلاف ما إذا لم يتميزا ، وظاهر كلامهم الصحة هنا وإن كثرت حبات الآخر وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والنوع أن الحبات إذا كثرت في الجنس لم تحقق المائنة . بخلاف النوع أو متبوعهما بأن اشتمل أحدهما على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر على أحدهما فقط ( كصباح ومكسرة

والصباحى منه اهرم على منهج . ومثل ذلك العجوة المعروفة حيث جمع فيها بين جنسين كبيع مدّ منها ودرهم مدّ ودرهم غيرهما ( قوله وكتوب ودرهم ) نبه به على أنه لا فرق فيما يختلف به الجنس بين الربوى وغيره كما يأتى في قوله ولا فرق الخ ( قوله في المجلس ) قد يشكل هذا بأن مقابل الذهب لم يتعين في العقد لأن القرض أن العقد واحد فكيف يتأتى ما يقابل الذهب من الثمن إلا أن يقال : إنه عين بالتراضى منهما باعتبار القيمة بعد العقد فليتأمل ( قوله يعنى غير الجنس ) جملة على ذلك قول المصنف بعد كصباح الخ ( قوله باختلاف الصفة مثلا ) يريد أن مراده هنا بالنوع ما ليس بجنس فيشمل اختلاف الصفة والنوع اهرع . أقول : والحاصل أن الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس أو النوع أو الصفة إما في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصفة في كل من الطرفين أو أحدهما ، والمال المعتر في أحد الطرفين إما أن تزيد قيمته على الدراهم أو تنقص أو تساوى ، فتلك ثلاث صور تضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعا وعشرين صورة ، والعقد في جميعها باطل إلا إذا كان المبيع صحاحا ومكسرة بمثلها أو بصباح فقط أو بمكسرة فقط قيمة المكسر كقيمة الصحيح فإن العقد صحيح ( قوله وظاهر . كلامهم الصحة هنا ) أى في اختلاط أحد النوعين بالآخر ( قوله بعض المتأخرين ) مهم حجج تبعا لما في المنهاج ( قوله بخلاف النوع ) قد يمنع بأن اختلاف النوع في أحد الطرفين يوجب توزيع ما في الآخر

على التمييز إبقاء لتنوين المتن ( قوله وحده أو مع شعير أو معهما ) الصواب إسقاط لفظ أو معهما ( قوله من الدراهم أو الدنانير ) انظر ما الداعى إلى هذا التقييد مع أن الحكم أعم ، وأيضا فهو لا يناسب قوله الآتى وإن كثرت حبات الآخر الخ ، ثم إنه كان ينبغى له ذكر لفظ ، ولولا قيل قوله باختلاف الصفة وإلا فهذا القصر فيه مالا يخفى وإن دخل النوع بقوله مثلا . واعلم أن الحبات الآتية في كلامه من اختلاف النوع لا من اختلاف الصفة ، وبعبارة التحفة : يعنى غير الجنس سواء أكان نوعا محقيقيا كجديد وردىء إلى أن قال في الدخول على المتن أم صفة من الجانبيين أو أحدهما كصباح ومكسرة الخ ( قوله كجديد وردىء بهما أو بأحدهما ) ذكر أحدهما لايوافق ما أصله من اشبال الصفة على مختلفين من الجانبيين وإنما يتأتى في القسم الآتى قوله بشرط تمييزهما قيد غير صحيح في الذهب والفضة ، إذ القاعدة جارية فيها مع الاختلاط وإنما هو شرط في نحو الحبوب ( قوله اشتمل الآخر على أحدهما فقط ) لا يلاق قول المتن بهما

بهما) أى بصحاح ومكسرة (أو بأحدهما) أى بصحاح فقط أو بمكسرة فقط ، وقيمة المكسرة دون قيمة الصحاح في الكل كما هو الغالب لأن التوزيع الآتي إنما يتأتى حينئذ وما ذكره الطبري من أن من ذلك بيع ذهب وأحدهما خشن أو أسود غير صحيح ، إذ السواد والخشونة ليس عينا أخرى مضمومة لذلك الطرف بل هو عيب في العوض ومعلوم أن مراد الطبري أن أحد الطرفين اشتمل على عيتين من الذهب إحداها الخشنة أو سوداء ، وكذا لو بان أن إحداها غنطلقم بنحو نحاس (فباطلة) ولا يجيء هنا تفريق الصفة والقائل بتفريقها غلط ، إذ شرط الصحة علم التساوي حال العقد فيما يستقر عليه وذلك مفقود هنا فهو من القاعدة ، ولأن الفساد للهيئة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معالجير فضالة بن عبيد قال «أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر بقلادة فيها خرز معاق بذهب ابتاعها رجل بنسعة دنانير أو سبعة ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا حتى يميز بينه وبينها» قال فضالة : فرده حتى ميز بينهما . رواه أبو داود ، ولأن قضية اشتمال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة والتوزيع فهنا نحن فيه يؤدي إلى المفاضلة أو عدم تحقق الماثلة ، ففي بيع مدّ ودرهم بمدّ ودرهم إن اختلفت قيمة المدّ من الطرفين كدرهمين ودرهم فحد درهمين ثلاثا طرفه فيقال به ثلثا مدّ وثلثا درهم من الطرف الآخر

عليه وهو مانع من العلم بالماثلة ( قوله دون قيمة الصحاح في الكل ) أى أما لو باع ردينا وجيدا بمثلهما أو بأحدهما فلا يصح مطلقا سواء كانت قيمة الرديء دون قيمة الجيد أم لا . وعبارة سم على منج : قوله وقيمة الرديء الخ قال الشيخ عميرة : هذا الشرط لم أره للأصحاب إلا في مسئلة الصحاح والمكسرة خاصة ، فكان الشيخ أطلق هذا نظرا إلى أن الجوده والرداءة مجرد صفة اه . وأقول : لا يخلو هذا الإلحاق عن شيء والفرق ممكن اه . أقول : لعل أن الصحاح والمكسرة لما كانت من صفات النقد الذي به التعامل كانت المساواة فيه حقيقة فصح في حالة التساوي ، بخلاف الجيد والرديء فإن المساواة بينهما تعتمد التخمين ، فبطل في صورة الجيد والرديء مطلقا وفي صورة الصحاح والمكسرة حيث كانت قيمة المكسرة دون قيمة الصحاح فثامله ، وهذا والمعتمد التسوية بين الجيد والرديء والصحيح والمكسر فحيث تساوى في القيمة صح وإلا فلا ( قوله أن من ذلك ) أى من قاعدة مدّ عجوة ودرهم ( قوله بل هو عيب في العوض ) كذا قيل : أى فلا يمنع من الصحة ، وقوله ومعلوم مراذه به دفع الاعتراض على الطبري وجعل ما ذكره من القاعدة فلا يصح ( قوله ومعلوم أن مراد الطبري الخ ) قال سم على حجج : قوله وظاهر أن مراد الخ دعوى ظهور ذلك مع تعبيره بقوله وأحدهما خشن أو أسود لا يخفى ما فيها . أقول : قد يقال قوله من ذلك يعين أن مراده ما ذكر ضرورة أنه لا بد في القاعدة المذكورة من عيتين في كل من الطرفين أو أحدهما ( قوله بنحو نحاس ) أى فلا يصح أيضا ( قوله لخبر فضالة ) دليل نقل ( قوله معلق بذهب ) أى مع ذهب ( قوله ابتاعها رجل ) ظاهر في أنه وقع صورة البيع من الرجل ، وعبارة شيخ الإسلام في منجه بقلادة فيها خرز وذهب تباع اه وهي ظاهرة في أنها كانت معرضة للبيع ولم يتعلق بها صورة عقد ، ولا مانع من ظاهر كلام الشارح لأنه بتقدير ذلك يكون غرضه صلى الله عليه وسلم بيان أن العقد الذي صدر فاسد وأن الطريق في صحة بيعها إفراد كل من الذهب والخرز بعقد ( قوله لا حتى يميز ) عبارة حجج : نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع قلادة فيها خرز وذهب بذهب حتى يميز بينهما ، فقال المشتري : إنما أردت الحجارة فقال لا حتى : يميز الخ ( قوله فرده ) أى البيع اه حجج ( قوله حتى يميز بينهما ) ظاهره أنه فصل كل منهما عن الآخر في الخارج لكن لا تنوقف الصحة على

( قوله فهو من القاعدة ) الأصوب حذفه ( قوله لخبر فضالة ) تعليل لأصل المتن

فتتحقق المفاضلة بمقابلة ثلثي مد بنصف مد<sup>١</sup> وإن استوت قيمة المد من الطرفين فالمائلة غير محققة لأنها تعتمد التزويج<sup>٢</sup> وهو تخمين قد يخطئ<sup>٣</sup>، ولا فرق في الجنس المضموم إلى الربوى المتحد الجنس من الجانيين بين أن يكون ربويا أم لا، وما قدره بعض الشراح في الجنس هنا بالربوى يوم الصحة في بيع درهم وثوب بمثلها لأن جنس الربوى غير مختلف، وليس كذلك إذ هو حينئذ من القاعدة لأن جنس المبيع اختلف ومحل ما تقرر في المعين ليخرج به ما في الذمة فلا يأتي جميع ما في غيره فلا يشكل بما سيأتي في الصلح من أنه لو كان له على غيره ألف درهم وخمسون دينارا فصالح عنها بألفي درهم جاز، وخرج بالصلح مالو عوض دأته عن دينه النقد نقدا من جنسه وغيره أو وفاه به غير لفظ تعويض لكن بمعناه مع الجهل بالمائلة فلا يصح، وفارق صحة الصلح عن ألف بمحسنة بأن لفظه يقتضي قناعة المستحق بالقليل عن الكثير فيتضمن الإبراء عن الباقي وبأن المسأوخ فيه بصفة الدين بخلافه هنا فيها. واعلم أنه قد يغفل عن دقيقه فلا بأس بالتفطن لها وهي أنه علم بما تقرر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وفضة بمثل أو بأحدهما ولو خالصا وإن قل الخليلط لأنه يؤثر في الوزن مطلقا، فإن فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح، ويؤخذ منه بالأولى بطلان ما عمت به البلوى من دفع دينار مغربي

ذلك بل يكفي التفصيل في العقد كما مر<sup>٤</sup>، ويمكن شمول الحديث لذلك بأن يجعل قوله لا حتى يميز على الأعم من التفصيل في العقد وفي الخارج (قوله وهو تخمين قد يخطئ<sup>٥</sup>) ويقال مثل ذلك فيما لو اختلف النوع أو الصفة (قوله ليخرج به ما في الذمة فلا يأتي الخ) يعني ما في الذمة فيه تفصيل، وحاصله أخذ ما يأتي أنه يصح الصلح دون غيره هذا وكان يمكن إجراء الكلام على عمومته وتجعل صورة الصلح مستثناة فلا ترد (قوله فصالح عنها) أي الدراهم والدنانير (قوله لكن بمعناه) كأن قال: خذها عن دينك (قوله بأن لفظه) أي الصلح (قوله لأنه يؤثر في الوزن قد يشكل على هذا ما مر من جواز المعاملة بالمغشوش وإن جهل قدر الغش وكونه مثليا وبيوته في الذمة حيث ضمن بمعاملة أو إتلاف فليتأمل، إلا أن يقال: ما هناك ليس فيه تصريح ببيع المغشوش بمثل بل يجوز تصويره ببيعه بغير جنسه بخلافه هنا (قوله ولم يظهر به تفاوت في القيمة) مفهومه أنهما لو تفاوتتا في القيمة لم يصح وهو مشكل على ما مر من أنه لا نظر لتفاوت القيمتين عند الاستواء في الكيل أو الوزن. لا يقال: إنما نظر لاختلاف القيمتين

(قوله ومحل ما تقرر في المعين الخ) قضيته أنه لو كان المصالح عليه في مسألة الصلح الآتية معينا لاصح الصلح المذكور وهو ماجرى عليه ابن المقرئ، لكن سيأتي في باب المبيع قبل قبضه أن الاعتماد الصحة، وعليه فيجوز أن يقال في قول الشراح ما في الذمة: أي ولو بالنسبة لأحد الطرفين ليوافق الاعتماد الآتي (قوله فلا يتأتى فيه جميع ما في غيره) قضيته أنه يتأتى فيه بعض ما في غيره وليس مرادا، ففي العبارة مسامحة لا تخفى (قوله نقدا من جنسه) لعله سقط عقبه لفظ وغيره من النسخ ليكون من القاعدة التي الكلام فيها، وهذه العبارة بلفظها في حاشية الزبائدي وفيها لفظ وغيره وكذلك معناها في النسخة إلا أنه قال فيها بالصحة (قوله مع الجهل بالمائلة) قضيته الصحة عند العلم بالمائلة، هذا إن كان لفظ وغيره الذي نهينا عليه أسقطه الشارح قصدا وإن لزم عليه خروج المسئلة عن القاعدة، فإن كان إسقاطه من النسخ فقول مع الجهل بالمائلة قيد لبيان الواقع إذ لا يتأتى العلم كما مر (قوله وفارق صحة الصلح الخ) هذا لاتعلق له بما نحن فيه من القاعدة على أنه معلوم من قوله فيها مر، ومحل ما تقرر في المعين ليخرج به ما في الذمة الخ

مثلا وعليه تمام ما يبلغ به دينارا جديدا من فضة أو فلوس وأخذ دينار جديد بدله جريا على القاعدة ، ولهذا قال بعضهم : لو قال لصبري أصرفي بنصف هذا درهم فضة والنصف الآخر فلوسا جاز لأنه جعل نصفاً في مقابلة القضة ونصفاً في مقابلة الفلوس ، بخلاف ما لو قال : أصرفي لي بهذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز ، لأنه إذا قسط عليهما ذلك احتمل التفاضل وكان من صور مدعوجة ، ونكره الحيلة المخلصة من صور الربا بسائر أنواعه وإن خصها بعضهم بالتخلص من ربا الفضل ويجوز بيع الجوز بالجوز واللوز باللوز كيلا وإن اختلفت القشور كما سيأتي في السلم وبيع لب كل بمثله ، وإنما امتنع بيع ما نزع نواه من التمر لبطلان كاله وسرعة فسادة بخلاف لب مامر ، ويجوز بيع البيض مع قشره ببيض كذلك وزنا إن اتحد الجنس ، فإن اختلف جاز متفاضلا ( ويحرم ) ويبطل ( بيع اللحم ) ولو لحم سمك وما في معنى اللحم كشحم وكبد وطحال وقلب وآلية وجلد صغير يؤكل غالبا كما علم مما مر ( بالحيوان ) ولو سمكا وجرادا ( من جنسه ) كبيع لحم ضأن بضأن ( وكذا ) يحرم ( بغير جنسه من مأكول ) كبيع لحم بقر بضأن ولحم شاة ببيع ( وغيره ) ولو آدميا كالحكم ضأن بحمار ( في الأظهر ) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وإرساله مجبور بإسناد الترمذي له ومعترضه بالنهي الصحيح عن بيع الشاة باللحم وبأن أكثر أهل العلم على أنه مرسل ابن المسيب ، وهو بمنزلة المسند على ما فيه من نزاع وبأن أبا بكر قال : وقد نحررت جزور في عهده فجاء رجل بعناق يطلب بها لحما لا يصلح هذا ولم يخالفه أحد من الصحابة ، ومقابل الأظهر الجواز

هنا لاشتغال أحد العوضين على ذهب وفضة وما مر فيها إذا كانا عوضان من جنس واحد لأننا نقول : الكلام مفروض فيها إذا لم يؤثر الخليط في الوزن أصلا كاشتغال العوضين على زنة شعرة من غير جنسه فيفرض أنها لا وجود لها فكانه باع ذهباً خالصاً بذهب خالص ، وإن اشتهل أحدهما على قليل من فضة لانتوثر في الوزن وفي سم على منهج : تنمة : لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو خالصة إن كان الغش قدرا يظهر في الوزن امتنع وإلا جاز كذا بخط شيخنا بهامش المحلى اه . فلم يفصل في القليل بين ماله قيمة وبين ما لغيره ( قوله مثلا ) أى أو إبراهيمي ( قوله وعليه ) أى ومعه من القضة تمام الخ ( قوله هذا الدرهم ) أى والحال أنه خالص من النحاس ( قوله واللوز باللوز كيلا ) قضية مامر من أن مازاد على جرم التمر موزون أن يكون الجوز موزونا ، ويصرح به قول الشيخ في شرح الهجة : وفي غير ذلك يوزن إن كان أكبر جرما من تمر كجوز وبيض الخ ، ثم رأيت في نسخة : الجوز بالجوز وزنا ، وعليها فلا إشكال ، وفائدة ذكر هذه الصور هنا دفع توهم أن نحو الجوز بالجوز من قاعدة مدعوجة ودرهم لاشتغال العقد على ربوى من الطرفين وهو اللب واختلاف المبيع بانضمام القشر إليه ( قوله بخلاف لب مامر ) من الجوز الخ ( قوله وزنا إن اتحد الجنس ) ظاهره وإن كان أقل جرما من التمر كبيض العصافير واليام ، وقضية تمثيل المنهج لما كان أكبر جرما من التمر بالبيض تخصيص اعتبار الوزن في البيض ببيض نحو الدجاج كالإوز ( قوله ولو لحم سمك ) أخذه غاية للإشارة إلا أن السمك لا يعد لحما كما يأتي ( قوله ولو سمكا ) أى حيا ؛ لأنه لا يعد لحما ومن ثم جاز بيع بعضه ببعض حيا وإن جاز بيعه على المعتد كما مر ( قوله لا يصلح ) مقول القول

( قوله ولهذا قال بعضهم الخ ) أى لكونه من القاعدة ( قوله ومقابل الأظهر الجواز الخ ) عبارة المحلى : ومقابل الأظهر الجواز ، أما في المأكول وهو مبنى على أن اللحوم أجناس فيالقياس على بيع اللحم باللحم ، وأما في غيره فوجه باب سبب المنع الخ



بناءً في المأكول على أن اللحم أجناس ، والقياس على بيع اللحم بالحم وفي غيره لأن سبب المنع بيع مال الربا بأصله المشتعل عليه ولم يوجد ذلك هنا ، ويصح بيع لبن شاة بشاة حلب لبها وإن بقي فيها لبن لا يقصد حلبه ، فإن قصد لكثيره أو باع ذات لبن مأكولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح ، إذ اللبن في الضرع يأخذ قسطاً من الثمن بدليل أنه يجب التمر في مقابلته في المصراة ، بخلاف الآدمية ذات اللبن في البان عن الشاشي الجواز فيها ، وفرق بأن لبن الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد الإجارة عليه ، بخلاف لبن الآدمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الإجارة عليه ، ولو باع لبن بقرة بشاة في ضرعها لبن صح لاختلاف الجنس ، أما بيع ذات لبن بغير ذات لبن فصحيح ، وبيع بيض دجاجة بدجاجة كبيع لبن شاة ، فإن كان في الدجاجة بيض والبيض المبيع بيض دجاجة لم يصح في الأصح ، وبيع دجاجة فيها بيض بدجاجة كذلك باطل كبيع ذات لبن بمثلها .

### (باب) بالتثوين في البيوع المنهى عنها وما يتبعها

ثم انتهى قسمان : أحدهما ما يقتضي الفساد والحرمه لأن تعاطى العقد الفاسد : أي مع العلم بفساده أو مع التقصير في تعلمه لكونه مما لا يفتنى ، وهو مخالف للمسلمين بحيث يبعد جهله بذلك

( قوله والقياس ) عطف على المعنى أي للبناء والقياس ( قوله لأن سبب ) الأول على أن سبب المنع ( قوله وإن بقي ) غاية ( قوله كذلك ) أي مأكولة ( قوله بخلاف لبن الآدمية ) ومثلها الفرس ذات اللبن فتباع بمثلها لأن لبها غير مقصود بالعوض وإن قصد في نفسه بدليل أنه يرد بدله في المصراة صاع تمر على ما اقتضاه إطلاقهم وإن نوزعوا فيه اهـ حج . وعموم قول الشارع مأكولة يخالفه ( قوله فله حكم المنفعة ) قد يقال : قياس ما من جواز بيع دار بها بر ماء بمثلها لأن الماء فيها تابع لا مقصود جواز بيع الشاة المذكورة بمثلها لأن اللبن في الضرع غير مقصود بالعقد كالماء في البئر . اللهم إلا أن يقال : إن الشارع لما أوجب الصاع في مقابلته عند الرد جعله مقصوداً بالعقد كالشاة ولا كذلك البئر ( قوله بغير ذات لبن ) أي ولو من جنس واحد ( قوله وبيع دجاجة فيها بيض ) أي بقصد أكله مستقلاً مكان تصلب .

### (باب) في البيوع المنهى عنها

( قوله وما يتبعها ) منه تلقى الركبان والنجش ( قوله ثم انتهى ) أي من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب ( قوله لأن تعاطى العقد ) علة للحرمه ، وقضيته أن التحريم إنما نشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى النهي ، والأول أن يقال : النهي يقتضي التحريم مطلقاً سواء رجع لذات العقد أو لازمه أو معنى خارج أو كان النهي عنه غير عقد ويقتضي الفساد إن رجع لذات العقد أو لازمه ، ويحرم من حيث تعاطى العقد الفاسد كما أنه يحرم لكونه منها عنه ( قوله أو مع التقصير ) قضيته أنه مع التقصير يأثم بتعاطى العقد كما يأثم بترك التعلم ، فليس الإثم بالتقصير دون تعاطى العقد ولعل هذا هو مراد حج بقوله حرام على المنقول المعتمد : يعني أن المراد أن تعاطى العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليست الحرمه مخصوصة بالتقصير ( قوله بحيث يبعد جهله بذلك )

### (باب) في البيوع المنهى عنها

حرام أيضا سواء ما فساد به بالنص أو الاجتهاد، والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من اختلال أحد أركان العقد كالنهي عن بيع مال الغير بغير إذنه وبيع الخمر والكلب والخنزير والملازمة والمنازمة فإن منشأ المفسدة الداعية إلى النهي عنه في الأول إنما هو أمور راجعة إلى العاقد وفي الثاني إلى المعقود عليه، وفي الثالث إلى الصيغة وقيد ذلك الغزالي واعتمده الزركشي إذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون إجراء اللفظ من غير تحقيق معناه فإنه باطل، ثم إن كان لمعمل كملاعبة الزوجة بنحو بعثته نفسل لم يحرم وإلا حرم إذ لا محمل له غير المعنى الشرعي، وقد يجوز لاضطرار تعاطيه كأن امتنع ذو طعام من بيعه منه إلا بأكثر من قيمته فله الاحتياط بأخذه منه ببيع فاسد حتى لا يلزمه إلا المثل أو القيمة، وثانيهما ما كان النهي عنه بسبب عارض لهذه الحقيقة خارج عنه فلا يوجب الفساد كالبيع وقت

يؤخذ من ذلك أن ما يقع كثيرا في قرى مصرنا من بيع الدواب ويؤجل الثمن إلى أن يؤخذ من أولاد الدابة المسمى ببيع المقاومة لا إثم على فاعله لأن هذا يخفى أفعذر فيه (قوله حرام أيضا) أي كالذي علم بفساده (قوله والمراد به) أي بما يقتضي الفساد والحرمة (قوله نشأت من اختلال أحد أركان العقد) أي أو شروطه كما هو واضح كالجهل بمدة الخيار أو الأجل وسواء كانت المفسدة سببها فقد الركن من أصله كالصيغة أو فقده أو فقد ما يعتبر في الركن كالعجز عن التسليم (قوله في الأول) هو قوله كالنهي عن بيع مال الغير والثاني بيع الخمر والثالث الملازمة (قوله إنما هو أمور) لعله أراد الأمور مافوق الواحد إذ سبب المفسدة عدم الملك والقدرة على التسليم فكان الأولى أن يقول أمانة (قوله وقيد ذلك) أي كون العقد الفاسد حراما (قوله من غير تحقيق) أي بأن أطلق أو قصد غير المعنى الشرعي (قوله محمل) أي عرفا (قوله إذ لا محمل له) هو واضح عند الإطلاق كما هو ظاهر، أما لو قصد غير المعنى الشرعي ففيه نظر، وينبغي عدم الحرمة (قوله وقد يجوز) أي العقد الفاسد (قوله كأن امتنع ذو طعام) أي أو ذو دابة من إيجارها (قوله فله الاحتياط) أي فلو لم يفعل ذلك بل اشتراه بما سماه البائع لزمه المسمى واضطراره لا يجعله مكروها على العقد بما ذكر (قوله أو القيمة) قضية التعبير بالقيمة أنه لا يلزمه أقصى القيم، وقد يوجه بأن جواز ذلك له أخرجه عن نظائره من العقود الفاسدة، ويحتمل أن المراد بالقيمة أقصى القيم ولكن الأول هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين أن يتلف حالا أو بعد مدة لإذن الشارع له في ذلك (قوله خارج عنه) أي بأن لا يكون بفقد ركن ولا شرط وعبرة سم على حج بأن لا يكون لذاته ولا اللازمة بقرينة ما تقدم (قوله فلا يوجب الفساد) أي

(قوله والمراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد) صادق بأن تكون المفسدة بسبب انتفاء ذات الركن أو انتفاء شرط من شروطه، ومذا مراده بدليل أمثله الآتية، فهو مساو لقول الشهاب حجج ثم النهي إن كان لذات العقد أو لازمه بأن فقد بعض أركانه أو شروطه اقتضى بطلانه وحرمة الخ، فعلم أنه لا حاجة إلى زيادة أو شروط بعد قول الشارع من أحد أركان العقد خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله إنما هو أمور راجعة إلى العاقد) أي كعدم الملك وعدم الولاية وعدم القدرة على التسليم شرعا، فالجمعية على بابها خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله وقيد ذلك الغزالي) يعني الحرمة (قوله أو القيمة) بحث الشيخ في الحاشية أن المراد قيمة يوم التلف لا أقصى القيم، وإن كان المقبوض بالشراء الفاسد كالمغصوب كما يأتي وهو وجهه وبصرح به ما يأتي في تعليل ضمان المقبوض بالشراء الفاسد ضمان المغصوب من أنه مطالب برده في كل وقت إذ هذا منى هنا كما لا يخفى (قوله وثانيهما ما كان النهي عنه بسبب عارض) هذا قسم قوله أحدهما ما يقتضي الفساد والحرمة الذي المراد به ما حصل بسبب مفسدة نشأت من أحد أركان العقد المساوي لقول غيره إن كان لذات أو لازمه فالقابلة معنوية لا لفظية

النداء . وقد أشار إلى الأشياء من الأول فقال ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب ) بفتح فسكون للمهملتين وبالباء الموحدة ( الفحل ) رواه الشيخان ( وهو ضرابه ) بكسر الضاد : أى طروقه للأثني وهذا هو الأشهر ومن ثم حكى مقابله يقال ( ويقال ماؤه ) وكل من هذين لا يتعلق به نهى ، فالقدير عن بدل عصب من أجرة ضرابه وثمن مائه : أى إعطاء ذلك وأخذه وإلا فالعصب لا يتعلق به النهى لأنه ليس من أفعال المكلفين ( ويقال أجرة ضرابه ) والفرق بين هذا والأول أن الأجرة ثم مقدرة مع عمومها ظاهرة ، وهذه حكمة اقتصار الشارح على ذكر التقدير في الأولين مع أنه جار في الثلاثة مع أن الأولين فيهما تقديران وفي الثالث واحد ( فيحرم ثمن مائه ) ويبطل بيعه لأنه غير متقوم ولا مقدور على تسليمه ولا معلوم ( وكذا ) تحرم ( أجرته ) للضراب ( في الأصح ) لأن

ولكنه حرام ( قوله عن عصب الفحل ) قال سم على منهج : قد ورد التصريح بالنهى عن ثمنه في رواية الشافعي في المختصر كذا بهامش المحلى لشيخنا اه أى فيكون الحمل أولى : أى لأنه لا يحتاج لتقدير مضاف وقد يجاب عن المصنف بأنه اختار ما ذكره لشموله للأنواع الثلاثة المذكورة في معنى العصب ( قوله رواه الشيخان ) عبارة المنهج : رواه البخارى ومثله في الخطيب ، وعبارة حج كعبارة الشارح ، ولعل من اقتصر على الرواية عن البخارى أن روايته هكذا نهى رسول الله عن عصب الفحل ، بخلاف من روى عنها فإنه نظر إلى أنه ورد في مسلم نهى عن بيع عصب الفحل فكان مساويا لنهى عن عصب الفحل ، أو أن البخارى رواه عن ابن عمر ومسلم عن غيره ، فن رواه عنها نظر لاتفاقهما على روايته ومن خصه بالبخارى نظر إلى روايته عن ابن عمر ( قوله بكسر الضاد ) قال في المصباح : ضرب الفحل الناقعة ضرابا بالكسر نزا عليها اه وهو ظاهر في أن الضراب مصدر ضرب وعليه فهو مصدر سماعي ، وإلا فالضراب وزيان فعال بالكسر وهو مصدر لفاعل ، فقياسه أن يكون مصدرا للضارب لا لضرب ( قوله إعطاء ذلك ) أى والعقد المتقضى لذلك أيضا اه سم على حج ( قوله ويقال أجرة ضرابه ) أسقطه الشيخ من شرح منهجه ، ولعل سبب ذلك رجوعه في المعنى إلى الأول لأن معناه أجرة ضرابه ( قوله والأول ) هو قوله وهو ضرابه ( قوله مع عمومه ) أى المقدر بمعنى احتياله لغير الأجرة ( قوله وهذه ) أى الحكمة المشار إليها بقوله والفرق النخ حكمة النخ ( قوله لأنه غير متقوم ) أى لا قيمة له شرعا وليس المراد به ما قابل المثل ( قوله وكذا تحرم أجرته ) أى إيجاره وهل يستحق أجرة المثل كما في الإجراءات الفاسدة اه سم على حج : أى أولا لأن طروقه للأثني لا مثل له يقابل بأجرة فيه نظر ، ولا يبعد الأول ، وعليه فالمراد أجرة مثله لو استعمل فيها يقابل بأجرة كالحرث مدة وضع يده عليه للانتفاع المذكور ، ويحتمل الثاني لأن هذا الفعل نفسه مما لا يقابل بأجرة والأول أقرب ، ومحل حرمة الاستئجار حيث استأجره للضراب قصدا فلو استأجره لينتفع به ماشاء جاز أن يستعمله في الإئزاء تبعا لاستحقاقه للمنفعة ، بخلاف ماله استأجره للحرث أو نحوه فلا يجوز استعماله في الإئزاء لأنه إنما أذن

( قوله مع أنه جار في الثلاثة ) اعلم أن الذى قدره الشارح الجلال في الأولين هو لفظ بدل من أجرة أو ثمن وهو لا يجرى في الثالث إذ البدل فيه مذكور ، والجارى في الثلاثة إنما هو المضاف الثاني وهو الأخذ أو العطاء ، وقد قدره الشارح الجلال بعد أيضا وعبارته : وعلى الأولين يقدر في الحديث مضاف ليصح النهى : أى نهى عن بدل عصب الفحل من أجرة ضرابه أو ثمن مائه : أى بدل ذلك وأخذه انتهت ، فقوله أى بدل ذلك وأخذه هو المضاف الثاني وهو راجع للثلاثة ( قوله مع أن الأولين فيهما تقديران ) لاموقع للتعبير بالمعية هنا

فعل الضراب غير مقدور عليه للمالك . والثاني يجوز كالاستئجار لتلقيح النخل ، وفرق الأول بأن الإيجار لتلقيح النخل في المستأجر عليه هو فعل الأجير الذي هو قادر عليه ، ويجوز الإهداء لصاحب الفحل وتستحب إعارته للضراب ( وعن حبل الحبله ) رواه الشيخان ( وهو ) يفتح الموحدة فيها وغلط من سكنها جمع حابل وقيل مفرد ، وهاؤه للمبالغة ( نتاج النتاج ) يفتح أوله وكسره ، وهو الموجود في خط المصنف ، وعليه عرف الفقهاء ، وفي هذا تجوز من حيث إطلاق الحبل على البهائم مع أنه مختص بالآدميات ومن حيث إطلاق المصدر على اسم المفعول : أى المحبول ( بأن يبيع نتاج النتاج ) كما عليه أهل اللغة ( أو يضمن إلى نتاج النتاج ) كما فسره رواية ابن عمر رضي الله عنهما : أى إلى أن تلد هذه الدابة وولد ولدها من نتج الناقة بالبنا للمفعول لا غير ،

له في استعماله فيما سواه له من حرث أو غيره ( قوله و فرق الأول ) وعلم مما تقرر أن صورة المسئلة أن يستأجره للضراب ، فإن استأجره على أن ينزى فحله على أنثى أو إناث صح ، قاله القاضي لأن فعله مباح وعمله مضبوط عادة ، ويتعين الفعل المعين في العقد لاختلاف الغرض به ، فإن تلف : أى أو تعذر إزائه بطلت الإجارة اه سم على حج : أى عن شرح العباب لحج ، وقال سم على حج بعد مذكور وقد يستشكل هذا مع تفسيره الضراب بالطروق ، ويقال لم تظهر مغايته للإتراء المذكور ، ولا إشكال لأن الطروق فعل الفحل ، بخلاف الإتراء فإنه فعل صاحب الفحل فليأت اه . لكن قد يرد عليه أن الإتراء وإن كان من فعل صاحب الفحل إلا أن نزوان الفحل باختياره وصاحبه عاجز عن تسليمه ، وقد يجاب بأن الإجارة واقعة على فعل المكلف الذي هو الإتراء ، والمراد منه محاولة صعود الفحل على الأنثى على ما جرت به العادة ، وفعل الفحل وإن كان هو المقصود لكنه ليس معقودا عليه فيستحق الأجرة إذا حصل الطروق بالفعل ، فلو لم يحصل لم يستحق أجرة فراجع ( قوله ويجوز الإهداء لصاحب الفحل ) بل لو قيل ينذب لم يبعد اه حج . وعبارة سم على منبج قال مر : ويستحب هذا الإعطاء اه : وظهره سواء كان ذلك قبل إعطاء الفحل أو بعده ( قوله وتستحب إعارته للضراب ) ومحل ذلك حيث لم يتعين وإلا وجب ، وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرورة عليه في ذلك ، ولا فرق في حرمة الامتناع حيث تعين الفحل بين امتناعه من إعارته لعامة الناس أو بعضهم ، وتجب الاعارة مجاناً ، ويفرق بينه وبين المصحف حيث لا يجب إعارته مجاناً وإن تعين لقراءة الفاتحة بأن لم يكن في البلد غيره بأن المصحف له بدل بأن يلقيه غيباً بخلاف هذا وبأن المصحف تمكن إجارته بخلاف الفحل ، وينبغي وجوب اتخاذ الفحل على أهل البلد حيث تعين لبقاء نسل دوابهم على الكفاية حيث لم يتيسر لهم استعارته مما يقرب من بلدتهم عرفاً ( قوله و غلط من سكنها ) ظاهره فيهما ( قوله وهاؤه للمبالغة ) وعليه يفرق بين المفرد وجمعه بالهاء ( قوله من نتجت الناقة الخ ) قال بعضهم في هذا المقام أن نتج وإن كان في صورة المبني للمفعول لكنه في الحقيقة مبني للفاعل فنتجت الناقة كقولك : ولدت الناقة ، فالناقة فاعل ومنتجت مبني للفاعل لكنه غير إلى صورة المبني للمفعول اه . ويرد قولهم في باب النائب عن الفاعل : إن للرب أفعالا ألزموا مجيئها مبني للمفعول ولم يذكروا لها فاعلا ، وعبارة شيخ مشايخنا الشنوفى في خواشئ

( قوله كما فسره رواية ابن عمر ) في بعض النسخ : كما فسره رواية ابن عمر بهاء الضمير وبتقديم الألف على الواو وهى أصوب . قال الأذرى : وإنما اختلف في تفسير الحديث ، فالأول تفسير أهل اللغة ، والثاني تفسير مالك والشافعى ، وهو الصحيح لأن ابن عمر راوى انتهى قال : وكان يبيع يتابعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجذور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج إلى في بطنها

ووجه البطلان ثم انعدام شروط البيع وهنا جهالة الأجل (وعن الملاقيح) جمع ملقوحة (وهي مافي البطون) من الأجنة (و) عن (المضامين) جمع مضمون (وهي ما في أصلاب الفحول) من الماء ، رواه مالك مرسلًا والبرار مسندًا وانقد الإجماع عليه لفقد شروط البيع وإطلاق الملاقيح على ما في بطون الإبل وغيرها الذي يصرح به كلامه سائق لغة أيضا خلافا للجوهري (و) عن (الملازمة) رواه الشيخان (بأن يلمس) بضم الميم وكسرها، وما اشتهر على الألسنة من الفتح فلا وجه له لأنها في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق (ثوبا مطويا) أو في ظلمة (ثم يشتر به على أن لا خيار له إذا رآه) أو على أنه يكتفى بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته فقد بعته) اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو على أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس أو الشرط (و) عن (المنابذة) بالمعجمة رواه الشيخان (بأن يجعل النبد) أى الطرح (بيعا) اكتفاء به عن الصيغة أو يقول : إذا نبذته فقد بعته ، أو متى نبذته انقطع الخيار ، أو على أنك تكتفى بنبذه عن رؤيته وبطلانه لعدم الرؤية أو الصيغة أو الشرط الفاسد (و) عن (بيع الحصاة) رواه مسلم (بأن يقول : بعتهك من هذه الأنواب ما تقع هذه الحصاة عليه ، أو يجعل الرمي لها بيما ، أو بعتهك) عطف على بعتهك فقله

الأزهرية نصها : وذهب قوم إلى أن المبنى للمفعول أصل برأسه ، إذ لنا أفعال لم تنقطع لفاعل نحو جن وحرم اه . وعبارة المرادى أيضا : وهذا من الأفعال التي التزم فيها حذف الفاعل وجاءت على صيغة المفعول نحو سر وسن وزكم ، وفي المختار : نتجت الناقة على مالم يسم فاعله تنتج نتاجا وتنتجها أهلها من باب ضرب اه . هذا وفي المصباح والقاموس ما قد يخالفه فراجعهما (قوله ووجه البطلان ثم) أى في قوله بأن يبيع نتاج النخ (قوله وهنا جهالة) أى في قوله أو بشئ إلى نتاج النخ (قوله جمع ملقوحة) أى ملقوح بها فيه حذف وإصباح (قوله وهي مافي البطون) هذا تفسير له شرعا ، أما لغة فهو جتين الناقة خاصة كما في المنج ، وسائق ما فيه . ثم تفسير الملاقيح إن شمل الذكر والأنثى - استجيب إلى المسألة في قوله جمع ملقوحة اه سم على منج (قوله وعن المضامين) قال عميرة : قال الأزهرى : سميت بذلك لأن الله أودعها ظهورها فكأنها ضمنها اه . وفسرها الأسنوى بما تحمله من ضراب الفحل في عام أو عامين مثلا ونحوه في القوت ، كذا بهامش المحل بخط شيخنا اه سم على منج (قوله من الماء) إن قلت : حينئذ يستغنى عن هذا بما تقدم في الصب فما وجه ذكره . قلت : وجهه ورود الهمي على خصوص الصبيغتين ، فلو اقتصر على إحداهما فرميا يتوهم مخالفة المروكة للمذكورة مع أن لكل منهما معنى آخر به تفارق الأخرى فليتأمل اه سم على منج . وقال في حاشية حج بعد مثل ما ذكر : وحينئذ فما سبق لا يفتى عن هذا الاحتمال أن يفسر بغيره : أى كضربه أو أجرة ضربه ، وهذا لا يفتى عما سبق لأن له معنى آخر يصاحبه البطلان أيضا فتأمل اه . ولم يظهر من كلامه المعنى الثاني للمضامين المغاير لمعاني عصب الفحل هذا ، وقال الأسنوى : الأول أن يشترى ماؤه مطلقا . والثاني أن يشترى ما تحمله الأنثى من ضربه في عام أو عامين وعليه فهما معنيان مختلفان (قوله لأنها في الماضي مفتوحة) نقل الأسنوى في باب الإحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح ، فعمل الشارح اقتصر على الأشهر (قوله أو يقول إذا نبذته) قال عميرة : تصح قرأته بضم التاء وفتحها وكذا كل صورها أى التاء ، ولا فرق بين رى البائع والمشتري (قوله أو الصيغة) يرد عليه أن قوله فقد بعته صيغة فكان الوجه أن يقال : إن البطلان في هذه التعليق لا لعدم الصيغة . وأجاب عميرة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله فقد

(قوله فلا وجه له) هذا بناء كما ترى على أن الماضي بالفتح لا غير ، لكن ذكر الأسنوى في نواقض الوضوء

أنه سمع لمس بكسر الميم فانتضج وجه الفتح في المضارع

أو يجعل شبه اعتراض ومثله شائع لا يخفى (ولك) أو لى أو لنا (الخيار إلى رمية) لنحو مامر فيها قبلها (وعن بيعتين في بيعة). رواه الترمذى وصححه (بأن يقول: بعثك بألف نقدا أو ألفين إلى سنة) فخذ بأيهما شئت أنت أو أنا أو شاء فلان للجهالة، بخلاف مالو قال بألف نقدا وألفين إلى سنة فإنه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف حالة وألفان موزعة لسنة (أو بعثك ذا العبد) مثلا (بألف على أن تبينى) أو فلان (دارك بكذا) أو تشتري متى أو من فلان كذا بكذا للشرط الفاسد (وعن بيع كشرط كبيع بشرط بيع) كما مر (أو) بيع دار بألف بشرط (قرض) مائة لأنه جعل الألف ورفق العقد الثاني ثمنا واشترطه فاسد فبطل مقابله من الثمن، وهو مجهول فصار الكل مجهولا، ثم إذا عقد الثاني مع علمهما بفساد الأول صح وإلا فلا كما صححه في المجموع (ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصده) بضم الصاد وكسرهما (البائع أو ثوبا يخيطه) البائع أو بشرط أن يخيطه كما بأصله وعدل عنه ليبين عدم الفرق بين التصريح بالشرط والإتيان به على صورة الإخبار، وبه صرح في مجموعته وفي كلام غيره ما يقتضى أن خلطه بالأمر لا يكون شرطا، ويظهر حمله على ما إذا أراد مجرد الأمر لا الشرط، ويفرق بين خطه وتخيطه بأن الأمر

بعثه إخبار لا إنشاء اه: أى أو أنه جعل الصبيغة مفقودة لانقضاء شرطها وهو عدم التعليق (قوله شبه اعتراض) إنما جعله شبه اعتراض ولم يجعله اعتراضاً لأنه معطوف على يقول والعامل فيه أن فهم من قبيل المفرد للحقيقة والاعتراض شرطه أن يكون بمجمل لا محل لها من الإعراب. قال سم على حج: ويجوز أن يكون معمولا لهذا المعطوف على يقول: أى أو يقول بعثك، وقد ينظر فيه بأن عطف مثل ذلك من خصائص الواو، وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدما على ما بعده المعطوف على بعثك من تأخير (قوله وعن بيعتين) بكسر الباء على معنى الهيئة ويجوز الفتح كما في فتح البارى، وقوله في بيعة بفتح الباء لا غير (قوله وألفين سنة) لو زاد على ذلك فخذ بأيهما شئت الخ، ففي شرح العباب أن الذى ينتجه البطلان وإن تردد فيه الزركشى لأن قوله فخذ الخ مبطل لإيجابه فبطل القبول المترتب عليه اه فليتأمل اه سم على حج (قوله ألف حالة) التأنيث لتأويل الألف بالدرهم أو نحوها وإلا فالألف مذكر، قاله الجوهري (قوله أو فلان) عبارة حج: أو فلانا اه. ولعل الشارح أشار إلى أن مثل شرط بيع المشتري شرط بيع غيره كأن يقول: بعثك هذا بشرط أن يبيعني زيد عبده أو داره (قوله بشرط قرض) أى مثلا كما بأتى (قوله كما صححه في المجموع) عبارة حج هنا بعد ما ذكره نصها: وما وقع في الروضة وأصلها من صحة الرهن فيها لو رهن بدين قديم مع ظن صحة شرطه في بيع أو قرض بأن فساد ضعیف أو أن الرهن مستثنى لأنه مجرد توفيق فلم يؤثر فيه ظن الصحة إذ جهالة تمنع بخلاف ما هنا اه. أقول: وقد يؤخذ من قول حج اعتماد أن الرهن مستثنى من قول الشارح بعد قول المصنف في الرهن، فلو رهنه بعد بلا شرط ففسد صح اه. ووجه الأخذ أنه أطلق في صحة الرهن فشمّل مالو علما بفساد الأول وما لو ظنا صحته، وبواقفه ما نقله سم على حج عن شرح الروض من أنه لم يضعفه بل فرق (قوله أو ثوبا يخيطه) عبارة حج: والبائع يخيطه، ثم قال: تنبيه: قد رت مامر قبل يخيطه ردا لما يقال ظاهر كلامه أنها جملة حالية، وهو ممنوع لأن المضارعية المثبتة لاتدخل عليها ولو الحال اه. وكتب عليه سم أن الواو من المصنف فيصدق بوجودها من المشتري وعلمه (قوله لا الشرط) ومثله الإطلاق فيها يظهر (قوله ويفرق) قضيته أن هذا الفرق بينهما بعد الحمل المذكور، ويشكل بأنه يقتضى أنه لو أراد بقوله وتخيطه الاستئناف لم يصح البيع، وفيه نظر لأن قصد الاستئناف مناف للحالية المتقتضية للبطلان،

(قوله ويفرق بين خطه وتخيطه) أى حيث انصرف الثاني إلى الشرطية وإن صرف عنها، بخلاف الأول كما هو

بشيء مبتدأ غير مقيد لما قبله ، بخلاف الثاني فإنه حال وهي مقيدة لما قبلها فكانت في معنى الشرط ( فالأصح بطلانه ) أي الشراء لاشتماله على شرط عمل فيها لم يملكه المشتري إلى الآن ، وقضيته أنه لو تضمن لإثامه بالعمل فيها يملكه كأن اشترى ثوبا بشرط أن يبنى حائطه صح وهو غير مراد ، بل الأوجه البطلان هنا قطعا كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض إذ هما مثالان ، فبيع بشرط إجارة أو إعارة باطل لذلك ، سواء أقدم ذكر الثمن على الشرط أم أخره عنه ، وإنما جرى الخلاف في صورة المتن لأن العمل في المبيع وقع تابعا لمبيعه فاغتنر على مقابل الأصح القائل إن فيه جمعا بين بيع وإجارة ، وقبل يبطل الشرط ، وفي البيع قولاً تفريق الصفقة ، ولو اشترى حطباً مثلاً على دابة بشرط إيصاله منزله لم يصح وإن عرف المنزل لأنه بيع بشرط ، وإن أطلق صح العقد ولم يكلف إيصاله منزله ولو اعتيد بل يسلمه له في موضعه . والحاصل من كلامهم أن كل شرط مناف لمقتضى العقد إنما يبطله إذا وقع في صلبه أو بعده وقبل لزومه ، بخلاف ما لو تقدم عليه ولو في مجلسه كما سيأتي ، وحيث صح لم يجز على فسخه بوجه ، وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلا ومهرا وقيمة ولد وأجرة ضمان المغموب إذ هو مخاطب برده كل لحظة وحتى وطئها المشتري لم يحد ولو مع علمه بالفساد إلا أن يعلمه والثمن مينة أو دم أو نحو ذلك مما لا يملك به أصلا ، بخلاف ما لو كان الثمن نحو خر كخزير لأن الشراء به يفيد الملك عند أي حنيقة ، ولو كانت بكرا فهو مهر بكر كالنكاح الفاسد وأرض بكارة لإتلافها ، بخلافه في النكاح الفاسد إذ فاسد كل عقد كصحيحة في الضمان وعنده ،

فعل الفرق بما ذكر واقع في كلام غير الشارح بناء على عدم الحمل فليراجع ( قوله فالأصح بطلانه ) قال في الروض وشرحه : وإن اشترى زعرا أو ثوبا مثلاً بعشرة بشرط حصده وخياطته له بدرهم لم يصح الشراء لاشتماله على شرط عمل له فيها لم يملكه بعد سواء شرط العمل على البائع أم على الأجنبية ، فتعبيره بما قاله أولى من تنقيده الأصل بالبائع ، وإن قال اشترته بعشرة واستأجرتك لحصده أو لخياطته بدرهم وقبل بأن قال بعت وأجرت صح البيع وحده : أي دون الإجارة لأنه استأجر قبل الملك لحل العمل ، وإن اشتراه واستأجروه بالعشرة قولاً تفريق الصفقة في البيع وتبطل الإجارة ولا تصح في الأصل فإنه قال فطريقان : أحدهما على القولين في الجمع بين مختلي الحكم والثاني تبطل الإجارة ، وفي البيع قولاً تفريق الصفقة فليراجع من زيادة المصنف ، وبه صرح في المجموع ، فلو جمعها مع التي قبلها بأن قال قبل قوله وقبل أو اشتراه واستأجروه بالعشرة كان أحسن وأخصر ( قوله فيها لم يملكه المشتري إلى الآن ) أي لأنه إنما يملكه بعد تمام الصيغة ( قوله ولو ) غايه ( قوله وحيث صح ) أي العقد وهو فائدة مجردة لاتعلق لها بشرح المتن ، قوله لم يجز : أي العاقد ( قوله وأجرة ضمان المغموب ) ويقع غرس وبناء المشتري هنا مجانا على ما في موضع من فتاوى البغوى معتمد ووجه جامعها ، لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لعلوه مع شبهة إذن المالك ظاهراً فأشبهه المستعير اهـ شرح حج . وكتب سم على قوله مجانا ظاهره وإن كان جاهلا ، وقوله الآتي بعلمه يقتضي أنه في الجاهل اهـ أقول : وقوله بالأولى قد يتوقف فيه بأن التفرير محقق من الغاصب ، ولا كذلك هنا لجوار أن يكون الفساد نشأ من تقصير المشتري ( قوله ولو مع علمه بالفساد ) أي إذا كان على وجه يقول بالملك معه بعض الأئمة على ما يفيداه قوله إلا أنه يعلمه والثمن النسخ ( قوله مما لا يملك ) انظر ما ضابطه عند أبي حنيفة ( قوله في النكاح الفاسد ) أي فإنه

حاصل كلامه ( قوله حطباً على دابة ) أي مثلاً

وأرشد البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح ، وهذا ما ذكره الزركشي وابن العماد . والأصح في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وأرشد بكارة ، وعلى الأول فلا ينافي ما يأتي في الغصب أنه لو اشترى بكرا مضمومة ووطئها جاهلا أنه يلزمه مع أرشد البكارة مهر ثيب لوجود العقد المختلف في حصول الملك به هنا كما في النكاح الفاسد بخلافه ثم ، ولو حذف العاقدان الفاسد للعقد ولو في مجلس الخيار لم ينقلب صحيحا ، إذ لا عمرة لفاسد ، بخلاف ما لو ألحقها شرطا صحيحا أو فاسدا في مجلس الخيار فإنه يلحق العقد لأن مجلس العقد كالعقد ( ويستثنى ) من التهي عن بيع وشرط ( صور ) تصح ( كالبيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر ) وسيأتي الكلام عليها في محالها ( و ) بشرط ( الأجل ) في غير الربوي لأول آية الدين . وشرط الصحة أن يحدد بمعلوم لها كإلى صفر أو رجب لا إلى الحصاد ونحوه كما يأتي في السلم بتفضيله المطرد هنا كما لا يخفى ، وأن لا يبعد بقاء الدنيا إليه كآلف سنة وإلا بطل البيع لعدم حال العقد بسقوط بعضه ، وهو يؤدي إلى الجهل به المستلزم للجهل بالتمتع لأن الأجل يقابله قسط منه ، وقول بعض الأصحاب يجوز إيجار الأرض ألف سنة شاذ غير معمول به ، وإذا صح كان أجل بما لا يبعد بقاء الدنيا إليه وإن بعد بقاء المتعاقدين إليه كمائة سنة انتقل بموت البائع لو أثره وحل بموت المشتري ، ولا يقدح السقوط بموته إذ هو أمر غير متيقن حال العقد فلم ينظر إليه . وإلا لم يصح بأجل طويل لمن يعلم

لا أرشد فيه ( قوله كما في النكاح ) يقتضى أن الفرق بين المقبوض بالشراء الفاسد والمغصوبة ، وقوله وعلى الأول يقتضى أن الفرق بين المغصوبة والموطوءة بالنكاح الفاسد لأنها المختلف في واجبها ( قوله لأن مجلس العقد كالعقد ) أى غالبا ( وقوله ويستثنى من التهي الخ ) أى من البطان اللازم للنهي المذكور ، ولو قال : ويستثنى من القول ببطلان البيع مع الشرط صور الخ لكان أوضح ( قوله في غير الربوي ) أفاد تنقيده بذلك في الأجل دون الرهن ، والكفيل أنه لا فرق في العوض الذي يشترط فيه الرهن ، أو الكفيل بين كونه ربويا أو غيره وهو كذلك ( قوله وشرط الصحة ) أى صحة العقد مع الأجل ( قوله بمعلوم لها ) أى فلا يكتفى علم أحدهما ولا علم غيرها كما يفهم من إطلاقه ، لكن سيأتي في السلم أنه يكتفى علم العاقدين أو علم عدلين غيرهما ، وقياسه أن يقال بمثله هنا لأنه أضيق من البيع فيكتفى علم غيرهما ( قوله كإلى صفر الخ ) زاد حج لا فيه ( قوله إلى الحصاد ) ومثل ذلك التأجيل يزول سيدنا عيسى لأنه مجهول ( قوله ونحوه ) أى ما لم يريدنا وقته المعتاد ويعلمانه ( قوله بسقوط بعضه ) أى للأجل ( قوله شاذ ) أى لما قدمه من أن شرط صحة العقد أن لا يبعد بقاء الدنيا الخ ( قوله ولا يقدح السقوط ) أى للتأجيل ( قوله بموته ) أى المشتري ( قوله إذ هو أمر غير متيقن الخ ) هذا مكابرة ظاهرة إذ لا شبهة إذا كان التأجيل بمائة سنة مثلا فيتقن العاقدان عند العقد السقوط إذا كان كل قد بلغ مائة سنة مثلا ليتبينهما أنها لا يعيشان المائتين أيضا فتأمل اهـ على حج . أقول : وقد يجاب بأن ظن عدم الحياة هنا ناشئ من العادة وهي غير قطعية ، بخلاف عدم بقاء الدنيا فإنه مأخوذ من الأدلة ، فالظن فيها أقوى فنزل منزلة اليقين ( قوله وإلا ) أى بأن نظر إليه وقيل بالبطان ( قوله لمن يعلم ) لعل المراد بالعلم هنا الظن وإلا لم تصح الملازمة في قوله وإلا لم يصح البيع الخ : أى ولو نظر إلى

( قوله وعلى الأول ) لا يخفى أن الأول والثاني إنما هما في النكاح الفاسد . أما الشراء الفاسد فليس فيه إلا قول واحد والكلام فيه فالصواب إسقاط قوله وعلى الأول ، وهذا الفرق لشرح الروض وهو يقتضى عكس الحكم المذكور كما لا يخفى . ويقتضى أن عقد البيع لو كان نجما على فساده يجب فيه مهر ثيب فتأمل ( قوله انتقل بموت البائع ) أى أو المشتري فيما إذا كان المبيع موبلا ( قوله وحل بموت المشتري ) أى أو البائع



عادة أنه لا يعيش بقية يومه وقد صرحوا بخلافه (والرهن) للحاجة إليه لاسيما في معاملة من لا يعرف حاله ، وشرطه العلم به إما بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم ، ثم الكلام هنا في وصف لم يرد على عين معينة فهو مساو لما مر من أن الوصف لا يجزى عن الرؤية لأنه في معين لا موصوف في الذمة خلافا لمن وهم فيه وأن يكون غير المبيع ، فلو شرط رهنه إياه ولو بعد قبضه فسد لأنه لا يملكه إلا بعد البيع فهو بمنزلة استثناء منفعة في المبيع ، فلو رهنه بعد قبضه بلا شرط مفسد صح (والكفيل) للحاجة إليه أيضا ، وشرطه العلم به بالمشاهدة ، ولا نظر إلى أنها لا تعلم بحاله لأن ترك البحث معها تقصير ، ولأن الظاهر عنوان الباطن أو باسمه ونسبه ، ولا يكتفى وصفه بموسر ثقة إذ الأحرار لا يمكن التزامهم في الذمة لانتهاء القدرة عليهم ، بخلاف المرهون فإنه يثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب ، وإلا فقد يكون الضامن رقيقا مع صحة التزامه في الذمة وصحة ضمانه بإذن سيده ، وأيضا فكيف من موسر يكون ماطلا ، فالناس مختلفون في الإبقاء وإن اتفقوا يسارا وعدالة ، فاندفع بحث الرافعي أن الوصف بهذين أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله ، وبما تقرر علم أن الكلام في الأجل والرهن والكفيل (العينات) بما ذكرناه وإلا فسد البيع وغلب غير العاقد المذكور لأنه أكثر ، إذ الأكثر في الرهن كونه غير عاقل ، فاندفع قول الأسوى صوابه

غير المتيقن لم يصح البيع الخ . ولنا في ذلك ما أفاده قوله لأنه أمر غير متيقن من الضرر في المتيقن اهـ سم على حج (قوله عادة) قضيته أنه لو علم موته بقية يومه مثلا بإخبار معصوم لم يصح القدر ، ولعله غير مراد اعتبارا بما هو الغالب في أحوال المتعاقدين (قوله بخلافه) أي وهو الصحة (قوله إما بالمشاهدة) أي ويحصل العلم إما بالمشاهدة الخ (قوله أو الوصف بصفات السلم) سيأتي فيه أنه لا بد في ذلك من معرفة العاقدين وعدلين بالوصف ، فقياسه أن يأتي مثله هنا ، وقد يفرق على بعد أن المسلم فيه معقود عليه فضويق فيه مالم يضاف في الرهن وبأنه لو لم يمكن إثبات الصفات عند التنازع هنا لم يفت إلا مجرد التوثيق مع بقاء الحق (قوله من أن) بيان لما مر (قوله وأن يكون) أي المرهون (قوله فلو رهنه) أي المبيع بعد قبضه ، ظاهره ولو في المجلس ، وهو ظاهر لأن تصرف أحد العاقدين مع الآخر في مجلس العقد إجازة (قوله بلا شرط) أي في الرهن المأق به كأن يرهنه بشرط أن يتحدث زواجه مرهونة (قوله عنوان الباطن) أي غالبا (قوله أو باسمه) كأن المراد أنهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول اهـ سم على حج (قوله وهذا جرى على الغالب) أي فلا فرق في الضامن بين كونه حرا أو رقيقا بإذنه والإشارة راجعة إلى قوله إذ الأحرار لا يمكن التزامهم (قوله وعدالة) فإن قلت : إذا اتفقوا في العدالة واليسار ، فما معنى اختلافهم في الوفاء مع وجوبه على المدين بمجرد الطلب ؟ قلت : إن اختلافهم ليس على وجه محرم ، ومن ذلك أن بعض المدينين قد يوفى ما عليه بلا طلب من صاحب الحق والآخر لا يوفى إلا بعد الطلب ، ولا ينافي ذلك عدلته لعدم وجوب الوفاء عليه بلا طلب ، ومنه أيضا أن بعض المدينين إذا طُلب سعى في الوفاء ولو ببيع بعض ماله إذا لم يكن جنس الدين بماله وتحصيل جنس الدين مع المساهلة في البيع والشراء والسعى في تحصيل جنس الدين ولو بمسقة وبعضهم بخلاف ذلك (قوله بهذين) أي بموسر ثقة (قوله كونه غير عاقل)

(قوله بعد قبضه بلا شرط) أي بلا شرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله فلو شرط رهنه إياه خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وهنا) أي التعليل (قوله مع صحة التزامه في الذمة) أي في حد ذاته . وكذا يقال في قوله وصحة ضمانه بإذن سيده . وأجاب الشهاب بن عبد الحق بأن صحة التزام الرقيق إنما هي من حيث كونه رقيقا لا من حيث كونه كفيلا وهو بمعنى ما أشرت إليه (قوله فكيف من موسر يكون ماطلا) قضيته الصحة إذا

المعينين، وشرط كل منها أن يكون (لئن) أى عوض (فى الذمة) إذ الأعيان لا تقبل التأجيل ثمتا ولا مئمتا ولا يرتب بها ولا تضمن أمانة كما يأتى ، فلو قال اشترت بهذا على أن أسلمه وقت كذا ، أو أرهن به كذا ، أو يكفلنى به زيد لم يصح لإن تلك إنما شرعت لتحصيل ما فى الذمة والمعين حاصل ، ولا يرد على ذلك صحة ضمان العين المبيعة والمئمتين المعين بعد القبض فهما ، وكذا سائر الأعيان المضمونة للعلم به من كلامه الآتى فى باب الضمان ، ولا يصح بيع سلعة من اثنين على أن يتضامنا كما فى تعليق القاضى الحسين والوسيط وغيرهما لأنه شرط على كل ضمان غيره وهو خارج عن مصلحة عقده ، ولو قال اشتريته بألف على أن يضمه زيد إلى شهر صح ، وإذا ضمنه زيد مؤجلا تأجل فى حقه وكذا فى حق المشتري على أحد وجهين . نعم مقتضى قاعدة الشافعى رجوع القيد وهو هنا إلى شهر لجميع ما قبله وهو اشترت بوجهه ، ويصح شرط الثلاثة أيضا فى مبيع فى الذمة ، ولا يرد عليه أن ذكر المئمتين مثال بل قد يطلق على ما يشمل المبيع كما قررناه (والإشهاد) للأمر به فى قوله تعالى - وأشهدوا إذا تبائعتم - وللحاجة إليه (ولا يشترط تعيين الشهود فى الأصح) لأن الغرض ثبوت الحق وهو حاصل بأى عدول

أى فلا يرد أنه قد يكون عبدا وهو عاقل (قوله ولا يرد على ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله لأن تلك إنما الخ (قوله صحة ضمان العين المبيعة) وهو المسمى بضمان الدرك الآتى (قوله للعلم به) قد يقال : لا يندفع الاعتراض بمجرد ذلك لأن غرض المعرض المنازعة فى التعليل بصحة ضمان الأعيان وإن كانت آتية فى كلامه ، وإنما يندفع لو كان مراده أن التعليل بما ذكر يقتضى عدم صحة ضمان الأعيان ، فالأولى فى التعليل أن يقال : إنه لما كان يشترط لصحة ضمانها كونها بعد القرض أشبهت ما فى الذمة ، هذا والأولى أن يجعل فى قوله ولا يرد على ذلك راجعة إلى قول المصنف بشئ فى الذمة (قوله على أن يتضامنا) زاد فى شرح الروض بخلاف عكسه اهـ . ونظر فيه والد الشارح وقال : انظر ماصورته ، ثم ذكر خلافا فى تصويره واستقر منه أن يبيع اثنان واحدا شيئا بشئ فى ذمته ثم يشترط كل من البائعين على صاحبه أن يضمن له المشتري أى بكسر الراء اهـ . ونظر فيه بأن هذا التصوير وإن كان صحيحا فى نفسه لكنه ليس بين البائع والمشتري بل بين البائعين ، وهما بالنظر للضمان أجنبان عن العقد فلا يصلح حمل العكس على ذلك لكونه ليس بين العاقلين . وأجيب بأنه اكتفى بذلك وإن لم يكن بين العاقلين لكونه صحيحا فى نفسه بقطع النظر عن كونه بين العاقلين فيحمل العكس على مجرد التخالف فقط . ومحل عدم الصحة إذا وقع ذلك فى صلب العقد أو قبل لزومه . أما إذا تضامنا بعد لزوم العقد فيصح (قوله تأجل فى حقه) أى الضامن (قوله مقتضى قاعدة الشافعى الخ) قضية هذه القاعدة أن يتأجل فى حق المشتري وإن لم يضمه زيد وهو خلاف المفهوم من قوله وإذا ضمنه زيد الخ اهـ اسم أقول : والأقرب قضية هذه القاعدة الخ (قوله بوجهه) قال سم على حج : خالف فى شرح الباب فقال الذى يتجه أنه لا يتأجل لأنه لا ملازمة بين الأصيل والضامن فى الحلول والتأجيل ، فلا يلزم من اشتراط الأجل فى حق الضامن اشتراطه فى حق الأصيل ، وصورة المسئلة أن زيدا أنشأ بعد البيع ضمانا مستقلا لغيره اهـ (قوله ويصح شرط الثلاثة) أى الأجل والرهن والكفيل اهـ سم على حج (قوله كما قررناه) أى من قوله عوض (قوله ولا يشترط تعيين الشهود) أى ولا كون العوض فى الذمة سم على منهج ،

الزيم كونه حسن الإيفاء وظاهر أنه غير مراد (قوله على أن يضمه) أى الألف (قوله وهو اشترت) عبارة التحفة : وهو بألف ويضمن انتهت ، وهى الصواب (قوله ويصح شرط الثلاثة أيضا فى مبيع فى الذمة) لاحاجة

- ٤٥٥ -

كانوا ، ولهذا لو عيّنهم لم يتعينوا ولو امتنعوا لم يتخير ، ولا أثر لتفاوت الأغراض بتفاوتهم وجاهة ونحوها لأنه لا يغلب قصد ولا تختلف به السالفة اختلافا ظاهرا ، بخلاف ما مر في الرهن والكفيل ، والثاني يشترط كما في الرهن والكفيل ( فإن لم يرهّن ) المشتري ما شرط عليه رهنه وإن أتى يرهّن غير المعين ولو أعلّى قيمة منه كما شمله إطلاقتهم ، إذا ألعين لا تقبل الأبدال لتفاوت الأغراض بذواتها ، أو لم يشهد من شرط عليه الإشهاد كأن مات قبله ( أو لم يتكفل العين ) بأن امتنع أو مات قبله وإن أقام له المشتري ضامنا غيره ثقة ( فلبائع الخيار ) إن شرط له ، وإن شرط للمشتري فله عند فوات المشروط من جهة البائع وهو على الفور لأنه خيار نقص ، ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام بالمشروط لزوال الضرر بالفسخ ، ويتخير أيضا فيما إذا لم يقبضه الرهن هلاكا أو غيره كتخمره أو تعلق أرض جنابة برقبتة أو ظهر عيب قديم به كولد للدابة المشروط رهنها وكظهور لمشروط رهنه جانبا وإن عفا عنه مجانا أو تاب في أوجه الوجهين ، خلافا لما في الأنوار إذ نقص قيمته غير منجر بما حدث بعد جنابته من نحو توبة وغفوكما يأتي ، لا إن مات بمرض سابق أو كان عينين وتسلم إحداهما فمات أو تعيب وامتنع الراهن من تسلم الأخرى

وفيه عدم تقييده في المعطوف وهو قوله والاشهاد ( قوله لم يتعينوا ) قال في شرح الروض : فيجوز إبدالمم بثلمهم أو فوقهم في الصفات ، وقد يقال قياس قوله ولا نظر لتفاوت الخ جواز إبدالمم بدونهم اهـ سم على حج ( قوله ونحوها ) كاشتهاره بالصالح ( قوله قصدته ) أي التفاوت ( قوله إذا ألعين لا تقبل الأبدال ) أي فلا يجبر على قبول بدل ما شرط رهنه ، ولو أعلّى قيمة ، أما لو تراضيا بالإبدال وأسقط البائع الخيار فيصح ويكون رهن تبرع ، ومن فوائده أنه لو امتنع من إقباضه أو بان معيبا لم يثبت الخيار للبائع ( قوله كأن مات قبله ) وكذا لو امتنع من الاعتراف بالحق عند الشهود فما ذكره مجرد تصوير ومن ثم عبر بالكاف ، وظاهره أنه لا يوقم وارثه مقامه ، وفيه نظر اهـ . ووجه النظر أن المقصود من الشهود ثبوت الحق وإقرار الوارث بشراء مورثه وإشهاد عليه كإشهاد المورث في إثبات الحق . فالقياس الصحة . ووقع السؤال في الدرس عما لو اشترى محبوسية بشرط عدم الوطء هل يصح البيع أم لا ؟ والجواب عنه بأنه إن شرط عدم الوطء مطلقا لم يصح ، أو مادام المانع قائما بها صح أخذها مما لو باعه ثوب حرير بشرط أن لا يلبسه إلى آخر ما يأتي ( قوله أو مات قبله ) أي أو أعسر على مقال الأسنوي إنه القياس اهـ سم على منهج . وسيأتي في كلام الشارح ( قوله وهو ) أي الخيار ( قوله كتخمره ) أي فلو تخلل قبل فسخ البائع فيبقي أن يقال : إن لم تنقص قيمته خلا من قيمته عصيرا لم يتخير وإلا تخير ( قوله أو تعلق ) أي قبل القبض كما هو ظاهر اهـ سم على حج ، وهو مستفاد من كلام الشارح لأن قوله أو غيره عطف على هلاكا ، وقوله كتخمر أو تعلق أمثلة له . وقوله هلاكا متعلق بقبضه ( قوله برقبتة ) ظاهره وإن قلّ جدا ، ويوجه بأن تعلق الجنابة به قد يورث نقصا في قيمته من حيث الجنابة ( قوله أو ظهر عيب ) عطف على لم يقبضه ( قوله كولد للدابة المشروط رهنها ) أي لأنه ربما يحتاج إلى البيع ، ويتعلد لحزمة التفريق بينها وبين ولدها ( قوله لا إن مات ) أي بعد القبض فلا خيار ( قوله فمات ) أي الذي تسلمه ( قوله وامتنع الراهن من تسليم الآخر ) أي فلا خيار لأننا لو أنبتناه لقلنا له له مسخ البيع وردّ المردون وهو غير مقدور على رده بموته ، وهل يجبر البائع على تسليم العين الأخرى أم لا ؟ فيه نظر ، ومقتضى تعليلهم عدم الإيجاب بأن للبائع مندوحة عنه بالفسخ الأول لتعذر الفسخ عليه بسقوط الخيار

إليه مع قوله المارّ في حل المّن : أي عوض . فكان الأولى غير هذا التعبير ( قوله إن شرط له ) أي ما ذكر

وتغير حال الكفيل بإعسار أو غيره قبل تكفله وتبين أنه قد كان تغير قبله ملحق بالرهن كما قاله الأسنوى أنه القياس (ولو باع عبداً) أى رقيقاً (بشرط إعتاقه) عن المشتري أو أطلق (فالمشهور صحة البيع والشرط) لخبر بريرة المشهور ولتشف الشارع للعتق، على أن فيه منفعة للمشتري في الدنيا بالولاء وفي الآخرة بالتواب وللبيع بالتسبب فيه. والثاني لا يصححان كما لو شرط بيعه أو هبته، وقبل يصح البيع دون الشرط كما في النكاح، أما لو شرط إعتاقه عن البائع أو أجنبي فلا يصح لأنه ليس في معنى ماورد به الخبر ويخرج بإعتاق المبيع شرط إعتاق غيره فلا يصح البيع معه لانتفاء كونه من مصالحه وشرط إعتاق بعضه. نعم لو عين المقدار المشروط فالأوجه كما الشيخ الصحة، ولو باع بعضه بشرط إعتاقه صح ذلك البعض كما اقتضاه كلام البهجة وأصلها، ومحل صحة شرط العتق حيث كان المشروط عليه يتمكن من الوفاء، فلو شرط إعتاق قريبه من أصل أو فرع لم يصح البيع

(قوله بالرهن) فيثبت به الخيار (قوله ولو باع عبداً) هل مثل البيع السلم؟ في نظر، وينبغي عدم الصحة أخذاً من تعليلهم بالعتق الناجز وتأخر القبض في السلم منزل منزلة تعليق العتق (قوله أى رقيقاً) إنما قسم بذلك ليشمل الأمة، وعبرة حج: أى قنا، وفسر بذلك بناء على أن القن هو الرقيق، وعبرة المصباح: القن الرقيق يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره، وربما جمع على أثنان وأثثة. قال الكسائي: القن من يملك هو وأبواه، وأما من يغلب عليه ويستعبد فهو عبد مملكه، ومن كانت أمه أمة وأبوه عربياً فهو هجين (قوله بشرط إعتاقه) ومثله القرض والهبة فيصح كل منهما بشرط العتق عن المقرض والمتهب كذا قيل، وقد يقال: الأقرب فيما عدم الصحة لأن العتق هنا لا يحصل إلا بعد قبض المقرض والموهوب. لا يقال: قد يكون المقرض والموهوب في يد المقرض والمتهب قبل العقد فيحصل القبض فيها عقبه لأننا نقول: القبض فيها يتوقف على إذن من المالك في القبض عن الهبة والقرض، وعلى معنى: زمن يمكن فيه القبض بعد العقد فلا يتم القبض فيها بعد العقد أصلاً، وقد يؤيد هذا أنه إذا شرط إعتاق البعض لم يضر مع أن اعتناق غير المبيع إنما حصل بالسراية من إعتاق الجزء المبيع، ووجه التأييد ما قاله حج من أنه صح لأنه مع ذلك يسمى عتقاً للكل حالاً متجزاً وهو المقصود (قوله عن المشتري) لافرق في صحة العقد مع ماذكر ولزوم العتق للمشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع ووافقه المشتري أو عكسه على المعتمد اه سم على حج من جملة كلام طويل فليراجع (قوله لانتفاء كونه من مصالحه) ومنه ما لو باع أحد شريكين حصته من شريكه بشرط أن يعتق الشريك الكل فلا يصح لأشئاله على شرط عتق غير المبيع (قوله وشرط إعتاق بعضه) أى بعض المبيع (قوله نعم لو عين المقدار الخ) فإن أبهمه فله خلافاً لحج حيث قال: لافرق في البعض بين المعين وغيره حتى لو باعه بشرط إعتاق جزء ما صح البيع وحصل به المقصود من عتق الكل، لأنه إذا أعتق جزءاً وإن قل سري إلى باقيه لكونه للجميع في ملكه اه. ويمكن رد ماقاله بأن المهم لاتتأني المطابقة والدعوى به من البائع لانتفاء كون الدعي به معلوماً فامتنع البيع بشرط إعتاقه للإجماع، قيل على أنه قد لاتتأني السراية عند الإعتاق للاحتمال أن يبيع أكثره وهو معسر، فإذا أعتق الباقي لايسرى، لكن هذا جار في البعض معيناً كان أو مبهماً، وقد يقال بعدم صحة بيع شيء منه فيما لو شرط عليه إعتاق شيء منه معيناً كان أو مبهماً، لأنه حيث قبل بصحة الشرط نزل شرط إعتاق البعض منزلة شرط إعتاق الكل، وهو إذ شرط اعتناق الكل لا يجوز بيع شيء منه قبل العتق (قوله صح ذلك البعض) أى حيث كان باقيه حراً أو كان للمشتري ولم يتعلق به حق يمنع صحة العتق كرهن أو لغیره وهو موسر وإلا فلا لعدم حصول المقصود من العتق لكله. حالاً اه حج. وظاهر كلام البهجة المذكور أنه لافرق اه سم على حج. ويؤيده أن الشارع متشوف إلى العتق فلا فرق بين كون المشروط عتقه يؤدي إلى تخليص الرقبة من الرق وبين كونه قاصراً على ما اشتراه، وقياس ماقدمه الشارع فيما لو اشترى كله بشرط إعتاق بعض معين

لتعذر وفاته بالشرط لكونه يعتق عليه قبل إعتاقه ، وهذا هو المعتمد وإن نظر فيه في المجموع وأبدى للصحة احتيالا ويكون شرطه توكيدا للمعنى . قال الأذرى : والظاهر أن شراء من أقر بحريته أو شهد بها أو يبيع بشرط العتق كشرائه القريب : ويمتثل الفرق بينهما والأوجه الأول ( والأصح أن البائع ) ويظهر إلحاق وارثه به ( مطالبة المشتري بالإعتاق ) لأنه وإن كان حقا لله تعالى لكن له غرض في تحصيله لإثباته على شرطه وبه فارق الآحاد ، وأما قول الأذرى : لم يقل بالآحاد المطالبة به حصة لاسيما عند موت البائع أو جنونه ، يرد ما سيأتى في المائلة في القصاص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة ، وأن النظر في مثله للحاكم ، ولا يلزمه عتقه فورا إلا عند الطلب ( أو ظن فواته ) فإن امتنع أجبره الحاكم عليه وإن لم يرفعه إليه البائع بل وإن أسقط هو أو القن حقه ، فإن أصرّ أعتقه عليه كما يطلق عن المولى والولاء مع ذلك للمشتري ، وله قبل عتقه وطوها واستخدامه وكسبه وقيمته إن قتل ، ولا يلزمه صرفها لشراء مثله كما لا يلزمه عتق ولد الحامل لانقطاع التبعية لا نحو بيع ووقف وإجارة من الصحة أنه لو اشترى نصفه بشرط إعتاق ربه صح ( قوله ويكون ) من تمته كلام المجموع ( قوله أو يبيع ) أى أو شهد ببيعه الخ ( قوله بشرط العتق ) أى إذا شهد بشرائه بشرط العتق فلا يصح شراؤه له ولو بالشرط المذكور مؤلف ( قوله كشرائه القريب ) أى فلا يصح في الثلاث ( قوله والأوجه الأول ) قال حجج : وعمل البطلان في الكل حيث قصد شرط إنشاء العتق والإصح ، وعلى هذا التفصيل يعمل قول من قال بالصحة ومن قال بالمنع اه بالمعنى . قال سم عليه : والمنقول البطلان مطلقا اه . وهو مقتضى إطلاق كلام الشارح ( قوله والأصح أن للبائع ) أى بعد لزوم العقد لأن المشتري قبله متمكن من الفسخ ( قوله في تحصيله لإثباته ) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال : موافقة البائع كشرطه فليتأمل اه سم على حجج ( قوله يردّه ) ما سيأتى خلافا لابن حجر ( قوله ولا يلزمه عتقه فورا ) والقياس الزوم فيها لو شرط البائع على المشتري إعتاقه فورا علما بالشرط ( قوله وله قبل عتقه وطوها ) أى وإن حبست ويجبر على إعتاقها كما بأتى ( قوله وكسبه ) قد يشكل بما لو أوصى باعتاق رقيق فتأخر عتقه عن الموت حتى حصل منه إكساب فإنها له لا للوارث اه سم على حجج . وقد يفرق بأن الوصية بالعتق بعد الموت أزم من البيع بشرط العتق ، إذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه بالخيار والعيب ونحوهما فليتأمل ( قوله ولا يلزمه صرفها ) أى لأن مصلحة الحرية له وقد فاتت ، بخلاف مصلحة الأضحية المنذورة فلنأخذ الفقهاء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها إذا تلفت اه سم على حجج ( قوله ولد الحامل ) قال سم على حجج : عبارة الروض : وإن شرط عتق حامل فولدت ثم أعتقها ففي عتق الولد وجهان اه . قال في شرحه : والأصح منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة اه . واعلم أن في باب التدبير أن المملوق عتقها يتبعها ولدها في العتق إن كان حلا عند التعليق أو الصفة ، وأن في الروض في باب الرهن مانصه : والحمل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحملها وكذا إن انفصل اه . وهذا يشكل على ما هنا فليتأمل الفرق ، وقد يقال : إن نظير دخوله في الرهن وبيعه معها مطلقا دخوله هنا في المبيع وثبوت أحكام المبيع له ، وأما العتق فخراج عن أحكام المبيع فلا حاجة لفرق وفيه نظر ( قوله لا نحو بيع ) أى ولو بشرط العتق أو لمن يعتق عليه ( قوله أو يبيع ) هو بالجر وفي بعض الهوامش عن الشارح مانصه : أى شهد بشرائه بشرط العتق فلا يصح بعد ذلك شراؤه له ولو بالشرط المذكور اه ( قوله بشرط العتق ) قضيته أنه لو اشتراه في مسألة المأثور ببيعه بشرط العتق أو شهد بذلك بدون شرط العتق أنه يصح ، وظاهر أنه غير مراد كما يعلم مما بأتى قريبا في كلامه ، ثم ما ذكر هنا قد يشكل على ما صرحوا به من أن شراء من أقر بحريته افتداء وليس بيعا حقيقيا ، ولا يخفى أن الافتداء ليس من العقود التي تتأثر بالشرط الفاسدة فليتنظر معه

ولو جنى قبل إعتاقه لزمه فداؤه كأمر الولد ، ولو أعتقه عن كفارته لم يجره عنها وإن أذن له البائع فيه لاستحقاقه العتق بجهة الشرط فلا يصرف إلى غيرها كما لا يعتق المنذور عن الكفارة ، ولو مات المشتري قبل إعتاقه فالقياس أن وارثه يقوم مقامه وهو ظاهر في غير من استولدها . أما هي فالأوجه عتقها بموته ، ولا بنافي ذلك قولهم إن الاستيلاء لا يجزى لأنه ليس بإعتاق ، إذ معناه أنه لا يسقط عنه طلب العتق لأنها لا تعتق بموته لأن الشارع متشوف إلى العتق ما أمكن والحق في ذلك الله تعالى لا للبائع ، فعتقها بموته أولى من أن تأمر الوارث بإعتاقها ، ومقابل الأصح ليس له مطالبة إذ لا ولاء له في حق الله تعالى (و) الأصح (أنه) أي البائع (لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تدبيره أو كتابته) أو تعليق عتقه بصفة (أو إعتاقه بعد شهر) أو لحظة أو وقفه ولو حالا كما هو ظاهر (لم يصح البيع) بخلافه الأول ما استقر عليه الشرع من أن الولاء من أعتقه والبقية لغرض الشارع - من تنجيز العتق وأجاب الشافعي رضي الله عنه عن خبر (واشترط لي الولاء) بأن لم بمعنى عليهم كما في قوله تعالى - وإن أسأمت فلها - والثاني يصح البيع ويطل الشرط ، ولو باع رقيقا بشرط أن يبيعه المشتري بشرط الاعتاق لم يصح البيع كما لو اشترى دارا بشرط

كما هو قضية إطلاقهم وهو ظاهر ، وكذا من نفسه وإن كان عبد عتاقه فيها يظهر لأن أخذ العوض خلاف قضية شرط العتق اهـ سم على حج . وذكر أيضا أن مثل بيعه من نفسه ماله وهبه لمن يعتق عليه أو بشرط إعتاقه (قوله لم يجره) وهل يعتق عن جهة شرط أو بلغ ما أتى به فيستمر على الرق ويطالب بعتقه ثانيا في نظر ، والأقرب الأول لأنه إذا بطل خصوص كونه عن الكفارة بقي مطلق العتق وقد شعر به قوله عنها . وبقي ماله باعه ابتداء بشرط الإعتاق عن كفارة المشتري هل يصح البيع أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه ليس في معنى ماورد في الخبر

[ فرع ] لو اشترى رقيقا بشرط إعتاق يده مثلا فهل يصح ويعتق أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، ونقل سم عن مـر على حج عدم الصحة ، ولعل وجهه أن العضو المعين قد يسقط قبل إعتاقه فلا يمكن إعتاقه بعد سقوطه ومع هذا فالأقرب الصحة ، ويكون شرط ذلك شرطا لإعتاق الجملة إما من باب التعبير بالجزء عن الكل وإما من باب السراية ، والأصل عدم سقوط العضو وتقدير سقوطه فيحتمل أن يقال يجب إعتاق الجملة لأنه التزمه بالزام إناق اليد (قوله يقوم مقامه) أي فيجبر على إعتاقه إن امتنع منه (قوله فالأوجه عتقها) أي عن الشرط ومثلها أولادها الحاصلون بعد الإيلاد فيعتقون بموته (قوله الولاء له) قال سم على حج : قوله الولاء الخ قال في شرح العباب : إن هذا في غير البيع الضمني ، أما البيع الضمني كأعتق عبدك عنى على كذا بشرط أن الولاء لك فيصح العقد ويلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعي وتلزمه القيمة . ذكره الرافعي في باب الكفارة نقلا عن التتمة اهـ . أقول : ولعل معنى قوله فيصح العقد الخ أنه يحكم بعتقه مع فساد البيع لأنه لو صح لزم الثمن لا القيمة ففي قوله فيصح العقد مساحاة : وعليه فالبيع الضمني كغيره في الفساد حيث شرط الولاء لغير المعنى ، لكنهما يفتراق في أن غير الضمني لا يعتق فيه المبيع ، بخلاف الضمني فإنه يعتق فيه لإتيانه فيه بصيغة العتق ، وكثيرا ما تنجب القيمة مرتبة على العتق بدون البيع ، ثم رأيت عن الشهاب الرملي في حواشي الروض أنه قال : لا استثناء لأنه حيث لزمته القيمة كان لزومها دليلا على فساد البيع اهـ . وهو غير ماقلناه (قوله وإن أسأمت فلها) وأجيب أيضا بأن الشرط

أن يقفها أو ثوبا بشرط أن يتصدق به لأن ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع (ولو شرط مقتضى العقد القبض والرد بعيب صح) يعني لم يضر لأنه تصريح بما أوجبه الشارع على أنه يصح أن يكون ضمير صح عائدا على العقد المقرون بهذا الشرط ، بل يتعين ذلك لأنه المراد في الذي بعده كما يأتي وحينئذ فهو بمعنى لم يضر من غير تأويل كما عبر به في الروضة ، ونقل عن بعضهم صحة الشرط هنا ثم وبنى عليه الزركشي ردا على من قال الخلف لفظي مالمو تعذر قبض المبيع لمنع البائع منه فينتخير إن قلنا بصحته لا فساد ، والأوجه أنه لمجرد التأكيد فلا خيار بفقده خلافا لما يوهمه قول الشارح صح العقد فيهما ولغا الشرط في الثاني ، إلا أن يريد ما قلناه أن الثاني لم يند شيئا أصلا والأول أفاد التأكيد (أو) شرط (مالا غرض فيه) أي عرفا فلا عبرة بغرض العاقدين أو أحدهما فيا يظهر وسيأتي ما يصرح به (كشرط أن لا يأكل) أولا بليس (إلا كذا) ولو حريرا (صح) العقد ولغا الشرط ، وما ذهب إليه جمع من أن محله أن لا تأكل إلا كذا بالفوقية لأن هذا هو الذي لا غرض فيه ألبتة ، بخلافه بالتحتية لاختلاف الغرض حينئذ فيفسد به العقد مردود ، إذ الصحيح عدم الفرق لانتهاء غرض البائع بعد خروجه عن ملكه في تعيين غذاء مع أنه يحصل الواجب عليه من إطعامه ، ولهذا لو شرط ما لا يلزم السيد أصلا كجمعه بين آدمين أوصلاته للنوافل وكذا للفرض أول وقت فسد العقد كبيع سيف بشرط أن يقطع به الطريق ، بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لأنه لم يتحقق المعصية فيه لجوازها في الحملة لأعداء فاندفع ما للزركشي هنا فيا لو شرط أن يلبسه الحرير وكان بالغا ، ولو باعه إناء بشرط أن لا يجعل فيه محرما أو سيفا بشرط أن لا يقطع به الطريق أو عبدا بشرط أن لا يعاقبه بما لا يجوز صح البيع ويقاس به ما في معناه (ولو شرط) البائع مع موافقة المشتري جس المبيع بشئ في الذمة حتى يستوفي الحال لا المؤجل ، وخاف فوت الثمن بعد التسليم صح لأن حبسه حينئذ من مقتضيات العقد ، بخلاف مالو كان مؤجلا أو حالا ولم يخف فوته بعد التسليم لأن الباءة حينئذ في التسليم بالبائع

كان خارج العقد وهذا أولى (قوله بل يتعين ذلك) اسم الإشارة راجع إلى صح عائدا (قوله والأوجه أنه) أي الشرط (قوله فلا خيار) وطريقه أن يرفع الأمر للحاكم ليلزمه بالاقباض (قوله أن الثاني) أي شرط مالا غرض فيه الآتي (قوله والأول) هو شرط مقتضى العقد (قوله ولو حريرا) أي حيث أطلق أخذا مما يأتي عن سم من قوله فإن زاد من غير الخ (قوله إذ الصحيح عدم الفرق) أي بين التحتية والفوقية (قوله ولهذا لو شرط) غرضه منه رد ما اعترض به الأسنوي على الرافعي من أن الشافعي نص على البطالان فيا لو شرط أن ينق عليه كذا وكذا ، ووجه الرد أن الجمع بين آدمين لا يلزم السيد بحال ، بخلاف شرطه أن لا يأكل إلا كذا فإن المشروط من جنس ما يجب عليه في الحملة (قوله زيادة على ذلك) أي فإن زاد من غير ضرر ولا حاجة لم يصح العقد اهـ سم (قوله من مقتضيات العقد) كان الأولى له إدخالها في قول المصنف ولو شرط مقتضى العقد الخ (قوله ولم يخف فوته بعد التسليم الخ)

(قوله وحينئذ فهو بمعنى لم يضر) توقف فيه الشهاب سم مع جعل الضمير راجعا إلى البيع (قوله لأن هذا هو الذي لا غرض فيه ألبتة) مبنى على أخذ الثمن على ظاهره ، وإلا فقد مر للشارح تخصيصه بالعرف وأنه لا عبرة بغرض العاقدين أو أحدهما (قوله لانتهاء غرض البائع) في هذا الجواب تسليم أن غرض البائع معتبر فينا في ما قدمه : فكان حق الرد الموافق لما قدمه أن يقول ما ذكر وإن كان فيه غرض إلا أنه لخصوص البائع وقد تقدم أنه غير معتبر (قوله فيفسد به العقد) أي في خصوص هذه الصورة ، وإلا فلا ملازمة بين اختلاف الغرض والفساد كما يعلم مما سيأتي (قوله مع أنه) أي ماعينه من المأكول

وإن شرط (وصفا يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة) أو الأمة بل يمكن شمول كلامه لها حلاً للدابة على معناها لغة (حامل أو لبونا) أي ذات لبن (صح) المقدم مع الشرط لأنه شرط يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها الأغراض ولأنه ألزم موجوداً عند العقد، ولا يتوقف التزامه على إنشاء أمر مستقبل فلا يدخل في التهي عن بيع وشرط وإن سمي شرطاً تجوزاً فإن الشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ويكتفي أن يوجد من الوصف المشروط ما ينطلق عليه الاسم إلا إن شرط الحسن في شيء فإنه لا بد أن يكون حسناً عرفاً وإلا تخير، ولو قيد بحلب أو كتابة شيء معين كل يوم وإن علم قدرته عليه كما اقتضاه إطلاقهم، ولا يأتي هنا بحث السبكي الآتي في الجمع في الإجارة بين العمل والزمان، ولو تعلل الفسخ في محل ثبوته لنحو حدوث عيب عنده فله الأرض بتفصيله الآتي، ولو مات المبيع قبل اختياره صدق المشتري بيمينته في فقد الشرط لأن الأصل عدمه كما أفق به الفقهاء، بخلاف ما لو ادعى عبياً قديماً لأن الأصل السلامة، ولا ينافي ما أفق به الوالد رحمه الله تعالى في أنها لو اختلفا في كون الحيوان حاملاً صدق البائع بيمينته لأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد بدليل ما سيأتي في دعوى المشتري قدم العيب مع احتيال ذلك، لأن ما مر في موت الرقيق قبل اختياره وما هنا في شيء يمكن الوقوف عليه من أهل الخبرة ودعوى أن ذكر الموت تصوير ممنوعة على أن الكتابة أمر بمشاهدة لا ينفى ولا كذلك الحمل فلا قياس، وسيعلم مما يأتي أنه يتيقن وجود الحمل عنده بانفصاله لدون ستة أشهر منه مطلقاً أو لدون أربع سنين منه بشرط أن لا توطأ وطناً يمكن أن يكون منه، ويأتي في الوصية أنه يرجع في حمل البهيمة لأهل الخبرة فيكون هنا كذلك فيا يظهر،

أي فلا يصح، وقد يقال ما المانع من الصحة لأنه من مصالح العقد ولأنه لم يخش فوت الثمن قد يكون له غرض في تعجيل القبض (قوله وإن شرط) الأولى أو (قوله ككون العبد كاتباً).

[فائدة] لو شرط كون المبيع عالماً هل يكفي ما ينطلق عليه الاسم أم يشترط كونه عالماً عرفاً؟ فيه نظر، والأقرب الثاني لانتفاء صدق العالم على من اشتغل بالعلم ولم يحصل منه قدرًا يسمى به عالماً عرفاً وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم فإذا تعددت العلوم التي يشتغلون بها أم لا؟ فيه نظر أيضاً، والظاهر الثاني، ويكتفي بما ينطلق عليه في عرف أهل بلده أنه عالم. وبقي ماله شرط كونه قارئاً وينبغي أن يكتفي فيه بالقراءة العرفية بأن يكون يحسن الكتابة والقراءة ولو في المصحف مالم بشرط حفظه عن ظهر قلب (قوله أي ذات لبن) كأنه أشار به إلى أنه لو شرط كثرة لبنها لم يصح اهـ سم على حج. أقول: قد يقال بصحة الشرط ويعمل على الكثرة عرفاً كما لو شرط كونه كاتباً كتابة حسنة فيصح ويحمل على الحسن العرفي. بل قد يشمل قول الشارح الآتي إلا إن شرط الحسن النحوي، قال حج في شرح الإرشاد: لو شرط كونه كاتباً فهل يجب كون تلك الكتابة عربية أو غيرها أو لا؟ وعلى الثاني فهل يحمل على الكتابة العربية أو يكفي بكونه يحسن الكتابة بأي قلم كان؟ أو يحمل ذلك على المعارف الآتي في محل العقد؟ للظن فيه مجال، ولا يبعد الاكتفاء بالإطلاق ويكون يحسن الكتابة بأي قلم كان مالم تكن الأغراض في محل العقد مختلفة لاختلاف الأقلام فيجب التعيين (قوله ما ينطلق عليه الاسم) وقضيته أنه لو شرط كونها ذات لبن وتبين أنها كذلك لكن مات قبله قليل جداً بالنسبة لأمثالها من جنسها اكتفى بذلك، وقد يتوقف فيه بأن مثل هذا بعد عبياً، وقد يشمل قول حج في شرح العباب لكن لا بد من وجود قدر منه: أي اللبب بقصد بالشرط عرفاً فيا يظهر (قوله بين العمل والزمان) أي من أنه لو قطع بإمكان فعله عادة صح وإن كان المعتمد ثم خلافة (قوله عنده) أي المشتري (قوله قبل اختياره) أي ولا طريق إلى إمكان معرفته بعده (قوله صدق المشتري بيمينته) أي في غير الحمل لما يأتي (قوله مطلقاً) أي توطأ أولاً (قوله لأهل الخبرة) أي فلو فقدوا فينبغي تصديق المشتري



ويكتفى برجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة (وله الخيار إن أخلف) الشرط لتضرره بذلك لو لم نخبره ، أما مالا يقصد كالسرقة فلا خيار بفواته لأنه من البائع إعلام بعيه من المشتري رضا به ، وأما إذا أخلف إلى ما هو أعلى كأن شرط ثوبتها فخرجت بكرا فلا خيار أصلا ولأن لقوات غرضه لنحو ضعف آله إذ العبرة في الأعلى وضده بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا لو شرط كونه خصيا فبان فحلا نخبر لأنه يدخل على الحرم ومرادهم المسحوق الذي يباح له النظر إليهن فاندفع تنظير البدر بن شبهة فيه ( وفي قول يبطل العقد في الدابة ) إذا شرط فيها ما ذكر لأنه مجهول ويرد بأنهم أعطوه حكم المعلوم على أنه تابع ، إذ القصد الوصف بذلك لا إدخاله في العقد لأنه داخل فيه عند الإطلاق ( ولو قال بعتكها وحملها ) أو بحملها أو مع حملها ( بطل في الأصح ) كما لو قال بعتكها ولبن ضرعها . والثاني يجوز لدخوله في العقد عند الإطلاق فلم يضر التنصيص عليه ، وبفارق البطلان الصحة فيا لو قال بعتك هذا الجدار وأساه أو بأساه أو مع أساه بدخوله في مساه لفظا فلم يلزم على ذكره محذور والحمل ليس داخلًا في معنى

لما علل به قبل من أن الأصل عدم وجود الوصف في المبيع ، وينبغي أن المراد بفقدهم فقدم في محل العقد فلا يكلف السفر لهم لو وجدوا في غيره ، وينبغي أن مثل محل العقد مادون مسافة العدوى لأن من بها بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره إذ استعدي عليه منه ( قوله أو أربع نسوة ) هذا ظاهر في حل الأمة ، أما البهيمة فقد يقال لا يثبت حملها بالنساء الخالص لأنه مما تطلع عليه الرجال غالبًا .

[ فائدة ] قال حجج : فرع : اختلف جمع متأخرون فيمن اشترى حيا للبدر بشرط أنه يذبت ، والذي يتجه فيه أنه إن شهد قبل بذره بعدم إنباته خبيران نخبر في رده ، ولا نظر لإمكان علم عدم إنباته بذره قليل منه لا يمكن العلم بدونه ، وليس كما لو اشترى بطيخا ففرز لإبرة في واحدة منها فوجدها معيبة يرد الجميع لأنه ثم لم يتلف من عين المبيع شيء ، وكذا لو حلف المشتري أنه لا يثبت لما تقرر أنه يصدق بيمينته في فقد الشرط ، فإن اتفقت ذلك كله بأن بذره كله فلم يثبت شيئا مع صلاحية الأرض وتعدل لإخراجها منها أو صار غير متقوم أو حدث به عيب فله الأرض ، وهو ما بين قيمته حيا نابئا وحيا غير نابئ ، كما لو اشترى بقرة بشرط أنها لبون فأنبت في يده ولم يعلم أنها لبون وحلف على أنها غير لبون له الأرض والمبيع تلف من ضمان المشتري ، وأما إطلاق بعضهم أنه إذا لم يثبت يلزم البائع جميع ما خسره المشتري عليه كأجرة الباذر ونحو الحرثا وبعضهم أجرة الباذر فقط فبعد جدا ، والوجه بل الصواب أنه لا يلزمه شيء من ذلك ، وليس بمجرد شرط الإنبات تغيرا موجبا لذلك كما يعلم مما يأتي في باب خيار النكاح ، ثم رأيت شيخنا آفقي في بيع بدر على أنه بدر فثناء فزرعه المشتري فأورق ولم يشعر بأنه لا يخبر وإن أورق غير ورق الفثناء فله الأرض ، وقوله لا يمكن العلم بدونه : أي فلو بدر قليلا منه ليختبره فلم يثبت امتنع عليه الرد قهرا ( قوله وله الخيار ) قال حجج فوراه قال سم عليه : لو شرط كونها حاملا فتبين أنها كانت عند العقد غير حامل لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كما لو در اللبن على الحد الذي أشعرت به التصرية بجماع حصول المقصود ؟ فيه نظر ، ولا يبعد السقوط اه . وقد يقال : بل الأقرب عدم سقوط الخيار لأن تأخير الحمل قد ينقص الرغبة في الحامل بتأخير الوضع فيفوت غرض المشتري ، ولا كذلك المصرة فإنه حيث در اللبن على الوجه الذي أشعرت به التصرية حصل به غرض المشتري ، وقياس ما في المصرة أن العبد لو تعلم الكتابة بعد العقد الصحة لليلة المذكورة ، وقوله لكن حملت قبل القبض مفهومة الضرر قبل القبض ، وقد يتوقف فيه ويقال الأقرب التسوية بين ما قبل القبض وما بعده ، فلما أن يقال بالسقوط فيها أو بعدمه فيها ( قوله إن أخلف الشرط ) ومنه مالمو شرط كون العبد نصرانيا فتبين إسلامه فله الخيار ( قوله لأنه ) أي الخصي ( قوله بدخوله في مساه لفظا الخ )

البهيمة ، كذلك فيلزم من ذكره توزيع الثمن عليها ، وهو مجهول وإعطاؤه حكم المعلوم إنما هو عند كونه تبعاً لا مقصوداً وكالجدار وأسه الجبة وحشوها ( ولا يصح بيع الحمل وحده ) كما علم مما مر من بطلان بيع الملقاح ، وإنما ذكره توطئة لقوله ( ولا ) بيع ( الحامل دونه ) لأنه لا يجوز لإفراده بالعقد لتعدد استثنائه لأنه كعضو منها ، وما أورده البدر ابن شعبة على مفهومه من أنه لو وكل مالك الحمل مالك الأم فباعها دفعة فإنه لا يصح لأنه لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه ظاهر الفساد بأدنى تأمل ( ولا ) يصح بيع ( الحامل بجرّ ) أو رقيق لغير مالك الأم إلحاقاً للاستثناء الشرعي بالحمل ، وإنما صح بيع الدار المستأجرة لأن المنفعة ليست عيناً مستثناة والحمل جزء متصل فلم يصح استثنائه ، وأيضاً فالمنفعة يصح إيراد العقد عليها وحدها فصح استثنائها بخلاف الحمل ( ولو باع حاملاً مطلقاً ) من غير تعرض لدخول وعلمه ( دخل الحمل في البيع ) إن كان مالهما متحداً وإلا بطل ، وشمل كلامه ما لو بيعت في حق المرتهن بغير اختيار مالها أو خرج بعضه قبل البيع أو اشترى سمكة فوجد في بطنها أخرى ، ولو وضعت ثم باعها فولدت آخر عند المشتري لدون ستة أشهر من الأول فهو للمشتري لانفصاله في ملكه كما قاله الشيخان في الكتابة وإن نقل عن النص أنه للبائع لأمنها حمل واحد ، إذ المدار في الاستتباع على حالة البيع وما انفصل لا استتباع فيه ، بخلاف ما اتصل فأعطى كل حكمه ، وقد علم أن هذه الصورة غير مستثناة من كلام المصنف ومن استثنائها فقد وهم .

قضيته أن المراد بالأس طرفه الثابت في الأرض ، وأنه لو باعه مع أسه الحامل له من الأرض لم يصح ، والأقرب الصحة لأن كلا منهما معلوم يقابل بجزء من الثمن ، ويتغير عدم روية الأس لتعدد رويته حيث بيع مع الجدار فهو غير مقصود بالذات بالنسبة لحملة المبيع فليراجع ( قوله وحشوها ) أي أو بحشوها أو مع حشوها فيصح ولا يشترط روية شيء من الحشو ، وهذا بخلاف اللحف والقرش فلا بد من روية البعض من الباطن كما رجحه ابن قاضي شعبة وهو المتمد ، ومثله المجوزة وحشوها فيصح ( قوله لو وكل مالك الحمل مالك الأم ) أي كأن أوصى بحملها ( قوله بأدنى تأمل ) وكان وجه فساد هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثتها وحملها بطل في الأصح فتأمل اسم على حج ( قوله أو رقيق ) أي أو مغلظ اه حج : أي لأنه لا يقابل بمال فهو كالحر واعتمد الشهاب الرملي الصحة فيه اه كذا بهامش صحيح . أقول : وهو ظاهر ويوافقه اقتصار الشارح في البطلان على ما لو كان الحمل حراً أو رقيقاً لغير مالك الأم ، وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح تبعاً لوالده من الصحة بما يأتي في تفريق الصفقة من أنه متى كان الحرام غير مقصود كالدوم كان البيع في الحال صحيحاً بجميع الثمن ، ويلغو ذكر غيره لتزيله منزلة الدم حيث لم يكن مقصوداً ( قوله أو خرج بعضه ) أي الحمل ( قوله قبل البيع ) أي أو معه ( قوله ثم باعها ) أي بعد موت الولد المنفصل لحرمة التفريق بين الأم ولدها حتى يميز أو باعها معاً ( قوله فهو للمشتري ) معتمد ( قوله غير مستثناة ) أي لدخوله في بيعها عند الإطلاق .

( قوله لأنه لا يجوز لإفراده بالعقد الخ ) عبارة الجلال المحلى : لأنه لا يجوز لإفراده بالعقد فلا يجوز استثنائه ( قوله ظاهر الفساد بأدنى تأمل ) قال الشهاب سم : وكان وجه فساد أن هذا المفهوم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعثتها وحملها بطل في الأصح فليتأمل اه ( قوله أو اشترى سمكة الخ ) في شمول كلام المصنف لهذه نظر ظاهر ، لأن السمكة التي ابتلعها ليست حملها ولا يتأتى في السمك حمل .

## فصل

في القسم الثاني من المنهيات التي لا يقتضي النهى فسادها كما قال

(ومن النهى عنه ما) أى نوع أو بيع يفاير الأول (لا يبطل) بفتح ثم ضم كما نقل عن ضبطه : أى يبعه للدلالة السياق عليه ، ويصح أن يكون بضم فكسر كما نقل عن ضبطه أيضا أى يبطله النهى لفهمه من المنهى ومن ثم أعاد عليه ضمير رجوعه ، ويصح على بعد الضم ثم الفتح (لرجوعه) أى المنهى عنه (إلى معنى) خارج عن ذاته ووزمها غير أله (يقرن به) نظير البيع بعد نداء الجمعة فإنه ليس لذاته ولا لازمها بل لخشية تفويتها (كبيع

### (فصل) في القسم الثاني من المنهيات

(قوله التي لا يقتضي النهى) الصواب أن يقول الذى لا يقتضي النهى فساده ليكون وصفا للقسم الثاني لا مطلق المنهيات فإنها شاملة لما يقتضي النهى فساده ولغيره فتأمل اه سم على حج. ويمكن الجواب بأن من بيانية ، ويجعل قوله التي الخ صفة للقدم والتأنيث باعتبار أنه عبارة عن منهيات مخصوصة هي بعض مطلق المنهيات (قوله فسادها) صفة لازمة وإلا فقد علم ذلك مما مر (قوله نوع) أى من البيوع (قوله أو بيع يفاير) راجع لكل من قوله نوع وقوله بيع ومقصودهما واحد (قوله ويصح أن يكون الخ) قدم المحل هذا. وقال عميرة : واعلم أن هذا الوجه الأول الذى سلكه الشارح أحسن من الثاني ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه مالا يتصرف بالبطان ولا بعلمه ، وإنما يتصرف بعدم الإبطال ككلى الركبان وغيره مما يأتى في الفصل (قوله ثم الفتح) هو وإن كان بعيدا لكنه مساو في المعنى لضم الياء وكسر الطاء لأنه حيث بنى للمفعول كان المعنى لا يبطله النهى فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه ، وعليه فليتأمل وجه البعد وعل أنه فيه ارتكاب بخلاف الأصل بلا مقتض له (قوله بعد نداء الجمعة) جعله نظيرا ولم يجعله من هذا القسم مع أنه منه ، لعله أنه أراد بالمنهيات التي ورد فيها نهى بخصوصها ، والمراد بالنداء النداء بين يدي الخطيب ، وعبارة المنهاج ثم وشرحه للشارح ، ويحرم على ذى الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب لقوله تعالى - إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - الآية ، وقيس بالبيع نحوه من العقود وغيرها مما مر : أى مما شأنه أن يشغل بجامع التفويت وتقبيد الأذان بذلك لأنه الذى كان في عهده صلى الله عليه وسلم كما مر فانصرف النداء في الآية إليه اه (قوله تفويتها) أى الجمعة (قوله كبيع حاصر) في تسمية

### (فصل) في القسم الثاني من المنهيات

(قوله أى يبعه) (هذا التفسير ظاهر على تفسير ما بالنوع : أى نوع لا يبطل يبعه : أى البيع المرتب عليه ككلى الركبان مثلا ولكن فيه تسمح بالنسبة للبيع على بيع الغير ونحوه ، إذ هذا النوع لا يصح إضافة إلى بيعه كما لا يخفى . وأما على تفسيرها ببيع فلا يتأتى هذا التفسير ، والشهاب حج اقتصر في حل المتن على التفسير الأول ، ثم قدر له هذا المضاف وفيه التسمح الذى ذكرته . ثم قال بعد ذلك : ويصح أن تكون ما واقعة على بيع فالفاعل مذكور اه . وقوله فالفاعل مذكور فيه حذف مضاف ، أى فرجع الفاعل مذكور أو أن مراده بالفاعل الفاعل

حاضر لباد (ذكرهما للغالب . والحاضرة المدن والقرى والريف وهو أرض فيها زرع وخصب . والبادية ما عدا ذلك ( بأن يقدم غريب ) أو غيره فهو مثال ، والمراد كل جالب . قال بعضهم : وقد يكون احتراز به عن الداخل إلى وطنه ( بمتاع ) وإن لم يكن مأكولا ( نعم الحاجة إليه ) أى حاجة أهل البلد مثلا بأن يكون من شأنه ذلك وإن لم يظهر ببيعه سعة بالبلد لقلته أو عموم وجوده ورخص السعر أو كبر البلد ( ليبيعه بسعر يومه فيقول له ٣ بلدتي ) مثلا ( اتركه عندى لأبيعه ) أو ليبيعه فلان معى لك ( على التدرج ) أى شيئا فشيئا ( بأعلى ) من يبيعه حالا لخبر

ما ذكر بيعا تجوز فإن المنهى عنه الإرشاد لا البيع ، لكنه ساء بيعا لكونه سببا له فهو مجاز بإطلاق اسم المسبب على السبب ( قوله وهو ) أى الريف ( قوله وخصب ) بكسر الخاء ، وعبرة المصباح : الخصب وزان حل الخاء والبركة وهو خلاف الجذب ، وهو اسم من أخصب المكان بالألف فهو مخصب . وفى لغة خصب يخصب من باب تعب فهو خصيب ، وأخصب الله الموضع إذا أنبت به العشب والكلأ ( قوله ما عدا ذلك ) أى المذكور . وهو المدن والقرى والريف ( قوله والمراد كل جالب ) ويظهر أن بعض أهل البلد لو كان عنده متاع غزون فآخريه لبيعه بسعر يومه فترض له من يفوض له لبيعه له تدريجا بأعلى حرم أيضا لليلة الآتية انتهى حج . وقد يفيد ذلك مفهوم قول الشارح . قال بعضهم : وقد يكون الخ ، لكن كتب شيخنا العلامة الشوبرى بهامش حج المعتمد عند شيخنا عدم الحرمة لأن النفوس لما تشوفت لما يقدم به بخلاف الحاضر ( قوله احتراز به ) أى الغريب ( قوله تم الحاجة إليه ) أى تكثر ، وقد يشمل التقديرا لقول حج إن التقديرا لا تتم الحاجة إليه اه حلي وينبئ أن يلحق بذلك الاختصاصات فبا يظهر لوجود العلة المذكورة فيها ، وأن مثل البيع الإجارة ، فلو أراد شخص أن يوجر محلا حالا فأشده شخص إلى تأخير الإجارة لوقت كذا كمن التيل مثلا حرم ذلك لما فيه من إيذاء المستأجر ( قوله حاجة أهل البلد ) قد يفهم منه أنه لو احتاجت إليه طائفة من البلد لاعتياهم الانتفاع به دون غيرهم كان الحكم فيهم مثله في احتياج عامة أهل البلد ، وهو ظاهر لما فيه من التضييق عليهم ، ثم لا فرق في ذلك بين كون الطائفة من المسلمين أو غيرهم ، ومفهومه أيضا أنه إذا لم يحتج إليه أهل البلد وإنما يحتاجه غيرهم كالودع المعروف عدم الحرمة ( قوله مثلا ) نبه به على أن البلد ليست بقيد ، وأن جميع أهل البلد ليس بقيد أيضا وسواء احتاجوه لأنفسهم أو دوابهم حالا أو مالا ( قوله بسعر يومه ) يظهر أنه تصوير ، فلو قدم لبيعه بسعر ثلاثة أيام مثلا فقال له اتركه لأبيعه لك بسعر أربعة أيام مثلا حرم عليه ذلك للمعنى الآتى فيه ، ويحتمل التقيد بما دل عليه ظاهر كلامهم أن يريد ببيع بسعر الوقت الحاضر فسأله تأخير عنه ، ويوجه بأنه لا يتحقق التضييق إلا حينئذ لأن النفوس إنما تشوف للشيء في أول أمره اه حج . والأقرب الأول لظهور العلة فيه ( قوله أو لبيعه فلان معى ) أى أو بنظرى فيها يظهر ويحتمل خلافة اه حج . والظاهر أن التعبير بهما جرى على الغالب حتى لو قال اتركه لبيعه لك فلان فقط كان الحكم كذلك ( قوله لك ) أى لأجلك ( قوله شيئا فشيئا ) أى فهو كالصاعد في درج شيخنا اه سم على منهج ( قوله بأعلى ) لم يتعرض حج ولا شيخ الإسلام لكونه قيدا معتبرا أم لا ، والظاهر الأول كما يصرح به قول الشارح بعد

بالمعنى اللغوى ( قوله وقد يكون احتراز به عن الداخل إلى وطنه ) انظر مامعنا مع بقية كلام المصنف من قوله لبيعه الخ ( قوله بأن يقدم غريب الخ ) صريح هذا التفسير أن هذا حقيقة بيع الحاضر البادى شرعا وإن لم يقع بيع بالفعل ، وما في حاشية الشيخ من جعله مجازا من إطلاق اسم المسبب على السبب نظر فيه إلى حقيقة اللغة

الصحيحين «لا يبيع حاضر لباد» زاد مسلم «دعا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» والمعنى في التحريم التضييق على الناس ، فإن التسه البادى منه بأن قال له ابتداء أتركه عندك لتبيعه بالتدرج أو اننى عموم الحاجة إليه بأن لم يمتنع إليه أصلاً أو إلا نادراً أو عمت وقصد البدوى يبيعه بالتدرج فسأله الحضري أن يفوضه إليه أو قصد يبيعه بسعر يومه فقال له اتركه عندى لأبيعه كذلك لم يحرم لأنه لم يضر بالناس ، ولا سبيل إلى منع المالك لما فيه من الإضرار به ، ولهذا اختص الإنم بالحضري كما نقله في زيادة الروضة عن القفال وأقره ، وإنما حرم على المرأة الحلال تمكين المحرم من الوطء مع أنه إعانة على معصية فكان القياس أن يكون هنا مثله ، لأن المعصية إنما هي في الإرشاد إلى التأخير فقط وقد انقضت ، لا الإرشاد مع البيع الذى هو الإيجاب الصادر منه ، وأما المبيع فلا تضييق فيه لا سيما إذا صم المالك على ما أشار به حتى لو لم يباشره المشير عليه باشرو غيره ، بخلاف تمكين المرأة الحلال المحرم من الوطء فإن المعصية بنفس الوطء ولو استشاره البدوى فيما فيه حظه وجب عليه إرشاده لما فيه من النصيحة على أوجه الوجهين. وقال الأذرى : إنه الأشبه وكلام أصل الروضة يميل إليه. وثانيتها لا توسيعاً على الناس ومعناه أنه يسكت لا أنه يغير بخلاف نصيحته ، ولو قدم البادى يريد الشراء فعترض له حاضر يريد أن يشترى له رخيصة وهو المسمى بالسماز فهل يحرم عليه كما في البيع ؟ فيه تردد واختار البخارى المنع : أى التحريم كما فسره به الراوى ، وتفسيره يرجع إليه ، ويحث الأذرى الحزم بالإثم كالبيع وهو المعتمد ، ويظهر تنقيده أحداً

أو قصد يبيعه بسعر يومه فقال له الخ ، وذلك لأنه إذا سأله الحضري أن يفوض له يبيعه بسعر يومه على التدرج لم يحمله ذلك على موافقته فلا يكون سبباً للتضييق ، بخلاف ما إذا سأله أن يبيعه بأعلى فإلزاده ربما حملته على الموافقة فيؤدى إلى التضييق . وكتب سم على حج قوله بأعلى قضية العلة ما حاصله أنه تصوير الأقرب ما قلناه ( قوله لا يبيع حاضر) يصح عربية قراءته بالرفع والجزم ، لكن قال بعضهم : إن الرواية بالجزم ويوافق الرسم ( قوله زاد مسلم ) وزاد بعضهم في غفلاتهم . قال النووى : ولم تر فى كتب الحديث ( قوله يرزق ) هو بالرفع على الاستئناف ويمنع الكسر فساد المعنى لأن التقدير عليه إن تدعوا يرزق الله الخ ، ومفهومه إن لم تدعوا لا يرزق ، وكل غير صحيح . لأن رزق الله الناس غير متوقف على أمر ، وهذا كله حيث لم تعلم الرواية ، وأما إذا علمت فتعين ويكون معناها على الجزم إن تدعوا يرزقهم الله من تلك الجهة وإن منعواهم جاز أن يرزقهم الله من تلك الجهة وأن يرزقهم من غيرها ( قوله إلا نادراً ) انظر مامعنى التدرج هل هو باعتبار أفراد الناس أو باعتبار الأوقات كأن تم الحاجة إليه في وقت دون وقت أو غير ذلك ؟ ولعل الأقرب الثانى ، فإنه لو كان في البلد طائفة يحتاجون إليه في أكثر الأوقات وأكثر أهلها في غنية عنه كان مما نعم الحاجة إليه ( قوله كذلك ) أى بسعر يومه ولو على التدرج ( قوله لم يضر ) بضم الياء من أضر ( قوله بالحضري ) أى دون صلح المتاع ( قوله بنفس الوطء ) قد يقال قياس ذلك أنه لو تابع شافعى ومالكي بالمعاطاة أثم المالكي لإعانتة الشافعى على المعصية لأن المعاطاة عند الشافعى عقد فاسد فهو حرام ، لكن نقل عن المالكية عدم إثم المالكي فليراجع اه سم على حج ( قوله وجب عليه إرشاده ) معتمد ( قوله وثانيتها لا ) أى لا يجب وقضيته الإباحة ، وقد فهم من كلام عميرة حيث قال وقال ابن الوكيل لا يرشده توسيعاً على الناس امتناعه وهو الظاهر ( قوله ومعناه ) أى الثانى ( قوله ويحث الأذرى ) هو موافق لما اختاره البخارى فلمعه بحثه لعدم اطلاعه على ما قاله البخارى ( قوله وهو المعتمد )

( قوله مع أنه إعانة على معصية ) لعله سقط قبله لفظ دون هذا أو نحو ذلك ، وإلا فالعلة المذكورة لاتناسب

تمام بأن يكون الثمن مما تهم الحاجة إليه (وتلقى الركبان) جمع راكب وهو للأغلب ، والمراد مطلق القادم ولو واحدا ماشيا للشراء منهم (بأن) يخرج حاجة فيصادفهم فيشتري منهم ولو لم يكن قاصدا للتلق على الأصح لخبر «لاتلقوا الركبان للبيع» رواه الشيخان أو بأن (يتلقى طائفة) وهي تشمل الواحد خلافا لمن غفل عنه فأورده عليه (يحملون متاعا) وإن ندرت الحاجة إليه (إلى البلد) يعنى إلى المحل الذى خرج منه المتلقى أو إلى غيره (فيشتريه) منهم بغير طلبهم (قبل قدومهم) البلد مثلا (ومعرفتهم بالسعر) فيعصى بالشراء ويصح لخبر «لاتلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق» فمن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار والمعنى فيه احتمال غيبنه سواء أخبر كاذبا أو لم يخبر

أى فإن التمس القادم من ذلك الشخص أن يشتري له لم يحرم كما لو التمس القادم للبيع من غيره أن يبيع له على التدرج هر اه سم على منهج (قوله والمراد مطلق القادم) بيان لحكمة قوله وهو للأغلب (قوله بأن يخرج) منه يعلم أن قوله وهو للأغلب راجع للتلقى (قوله يحملون) علامة الجمع فيه وفيما بعده تصرح بأن المراد من طائفة الجمع لا الواحد ، وقد يقال أعاد الضمير على بعض مدلول الطائفة ، هذا ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا أن بعض العربان يقدم إلى مصر ويريد شراء شيء من العلة فيمنعهم حكام مصر من الدخول والشراء خوفا من التضيق على الناس وارتفاع الأسعار فهل يجوز الخروج إليهم والبيع عليهم ، وهل يجوز لهم أيضا الشراء من المارين عليهم قبل قدومهم إلى مصر لأنهم لا يعرفون سعر مصر فتنتفى العلة فيهم أم لا ؟ في نظر . والجواب عنه أن الظاهر الجواز فيما لا تنفاه العلة فيهم ، إذ الغالب على من يقدم أنه يعرف سعر البلد ، وأن العرب إذا أرادوا الشراء يأخذون بأكثر من سعره في البلد لاحتياجهم إليه . نعم إن منع الحاكم من البيع عليهم حرم لمخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقى الذى الكلام فيه (قوله فيشتريه منهم) أى ولو بصورة استفهام عنه (قوله قبل قدومهم) صادق بما إذا لم يريدوا دخول البلد بل اجتازوا بها فيحرم الشراء منهم في الحال جوازهم ، وهو أحد احتمالين اعتمده هر قان : وكذا يحرم على من قصد بلدا ببضاعة فلقى في طريقه إليها ركبا قاصدين البلد التى خرج منها للبيع فيها أن يشتري منهم هر اه سم على منهج (قوله ومعرفتهم بالسعر) مثله في الحرمة شراء بعض الجالبيين من بعض قبل دخولهم البلد حج وعبارته : وشمل ذلك تعبير غيره بالشراء من الجالب بل يشمل شراء بعض الجالبيين من بعض اه . أقول : ولو قيل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بعيدا سيما إذا كان المشتري أو البائع محتاجا إلى ذلك ، ثم المراد بالسعر السعر الغالب في المحل المقصود للمسافرين وإن اختلفت السعر في أسواق البلد المقصودة (قوله فيعصى بالشراء) أفهم أنهم لو لم يجيبوه للبيع لا يعصى وهو ظاهر (قوله والمعنى فيه) التعليل به يقتضى حرمة الشراء وإن

الحرمة (قوله لخبر لاتلقوا الركبان) لوجه لذكر هذا هنا ، وإنما محله عند الخبر الذى ساقه بعد ذلك عند قول المصنف ومعرفتهم بالسعر وإلا فما هنا ليس فيه تاتى (قوله خلافا لمن غفل عنه فأورده عليه) قال الشهاب حج عقب هذا نظرا لما يخصصها لأنه إطلاق لها على بعض ما صدقاتها وهو قوله يحملون متاعا اه : أى فيه شبه استخدام حيث أراد بلفظ الطائفة معنى هو المعنى الشامل للواحد ، ثم أعاد الضمير عليها بالمعنى الأنحص الغير الشامل للواحد فاندفع قول الشهاب سم قوله نظرا لما لا يخصصها الخ فيه مالا يخفى ، فإن جمع ضمير الطائفة دليل واضح على أنه أراد بها الجماعة فيكون ساكتا عن حكم الواحد والاثنين ، ولا معنى للتخصيص إلا هذا فليتأمل اه

على الأصح : وأفهم كلامه عدم الإثم وانتفاء الخيار بتلقيهم في البلد قبل الدخول للسوق وإن غنهم وقد صرحوا بالثاني ، ويقاس به الأول : ووجه قصرهم حينئذ : وما اختاره جمع منهم ابن المنذر من الحرمة يمكن حمله على ما قبل تحكيمهم من معرفة السعر فلا يثنى ما قبله : ولا خيار أيضا فيما لو عرفوا سعر البلد المقصود ولو بغیره إن صدقوه فيه فاشترى منهم به أو بدونه ولو قبل قدومهم لانتفاء الغبن ، ولا فيما إذا اشترى منهم بطبيهم ولو غنهم : وفيما لو لم يعرفوا السعر ولكن اشترى به أو بأكثر لا خيار لانتفاء المعنى السابق ، ويؤخذ من كلامهم عدم الإثم وهو ظاهر إذا لا تغير (ولم الخيار) فورا (إذا عرفوا الغبن) ولو قبل قدومهم للخبر المار ، ولو لم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وعاد إلى ما باعوا به ، ففي ثبوت الخيار وجهان أو جههما عدمه كما في زوال عيب المبيع وإن قيل بالفرق بينهما ، وظاهر عبارته أن ثبوته لم غير متوقف على وصولهم البلد وما اقتضاه صنيع الروضة من توقفه عليه وهو ظاهر الخبر جرى على الغالب . ولو تلقاهم للبيع عليهم كان كالشراء منهم على أصح الوجهين خلافا للأذرعى ومن تبعه ، ولو ادعى جهله بالخيار أو كونه على الفور وهو من يخفى عليه صدق وعذر . قال القاضي أبو الطيب : لو تمكن من الوقوف على الغبن واشتغل بغيره فكلمه بالغبن فيبطل خياره بتأخير الفسخ (والسوم على سوم غيره) ولو ذمبا لخبر «لا يسوم الرجل على سوم أخيه» وهو خبر بمعنى التهيى والمعنى فيه الإبداء : وذكر الرجل والأخ

كان بسعر البلد لكن سيأتى أن الراجح خلافه (قوله قبل الدخول للسوق) أى وتمكنهم من معرفة السعر ، وقد صرحوا بالثاني وهو مالم غنهم والأول وهو مالم لو يغبنهم ، وهما مستفادان من قوله وإن غنهم فإن تقديره سواء لم يغبنهم أو غنهم ، ويحتمل أن مراده بالثاني قول انتفاء الخيار والأول عدم الإثم وهو الأقرب (قوله ووجهه تقصيرهم) قضيت أنه لو اشترى منهم قبل التمكن من معرفة السعر حرم وثبت الخيار ، وبذلك صرح والد الشارح في حواشى شرح الروض كما لو اشترى قبل قدومهم البلد ، لكن نقل سم في حواشى المنهج عن مر أنه قرر أنه في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار ، وقد يوافق ماحل عليه كلام ابن المنذر الآتى حيث لم يذكر الخيار اه . والأقرب ثبوت الخيار لعدم تقصيرهم فأشبه ما لو اشترى منهم قبل دخولهم البلد (قوله علمه) أى عدم ثبوته (قوله وإن قيل) ممن قال به شيخ الإسلام في شرح منجه (قوله وهو ظاهر الخبر) حيث ذكر فيه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار (قوله كالشراء منهم) أقول : لعله شرطه أن يبيعهم بأزيد من سعر البلد على قياس أنه يشترط في حرمة التالى للشراء أن لا يشتري بسعر البلد أو أزيد فتأمل اه سم على منهج . ومعلوم أن المواضع التى جرت عادة ملاقى الحاج بالزول فيها كالعقبة مثلا تعد بلدا للقادمين فتحرم مجاوزتها وتلقى الحاجج للبيع عليهم أو الشراء منهم قبل وصولهم لما اعتيد النزول فيه ، ومحل الحرمة في ذلك كما علم مما مر حيث لم يطالب القادم الشراء من أصحاب البضاعة (قوله والسوم) هو بالخبر عطف على قوله كبيع حاضر الخ ومياه بعا لكونه وسيلة له (قوله ولو ذميا) مثله المعاهد والمؤمن وخرج به الحربى والمرتد فلا يحرم ومثلها الزانى المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الإمام ، ويحتمل أن يقال بالحرمة لأن لهما احتراماً في الجملة (قوله وهو خبر) أى فلا يقال

(قوله وهو ظاهر الخبر) لم يتقدم له خبر ظاهره مذكوره وهو تابع في هذا الشهاب حج ، لكن ذلك قدم عند قول المصنف ومقرتهم بالسعر قوله للهى الصحيح عن تلقيهم للبيع مع إثبات الخيار لهم إذا أتوا السوق اه . ومراده بذلك خبر الشيخين «لاتنقلوا الركبان للبيع» زاد مسلم «فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار»

لغالب في الأول وللعلف والرأفة عليه في الثاني فغيرهما مثلهما في ذلك ( وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن )  
بتصرجهما بالتوافق على شيء معين وإن كان أنقص من قيمته ولم يقع عقد كقوله لمريد شراء شيء بكذا لاتأخذه  
وأنا أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو أقل منه أو مثله بأقل ، أو يقول لمالكه استرده لأشتره منك بأكثر أو يعرض  
على مريد الشراء أو غيره بحضرته مثل السلعة بأنقص أو أجد منها بمثل الثمن ، والأوجه أن محل هذا في عرض عين  
تغني عن المبيع عادة لمشابهة له في الغرض المتصودة لأجله وأنه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردها لحرمة بخلاف  
ما لو انتفى ذلك أو كان يطالب به رغبة في الزيادة فتجاوز الزيادة فيه ، لا بقصد إضرار أحد لكن يكوه فيها لو عرض  
له بالإجابة ( والبيع على بيع غيره قبل لزومه ) أى البيع بأن يكون في زمن خيار مجلس أو شرط تمكنه من الفسخ  
أما بعد لزومه فلا معنى له وإن تمكن من الإقالة بتخفيف أو محابة فيما يظهر خلافا للجورجى . نعم لو اطلع بعد  
الزوم على عيب ولم يكن التأثير مضرا كان كان في ليل فالتجبه كما قاله الأسنوى التحريم لما ذكر ( بأن يأمر  
المشتري ) وإن كان مغبونا ، والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع ( بالفسخ لبيعه مثله ) أو خيرا منه

السوم على السوم يقع من الناس كثيرا وعليه فيلزم الخلف في كلامه ( قوله في الثاني ) أى أخيه ( قوله بعد استقرار الثمن )  
وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا بأسواق مصر من أن مريد البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع إليه  
ويقول له استقر سعر متاعك على كذا فيأذن له في البيع بذلك القدر هل يحرم على غير شراؤه بذلك السعر أو بأزيد  
أم لا ؟ فيه نظر . والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لأنه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري ، بل لا يبعد  
عدم التحريم وإن عيّن لأن مثل ذلك ليس تصرّحا بالموافقة على البيع لعدم مخاطبة من البائع . والواسطة للمشتري  
( قوله ولم يقع عقد ) الأولى إسقاط هذه لأنه مع وجود العقد لا يكون من السوم على السوم ( قوله لأشتره منك  
بأكثر ) مثله كل ما يحمل على الاسترداد كتقيد آخر كما هو ظاهر سم على منهج . أقول : وشمل ما أشار له بما يحمله  
على ذلك وهو ظاهر لوجود العلة ، وكذا يقال في جميع ما يأتي ، وعليه فالإشارة هنا ولو من الناطق كاللفظ ،  
ولا يشكل ذلك بتصرجهما بأن إشارة الناطق لغو إلا فيما استثنى لأن ذلك بالإشارة بالعقد أو الحل بمعنى أنه لا يصح  
بها بيع ولا شراء ولا يقع بها طلاق ولا عتق وما هنا ليس من ذلك ، قال الحلبي : ولو باع أو اشترى صح اه .  
وظاهر الصحة مع الحرمة ويوجه بوجود العلة فيه وهى الإبقاء ( قوله أن محل هذا ) أى تحريم العرض ( قوله مالو  
انتفى ذلك ) أى الاستقرار ( قوله فتجاوز الزيادة ) أى والحال أنه يريد الشراء كما هو ظاهر وإلا حرمت الزيادة لأنها  
من التجش الآتى ، بل يحرم على من لم يرد الشراء أخذ المتاع الذى يطالب به لمجرد التفرج عليه لأن صاحبه إنما يأذن  
عادة في تقليبه لمريد الشراء ويتدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تاف في يد غيره كان طرفا في الضمان لأنه غاصب  
بوضع يده عليه فليتنبه له فإنه يقع كثيرا ( قوله لا يقصد إضرار ) قضيته أنه لو زاد على نية أخذها لا لغرض بل  
لإضرار غيره حرم فليتأمل ، ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة أما لو زاد على نية الأخذ بل  
لمجرد إضرار الغير فهو من التجش الآتى ( قوله أما بعد لزومه فلا معنى له ) ومثل ذلك الإجارة بعد عقدتها فلا  
حرمة لعدم ثبوت الخيار فيها ولو إجارة ذمة على المعتمد وأما العارية فينبغي عدم حرمة طلبها من المعير سواء بعد  
عقدتها أو قبله لأنه ليس ثم ما يحمل على حمله على الرجوع فيها بعد العقد ولا على الامتناع منها قبله إلا مجرد السؤال  
وقد لا يبيحه إليه . نعم لو جرت العادة أن المستعير الثانى يرد مع العارية شيئا هدية أو كان بينه وبين المالك مودة  
مثلا تحمله على الرجوع احتمال الحرمة ( قوله والنصيحة الواجبة الخ ) ولا يعارض هذا ما مر من قوله صلى الله



يمثل الثمن أو أقل أو يعرضه عليه بذلك وإن لم يأمره بل قال الماوردي : يحرم طلب السلعة من المشتري بأكثر والبائع حاضر قبل الزوم : أى لأدائه إلى الفسخ أو التدم ( والشرء على الشرء بأن يأمر البائع ) قبل الزوم ( بالفسخ ليشترية ) بأكثر من ثمنه لعموم خبر الصحيحين « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » زاد النسائي « حتى يبتاع أو يذر » وفى معناه الشرء على الشرء ، والمعنى فيهما الإيذاء ، ومحل ما تقرر ما لم يأذن من يلحقه الضرر ، فإن أذن جاز لأن الحق له ، ولا فرق فى حرمة ما ذكر بين أن يكون المبيع بلغ قيمته أو نقص عنها على الأصح . نعم تعريف المغبون بغيبته لا محذور فيه لأنه من النصيحة الواجبة ، وموضع الجواز مع الإذن إذا دلت الحال على الرضا باطنا ، فإن دلت على عدمه وإنما أذن ضجرا وحقا فلا ، قاله الأذرى ، والأوجه كما أفاده الشيخ عدم اشتراط تحقق ما وعد به من الشرء للتحريم لوجود الإيذاء بكل تقدير خلافا لابن القتيب فى اشتراط ذلك ، وعلم مما قرره أن الأمر فى كلام المصنف ليس بشرط وإنما هو تصوير ( والتجش بأن يزيد فى الثمن ) لسلعة معرضة للبيع ( لا لرغبة )

عليه وسلم « دعوا الناس » لإمكان حمله على النهى عن بيع الحاضر للبادى دون هذا ( قوله يمثل الثمن أو أقل ) إن كان نشرا غير مرتب فواضح ، وكذا إن رجع الثانى لكل منهما وهو أقل ولا فشكل مخالف لعبائهم اهـ سم على حج : أى لاقتضائه أنه إذا قال له افسخ لأبيك مثله يمثل الثمن يحرم ، ولا وجه له ، ولا نظر إلى أنه قد يكون له غرض كنتخلصه من يمين أو لرقب له لكونه صديقه مثلا لأن مثل هذا ليس مما يترتب على الزيادة فى الثمن أو عدمه ومفهومه أنه لو قال بأكثر لا يحرم ولعله غير مراد بل المدار على ما يحمل على الرد ( قوله أو يعرضه عليه ) مثله ما لو أخرج متاعا من جنس ما يريده شرءه وقلبه على وجه يفهم منه المشتري أن هذا خير مما يريده شرءه ( قوله حتى يبتاع ) أى يختار لزوم العقد ( قوله أو يذر ) أى يترك ( قوله فإن أذن الخ ) عبارة شرح الروض : إلا إن أذن له البائع فى الأول والمشتري فى الثانى . هذا إن كان الآذن مالكا ، فإن كان واليا أو وصيا أو وكلا أو نحوه فلا عبرة بإذنه إن كان فيه ضرر على المالك . ذكره الأذرى اهـ المقصود نقله اهـ سم ( قوله فإن أذن جاز ) ولو لم يأذن ولكنه عقد على مقتضى الزيادة صح العقد كما قاله بعضهم ، وقضيته الإثم بالعقد لما فيه من الإيذاء وهو ظاهر إن ظن أن صاحب السلعة يتركها للأول إذا لم يشترها من دفع له الزيادة ، فلو علم من حال المالك أنه لا يسمح للمشتري الأول بما وقع الاتفاق عليه احتمل أن يقال بجواز العقد لأنه وإن تركه لا يصل للمشتري الأول بما توافقا عليه .

[ فرع ] هل يجوز فتح باب السلع أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الجواز للعارف بذلك ، وينبغى أن له أن ينقص شيئا عن قيمتها لتنتهى إليه الرغبات ( قوله أو نقص عنها ) ولا بين كونه لئيم أو غيره ( قوله لا محذور فيه ) بل قضية التعليل وجوبه وإن نشأ العيب من مجرد تقصير المغبون لعدم بحثه ، ويوافقه فى هذه القضية قوله السابق والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف الخ لكن قال حج : نعم تعريف المغبون بغيبته لا محذور فيه لأنه من النصيحة الواجبة ، ويظهر أن محله فى غيب نشأ عن غش لإثمه حينئذ فلم يبال بإضراره ، بخلاف ما إذا نشأ لا عن تقصير لأن الفسخ ضرر عليه والضرر لا يزال بالضرر اهـ . والأقرب ما اقتضاه كلام الشارح من عدم اعتبار هذا القيد ( قوله وحقا ) عطف تفسير ( قوله للتحريم ) متعلق باشتراط : أى لا يشترط للتحريم تحقق ما ذكر ( قوله وعلم مما قرره أنه ) أى فى قوله أو يعرضه عليه بذلك الخ ( قوله والتجش ) فعلة تجش كنصر مختار ، وفى شرح مسلم للنووى : وأما التجش فينون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة ، وأصل التجش الاستثارة ، ومنه تجش الصيد أنجشه بضم الجيم إذا

في شرائها (بل ليخضع غيره) مثال لا قيد ، لأنه لو زاد لنفع البائع ولم يقصد خديعة غيره كان الحكم كذلك ، ولا فرق بين بلوغ السلعة قيمتها أو لا وكونها لتيتم أو غيره فيما يظهر خلافا لما في الكفاية في الشق الأول وإن ارتضاء الشارح لما في ذلك من المشتري إيذاء ولعموم النهي ، والمتمتع اختصاص الإثم بالعالم بالحكمة في هذا كبقية المناهي سواء أكان ذلك بعموم أو بخصوص وقد قال الشافعي رضي الله عنه في اختلاف الحديث : من نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالما بنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي نسخة للروض لم يشرح عليها شارحه : والتحريم في جميع المناهي شرطه العلم حتى التجش ، ويعلم مما قرناه أنه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم التجش ونحوه ، وقد أشار السبكي إلى أن من لم يعلم الحزمة لا إثم عليه عند الله ، وأما بالنسبة للحكم الظاهر للقضاة ، فما اشتهر تحريمه لا يحتاج إلى اعتراف متعاطيه بالعلم ، بخلاف الغنى ، وظاهره أنه لا إثم عليه عند الله تعالى وإن قصر في التعلم ، والظاهر أنه غير مراد ، ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالتجش ، قاله السبكي ( والأصح أنه لا خيار ) للمشتري لتفريطه بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله . والثاني له الخيار للتدليس كالتصيرة ، ومحل الخلاف عند مواطأة البائع للتاجش وإلا فلا خيار جزما ويمرر الوجهان فيما لو قال البائع أعطيت في هذه السلعة كذا فبان خلافه وكذا لو أخبره بأن هذا عقيق أو فيروز زوج بمواطأة فاشتراه فبان خلافه ويفارق التصيرة بأنها تغري

استتره . سمي التاجش في البيع تاجشا لأنه يثير الرغبة فيها : أي السلعة ويرفع الثمن . قال ابن قتيبة : وأصل التجش الخل وهو الخداع ، ومنه قيل للصادق تاجش لأنه يخلل الصيد ويختال له ، وكل من استثار شيئا فهو تاجش ، وقال المروى : قال أبو بكر : التجش أصله الإطراء والمدح ، وعلى هذا معنى الحديث « لا يباح أحكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة » ، والصحيح الأول ( قوله والتجش ) فعلة نجش كضرب ( قوله سواء أكان ذلك بعموم ) أي كالأيذاء أم بخصوص كالتهيء المتعلق به عينا ( قوله في اختلاف الحديث ) اسم كتاب ( قوله ويعلم مما قرناه ) أي في قوله سواء أكان ذلك بعموم أم بخصوص ( قوله حتى التجش الخ ) بالرفع : أي حكمه كذلك ، ويجوز جره عطفا على جميع ( قوله أنه لا أثر ) أي في دفع الإثم ( قوله والظاهر أنه غير مراد ) أي بل متى قصر في التعلم حرم ، وقد يقال إنما يحرم التصيير في عدم التعلم دون تعاطي العقد الفاسد ونحوه حيث لم يعلم حرمة ، إلا أن مقتضى ما قدمه في أول الباب من حرمة تعاطي العقد الفاسد من الجاهل المقصر خلافه ( قوله ليرغب فيها بالكذب ) قضيته أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله ، وهو ظاهر لأن المدح بمجرد لا يحل المالك على الامتناع من البيع بما دفع فيها أولا ، بخلاف الزيادة لأن المالك إذا علم بها يمتنع في العادة من البيع بما دفع له أولا ( قوله فيما لو قال البائع أعطيت ) ومثله الإخبار بما اشترى به كاذبا حيث لم يبيع مراعاة . أما إذا باعه مراعاة وثبت كذبه فإنه يثبت للمشتري الخيار ( قوله فبان خلافه ) وصورة المسئلة أن يقول بعتك هذا مقتصرأ عليه ، أما لو قال بعتك هذا العقيق أو الفيروز فبان خلافه لم يصح العقد لأنه حيث سمي جنسا فبان خلافه فسد ، بخلاف ما لو سمي نوعا وتبين من غيره فإنه البيع صحيح ويثبت الخيار . وبعبارة سم على حج قبيل الفصل اعتراضا على حج في قوله لو اشترى بذر قنأ فأورق غيره من أنه يلزمه أرش النقص نصها : قضيته صحة البيع ، وفيه نظر لأنه لو باع ثوبا على أنه قطن

( قوله ويعلم مما قرناه ) أي من قوله سواء أكان ذلك بعموم أم بخصوص إذ هو تعميم في قوله بالعالم : أي فمن هو بين أظهر المسلمين وإن لم يعلم الحرمة من خصوص كونه نجشا فهو يعلمها من عموم كونه إيذاء

في ذات المبيع وهذا خارج عنه (وبيع) نحو (الربط والعنب) والتمر والزبيب (لعاصر الخمر) والنبذ أي لمن يظن منه عصره خمرًا أو مسكرًا كما دل عليه ربط الحرمة التي أفادها العطف بوصف عصره للخمر فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه واختصاص الخمر بما عصر من العنب غير مناف لعبارة هذه خلافاً لمن زعمه أيضاً إذ عصره للخمر قرينة على عصره للنبذ الصادق بالمتخذ من الربط فذكره فيه للقرينة لا لأنه يسمى خمرًا على أنه قد يسماه مجازاً شائعاً أو تغليباً ودليل ذلك لعنه صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة : عاصرها ومعتصرها الحديث الدال على حرمة كل تسبب في معصية وإعانة عليها ومن نسب للأكثرين الحل هنا أي مع الكراهة محمول على مالهو شك في عصره له ومثل ذلك كل تصرف يفضي إلى معصية ، كبيع أمدد ممن عرف بالفجور وأمة ممن يتخذها لغناء محرم وخشب لمن يتخذ آلة هو وثوب حرير ليس رجل بلا نحو ضرورة وسلاح من نحو باغ وقاطع طريق ، ومثل ذلك إطعام مسلم مكلف كافراً مكلفاً في نهار رمضان ، وكذا يبيعه طعاماً علم أو ظن أنه يأكله نهاراً كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، لأن كلا من ذلك تسبب في المعصية وإعانة عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الراجح ، والفرق بين ما ذكر وإنذنه له في دخول المسجد أنه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه أعطاه في تعيين عمله ولا يعتقد حرمة المسجد ،

فبان كتماننا بطل البيع كما صرح به الشيخ أبو حامد وجزم به العباب وغيره لاختلاف الجنس ، وقياس ذلك البطلان فيما نحن فيه لأنه إذا أورد غير ورق القثاء فقد بان غير قثاء فقد بان غير جنس المبيع . وسئل شيخنا الربلي عما لو بيع برد على أن حواشيه حرير فبان غير هل يبطل البيع كما في مسألة الشيخ أبي حامد ؟ فأجاب بصحة البيع ، وفرق بأن الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع لأكله كما في مسألة الشيخ أبي حامد اه ( قوله لعاصر الخمر ) أي ولو كافراً حرمة ذلك عليه وإن كنا لا نتعرض له بشرطه ، وهل يحرم بيع الزبيب الحنفى يتخذ مسكرًا كما هو قضية إطلاق العبارة أولاً لأنه يعتقد حل النبذ بشرطه ؟ فيه نظر ، وينتج الأول نظراً لاعتقاد البائع اسم على حج ( قوله ربط الحرمة ) أي لأن ذلك الربط يشعر بأن علة الحرمة العصر لأن تعليق الحكم بالمشق يدل على عليه مبدأ الاشتقاق ، فلا يقال إن كلامه صادق مع عدم العلم بأنه يعصر خمرًا بل مع العلم بأنه لا يعصر خمرًا اسم على حج ( قوله عصره للخمر ) أي إقدامه على عصر العنب لاتخاذ خمرًا قرينة على عصره الخ ( قوله الحديث ) وللفقه على ما في عمدة « لعن الله الخمره وشاربها وساقياها وبالعها ومتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها » اه ( قوله كبيع أمدد ) ومنه بيع الدابة لمن يكلفها فوق طاقها ( قوله لغناء محرم ) بالكسر والمد اه مختار ( قوله ومثل ذلك ) أي ومثل ذلك بيع الورق المشتعل على نحو اسم الله تعالى لمن يتخذ كاغدا للدرهم أو يجعله في الأقباع ونحو ذلك مما فيه امتنان هر والحرمة ثابتة وإن كان المبيع لنحو صبي ولم يوجد من يرغب فيه بذلك غير المتخذ المذكور هر اه اسم على منيح ( قوله والفرق بين ما ذكر وإنذنه أي حيث كان ثم حاجة يتوقف قضائها على دخول المسجد ( قوله أنه ) أي الكافر ( قوله وجوب الصوم ) يؤخذ من هذا الفرق عدم حرمة بيع العنب للكافر وإن علم اتخاذه خمرًا لعدم اعتقاده حرمة ، وقدمنا عن سم على حج خلافاً فتأمل ، على أنه قد يشكل على الفرق بما ذكر جملة التحريم مجرد كونه مخاطباً بفروع الشريعة ( قوله ولا يعتقد حرمة المسجد ) يؤخذ منه أن كلاً لا يعتقدون

( قوله وهذا خارج عنه ) يعني التجش ( قوله إذ عصره ) أي العاصر ( قوله فذكره ) أي العاصر

ولهذا كان له أن يدخله ويمكث فيه لأنه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وفد قيس فأزلمهم في المسجد قبل إسلامهم ولا شك أن فيهم الجنب ، لا يقال : هو في هذه الصور عاجز عن التسليم شرعا فلم صح البيع . لأننا نمنع ذلك بأن العجز عنه ليس بوصف لازم في المبيع بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه ، وبه فارق البطلان الآتي في التفريق والسابق في بيع السلاح للحرى ، لأنه لوصف في ذات المبيع موجود حالة البيع ولا يشكل عليه صحة بيع السلاح لقاطع الطريق مع وجود ذلك فيه لأن الفرق بينهما واضح ، وهو أن وصف الخرابة المقتضى لتقويتهم علينا به موجود حال البيع ، بخلاف وصف قطعه الطريق فإنه أمر مترقب ولا عبرة بما مضى منه ، وبما تقرر اندفع ما للسبكي وغيره هنا ، وأفنى ابن الصلاح وأقروه فيمن حملت أمثها على فساد بأنها تباع عليها قهرا إذا تعين البيع طريقا إلى خلاصها ، كما أفنى القاضي فيمن يكلف قته ما لا يطيقه بأنه يباع عليه تخليصا له من الدل ، ويؤخذ مما مر أن محله عند تعيينه طريقا كما يشير إليه كلامه . وبما نهى عنه أيضا احتكار القوت نجبر « لا يمتكح إلا خاطيء » بأن يشتريه وقت الغلاء : أى عرفا ليمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ ، فإن احتل شرط من ذلك فلا إثم عليه ، وهل يكره إمساك ما فضل عن كفايته ومومنه سنة ؟ وجهان أوجههما عدمها ، نعم الأولى يبيعه ما زاد عليها ويجبر من عنده زائد على ذلك على بيعه في زمن الضرورة ، وعلم

حرمته لا يجبر علينا تعاظم ما يكون سببا في فعله ، ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن ذميا استعمل الوشم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو إليه ثم أسلم فهل يجب عليه إزالة الوشم بعد الإسلام حيث لا ضرر عليه في إزالته أم لا ؟ كمن فعل به من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكلف إزالته بعد البلوغ لعدم تعديده في الأصل ويعنى عنه في حقه وحق غيره ولا ينجس ماء قليلا بملاقاة محل الوشم له إلى غير ذلك من الأحكام ، وهو أن الظاهر العفو لعدم اعتقاده حرمته في الأصل فلا تعدى منه حال الفعل وإن كان مخاطبا بفروع الشريعة ( قوله ولهذا كان له ) أى جاز له ( قوله لا يقال هو ) أى البائع ( قوله بل في البائع ) يتأمل فإنه قد يقال منع الشرع له من تسليمه له بصيرة عاجزا وهو معنى انتفاء قدرة التسليم شرعا فلا يظهر وجه قوله بل في البائع الخ ( قوله وصف قطعه الطريق ) فيه بحث لأنه إن أريد بوصف الخرابة المعنى القائم الذى ينشأ عنه التعرض لنا فقله موجود حال البيع في قاطع الطريق أو نفس التعرض لنا بالفعل فهو غير موجود حال البيع اهـ سم . أقول : قد يمنع قوله فقله موجود حال البيع في قاطع الطريق فإن الخرابة حكم شرعى يستدام في صاحبه حتى يلتزم الجزية أو يسلم ، بخلاف قطع الطريق فإنه لم ينشأ عنه وصف ترتب عليه أحكام القطع وقله وصلبه ونحوهما إنما هو على ما صدر منه أولا ( قوله بأنه يباع عليه ) والبائع هو الحاكم ( قوله وما نهى عنه أيضا ) أى نهى تحريم ( قوله احتكار القوت ) لعل وجه الاستدلال أنه دلت قرينة على أن المراد القوت خاصة وإلا فالحديث شامل له ولغيره ( قوله بعد ذلك ) أى بعد زمن يعد عرفا أنه مؤخر ( قوله ويجبر من عنده ) أى فإن امتنع باع عليه الحاكم ، قال حجج : والذى يجبره على ذلك هو القاضي وعبارته : وعلى القاضي حيث لم يعتد تولية الحسبة لغيره لخروجها عن محل ولايته حينئذ لا أن اعتيد مع ذلك بقاء نظر القاضي على الحسبة ومتوليا كما هو ظاهر في زمن الضرورة جبر من عنده الخ اهـ ( قوله على ذلك ) أى السنة ( قوله في زمن الضرورة ) قال سم على حجج : وقوله نعم إن اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه : وسيعم بما يأتى في مبحث الاضطرار أنه إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة ، فكلامهم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قاله ثم مع ما قاله هنا تعلم أن الحق ما ذكرته اهـ . وقوله قبل كفايته سنة . أى ما لم يتحقق الاضطرار وإلا لم يبق

بما تقرر اختصاص تحريم الاحتكار بالأقوات ولو تمراوز بيها فلا يعم جميع الأطعمة ، ويحرم على الإمام أو نائبه ولو قاضيا التسعير في قوت أو غيره ، ومع ذلك يعذر مخالفه للاتقيات ويصح البيع إذ الحجر على شخص في ملك نفسه غير معهود ، وظاهر كلام أصل الروضة أن التعزير مفرع على تحريم التسعير ، وجرى عليه ابن المقرئ لما مر وإن خالف فيه ابن الرفعة وغيره حيث قالوا بتفريعه على جوازه والأوجه الأول ( ويحرم ) على من ملك جارية وولدها ولو من مستولدة حدث قبل استيلائها كما شمله كلامهم ( التفريق بين الأم ) الرقيقة وإن رخصت أو كانت كافرة أو مجنونة لما شعور تنصّر معه بالنصريق أو أبقة فيها يظهر ( والولد ) الرقيق الصغير المملوكين لواحد بنحو بيع ر لو من نفسه لطفله مثلا وقيله له كما شمله كلامه لأننا لا نأمن أن يبيعه عن ولده فيحصل التفريق أو هبة أو قرض أو قسمة بالإجماع تجبر « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » وخبر « ملعون من فرق بين والدته وولدها » فإن اختلف المالك أو كان أحدهما حرا جاز كما يجوز بيعت ووصية إذ المعتق محسن

له كفارة سنة كما مر عن شرح العباب اه . وانظر مقدار المدة التي يترك له ما يكتفيه فيها ( قوله بالأقوات ) وكذا ما يحتاج إليه فيها كالأدم والفواكه عباب اه سم . وخرج بالأقوات الأمتعة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع إليها ضرورة ( قوله للاتقيات ) ظاهره جواز ذلك باطنا وأن الحرمة تجرد للاتقيات ، وقضية ما تقدم له في الاستسقاء خلافه فليراجع ( قوله لم يوصح ) أي ويجوز ( قوله مفرع على تحريم التسعير ) يعني أن التعزير المخالف ليس مفرعا على الجواز خاصة بل حكمه أنه حيث خالف ما أمر به الإمام عزّر سواء قلنا بالتحريم أو الجواز ، وليس معناه أنه يعزّر على المخالفة لأن قلنا بجمرة التسعير على الإمام بخلاف ما إذا قلنا بجوازه ( قوله حدث قبل استيلائها ) ظاهره وإن ركب الديون السيد قال سم : ويحتمل خلافه فيبيع الفرع لحق الغرءاء ويكون ذلك عدرا في التفريق اه . والأقرب الحرمة . ونقل عن الشهاب الرملي بالدرس في حواشي شرح الروض ما يصرح بما قاله ( قوله التفريق ) ويكون كبيرة اه حج في الزواج ( قوله أو أبقة ) أي ما لم يحصل اليأس من عودها اه حج ( قوله أو قسمة ) أي ولو إفرازا بسائر أنواعها ( قوله وبين أحبته يوم القيامة ) استشكل بأنه إن كان في الجنة فهو تعذيب والجنة لا تعذيب فيها ، وإن كان في الموقف فكل مشغول بنفسه فلا يضره ما ذكر من التفريق . وأجيب باختيار أنه في الموقف وأن الناس ليسوا مشغولين في جميع أزمنة الموقف بل فيها أحوال يجتمع بعضهم ببعض فالتفريق فيها تعذيب ( قوله أو كان أحدهما حرا جاز ) قد يقال لأمعنى له إذ التفريق إنما يتعلق بالأمة وفرعها حيث كانا في تصرف شخص واحد ، وعند اختلاف المالكين كل منهما يتصرف فيها يختص به ، فما معنى حرمة التفريق اللهم إلا أن يقال قد يكون بين المالكين اختلاط واتحاد كأخوين في محلة واحدة ، فالمالك وإن اختلف لا يلزم من اختلافه بعد الأمة عن فرعها ولا عكسه ، فربما يتوهم أنه إذا أراد أحدهما بيع ما يملكه يحرم عليه ذلك لما يترتب على البيع

( قوله الرقيق الصغير ) أي أو المجنون كما يأتي بما فيه وكان ينبغي إسقاطه ( قوله المملوكين لواحد ) هذا أشمل من قوله السابق على من ملك جارية وولدها لشعوله ما إذا كان مملوكين لشجوره فكان ينبغي الاكتفاء على هذا ، ثم إن كلاما من العبارتين مخرج لما إذا كان لا يملك إلا بعض كل منهما فليراجع الحكم فيه ( قوله أو قسمة ) ومعلوم أنها لا تكون هنا إلا بيعا ، وبه يعلم ما في حاشية الشيخ ( قوله ولغير من فرق بين والدته وولدها الخ ) أي فهو مستند الإجماع ( قوله لأننا لا نأمن أن يبيعه )

والوصية لا تقتضى التفريق بوضعها فلعلم الموت يكون بعد زمان التحريم ، ويؤخذ منه أنه لو مات الموصى قبل التغيير تبين بطلانها ولا بعد فيه ، ويجوز بيع جزء منهما لواحد إن انحدر لانتفاء التفريق في بعض الأزمنة ، بخلاف ما لو اختلف كلثل وربع ، والأوجه صحة بيعه لمن يعتق عليه دون بيعه بشرط عتقه كما اقتضاه إطلاقهم لعدم تحققه ويؤيده ما مر من عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ، ويمتنع بنحو لإقالة ورد بعيب كما نقلاه وأقره وإن خالف في ذلك جمع متأخرون ، والمتجه كما قاله الأذرعى منع التفريق برجوع المقرض ومالك اللقطة دون الأصل الواهب ، لأن الحق في القرض واللقطة ثابت في الذمة ، وإذا تعدد الرجوع في العين رجع في غيرها ، بخلافه في الهبة فإنها لو منعها فيها الرجوع لم يرجع الواهب بشيء ، وكالأم عند فقدها الأب والجدة لأم أو أب وإن عليا ، أما الجد للأم فالأوجه فيه كما قاله المتولى أنه كالجد للأب لعدم له من الأصول في النفقة والإعفاف والعتق وغيرها وإن رجع جمع أنه كبقية المحارم ، ولو اجتمع أب وأم حرم بينه وبينها وحل بينهما وبين الأب وأب وجدته ولو من الأم فهما سواء

من التفريق فدفعه ببيان الحكم فيه ( قوله بوضعها ) أى الوصية لاحتمال أن الموت الخ ( قوله تبين بطلانها ) أى ولو قبل الموصى له الوصية ، وقضيته البطلان وإن أراد الموصى له تأخير القبول إلى تمييز الولد ، وفي بعض المواضع خلافه والأقرب القضية ( قوله إن انحدر ) أى الجزء ( قوله والأوجه صحة بيعه ) أى أحدهما ( قوله لمن يعتق ) أى يحكم بعتقه عليه فيشمل ما لو باع لمن أقر بحريته أو شهد بها وردت شهادته ( قوله ويمتنع ) أى التفريق ( قوله دون الأصل ) أى فله الرجوع في الأم ، وصورة المسئلة أنه وهبه الأم حائلا ثم حلت في يده وأنت بولد فالواهب لا تعلق له بالولد ، وأما لو وهبها له معا فلا يجوز له الرجوع في أحدهما لعدم تأتى العلة فيه ، ويدل على التصور بما ذكر قول سم على منهب نقلا عن مر : وحيث لم يحصل له حقه إلا بالتفريق كرجوع الواهب جاز لأنه لو منع من الرجوع لم يحصل له شيء اهـ . وحيث حل على ما ذكر لا يرد قول سم على حجج ما حاصله أنه لا ضرورة للرجوع في أحدهما دون الآخر لتمكنه من الرجوع فيهما ، لأن ذلك إنما يتم إذا وهبها معا ثم أراد الرجوع في أحدهما ، وأما على ما ذكر من التصور فليس المرجوع فيه إلا الأم ( قوله وكالأم عند فقدها الأب ) قال في شرح الروض : وإن علا ، وقوله والجدة قال في شرح الروض : وإن علت ، ولهذا قال الشارح وإن عليا ولو وجد أب وجد فهل يجوز التفريق بينه وبين أحدهما لا بينه وبينهما ، والعبرة بالأب فيمتنع التفريق بينه وبين الأب ولو مع الجد اهـ سم على حج . وقول سم : وبين أحدهما هذا هو الظاهر لاندفاع ضرره ببقائه مع كل منهما ( قوله أما الجد ) محتمز ما تضمنه قوله وإن عليا : أى الأب والجدة من أن المعتبر الجد للأب ( قوله وحل بينه وبين الأب )

أى إن كانت هي المبيعة : أى ولا نأمن أن يبيعه إن كان هو المبيع ( قوله لانتفاء التفريق في بعض الأزمنة ) أى بالمهاياة كما هو ظاهر ، وقضيته أنه عند انحدر الجزء يجب في المهاياة أن الأزمن الذي يكون لأحد الشريكين يجب أن يكون عنده فيه الأم والولد ويمتنع أن تكون الأم عند أحدهما في زمن والولد عند الآخر فيه . ولك أن تتوقف فيه مع انتفاء الحرمة في التفريق بغير منزل الملك ، وهل يحرم على المشتري حيث صح البيع في البعض أن يبيع بعض الأم دون بعض الولد أو عكسه أولا ؟ وقضية العبارتين السابقتين له عدم الحرمة كما نهينا عليه فليراجع ( قوله وإن عليا ) أى الأب والجدة بقسميهما بقرينة ما بعده

فبيع مع أيهما كان ويمتنع التفريق بينه وبينهما ، وقد يجوز التفريق بسبب ضرورة كما لو ملك كافر صغيراً وأبوه فأسلم الأب فإنه يتبعه ويباعان دونها ، بل لو مات الأب بيع الصغير وحده كما قاله في الشق الأول في الاستقصاء ، والثاني لبعض المتأخرين وما يحثه الأذرعى من أنه لو سبي مسلم طفلاً فباعه ثم ملك أمه الكافرة جازله بيع أحدهما فقط ممنوع إذ لا ضرورة هنا للبيع بخلافه في الأولى ، والأصحاب لم يفرقوا في الأم بين المسلمة والكافرة كما مر ، والفرقة وجه للدأرى وتستمر حرمة التفريق (حتى يميز) الولد بأن يصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ، والأوجه عدم تقديره بسبع سنين لاستغنائه حينئذ عن التعهد ، ويفرق بينه وبين الأمر بالصلاة حيث لم يعتبر فيه التمييز قبل بأن ذلك فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتيط له (وفي قول حتى يبلغ) خبر فيه ولتقص تمييزه قبل بلوغه ولهذا حل التقاطه ، ويرد بمنع تأثير ذلك النقص وبأن الخبر ضعيف وحل التقاطه ليس لذلك كما يعلم من بابه ، ولا يرد على المصنف منع التفريق في المجنون وإن بلغ لأنه مفهوم من قوله حتى يميز ولا يعار ما بعده وإن ادعاه بعضهم إذ لا مانع من ذكر شيئين وحكاية قول في أحدهما ، ويكره التفريق يعد التمييز وبعد البلوغ أيضاً لما فيه من التشويش والعقد صحيح ، وأقوى الغزالي بامتناع التفريق بالمسافة أى مع الرق وطرده ذلك في الزوجة الحرة ، بخلاف الأمة ليس بظاهر ، وأفهم فرضه الكلام فيما يتوقع تمييزه عدم الحرمة بين البهائم وهو

أى لقوة شفقها (قوله ويمتنع التفريق بينه وبينهما) قال سم على بهجة : فرع : لو كان له أم وجدة مثلاً فباعه مع أمه فماتت في المجلس مثلاً فهل ينفسخ المبيع نظراً لأنه حينئذ كأنه بيع والأم به بدون جدته ؟ فيه نظر ، ويظهر عدم الانفساخ ويعتذر في الدوام مالا يعتذر في الابتداء فليتأمل . أقول : وقضية قوله الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد الانفساخ ، وقد يؤيد ما ذكره الشارح من أنه لو أبرأ من الثمن في مجلس العقد بطل الشراء لأنه يصير بيعاً بلا ثمن (قوله في الشق الأول) هو قوله وبيعان النخ وقوله والثاني هو قوله بل لو مات الأب النخ (قوله ثم ملك أمه الكافرة) فلا يقال حكم هذه علم من قوله أولاً وكانت كافرة النخ (قوله بخلافه في الأولى) هى قوله كما لو ملك كافر صغيراً (قوله والأصحاب) من تمة الرد على الأذرعى (قوله لاستغنائه حينئذ) أى حين إذ ميز وإن لم يبلغ السبع (قوله قبل) أى قبل السبع (قوله ليس لذلك) أى نقص تمييزه بل لعدم صحة تصرفه فاحتاج لمن يقوم بأمره (قوله يعارضه ما بعده) أى من قوله حتى يبلغ (قوله والعقد صحيح) أى فيما لو ميز أو بلغ (قوله وأقوى الغزالي) معتمد قوله بالمسافة) أى ولو لغير النقلة (قوله أى مع الرق) والمراد سفر يحصل معه تضرر ولا يكتفى فوسخ حاجة فينبغى أن لا يمتنع ، ثم ما ذكر من حرمة التفريق بالسفر مع الرق على ما تقر مسلم ، وأما قوله وبين زوجة حرة النخ بالسفر أيضاً فمنوع اه سم على حج (قوله وطرده ذلك في الزوجة) وكذا يحرم أن ينزع ولده من أمته ويدفعه لمربية أخرى اه سم على منهج. وينبغى أن عمل ذلك إذا ترتب عليه ضرر لهما أو لأحدهما (قوله بخلاف الأمة)

(قوله حيث لم يعتبر فيه التمييز) عبارة التحفة : ويفرق بين هذا والأمر بالصلاة بأنه لا يعتبر فيه التمييز قبل السبع بأن ذلك النخ (قوله إذ لا مانع من ذكر شيئين) وهما هنا الصغير والمجنون : يعنى حكمهما ، فكأنه قال : حتى يميز كل من الصبي والمجنون ، وفي قول : فى الصبي حتى يبلغ (قوله وطرده ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الأمة ليس بظاهر) يحتمل أن عدم الظهور راجع إلى تفرقة الغزالي بين الزوجة الحرة والأمة أى والظاهر أنهما سواء في التفريق

كذلك بالذبح لهما أو لأحدهما والمذبح الولد أو الأم مع استغنائه عنها ويكره حينئذ والإلحاح ، ولا يصح التصرف في حالة الحرمة بنحو البيع ، ولا يصح القول بأن بيعه لمن يغلب على الظن أنه يذبحه كذبحه لأنه متى باع الولد قبل استغنائه وحده أو الأم كذلك تبين البطلان فقد لا يقع الذبح حالا أو أصلا فيوجد المخذور ، وشرط الذبح عليه غير صحيح فهو أولى بالبطلان لما مر في عدم صحة بيع الولد دون أمه أو بالعكس قبل التمييز بشرط عتقه فليتأمل ( وإذا فرق ببيع أو هبة ) أو غيرهما مما مر تفصيله ، والأوجه ما جزم به الشيخ في شرح منهجه من إلحاق الوقف بالعتق ، ولعله لم ينظر إلى أن الموقوف عليه يشغله في استيفاء منفعته كما لو أجر رقيقه ثم فرق بينه وبين ولده بالإعتاق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر ( بطلا في الأظهر ) لانتهاء القدرة على التسليم شرعا ، والثاني يقول المنع من التفريق لما فيه من الإضرار لا للخلل في البيع ، أما هو قبل سقيه اللبأ فباطل قطعاً ، وتثنية الضمير مع العطف بأوصح كإفاده الزكشي لأنها بين ضدين كما في - فالله أولى بهما - فاندفع قول من منع ذلك هنا ( ولا يصح بيع العروبن ) بفتح أوليه وهو الأنصح وبضم فسكون ويقال له العروبن بضم فسكون وهو معرب ، وأصله التقديم والتسليم ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قولهم ( بأن يشتري ) سلعة ( ويعطيه دراهم ) مثلاً وقد وقع الشرط في صلب العقد على أنه إنما أعطاها ( لتكون من الثمن إن رضى السلعة وإلا فهدية )

أى فطوره فيها ظاهر ( قوله وشرط الذبح ) وهذا محله كما قال بعضهم ما لم يعترف المشتري أن البائع نذر ذبحه وإلا فيصح ويكون ذلك افتداء ويجب على المشتري ذبحه فإن امتنع ذبحه القاضي وفرقه الذابح على الفقهاء ( قوله مما مر ) أى في القول بعدم النسخ ولو قال من كان أولى ( قوله من إلحاق الوقف ) أى فيجوز ( قوله ولعله لم ينظر إلخ ) ووجه عدم النظر إلى ذلك المحافظة على تحصيل القرية كالعتق ( قوله في استيفاء منفعته ) أى من شغله الرقيق فيما استأجره له ( قوله كما في الله ) تقدم للشارح أن المعطوف فعل مقدر : أى إن يكن غنياً أو يكن فقيراً فالضمير ليس للمتعلقين بل لمعولهما في التشبيه مساحقة ( قوله وأصله التقديم والتسليم ) عطف تفسير ( قوله بأن يشتري سلعة ) عبارة المصباح : السلعة خراج كهية الغدة تتحرك بالتحريك ، ثم قال : والسلعة البضاعة والجمع فيها

المذكور ، وهذا هو الذي جزم به شيخنا في الحاشية ، ويحتمل أنه راجع لأصل الطرد ، ثم اعلم أن هذا الذي نقله عن الغزالي من التفرقة بين الحرية والأمة يخالفه ما في شرح الروض عنه. وعبارته : وألحق الغزالي في فتاويه التفريق بالسفر بالتفريق بالبيع ونحوه وطرده في التفريق بين الزوجة وولدها وإن كانت حرة انتهى . فصريح قوله وإن كانت حرة أن الحرية والأمة عنده سواء ، لكن عبارة كل من الشهاب حجج كألأدعى توافق ما نقله الشارح ، ويمكن ترجيح عبارة الشارح إلى عبارة شرح الروض بأن يقال معناها : وطرد الغزالي الحكم في الزوجة الحرة غير ظاهر بخلاف طرده في الزوجة الأمة فإنه ظاهر ، فالطرد في كليهما حينئذ منسوب للغزالي لكن هذا تأباه عبارة كل من الشهاب حجج والأدعى فليراجع كلام الغزالي وليحرر معتمد الشارح في المسئلة . وفي حواشي التحفة للشهاب سم التصريح بأن طرد الغزالي حرمة التفريق بين الزوجة الحرة وولدها ممنوع ، وهو يوافق ما قدمناه من الاحتمال الثاني ، وكذا ما ذكرناه أخراً في عبارة الشارح في ترجيحها لعبارة شرح الروض ولا يوافق الاحتمال الأول الذي جزم به الشيخ ( قوله كما لو أجر رقيقه ) ثم فرق بينه وبين ولده بالاعتاق ( أى للذي أجره ) قوله ولا نظر لما يحصل من المستأجر ( قال الشهاب سم : ولا يفتى ما فيه فإن استحقاق الموقوف عليه دائم بخلاف المستأجر .



— ٤٧٧ —

بالنصب ويجوز رفعه للنهي عنه لكن إسناده ليس متصل ، ولما فيه من شرطين مفسدين شرط الهبة وشرط رد البيع بتقدير أن لا يرضى وتأخير المصنف ، هذا . ومسئلة التفريق إلى هنا ، ولم يقدمهما في فصل المبطل لأن في ذلك فائدة ، وهى الإشارة إلى أن التفريق لما اختلف في إبطاله وهذا لما لم يثبت في النهي عنه شيء كانا بمنزلة ما غير ما ذكر في الفصلين فأخرهما لإفادة هذا ، ولو قدمهما لعانت ذلك على أن هذا قدم لإجمالا في بيع وشرط ، والبيع ينقسم إلى الأحكام الخمسة فقد يجب كما لو تعين كمال اللأوى أو المفسد أو لاضطرار المشتري والمسال المحجور عليه وإلا فالواجب مطلق التملك ، وقد يندب كبيع بمحابة : أى مع العلم بها فيما يظهر وإلا لم يثبت ، ويجعل عليه خبر « المغبون لا مأجور ولا محمود » وفي زمن نحو غلاء ، وقد يكره كبيع العينة وكل بيع اختلف في حله كالخيل المخرجة من الربا ، وكبيع دور مكة وبيع المصحف لا شراؤه كما مر ، وكالبيع والشراء ممن أكثر ماله حرام ، ومخالفة الغزالي فيه فى الإحياء شاذة كما فى المجموع ، وكذا سائر معاملته ، ويلحق بذلك الشراء مثلا من سوق غلب فيه اختلاط الحرام بغيره ، ولا حرمة ولا يطلان إلا إن يقن فى شيء بعينه موجبهما ، والحرام مر أكثر مسائله والجايز ما بقى ، ولا ينأى لجواز عدّه من فروض الكفايات إذ فرض الكتابة جائز الترك بالنسبة للأفراد .

### فصل

فى تفريق الصفة وتعدّها وتفريقها : إما فى الابتداء أو الدوام

سلع مثل سدر وسدر ، والسلعة الشجرة والجمع سلعات مثل سيدة وبجيدات اه . وهى تفيد أنها بالكسرة مشتركة بينهما وبالفتح خاصة بالشجرة . وقال فى القاموس : السلعة بالكسر المتاع وما تحبوه جمعه كعنب وكالغدة فى الجسد ويفتح ويحرك ، وكعنبه أو خراج أو عتق أو غدة فيها أوزيادة فى البدن ، ثم قال : وبالفتح الشجرة كائنة ما كانت وتحرك أو التى تشق الجلد اه ( قوله بالنصب ) أى خبر ليكون ( قوله وشرط رد المبيع ) أى العقد ( قوله كمال اللأوى ) أى الممتنع من توفية الحق ( قوله كبيع بمحابة ) قد يقال المطلوب المحابة لا نفس العقد إلا أن يقال لما اشتمل عليها وهى مطلوبة كان مطلوبا . قال فى المختار فى المعتل : وحائى فى المبيع محابة اه ( قوله كبيع العينة ) وهو أن يشتري من شخص شيئا بثمن كثير مؤجل ثم يسترده البائع بثمن قليل حال . ثم رأيت فى العلقمى فى حواشى الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم « إذا تبايعتم بالعينة الخ » مانصه : العينة بكسر العين المهملة وإسكان التحتية وبالنون هو أن يبيعه عينا بثمن كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه بقدر يسير يبقئ الكثير فى ذمته ، أو يبيعه عينا بثمن يسير نقدا ويسلمها له ثم يشتريها منه بثمن كثير مؤجل سواء قبض الثمن الأول أولا اه ( قوله ولا ينأى لجواز ) أى جواز البيع .

### ( فصل ) فى تفريق الصفة

( قوله الصفة ) أى العقد ، وسمى بذلك لأن أحدهم كان يضرب يده فى يد صاحبه عند العقد . قال الشيخ عميرة : اعلم أن الصفة هى العقد ، فوجه التسمية فى النوعين الأولين ظاهر وذلك لأن فى كل منهما قولاً بأن الصفة تفرق ما اشتملت عليه فيصح فى الصحيح ويبطل فى غيره وأما الثالث فليس فيه إلا الصحة فهما أو البطلان فهما .

### ( فصل ) فى تفريق الصفة

أو في الأحكام، وسيأتي هكذا. وضابط الأول أن يشتمل العقد على ما يصح بيعه وما لا يصح فإذا (باع) في صفقة متحدة (خلا وخرا) أو خزيرا وشاة (أو) باع (عبده وحرا أو عبده وعبد غيره أو) باع (مشتريا بغير إذن الآخر) أى الشريك كما قال الشارح، وإنما قصر كلام المصنف عليه لئلا يعود إلى مسألة بيع عبده وعبد غيره. وقد يقال بصفة رجوعه لهما أيضا ليفيد الصحة فهما بإذن الآخر، لكن محله إن فصل الثمن وحينئذ فقد تعدّد العقد وذلك لا يضر في المفهوم، فإن لم يفصله لم يصح في شيء للجهل بما يختص كلا منهما عند العقد (صح في ملكه في الأظهر) وبطل في الآخر إعطاء لكل منهما حكمه سواء أقال هذين أم هذين الحلين أم القنين أم الحل والخمر والقرن والحجر، أما

قال الأسنوى : لكن لما كان في الحكم بالطلاق لأجل افتراقهما في الحكم قولان عبر عنهما بقول تفريق الصفقة اه سم على منيج ، وفيه أن ماذكره الأسنوى إنما ينتج على من جعل التفريق من حيث الخلاف المشتل على قولين أحدهما بالصحة ، والآخر بالفساد . وأما على مثل هذه العبارة فقد يقال : لا يرد مثل ذلك لأن ما ذكره من الجمع بين الحلال والحرام يصدق عليه أن فيه تفريق الصفقة إما بصحة أحد العقدين وبطلان الآخر ، أو بالنظر لما يترتب على العقدين المشمولين للعقد الذى أتى به المتعاقدان من الأحكام المختلفة ( قوله أو في الأحكام ) أى بأن اختلفت ، ولو عبر به كما فعل الشيخ كان أوضح لما عبر به المصنف بعد الإلهام إلا أن يقال : أشار به إلى أن الصفقة تتفرق وإن اتفقا في الحكم كالشركة والقراض ، ثم رأيت في نسخة أو في اختلاف ، وعليها فلا يتوجه السؤال ( قوله وضابط الأول ) هو قوله أما في الابتداء ( قوله أو باع مشتركا ) شامل لما إذا جهل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما يأتى عن الروايات اه سم على حج . وظاهره سواء باع الكل أو البعض ، وهو بعمومه مناف لما سبق للشارح بعد قول المصنف الخامس العلم من قوله وهل لو باع حصة فبان أكثر من حصته صح في حصته كما لو باع الدار كلها الخ حيث استقر فيه عدم الصحة ، بخلاف ما لو باع الدار كلها في صورة الجهل ، وقد يحمل ما هنا على ما تقدم من الصحة في بيع الكل دون البعض فلا مخالفة بينهما ، وعبارة سم في أثناء كلام طويل بعد نقله عبارة الروايات التى أحال عليها نصها : والحاصل أن ما يصح فيه البيع لابد أن يكون معلوما حال العقد وإلا لم يصح فيه البيع ، وأما الآخر فيكنى العلم به ولو بعد ذلك ، فالشرط فيه إمكان علمه ولو بعد فليتأمل اه ( قوله وإنما قصر ) أى المحل ( قوله عليه ) أى الشريك ( قوله لهما ) أى العبدین ( قوله للجهل ) هذا المعنى موجود فيما إذا لم يأت مع أنه صح في أحدهما إلا أن يفرق بشدة الجهل إذا أذن لأنه حينئذ في ثمنين وهنا في واحد اه سم على منيج . وسيأتى الجواب عنه في قول الشارح لظهور الفرق إذا الجهل الخ ( قوله والقرن ) وبقي مما يقتضيه التعميم ما لو قال بعثك هذين الخمرين أو الحرين وأشار إلى الحل ، وعبر عنه بالخمر أو إلى الخمر وعبر عنه بالحل ، وكذا في مسألة الحر والعبد فانظر هل يصح في هذه الصور أو لا ، وظاهر قول شيخنا الزايدى في حاشيته أن وصفه بغير صفته الصحة ، وتوجه بأن العبرة بما في نفس الأمر وذكر المبتل في اللفظ حيث خالفه ملغى ، لكن يرد عليه ما مرّ بالهامش في الشرط الخامس عن سم على حج من أنه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه لم يصح اه . إلا أن يقال : لما كان ما هنا كالجنس الواحد وإنما اختلفا بصيغة الحرية والرقية والخمر والحل مع اتحاد الأصل وهو

( قوله لئلا يعود إلى مسألة بيع عبده وعبد غيره ) أى والمفهوم لا يصح فيها بإطلاقه بقرينة ما بعده ( قوله وقد يقال بصحة رجوعه لهما ) كذا في كثير من النسخ بضمير التثنية ، ولعل الميم زائدة من الكتابة وهى ساقطة في بعض النسخ ( قوله لكن محله ) أى في الأولى

عكسه كبعتك الحر والعبد فباطل في الكل ، قاله الزركشي لأن العطف على الممتنع ممتنع ، ومن ثم لو قال نساء العالمين طوائق وأنت يازوجتي لم تطلق لعطفها على من لم تطلق ، قال الوالد رحمه الله تعالى : وليس هذا القياس بصحيح وإنما قياسه أن يقول هذا الحر مبيع منك وعبدي فإنه لا يصح ، بخلاف المثال المذكور فإنه يصح في العبد إذ العامل في الأول عامل في الثاني ، وقياسه في الطلاق أن يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي فلنأى تطلق في هذه الحالة ، وما ذكره المصنف مثال وإلا فهو جار في الجمع بين كل ما يصح فيه العقد وما لا يصح ، لكن بشرط العلم في نحو المبيع ليأنى التوزيع الآتي فلو جهله أحدهما لم يصح فيهما كما يأتي في بيع الأرض مع بلدها ، ويجرى تفريق الصفقة في غير البيع كإجارة ونحوها إلا فيما إذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل الجمع كتنكاح الأختين فلا يجري فيهما اتفاقاً وإنما بطل في الجميع فيما لو أجر الراهن المرهون مدة تزيد على محل الدين أو الناظر الوقت أكثر مما شرطه الواقف لغير ضرورة أو استعار شيئاً ليرهنه بدين فزاد عليه لخروجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعض ، وفيها إذا فاضل في الربوي كدبر بيمين منه أو زاد في خيار الشرط على ثلاثة أيام لما يأتي فيه

الإنسان والعصير نزل منزلة اختلاف النوعين فلم يضر ذلك ، أو يقال : إنه لما سمي الخلع والعبد بما لا يريد البيع على مسابه أصلاً جعل لغوا ، بخلاف القطن مثلاً إذا سابه بغير اسمه كالحرير أخرجه إلى ما يصلح أن يكون مورداً للبيع ، ولم يوجد ذلك المسمى في الخارج أبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع إمكانه ( قوله والخمر ) ومثل ذلك ما لو سابه بغير اسمها ( قوله فباطل ) ضعيف ( قوله وأنت يازوجتي ) وكذا بدون أنت كما يقتضيه قوله بعد وإنما قياسه أن يقول هذا الخمر مبيع منك الخ ( قوله بخلاف المثال المذكور ) هو قوله كبعتك الحر والعبد ( قوله وما ذكره المصنف ) أى من الأمثل ( قوله في نحو المبيع ) هو بمعنى الباء والمراد بنحو المبيع ما انضم إليه من الحرام بشرط العلم به ليتأتى التوزيع ( قوله ونحوها ) أى من كل ما أورد فيه العقد على ما يصح وما لا يصح كأن أجر مشتركاً بينه وبين غيره بغير إذن الشريك أو أعار أو وهب مشتركاً بغير إذن الشريك فلا يتوهم أنه يفتى عن هذا ما يأتي في قول المصنف ولو جمع في صفقة الخ ( قوله فلا يجري ) أى التفريق فيبطل في كل منهما العقد لأذ لا مزية لإحداهما على الأخرى اه حج ( قوله فيما لو أجر الراهن ) أى ولو جاهلاً ومثله يقال في المستعير ، وينبغي أن محل البطان في الرهن إذا أجره لغير المرتين فإن أجره له صح أو لغيره بإذنه صح أيضاً ( قوله أكثر مما شرطه ) أى ثم إن وضع المستأجر يده على العين المؤجرة لزمه أجره مثلها مدة استيلائه زادت على المسمى أم لا ، ومعلوم أن محل ذلك حيث لم تدفع ضرورة إلى ذلك ، فإن دعت جاز مخالفة شرط الواقف كما ذكره بقوله لغير الخ ( قوله لغير ضرورة ) سواء أكان الناظر عالماً أم جاهلاً خلافاً لأبي زرعة اه مؤلف . ونقله عنه سم على حج : أى وإنما تتحقق الضرورة حيث كانت الحاجة ناجزة كأن انهدم ولم يوجد من يستأجره بما يفي بعمارته إلا مدة تزيد على ما شرط الواقف ، أما إجارته مدة طويلة زيادة على شرط الواقف لغرض إصلاح الخلل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصّل من الأجرة لانتفاء الضرورة حال العقد والأمور المستقبلية لا يعول عليها ، ومن الضرورة ما لو صرفت الغلة للمستحقين ثم انهدم الموقوف واحتيج إلى إعادته إلى إيجاره مدة وليس في الوقت ما يعمر به غير الغلة فإن ذلك جائز وإن خالف شرط الواقف لما هو معلوم من أنه لا يمنع الغلة عن المستحقين ثم بلدها للعمارة

( قوله فبعتك الحر والعبد ) أى أو الخمر والخل ( قوله وما ذكره المصنف ) أى من التمثيل بالخل والخمر والعبد والحر الخ ، فهو غير قوله الآتي . ويجرى تفريق الصفقة في غير البيع كإجارة ونحوها الخ

أو في العرايا على القدر الجائر لوقوعه في العقد المنهي عنه وهو لا يمكن التبعيض فيه ، وفيما لو كان بين اثنين أرض مناصفة فعين أحدهما منها قطعة مخوفة بجمعها وباعها من غير إذن شريكه فلا يصح في شيء منها كما نقله الزركشي عن البغوي وأقوه ، لأنه يلزم على صحته في نصيبه منها الضرر العظيم للشريك بمرور المشتري في حصته إلى أن يصل إلى المبيع اهـ . ويظهر حمله على ما إذا تعين الضرر طريقا ، وإلا فالأوجه خلافه تمكنه من رفع ذلك بالشراء أو الاستئجار للممر أو القسمة فلم يتعين الإضرار ، ويؤيده ما مر في مبحث ما ينقص بقطعه ، ولا يتأفیه ما مر من عدم صحة بيع مسكن بلا ممر مطلقا لشدة حاجته إلى الممر بخلاف ما هنا ، وخرج بقوله بغير إذن الآخر بيبعه بإذنه فيصح جزما ، ولا يشكل على ما ذكر في عبده وعبد غيره ولا على ما يأتي من أن الصحة في الحل بالصحة من المسمى باعتبار قيمتهما قولهم لو باع عبديهما بثمن واحد لم يصح للجعل بمحصة كل عند العقد لأن التقويم تخمين وهذا بعينه جار فيما هنا إذ نحو عبده الذي صح البيع فيه ما يقابله مجهول عند العقد لظهور الفرق ، إذ الجهل هنا لا يرتب عليه محذور وهو التنازع لا إلى غاية لا تدفع الضرر بثبوت الخيار للمشتري بخلافه في تلك فإن صحته فيها يرتب عليها ذلك المحذور . لا يقال : قد لا يثبت الخيار للمشتري بسبب كونه عالما بالمفسد كما يأتي فلم صح المبيع في الحل " حيث قد مع الجهل حالة العقد بمحصة من الثمن ووقوع التنازع بينهما لا إلى غاية وانقطاعه بقول المقومين جاز في الصورتين بلا فرق . لأننا نقول : الفرق بينهما أن إيراد العقد عليهما مع العلم بالحرام نادر فأعطوه حكم الغالب من عدم الصحة في الحرام إعطاء لكل منهما حكمه لا في ثبوت الخيار تغليظا عليه ، ولم يبالوا بتخلف علتهم فيه لندوره ، والتعاليق إنما تناط بالأعم الأغلب ، وأوضح من ذلك أن يقال إن التنازع فيما نحن فيه يؤدي إلى الاختلاف في قدر الثمن وهو يرتفع بالتخالف المؤدى للفسخ ثم التنازع بين البائعين ولا تخالف فيه فيقوم ، ومقابل الأظهر البطالان في الجميع تغليظا للحرام على الحلال . قال الربيع : وإليه رجع الشافعي آخره ورد باحتمال كونه آخرهما في الذكر لا في الفتوى ، وإنما يكون المتأخر مذهب الشافعي إذا أفق به ، أما إذا ذكره في مقام الاستنباط والرجوع ولم يصح بالرجوع عن الأول فلا ، والقولان بالأصالة في بيع عبده وعبد غيره وطردا في بقية الصور والصحة

( قوله أو في العرايا ) أي أوزاده الخ ( قوله على القدر الجائر ) أي وهو دون خمسة أوسق ( قوله لوقوعه في العقد ) يتأمل فقد توجد هذه العلة في صورة التفريق اهـ سم على حج . وقد يقال : مراده بالنهي عنه تأديته لعدم العلم بالمائلة عند إرادة التوزيع ( قوله وهو لا يمكن التبعيض فيه ) وإنما بطل في الزائد فقط في الزيادة في عقد الهدنة على أربعة أشهر أو عشر سنين تغليظا لحقن الدماء المحتاج إليه اهـ ( قوله ويظهر حمله الخ ) لا وجه لحمله على صورة لا يتعين فيها الضرر بعد فرض الكلام في المخوفة بملكه من سائر الجوانب وإمكان الشراء عارض بعد تمام العقد ومثله لا نظر إليه ( قوله ويؤيده ) أي الحمل ما مر أراد به ما لو باع ذراعا معينا من أرض فإنه يصح وإن تضيقت بالمرافق لإمكان التدارك برفع العلامة ، وقد يمنع التأيد بما ذكر فإن الضرر يندفع فيه برفع العلامة مع بقاء الأرض على حالها من الشركة ولا كذلك هنا ( قوله بيبعه ) أي المشترك دون العبدین ( قوله قولهم لو باع ) أي الوكيل وعبارة حج لو باع الخ ( قوله ذلج المحذور ) وهو التنازع لا إلى غاية ( قوله فيما نحن فيه ) هو قوله عبده وعبد غيره ( قوله وثم )

( قوله تمكنه من رفع ذلك بالشراء ) تكفل الشيخ في حاشيته برده ( قوله قولهم لو باع عبديهما بثمن الخ ) أي بوكالة الشريك كما نبه عليه الشهاب سم ، وعبارة التحفة : لو باعا عبديهما بغير التثنية وهي كذلك في بعض نسخ الشارح ( قوله وإنما يكون المتأخر مذهب الشافعي إذا أفق به الخ ) انظر هذا مع

في الأولى دونها في الثانية ، وفي الثانية دونها في الثالثة ، وفي الثالثة دونها في الرابعة لما مر في التقدير في الأولين مع فرض تغيير الحلقة في الأولى ، ولما في الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه في الرابعة . وإذا صح في ملكه فقط ( فيتخير المشتري ) فورا كما في المطلب لكنونه خيار نقص ( إن جهل ) ذلك لضرره بتفريق الصفقة عليه مع كونه معذورا بلعله فهو كعيب ظهر فلو كان عالما فلا خيار له لتقصيره ( فإن أجاز ) العقد أو كان عالما بالحرام عنده ( فبحصته ) أي المملوك ( من المسمى باعتبار قيمتهما ) لإيقاعهما الثمن في مقابلتهما جميعا فلم يجب في أحدهما إلا بقسطه ، فلو كان قيمتهما ثلثمائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فحصته من المسمى خمسون وعمل التقسيط إذا كان الحرام مقصودا وإلا كالدلم فيظهر كما أفاده الشيخ تبعا للأسنوى أن الصحة بكل الثمن كما يقتضيه كلامهم في النكاح والخلع ، وهو مأخوذ من قولهم يوزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما ويقدر الحر قنا والميتة مذكاة والحرمر خلا لاعتصيرها والخنزير عزرا بقدره كبرا وصغرا بالبرة لكن قالوا في الصداق : إنه يقدر

أي عبدهما بشمن واحد ( قوله في الأولى ) أي من الأولين ( قوله إن جهل ذلك ) ويصدق المشتري في دعواه ذلك لأنه لا يعلم إلا منه ، ولأن الأصل عدم الإقدام على ما علم فيه الفساد ( قوله فإن أجاز العقد ) أي أو قصر بعد علمه ( قوله عنده ) أي العقد ( قوله باعتبار قيمتهما ) وينبغي أن لا يكتفى في التقويم إلا برجلين لا برجل وامرأتين ولا بأربع نسوة لأن التقويم كالولاية وهي لا يكتفى فيها بالنساء ( قوله جميعا معا ) أي في صفقة واحدة بلافصيل ( قوله أن الصحة بكل الثمن ) معتمد ( قوله كما يقتضيه كلامهم ) الخ والأوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان جاهلا هـ . مؤلف . ونقله سم على حجج عنه وفي حاشيته شيخنا الزيادة مانصه : نعم إن كان الحرام غير مقصود فالظاهر أنه لا خيار له لأنه غير مقابل بشيء من الثمن كما ذكره الشارح في الشرح الكبير له على الهجة هـ . ونظر فيه سم رحمه الله حيث قال : وفي عدم ثبوت الخيار نظر للحقوق الضرر للمشتري ، وعبارة الشارح في شرحه على الهجة عند قول المصنف وخبروا الخ : نعم إن كان الحرام غير مقصود اتجه عدم الخيار لأنه غير مقابل بشيء من الثمن كما مر هـ . أقول : ويوجب ثبوت الخيار بلحقوق الضرر للمشتري ثم رأيت هـ في سم ( قوله وهو مأخوذ من قولهم يوزع الخ ) قد يمنع الأخذ من ذلك بأنه لو قيل بالصحة لوزع عليهما بعد فرض غير المقصود مالا كفرض الدمغرة مثلا كما فرض الخنزير شاة ( قوله والحرمر خلا ) قال في شرح الإرشاد : ولا ينافيه ما في نكاح المشترك من تقويمه عند من يرى له قيمة لظهور الفرق فإنهما ثم حالة العقد كانا يريان له قيمة فعوملا باعتقادهما بخلافه هنا . فإن قلت : قضيته أن العاقدین هنا لو كانا ذميين قوم عند من يرى له قيمة . قلت : يمكن أن يلزم ذلك ويمكن أن يجاب بأن البيع يحتاج له لكونه يقصد بفساد العوض أكثر مما يحتاج للصداق إذ لا يفسد بفساده :

[ فرع ] سئل العلامة حجج رحمه الله تعالى عما لو وكله ببيع كتاب فباعه مع كتاب آخر للوكيل في عقد واحد هل يصح ؟ فأجاب بقوله يبطل في الجميع ولا يدخله تفريق الصفقة لأنه غير مأذون فيه ، ذكره في التبيان ، لكن قضية كلامهم صحة بيعه لكتابه وأن تفريق الصفقة يدخله وهو ظاهر هـ بحروفه . أقول : القياس ما في التبيان من البطلان كما لو باع عبده وعبده غيره بإذنه فبيع الوكيل لكتابه كبيع عبده نفسه وكتاب الموكل كبيع عبده غيره

ما في جمع الجوامع وشرحه فرما يكون بينهما مخالفة ( قوله دونها في الرابعة لما مر ) صوابه لما يأتي ( قوله باعتبار قيمتهما ) أي في متقويمين ، بخلاف مثليين بطل البيع في أحدهما والمشارك كما سيأتي التنبيه عليه في كلام الشارح

الحمر بالعصير ، ثم قالا : وينبغي أن يبيح في وجه أنه يقدر خلا ، هذا حاصل ما في المهمات من الاختلاف ، وقد تحمل بعضهم لنسج التناقض وأجرى ما في كل باب على ما فيه بما حاصله وإنما لم يرجع هنا للتقويم عند من يرى له قيمة لأن الكافر غير مقبول خبره : أي والبيع من شأنه أن يكون بين مسلمين يجهلون قيمة الحمر عند أهلها من الكفار ، ورجع إليه في الوصية لصحتها بالنسج فلم يحتج إليها إلا لبيان القسمة على عدد الرؤوس فهي تابعة ، وفي الصداق لعلهما بها إذ هما كافران ( وفي قول جميعه ) لأن العقد لم يقع إلا على ما يحل بيعه فكان الآخر كالملوم ( ولا خيار للبائع ) ولو جاهلا بالحال لتقصيره ببيعه مالا يمكنه وعذره بالجهل نادر ( و ) ضابط القسم الثاني أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الأفراد بالعقد : أي إيراد العقد عليه وحده ( و ) من ذلك ( مالمو باع عبديه ) مثلا ( فتلف أحدهما ) أو كان دارا فتلف سقفا ( قبل قبضه ) فيفسخ العقد فيه وتستمر صحته في الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف ، وظاهر كلامهم اعتبار المثل في هذا الفصل متقوما حتى تعرف نسبة ما يخصه من الثمن وهو غير بعيد ، لكن الأرجح كما جزم به ابن المقرئ توزيع الثمن في المثل : أي المتفق القيمة ، وفي العين المشتركة على الأجزاء : وفي المتقومات على الرؤوس باعتبار القيمة وإنما لم ينفسخ

بإذنه مع عبده ، وقد علمت بطلان بيع العبدتين وكذا بيع الكتاين في السؤال المذكور ( قوله من الاختلاف ) المتبادر مما ذكر أن المراد من الاختلاف هو تقدير الحمر خلا هنا وعصيرا في الصداق ، وهو خلاف ما يفهم من دفع التناقض الذي ذكره ( قوله ورجع إليه ) أي التقويم ( قوله لتقصيره ببيعه ) انظر لو كان البائع مغرورا كأن ظنهما ملكه ، وقد يقال هو مقصر اه سم على منهج ( قوله وفي المتقومات على الرؤوس ) وكذا الملييات المختلفة القيمة باختلاف صفاتها أخذنا من قوله : أي المتفق القيمة .

( قوله جميعا معا ) لا حاجة للجمع بينهما ( قوله ورجع إليه في الوصية ) لم يتقدم للوصية ذكر في تقرير التناقض ( قوله فلم يحتج إليها ) يعني القيمة المفهومة من التقويم ( قوله لعلهما بها ) أي القيمة كما هو ظاهر لكن الذي مر في كلامه في تقرير التناقض أن الشيخين اعتبرا الحمر في الصداق عصيرا ولا ذكر للقيمة فيه . واعلم أن الشهاب حجج أشار في تحفته إلى أنه وقع في المسئلة تناقض للشيخين ، وذكر أنه بينه في شرح الإرشاد ولم يبينه في التحفة اكتفاء بما في شرح الإرشاد ، ثم ذكر ما تمحله بعضهم الذي ذكره الشارح ففهم الشارح أن التناقض الذي بينه الشهاب حجج في شرحه للإرشاد هو التناقض الذي في المهمات فنسبه إليها ، ثم ذكر بعده هذا التحمل فلم يوافق على أن ما ذكره الشارح من أن ما ذكره هو حاصل ما في المهمات ممنوع ، بل حاصل ما فيها أن الرافعي ذكر في باب الوصية أنه إذا خلف كلابا وأوصى بأحدها في كيفية اعتباره من الثلث ثلاثة أوجه ، أحصاها أنه ينظر إلى عدد الرؤوس وتنفذ في واحد ، والثاني ينظر إلى القيمة ، والثالث تقوم منافعتها فلوم بخلف لا كلابا وطبل هو وزق خر تمين اعتبار القيمة ، وذكر في نكاح المشركات في الكلام على ما تستحقه المرأة إذا أصدقها زوجها المشرقة صداقا فاسدا فقبضت بعضه ثم أسلما أنهما إن سمي جنسا واحدا متعددا كخزيرين فهل يعتبر عددهما أو قيمتهما ؟ وجهان أحصهما الثاني ، وإن سمي جنسين فأكثر وقبضت أحد الأجناس فهل ينظر إلى الأجناس فكل جنس فيما لو سمي ثلاثة أجناس ثلث أم إلى الأعداد أم إلى القيمة ؟ ثلاثة أوجه أحصها الثالث ، وإذا قلنا به ففيه أوجه أحصها أنه تعتبر قيمتها عند أهلها . والثاني يقلر الحمر خلا إلى آخر ما ذكره . وقال في أوائل الصداق : ولو أصدقها خرا أو خنزيرا

(١) ( قوله معا ) هذه الكلمة المذكورة في الحاشيتين لم توجد بنسخ الشرح التي بأيدينا . اه معجمه .

في الآخر ) وإن لم يقبضه ( على المذهب ) مع جهالة الثمن لأنها طارئة فلم تضر كما لا يضر سقوط بعضه لأرش العيب . والطريق الثاني أن يتخرج على القولين فيما لو باع ما يملكه وما لا يملكه تسوية بين الفساد المقرون بالعقد والفساد الطارئ قبل القبض ، وفي معنى صورة المصنف ماله باع عصيرا فصار بعضه خرا قبل قبضه ، قاله الدارمى ، وخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط يد المبيع وعي عينيه واضطراب سقف الدار ونحوهما لا يفرد بالعقد ، فتواتها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسرد الثمن ، بخلاف الأول فإن تلف بعض ما يقبل الأفراد بالعقد وإن أوجب ، الانفساخ فيه لا يوجب الإجازة بكل الثمن ( بل يتخير ) المشتري فوراً كما مر بين فسخ العقد والإجازة لتبعض الصفة عليه ( فإن أجاز قبالحصة ) كنظير مامر ( قطعاً ) كما في المحرر وفي الروضة كالشرح عن أبي إسحق طرد القولين فيه أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقترن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء . وقضية كلامه أنه لا خيار للبائع وهو كذلك كما في المجموع ووجهه أن الثمن غير منظور إليه أصالة فاعتقر تفريقه دواماً لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء ، بخلاف المثلث فإنه المقصود بالعقد فأثر تفريقه دواماً أيضاً . ثم شرع في القسم الثالث فقال ( ولو جمع ) العاقد أو العقد ( في صفة مختلفي الحكم كإجازة وبيع ) كأجرتك دارى شهراً وبعثك ثوبى هذا بدينار ، ووجه اختلافهما

[ فرج ] باعه زوجي خفت مثلاً فتلف أحدهما قبل قبضه فهل يقوم الباقي على انفراد أو مضموماً بالتلف ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن التلف لم يقع باختيار البائع والمشتري متمكن بعد التلف من النسخ بالخيار فيفرض أن الباقي كأن العقد متعلق به منفرداً فيقوم كذلك . ونقل بالدرس عن طيب ما يوافق ذلك من تقريره منفرداً ( قوله ) كما لا يضر سقوط بعضه ( أى بعض الثمن فيما إذا وجد في المبيع عيب قديم وتعلل الرد ( قوله ) فصار بعضه خراً ) أى ولم يتدخل ما إذا تخلل فلا انفساخ ويثبت للمشتري الخيار ( قوله بخلاف الأول ) هو تلف ما يفرد بالعقد ( قوله ) غير منظور إليه أصالة ( يتأمل معنى الأصالة في الثمن سبباً إذا كان الثمن والمثلث تقديراً أو عرضين ، فإن الثمن مادخلت عليه الباء منهما والمثلث مقابله فما معنى كونه غير منظور إليه فيما لو قال بعثك هذا الدينار بهذا الدينار أو هذا الثوب بهذا الثوب ، اللهم إلا أن يقال : مراده بالأصالة ما هو الغالب من أن الثمن نقد والمثلث عرض ، والمقصود غالباً تحصيل العروض بالثمن للانتفاع بذواتها كلبس الثياب وأكل الطعام ، والنقد لا يقصد لذاته بل لقضاء الحاجات به ، وقد يقصد لذاته كأن يريد تحصيله لانتحاده حلياً أو إثناء للتداوى للشرب فيه أو ميلاً للاكتحال به إذا تعين طريقاً بخلاف غشاشته ( قوله ولو جمع العاقد ) هو الأولى للمغايرة بين الفاعل ومحل الجمع ، بخلاف العقد فإن التقدير عليه ولو جمع عقد في عقد مختلفي الخ فيتحقق الفاعل للجمع ومحل في أن كلا منهما عقد ، ثم رأيت حجج

أو ميتة ، فتقولان أحصيهما وجوب مهر المثل ، والثاني يرجع إلى بدل المسمى ، فعلى هذا تقدر الميتة مذكاة ، إلى أن قال : وأما الخمر فيقدر عصيراً ، ثم قال : وقد حكينا في نكاح المشركات وجهاً أنه بقدر خلا وما يذكرها مناك اختيار العصير والوجه التسوية المقصود من المهمات . وبه يعلم ما في تلخيص الشارح له وما في قوله لكن قالوا في الصداق أنه يقدر الخمر بالعصير ، فإن الرافعي لم يذكر هذا إلا تفريعاً على الضعيف كما عرفت ( قوله بعض ما يقبل ) الإضافة فيه بيانية ، لكن الأولى إسقاط لفظ بعض أو لفظ ما لما في الجمع بينهما من الإيهام ، وعبرة التحفة : فإن أفراد التالف بالعقد وإن أوجب الانفساخ فيه لا يوجب الإجازة بكل الثمن انتهت .

اشتراط التأقيت فيها غالبا وبطلانه به وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) إجارة عين (وسلم) كأجرتك داري شهرا وبعتك صباغ قمح في ذمتي سلما بكذا لاشتراط قبض العوض في المجلس في سائر أنواعه بخلافها (وصح) في الأظهر كل منهما بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمة المبيع أو المسلم فيه وأجرة الدار كما قال (ويوزع المسمى على قيمتهما) وتسمية الأجرة قيمة صحيح إذ هي في الحقيقة قيمة المنفعة، ووجه صحتهما أن كلا يصح منفردا فلم يضر الجمع بينهما، ولا أثرا لما قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ الخوجين إلى التوزيع المستلزم للجهل عند العقد بما يخص كلا من العوض لأنه غير ضار كبيع ثوب وشقص صفقة وإن اختلفا في الشفعة واحتيج للتوزيع المستلزم لما ذكر، فعلم أنه ليس المراد باختلاف الأحكام هنا مطلقا اختلافها، بل اختلافها فيما يرجع للفسخ والانفساخ مع عدم دخولهما تحت عقد واحد فلا ترد مسألة الشقص المذكورة لأنه والثوب دخلا تحت عقد واحد هو البيع، وما أورد عليه من بيع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما أكثر من الآخر فإنه من القاعدة مع اتحاد العقد ولهذا قال نخلفي الحكم ولم يقل كأصله وغيره عقدين مختلفي الحكم برد بأن الاختلاف هنا لما وقع في نفس العقد

صرح بذلك وأطال فيه فليراجع (قوله فيها غالبا) وقد لا يشترط كأن قدرت على المنفعة بمحل العمل (قوله وانفساخها) عطفت على اشتراط فهو توجيه ثان للاختلاف (قوله أو إجارة عين) لعله إنما قيد بالعين ليتأتى اختلاف الأحكام بينها وبين السلم في وجوب قبض عوضه دونها، وإلا فقبضية ما يأتى أن الحكم كذلك في إجارة الذمة والسلم على أنه لو أطلق فيها لصح ذلك، وكفى في الفرق أن السلم يعتبر القبض في جميع أنواعه، بخلاف الإجارة فإن الأجرة يشترط قبضها إذا ورد عقد الإجارة على ما في الذمة بخلاف ماله ورد على العين (قوله بخلافها) أي الإجارة (قوله لأنه غير ضار) أي اغتفارهم له في غير ذلك كسئلة الشقص المذكور (قوله فعلم) أي من قوله ولا أثر لما قد يعرض الخ (قوله مع عدم دخولهما) أي العينين اللذين اختلفت أحكامهما (قوله وما أورد عليه) أي على قوله لأنه والثوب الخ (قوله بشرط الخيار في أحدهما) أي إذا كان معينا فيصح العقد فيها قطعا، لكن عبارة حجج : نعم أورد عليه بيع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما على الإيهام أكثر من الآخر فإنه يطل فيها مع أنه من القاعدة

(قوله اشتراط التأقيت فيها غالبا وبطلانه به) لا يناسب قوله الآتي فعلم أنه ليس المراد باختلاف الأحكام مطلقا اختلافها الخ (قوله ووجه صحتهما أن كلا يصح منفردا فلم يضر الجمع بينهما) هذا موجود في كل العقود فيقتضى أن كل عقدين كذلك من غير استثناء (قوله لاختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض . وما في قوله لما قد يعرض واقع على الفسخ والانفساخ المعلومين من المقام كما سيعلم من عبارته الآتية في تعليل مقابل الأظهر (قوله وما أورد عليه) أي على ما في الضابط من قوله مع عدم دخولهما تحت عقد واحد (قوله بشرط الخيار في أحدهما) أي معينا حتى يكون من القاعدة ويصح البيع فيه على الأظهر، فهذا غير ما في التحفة من بيع عبيدين بشرط الخيار في أحدهما على الإيهام حيث يطل العقد فيها لأن ذلك إنما أورد هذا على عبارة المتن فإنه يقتضي الصحة فيه، ومثل مسألة الشارح ما إذا شرط الخيار في أحد العبيدين دون الآخر. وحاصل لإيراد الشارح أن المسئلة المذكورة أجزى فيها الخلاف : أي أجراه القاضي الحسين مع عدم دخولها في الضابط السابق . وحاصل الجواب أنه إنما أجزى الخلاف فيها مع عدم دخولها في الضابط لقرئها من القاعدة بوقوع الاختلاف الموجب للفسخ الذي هو شرط الخيار في نفس العقد (قوله فإنه من القاعدة) أي من حيث جريان الخلاف فيه



كان أقصى إلى جريان الخلاف فيه فألحقناه بالقاعدة ، بخلافه في مسألة الشقص وتلكه بالشفعة بمزلة عقد آخر يقع بعد فلا يؤثر والتقييد بمختلتي الحكم لبيان محل الخلاف ، فلو جمع بين متفقين كشركة وقراض كان خلط الفين له بألف لغيره وشاركه على أحدهما وقارضه على الآخر فقبل صبح جزما لرجوعهما إلى الإذن في التصرف ، بخلاف مالمو كان أحدهما جائزا كالبيع : أى الذى يشترط قبض العوضين فيه بدلالة مايتأتى والجمالة فلا يصح قطعاً لتعذر الجمع بينهما إذ الجمع بين جمالة لا تلزم ولا يفرغ العمل ، ومن جهة صرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص الصرف منها ، وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات كما علم ، ويقاس بذلك ما إذا جمع بين إجارة ذمة أو سلم وجمالة ، بخلاف الجمع بين البيع والجمالة فإنه لا يشترط القبض في المجلس ، كذا أفاده بعض المتأخرين ، ومقابل الأظهر بطلان لأنه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ ما يقتضى فسخ أحدهما فيحتاج إلى التوزيع ، ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور . وأجاب الأول بما مرّ في قولنا ولا أثر لما قد يعرض إلى آخره ، وشمل كلام المصنف مالمو اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع برّ وثوب بصاع شعير كما في بيع وسلم ( أو بيع ونكاح ) واتحد المستحق فروجته ابنتى وبعثك عبدها بألف وهى في ولايته أو بعثك ثوبى وزوجتك أمتى ( صح النكاح ) لانتفاء تأثيره بفساد الصداق بل

أى التى جرى في صحة البيع فيها القولان مع القطع بالصحة في مسألة العبدین ( قوله لرجوعهما ) أى العقدین ( قوله قبض العوضين ) بأن كان المعقود عليه ربوياً كما ذكره بعد بقوله ومن جهة الصرف ( قوله وتنافى اللوازم ) وهى فيها نحن فيه لزوم قبض العوض في أحدهما وعدم استحقاقه في الآخر ( قوله يقتضى تنافى الملزومات ) أى مع الجواز والازم : أى فيحكم ببطلان العقدین لتنافيها ( قوله بخلاف الجمع بين البيع الخ ) أى لما لا يشترط فيه قبض العوضين في المجلس أخذاً بما قدمه ، وظاهره ، وإن اشترط قبض أحدهما في المجلس كسلم وجمالة لكنه ليس مراداً لما تقدم في قوله ويقاس بذلك ، والفرق بين بيع ما لا يشترط قبض عوضه في المجلس حيث يصح مع الجمالة وبين ما يشترط فيه القبض حيث قلنا لا يصح مع الجمالة أن الجمالة لا يستحق قبض عوضه في المجلس والربويات يشترط فيها ذلك فكان عدم استحقاق قبض الجعل في الجمالة منافياً لاشتراط قبض الآخر في المجلس فإن بينهما غابة البعد ، بخلاف مالا يشترط قبض عوضه في المجلس فإنه حيث جاز معه تأخير القبض فيه عن المجلس لم يعد منافياً للجمالة ، هذا وقد استشكل سلم على منبج جواز الجمع بين بيع الأعيان والسلم في عقد ما نصح . أقول : انظر هذا أى هو أن المدار على منافاة الأحكام مع تنافى البيع والسلم باشتراط قبض رأس المال في السلم في المجلس دون البيع وهنا تنافى في الأحكام وقد صحوا كذا الإجارة والبيع تأمل ( قوله كذا أفاده الخ ) معتمد ( قوله وشمل كلام المصنف )

( قوله لرجوعهما إلى الإذن في التصرف ) هذا تعليل لأصل الصحة كما يعلم من كلام غيره ، والجواب تقدم في قول الشارح والتقييد بمختلتي الحكم لبيان محل الخلاف . وأصل ذلك أن مسألة القراض والشركة المذكورة أوردتها بعضهم على عبارة المصنف حيث قيد بمختلتي الحكم فأجاب عنه الشارح بأن التقييد لبيان محل الاختلاف : أى لا للاعتراز وأجاب الأذرعى عنها بأن المراد هنا العقود اللازمة ، قال : وأما الجائزة فيها واسع ( قوله بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً الخ ) عبارة شرح الروض : ويستثنى من ذلك ما لو كان أحد العقدین جائزاً الخ ( قوله كصاع برّ وثوب بصاع شعير ) في شمول المتن لهذه مع ما مر من اعتبار عدم الدخول تحت عقد واحد نظر ظاهر ، ثم إنه يعكر

ولا بأكثر الشروط الفاسدة ( وفي البيع والصدقات القولان ) السابقان أظهرهما محتهما ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل . أما لو كان المستحق مخلفا كزوجتك ابنتي وبعثك عبدي بكذا فلا يصح كل من البيع والصدقات ويصح النكاح بمهر المثل ، ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع ، وفي البيع والمسمى القولان . وشرط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصة النكاح مهر المثل فأكثر ، فلو كان أقل وجب مهر المثل كما في المجموع مالم تأذن الرشيدة في قدر المسمى فيعتبر التوزيع مطلقا ( وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن ) ممن ابتداء بالعقد لترتب كلام الآخر عليه ( كبعثك ذا بكذا وذا بكذا ) وإن قبل المشتري ولم يفصل ، فلو قال بعثك عبدي بألف وجاريي بخمسةائة فقبل أحدهما بعينه لم يصح كما سيأتي في تعدد البائع والمشتري ، وما ذكره القاضي من الصحة فرعه على مقابل الأصح إذ القبول غير مطابق للإيجاب والعدد ، والكثير في تعدد الصفقة بحسبه كالأقليل . وما قيد به في الخادم من عدم طول الفصل فلأن طال صح فيما لم يطل بالنسبة إليه رد بأن المنحة لإطلاقهم ، ولا يضر الطول لأنه فصل بما يتعلق بالعقد وهو ذكر المعقود عليه ( ويتعدّد البائع ) كبعثك هذا بكذا فتعطي حصة كل حكمها . نعم لو قبل المشتري نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضي جوابهما جميعا ( و ) كذا تعدد بتعدد المشتري ( كبعثك هذا بكذا ) ( في الأظهر ) قياسا على البائع ، والثاني لا لأن المشتري يبني على الإيجاب السابق واقتصر عليهما لأن الأحكام فيهما وإلا فهي تعدد بتعدد العاقد مطلقا ، ولو باعها عبده بألف فقبل أحدهما نصفه بخمسةائة أو باعه عبدا بألف فقبل نصف أحدهما بخمسةائة لم يصح كما جزم به ابن المقرئ تبعا لأصله والمجموع هنا وهو الأوجه ، إذ القبول هنا غير مطابق للإيجاب وإن كانت الصفقة متعدّدة أخذنا مما مر في رد كلام القاضي فعلم أنه لو باع اثنان من اثنين كان بمنزلة أربع عقود . ومن فوائد التعدد جواز أفراد كل حصة بالرد كما يأتي وأنه لو بان نصيب أحدهما حراً مثلا صح في الباقي قطعا ( ولو وكلاه أو وكلهما ) فيه إعادة الضمير على معلوم غير مذکور ، وهو شائع في كلامهم ( فالأصح اعتبار الوكيل ) إذ أحكام العقد متعلقة به ، فلو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين أو من وكيلي واحد أو ما اشتراه وكيل اثنين أو وكيل واحد معا مبيعا جاز رد نصيب أحد الوكيلين

أى في الصحة ( قوله أما لو كان ) عتّز قوله واتحد المستحق الخ ( قوله القولان ) أرجحهما الصحة ، ( قوله أن تكون حصة النكاح ) أى الواقعة في العقد ( قوله مطلقا ) أى سواء أكان قدر مهر المثل أو أقل ( قوله والعدد الكثير ) أى في المبيع كأن باعه عبدا وجارية ودارا مثلا ( قوله لأنه فصل ) أى فلا يضره ذلك وإن أمكن الاستثناء عنه كأن قال بعثك هذه الدار بما فيها من الرفوف والسلام والإيجانات المثبتة وغير ذلك مما يدخل في مسماها ( قوله وكذا يتعدّد المشتري ) ظاهره سواء تقدم الإيجاب من البائع أو المشتري ، لكن قول الشارع لأن المشتري يبني على الإيجاب السابق يقتضي تخصيص الخلاف بما إذا تقدم الإيجاب من البائع فليراجع ، وعله حج بقوله إلا أن يفرض : أى بين القطع بتعددها بتعدد البائع دون المشتري بأن المبيع مقصود فنظروا لكلهم إلى تعدد مالكه لو اثنان تابع فجاز أن لا ينظر بعضهم لتعدد مالكه ، وقوله فجاز أن لا الخ شامل لما إذا تقدم القبول أو تأخر ( قوله واقتصر عليهما ) أى البائع والمشتري ( قوله أحدهما بخمسةائة ) هذه علمت من قوله كبعثك هذا بكذا الخ ولعله ذكرها هنا مع ما قبلها لوقوع جملة ذلك في كلام ابن المقرئ ( قوله في رد كلام القاضي ) أى من قوله إذ القبول غير مطابق للإيجاب ( قوله أو ما اشتراه وكيل اثنين ) قال في الروض : فلو اشترى لرجلين لم يكن لأحدهما

على ما قدمه قريبا في تعليل الجمع بين الجعالة والصرف فتأمل ( قوله فقبل أحدهما بعينه ) أى أو مبيعا بالأولى

في الثانية والرابعة دون أحد الموكلين في الأولى والثالثة . نعم العبرة في الرهن بالموكل لأن المدار فيه على اتحاد الدين وعدمه ، ولأنه ليس عقد عهدة حتى ينظر فيه إلى المباشرة ، ومثله الشفعة إذ مدارها على اتحاد الملك وعدمه ، ومقابل الأصح اعتبار الموكل لأن الملك له ، وسكتنا عما كما لو باع الحاكم أو الوالي أو القم على المحجورين شيئا صفقة واحدة ، والظاهر أنه كالوكيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه

الرد بالعيب كما لو اشترى ومات عن ابنين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب ، ولو اشترى له ردّ عقد أحدهما ، ولو باع لهما : أى وكالة لم يرد نصيب أحدهما أو باع له وحيث لا يرد فلكل الأرض ولو لم يبايأ من ردّ صاحبه : أى اظهر تعلق الرد اه سم على حج ( قوله ومثله الشفعة ) فلو وكل واحد اثنين في شراء شقص مشفوع فليس للشفع أن يأخذ بعض المشتري نظرا للوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل انتهى شيخنا الزيادي ( قوله والظاهر أنه كالوكيل ) قال سم على حج : ينبغي أن يكون الولى كالوكيل ، ويدل عليه التعليل ، فلو باع ولى لمولين أو وليان لمولى فتعدد الصفقة في الثاني وتحدد في الأول فليتأمل ، فللمشتري في الثاني ردّ حصة أحد الوليين ، وقد يتوقف فيه إذا كان خلاف المصلحة ويدفعه أنه بمنزلة عقدين ، فهو كما لو باع أحد الوليين المستقلين مثلا عينا والآخر أخرى للمشتري ردّ إحداها دون الأخرى وإن كان خلاف مصلحة الولى فليتأمل ( قوله لا المبيع عليه ) أى الشخص الذى تصرف عليه القاضى بالمبيع ولو قال عنه كان أولى لأنه نائب عنه في التصرف شرعا

( قوله ومقابل الأصح اعتبار الموكل ) لعله إنما اقتصر عليه لأنه الصحيح وقاب اصطلاح المصنف من أن مقابل الأصح هو الصحيح ، وإلا فقابل الأصح أربعة أوجه في الروضة وغيرها .

انتهى الجزء الثالث ، وبليه الجزء الرابع ، وأوله :

### باب الخيار

## فهرس

### الجزء الثالث

من نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيه

صفحة	صفحة
باب زكاة الحيوان ٤٤	٣ فصل في دفن الميت وما يتعلق به
فصل في بيان كيفية الإخراج لما مر وبعض شروط الزكاة ٥٥	١٠ لا يدفن اثنان في قبر إلا لضرورة
لو اشترك أهل الزكاة في ماشية زكيا كرجل واحد بشروط ٥٩	١٢ كيفية زيارة الميت
باب زكاة النبات ٦٩	١٣ التعزية سنة وبيانها
يسن خرص الثمر إذا بدا صلاحه على مالكه ٨٠	١٥ يجوز البكاء على الميت قبل الموت وبعده
شروط الخارص ٨١	١٦ يحرم النوح والجزع بضرب الصدر ونحوه
باب زكاة النقد ٨٣	١٧ مسائل متنوعة تتعلق بالميت
يحرم على الرجل حلى الذهب إلا الأنف والأئمة والسنن ٩٠	٢٥ تجوز الصلاة على الميت في المسجد
ليس للمرأة حلية آلة الحرب بذهب أو فضة ٩٤	٣٠ يكره الميت بالمقبرة
الأصح جواز تحلية المصحف بفضة للرجل وللمرأة بذهب ٩٥	٣١ الدفن في غير الليل ووقت الكراهة أفضل
شروط زكاة النقد ٩٦	٣٢ يكره تخصيص القبر والبناء والكتابة عليه
باب زكاة المعدن والركاز والتجارة ٩٦	٣٦ حكم زيارة النساء للقبور
فصل في أحكام زكاة التجارة ١٠١	٣٧ يحرم نقل الميت إلى بلد آخر إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس
باب زكاة الفطر ١٠٩	٣٩ نبش الميت بعد دفنه للنقل وغيره حرام إلا لضرورة
يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم الفطر من غير عذر ١١١	٤٢ يسن لجيران أهل الميت تهينة طعام يشبعهم يومهم وليلتهم
	٤٣ كتاب الزكاة

صفحة	صفحة
٢٥٠ يشترط في وجوب نسك المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم أو نسوة ثقات	١١٦ من لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه نفقته
٢٥٣ الكلام على الاستطاعة بالغير	١١٩ الأصح أن من أيسر ببعض صناع يلزمه
٢٥٥ باب المواقيت للنسك زمانا ومكانا	١٢٣ لو كان في بلد أفوات لا غالب فيها تخير
٢٦٤ باب الإحرام	١٢٥ باب من تلزمه الزكاة
٢٦٨ فصل في ركن الإحرام وما يطلب للمحرم من الأمور الآتية	١٣٥ فصل في أداء الزكاة
٢٧٥ باب دخول المحرم مكة وما يتعلق به	١٤٠ فصل في تعجيل الزكاة ، وما يذكر معه
٢٧٨ فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن	١٤٨ كتاب الصيام
٢٩١ فصل فيما يتم به الطواف وبيان كيفية السعي	١٥٥ إذا روى الهلال ببطلان لزم حكمه البلد القريب
٢٩٤ فصل في الوقوف بعرفة وما يذكر معه	دون البعيد في الأصح
٣٠٠ فصل في البيت بالمزدلفة والدفع منها وما يذكر معها	١٥٨ فصل في أركان الصوم
٣٠٩ فصل في البيت بمنى ليالى أيام التشريق الثلاثة وفيها يذكر معه	١٦٤ فصل في شروط الصوم
٣٢١ فصل في بيان أركان الحج والعمرة ، وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك	١٧٦ فصل في شروط صحة الصوم من حيث الفاعل والوقت
٣٢٩ باب محرمات الإحرام	١٨٤ فصل في شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح ترك صومه
٣٥٣ ما يحل من شجر الحرم وما يحرم	١٨٩ فصل في فدية الصوم الواجب
٣٦٢ باب الإحصار والقوات	١٩٧ مصرف الفدية للفقراء والمساكين
٣٧٢ كتاب البيع	١٩٩ فصل في موجب كفارة الصوم
٣٧٤ شروط البيع التي لا بد منها	٢٠٥ باب صوم التطوع
٣٧٨ ينقذ البيع بالكناية مع التنية	٢١٣ كتاب الاعتكاف
٣٨٥ شروط العاقد بائنا أو مشتريا	٢٢٣ شروط المعتكف
٣٨٨ لا يصح شراء الكافر المصحف ولا المسلم	٢٢٦ فصل في حكم الاعتكاف المنذور
٣٩١ شروط المبيع	٢٣٣ كتاب الحج
٣٩٨ من شروط المبيع إمكان تسليمه بلا كبير مشقة	٢٣٦ شروط صحة الحج والعمرة
٤٠١ لا يصح بيع المرهون ولا الجاني المتعلق بريقته مال	٢٤١ شروط وجوب الحج والعمرة
	٢٤٧ الأظهر وجوب ركوب البحر إن غلبت السلامة

صفحة	صفحة
٤٤٥ باب في البيوع المنهى عنها وما يتبعها	٤٠٢ من شروط المبيع المملك لمن له العقد
٤٥٢ الصور المستثناة من النهى عن بيع وشرط	٤٠٤ لو باع مال مورثه ظانا حياته فبان ميتا صح
٤٥٦ لو باع عبدا بشرط إعتاقه فالمشهور صحة البيع	البيع
والشرط	٤٠٥ من شروط المبيع العلم به عينا وقدره وصفة
٤٦٣ فصل في القسم الثانى من المنهيات التى لا يقتضى	٤١٣ يصح بيع الصبرة المجهولة الصيغان كل صاع
النهى فسادها	بلرهم
٤٧١ يحرم بيع نحو الرطب والعنب لعاصر الخمر	٤١٥ الأظهر أنه لا يصح بيع الغائب
٤٧٦ لا يصح بيع العريون	٤١٧ تكفى رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه
٤٧٧ فصل في تفريق الصفقة	٤٢٣ باب الربا
	٤٣٢ المائلة تعتبر فى المكيل كيلا وفى الموزون وزنا

